

حاشیہ مولانا فضل حق خیر آبادی علیٰ شرح السلم للقاضی مبارک

www.FazleHaq.com

ناشر: دارالعلوم ضیاء شمس الاسلام، سیال شریف ضلع سرگودھا

Presented Online By:

اعلیٰ حضرت لیٹورک
Alabazrat Network

&

NAFSEISLAM.COM NETWORK



حاشیہ مولانا ^{علہ} حق خیر آبادی

شرح ^سالم للفتاویٰ مبارک

نفس اسلام

WWW.NAFSEISLAM.COM

۱۱
۱۵۱

ناشر

دارالعلوم ضیاء الاسلام سیالکوٹ
مشرقیہ

ذکا فضائل اللہ یوتیہ من لشیلا

الحاشیۃ للبرہوی فی الخیرای

شرح اسم اللقی بکتاب و غرہ المطا



دارالعلوم ضیائے اسلام خیال شریف صنع سرگودھا



تعداد : ۱۰۰۰ —————
 طالب : ڈاکٹر حفیظ احمد مہتمم دارالعلوم سیال پور
 مطبع : ایور گرین پریس - لاہور
 ناشر : دارالعلوم منیا ٹرس الاسلام سیال پور
 قیمت : ۳۰/- روپے
 (ری پرنٹ ایڈیشن)

لاہور میں ملنے کے پتے

سٹاکٹ : مکتبہ قادریہ - جامعہ نظامیہ ضویۃ اندرون باری دواز لاہور

تفصیل میڈیکل اسٹور سوپر مارکیٹ - شاہ جمال - لاہور

فون - ۴۱۰۷۷۰

فہرس

صفحہ	موضوع	صفحہ	موضوع
۴۳	تحقیق نفی الولد لہ تعالیٰ		تعریف بالمحشی العلم
۴۶	لا یمّا ثدا حد ولا یجانہ	۲	تحقیق لفظ سبحان
۵۰	تحقیق قول المصنف لا یتغیر	۸	ما عظم شأنہ
۵۲	تعالیٰ عن الجنس والجمات	۹	لا یحدای لا یحیطہ عقل
۵۳	انہ تعالیٰ لیس بحسم	۱۰	الرد علی الملا محمد حسن الکنوی
۵۳	جمل الکلیات والجزئیات	۱۲	لا یتصور
۵۳	ذکر المذاهب المختلفہ فی الوجود	۱۶	دلیل نفی حصول الاشیاء بانفسہا
۵۸	معانی المصدق	۱۹	مسئلہ علم الواجب تعالیٰ ومذاهب علماء فیہ
۶۰	عینیتہ الوجود وزیادہ	۲۱	ابطال مذہب اشعریین وافلاطون بسبب وجود
۶۷	الکلام علی عینیتہ الوجود للواجب تعالیٰ	۲۶	کشف شبہات المنکرین لعلمہ تعالیٰ
۷۵	ہل یجوز اطلاق لفظ الماہیۃ علیہ تعالیٰ؟	۳۰	تحقیق الحالتہ الادراکیۃ
۷۵	اطلاق الوجود علیہ تعالیٰ الحقیقۃ ام مجاز؟	۳۲	مسائل العلماء لا ثبات علمہ تعالیٰ
۷۹	الامکان علۃ الاحتیاج او الحدوث؟	۳۳	علمہ تعالیٰ بالاشیاء علی نوعین اجالی وتفصیلی
۸۳	الکلام علی ان الشیء لم یحب لم یوجد	۳۶	مذہب الصوفیۃ الکرام فی علمہ تعالیٰ
۹۲	قدم الانواع بتماقب الافراد باطل	۳۹	توجیہ قول الفارابی علمہ بالکل بعد ذاتہ الخ
۹۳	تحریر محل النزاع بین قائلی محل لم یطو مرکب	۴۰	تحقیق قول المصنف لا ینتج

۱۶۰	بیان الطرق الذوقی	۹۴	الرد علی بعض اتباع الیاء الخمسة عشر
۱۶۳	ثلاثة عشر مذہباً فی العلم	۹۸	الرد علی الیاء
۱۶۵	وجہ ضبط المذہب المشہور فی العلم	۱۰۳	الكلام علی ما ہو الحق من جعل البسيط والمركب
۱۶۶	حصول الاشیاء بانفسها واشباہها وتحقیق الحق	۱۰۷	كشف شبهات صحاب الجمل المولف
۱۸۱	المذہب المتخالف فی علم ہر الذی ذہب الیہ الماتردیہ	۱۰۷	قول شیخ لیس حجة علینا
	الرد علی الشارح باحد عشر وجہاً حیث جعل	۱۱۹	اثبات وجود الصانع
۱۸۲	العلم نفس الواجب	۱۲۶	البحث والاتفاق
۱۸۶	المذہب الثالث فی التصدیق وهل علم ہر الذی للشيء	۱۲۶	تحقیق المقدمة
۱۸۸	لحكم معان العتبة	۱۲۷	الفرق بین مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
۱۸۸	تحقیق متعلق التصدیق	۱۲۸	العلم التصوري الخ
۱۹۲	تحقیق ان التصور التصدیق نوعان قیانیان	۱۲۹	مقسم التصور والتصدیق
۱۹۴	التصور متعلق بنفسه ونقيضه		علم المجردات بغير ذاتها وصفاتها حصولی
۱۹۹	استدلال بعض الشارح علی بقاء التصدیق الخ	۱۳۱	منقسم الی التصور والتصدیق
	استدلال الفلاس علی كون علم النفس بصفتها حصولیاً	۱۳۷	تقسیم العلم الی المحصور والحصولی
۲۰۵	بیان اثني عشر مذہباً فی المعلوم والحق فیہ	۱۴۴	العلم علی قیمن علم بالكنة وعلمه بالوجه
۲۱۱	استدلال الفاسفة علی بطلان النفس	۱۴۷	ما یس علم او واجباً مقسماً الی التصور والتصدیق
۲۱۲	ابطال القول بحصول الاشیاء بانفسها	۱۴۸	الفرق بین مطلق الشيء ومطلق ما ہو المعتبر فی المقسم
۲۱۹	جواب اشكال اننا نین للوجود الذہنی	۱۵۰	الكلام علی ان العلم بهیئ او نظری
۲۲۷	تحقیق الحالة الادراكية	۱۶۰	كالنور والسرور نظیر او مثال

٢٣٠	الكلام على وجود الكلى الطبعى فى الخارج	٢٣٠	تفرد المصنف
٢٢٩	بالا مزيد عليه	٢٣١	علم الحالة بجملة اخرى
٣٣٨	الجزئية من المعقولات الثانية ام لا ؟		اتصاف المحصول القديم والمحمول
٣٣١	لوازم الماهية من المعقولات الثانية ام لا ؟	٢٣٩	بالداهية والنظرية
٣٣٣	الرود على الباقر بـسته وجوه	٢٣٢	الداهية والنظرية صفان للعلم والمعلوم
٣٣٨	تشيع شديد على اشارح فى اقتدار الباقر	٢٥٤	تقرير برهان التضييع
	هل يجب كون القضايا المعقودة من	٢٦٩	تقرير برهان التضايف
٣٣٥	المعقولات الثانية ذهنية	٢٤٠	تقرير برهان التطبيق
٣٣٤	معنى ظرف الاتصاف	٢٤٢	لا يعلم القصور من التصديق وبالعكس
٣٣٨	فرق بين كون الخارج ظرفا لنفس لنبية وشبهها	٢٤٤	تعريف الفكر والنظر
٢٥٣	اشكال عويس	٢٨٢	شك خطوب بـستراط
٣٥٦	اقوال شتى فى ظرف الاتصاف بالوجود	٢٨٩	المعرف يقيد علما جديدا ام لا
٢٦٨	الكلام على تحقيق الدواني بعشرة وجوه	٢٩٠	تعريف موضوع العلم
٢٨٩	بتحقيق ظرف الاتصاف بالوجوب	٢٠٣	اقسام الواسطة
٢٠٨	تحقيق مطلب ما	٢٠٦	العرض الذاتى
٢١٤	جواب ما منحصر فى المبدء والمنس والنوع	٣١١	مبحث المعقول الثانى
٢٢٣	مطلب بل	٣١٢	الرود على المحقق الدواني بخمسة اوج
٢٤٠	الرود على الباقر لوجوه عديدة	٢٢٠	هل تختص الكلية بالوجود الذهنى ؟

تعریف بالحق تعالیٰ السلام قدس سرہ

مولدہ و نسبہ

هو الاسم الهام، مرجع الفضل - الاعلام، فخر الحكماء والتكلمين، لعل الحجة
اعلم الرابع للمنطق والحكمة، الأستاذ المطلق شيخنا العلامة محمد فصل حق الشهيد العمري
أبشي الحنفى الخيرة أدامى تقده الله بالأيادي ولد رحمه الله تعالى سنة اثنى عشرة
بعد الالعب و ثمانين من هجرة نبي الشقيق صلى الله تعالى عليه وسلم وتصل نسب بيدينا
مير المؤمنين غيظ المنافقين عمر الفاروق رضى الله تعالى عنه باثني وثلاثين سنة
ولذا كان رحمه الله تعالى راسخا في الدين، شديدا على الكفرة والمبتدعين المنصفين بحجة
سيد المرسلين عليه صلوات رب العالمين -

تلقیہ المسلم وثبت مشائخ

تمذنی العلوم العقلیة والنقلیة علی ابیہ الفاضل العلماء، البحر الطمطم مولانا محمد فصل امام (۱۲۴۴ھ/ ۱۸۲۹م) واخذ الحدیث عن شیخ المحدثین مولانا الشاہ عبدالقادر المحدث الدہلوی (۱۲۴۵ھ/ ۱۸۲۷م) ابن مولانا الشاہ فی الحدیث الدہلوی (۱۱۷۶ھ/ ۱۷۶۲م) واستفاد من امام المحدثین مولانا الشاہ عبدالعزیز المحدث الدہلوی (۱۲۳۹ھ/ ۱۸۲۴م) علی انہ انشد قصیدة علی قصیدة امرئ القیس وعرضا علی شیخ الشاہ عبدالعزیز المحدث الدہلوی فاشار الشیخ الی غرابہ بعض الالفاظ فاستشهد العلامة ببشرین شعرا من کلام المتقدمین فقال الشیخ قدس سرہ انک مصیب وقد وقع لی السوء، ولما صغفت سراج الهند الشاہ عبدالعزیز المحدث الدہلوی "تحفة اثنا عشریة" فی رد الشیعة جابر مجتہد ایرانی من اولاد میرزا داماد شیعی بدلی لینا نظر شیخ المحدث ففیہ العلامة محمد فضل حتی الخیر آبادی وہو ابن اثنتی عشرة سنة وجعل فی اثنائہ الکلام ذکر

الافق المبين تصنيف الباقر الشيعي فاعترض عليه العلامة بوجود عديدة وروكلام
بطرق سديدة فهبت المجتهد وهرب في آخر الليل مخفياً وعاد الى موطنه
خائياً خاساً -

فرغ العلامة من جميع العلوم العالية والآلية واشتغل بتدريسها وهو ابن
ثلاث عشرة سنة في عام (١٢٢٥ هـ / ١٨٠٩ م) وبعد ذلك حفظ القرآن
المجيد في اربعة اشهر وبضع ايام وبايع على يد شيخ العصر المعروف بدعوى من شاه
الدعوى في السلسلة العالية الحشتية -
علومه ومعارفه وآراء المشاهير فيه

وكان رحمه الله تعالى فائقا على جميع الاقران في العلوم الاصلية والفرعية،
متخصصا في اصول الفقه والعلوم الادبية والكلامية ، اما المعقولات فقد بلغ فيها
درجة الاجتهاد ولا يذنيه فيها احد في عصره
قال الطبيب عبدالحى المدير السابق لندوة العلماء بلكهنؤ في انجزر السان
من " نزاهة الخواطر ووجهة المسامح والنواظر " في ترجمة العلامة -
" احد الاساتذة المشهورين ، لم يكن له نظير في زمانه في الفنون

الحكمية والعلوم العربية "

وقال السيد احمد خان ميرتس كلية على كره في آثار الضانيد
" فريد الدهر في جميع العلوم والفنون ، كان فكه العالمى مؤسس
اسس المنطق والحكمة ، لم يكن لعلماء العصر وفضلاء الدهر مجال
ان يخضروا في حضرة للمناظرة ، وكثيرا ما شوبه ان ارباب الكمال
لما سمعوا حرفا من كلامه افتخروا بملذته "

وقال المحرر محمد جعفر التهانيسرى في السوانح الاحمدية في حقته -

”بحمد المنطق ومصحح اغلاط افلاطون وسمراط وبقراط“

وقال مولانا محمد الدين في روضة الآداب

”قصائده الغرر فائقة على قصائد امر القيس ولبيد“ وله

يد طولي في النظم والنثر بحيث لا يكون له عديل في السلف

والجملت الاقليل بلا مبالغة“

والحق انه حقيق بان يسمى المعلم الرابع -

استغفاله بالقصائد والمدائح

وكان رحمه الله تعالى اشعر اهل العصر، نظمه يفيض على اربعة آلاف شعر

وغالب كلامه مشتمل على مدح سيد الابرار محمد المختار صلى الله تعالى عليه وسلم

وذكر المحن الشاقة التي تحملها زمن جلالة بحرية انديمان، وبعضه في هجو الكفار

وذم الفرقة الطاغية الرومانية، له قلم سيال وفكر سليم، كلما توجه الى ايضاح

مسألة يظن ان غيايب الشكوك تزول جياناً وانوار الحق تبدو من فيه ولسانه،

ومن شعره في مدح سيد الانبياء صلى الله تعالى عليه وسلم،

هراول النور انسى تبليجت بضياءه في العالم الاضواء -

هراول الانبياء، آخرهم به ختم النبوة وابست الابداء -

بدر به ابدى المصين سوره فلاجله الايداء والابداء -

قد خصه الباري باوصاف محلى لم يعطها الاحداث والقدمات -

اعطاه فضلاً ليس يمكن ان يكون له شريك فيه او شريكاء -

اسماء اذا سماه بالحسن فمن، اسما رخلعت له اسما -

برحيم مفضل ذو قوة، هاد رة فحن معطار -

ثبت مناصبه وتدرسه وتلاذته

وبعد ما فرغ من تحصيل العلوم صار محمود الاقران وفاز بمراتب عالية
 بدار الملك دلي وجهمر وتوبك والورد نال منصب الصدرة بلكهنؤ ورامپو
 ومع ذلك كان شغيف بتدريس العلوم الدينية والفنون لغتلية ، توجه الى
 جنابه الطلبة والعلماء للاستفادة والاستفاضة من آفاق العالم حتى صار واپر
 صحبته وفيضان كرمه ممن تنعقد عليهم الانامل واغرقت من بحر علومه جمع كثير من العلماء
 وجم غفير من الفضلاء ، فلنكتف بذكر بعض المشاهير والا فلا حصار عسير جداً .

منهم ابنه العلامة شمس العلماء محمد عبد الحق الخيز آبادي صاحب التصانيف
 الكثيرة (١٣١٦ هـ / ١٨٩٩ م) وعلامة الدهر مولانا هدايت الله الجونوري
 (١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م) ائاذ صدر الشريعة مولانا امجد على الاعظمي مؤلف
 " بهار شريعت " والفاضل المتبحر تاج الفحول ، محب الرسول مولانا شاه
 عبد القادر البديوني (١٣١٩ هـ / ١٩٠١ م) ابن سيف الله المسلول مولانا
 الشاه فضل رسول البديوني (١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م) والفاضل الاديوب
 مولانا فيض الحسن السهارنپوري محشي الكتب الكثيرة (١٣٠٤ هـ / ١٨٨٢ م)
 وائاذ الاساتذة مولانا هدايت على البريلوي (١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م) والفاضل
 العلامة محمد عبد الله البكرامي والفاضل العلامة مولانا عبد العلي الرامپوري المتخصص
 في الرياضيات (١٣٠٣ هـ / ١٨٨٥ م) ائاذ مجدد المائات الحاضرة ،
 المحاضرة الاعلى مولانا شاه احمد رضا البريلوي والنواب يوسف على خان ،
 والنواب كلب على خان الوايتين رياسته رامپور وغيرهم من الفضلاء الكبار
 مصنفاته

ولتصانيف عالية ، شاهدة على جلالة فضلته وغزارة علمه ، دالة على قوة استدلاله
 وكمال فصاحته ، فقد اثنى فيها بتحقيقات معجبة رائعة وتدقيقات مطربة فائقة

خلت عنها الزبر السالفة ولم يبلغ اليها احد من المهرة ، وفيما يلي ثبت مصنفاته

- ١ — المجلس العالي في شرح الجوهري العالي
 - ٢ — حاشية الافق المبين للمير باقرواداد
 - ٣ — حاشية تلخيص اشعار الشيخ ابي علي ابن سينا
 - ٤ — الهدية السعيدية ، في الحكمة
 - ٥ — رسالة في تحقيق العلم والمعلوم
 - ٦ — الروض المجود في تحقيق حقيقة الوجود : بين فيها بالقال مسلة وحدة الوجود التي تتعلق بالجمال -
 - ٧ — رسالة في تحقيق الكلي الطبعي
 - ٨ — رسالة في تحقيق التشكيك في الما بينات
 - ٩ — شرح تهذيب الكلام للعلامة آقا زاني
 - ١٠ — تحقيق الفتوى في ابطال الطغرى : رد فيها على امام الوهابية في الهند اسمعيل الدهلوي الذي انكر ثبوت الشفاعة بالمحبة والوجهة للاخبار والآثار
 - ١١ — امتناع النظر : كتاب وحيد في بابه ، اثبت امتناع نظير سيد الانبياء - صلى الله عليه وسلم في الاوصاف الكاملة بدلائل قاهرة اعيت لها الفين عن المعارضة والمقاومة ، رد فيها على اسمعيل الدهلوي وتلميذه حيدر علي الترمكي
 - ١٢-١٣ — الثورة الهندية وقصائد فستة الهند : افصح فيها اجمالاً عن اسباب جواد الحريه سنة ١٨٥٧ م لاستيصال مظالم البراطنة عن اهل الهند وعواقبها وما جرى عليه من المن والمصائب -
 - ١٤ — حاشية شرح السلم للقاضي محمد مبارك الكوفاموي
- اهتم بطبع هذه الحاشية مرة ثانية الدكتور تقي الدين تقي رحمه الله في الاسلام والمسلمين

فضيلة الشيخ محمد قمر الدين مدظلہ العالی صاحب السجادة بیال الشریف ،
ولاشک ان هذه الحاشية من أعظم ماثر العلامة محمد فضل حق الخیر آبادی قدس سرہ
وقد افتخر بها حين سئل عند جلالة بجزيرة اندمان عن الآثار التي تركها في لهجته
فاشار الى هذه الحاشية وابنه العلامة محمد عبد الحق الخیر آبادی رحمہ اللہ تعالیٰ -
ولاريب في ان هذه الحاشية ينبغي ان يفتخر بها ، كيف لا وقد فضل فيها مسائل
منطقية ومباحث حكمية كانت معركة للفحول تفضيلا لا يحوم حول شك ، كانه دائرة
المعارف للميزان والحكمة ، وله في كل مسألة مذهب يتبدل على مختاره بالبراهين والحجج
القاطعة ويرد على المخالفين بوجه كثيرة تزلزل قصور المخالفة ومن طالع هذه الحاشية
لا يترد في ان مؤلفها قد بلغ مرتبة الاجتهاد في المنطق والفلسفة ، لا بأس بالاشارة
الى بعض المباحث المطوية في هذه الحاشية -

قد اورد فيها تحقيق لفظ السبحان بما لا مزيد عليه ، واثقاق مذهب الصوفية
الصافية من بين المذاهب الواقعة في علم البارئ تعالیٰ اجل مجده في الازل ، وتحقيق
الجعل البسيط ، وبيان حصول الاشياء بانفسها واشباها وما هو المختار فيه ، وتحقيق متعلق
التصديق ، وتحقيق ان البدايات والنظريات هما صفتان للعلم والمعلوم ، ومبحث المحقول
الثاني ، وبيان النزاع بين القدار والمتأخرين في اجزاء القضية والقول لفصيل فيه ،
ومبحث الوجود الذمهي ودفع اشبهات الواردة عليه ، وتحقيق ان علة الاحتيال
الى الجاعل الامكان لا محدوث ، وكشف القناع عن وجود الكلي الطبعي في الخارج
وغير ذلك من المباحث الغامضة بعبارات فصيححة سهلة المأخذ -

زبدہ وتصوف

وكان رحمه الله تعالیٰ مع الامارة الظاهرة والرياسة العلمية متبعاً للشرعية السنية
واسنة النبوية على صاحبها الصلوة والسلام قال مولانا عبد الله البكرامي في مقدمة

التمتة العلية حاشية الهدية السعيدة -

ولا يشغل ما رزقه الله تعالى من الافعال والجلاد ، والصافات الجواد ،
عن طاعة الله فيما امره ونهاه ، فكان من رجال لا تلبسهم تجارة ولا بيع عن فكر الله
جسمه ربهن صحبة السلطان قلبه في تذكر الرحمن

وكان مواظبا على ختم القرآن في كل اسبوع من الايام ، والصلاة انما فذ في جوف
ليل الناس نيام ، فمن كان مواظبا على التطوعات في ظنك بر في المكتوبات ،
وكان رحمه الله تعالى خاضعا خاشعا ، الى رحمة الله تعالى وعفوه راجعا ، يشهد

بذلك ما قال في مکتوب ارسله الى مولانا حيدر علي الغنيض آبادي حيث قال
واما ما اكتشف عنه المولى الجليل ، عن حال النزول النزيل ، فانا
هو حال خال خال خال ، بل شن بال منطلي بسربال ، مبتلي بر بال
غير ذي خطر وبال ، لا يستهل ان يحيط بخاطر وبال ، ولا بان لباب بال
فاد انما منعت عمره في مرات دبال ، او توغير وخبال ، لا يرسم
فيه من العلم علامة ، وقصاري امره انه لكلماته ، يحفظ قصصا واساطير
مختصرة ، مختصرة مختلفة في باب الامامة ، وهي اكا ذيب موضوعه ،
لا احاديث مرفوعة ، قد صاغها صواعون طاعون ، وتنا قلها
راودون غادون ، يروون كذبات ويرونها قربات ، وآئمة
الهدى يشدون عليهم باهم زنادقة ، وشهادات الآئمة لاشك
صادقة

اكرام الاصدقاه وارشادهم -

وكان رحمه الله تعالى كريم الخصال ، جميل الفضل ، جيد الاخلاق ، كثير الاحباب
وكان الشاعر الشهير اسد الله الغالب الهادي من مخلص احبابه واعظم احبائه ، يستفيد

غالب منہ ویستشیرہ و ہیتم برآیہ غایۃ الایہام، حتی ان الدیوان للغالب الدہلوی
رتبہ العلامة و اخرج منہ الاشعار المشتملۃ علی التعلیق و امرہ بالاحتراز عن مثل تلک
الاشعار و ہذا احسان عظیم منہ علیہ، و قد انشد غالب مثنویات زید اشعارہ علی ماتہ
فی تاسید العلامة و رد الوبابۃ و افصح فیہ مسئلۃ امتناع النظیر بالفارسیہ، مذکر نبذہ
اسے کہ ختم المکرسلینش خواندہ، دامن از روئے یقینش خواندہ
این الف لاسے کہ استغراق راست حکم ناطق معبئی اطلاق راست
منشأ ایجاد ہر عالم کیے است گرد و صد عالم بود خاتم کیے است
منفرد اندر کمال ذاتی است، لاجرم شش "محال ذاتی" است

زین عقیدت برنگردم و السلام

نامہ را در می نور دم، و السلام

و کان العلامة یرشدہ و یصلح کلامہ، و یعیینہ فی اصلاح معاشہ و لذا
کان غالب یحترمہ و یوقرہ۔

ردہ علی مبستدعی اہل زمانہ

و من مناقب العلامة محمد فضل حق الخیر آبادی قدس سرہ ان اسمیل الدہلوی
حفید مولانا الشاہ ولی اللہ الدہلوی لما خلع ربقة تعلید الائمۃ عن عنقہ و انحرط
عن مسلک اہل السنۃ و الجماعۃ و مسلک آباءہ و اعمامہ و شرع فی تنقیص شان
الافعیار و الاولیاء و سارع فی تکفیر الائمۃ المسلمۃ لثارہ عن محمد بن عبد الوہاب النجدی
(کما یشہد بذالک کتابہ تقویۃ الایمان الذی ہو فی الحقیقۃ تقویۃ الایمان) فاول
من انتصر لاہل الاسلام و حاول الرد علیہ ہو العلامة الممدوح فناظرہ تحریراً و تقریراً
فاستکثر و ابہتہ مراراً، و کتب راو اعلیہ و علی تلمیذہ کتابہ البشیر "امتناع النظیر"
کا نہ بستان اکملات المحمدیۃ و الفضائل النبویۃ علی صاحبہا اجمل السلام و امل

لم یقدر احد ان یحیی عن براہین ہذا الکتاب وصنف ایضاً راداعلیہ فی مسئلۃ
الشفاعۃ کتاباً ساء "تحقیق الفتوی فی ابطال الطغوی" قیمہ علی مقامات اربعۃ
اثبت فیہا مسئلۃ الشفاعۃ علی وفق اہل السنۃ والجماعۃ بدلائل قاہرۃ وسعت
کلام الدہلوی فی مسئلۃ الشفاعۃ من تقویۃ الایمان بمبانیات باہرۃ وقال فی آخر الکتاب
قال این کلام لا طائل از دوسے شرح مبین بلاشبہ کافر
وبیدین است ، ہرگز مومن و مسلمان نیست و حکم او شرعاً قتل
و تکفیر است ۔ (تحقیق الفتوی ، المخطوطہ)

اسباب جہاد الحریۃ و اشتغال بہا

کان العلامة رحمہ اللہ تعالیٰ سلیم عقل ، صائب الرأی ، متیقظ القلب
جامعاً لآوصاف القادۃ ، ماہراً برموز سیاسۃ ، عالماً باصول المعیشۃ ، یشرع
مافی باطن الاحول المتبدلۃ من الحوادث والمصائب ، یغضض النصاری البرطۃ
لکفرہم واستیلاہم علی ممالک الہند واقطار باوینا لم من زوال شوکۃ المسلمین
وقاتبا ، وکان یعتقد ان النصاری یسعون بان ینصر واسکان الہند و بحیر فرجہم عن
دینہم واحتراروا لذلک حیلاً اشار الیہا علامۃ فی "الثورۃ الہندیۃ"

۱ — بزادارس فی القری والامصار یلقنوا اطفال المسلمین دین النصرانیۃ
وجہدوا فی تخریب المدارس الاسلامیۃ ۔

۲ — اخذوا جمیع الماکل والغلات بدل النقود لیسیر الناس متابعین الیہم
منقادین لہم ولا یبقی لاحد مجال عصیانہم ومخالفتہم ۔

۳ — ارتکبوا بمنع ائمتان ورفع الحجاب عن النمران الافتان باہل الایمان
وارادوا طس سائر احکام الاسلام والایقان ۔

۴ — کفروا عساکر المسلمین والہنادک بذوق شحوم الخنازیر والبقر عند استعمال

السبأوق -

فأثرت حركة بين العساكر لاستيصال النصاري حفظاً لاديارهم فقتلوا كثيراً منهم وبلغوا دار الملك دهل وجعلوا آخر السلاطين المغلية السلطان سراج الدين بهادر شاه طغفر أميرهم، فجاهد المجاهدون جنود النصاري وذبوا بهمهم لاستخلاص وطنهم عن أيدي الكفرة الظلمة وحفاظة أعراضهم -

وكان العلامة اذ ذاك بالورثم جار بدار الملك دهل و اشتغل بالنجاح جهاد الحرية ، وكان له روابط سألقة بالسلطان فتقرب اليه وكان يحضر مجالس المشاورة ويشير الى امور ضرورية منها اعانة المجاهدين بالاموال والاقوات وتعيين اهل الصلاح والخبرة على الاعمال وانتظام تحصيل المحاصل ودعوة الروسار الى مشاركة الجهاد واعانة المجاهدين فكان رأي مقبولاً ومعمولاً حتى عين ابنه العلامة عبدالحق الخيزر آبادي على تحصيل المحاصل بركانه وجل مير نواب من اقارب بهار على دهل وارسل المكاتب الى ولاية الرياسة وكان يحقن العوام والخواص على الجهاد وتحريزاً وتقريراً ويرغبهم في دفاع النصاري سراً وجهاراً ، وكتب بشارة السلطان دستور المملكة ، فدمت الحروب بين عساكر المسلمين وجنود النصاري اربعة اشهر ثم انهزم جيش المجاهدين لعدم انخراطهم في سلك الانظام المتحكم ، وفقدان الاقوات وخيانة بعض المسلمين الذين باعوا الايمان بمخس من الاشمان بافتار اسرار المسلمين الى النصاري الكافرين -

فلما تسلط النصاري على دهل كثرت العلامة فيه خمسة ايام وليالي مع اهل و عيال جاثقاً عطشاناً ثم خرج الى بلده خير آباد مخفياً ، وقتل في هذا الايام كثير من المسلمين ونساءهم وصبايهم يبلغ عددهم الآفا ، واجتث جيوش كثيرة الى ملكة عالية (حضرت محل ، ملكة اوده) فوصل اليها العلامة وصار ركنار كينا لمجلس الشوري وقام للعساكر مذبحاً لا امورهم فوقعت المحاربات العنيفة بين الفريقين حتى غلبت النصاري فاستشهد

کثیر من الابطال واخذ سبید من استطاع من النساء والرجال ، وكان ذلك خاتمة الحروب والقتال -

جلالتہ وشہادتہ

ولما تسلط انصارہ علی جمیع البلاد وشہرت کلمۃ انصارہی بالصغی والامان موثقة بالایمان ربح العلامة الی بلده ولم یکن استراح حتی دعاه عامل نصرانی وجبہ وحکم علیہ انہ من قادة الثورة ومن اعظم اعداء الدولة البریطانیة فلذا یستحق الجلاء والجبن الدائم ، فاركبہ الباغرة وارسلہ الی جزیرة اندیمان الی کان فیہا کثیر من الاحرار محبوسین من قبل فحمل المصائب وقاسی الشدائد ، رقم نبذا منہا فی ”الثورة الہندیة“ و”قصائد فستنة الہند“ وفی ہذہ الغزوة لحق بجوار ربہ لاثنی عشر من شہر صفر المظفر موافقا لثلاثین من غسٹس (۱۲۷۸ھ / ۱۸۶۱م) تمہدہ اللہ تعالیٰ بواسع کرمہ ومغفرۃ ، عاش سعیدا فریاد مات حمیدا شہیدا -

قال محمد سعید حسرت موزعاً لوصاله :-

قد توفی الالہ فضل الحق ، عالما جیدا بلا ریب
ان نفاہ الولاية من بکرة ، بجفائہ فلیس من عیب
قال تارکینہ ”لادرکہ“ فضل حق ”ہوا تفت الخیب

۸ ۷ ۲ ۱ ھ

محمد عبدالحکیم شرف قادری
الدرس بالجامعۃ الشافعیۃ - لاہور پاکستان

۲۸ رجب ۱۳۹۵ھ
۸ غسٹس ۱۹۷۵م

على الشذوذ في قوله جنان من علقته الغائزته حتى قال اليشا بيري في تفسيره والاعين في جنانك شجك تسبعا ابي شريك
تفسيره باوهر مصدر غير مشرف ولا يتعمل الا مخدوف الفعل منصوبا على المصدرية واذا اتصل بمريض كان جنانا علما للتسبج
فان اعلية كما تجرى في الاعيان تجري في العاني انجى وفي القاموس شجان انه تسبها من العصابة والاول معروفة وب
على المصدر اى ابرز مصدرين وجرلهما معناه السرية اذ الخفة في طاعة ثم قال سجع كسج سجانا وسج تسبجا قال شجان انه فيند
صريح في ان جنان مصدر سجع كسج وان سجع الفعل الثلاثي المجرد وان معناه التشرية او البررة او قول شجان انه في الصلح
والصلح سجان انه معناه التشرية منسب على المصدر كانه قال ابراهيم من السور بررة وفي شرح اللباب معنى شجان انه سجع
تسبجا اى انزله تشرية وهو في الاصل مصدر سجع كسج غفرانا قال الشاعر قمع الآلة جرة تغلب كلما سجع الحجج وكبروا
الآلة جة فبند الاقاويل فصوص على ان جنان مصدر سجع الثلاثي المجرد وان منصوب بفعل مضمر ترك الظهاره على هذا التفسير فيه
اقتضالا وان اولها ان يكون متعديا كالمتبع بمعنى التشرية ويدل على انهم صرحوا بكونه مصدرا وفروا بالتشرية وعلى ذلك يكون جنان
مصدرا منفذ فعلا مقصدا للام واللام والمضد الفعل الضيف المصدر الى المفعول المختص به وبعد الاضافة لم يحذف الظهار فعله
لان حق المفعول ان قيل بالفعل معمول الا بقرينة ذلك سجع لازم اضافة المصدر اليه فانها بما ان يكون لازما في سجع قيل وجوب الوجه
الاول ان يكون معناه البررة كما يدل عليه في القاموس الصلح والمصريح في تفسيره على اى ابراهيم من السور بررة وعلى ذلك يكون
مفعولا مطلقا للفعل المقدر للام من قيل قولهم اتجهت الى الله تعالى وكون اضافته الى جنانا اضافة المصدر الى فاعله الذي هو المفعول
الفعل انما صلب وقد صرح الرضي في شرح الكافية بان المصدر لا يمين فاعلها او مفعولها بالاضافة اذ حرف الجر لم يقصد به بيان
الوجه وجب حذف فوجهه بالان في قيا ساذك مثل حيثما اشد وكتاب الله جنان الله وليك وسعدك وحقا لا حذالك والوجه
الثاني ان يكون معناه قول جنان انه كان في القاموس حيث تعال وسجع كسج سجانا وسج تسبجا قال جنان انه وعلى ذلك يكون سجع
شجان في قوله سجع تسبيل كلما بالازمين لا يقتضيان المفعول فيشكل جله مصدر اضافة منصوبا بالفعل المضمر فيكون التفعيل منه
اى ان سجع تارة لازما و تارة اذ كان معناه قول جنان انه كان تسبيل وهو لا فان معناه التشرية قال في الكشف التبع تعديا
من السور كذا كك تعديا من سجع في الارض والماروقدس في الارض اذ اذيب فيها والبعث قل الرضى واما قوله سجع حتى يتشوق
من سجع كك ان سجع ولم قال جنان انه وقال سلام عليك اما سجع معنى تشرية جله للماعن المتأخر فلم يشق من
شجان انه انتهى في التبع اذ كان معنى التبعية والتشرية كان متعديا الى المفعول اذ كان بمعنى قول شجان انه قد فعل صحيح تعديا
الى المفعول كونه اذ كان لازما واما شجان على هذا الوجه فلكونه لازما بمعنى قول جنان انه لا يصح تعديا الى المفعول ولا جله مصدر اضافة
منصوبا بالفعل الضم لان ليعال في وجهه تعديا بهذا المعنى الى المفعول اى تفسير معنى التشرية فان من قال جنان انه قد فعل

منه

سبحانه عن الخالق فبالعقلية معنى التسمية بالفاعل والاضافة اليه كما ان لم يسمي قال ليكن مع كونه لازما
 به يجوز تعدية الى المفعول تقسمه معنى العباد قال المحرري في خطبة نظامه فليقتد دعوتك لتبليغ الطبع وكما ان لم يسمي قال له كبر
 مع انه قد يعدي الى المفعول في الحركات في تفسير قوله تعالى وتلك نكاحات منكم بالكتبير هو الوصف بالكتبير وان يقال
 المدرك وروى انه لما نزل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدرك كبر فكتبت خديجة وفحرت واليقتد انما توفى وقد قيل على
 حكمية الصلوة انتهى وفي تفسير الكبير ذكرا في تفسير الكتابين جوبا اذ قال الكتابي عظم ربك ما يقول عبدة الاوثان وثانيها قال
 مقاتل بن حيان يقال المدرك وروى انه لما نزلت هذه الآية قام النبي صلى الله عليه وسلم وقال المدرك كبر فكتبت خديجة وفحرت وعلقت
 انما وحي اليه ثانيا ان المراد بالكتبير في الصلوة انتهى فتعدية على تقدير تفسيره ان يقال المدرك كبر سار على انه يتضمن معنى عظم
 وفي الصلوة اما المأثورة عن السلف لهم صل على محمد وعن يسجد وبه ملك وكبر مع ان معنى بل قال لا اله الا الله
 ومعنى كبر قال المدرك فعدية الى اهل البيت بنار على تقسمه معنى التوحيد وقعدية التكبيرة سار على تقسمه معنى التظيم فكذا يجوز ان يكون
 سبحانه المدرك صرح الشاقي المحرري في قال سبحانه المدرك يعدي الى المفعول باعتبار تقسمه معنى التسمية وبالجملة فاما قال كون
 سبحانه في قول لم يصح مسددا كالفعل مضمرا ليس مخالفا لاجتماع اهل العربية بل تحليل كونه مصدرا مع المدرك
 بمعنى نزهة وصريح اللام بمعنى بر ومصدرا مع اللام بمعنى قال سبحانه المدرك وكل ذلك ما يساه به كلمات اهل العربية كما
 عرفت فخلاصا لما لا احتمال الثاني وهو ان يكون سبحانه ما المعنى للتعجب فلا يسمي مستندت منها بفعل الشاع في الحاشية من سببها لا يدل
 على ان سج الاشيا المحرر غير متعل ما لا يستعمل من سج اعني بالتحليل وان لم يصح حقيقة هو التسبيح وما سبحانه قائم بغير مقام مصدر
 منها اقال الامام الرازي في تفسيره قال سبحانه اسم للتسبيح يقال سبح الله تسبيحا وتسابحا وانما تسبيح هو المصدر وسجانه اسم للتسبيح كقولهم
 كبرت ايمانكم فكبيرا وكفرا وانما تسبيح من سج سجد وسجانه في تفسير قوله تعالى سبحانه المدرك من تسون فاما سبحانه
 ضلانا اسم المصدر الذي هو تسبيح ومنها اقال القاضي البضاوي في تفسير قوله تعالى سبحانه الذي اسمه عبيد ليتلا سبحانه
 اسم لم يسمي وتسبيح وهو التسمية فليست على ما افقظ عن الاضافة ومنع من تصرف قال سبحانه من علمته الفاعل وانما تسبيح فعل مضارع
 انما عاين في مقتضى هذا الكلام ان سج التحليل استعمالين فاما في استعمال اسم المصدر والصفات الى مفعول ففعل المضارع وجب
 على انه قائم مقام المصدر وانما تسبيح على ما افقظ عن الاضافة ومنع من الصرف واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون علما للتسبيح
 في هذا استعمال اعني استعماله اضافيا فاستند واما جازا في العلة في تفسير قوله سبحانه الذي اسمه عبيد ليتلا سبحانه
 علم للتسبيح كقولهم كبرت ايمانكم فكبيرا وكفرا وانما تسبيح من سج سجد وسجانه في تفسير قوله تعالى سبحانه الذي اسمه عبيد ليتلا سبحانه
 يدل على انه تسبيح من جميع التبعات التي يضيفها اليه اعدا له انتهى وما في ذلك من التشريل حيث قال في تفسير تلك الآية سبحانه

عن سور وعلوم كتمان الرجل ان تصاب الفعل ضمير متروك لها به تقديره سبحانه سجان ثم نزل سجان من فعل فاعله الفعل
 ودل على تنزيه المبلغ انتهى وانما قلناه سابقا عن القاموس حيث قال سجان الله تنزيها عن المعاجلة والولد معرفة وتصيب على
 المعصية فان قوله معرفة تصريح بكونه علما لعل في الصحاح والاصحاح قولها سبحانه الله معناه التنزيه مدس الانيان بالتنزيه معرقا باللام
 في تفسيره ارجاء الى كونه علما وان كان ظاهره في كونه مصداقاً ثبت بتخصيصات هو لا الاله الا ان سجان حين كونه مضافاً منصوباً
 بفعل ضمير متروك لها به الذي علم وان كونه علماً غير مقصور على حال كونه مقطوعاً عن الاضافة ممنوعاً عن الصرف ذاعرت هذا
 قاطعاً ان الشارح ذكر في الشرح في شرح قول المص سجاناً احتمالين الاول انه مصداق كغفران قد عرفت سائيداً الاحتمال توجباً له
 ان علم التبع كتمان الرجل في الاستدلال في الكشاف والمدارك وغيرهما كالمزنا والمعتبر في هذا الباب تصريحات الله العزيرة وقد
 عرفت انما تخصيصاً تنه كونه علماً حين استتار مضافاً اليه ونقص كلامه هو لا الاله الا ان سجان علم التبع فقد ليعيان
 وتصيب بفعل ضمير متروك لا يعين بل يقطع عن الاضافة والاولون لكونه ممنوعاً عن الصرف لاجل العلمية والالف والنون المزيدين
 مع كونه مناهة لتعجب ذكر في كاشية في سجاناً عني اذا اتصل مضافاً احتمالاً واحداً وهو انه اعم للتبع وانما يكون علماً على التنزيه
 حيث يقطع عن الاضافة لم يتصل للتعجب بما وافق لما قال اليعقوبي في تفسيره قوله تعالى سجان الذي اصرى بعبد ليل الا قبل
 من ان يكتم التصريح اضافة الى المفعول جلة سما للتبع بمعنى التنزيه والا حجة الى جلة علماً وانما وقعوا في تلك جلة علماً زعمهم
 ان سجان اتصل في التعجب اي بمعنى التنزيه المتعدي بنفسه حين الاستعمال في التعجب ينفك عن الاضافة مع ان المعرب لا يفرق
 في هذا الاستعمال هو دليل منع الصرف ولا سبب فيه سوى الالف والنون فاضطرر الى جعله علماً للتبع المتعدي بنفسه حتى يتحقق فيه
 سبب منع الصرف منهم قال ان سجان ههنا وان كان بمعنى التنزيه المتعدي بنفسه الا ان سبب عدم تنوينه هو الاضافة لا منع الصرف
 لانه وان كان في هذا الاستعمال في الظاهر تنكراً عن الاضافة الا انه ضاف في المعنى وجميعهم ذاقوا من قلة التنزيه في كتب اللغة فوجوه
 استعماله في التعجب لم يغيره الى المفعول لانه الفاعل هو الاضافة الى المفعول فيفسر باللام في القاموس سجان من كذا تعجب من سجان
 اضافة حين استعماله في التعجب جعل علماً للتبع بمعنى التنزيه مستلزمان لتعديهما عدم تنوينه مخالفاً لما عليه بل اللغة بل في الانبار
 قصرهم مصرح ان عدم تنوينه وجميع آخر مغر عن التركيب تلك التكلفات هو ما يفهم من الصريح حيث قال العرب تقول سجان
 كذا اذا تعجب منه انما لم ينون لانه معرفة عدمه في شئ ما ينشأ انتهى اقول لعل ما كونه معرفة عدمه مخمض في هذا الاستعمال وكثير ما يكون
 الكلمة عارية عن التعريف ويظهر بان استعمال الحكم المعارف ما كونه فيه شبهة ان نشأ فلا نه مصداقاً في نشأ التذكير في
 الاعادة الى ما ذكره في قول الشاعر سجان من علمية العارفة انتهى مختصاً به وكله شطط وظرف فشاره عدم المعرفة بالفنون الاوتية
 وعدم العنونة على القائل الله العزيرة اما اول فلان في الكشاف والمدارك القاموس وغيره فصوصاً على كون سجان علماً ومعرفة في

أشياء
مصدر

المجرب ليس معنى التثنية الاستعمال الا لا زنا كيف يصح اضافته مصدر الى المفعول كونه متعديا بنفسه فتعدي الشايع افعليه فخرج منه مخالف كلام
ابن اللطيف وهو التثنية والثاني من تردده فهو كان مطابعا لكلامهم لا يتعديا فالوجه في الموارد التي وقع فيها التعجب جازع كما
عن الإضافه والتثنية في ما هو في ما هو في التثنية والتعجب بل التثنية ولبذا فسر وسليس هو به في تنكها عن الإضافه فلا وجه لوجه اشق
الثاني من تردده فيما هو لانه كوفي التثنية معناه لعله علمنا صير تمام التعجب لغيره فالتحقيق فكان الاثنان بحال الشايع ان يقل
ان ايجان هم للتعجب معنى التثنية في جعل علمنا صير تمام التعجب لغيره فالتحقيق فكان الاثنان بحال الشايع ان يقل
الاخر مستغنا عن التحقيق انتهى في غايه السقوط اما اولها فلاننا لا نسلم على اهل العربية على ان ايجان حين اضافته الى المفعول ليس
مصدر بل قد سبق في اسانيد الاحتمال الاول قصر حجات الاثنية بكونه مصدر ايصن اضافته واما ثانيا فلاننا لا نعلم انه لو كان مصدر لم يصح
اضافته الى المفعول لاننا لا نعلم ان فعله التثنية في المجرب ليس معنى التثنية غايه الامران تصاريفه غير متعلمه كما قال النيشابوري مائة مصدر
تغير تصرف ولكن علمنا انه لازم فلا نعلم انه لا يجوز جعله مفعولا لمطابق الفعل المقدر المتعدي بل يجوز كونه مفعولا مطلقا مشعر جيل نية اصر
جاءا على احوال القولين قد يثبت فعله انما صلب الابل كون ذلك المصدر مضافا الى مفعول ذلك الفعل المقدر يدل على ذلك فغير
صاحب لقاموس قولهم سجان اسد بقوله اى ابراهيم السور براره ولكن علمنا ان معنى سجان سجانا قال سجان اسد لا غير لاننا
لا يجوز تعديا باعتبار قصته معنى التثنية على امر فخرج الشايع صحيح على كل من هذه الاختلافات وليس فاسدا ولا بنا على فاسدا لما لنا
فلاننا لا نسلم ان غيرهم كلام الشايع ان الفعل المقدر انما صلب فعل مجرب بل يجوز ان يكون الفعل المقدر انما صلب سجت من التثنية اما
لان التثنية في المجرب منه غير متعلم كابدل عليه كلام النظم النيشابوري ولما لان التثنية في المجرب منه لازم فقد راعى الفعل المتعدي من
باب تفصيل جعل المصدر لازم مفعولا مطلقا كما يدل عليه قول صاحب لقاموس اى ابراهيم السور براره واما ابا فلاننا نعلم
فهم يكون الفعل المقدر انما صلب لفعلا مجر وامن كلامه فلا نعلم ان ليس فعلا المجرب معنى التثنية بل قد سبق انه مصدر من التثنية
المجرب وسماه التثنية غايه الامران تصاريفه غير متعلمه واما خاير فلان قولنا كونه مصدر متوفى عليه ممنوع ان يجوز ان يكون سجان مفعولا
من التثنية في المجرب ويجوز ان يكون الفعل المقدر انما صلب من باب تفصيل كما في قول صاحب لقاموس ابراهيم السور براره واما سادسا
فلاننا لو سلم ان ليس فعلا المجرب معنى التثنية وانه الاستعمال الا لا زنا فاعلم انه لا يصح اضافته مصدر الى المفعول كونه متعديا بنفسه بل
يجوز تعديا الى المفعول باعتبار قصته معنى التثنية اضافته الى المفعول به لعله عقدا كما مر في التيسير والتكبير والتجليل التي هي مصادر الافعال
اللازمه فظهر ان تعدي الشايع افعليه فخرج منه مخالف كلامهم وليس مخالفا لما عليه بل اللطيف والعربية واما سادسا فلاننا نعلم ان القائلين بكونه
سجان علمنا انما قالوا في الموارد التي وقع فيها التعجب حين انكاه عن الإضافه بل نص في الكشاف والبيح على ان علم التعجب على ما علم
في التثنية المبلغ مضافا منصوبا كما سبق فلهذا واما ثانيا فلاننا نعلم ان قال بكونه علما انما قال بكونه علما للتعجب معنى التثنية وتقتضي كلامنا

هو يدل على تجدد الاحوال وقفاً وقفاً ولا تجد في ذاته وصفاته تعالى الا في الصفات الالائية فلا بد في تفسير تلك الالائية من
 ذكر الصفات الالائية المتجددة فلا بد في تفسيرها على امتداد الطلاق شأنه تعالى على ما عدا ما من الصفات الكمالية والجلالية والجلالية كمالها
 ثم ان قوله لا يتجدد مستينان فانه لما قال سبحانه ما اعظم شأنه فكان قائلاً يقول كيف يتجدد وقد سئل المدلول عليه بقوله سبحانه وكيف شأنه
 اعظم المدلول عليه بقوله ما اعظم شأنه فقال لا يتجدد الخ فان اراد بالشان الحال والصفة مطلقاً كان قوله لا يتجدد ولا يتصور ولا ينتج ولا
 يتغير لقائل عن كبره انما جعل الكليات والخبريات بياناً لكيفية الشان في ذلك التقدير وتجيده وان اراد بالصفات الالائية فاما
 يقال ان قوله لا يتجدد ولا يتصور ولا ينتج ولا يتغير لقائل عن كبره انما جعل الكليات والخبريات بياناً لكيفية الشان في ذلك التقدير وتجيده وان اراد بالصفات الالائية فاما
 بيان الصفات الالائية المدلول عليها بقوله ما اعظم شأنه واما ان يقال ان قوله لا يتجدد ولا يتصور ولا ينتج بيان لشانه اعظم ما اعظم شأنه
 غير محدود ولا محصور ولا محاط بالادراك والقياس فقول الشان يحتمل ان يكون وصفاً لشيء كونه الشان صحيح على التقديرين
 اراد بالشان الحال مطلقاً او اراد بالصفات الالائية والكان قوله من حيث ان له ما في السموات والارض من الآثار بظاهره من حيث ان
 الشان يمكن ان يفهم منه ان ما في السموات والارض من الآثار دلالة على جوده والصفات الكمالية وتعالى وقد سئل عن سئل
 احدثه والاسكان وخبره فلاشارة في الشان بخصوصه لا يتصور من قوله ما عدا ما من الصفات الكمالية والجلالية والجلالية كمالها
 ان العدي كيف يكون بياناً للوجود بل هو كان يقال في بيان قدرة تعالى انما الاختصاصي فلا يتصور منه انما يتنابى عدي كيف يكون بياناً
 للقدرة وبالجملة فكلام الشان لا يفيق بان اطلق فيه وشفيع عليه بل في الوجود الذي هو من ان بلغت اليه قوله صفات كماله
 الشان قال في الحاشية ليس المراد بالوصف الوصف لتركيب لان الجملة في حكم النكرة والشان من حيث انه صفات الى ان يفهم معرفته
 بل المراد بالوصف المعنوي الشان للعالى التفت وغيرهما كما اثير اليه بقوله ببيان كيفية الشان في اقل حالاً صريحاً لا من سبب الاختصاص
 عظيمة شأنه بجمال ودون حال او بزمان ودون زمان اذا الغالب في الاحوال ان يتنقل عن صاحبه ما يتجدد انتهى قد عرفت ان الوجه
 في قول المصنف لا يتجدد استيناف بعمل الشان اليه شارحاً بقوله في الحاشية وغيره ما قوله اى لا يتجدد يحتمل ان يعود ضمير اليه سبحانه وليس الا
 به سبحانه محتمل من حيث ان ما في السموات والارض من الآثار للامتنان به الدالة على عظيمة شأنه وجماله وكبره فيكون المنوى في قوله لا يتجدد
 عاكساً اليه سبحانه ويكون بيان كيفية الشان مستفاداً من هذا المصنف سبحانه وهذا ما يناسب سياق كلامه شرح وتكمل ان يعود الى شانه المعنى
 المحيط بالامتنان من حيث ان ما في السموات والارض من الآثار للاقتناع به الدالة على ان شأنه غير محدود وقيل قياساً لانه قد يقال
 وقياساً بانه ما في الحاشية التي نقلنا في الدرس السابق كما لا يخفى قوله اذ لا يتصور له تعالى اجزاء مادية بل على كل وجه في الحاشية قوله لا يتجدد
 لا يبيد ذواته ولا جواهره بل لا يتجدد كما لا يخفى عليه عبارة عماله لا يتجدد وكان الخبز على غير من الاول الخبز المسمى به ما يكون جزراً للذات الشان في الخبز والخبز
 الذي لا يكون جزراً من احد وكان كل من التمتين على ضربين فان الاجزاء المادية اما اجزاء راجعية متعارفة في الوجود و

ومغايرة لكل كالمادة والصورة الجسم قد صرح الشيخ في الحكمة الشرقية بتألف الحد من الاجزاء الخارجية البعدية والجزءية متحدة في نفسها
ومتحدة مع الكل في الوجود وهي الاجناس والفصول والاجزاء التحليلية اما اجزاء مقدارية كافي المقدار لتصلية اجزاء اتحادية هي مباد
الاجناس والفصول كما ذهب اليه الشيخ طيبي في انشاء الله تعالى فان تلك الاجزاء مبادي كذلك لا تقع اجزاء من المبدأ التي تكون
اجزاء من الحد اذا افقت لا بشرط شي تكون اجناسا ومقدرا وكان من ذلك كله قول المصنف لا يجد متماثلين من الاول انه لا حد له
بالمعنى المصطلح عند المنطقيين والثاني انه لا حد بمعنى انه لا نهاية له على ان يكون الحد بمعنى النهاية وكان نفى الحد بالمعنيين متوقفا
على نفى الاجزاء مطلقا ونفى الحد بالمعنى الشائع منسج على نفى الاجزاء المحدية ونفى الحد بمعنى النهاية متفرع على نفى الاجزاء المقدارية
التي هو احد معاني البساطة كما يقال النقطة بسيطة بمعنى انها ليس لها جزء مقداري اذ ما يكون له جزء مقداري كان له لاحالة حدود
نهاية وبالنسبة لان نفى الحد مطلقا اي بالمعنيين متفرعا على اثبات البساطة مطلقا اي نفى التاليف من الاجزاء مطلقا ما سببان
يسجل الشراح ان يكون له تعالى جزء مبادي معنى كان فالجمل الاجزاء المحدية والمقدارية جميعا يشهد بالبساطة مطلقا فيصح نفى الحد
بالمعنيين يستقيم كلام المصنف بامري معنى اخذ فان بهما السببان ان البطلان الاجزاء المقدارية في هذا المقام ليس من الافاض
ولا ما دخل في اثبات المطلوب ولا يبرهن عن كلام المصنف كما ظن يستوف انشاء الله تعالى توجيه آخر لكلام الشراح لا يتوجه عليه
هذا المنقول قوله تعالى منها قوله المصنف ان الاجزاء اما انضمامية وهي ما يكون متغايرة به مغايرة لكل في الوجود وهي مقدرة على الكل
واعدا في قوامه تضم بعضها الى بعض اما اجزاء اتحادية متحدة في انفسها مع اكل جعلها وجودا تحت الكل ايها ولها اعتباران اعتبارا
بشرطي واعتبارا بشرط لا شئ في مقابل الاول اجناسا موصولا باعتبار الثاني اجزاء اتحادية هي والاجناس والفصول على اي الاشياء التاليفية القسم الاول على
الانضمامية كالتصنيف حتى يقدم الاجزاء على الكل وتغايرها في انفسها واختيارها اياه ودخولها في قوامه ان يفهم القسم الثاني اعني الاحسنار
الاتحادية تاليف غير حقيقي للاتحاد تلك الاجزاء مع اكل سببها في تفصيل ذلك انشاء الله تعالى فان كان المراد بالتاليف التاليف
الحقيقي كان هذا التاليف خطلا من الاجزاء الاتحادية ويكون هذا الدليل مسوقا لابطال الاجزاء الخارجية ويكون البطلان القسم الثاني اما
بمعنا على ما مراد المصنف من التاليف بين التركيب الخارجي الانضمامي والتركيب الذاتي ونفى الاجزاء الاتحادية الخارجية وما يمتثل
وايض لا يتصور له تعالى اجزاء الخ وان كان مراد بالتاليف التاليف الاعم من الحقيقي وخبره الحقيقي لم يكن ذلك قيدا لاعتراضه
بل يثبت لاجزاء ويكون الدليل مسوقا لابطال التركيبين معا ويكون قوله وايضا لا يتصور له تعالى الخ اما لابطال الاجزاء المقدارية كما
اشرنا اليه فيما سبق او لابطال الاحسنار الاتحادية التي هي مباد والاجناس والفصول كما سببنا في الاول نسب نظرا الى
اقام هذا الكلام مع كونه مستغنى عنه على التقدير الثاني والى خصوص بعض ما ذكره لابطال الاجزاء الخارجية الانضمامية والثاني في
نسب نظرا الى عدم بعض ما ذكره وكفاية لابطال التركيبين مطلقا كما استغنى انشاء الله تعالى قوله في نفسه لا يهوت مستغنية

بعضها عن بعض قد عرفت ان الاجزاء الخارجية متغايرة ومغايرة لكل جزء والافعال الذميمة متحدة في نفسها ومع الكل في الوجود
نفى المركب الخارجي عدة موجودات تنضم بعضها الى بعض وفي المركب الذممي ليس كذلك بل هو موجود واحد وهوية واحدة
الا ان بعض يضرب من تحليل لفصله الى معنى سبهم وخاص محصل فلو كانت اجزاء الواجب سبحانه واجبات لكانت منفصلة
الهوية اذا الواجب يكون نفسه مصداقا للوجود فيكون كل من تلك الاجزاء بنفسه مصداقا للوجود متنازعا عن الآخر ولا يكون
بعض منها علما سبها وبعض منها خاصا محصلا واللام يحين واجبا فلا يكون تلك الاجزاء جزاء ذميمة اذا الاجزاء الذميمة لا تكون
منفصلة الهوية بل هو تباها واحدة ولكنها تستغني بعضها عن بعض ضرورة ان الافتقار يتنا في الواجب الذاتي فلا
يكون جبره من غيرية ضرورة وجوب افتقار الاجزاء بعضها الى بعض في المركب الحقيقي اذ على تقدير الاستدراك يجوز جعل
من الاجزاء بدون الآخر فيكون الثالث منها عبارة عن اجتماع اشياء لا علاقة بينها فلا تقوم منها حقيقة متحدة وانما الجمل
كون الواجبات اجزاء ذميمة وجزاء خارجية لطل كونهما اجزاء مطلقا ضرورة انحصار الجزر في اثنين وارتفاع ما ينصرف فيها
بارتفاعها لطل متحدة قتالي من الاجزاء الحديثة مطلقا ذميمة كانت وخارجية فقطة يلين من ان الشئ لا يقصر على حديث
الاستغفار وهو لا ينفى التركيب في ربي اذا الاجزاء الذميمة لا افتقار منها للاتحاد بما وذلك لان الشئ لم يقصر على حديث
الاستغفار بل شاركه في مفصلة واحدة الى ابطال التركيب الذممي وبقوله مستغني بعضها عن بعض الى ابطال التركيب الخارجي
على انه لو قصر على حديث الاستغفار لكان في الاستغفار ليس عبارة عن سلب الحاجة مطلقا ضرورة ان الشئ كما لا يكون محتاجا
الى نفسه يكون مستغنيا عن نفسه لكان الاستغفار عبارة عن سلب الحاجة لصدق الاستغفار عن نفسه اي غير محتاج الى نفسه بل كما
ان الحجة لا يقبل بدون مقتضى من المحتاج وبين المحتاج اليه كذلك الاستغفار لا يقبل بدون التغير بين المستغني والمستغني عنه فلو
كانت الاجزاء واجبات كانت مستغنية بعضها عن بعض فتكون تغايرة غير محتاج بعضها الى بعض فلا تقوم منها حقيقة محصلا
تقوم ذميمة لكون التركيب الذممي يستلزم الاتحاد بين الاجزاء وهو يتنا في التغير الذي لا بد منه في الاستغفار لا تقوم خارجا لكون
الخارجي يستلزم الاتحاد بينهما فمهما قول بان حصر التركيب الحقيقي في الافتقار بين الاجزاء غير سلم بل يجوز ان يكون بينهما علاقة
خاصة في نفس الامر مجردة عن اعتبارية بمعنى الاختراع والاشتراك المنص بل ان المحرمات المركبة من الاجسام القياسية
في الوضع كالجماد مثلهما وجودات خارجية سوى وجودات الاجزاء بمعنى كل واحد واحكام المجموعات تغاير في نفس الامر لا احكام الاجزاء
متغايرة في الواقع ولا يفتقر تلك الوجودات والاحكام الى اشتراك الاختراع واعتبار الاعتبار فلو كان وجود الواجب قتالي كذلك
لا يلزم الاستغفار على طريق ابطال المتوسط والكان الامر على خلاف ذلك على لسان الشرع والعقول المقطرة للفرق فليس بشئ
لان تلك العلاقة بالمجردة اكنة اما ان يدعى وجودا من تلك الاجزاء بدون الاخر في علاقة الافتقار ولا تفكك الاجزاء

مستغنية بحجز انفرد كل منها عن الآخر فيكون التركيب منها كالتركيب من الانسان والحجر فلا يكون المركب منها مركبا حقيقيا بل
 اما مركبا اعتباريا او مركبا صناعيا كما سرى واما جرد الارب في ان الواجب سبحانه ليس مركبا اعتباريا ولا مركبا صناعيا وكونه مركبا
 كذلك باطل عند العقول الذاتية فضلا عن العقول المتوسطة واما الجذر فهو مركب صناعي ولا كلام فيه انما الكلام في المركب الحقيقي
 وهو ظاهر ومع ظهوره صريح في كلامهم فقد عرفت باطلنا ان هذا الدليل غير مختص بالبطل واعدس التركيبين بل هو بطل لكل منهما
 لكن كلام الشافعي في احوالته يدل على انه مختص بالبطل التركيب الخارجى حيث قال تعليقا على قوله منفصلة الهوية فلا تتركب
 حقيقة واحدة متصلة اذ لا بد فيها من افتقار بعضها الى بعض بل اذن ليس الواجب بالذات الاكل واحد من تلك الاجزاء فليطفت
 النظر الى رباطه وهذا معنى قوله على انها باطل والغرض منها اثبات البساطة واما توحيدها على فيطلب برهان اخر في موضع
 آخر انتهى واثبت تعلم ان هذا الكلام ليس لك فيه معنى لانه لو فرع قوله في احوالته فلا تتركب منها حقيقة واحدة متصلة على قوله في
 اشرف مستغنى بعينها عن بعض لكان له وجه ولما وجه لتفريعه على قوله منفصلة الهوية اذ انفصال التفرع لا يلزم الانفصال ولا تفريق
 انفصال الهوية الذي هو عبارة عن التغاير في الوجود على ان قوله منفصلة الهوية على تفريعه يكون لغوا لا طائل تحته اذ لا دخل له
 على هذا التقدير ولو استقطن الميراثم الكلام على حسب مراده ومجده لكان الدليل على هذا التفريق مختصا بالبطل التركيب الخارجى
 اذ الانفصال لا ينافي بين اجزاء التركيب الحقيقي ولما قال ان الاجزاء ليست غائية لئلا تلغ منها حقيقة حقيقة تعلم الدليل وتم
 المطلوب كما قرأنا سابقا من انه لو قصر على حديث الاستغناء كفى في البطل التركيبين لكنه قد تم فقط الانفصال بين الاجزاء في
 احوالته فانقص الدليل بالبطل التركيب الخارجى اذ الاجزاء لا بد منها لانه لا انفصال بينها الاتحاد واما قوله بل اذن ليس الواجب بالذات الا
 كل واحد من تلك الاجزاء فهو مجرد عن هذا الدليل واما حاصل الدليلين الذين ذكرهما في اشرف هو ان الاجزاء كانت واجبات لما كان
 الانفصال بينها فلا تلغ منها حقيقة حقيقة ويحجرى الكلام في تلك الاجزاء فان كانت بسيطة ثبت المطلوب الا ان ثبت الى ببساطة
 الاستسلاسة لا دخل في غير الدليلين للقدرة القائمة ليس الواجب بالذات الاكل واحد من الاجزاء بل ذلك دليل على حيالها
 ان الواجب لو كان مركبا لا يكون اجبا ضروريا انفصاله الى الاجزاء وتأخر عنها بالذات على هذا التقدير وهو يتناقض مع الواجب بالذات في
 وبالحاجة فكل واحد في احوالته لا يتخلو عن خط وغلط قوله على انها باطل علاوة حاصلها انه لو تركب الواجب من الاجزاء الواجب
 جرى الكلام في تلك الاجزاء فان كانت بسيطة ثبت المطلوب إمكان مركبة جرى الكلام في اجزائها وفي اجزائها وكذا
 لا الى نهاية فليس لهم وهو باطل فلا محالة انتهى الى ببساطة مثبت المطلوب وهذا الدليل انما ينفي التركيب الخارجى لان الاجزاء
 الخارجية موجودة متناهية فيستحيل ان تتصل الى نهاية واما الاجزاء العقلية فكل واحد منها متحد واجب بينهما الى البساطة بل هو مجرد
 تدبر في الساتت الى نهاية ولا يعلم لهم لانه فرع التعدد والتغاير والاجزاء العقلية اجزاء تحليلية ويجوز ان لا تلتصق التحليل

الى حد لا يمكن بعده الا ان يبنى على ما ذهب اليه المصنف من التزام من الاجزاء الذهنية وبين الاجزاء الخارجية الانضمامية ثم في
 هذا السيل فشي آخر وهو ان الثابت بانتهار سلسلة الواجبات الى وجوب بسيط لا التنافي بين الوجوب والتركيب كما يقتضي
 كلام القوم **قوله** او مكنت بالذات واما احتمال ان يكون بعض الاجزاء مكنته وبعضها واجبة فباطل بطلان هذا الشق
 ولذا لم يذكره الشارح ومن الغرائب ان نعيم من قوله فيما بعد علم انه تعالى انه ابطال ابناء الاحتمال الثالث لا يخفى ان
 الغرض المسوق لذلك الكلام ليس هو ابطال هذا الاحتمال وان كان مستلزما لابطالها ولكن من لم يجعل صدره نورا فله من
 لا سيما في قوله كيف يقوم البحث المحض ايمارا الى ابطال الاحتمال المذكور بطلان الشق الثاني فان المركب من الواجب يمكن
 لا يكون هو البحث المحض بل انما هو البحث المحض هو الجزء الواجب فانهم **قوله** وايضا لا يتصور ان الخاطا هو ان هذا البطلان للاجزاء
 المقدارية له تعالى كما يدل عليه قوله كما يحسم قوله ايضا هي لذوات هيولانية وما قال في الحاشية المستوية بقوله وهو مقدس عنها وهو
 قوله لا بد في الاجزاء المقدارية من المادة العقلية للاتصال والانفصال ولوجودها وفرضها وهي الهيولى كحاشية في الحاشية وعلى
 هذا تقدير يكون وجوه ذكرها واطالها في هذا المقام لتكونا عليك في الدرس السابق وتحيل ان يكون مقصود من هذا الكلام
 ابطال الاجزاء الخارجية الاتحادية التي هي مبادي الاجناس الفضول على راء ويكون قوله فتمسيم اليها بمعنى خيل اليها لا بمعنى التسمية
 المقدارية ويكون قوله كما يحسم نظير فان الاجزاء الاتحادية الخارجية تصان في الاجزاء المقدارية في انها اجزاء تحليلية متحدة في الوجود
 غير مجزأة على كل ولا يحمل بعضها على بعض فيكون هذا الكلام ابطال للاجزاء العقلية باطل مباديها ولا يكون هذا الكلام خروجا عن المقام
 كما ظن لكن قوله في الحاشية على انقلنا عنه باني هذا التوجيه اليه قوله ايضا هي لذوات هيولانية لا يلائم لان الاجزاء الاتحادية الخارجية غير
 مختصة بالذوات هيولانية بل تكون للعقول المجردة ايضا على راء الشارح كما يدل عليه كلامه في بحث تلامذته كبرييين لان يقال للمواد
 هيولانية الذوات المكنة لاشتمالها على الاسكان والقوة التي هي مقابلة للوجوب الفعلية فانهم **قوله** وايضا هي لذوات هيولانية انما
 المقصود ابطال الاجزاء المقدارية فالمراد بالذوات هيولانية الذوات المكنة من الهيولى او القائمة بحالات في الهيولى كالا جسام واصور
 المتاخر فان الاجزاء العقلية انما تكون لما يكون له مادة قابلة للاتصال والانفصال كما قال في الحاشية وان كان المقصود ابطال الاجزاء العقلية
 الاتحادية الخارجية التي هي مبادي الاجزاء العقلية فالمراد بها الذوات المكنة فان الاجزاء الاتحادية الخارجية ليس لها وجود الا في نعمن وجودها في الخارج
 فهي قبل الانشراح بالقوة فلا تكون للذوات الواجبة لذواتها لذات الواجبة لكل من تلك الاجزاء قصد القلوب لوجودها فلا يكون اشتراعا
 تحليليا ولو جاز اسكان تلك الاجزاء الواجب جاز اسكان الاجزاء العقلية لقواجب تعالى لانها مباديها وقد عرفت ان كون الاجزاء
 العقلية للواجب سبحانه مكنة يستحيل فانهم قال **قوله** اعلم انه تعالى كلامه على حiale حاصله انه تعالى كما ان ليس مركبا لبعض من
 المركب كما ان لا يوجد لا ياتي منه بطلان الاحتمال الثالث الذي ترك الشارح وجوه تركه من وجوب وممكن ان لم يكن هذا الكلام مسوقا

الاطلاق في الكلام نشر على ترتيب الف قوله لا بكنية العلم كنه الشئ عبارة عن شئ نفساني عن العالم سوار كان بحضوره عند مكانا
 في علم المعامل بذاته او بحضورها الذي كان في علمنا بالحقائق البسيطة التي تمثل بانسها في انذاتها فعل قابل بكنية حضوره عند العلم من
 سبحانه اذ ذاته حاضرة عنده منكشفة لذاته يستحيل ان يعلم غير مكتبه لان تعالى غير حاضر عنده غير حضور العلوم عند العلم بل كنه غير حاضر
 عنده لمعانيه كنهه يستحيل تشبه تعالى في الذهن فلا يمكن غير علم كنه حضوره احوالا لما كان حضوره تعالى عن غير مرجع
 المطلق بل كنهه يستحيل ان ينفى علم كنهه بطريق الحصول فحال تصوره وقد اتفق اهل الملل اهل على كونه على كنهه كنههم انتم انتم
 ان كان قد سبب بل المنة والصوفية الصافية وهو الحكم الى انما لا نفهم من كلمات الشيخ الى على بن سينا اسكان عدم وجوده قوله
 فان لما كان الوجود الاصل عبارة عن الوجود الذي تترتب عليه الاثار وهو الوجود الخارجي والوجود الظلي وهو الوجود الذي لا تترتب على طيه
 وهو الوجود الذاتي ولما كان الوجود الخارجي عين ذاته تعالى كان سبحانه بذاته بلا زيادة امر على انقياس خشيته اليه مصداقا للوجود
 الخارجي فيكون ذاته سبحانه حيث كانت في العيون او في الذهن مصداقا للوجودية الخارجية وفلا تستر عنده حصول ذاته تعالى في
 الذهن كانت بما هي في الذهن مصداقا للوجودية الخارجية ومطابقة لمحل الوجود الخارجي تكون بما هي موجودة ذاتية موجودة فاعلم
 فكون بما هي ليست في الاعيان واقعة في الاعيان وبما انها لا تترتب عليها الاثار مرتبة عليها الله فلا يصح المطلق اعترض عليه
 بعض الشراح بانها ان يكون للوجود الخارجي حقيقة سوى مصداقه المصدى تكون عينه الواجب قائمة في النفس والا على ان في نفس
 سبب كون الوجود الخارجي عينه تعالى الا ان مصداقه نفس ذاته سبحانه بلا زيادة امر من دون انقياس خشيته عليه او تقديره لان
 سبحانه عين المصدى الاعتباري فانه يصح المطلق الا انهم من ذلك لان تجل ارتقاء تعالى عن كنهه كنهه لان يتبع
 حصوله في الذهن ايضا فان حصوله في الذهن غير رافع عن الخارج وعلى الاول يكون الواجب سبحانه وجودا كنهه كنهه سبب التام
 بغيره ولا يلزم من ذلك ان يتلصق حصوله في الذهن فانه عند حصوله في الذهن لا يكون قائما بذاته حتى يكون مصداقا للوجود الخارجي وقدر
 تترتب الاثار الخارجية لكن قيامه بنفسه وحل الموجود عليه يكون ضروريا في الواقع ولذا لا يكون محتاجا الى غيره واسهل ليدرك العلم
 الخارجي فان قيل ان ذاته لما لم يكن في تقريره الذي متفرقة بنفسها يكون صدق الوجود عليها نفس ان لا يمتنع شئ من ذلك فانه بذاته
 مصداق للملء ايضا لما لم يكن ذاته ليصدق عليها الوجود والذبح في ظرف الذهن فيكون صدق الوجود عليها مستلزما منها شرطا لعدم
 قيامه بالذهن فلا يمكن تنفصه مصداقا لمحل الوجود الخارجي يقال فثبت ان تعالى مصداق لمحل الوجود مطلقا سواء كان خاليا او متواليا
 انما هو مصداق لمحل الوجود الخارجي ومغايرة ضرورة صدقه عليه في الخارج ووجب صحته استزاده منه لوجب تقوفا خارجي بنفسه والتقوى
 الخارجي لا يرفع عن الحق لوجوده في الذهن وليس شرطا بايدي اشروفا فانه يتقرر بذاته في الواقع وبعده من العلم واولم يوجد وليس
 مغناه ان كنهه تقوى ذاته في كل ظرف كان يكون حكما عنه بالوجود الخارجي وتترعا عنه ذلك الوجود فان ذلك شأن الذاتيات بالنسبة

الى ما هو ذاتي له الوجود معنى استراعى ليدل على ان الاشياء من الموجودات قد اكلت منه لبيانها لارتباطه ولا يذهب عليك ان كلامه مع ما فيه
 من الاسباب التطويل قال عن الحصول والتحصيل اما اوله فلان ذاته تعالى بنفسها مصداق لوجوب الوجود ضرورة التقرر بلا خفية زائدة
 اصلا كما اعترف غالما ان يكون نفس ذاته تعالى كافية في صدق وجوب الوجود ضرورة التقرر عليها صحة استراعى هذا المفهوم منها وانما
 الاول ان يكون ذاته تعالى على تقدير حصولها بنفسها في الذهن ايضا مصداقا لوجوب الوجود فيكون موجودا خارجيا ضرورة ان الموجود
 الذي هي لا يتقيا الى الذهن لا يكون مصداقا لوجوب الوجود على الثاني لا يكون نفس ذاته مصداقا لوجوب الوجود بنفسها وهو متعلق
 ما اعترف به في التقرر لا يتوجه عليه ضرورة اصلا تجوز حصوله تعالى في الذهن عدم كونه مصداقا لضرورة الوجود حين هو في الذهن
 مع القول بان ذاته تعالى بنفسها كافية في صحة استراعى ضرورة الوجود عنها قول بعدم حصول ذاته تعالى في الذهن قد كان المطلق
 ذلك اما ثانيا فلانه على تقدير ان يكون للوجود حقيقة سوى الهي المصدري تكون عيناني الواجب زائدة في الممكن يكون الوجوب
 سبحانه وجودا قائما بذاته كما اقره ذلك يستلزم امتناع حصوله في الذهن فانه عند حصوله في الذهن لا يكون قائما بذاته فلو حصل في
 الذهن يلزم الشئ من الوجود فان ذاته هو الوجود القائم بنفسه والحاصل في الذهن تجيل ان يكون وجودا قائما بنفسه لوجب انه
 قد ذكر في هذا الشئ منه المقدمات كانتجيب منها تجزئة حصوله في الذهن مع انها لا تنفي ان شاء كما عرفت ولما اثبتنا فلان قوله تعالى في ذات
 الخ لا يرجع الى طائل لانه تعالى لما كان بنفسه مصداقا لمحل الوجود ١ فخرج كما اعترف به كان مصداقا لوجوبها كان الالم كمن بنفسه
 مصداقا للوجود الخارجي فيكون حين هو في الذهن مصداقا للوجود الخارجي فيكون على تقدير حصوله في الذهن موجودا ذاتيا وهو موجودا
 خارجيا معا وهو صريح البطلان ما قال ان ذلك شأن الذاتيات بل شبهة الى ما هو ذاتي له ان الارباب ان ذلك مخصوص بالمنايات
 فذلك فاسد لان عدم الشئ الذاتيات عن الذات انما هو لان الذات بنفسها مصداق لذاتياتها وانه يتحقق في الذات الوجبة
 بالقياس الى الوجود الخارجي ايضا وان لم يرد ذلك فلا يعيده شيئا واما ما راجع فلان ما قال من انه لم يشب ذاته تعالى مصداق للوجود
 مطلقا خارجيا كان اذ هو ثانيا انما ثبت انه مصداق للوجود الخارجي الشئ بلغة الارباب فلهذا تعالى لما كان بذاته مصداقا للوجود الخارجي
 كان بذاته مصداقا لمطلق الوجود لاستحالة انفكاك المطلق عن الخاص فكما كان ذاته مصداقا لمطلق الوجود امتنع انفكاك مطلق
 الوجود عنه تعالى فيكون محل مطلق الوجود عليه ايجابا شيئا كان فيكون ذاته تعالى حين هو في الذهن مصداقا لوجوب الوجود فيكون
 حين هو في الذهن موجودا خارجيا وحصل كلامه جهالا المصداق فلهذا لم يفتت بما تلونا عليك ان الدليل على امتناع حصوله تعالى
 في الذهن يقتل تقريرين الاول ان الوجود الخارجي عنده تعالى فيكون ذاته حين هو في الذهن مصداقا للوجود الخارجي والثاني ان
 ذاته تعالى مصداق للوجوب الوجود فلو حصل في الذهن كان حين هو في الذهن مصداقا لوجوب الوجود فيكون موجودا خارجيا اذ
 الوجود الذي لا يتقيا الى الذهن لا يمكن ان يكون مصداقا لوجوب الوجود والتقرير الاول ذكره في الشئ ويرد عليه النقص ايضا

هذا لا يثبت في نفسه
 ولا يثبت في غيره

المكنة فان جودها خارجي عنها كما ياتي انشاء الله تعالى فلو حصلت في الذهن كانت في الذهن موجودة خارجية وتوابعها ليس
 عند فان انكاره عينية الوجود خارجي للهيئات المكنة الموجودة في الخارج يلزم بالبرهان ونزاعه ما تمسك به فيما ذهبنا اليه من فني
 القول بمحصل الاشياء بانفسها في الذهن فالقول ان كان حصول ذات الواجب تعالى في الذهن يستحيل كذلك حصول الهيئات
 المكنة الموجودة في الاعيان فمستحيل ما يعلم كنهه شيء ليس عبارة عن حصول نفس ذات في العالم او عند العالم بل هو عبارة عن
 اكتشاف نفس ذات شيء للعالم وقرئ ما بين الامرين فان اكتشاف نفس ذات شيء للعالم يجوز ان يكون موشج حاصل منه في الذهن
 ووجه جريان يكون له تعالى شيء كاشف عن نفس ذات حاصل في الالفاظ والقول بان تعالى متعال عن الشيء فانه احدى الذات
 تاش من عدم الفرق بين الشيء وموشج فان الثاني للاصلية ان يكون له شيء لان يكون له شيء ولم اعلم بعد على إطلاق هذا الاستعمال
 بالنظر والاستدلال بل العمدة في هذا الباب هو التمسك بالبرهان الكشيفية التي شهدت بها مشايدات حضرات الصوفية وقدس سرهم
 وهي وان افادت بحسب النظر الجلي من القول التوسطه انفس والاشياء لكنها في الحقيقة برهان قاطعة واجبة الاتباع قوله وسائر صفاته
 انظر الظاهر ان عينية سائر الصفات له تعالى لا دخل لها في هذا الدليل فذكره استطراد ولا يعبدان يكون في ذكر عينية سائر الصفات له تعالى
 ايمار الى تقرير آخر للدليل حاصله ان تعالى احدى الذات والصفات لاكتشفه بوجه احسن فليس له تعالى ذات وصفه فان اصفته
 غير الموصوف بالذات بل بملك ذات هي نفسها لا تشارك في تشرع على الصفات في غير على كل جود ولذا يقال ان تعالى ظاهر
 بالقدرة وعالم بالعلم لا غير ذلك للاراد ان ذاته تعالى ترتب من جميع الصفات الكليات فالذات الحققة بنفسها بل بالزيادة على طيها و
 انصاف حيث يتاليها مصحح لا تتزعزع مع جميع الصفات الكليات وفشار لترتب كنهها فلو حصلت ذاته تعالى في الذهن فاما ان
 حين هي في الذهن صحح لا تتزعزع تلك المفاهيم وفشار لترتب تلك الآثار فلا يلزم ان تكون موجودة خارجية اذا لموجود خارجي لا يترب
 عليها ثلثه وليصدق عنه احكامه والكون كذلك فيلزم ان لا يكون تلك الذات بنفسها مصحح لا تتزعزع تلك المفاهيم وفشار لتلك الآثار
 وهو فلف باطل لا يتوهم ان ذاته تعالى اذا حصلت في الذهن حصلت معه الصفات لكن الصفات تبين حصولها في الذهن موجودة
 ظلية فلا يلزم ان تترب عليها آثارها كما ان القدرة لا يلزم ان تترتب آثار القدرة عليها في وجودها الذهني وذلك لان
 انما توجد لو قلنا ان الصفات قائمة به وانها تحصل عند حصول في الذهن لكن القول ان تعالى ليس له صفة الا ان ذاته تعالى ترتب
 من جميع الصفات وتكفي في انزعاع مفاهيمها وترتب آثارها بنفسها بل بالزيادة شرط وانضمام امر فلو حصلت في الذهن كانت صحح
 لا تتزعزع مفاهيمها وترتب آثارها فتكون موجودة خارجية فليقل ان ذاته تعالى عند حصولها في الذهن لكونها موجودة ظلية لا
 تكون مصحح لا تتزعزع مفاهيم الصفات ولا انتشار آثارها لو قلنا فلا يكون نفس الذات كافيته في تصحيح انزعاع الصفات و
 ترتب آثارها وهو فلف باطل من مهننا سقط التوهم ان عينية الوجود خارجي له تعالى لا يتوهم ان يكون في ذاته عند حصولها

في الذهن موجودة خارجية لا يلزم من حصوله تعالى في الذهن الا حصول الوجود الخارجي فيه وحصول الوجود الخارجي فيه لا يستلزم حصول
الآثار الخارجية لانه حصول ظلي وذلك لاننا استدلنا بان ذاته تعالى لو حصلت في الذهن مصحوة لانزع الوجود الخارجي لكون
نفسه ذاتية كافية في تصحيح انزع الوجود الخارجي ولا ريب في ان يكون مصححا لانزع الوجود الخارجي موجودا خارجيا وذلك لعدم كفايته على هذا
التقرير كما لا يخفى **قوله** لا تتلخاض اسلخ الذات والذاتيات عن الموجدية متناه واستناع اسلخ الذات الواجبة وصفاته الذاتية التي
هي نفس الذات بالحققة عن الموجدية الخارجية فان الذات الواجبة التي هي عين الصفات بنفسها كافية في تصحيح انزع الموجدية
الخارجية فهي حيثما كانت تكون مصحوة لانزع الموجدية الخارجية فتكون عين هي موجودة في الذهن موجودة خارجية ومثل ان يكون موجد
لا تتلخاض اسلخ كل من الذات والصفات الذاتية التي هي مناشي الآثار الخارجية عن موجودية الآثر في الذات حيثما توجد جميع الصفات
التي هي مناشي الآثار لكونها عين الذات فيكون اللام في قوله الموجدية عوضا عن المضاف اليه فيكون هذا الكلام اتكاما للام
الذي لم يرد اليه بقوله وسائر الصفات وهذا التوجيه مع بعده لا يخلو عن لطفت **قوله** فيكون با هو حاصل الخ تفاعل ان تعبر ان اللام
بالحال بل هو واقع بانه لا شك في اننا نعلم الجزئي الخارجي بما هو كذلك وليس علما حضوره فاننا ليس مينا ولا نقا ولا معلولا بل
على حصوله فاما ان يكون نفس ذاته با هو واقع في الاعيان وجزئي حقيقي مرتبة في الذهن فيكون با هو حاصل في الذهن واقعا
في الاعيان معا فهو المدعى او لا يكون نفس ذاته با هو موجود في الاعيان مرتبة في الذهن حقيقة بل بعد تعريبها عن الوجود الخارجي
وهذا باطل لان تعريبها عن الوجود الخارجي يصادق تعريبها عن شخص ضرورة مساواة الوجود والشخص وحصولها مع التعري عن الشخص
لا يخفى في علم الجزئي با هو مرتبة في الكلام في علمه بما هو كذلك الا ان يقال ان الجزئي بما هو كذلك لا يحصل في الذهن ويمكن في علمه
الوجود الجزئي تملك حقيقة في الذهن مع شخص مائل للشخص الخارجي فهو حاصل في الذهن مع اتسري عن الوجود الخارجي ولا يمكن
شغل في الواجب كما لا يمكن تعريبه عن الوجود الخارجي كونه مبدء تعالى فان قلت كما تبين تعريبه عن الوجود الخارجي كذلك تبين تعريبه عن الجزئي
الخارجي بما هو كذلك عن الوجود الخارجي كما لا يمكن الجزئي بما هو كذلك كسب اتسري عن شخص الذي هو صادق الوجود الخارجي فيلزم ما استدلل على حصوله
تعالى في الذهن بتتابع حصول الجزئي الخارجي بما هو كذلك في الذهن قلت استناع حصول الجزئي الخارجي بما هو كذلك في الذهن
لمنح عند المحققين كما استعرف انشائه تعالى **قوله** كذا با هو حاصل في الاعيان تقريره انه تعالى لو حصل في الذهن كان الوجود
الذهني عينه اذ لا يلزم عليه صفته من صفاته فلا ينفك عنه الوجود الذهني مينا وذهنا فيكون عين هو في الاعيان فشاخصه لصحة اسلخ
الوجود الذهني فيكون با هو في الاعيان موجودا وذهنيا قال في الحاشية ذابني على ان جميع صفاته تعالى وكل ما يصح الصفاته تعالى
بمعين ذاته فصح لا الوجود في الذهن كان بصداقة نفس ذاته على ما برهن عليه في الحكم في موضوع فيكون با هو في الاعيان
لا في الاعيان انتهى وانه تقرر ان الوجود الذهني لا يصح ان يكون مصداقه نفس ذاته تعالى لانه وجود محتاج الى الموضوع وهو باهية

والواجب سبحانه يستحيل ان يكون مصداقا للوجود المحتاج بنفس ذاته تعالى لا يصل بنفسه في الذهن كان بنفسه مصداقا
 للوجود والذهني لا لما كان الشائع في الحاشية بل لان الوجود والذهني عبارة عن المحلول في الذهن كما مستقت والحلول ليس بنفسه
 مستقته ذات المحال فانه نؤمن الوجود والوجود ليس بنفسه مستقته بل برسميته استماعي مصداق لنفس ذات المحال فانه لو كان
 زائدا على ذاته كان الماصفة بنفسه ليهيأه يستدعي سبق وجوده فاما ان يكون وجوده سابق وجوده استعلا فيلزم ان يكون المحال
 وجودا في ظرف واحد احدهما وجود مستقل غني عن الموضوع والاخر وجودا محتاج اليه وهو صريح البطلان او يكون وجوده اعتبارا
 اي حلولا في الذهن فيكون المحال واحد في محل واحد في زمان واحد حلولا وهو صريح البطلان والماصة منتزعة عنها فالكلام
 في فساد انتزاعها فالكلام فان انتهى الى صفة انضمامية عاد الى الشق الاول وظل بطلانه وان انتهى الى نفس ذات المحال ثبت
 المدعى ولما كان الوجود في الذهن عبارة عن المحلول فيه وكان مصداق المحلول نفس ذات المحال فلو حصل ذاته تعالى في
 الذهن كانت بنفسها مصداقا للمحل فيكون ذاته تعالى بنفسها مصداقا للافتقار الى الموضوع فلا يكون واجبة والية تكون على ذات التقدير
 منتزعة الى الموضوع حيثما كانت فتكون حين يفي في الخارج ايضا حالة في الموضوع يعني الذهن منتزعة اليه باجبي واقعة في الاعيان
 لاني الاعيان ونظرا للكلام واجب الا انه كما يدل على استتاع حصوله تعالى في الذهن كذلك يدل على استتاع حصول الجواهر لغيرها
 في ذات حصوله في الذهن كانت بانفسها مصداق للمحل في الذهن والافتقار اليه يكون حاله في نفسه منتزعة اليه حيثما كانت فلا يكون
 جواهر وتكون باجبي واقعة في الاعيان لاني الاعيان ونظرا اليه احد ما يتكسب في نفس القول بحصول الاستشمار بانفسها في الذهن
 ودينا في انشاء الله تعالى قوله ولان ما هو في الذهن الخ وليس آخر على استتاع حصول ذاته تعالى في الذهن تقريره ان يحصل
 في الذهن مع تقرره في الاعيان لا بد ان يكون له ما يميزه مشترك بين الوجود والذهني والوجود الخارجي اذ لا يمكن ان يكون الوجود
 الخارجي والوجود والذهني شخصا واحدا فلو كان احد باعد ويستحيل تعدد وجوده بالبدئية فلو حصل ذاته تعالى في الذهن فاما ان يرتفع
 الخارج وهو صريح البطلان او يبقى في الخارج اليه فيكون وصفيته مشتركة بين الوجود والخارجي والوجود والذهني اذ لا يمكن ان يكون
 الوجود الخارجي والوجود والذهني شخصا واحدا وذلك باطل لان وجوده وقصده عين ما يميزه فليس له ما يميزه مشترك محتمل وجوده دين و
 تفحصين احدهما خارجي والاخر ذهني ومن ههنا ظهر استتاع حصول الجزئي الخارجي بما هو كذلك في الذهن قال بعض المشايخ
 عينية الشخص له تعالى لا ياتي في وجوده تعالى في الذهن الذهني عينية الشخص له تعالى انه حقيقة بسيطة متنازة عن جميع ما عداها بانفسها
 لا يمكنها التحلل الى هئية كلية وتخص زائدا عليها وظاهر ان كونه تعالى حقيقة متنازة تنبها لا يوجد في الذهن والا لا
 يتشخص تشخص زائدا حاصل من قبل وجوده في الموصوف ولا يتجلى ان يكون بشي واحد تشخصا احدهما خارجي والاخر ذهني فان
 الشخص الخارجي ميزه عن الاشخاص الخارجية فاعلمت ومن الاشخاص الذهنية الحاصلة من الانفاير لذا كان الشخص وتخصه الذهني

الحاصل عند وجوده في الذهن من شخصات وذهنيات اخر حاصله له بالنسبة الى الاولان الاخران الشخص الخارجى بمنزلة كلى
بالنسبة الى تلك الشخصات لكنه ليس كلى في الاصطلاح فان المعنى في كلى ان يكون ظاهرا للكثيرين لان يكون لاطلال كثيرة
انتهى وذا الكلام مع ما فيه من الاطاب ليس له كثير من المعنى فضلا عن ان يكون له حدودى اما الاولان بهتة العقل شاذة بان الواحد
بالعدد يستعمل بعده والالم يكن واحدا بالعدد فمجهول ان ينتقل الشخص الخارجى لعينه الى الذهن ما ليقضى البهتة بمطلوبة وذا مع
كونه ضروريا قد صرح الشيخ في نهج من ثلثة **البيات الشفارة** واما ثانيا فلان الحاصل في الذهن لو كان هو
الشخص الخارجى كما قلناه ويكون الشخص الخارجى محتوطا في نحو الوجود الذهنى يلزم ان يكون الشخص الخارجى من الجواهر صين هو
حاصل الذهن قائم به قائما بنفسه غير عال فيه لان الشخص الخارجى مساوق للوجود الخارجى والوجود الخارجى موجود مستقل بعينه بقاء
اشي بقاءه فلو جاز ان يكون الوجود الذهنى شخصا بالشخص الخارجى جاز ان يكون موجودا خارجيا فيكون قائما بنفسه لا بالذهن واما
ثالثا فلذلك قد عرفت فيما سبق انما ان مصداق كمال نفس ذات الحال والعلو في الذهن مساوق للشخص الذهنى فيكون
الشخص الذهنى بنفس حقيقة بلا زيادة او غير ملتبس بالعلو في الذهن فلا يكون الشخص الذهنى زائدا على حقيقة فلا يساغ للقول
بان الشخص الخارجى يجوز ان يوجد في الذهن وبتشخص شخص زائد وقال من ان الشخص الخارجى بمنزلة كلى فبالنسبة الى تلك الشخصات تستفت
على خدا في مقام انشاء الله تعالى في الاولانى مفع ما قال في الشرح ما اجاب بعض المشرك من انه يستحيل ان يكون لشي واحد شخصان
مطلقا لان الشخص بالقياس الى اشى من جميع ماعدا فاذا تميز الشخص الخارجى من جميع ماعدا فالتشخص الذهنى اما ان
لا ينفعه الامتياز فلا يكون تشخصا وان افاده الامتياز لازم تحصيل الحاصل وذلك لان الجسم لا يعلم الا ان الشخص الخارجى لشي بقاء
الامتياز من سائر الاشخاص الخارجية وعن الاشخاص الذهنية الحاصلة عن امر من ذلك الاشى والتشخص الذهنى بقاء الامتياز
عن الشخصات الذهنية الاخر ولا يمكن ان يذكر غير حاسم لهذا التعليق فانهم **قوله** هو كاترى كلام خطا بى قال في الحاشية لا
عليك ان يهتيا قاسين الاول قاس في الله تعالى على المحسوس عني البشر والثاني قاس العقل على الحس ولا جاب بينهما حتى يوجب التيقن
ولو تم لدل على عدم وقوعه على امتناع كما يظهر بادي نامل انتهى **قوله** انما بى للعامل قال في الحاشية هذا الاحتمال غير ظاهر ولا مستسا
للسياق والسباق كذا ذكرناه ليكون ذرية لذلك مسئلة علم الواجب تعالى انتهى ووجه مسانعة الاحتمال مع بعده ان نفس العلم لم يولى
عنه جهات فخرج من تقديرنا القول بلفظ الى القول بكونه محلا للحوادث وتقريره عن الكمال في مرتبة الذات كما سماه بالنية كما تستفت
اخذوا الله تعالى **قوله** علم ان مسئلة علم الواجب هذه المسئلة قد اعقمت الافكار واهتمت الانظار واهتمت العقول تركتها حيارى
وسلبت القول فمر الناس بحيارى وما هم بحيارى فتوبعت شروعة من جهلهم لان الله تعالى كما يصفون غير المبدأ ولا ينفرد الاول فلان العلم
انما هو لا يتقبل الاضادة من اشى ونفسه اما الثاني فلان لا يعلم نفسه لا يعلم غيره ولا يعلم غير غيره بل يستفت على كنهه ومن سواه لم يقبلوا على انه تعالى

عالم نفسه بجميع الاشياء صغيرة وكبيرة وقوية وضعيفة ولكن من غير العلم بالعلو قال انه تعالى قد علم انما يعلم بالعلو
يستلزم العلم بالعلو ان يكون مراعيا لنفسه فهو عالم بغيره عالم بالمكانات فهي حاضرة عند تعالى ومعلومه رسيما وتوهم ان سبق
العلم على الايات وليس بشيء من ذلك وشره شيئا وجران العوازل لما يضرب على نسب متباينة من ذلك ان يثبت على نقرة والا ليعبر متباعدة
في صفاته في ذاته لا يتخلف الاستدلال ان لا يكون سبحانه قاطعا بالارادة لا مستغاثا بها سابق العلم ضرورة والان انظام الجلي والافق في من اريد
يشهد بان صانها كبره ابد اجداد ودع فيه الحكم كما اراد العوازل لما يبرهنه قبل ان ينفذ في ضرب الصور على الاجمال نسبها ليعبر بغيره
والا ليقطع على ضربه ضرب غير من سواء اجمعوا على سبق علم تعالى على ايجاد المكانات فمنهم من ذهب بان علم تعالى صور قائمته وانما يثبت على
الى ان لا يلحق به سبيل رسله من الالهيات الشفيع الى ان علم تعالى صور قائمته بذاته تعالى وسياتي في انشاء الله تعالى ما يزيل هذه الجبروت
الحقيق الطوسي الى ان صور المكانات حاصلة في العقل الاول بوجود من يفيض من الصور ما يضر عند تعالى حضور العلول عند فاعلم به العلم
تعالى وبطلان الادلة المستقيمة ان لا يكون العقل الاول صادرا بالغاية وثانيا ان قولنا بمتكلا لا يغير وثالثا انه لا يستوجب فني علم تعالى بالغير
المادة لا تتنوع ارقام صورها في العقل الاول في سبب التغير الى ان علم تعالى في المكانات اثباته في الخارج قبل وجودها وبطلان الادلة
للثبوت سوى التوجه وذهب الى ان علم تعالى متباعد قائمته بذاته تعالى ذات اضافته ويرى علمه انه لا يقتل الاضافة الى
العدم انصرف به وبه ومن قال بعد ذلك تعلقات العلم حسب عدد صفات المعلومات فعدم العلم قبل الابداد وان قولنا بمتكلا لا يغير وان العلم
يساق في تميز المعلومات لا تميزه في تميزه وتوهم صاحب الافق اصيل ان علمه ليعبر بها ثبوت علمي بالتحقق في الخارج او في الذهن كما سرت
في الكسب البقية بحسب الطمان فاما ما لا خلاف في ثبوت مطلقا لا يقتل بدون الوجود كما هو في غير موضع من كتبنا واما ثانيا فلا اعتراض
بالبعد عن الصفات لا تميزه واما ثانيا فلا ان ثبوت العلم بالتحقق في الخارج والذهن لفظ بلاستي في كسب العلم لا بد من تفسيره واما ثانيا فلا يبرهن
على اطلاع الرباط الابجائي ليست على وجود الموصوف ولا المصفى به واما في التفسير ليعبر بان المكانات معلومة فلا يلحق به التفسير
الموجبه من وجودها فاما صاحبها على سبيل فاسد ان الصورة السلبية موجودة في المحس المشترك قبل المتخيلة فيمكن وجوده في
ذهب غير قريوس الى ان علم تعالى عبارة عن اتحاد المكانات بذاته تعالى ولا يخفى استحالة وذهب الى ان علم تعالى على
غيره يقتضي في ذاته وليس من صفات الكمال واما في موهبة وسياتي تفصيله مع ذلك ما عليه فثالثا انه تعالى وذهب الى ان العلم
قدس احد اسرارهم الى ان ليس في الكون الا ذات واحدة مطلقة لا كلية ولا جزئية متطورة بطورات شتى ومتغيرة بتبعيات لا محتاج في غير مصورة
في الصورة لا متطورة على تيقن المتعين يمكن والمطلق واجب فله تعالى بالمكانات منطوق في علمه بذاته وبما الذي ذهب اليه المحس والاعتبار ان
وقد برهننا على صحة الوجود في رسالة السكاة بارون من الموجود ليس في نفسه ذكر قوله في سبب البعض في تفسر الطالع على ان العلم ليس
ذهب الشافعيين والثاني ذهب فاعلمون الاكبري لانه بعد وثبات ان علم تعالى ليس بصور لاي اولى بالوسط الله وذهب على ان علمه

من يرى ان علمه تعالى بالاشياء بواسطة الصور او اذ كان فيه ذهابان الاول مذنب الشينج برهان على تعالى بالاشياء بصوره العالمته بذواتها
 وجب عليه البطلان المذنبين قدم الاول لانه صريح في كون علمه تعالى حصوله في حصوله تعالى على الذنب الثاني في حضوره لان الصور
 بذواتها حاضرة وعنده تعالى فلا حاجة الى البطلان في نفي كون علمه تعالى حصوله في حصوله تعالى ان العلم بالمصو هو ان يكون بقايم الصور به العالم
 العلم بتلك الصور من حيث انه علم تلك الصور انفسها علم حضوره العلم بهما من حيث انه علم بذوات تلك الصور برساقتها علم حصوله
 ان العلم بالصور العالم من حيث انه علم تلك الصور انفسها حضوره ومن حيث انه علم بذوات تلك الصور برساقتها علم حصوله
 والواجب في العلم حصوله ان يكون الصورة قائمة بذات العالم لا ترى ان ينقسم من لا يرى قيام الصور بذات ونظير ان حصولها في حصول
 اشئ في الزمان والسكان مع ان يسمى ذلك العلم بالمصو وقصد مذنب الصدور الشيرازي في الاستغفار الى ان الصور لذاتية قائمة بانفسها
 مع انه يسمى العلم بالاشياء برساطة الصور علم حصوله فافهم **قوله** صور قائمة بذات تعالى العلم ان البطلان مذنب الشينج مذنب فلا طون
 وجوده شي منها ما يخص بالبطلان احد واحد منها وما يبطل المذنبين جميعا والاشياء البطلها بوجه واحد ومن زير ان يخل كل واحد منها او لا
 خاصة ثم بوجه عامة فنقول مذنب الشينج وهو القول بان علمه تعالى بالاشياء برساطة صورها في ذاته سبحانه باطل بوجود الاول انه
 يستلزم ان يكون الواجب فالعلا تلك الصور لا يجوده اياها وقابلها لمحلها فيه معا كون اشئ الواحد قابلا وعلا اشئ وان لم يدل
 على بطلانه دليل شاف لان العلم باطل عند عدم القول بان كون شي واحد قابلا وعلا اشئ المستحيل لو اخذ القبول بمعنى الامكان لا الشئ
 وليس ههنا ذلك بل القبول ههنا بمعنى مطلق الانقضاء ليس بشئ فان ما ذكره في بيانه لقم لدل على امتناع كون اشئ الواحد قابلا
 وقابلها في معنى عدمها فضلا عن في شرح تهذيب الكلام الثاني انه لا ريب في ان تلك الصور لكونها موجودات خلقية اضعف من ذوات
 الصور فيلزم ان يكون المعلول الاول ضعيفا لوجوده لم لا يجوز ذلك الثالث انه يخل على هذا ما اعتقدوا من ان الصادر الاول هو
 العقل الاول ثم العقل الثاني والعقل الاول الى آخر ما ذكره الا ويجوز على هذا التقدير ان يصدر كل شي بواسطة صورته ولا يلزم صدور الكثير
 عن الواحد الرابع انهم لما شعروا حصول الباديات في الجوارات ففهم حصولها في الذات الحقة المقدسة استغفروا علمه تعالى بالخبريات
 المادية وحصول الصورة الكلية غير كاف في الكشف الجزئي باسبغ شي ليهيئها لى جميع الجزئيات على السوار والخاص ان يستلزم كون
 محلا لمحوث والسادس ان يستلزم استحالة تعالى بالغير وزيادة صفته العلم عليه سبحانه وبوجه بطلانه في نفسه باطل عند فهم الضم وهذا الوجه
 الاخير والامكان ولما علمي مذنب فلا طون بحسب النظر الجليل لكنه غير دار عليه بحسب قبح النظر كما استغف انشاء الله تعالى والسابع اني
 على كون العلم عبارة عن الصورة ونحن بطلناه انشاء الله تعالى ببراهين قاطعة **قوله** البعض الاضداد اظا هريل على ان بطلانه
 ستة من المذنب الاول وهو غير ظاهر والا فربما **قوله** بصورته المشبهة انهم ارادوا بالصور المجردة الهيئات المجردة فانه فيسب الى
 ان فلا طون وهو صاحب هذا المذهب تجريره جود الهيئات المجردة بذات في غاية البعد شأن فلا طون اجل من ان معنى ليهيئ لى هذا الوجه

بل الظاهر ان مراده بالصورة المجردة الصورة الثابتة المجردة عن الماد و قال الشافعي في الحاشية يمكن ان يكون مراده بالصورة نفس
تلك الاشياء باعتبار حضورها عند تعالى و الخلاق الصور على الاشياء باعتبار حضورها على شائع عندهم و انما سميت مجردة لعدم
بذلك الاعتبار و اراد ببيانها بدها عدم قيامها بذاته تعالى انتهى و انت تعلم فاذ من الفساد اما لا فلا فان نذهب فلا طون مراد
على الفعل للصورة مجردة قائمة بذاتها فلا طون مراده بالصورة نفس تلك الاشياء لم يكن القبول بالعلم الفعلي المقدم على الابداع بل
يكون يعلم على هذا التقدير بعد الابداع و اما ثانيا فلا فان نذهب فلا طون على هذا التقدير هو ما ذهب اليه بعض الشافعية القائلين بكون
على تعالى يحضر سلسلا لثباته عند تعالى حضوره هرا ولم يقل القول بان اتحاد المذهبين عن اصدو المعبر في نسبة المذهب
الى اصحابها لم ينقل و لا دخل للعقل في ذلك و اما ثانيا فلا فان لو كان مراد فلا طون بتلك الصور نفس الاشياء كان نذهب
الا فقا و كجودت علمه تعالى اذ العالم عنده حادث الا ان يعلم قوله كجودت العالم على القول بالحدوث الذاتي كما يفهمه المعلم
الثاني في كتاب الجمع بين الرايين فافهم قوله قائمة بذاتها و ارد على كون تلك الصورة قائمة بذاتها بان اجبض الصور اعراض
كيفية يكون قائمة بذاتها و انت تعلم ان لم ينقل عن اصحاب المذهب ان تلك الصورة تتحد مع ذات تلك الصور بل يجوز ان
يكون تلك الصور مبنية بالذات لذات الصور و يكون صور الاعراض ايها قائمة بذاتها و انما احتمال قيام صور الاعراض بذاتها
و قيل بان اتحاد تلك الصور معها بالذات و غير غير منقول عنهم و لفظ الصورة لا يدل على اتحادها مع ذات الصورة فان الصورة تطلق
على التشاكل المحاكى لغيره فلا اشكال فاما قول من قال انه يجوز ان يقلب صور الاعراض كلها كما يتقارب الملتزم ان الاعمال اقصر
جاءه يوم الحساب فتوزن فلا مبلغ اعلى مذاق الفلسفة و ابل الاسلام كثر من الله تعالى و اولئك هم المحققون لا يخبرون الى جواز
الانقلاب انما يعتقدون ان صحاكت الاعمال وزن او ان بان ذلك على وجهه صالح للوزن متضمن الاعمال بوزانها و قد يجب على من
اصل الاشكال بان معنى قيام تلك الصورة بذاتها عدم قيامها بذاته تعالى فيجوز ان يكون صور الاعراض قائمة بمجاها في عالم التشاكل
غير قائم بالبارى سبحانه و اعترض عليه بان لا يمكن علم السواد مثلا دون الجسم مثلا فيجب ان يكون السواد مثلا قائما بنفسه في ذلك العالم
و الجواب ان ان اراد بان مكان علم السواد دون الجسم مكان ان يعلم السواد من دون ان يعلم الجسم فذلك مستحيل في علم البارى
سبحانه على انه يجوز العلم بالعلم من دون العلم بالعلم لا يستلزم ذلك قيام احوال بنفسه ان اراد بان مكان ان يعلم السواد احوالها فذلك مستحيل
فان معنى العلم بتلك المفهوم فذلك اعني يمكن بان يكون ذلك المفهوم قائما بجهن من الاذنان في عالم التشاكل مستكفاه عند تعالى
وان معنى العلم بمصدره فيكون العلم بهما مستحيل العلم بالمتنوعات العلم بها انما هو بوجود مغايرتها عند العالم فان المصدق الاشياء محض خلق
يتعلق به العلم على انه لا يتشاكل لتعلق العلم بالسواد انما هو بنفسه كونه متنوعا كان ذلك شكلا على جميع المذاهب فلا خصوصية لا يراد على
نذهب فلا طون و ان اراد بان مكان العلم بان السواد قائم بجهن الجسم فذلك مستحيل عليه مجاد و بالجملة فهذه الاعراض لا يرجع عنها

الى حصول لعل غيري يحصله والى الجواب باننا لانعلم ان العلم السوادى ونحوه يمكن لامر لا يعلمه الا الله سبحانه ووجود السوادى بدون الجسم ليس يمكن لامر
يعلم الممكن ايضا فلا يستحق ان يصحق اليه ثم انه قد يورد على ذهب فلاطون انه يلزم عليه القول بان يكون الجبري الخارجى بما هو كذلك ثابت
غير وجوده الخارجى لتحقق علمه تعالى فيسلم كثر الشخص فى انحاء الوجود والوجود بالاسباب لا يحجب فى علمه تعالى بالشخص الخارجى نفس وجود ذلك
الشخص بعينه فى ذلك العالم المتشالى بل كفى وجود صورته محالته وامكانه مغايرة له فى الوجود الا ترى ان الاشخاص الخارجية معلومة لنا
على الوجه الجبري مع استتباع وجودها بما هى اشخاص خارجية فى اذها لا استتباعه لشخص بحدوثه انكشافات البايين بالباين مع العلم يدل
على استحالة دليل فان قلت وجود الصورة المحالته للشخص الخارجى فى العالم المتشالى غير محال فى معلومية الشخص الخارجى اذ لو كنتم
صدق القضية القائلة بالشخص الخارجى معلوم مع عدم الموضع اذ لا وجود للشخص الخارجى على هذا التقدير حين كونه معلوما انما الوجود بصورة
محالته لمباينة اياه ولا يمكن فى صدق القضية الموجبة وجود الشخص المحال الى البايين موضوعها بل يجب فى صدقها وجود نفس موضوعها
بذلك الاشكال غير مختص بالوجود بذهب فلاطون بل وجوده على جميع المذاهب اذ لا دليل الى التزم وجود الاشخاص الخارجية بما هى
كذلك فى مرتبة العلم الفعلى على راي احد بل بذا الاشكال غير مختص بعلم الواجب تعالى بالاشخاص الخارجية بما هى كذلك ولا يحصى عنه
لاحد من المتكلمين المنكرين للوجود الذهني والمشيئة القائلين بحصول الاشياء بانفسها فى الذين الاشرافية القائلين بحصول الاشياء
فيه الا بانكارهم صدق الموجبة وجود نفس موضوعها فانما اذا حكمت على شخص خارجى قد انقضى به محكم خارجية صادقة كقولنا الحق كذلك
قد استحال ان كان حلقا ثانيا او على شخص خارجى لم يوجد بعد بل يوجد فى القابل بالحقام خارجية صادقة كقولنا زيسى موجودا فانما يكون
موضوع اشكال هذه القضايا موجودا فى الخارج حين صدقها وصورى البطلان او موجودا فى زمن من الازمان او فى موضع اخر
يتقبل وجود الشخص الذى صادرا وزيد الذى يصدق فى زمن من الازمان او فى موضع آخر بالبداهة فيلزم ان يصدق هذه القضايا
مع انما نعلم يصدقها بدهته ولا يمكن فى صدقها وجود اشخاص اخرى كية لموضوعات هذه القضايا سوا كانت متحدات معها فى البية كما هو
ذهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها او مغايرات لها بحسب البية كما جازى القائلين بحصول الاشياء اذ وجود الاشخاص المحال ليس
نفس موضوعات تلك القضايا فانها معدومة بحفنة ونسبة وجودها مثلها اليها بماز وبالبية فبذلك الاشكال لا خصوصية له بذهب فلاطون
بذا وقد اقرم بعض الاكابر فى دفع اصل الاعتراض كثر الشخص الخارجى فى انحاء الوجود وانت تعلم انه مخالف للضرورة العقلية فان قلت
انما ذهب اصحاب فلاطون الى القول بثبوت الصور الثابتة فى علم الباري سبحانه كمالا يلزم تميزه باليس بشئ وصدق القضايا
الموجبة القالكية الاشياء معلومة بدون موضوعاتها وتعلق العلم بالمعدومات الصرفة فيجب القول بوجود نفس المعلومات فى عالم
النشال فلا بد من التزام وجود الشخص الخارجى بما هو كذلك فى ذلك العالم على ما ذهبتم قلت لعل الحق ان وجود الصور المحال كية الاشياء
يكفى فى تميزها وتعلق العلم بها وصدق المعلوماتية عليها بل لا يحصى لاحد من التزام ذلك كله كما اشرنا اليه وسنفضل اننا قد

على ان خالتهما عليها اولاً فاراد نفسهما واما و هذا بخلاف نفس الارادة والعلم فمجرد كونها مخلوقين بالايجاب لا يراد مثل ذلك على الشايع
قدس سره اذ حاصل ما ذكره انه لو لم يكن تلك الصور مسبوقه بالعلم ازم التعريف سبحانه في مرتبه ذاته عن كمال العلم ولا ريب في اللزوم
والا في بطلان اللازم فلا يراد عليه اقل من ان الباري عز وجل نفس ذاته كمال ومن جملة الكمالات العلم والنقص يستحيل التحصيل
ليس في قدرته واذا لم يكن لنفس مقدور لم يكن الكمال مقدور فلا يكون العلم وما يكون من لوازمه مقدور افلا يلزم سبق العلم
بالصور عليها بل علمها معها انتهى فقد عرفت انه لا يتوجب على ما ذكره الشايع نعم يتوجب على ما قال المتصنم كما علمنا ان ثم ثمة ان اراد الله
انقص ستميل ان انقص ستميل عقلي لذاته فذلك مسلم صحيح لكن اللازم منه ان يكون الكلام واجبا لذاته فلا يمكن ان يكون
مخلوقا اصلا بالايجاب ولا بالارادة فيجب سبق العلم الذي هو كمال واجب بالذات على تلك الصور التي هي ممكنة لذاتها واما
ذاتية فهذه الكلام على هذا التقدير يكون تشييد الكلام الشايع لاراد عليه وان اراد به ان انقص ستميل بالغير فذلك غير مسلم ولا
صحيح في نفسه فان كونه سبحانه ناقص العباد بالبعد ليس ممكنا بالذات حتى يكون ستميلا بالغير فان ستميل بالذات لا يكون ستميلا
بالغير ومع ذلك الصحيح على هذا التقدير سلب المقدورية عنه ولا عن مقابله الذي هو الكمال فان ستميل بالغير والواجب بالغير
واخلان تحت قدرته العاتية والالم يكن المعدادات التي هي ستميلا بالغير والموجودات التي هي واجبة بالغير مقدورة له تعالى
قال في الحاشية المعلقة على قوله عز وجل عن كماله الجبل ستميل في تعالى هذا بالنظر الى ان الجبل موجودا في تعالى واما بالنظر الى
مطلق الجبل على القادر مع عزل النظر عن خصوصية فلا ستمالة تعلق الجبل بالمجمل لم يطلع عندهم واما قيدنا الجبل على القادر
لان الجبل قد يطلع على مطلق الانتصار والافادة ولو بلا علم وروية كاقادة الشمس للصور وانتصار الملزومات للوازم واما آخرنا
الوجه بخصوص الباري عزرا اسمه لئلا يتوهم ان استناد تلك الصور الى الله تعالى مثل استناد اللوازم الى الملزومات فلا يلزم سبق
العلم والجبل بالمجمل غير ستميل في مطلق الفاعل والمتقضى انتهى وهذا الكلام مطابق لما ذكرناه قوله اذ هي منكشفة عن
تعالى بنفسها هي لا الصور اخر لا يعني ان انفسها مبادى انكشافها والالم يستقيم تفريع قوله فناطق تعقلها الاجمالي بسيط هو ذاته
تعالى قوله فناطق تعقلها الاجمالي بسيط يعني ان تلك الصور لما كانت مسبوقه بالعلم ولم يكن عليها بواسطة صور اخرى فلا محالة
يكون تلك الصور معلومة له تعالى بخبرين من العلم الاول علمه تعالى بها قبل وجودها ويكون مبدء هذا العلم نفس ذاته تعالى
اذ لا يتحقق لما سوى ذاته تعالى في تلك المرتبة وهذا العلم اجمالي بسيط ومبدء الانكشاف ذات واحدة بسيطة والثاني علمه تعالى بها
حالا هو ويكون مبدء هذا العلم ذاتها الموجودة احاطة عنده تعالى حضور المعلول عند علته وهذا متحقق في نفس تلك
الاشياء التي يبدو الصور صور لها ايضا فلا حاجة الى توسط الصور في علمه تعالى بتلك الاشياء قوله فناطق تعقلها
تكون الصور وذوات الصور معلومة له تعالى بقصوره عز وجل تعالى بالمعلولية بان حقيقة العلم هو وجود الشيء في ذلك باطلته وجود المعلولية

والاقيته والعينية والاول يتحقق فيكون انكشاف الصور وذوات الصور عنده تعالى كحضوره عنده تعالى بالمعلولية لا بتوسط
الصور وعلى هذا فيلغى تلك الصور وكيفي في انكشاف الاشياء نفس حضوره عنده تعالى لملاقاة المعلولية **قوله** ما كراى وجود الشيء
بالفعل شيء موجود بالفعل بالعينية وانما خصه بالبيان لان مفهوم وجود الشيء بالفعل شيء موجود بالفعل ليس هو سيم التباين بين الشيء
الحاضر عنده فبين ان ما له وجود الشيء نفسه بمعنى عدم العينية لا بمعنى حضور شيء عند شيء آخر **قوله** ما يشهد به الخ لما ذكر ان حقيقة
العلم بوجود الشيء باحد شيئا اخر وكان غرضه اثبات ان علمه تعالى ليس حصولا اصلا بل هو حضوري وانه تعالى يعلم الاشياء
بخبر من العلم الاول العلم الالهائي قبل وجودها الثاني العلم التتبعي حال وجودها وان العلم الاول ينطوي في علمه نية والثاني
يتحقق بحضور تلك الاشياء عنده تعالى وجب عليه بيان انه تعالى عالم بذاته لا بتوسط صورة لثبوت ان علمه تعالى حضوري لا
حصولي لئلا يفسر على اثبات كونه تعالى عالما بالاشياء اذ ما لم يثبت كونه تعالى عالما بنفسه لم يثبت كونه عالما بالاشياء اذ ما لم يعلم نفسه
يتقيل ان يعلم غيره ويتحقق ان علمه الاجالي بالاشياء ينطوي في علمه بذاته اذ لو لا علمه بذاته لغيره لم يعلم الاجالي بالاشياء وليندرجه
استتم مزيدا لتمام اثبات ان وجود الشيء بالعينية اى وجود الشيء نفسه مناط العلم وقد انكشف بما ذكره الشرح مشبهة تسك بها الجملة
التاخرى لعل تعالى وبى العلم ليست على اصنافه بين العالم والمعلوم والاضافة لاقتضال بين الشيء ونفسه فهو تعالى عما يقول الظالمون
لا يعلم نفسه الا يعلم نفسه لا يعلم غيره فلا يكون سجانه عما يصنفون عالما بنفسه ولا بغيره ووجه انكشافها ان علم شيء بشيء عبارة عن حضور شيء
بالفعل عند شيء موجود بالفعل وبوجود يكون بالعينية وحضور الشيء نفسه اذا كان مجردا حضوري ومعناه عدم عينية اشئ عن نفسه و
ليس بذات معنى عبارة عن الاضافة التي لا تقتل الا بغير شيئين متغايرين فلهذا سجانه بذاته ليس نسبتا بل هو عبارة عن حضور نفس
ذاته عنده تعالى وذلك الحضور ليس نسبتا بل هو عبارة عن عدم العينية والاولى في جواب بطلان الجملة ان نقض حجبهم اول العلم
انفس بذاته ثم حجب شيعة بهم بما ذكره الشرح فان ذلك ابكت لهم واكبت لكن بهنبا اعتضاد توى لم اعثر في كتب القوم بعد على
جوابه بانه تعالى لو كان عالما بذاته فاما ان يكون العالوية والمعلوية الذات بما مفهومه ان استراعيان بدرية المتصورين من غير
عرف ان تعالى اول لا يكون فانك المفهوم من خبر من عنده تعالى الثاني بان تولى الاول لغيره باطل فلا شك في ان مفهوم العالوية ضد العينية
المعلوية فهو مقابل له فاما ان يكون مصداقا لهما فاشترطهما نفس ذاته تعالى بلا زيادة امر عليها لضمها معنى اليها وذلك صحيح
السلطان المستحيل بالبداهة ان يكون الذات الواحدة بما هي كذلك مصداقا للتقابلين فان التقابلين لا يتبعان في ذات
واحدة بما هي كذلك كما تقرر في موضعه ويكون مصداق العالوية هي الذات المحضة مع انضمام معنى اليها ومصداق المعلوية هي الذات
مع انضمام معنى آخر اليها فلا يكون الذات بنفسها عالمة ومعلومة بل يكون العلم زائدا على الذات ويكون صفة تنضم اليها وهو خلاف
ما تقرر عند عدم لاكتفي في تعدد مصداق العالوية والمعلوية ان توخذ الذات مع وصفين استراعيين باحد ما يكون مصداقا للعالوية

وبالأخرى صدقنا المعلومية إذا لامر الاستراعي لا يتحقق له في الواقع إلا ابتداءً من الزمان وهو الواحد تحت في الواقع وكلما سنان في مصداق التقا
 والمعلومية في الواقع وإذا نظر الشان فلا يميل إلى القول بأنه تعالى عالم بذاته وانت تعلم أن هذا السيان حار بعينه في علم النفس
 بذاته وهو ما لا يكره أحد من أفراد نوع الإنسان فعلم أن في بعض مقدمات البيان علماء أن لم يشر عليه بعينه قبله البيان أن قيم دليل
 على نفس على تعالى بذاته وبغير تمام الاتصافه بعلم النفس بذاته إلا أن يحجب القول بتنايه مصداق العالم والمعلوم في علم النفس بذاته
 على خلاف ذلك وهو الأيد أن قر على إذا اشكال على أنه سبب اهل الحق فالحجاب عن عوالم ليس الجواب هو أن العلم بالمعنى الذي
 يعبر عنه بالاشتن ودانش يقتضيه منه العالم المعلوم والعالمية والمعلومية ليس متحقق في اكتشاف الشيء لذاته وإطلاق العلم
 على اكتشاف الشيء لذاته أما على السامحة وعلى اشتراك اللغة فليس هناك عالمة ومعلومية وعلم بالمعنى اللغوي والمعنى المتعارف
 لكن هناك اكتشاف الشيء لنفسه بمعنى عدم غيبية الشيء عن نفسه بنفسه ومصداق نفس ذلك الشيء بل انضمام امر إليه زيادة معنى عليه
 فليس هناك ضا ذو لا مضانيف التصانيف إنما هو بين العالم بمعنى ما قسم العلم والمعلوم بمعنى ما تعلق العلم وليس هناك عالمة
 ومعلومية بذاتك المعنيين إنما يطلق العالمية والمعلومية هناك من حيث أن ما يترتب على العالمية والمعلومية من الاكتشاف مترب
 هناك وان لم يكن عالمة ومعلومية وما لهما فيختار الشيء الثاني من الترتيب الأول يمنع لطلانه به به وسياق ذلك من تفصيل
 هو الكلام في على تعالى بذاته وأما على بالأشياء فهو على تخمين الأول العلم الفعلي السابق على الوجود الثاني العلم التفصيلي المتأخر عنه
 على ثبوت كلا النحويين كلام على جميع المذاهب المتعارفة المتعارفة فيما بينهم هو بعضها يدل على نفس النحويين جميعاً أما الأول فبذاته
 تعالى لو كان عالماً بالأشياء قبل وجودها لكان علماً ما عين ذاته أو زائداً على ذاته لا يميل إلى الأمرين فلا يميل إلى المقدم
 أما لا يميل إلى الأول فلا يثبت وجوبه تلك الأشياء في مرتبة ذاته إذا علم بدون العلم وأما أنه لا يميل
 إلى الثاني فلا يستلزم عارده سبحانه عن صدق الكمال في مرتبة الذات فيلزم نقص وسبوتيل وقد فقدت العلوم لا جابة عن هذا
 الاشكال أجابوا عنه بوجه سنذكره ونحكم عليها في تحقيق مذاهب المتأخرين انشأ الله تعالى وأما الثاني فهو وجود الأول فاني
 العروة الوثقى ومصلده أن تعالى لو كان عالماً بجميع الأشياء كان عالماً بالحوادث الاستقبالية جميعاً لكن الثاني باطل لأن الحوادث
 الاستقبالية المتعاقبة المتتالية لا ينفصلها غير واقعة عند حد من الابد ولا يغير متناه بهذا المعنى باتفاق الملل بل اختلاف فهي امور لا
 وكون الامور لا تقف على نهاية تصور فيما يخرج من القوة إلى الفعل تدريجاً سوار كان بحسب الوجود المعنى كما في الحوادث السميوية وبحسب الوجود
 الذي كافي الأعداد المتعاقبة المتتالية لا يكون الخراج منها الا متناهياً لأن كل مرتبة من تلك الامور المتعاقبة انما يزيد على ما قبلها
 القوة إلى الفعل لا نهائية في الاتقنية لا يكون الخراج منها الا متناهياً لأن كل مرتبة من تلك الامور المتعاقبة انما يزيد على ما قبلها
 بواحد فلا يزيد إلا على المتناسي لا بقدر متناه فلا يكون الخارج منها إلى الفعل غير متناه كما دأبنا ونعكس إلى أن الغير المتناهى كما لا يكون

فدعنا من القوة الى الفعل وانما اذا تمهدنا فنقول مستحسن تعلق العلم بالامور الواقعية فان تعلق العلم بها جميعا بالفعل يقتضي تحديدها
عند العالم بالفعل التحديد يقتضي الى الجهل اذ لا تحديد فيها في نفس الامر فيكون العلم هنا عالمنا في نفس الامر وهو جهل بالجملة تعلق
العلم بالامور الواقعية بجهلها ومجهولها بالفعل مستحيل ذلك لانه لا جملة ولا مجموع لها فانما تعلق العلم بها بالفعل بمعنى ان بعضها
معلوم وبعضها مجهول وهذا كما بعد فان ما يتعلق بالعلم به من انما يكون بعضها منه وهو ما يستترع بالفعل لا يمكن ان يعلم بالفعل مجموع
الاعداد غير شاليتة فمستحيل ان ياتي كونها الواقعية فيعلم كون بعض معلوما بالفعل والبعض الآخر مجهول بالفعل ذلك لا يصح في
العلم الواجب تعالى واحاصل ان كل ما يتعلق به علمه بالفعل لا بد ان يكون محمدا واعنه في علمه بالفعل كيف وكما ان الفعلية في القوة
في نفس الامر يقتضي التحديد في ذلك الفعلية في العلم يقتضي التحديد في العلم ضرورة وبدونه فيعلم العلم بالفعل جيل ضرورة الا ترى انما
اذا فرضنا علم جميع مراتب بعدو باسرها فيعلم انها كم هي ولا يصح الزيادة عليها لانها فرضت انها جميعها وهو يتا في كونها لا تقتضي ذلك
اذا فرضنا تعلق العلم بالفعل بجميع احوال الاستقبالية لا بد فيعلم انها كم هي ولا يمكن ان جميعها لا يمكن قنا بها واقفاني
العلم للمنافات المذكورة لا قنا بها غير واقف في التنا في بين العلم بالفعل فكونه غير واقف في العلم ولا غير قنا بها كمال بالفعل لم اعرف انتهى
كلالة الفاظ مع حذف بعضها هذا عضلا عوليص سنعود اليه انشاء الله تعالى في بحث علمه سبحانه بالجزئيات المادية على جزئ
الثاني استصعب بعض الشرح وهو ان لا يسيل الى القول بعلمه سبحانه بالمتغيرات اذ لا صورة لها ذواتها وفارجا واجواب ان مغايرتها
ممكنات موجودات وعنوانات الامعون لها وهي التي تتعلق بها العلم واما مصاويلها ومحتوياتها فلا هي موجودة ولا هي مما يتعلق
به العلم الثالث وهو ما خزن الاول انه تعالى لو كان عالما بجميع الاشياء كان عالما باجزاء جسم متصل ليعرف في المتنا بية وغير متنا بية
فعلى الاول يلزم وقوت قيمة لتصل فيلزم الجزء الذي لا تجزى على الثاني فاما ان يكون لتلك الاجزاء الغير المتنا بية تحقق ما في نفس
الامر والاول الثاني باطل اذ لا بد في المعلوماتية من نحو تحقق البسته وعلى الاول فاما ان يكون وجوده فاشرا على الجسم في العلم بها على
سبيل التمايز وهو باطل اذ لا تمايز بينها بحسب ذلك لوجوده فكيف يمكن هذا النحوس الوجود في التميز العلى بينها ولا يكفي فيكون لكلوا
من تلك الاجزاء وجود على سبيل الاستقلال منها اعز من جود الآخر فيلزم الفساد النظامية وهذا ما استصعب العلماء غاية الاستصعاب
واشئى كل منهم عن الجواب عنه على وجه الصواب الجواب انه ما اريد بعلمه تعالى باجزاء الجسم متصل فان اريد به علمه بان الجسم متصل اجزاء
بالقوة وان له بالقوة نصفان ونصفان وهكذا فذلك النحوس العلم لا يستدعي وجود الاجزاء بالفعل فاختار ان اجزاء الجسم المعلومة له
تعالى بهذا النحوس العلم غير متنا بية وانما تعالى يعلم ان الجسم متصل يمكن انقسامه بحسب نفس ذاته المتصلة الى النهاية وذلك لا يستلزم
الاجزاء الجسم المتصل فصوله بحسب نفس ذاته التجزى الى النهاية وان اريد به علمه بان الجسم متصل اجزاء بالفعل فبذلك النحوس العلم لكونه جليا
غير مطابق للواقع لا يجوز عليه سبحانه واما العلم بمفهوم الجسم متصل ذي الاجزاء بالفعل فهو كما تعلم بالتمت الزوج لا يستدعي الوجود

هذا المفهوم نحو ان الوجود واللا يميز منه وقوف العتمة في المقصود لا وجود الاجزاء الغير المتناهيية بالفعل ان اريد العلم بضعف كجسم و ضعف نصفه نصفه نصفه نصفه نصفه وكذا الى حيث يقبل كجسم التجزئة بالقوة فهذا العلم بمفومات انشراحها بانشارها
 بنفس ذات الجسم فلا يميز منه الوجود تلك المفومات الانشراحية في ذهن من الاذ بان ووجود منشارها في الخارج ولا يميز وقوف متممة كجسم
 ولا علم الاقنا في العلم لا وجود الاجزاء الغير المتناهيية بالفعل ان اريد العلم بمصاديق هذه المفومات الغير المتناهيية فلا هي موجودة
 لا هي مما تعلق بها العلم بالذات بل العلم بما يتعلق بمفوماتها وعنواناتها وهي موجودات في ذهن من الاذ بان فاقيل لا وجود لها في
 مرتبة العلم بالفعل لان الاذ بان حوادث قلبه فهذا الاشكال راجع الى الاشكال الذي ذكرناه سابقا في نفى العلم بالفعل ولا يكون هذا
 اشكالا على حياهه وبلغوا الشقوق التي ذكرت في تقريره ولا يكون لذلك الاشكال خصوصية باجزاء المتصل فان قلت لو كانت تلك
 المفومات الموجودة في الذبان معلومة له تعالى ولا شك انها غير متناهيية بالفعل لم تحديدها مع كونها غير متناهيية في علمه تعالى قلت
 ماذا اريد بتحديد ما في علمه تعالى ان اريد بشمول علمه تعالى جميعها بحيث لا يشذ عنها شيء فذلك لازم ولتسرم وان اريد بتناهيها فذاك
 غير لازم اذ لانهم ان كلما احاط به تعالى فتناء اذ علمه تعالى محيط بالمتناهي وغير المتناهي ولعلك تحدثت من ههنا بالجواب عن الاشكال
 الاول الذي ذكره الاستاذ في حروفه الوثقي فان العلم بالامور اللا تقينية الاقناهيية بالفعل انما يتسلم تحديد ما في العلم بمعنى شمول
 العلم بالامور المعنى تناهيها والتحديد المقضي الى كجمل هو التحديد بمعنى التناهي لا بمعنى شمول العلم قوله تعلق العلم بالامور اللا تقينية بها
 ومحمودها تحصيل اذ لاجلته ولا مجموع لها قلت ان اراد به انه لاجلته ولا مجموع لها في الزمان المتناهي فسلم لكن علم الباري شامل بالفعل
 بجميع الامور اللا تقينية الموجودة في الازمنة الغير المتناهيية وكذلك علمه تعالى بجميع مراتب الاعداد الغير المتناهيية وكونها لا تقينية
 الوجود الزماني التدريجي لا يتناهي في فعليتها في الازمنة اللاقناهيية وفي الاذ بان العاليية وان اراد انها لاجلته لها ولا مجموع اصلا فمستوع قوله
 كلما يتعلق به علمه بالفعل يجب ان يكون محدودا وعنده في علمه بالفعل قلت ان اراد به كونه محدودا هي شموله لا بعلمه فسلم ولا خيرة ان اراد
 بكونه متناهيانم قوله ان الفعلية في الوجود في نفس الحقيقة التحديدية كذلك الفعلية في العلم الحقيقة التحديدية ضرورة قلت لو كانت جميع مراتب الاعداد
 موجودة في نفس لمكان غير متناهيية بالفعل محدودا وانما يتسلم الفعلية في الوجود في نفس الامر التحديد في نفس الامر كونها خارج من القوة الى الفعل في نفس
 الامر القدر المتناهي وتس على ذلك حال الفعلية في العلم فلو كان احتاج من القوة الى الفعل في العلم القدر المتناهي كان محدودا
 في العلم وما اذا شمل العلم الغير المتناهي بالفعل فلا يكون محدودا كما لو شمل الوجود الغير المتناهي بالفعل لا يكون الوجود بالفعل متناهيان
 قوله اذ فرضنا علم جميع مراتب الاعداد باسرها فليعلم كم هي التي قلت نعم لكنه ان اراد بقوله كم هي الكم المتناهي فسلم وان اراد بالكم الغير
 المتناهي فسلم لاننا في ذلك كونها لا تقف بحسب الوجود الزماني التدريجي وكذلك اذ تعلق العلم بالحوادث الاستقبالية باسرها فليعلم
 انها غير متناهيية كما بالفعل في العلم ولا يتناهي ذلك كونها لا تقف بحسب الوجود الزماني التدريجي وما قال في التمهيد من

ان الامور لا تقف على حيزها من القوة الى الفعل فليست كمن يحسب لوجود الذي تلك لا سبب له تقف على الحيز والزماني
 لا يحسب نحو اخر من الوجود كما لو وجد الظل في الاذن ان العائنة او الوجود الدهرى الذي ليس بحيز تقارب وتحد وان قلت ذاك
 تلك الامور سبب وجودها الذي بحيزه تعلق بها طرفة اعالى موحدة بالفعل سبب غير متناهية جرت به من التسبب فبالتسبب لم يزل
 التسبب في الغير المتناهي مطلقا يحسن به اشكال آخر لا يخلو له بما ذكره قدس سره على ان في كلامه في عروة الوثقى لفضائل ان هذا
 الاشكال على حيزه لا يستعمل في تحقيق الحق في هذا البحث حيث يتكلم في طرفة اعالى بالجزئيات المادية على وجه جزئى انشاؤه
 تعالى فيناظر الاشكال وان فهمي اشهر به والتفصيل لكنه لا يخلو عن الافادة والتفصيل **قوله** ثم اذا صار الشيء الى تنبيه اخر على ان وجود
 الشيء نفسه كفى الاشكال فلو لم يتبسط من ان وجوده بالثبوت لنفسه الاشكال وحاصل ان حصول صورة اشياء في العالم
 لما كفى في الاشكال فلهذا نفس الشيء عند يكون كافيا في الاشكال بالطريق الاول وقول من قال انه يجوز ان يكون خصوصية
 على الوجود الظلي فبذلك في الاشكال نفس الاشياء **قوله** قلت ان قال في الاشياء القول بالماله الادراكية باطل فاشكال
 انما يتسب على وجوده بالقوة العاقلة لكل ما كان وجوده بالقوة العاقلة كان كشفا عنه بان ذلك الوجود لا الاشياء تختلف عن سببه
 فيحصل بوجوده في الاشياء رها غنية عن الحالة الادراكية واللازم ان يكون الاثر واحد موشران في مرتبة الابقال بالحالة الادراكية
 فربما يبرهنه عند الوجود لا باعتبار الوجود والصور ليست كذلك لان القول بالحالة لا يمكن فهي كذا في نفسها باطلة في ذاتها
 كسائر الكمالات من الصور وغيره بان كانت مطلقة في حدها من جهة عدم الذي هو اصل الظلمة ونوريتها استفادة من الوجود
 بالفعل فانما انور هو الوجود والحق لا فرق بينهما وبين الصور في نوره البهية انتهى انت تعلم ان ان ارد ابطال القول بالحالة الادراكية
 مطلقا فذلك هو من سائر الاشياء على كل ما كان وجوده بالقوة العاقلة كان كشفا عنه بان ذلك الوجود بل سببه من انشاؤه
 تعالى على ان الاشكال لا الاشياء وصورها عند القوة العاقلة انما هو بالحالة الادراكية وما قال من ان الاشياء تختلف من سببه
 لكن الاشكال عندنا ليس اثره المطلق وجود الشيء بل الحق ان النفس تغير واصفات هي سائر الاشياء خاصة فالحالة الادراكية
 اثرها الاشكال فهي كشفا بنفسها وسائر الاشياء حتى صفات العالم كشفا بتوسطها كالضوء فاضى بنفسه سائر الاشياء بصفته
 بتوسطه وايضا من ان علم النفس واصفاتها حضوري ان اراد بان علمها واصفاتها ليس بوساطة صورها فهو حق لكن لا يلزم منه
 ان لا يكون علمها واصفاتها بتوسط الحالة الادراكية انما بل الحق ان صفات النفس هي صفاتها الانضمامية الموجودة في النفس
 وجودا اصليا يتعلق بها الحالة الادراكية تعلقا وتوحيها فهي كشفا بتعلق الحالة الادراكية بها واما الحالة الادراكية نفسها فلا تتعلق
 بتعلقها بنفسها لاستعداد التعلق الذي هو اضافة تعلقها للتسعين واستتباع تعلق حاله ادراكية نفسها لافاضتها الى التسبب في الموجودات
 الاصلية هي الى الالات الادراكية فانها عندنا موجودة اصلية لا صفة استراعية كما توهم البعض كشفا بنفسها بالقوة العاقلة بجزء

الجلي من النظر اما بحسب قبح النظر فالجواب ان الحالة الادراكية انما تكشف عند العالم متعلق حالة اخرى بها كيف تكون كفى نفس مجرد
 الحالة للنفس في انكشافها عند العلم ان يكون انفس عالم لكل علم قائم بها ابداء هو خلاف البداهة الوجودانية ولا يلزم انفس كما
 يأتي في الدرس الاتي وان اريد به ان علم النفس بصفاها ليس بواسطة اصلا بل هي متكشفة نسبتها كالمثلثة المجهول بغير سلم ولا
 جرح في نفسه كما تستقف عليه انشأ الله تعالى نعم من ليقن بان وجوده في الشيء مطلقا كاف في الانكشاف كما هو رأي الشائبة
 فلا يسيل الى القول بالحالة الادراكية لان الصور لما كانت موجودة للقوة العاقلة وكفى وجودها بها في الانكشاف فاية حاجة الى
 الحالة الادراكية وان اراد البطل القول بالحالة الادراكية في علم النفس بذاتها علم المجردات بانفسها نسلم للماقال من ان وجود
 الشيء في الشيء كاف في الانكشاف فان ذلك على اطلاقه بل لا ياتي بعد من انه ليس بين العقل المعقول في علم الشيء نسبة تنبيه
 في المصادق اصلا على ان فيه ايضا كلاما يسيح انشأ الله تعالى قوله فيسلسل الاشكال بالفضل انت تعلم ان العلم شيء يتوقف على
 توجبه انفس نحو ذلك الشيء فيتم ان العلم بالحالة انما يكون بحالة اخرى ولا يلزم انفس لاننا اذ علمنا شيئا بحالة فلا يصح لنا ان العلم
 بتلك الحالة التي هي العلم بمجرود قيام علم ذلك الشيء بتأمل يتوقف العلم بالعلم ذلك الشيء على ان يتوجه انفس توجها تنافيا الى ذلك
 العلم فبذلك التوجه المتنافس تفصل حالة اخرى متعلقة بالحالة الاولى ويكون تلك الحالة الاخرى علما بالحالة الاولى ثم العلم بتلك
 الحالة الاخرى يتوقف على توجبه متنافس آخر فمادت انفس تتوجه توجها تنافيا نحو حالة يتجدد الحالات واذا انقطع توجبه انفس انقطع
 حدودها فتوهم لزوم انفس ههنا توجهم بعيد قوله لا يمل عامل قال في الحاشية انقرب من المعلوم الموجود في الذهن بنفسه لوجود ظلي
 وهو مجرد عن المادة وعوارضها لانه ليس بلا عمل عامل انتهى انت تعلم ان الامتناع عما ذكره حاصل بقوله قائما بالذات لا يمل
 ان المعلوم الموجود في الذهن قائم بالعمل هو الذهن لا بالذات الا ان يقال انه يريد بالامتناع عنه على مذنب من يرى ان الحصول
 بالذهن ليس عبارة عن اقيام به اذ انه اريد ان ميزان العاقلة مجموع اميرين الاول قيام شيء بذاته والثاني تجرده بذاته والعقل الاول
 اقتران عن الاعراض مطلقا والثاني عن الماديات والتجرد لعمل عامل مع غل النظر عن كونه عرضا او مجردا قد يمين ههنا ان الاعراض
 ليست حالة اذ ليس وجودها بالهائل وجودها بالمحال وكذا الماديات لان وجودها بالماديات بالهائل كما في الحاشية اذ ذلك انما يصح في
 الماديات بمعنى الامور الحادثة في المادة ولما تتجه في الجسم المركب من الصورة والمادة بل لان الماديات مستقلة بكل خبر منها
 غائب عن الجزر الاخر فلا حضور لذاتها بعزها انفسها والمادة انفسها هي وان كانت قائمة بذاتها لكونها مجردا لكن فعلية بانفسها
 وجوهرية باجسامها الاستعداد وهي بهيئة لذاتها مستقلة بالصورة فهي في حد ذاتها مجردة عما في غيرها فلا يشعر بذاتها فضلا عن غير ذلك
 وغواشيها اذ ذلك لا يخل للمادة في ميزان العاقلة فانها كانت مجردة عن المادة اذ ليس للمادة مادة لكنها ليست بمجردة
 عن غواشي المادة فمن توجهم ان المادة تتحقق فيها ميزان العاقلة بالمعنى الذي ذكره الشرح لم يتأمل في عبارته قوله كان عقلا

اني فشارك الالوهية لا بالمعنى المصدري فانه اعتباري ولا يعني انما اضرب المذكر فانه عبارة عن المفعول قوله فاذا ذكرنا ان لا
 يزيد على وجوده بل على ما بهيته فقلنا كانت غير الوجود في النظام انما هو صحيح فان العلم لما كان عبارة عن وجود الشيء بالفعل كان وجود
 الشيء نفسه ما عليه بانه فاذا كان الشيء لذاته الذي هو عبارة عن وجوده نفسه لا يزيد على وجوده فان كان وجوده عين لما بهيته كان في
 الواجب سبحانه فاذا ذكرنا ان لا يزيد على ما بهيته اليه اذ ما بهيته هي الوجود لا غير ان كان غير لما بهيته فاذا ذكرنا ان لا يزيد على ما بهيته
 لا على وجوده وانظر الفرق في حكم بان في الكلام لا معنى له فانه ان اريد بالادراك في قوله فاذا ذكرنا لذاته والوجود في قوله لا يزيد على
 وجوده فانه المصديان فلا يخفى ان الوجود بالمعنى المصدري لا يصح على الادراك بالمعنى المصدري
 بهيته ولا بالعكس بل الادراك بالمعنى المصدري مغاير للوجود المصدري سواء كان وجودا او واجب
 او وجودا لم يكن الا يصح الحكم بعدم زياة الوجود المصدري الادراك المصدري على ذاته تعالى فان
 المعنى المصدري ليس عين الواجب بهيته وان اريد بالادراك والوجود مصداقهما فلا شبهة في ان مصداق العلم والعالم والمعلوم في
 علم الشيء بنفسه هو نفس ذاته بلاحيثية اصلا كما سنكشف عنه غطاره فمصدق الادراك لا يترتب على نفس الذات سواء كان في عالم
 ممكن او واجب كما سنكشف عليه فشارك احد تعالى وقد عرفت الشاغل بان الشيء المقدس من المادة اذا كان موجودا فبشكله عقلا وفاقلا
 وحسوا لا وجود له من صفته فمصدق بل معنى انشزعي مصداق نفس بهيته الموجود بلا انضمام معنى اليها فان نفس بهيته الوجود بنفسها بلا
 زياة على مصداق العقل العاقل للعقول فلا يزيد مصداق الادراك على بهيته اصلا سواء كانت ممكنة او واجبة او محال في المراتب والادراك
 والوجود مصداقها معنى زياة الوجود على الهيئة ان يكون مصداقها بحيثية تعليلية هي امتداد الذات الى افعال معنى عدم زياة وتعار
 الحيثية التعليلية فالذات المدركة اذا كانت ممكنة كان مصداق الوجود هي حيث استندوا بالى افعال كذلك كان مصداق الادراك
 هي من تلك الحيثية فيكون مصداق الادراك اذا كان على الهيئة غير زائد على مصداق الوجود واقترع عندهم من ان مصداق العلم والعالم
 المعلوم في العلم المصدري نفس ذات العالم نفس ذاته بلاحيثية فالمداد بها الحيثية التقيدية في المصدق لا انتفاء الحيثية التعليلية
 اليه واذا كانت واجبة كانت بنفسها بلا زياة حيثية اصلا تقيدية او تعليلية مصداق الوجود والادراك معا فمصدق قوله مستند عن
 ما بهيته اذ ما بهيته هي الامر للمفعول الواجب تعالى لما كان بنفسه شخصا واحدا فمصدق عن ما بهيته بهذا المعنى قوله على مهية التي
 هي الوجود لما بهيته بهذا المعنى بالشيء هو هو لا الامر للمفعول قوله وجملة الجازات العلم ان لا تثبت علمه تعالى بالاشياء كالمك اول ما
 اتفق فيه الحكماء والمثلكون وهو الاستدلال بان في العالم من باني الصانع على حكمه سبحانه الصانع والثاني بالقرينة المشككون من التمسك
 بقدرته تعالى اختيارا وفي اشارات آثاره على سبق علمه لا سيما للقدرة والاعتقاد بوجوه الثالث للحكمة الخاصة وهو ان لا سبحانه مجردة قاطبة
 بنفسها في عاقلة بنفسها الماحقة الشاغل وكلما كانت عاقلة بذاتها كانت عاقلة بما سواها لكونها عاقلة لكونها علم بالعلم بالعلم

بالمعلول الشارح قد اختار من بين هذه المسالك المسلك المنقوص بالكمالات فثبت اولاً انه سبحانه أعلم بذاته ثم بين انه عالم بما في العلم
 اي لا يتباطأ به تعالى بالمعلوليه وكفايته وجو الشئ بالفعل بشئ موجود بالفعل بالمعلوليه في الاكتشاف فثبت ان عالم بما في العلم
 الخ وبعد ثبات علمه بانه بذاته ويعبر عن ذلك الى تفصيل كيفية علمه سبحانه بالاشاره فقال فعله الاجمالي الخ فالمتصور لقبوله وجملة الجائزات
 الخ اثبات انه تعالى عالم بما في الجائزات بل في اقواله لا ثبات على تعالى بما في الجائزات منطوق في علمه بذاته بل ذلك ما قصد به البيان
 فيما بعد كما سياتي والعارف في قوله فعله الاجمالي ليس لغرض اعلى بل هو تنقيب على جميع الكلام السابق فاقال خاتم الحكماء
 قدس سره في حاشي شرحه صفراً على الشارح من انه بعد تسليم ان مناط العاقلة المتجردة من مناط العقوليه المتصور عند المجرز لا يدرك
 انه لما اراد يكون ذوات الجائزات بمهيأاتها ووجوداتها لا يثبت ان اراد ان ينفس ذواتها ووجوداتها مترتبة ارتباط المعلول
 بالعلية تسليم لكن لا يلزم منه ان يكون في ذاته حتى يصير علم الذات علمها وانما يلزم ذلك كقولهم نفس المعلوليه في ان يكون العلم
 بالعلية نفس العلم بالمعلول ولم يصحح هذا بالبرهان والذي صحح هو ان العلم بالعلية يستلزم العلم بالمعلول وحينئذ من ذلك
 وان اراد معنى آخر فليست صور اوله حتى يظفر فيه فان قلت لعل اراد ان وجودات الجائزات نفس ذات الباري فهي مترتبة في
 فهي منطوق في ذاته بهذا الوجه قلت هذا هو الذي اختاره بعض الاجلّه وهو غير واثق بهنا وقد تكلمنا عليه في بعض حواشينا
 كلامه الشريف لا يتوجه على كلام الشارح وانما كان يتوجه ان لو كان مقصوده بقوله وجملة الجائزات الخ ان يكون علمه تعالى بما في الجائزات
 في علمه بذاته وليس كذلك كما عرفت وليس مراده بالارتباط بهنا الا بالمعلوليه لا الاتحاد ووجود الجائزات مع تعالى نعم قد استعمل الشارح
 هذه المقدمة اعني اتحاد وجود الجائزات مع تعالى في اثبات ان يكون علمه تعالى بما في الجائزات الخ ان يكون علمه تعالى بما في الجائزات
 الاشاره لما اشتهر انه تعالى عالم بذاته وبلا مشكال وان علمه تعالى بذاته عين ذاته وانه يجب سبق علمه تعالى بالاشاره على ايجادها
 تحزنا عن الجبل المستحيل فيه سبحانه عقبه ببيان كيفية علمه سبحانه بالاشاره فيمن ان لا سبحانه بالاشاره لم يكن الاول علمه بها قبل ايجادها
 وهو العلم الفعلي السابق على الابداد وهو نفس ذاته تعالى فانه لو كان غير ذاته تعالى كان متاخراً عن ذاته مسبوقاً بالعلم معلولاً له
 ويسمى هذا النوع العلم اجمالياً او مبادراً للاكتشاف فيه واحد بسيط لا كثرة فيه والثاني علمه بها بعد ايجادها وهو متصور جميع الاشياء
 عنده تعالى حضور المعلول عنده وانه علم تفصيلي اذ فشاير الاكتشاف فيه ذوات الاشياء الحاضرة عنده تعالى سبق العلم الاول
 والعلم الاول مبادراً فالاشياء معلومه له تعالى من جتين كما بينه والعلم ان هذا مذهب المتأخرين في كلام من وجوه الاول انه لا حضور
 للممكنات ولا الصور بل وجود في مرتبة العلم الفعلي عنده تعالى بل الموجود فيها ذوات احدى هذه بسيطة مبانيه للممكنات مبانيه ذاتية فلا
 وجه للاكتشاف للممكنات عنده في تلك المرتبة الثاني ان الممكنات لو كانت معلومه له تعالى في تلك المرتبة كانت متميزة اذ العلم
 يساوق التميز والثاني باطل اذ لا يتم للمعلوم المحض فالقدم مثله الثالث ان كون ذات واحدة بسيطة فشاير متميزة امور قابلة

متعارفة غير متساوية مع تساوي نسبتها الى الكل غير مقبول الرابع ان الكمالات لو كانت معلومة لالتعالي في تلك المرتبة صدق
 الموجبة القائمة الكمالات معلومة من دون وجود الموضوع استمداد الموجبة وجود موضوعها مطلقا بالبداهة بالاجماع وقد تضمن
 المتأخران للاجابة فزادوا عن سبيل الاصابة و ما نقصوا عن واحد منها وان اكثرها من الاضطراب والتبويض وما جازع
 تلك الروايات والمزائق وان منكم في المغرق كل شئ من غاييب عن الاول والثالث بان ذاته تعالى لما كانت كاملة من
 جميع الجهات كانت مصداقا لجميع الصفات الكمالية فذاته بنفسها مصداق للعالية وكافية في الخشاة لا شيئا فلا استبعاد في
 كون المبدأين فشا لا لخشاة المبدأين ولان كون الذات الحق فشا لا لخشاة متفاديين ولان كون الذات مبدء الاستيعان
 كل من الكمالات وتساوي نسبة الذات الحقية اليها لا يضر اذا تساوى واجب كونها مبدء لا لخشاة كل منها ولا لخشاة ملازم
 الاستيعان انت تعلم ان هذا ليس جوابا عن الاشكال ولا كشف للشبهة بل بمصداق يجب الايمان بكونه سبحانه عالما بجميع الاشياء
 باخلاص اعتقاده لا يفتقر الى افعال من شبهة واستبعاد ولا كلام في وجوب ذلك الايمان لكن يجب على من يقصد الجواب ان
 يبين ان الكمالات مع عدم حضور بذاته وجاهد بصورها وانتمار علاقة ما بينها وبين الذات الحقية فكيف انكشف عند ما يكون استا
 بعضها من بعض مع ان الموجود في مرتبة العلم ليس الا ذاتا احدية بسيطة متساوية بالنسبة الى الجميع وهذا الجواب غير متعارف لك
 وما توهم بعض الشايعين من ان بهية الحكم باقتناع كون المبدأين فشا لا لخشاة المبدأين واستنتاج كون شئ واحد بسيط فشا
 يتميز بامور ثنائية غير ثنائية بذاته الوهم اذ قد نادى بالحدس الصائب الى ان الواجب مع بساطته ووحده وبساطته الكمالات
 فشا لا لخشاة فشا لا لخشاة هو الوجود فان ما به الوجود مبادئ وواحد فشا وجودات الكمالات المتعددة والوهم لا ينكر ذلك
 لانه نظيره اذ يبري ان فشا واحد يتشع صور متعددة انتهى لا يتحقق ان يصفى اليه فان كون المبدأين فشا لا لخشاة المبدأين
 ليس مستبعدا على اطلاقه ولا ما يدعى البهية في اعتنا انما يدعى البهية في اقتناع ان كون المبدأين متشعفا عند مبادئ آخر من
 دون صورته بنفسه او بصورته ومثاليين دون مناسبتة ما بينه وبين المبدأين الاخر الذي فرض انه فشا لا لخشاة ذلك
 المبدأين وليس بذاته الوهم كيف توهم قد صرحا بان يعلم ما يحصل صورته الشئ عند العالم ويصور نفس الشئ عنده بالعينية
 او بالاعتية او بالمعلوية وظاهر ان شيئا من هذه الامور غير متحقق بهنا وقياس فشا لا لخشاة الشئ على فشا موجودية قياس
 بلا طبع الا ترى ان فشا لا لخشاة الشئ قد يكون نفس فشا كافي علم الشئ بذاته وفشا وجودية الشئ يستلزم ان يكون نفس فشا لا لخشاة
 عليه الشئ نفسه فشا وجودية الشئ يجب ان يكون مبادئ الكمالات ما به الكشف ثم اتهم فشا الى ما متشعفا صدور الكثير من الواحد بما هو
 وما ذكره في بيان جاري فشا الواحد بما هو واحد لكثير كما لا يخفى على من راجع الى ذلك عليهم فلو ان تلك البهية بذاته الوهم لما ساعدتهم
 ولا لهم على انه لا حاجة للمعرض الى التشبث بالبذات فلو ان لبنة اقتناع كون شئ واحد فشا فشا لا لخشاة الامور لا ثنائية الى الدلائل الدالة

على متنوع صدور الكثر عن الواحد فظهر فساد قياس كون الامر الواحد بهيئاً فساداً قياسياً على كون امر واحد به موجوداً له كنهات
فان الامر الواحد بما هو الواحد يتصل بكونه فساداً لوجود امر غير متناسية عندهم البصر وانما يجوز كونه كذلك اذا انفردت بهيات متعددة لما تقرر
عندهم من متنوع صدور الكثر عن الواحد ويمكن بهيئاً القول بكون امر واحد فساداً قياسياً على كون امر واحد به موجوداً له كنهات متعددة اذا انفردت عن
فساد الكنهات الاشياء نفس الذات الواحدة بسيطة بلا زيادة ميثية ما عليها ولو فرض ان فساد الكنهات لا يشارفة تعالى مع جيات
وثنائيات متعددة فذلك البهات المتعددة الموجودة في الواقع على صفة التعدد الاول وعلى الثاني فليس فساد الكنهات لا يشارفة
الات ذات لا احدية بسيطة بما هي كذلك اذ لا يتحقق للبهات وتعدد ما في الواقع وعلى الاول فذلك البهات المتعددة المتحققة في الواقع
مكنات فهي متناخضة عن العلم الفعلي الذي هو عين الذات الواحدة الحق فلا يكون لتلك البهات مدخل في الكنهات لا يشارفة
في العلم الفعلي والواقع فذلك البهات الموجودة المتعددة اما من شغفتم الى الذات الحق فيخرج هذا المذهب الى مذهب الشيعين ويطلب
بطلانه وانصفه عندهم فيجوز الى **افلاطون** فيطلبه المطلب والواقع فذلك البهات الموجودة المتعددة لا محالة ممكنة فلكون
مسبوقة بعلم تعالى والحكام في العلم السابق عليها الكلام مع ذلك كله يكون القول بتلك البهات اعترافاً بالتنوع كون الذات الواحدة
بسيطة فساداً قياسياً على كون امر واحد به موجوداً له كنهات متناخضة ولا يكون له اية بداية الوجود كما هو من بهيئاً سقط ما خلفت البعض الآخر من اشرافين في دفع
هذا الاعتصام من ان ذات الباري وان كانت سبانية بالذات لذات الممكنات لكن لها خصوصية خاصة مع كل واحد منها وتلك
الخصوصية تكون كاشفة لكشف التفصيل لا ولا بعد في كون الكاشف مبني على الكاشف اذ كان الاول خصوصية مع اشياء ثم
بانظر الى تمايز الخصوصيات تمايز العلوم وتلك الخصوصيات امور انتزاعية وليس مدركها الكشف على نية المفهومات الانتزاعية
بل على فسادها ووجودات واحدة بسيطة ويجوز ان يكون الذات الواحدة بسيطة فساداً قياسياً على كون امر واحد به موجوداً له كنهات متناخضة
لا محالة فساداً قياسياً على كون امر واحد به موجوداً له كنهات متناخضة ولا يكون له اية بداية الوجود كما هو من بهيئاً سقط ما خلفت البعض الآخر من اشرافين في دفع
مختلفة تمايزه الاحكام والآثار وهي العلوم التمايزية هذا الكلام وجه السقوط ان لا يخلوا الا ما ان يكون لتلك الخصوصيات
المتعددة التمايزية التي جعلها منطلقاً لاكتشاف الممكنات ومدار التمايز علومها يتحقق في مرتبة مصداق العلم الفعلي على صفة التعدد
اولاً على الثاني ان يكون تلك الخصوصيات المنتزعة بعد تحقق مصداق العلم واكتشاف الممكنات وتمايزها ملغاة ويكون فساداً قياسياً
والتمايز بالحقيقة نفس الذات الاحدية بسيطة وعلى الاول يلزم الحالات التي ذكرنا بالذات والضم والخصوصية الخاصة بين الواجب سبحانه
وبين كل واحد من الممكنات نسبتاً بينها فتكون متناخضة عن وجود الممكنات لا يتحقق النسبة فيحقق طرفها فلا يساغ القول بكون
تلك الخصوصيات منطلقاً لاكتشاف والامتنان في العلم الفعلي السابق على وجود الممكنات ثم قياساً انتزاعاً الخصوصيات من الذات
الاحدية بسيطة على انتزاع المناطق والمحاور والمركز والاقطاب والدوائر من الكرة قياساً مع الفارق اذ الكرة ليست بسيطة

المتماثل على انشطة على انشطة واطراف وجانب بخلاف الذات الحقبة الاعدية بسيطة من كل جرم على ان يتراجع المنطقية و
 المركزية والعقلية من الحركة معقول وتحتلج الاضافات وهي الخصوصيات من احد المتماثلين يعني الذات الاعدية المعقولة من
 دون مضافات اخرى في الحكمة غير معقول وقد اوردوا القائل لكون الذات الواحدة بسيطة الحقبة فشا لاكتشاف امور كثيرة في
 وجود انشاس اذ فرنا كما نرى بوضوح لا يباين فانما تنصرف انفسها وانتهت تعلم ان التفكير لا ينجح وفرض ان انفس بوضوح الكلام
 من دون هذا انما من دون وجود الاسباب ولا ريب ان هذا ليس بمعقول فانهم بذات الكلام على الاشكال الاول والاضافات
 اما الاشكال الثاني والاشكال الرابع فانما تنصرف الجواب عنها اذ قيل بان الحكمة تنمو وجود في مرتبة العلم في سباني على الكلام
 انشا لا يفرز غير مرتبة فاجاب بعض الشارحين بتارة بان صاحب **الافق المبين** حق ان فرعية ثبوت الاشياء على
 ثبوت المثبت لا واستلزامة اليه انما هي بانظر الى طبيعة الربط الالهياني ولا يمنع ذلك من خصوص احد الخشتين من الفرعية
 والاستلزام وتارة بان تحقيق ان البداية في هذه القاعدة بذات الوهم وان تعلم ان هذا الكلام ليس لكنه معنى مثلاً عن ان
 يكون له وجودي اما الاول فلهذا لما كانت طبيعة الربط الالهياني مستديرة وجود الموضع كانت مستديرة لثبوت كانت وتجزان من
 خصوص احد الخشتين ثبوت طبيعة الربط الالهياني من اودام صاحب الحق المبين ولو جاز ذلك لارتفع الوثوق باستدعاء
 صدق الوجبة اية مبرية كانت وجود الموضع اذ يجوز ان يمنع خصوص ما شئت بها واما ان ذلك مقتضى طبع الربط الالهياني وبما يبرج
 البطلان فان قيل من الوجبات ما ياتي بمجموع الصدق الاعلى موضوع موجود فاستدعاء صدق مثله وجود الموضوع موضوع
 فلتستغنى لا يكون استدعاء وجود الموضوع بطبع الربط الالهياني بل يكون ثبوت خاص خصوص المحمول الكلام على تقدير كونه مقتضى طبع
 الربط الالهياني والاضافات فخلان نسبة هذه البداية العقلية الغير المكشوفة التي جميع عليها بالاضافات جارية الاسلاف الاضافات ان
 افضل الخلاف فيما بين بعض الاسباب اسم الى الوهم وهم يبرج البطلان كيف ودلول الحقيقة الموجبة ثبوت الاشياء والاضافات لثبوت
 صفة وحال فان المعلوم الاشياء هي التي ثبتت لشيء والظن من ان حلول الحقيقة اتحاد الموضوع والمحمول لثبوت شيء في شيء
 فان المعلوم انصرف اليصلح الاتحاد مع شيء اصلا وتوترنا من ذلك فمن انكر استدعاء طبع الربط الالهياني وجود الموضوع يقول بان
 استدعاء وجود الموضوع انما يكون ناشئا عن خصوص المحمول المحمول بهنا المعلوماتية والاستماتة لا ريب استعانتها وجود الموضوع على
 ان ما ذكره من البرهان المستقيم قبل القوم فانهم ليسوا براضين بما ذكره فلا اشكال عليهم في هذا الكلام وان ادعى الى الطول كنه
 الاغلو عن طائل **قوله** علمه التفسير اي بمعنى الحاضر عند الذكر **قوله** فانها بوجودها الالهي مستديرة معقولة في خطيوط علمها في علمية
 العلم ان هذا الكلام ثلثة محال الاول وهو الحق كنهه الطيف اوق وباطلاص الالهيان الحق اذ يذهب الى الصوفية انهم لم يسمو
 والاسلام من انه ليس في الوجود الا ذات واحدة حدها جنة لذاتها موجودة بذاتها انشطة في ثبوتها والحكمة عبارة عن تطور ثبوتها

وذلك لذات الحق بنفسها مطلقه عن كل قيد غير مقصوره على تعيين هرتة ومعدتها في الكثرة وتعييناتها مكانة وهي واجبة وكثرة وهي
 واحدة فالمكانات وهي التعيينات انما بعدة عن نفس الذات الحق منطوية في الذات الحق الطول الاثر اعميات في فشا لتزاعها فالمكانات
 بأسرها صفات واسماء السابعة عن نفس ذات الحق فلا يمكن ان الحق بذاته لذاته شاذ في ذات جميع الاسماء والصفات المنطوية فيها فانها على
 بهاني علمه بذاته وبذات العلم الاجمالي الذي هو نفس علمه بذاته فلا يلزم ان يكشف الميادين بالميادين لا تميز المعلوم المسموع ولا يصح
 الموجبة بكون الموضع ولا غير ذلك من الاستحالات التي في الكلام في الاصل المبني على غير من المبرهنات قد بينا بهانه وشيئا من الكثرة وذا
 شبهات الموسوسين والرخا عن سواوس المتوسمين في كتابنا انقصر العقود في وحدة الوجود الموسوم بالروض المجرود وكان الشارح
 على هذا العمل اشارة الظاهر ان ثبت ادق بسببها قويا ويدل على كماله في الحاشية المتعلقة على قوله تحقيقه ان اوقات الجزرات
 ان الكاسيات في نقد وتطبيق عليها وليكلام المعلم الثاني في الغصص على ما ستعرف ان شاء الله تعالى الثاني ما تركه الحق
 الدواني من ان للمكانات في مرتبة العلم الفعلي وجودا اجماليا انكشف فيها عنده تعالى وجودها تفصيلي بعد الايجاد كانه تحليل و
 تفصيل لذلك الوجود الاجمالي وهذا ان لم يحل على مذنب الصوفية الصافية ليس معنى فان المكانات لما كانت ذوات موجودة
 قباينة سبانية لذات الواجب سبحانه عندهم ان كان يكون لبا وجودا اجماليا تفصيلي والا كان لكل ممكن زمان فان مصداق
 الوجود نفس الذات بلا انضمام امر اليها واليه ذلك الوجود الاجمالي اما واحد وهو صريح السطلان اذ الوجود الواحد انما يكون موجود
 واحد ويلزم ان يكون المكانات بأسرها عن تباين حقها كعبا اقتضاهما بيا وتخالفا وانها ذاتا واحدة مع ان اتحاد الاثنين باطل
 او متعدد بحسب تعدد ذوات المكانات فهي كلها موجودة في مرتبة العلم الفعلي قبل الوجود فلا يكون ممكنة بل اجبة واليه ذلك الوجود
 الاكاف في تحقق المكانات باجتماعها على الثاني فالمكانات معدومة في مرتبة العلم الفعلي فلا تشكل في تميز المعلوم المسموع وصديق
 الموجبة من دون وجود الموضع بحال مع نهم انما انكشفوا في القول لرفع وعلى الاول فالعلم موجود قبل ايجاده واليه المكان ان هذا الوجود الاجمالي
 واحد منع انه لا يقبل اتحاد الجبر والاعراض التعار وغير التعار والحقائق الحقيقية والاعتبارات العقلية والماديات المجردات وجودا لا يمكن
 هذا الوجود الواحد في انكشف المكانات اللا متناهية بما هي متغايرة متخالفة فيلزم الجمل تعالى الله عما يصفون المكان متعدد اجمالا
 في هذا الوجود لا يكون هذه المكانات بعد الايجاد تفصيلا وتحليلا لذلك الوجود الاجمالي ومن ذلك كله هذا الوجود الاجمالي للمكانات ما عين
 ذات الواجب فتمتية وجود المكانات لا يعني شيئا اذ المكانات غير موجودة مع هذا الشكل ابقى على حاله واما غير فانما تفصل عن الواجب
 فان كان احدا يرجع الى مذنب المحقق الطوسي وان كان متعدد يرجع الى مذنب فلا طون انما نضم اليه ان تعدد يرجع الى مذنب اثنين
 والارجح الى مذنب الكثيرين تعالى بان علمه تعالى صفة بسيطة قائمة بذاته تعالى ان يستخرج عنه فاما كان فشا لتزاعه نفس انه تعالى الى الشئ
 الاول ان كان رائدا عليها عاد الى احد الشقوق المذكورة واليه هذا الوجود للمكانات ما واجب فيلزم وجودها او يمكن ان يكون سبوقا بعلم

فلا يكون في مرتبة العلم فعلى واما بعد فساد القول الظاهر من ان معنى الثالث ان بعض المتأخرين من الحكماء جسدوا الاول
والعلم ولا يتعلق العلم بهما بل هو ذاتية الوجود وهي رابعة ليس بجماد لان وجود الممكن بعينه وجود الواجب لان ما هو وجودية الممكن
هو الواجب ذاتا وايضا لا معنى لانه ان ارادوا يكون ما هو وجودية الممكنات هو الواجب بجماد انه سبحانه علة الممكنات فذلك مسلم لان ذلك
لا يتقدم موجودية الممكنات في مرتبة العلم بل فيها ضرورة ان العلل لا يمكن ان يكون موجودا في مرتبة ذات العلة والواجب
ان الممكنات موجودة بنفس وجود الواجب فذلك بطلان استدلاله وجوب الممكنات وايضا هذا الكلام على تقدير صحة غيره باذونات الممكنات متناهية
لذات الواجب فبهم وعند هذا الغسل والكلان وجوده مستحقا بجماد فلا يلزم من اتحاد وجوده مع علته ان يكون العلم بذات الممكنات
في علة تعالى بذاته وانما يلزم من ان العلم هو وجوده في علة تعالى بذاته فان وجوده منفصل عن ذواته على ان في
هذا القول اشتدادا برحمة طرية بان خوف الاطلاق فاما ما اورده عليه بعض شراح من ان القول بالايجاديين وجود الممكنات ذاتا
لا يتقدم القول بجماد بل يمكن بكونه من الممكن والواجب تحقيق مناط العمل وهو الاتحاد في الوجود وهو معلوم بالاتفاق فغاية
الاستقواء في العلم ان العلم هو الاتحاد في الوجود مطلقا والاراد العمل حين الاوصاف بالترعية الموجودة بوجود واحد هو وجوده فاشتر
اشترعا بما لا كبرية والوقعية الوجودية وجوده فاشترعا بما لا كبرية فاشترعا بما لا كبرية فاشترعا بما لا كبرية فاشترعا بما لا كبرية
الآخرين علمت ان العمل الصحيح هو الاول والحكم بعد احاطتك بانواعها عليك القينا اليك فنه في البحث الجليل النسيب و
اذعناكم بطلان الهندسية المشهورة في انما كانك بان سجد عالم بالاشياء لا يعجز عن شغال ذرة في الارض ولا في السماء اذ ان قلنا
اقوال لما يريد انه صانع حكيم حكيم في صنعه يحيد اليقنة استبان الحق في المرام ما عليه صوفية الكرام وقد عرفنا تفصيلا على عزه
الضيق الوقت وعزاه القام واحد يقول الحق وهو يهدي السبيل قوله بوجوده التوضيلي في الماشية لعل بنا بطلان القاطنات فاشترعا بما لا كبرية
في سبب العلم ان في قدره عن ان في العلم من اذ القاطنات فذلك قوله في تحقيقه ان ذوات التي انزلت للملك تقول ان ارا وجوب
ذوات التي انزلت بطلانها وجودها اطلاقا لا اثار الذات ووجوده تعالى انها معلولات فافقه من فاسلم لكن لا يلزم من ان العلم هو العلم
في علم بذاته وان الذوات التي في علمه هي نظرية فقلت ارا بان ذوات التي انزلت لتعينات القوارات للذات المحقة الواجبة له بسطة المطلقة
في نظرية في تلك الذات المحقة فالعلم بها ينظر في العلم بالذات يدل على ذلك قوله في الماشية قال لا تاف في بعض حاشية و
وليس لك ما في حال الاوصاف بالترعية بالقياس الى موضوعاتها التي هي مشاهدات الترعا بها فان من يدرك فساد الاثر في يدرك ذلك
بان يتبين من خلف الممكنات كلها بانزلة الاوصاف بالترعية والاعتبارات العقلية لجماد تعالى في غير شاهد مشاهدات الترعا بها بل الصوفية
قائلون بحيث قالوا ليس في البرهان الواجب تعالى وانما الممكنات امور اعتبارية فان العالم عند فهم اراض محبة اعتبارية متفرقة
عن حقيقة موحدة واحدة بحسب الحقيقة فلهذا تعالى بذواتها ينظر في علمه تعالى بذاته بحيث لا يعجز عنه شي في تفصيله لا يفيق بهد القام

انتهى هذا الكلام صريح فيما ذكرناه من الاستقيم في الكلام على مذاهب من نقل كلامه فانه يرى ان الكمالات ذوات مسانية عن ذات الواجب
 سبحانه فلا يكون نسبتها اليه سبحانه نسبة الاوصاف الاتزاعية الى مناسبتها وقد نبهنا الشارح على ذلك بقوله منزهة الاوصاف الاتزاعية
 فنية لانه على ان هذا الكلام على تقدير مسانية الكمالات عن الذات الحقية كلام تشبيهي ولذلك في كلمة الترتي في قوله بل الصوفية قالوا
 به فترقى من التشبيه الى التحقيق ومن الجواز الى الحقيقة واصله الموقوف قوله فهو كالحالة الالهية في الخيال في الحاشية اعلم ان من تشكك وشكك
 كما شجر النواة من حيث ان ما في شجر من الغصون الاوراق والثمار وغيره فانه متجوز في النواة من غير تحليل وتركيب النواة فكذا
 كل من احد منها وكذا البحر والاسراج لا يكون مقياسا لما نشأه تعالى بالنسبة الى الكمالات فانه سبحانه تعالى عن القياس القياسي لا يشبه شي
 اذ لا يشبه ولا صندله ولا اندله لكن مداركنا القاصرة لا تحيط بهذا النحوس الالهى هو متدس من التركيب التحليل وتلك من عدم
 الاختياز في نحر العلم له وسف ادراك هذا النحوس الاجمال فاحتجنا الى تقرير الاجمال الذي يكون فوق الاجمال تفصيل الموجود في الحدود
 المحدود وفي العلم بالشي مع عدم الاختياز مما عداه فادركت بهذا النظائر المعقدة لتصوره وتخييله في الجملة لتلايه بعد عقولنا نحن في
 ولا نتكلم عن تحقيق ما هو متعال عنه ولا تجعلها مقياسا لما نشأه تعالى عنه انتهى فمن قبح فيما اورده الشارح من النظر بان لا يتولى
 الفطرية والنور والظلمة الحروف فهو متعل عن مراد حتى كان لم نفهم معنى كلامه قوله فهو لكل في حد ذاته فها من كلام الفارابي في نفسه
 حيث قال علمه لكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه بعد ذاته فهو لكل في حد ذاته انتهى وهذا كلام مغرر يستقيم منه الا على
 ما ذهب اليه صوفية الكرام كما اشار اليه الشارح قدس سره ومحصلان قوله علمه لكل بعد ذاته وعلمه بذاته نفس ذاته كان يؤمم بطاير هو ان
 تعالى بالكمالات ليس في مرتبة ذاته المتقبل بل بعد ذاته وذلك يستلزم تعرية سبحانه عن كمال العلم في مرتبة ذاته فاذا زال الوهم بقوله كثر
 علمه بعد ذاته فهو لكل في حد ذاته يعني ان المراد يكون علمه لكل بعد ذاته ان كثره علمه التتبعي بعد ذاته واما العلم بكل قبل اكثره
 فهو منطوق في علمه بذاته لانه لكل في حد ذاته اذ لكل ليس الحقيقة الحققة المنبسطة المتطورة في التجليات فاشار الشارح الى معنى قوله فهو لكل في حد ذاته اولاً
 اشار الى معنى قوله علمه لكل في حد ذاته بعد بقوله علمه تعالى يستفاد من جرد فعله في العلم بذاته واول بعض قوله فهو لكل في حد ذاته الى انه يبد
 والمخشاف لكل بناء على انه مبان لكل وهو بعيد ويخش التجسيم ان الفارابي لا يذهب الى ان علمه تعالى بالكمالات نفس ذاته
 بل يركب ان يارقسام الصور فلا يستقيم التوحيديان على مذاهبه يرد على الاول انه منى على اتحاد الواجب الكمال هو غير منقول عن العالي
 ولا يستحسن حمل كلامه على ما لم يعلم انه مذاهبه الحق في توجيه كلامه انه لما ذهب الى ان علمه تعالى بالكمالات يارقسام صور فافهم
 عليه فليعلم على رايه اكثره في ذات تعالى فاجاب عنه بان علمه لكل بعد ذاته كونه صفة منضمة والصفة المنضمة لامهات بعد
 الموصوف فلا يلزم اكثره في ذاته ولما استشعر ان يقال ان علمه تعالى لو كان صفة منضمة لزم ان يكون علمه بذاته الضاعف
 ذاته قال وعلمه بذاته نفس ذاته وكثرة علمه بعد ذاته يعني ان علمه بذاته ليس صفة منضمة بل انما الصفة المنضمة كثره علمه

على المكنات وهي بعد ان ظاهريه انكشفي فانه لو كان مستوهم ان تيرهم ان العلم الذي هو كمال لو لم يكن في مرتبة ذاتها
ذاته غير تارة ولا كماله بل كونه في نظره في تمامها وكما بالي انضمام صفه العلم اليها وهو خلف باطل وقد بقدر فهو كمال في حد
ذاته يعني انه تعالى كمال تام في ذاته لا يغفل في تمامه وكما في ذاته الى شيء آخر فليس انضمام العلم الى الذات المكنة لها مبالا فاما
الفصل الى اليقين فان كثرة العلم بعد ان غير متبته لها فهو التام الكمال في حد ذاته فالمراد بالكل بهذا التام الكمال لا بالكل
الجميع حتى يتوهم التركيب في حد ذاته سبحانه والامم المكنات حتى يتوهم اتحاد مع المكنات فاما ما ارتكبه البعض في توجيه كلامه
من ان شيء قوله فهو الكمال في حد ذاته ان نسبة الى الكمال نسبة واحدة فلا يخفى سباجة قوله العلم تعالى يتفاد من وجوده
قال في الحاشية ليس المراد بالانفعال ههنا الانفعال التقدي الذي من شأن الهيولى والشي الهية لا في بل مجرد كونه
مستغدا من الغير اى المعلوم وبذلك النظم العلم ليس من صفاته الكمالية غاية ما يقال ان اصطلاح جديد ولا شاذ فيه انتهى بآيات
ان العلم الالهي لما كان عين الواجب سبحانه وسبب المكنات سمي فعليا والعلم التفصيلي لما كان اثر العلم الاول ومعلولا سمي
انفعاليا لان اعلمه في الانفعال اى التاثير قوله فعل واحد من النظمين بل قد ظهر ان لا شيء من نحو علم الواجب جازم حصول
الصورة فثبت ان تعالى لا يتصور سوا كان علم الالهي بالمكنات حضورها كما قال الشارح والاكما قال غير دقيق الكلام في ان
الحج بل هو ما ذكره الشارح من كون علم الالهي حضورا او ما ذهب اليه البعض من انه ليس بحضورى كما انه ليس بحضورى فالحج
ان هذا النزاع لفظي لا طائل تحته لان ارادة بحضورى بالاكما يكون حصول صورة العلوم في العالم فاذرب في ان حضورى ان
اريد به يكون عين العلم بلا تغاير في المصادق فهذا العلم من حيث انه كاشف لذاته تعالى حضورى بمراتبه ولما من حيث انه كاشف
للمكنات فان قيل باتحاد الواجب المكنات في تلك المرتبة كما هو ذهب بصوفية وهو الذي تشرق عليه كلام الشارح انطباقا لظاهر الكما
بنياء فبهذا العلم حضورى على شبهة اليه وان قيل ببيانية الواجب المكنات كما هو ذهب لمبدا تافهين فهذا العلم على هذا التقدير ليس بحضورى
كما انه ليس بحضورى فالتقسيم الى بحضورى والحضورى انما هو العلم الذي يكون عين المعلوم فانه ان كان عينه ذاتا واعتبارا فهو حضورى
والمكان عينه ذاتا فغير اعتبارا فهو حضورى كما ساقى انشاء الله تعالى وهذا نزاع ليس تحت كثير طائل قوله ما هو صفه كاشف لغيره ان الكما
مستقلون الغير فلو كان صفه كاشف لغيره لزم استحالة سبحانه بغير قوله ليعتق ان قرره وفافيه من باب الانفال من انتمت الساتة اذ
استبان علمها وان شايها فهو لازم ليعتق وان قرره فهو لا فهو من الشك في المحرور يقال تجت الساتة فهو لا يقال تجتاه اهلها على
التقديرين ففهم لم يلزم قول الشارح اذ لم يولد الخ الا بعد هذه اللغة فذهب بحسب اللغة والما يجب الاصطلاح فالانتمج يستعمل معروفا وجوبا
فان قرره فهو لا فهو بالعلمى الغوى ففهم لم يولد بالعلمى الاصطلاحى ففهم لا يربان عليه ان قرره وفافيه بالمعنى اللغوى قطعا
ومنه لم يلزم قوله لا يربان عليه لربان قياس من لفظة يقينى اى مؤلف من مقدمه مائة تقنيته فيجب ان يكون تقنيته يقينية

في ما يلزم من تعني الاحكامية يعني فلا بد من البرهان من ان يكون معلولا وسط معطيا للتصديق بثبوت الاكبر للاصغر فاما ان يكون مع ذلك علة
 لشبوت الاكبر للاصغر في نفس الامر فانه اولاد الاول يسمى برهان العلم والثاني برهان الاثبات وانما سمي الاول برهان لم والثاني برهان
 ان لان الخلية هي العلوية والاثنية هي الثبوت والاول بغية علة الحكم اي ثبوت الاكبر للاصغر في العلم وفي نفس الامر والثاني يعلم بثبوت
 الحكم في نفس الامر علمه ثم ان برهان الان قد يكون الحد الاوسط فيه في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فسمى وليا كقولك
 في المجموع منسوب عماه فكل من كان حاد متوحد غبا فها من عضوته الصفرية وقد يكون في الوجود امرا منضاه فها وقد يكون مشاركا في معلولة
 ثالثة وقد يكون عارضا مع الطبع والبرهان العلم هو البرهان المطلق فالاول وسط فيه علة لوجود الاكبر للاصغر في الوجود كما انه علة في ان تصدق
 فاما ان يكون الاول وسط علة لوجود الاكبر على الاطلاق مع كونه علة لوجوده للاصغر كقولك حمى زيد من عضوته الصفرية وكل حمى من عضوته
 فانها متوحد غبا فحمى زيد متوحد غبا فحمى الغيب معلولة لعضوته الصفرية على الاطلاق كما انها معلولة لهابي وجودها لزيد واما ان يكون علة
 لوجود الاكبر للاصغر ولا يكون علة له على الاطلاق بل يجوز ان يكون معلولا بحسب الوجود كما ان الحركة الى فوق معلولة لطبيعة النار علة
 لمصوبها في الخرج الطبيعي فالاول وسط وان كان معلولا لا كبر بحسب وجوده في نفسه وبسبب ذاته فلا يمنع ان يكون علة لوجود الاكبر للاصغر فان
 اعتبارها تحت بالذات اذا عرفت بانها علم ان الشايع نعم انه لا برهان عليه سبحانه اذ لا علة له بل هو البرهان على كل شيء لانه علة لكل شيء
 بالبرهان برهان العلم بالمتبادر عند الاطلاق كما يلح من كلام الشيخ في فواتح كتاب البرهان من اشعار بذلك ان الفرد الكامل من البرهان الفرد
 الكامل هو المتبادر وانما سبيل الدلالة لاي برهان انية فان الدليل هو البرهان الذي يكون حده الاول وسط معلولا في الوجود لوجود
 الاكبر للاصغر كاشفة موصوفة اي معطية للعلم والاكتشاف لا مفيدة اي غير معطية للملية ولذا سميت البراهين المذكورة في الذكر حكيم بالآيات
 وقال غرس قائل شريفهم آياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى تبين لهم انه الحق ولم يخف زيفه انه على كل شيء شهيد فهدى سبحانه
 ان انما هي الآفاق والانفس آيات على وجوده واعلام على قدرته وجوده كاشفة دالة على ان تعالى والاموال خلق وهذا قوله حتى تبين لهم
 انه الحق ولما كان سبحانه موجد لكل شيء كان برهانا على كل شيء فهذا قوله ولم كيف بربك انه على كل شيء شهيد كما قال سبحانه قل اي شيء
 اكبر شأنا من قل صد ويمكن ان يقال ان معنى كلامه انه لا برهان عليه اصلا بل وجوده بين نفسه وانما سبيل اليه مقننات كاشفة لا
 برهان مفيدة للعلم قال في الحاشية دافعي على ما قال الشيخ في برهان الشفان ان اليقين الدائم الكلي جال سبب انما يحصل من جهة
 وما لا سبب اما بين نفسه ولا بين اياته بيانا ليقينها بوجه قياسي اي بالنظر والاستدلال فلا يراد بالبراهين المحسوسة المعلومة بالمشاهدة
 من غير نظر الى سببها اذ لا يحصل اليقين الدائم الكلي مع ان الكلام في العلم الاستدلالي واما الاستدلال بوجوه المعلول على ان
 فهو استدلال بالعلية على المعلول كقولنا الجسم مؤلف من كل مؤلف له مؤلف فان الاول وسط فيه علة في نفس الامر كون الجسم فمؤلف لان
 المؤلف بالفتح هو المحتاج وسائط الافتقار والتأليف انتهى لا يذنب عليك ان ما ذكره من ان الاستدلال بوجوه المعلول على انه له علة

استدلال بالعلم على المعلول وان كان متعاقبا في نفسه مطابقا لما ذكره الشيخ في برهان الشك اكنته باجم لما عزم من انه لا برهان على وجود
 سبحانه بل الحق على وجوده تعالى برهاننا بقينا فاعزم من انه لا برهان عليه لا برهان عليه بل علم كلاهما في الحاشية محتاج الى شرح
 وسد غلظه من ادعى وجه الاختصاص فقول قد ذكر الشيخ في برهان الشك ان العلم اليقيني بكل السبب انما يكون من جهة العلم بالسبب
 اذ العلم بالسبب كان جائزا لطرفين فلا يقع اليقين فورده عليه نقض بوجهين الاول نقض بعلم الجزئيات المحسوسة المعلومة بالاشارة
 فانه يقيني وليس من جهة السبب فذهب بوجهين اولهما ان العلم بهما ليس باليقين الدائم الحكي والكلام فيه ثانيا بان الكلام في
 العلم المكتسب بالنظر والاستدلال وهذا العلم ليس كذلك الثاني نقض بالعلم بالاستدلال من المصنع بان رصنا فاجاب
 عنه بان هذا علم بوجهين اما جزئي كقولك هذه الامية مصوكل مصوكل مصوكل هذا الكلام فيه لان هذا الاعتقاد يدل ايضا البيت
 لان هذا ليس يقينيا وانما هو ما كمل كقولك كل جسم مولود من الهوى والصورة وكل مولود فله مولود وليس هذا الا كبر في المولود
 بل ان لم نعلموا هذا جزئيا لمحول على الاوسط فلك انقول المولود مولود بل ذو مولود علته لوجود ذي المولود الجسم والحق ان جزئ
 ذي المولود هو المولود علته المولود فيكون اليقين حاصل من جهة العلة وادور على هذا الجواب بان المولود بالفتح وهذا اليق
 مفهومان متساويان فان المولود بالفتح مفهوما مضائيا للمولود كقوله ذي المولود وهذا المفهومان معان فلا يصح الحكم بان
 شجرة المولود الجسم علته لثبوت ذي المولود بل بين يدين الشكوتين سواء فكيف احداهما علته والاخر لا تقدم عليه ذلك غير
 مستصيرين للتساويين والوجه الثاني ان ليس المراد بالمولود بالفتح المفهوم المضائيا للمولود بل كسر المولود والمراد به والواجز فهو مفهوما متساويا
 لذي المولود فانه المتعلق الى المولود وكون الشيء والواجز عليه كونه متساويا الى المولود فذلة الاختصاص لثبوت اليقيني الى هذا الشارح
 في الحاشية وبينا سباحة طويلة الدويل ضربنا فيها مصفا من خافه لتطول قوله وانما سبيل اليقيني واللائل كاشفة قال في الحاشية
 اي الى اثبات وجوده وصفاته الحقيقية وبالجملة فانه المطلوب به يبيد غير مستفاد من البرهان انتهى فاننا ظرنا الى التوجيه الثاني الذي
 ذكرناه ثانيا وهو يعني على ان العلم اليقيني الدائم بكل السبب انما يحصل من جهة سببه وما لا سبب لاما بين نفسه واما من
 عن يده كما ذكره الشيخ وعلى هذا فيعلم ان لا يكون الدلائل الاتية مفيدة لليقين فلا يكون براهين اذ كون التيقينية ضروري
 في البرهان والكلام في ذلك يأتي في بحث البرهان ثم اعلم ان الشيخ قال في الهيئات الشفارة انه لا برهان عليه بانه بل هو
 البرهان على كل شيء وكلام الشارح له لغز منه لكن يجب ان يعلم انه ليس مراد الشيخ بنفي البرهان عليه نفي البرهان مطلقا
 الا ان كان اما بين نفسه واما ما يورس من بيانه وقد حقق الشيخ في فروج الهيئات الشفارة ليس بينا نفسه ولا ما يورس من بيانه و
 فرع عليه ان اثبات اتية السبب الاول من مسائل الفلسفة الاولى بل نفي البرهان الظني وان لم يكن نفيه ايضا صحيحا لما
 عرفت من ان الاستدلال من المعلول على ان له علته برهان لمى فكلام الشارح بالنعني الثاني الذي يدل عليه كلامه في الحاشية

مع كونه ما هو من كلام الشيخ غير مطابق لطائفة لا يصح في نفسه فان اثبات وجوده تعالى وصفاته ليس ما يوسع عنه فان عليه لأجل
 ومع ذلك فالشاح ايضا غير قابل كونه ما يوسع عنه ولا يمتا بنفسه لما اولنا فلتخالف الآراء فيه واما ما نيا فلانه لو كان مبنا منسب لم
 يكن من مسائل الفلسفة لان المسائل لابد وان تكون نظرية الا ان يقال ان تخالف الآراء ليس كونه نظري بل انما تخالف
 على بعض الازمان القاصرة التسبلة او لغت الجدلية المتعده وكذا لا يجب ان يكون جميع مسائل الفن نظرية فان مسألة الفن قد
 تكون برهنية ومنه عليها باللائل **لازالة التحفظ** عنها بالنسبة الى الازمان القاصرة او لتكسبت الجدلي المعاند وعندى ان
 العلم والايقان بانية السبر الاول تعالى ضرورى والدلائل عليه تنبيهات واما الحكم بضرورة العلم بثبوت جميع الصفات
 الحقيقية الكمالية من القدرة والارادة وغيرهما تعالى كما يدل كلام الشاح في الحاشية ففيه تامل فاقبل فيه قوله مضية
 غير معطية لثبوتها او غير مضية للعلم فان العلم بين نفسه **قوله** وبيان الظاهر في بيان ذلك ان الولد لا احتياجه الى والده لا يمكن
 ان يكون واجبا بل يجب ان يكون ممكنا فلو كان له ولد كان اما واجبا وهو باطل او ممكنا فاما ان يكون مشاركا له في نفس الحقيقة
 او في جبره او في بطله لا يمكن لان تلك الحقيقة اما ان تكون بنفسها مصداقا لوجوب الوجود او لا والاول مستلزم
 وجوبه وقد فرض انه ممكن والثاني باطل لما ستعرف ولا يكون مشاركا له في الحقيقة ولا في جبره فلا يكون ولده بل ممكنا معطو له
 كسائر الكمالات والامر في نفي كونه تعالى مولودا سهلا على نفي التقدير لا يكون واجبا ولكن ان يستدل على المطلوب بان الولد
 انما يكون بانفصال جبره من مادة والده مستعد لقبول صورة من نوعه او من جنسه والواجب سبحانه برى مقدس عن المادة فلا يمت
 ذو مادة يتكون غيره بانفصال جبره منها ولا هو يتكون من مادة فلا هو والد ولا هو مولود واطلاق الالب عليه سبحانه في لسان
 الانجيل من لسان المسيح عليه السلام على تقدير صحته يجوز وكنا في عن الابدان بلا نقطة والد بل ينفع روح الهى في رحم امه **قوله** اما
 متكافيان التماثل التشارك في الحقيقة النوعية والمراد بهما التشارك في الاوصاف النفسية فتشمل المشاركة في الجنس مع
 اشراكه في الاوصاف النفسية فلا يرد تولد النسل من الفرس والحصان مثلا **قوله** والواجب ليس بمكان لواجب اخر ليس له مشاركة
 في الحقيقة ولو كان سبحانه والدا اولاد كان ولده او والده مشاركا له في الحقيقة وليس هو بمضاليف لواجب اخر فلا يكون
 ولدا ولا والده والاولاد كان مضايقا لاوله بنسب بالسابق والثاني بالسباق والمآل واحد والعلم ان الشيخ في البيات الشفا
 نفي ان يكون الواجب مضافا وجنة مثل ما ذكره الشاح وصاحب الافق السمين اراد ان يبين على الشيخ احسانا منه اليه
 واشفاقا منه عليه فقال انما تحصلت من كتبنا ان المجول اولاد بالذات هو نفس ذات العلول وجوه برهية وليس يتبين ان
 مرتبة ذات العلوة متقدمة في لحاظ العقل على مرتبة ذات العلول تقدما بالذات فان كل جائز فهو في مرتبة ذات المجول
 وسنخ صبية المتقدمة يلزمه الاضافة الى ذات المجاعل بالمجولية والمعلولية اذ الحافظة بعينه لحاظ شئ من تلقا شئ و

واما الجاهل فذاته متعقبة في مرتبة ليس لها ذات المجهول فاضافة الجاهلية والمجهولية ليست كسبب في تلك المرتبة فاذن هو
 في مرتبة ذاته ليست تعقبة الاضافة بخلاف المجهول فان الاضافة تعقبة في نفس مرتبة ذات المجهول وفي نسخ مرتبة
 المجهول بعلا بيطا على شريكها السالف لم ذلك حيث قال ولا مضاف انتهى كلامه وهذا احسان على شيخ من دون تبيان
 منه لان بناء الكلام على القول بالمجهول السيطر والشيخ غير قائل بل هو من الشائبة القائلين بالمجهول المولع بالبيان
 الكلام مع طول ليس تحت طائل فان اضافة المجهولية اما ان تكون خارجة عن المبهية المجهولة عارضة لها او تكون عينها
 وانه فيها فكانت خارجة عنها ساذجة لها كانت متاخرة عنها بالضرورة فكون عالها بالقياس الى المبهية المجهولة
 عال اضافة الجاهلية الى ذات الجاهل با فرق ما اصلا فالفرق بينهما ناش من سوء الفهم على ان كلام الشيخ اب عن الكل
 كما لا يخفى على من رشح الى آليات الشافعية في بان شاع عن الاستصا قولة ولكن لا ياتله هو ظاهر ان مصداق وجوب
 الوجود في ذات الواجب اما نفس حقيقته او امره عليه والثاني باطل لان الامر لا ينفصل عنها فيكون الواجب حقيقة
 ذلك الزم دون الذات التي فرضت واجبة او نفسها اليها يكون متاخرة عنها في الوجود فيكون تلك الذات واجبة الوجود قبل
 انضمام وجوب الوجود اليها فلا يكون ذلك الامر الزم منا طالوجوب الوجود او متخلف عنها فالكلام في مشا فكا كان منفصلا
 عن الذات الواجبة انضمامها اليها بطلانها ان كان نفس حقيقته باجج الى شق الاول فثبت ان مصداق وجوب
 الوجود نفس حقيقة الذات الواجبة فيه ولو جوب على تلك الحقيقة اينادرت فلا يكون فروس تلك الحقيقة مكانا فلا يكون
 الممكن ما مثلا الواجب فان قلت انهم ذكروا انهم على الاو بعض افراد متخلف فجزوا اختلاف افراد حقيقة واحدة بالامكان
 والافتقار فلم يجزوا اختلاف افراد حقيقة واحدة بالوجوب والامكان فقلت انهم لم يجزوا اختلاف الافراد نفس الامرية بالامكان
 والافتقار انما جازوا كون الافراد الاخرعية للمبهية الممكنة متعقبة والحيوان الذي ليس من افراد الحيوان ولا اخاره في
 ان الافراد الاخرعية ليست افراد حقيقة بل حقيقة فلا كلام فيها وقد عرفت الوجوب امتناع تماثل الواجب والممكن فقلت
 ليس شريك الباري من افراد حقيقة الواجب مع انه متخلف فعلم انه لا يزم من تماثل الشائين واشتركا في حقيقة توافيقها
 وامكانا واتنا عاقلت شريك الباري ليس من افراد حقيقة الواجب صلا لان مغبوه من الممكنات الموجودة في الازمان فقلت
 ليس شيئا اصلا فضلا عن ان يكون من افراد حقيقة الواجب بل سلب ان حقيقة الواجب حقيقة شخصية بسيطة متمايزة
 عما لا يمتنع شريك الباري هو ان حقيقة الواجبة لكونها حقيقة شخصية بنفسها متعقبة عن الاشتراك لان الحقيقة الواجبة
 حقيقة كلية فردية واجبة سائر افراد بمقتضى فافهم قوله بيان الاول هذا ما غور من كلام الشيخ في اول آليات الشافعية
 بين ان الواجب غير مضاف وغير مركب لواجب آخر لا يربب عليك ان الكفا فمعنى عدم الانشكاك تحقلا وتكثرا انما

من معنى الالوهة والبنوة لامين ذاتي الاب والابن فغاية ما يلزم ما ذكر ان لا يكون وصفنا الالوهة والبنوة واجهين لان
 لا يكون ذاتا جامعا واجهين على ان اشتراط معلولية احد الشكك فيمن لاداة معلوليهما الثالث مرقع لافترقا بينهما او كان فيما
 بينهما مشهورا وفي كتب الشيخ وغيره وذكر المكنة خلاف التحقيق وتفصيله يقتضي بسطاني الكلام لا يطبق بهذا المقام قوله في
 التماثل شيئين عبارة عن تشابههما في الماهية النوعية وتجانسهما عبارة عن تشابههما في الجنس المزود بالتماثل في تولد على
 التماثل بينهما معنى ليعم التماثل والتجانس على طريق عموم المجاز والمقصود ههنا هو نفي كونهما في الوجود الاول والمستلزم لكونه
 لواجب اخرى حقيقة نوعية اوجبته لتمام الباطل التماثل والتجانس البطلان ولم يتج ههنا الى البطلان وجود هاتين الهمتين
 يستطعن غير تشاكيتين في نوع او جنس مشتركين في مفهوم واجب الوجود ونعم من اجم اثبات التوحيد بهذا الاستدلال لا بد
 من ابطال هذا احتمال قوله فان التماثل التماثل ان يقول ان تشخص الماهية المكنة ليس بالانضمام امر الابل هو عينها
 وهي نفسها مابا الاقيازين افرادها كما انها عينها مابا الاشتراك بينهما بل لا تغاير لهما في الانضمام والخصيات التقيدية في علم الجاهل
 يكون الحقيقة الواجبة فردا ان شلا ويكون تلك الحقيقة متغيرة بتقررين واجهين ويكون مابا الاقيازين الفردين نفس تلك
 الحقيقة كما انها مابا الاشتراك بينهما فلا بد لنفي هذا احتمال من بيان فارق بين الماهية المكنة والحقيقة الواجبة يشيدان الماهية المكنة
 يصح ان يكون نفسها مابا الاقيازين افرادها والحقيقة الواجبة لا يمكن فيه ذلك والجواب ان الماهية المكنة لا يمكن متغيرة بنفسها
 امكن فيها ان تعدد بحسب تقرراتها لجعل المعامل لا بالانضمام عوارض زائدة اليها فيكون في مراتب الفعلية العاكسة من المعامل
 حتى افرادها متعددة بنفسها بل لا زيادة امرها بل بالانضمام الى الحقيقة الواجبة فلكونها واجبة لتقرر ضرورة فعلية بنفسها
 لوجوب الوجود فلا يمكن ان يكون هي ماهية كلية والالافات مصداقا لوجوب لوجوب ونفسها الان الكلي مسمو المسبب لا يمكن ان يكون مصداقا لوجوب
 الوجود والالافان بنفسه مصداقا لوجوب تشخص فلا يكون كلياً بهما ههنا فلو فرضت كلية الحقيقة الواجبة فلا يمكن ان يكون مصداقا لتشخص
 يكون هي مابا الاقيازين افرادها بخلاف الماهية المكنة او يمكن فيها ذلك بحسب تقرراتها العاكسة من المعامل التي ليست هي ذاتها
 على نفس الماهية المكنة فافهم قوله مستندة الى اسباب خارجة فانها كانت مستندة الى نفس تلك الحقيقة حج الى اشتقاق الالوهة
 والكانت مستندة الى افرادها من حيث خصوصية الفردية والرفان خصوصية الفردية على هذا التقدير مستندة الى تلك اللواحق
 فاستنادها الى تلك الخصوصيات دور قوله فلو ان تلك الاسباب كانت الذات واحدة ولم يكن ذات كذا قال الشيخ في الالوهة
 ومخالفه اذا فرض كون الحقيقة الواجبة لوجوعا مشتركا بين فردين وكان تشخصها مستند الى لواحق مستندة الى اسباب خارجة فاذا
 فرض افتقار تلك الاسباب مستلزم لانتفاء تلك اللواحق فاما ان يقال بان تلك الحقيقة الواجبة لا تغني بامتناعها بحقيقة المعنى
 الوجوب فيكون تشخص تلك الحقيقة بنفسها لنعرض افتقار اللواحق والاسباب الخارجية فتكون متحصرة في شخص واحد وذات واحدة

او يقال ان شخص تلك الحقيقة لم يكن بنفسها لانهما فرضت كلية سببية بل كان مستند الى لواحق واسباب خارجة وقد فرض افتراضا
وانتفا السبب يستلزم انتفاء السبب فلا يوجد فرد من تلك الحقيقة فعلى تقدير افتراض تلك الافراد لا يكون ذاتها فاما على العكس
من ان اللواحق المستندة الى الاسباب الخارجية كانت شخصية لافراد تلك الحقيقة فاذا فرضت متعينة لم يكن ذات من ذات
تلك الافراد فاما احتمال كون الذات واحدة التكميم لا بالنظر الى انتفاء تلك الاسباب كالأول وبعضنا ساقط قوله فوجب ان تقر
والوجود لا يكون لهويتين اى متساويتين في الحقيقة النوعية قوله ان يقال لا يخلط على قوله فلا يكثر تكرار النوع ومجموع الكلامين
وسيل على نفى التماثل بالمعنى الاعمال التماثل للقتاكر في النوع والتشاكر في الجنس ولواريد بالتماثل في قوله قد يستدل على
نفى التماثل التشاكر في النوع لم يصح عطف قوله ان يقال على النوعين الاتيكلت قوله الا لا يتم بالفعول الغير الداخلة
اقرره انه لو كان الحقيقة التي هي مصداق وجوب لوجود بعض النوعين كانت منقسمة لفعول مستفيدة واحدة في قواها على
ما هو شأن الجنس والفعول المتعينة يكون رافعا لا بهام الجنس مفيدة لوجوده واذا حقيقة هذا الجنس هو نفس تناك لوجوده
ليس هذا الجنس كالحويان الذي هو حقيقة سببية والوجود امر خارج عنها فان فعول الحقيقة مفيدة لوجوده ومفيدة لحقيقة تلك
الفصل التسمم الاخلاقي حقيقة الجنس اذ مفيد الحقيقة ومقومها الامحالة داخل فيها واللازم بالطل في الفصل التسمم لامحالة خارج
ويرد عليه ردا واضحا لان شأن الفصل التسمم افادة نفس هبته الجنس لانه حلة لها والعلة تفيده نفس هبته العلول على ما حكم
بالعمل البسيط ولا يلزم من ذلك ان يكون الفصل التسمم اخلاقي هبته الجنس كالحال لا يلزم من افادة الحاصل نفس هبته الجعول
ان يكون الحاصل اخلاقيها فاذا فرض ان الهبة الجفية نفس الوجود يكون الفصل التسمم مفيد النفس تلك الهبة ولا يلزم من
ذلك ان يصير فعلا مقوما اذ شأن الفصل التسمم الدخول فيما ير فصل يقوم له وتقوم به بان يتجه مع شئ آخر فيتألف وتقوم
ومن ذلك الشئ الاخر الحقيقة التي ذلك الفصل التسمم مقوم لها ونشأ رطله المستدل ان التقوم يطلق بالاشتراك
على معنيين الاول تقرير نفس المادية كما هو شأن العلة على طريق العمل البسيط والثاني الدخول في حقيقة شئ والجزئية منها
كما هو شأن الفصل التسمم واللازم ههنا هو ان يكون الفصل التسمم مقوما لحقيقة الجنس بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني فانه
على المستدل احد المعنيين بالآخرة ان يتبين في البطل التجانس على ما ذكره الشارح ثانيا كما سياتي فان قلت لعل
غرض المستدل ان واجب الوجود وكان حقيقة جنسية لكان مقوما لفصل مقسم يستعمل ان يكون فعلا مقوما على نحو
افادة العلة ما يبيته العلول لان الجنس وجود واجب الوجود مستغن عن العلة فلا محالة يصير فعلا مقوما لان الفصل
مختص في التسمم المقوم واذا لا سبيل الى كون فعلا مقوما لا استغناء هذا الجنس عن الفصل التسمم الذي يكون علة لوجود الجنس
فعلا لا محالة مقوما قلت فانه كونه مقارنا لما ذكره المستدل وعدم التباين عبارة عليه رجوع الى ما ذكره ثانيا في نفى التجانس

غير تام اذ لا يلزم من استغناء واجب الوجود عن الفصل المتقسم ان يكون مفصلا مقوما وانما يلزم ان لا يكون هو جنسا اذ الجنس لا يلزم
 من الفصل المتقسم كما لا يخفى واعلم ان هذا الدليل ذكره الشيخ في اولي البيات الشفارة وسوى على مذيب الشيخ تام لانه لا يذهب الى
 الجعل البسيط فلا يمكن ان يقال على رآئه ان افادة الفصل المتقسم ما هيبة الجنس على نحو افادة الجاعل محبة المجمعول لكن يرد
 عليه ان الدليل ح يكون مبينا على الجعل المؤلف فيكون مبينا على الفاسد فيكون فاسدا كذلك الغيهم من كلام بعض الاعلام
 في مثل هذا المقام وانت تعلم ان هذا الدليل لا يتم على تقدير الجعل المؤلف ايضا لان الفصل المتقسم على الجنس البتة سوار قبل
 بالجعل البسيط او بالجعل المؤلف وانما الفرق انه على تقدير الجعل البسيط يكون مفيدا لنفس مبهمة الجنس وعلى تقدير الجعل
 المؤلف يجعل الجنس اعني واجب الوجود موجودا ولا يلزم من ذلك ان يصير مفصلا مقوما لان الفصل المقوم هو الفصل الذي
 يكون خبره مما هو مفصل وادخل في حقيقة وهذا غير لازم نعم يلزم ان يكون وجود واجب الوجود مستقادا من الفصل المتقسم فلا يكون هو
 الوجود بنفسه فيرجع الى الوجود الثاني فانهم وما قال الشيخ في الحاشية من ان استفادة شرح حقيقة الشيء اما بما خارج عنها فهو
 الجاعل هو مفروض الانتفاء في الواجب لذاته ولما بالمقتويات فيلزم على تقدير انقسامه بالفصول المفيدة شرح الحقيقة عني
 الوجودية ان يكون الفصول المقسمة مقومة بذاتها خلف لوجوب خروجها عما يتم بها انتهى لا طائل تحته لان استفادة شرح حقيقة
 الشيء من شيء يتحمل مغنيين الاول صدور نفس الحقيقة عن الجاعل والثاني تالف حقيقة الشيء من ذلك الشيء واللازم على
 تقدير انقسام واجب الوجود بالفصل المتقسم الاول دون الثاني فلا يلزم كون الفصل المتقسم مقوما وانما يلزم احتياج واجب
 الوجود الى الجاعل فيرجع الى الوجود الثاني ويلحق مؤنة الوجود الاول قوله الذي يلزم ان يكون وجوب التفرع لذاته دليل
 آخر على نفي كون واجب الوجود جنسا النوعين فاصلا انه لو كان جنسا النوعين لاحتاج الى الفصل المتقسم فيكون واجب الوجود
 لذاته محتاجا الى الغير في تحصله ووجوده فلا يكون واجب الوجود ههنا ولك ان تقر الدليل بان ما هو مصداق واجب الوجود
 بنفسه يجب ان يكون بنفسه مصداقا لوجوب الشخص فان الشخص اما عين الوجود او مساق له فلم يكن بنفسه مصداقا
 لوجوب الشخص لا يكون بنفسه مصداقا لوجوب الوجود فلا يكون حقيقة ما هيبة جنسية بل ولا ماهية نوعية والا كانت كلية
 ولم يكن بنفسها مصداقا لوجوب الشخص ههنا وبان ما هو مصداق لوجوب الوجود لا يمكن ان يوجد متحد مع غيره لما من
 ان واجب الوجود ولا محالة يكون مفصل الهوية عن غيره فلا يكون جنسا اذ الجنس لا يهاه لا يوجد الاستدراج الفصل فانهم
 اعلم ان مقصودنا في هذا المقام يتم بالبطلان كون الواجب نوعا نفرد بين اوجبا النوعين فان الفرض ههنا ابطال ان يكون
 له سبحانه مكان مشترك في الحقيقة النوعية او في الحقيقة الجنسية واذا بطل التجانس والتماثل تم المقصود فاحتمال وجود
 هويتين هيتين تشاكيتين في مفهوم وجوب الوجود غير متشاكيتين في ذاتي لا يقدح فيما هو المقصود ههنا نعم من ادعى ان الجعل

لقد وجدوا وجه التوحيد بهذا الاستدلال لا يبرهن البطلان في الاحتمال كما ذكرنا سابقا بقوله القوم قد ابرأوا بهذا الاستدلال اثبات التوحيد
 عليهم من كونه هذه الشبهة العتيقة لا محالة بما يلزم من الاحتمال وانما يبرهن الصدق في حواشي الشفا حيث قال في دفعها بانها
 مفهوم واجب جوهراني يكون مصداق حمله مطابق صدق ونشأ لا تنزع نفس كل من يتكلم بهرتين من دون اعتبار حقيقة اية شيئية كانت
 لا يكون كذلك وكلاهما لا يتفقان في غلظة يلزم منه ان يكون كل منهما ممكنة انما لا يمكن الا لا يكون في حد ذاته
 موجودا واجبا بل بسبب عارض وسبب راجع والاول فحالة المعنى الواحد لا يمكن ان يكون مصداق حمله مطابق صدق
 متعلق بمختلفة غير مشتركة في ذاتي فان نسبت وجوب الوجود اليها على هذا التقدير نسبتا للمعاني المصدرية الى المميزات كسبب الانسانية
 الى الانسان والحيوانية الى الحيوان من حيث انها تنزعه عن نفس تلك المميزات بدون صفة اخرى واعتبار اخر فالضرورة
 قائمة بان الانسانية مثلا لا يمكن ان تنزعها من افعالها التي لا تنزع في ذاتي بل لا بد ان يكون انشراح منها لها امر في صفة
 ذات الانسان وكذا الحال في الحيوانية فبذلك وجب الوجود اذا انشراح من نفس حقيقة شيء فلا بد ان يكون حقيقة حقيقة وجوب الوجود
 وذاته نفس ذات واجب الوجود لا شيئا اخر فوجب الوجود يلزم وجوب الوجود واجبا لوجود فظهر ان معنى وجوب الوجود لا يمكن
 ان يكون من الاعراض اللازمة لشيء بلها ماهية غير معني واجب الوجود انتهى مع ادنى تخييل وللتاخير فيه كلام بوجه الاول ما
 قال الخواص في حواشي الشفا من ان في الكلام مطلقا بين طرفين مشهورين بين القدم دفع الشبهة الاول لا يمكن
 انشراح امر واحد من غير وجوبه واثنين الا اذا اشتركت في ذاتي وهذا القدر يتم الجواب والاشارة في ان وجوب الوجود ليس من الاعراض
 اللازمة لشيء بلها ماهية غير معني واجب الوجود بل هو عين حقيقة ما يكون واجب الوجود وبهذا لا ينفع اشبهة فان وجوب الوجود
 لما كان عين حقيقة ما هو واجب الوجود فلو وجد واجبان كان وجوب الوجود مشتركا بينهما فليزم اشتراكهما في ذاتي اي فيما ليس
 بخارج فيكون ذلك المعنى المشترك فيه مانوعا لهما واجبا لهما فتم الاستدلال وبطل ذلك الاحتمال بذلك كلامه وانت تعلم ان
 كون وجوب الوجود عين حقيقة ما يكون واجب الوجود يحتمل معنيين الاول ان يكون معناه المصدرية الانشراحية البديهي المعنى
 عين تلك الحقيقة ولا يذهب اليه عاقل الثاني ان يكون معني عينية لها انها تنفسها بل لا يادوا امر عليها مصداق لوجوب الوجود
 ونشأ لا تنزعه وذا كان كنه هذا القدر لا ينفع اشبهة اذ يجوز ان يكون هويتان ليستطان غير مشتركتين في ذاتي نفس ذاتها
 مصداقين لهذا المعنى فلا يلزم في الاحتمال من اثبات ان المفهوم الواحد الذي يكون مصداق نفس حقيقتين لا ينشراح عنهما
 الا اذا كان مشتركين في الحقيقة الواحدة فليس الطريق الثاني الذي ذكره كافيا في دفع الشبهة واما الطريق الاول فبما فيها
 غير كاف لدفع الشبهة الا اذا فهم اليه المقدمه القائل بان مصداق وجوب الوجود نفس ذات واجب الوجود وان وجوب الوجود
 عين ما هو واجب الوجود ونفس ذات واجب الوجود اذا استلزام انشراح مطلق مفهوم واحد اي مفهوم كان عين ذاتين

اشتراكها في ذاتي غير ظاهر بل ولا يصح في نفسه نعم استلزام مفهوم واحد يكون نسبة الى فئته اشتراعية نسبة الانسان الى الانسان الحيوان
 الى الحيوان عن نفس ذاتين مما يجوز حيثية تصدقان لذلك المفهوم من دون انضمام امر وبلزادة حيثية مسلم
 لا يشترك بينهما الذاتين في ذاتي هو بنفسه مطابق لصدق المفهوم فليس احد من الطرفين اللذين ذكرهما كما في ذاتي وضع
 اشبهته كما في المثالين منع استلزام استلزام مفهوم واحد من ذاتين اشتراكها في ذاتي والحق ان منع استلزام مطلق
 مفهوم واحد في مفهوم كان من ذاتين اشتراكها في ذاتي غير ضار وليس الجواب موقوف على اثبات ذلك ومنع استلزام
 اشتراعية مفهوم واحد نسبة الى فئته اشتراعية نسبة الانسان الى الانسان عن نفس ذاتين بلزادة بمعنى ومن دون انضمام امر
 اشتراكها في ذاتي هو بنفسه مطابق لصدق ذلك المفهوم كما به صريحة الاستحقاق ان يصني اليها الثالث انقص بالامكان المشترك
 بين الجواهر والاعراض على المقدمة المذكورة التي عليها ينبغي الجواب فانه اما ان يكون فئته اشتراعية نفس ذات كل من الجواهر
 والاعراض بل اعتبار حيثية اية حيثية كانت فيلزم اشتراكها في ذاتي او يكون فئته اشتراعية ذات كل منهما مع حيثية تامة وهو
 باطل فانه اذا قطع انظر عن تلك حيثية يلزم ان لا يكونا مختلفين بل اما وجبتين او متعنتين وهذا مما عقم به بعض الشرح وت
 تعلم ان المفهومات الاشتراعية على انما فيها سلب كالامكان وسلوب ماعد الشيء عنه ومنها اضافات كالمعلولية وغيرها
 مفهومات وجودية غير اضافية فالاولى والثانية لا تقتضي اشتراكها من ذاتين اشتراكها في ذاتي او مصداق السلوب اشتراعية
 سلبا بتابع الذات في الواقع لا امر في ذات الوصف والاضافات انما اشتراعية عن ذات اذا قيست الى شيء لا عن نفس الذات
 واما الثانية فاما كانت مشتركة عن نفس ذاتين بلزادة حيثية كانتا مشتركتين في ذاتي التبتة والافلا فبهذا النقص ليس شيء بالبيع
 نقص تلك المقدمة المبني عليها الجواب بالوجود فانه يشترك بين الجواهر والاعراض بل بينهما وبين الواجب ويحقق عن قريب
 انشائه تعالى ان مصداقه في الكل نفس الحقيقة بلزادة امر عليها وهو ليس من السلوب والاضافات فيلزم من اشتراعية
 من الحقائق الثابتة الثابتة اشتراكها في ذاتي فيلزم مشاركة الجواهر والاعراض بل الواجب الكمالات في ذاتي وما قال الشارح
 في بحث تلازم التكميل في جواب ذلك النقص من انه انما الوجود بالاشتراك المحض واشتراكه عن الجواهرات لا ارتباطها به من حيث
 صدورها عنه لاس نفس ذواتها من حيث هي فلا يلزم اشتراكها مع الواجب في امر جوهري هو بالاشتراك الوجود ليس شيء لانه
 اما ان يكون الوجود مشترك عن ذوات الجواهرات اولاد الثاني صريح البطلان وعلى الاول فلما ان يكون فئته اشتراعية عنها نفس
 ذواتها بل انضمام امر اليها فيكون الوجود الى ذواتها نسبة الانسان الى الانسان والحيوانية الى الحيوان فيلزم تشاركها في ذاتي
 واشتراكها مع الواجب في ذاتي قال المنع اشتراعية عن الجواهرات لا ارتباطها به من حيث صدورها عنه لاس نفس ذواتها من حيث هي
 هي ان اراد به ان فئته اشتراعية عنها ليس نفس ذواتها بل امر عليها فلا يخفى فساد ولا ما قد بينا وسببين انشائه تعالى

ان فشا اشتراكها نفس ذواتها بل امر زائد وحقيقة الارتباط بالجمال والصدق وحقيقة ليست بذرا فشا اشتراكها فيها كما ستعرف
 وان الراد بان فشا اشتراكها نفس ذواتها وحقيقة الارتباط بحقيقة تعليلية ليست واحدة في المصادق لمسلم لكن ذلك
 لا يجدي شيئا اذ الحقيقة التعليلية موجودة في اشتراك الانسانية عن افراد الانسان ايضا مع ان اشتراكها مستلزم لا يشترط
 في ذاتي قطعا فاعلم ان وجود الحقيقة التعليلية في اشتراك الوجود عن الجائزات الصريح ان بين برعم استلزام اشتراكها في ذاتي
 والفرق بين اشتراك الوجود عن الجائزات وبين اشتراك الانسانية عن افراد الانسان بان صدق الوجود واشتراكها بحقيقة
 تعليلية هي حقيقة الاستناد لثبوت الانسانية من اوبام صاحب الافق المبين اذ الانسانية ايضا الصريح اشتراكها عن شئ
 بلا حقيقة تعليلية اذ الانسان بالمصدر عن الجاعل لاشئ بحيث ولا معنى لاشتراك شئ من الاشياء بالبحث فالوجود والانسانية
 في سبيل واحد في ذلك فان الذات لم يتقرر عن الجاعل لم يصح ان يتخرج عنها الوجود ولا ان يتخرج عنها الانسانية وانما تقررت
 مع اشتراك الوجود والانسانية معا عنها وسياقي لها زيادة تفصيل انشائها تعالى وما قولنا الوجود بالارتباط بالحق انما هو
 بان الوجود وانما يتخرج عن الحق المعنى ولا يتخرج عن الكائنات فذلك ظاهر للطلال ان لا يرتب ما قل في ان الوجود مشتق
 عن قوات الجائزات بلا شبهة وان الراد ان يتخرج عنه سبحانه بلا حقيقة تعليلية فذلك لا يجدي اذ لا دخل لوجود الحقيقة التعليلية
 والاعتماد في مستلزم اشتراك مفهوم واحد مصداق لنفس ذات الشئ من اشتراك ناشئ اشتراك في ذاتي والحق ان هذا انقض
 لاير على الجيب لانه قائل بان مصداق الوجود والمصدر حقيقة واحدة في الكل هي الوجود حقيقة لكنها متساوية في الكمال
 والنقصان فكل رتب تلك الحقيقة هي الذات الحقنة الواجبة ومرتبتها الناقصة وجودات الجواهر والاعراض على تفاوتها
 في النقص فاشتراك الوجود والمصدر عن الذات مستلزم الوجود امر جامع جنبها هو الوجود الحقيقي وما على رتب بل الحق فالجانب ان
 مصداق حقيقة واحدة واجبة مطلقة وانما الكائنات شئونها وخصايصها تفصيل ذلك يستدعي خروجها عن المقام قوله لا يجب الصفات
 الحقيقية قال في الحاشية تفصيل المقام ان الصفات الشبوتية لثبوتها حقيقة محض لا تعتبر في مفهومها الاضافات ولا تعرض لها في
 التحقيق فتعلقها بتحققها بحيث ترتب الانا عليها لا يتوقف على وجودها الغير كالحياة والما حقيقة ذات اضافات لا تعتبر في مفهومها الاضافات
 لكنها تعرض لها في التحقيق بحيث لا يرتب الاثار عليها الا تلك الاضافات كالحياة والقادرية فان كون الذات بحيث اذا وجد شئ
 يكشف عنه اذا بحيث يمكن منها النظر اليها الفعل والترك بالارادة لا يتوقف تعلقا وتعلقا على وجود العلم والمقد ولكنهما اذا وجد
 تحققت الاضافات لا محالة وترتب عليها الآثار وتغيرت من المعنيين بوجوب التغير في نفس الموصوف الذي هو مبدى رها وكذا تغير الاضافات
 التي هي من لوازمها في الوجود وانما اضافية محض وهي التي تعتبر في مفهومها الاضافات فتعلقها بتحققها بمعنى ترتب الآثار عليها
 متوقف على الغير وتغيره لا يوجب تغير الموصوف ولا وصفه الحقيقي بل يرجع الى تغير الامر السابق كما اذا تغير ايمانك وما يبارك

وانت مستقر على مكانك وشلو في الواجب تعالى بالرازقية نظرا الى انه لا يوجد الا بوجود المزدوق وفيه انها كون الذات بحيث يرق
اذا وجد المزدوق فخلا فرق بينهما وبين العاليتة والقادرية واجب عنه بان المراد بها نفس الاضافة لا سبدر بالمرجع هذه المفهومات
العرف ولا يتعارف الاطلاق الرازق الاعلى من مباشر بالرازق وكذا السخي والجوارح والخلق على من يعلى بها فالمتعارف فيها نفس
الاضافة بخلاف العالم والقادر فانها يطالعان على ما من شأنه العلم والقدرة وكذا السميع والبصير وان لم يوجد العلم والمقدور
قبل المبدأ الرازقية والسخاوة والوجود مثلا من الصفات الالهيية التي لا تحقق بحيث يظهر الآثار الا مباشرة العمل بها واداء
منها في بعض على الشدة وقبل البشارة بحسب اصل الفطرة فلا يظهر ولا يعلم الا بعد البشارة والحق انها من الصفات الحقيقية التي
هي ذات اضافة لاس الاضافيات المخفضة انتهى وانت تعلم ان العالم الاطلاق في العرف على ما من شأنه العلم كما حسب بل العالم ان
يكون الاشياء مكتشفة عنه والا كان ذلك لنفيا للعلم بالفعل العلياذ بالمد والخيال ان العلم في الكمالات صفة قائمة بها ذات اضافة
الى المعلومات والاصح انصافها بالعلم كونهها حالة الالقيام تلك الصفة بها وقياها بها لا يتجلى عند انكشف الاشياء التي تتعلق بها
تلك الصفة والعلم في الواجب سبحانه وان لم يكن صفة قائمة به لكن ذاته المقدسة تنوب سابا صفة كما يوجد حسب الحكماء فليس
معنى كونه عالما ان من شأنه العلم نعم الامر في القادرية كما ذكره فان القدرة لا يجب في الانصاف بها بشارة الفعل والترك بل
الحسن منها كما لا يخفى والما سخاوة والوجود فلا يجب فيها البشارة بالفعل فليس حالها حال الرازقية اذ لا يطلق الرازق الاعلى شأ
الرازق بخلاف الجوارح والسخي نعم لا عار كما الرازقية لكنه غير سخاوة والحمد لله قوله كما اذا تغير معلوك او معلوك فان تغير المعلول
يستلزم تغير المعللة المستلزم تغيرات العللة قوله والاضافية المخفضة الخ قال بعض اشراح ان ارجس التعبد والتغير في الامور
المبانية عن الذات فهو باطل فانه كما تغير الامور المبانية تغير وصف الذات التي هو المكان الوصف اعتباريا وان اريد ان يتغير الامر
بالذات في الامور المتبانية وفي الوصف ثانيا وبالعرض فلا يصح على اصولهم فان الوصف اى وصف كان اذا تجدد في ذاته تعالى
كانت الذات قابلة ومتعددة فان الاستعداد عدم صفة عما من شأنه ان يحصل فيه تلك الصفة وقد حققوا ان الشيء الواحد
لا يكون قابلا وتفاعلا انتهى وانت تعلم ان المراد ان التغير حقيقة وبالذات في الامور المتبانية وبالعرض في الوصف واذا الوصف
ليس وصفًا حقيقيا يكون مقدر في الذات او يكون سبدر نفس الذات ولا وجود لهذا الوصف في الواقع لانه اضافة مخفضة
يترشح بمقاييس الذات الى الامور المبانية فحيث انما تحقق تحقق الامر المبين وتقتضى بانتفاء ولا يجب ان يستبقا قوة استعدادية
في الذات وانما كان يجب ذلك لو كان لمثل هذا الوصف تحقق في الذات بعد المكين وهذا الوصف الاعتباري كونه تترجعا
غير متحقق بنفسه لا يتعلق بالجل الاول وبالذات بل تتحقق انما يحصل الامر المبين فاذا حصل الامر المبين صح تترجع الاضافة
بينه وبين جاعل من دون حاجة الى ان يتعلق بتلك الاضافة جعل وكان ان جعل هذا الوصف هو جعل الامر المبين لا جعل

مستأنف من اجل الامر البين كذا كان المكان هو المكان الامر البين لا غير وسياق تحقيق ذلك فافاد وجعل معلول من
 معلولات سببانه وجعل اضافته بينه تعالى وبينه فوجرت تلك الاضافه ليس الا بجعل ذلك المعلول الا بجعل مستأنف والمكانه
 منطوق في المكانه وليس المكان آخر في ذاته تعالى حتى يكون ذاته تعالى قابله مستعدة له وليس له جعل ورا جعل
 المعلول حتى يكون سببانه جاعلا له فيكون قابلا وفاقلا له معا واذا قد تحقق في مقوره ان العالم بقضيه ماضيه وطل
 القدم الدهرى فافاد وجعل العالم بعد المكين حدثت اضافات لاقتنايه بينه تعالى وبين كل ممكن من الممكنات وكل ذرة من
 ذرات العالم على الاقنايه باقله وجب سبق الاستعدادات عليها لزم اشتغالها على مادة مستعدة وهو غفل باطل فالحق
 ما ذكرنا فانهم **قوله** لا يصح لما علم الجنب انه كل ضرب من اشئ كالابل في جنس من البهايم وفي الاصطلاح كل قول
 على الكثرة المتخافه بالحقائق في جواب ما هو فان اريد بالجنب المعنى المصطلح كان ذلك تقصيرا عما علم فنهنا في قوله لا
 انضوى المحذوف في قوة نفي الاجزاء له منهية التي منها الجنب مع يحصل البراءة فانها عبارة عن ان يوتي في دياره الكلام بما
 تناسب الفرض المسوق للكلام وان اريد به المعنى اللغوي كان حاصل المعنى انه قدس وتعالى مقدس متعال
 عن المجانس والشاكل اذ كل لا يمتزج بهذا المعنى فله شاكل واشكال من ذلك الجنب فلما نفى عنه الجنب كان ذلك
 في قوة نفي التشاكل مع نفوت البراءة الا ان يقال الا بهام كفى البراءة بل هو الطف ويمكن ان يراد بالجنب المجانس له
 اشل فقول له او يراد بتشاكل اثنين الاول ان يراد بالجنب المجانس وهو اشل والثاني ان يراد بالجنب معناه اللغوي يقال
 كونه سبحانه متاليا عن الجنب في قوة كونه متاليا عن الشل والامر ان يتلا زمان وقد قرر بعض المشرك فذهب مقام الجنب
 وهو ليس بمبدأ ومن السبع ان يقرر لفظ احسن مقام الجنب و يقال معناه انه تعالى متعال عن القيد بل هو مطلق وشل ذلك
 عن الاريد غريب والاهرب **قوله** بالاعاجيب قوله المراد بالجهات الجهات قد تطلق ويراد بها الجهات الستة المشهورة وهي
 فوق وتحت وقدام وخلف واليمين والشمال وقد تطلق ويراد بها الاستعدادات الثلاثة فيقال جهة الطول وجهة العرض وجهة
 العمق وبهذا المعنى يقال ان الجسم ينقسم في الجهات الثلاث والسطح في جهتين والخط في جهته الواجب سبحانه متعال عن الجهات الثنتين
 كونهما من خواص الاجسام والواجب سبحانه برى عن الجسمية القابلة للانفصال والاعدام لانه لو كان جمعا للمادة فانه كان
 قابلا للانقسام البسيط ولو فرضنا اى في التجويز العقلى المطابق للواقع وكلما كان قابلا للانقسام كان قابلا للاعدام ولو
 في التجويز العقلى المطابق للواقع والتالى باطل فالقدم مثلا ما الملازمة الاولى فلان الجسم متد وكل متد يمكن ان ينقسم ولو
 بان يفرض فيه شئ دون شئ فرضا ساطعا اما الملازمة الثانية فلان الانفصال اما عدى فهو عبارة عن اعدام اتصل الواحد
 وهو جردى فهو عبارة عن حدوث مستحيلين وهو سادق لانه اعدام اتصل الواحد فالانفصال اما مستمد مع الانعدام او سادق

له على التقديرين فكما كان قابلا للانقسام كان قابلا للانعدام واما بطلان التالى فلان الانفصال ان كان خارجيا كان
 انعدامه محسوسا في الخارج او مساو قاله ان كان فرضيا كان انعدامه لا مساو قاله ان في التجويز العقلي المطابق للواقع لا ينفى
 التجويز الاخر اعني فقط وانعدام الواجب سبحانه في الخارج او في التجويز العقلي المطابق للواقع صريح البطلان اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلان العقل لا يجوز العدم على الواجب سبحانه تجويزا لمطابقا للواقع بذكر التفصيل بافاده الشارح ويمكن الاستدلال
 على انه تعالى لم يسم بانه لو كان جوهرا كان له اجزا ومقدارية فان كانت تتركيبية كانت مقدرة عليه سبحانه وهو باطل في الواجب
 يناني بسببوتية باخبر ولو بالذات وان كانت تحليلية مع اختلاف سبحانه اليها وان كان اشيا انما يكن الى ما يشترك في الحقيقة
 فيكون اجزا وتحليلية مشتركة له في الحقيقة وقد بان امتناع ان يشترك شي في الحقيقة فيما سبق لتفصيل هذا المقام في علم
 الكلام **قولهم** تفصيل المقام بتحقيقه لتفصيل المقام وتحقيقه انه لا ريب في ان الموجودات سوار كانت ممكنة او واجبة منتزعة
 عنها معنى عام بسيط بديهي المقدر مشترك بين الموجودات لغير عنه بالعارسية بهستي ولا ينبغي ان يقع اختلاف بين العقلاء
 في بداهته واشتركا في عموم وبساطته وكونه انتزاعيا غير موجود في الخارج بنفسه وفي انه ليس عينا لشي من حقائق الموجودات
 سوى نفسه واجبا كان او ممكنا واذ هو معنى اعتباري لا تحقق لنفسه في الواقع يستحيل ان يكون هذا المعنى ما به موجودية
 الاشياء اي ما به مصداق لموجوديتها وصح الانتزاع الموجودية عنها فلا بد ان يكون هناك امر حقيقي يتحقق في الواقع بلما
 اعت به باعتبر وفرض فاض يكون فشا ولا ينتزع هذا المعنى من الموجودات ومطابقا لصدقه ومصداقا لعمده والموجود
 كلام الشيخ المقتول من انه ليس للموجود حقيقة سوى هذا المعنى الاعتباري العقول ليس على ظاهره اذ لو كان معناه ليس
 للموجود مصداق سوى هذا المعنى الاعتباري كان صريح البطلان اذ لو لم يكن لهذا المعنى الاعتباري مصداق كان موجبة
 الاشياء باعتبار اعتبارها ما يلج من كلام الشارح من ان حقيقة الوجود ليست الا نفس صيرورة الذات ودوقها في ظرف
 ليس معناه انه ليس لهذا المعنى مصداق فان ذلك صريح البطلان بل معناه ان الوجود ليس صفة منصفة الى الحقيقة الموجودة
 كما ساقى وقد طال النزاع في تعيين فشا الانتزاع لهذا المعنى الفطري المشترك فزعهم طائفة من المشائين ان مصداق
 هذا المعنى في الواجب نفس ذاته الحققة المقدسة وفي الكمالات صفة منصفة الى ذاتها بديهي صححوا انتزاع هذا المعنى عنها
 وزهوب الاشراقية وشيهم المصدر الشيرازي الى ان مصداق هذا المفهوم حقيقة واحدة في الكل مختلفة باكمال الانفصال
 مقولة على افرادها بالتشكيك وتلك الحقيقة هي الموجودة في الواقع بلا انضمام امر اليها والمابيات مفهومات منتزعة عنها
 فالوجود لا يخل بها الواجب سبحانه والوجود الذي دونه وجود الجوهري وفيه مراتب مختلفة باكمال والنقصان فاكلها وجود الجوهري
 المفارقة واكمل منها وجود النفوس وما ينفذ هذه وما لا يصور الشالية القائمة بانفسها والنقص وجود الاجسام وصورها

والانقص هو السبيل والوجود الذي هو دون وجود الجواهر والاعراض وفيه الوجود مرتبة متناهية فلا كل منها وجود الاعراض
 الانضمامية العامة والناقص وجود الانشراعية والاعراض الغير العامة وذهب جماعة الى ان مصداق في الواجب نفس ذاته
 وفي الممكن مستند الى اجمال فلهذا يجب قتال مع كل ممكن ارتباطا خاص وكل ممكن ليس بجملة استنادا خاص به وجود
 الوجود عليه الاصفه منصفة اليه والوجود عينية الوجود عند الشاكر لم يتلزم الرجوع قيل ان يكون وجود تلك الصفة عينها
 لانها ممكنة لنا لا البطلان في المذهب بانيات آخر تركنا بهما الضيق المقام وقد استوفينا في شرح تمهيد الكلام واما الله
 الثاني فهو موافق للمذهب الحق في ان الموجود حقيقة هو الوجود فالوجود حقيقة هي الماهية وما يلزم صاحب في المذهب
 ماية ويقول انه امر متزاع فليس به ماية حقيقة بل الماهية حقيقة هي الوجود وذلك الامر المتزاعي اما جزوي من
 الماهية او خارج عنها والفرق بين في المذهب وذهب بل الحق هو ان الوجود على في المذهب مشترك معقول
 التشكيك على في المذهب بل الحق اعني الاشاعة مشترك لفظي وسميات حقائق مختلفة والبطلان مشترك معنى فبعضه يكون متوقفا
 بالتحكيك لا يثبت في المقام فان ما ندعي بهما من ان الوجود نفس الوجود ثابت على في المذهب ايضا وقد اطلنا
 فيما خالف في المذهب الحق في كتاب آخر واما المذهب الثالث فهو بطلان ان استناد الممكن الى الواجب تعالى امر متاخر
 عن وجود الممكن وكذا الارتباط بين الواجب والممكن متاخر عن وجودات الممكنات ضرورة ان الاستناد والارتباط من المعاني
 السببية المتوقفة التحقق على وجود الحاشيتين فلا يمكن ان يكون ذلك الارتباط والاستناد مصداقا لوجود الممكن والافعال
 فالارتباط والاستناد امران متزاعيان لا يتحقق لهما في الواقع الا بتشارك في الوجود في فضاءهما فان كان احد
 طرفي النسبة اعني الواجب الممكن آل الامر الى احد المذهبين الباقين وان كان فضاءهما امرا واحدا جازي الكلام فيه بان
 اما من عوارض الممكن او لا فاما كان من عوارض الممكن كان الماهية منصفة وقد اطلنا ذلك اوصفة مشتركة فيجوز الكلام
 في فضاءه وان لم يكن من عوارض الممكن بل كان منفصلا عنه عاد الكلام اليه بانه اما موجودا ومعدم والثاني باطل لان فهو
 معدوم كيف يكون مصداقا لوجود شيء وعلى الاول يجوز الكلام في مصداق وجوده فينتهي بالافرة الى واجب الوجود او الى
 ذات الممكن فيؤول الى احد المذهبين الباقين واما المذهب الرابع فغاية اشتباذه في فضاء المتزاع الوجود وبين حلة المتزاع
 فالواجب حلة المتزاع الوجود عن ذات الممكن لانه فضاء المتزاع الوجود عنها بل فضاء المتزاع عنها ولا معنى للمتزاع وجود
 زيدا مثلا عن الواجب نعم ذات الواجب حلة المتزاع الوجود عن زيدا لانه جاعل لمصداق وجوده زيدا اعني ذات زيدا والكلام
 ليس في حلة المتزاع الوجود بل في مصداق فضاء المتزاع واما المذهب الخامس فهو وان كان هو الحق عند العقول العالية لكنه
 اجل من ان تنال العقول المتوسطة فالكلام فيه خارج عما نحن فيه فالحق عند العقول المتوسطة هو المذهب السادس البرهان

وذهب جماعة الى ان الواجب هو الوجود والاعراض هي العوارض والوجود هو الجوهر والاعراض هي العوارض

عليه ان الوجود متفرع عن ذات الممكن بلا شبهة فمصادره فشا انتزاعه اما نفس ذاته فغير المطلوب اذ ذات مع امر لا يمكن عليها وهو باطل اذ ذلك الامر لا اذا ما انغمس اليها فهو متاخر عن وجودها فكيف يكون خبر من فشا انتزاعه ومصدق حله ومتفرع عنها فهو غير متصل في الواقع انبثا انتزاعه فيكون مصداق الوجود فشا انتزاعه فاما الممكن مع ذلك فشا فذلك انتشارا اما منضم اليها وهو باطل كما عرفت او متفرع عنها فالكلام في فشا فنيته لا يمتد الى ذات الممكن وهو المطلوب فاذا ان الوجود الحقيقي يعني فشا انتزاع الوجود المصدري في الكل عين الحقيقة ولا يستلزم ذلك وجوب ذات الممكنات كما اشتهر من ان عليه الوجود فشي يستلزم وجوبه لان الوجود لما كان عين الذات والذات فعنها منقولة الى محل الحياض ومجموعه جملا بسيطا فالوجود الذي هو عين الذات منقولة الى محل الجاهل بما جعل البسيطه اعتبار الذات الى الجاهل هو بعينه اعتبار الوجود اليه و مجموعية الذات هي مجموعية الوجود ما يبين من ان محل الذات على نفسها اولى بهي تخلفات محل الوجود عليها فالوجود وغير الذات ساقط فان البهية والنظرية مختلفان باختلاف العنوان فرب حقيقة يكون محلها على شيء بعنوان نظريا وبمعنوا آخره بيا فلا يلزم من ذلك مغايرة الوجود للذات الا ترى ان الوجود عنه هم عين الواجب تعالى مع ان كونه تعالى عين الوجود ليس جيبا بل يحتاج في اثباته الى السبل والما من من ان محل الذات على نفسها لا يحتاج الى محل الجاهل تخلفات محل الوجود عليها فستوف جوابه في العدم الا ان انتشاره تعالى في فاشه اذا تحققت ما ذكرنا ولقد ثبت بان مصداق الوجود في كل نفس الهية بل لا زيادة عليها وانضمام منضاه اليها فثبتت بكثير من الطالب العاليه منها ان الهيات مجموعية جملا بسيطا ومنها ان الشخص ليس مراد منضاه الى الهية فانه مساوق للوجود ومصادقه هو مصداق الوجود ومصدق الشخص اليه نفس الهية فالهيات كما انها ما بالاشترار بين الافراد كذلك هي اما بالامتياز بينهما وبلا وكان مما يتوخش عنه الاذ بان القاصرة لكنه الحق كما سمي في موصلا في نفسه انتشاره تعالى ومنها ان الهيات الموجودة في الخارج يستحيل حصولها وارتسامها بانفسها في استقلال فانها لما كانت بانفسها متصا للوجود والخارج مستقل اتقال ان يبلغ عنها في ظرف من ظروف الواقع وقنع ان يكون نفعها مصاديق للوجود والذات في نفسه استقلال منها انه لا يجوز ان يكون فرد من الطبيعة الجوهرية قائما في موضوع بل في محل لان القيام او حصول نحو من الوجود ومصدق فسر حقيقة الحال لما زيادة امر عليها فاذا كان فرد من الطبيعة الجوهرية حاله في محل كانت الطبيعة الجوهرية مصداق للحلول والقيام تكون طبيعة جوهرية فاستظهر ذلك فانه سينفك في كثير من المواضع قوله ومطابق الحكم به ومصادقه نفس تقرر الهية اعلم ان النظر والفعلي ليس معنى زائدا على نفس الهية اذ لو كان معنا زائدا عليها كان منضاه اليها فيكون متاخر عن الوجود لا مصداق له بل التبر عابة عن فشا انتزاع الوجود ومصادقه وهو نفس الهية سوا كانت نفس الهية واجبة او مجموعية فالوجود الحقيقي يعني مصداق الوجود المصدري عين الهية في الكل والفرق بين الواجب الممكن ان الحقيقة الواجبة غير مجموعية بل مقررقة بنفسها والهية الممكنة مجموعية جملا

بسطة متقرة بعمل الجاعل لها والمهية المتقرة كما انها صدق للوجود لا بحقيقة رابعة منصفة اليها كذا كذا صدق لنفسها و
 لذاتها بها لا بحقيقة منصفة اليها بل لفرق اصلا وكما ان الوجود وسطا للمهية بالوجود ومعبود لان فعل المهية اذ جعلها عبارة عن
 اذ تفتقها برحقق مصداقها كذا كذا ذاتيات المهية خلط المهية بها مجموع لان بعين فعل المهية اذ جعلها عبارة عن فعل
 تحققها برحقق مصداقها برالمهية خلافاً بين الوجود والذاتيات في هذا الحكم اصلا فان المهية المتقرة كما انها صدق لكل الذاتيات
 بلا امتزاج كذا كذا هي صدق لكل الوجود من دون رابعة في كذا لا تستغرق في كونها صدقا للذاتيات مع المتقرة كذا كذا لا تستغرق
 كونها صدقا للوجود بعدد واما اذ المتقرة كما انها ليست صدقا للوجود وكذا كذا ليست صدقا للذاتيات فثبت الوجود واليه
 الانسانية هي كسبة الانسان الى المهية الانسانية من دون فرق اصلا ولذا حكمنا بعينية الوجود والمهية واما نحن من ان فعل الذات
 على نفسها واصل ذاتياتها عليها لا يتصلح الى جعل جاعل بخلاف فعل الوجود عليها ففى غاية السقوط اذ لا معنى لالتصالح على شئ على
 شئ الى جعل جاعل الا تصالح مصداق العمل اليه ومصدق فعل الذات والذاتيات ومصدق فعل الوجود واحد وهي الذات
 المتقاربة الى جعل الجاعل على معنى كون عمل الذات والذاتيات غير متعلق الى جعل جاعل على معنى كون الوجود واحد
 ومن الصعب العجاب ما قال صاحب الانقي الحسين وان لم يكن بعينه في فوات ذلك اكتساب بعدا ذكر ان ليس الوجود حقيقة الا
 نفس الوجودية بالمعنى المسمى اى صيرورة نفس المهية في ظرف لا معنى لغيرها الى المهية اذ يتفرع منها فانه ليس في ظرف الوجود
 الا نفس المهية ثم اقبل بغيره من التحليل ينتزع منها الوجودية والصيرورة المصدرة وبعينها بيا وبجملها عليها على ان صدق
 العمل مطابق حكم نفس المهية بحسب كل ظرف لا امتزاج يقوم بها فيصير العمل قاطن فيهم ان الامراء قد اشبهوا عمل الذاتيات من
 ان صدق العمل مطابق الحكم هناك ليس الا نفس ذات الموضوع والوجود من العرضيات الاتفة قليل تفصيل عن ذلك بان
 الموضوع هناك بنفسها يتصل بمصاديقه كحل مع عزل النظر عن اية ميتية كانت غير باءا ما حمل الوجود فصدقته نفس ذات الموضوع
 اكثر من حيث هي بل باعتبارها على عللة لها فاذ العرف بضرورة او برهان صحيح العمل الوجود قطعاً وراى بقوله الى الحكم بها شاق
 انما المهية عليها فنفر ان ما هو مصداق العمل تحقيق محكم لصحة العمل لان ترتب الانا ومصدق العمل اليه كما نحن نقد فارق حمل
 الذاتيات من تلك الجهة انتهى ونحو الكلام مع طول الارجاع الى طائل فانه ان اردنا استقلال ذات الموضوع بمصاديقه على الذاتيات
 مع عزل النظر عن اية ميتية كانت غير باءا ذات الموضوع المتقرة مستقلة بمصاديقه على الذاتيات من دون انضمام اية ميتية
 غير اليها فسلم كمن ذلت الموضوع المتقر من دون انضمام حقيقة غير اليها فسلم كمن ذلت الموضوع المتقرة من دون انضمام
 حقيقة غير اليها مستقلة بالمصاديقه على الوجود والغير بل فارق وان اردنا ذات الموضوع متقرة كانت اول حكم مستقلة بمصاديق
 عمل الذاتيات دون حمل الوجود فذلك صريح البطلان فانه لم تستقر ليست ذاتا مستقلة عن ان يكون صدقا لكل الذاتيات لما

قولوا ما حمل الوجود فصدقه نفس ذات الموضوع لكن الاسر حيث هي بل باعتبار جاعلية العلة لها فان اراد اعتبار جاعلية العلة قيد
 في مصداق الوجود فذلك باطل لانه لو كان قيداً في مصداق كان منضمماً اليه قد بطل فيما سبق وان اراد ان اعتبار جاعلية العلة
 حيثية لتعليق الصدق الوجود فان اراد اعتبار مصداقية المصدق في الواقع فلا يخفى ان اعتبار جاعلية العلة ليس على مصداقية
 المصدق في الواقع بل على مصداقية مصداق الوجود في الواقع هي ذات الجاعل للاعتبار جاعليته والمصداقية ليست امرأه على نفس
 المصدق حتى يتصل الى ملته ودار علة المصدق وذات الجاعل كما انها على مصداق الوجود وكذلك هي على مصداق الذاتيات او
 مصداقها نفس الالهية المتقررة لا غير الجاعل علة لها بلا شبهة فلا فرق بين مصداق الوجود ومصداق الذاتيات في هذا الحكم
 ان اراد ان اعتبار جاعلية العلة على مصداقية المصدق في لحاظ الملاحظة كانت حيثية لها في كماله على قوله فاذا تعرفت بضرورة
 اوبرهان صح حمل الوجود قطعاً فان تفرغ صحة حمل الوجود على تعرف جاعلية الجاعل انما هو في لحاظ الملاحظة اما في الواقع فتصح حمل
 الوجود انما تفرغ على تعرف الالهية المتفرغ على تحقق الجاعل لا على تعرف جاعليته فذلك الغير باطل اذ اعتبار جاعلية الجاعل لا يصح ان يكون
 على مصداقية المصدق في لحاظ الملاحظة ايضا اذ الوجود يتفرغ عن الموجودات ويصدق عليها عند اصحاب نثبت الاتفاق انما قيل على
 على الاطلاق ايضا فاعتبار جاعلية الجاعل ليس على مصداق الوجود واستزاع عن شيء في لحاظ الملاحظة ومن المستبعد ان يكون
 اعتبار جاعلية الجاعل على مصداقية مصداق الوجود في لحاظ الملاحظة لا يصلح فارقاً بين مصداق الوجود وبين مصداق الذاتيات
 في الواقع وفي الكلام فاما قولوا ربما يعود الى الحكم بها مشادة ترتب ثار الالهية عليها فيعرف ان ما هو مصداق الحمل تحقق في كماله
 فان اراد مصداق الحمل نفس الالهية المتقررة فسلم ان مشادة ترتب الثار ما يعرف بتحقيق ما هو المصدق اعني الالهية المتقررة لكن
 الالهية المتقررة هي مصداق حمل الذاتيات الغير وان اراد الالهية المتقررة مع اعتبار جاعلية العلة فقد عرفت ان مصداق الوجود باطل
 فيه لا اعتبار جاعلية العلة ولا الحكم بصحة حمل الوجود وتفرغ على معرفة جاعلية الجاعل حتى يكون حيثية جاعلية الجاعل حيثية لحاظية واما قولوا ان
 ترتب الاثر لمصداق الحمل ايضا فان اراد ان مصداق الحمل في الواقع ليس هو ترتب اثاره فذلك مسلم لان مصداق الحمل في
 الواقع هي نفس الالهية المتقررة وترتب الاثر تفرغ عليها متنازعاً عنها لكن باعتبار جاعلية العلة الغير ليس مصداق الحمل لان بطل الاعتبار
 ايضا متنازع عن الالهية المتقررة لجعل ضرورة ان الجاعلية نسبة متاخرة عن التبيين فافعل انه اراد باعتبار جاعلية العلة لنفس ذات
 العلة وهي غير متاخرة عن ذات المجهول المتقررة قلت ذات العلة وان لم تكن متاخرة عن ذات المجهول لكنها غير مأخوذة في مصداق
 الوجود لانه مصداق الوجود هي نفس الذات المتقررة للمجهول نعم ذات العلة على مصداق الوجود واعني ذات المعلول وهي كما انها
 على مصداق الوجود وكذلك هي على مصداق الذاتيات وليست ذات العلة مصداقاً لحمل الوجود على ذات المعلول او مأخوذة في
 المصدق وان اراد ان مصداق الحمل اي علة صدق الحمل في لحاظ الملاحظة ليس هو ترتب الاثر فذلك ممم فان الذهن

محمل

الذات

اذ لاحظ ترتيب الاما على الماوية حكم بانها موجودة سواء اعتقدنا انها موجودة وترتب الاثنا عليها بجعلها جاعل الياها موجودا وترتب الاثنا عليها
 بنفسها لعلها كاياد اصحاب النعت والاتفاق وبالحكمة وكلام هذا العالم لا يستحق ان يصحى اليه فضلا عن ان يقول عليه سياتي فيما
 انشا الله تعالى ما يزيد قضيته حجة والحق كشفا وتوضيحا واصلولى العصمة وسولى الحكمة قوله كانت الحقيقة التى هى مصداق الحكم فيها راجعة
 الى حقيقة تعليلية هى كون الذات صادرة عن الجاعل اعلم ان لفظ المصداق يحتمل معنيين الاول مطابق الصدق وفشا الاستزاع
 كما يقال المية المتقررة مصداق للوجود ومصداق للذاتيات وهو بهذا المعنى يساوق الحق عندنا فى غلة الصدق والمعنى الثانى يحتمل
 معنيين الاول غلة الصدق فى الواقع والثانى غلة الصدق فى كماله لا لاخط والاول منها ايضا يحتمل معنيين الاول ان يراد بعلية الصدق
 مطابقة الحق عندنا غلة للصدق البتة وبعد تحققه لا يحتاج نفس الصدق الى غلة اخرى وثانها ان يراد بها مطابقة لفظ الصدق
 الى الحق عندنا فان ما هو غلة لتحقيق الحق عند غلة لصدق الحكاية البتة فاذا حكمنا بان المية موجودة مصداق للوجود بالمعنى الاول
 بالمعنى الاول من المعنيين المذكورين للمعنى الاول من المعنى الثانى اعنى فشا الاستزاع وغلة الصدق بمعنى المطابقة هى نفس المية
 المتقررة بلا زيادة امر عليها وليس المتقررا لازما لعلها كاياد المصداق بالمعنى الثانى من المعنيين الآخرين هو جاعل المية واما
 المصداق بمعنى غلة الصدق فى كماله لا لاخط فهو يكون غلة لصدق الوجود على شئ فى كماله لا لاخط سواء كانت غلة فى نفس الامر
 فمشاهدة ترتيب الازاد ومعرفه غلة المية غلة لصدق الوجود فى كماله لا لاخط وبما يجوز ان يكون صدق الوجود على جهة ما فى لفظ الاخط
 ضروريا غير محلل لعلها واذا تحققت فيما سبق ان مصداق الوجودى مطابق صدق فى الكمال نفس الحقيقة المتقررة بلا زيادة امر عليها
 سواء كانت المية واجبة او ممكنة غاية الامر ان مصداق الوجودى الواجب ليس له غلة ومصداق الوجودى الممكن ان يكون له غلة ولا يفرق
 لا يستلزم الا انه لا يتحقق المصداق بمعنى غلة الحق بالوجود فى الواجب وتحقيق المصداق بذلك المعنى فى الممكن ولا يلزم من ذلك ان
 يكون بين مطابق صدق الوجودى الواجب وبين مطابق صدق فى الممكن فرق الا بان الاول مستغن عن الغلة والثانى محتاج اليها
 الا بان يكون المصداق فى الاول نفس المية المتقررة بلا زيادة امر وفى الثانى المعنى الثانى من المعنيين الآخرين ايضا وفى الاول لا يتحقق
 الوجود الواجب والوجود الجوازى الا بان فى الثانى يتحقق المصداق بالمعنى الثانى من المعنيين الآخرين ايضا وفى الاول لا يتحقق
 المصداق بذلك المعنى واما المصداق بمعنى غلة الصدق فى كماله لا لاخط واعتبارا للمعتبر فهو ان تحقيق فى اصيلتين او يجوز ان يكون
 استزاع الوجود من الواجب الا اذا كان المصداق الوجودى بوسط كما يجوز ان يكون استزاع الوجود من بعض الممكنات الا اذا كان
 بصدق الوجود عليه بوسط واما الفرق بين مصداق الوجود فى الممكنات ومصداق الذاتيات فيها غير معقول اصلا لان المصداق
 بمعنى مطابق المحل واحد فيها والمصداق بمعنى غلة الحق عند تحقيق فيها لان مطابق عليها هى نفس المية مجعولة البتة والمصداق
 غلة الصدق فى كماله لا لاخط يجوز ان يتحقق فيها وذلك اذا كان ثبوت الذاتيات للذات نظرا فان ذلك غير مستلزم ويكون ثبوت

الوجود لها ايضا نظرية ويجوز ان لا يتحقق فيها ذلك اذا كان كلا الشبوتين ضروريا اذا تقرر هذا فنقول قد عرفت ان الفرق بين المبهمة
الواجبة والمبهمة الممكنة في كونها مطابقين لكل الوجود ونشأ من التزاعده غير معقول وانما الفرق بينهما يتحقق المصادق بمعنى علة مطابق
اكمل في المبهمة الممكنة وعدم تحقق في المبهمة الواجبة وانما حيثية الاستناد الى الجاعل الصدور عنه فهي لا يمكن ان تكون مصداقا للوجود
بمعنى مطابق صدقه ولا ان يكون خبر من مطابق صدقه والالزم تقدم هذه الحيثية على الوجود لان المصادق وجب ولا محالة متقدم
على الصادق وقد تحققت سابقا ان مطابق صدق الوجود هي نفس المبهمة المقررة بلا زيادة امر عليها ولا يمكن ايضا ان يكون مصداقا
للوجود بمعنى علة مطابق صدق الوجود فان علة هي ذات الجاعل لا تلك الحيثية نعم تعلم ان يكون تلك الحيثية علة لصدق الوجود
في لحاظ اللاخط كلام الشارح في هذا المقام لا يخلو عن مسألة فانه ان اراد بالمصادق في قوله فانه لو كانت الحيثية التي هي مصداق
الحكم مطابق الحكم وعلية مطابق الحكم فذلك باطل اذ المصادق بمعنى مطابق الصدق نفس المبهمة بمعنى علة مطابق الصدق ذات
الجاعل لا حيثية كون الذات صادرة عن الجاعل فانهما متساوية عن الوجود وان اراد بالمصادق علة الصدق في لحاظ اللاخط
لكن لا يستقيم قوله فصدق الحكم هناك نفس تجوهر الحقيقة المقررة بالذات لانه ان اراد بالمصادق ههنا مطابق الحكم لم يستقيم مطابق
بين القيليين وان اراد به علة صدق الوجود في لحاظ اللاخط فيجوز ان يكون علة صدق الوجود على الحقيقة الواجبة في لحاظ اللاخط
حيثية اخرى سوى تجوهر الحقيقة المقررة بعمل مقصوده ما ذكر من ان مصداق الوجود في الممكن محتاج الى العلة متقرر بها ومصادق
في الواجب مستغن عن العلة متقرر بنفسها وعبر عن الاول بان المصادق حيثية لعلية وعن الثاني بان المصادق نفس تجوهر الحقيقة
والامر سهل في العبارة بعد وضع المقصود وقال بعض اشراح كون مصداق كل الوجود في الممكن ذاته من حيث الاستناد الى الجاعل
باطل لان حيثية الاستناد بالاعتيادية او لعلية وكلاهما باطلان اما الاول فلان الحيثية التقيدية اما انضمامية او انتزاعية وكل
منها يوجب سبق الوجود عليها لان وجود الصنف فرع وجود الموصوف مع ان مفهوم الاستناد ايضا من العوارض ومصادق نفس الذات
واما الثاني فلان في الحيثية التعليلية يشترك الذاتيات والعوارض كيف والانسان ما لم يصدر عن الجاعل فليس بالذات لا حيوان
فيكذب لموجبات باسرها قبل صدوره عن الجاعل فنقولنا الانسان حيوان حادث وكل حادث فله محدث انتهى ولا يربح عليك
ان ما ذكره في البطل اشق الثاني انما يدل على تحقق الحيثية التعليلية في صدق الذاتيات على الذات ايضا لا على انتفاءه في صدق
الوجود كما جوده عاد كما لا يخفى قوله فيكون الوجود نفس ذاته علم ان معنى علية الوجود شيء ليس هو ان الوجود مصدرى عينية لا معنى
مصدرى انتزاعي الاصلح ان يكون عينا شئ من الحقائق بل معنى بانية الوجود شئ ان مصداق الوجود مصدرى ونشأ انتزاع
نفس ذات الشئ بلا زيادة امر عليها وقد عرفت ان مصداق الوجود في كل شئ مكانا كان او واجبا نفس ذاته بلا زيادة امر عليها
فتخرج عينية الوجود للذات الواجبة على كون مصداق الحكم هناك نفس تجوهر الذات المقررة بنفسها كما وقع من الشارح لا يرد

وجهه يكون مصداق الوجود في الممكن مجعولا لا يستلزم ان يكون الوجود اذ اعليه معنى فمعي العينية بالمعنى الذي ذكرناه فان مصداق
 الذاتيات بل الذات في الممكن اية مجعول ولا يلزم من ذلك زيادة الذات والذاتيات على نفس الذات فلا يلزم من
 ذلك زيادة الوجود عليها والاصطلاح على ان معنى عينية الوجود هو ان لا يكون لمصداقه علتة يرفع الشروع في عينية وجود
 الواجب وزايوت اذ هذا المعنى من العينية لا يكره احد لانظا هر من معنى الواجب **قوله** فبذ الذات هي الواجب بالذات
 اقترع من الواجب بالغير والما قول والاو في الممكن بالذات لفظة بالذات ليست للاقتراض بل هي لبيان الواقع ولرعاية
 المقابلة مع الواجب بالذات اذ لا استكان بالغير **قوله** فالوجود في الواجب عين ذاته اختلص الشكوك والحكماء في زيادة
 الوجود وعينية فذهب عامة الحكماء الى زيادته في الكل اي في الواجب والممكن جميعا وذهب معتقوهم وهم الاشاعرة الى انه عين
 في الواجب والممكن جميعا وذهب الفلاس الى انه عين في الواجب زائد في الممكن وقد مضت كلمات القوم في بيان فهم
 فلتنص كلها ثم نتقن نفهم فيما هم فيه مختلفون فنقول زعم صاحب الاقنيسين انه من كلام الحق الدواني في
 الحاشية القديمة ان معنى عينية الوجود للواجب تعالى هو ان نشأ الشروع الوجود المصدرى ذاته تعالى من دون عينية اصلا
 الانشائية ولا تقيد بقلده الشاع جريا على عارته وقد علمناك فاده في الدرس السابق وكلام الحق الدواني في كونه مضطرب
 فغير فهم من كلامه في الحاشية القديمة ان معنى عينية الوجود لتعالى هو ان نشأ العينية العقلية في نشأ الشروع الوجود وعنه بما حيث
 قال في المعنى العام المشترك في من العقولات الثانية وهو ليس عينا الشيء حقيقة نعم مصداق حمله على الواجب ذاته بذاته وعلى
 الممكن ذاته من حيث هو مجعول الغير فالقول في الجميع زائد بحسب الذهن الا ان الامر الذي هو مبدء الشروع المجعول في الممكن
 ذاته من حيثية مكتسبة من الساجل وفي الواجب ذاته بذاته انتهى وفي الحاشية الجديدة ما يدل على ان ذاته تعالى فرد من الوجود
 المطلق وبذا هو المعنى بعينية وفي حشده لبيان كل النور ما يدل على ان الواجب نفس الوجود القائم بذاته وان الوجود غير قائم
 بشي اصلا لا بالواجب لانه عينة ولا بالمكانات واطلاق الوجود على المكانات لا يستلزم قيام الوجود بها كما ان اطلاق الشئ
 على الماء الموضع في الشئ لا يستلزم قيام الشئ به فانظر الى اضطراب كلامه في هذا المقام ان في كل مقال من مقالاته كلاما
 امان في الاول فمما عرفت واما في الثاني فلان الوجود المطلق ليس له فرد سوى لهصة فكيف يصح ان يقال انه تعالى فرد من الوجود
 المطلق ضرورة ان فرد الوجود المطلق اعني حصته امر اعتباري لا يصح ان يكون عينا حقيقة من التفات كما اعترف هذا الحق في
 اول ما قلنا عنه وكيف يمكن ان يكون الواجب تعالى فردا لما لا وجود له في الخارج وما قال به الحق في دفع هذا الاشكال من انه
 لا يصح ان يكون الوجود المطلق من العقولات الثانية لانه يكون الواجب فردا لانه لان الشئ والممكن مع كونهما من العقولات الثانية
 صاوقان على الموجودات الخارجية ليس شئ لان الشئ والممكن من المفهومات لمشتقة فممكن ان يتدافع الموجودات الخارجية

اتحادا بالعرض فيصير قاطعيا بخلاف الوجود واما في الثالث فلان المطلق الوجود على الممكنات المطلق حقيقة بلانية واطلاق الحق
حقيقة على شئ لا بد له من قيام سبدا لا اشتقاق بذلك الشئ فلا بد من قيام الوجود بالممكنات حتى يصير على الوجود وقياس
الوجود على الممكنات على صدق الشمس على المارقياس مع الفارق لان اشتقاق الشمس عن الشمس اشتقاق جعلي بخلاف
اشتقاق الموجود من الوجود فبذلك الشمس هي الشمسية لا الشمس ولا نحن الشمسية غير تامة بالماروسيات تمام الصلحام في ذلك
انشار الله تعالى وبلغ من كلام بعض ان في الواجب ثلثة وجودات اول هو الوجود الحقيقي وهو عينه الثاني الوجود الكسبي
المطلق والثالث حصة الوجود المصدري المطلق وهما اركان عليهما وفي الممكن وجودان الثاني والثالث فقط فالاول
بعينية الوجود وتعالى بعينية المعنى الاول واورد عليه انه يلزم من هذا ان يكون الواجب موجودا بوجودين الوجود الذي هو عينه
وحصة الوجود المصدري وهو باطل بداهة واجب عنه بان مناطا الموجودية هو الاول دون الثاني لانه اعتباري ورواء لا معنى
لقيام السبب مع عدم صدق اشتقاق فكيف لا يكون قيام حصة الوجود به تعالى مناطا لصدق الوجود وعليه سيجي انه واجب بان معنى
الاشتقاق امر اجمالي بسيط يرجع الى ما ترتب عليه آثار السبب فمعنى الاسود ما ترتب عليه آثار الاسود ومعنى الموجود ما ترتب عليه آثار الوجود
لكن الاشتقاق على نحوين الاول لاشتقاق الذي يترتب الآثار على ما صدق عليه ذلك الاشتقاق بقيام سبدا لا اشتقاق به كالاسود فان
ترتب الآثار على ما صدق عليه الاسود انما هو بقيام الاسود به والثاني لا يكون كذلك بل يترتب الآثار على مصداق بنفس ذات
بلا قيام السبب كالوجود بالقياس الى الواجب اذ يترتب الآثار على نفس ذات بلا قيام معنى به فيكون مناطا لصدق الوجود عليه
نفس ذات لا بقيام الوجود المصدري اوحصة به وتقوم صدر الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني ان معنى بعينية الوجود للواجب تعالى
هي بعينية مفهوم الموجود بمعنى ان ذاته هي الموجود المعري عن المماثلة بخلاف الممكنات فانها باقيات موجودة فالواجب موجود
بمعنى شئ موجود وهو قائم لان الوجود المفهوم لاشتقاق الانتزاعي فالقول كمنه عينا لذلك الحق الواجب فصرى لبطان ان الاول لا يصدر
به المفهوم فان ذلك الواجب الى شئ لا يصدق عليه هذا المفهوم وهو خلاف مذهبه ايضا فيتم على هذا التقدير فرق بين الذات الواجبة وبين الذات
الممكنة فانه كما ان الذات الواجبة مصداق لهذا المفهوم كذلك الذات الممكنة فانها في رتبة منها يكون به الموجود عين الواجب ون
الممكنات فان فرق بان صدق الوجود على الواجب تعالى من دون حيثية اصلا لا تعليلية ولا تعبيرية بخلاف صدق على الممكنات
رجع الى المعينة الى انتفاء حيثية كائناته عن المحقق الدواني او لا وقد شهد هذا القائل التكثير على المحقق في هذا القول وتحقيق
على وجه يطرع غاشي الاول لم ان الوجود يمكن ان يراد به معنيان الاول المعنى المصدري والثاني فشا انتزاع الاول ليس
شئ من التقائق اصلا والثاني عين الراجح على راي الحكماء وعين الممكن ايضا على مذهب اهل الحق فذهب الحكماء هو ان
الوجود الحقيقي نفس ذات و آثار الوجود مترتب على نفس الذات الحق ويسمى به المعنى وجودا حقيقيا وقد عبر عنه لفرد الوجود المصدري

البنية وبغير المعنى فمن قال انه تعالى فخر الوجود المطلق الدوام المعنى لاحتصافه قد صرح المحقق الدواني في موضع من مشاجراته مع
 معاصره بالفرق بين فرد الوجود وحصة بما حصله ان فرد الوجود المصدرى الذات التي يكون مشارا لانتزاعه وكذا من قال ان
 الواجب نفس الوجود القائم بذاته وان الوجود غير قائم بشئ اصلا لم يرد بالوجود والمعنى المصدرى ضرورة ان قيام المعنى المصدرى
 بنفسه عدم قيامه بشئ كلاهما يبيى البطلان بل اراد الوجود الحقيقي فهو قائم بنفسه غير قائم بشئ وصدق الوجود المشتق من الوجود
 الحقيقي على الكمالات من قبيل صدق الشمس على الماء الموضع في الشمس فكما ان صدق الشمس على الماء انما هو لاجل نسبة بينه
 وبين الشمس كذلك صدق الوجود المشتق من الوجود الحقيقي انما هو لاجل نسبة بين الكمالات وبين الواجب تعالى كالمشتق
 من العضو الحقيقي معنى معنى انه ضرورة قائم بنفسه ما سواه انما هو معنى لاجل نسبة بينه وبين العضو الحقيقي وكذا ينبغي ان نفهم من
 قول المحقق في اول ما نقلنا عنه الا ان الامر الذي هو مصدر لانتزاع المحمول الى آخره يعني ان الوجود الحقيقي الذي هو مصدر
 لانتزاع وجود المصدرى في الكمالات ذواتها من حيث الاستناد الى الكماثل وفي الواجب ذاته بذاته فالوجود الحقيقي حقيقة
 اذن بنفس ذات الواجب وموجودة الكمالات انما هي من جهة استنادها وانقسامها اليه فقد لا يحل ان كلام المحقق بعد التامل غير
 مسطر ان كلامه متطابقة والحكاية تخالفة في باوى الراى ونطبق عليه ايضا فنقلنا عن بعض من ان في الواجب شئ وجوده
 واحد منها عينه وفي الكمالات وجوده فان لم يكن ان مذهب الحكماء هو ان الواجب وجود خاص حقيقى قائم بنفسه والمعنى المصدرى
 زائد عليه تعالى ينتزع عن نفس ذاته الحق لكن الفرق بين الواجب الممكن في هذا الحكم ما لا وجود له فان المبهية المكنية الوجود
 حقيقى اى مشار لانتزاع الوجود المصدرى وهو زائد عليها منتزع عن نفسها والفرق بان الحقيقة المكنية مجعولة والحقيقة الذاتية
 ليست كذلك لا يجدى فيما نحن فيه نعمنا اذ ذلك لا يزيد على بيان معنى الامكان والوجود والقول بان صدق الوجود على
 الكمالات انما هو لاجل نسبة بينها وبين الواجب ان اريد بالوجود ما هو مشار لانتزاع الوجود واريد بالنسبة بين الكمالات
 والواجب نسبة المجعولة والكما عليه فهو صحيح لكن ليس صدق الوجود على الكمالات من قبيل صدق الشمس على الماء فان المبهية
 المكنية نفسها مشار لانتزاع وهى موجودة حقيقة بخلاف المار فانه ليس نفسه مصداقا لشمسية وهذا ظاهر من الاصول التى سلفت
 وان يدعى بالوجود معنى آخر فليست تصور حتى نيطر فيه ثم يهنا اشكال وهو ان الوجود المصدرى لو كان زائدا عليه تعالى لم يكن له من علته
 وسببها ان يكون علته غير الذات واللازم للاسكان والانفس الذات واللازم تقدم الذات عليه بالوجود وهو باطل ولو لم
 يكن زائدا عليه لزم ان يكون الواجب معنى اعتباريا والجواب ان الامر الزائد على الذات يتصور على نحوين الاول ما يكون له
 وجود غير وجود الذات وتقرر مغاير تقرر باو الثاني ما يكون تقرر بنفس تقرر الذات فالاول يحتاج الى علة البتة سواء كانت
 الذات واجبة او ممكنة ولشئ لا ما كان تقرر بنفس تقرر الذات كان تابعا للذات فالكلمات الذات واجبة كان ذلك الامر

الزم غير محتاج الى حلة اصلا وان كانت ممكنة كان صدور الذات عن الجاعل بعينه صدور ذلك الامر عن الوجود والمصدرى الذي
 هو زائد على الذات من قبيل الثاني فلا يجب ان يكون له في كونه زائدا على الذات الواجبة من حلة وفي كونه زائدا على الممكنات
 من حلة غير حلة ذاتها واستان تقرر الاستراعات في الواقع هو تقرر مناسبتها وفسار الوجود نفس الذات فقوله هو تقرر بما
 فالذات اذا كانت واجبة كان تقرر الوجود الذي هو تقرر الذات ايضا واجبا واذا كانت ممكنة كان تقرر الوجود مجموعا لغيره جعل
 تقرر الذات فان قيل فما حال مفهوم الموجد وقلت ما رسل حال الوجود وسواء يسوار فانه كما ان للوجود نحوين من التقرر الاول
 التقرر الذي هو تقرر النشر وحاله حال النشر فان كان النشر واجبا كان هذا التقرر للوجود واجبا وان كان النشر مجموعا لكان
 هذا التقرر مجموعا وبالجملة بين هذا التقرر وبين النشر وحدة تحت في الواقع وانما التغاير في ملائمة العقل والثاني تقرر له
 الاستراع في الذهن وهو مغاير لتقرر النشر متاخر عنه وهذا التقرر معلول ابسته سوار كان المستراع منه واجبا او ممكنا كذلك لمفهوم
 الوجود واليه نحو ان من تقرر الاول تقرر الذي هو تقرر مصداقه وحاله حال تقرر المصدق فان كان المصدق واجبا كان
 هذا نحو تقرر مفهوم الوجود واليه واجبا وان كان ممكنا كان الثاني تقرر هذا المفهوم بعد الاستراع في الذهن وهو مغاير لتقرر
 النشر متاخر عنه وهذا التقرر معلول سوار كان المصدق واجبا او ممكنا فكان الوجود بحسب الأحوال من التقرر ليس متاخرا
 عن تقرر الذات بل تقرر الوجود هو تقرر الذات كذلك تقرر الوجود بالأحوال الاول ليس متاخرا عن تقرر الذات وكان تقرر
 الوجود بالحوال الثاني متاخرا عن تقرر الذات كذلك تقرر الوجود بالحوال الثاني متاخرا عن تقرر الذات ومن البعد ما تجسمه صاحب
 الافاق البين حيث قال الوجود المطلق معنى مصدرى لا يؤخذ من مبدى المحمول قائم بالموضوع انما ما تتراعل من نفس
 ذات الموضوع المحجولة بجعل الجاعل اياها واماني القيمة الواجب بالذات لمغايرة استراع الوجودية بالفعل مناط صدق حمل
 الوجود ونفس الحقيقة المقدسة نفس الذات ونسبة الوجودية المصدرية اليها نسبة الانسانية الى ذات الانسان شأنه كونه ^{المعنى}
 المصدرى الاستراعى متاخرا عن مرتبة نفس الذات لا يصح ان يكون مفهوم المحمول هو الوجود متحققا في تلك المرتبة كما ان المعنى المصدرى الاستراعى الذي
 هو الانسانية الحيوانية متاخرا عن نفس الانسان والحيوان مفهوم المحمول الذي هو الانسان الحيوان محفوف في مرتبة لهيئة من حيث هي
 لان العقل حكيم بان الانسانية الحيوانية المتفرقة امر ليس مطابقتها لغيره في ذات الانسان الحيوان بل مطابقتها لغيره في ذات الانسان الحيوان
 نفس ذات الموضوع بذاته وان لم يكن ذلك المعنى متحققا في الموضوع في مرتبة هو مرتبة بل يكون متزعا آخر لكن من نفس
 الذات لمصدق حمل الوجود المطلق على الواجب تعالى نفس ذات بذاته من غير ملائمة حيثية غير ذاتها كما ان مصداق الحمل
 الممكنات هو نفس الذات من حيث الصدور عن الجاعل لا حيثية تقوم بالذات انتهى لمصداقها وانت تعلم ان الفرق بين الوجود
 المصدرى ومفهوم الوجود يكون الاول متاخرا عن مرتبة الذات وكون الثاني متحققا في تلك المرتبة مما لا يعقل اذ قد

مينا ان كليهما تخمين من التقرر الاول تقرهما الذي هو تقرر المبدأ والمصدق وهما في هذا التقرر غير متناخرين عن المبدأ والمصدق بل تقرر المبدأ والمصدق هو تقرر ما دنا في تقرهما بعد التراجع في الذهن وكلها بما يجب في التقرر متناخران عن الذات التي هي المبدأ والمصدق وقياسه الوجود على الانسانية والوجود على الانسان وان كان صحيحا في الواقع لكن لا يصح على رايه كما ستعرف ومع ذلك لا يجدي في بيان الفرق بين الوجود والوجود شيئا لان الانسانية بوجهها الذي لا يتنازع متناخضة عن نفس ذات الانسان المتقررة واما تقرها بنفس تقر ذات الانسان فغير متناخضة عن نفس ذات المبتدأ وكذلك مفهوم الانسان بوجوده الذي لا يتنازع متناخضة عن نفس ذات الانسان المتقررة وان لم يكن متناخضا بتقره الذي هو نفس ذات الانسان ثم قال في التناول الوجود المطلق انما كان مسلويا عن الممكن في مرتبة ذات لانه لم يكن لذات متقررة الاجعل الجاهل وكانت الذات المتقررة هي مطابق الحكم بالوجود وكانت الحثية التي هي مصداق حمل الوجود هناك راجعة الى كون الذات صادرة عن الجاهل بخلاف ما هو متقرر في ذات بنفس ذات فانه بنفس ذات هو الحكمي عنه بالوجود ومطابق الحمل من غير قيام وجوده او اقتضائه لمصدق الوجود عليه انتهى وانت تعلم انه لا يلزم من ان لا يكون للممكن ذات متقررة الاجعل الجاهل وكون الذات المتقررة هي مطابق الحكم بالوجود جازان يكون الوجود المطلق مسلويا عن الممكن في مرتبة ذات والاربع سلب نفسه عنه في مرتبة ذات اذا مطابق الحكم يكون الشيء نفسه ذات متقررة وليس للممكن ذات متقررة الاجعل الجاهل كما ذكره في الوجود بعينه وانما يلزم من كون مطابق الحكم بوجود الذات المتقررة وعدم كون الممكن ذات متقررة الاجعل الجاهل سلب الوجود عنه حين كونه معدوما كما يصح سلب نفسه وسلب ذاتياته عنه حال عدمه مع ان هذا التناول قد اعترف فيما نقلنا سابقا بان نسبة الوجود الى الحقيقة الواجبة نسبة الانسانية الى نفس ذات الانسان فالما ان يكون نسبة الوجود الى الحقيقة الممكنة التي تلك النسبة فلا يصح تجويز سلب الوجود في مرتبة ذات الممكن كما ذكره ولا يكون كذلك فلا يكون مصداق الوجود نفس الحقيقة الممكنة بل هي مع امزاجها عليها قد سبق اطلالة والعجب انه قد اعترف بان مطابق الحكم بالوجود هي الذات المتقررة وقد صرح في الاقوال بسبب بان التقرر والفعلية اسمان لنفس الماهية ومع ذلك جز سلب الوجود عن الممكن في مرتبة ذات وهو تهاوت ظاهر هذا وليعلم ان ما ذكره من ان نسبة الوجود الى الحقيقة الواجبة نسبة الانسانية الى ذات الانسان وان كان صحيحا في الواقع لكن لا يصح على رايه ان الوجود بمعنى مشترك بين الموجودات فانما كان نسبة الى الحقيقة الواجبة نسبة الانسانية الى ذات الانسان كان اشتراك الوجود كما شاع عن انبساط الحقيقة الواجبة على الكل كما هو مذموب صوفية الكرم بوجههم الصمد في دار السلام وهذا التناول مبرأ عن بقصور هذا المعنى بتحليله فضلا عن تحقيقه وتفصيله الصمد في التوفيق وهو الهادي الى سوار اطرقي قوله اذ هو بذاته مبدل لا يتنازع لتعليل العينية بكونه سبحانه بذاته مبدل لا يتنازع الوجود بمعنى على تحصيله ان معنى العينية هو انتفاء الحثية التحليلية وقد عرفت فساد

قوله لا يمنع ان يكون جوبه ذنب المتكلمين الى ان الوجود زائد عليه سبحانه معلول لتعالى فمطابق صدق الوجود عليه انه تعالى
 من حيث انها متضمنة للوجود والشايع يري ان بطلان هذا الذنب ليقبح ان وجود الواجب تعالى عينه وخلاصه كانه في اشياء
 العينية ان وجوده تعالى لو كان زائدا عليه كان ممكنا فيكون له علة فعملت ما غير ذاته تعالى وهو باطل لانه مستلزم لان كان الجوب
 تعالى عن ذلك علوا كبيرا كذا نفس ذاته وهو الباطل لما ذكره وبطلان الثاني يستلزم بطلان المقدم والحق ان المتكلمين
 سوى الاشاعرة يرون الوجودا اعتبارا عقليا ولا يعتقدون انه صفة موجودة منصفة الى الحقيقة في الالعيان وكتب الكلام
 مشحون بذلك ومع ذلك يقولون باشتراك معنى بين الواجب الممكنات ولا يفرقون بين وجود الواجب وبين محال الممكنات
 بان وجود الواجب مقتضى ذاته ووجود الممكن ليس مقتضى ذاته فقد تلخص من كلامهم انهم يعتقدون ان الوجود انما يتحقق بتحقق
 موصوفه لا بتحقق ذاته على تقرير الموصوف فالمراد في الواقع هو الموصوف لكن تقرير الموصوف منسب الى الوجود بالفتح ولذا
 ذهب من سعى من المتكلمين الموجود بالفتح حال الى ان الوجود من الالوال وفيه الاعتقاد صحيح قطعاً اذ قد بطل كون الوجود منصفة
 منصفة فان الوجود باكون وجود الواجب مقتضى ذاته تعالى انه علة حقيقة ووجوده معلول حقيقة فذلك غير معقول اذ ليس للوجود
 تقرير سوى تقرير الذات عند المتكلمين الباطل فلا معنى للعلوية والمعلولية وانما يتصور العلوية والمعلولية في تقريرين متغايرين فقول
 بالعلوية والمعلولية حقيقة بين ذات الواجب تعالى ووجوده ليس مطابقا لاعتقادهم وان ارادوا بان تقرير الوجود انما هو تقرير
 الذات التي هي فاشارة فذلك حق لا ريب فيه هو بعينه ذنب الكلام ولذا بطل المتكلمين الموردة على اثبات زيادة الوجود عليه سبحانه
 انما تلحق ان منهم الموجود وغير ذات الواجب كقولهم الوجود معلوم والواجب غير معلوم وغير المعلوم غير المعلوم وكقولهم الوجود مشترك
 والواجب ليس كذلك وكقولهم الوجود معنى واحد بالفتح فلا يختلف احوال حتى يكون عارضا في الممكنات عينا في الواجب في غير ذلك
 ولا يقيد شي من ذلك بانهم ان مصداق الوجود في الواجب ليس نفس ذاته بل هي مع حثية زائدة فكلام المتكلمين في هذا المقام
قوله كما يستلزم اللوازم قد استلزم ان لوازم الماهية معلولة لنفس الماهية وان مصداقها نفس الماهية من حيث انها
 متضمنة لها وفرق القائلون بعينية الوجود وكلاهما واجب تعالى بين لوازم الماهية بالقياس الى الماهية وبين الوجود بالقياس الى
 الواجب بان اللوازم معلولة للماهية والوجود ليس معلولا للواجب تعالى ومصداق اللوازم هي الماهية من حيث اقتضاها
 ايها ومصداق الوجود نفس ذات الواجب تعالى بلا حثية اصلا والحق ان لوازم الماهية امور اعتبارية لا تتحقق لها بنفسها في
 الواقع انما تتحقق في الواقع للماهية وهي متوفرة في الواقع بتوفر تلك الماهية لا بتوفر ذاتها في الوجود متوفرة في هذا الاعتراض متغايرة
 فاشارة اعتراضها وكذا الوجود امر اعتباري لا يتحقق لنفسه في الواقع انما تتحقق لشاره والوجود متوفر بسبب تقرير المنشأ نعم تقريره في
 هذا الاعتراض متغاير لتقرير المنشأ فتقرر الارادة مثلاً في الواقع هو تقرير وجوده وهو بعينه تقرير الوجودية وليس تقرير الوجود او تقرير الزوجية

ان لا تنزع الوجود عن صفاته لا تنزع سائر الاضرعيات حتى يكون الوجود ما هو ذا في مصداقها على انه لو فرض سلك ان لا تنزع الوجود عنها
 في تنزع سائر الاضرعيات فلا يلزم من ذلك ان يكون مصداق الوجود مصداق سائر الاضرعيات لان الوجود يحكي
 عن نفس الحقيقة المستقرة وبطلان حكم بان مصداق جميع اللواحق والاضرعيات يجب ان يكون متقدرا في الواقع فالتقليل حكم بان
 ينزع عن شئ فان ذلك الشئ ينزع منه موجوداى مصداق الوجود فالتقليل حكم بان يكون تنزع سائر الاضرعيات عن الماهية بعد
 تنزع العقل معنى الوجود عنها من جهة حكمه باستحالة تنزع مفهوم عال لا يكون مصداق الوجود اى لا يكون حقيقة مستقرة ومن جهة الحكم
 ملاحظة التنزع معنى الوجود من حيث ان الوجود عبارة عن مفهوم التفرع في مرتبة الحكاية لا من جهة ان مصداق الوجود هو
 على مصداق العلم وهذا تحقيق دقيق يتلخ في فهمنا لطيف التفرع قوله والافصح طبع وجد فوجد علم ان الناس قد غطوا في هذا
 المقام لا سيما صاحب الجاني المبين وقد خط الشائع في افتقار اثره وهذا انه التقليد فلنقتض عليك ما قالوا في هذا الباب ثم لنفهم
 جلياب الازدياد عن وجه الصواب فنقول قد استدلل الحكماء على هيئته الوجود للحاجب بانه لو كان زائدا على كل من معلولاته لكان
 وهو باطل لاستلزامه إمكان الواجب ولذا تعالى فيكون ذاته تعالى مقدمة عليه بالوجود بل هو واجب طبع وجد فوجد من الواجب تعالى
 وبين الوجود ويصح ان يقال وجد الواجب فوجد الوجود فيكون وجوده تعالى في مرتبة العلم مقدما على وجوده المعلوم فاما ان يكون في حكم
 الوجود ان يتقدم فيلزم تقدم شئ على نفسه وهو بدوى البطالان او تغايرين فيلزم ان يكون الواجب موجودا وهو بدوى بل بوجوده
 شئ غير متناهية وهو الباطل بهتد علم سياتي واخر من الامم في شمع الاشارات بانه اذا كان وجوده الممكن زائدا على كل ما هو مقتضى
 كان قائما به فيكون الممكن قابلا له والتقابل يجب تقدمه على القبول تقدم عليهم في الممكن بالازمنة الحكيم في الواجب لعل
 ان الماهية الممكنة فاعلة للوجود عند الحكماء كان ذات الواجب فاعلة لوجود الحكيم فلما وجب تقدم العلة الفاعلة للوجود
 على الوجود بالوجود كان هذا الحكم في هذا الدليل زم تقدم الماهية الممكنة على وجودها بالوجود ايضا اذ العلية في كل ما هي متقدمة فاعلة الاثر
 العلة في الاول فاعلة وفي الثاني قابلية واجاب عنه الحق في شرح الاشارات بان كلامه هذا مبني على تصور ان الماهية شئ
 في الخارج دون وجوده ثم الوجود يحل فيها وهو فاسد لان كون الماهية موجودا والماهية لا تجزى عن الوجود الا في العقل لا بان يكون
 في العقل مشكلة عن الوجود فان الكون في العقل وجوده على بل بان العقل من شأنه ان يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود
 عدم اعتبار الشئ ليس اعتبار العدد فاذ ان الصفات الماهية بالوجود عقل ليس كاتصاف الجسم بالبايع فان الماهية ليس لها
 وجود منفرد للوجود وجودا حتى يجمعها اجتماع القابل للقبول بل الماهية ان كانت كاتصافها وجودا حاصل ان الماهية انما تكون
 قابلية للوجود عند وجودها في العقل فقط ولا يمكن ان تكون فاعلة لصفة خارجية عند وجودها في العقل فقط انتهى وهذا الكلام ابطا
 لان مبني نقص ليس ما نعمة بالحق من تصور الناقص شئ الماهية في الخارج بدون الوجود لان الناقص غير قائل على

تقدير القول بثبوت الماهية بدون الوجود ليس للنقض وجهاً فتقدم المستحالات في كون الماهية قابلة للوجود على ان معنى النقص وهو
 ابرار الدليل حيث يتلف الحكم انما يحصل اذا لم يكن قبول الوجود وشروطه السابق الثبوت اذ حاصله ان الدليل يقتضي سبق الوجود للقبول
 الوجود ايضا مع انه باطل الا ان يوجب ان مراده ان كلام الناقض مبني على تصور انه يلزم من كون الماهية قابلة للوجود ثبوت الماهية
 في الخارج قبل الوجود كما يلزم ذلك من كونها فاعلة وذلك لتصوره لا استدلاله كما ذكره مفصلنا ثم انه اعترض على هذا الجواب بان الماهية
 اذا كان امر عقليا يكون الصفقة ايضا امر عقليا فلوفرنا الماهية فاعلة لتلك الصفقة لم يلزم كونها فاعلة لصفقة خارجية بل انما يلزم
 كونها فاعلة لصفقة عقلية كما انها قابلة لصفقة عقلية وما يقال من ان الوجود بمعنى الوجود وعين الماهيات الخارجية وعارض لها في
 الاعتبار الذي في نماز ان يسمى عقليا باعتبار ان زيادته على الماهية في اعتبار العقل وان يسمى خارجيا باعتبار انه عين الماهية في
 الخارج وبهذا هو المراد بالصفقة الخارجية وتسمية بالصفقة كونه عرضا عام للماهيات ولا يخاف في ان فاعل الوجود الذي هو عين الامر
 الخارجي يجب ان يكون موجودا في نفس الامر ولا يجوز ان يكون امرا اعتباريا كالماهية من حيث هي التي لا توجد الا في غلظة
 العقل ساقط لجزان مثل ذلك في القابل ايضا فان القابل للوجود بمعنى الوجود الذي هو عين الامر الخارجي لا يجوز ان يكون
 امرا اعتباريا بل يجب ان يكون في نفس الامر فالفرق بين القابل والفاعل تحكم وقال صاحب المحكمات في توجيه كلام المحقق
 ان حاصله ان اريد بكون الماهية قابلة للوجود انها قابلة في العقل فخلاصها انها ليست بتقدمة بل هي متقدمة في الوجود والعقل
 ضرورة ان الماهية تتحقق في العقل ثم تعرض لها الوجود الخارجي وان اريد انها قابلة في الخارج فهو فهم وانما يكون ذلك لو كان للوجود
 وجوده من غير وجود الماهية في الخارج كما في انتفاء الحكم بالباقي وهو باطل وادور على هذا التوجيه بوجه الاول ان قول المحقق
 ولا يمكن ان يكون فاعلة لصفقة خارجية عند وجودها في العقل لغو لا دخل له في الجواب على هذا التوجيه فالتعليل انه بيان للفرق بين
 القابل للوجود والفاعل للوجود قيل ان كان الوجود وصفة خارجية كانت الماهية قابلة في الخارج وان لم يكن صفقة خارجية لم يكن الماهية
 على تقدير كونها فاعلة لوجودها فاعلة لصفقة خارجية الثاني انه لا يرتبط بهذا التوجيه بقول المحقق كلامه هذا مبني على ان للماهية ثبوتها
 في الخارج دون وجودها الثالث ان لنا نقض ان يقول لما كان قابلية الماهية للوجود بحسب العقل وكفى في تقدم العلة القابلة
 تقدمها بالوجود العقلي فليكن فاعليتها للوجود ايضا بحسب العقل فكيف في تقدم العلة القابلة ايضا تقدمها بالوجود العقلي من غير ان
 يكون لتقدم بحسب الوجود الخارجي فان قيل الكلام في ماهية الواجب ووجودها فلو كانت علة لوجودها الخارجي كان الوجود العقلي
 للماهية الواجب مقدما على وجوده الخارجي فيلزم ان يتحقق عقل قبل وجود الواجب وهو محال فلنا معنى تقدم العلة على معلولها
 بالوجود العقلي ان يكون الوجود العقلي للعللة مقدما على الوجود العقلي لمعلولها وانما يلزم من هذا تقدم الوجود العقلي للماهية الواجب على
 الوجود العقلي لوجودها الخارجي لا تقدم الوجود العقلي للماهية الواجب على وجودها الخارجي حتى يلزم ان يتحقق عقل قبل وجود الواجب

بل اللازم وجود العقل قبل الوجود المتعلق بوجوده الواجب ما في الواشي القدير للتحقق الدواني من انه لو كانت الهيبة باعتبار وجودها
في العقل علتها فاعلة لا لانتفاء الوجود الخارجي كان موجودتها في العقل قبل انتفاء الوجود الخارجي فليدعم ان يكون قبل
انتفاء الوجود الخارجي عقل الهيبة وهو صريح البطلان غير وارد لان انتفاء الهيبة بالوجود الخارجي بمعنى ان يكون هناك
موصوف وصفتها انها في العقل واما كونها في الخارج فليس الصفا فاذا صدق نفس ذاتها المحضة وليس الوجود بخارجا
عنها في الخارج حتى يتحقق الانتفاء بنفس كون الواجب موجودا في الخارج فالانتفاء انما يتحقق في العقل فمجرد ان يكون علتها
هي الماهية الواجبة وتكون مقدرة عليه يجب الوجود العقلي ولا يلزم من ذلك الا تقدم العقل على الصفا بالوجود الخارجي الذي هو
الذي انما لا على كونه موجودا في الخارج فان ذلك ليس هو الانتفاء فان قيل لا يعقل كون الماهية علتها للانتفاء بالوجود الخارجي
الا اذا كانت علتها لمصدق الانتفاء هي الماهية الموجودة في الخارج فلو كانت الماهية علتها للانتفاء بالوجود الخارجي وتقدره عليه بوجوب
العقل كانت مقدرة على كونه موجودا في الخارج بوجه العقل فيكون كونه موجودا في الخارج متنازعا عن جود العقل ووجود العقل متنازعا
عن جود العقل المتنازع في الخارج فيكون كون الواجب موجودا متنازعا عن جود العقل بوجه العقل بطلان قلت لكان الكلام في المصدق فلا يخل عليه كونه
لوجوده ولا تالفيه لكن لوجوده فيكون الكلام من الاس بتحقيق المقام على وجه الكشف به الا انه لا يخلو ما ان يكون الوجود مصنفه
او امر متنازعا فان كان مصنفه منفعة وقيل ما به الموديت في الواجب ايضا منفعة منفعة الية فاستدل بالاحكام على البطالة تمام بلارتيه لان
حقيقة الواجب لو كانت علتها للوجود والذي هو مصنفه منفعة الية كانت مقدرة عليه بالوجود وقع طبع وجد فوجد يعني وجدت حقيقة فوجد
وجوده فليدعم اما تقدم الوجود على نفسه او وجوبية الواجب لوجوده بل بوجودات غير تناهية لكن يكون هذا الاستدلال منقوضا
بوجود الماهية الممكنة لانه مصنفه منفعة الية كما هو رضى الشائنة ولهية الممكنة على وعلة فاعلة لها وكما يلزم العلة الفاعلة ان تكون مقدرة
على محلولها كذلك يلزم العلة الفاعلة ان يكون مقدرة على مقبولها لافرق فيكون نقص على الحكماء وارد على هذا التقدير ووثيق
ما قال المحقق في الجواب او يكون انتفاء الماهية بالوجود على هذا التقدير انتفاءها انتفاءها كانتفاء الجسم بالبايض ويجب ان
يكون النقص الية مقدما على النقص بالوجود لانه لا يبعد الية ما يقال ان قابل الوجود يجب ان يكون خاليا عن الوجود لئلا يلزم حصول
الحاصل عن العدم الية لئلا يلزم اجتماع التناقضين بخلاف معطى الوجود وذلك لان قابل الوجود بمعنى ان ينعزم الية الوجود يجب
ان يكون موجودا اذ انتفاءه شيء الى شيء فخرج وجود النقص الية وبطلان حصول الحاصل انما يخل على بطلان كون الوجود مصنفه منفعة
لا على خلو قابل الوجود عن الوجود وبعد تسليم كون الوجود مصنفه منفعة فان كون النقص الية خاليا عن الوجود صريح البطلان وانما الجواب
امرا متنازعا فانما الاستدلال المذكور غير معتدل لانه ان قيل ان الماهية الواجب لو كانت علتها لوجودها كانت سابقة عليه بالوجود
وصح ان يقال وجد الواجب فوجد الوجود وكان ذلك كلاما لغويا ليس تحتها طائل باذ ليس يمكن للوجود المصدرى الانتزاعي وجود

في الواقع متاخر عن وجوده فمشار حتى يكون المهيبة التي هي فمشار سابقة عليه يصح ان يقال وجده الواجب فوجه الوجود بل ليس
 تكون الواجب عليه لوجوده على هذا التقدير معنى سوى انه فمشار متاخر عنه وهذا لا يمكن انكاره فكيف يستدل على بطلانه دون
 بطلانه بما ذكره جري البيان في البطلان كون الذات المكتملة قابلية للوجود في فمشار لا متاخر عنه بل يفرق بينه وبين كون الواجب
 فاعلا للوجود بمعنى فمشار متاخر عنه الفرق الذي يفهم من كلام الحق الطوسي في جواب النقص انما هو بان اخذ الوجود حيث هو ضعف
 للممكن اما ان فمشار عيانا يمنع سبق الممكن عليه لاني الوجود العقلي واخذ حيث فرض الواجب عليه لصفة خارجية حتى لا يكفى عليه الواجب
 لا تقدم الواجب عليه في الوجود العقلي واما ان اخذ الوجود في المقامين فهو واحد فلا فرق اما اذا اخذ الوجود بمعنى ما به الوجودية اعني
 ما هو فمشار لا متاخر عن الوجود المصدري وجوز زيادته على الممكن وما بطل زيادته على الواجب بالاستدلال المذكور فلان الوجود
 الحقيقي اعني ما به الوجودية لو كان زائدا على الممكن وصفه بنقصه اليه كان الممكن متقدما عليه كما انه لو كان زائدا على الواجب
 كان معلولا وكان الواجب متقدما عليه فيلزم تقدم الوجود على نفسه او موجوديته بوجودات في كلا المقامين واما اذا اخذ الوجود
 بالمعنى المصدري المتاخر اعني وجوز كون الممكن قابلا لمسب لوجود عقلي وما بطل كون الواجب فاعلا بالاستدلال المذكور
 فلا يتم الاستدلال في كلا المقامين لانه اذا كان الممكن قابلا لمسب لوجود عقلي متقدما عليه بحسب ذلك الوجود لم يكن متقدما
 الممكن عليه في الوجود العقلي لان العقل اذا اتسع منه الوجود وصفه به لاحظه ذات الممكن او لا ثم لا حظ الوجود فوصفها به وشمل هذا
 يستحق دياذ خض الواجب فاعلا للوجود المصدري فاعقل يلاحظ الواجب او لا ويتسع منه الوجود فيلزم ثانيا فيحكم تقدم الواجب
 عليه كونه فمشار متاخر عنه فيكون الوجود العقلي الواجب سابقا على الوجود العقلي لوجوده ولا يلزم من ذلك تقدم عقل من العقل على وجود
 الواجب في الخارج من جهة تقدم العقل على وجوده العقلي المقدم على وجوده الخارجي المعلوم له وذلك لان معنى معلومية على هذا التقدير
 بوجه متاخر عنه لا معلومية حقيقة وليس الوجود المصدري يتحقق في الواقع ورا يتحقق بمصادقه فلو كان الوجود معلوما حقيقة كان
 مصادقه معلوما حقيقة فيلزم عليه ذات الواجب لنفسها وهي غير معقولة اصلا ولا هي مما يجب العقول به احد حتى يحتاج الى البطلان
 ومع ذلك فالاستدلال الذي فيه الكلام غير تام بل غير متوجه على البطلان ذلك اذ لو فرض ان الواجب عليه نفسه لم يصح
 ان يقال انه على هذا التقدير يقع طبع وجوده بينه وبين الوجود فان كان الوجود المعلول عين الوجود المقدم الى آخر الدليل
 بل اللازم على هذا الشق ان يقع طبع وجوده بينه وبين نفسه وكلام الشان صريح في ان الكلام في نفي عليه الواجب لوجود
 المصدري لاني نفي عليه لمصادقه وفي ان حال الوجود بالقياس الى الواجب ليس كحال اللوانم بالقياس الى المهيبة وكلام
 صاحب الاقاييس انما هو بان المتصور هو ان الوجود ليس من لوازم المهيبة فعلم ان الكلام في نفس الوجود المصدري لاني
 مصادقه على انه لو كان الكلام في المصادق عاد الى الشق الاول وهو ان يؤخذ الوجود في كلا المقامين بمعنى ما به الوجودية وقد

عرفت على ذلك الشق لا يمكن الفرق بين وجود الواجب وبين وجود الممكن يكون وجود الواجب عينه وكون وجود الممكن انما عليه
 مع ذلك كله فانكما اراد المشايخ قائلون بان الوجود في الواجب عينه وفي الممكن صفة منصفة التي تفيض الالهام واراد عليهم بلاريت
 لا يفيض انما لمحقق في جوابه لا يتناء على ان الوجود اعتبارا عقليا وهو خلاف ما ذهب اليه الحكماء فلما يكون ما ذكره جوابا من قلوبهم
 وقد ظهر عا ذكرنا سقوط ما قيل في توجيه كلام المحقق من ان مراده ان انقضى معنى على كون الوجود صفة منصفة الى الحكمين بل يقتضي
 ثبوت الماهية في الخارج قبل الوجود وكون الوجود صفة حالة فيها وليس الامر كذلك وانما يكون كذلك لو كان للوجود وجود منصف
 عرج جود الماهية كما هو شأن الصفات الانضمامية بالقياس الى موصوفاتها وليس كذلك فاذن اتصاف الماهية بالوجود استرعى
 كونها قاطبة لانها بموجب الوجود والذاتية فلما يلزم من كونها قاطبة للوجود الا التقدم بحسب الوجود المختلف بخلاف انما عليه اذ لا
 يتبين اتصاف الماهية بالوجود في الخارج فلما يلزم من التقدم بحسب الخارج ولا يجوز ان يكون فاعلية بالوجود بحسب العقل لا لزم
 التقدم العقل على موجودية الباري تعالى مع الفطرة شاهدة بان فاعل الامر الخارجي لا بد له من وجود خارجي انتهى انما لا
 قلنا ان كان الكلام في الوجود المتيقن فلا يمكن ان يقال ان اتصاف الماهية بالوجود استرعى وقاطبة بالمتبقي العقل اذ الوجود
 الحقيقي ليس امرا متزاعا وان كان في الوجود والمصدرى وكان معنى فاعلية الماهية بما ذكرنا بنسبها فاشترط ان لا يتزاع كما ان معنى فاعلية
 الماهية لاواربها ذلك ونه لا يستلزم السابق نفس الماهية المستقرية في الخارج على الوجود الاسترعى الذي في السابق الوجود على نفسه
 ولا سبق عقل على موجودية الباري سبحانه نعم يستلزم سبق العقل على الوجود الاسترعى العقل المنهزم الوجود بعد استرعى ان تعالى
 ولا يصير فيه ما اقول فاعل الامر الخارجي لا بد له من وجود خارجي منتهى ان اراد بالامر الخارجي الامر الموجود في الخارج فليس الوجود
 المصدرى امرا خارجيا بهذا المعنى وان اراد به بالاشبه ما الى الخارج وان لم يكن موجودا في الخارج فان اراد بها على فاشترط
 المتعريف الواقع ويكون فاعله ما لا بد له من وجود خارجي كونه ما يجب ان يكون بنفسه مصداقا للوجودية الخارجية في الواقع صحيح
 وسلم ونحن مساعدون عليه قائلون بان فاعل الوجود اي فاشترط بنفسه مصداقا للوجودية الخارجية لكن لا يلزم من ذلك
 تقدم الوجود على الوجود وان اراد بها على فاعل مصداقه فهذا خارج عن المسبب اذا الكلام على هذا الشق في الوجود المصدرى لا في
 مصداقه الذي هو الوجود الحقيقي وانما نينا فلان القول بان اتصاف الماهية بالوجود استرعى وان الماهية قاطبة لا بحسب الوجود
 العقل السليم لما الزلنا ان تض من عدم زيادة الوجود في الممكن انية على الماهية او فاشترط الوجود على هذا التقدير يفسد نفس الماهية
 بل انضمام امر اليها اذ لو كان مصداقه فاشترط انضمامه الى الماهية جري انقض ندك الامر بنضم هذا بالتحقيق ليجربا
 عن انقض بل تسليم له وانما فاشترط انقض الزام على المشايخ القائلين بان وجود الممكن صفة منصفة اليه فهذا الجواب لا يصح
 من قلوبهم لا يتناء على الحكماء كونه منضمنا لاولئك قدوريت بما ذكرنا ما نزع صاحب الاقرب المبين من ان الكلام في الوجود

المصدرى وان ليس معلولا ل تعالى على نحو معلولية اللزوم لهية وتبعه الشايع ليس مانع من ان يصنى اليه فضلا عن ان يعزل عليه ان
الفرق بين وجود الممكن ووجود الواجب بان الاول زائد على المابية والثاني حين الحقيقة مما لا سبيل اليه الكلام وان افنى الى
الامتناع التطويل لكنه لا يخلو عن الافادة لاهل التحصيل وانه يقول الحق وهو يهدي سبيل **قوله** تقدم عليه بحسب الوجود المشهور
في تقرير هذا الكلام ان الواجب سبحانه لكان علة لوجوده تقدم على وجوده بالوجود فيكون الوجود العلول مسبوقا بالوجود فان كان
الوجود مسبوقا عين الوجود السابق فيلزم تقدم الشئ اى الوجود على نفسه وهو باطل وان كان غير لازم مسبوقة الواجب سبحانه
بوجوده وهو الغير صريح البطمان فاشئ في قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه هو الوجود والضمير في او موجودية راجع الى الواجب
بالذات ويمكن ان يقال معنى كلامه انه لو كان الوجود معلولا ل تعالى كان الواجب سابقا عليه بالوجود اذ لا معنى لكون الوجود
معلولا الا لكون صدقة معلولا اذ لا تقر له سوى تقرر المصدق فيكون الواجب الذى هو نفسه مصداق الوجود سابقا على مصداق
الوجود فاما ان لا يكون بين السابق والسبوق تغاير اصلا فيلزم تقدم الشئ اعنى الواجب على نفسه او يكون بينهما تغاير فيكون الواجب
مصداقا للوجود مرتين مرة في مرتبة العلية ومرة في مرتبة المعلولية فيلزم موجودية وجوده ويمكن ان يقال انه البطلان لكون وجوده
تعالى معلولا له سبحانه على تقدير كون الوجود امرا انتزاعيا وكونه امرا انضماميا وتقريره انه لو كان الوجود معلولا ل تعالى كان
الواجب سابقا عليه بالوجود فان كان الوجود امرا انتزاعيا كان معنى عليه الواجب رعية تعالى لمصدقة اذ لا تقر له سوى تقرر
مصداقه فعنى معلولية الوجودى معلولية مصداقه وهو نفس ذات الواجب بالانضمام امر اليها فيلزم تقدمه تعالى على نفسه
وان كان امرا انضماميا كان الواجب سابقا على وجوده ونفسه بالوجود فيلزم موجودية تعالى بوجوده فالمراد بالشئ على وجهين
فى قوله تقدم الشئ على نفسه الواجب نفسه والضمير فى قوله او موجودية وجوده راجع الى القريب وهو الشئ ويمكن ايضا ان
يقال ان معنى كلامه ان الواجب لو كان علة لوجوده كان سابقا عليه بالوجود فذا نك الوجود انما استمدان فيلزم تقدم
الوجود على نفسه هو مستلزم تقدم الواجب على نفسه اذ تقدم الوجود على الوجود مع اتحادهما يستلزم تقدم المصدق على المصدق
مع اتحادهما والمصدق هو الواجب او متغايران فيلزم موجودية الواجب بوجوده وعلى هذا التوجيه ايضا المراد بالشئ فى قوله تقدم
على نفسه هو الواجب والضمير فى قوله او موجودية راجع الى الشئ **قوله** او موجودية بوجوده الظاهر ان كلمة او ههنا للانفصال
الحقيقى لان الوجودين ان كانا متحدين لم تقدم الشئ على نفسه وان كانا متغايرين لم موجودية الواجب بوجوده ولان
تقدم الشئ اعنى الواجب على نفسه لازم على تقدير كون الوجود امرا انتزاعيا وموجودية الشئ بوجوده لازمة على تقدير كون الوجود
صفة منفصلة كما بيناه فى التوجيه الثالث والحق ان كلمة المنع انما هو ان كلام الشايع انما هو فى الوجود المصدرى فلو كان الواجب
علة لكان هو شان المابية بالقياس الى لوازها كان سابقا عليه بالوجود فيكون له تعالى وجودا سابقا ومسبوقا فليكن

متعدين لم تقدم اشي على نفسه بوجدين الاول تقدم الوجود على نفسه والثاني تقدم مصداق الوجودين على مصداق الوجود الثالث
 مع كون صلاتهما واحدا هو الواجب ان كانا متعدين لزم موجودية الواجب بوجدين ولزم تقدم الواجب على نفسه ايضا لان احد
 الوجودين لا تقدم على الآخر لم تقدم مصداق احد الوجودين على مصداق الوجود قطعاً اذ ليس للوجود المصدرى تقرير تقدم
 على شئ بحسبى الواقع وراة تقرير المصداق تقدم مصداقه واذا المصداق واحد لم تقدم المصداق على نفسه فاللازم ان
 هذا الشئ ليس هو موجودية الواجب بالوجودين قط بل يبي مع تقدم اشي اعني الواجب على نفسه فانهم **قوله** بل بوجودات غير
 تنافية وذلك لاننا نسوق الكلام في الوجود والسابق فاما ان عين الذات ثبت المطلوب والا كان معلولا للذات لا استقامة ان
 يكون مستقداً من غير فيكون سبقاً بوجود آخر والكلام في الكلام فاما تنافى الى وجود هو عين الذات وهو المطلوب او لا فيشئ
 فيلزم موجودية تعالى بوجودات غير تنافية **قوله** هما محالان اما استحالة تقدم الشئ بنفسه عن البيان واما استحالة موجودية
 بوجودين فلان الشئ الواحد لو وجد بوجدين يعني ما به الوجودية فاما ان ما به الوجودية نفس الذات لزم ان يكون الذات الواحدة
 ذاتين وان كان غير الذات فان كفى احد هاتين موجودية الذات كان الآخر لغوا فلا يكون ما به الوجودية وان لم يكن احد هاتين كان
 موجودية الذات بهما جميعاً لم يكن كل منهما ما به الوجودية بخلاف الفرض ولو وجد شئ واحد بوجودين مصدرين فاما ان يكون
 مصداقهما واحداً فلم يكن هناك الا وجود واحد فان الوجود نفس صيرورة الذات واما ان يحسن مصداقهما متعدداً فلا يكون
 الذات واحدة واسمرفيان الوجودات متعدها بتعدد الصفات اليه فاذا كان الصفات اليه واحداً كان الوجود واحداً واما
 استحالة موجودية بوجودات غير تنافية فلان لما امتنع موجودية شئ واحد بوجودين كان موجودية بوجودات لا تنافى او سلم
 بالاتفاق ولانه لو وجد شئ واحد بوجودات لا تنافى فاما ان يكون تلك الوجودات الاتنافية موجودات خارجية وانعوتها
 اشتراكية وذوات مناسية موجودة خارجية وعلى التقديرين تلك الوجودات او مناسية هامة ته تكون كل منهما
 تلوا السابقة كونها لا تنافية فيجسد فيها باريين اتسرو ولما سياتي فيما بعد فانظر **قوله** وجميع الوجودات كالوجود الاول
 النسخ هي متغايرة فحق بعضها اذا تعليلية وفي بعضها اذا انفاصلة ونحو العبارة متغايرة عن الالافى البمين والافق بما في
 الالافى البمين اذا تعليلية حيث قال ليس يتصور ان يكون الوجود لازماً لهية ما اصلاً والا كان يقع طبع وجد فوجد
 بين المية ووجودها اللازم لها نفسها فيقدم وجود المية على وجودها اللازم فاما ان يكون الوجود المتقدم هو الوجود المتأخر
 فكيف يتصور ان يكون بعينه يتقدم على نفسه واما ان يكون هناك وجودان متقدم ومتأخر فكيف يتكسر
 الوجود ولا يتكسر الموضوع على ان الكلام في المتقدم كالكلام في المتأخر فيتم وليس الفرض
 بطلان التسام فانه ما لم يتبين بعد بل ان مجموع الوجودات المتسلسلة كالوجود الاول استنبه بالفاظ

بالفاظ فقه على استحالة سوجودية اشئ بوجودات لا تنافسية يكون مجموع الوجودات كالوجود الاول حاصل التعليل ان مجموع الوجودات الزائدة اللاتنافسية بحيث لا يشذ عنها شئ معلول لقنالى على هذا التقدير كالوجود الاول اى الوجود الذى فرض اولاً كونه معلولاً لغيره فيكون الواجب سبحانه سابقاً على ذلك المجموع بالوجود ويكون ذلك لوجود السابق على المجموع ايضا زائداً عليه سبحانه فيكون خارجاً عن كمال المجموع كونه سابقاً عليها عليه لا يكون المجموع بطلاناً وحاصلاً من مجموع الوجودات اللاتنافسية الزائدة عليه سبحانه كالوجود الاول في المعلولية فيكون مسبوقاً بالوجود فلا يكون غير قنائه بل تنافسياً من جانب البهرو اختلفت في التقدير الاول ان لا يكون ما فرض مجموعاً مجموعاً في التقدير الثاني ان لا يكون ما فرض متسلسلاً متسلسلاً ويمكن ان يقرر بان مجموع الوجودات الغير المتنافسية كالوجود الاول من حيث انه كان الوجود الاول بالعرض كذلك جميع الوجودات بالعرض اذ كل وجود يفرض من هذه الوجودات مسبوق بوجود آخر وليس في سلسلة الوجودات الغير التنافسية وجود يكون ما بالذات غير مسبوق بوجود آخر واذ كان كذلك انتفع بتحقيق تلك الوجودات لا متناهي تحقيق ما بالعرض بدون ما بالذات فافترض موجودية الواجب بتلك الوجودات فنقول الشارح ان مجموع الوجودات على هذا التقدير قليل لقوله تعالى لا اله الا هو لما كان احتمال تقدم اشئ على نفسه موجودية اشئ الواحد بوجودين مبدئية مشهورة اعرض عن بيانها واحال الى النظر السليمة فقتل بيان احتمال موجودية وجودات لا تنافسية دى وان كانت مبدئية ايضا اذ لما كان موجودية شئ واحد بوجودين مبدئية الاحتمال كان موجودية وجودات غير تنافسية مبدئية الاحتمال بالطريق الاولى لكنه بينها بوجودين فافترضنا في الكلام وتقريرا للافهام هذا التوجيه كلام الشارح مطابقاً لافهمه ولكن ان يقال انه لتقليل للملازمة بين عليته الواجب لوجوده ووجودية وجودات لا تنافسية وحاصلاً من سائر الوجودات كالوجود الاول في المعلولية فلا بد ان يكون كل وجود له سبحانه مسبوقاً بوجود آخر لئلا ينهاية ويجوز ان لا معنى على هذا التوجيه للفظ المجموع في قوله مجموع الوجودات بل كان الواجب على هذا التوجيه ان يقول ان سائر الوجودات كالوجود الاول ايضا لا وجب على هذا التوجيه لتأخر قوله مجموع الوجودات عن قوله تعالى لان هذا الكلام الشارح في انحاء يدل على ادا الفاصلة حيث قال في اوله اى على اثبات عينية الوجود لذاته تعالى مع قطع النظر عن ابطال الدور واسم وحاصلاً فان اذ اخذنا مجموع الوجودات الزائدة اللاتنافسية بحيث لا يشذ عنها شئ فذلك المجموع كالوجود الاول في كونه مسبوقاً بوجوده مقتضى قانونه السابق عليه الخ لا يجب ان يكون عينه ولا يكون من جملة احاده ههنا انتهى وانت تعلم انه لا يصح على هذا التوجيه عطف قوله مجموع الوجودات على شئ من الكلام السابق بل ذلك لعل على هذا التوجيه غير موطى بما سبق وبالحكمة فعبارة في هذا المقام لا تخلو عن الاختلال في تأخره الاخذ والافتحاح **قوله** فوجبه تقريره ووجهه نفس ذاته لان تلك الامر لو كانت زائدة عليه تعالى كانت معلولة لقنالى وقد لعل كلب فان من نفس انه بمعنى ان مصداقها نفس الذات بلا عينية زائدة **قوله** وليس له مبدئية وادراك الوجود اى دلالة الوجود الحقيقي الذى هو مصداق الوجود المصدري والا فالوجود المصدري معنى اعتبارى لا يتحقق لى الاعيان فلا يكون عين مبدئية من المبهيات الخارجية

فصل من حيث الواجب جلتان وظاهر الكلام يدل على ان الرقائي يهتدي الى الوجود والظاهر من كلمات الحكماء ان تعالى لا يهتدي فقال
اشيخ في التعليلات الاول تعالى لا يهتدي له قال بهنينا بهتت وجوده لا لا يجب وجوده اذ قلته اشارة الى الية بمعنى بهتت الاشياء
وليس له يهتدي ورا الوجود من قبل قول الشيخ في التعليلات كل ما يهتدي انية لا يهتدي له الواجب ما يهتدي انية انية بهتت له تعالى
بين الحق الدواني وبين معاصره الصدور الشيرازي في اطلاق لفظ الية على الواجب سبحانه فجزء الحق وقال له يهتدي الى الوجود
وسد الصدور الشيرازي والحق انه ان اراد به الية الحقيقة فكيف كان هو مصطلح القدم فلا ما يهتدي له تعالى بهذا المعنى وان اراد به الية
الذات فاشيخ الية الية عنده تعالى والحق الدواني انما يقول انه تعالى حقيقة بسيطة متميزة بنفسها عما عداها ولا يقول انه تعالى
ذو ما يهتدي عليه وكلام الصديقي في نفى الية بمعنى الحقيقة الكلية واللازم من الحق مع الحق بل هو نفى الذات ويقول انه تعالى
موجود بمعنى الاشياء موجود بخلات الكمالات فانها اشارة بوجوده والاشيخ على حاقل سخا فخر الكلام لانه لو لم يكن الرقائي ذات فكيف عليها
بالوجودية فهو تعالى على ما قيل له الظالمون الاشياء محض سبحانه تعالى عما يصنفون فان قال انه ذات هي نفسها مصداق الوجود ورجع الامر
الى ما افاده الحق وما قولنا تعالى بوجوده محض فليس بمعنى فانه اذ ان نفس وجوده يعلم ان يكون الواجب سبحانه مغفورا
اعتبارا وان اراد ان يهتدي مصداق الوجود ورجع الى ما افاده الحق وليس في الاول قارورة كسرت في الاسلام قوله بوجوده وجود
اختلاف اتباع الحكماء في ان المطلق الوجود على تعالى كيت هو بل هو حقيقة او محاذ والظاهر من كلام الحكماء ان محاذ لان الوجود وما قام
الوجود به سبحانه نفس الوجود لا ما قام به الوجود وقد نقل عن اثنين الى ضرورة ان على انها لا تاتي تعليلاتها ان المطلق الوجود على
الواجب محاذ فعلينا ان نقل اول ما قالوا في ذلك المقام ثم تحقق الحق فقد قال الحق الدواني في شرح بيكال النور ان الوجود والذات
هو بعد اشتقاق الوجود امر قائم بذاته ووجوده غير وعيانه عن انتساب الغير اليه فالوجود اعم من الحقيقة الواجبة ومن غير انتساب
اليها ثم قال فان قلت كيت يتصور كون تلك الحقيقة موجودة وهو عين الوجود وكيف يعقل كون الوجود اعم من تلك الحقيقة و
من غير ان قلت ليس الوجود ما يتبادر الى الفهم بل يعرف من ان امر ما يبرر الوجود بل مناه ما يبرر عنه الغاربية ليست ولفظة
فان افترض الوجود مجردا عن غير قائم بذاته كان موجودا ووجودا قائم بذاته كما لو فرض قيام الحرارة بنفسها كانت حرارة وعادة فان قلت
كيف يتصور المعنى الا ان الوجود وقلت كيت ان يكون المعنى احد الامرين اعني الوجود القائم بنفسه ولم ينتسب اليه انتسابا خاصا وحينئذ
ذلك ان يكون الوجود العام لها هو ما قام به الوجود اعم من ان يكون وجودا قائم بنفسه فيكون قيام الوجود به عبارة عن قيام الشيء
بنفسه من ان يكون قيام الوجود به متبيل قيام الامور للشيء العقلية معروضاتها ولا يعلم من كون المطلق القائم على الذات
قيام شيء بنفسه جازا ان يكون المطلق الوجود عليه مجازا انتهى كلامه لخصا بغير من عايشه الجديدة على شرح الشيخ بل الوجود هو ما قام
الوجودا ما يتحققا او قياما محاذيا لا الى سلب القيام بالغير والكمالات موجودة بمعنى ما قام به الوجود قيا ما يتحققا والواجب موجود بمعنى

ما قام به الوجود قيا ما عجز يا و انت تعلم ما في كلامه من الاضطراب الاختلال فانه ذكر اولان الوجود الذي هو مصدر اشتقاق الموجود
 امر قائم بذاته هو الواجب تعالى وذكر اخر ان القيام الماخوذ في قول القائل الموجود ما قام به الوجود نعم قيام بشئ بنفسه وقيام الا
 الشتره بمعروضاتها واذيل على ان مصدر اشتقاق الوجود المصدرى فانه الذي قيا به بالمكانات من قبيل قيام الاسر الشتره
 بمعروضاتها و هو مخالف لما ذكره اولان كون مصدر الاشتقاق امرا قائما بذاته ثم هو الكلام غير صحيح في نفسه لان ان اراد بقوله الموجود
 ما قام به الوجود الوجود المصدرى فلا يصح ان يقال قيام الوجود نعم من قيا به بنفسه ومن قيا به بالغير لان الوجود المصدرى
 يستحيل فليس بنفسه ان اراد به الوجود الحقيقي فلا يصح ان يقال ان قيا به بالغير من قبيل قيام الاسر الشتره بمعروضاتها واذن هو
 الحقيقي ليس امرا انتزاعيا ثم انه ان كان مصدر اشتقاق الموجود الوجود الحقيقي فلا قيام له بالغير أصلا وليس قيا به نعم من القيام
 بنفسه من القيام بالغير ضرورة ان الوجود الحقيقي غير قائم بشئ غيره أصلا لا بالواجب لانه عينه ولا بالمكن اذ ليس في المكن صفة كيان
 مصداقا للموجودة كما سلفنا و قد الحق ايضا محرف بذلك وان كان مصدر اشتقاق الوجود المصدرى فهو قائم بالغير قيام الاسر الشتره
 بنشائها في الواجب و المكن جميعا واذ لم يكن من كون اطلاق القيام على القيام بنفسه مجازا ان يكون اطلاق الوجود
 مجازا فاما جواز المكن معنى الوجود ما قام به الوجود واما اذا كان معناه ذلك فلا ريب في استلزام كون اطلاق القيام على القيام
 مجازا لكون اطلاق الوجود عليه تعالى مجازا فان معنى اشتق حقيقة ما قام به المصدر حقيقة كما لا يخفى على المتبحر ولعل كلاما وجها لا
 وصاحب الا في امين قد اتقى اثر هذا الحق في هذا المقام لكنه زاد في الكلام اختلاطا و ما زاد الا انشا لانه ذكر اولان الوجود نعم
 ما يكون متصفا بالوجود و ما هو عين الوجود ثم نعم ان اطلاق الموجود على الواجب مجاز ثم اضطرب قال الموجود ما قام به الوجود نعم
 ان يكون القيام حقيقة او مجازا بمعنى قيام بشئ بذاته بمعنى عدم القيام بالغير وكون اطلاق القيام على هذا المعنى مجازا يتلزم ان
 يكون اطلاق الموجود على هذا التسم مجازا و قد استهافت لا يفيق لما قلنا فضل الاشتغال بطلا الاعتناء بالباطل قال الخواص في
 حاشي الحاشية القدسية الصواب ان يقال ان معنى اشتق معنى بسيط يعبر عنه بالفارسية بربست و سياه و هو المعنى انما يصدق على
 ما قام به فرد من اشتق منه او صفة منه و صدق على المصدر القائم بنفسه لا يكون معللا لفرج معنى اشتق الى ما قام به المصدر قيا
 متيقيا او قيا ما عجز يا بمعنى سلب القيام بالغير فالوجود ما قام به الوجود واحد القيا من المكانات تصير موجودا و من صفة من الوجود
 لها في في الوجود في محتاجة الى الجاهل و اما الواجب تعالى فهو فرد من الوجود قائم بنفسه فلا يتعلق في الوجود الى عرض صفة الوجود و فرد
 موجود بنفسه ليس بذاك عرض صفة من الوجود حتى يلزم الوجودية بوجوده بل ليس بذاك الا فرد من الوجود قائم بنفسه فهو موجود بنفسه
 واما منه الوجود المطلق فان اراد به ما قام به الوجود قيا ما عجز يا فليس محمولا على الواجب تعالى اذ لا قيام بذاك وان اراد بالضمي التمام
 اى ما قام به الوجود مطلق القيام سواء كان قيا ما عجز يا او قيا ما عجز يا فهو محمول عليه تعالى في ضمن صدق الوجود و انما هو اى ما قام

وان كان معنى بسيطاً اجمالياً كما ستعرف انشأ الله تعالى لحن مفهوماً سابقاً مفهوماً بالبعد اعظم من ان يكون قياماً للبعد الضميمة
 انما انشأنا في نفس صدق الاشتقاق على شئ حقيقة وبين قيام سبب الاشتقاق بجملة تلازم بلارث ما لا يصدق الاشتقاق على شئ فقد
 يكون قيام سبب الاشتقاق به وقد يكون نفس ذات ماصدق عليه بلا زيادة او امر عليه ما قد يكون ذات ماصدق عليه بل بال
 ونسبة ما لا دل فيما اذا كان الاشتقاق مشتقاً من صفة انفسانية كالاسود فاصدق على شئ قيام الاسود بل ان في ما اذا كان الاشتقاق
 مشتقاً من سبب انشأنا في نفس ذات الموضوع بلا زيادة او امر عليه ما لا يكون وجوداً لخصه الوحد ولو ان لم يثبت
 عندنا الثالث فيما اذا كان الاشتقاق مشتقاً من سبب انشأنا في نفس ذات الموضوع بلا زيادة او امر عليه ما لا يكون وجوداً لخصه الوحد ولو ان لم يثبت
 من الوجه الحقيقي فمما انشأنا في الوجود الحقيقي واذا الوجود الحقيقي غير قائم في جهلنا ما اخذنا من غير انشأنا في الوجود الحقيقي في الواجب والممكن سبباً حقيقياً
 واما عند من سبب الوجود لبيطع انما يكون الوجود على الماهية في الممكن كالحق الذي ان في وصاحب الوجود لبيطع فمما انشأنا في الوجود الحقيقي في
 الممكن عند من لم انشأنا في الممكن عند من الوجود المصدري اطلاقاً وصدقة فلا يصح اطلاق الوجود به في المعنى حقيقة على شئ
 من الواجب الممكن الا عند الناشئ في العالمين بان الوجود صدقة منضمته الى الممكن فانه بجملة نفعه صدق الوجود به في المعنى
 على الممكن حقيقياً واما عند من ينبغي كون الوجود صدقة منضمته فلا يصح اطلاقاً وصدقة على شئ الا بما زان يراى بالقيام الماخوذ فمما انشأنا في
 الوجود والقيام بنفسه يعني سبب القيام بنفسه في صدق الوجود والاشتقاق من الوجود الحقيقي على الواجب سبحانه بالاتفاق وعلى الممكن
 البضعة انشأنا في العالمين بغيره الوجود والاشتقاق في الكل لكن في الصدق مجازاً بالقيام الماخوذ في هذا الاشتقاق مجازاً واشتقاقاً كقولنا
 جليلاً البضعة مجازاً واما الوجود والاشتقاق من الوجود المصدري فهو صادق حقيقة على الواجب الممكن جميعاً لان سبب اشتقاقه هو الوجود
 المصدري قائم بالواجب الممكن قياماً انشأنا في صدق حمل الوجود على الواجب نفس ذات بالاتفاق وعلى الممكن انفساً نفس ذات
 عندنا ليس صدق حمل مناط الوجودية قيام الوجود لا لغير صفة منضمته بل انشأنا في الوجود وبسبب الذات الواجبة والذوات
 الممكنة هي صدق حمل الوجود ومطابق صدق فالواجب سبحانه وجوداً حقيقياً ووجوداً معنياً ما قام به الوجود والمصدري ووجوداً
 اى وجوب حقيقياً ووجوباً معنياً قائم بالمعنى المصدري للوجوب وبكذلك سائر الصفات فهو قدرة بالمعنى الحقيقي وقادراً معنياً ما قام به القدرة
 بالمعنى المصدري وعلى هذا التأسيس في غاية التحقيق في هذا المقام **قوله** لطباع الاسكان لما كان مقصود الشارح بيان قول المص
 جعل الكليات والجزئيات وكان بياناً موقفاً على بيان انها متاجرة الى افعالها اذ لم تكن متاجرة الى افعالها لم تكن موجودة بمجمل
 افعالها بل كانت موجودة بنفسها بين ادلال الوجود على تعيين الواجب والممكن وان الواجب لا يتلج الى علته وان ذاته ليست
 علته لوجوده فهو متعريف بمص عن العلم ثم فرع عليان الاسكان علته لاقتدار الممكن الى العلة ثم بين ان الممكنات كلها كليتها وجزئياتها
 مستندة الى الواجب سبحانه وتقررة بمجمل فربما انتم مقصودوه توجيه تفرعية عليه الاسكان لاقتداره على افعالها ان الواجب و

الضرورة لما كان ملزماً للاستغناء عن الجاعل كان سلب الوجوب والضرورة ملزماً للحاجة اليه وذاغنى عن شتم الابانة فلان
 امقتل اذا ما مضى منهم امكن متين بعدم ترجيح اضطرار على الاثر بالنظر الى ذاته وحكم باعتبارها في ترجيح اضطرارها الى الموثر فالعلة المحوطة
 الى الموثر هو الاسكان كما ان علة الاستغناء هي وجوب التقرر كما في الواجب سبحانه او وجوب الاقرار كما في الامتنع ويوجد في بعض
 الضعف والواضعه بدل العلة التفسيرية وتوجيه الكلام عليها فلو كان الموجودات الواجب والممكن وبين حال القسم الاول
 من استغناء وعدم تعلقه بعلة وعليه ولما فرغ عنه شرع في بيان حال القسم الثاني من اعتبار الجاعل الى الجاعل نفس معنى الاسكان
 فذكر القسم الاول وبيان استغناء عن العلة على هذه المنهية وخطا في هذا المقام فان المقصود بيان ان الممكنات من العليات
 والجزئيات مجبولة للايجاب سبحانه وعلى المنهية الاولى مسوق لبيان حادثة الممكن نفس طابع الاسكان الى الجاعل عنصره هو
 قد بان ما ذكرنا ان علة اعتبار الممكن الى الجاعل هي طابع الاسكان وقيل بانها الحدوث وقيل الحدوث شرط من علة افتقار الممكن
 الى العلة وقيل بل شرط لها والحق انها الاسكان كما عرفت فان امقتل اذا ما مضى منهم امكن فبعضي بعد ترجيح شي من التقرر والافتقار
 بالنظر الى ذاته وحكم باعتبارها في ترجيح اضطرارها الى الجاعل فالجزء بالاسكان على الجزم بالافتقار فالاسكان هي علة الافتقار اضطرار على
 هذا البيان بعض افاضل الروم في تعليقه على الحواشي الشريفة على الشرح القديم للجزء باننا نخرج بعدم اكل الذي انعدم بانعدام
 الجزمين معاجز الجزم بعدم الجزم والواضعه على مقتضى هذا البيان يلزم ان يكون عدم الجزم الواحد في هذه الصورة علة مستقلة لعدم
 اكله بل لا يمكن كسب بل علة مستقلة في هذه الصورة لعدم اكله الجزم مع الجزم بالاسكان ان استلزم الجزم بالافتقار بل يلزم من ثبوت
 الاسكان علة مستقلة لا افتقار لعلنا قلنا في شرح تهذيب الكلام ان العلة غير المستقلة لا يلزم منها بالعلول فالعلة التي يلزم من نفس الجزم
 بها الجزم معلولها مستقلة قطعاً والاسكان بالقياس الى الافتقار كذلك لان من جزم يكون اشئ ممكناً فجزم يكون مقتضى العلة
 جزماً فالاسكان علة مستقلة لا افتقاراً واما قولنا اننا نخرج بعدم اكل الى آخره فموجب ان العلة المستقلة لعدم اكل هي انعدام علة
 اكله انعدامها انما هو انعدام جزم من اجزاها لا بعينه ومن جملة اجزاها انجزاها اكله في الصورة التي فرضها علة انعدام اكل حقيقة
 هي انعدام علة انعدام جزم فاصلة والانعدام احد جزئيه بعينه فانما نخرج بعدم اكل الذي انعدم انعدم الجزمين معاجز الجزم
 بانعدام جزم واحد لان انعدام الجزمين معاً ليس علة بالحقيقة لانعدام ذلك اكل بل علة انعدام انعدام احد جزئيه علة وجوده الجزم
 بانعدام احد جزئيه يحصل معجزاً بالجزم بانعدام احد جزئيه اكل فلذا نخرج بعدم اكل معجزاً بالجزم بانعدام احد جزئيه لا يتوقف الجزم بعدم
 اكل على الجزم بانعدام الجزمين معاً فالانعدام بالفضل بقوله على مقتضى هذا البيان يلزم ان علة عدم اكل انعدام علة المساوق لانعدام
 احد جزئيه لا بعينه وان تحقق انعدام احد جزئيه في ضمن انعدام الجزمين معاً فافهم فانه يتناول الى تلطيف القضية والبيان المبكيت لمن نعم
 ان الحدوث علة الافتقار الممكن الى العلة او شرط لها والحدوث عبارة عن سبوقية الوجود بالعدم فهو متأخر عن الوجود

والوجود متنازع عن الوجود المتنازع انقضاء الموجود الى الوجود فالحادث متنازع عن الانقضاء بحسب كيف يكون علمه لا انما الاسكان
 فهو مقتضى على الوجود وتحقيق حاله لعدم اليقين سلب ضرورة الطرفين بالنظر الى الذات فلا يظهر في كونه علمه للانقضاء وهو ظاهر
 ما اصعب الامر على الصدور الشريفي المعاصر لمحقق الدواني حيث توهم ان الاسكان متنازع عن الرجوع واما القاعدة العامة بان
 ثبوت شئ لشئ فرفع ثبوت المثبت لئلا كان ثبوت الاسكان للمثبت يرد نقضاً عليه بالكون الاسكان متقدماً على الوجود واثبت
 تعلم انه لا يصح على ما لا يكون الاسكان علمه الانقضاء لقائه عن الوجود المتنازع عن الانقضاء كونه الحادث فامى شئ علمه للانقضاء
 على ان القول بتأخر الاسكان عن الوجود صريح البطلان واما الكلام على القاعدة المذكورة فينا في انقضاء العلم تعالى قوله فيتم
 الانقضاء في وجوده وذلك لان الوجود كما سبق نفس ضرورة الذات فهو امر متنازع في الانقضاء لا ينشأ انقضاء في الواقع فلا يكون
 الممكن بحسب جوده ومقتضى الحال في الواقع بالذات بل انما يقتصر الى الحال اولاً وبالذات فمنازع الوجود هو نفس
 الحقيقة فيكون للانقضاء اولاً بالذات فيتمسك الحقيقة وثانياً بالعرض للوجود قوله الى جاعل مرجب اى جاعل يرجع الى جاعل
 اعني يقتصر للانقضاء خارجياً بالنسبة الى حد الوجود وليس المراد الى جاعل المرجب اقبال الفاعل بالاختيار فان الحق ان الجاعل
 الحق فاعل مختار انشاء فعله وانشاء الفعل فاعله امره اذا اراد شيئاً ان يقول لكن فيكون فهو بامره انما قد يوجب كل شئ اراد
 فيجب فيه وجوده قوله فان لم يمتنع جميع انحاء عدم الممكن لم يمتنع الوجود وذلك لانه لا يمكن جوده الممكن لاولوية لوجوده من تلقا ذاته
 او من تلقا غيره وغير بالذات الى حد الوجود وكذا لا يمكن عدمه باولوية لعدمه من تلقا ذاته او من تلقا غيره كذلك لانه لا يمكن وجوده
 او عدمه باولوية من تلقا ذاته فلانه لو كان الوجود او عدمه مثلاً اولى للمثبت الممكنة بالقياس الى الآخر سواء كانت اولوية بمعنى كونه
 انشأ والى معنى كونه يقتضيه الذات كان ارجح وكان الطرف الآخر مرجحاً فاما ان يكون وقوع الطرف المرجح اولاً لا يمكن والاول
 باطل لانه يستلزم اسكان ترجيح المرجح والثاني البطلان لان عدم اسكان الطرف المرجح يستلزم وجوب الطرف الراجح وقد فرض
 ان الاولوية غير بالذات الى حد الوجود من الجانب ما اورد صاحب لافق المبين على هذا البيان من ان اولوية طرف بعينه ورجحاً
 بحيث لا يبلغ الى حد الوجود انما يستلزم مرجحية الطرف الآخر على سبيل الرحمان لا على سبيل اللزوم فلا تلحق مرجحية الطرف
 الآخر حد الانشأ حتى تلحق مرجحية الطرف الاول الى حد الوجود بل امكان وقوع الطرف المرجح اسكاناً ضاعفاً مرجحاً باجتماع
 وتوهم في اولوية وقوع الطرف الراجح وقوعاً راجحاً لا لازماً فاحصل كلامه انت تعلم ان هذا الكلام ليس لكثير معنى فان ما ذكره
 من ان اولوية طرف بعينه بحيث لا يبلغ الى حد الوجود لا يستلزم مرجحية الطرف الآخر بحيث تلحق الى حد الانشأ بل انما يستلزم مرجحية
 الطرف الآخر على سبيل الرحمان بحيث يمكن وقوع الطرف الآخر اسكاناً ضاعفاً مسلم بالنظر الى نفس مفهوم الاولوية الغير بالذات الى
 حد الوجود في باوى الراى لكن النظر الدقيق يقتضي بان اولوية احد الطرفين سواء فرضت بالذات الى حد الوجود او غير بالذات

الى يستلزم بالحيثية امتناع الطرف الآخر لانه لما امتنع ترجح احد المتساويين من غير مرجح كان ترجح المربع اولى بالامتناع وما
 ذكره من ان امكان وقوع الطرف المربع امكانا متعاضدا متضمن في اولوية وقوع الطرف الرابع وقوعا لا يحسم بالنظر الى مفهوم
 اولوية وقوع الطرف الرابع رجحا لا يتلحق الى حد الوجوب لكن دقيقا نظرنا حكم بالامتناع ترجح الاضيق على الاوسع والمربع على
 الرابع الاول ولما امتنع ترجح احد الطرفين المتساويين من دون مرجح مع تساوى امكانهما في القوة والضعف فترجح الطرف الذي
 امكانه ضعيف على الطرف الاول يمتنع بالطريق الاول ومن العجب العجائب ان لم يكن متعاضدا انه ذكر قبل ذكر هذا الايراد وادعى ان
 قضى الاولوية الذاتية اخذ من كلام المعلم الثاني بهذه العبارة على تقدير وجود الشيء بالرجحان يكون تحقفا بالوجود وليس بعلانية كونه
 محبة امكانية والذات مبدء رجحان الانقسام فيكون الذات لا محالة ملزمة وليس العلة لا يعني بها الا ما ترجح المعلول فان
 يكون الشيء ملزمة لانقسام نفسه بالوجود واذا هو غير وصل الى حد الوجوب فيجوز عدمه مع بقائه رجحان الوجود واللازم بلوغ الرجحان
 الى حد الوجوب فان ذلك قد صار لعدم جائز الوقوع لا بسبب بل من فرض بقائه سبب لوجوده لا يستلزم ذلك الا ان كان ملزمة
 من غير عظام الفناء انتهى وجا صلا لا يرد على ان لو كان الوجود اولى للممكن من العدم فان لم يجز وقوع العدم كانت الاولوية بالذات
 حد الوجوب المفروض فانه وان جاز وقوع العدم لم يجز وقوعه بلا سبب مع غير ملزم الترجيح بلا مرجح بل من فرض مرجح الوجود وهو
 نفس الذات غير ملزم ترجيح بلا مرجح بل من فرض مرجح الوجود وهو نفس الذات غير ملزم ترجيح المرجح وبما عينه هو الدليل الذي اورد
 عليه فقلنا عند فتحه ان يضرب بهذا التل السائر الشحير بكل ويدم ثم انه يورد على ذلك الدليل بان مرجحية الطرف المربع
 انما يقتضي اقتناعا بالنظر الى الذات اقتناعا متقيدا بقيد من حيث مرجحية هذا الطرف بالنظر اليها اعني بحسب هذا المقيس الى الذات
 الحيثية بهذه الهيئة لا الذات من حيث هي اذ حيث هذا المقيس الطرف المربع الحيث بالمرجحية لا اصل مفهوم ذلك الطرف
 وهذا اقتناع بشرط الوصف وهو اقتناع بالغير بالذات فانما يلزم وجوب الطرف الرابع بالغير بالذات وليس فيه خرق للفرض ليس
 وجوب ذلك الطرف بازار امتناع الطرف المربع واقتناعا بحسب الوصف الذي هو ممكن الانسلاخ عن الذات فقلنا ذلك بالامتناع
 المستلزم انه انتهى وهذا الكلام مع ما فيه من اللطاب افضل على ظنين الذباب فانه على مقتضى ما ذكره يلزم ان يكون وقوع احد
 الطرفين المتساويين من الممكن المتساوي الطرفين لا سبب اصلا غير متعاضد بل متعاضدا بالغير لجرى ان مثل ما ذكره فيه بان
 يقال امتناع وقوع احد الطرفين المتساويين بالنظر الى الذات امتناع متقيد بقيد من حيث تساوى هذا الطرف بالنظر اليها اعني
 بحسب هذا المقيس اليه الذات الحيثية بهذه الهيئة لا الذات من حيث هي اذ حيث هذا المقيس الطرف المساوي الحيث
 بالتساوي لا اصل مفهوم هذا الطرف وهذا اقتناع بشرط الوصف الى آخر ما قال والزام ان امتناع وقوع احد الطرفين المتساويين
 من الممكن لا سبب اصلا ليس اقتناعا بالذات بل هو اقتناع بالغير خروج عن النظرة الانسانية المحي ان ترجح المربع وترجح بلا مرجح

متعنا عقليان مستحيلان ذاتيان وفضا غلط هذا المورد وسور فجهده وهاؤه العجب فانه لما راي انه اذا فرض طرف بعينه كالوجود
 مثلا راجعا نظر الى ذات الممكن والطرف المقابل له كعدم مثلا مرجعا نظر الى ذاته كان الحكم بالمتنوع وقوع العدم معللا يجوز
 مرجعا فلا يكون امتناعه بالذات بل بوصف المرجعية وليس الامر كما توهم فان وقوع مطلق المخرج متنع بالذات والعدم في
 الصورة المذكورة فرد من المخرج فيكون وقوعه متنعاً بالذات اذا متنوع العام والطلق بالذات ليتلزم امتناع الخاص المقيد
 بالذات مثلا اذا كان اجتماع الضدين متنعاً بالذات كان اجتماع السواد والبياض متنعاً بالذات وان كان الحكم بالمتنوع
 اجتماعهما معللا بكونهما ضدين فلا ينبغي ان يتوهم ان امتناع اجتماعهما بوصف الضدية فهو امتناع بالغير فان هذا التوهم ليس فيه
 الا ادم وبلغ السطوة فانظر الى هذا الرجل كيف اتهم في المباحث العقلية وذلك سبلته من انهم وشده من قال من اراد ان تعلم
 الحكمه فليحدث نفسه فطره اخرى ثم اعد قدور على الدليل الذي ذكرناه بان الطرف المخرج وان كان مرجعا نظر الى نفس المنية
 لكن يجوز وقوعه بان يصير راجعا مخرج خارج ولا ضير فيه ولا منافات بين كونه مرجعا نظر الى الذات وبين كونه راجعا بالقياس الى
 خارج واجاب عنه السيد المحقق قدس سره بان مرجحان كل من الطرفين على الآخر وان كان باسباب شتى استحيل حاصلان
 الاولوية التي رجيته للطرف المخرج اما ان يلحق صدوقه الاولوية الذاتية للطرف الرابع فمن المحال تحقق شئ من الطرفين فان كون
 الشئ موجودا ومعدوما معا وان كان باسباب شتى محال بالهداية واما ان ينقص عنه فالمرجح مرجح كما كان واما ان تجاوزه بحيث
 تبلغ الوجوب فالسبب المخرج الذي هو مبدء تلك الاولوية الخارجية علة كافية لوجود والمرجح ومن البديهي ان اشتغال العلة انكسار
 علة كافية لا تغفل المعلول فوقع الطرف الذي فرض راجعا نظر الى الذات يكون متوقفا على اشتغال العلة الكافية لوجود والطرف
 الذي فرض مرجعا فاشتغال علة كافية لوقوع الطرف الذي فرض راجعا فيكون الطرف المفروض راجعا انما يقع بعلة كافية
 لا بالاولوية مرجحان من الذات وهو المطلوب فادوا الحق ان بطلان الاولوية الذاتية لا يحتاج الى تجزئ فان الوجود ليس منه منقسم
 الى الذات وكذا العدم حتى يكون تقاويرهما كعدا السواد والبياض على الجسم بل صدق الوجود ونفس الذات وصدق العدم
 بلها سلبا بسيطا فلا يعقل كون شئ منهما اولى بالقياس الى الذات فان الذات ان كانت مصداقا للوجود بلا جعل الجاعل
 فانما تكون متعقبة لانكون متعقبة لمتنوعه ومصداقه اذا تقرر للائتراعيات في الواقع الابدن شيها فتكون متعقبة
 لنفسها وبصريح البطلان ولا تكون متعقبة لانكون واجبة اذ وجودها غير متعلق بعلة ولا بعلة وهذا شأن الواجب وههنا
 قد فرضت كمنه والعدم ليس شيئا اصلا حتى يكون العدم اولى به او متعقبا ذاته واما ان الممكن لا يوجد ولا يعدم باولوية
 شئ من الوجود والعدم من لهما غير وغير بالذات الى حد الوجوب فلانه لو وقع احدهما مرجحان غير بالغ الى حد الوجوب من خارج
 فانما ان يتنع وقوع الطرف المخرج فيكون الطرف الرابع واجبا و قد فرض ان الرجحان غير بالغ الى حد الوجوب او يجوز

وقد صرح رحمان مقابل فيلزم جواز التجميع بلا مرجح بل جواز تجميع المرجح فقد ثبت ما دواعه الشايع من انه لما يتبين انما عدم
 الممكن لم ترجح الوجود اى لم يتبين جميع انحصار عدمه فان الجميع المضاف ينفذ الاستغراق **قوله** في الرجحان هو وجوده السابق علم
 ان الممكن بالموجب لم يرد لما عرفت فوجوده مسبوق بوجوده وهو ترجح طرف وجوده وتقرره الحاصل من قبل علت التامة و
 لذا قيل ان وجود الممكن محض بوجوده بين الاول والوجوب السابق الذي ذكرناه اثباتا في الوجوب اللاحق لان الممكن لو لم يكن واجبا
 عين وجوده جازعاً من حيث هو موجود وهو يستلزم جوازا ليقع الوجود والعدم في حالة واحدة وهو صريح البطان فاذا نـ
 يتبين عند وجوده فوجوده واجب ونـ الوجوب بالحققة راجع الى الضرورة بشرط الوصف فالعدم في زمان الوجود انما يتبين
 مع تحقق الوجود ولا يتبين بان لا يتحقق الوجود في ذلك الزمان را ساء يتحقق عدمه ونـ المقام لدقة وغوصة يحتاج الى تفصيل
 لما وقع فيه من حرج وتديل فلا علينا نعرض له ان أقصى الى الطناب وتطويل فقولك نفس الاقوام على ان وجود الممكن
 محض بوجوده بين سابق ولاحق فتوجب عليهم محضالات الاول ان الوجوب السابق صفة للمهية الممكنة المعلولة فكيف يسبق
 عليها فانك بـ صاحب اللاحق المبين تارة تجزئ سبق الصفة الانتراعية على موضوعها قايما على سبق الصورة المطلقة على
 اليبسولى وهو في غاية السخافة او تقر الصفة الانتراعية في الواقع بنفسه فقرر موضوعها وتقرر بانى الذين بعد الانتراع
 بعده فقرر فلا يتصل سبقها عليه قياسا الوجوب الذى هو امر انتراعى على الصورة الموجودة بوجوده ومغاير لوجود اليبسولى فاسد
 مع ان اقيس عليه ايضا الصبح اذ سبق الصورة المطلقة على اليبسولى كما نزع المشائية باطل كما تقتضاه في موضع آخر وقاية ان
 الموصوف بالوجوب السابق هو المهية التقديرية للممكن وهى سائلة على الوجوب ونـ ايضا في غاية الوبس ان الوجوب صفة
 واقعية فكيف الموصوف بهابى المهية التقديرية التى هى الاشئ محض ومنعوا الى نـ البحث ففسر الحق وضوعا وما يندى به نـ
 القائل خصوما في بحث العقول الثانية انثار المدعى الى الثاني ان الوجوب كيفية للوجود ولانه عبارة عن ذوات الوجود
 وتاكده فلا يتقبل سبقه على الوجود الثالث ان الوجوب جهة القضية فيكون القول بتقدم الوجوب على الوجود قولاً بان الممكن
 صار موجودا بالضرورة ثم صار موجودا وهو كلام خال عن تفصيل فان القضية الضرورية انحص من المطلقة فلا يتقدم صدق
 الضرورية عليها فان قيل لما كانت الضرورية انحص من المطلقة كانت متقدمة عليها لان تحقق الخاص متقدم على تحقق
 العام قيل بعد الاغراض مما فى كبرى الدليل الوجوب الذى يكون بناخره وهو الوجوب بشرط المحمول انحص من المطلقة
 فيلزم ان يكون سابقا ايضا من نـ ما ذكره المحقق الدواني في الحاشية الجديدة على شرح التجرى اعجاب عن نـ الاشكال العليا
 المنصور بان الوجوب الذى يحكم القوم بتقدمه على الوجود هو المحمول في قولك وجب الشئ فثبت قوله الوجوب جهة القضية ان
 اراد به انه يكون جهة فسلم لكن لا ينفع لان الوجوب ههنا محمول وان اراد به انه لا يكون الا جهة فممنوع اذ نـه القلثة

قد يكون جهة وقد لا يكون كقولك زيد واجب بالامكان وممكن بالضرورة وشريك الباري بمتنع بالضرورة واذا كان
الوجوب محمولا كان القول بتقديم الوجوب على الوجود قولاً بان الممكن صار واجبا فوجبه ضرورة واجبا ممكن لان قول بان
الممكن صار موجودا بالضرورة فوجبه فانما يكون كذلك لو كان الوجود محمولا والجهة ضرورة وليس فليس انتهى وبهذا الجواب
تداركناه صاحب الاقنى البين وقال في توضيح ان القول بتقديم الوجوب على تقرر المهيئة ووجوبه يقول بان الممكن
صار ضروري لتقرر المهيئة فتقررت بهيته وصار ضروري وجود الذات فوجبه ذاته وصيرورة ضروري التقرر والوجود ممكن
بالذات مستندا الى الجاهل لان الممكن صار لتقرر الذات بالضرورة فتقرر صار موجودا بالضرورة فوجبه فليس غريبا
فرق بين ضرورة التقرر والوجود ان استلزم التقرر بالضرورة والوجود بالضرورة لكنهما متقدمان بالاعتبار على التقرر
والوجود بالاطلاق وعلى التقرر الوجود بالضرورة فانما جامل اول الفعل ضرورة التقرر والوجود ثم الفعل التقرر والوجود فيلزم
صدق التقرر والوجود بالضرورة فاذا لم يلزم صدق بالضرورة من دون صدق المطلقة انتهى وانت تعلم ان الوجوب
بالفعل اذا حمل على شئ وصدق ان شئ واجب بالفعل فلا ريب في ان صدق هذا كمال مساوق بحسب المصدق لثبوت
التقرر والوجود بالضرورة لانه الشئ خلافه في حجب المصدق بين قولنا الانسان موجود بالضرورة وبين قولنا الانسان
واجب بالفعل وكذا بين قولنا الانسان متقرر بالضرورة وبين قولنا الانسان ضروري التقرر بالفعل فاذا كان الوجوب
محمولا كان القول بتقديمه على الوجود قولاً بان الممكن صار واجبا بالفعل فوجبه فوجبه بحسب المصدق هو عينه قول بان الممكن
صار موجودا بالضرورة فوجبه فذكره المحقق كلاما خال عن التحصيل وما قال الحبيب من ان صيرورة واجبا ممكن مسلم لكنه
انفع شيئا لانه كان صيرورة واجبا ممكن بالذات واجب بالغير من تلقاء العلة الموجبة كذلك صيرورة موجودا بالضرورة
ممكن بالذات واجب بالغير من تلقاء العلة الموجبة فبذلك لا يجب الفرق بحسب المصدق بين القول بان الممكن صار واجبا
فوجبه وبين القول بان صار موجودا بالضرورة فوجبه ثم الكلام ليس في سبق الوجوب بالامكان وامكان الوجوب على التقرر
والوجود في هذه حيث اسكان صيرورة واجبا شيئا بل الكلام في سبق وجوب الوجود بالفعل على الوجود واذكره صاحب
الاقنى البين من ان بين القول بان الممكن صار ضروري لتقرر المهيئة فتقرر وبين القول بان الممكن صار متقرر لذات
بالضرورة فتقرر وكذا بين القول بان صار ضروري وجود الذات فوجبه ذاته وبين القول بان صار موجودا بالضرورة فوجبه
فرقا ثانياً الفاظ ليس تحتها معنى فان بالضرورة في القول بان الممكن صار ضروري لتقرر المهيئة وصار ضروري وجود الذات
صدق للتقرر والوجود بمعنى لا يكون مفاداً ومفاد القول بان الممكن صار متقرر لذات بالضرورة وان صار موجودا بالضرورة
ولذلك الفرق في جهة كذا فلا ينبغي الذي بين الوجوب المحمول الوجوب الذي هو الوجه شيئا فالفرقان البين الذي لوعاده بالاعتبار

ان اراد بان الاول معنى مستقل وصفه الممكن نفسه الثاني معنى غير مستقل وكيفية الوجود الالهي اى ثبوت التقر والوجود
 للممكن فبهذا الفرق لا يجدي شيئا اذ في الفرق انما هو بحسب مرتبة الحكاية ولا يستلزم ذلك اقرارهما بحسب المصدق حتى
 يسوغ ان يكون الاول سابقا على التقر والوجود دون الثاني وان لا يكون الاول مساويا للمصدق الضرورية وان
 اراد به وجه آخر فلا بد من بيانه حتى ينظر فيه الما قوله وضرورة التقر والوجود وان استلزم التقر بالضرورة والوجود
 بالضرورة لكنها مستندة بالاعتبار على التقر والوجود بالاطلاق وعلى التقر والوجود بالضرورة فظاهر العناد لان ضرورة
 التقر والوجود وكيفية التقر والوجود فلا يعقل سبقتها على التقر والوجود وقد يرد على هذا الجواب ثمانية بان فيه اعتراضا بان
 الوجوب وجوبان احدهما وجوب محمول والاخرية والسابق هو الاول دون الثاني فمع قدر لازم وجوبان احدهما سابق و
 الاخر لاحق غير الوجوب بشرط المحمول فيلزم ثلثة وجبات وقد اجمعوا على تحقق الوجوبين فقط وثانته بان الوجوب معنى واحد
 اذ لو خط بالاستقلال فهو محمول وان لو خط بالا بالاستقلال فهو جهة فالفرق بينهما انما هو بحسب الملاحظة فقط فلا يكون با هو
 محمول سابقا با هو جهة لاحقا بذات على ان الاستقلال وعدم تناهيهما للملاحظة ثم ان صاحب الاقناع المبين اجاب
 عن الاشكال بوجه آخر قال لاحد ان يلزم ان الممتنع هو ان فرق الضرورية عن المطلقة بحسب الاعتبار اذ اتمازا وتمازوا
 بحسب المصدق في نفس الامر انتهى وبذا شفى عجاب كيف وتجزئ سبق المهيبة موجودة بالضرورة على المهيبة موجودة مالا يد
 اليه او بام البلب والصبيان والوقت اخر من ان ايضا في تبيين شئ في الالهية بان وقال انفاضل الخواص في الوجوب
 ان قوله العقلية الضرورية اخص من المطلقة فلا يتقدم صدق الضرورية عليها غير مسلم لان تقدم العام على الخاص لو سلم فلانما
 هو في العموم والخصوص بحسب الحمل لا في العموم والخصوص بحسب الصدق المعبر في العقلانيا الا ترى ان قولنا انضار
 العالم اعلم من قولنا طلعت الشمس ولا يصح ان يقال انضار العالم فطلعت الشمس لا يقال ان زيد موجود بالضرورة مقيد بالنسبة
 الى زيد موجود بخفيف يمكن تقدم المقيد على المطلق لاننا نقول ان زيد مقيد بالنسبة الى زيد موجود بالنسبة الى زيد موجود بالفعل
 والكلام فيه وليس الموجود الذي هو في ضمن زيد موجود بالضرورة بمعنى الموجود بالفعل بل الموجود على وجه اعم من ان يكون
 بالفعل او بالاسكان او بالضرورة بل او بالاتساع اليه فان شئت فاعتبر بحال من زيد موجود بالاسكان ليس الموجود الكلي
 فيه لا يتبرع من الفعلية بل هو ما يؤخذ على وجه اعم انتهى ولا يخفى في ما فيه من الوهم والتخالف لان الضرورة عبارة عن تامة الفعلية
 وثباتها فلا بد ان تامة الفعلية لا يعقل تقدم على نفس الفعلية فلا يعقل تقدم الضرورية المحكوم فيها تامة الفعلية على المطلقة
 المحكوم فيها بنس الفعلية فعدم تقدم صدق الضرورية على المطلقة انما هو لاجل ان الضرورية اخص من المطلقة من جهة
 ان الضرورية محكومة فيها بذات الفعلية وتامة با المطلقة محكومة فيها بنس الفعلية لا لاجل مطلق العموم والخصوص بحسب

الصدق بحسب شئ ان لا التقر على الحكاية فليس الاقناع

الصديق والشرقي ذلك ان صدق القضية عبارة عن تحقق مصداقها في الواقع ومصداق الضرورية هو مصداق المطلقة
فان مصداق زيد موجود بالضرورة بعينية مصداق زيد موجود بالفعل فلا يتقبل تقدم صدق الضرورية على صدق المطلقة
بخلاف مصداق اضار العالم مصداق طلعت اشس فانيها متغايران ثانيها مستقيم على الاول كون الثاني علة للاول والثاني
في زيد موجود بالضرورة هو الموجود بالفعل لان الضرورية هي تامة الفعلية لا غير الاحضال الرابع ان القول سبق الوجوب
على التقدير والوجود فاني قولهم ان العلة التامة قد يكون بسيطة كما في ابيسط الصادق عن الواجب بجملة اذ الوجوب لما كان
سابقا على تقرير المعلول ووجوده سابقا ذاتيا كان من جملة انزاع العلة التامة فلا يكون علة التامة بسيطة اجاب عنه الصديق
المحقق الدواني بان الممكن قبل تامة العلة لا شيء محض فلا يكون واجبا ولا موصوفا ولا انفعالا واذ اثر العلة فيه صار عين الواجب
الموجود والالف لا بان يصدر عنه امور كشئ بل بان يصدر عنه امر واحد لفصل العقل الى تامة الثلثة وغير اشتمل بحكم تقدم بعضها
على بعض فنقول بالموجب الشئ لم يصير موجودا ولم يصير موجودا لم يكن الفاعل الى غير ذلك فبقا الامر المفصل الى تامة الامور اثر
علة الممكن وليس هو ولا شئ من تفصيله علة له وان جاز ان يكون لبعض تلك تفصيل علة لبعض آخر بوجه ما اذا امتد بها
فنقول الوجوب بمعنى الواجب سابق على وجود الممكن وليس علة الممكن بل هو مرتبة من مراتب المعلول والوجوب بالمعنى
المصدرى امر اعتباري كالوجود والامكان وليس علة له وان صار واجبا بالغير فهو ليس علة للممكن فتاوى ما يلزم ان
يكون وجوبية سابقة على موجودية وهما مرتبتان من مراتب المعلول لان الواجبية سابقة على الممكن المعلول وعلة له بل هي
سبلولة لعلته الممكن فانها مرتبة تتقدم على مرتبة اخرى متباعدة كالكلام والتحقيق الذي بعدا ان يخصص عليه ولا بان الامر المفصل
الى الامر الثالث على ما ذكره ان كان هو ذات الممكن فكيف يفيض الى تامة الامر التي هي عوارضها وامكان هو محل الذات
والواجب الوجود فلا يكون الصادر عن العلة امرا واحدا فامكان الواحد من جميع الجهات مصدر للكثرة وثانيا بان تاخر ذات
الممكن عن الواجب والموجود كما نرى الجيب غير معقول قال ان الوجوب هو اثر الفاعل بالتحقيق فان العلة توجب كون المعلول
موجودا بالضرورة فالوجود الواجب هو المعلول بالتحقيق بنا على ان اثر الفاعل هو الوجود ودون الذات كما هو المشهور الوجود
الواجب له واحد لا ككثرت في انما الكثرة في العبارة كما ان واجب الوجود لذاته امر واحد بسيط وانما التركيب في العبارة والتأني
فان اريد به منهم الاتيان من الغير فهو معلول للذات وان اريد به مبدء فهو الوجود الخاص للمعلول فهو ما امتا عن الوجود
او هو عينه وكذا الكلام في نظائره كالمعلول فلا يلزم منه الكثير عن الواحد على ان البرهان انما يدل على ان الواحد لا يصدر
عنه الكثرة المتباعدة في الوجود الخارجى وما الكثرة الاعتبارية فلا يحمى عن صدور ما عن الواحد فقد لاح ان الوجوب والوجود
سواء كانا بمعنى المتبادر او بمعنى الواجب والموجود معلول للفاعل لا لجزئ منه ولا شريك له في اعلى الطريقة المشهورة وهي

ان اثر الفاعل هو الوجود واما على ما هو التحقيق فالأثر الصادر عن الفاعل هو الذات والوجود والوجوب واما لهما امور مشتركة
عنها لازمة لهما وليست الذات متقدمة عليها بالوجود اذ الوجود نفس فعلية الية فليس للذات مرتبة سابقة على صحة انزعاع
الوجود ولا للوجود مرتبة سابقة على الذات هذا كلامه مختصا ونظرا بالحقيقة انكار سبق الوجوب على التقرر والوجود فبولس جوابا
عن الاعتراض فان الاعتراض انما كان على القائمين بسبق الوجوب على التقرر والوجود فما ذكره ليس كافيا في دفعه كما
نزهة الخواص في وانما كان كمنى لو كان فيه تصحيح سبق الوجوب على الوجود والتقرر ثم لا يخفى ان الوجود اما حقيقة انفسائية كما
هو مذموب القائمين بالجعل المتولف الذي يبين الى ان اثر الفاعل هو الوجود او معنى انزعاع كما هو الحق فعلى الاول يكون
الوجود متغيرا للذات في الواقع فعلى هذا التقدير يكون الصادر عن العلة البسيطة الواحدة امرين متمايزين في الخارج
اعني الذات والوجود فيلزم صدور الكثرة المتباعدة في الخارج عن الواحد المحض وعلى الثاني لا يمكن القول بان اثر الفاعل
هو الوجود كما هو المشهور من القول بالجعل المتولف بل على هذا التقدير يرجع القول بان يكون اثر الفاعل هو الوجود الى القول
بان اثره هي الذات التي هي مصداق الوجود فيكون على هذا التقدير عدو لاعتبار الطريقة المشهورة اعني القول بالجعل المتولف
الى ما هو التحقيق اعني القول بالجعل البسيط قد كان الكلام مبينا على الطريقة المشهورة واما ما ذكره بنا على ما هو التحقيق
من ان الصادر عن الفاعل هو الذات والوجود والوجوب واما لهما امور مشتركة عنها لا يخفى ان هذا الاثر الصادر عن الفاعل
هو الامر المفصل الى الامور الثلاثة الذي ذهب معاصرونا الى ان اثر الفاعل وانما الفرق في التبيين فانه قال ان الصادر من
الفاعل امر واحد فيصير العقل الى الواجب والوجود والذات وانزعاع العقل نزهة الغفوات عنه هو المعنى بتفصيل العقل
الى ما ذكره في الامور فما اوردوه هذا الحق اولامن ان الامر المفصل الى الامور الثلاثة ان كان هو ذات الممكن فكيف تفصل الى
فهو الامور التي هي عوارضها لا يدري وجهه فان هذا الحق نفسه متروك بان اتصل بفصل الذات الى نزهة الغفوات ونيزعها
عن الذات فان قال ان هذا منى على ان اثر الفاعل هو الذات والصعد المعاصر لا يقول بقلنا بل هو قائل بان اثر الفاعل
هو الذات التي هي عين الموجود كما صح في حواشيه على شرح التقرير في مباحث الاحمال على انه لو سلم انه غير قائل به فهذا ايراد
آخر غير ما في الكلام اذ ما في الكلام هو ان كيف يفصل ذات الممكن الى الامور التي هي عوارضها وبالجملة فكلام هذا الحق لا يخلو
عن قصص واما ما اورد عليه لفيات المنصور من انه صرح اولابان الوجوب اثر الفاعل بالحقيقة وثانينا بان الواجب هو الوجود
المعلول بالحقيقة والوجوب متغير للوجود فلو كان كلاهما معلولين للفاعل لكان الصادر عن العلة امرين متغايرين
بالذات ولا خلاف للعقل بان المعلول بالحقيقة هو الذات واما متزعاع عنها اذ الكلام على الطريقة المشهورة من كون
اثر الفاعل هو الوجود دون الذات ففي غاية السقوط اذ على الطريقة المشهورة الوجود صفة منفصلة والوجوب مشتق عنه فالجواب

اثر الفاعل بالحقيقة بمعنى ان مشارا تنزاعا اثره بالحقيقة وهو الوجود الواجب فلا يكون المصدر عن العلة امرين متغايرين
 بالذات ولا يكون باصدا عن الطرقة الشهيرة ذاتها مازعه المصدر من سبق مرتبة الواجب والوجود على مرتبة الذات
 من التراتب الباطنة فلا يصلح ما ذكره الجابن الاعضال وما ذكره المحقق انكار سبق الواجب على التقرر والوجود فهو البطلان
 ليس من الجواب في شيء والحق الذي لا يترتب فيه ان المايية المكنته في حد نفسها ليست ضرورية التقرر والوجود ^{ففي} لا
 التقرر والوجود بل هي مذنبية بين التقرر والوجود وبين التقرر والملا وجودا فاذ تحقق العلة الكافية للتقرر بالوجود ما و
 لبطلانها بعد ما ارتفع ذلك التذنب وترجع احدى كفيتهما المتوازنتين ولعين احد طرفيها المتساويين بالنظر الى انها
 للوقوع فهذا المعنى اعني ارتفاع التذنب وترجع احد الجانبين للوقوع هو المسمى بالوجوب السابق ولا ريب في ان هذا المعنى
 متغاير للضرورة واما التاكيد الذي هو كفيتهما التقرر والوجود او البطلان والعدم ولا في ان هذا المعنى سابق على التقرر والوجود و
 التقرر والوجود واطلاق الواجب على هذا المعنى وعلى ضرورة التقرر والوجود باشتراك اللفظ ولا في ان هذا المعنى امر تنزاعي
 ومشارا تنزاعا هو الفاعل المستقل التام في الاقتضاء استيعاب جميع شرائط التاكيد غير فائقة للمجموع لاحد الطرفين الموجب لاحد
 الجانبين الراجع لتذنب بين بين فالسابق على تقرر المايية المكنته ووجودها هو مشارا تنزاعا في هذا المعنى اعني الفاعل متسل
 التام فتم تدريس المايية المكنته المعلولة بالوجوب بهذا المعنى لكن هذا المعنى بالقياس اليها كالوصف للشيء بحال المتعلق
 يقال يجب الممكن فتقرر وجوده اي تحقق فاعله مستقل التام فتقرر الممكن ووجد هذا الواجب بالحقيقة عبارة عن التخرج
 والالزام الذي هو من شئون العلة والتعبير عنه بالوجوب متصلا بل بتعبير الشيء بلزامه المطامع لروح فلا يتوجه شيء الى انكار
 اما الاول فلان الواجب السابق بالحقيقة صفة للمايية المكنته حتى لا يسبق عليها واما الثاني فلان الواجب بهذا المعنى ليس كفيته
 للتقرر والوجود حتى لا يتصل سبقة على التقرر والوجود الذي هو كفيتهما لهما وجوب بمعنى آخر واما الثالث فلان الواجب بهذا
 المعنى ليس جهة للقضية والوجوب الذي هو جهة القضية عبارة عن ضرورة النسبة وما ذكره الجابن في رفع
 التذنب عن البين واما الرابع فلان مصداق الواجب بهذا المعنى نفس العلة التامة لا انجزر لها حتى يخرق بسبعة على
 العلول بساطة العلة وهذا ما افاده المحقق الدواني حيث انكر سبق الواجب على الوجود وذكر ان وجوب الوجود هو اثر الفاعل
 بالحقيقة وليس جزئيه ولا شريكا له ثم قال فاختلت العقل بحكم بان الممكن لم يجب صدوره عن العلة لم يوجد فهو كما
 سبق وجوب صدوره عنها على وجوده وهذا هو المبدأ بالوجوب السابق على الوجود قلت في هذا المعنى راجع الى كون العلة تامة
 في اقتضاء العلول وكون العلة التامة ليس جزئ من العلة التامة والا لم ينحصر جزاء العلة التامة ضرورة ان اذا فرض
 ان العلة مع هذا الوصف علة تامة كان كون هذا الجميع علة تامة جزئ آخر يحصل مجموع ثان وكذا الا الى نهاية استنبته

والحاصل ان الوجوب بهذا المعنى راجع الى تمامية العلة ومصادق نفس العلة وليس جزئياً منها وما قاله الخواص من ان
 وجوب المعلول انما هو من صفات المعلول واعتقل بكل ضرورة ان المعلول وجب وجوده ولا يخفى في العقل كون العلة تامة
 اصلاً فارجع معنى الوجوب السابق الى تمامية العلة تحكم في غاية السقوط لان معنى ان المعلول وجب هو انه قسماً
 تقرره وارتفع تذبذباً وجب المصادق به من حيث يتحقق علة التامة لا غير والعقل انما يحكم بوجوب الممكن قبل وجوده
 بهذا المعنى لا غير وقد اشار الشايج الى ما قلناه بقوله وهذا الترتيب هو وجوب السابق بمعنى ان الوجوب السابق ليس عبارة
 عن ضرورة التقرر والوجود وبما ذكره جابل هو عبارة عن الترتيب ورفق التذبذب ولذا كان سابقاً على التقرر والوجود
 هذا هو الكلام في الوجوب السابق واما الوجوب اللاحق فعليه ايضا اشكالات منها انه كما لا يجوز تعدد الاسكان لذات واحدة
 لا يجوز تعدد الوجوب لها بحيث يصح تجزير الوجوب اللاحق للذات الممكنة مع تجزير الوجوب السابق لها اجاب عنه الصمد
 العاصم لمحقق الدواني بان الواجب بالوجوب السابق هو الممكن لا بشرط انصافه بالمحمول وبالوجوب اللاحق هو الممكن
 بشرط انصافه بمعنى الموضوع المقيد بذلك الشرط وتصح صاحب اللاحق بالبين وروده المحقق الدواني بان محض الوجوب
 اللاحق هو محض الوجوب السابق وشرط المحمول حيثية تعليلية فاجاب عنه الغياث المنصور بان الوجوب اللاحق
 ان كان عارضاً للممكن المقيد بشرط المحمول فلا يكون محض الوجوب اللاحق هو محض الوجوب السابق وان
 كان محض ذاته الممكن في زمان قيد المحمول فمقيد المحمول نفسه ليس ضرورياً في زمانه فلا يتحقق الوجوب اللاحق على
 هذا التقدير ومعه ومن الاسكان والوجوب اللاحق واحد حسب الذات لا حسب الحيثيات وصاحب اللاحق بالبين بهذا الجواب
 في تقريره الجواب غاية الاسباب قال مشرفنا على هذا المحقق ان قيد المحمول اذ لم يكن مشروطاً لا احداً مما شقين كان الوجوب
 وانعقد راجعاً بالقياس الى ذات الممكن وجوده ولا مجال ان يكون ذلك الوجوب له لذاته فوجب حينئذ لما قلنا استناده
 الى العلة فخرج الوجوب اللاحق وجوباً سابقاً وايضاً بشرط المحمول اذا كان حيثية تعليلية كان الوجوب معلوماً بوجوبه شيئاً
 نفس ذات الموضوع وطبيعة المحمول على الاطلاق ومن المستحيل ان يكون الشيء علة لوجوب نفسه يعني فلا يكون المحمول
 علة لوجوب نفسه للموضوع والية كيف يمكن ان يكون مشروط المحمول علة لوجوب المحمول نفسه بالقياس الى ذات الموضوع
 وجوده لا بشرط المحمول فاذا لم يكن الموضوع مشروطاً ولا المحمول مشروطاً بل هما متعلقان لا بشرط فاین الشرط الذي
 يعني اذ علة فاین الشرط قيد الوجوب لا للثاقين قبل فقه جعل حيثية تقيدية للماضي وان لم يحصل قيد المعروض هو المحض
 فلا يحس من ان يحصل قيداً او لم يحصل به من شرط الوجوب اللاحق انتهى انت تعلم ان الممكن المعلول ضروري التقرر والوجود وتقرر وجوده
 وبذلك الوجوب جوباً لغيره على الوجوب السابق لان هذا الوجوب وقع تصديقاً لضرورية على ما سبق الوجوب السابق ليس بسايق لها

على ما سبق وعلى ما عترف به في النفاك فيما قلنا عنه سابقا وظاهر ان هذا الوجوب ليس الا بالنظر الى استناد الممكن الى العلة فهو واجب
حينئذ لحاظ استناده الى العلة فيسرج الوجوب اللاحق وجوبا سابقا في غاية الاستقلال نعم هذا الوجوب غير الوجوب اللاحق الغير
اذا الوجوب اللاحق هو الوجوب بشرط المحمول وهذا الوجوب ليس كذلك قد ظهر بما ذكرنا ان الممكن ثلثة وجبات الاول الوجوب السابق
وهو من شئون الجاعل المستقل بالثانية حقيقة ومن صفات الممكن بحال المتعلق الثاني الوجوب بالغير وهو كما ذكرنا التعلق بالاستناد
من الجاعل الثالث الوجوب اللاحق وهو الوجوب بشرط المحمول ولا اشكال بتعدد الوجوبين السابق واللاحق اذا الوجوب السابق معنى
متغير للوجوب اللاحق والاشترك بينهما بمجرد اللفظ فلا ضير في ان يكون لشيء واحد وجوبان متغيران معنى وان اشتركا في الالزام
بل قد حققنا ان انتشار انتزاع الوجوب السابق هو العلة الساترة والموصوف بالوجوب اللاحق هو المعلول فليس هناك لشيء واحد
وجوبان وانما الاشكال بتعدد الوجوبين الوجوب بالغير والوجوب اللاحق في الممكن لان كلا الوجوبين عبارة عن تماك الوجود فالوجوب
بالغير هو تماك الوجود المستفاد من الجاعل الوجوب اللاحق هو تماك الوجود من جهة اخذ شرط المحمول الذي هو الوجود ولا اشكال منفع
بان تعدد الوجوب انما يتركبتين ولا ضير فيه واما ان التصرف بالوجوب اللاحق بل هو ذات الممكن وعداوا الممكن المتقيد بقتيد
المحمول فالحق ان التصرف بالمحمول في القضية الحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع بشرط الوصف كافى قولنا كل انسان
متحرك الاصلح بالضرورة مادام كاتب اى بشرط كونه كاتباً هو نفس ذات الموضوع ولكن بشرط التصانف بالوصف فان متحرك الاصلح
بالضرورة هو نفس الانسان بشرط كونه كاتباً لا مجموع الانسان والكاتب فان اريد يكون معروض الوجوب اللاحق في قولنا زيد موجود
بالضرورة بشرط كونه موجوداً مثلاً الموضوع المتقيد بالوجود انه هو الموضوع من حيث انه معروض للوجود وان يكون الوجود جزئ
من معروض الوجوب فالحق مع الصدور الشيئى وان اريد به ان الوجود الذي هو المحمول فيما نحن فيه جزئ من معروض الوجوب
اللاحق فلا يخفى بطلانه وقد بقي بعد ذلك في هذا الباب تركنا ما خوف الاطراب قوله ولا امتناعا للاس من تغاير الواجب بالذات
سواء قيل بان فاعل متغايران شاذ فاعل ان شاذ لم يفعل فهو اذا راو شيئا فهو ذاك الشيء يتبع ويحبب بارادته او قيل بان فاعل
بالايجاب كاتيه هو المتلازمة قوله لكل ما حق وجهه زاته الجواز استدلال فاعلم الحكماء المتحققين قد سخط على هذا المطلوب بان عدم
قدرة الممكن على الايجاب ضرورى فانه لا يجوز ان يحيل من يكون كلاً على مولاة شيئا وان يكون له قدرة على الايجاب ثم اعترض
على البيان الذى ذكره الشارح باننا نريد على الانتهاء الى الواجب لا على ان الواجب جاعل بنفسه ابتداء و المطلوب
هذا دون ذلك ونقد الا اعترض حق لان ما لا جد منه في متعلق جميع انحاء عدم المعلول هو ان يكون المعلول مستنداً الى الواجب
تعالى اما بلا واسطة او بواسطة الاخصوس ان يكون للمعلول مستند الى تعالى بلا واسطة لكن لا يخفى ان هذا لا اعترض واراد على
استدلاله ايضا فانه ان اراد بعدم قدرة الممكن على الايجاب عدم قدرته عليه نظر الى ذاته فاستسلم انه ضرورى لكن لا يلزم منه ان يكون

كل ممكن مستلزامه تعالى بلا واسطة لجزا ان يكون الممكن عليه لكن آخر كل نفس ذات بل من حيث انه مستند الى الواجب
او مستند الى مستند الى الواجب ولا ينبغي هذا الاتكال من بيان وان اراد عدم قدرته على اليجاد مطلقا سوار كانت من حيث
ذاته او من حيث استلزامه الى الواجب فكونه ضروريا مفاعلا كذا الشارح وما استدلل به العلامة المحقق سميان في الدلالة على
الاستظهار الى الواجب عدم الدلالة على استنساك ممكن اليه سبحانه ابتداء قوله فانه فائق كل شيء من الكمليات والخبريات لما كان
لفظ الكمليات والخبريات في كلام المصنفين محليين باللام والجمع المحلي باللام من الفاظ العموم المفيدة للاستغراق كان محتمل
كلامه ان الله جاعل كل شيء من الكمليات والخبريات وقوله فانه فائق كل شيء اقتباس لطيف اتي به لبيان تمام انكمه وشيخ
ومعنا هذا العقل والسبع وتوافق القرآن والبرهان وقاطب قواعد الدين والملة وقواعد البرهان والادلة على ان الصفات
كلشي وقد اقطعت على كل شيء والفلاسفة على ذلك ولم يخالف في ذلك الا المعتزلة في افعال العباد وطلقوا الشيعة في الشهور
الصاعدة عنهم ولا عبرة بغيره في الغراب وثنين الغلاب وصرى الباب عند ذوى الالباب بعد نزول النفس الصريح في الكمال تفصيل
في اهتمامه بنفسه الى الالطاب واصد الملمم الحق والصواب قوله بل الانقراض في الوجود واذ الوجود نفس ميرة الذات ومطابقة نفس
المابية وقرره هو تقريره انما لا يذى هو نفس المية فلا افتقار في الوجود وهو الانقراض حسب نفس الحقيقة فان الوجود وكما عين
نفس المية كما عرفت والافتقار في الحقيقة هو الانقراض حسب المحكي عنه وحاجة الانتزاعات عبارة عن حاجة مناسباتها وبهذا يظهر ان
الامكان كيفية نفس المابية اولاد بالذات والوجود المنتزعة عنها ونسبة الوجود اليها بانها بالعرض قوله الا ان الطائفة المرسلة يعني
ان الكمليات والخبريات سواسية في ان مبدءها وفعاليتها هو الله تعالى انما الفرق بينهما بان الكمليات متقدمة في النشوء
قبول الوجود على الخبريات لكون الخبريات مرتبة بتوار والامكانات الاستعدادية بخلاف الكمليات قوله فان جبل الجزى قد فرغنا
فيما سبق ان يتشخص ليس امره ضمنا الى المابية بل يستخرج عن نفس المية بالانضمام امر اليها حكما اقررت فتشخصت فيها كل
واحد مجعول احدى نفس المابية لكنها من حيث انها تشخصت شخص ومن حيث حقيقة المطلقة طبيعة كلية وما ورد بعض الشارح
على تعلق الجبل بالكل من انه لو كان مجعولا لانا ان لا تشخص تشخص اصلا فيلزم وجود المية المجردة وتشخص فلما ان تشخص تشخص
خاص فيلزم الترتيب بلا مرجع جميع اشخصات الى المية الكلية على السواء وتشخص جميع اشخصات المكنة فيلزم وجود
افراد الغير المتشابهة وهو ايضا ظاهر البطالان في غاية السقوط فان المابية انما تشخص نفس التفرع الصادر عن الجاعل فترجع
احد التفرعات انما هو من تلقا الجاعل عزيمته لاس من تلقا نفس الطبيعة المطلقة بما هي كذلك ونسبة الطبيعة المطلقة الى جميع التفرعات
واشخصات وان كانت على السواء لكن نسبة الجاعل المراد الفاعل المختار اليها ليست على السواء فان اولوهم جزء بعض التفرعات
والاعضاء الفلاسفة القائمين بان الجاعل عزيمته فاعل بالاجاب فالمرجع لاحد اشخصات عندهم اما لا استعدادا القريب

للمادة او الاحوال المتعقبة من خارج كافي الماديات وانفس الحقيقة المتحصرة في شخص واحد كما في المجردات وسياق تفصيل
 ذلك انشأه تعالى واما ما اوردوه من التعاقل على تعلق اجمل بالكل من ان عليه الشئ يكون لازما لاجل التعاقل بالكل لا من
 للمادية ولا من المادية امور اعتبارية فالواجب يكون امرا اعتباريا وهو ظاهر الفساد فسادا ظاهرا فان حلة الشئ انما يكون لازما
 للشئ بمعنى انها متى تن لا توجد مع وجود الشئ فان وجود العلول بدون وجود العلة مجال لا بمعنى انها من احوال الشئ
 المتعقبة من التعاقل انما هي كذا بمعنى لوان المادية المتكاثرة عليها بانها اعتبارية وذلك ظاهر فلا يخفى قوله لكن الطلائع
 المرسلات الطلائع المرسلات وان كانت لا توجد الا بوجود الاشخاص لكن الشخص بما هو شخص مرمون الوجود بما هو خاصة واستعداده
 وغيرهما من سبب وشراطة خاصة والطبيعة المرسلات غير مرمونة الوجود بتلك الامور وان كان لا بد لوجودها من مادة مطلقة
 مستعدة لطلوع مثلها فزيد بما هو زيد مرمون الوجود بمنطقة خاصة منسوبة من صلب ابيه في رحم امه وانطلاقها علة خاصة ومضنة
 خاصة ولها وعظما مخصوصة وبنيها مخصوصا والطبيعة الانسانية غير مرمونة الوجود بشئ منها نعم لا بد لوجودها من مطلق مادة
 وطلوع استعدادها كما لا يخفى قوله كالزمان نفسه نظيره لما لا يكون مرمون الوجود بتوارد الاسكانات الاستعدادية قوله محله في
 الحركة العلية السردية قوله حامل ماله هو الجسم الاقصى المد والهبات قوله بحسب الاستعداد الزماني اما بحسب وجوده الواقعي
 الذي هو غلب في ذاتها وبذلك يدل على مجتمعة قديمة الوجود في وعاء الدهر كما هو مذاهب الفلاسفة قوله قبل الكثرة التي قبل
 كل جزئي جزئي لا بمعنى ان الطلائع المرسلات موجودة مجردة عن الشخصات فان ذلك صريح الاستحالة وظاهر من الكلام
 يدل على قدم الانواع سواء كانت الاشخاص قديمة وهرة كما هو مذاهب الفلاسفة او كانت حادثا واقعية كما هو مذهب
 يرى ان الاعداد الزمانية اعدام حقيقة ويكون ان يقال ان حاصل كلامه ان الطلائع المرسلات غير مرمونة على الخصوصيات
 الشخصية بما هي كذلك سواء كانت الطلائع المرسلات قديمة او حادثا ومعنى الوجود الالهي بمعنى ما يكون بعناية الله من وان
 ان يكون مرمونا بالاسكان الاستعدادي لا يستلزم القدم والحق ان القول بقدم الانواع بتعاقب الاشخاص في الاستعداد
 الزماني كما ذهب اليه الفلاسفة باطل فانه لو كان الامر كذلك فالصادر عن المبدء للفعال اما نفس الطبيعة النوعية من وان
 ان قشيش اصلا وهو صريح الاستحالة او فروقا من سببها وهذا الفرد الخاص كونه مرمون الوجود بخصوص المادة والاستعداد
 بحسب ان يكون حادثا زمانيا فيكون الطبيعة النوعية ايضا حادثا زمانية او لا وجود لها قبل هذا الفرد الخاص على هذا التقدير
 او فروقا بهم بما هو بهم وبما هو ظاهر البطلان او لا وجود لهم بما هو كذلك مثلا لو فرض ان نوع الانسان قديم بتعاقب اشخاصه في
 الاستعداد الزماني فيستحيل ان يكون الصادر عن المبدء للفعال هو مبدء المجردة او فروقا بهم فجب ان يكون الصادر عن المبدء للفعال
 شخص احد من متعين وهو حادث مسبوق بالمادة واستعدادا بالانواع الانسانية حاوثة بعد وشاذا لا وجود له قبله على هذا التقدير

لا يمكن ان يقال ان كل جزئ من جزئيات الكل مسبق جزئ آخر الا ان لا يمكن ان يكون في تلك الجزئيات للاثباتية جزئ
يكون صادرا عن المبدأ للفعال بان يكون المبدأ للفعال ملته قربة لاولا يكون كذلك والثاني باطل لان لم يكن شئ من تلك
الجزئيات موجودا او وجود شئ منها يتوقف على صدق شئ منها عن المبدأ للفعال واذا لم يكن شئ من الجزئيات موجودا لم يكن
الكل موجودا وعلى الاول فالصادر عن المبدأ للفعال هو اول جزئ واحد من جزئيات ذلك الكل فلا يكون جزئيات للاثباتية في
طرف الماضي وهو المطلوب والا فصر ان يقال ان سلسلة تلك الجزئيات الامتعية الى واجب الوجود فلا يكون غير قنانية
في جانب المبدأ او غير شتية الى الواجب فلا يجب وجود تلك السلسلة ولا يتشعب عنها وارقاتها باسا اذ لا وجوب لها بالاستناد
الى واجب الوجود كما من الشائع فلا يمكن وجود تلك السلسلة اذ لا وجوب بدون الوجوب لتفصيل الكلام في هذا المرام يقتضي عرضا
عن التمام قوله وتحرر عمل المنسلخ بل تحرر محل النزاع ان الوجود على راسي الاشراعية معنى انترامي بولفس الصغيرة المصدرية
وليس معنى منضمها الى المهيئة ومصادقه ونشأ انترام نفس المهيئة بلا زيادة امر عليها وعلى راسي الشائية معنى منضم الى المهيئة زام عليها
في الخارج فالمتحقق في الواقع عندهم امران المهيئة والامر المنضم اليها ولا ريب في ان المهيئات المكنية غير موجودة من دون جعل
الاجل ولا في ان تعلق الجعل بمطابق صدق قولنا المهيئة موجودة اعني ما هو محلي لهذه التفتية والكل عند الاشراعيين هي
نفس المهيئة اذ ليس الوجود امرا زاميا عليها عندهم وعند الشائين هي المهيئة المنضم اليها الوجود هي مصداق التصاق المهيئة بالامر
كما ان الكل عند لقولنا بهم ايضاً بهم المنضم اليها لبيان وهو مصداق التصاق بهم بالبيان فالجعل على الراي الاول متعلق
بامر واحد فهو معنى التعلق على الراي الثاني متعلق بامرين فهو معنى التفسير ومعناه جعل المهيئة موجودة فهو من قبيل جعل الثوب
او فعلى تقدير كون الوجود نفس الصيرورة المصدرية لا يمكن تعلق الجعل بمعنى التفسير بمصداق قولنا المهيئة موجودة لانه واحد
وعلى تقدير كون الوجود امرا منضمها الى المهيئة لا يمكن تعلق الجعل ببسيط بمصداق ذلك القول لان مصداقه على هذا التقدير
منضم ومنضم اليه فهو ليس امرا واحداً صالحا لتعلق الجعل ببسيط فبهذا النزاع فرع على النزاع في كون الوجود صفة منفصلة او
امرا انتراميا عن نفس المهيئة والمالك والشائع في تحرير محل النزاع هو انقالنا في الاقني الميسر فهو صرف من الخط لان الاتصاف
من حيث هو غير متعلق بالمفهورية وبالطهارة بين حاشية انها متحققة في خصوص المعانيذ التي في مرتبة المكايه ولا تتحقق لفي
الواقع مع غزل اللفظ عن خصوص المعانيذ التي في مرتبة كونه معنى غير مستقل فلا يجوز ذوقه وطوره الشائية ان يكون هو اثر الجعل بالذات
الاش صاحب الاقني الميسر ولا يبا كارب الاباب بلينين الذباب ومثله غلط انه قد وقع في بعض عبرت القوم
ان اثر الجعل على راسي المشائية معاد البئية التركيبية فصب صاحب الاقني الميسر ان مرادهم معاد البئية التركيبية المنضم
او غير متعلق الراجح للاتصاف وهو توهم بعيد بل مرادهم معاد البئية التركيبية مصداقها وليس غير متعلق بالمفهورية كما

صورته بعض شراح قد اتفق صاحب الاتفاق المبين في ان المزايا والهيئات التركيبية المعنى الرابع الغير مستقل بالمفهومية لكنه
 استعراجه لا يتحقق المعنى الرابع في الاخص خصوص كما ان الذين في مرتبة الحكاية فلا يجوز ان يكون هو اثر المفضل فاضطر الى
 القول بوجود المعنى الرابع في الواقع فقال المعنى الرابع اليعنويانية في الخارج والامكان ذلك النوع من غير اليعنويانية
 الهيئات الاستقلالية الاعيانية فذلك المعنى الرابع باعتبار خصوص وجوده الذاتي حكاية ونسبة حكاية ومع قطع النظر عن
 مقدار الهيئات التركيبية وحكي عنه فان الية المعنى الرابع لا يتخسر في الوجود الذاتي ووجوده باعتبار انتشاره انما هو
 المشهور قال الفرق بينه وبين نحو الية الهيئات الاستقلالية ما يدرك العقل بهيته وان اتفق الحسن به وذلك الحسن الية
 لا يوجب الجوهرية والعرضية كما ان عدم ليس بجوهر وعرض انتهى ونحو الجموع في الغابر من واضوح كونها لا اموالا
 فلان المعنى الرابع غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يلاحظ الذين يستقلوا فضلا عن ان يستلزم الوجود في الخارج فنجوز
 وجود المعنى الرابع يدل على انه لم يفهم مفهوم المعنى الرابع واما ثانيا فلان تجزئه وجود الانشراحيات في الخارج يدل على
 غفوله عن معنى الانشراحي لانه لو كان المعنى الانشراحي في الخارج وجودا لكان ذلك الوجود اما عين وجودا للمشاركين فلا وجه
 للانشراحي حقيقة او يستحيل ان يكون مشارا لانشراحي موجودا بالعرض بتبعية وجود الانشراحي ولا يمكن ان يوجد الانشراحي
 وفشار الانشراحي كمالا بوجود حقيقة الوجود ويختلف باختلاف المضاف اليه فحين ان يوجد مشارا لانشراحي بالذات الانشراحي بالعرض فعلى تقدير
 يخص وجود الانشراحيات في الوجود الذاتي ووجودها باعتبار مشارها كما هو المشهور على خلاف ما توهم واما وجود المشار فيكون المشار وجود المعنى
 الانشراحي وجودا فلو كان هذا المعنى موجودا في المشار بوجوده فلو كان المعنى الانشراحي في الخارج لكان المعنى الانشراحي في الوجود
 الخارج مغاير لوجود الهيئات ووجود الوجود وجودا في الخارج وبكذا فيتم تسلسل الموجودات الموجودة في الخارج وكذا يلزم التسلسل في
 سائر الامور المتكررة النسخ كاللزم وغيره واما ما راجعنا فلان لو كان النسبة وجودا في الخارج فلا يخلو اما ان يكون وجودا في احد
 طرفيها او موجودا بنفسها لا في محل والثاني يستلزم كون النسبة جوهر اقامتها بنفسه وهو فاحش وعلى الاول يكون الطرف
 الذي وجد فيه النسبة مقصفا بها فيكون هناك نسبة اخرى بين ذلك الطرف وتلك النسبة والكلام فيها الكلام فيلزم وجود
 النسب الغير المتباينة في الخارج واما خلافا لالنسبة المحلية الصادقة بين امرين لا العقل الا ان كانا فيهما اتحادا في الواقع
 وتعايه في الوجود فيحقق اصل وذلك ظاهر فلو كان النسبة وجودا في الواقع لم يكن الاتحاد بينهما في الواقع ضرورة ان وجود
 النسبة في الواقع يستلزم تعاير المعنيين في الواقع او لا يتصور وجود النسبة في واحد من الطرفين واما سادسا فلان لو كان الامر
 كما توهم لزم ان تعاير الشيء نفسه في الواقع فان النسبة اتحدت في المحل الاولى متحدة على تقدير في الواقع وتحققها في
 الواقع يستلزم تعاير المنتسبين في الواقع فليزم تعاير الشيء نفسه في الواقع واما سادسا فلان النسب والمعاني الانشراحيات

لو كانت موجودة في الخارج لما تقدم الكمالات الغير المتناهية او كون الواجب تعالى مستعد لحدوث الحوادث فيه سبحانه ببيان
اللزوم ان له تعالى نسبة خاصة وارتباطا خاصا بكل شئ من الكمالات والكمالات لا تنهاية اذا العالم ابدى بالاتفاق فلو
كانت الارتباطات الغير المتناهية الواقعة بينه تعالى وبين الكمالات الغير المتناهية موجودة في الخارج في ذاء تعالى كانت
الماقدية فيلزم عدم الكمالات الغير المتناهية اعني تلك الارتباطات الموجودة في الخارج او واحدة وكل وصف حادث في
الخارج مسبوق باستعداد الموصوف فيكون الواجب مستعد لحدوث الحوادث فيه واللازمان باطلان واما ثانيا فلانه لو كان
للعاني الانتزاعية وجود في الخارج غير موجود مناسيبها لزم اتصاف كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج ضرورة
ان لكل ممكن مع كل ما عدا من الاشياء اللا متناهية نسبة خاصة واقبلها المتغايرة فهو متصف بغيريات غير متناهية موجودة في
الواقع واللازم ببطلان واما ساعا فلان بعض المعاني الانتزاعية عدييات فلا مجال للقول بوجودها في الخارج مع
ان الدليل الذي ذكره على وجود الانتزاعيات في الخارج على تقدير تامة يقتضي القول بوجود العدييات الغير في الخارج واما
عاشرا فلانه على تقدير ما توجه يلزم الكثرة في مرتبة الذات اللاحقة للذات اللاحقة في مرتبة نفسها لانه يصح
سلوب صفات النقص فلا بد على انه ان تحقق في تلك المرتبة النسب السلبية بوجودات متغايرة لوجود الذات المختصة
الما حادي عشر فلانه لو كان الامر كما زعمه لزم ان يتبع صدور الكثير عن الواحد لان السلوب الغير المتناهية تتحقق في مرتبة
الذات اللاحقة بوجودات متغايرة لوجود الذات على هذا التقدير فهي اما واجبة الوجود وهو صريح البطلان او ممكنة فلهذا عليه
الذات الواحدة الحق فيلزم صدور المعلومات الكثيرة بل المعلومات الغير المتناهية عن ذات حق واحدة واما ثانيا فحشر فلان
بدهية المتصل شاهدة بان لا يمكن وجود النسبة بدون وجود المتسبين فلا بد لوجود النسب السلبية في الواقع من تحقق طرفها
في الواقع مع ان طرفها قد يكونان معدومين عدا ما حصنا في الواقع مع صدق النسبة السلبية لكوننا شريك الباري
ليس بوجوده وقد يكون احد طرفيها معدوم او ما حصنا واما ثالث عشر فلانه لو صح ما ذكره لزم وجود الاجزاء المكنية الغير المتناهية في
الكل المتصل لانه انتزاعية واقعية فهي موجودات بوجودات متغايرة على رايه فيلزم الفاسد الظاهري واما رابع عشر فلانه
ذلك النقص لا يسيء لا يوجب الجوهريّة والعرضية كما ان عدم ليس هو عرض الاسمي لانه الوجود اما حلول في موضوع
او قيام لاني موضع نكل موجود ممكن لا يتلوه عن الجوهريّة والعرضية ولو اصطلاح على عدم اطلاق لفظ الجوهري والعرض على بعض
الموجودات المكنية فلا شاذ فيه لكن الاكلام لنا مع المصطلح من عند نفسه وانما ندعي ان المنسب والمعاني الانتزاعية لو كانت
موجودة في الخارج كانت في الخارج اما جبر او اوعاضا بالمعنى المصطلح عند القوم واما نفى الجوهريّة والعرضية عن عدم
فانما يصح على ما ذهب اليه القوم من ان عدم نفى حرف لا شئ يعبر عنه بالنفي واما على ما ترجم من وجود عدم في الخارج لا يحيد

من السركانه جبراً او عرضاً على معناها التعارف وان كان لمجرد ان لا يطبق عليه لفظ الجبر والعرضت عدم علوه على
 تقدير وجوده عنها بالمعنى التعارف فليقتل لكن الكلام ولا مشقة في الاصطلاح واما قوله والفرق بينه وبين خواصية التبيين
 الاشتغالية ما يدرك العقل بديهته فما يقتضي العجب فان ما يدرك العقل بديهته هو ان الحسب والانتراحيات ليس لها وجود
 واز وجود مناسبتها في الخارج للأن لها وجود في الخارج من غير وجود المهيات الاستثنائية فان ذلك انما يدركه عقله
 الذي هو مبدء ما خامس عشر فلان ما هو مبدء من وجود القصاص المهيية بالوجود بالمعنى الابطلى في الخارج غير صحيح في الواقع
 ولا عند الاشتراكية ولا عند المشائية ولا عند الفاعل نفسه اما الاول فلهما عرفت واما الثاني والثالث فلانه لا يوجد في كلام احد
 من الاشتراكية والمشائية من هذا الوجه حين ولا اثر واما الرابع فلان في التعامل ذهب سبب ان الوجود عين الماهيات كما هو مبدء
 اهل الحق وهو انما يصح ان لم يكن للوجود المصدري مصداق سوى نفس الماهية وعلى تقدير ما توجهه يكون للوجود المصدري
 موجد بنفسه في الخارج بوجود مغاير للوجود الماهية فلا يكون المهيية مصداقاً لكان لا ينفي وبالمجمل فمفسد هذا الرأي اكثر من ان يحصى
 والذي اوقفني في الوجه شبهتان الاولى ما ذكره في مشرحة من انه لو لم يكن للانتزاع وجود في الخارج لزم ارتضاع التقيضين
 اذا التقيضان قد يكونان انتزاعيين كالوجود والعدم وبهذا المشبهة في غاية السقوط فان المستحيل بران تقيض التقيضان
 بمعنى ان لا يكون واحدهما سلباً لباقيهما كما هو عليه في الواقع وبخلافهما في الواقع وتقيض وجود الوجود في الخارج عدم
 وجوده في الخارج لا وجود العدم فيه حتى يلزم من عدم وجود العدم في شيء عدم وجود الوجود فيه ارتضاع التقيضين وهو ظاهر ولو كان
 معنى ارتضاع التقيضين ما زعمه من ان لا يوجد التقيضان بنفسهما في الخارج لزم عليه لتقول بالارتضاع التقيضين او العقل اجتماعهما
 بيان اللزم ان اذا ارتفع وجود زيد في الواقع فاما ان يوجد بعده في الواقع او لا يوجد بعده ايضاً فعلى الثاني يلزمه القول بارتضاع
 التقيضين بالمعنى الذي ازمه وعلى الاول اما ان يكون العدم موجوداً كما كان نفسه فيكون العدم ذاتاً جوهرية وهو فحش ويمكن
 موجوداً كما هو غير ذلك الغير الذي قادم به العدم اما ذات العدم او ذات مغايرة لها والحق في صريح البطلان اذ لا معنى
 لقيام عدم زيد بمجرده ومثلاً لا لكان المعدم هو محال لا يلزم ان لا يتصف بالعدم على تقدير هو ما قام به العدم في الخارج فيكون
 اللعل هو ان ما قام به العدم ذات العدم فيجب ان يكون لذات العدم الذي قام به العدم الذي هو على تقديره صفة
 موجودة في الخارج بخلاف وجوده في الخارج اذ لا معنى لقيام صفة موجودة في الخارج بالعدم بل في الخارج اصلاً فيلزم ان يكون تلك
 الذات موجودة في الخارج حين هي معدومة فيه وهو اجتماع التقيضين ثم لتقول لو كان للعدم وجود في الخارج لزم قدم الكمالات
 على خوضه وشواهاً واللام باطل ببيان الملازمة انه لو كان العالم حادثاً تحقق في الخارج اعدام الاشياء التي هي في العالم
 والتالي باطل فالتقدم مثلاً ما الملازمة فطهرته واما البطلان التالي فلان العدم الموجودة في الخارج اما قائمته بانفسها فتكون

تلك الاعداد ما هو هو نفس او قائمة بغيرها وهي الكمالات التي تلك الاعداد لها تكون موجودة على تقدير فرض وجود
 اعدادها فيعلم ان تكون قد تبت على تقدير حدوثها بل نقول لو فرض حدوث العالم اى ما سوى الله لازم قدم على هذا التقدير لانه
 ان فرض حدوثه كان اعدام ما في العالم اى ما سوى الله موجوده في الخارج قبله ولكم الاعداد ايضا ما سوى الله موجوده ما سوى الله
 قبل وجود ما سوى الله ايضا يلزم على تقدير وجود العدم في الخارج ان لا يكون العدم نقضا للوجود لان العدم على هذا التقدير قد
 موجوده متناهيه فيها عما عدل بانقيض الوجود وانه لا وجود ذات اخرى هو بظاهره ايضا يلزم على ما تقدم اجماع انقيضين لان عدم
 العدم مفهوم مغاير لمفهوم الوجود ولا يرب في ان مفهوم عدم العدم استلزامي فهو موجود على هذا التقدير في الخارج وهو فرد للعدم المطلق
 قائم المطلق موجود معين وجوده الفرد يعنى عدم العدم مع انقيض العدم المطلق ولا يرد هذا على تقدير كون العدم غير موجود
 الخارج لان عدم العدم المطلق بايقين للعدم المطلق مالا وجود له في الواقع فهو عنوان بلا متضمن قبول لا يصدق في الواقع
 على شئ ومنه يهتد بهما يتشكك في الذهن فرد للعدم المطلق ولا يصدق في ذلك الا ان يكره لا تعادل وجود عدم العدم في الخارج شبهة
 ان نية ما ذكره في حاشي شرح من اننا تصور احكاما للعلم بالضرورة انه لو فرض انتفاء جميع الاذبان تكون تلك الاحكام صادقة
 متحققة كما تعلم بالضرورة ان عدم الواجب تسليم عدم سائر الاشياء وانه لا يستلزم تحقق ولو فرض انتفاء جميع الاشياء
 فنحن قد وجدناه الذي اوعيناه انتهى وانت تعلم فانيه من الاختلال لاننا لا نتحقق الاستلزام المذكور بتحقيق معناه النسبي فهو
 صريح البطلان لان تحقق النسبة فرع تحقق طرفيها فلو تحقق فيه النسبة في الواقع تحقق طرفاها في الواقع وبما عدم الواجب وعدم سائر
 الاشياء ولا يمكن القول بتحقيق هذين الطرفين في الواقع من احد فصلا عن محسوس وان اراد ان الاستلزام تحقق على تقدير
 عدم الواجب عدم سائر الاشياء وان كان هذا خلف ما دل عليه كلامه فهذا لا يدل على تحقق الاستلزام في الواقع كما هو مدعا به على تقدير
 الحاصل هو تقدير عدم الواجب لا الكلام في الوجود التقديرى والضروري ان الاستلزام يتحقق على ذلك التقدير لا اولاه فلا تقدير محال
 فيجوز ان لا يتحقق الاستلزام على ذلك التقدير اما ثانيا فلا على تقدير عدم جميع الاشياء لا يتحقق الاستلزام لانه لا يلزم من حمله الاشياء
 وان لا يتحقق الاستلزام ان التسلح حكم بان فرض عدم الواجب ليعاذا بالضرورة عدم سائر الاشياء على ذلك التقدير فيعلم كل من
 من ان يكون نسبة الاستلزام موجودة في الخارج فكيف في صدق ذلك تحقق مصداقها ويكون الواجب بجانة حله سائر الاشياء بل
 تحقق ذات الواجب اى جى حله لسائر الاشياء ويتحقق الاشياء التي هي معلولة لذاته تعالى وبالجملة ككلامه في هذا المقام لا يستلزم ان
 يفضل عن ان يعلم عليه كذا استنباط الكلام في اظهار صواب الالهام من ان فضل ولا مقام من ان تنزل قوله الوجود والانتصاف اثر
 بالعرض فان الوجود عندهم نفس صيرورتها لذاته وصدقة نفس المبهمة من حيث هي بلا زائدة او عطفها بالوجود والانتصاف به كناية جمل
 الكناية في الواقع جعل مصداقها وليس الكناية تقر في الواقع وانه تقر مصداقها فيما كان جعل احد وتقرر واحد جعل نفس المبهمة تقر

فانما اشترع عنها معنى الوجود بمعنى الانساق بالوجود حسب ما يجعله التقدير في الوجود والى الانساق به بالعرض لان هناك جعلاً مشتركاً في
احدهما متعلق بالمهية والثاني بالوجود والانساق به فان هذا كما يمكن لو كان للوجود والانساق به في الواقع مع قطع نظر عن خصوص
اشترع الذين تقروا وتقرر بالمهية والمعنى الوجود بمعنى الانساق به بعد الانشراح فيما يشتركان بانفسهما في الذين فيها يجعلون في
الذين يجعلون جعلاً في الواقع بقي الكلام في تعليق يجعل بالذاتيات وخطا الذات بها فالذاتيات وخطا الذات بها يجعل
بمعين جعل بالذات كما كان الوجود والخطا بالوجود وكذلك فيما جعل واحد متعلق بمصدق الذاتيات والخطا بها ومصدق الوجود والخطا
بالذات واذا نسب هذا الجعل الى صفات غير متشعبة حاصلة في الذين من الذاتيات والخطا بها والوجود والخطا به كان معنى جعلها بان
مصدقها يجعل بالذات لان الذاتيات والوجود وخطا الذات بها بان تلك الاسرار متشعبة عن الذات يجعل بالذات يجعل
الذات بمعية ان يجعل اسراراً لا يميز بين الذات وبين الذاتيات وبينها وبين خطاها بالذاتيات ولا بين الذات وبين الوجود والخطا بها
بالوجود في الواقع وبالجملة لا فرق بين الوجود وبين الذاتيات في هذا الحكم ومن العجائب ان تورع صاحب الاقضية الميسرة عن ان جعل الذات
على انفسها وخطاها بذاتياتها غير محمول اصلها الجعل مستأنف ولا انفس الجعل بسيط متعلق بنفس الذات بخلاف خطا الذات بالوجود وغير
محمول معين وذلك الجعل بسيط هو من او ليسه التي لا ينبغي ان يصحح اليها فضلاً عن ان يجعل عليها فان معنى كون خطا الذات بالوجود
محمولاً معيناً يجعل البسيط المتعلق بنفس الذات هو ان مصداق هذا الخطا هو نفس الذات يجعل ونظر المعنى المتعلق في خطا الذات بها
اي كون الذات انفسها وخطاها بذاتياتها الوجود فان مصداق هذا الخطا هو نفس الذات يجعل قطعاً ولما احب الاما عليان جعل الاشياء
نفسه جعل ذاتياته عليه فانه يصدق معين وجوده اذا معدوم يصح سلبه عن نفسه وسلب ذاتياته عنه فيكون جعله على نفسه جعل ذاتياته عليه
حادثاً فيكون محمولاً قال جميعاً مع ان خطا الذات بالذاتيات لا يكون مقتضى الاعتقاد اليل النظر الى المهية من حيث هي غير ممكن الانشراح
عن ان يكون محظوظاً ذاتياته واما على ما من تلقا مقتضى الاعتقاد من تلقا جوهرها المهية فتقولنا الانسان انسان وحيوان للصح
صدقاً على الجعل من جهة الخطا وان اصح الى ما قد تقرر في الموضوع فاليست دعياً ما تقرر ذات الموضوع ليست اقول الصدور عن العلة
بل لتقرر خطا على ما لكن التقرر بنفس الذات من غير علة كفى على ان ذلك اليم ليس من جهة خصوص الخطا باعتباره خصوصية الخطا
بل من حيث استعاره مطلق طبيعة الربط الايجابى في فاذا نزلت تحت صدق خصوص المحل في ذاتيات المهية بخصوصية حاشية الموضوع
والمحلول على مجموعية نفس المهية وصدوراً على ما جعل انما بالعرض وعلى سبيل الاتفاق من حيثين علم تقرر المهية الاسكانية
بنفسها واطلاق كون الربط الايجابى بالذات من جهة خصوص الخطا وخصوصية حاشية المحل فلا اتجه الى توسط جعل مؤلف للخطا
بين الطرفين ولا الى اعتبار جعل بسيط للذات فاجعل جعل مهية الانسان ثم هو بنفسه انسان وحيوان لا يجعل مؤلف اصلاً ولا
بنفس ذلك الجعل البسيط انتهى وهذا الكلام لا يتحقق ان يلتفت اليه لكننا بنين فسادوه ونصير عليه كيلا يروج عندنا قديراً

زير في المنشورته والما يرق للنفوس في غارة الخوضه فقول بان يكون قطاعات الوجود مجعولا بالذات فيكون كلف لا باجمل المولود ويكون مجعولا
 باجمل البسيط المتعلق بنفس الماهية فيكون معنى كونه مجعولا ان صدقه مجعولة باجمل البسيط ومصادرة لنفس الماهية هي صدق عليها على نفسها على ان
 فلا معنى لنفي كون محل الذات على نفسها على الذاتيات عليها مجعولا بنفس اجمل البسيط المتعلق بنفس الماهية مع القول بكون صدق
 محل الذات على نفسها على الذاتيات عليها هي نفس الماهية وكون نفس الماهية مجعولة بالذات باجمل البسيط فلا معنى لكون
 اجمل مجعولا الا ان صدقه مجعولة وما ذكر من ان النظر الى الماهية من حيث هي غير ممكن الا تسلي عن ان يكون لها ذاتيات ان
 واراد بان انظر الى الماهية هو النظر الى الذاتيات تكون مصادرة الذاتيات هو نفس الماهية فاذا لوحظ نفس الماهية فقد لوحظ
 مصادرة الذاتيات فسلم لكن النظر الى الماهية هو النظر الى مصادرة الوجود واليه لان نفس الماهية هي مصادرة الوجود فظهر
 الى الماهية هو النظر الى مصادرة الوجود وان اراد بان النظر الى الماهية هو النظر الى الذاتيات اي مفهوماتها الانشائية التي هي
 شبيهة بالذات من ذلك ثم انما هو مفهوماتها الانشائية موقوف على انتزاع الذهن تلك المفهومات من نفس الذات كما ان لها
 مفهوم الوجود الانشائي موقوف على انتزاع الذهن مفهوم الوجود عن نفس الذات فليس النظر الى الماهية هو النظر الى تلك المفهومات
 الانشائية كما ان النظر الى الماهية ليس هو النظر الى مفهوم الوجود الانشائي فكلما كان في ذاتها من محل الذات على نفسها و
 محل الذاتيات عليها وبين محل الوجود عليها بان يكون الاول غير مجعول اصلا والآخر في مجعول البسيط وما تولى
 الانسان انسان اوجده ان نفسه ان صدق قولنا الانسان موجودا ليعرج الى اجمل من جهة الخطا وان ارجح الى الخطا لقر
 الموضوع فاليه يدعي انما هو تقر ذات الموضوع لا الصدور عن العلة بل التقر فقط حتى لو امكن التقر بنفسه كمن في صدق الوجود
 فان التقر به عبارة عن نفس الماهية بلا زيادة امر عليها هو مصادرة الوجود فلهذا الكلام لا يصلح فارقا بين صدق محل الذات
 والذاتيات على نفس الذات وبين صدق محل الوجود عليها كما لا يخفى وكذا قوله على ان ذلك الية ليس من جهة خصوص الخطا
 فان ذلك جاز في الخطا بالوجود الية وما ذكر من ان توقف صدق خصوص اجمل الخ فثله جاز في الوجود الية فان توقف صدق
 محل الوجود على نفس الذات على محل الماهية انما هو من جهة عدم تقر الماهية الاسكانية بنفسها وطلق كون الربط ايجابيا بالذات
 من جهة خصوص الخطا وخصوصية حاشيتي اجمل واما قوله فلا ينتج الخ فخران وهي لان صدق محل الذات على نفسها وخطاها
 بالذاتيات لما كان حاشيا فلا بد من محدث فكيف لا يحتاج الى اجمل اصلا فان حدوث حادث من دون اجمل اصلا لا يجبل
 بالعرض وهو نفس محل الذات ولا يجمل مستانف وراجل الذات لا يثبت الا ما يؤف القرحة فقد تحقق ان كما ان خطا الذات
 بالوجود مجعول بعين محل الذات كذا الخطا الذات بنفسها وذاتياتها مجعول بعين محل الذات بل الفرق واما قوله قد وجهه المحققين
 جلال الملحة والدين الدواني طبيب مدعيه وبرهانه واما القائل قد شرده عليه الكثير وتعدى اقصى مدعى التشريح والازرار وها هو

في الاستحباب منه على زدي الاغراق والاطراف والبعدها عنه بهذا العبارة في اصل فليس من لم يردق القطنة لم يكن تحت
 سبيل الى الفعل عنه قيل ان مقتضى بان صدق اصل نفس جعل الماوية لا يجعل متعلقا ان جعل متعلق اولانفس الماوية
 ثم العقل يتخرج منها كونها هي البعض ذاتياتها وصدق اصل نفس جعل الماوية وزعم ان ذلك نذهب الاشراقية وهو على شفا
 حجة الزمن والسخرية منه يتحقق ان صدق اصل بخصوصه نفس الماوية بما هي هي وقولهم ذات الماوية بمجولة معين جعلها بمعنى
 بان جعل الماوية بنفس جعلها فهي مجولة في ذاتها جعلها بسيطاً بوجوب جعل الماوية بل جعل البسيط هو الذي يتعلق اولاد
 بالذات بالذات والمقومات ثم بالماوية وهذا مسلك الاشراقية والرواقية وانما عاوننا ترميزه بقولهم لا حكمه اليماوية لان ذلك
 يجعل يوسفي اعتبار العقل بين الماوية ومقوماتها لها في الخط وصدق اصل لك صدق اصل نفس الماوية المجولة لا جعلها
 ومجوليتها فان بين الاعتبارين فرقاً على ان التشكيك لا يخص بالرواقية بل يصرى الشائبة اليه فلا يجد ان يلج الا بما يجدي
 الضميرين انتهى وانت وكل من يتجى الخطاب وان لم تمرن بالنظر والكتاب قلمان ان اصلا الفاعل من حيث مال من قروان
 بناء الذي هي رتبة على شفا برف اربعة صحتنا ان خطأ الذات نفسها وخطاها ذاتياتها مجول معين جعل الذات من جعل
 يتعلق بالذات نفس الماوية التي هي صدق اصل نفس متخرج منها كونها هي البعض ذاتياتها فان كونها هي البعض ذاتياتها حكاه صدقها نفس
 والحكاية لا محالة منتزعة عن الصدق وصدق اصل في نفس الماوية المجولة وهو الذي عناه المحقق بقوله وصدق اصل نفس
 جعل الماوية ولم يرد ان صدق اصل هو المعنى الاخر في الاضافي للبعد كما توجه في الفاعل بسور فهم فروع عليه بان صدق
 اصل نفس الماوية المجولة لا جعلها ومجوليتها وشل بذاتي كلامهم شائع مشهور على استهزائهم وقد كوروني كنههم قوم وسطوهم
 من جعل لشد له زرافا له من قوروا ذكر في تفسير قولهم ذاتيات الماوية بمجولة معين جعلها لا يغبني شيئاً لان الذات والذاتيات
 لما كانت مجولة جعلها بسيطاً كان محل الذات على نفسها وكل ذاتياتها عليها اليه بمجولة معين ذلك جعل لان جعل الحكاية جعل
 صدقها فلا معنى كون صدقها مجولاً لا عدم كونها مجولة وانما قوله لان ذلك جعل لان فان اراد بان جعل البسيط الماوية فيكون
 جعلها بالذات متوسطا بين الذات ومقوماتها ذلك لم يصح لكن المحقق لا يقول بذلك وان اراد بان جعل البسيط الماوية
 ليس جعلها في الذات بالمقومات اصلا فذلك ظاهر البطلان كما عرفت وانما قوله على ان التشكيك يعني به ما بيناه بقوله وانما
 الامر على ان محل الشيء على نفسه لا يفي غاية الزمن فان حاصل ما عاوننا ترميزه بقولهم لا حكمه اليماوية او بالذاتيات مجول
 بالعرض معين جعل المتعلق بالماوية صحيح سوار كان جعل المتعلق بالماوية جعلها بسيطاً كما هو الحق او جعلها لونها كما هو نذهب الشائبة
 فقول المحقق تام عن الطرفين ومحمد الضميرين وعل في الاما كل نظري قول فان جعل متعلق اولانفس الماوية فان ظاهره يدل على
 جعل البسيط فانه يتعلق بنفس الماوية بقولهم ان جواب المحقق الاصح على راي الشائبة وبما توجه به فان قوله قدس الله شرفان

اكمل خلق ولا نفس لما بهتة فالمراد بان الجمل لا يتعلق اولاً بكون الماهية هي الوصف في ذاتها بل انما يتعلق اولاً بالماهية نفسها اما
 بما هي هي كما هو مذهب الاشراقية العالمين بالجمل البسيط او من حيث غلطها بالوجود كما هو رأي المشائية العالمين بالجمل المركب
 لان اكمل يتعلق اولاً بالماهية بما هي هي حتى يكون الاختصاص بمذهب الاشراقية ولو تنزه عن كلف وطلنا ان هذا القول يدل على
 ما فهمنا من تحقق انما هي بهذا العبارة الدالة على الجمل البسيط لئلا يذهب الى مذهب الاشراقية واعتباره القول بالجمل البسيط ولا يلزم
 من ذلك توقف اصل الجواب على القول بالجمل البسيط فان اصل الجواب هو ان غلط الذات بنفسها او بذاتها لا يتعلق الى جمل
 مستأنف ولا اصل الماهية وبما هي هي سواء كان جمل الماهية عبارة عن الجمل البسيط او عن جعلها موجوداً وما توهم من ان مسلك الاشراقية
 والاشراقية ما حاول تزيينه لتقوية فكرته فهم بآراءه وانما قد يسمي ما حققه الحق قدس سره ولو كانوا يميزون الى ما ذهب اليه القائل
 كما توهم من خلل سبيل حل حارفي الاوداع من غير دليل فمقتضى الرشد من الحق واستمرار من رزق الفطنة على يرضقها واحد موقو كلكه
 وعلى وجهه ثم قال هذا القائل انما اللاحق الذي هو الوجود فمصدق الجمل في نفس ماهية الموضوع المتقترنة من غير اعتبار الامر بما معها
 اصلاً كما يكون في سائر العوارض من لوازم الماهية واللاواق المفارقة لكن لا بما هي هي نفسها كما هو في الذاتيات لكون الوجود غير ذي
 في قرابها بل من حيث انها صادرة بنفس اقربا عن الجمل فالناط بالذات بهن حقيقة بهيئته الصدور بالجمل البسيط فاذا
 ما بهل ان يظهر لك ان الماهية ما لم تصد عن الجمل على ما هي هي اصلاً فاذا صدرت صدق انها بما هي او ما هو ذاتي لها كما
 لا من حيث هي صدرت بل حين ما صدرت على مجرى المقارنة لا التوقف وانها موجودة باعتبار الخط من حيث هي صدرت اى على
 تلك الهيئة لا لما لها من حيث هي نفسها ولكن حين ما صدرت فذلك لم يكن شيئاً من الكمالات الهوائية بل انما يصح القول
 بكونه صدوره لبعض ذاتياته حين الجعولية ويقال هو موجود وثابت باعتبار الجعولية انتهى وانت تعلم ان هذا الكلام ليس اكثر من معنى فضلاً
 عن ان يكون له جدوى لانه قد اختلف بان مصداق الوجود نفس الماهية المتقترنة من غير اعتبار الامر بما معها اصلاً فالماهية اذا كانت
 متقترنة كانت مصداقاً للجمل الوجود كما انها اذا كانت متقترنة كانت مصداقاً للجمل الذاتيات من غير فرق واتوهم من ان الناطق بالذات
 في جمل الوجود حقيقة بهيئته الصدور لا بعينه شيئاً لان ميقيته الصدور ليست واقعة في المصادق والاكالات تلك الهيئة مستقيمة على
 نفس الماهية قبل الوجود وهو صريح البطلان كما سبق منا في خارج عن المصادق فليس مصداق الوجود والانفس الماهية وما
 الهيئة التعليلية فهي متحققة في صدق الذاتيات على الذات وصدقها على نفسها اي ضرورة ان حادث والحادث لا بد من محدث
 على انه لا يمتنع لتحقيق الهيئة التعليلية في صدق الوجود والان مصداق الوجود هو نفس الماهية بمجمل ونفس الذات هي مصداق
 الذاتيات والذات اي نفسها اي بمجمل فلا معنى لعدم تحقق الهيئة التعليلية في صدق الذات والذاتيات على نفسها وان
 اراد ان ميقيته الصدور في جمل الوجود هيئته لما فيه بخلاف محل الذاتيات او لما نفس الذاتيات كاف في صدقه فقد سبق ان محل

الوجود على اشئ قد لا يتصل الى لما غلب عليه التعليلية وحمل الشئ على نفسه قد يحتاج الى انما لها اذا كان غلبة المحمول للموضوع نظرية وقد سبق ذلك بيان متوفى فها قد اظننا الكلام في هذا المقام انما قد لا واهم واهم على التوفيق والالهام قوله على القول الثاني هو الاتصاف من حيث هو غير مستقل بالمعنوية قد جرى الشارح جهنا في التعليلية لصاحب الافي امين على جهة فانه قال في الافي امين ان نسبة الشئ الى صيرورة والاتصاف في هذا المعنى بمعنى يجعل المولف انما يلخص بين المحمول والمجول الى على انها مرارة لمخلوطية احد ما بالآخر على ان يتوجه الاتصاف اليها براسها وانما دخولها في متعلق الجعل بالعرض من تلك الجهة فاذ لو تعلق على الاستقلال بالاتصاف من حيث انها ما رتبة ما انفرد النظر عن الطرفين الا بالعرض وانصرم متعلق بجعل المولف وعاد الحكم بان هذه المبهمة لم تقتصر على نفسها الى جاعلة تقتضيها او تستثنى لان شان الماهيات الاستغناء بوجها تعبها التصورية عن الجعل والاتصاف اليه في الخاط با لا يخل في قواها من موهنا الى البرهان اليس قد قرع سمك ان التصور والتصديق نوعان من الادراك متعلقان بحسب الحقيقة لا بحسب المتعلق فقط اذ التصديق لا يتعلق بالبقاء الالهية اكلية كمنهم هو وجوده والتعلق بكل شئ وانسبة انما يخل في متعلق الحكم بالتمية حيث هو بالوضع تلبس بالمجول واذا التصور نفس حصول الشئ واذا التصديق كون الشئ شيئا وكذلك الوجود المحمولى والوجود الرباطي نوعان متباينان بحسب المتعلق وبحسب غيبتي فاحكم بان شاكاه الجعلين في هذا الحكم كما انما انتمى وقد بينا ان على مساو فان الاتصاف من حيث انه لاطبة بين الماشقين انما وجوده في ملاحظة الذين فلا يصح ان يكون متعلق بجعل المولف واذا ركب كيف نيلن ذو مسكن ان الشايبه يظنون ان اثر الجعل هو المعنى المحر في الذي لا يمكن ان يلاحظ استقلاله عن ان يتحقق في الواقع والحق ما ذكرنا سابقا من ان اثر الجعل هو صدق غلط الماهية بالوجود الذي هو صدق منفعة اليها بعد فهم هذا الخلق متحقق في الواقع متحقق صدق الذي هو ذات الماهية والوجود المتفقان في الواقع انضم احد ما الى الآخر كما ان متعلق الجعل في قولنا جعل السبلغ الثوب حمرا هو صدق غلط الثوب بالحمرة وهو ذات الثوب والحمرة الموجودتان في الواقع انضم احد ما الى الآخر قوله الاتصاف لاس نه والحيثية اي الاتصاف من حيث انه مفهوم اسمي لاس نه حيث انه مفهوم غير متعلق بالاطبة بين الماشقين وقد اذنع بما ذكره الشارح استدل على اثبات الجعل بسيط من انه على تقدير القول بجعل المولف لاجد من الانتباه الى الجعل البسيط المنفصل بصيرورة والاتصاف والاتصاف والاتصاف وغير ذلك من المراتب ووجه الاذنع ان متعلق الجعل المولف هو الاتصاف من حيث انه مفهوم غير متعلق بالاطبة بين الماشقين لاس نه حيث انه مفهوم من الماهيات وطحا لمحاظ مستقل وانما يلزم الانتباه الى الجعل البسيط لو كان متعلقه هو الاتصاف من حيث انه مفهوم مستقل وما به من الماهيات وليس كذلك بل متعلق الجعل هو الاتصاف من حيث انه لاطبة بين الطرفين كما ان نسبتني الحقيقة انما يتعلق بها التصديق من حيث هي لاطبة بين الطرفين لست انت اليها بالذات فها ما لا شارج موافقا لما في الافي امين قد عرفت فسلوه والحق ان حاصل الخلاف بين الفريقين هو ان اثر الجعل

على تقدير الجعل البسيط بنفس الماهية والوجود منتزع عنها وعلى تقدير الجعل المضاف به صدق غلط الماهية بالوجود المنضم إليها الانفس الماهية
والانفس غير الماهية بالانضمام اليها الماهية من الماهيات فلا وجه لانتهاز كجمل لمرت الى جعل بسيط بقوله قد تبدل عليه قد حققنا في
فائدة البحث ان اختلاف بين اصحاب الجعل البسيط واصحاب كجمل المضاف على اختلاف فهم في ان الوجود بل بنفس الصيغة المنتزعة
او بصفة منتزعة الى الماهية وانه لا يمكن القول بالجعل البسيط على القول بكون الوجود بصفة منتزعة ولا نقول بالجعل المضاف على
القول بكون الوجود منتزعا على تقدير كون الوجود بنفس الصيغة المنتزعة يكون مصداق الانضمام بنفس الماهية بلا
زيادة حيل عليها من دون الفهم معنى اليها معنى تقرر الانتزاعيات ومجملاتها في الواقع بنفس نفسنا شيها ومجملاتها في الواقع فيكون
معنى مجملها الوجود ومجملها الوجود الماهية موجودة كون مصداقها مجملها الوجود مصداقها على هذا التقدير بنفس الماهية بلا امر زائد عليها فيكون
الجعل بنفس الماهية واذا الوجود غير متحقق في الواقع متحقق مغاير متحقق فشا الانتزاع فلا يمكن ان يوسط الجعل بين الماهية وبين الوجود ولا
في الواقع وانما يمكن ذلك لو كان الماهية موجودة بوجوه الوجود ومجملها الوجود ومجملها الوجود الوجود الوجود الوجود الوجود
في الواقع مع توسط الجعل المضاف إليها وعلى تقدير كون الوجود بصفة منتزعة الى الماهية لا يكون مصداق الوجود ومجملها الانضمام بالوجود
بنفس الماهية فلا يمكن على هذا التقدير القول بالجعل البسيط واذا قد حققنا سابقا ان الوجود ليس بصفة منتزعة الى الماهية ثبت كجمل
البسيط وظل القول بجعل المضاف على كون الوجود بصفة منتزعة الى الماهية واليه لما كان مصداق الوجود هي نفس الماهية
بلا انضمام امر اليها لم يكن تعلق الجعل بين الماهية والوجود واذا ثبت الوجود ولمصداق ضروري فاذا لم يكن اثر الجعل الا مصداق الوجود
الذي هو نفس الماهية لا انضمام الماهية بالوجود بل بالجله تعلق الجعل المضاف انما تصور بين الماهية وبين مضافها الزائدة عليها لا ان
الماهية وبين امي مصداق لشيئها فان ذلك لشيء في تعلق الجعل بين شي وبنفسه استدلال الشيخ المقتول على حقيقة الجعل البسيط
بان الوجود من الاعتبارات العقلية فلا يكون من الفاعل الانفس الماهية العينية ولو كان الوجود هو من الفاعل فاما ان لم يقدر
شيئا زاد افعولها كان او فاعلها فيكون الوجود ووجلا الى نهاية وقد صوره الناظر بان غرضه ان الوجود واعتبارا عقليا ليس بوجدا في
الواقع فلا يكون مجعولا اذا لمجمل يجب ان يكون امرا عينا ثم اعترضوا عليه بان ما لا بد ان يكون المجمل امرا عينا والوجود ومجملها
عند الشايع بل بوجعول اليه ولا يجب ان يكون المجمل اليه امرا عينا لانه قد يكون امرا انتزاعيا كما في جمل الشيء فوجا وتحتا والحق
ان هو لا لم يفهموا معنى كلامه فان مقصوده ان الوجود من الاعتبارات العقلية فليس مصداق الانفس الماهية فلا يمكن ان يوسط
الانفس الماهية اذ لا يتحقق في الواقع الانفس الماهية ولو كان الوجود من الفاعل بان يكون اثر الجعل بالوجود والانضمام الماهية بالوجود
فاما ان يوسط الفاعل الوجود شيئا زاد افعولها على نفس الماهية التي هي منتزعة الانتزاع الوجود على نفس الوجود الذي لا يميز على نفس الماهية في
الواقع او لا يميز شيئا زاد افعولها على الثاني الوجود لا يصلح لتعلق الجعل بالوجود بسواء كان مجعولا او مجعولا اليه اذ لا يتحقق على هذا التقدير

في الواقع بنفس الماهية في اثر الجعل يكون الوجود بعد تعلق الجعل به كما كان حال فرض عدم تعلق الجعل بتسرعاً عن نفس
 الماهية وعلى الاول يكون الوجود وجوداً فراذاً للوجود وانما يكون صانعاً لتعلق الجعل به سواء قبل كونه مجعولاً او قبل كونه مجعولاً لانه
 اذا كان الوجود ويكون برصعة منفصلة كما هو ظاهر ان انكار الجعل البسيط انما يقصد به ان يكون الوجود برصعة منفصلة فلا يربط
 ما هو الوجود وما هو الماهية ان المجعول اليه ربما يكون استرالياً مسلم لكن يجب ان يعلم ان المجعول اليه انما يصح كونه استرالياً اذا كان
 مصداقاً لنفس ذات المجعول واما اذا كان عينه فلا يصح لانه لنفسه الى تحلل الجعل بين الشئ ونفسه الوجود مصداقاً لنفس
 الماهية فلا يصح ان يكون مجعولاً اليه الا ان كان المجعول اليه ان يكون مجعولاً واما هو صاحب لائق الماهية ان المجعول اليه انما يصح كونه استرالياً اذا كان
 مقتضاً كلام الشيخ المقتول اعترض عليه بان الاستراحيات الالهية كالعينيات الخارجية والاتصاف بالاعتبارات العقلية
 كالنفس بالادوات العقلية في الاصل الى الفاعل يكون الماهية عينية انما معناها مصداقاً لتسرع سنها الوجود في الاعيان و
 المشايخ تصح ان ذلك اخراقة الفاعل لانفس التسرع ولا الماهية استرع عنها ولا نفس حقيقة صحة الاستراع انهي وان تعلم
 ان ذلك الكلام لما عجز بل الفاظ بلا معنى فان الاستراحيات انما معنى اعتبارها الى الفاعل وكونها مجعولة ان مشايخ استرعها
 متاجرة الى الجاعل بمجولة والعينيات الخارجية ليس معنى اعتبارها الى الفاعل وذلك ولا معنى بمجوليتها بمجوليتها مشايخها بل معنى
 اعتبارها الى الفاعل انها نفسها محتاجة ما في نفسها وفي تصادفها بالوجود وكذا معنى بمجوليتها انها نفسها اثر الجاعل وان تصادفها
 بالوجود واثرة بخلاف الاستراحيات او معنى اعتبارها الى الجاعل ان تصادفها في نفسها وفي كونها موجودة الى الفاعل والاعتقاد
 بالاعتبارات العقلية انما تتحقق بتحقق فضاء الذي هو ذات الموصوف فاعتبارها الى الفاعل هو اعتبارها الموصوف الى النفس
 بالادوات العقلية ليس فضاء نفس ذات الموصوف بل ذات وذات الوصف انفسهم الى ذات الموصوف فالوجود والاتصاف بالوجود
 لما كان من الاعتبارات العقلية فلا يمكن ان يكونا بنفسهما اثر الجاعل او اثر الجاعل بتحقق في الواقع اما انما يكونا اثر الجاعل
 مصداقاً الذي هو نفس الماهية المتقررة في الاعيان بخلاف ما لو كان الوجود برصعة منفصلة الى الماهية اذ لا يكون مصداقاً
 الوجود والاتصاف بنفس الماهية واذ هو استراحي فاعل الجاعل بنفس الماهية العينية ولا يمكن ان يكون اثره بالذات كون الماهية
 عينية لانه اعتبارها عقلية لا تتحقق في الواقع انما تتقرر لفضاء وبه نفس الماهية العينية ولا يمكن للمشايخ ان يذهبوا الى كون
 هذا المعنى الاستراحي والاعتبار العقلية اثر الجاعل بل هم يتأيدون به ان ان خطا الماهية بالوجود الذي هو صفة منفصلة الى الماهية
 اثر الجاعل فغير صحيح على كون الوجود بنفسها فيحتاج الى الماهية لا كما توهم بذلك من انهم يقولون ان اثر الجاعل على الذات استرالياً بالوجود ونفسه
 عرفاناً لتعلق الجعل بالماهية لا يمكن على تقدير كون الوجود برصعة منفصلة وانما ان شاء الله تعالى في حق سرفي كماله في حق سرفي كماله في حق سرفي كماله
 كون الماهية موجهة وشبهه والمهية لا يمكن ان يكون كونها مجعولة الى الاعتبارات العقلية بالادوات العقلية الماهية بالماهية في الجعولة

قد ثبت الجبل البسيط بالكلية والمأبىة مع حيثية انحرافية او انضائية وهو باطل لان كل حيثية انحرافية كانت او انضائية انما هي
 المأبىة بعد وجودها ولا اقل من ان يعرضها نبح وجوبها فلا يكون مصداقاً للوجود او خبر من مصداق اذا المصداق يجب تقديمه على المصداق
 فلا خلافه كما لا يخفى وثابت ما توهم بعض الشراح من ان لمعنى الابطى موجود وجوده ودار وجوده متشابه في الخارج فاستنبط في قول
 موجوده موجوده في الخارج واثراً للجبال فقد ابطالناه بنحوه عشر اوجه في فائده البحث فلا طيفقت الاية لا لاجاب خاتم الحكماء قدس سره
 عن توهمه بطلان تسليم وجود النسبة في الاعيان من غير لاس ان حاصل الدليل هو ان معنى مجعولة الصفات الهية بالوجود ومجموعه ليعرف
 قولنا الهية موجودة وكون اثره في المعين اقرار مصداق الذي يصح عنه الحكاية بهذا القول وليس اثره وجوده بالصفات ونحوه فانه
 فرق بين ان يكون الاتصاف متمتعاً في الخارج وبين ان يكون الشئ مستغنياً بالوجود في الخارج وان كان اثره مفاداً في القول و
 مفاداً ليس بالافس الهية ولا يصح شئ آخر للمصادقية والمفادية فيكون هي المجعولة لو سلم وجود النسبة في الاعيان فلا يراد بالبراهنة
 كما لا يخفى انتهى فهو وان كان كلاماً مقنياً فاية المساواة لكن يراد عليه انه انما يتم لو لم يكن النسبة وجوده في الاعيان واما لو سلم ان النسبة موجودة
 في الاعيان فلا يتم ان النسبة على هذا التقدير من حيث خصوص وجوده الذي يثبت في حكاية ومن حيث وجوده في الخارج محكي عنها ومصداق
 فعلي لا يوافقنا ونفس الهية ولا يصح شئ آخر للمصادقية والمفادية فيكون هي المجعولة غير مسلم نعم ان لم يكن للوجود والنسبة الاربعة
 بينه وبين الهية وجوده في الخارج فكان مثلاً انحرافاً ومصداقاً في الواقع نفس الهية فيكون هي المجعولة فالوجه البطلان وجود
 النسبة وسائر الانحرافات في الخارج بوجه غير وجودها مثلاً واصل بعض الاذكياء من المتأخرين على حقيقة الجبل البسيط بان
 الحقيقة من حيث هي هي امان لا يتحقق بها الجبل او تعليق بثبوتها والاول ظاهر البطلان لانه قول باستغناء الممكن عن العلة وعلى
 ان في امان ان يكون المجموع بالذات نفس الحقيقة فهو المطلوب امان ان يكون نفس الحقيقة مجعولة بالعرض فيلزم تقدم الهية المخلوطة
 بالوجود على نفس الهية من حيث هي هي والهية المخلوطة بالوجود متاخرة عن الوجود ولا اقل من ان تكون مع فيلزم تاخر نفس الهية عن
 الوجود فيلزم تقدم العناصر على المعروض وهو باطل اراد عليه بوجه منها انه لا استحالة في تاخر نفس الهية عن الهية المخلوطة بالوجود
 في حكم الجبل فان بالآخر لا يتاني في تقدم الهية المطلقة على المخلوطة في لحاظ العقل وبالمجمل فلا ضرورة في ان يكون المتأخر عن الشئ
 باعتبار تقدمه عليه باعتبار آخر ومنها انه لا يلزم على تقدير كون الهية المخلوطة مع الوجود وتقدمها على نفس الهية تقدم الوجود على
 نفس المأبىة اذ ما مع التقدم لا يجب ان يكون متقدماً ومنها انه على تقدير العمل المؤلف المتقرر بالذات هي صيرورة المأبىة وجودية
 والوجود والهية متقرران بالعرض فهما متاخران عن المأبىة للوجود ولا استحالة في كون احد المتأخرين عن شئ متاخر عن
 المتأخر الآخر باعتبار آخر فلا استحالة في تاخر الوجود عن الهية مع كون المأبىة والوجود كليهما متاخرين في الجبل عن صيرورة الهية
 موجودة توهم الهية المخلوطة بالوجود متاخرة عن الوجود ان اراد به تاخر المركب التقيدى معنى مفهوم قولنا الهية موجودة فتاخره

سلم لم يثبت الماهية متاخرة عنه اذ لا تقر لهذا المركب انما تقر للماهية ثم تعقل تنزع منها الوجود ويجعل مقيداً يحصل مركباً مقيداً
 وانما يبعد مفاد قولنا الماهية موجودة ومصادقاً فلا تسلم متاخرة عن الوجود وليس هذا مركباً عن الماهية والوجود حتى يكون متاخراً عنه
 العمل عن الجزر والمقيد عن المطلق ومنها انما يختار ان الماهية من حيث هي غير مجبولة اصلاً واذ الاسكان عند اصحاب الجعل الموقوف
 كيفية نسبة الوجود الى الماهية فالاحتجاج الى الجاعل عن عدم هي نسبة الوجود الى الماهية لا الماهية نفسها فلا يصير في استنفار الماهية
 عن العلة بهذا قال المتأخرون الحق ان ذلك لا يغفل عن حاصل الاستدلال فان حاصله بعد التامل هو ان اثر الجعل بالذات اما
 نفس الماهية بل لا زيادة امر عليها وانضمام صفة اليها فهو المطلوب واثره بالذات الماهية المنضم اليها الوجود بان يكون الوجود صفة
 زائدة عليها صفة اليها في الخارج ونفس الماهية اثر بالعرض واثره الماهية المنضم اليها الوجود ونفس الماهية ليست اثره اصلاً
 وحيث ان الاشتغال بالاطلاق لا ينافي فيهما فلان الماهية لا فعلية لها قبل الوجود والجعل بل هي قبل الجعل ليس بشئ ولذا
 يمكن سلبها واسباغاً شيئاً تباعن نفسها فلا يمكن ان يقال انها ليست مجبولة اصلاً بالذات ولا بالعرض واصحاب الجعل الموقوف
 لا يذكرون كونها مجبولة بالعرض فانهم يقولون ان نفس الماهية اثر للجعل بالعرض والا لمهم كون الماهية ذاتاً معيناً وعدم
 تأملين بذلك واما الاول فلان الماهية من حيث هي لو كانت اثر للجعل بالعرض وكان اثره بالذات الماهية المنضم اليها
 الوجود في المجموعية فتكون متاخرة عنها اذ بما بالعرض متاخراً بالذات والماهية المنضم اليها الوجود متاخرة لا محالة عن الوجود وكان
 اثره المنضم اليها ليس بام شيء الماخوذ مع انضمام البياض اليه متاخراً عن البياض فانه مقيد بالبياض سواء كان المقيد داخلية او
 خارجة ولو تنزلنا فلا أقل من ان يكون الماهية المنضم اليها الوجود مع الوجود فان الوجود ملحوظ معه ولو كانت الماهية المنضم اليها الوجود
 مقدمة على الوجود فاما ان يكون في مرتبة التقدم معروضة للوجود او لا على الثاني لا يكون التقدم على الوجود الماهية المنضم اليها
 الوجود بل نفس الماهية من حيث هي ولا كلام فيها فانها لو كانت اثر للجعل بالعرض والامر الى الجعل البسيط وعلى الاول لما يزم تقدم
 الوجود على الوجود وقد ظهر انه يلزم على هذا التقدير ان يكون نفس الماهية في فعليتها متاخرة عن انضمام الوجود اليها وهو صريح البطالان
 لان انضمام شيء الى شيء كان الى اي شيء كان فرج فعلية المنضم اليه لا معنى لانضمام الى الاشياء المحض بحكم البداهة فقط
 جميع الشبهات الموروثة على الاستدلال اما الاول فلان تاخر نفس الماهية عن الماهية المحلولة بالوجود في حكم الجعل يستلزم ان
 يكون فعلية المنضم اليه متاخرة عن انضمام المنضم اليه لا معنى لانضمام الى الاشياء المحلولة بالوجود في حكم الجعل يستلزم ان
 بالوجود ولما كانت مع الوجود في الجعل بالذات ومقدمة على نفس الماهية فاما ان يكون الوجود المنضم اليها المقدم على نفس الماهية
 اذ على الثاني ان يكون المقدم على نفس الماهية نفس الماهية لا الماهية المنضم اليها الوجود وعلى الاول ثبت تقدم الوجود على نفس الماهية والوجود مع التقدم
 ان يكون مقدماً فعنه سلباً على الكل سلباً على الكل اما الثالث فلان اثر الجعل على تقدير الجعل الموقوف هو مصاديق صيرورة الماهية موجودة

وهي الماهية المنضم اليها الوجود فعلي في التقدير يكون فعلية نفس الماهية فرعاً لانضمام الوجود اليها اذا انضمام الوجود اليها اثره كعمل
 بالذات ونفس الماهية اثره بالعرض فلا يمكن القول بكون انضمام الوجود فرعاً لفعية الماهية على في التقدير فاستثنى ما اثر الوجود
 من الماهية مع القول بتأخرها عن صورة الماهية موجودة في التقرر نظراً لوجودها بالقول بان مصداق قولنا الماهية موجودة ليس
 متأخر عن الوجود لانه ليس مركباً عن الماهية والوجود حتى يلزم تأخره عنه متأخر لكل من الجزء المتحد عن المطلق وان التقرر متأخر عن
 الماهية ثم العقل ينزع منها الوجود كما ذكره اجريش فانما يستقيم لولم يكن الوجود وصفه منصفته الى الماهية اذ على كونه وصفه منصفته اليها
 ليس مصداق قولنا الماهية موجودة نفس الماهية بل هي الماهية المعروضة للوجود ولا شك انها ليست مقدمة على الوجود بل هي
 اعم منه من الوجود وادوم كما بينا وهو كون التقرر نفس الماهية وكون الوجود منتشرها عنها غير مقصور على تقدير كون الوجود وصفه
 منصفته وقد عرفت ان القول بالجعل المولف انما يستقيم على تقدير كون الوجود وصفه منصفته فهذا لا يراعى ما يوجد القول بالجعل
 البسيط لانه لا يراعى ما لا يراعى فقد شترنا في دفعه في آثار تقرير الاستدلال حيث اطلنا الشئ الاخير وما قول المعترض
 الا لا يمكن عند اصحاب الجعل المولف كيفية نسبة الوجود الى الماهية فان ارادوا ان لا يكون كيفية نسبة الوجود الى الماهية بالذات
 فسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون الا لا يمكن كيفية نفس الماهية اصلاً بالذات ولا بالعرض وان ارادوا ان كيفية نسبة الوجود
 الى الماهية فقط وليست كيفية لاهية اصلاً بالذات ولا بالعرض فذلك باطل اذا لا يمكن عندهم كيفية للتشبه بالذات ولا بالذات
 ولما بينا تأنيلاً وبالعرض ولذا يقولون ان الماهية اثره كعمل بالعرض فادوا ما اصحاب الجعل المولف فلهذه شبهات لا بد من
 كشفها فتبين انما تعلق الجعل بنفس الماهية لزوم المجموعية الذاتية ولذا قال الشيخ معين سل عنه وقد كان بكل المشش باجمل اصر
 المشش مششاً بل جعل المشش موجوداً والجواب ان الجعل البسيط لم يتعلق اولاً بالذات بكون الماهية ماهية بل انما تعلق بنفس
 الماهية ونفس الماهية هي مصداق كون الماهية ماهية فان ارادوا بلزوم المجموعية الذاتية على تقدير الجعل البسيط ان الجعل البسيط
 متعلق بكون الماهية ماهية فذلك منصوص فان الجعل المتعلق بين المجموع والمجموع اليه هو الجعل المولف وكون الجعل البسيط
 ان ارادوا بان الجعل البسيط متعلق اولاً بالذات بنفس الماهية ونفس الماهية مصداق لكون الماهية ماهية فبهذا الاعتبار لم نست
 المجموعية الذاتية فذلك سلم وقصر ولا ضير فيه ولا استحالة انما يستحيل ان يكون الماهية متفرقة ثم جعلها بالاجل ماهية وهذا غير
 فان الماهية قبل الجعل لم تكن متفرقة ولا ماهية ثم جعلها بالاجل صارت متفرقة وناهية وبالجملة المحال هي المجموعية الذاتية كجعل
 ستانف غير جعل الماهية عندها في غير لازم ولا لازم هو المجموعية الذاتية بعين الذات وبغير تحصيل كيف ولو كانت طلق
 المجموعية الذاتية مستتيرة لم على المشايخ في هذا المحال فان الماهية عين عندها ليست ماهية ثم اذا وجدت صارت ماهية فكونها
 ماهية حادث لا بد له من محدث وقول الشيخ ليس جوهراً علياً فانما لا نألفون باقاً وليدة كانت او باطله انما نؤمن بها هو الحق وبالا

اتفق منها ان جعل بالذات الممكن لذات الممكن لذات هو ذنب الوجود الى الهيئة لا يمكن كيفية للذات الجواب من مرنا الاشارة الى ان الممكنية هي
 واني بعض الشرح من انه لو سلم ان الاسكان كيفية للذات فيوزان يكون الاحتياج اولاً وبالذات الماهية وثانياً بالعرض للوجود و
 الالتفات فبذلك المعنى لغير الجعل البسيط ساقطة بالضرورة شاهدة بان الممكن بالذات هو المحتاج الى الجاعل بالذات وهو المحتج
 الى الجاعل بالذات هو اثر الجاعل الجعل بالذات فالجواب هو الجواب الاول ومنها ما ذكر بعض الشرح قال يراد على اصحاب
 الجعل البسيط الاشكال عظيم وتنبه لبيان مقدمات المقدمة الاولى ان غلط الماهية بالوجود من حيث ان معنى غير مستقل ملحوظ من
 الطرفين على انه مرارة للملاحظة فانها لا تخلو اما ان يكون واجبا وممكنا او متقدما او هم قد قصدوا على ان مقتضى المفهوم الى المواد الثلاثة
 قديمة باصرة لا يمكن ان يخرج منها احد من المفهومات وظاهر ان غلط الماهيات الممكنة بالوجود ليس يتبع ولا واجب فلا بد ان
 يكون ممكنا ثم لا يمكن ان يقال ان السكينة بالعرض وان السكينة عين السكينة نفس الماهية او هم قد صرحوا في الاسكان بالغير
 والاحتمال الاتقاد الاسكان فان قد لا يمكن يستلزم قد اسكانها بالضرورة المقدمة الثانية ان الاسكان هو المحجج الى المجموعية
 لا غير انما لانه ان تعدد السبب يستوجب تعدد السبب لا قطع توار وحين على سبب واحد اذا تمهيد في نقول غلط الماهية
 بالوجود حقيقة جوازية امكانية بحكم المقدمة الاولى فيكون محتاجا الى جعل الجاعل بحكم المقدمة الثانية فاما ان يتعلق جعل الجاعل
 بالذات كما ان يتعلق بالماهية نفسها كذا فهو غلط ما سوسه وشبه ما ادعاه الشاؤون وكان ذلك حقيقة جماعين المذهبين
 او يتعلق بجعل بالعرض فان ارادوا بواسطة في اشبهت فهو جعل بالذات فيكون هناك جعلان احدهما سوف على الآخر فخرج
 الى الاول وان ارادوا بواسطة في العوض فيكون الجعل بالحقيقة ج جعل الذات ولم يتعلق بالخط جعل بالحقيقة فاسكان
 حقيقة انما هو المحجج الى جعل الذات ثم اسكان تلك الذات نفسها اليه فخرج الى جعل الذات فيكون توار وحين على السكينة
 على سبب واحد هو افتقار الذات واللازم باطل بالمقدمة الثانية انتهى كلامه بعبارة وانت تعلم ان هذا الكلام مع طول لا يرجع
 الى طائل لانه لا يتب عاقل في ان الغلط من حيث هو رابط بين الهيئة والوجود ولا وجه له نفسه في الواقع انما يتحقق في الواقع
 نفس الماهية وتعلق بغيرها الوجود وخطها بالوجود ونعم للوجود وخط الماهية بالوجود وجود ذنب من مفر عن الماهية بعد الاسترخا اذا
 تمهيد في نقول لما كان الموجود في الواقع امر واحد هو نفس الماهية فكان الممكن في الواقع امر واحد هو نفس الماهية واما الوجود
 والخط فانه لا وجود لها في الواقع ليسا بممكنين في الواقع اذا لم يكن نفسه في الواقع بالصلح الوجود ونفسه في الواقع والوجود والخط
 كما انها ممكنين مترشحين الى الصلحان الوجود ونفسهما في الواقع فلا يكونان ممكنين بنفسهما في الواقع لكن لما كانت الماهية مشار
 في وجودها كان لها تحقق في الواقع معين تحقق الماهية لا بان يكون التحقق هناك بالذات ثلثة اشياء الماهية والوجود والخط بل
 التحقق امر واحد مترشح العقل منه الوجود والخط وكذا الحال في ان كان هناك اسكان واحد حبيب الى الماهية اولاً بالذات

والى الوجود والخط ثانياً والعرض والقوم انما صرحا بنفى الاسكان بالغير بمعنى ان يكون اسكان الشئ معلولاً بالغير لا بمعنى ان يكون
 منك اسكان واحد مشوباً الى شئ اولاً وبالذات والى شئ آخر متشعب عنه ثانياً والعرض فان اردت العاقل بقوله في مقدمة الاول
 ثم لا يمكن ان يقال ان اسكانه بالعرض وان اسكانه حين اسكان المهيبة لا يمكن ان يقال ان اسكانه بالخط معلول بالغير بمعنى ان
 يكون الخط في حد ذاته واجباً بغيره ثم يصير ممكناً بسبب غيره فليس يمكن للايجدية اذ لا نقول باسكانه بالعرض بهذا المعنى وان ارادته
 لا يمكن ان يقال ان اسكانه بالخط هو اسكان لمصدر حقيقة والخط بالعرض في غير سلم وهم غير مصرحين بذلك ان ارادته لا يمكن
 ان يقال ان اسكانه بالذات ثابت لنفس المهيبة والخط كليهما حقيقة وبالذات فذلك مسلم لكننا لا نقول به وان ارادته لا يمكن ان يقال
 ان اسكانه واحد قائم بنفس المهيبة لا اولاً وبالذات والخط ثانياً والعرض في غير سلم وقد امكن ان اسكانه لا يستلزم تعدد الاسكان
 بالذات اذ اكان الممكنان ذاتين مستقلين بالتحقق وليس هنالك ذلك اذ الذات المستقلة بالتحقق هي نفس المهيبة والخط متشعب
 عنها وهو كما ان في اكمل بالعرض يكون وجوده مشوباً الى ذات الموضوع بالذات والى الجمل المتشعب بالعرض كما ان تعدد الذاتين
 في اكمل بالعرض لا يستلزم تعدد الوجود بالذات كذلك تعدد الذاتين ههنا لا يستلزم تعدد الاسكان بالذات وهو غير ان الوجود الاسكان
 وغيرهما ثمانية متعده وموصوفة بها في الواقع والموصوفون المحققون في الواقع فيما نحن فيه هي نفس المهيبة كما ان الموصوفون بالوجود في
 الواقع في اكمل بالعرض واحد هي ذات الموضوع اذ اعرفت هذا فنقول بالتحقق حقيقة في الواقع هي نفس المهيبة وهي الممكنة بالذات
 وهي الجموع بالذات والما بالوجود والخط فانهما محققان في الواقع بالعرض فالكما بينهما في الواقع بالعرض كما بالعرض اما
 من حيث وجودها الذي المنفرد عن الما بية بعد الاستزاع فهما مهيبتان منفردتان عن نفس الما بية التي هي في الواقع مصداقاً وممكنات
 بالذات ومجربتان بالذات جعلاً بسيطاً معاً الجعل المهيبة في الواقع ولا ضير فيه فظهر ان ما ذكره تطويل الما بية لتبويل الما بية ثم لا يخفى
 ان هذا الاشكال ناهض على اصحاب الجمل المتولف لانه لان نفس الما بية لا تخلو عن المواد الثلثة اذ اقسمة البها حاصره ليست مستقلة ولا
 واجبة فهي ممكنة وليس اسكانها بالعرض ولا نفس اسكانه بالخط اذ لا يمكن بالغير ولا هي الاتحاد الاسكانين فهي بالجموع جعلها راجعاً بالخط
 فيكون ذلك جمعاً بين الازدسبين لا يصح جعل الخط فيكون الجعل حقيقة جعل الخط فيكون كلا الاسكانين على افتقار الخط فيلزم قولهم
 اسبين على سبب واحد فلا وجه لتخصيص هذا الاشكال بالجعل بسيطاً ههنا ما اودعه بعض الآخر من شرا فقال ما نهربه وتفرغ عني و
 ارجو ان يكون هو الحق فيقتضي تهيداً مقدماً الاول ان مصداق الجعل يتقيد بمعنيين الاول المحكي عنه للقسمة والثاني انه صدق
 اكمل بمعنى ما يكون على الصدق بحيث لم يتحقق لم يصدق القسمة وهو في الحقيقة ما يكون على المعنى الاول فان صدق القسمة عبارة
 عن كونها مطابقة للمحكي عنه فيكون على الصدق هي على المحكي عنه وبالعكس الثانية لان المهيبة من حيث هي لا بشرط شئ ليست الا
 المحكي عنه للذاتيات لا بالغير من العواض وكلها يفرض سواء بالصدق بل بها عن الما بية سلباً بسيطاً في هذه المرتبة والمحكي عنه له هو الما بية

مع انضمامي او اتزاعي واما انقرض عندهم فكيف العطف والسياسة اليه ان اشئ ان الوحدان سليم حكم بان مجموعتي كل مرتبة انما
تستحق مجموعتي لانك عنده وتنتزع منه بل المجموعتين مجموعتي واحدة ولا تستحق مجموعتي وليس بممكن عنه ولا تنتزع منه بل من انما
بين الفريقين فكذا الحال في الاستغناء عن احوال الاربعة ان العقود سواركانت بليات بسيطة او بليات مركبة لا تخلو عن وجود
الشيء في ذمة المحكي عنه بين مبدأ المحمول ذات الموضوع كيف ولولم يكن ارتباطه بالمحمول بالموضوع لم يصدق الربط الايجابي
الذي هو في مرتبة الحكاية غاية الامران الاعراض التي هي سوى الوجود لما كان له با وجود سوى وجود الموضوع يكون وجوده في
الغيبا به وجوده بالموضوع واما الوجود فلعلم احتياجه الى الوجود حتى يكون موجودا لا يكون له وجود في نفسه هو وجوده بالموضوع امانه لا
يكون له وجود بالموضوع ولبطية فكذا لا يصرح البعض في ذلك الوجود والربط الذي يكون في مرتبة المحكي عنه قد يعبر عنه بالاقتفاء لبعض
واكملوا التقييم فخير ذلك وبالمجمل كل معنى سوى الذاتيات لا ارتباط في نفس الامر مع الموضوع صحيح فلهذا يعلم فكذا لا ارتباط انا
بالبرهان او بالحدس بمشاهدة الآثار غير انهم يحكمون بعدد القضية او مقدماتها فتقول المرتبة التي يعبرون عنها بالفعل
وانتقر ويحولونها اثر العمل البسيط بالذات اما المراد بها نفس الماهية من حيث هي التي ليست الا مطابقا لثلاثيات
ودون الحواض سواركانت وجودا واثرا فيكون مستتبعا لمجمل ثبوت الذاتيات بل مجموعتي في الثبوت ليست عبارة الا بمجموعتي فبه
المرتبة فان مجموعتي كل قضية كما اشترنا لبيانها عن مجموعتي مطابقتها ولا يكون مستتبعا لصدق البهية بسيطة فان مرتبة الماهية
من حيث هي هي الانضمام مني زاد عليها ليست بمطابق لثلاثيات الاربعة سواركانت بليات بسيطة او مركبة بل هي مطابق لها
فيحتاج لصدق الوجود الى حمل متانف لمجاها المحكي عنه لان اردوا بها نفس البهية مع غلط معنى زائد عليها فيرفع المسأل الى العمل
الموافق فالتقت المراد بها البهية من حيث هي لكن مطابق جعل الوجود وليس هو الماهية من حيث نفسها بل هي من حيث استنادها الى
الاجل قلنا اولان الاستناد الى احوال حيثية لتعليق فيقول المصدق بالبعث الثاني في الكلام في المصدق بالبعث الاول وعلى
الافتقار لعل المقدرة الاربعة تكفي مؤنة فانه مطابق كل عقد كما عرفت في تلك المقدرة ليس الا بالباطل بموضوعه وشوته
وللا ارتباط معنى اقرب فالحق انه لا يصلح الماهية من حيث هي هي للمجموعتي كيف وهو ليعني الى جعل ثبوت الذاتيات للذات ونحوها
المقرر عند الفريقين ويصح في صدق حمل الوجود الى جعل متانف لمطابقه ولذا قال الشيخ ما جعل السد الشمس مشتملا على جعل الشمس
موجودا فليس المحمول الا بالربط المعنى المصدرى الاتزاعي للوجود مع موضوعه من حيث هو ارتباط انتهى كلامه وانت بعدا
باصول قرنه لا يكذب واذما كان كل جملة من تلك تتحقق بان ما ذكره مع طول ادراي من سنج المشاكك واو من لان الوجود
ليس منفعة منضعة الى البهية بل بمعنى اتزاعي فشا اتزاعه نفس الماهية بالانضمام امرها به او زيادة معنى عليها كما حققنا فيما سبق
وقد عرفت في الفصل بان الكلام انما هو في معنى المصدرى الاتزاعي للوجود وكما يدل على ذلك خطا من صدق قولنا الماهية

ففس المبهية لا المبهية مع انضمام امر إليها كما ان مصداق الذاتيات هي نفس الماهية بل افرق بين معانيها الذاتيات ومعنوم الوجود
 واصلا في هذا الحكم فمرادنا بالمرتبة التي نعنيها بالمرتبة التي بتقرر العلوية ونجعلها اثر الجعل بسيط بالذات هي الماهية من حيث هي ككائناتها
 مصداق للذاتيات مصداق للوجود فيكون جعل هذه المرتبة مستتبعا لصدق البلية بسببها يستحق لصدق الذاتيات ذلك
 لان الوجود لا يقتضي في مصداق الوجود والمصدرى عندنا نفس الماهية فيكون نسبتا الوجود المصدرى الى المبهية كنسبة الانسان الى
 الانسان نكاحا ان مابهية الانسان من حيث هي مصداق الانسان كذا انك مصداق للوجود وانما يصح سلب الوجود عن الماهية
 من حيث هي هي معنى ان الماهية من حيث هي ليست عين الوجود المصدرى لا بمعنى انها ليست عين مصداق فالجمل
 بالذات هي نفس الماهية وهي ككائناتها مصداق للذاتيات كذا انك مصداق للوجود وتكون الماهية مخلوطة بالوجود وبالذاتيات
 تجعل بعين جعل نفس المبهية معلا بسيطا واما قال انه لا يصلح الماهية من حيث هي للجمعية كيف وهو يقتضي الى جعل ثبوت
 الذاتيات للذات وبهذه المقتضى الفرقتين ويخرج في صدق حمل الوجود الى جعل متانف لطاقتها لا اول فلان جعل
 ثبوت الذاتيات للذات ان اريد جعله بعين جعل الذات فهو ليس بمحال لان خلاف المقر عند الفرقتين ضرورة ان الماهية في
 حال عدمها ليست مخلوطة بالذاتيات لان ليس شيئا عين العدم واذا جعلت صارت مخلوطة بالذاتيات فخطاها بالذاتيات ما دامت
 بمجمل بعين جعل الذات وبذا المعنى لا ينكره احد من الاشراقية والمثالية هنا يكره مثل صاحب الاقرب الميسر لا اعتدوا بطنين
 الباب عند ادنى الالباب وان اريد جعل ثبوت الذاتيات للذات بمجمل متانف وارجل الذات فهو محال غير لازم وانما يقتضي
 فلان مطابق صدق الوجود لما كان هي الماهية نفسها فجمعية ثبوت الماهية هي جمعية الماهية نفسها وجمعية المبهية نفسها هي جمعية
 مصداق الوجود لما ذكرنا القائل من ان جمعية مرتبة الحكاية هي جمعية مرتبة الحكمي عنه فلا يحتاج بعد جمعية نفس الماهية الى جمعية
 متانف لمصداق الوجود كما نرى فظهر ان ما ذكره مشبه بدمية لا يرجي ان تكون هي الحق ولعلك دريت بما ذكرنا ان الماهية من حيث
 هي هي ككائناتها مصداق للذاتيات كذا انك مصداق للوجود وفان مصداق الوجود وعين الماهية وانها لا يصح سلب الوجود عنها ليست عين
 الوجود المصدرى لا بمعنى انها ليست عين مصداق فقط ما ذكره في المقدمة الثانية ولعلك ذهنت لاصول كررت عليك وتحتقيقات
 قررت لديك بان الوجود المصدرى لا ارتباطا له بموضوعه الا في مرتبة الحكاية لا في مرتبة الحكمي عنه اذ ليس في مرتبة الحكمي عنه انفس
 المبهية وليس فيها شيئا من احد ههنا مرتبط بالآخرها المبهية والوجود لو كان كذا انك لكان الوجود وصفة منفصلة الى الماهية مع انه معنى
 مصدرى انشراحا كما اعترف به هذا القائل انفسه فظهر سقوط ما ذكره في المقدمة الرابعة من ان العقود سوار كانت بليات بسيطة او كثر
 لا تخلو عن وجود البليات في وجه الحكمي عنه غير مبدا المحمول وذات الموضوع الى آخر ما قال وذلك لان الكلام في الوجود والمصدرى
 ولا تحقق لنفسه في الواقع بل معنى تحقق في الواقع هو تحقق فشا انشراحه لا غير واذا لم يكن يتحقق بنفسه في الواقع لم يكن ان يكون

لارتباطها بموضوع الذي هو نفس الشئ الواحد في مرتبة الحكمي عند التحقق الارتباط بين الشئين في الواقع فرع تحقق ذينك الشئين فيه
 وما ذكر من ان لو لم يكن لبدا للحمول ارتباطا بالموضوع لم يصدق الربط الايجابي الذي هو في مرتبة الحكاية ثم الاتري الى حل الذات
 على نفسها بطل ذاتياتها عليها ولا الارتباط هناك في الواقع بين الموضوع ومبدأ الحمول وما ذكره انما يصح فيما اذا كان مبدأ للحمول
 صفة زائدة على الموضوع والوجود ليس كغيره فلهذا انشأنا حكمي عند في البليات البسيطة نفقات الموضوع بل زائدة على عليها نعم الوجود
 الا الحكمي الذي هو في ذاتها كالتحقق في مرتبة الحكمي عند في جميع العقود باعتبارها من نسبتها الى كنهية تحقق في مرتبة الحكمي عند في بلياتها في ذاتها كالتحقق في مرتبة الحكمي عند في جميع العقود
 في مرتبة الحكمي عند او عبارة عن الوجود المستقل الذي لم يتغير غير مستقل كوجود الاعراض فتتقنه في مرتبة الحكمي عند في جميع العقود
 ايضا باطل اما ولا فلا في ذات المعنى غير متحقق في البليات البسيطة اذ لا وجود للوجود كما يحسن في ذات المعنى فكيف يعنى تحقق في المعنى
 في ما هو الحكمي عند البليات البسيطة وكيف يمكن ان العقود كلها لا تتحقق في الوجود والربط في ذمة الحكمي عند واما ثانيا فلا في
 الاعراض الا انشأنا في كنهية وضرورية وغيرهما ليس البليات في الواقع وجوده في موضوعها بطل وجودها هو موضوعاتها
 فلا تحقيق في المعنى في كثير من البليات المركبة ايضا في مرتبة الحكمي عند الذي هو عبارة عن الواقع فضلا عن البليات البسيطة او
 عبارة عن الانقسام والعروض الغائرية المعينين الاولين كما يتحقق في كنهية العقود في جميع العقود في مرتبة الحكمي عند ايضا باطل اما
 او لا فلا في ذات المعنى من خرافات صاحب الاقناع المبين وهو غير محصل بعد بل لا يفهم من العروض الوجود والعرض انشأنا في
 موضوعه بان فيه من الانقسام الا ان يكون الشيء موجودا والعرض فهو راجع الى الوجود المستقل الذي لم يتغير غير مستقل في ذاته بان
 او غير متحقق في البليات البسيطة مطلقا وفي كثير من البليات المركبة في الحكمي عند ايضا واما ثانيا فلا في الانقسام والعروض نحوها
 معان اعتبارية لا تصلح الوجود في الواقع الا انشأنا في انشأنا ونشأنا في الصفات الانشائية ذات الصفات الموجودة
 في الموضوعات او ذات الموضوعات الموجودة فيها الصفات فالاولى من انشأنا في الصفات الانشائية ذات الصفات الموجودة
 معنى الانقسام واما في الصفات الانشائية فلا يصح ان يقال ان من انشأنا في الصفات الانشائية ذات الصفات الموجودة
 الانشائية الموجودة في موضوعاتها او موضوعاتها الموجودة فيها تلك الصفات اذ لا وجود للصفات الانشائية في الواقع انما
 الوجود لموضوعاتها تنسب الذهن في مرتبة الحكاية فينسب وجود موضوعاتها الى مفهوماتها المنشئة فنشأنا في انشأنا في ذات المعاني في
 الواقع هناك هي من انشأنا في انشأنا في صفات انشائية وعلى ذاتها الموجودة في الواقع في مصاديق العقود
 التي هي مبادئ محمولاتها انشائية هي ذات الموضوع لا غير كنهية بحيث ينشأ عنها مبدأ للحمول فلا يتحقق الوجود والربط في مصاديقها
 ولما كان الوجود نفس صيرورة الذات وكان نشأنا في انشأنا في صفات انشائية زائدة كما حققنا في سابق فصدق حمل الوجود
 مصاديق حمل الذاتيات وهي نفس الذات فهي كما انها نشأنا في انشأنا في الذاتيات ونشأنا في ذاتيات الذاتيات بالذات كدلك هي نشأنا

لا يتزاع الوجود ولا يتزاع ارتباط الوجود بهما فذكر من يتحقق الوجود والباطل في مرتبة المحكي عنه في جميع العقود وان اراد يتحقق مفهوم
 الوجود والباطل في تلك المرتبة فهذا باطل وان اراد يتحقق مصداقه فان اراد ان مصداقه مطلقا سواء كان نفسا او موضوعا
 فقط او شيئا معني زائدا عليها يتحقق في تلك المرتبة في جميع العقود فسلم لكن لا يجيبه اذ هو المعنى يتحقق في مرتبة المحكي عنه
 محل الذاتيات ايضا ولا يستلزم ذلك ان لا يكون مصداق الوجود هي نفس الماهية وان اراد ان للوجود والباطل
 مصداقا مغايرين الذات الموضوع متحققا في مرتبة المحكي عنه في جميع العقود وقد عرفت ان هذا لا يصح بل انما هو في الغضائيا
 التي سبأوى محمولاتها صفات الغضائية لافي الهليات البسيطة ولاني كثير من الهليات المركبة فظهر ان بل ما ذكره
 سفسطية ينت بخراف البرهان وغلطية موهبت فحلب البسائر والاذن ولقد اظننا الكلام وارضينا الزمام تشييعا لالهامنا
 وكشفنا لما دام واصدق التوفيق والالهام وسبها في بعض اشروع وحاصلها انه لو كان للماهية مرتبة تقرر سابقة على الوجود
 كما يحكم به الجبل البسيط لزم ان يكون الماهية في تلك المرتبة معبرة عن الوجود ويكون صدق عمل الوجود عليها في مرتبة سابقة
 عن نوه المرتبة وهو باطل لانها في المرتبة المتأخرة ان البقية كما صدرت فعدم صدق الوجود في المرتبة الاولى وصدقه
 في المرتبة الثانية ترجيح بلا مرجح وان لم يتبق كما صدرت بل فطل بها معني آخر انضمامي او انشراحي فلم يكن الماهية المتقررة
 مصداقا لمحل الوجود فلم يكن صدورها كما فياني حله بل يتلج الى جعل متالف للمخاطف فيرجع الى الجبل المولف فاختلته
 كلاما وانت تعلم ما فيه من الانشغال لان الوجود لما كان انشراحي لم يكن له وجود في الواقع انما الوجود ولفشار انشراحيه
 ففشار انشراحيه المتقرر لم تقدم على المعنى الانشراحي للوجود وتقدم المصداق على الصادق فان اريد بلزوم كون الماهية
 في مرتبة التقرر معبرة عن الوجود وكون صدق عمل الوجود عليها في مرتبة متأخرة لزم كون الماهية في مرتبة التقرر معبرة
 عن الوجود معني عدم كونها مصداقا للوجود فذلك غير لازم مما صورنا وان اريد بلزوم كونها في مرتبة التقرر مغايرة لمفهوم الوجود
 المصدري الحاصل في الذهن بعد الانشراع وبقدرته عليه تقدم المصداق على الصادق والمحكي عنه على الحكاية وندشار
 الانشراع على الانشراع فذلك لازم ومتمم ولا ينفي في كون صدق الوجود عليها معني في مرتبة الحكاية في مرتبة متأخرة عن
 تقرر الماهية الذي هو مرتبة المصداق والمحكي عنه كيف وصدق الوجود في مرتبة الحكاية متوقف على انشراع الوجود
 انشراحيه لو هو وندشاره عن تلك المرتبة السماة بتقرر الماهية وفعليتها لانها ففشار الانشراع والماهية في المرتبة
 المتأخرة باقية كما صدرت ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان الوجود يكون متزاعا وحكاية لم يكن في المرتبة المتقدمة اعني مرتبة ففشار
 الانشراع والمحكي عنه وانما هو بعد الانشراع في المرتبة المتأخرة ففعل على الماهية بعد الانشراع والتسفيه ان في المرتبة
 المتقدمة وحدة محتملين فيبايشيان الماهية والوجود حتى يقال ان الوجود وصادق ومحمول على الماهية في تلك المرتبة واما

في المراتب المتأخرة فبناك شيان الماهية والوجود فبما صدق الوجود وحمل على الماهية في غاية التحقيق واما في التوفيق
 وجعلها ان اثر الجعل بسيط هي نفس الماهية لا بشرط شيء فيلزم ان لا يتعلق الجعل بالاشخاص او الأشخاص ليس بفنفس الماهية
 لا بشرط شيء وهو خلاف ما ذهبهم والواجب ان يتعلق الجعل اولاً وبالذات هو نفس الماهية لا بشرط شيء فاذا انقزلت
 بانها ذاتها على شخصت فهي نفسها فاذا خاضت من الجاعل مصداق للوجود والتشخص جميعاً فبما جعل الجعل شخص بعينه ليس
 معنى يتعلق الجعل بالشخص الا ذلك لان الشيء يتشخص اولاً ثم يتعلق به الجعل بعد التشخص ولو بعدية بالذات فان ذلك
 يفيض الى فعلية الماهية قبل الجعل والاعلى سبيل الجعل المؤلف فالأمر مشكل اذ لا يمكن على ذلك المنذهب جعل
 الشخص موجوداً والمعنى ان يكون الجعل هو الشخص بما هو شخص اذا شخص بما هو شخص هي الماهية المعروضة للوجود
 الخاص بما هي كذلك فلا معنى لجعله موجوداً ولا معنى ان يكون الجعل هي نفس الماهية فان الجعل اليرح اما الوجود
 المطلق فيكون الجعل عبارة عن شئ مسمى على كل شيء فان الجعل المؤلف مالا في ضم الوجود الى الماهية وغلط الماهية بالوجود و
 الجعل والجعل اليه على ذلك التقدير هي الماهية والوجود المطلق وانضمام الحكين لا يفيد البهية كما تقر عندهم والوجود
 الخاص واذ الوجود عندهم من العوارض وخصوصية العوارض فرع خصوصية معروفاً بانها كما هو مسلم عند الفریقين فلا معنى
 لخصوصية الوجود مع كون الجعل هي نفس الماهية وقد ظهر ما ذكرنا برهان آخر على ان الحق هو القول بالجعل بسيط وقد
 لاح بما عتقنا ان اثر الجعل بسيط هي نفس الماهية وهي عين الشخص ومصادق لشخص بلا انضمام معنى زائدا اليها وان باب
 الاشتراك هي اما لا تباين كما ذهبنا اليه ونهنا عليه اجمالاً حيث عتقنا ان الوجود عين الماهية واما اثر الجعل المؤلف فهي
 الماهية المتخلوطة بالوجود والقول بالجعل المؤلف انما تيسر لو كان الماهية مخلوطة بالوجود والوجود ونضمام اليها في الواقع
 وليس الامر كذلك كما عتقنا ومن العجائب ان بعض الشارحين بعد ما حقق ان اثر الجعل بسيط مرتبة الطبيعة بلا شرط
 شيء واثر الجعل المؤلف مرتبة الطبيعة بشرط شيء وهو غلط بالوجود واور على نفسه بان لا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها
 الماهيات بشرط شيء وهو خلاف ما ذهب الاشراقية ثم اعجاب عنه بان لا يخلط تصورات الكليات نظراً الى وجوب الطباع و
 في الجزئيات نظراً الى الوجود الخاص وكذا المخطئين بسبب ان بشرط شيء هو الوجود والشيء وان تعلم ان ما عتقنا من ان اثر
 الجعل بسيط مرتبة الطبيعة بلا بشرط شيء واثر الجعل المؤلف مرتبة الطبيعة بشرط شيء هو غلط بالوجود كما اننا عتقنا ان الوجود هو الجعل بسيط هي البهية
 اصديقه التي لا تتحقق في الواقع الا بالذات ثم عتقنا ان لا يباين في الطبيعة بلا زيادة لمرادنا في انضمام معنى ايباين في الطبيعة بلا بشرط شيء وعلى سبيل الجعل المؤلف صفة
 انضمامية تتحقق في الخارج صان في الماهية الموصوفة بها فالمراد في الخارج شيان الماهية والوجود واما اثر الجعل المؤلف الماهية المتخلوطة بالوجود وهي مرتبة الطبيعة
 بشرط شيء فغلط بالوجود ذلك صحيح لكن لا يترجم عليها اورد على نفسه فان الجزئيات على راي اصحاب الجعل بسيط ليست هي

هي الماهيات بشرط شي بالمعنى الذي هو اثر الجعل المولف فان الماهية بشرط شي التي هي اثر الجعل المولف مناهة للماهية المهيمنة
 اليها صفة الوجود وان الوجود على رايهم ليس صفة منفصلة اصلا الى الكليات ولا الى الجزئيات فليس الكلي هو الماهية المنفصلة بها
 صفة الوجود ولا الجزئي هو الماهية المنفصلة اليها صفة الوجود وان كان معناه ان الفرق بين اثر الجعل البسيط وبين اثر الجعل
 المولف هو الفرق بين مطلق الطبيعة وبين الطبيعة الخاصة سواء كان الوجود امر استرخيا او صفة منفصلة فذلك غير صحيح اما اذا
 كان الوجود استرخيا فلا يستقيم القول بالجعل المولف اصلا اذا لا يخلط بالوجود في الواقع على هذا التقدير ان التحقيق في الواقع
 على هذا التقدير في الطبيعة لا يتفق مع الوجود ولا التحقيق للوجود في الواقع على هذا التقدير كونه اثر عاليا لا يتفق مع الوجود في الطبيعة بل لا يوافق
 عليها اما اذا كان الوجود صفة منفصلة فلا يتفق القول بالجعل البسيط ولا يكون نفس الماهية على هذا التقدير صدق الوجود فلا يتفق معها صدق الوجود عليها بل
 يحتاج الماهية في صدق الوجود عليها الى جمل مولف بينها وبين الوجود فلا يمكن ان يقال ان الفرق بين اثر الجعل المولف
 واثر الجعل البسيط هو الفرق بين شخص هي الطبيعة الخاصة وبين مطلق الطبيعة لا بشرط شي واما ما ذكره في القائل في الجواب
 فليس لمعنى لان الوجود وانما هو الخاص لياق الشخص فهو ما هو في الطبائع الخاصة التي هي الجزئيات فلا يمكن تحليل الجعل المولف
 بين الطبيعة الخاصة وبين الوجود وانما هو الخاص فلا يمكن ان يكون خلط الجزئيات بالوجود وانما هو الخاص للجعل المولف ولا يمكن ان
 ينفذ الطبيعة الخاصة عن الشخص بالتأسيس الى الوجود والخاص لا بشرط شي وبشرط شي فانها الطبيعة الماخوذة مع الوجود والخاص
 بني عبارة عن الطبيعة الماخوذة بشرط شي والطبيعة الماخوذة بشرط شي لا يمكن اخذها لا بشرط ذلك الشيء نعم يمكن اخذ مطلق الطبيعة
 باعتبارين فافهم فان المقام دقيق وقد استوفينا الكلام في هذا المقام كونه منزلة للتقديم وخرقة لفانها ومردودا للاداء
 كما ينبغي للنظر لطبع الى النقص والحكام والروا لا يرام وادعى الى الجرد والانعام فمفيع الحكمة والاهتمام بقوله تعالى وجعل
 الظلمات والنور قال في الحاشية تمت ان الجعل بمعنى التصيير لا يجوز قصره على مفعول واحد بل يجب ذكر كلا المفعولين الجعل بمعنى
 الخلق يستعمل مفعولا واحدا وفي قوله تعالى وجعل الظلمات آتصرا على مفعول واحد فهو بمعنى الخلق لا بمعنى التصيير انتهى فتعدينا
 من انه يجوز ان يقال يحدف المفعول الثاني عن المفعول اليه في هذه الآية الكريمة وبعض الشراح اوردوا على هذا الاستدلال معارضة
 غرض قائل جعل الشمس ضياء والقمر نورا وجاب عنها بان ضياء نور اذ لان من شمس والقمر وانما تعلم ان ذلك لا يخلط ظاهرا
 المعارضة فلان اصحاب الجعل البسيط لا ينكرون استعمال الجعل بمعنى التصيير في اللغة انما يكون تحليل الجعل بمعنى التصيير بين
 المهيمنة والوجود بالذات ولا يثبت ذلك بتلك الآية الكريمة واستعمال الجعل بمعنى التصيير في الكتاب العزيز غير عزيز واما الجواب
 فتكلمت مستغنى عنه فلا يلتفت اليه ثم ان الاستدلال بهذه الآية على حقيقة الجعل البسيط كما وقع من الشايع اتخالا من الالف
 بلين ماش من قلادة التبرقان غاية الامران الجعل في هذه الآية بمعنى الخلق واصحاب الجعل المولف لا ينكرون استعمال

نقول بجعل في سني الخلق في لسان العرب بل يقولون ان الخلق برصير المية موجودة فعندكم كجبل الذي لا يتدعى مفعولا
 ثانيا بمعنى الخلق وهو عبارة عن تصير المية موجودة فنعني قوله تعالى جعل الظلمات والنور عند خلق الظلمات والنور بمعنى
 ان تعالى صيرها موجودة في تلك الاوقات لذلك على فني لجعل المولف ولا على حقيقة الجبل بسيط وتكون بجي الجبل بمعنى الخلق
 في لغة العرب ليلا على حقيقة الجبل بسيط كان استعمال لفظ الخلق في الكتاب العزيز اول دليل على حقيقة الجبل بسيط و^{الظلمة}
 انظر من ان يعني نقاية ما في هذا البيان الذي حب صاحب لافق امين حجة ان جعل جاري في لغة العرب بمعنى اخريه ان كجار
 بمعنى جردا نيدن جريحي ولا يلزم من جمعية معنى اخريه لظلمة الجبل المولف لان اخريه عند صاحب لجعل المولف عبارة
 عن تصير الشيء موجودا فتدبر ولا تتجمل قوله بان الوجود نفس صيرورة الذات هذا الاستدلال مذكور في اوائل اللافق الميسين و
 تقريره على وجه يخرج عن المسئلة وان كان اخريه ان يلائم صاحب لافق الميسين هو ان الوجود بمعنى اعتباري تترامى
 وكذا انصاف الما بية بالوجود فلا يتحقق لهما في الواقع انما يتحقق في الواقع فثما لا تنزعها وهي نفس الما بية بلا زيادة اخر عليها
 فاما بيان في التحقيق الواقعي نفس الما بية فان كان نفس الما بية اثر الجبل بالذات فذلك هو المطلوب وان لم يكن
 نفس الما بية اثر الجبل بالذات فاما ان لا يكون اثر الجبل اصلا فتكون واجبة ولا يكون اثر الجبل بالعرض فتكون ثابتة في
 التحقيق الواقعي للوجود والانصاف وهو باطل اذ ليس بما يتحقق واقعي بالذات انما يتحقق الواقعي لنفس الما بية كحائتين فلا
 سلب لهذه الاشمال بعد ما يتحقق ان الوجود هي الصيرورة المنتزعة وليس صفة موجودة في الخارج وعلى هذا التقدير لا يرد ما اورده
 الشايع في اشرح بقوله اختر على ذلك لما يتعلق بجعل بما هو ثما لا تنزع الوجود والانصاف فتعلق الجبل بالوجود و
 الانصاف لانها انتزاعا بان فلا معنى لتعلق الجبل بها الا تعلقه بثما بها سوا قيل بان مصداق الوجود في المحقق الاستنادا اجبا
 بحسب نفس فانه اجب بسيط لحاظ بالوجود نعم لو كان الوجود صفة منفعة لكان لهذه الاعتراض وجازا اثر الجبل على هذا التقدير هو غلط
 الما بية بالوجود وليس الوجود غلط على هذا التقدير انما يبين حتى يكون تقريرها في الواقع بالعرض بقدر نفس الما بية بل بما
 شتر ان على هذا التقدير بالذات ولا يرد ايضا ما اورده على صاحب اللافق الميسين انهم من ان ادوان الما بية اذ لم يكن مجعولا
 بالذات ولم يكن اثر الجبل بالذات كانت مستغنية عن الجبل مطلقا فتصير واجبة فاللزم من منع اذ لا يلزم من عدم المجعولة
 بالذات الاستغناء مطلقا حتى يلزم الوجود ان ادوان المية اذ لم يكن مجعولا اصلا بالذات ولا بالعرض يلزم استغناء عن الجبل
 مطلقا فليدبر بها فاللزم سلم لكن اصحاب لجعل المولف لا يقولون بعدم مجعولة الما بية مطلقا بل يقولون انها مجعولة
 بالعرض في ضمن جعل الانصاف وذلك قد جينا ان القول بعدم كون المية مجعولة بالذات كما يقول به الشايع انما يتأتى
 اذ قيل بانها ليست مجعولة مطلقا بل بالذات ولا بالعرض فانها اذ لم تكن مجعولة بالذات فلا يمكن لتعلق الجبل بالوجود والانصاف

اصلا اذ لا معنى لتعلق كجبل بها الا لتعلق كجبل بمعدنها وحي نفس لما يتيه لكونها مسترخين عنها نفسها بل اذ اية امر عليها وقد
لح بانكران ما توهم بعض مشايخ موداعلي صاحب لائق اليمين من ان استغناء الهية من حيث هي عن الجاعل لا يخرجها
عن صدور بقية الاسكان واحتياجها اليه لا يخلو فيها بل الوجوب الاسكان مدارها على الاستغناء والاعتياج في ارتباطا معنى
الوجود بها في غاية السقوط لان معنى الوجود واستراعى الارتباط في الواقع بنفس الهية او تحقق الارتباط في الواقع يستلزم تحقق طرية
في الواقع ولا تحقق الوجود في الواقع انما تحقق لثنا استزاعه لا يتصور تحقق الارتباط بتحقيق امر واحد بل انما تحقق الوجود والارتباط
في الواقع بتحقق نفس الهية فمدار الوجوب الاسكان على استغناء نفس الهية واحتياجها ولا يمكن ان يقال ان هذا التماثل يرى الوجود
صفة شفهية لما اول فلان هذا التماثل صريح في هذا المقام من شريح بان الكلام في الوجود المصدرى واما ما نينا فلان كلاما على هذا
فبني على كون الوجود صفة شفهية جوفا فبذا نينا فاسد على فاسد قوله واعتراض عليه حاصله ان كون مصداق الوجود في الممكن حشية
استناؤه الى الجاعل سلم كذا نقول بان استناؤه الى الجاعل عبارة عن استناؤه اليه باعتبار الوجود وظلا يلزم من عدم محورية نفس الهية
الممكن جبهها وانما كان يلزم لو لم يكن الممكن مستغنى الى الجاعل اصلا لا باعتبار نفس الهية ولا باعتبار الوجود ونحن لا نقول بل نقول استند
الى الجاعل باعتبار الوجود والاعتراض مما يتوجه على تقرير صاحب لائق اليمين واما اننا فورا فبذا الاعتراض ساقط من الراس او يصل
الاستدلال بان مصداق الوجود ونفس لما يتيه بل اذ اية امر عليها فلان لم يكن اثر الجاعل بالذات لم يكن اثره بالعرض والاكثرت ثباتا
في التحقق لما يستخرج عنها وهو صريح البطان فتكون اجته و نظا بران الاعتراض لا يتوجه على هذا التقرير اصلا والجواب عن الاعتراض
انه لا يجوز ان يصيق الوجود عليها بحسب استناؤه الى الجاعل باعتبار الوجود او لا تحقق الوجود في الواقع كونه استزاعيا فلا يكون لثنا
تامية للوجود في حكم الجاعل كما عرفت سابقا وقد حكم فاعلم ان قدس سرى في حواشي شرحه من المستدل والمعرض بان ان كان حشية لا
الى الجاعل تقييدية وجر من مصداق الوجود فالحق مع المستدل اذ على هذا التقدير لا يمكن ان يقال ان تلك الحشية هي الاستناؤه باعتبار
الوجود كما قال المعرض اذ المصداق يجب تقدمه على المصادق فاذا كانت هذه الحشية جزم من مصداق الوجود وجب تقدمها على الوجود ونيل
تقدم الاستناؤه بحسب الوجود على الوجود وهو صريح البطان فلا مانع ان يكون تلك الحشية هي حشية الاستناؤه باعتبار نفس الهية فثبت ما ادعاه
المستدل ان كانت الحشية تعليلية خارجة عن المصادق فالأمر واراد ان يجوز على هذا التقدير ان يكون تلك الحشية حشية الاستناؤه باعتبار
الوجود كما قال المعرض ثم فادانه يطالب المستدل بالبرهان على كون الحشية تقييدية في المصادق فان اتى بالبرهان عليه مستدل
والاستسقاء حاصل كلامه الشريف ولا يخفى شناعة تلك تقييدية ان الاستناؤه باعتبار الوجود امکان معناه الاستناؤه الى الجاعل
باعتبار الخط بالوجود بان يكون اثر الجاعل بالذات هو الخط بالوجود فبذا المعنى غير معقول على تقدير كون الوجود هي صيرورة المستزعة
فلا يصح ان يكون حشية تقييدية لمصداق الوجود وحشية تعليلية او امکان معناه الاستناؤه الى الجاعل باعتبار الوجود بان يكون

الجال بالذات هو مصداق الوجود عن نفس الوجودية فحيث الاستناد باعتبار الوجود بهذا المعنى حيثية تعليلية لمصدق الوجود على المبتدئ
المستدل بل يؤيد ذلك ثبت جعل البسيط فالاعتراض ساقط على تقدير كون الوجود في الصيرورة المنتزعة ذنباً لغيره ما
كون الوجود في الصيرورة المنتزعة مأخوذة في الاستدلال من حيثية عليها فيما سبق فلا استدلال تام والاعتراض ساقط سواء كانت حيثية
الاستناد باعتبار الوجود وتقييدية وتعليلية نعم ما قرأنا من البيان اثنتين عزم من التثنية مثل صاحب لائق المبين فانه ما ذكرنا
على ان الوجود الانتزاعي والخطاب لا يمكن ان يتعلق بهما لجعل الا بان يتعلق بمشاكل التزاعها وبولفس المبتدئ فاذا فرض عدم تعلق
الجعل بمشاكل التزاعها الذي هو نفس المابية لم يتعلق الجعل بهما ايضا بخلاف ما اذا كان الوجود مصدقاً انضمامية وصاحب لائق المبين
الا يفرق بين الانقسام بالانتزاعيات وبين الانقسام بالانضماميات في المجموعية والافتقار الى الجعل كما قلنا عنه في رد المتكلم
اشخ المقتول على الجعل بسيط وكشفنا وجه بناك فافهمه **قوله** خیر جواب عن الاعتراض حاصله بالنظر الدقيق ان الوجود نفس
الصيرورة المصدرية الانتزاعية ومصادق نفس المابية بلا زيادة امر عليها والوجود حكماية عليها فلا يقل الاستناد باعتبار الوجود الا بمعنى
استنادا ومصادق الذي هو نفس المابية فاذا فرض ان نفس المابية ليست التزاع الجعل لا يكون الافتقار والاستناد الى الجاعل باعتبار
الوجود اليه فعلى تقدير اعتبار الجعل بسيط يلزم استغناء المبتدئ عن الجاعل في صدق الوجود ايضا فيلزم وجوبها ولا يمكن ان يكون حق
الوجود عليها حسب استنادها الى الجاعل من حيث الوجود كما نعلم المعترض وانه تقريره بوجوبها ما ذكرناه اولاً وهو المطابق لما قاله الشارح
في الحاشية على ما ساقى فقلنا ان الله تعالى خلاير وان عدم انتفاع فعلية الذات عن الوجود مسلم لكن فعلية الذات عند انضمام ليست الا
بصيرورة الذات متصرفة بالوجود وقبل الانقسام لم يكن ذات فاستغناء الذات عن الجعل بالذات لا يوجب استغناء الانقسام وذلك لان
كون فعلية الذات بصيرورة الذات متصرفة بالوجود انما يتقيد بكون الذات انقسام بالوجود في الواقع بان يكون الوجود مصدقاً متصرفة
اليها وانما اذا كان الوجود وعبارته عن بصيرورة المنتزعة كان انقسام الذات غير متزاعاً عن الذات انضمامية التي تسميها بالفعلية اذا فعلية ليست
امرازا على نفس الذات فكيف يكون الفعلية بصيرورة الذات متصرفة بالوجود فان نشأ الانتزاع سابق على المنتزعة الاحالة وقد ثبت ان
الوجود في الصيرورة المصدرية وانما ليس صدق انضمامية وذنباً للمقدمة مأخوذة في الاستدلال عليها من كلام الشارح وقد دللنا بما ذكرنا من
ما فهم بعض اشرار من ان حاصل الجواب يرجع الى ان الوجود مساوق للانتزاع فالاستغناء في تقريره تسليم الاستغناء في الوجود
بما ذكره من ان صاحب الجعل بسيط والوجود الجعلية المكنة اذ لم يتعلق الجعل عند بصيرورة الوجود بالمبتدئ في مرتبة الوجود متصرفة عن الجعل غير فيكون مرتبة
التقرير متصرفة عن الجعل على المساواة وذلك حاصل الجواب بتعلق فعلية الذات بتقرير صدق الوجود وكونها مصدقاً لا ذلك فخرى على تقدير كون
بني الصيرورة المنتزعة والاشيخ ان الاستغناء في مرتبة المصدق يتلزم الاستغناء في مرتبة المصدق كما ان الحاجة في مرتبة المصدق يتلزم الحاجة في مرتبة
المصدق بل المعنى الحاجة في مرتبة الصادق سوى الحاجة في مرتبة المصدق فاصح الجعل بل ان لما مضى ما ذكرنا من نفس المبتدئ التي هي المصدق

الى الجاهل انهم ان يفهموا حاجة تطلبها بالوجود الذي هو حكمه عن نفس المادية الى الوجود المعنى لحاجة الحكاية الاعادة المحكي عنه فليعلم
 عليهم جوب الهيبة والمادى الجبل بسيط فلما اذعنوا بحاجة مرتبة المصدق الذي برهن الهيبة فقد اذعنوا بحاجة مرتبة المصادق
 التي هي مرتبة الوجود ونقط الهيبة باذلا معنى الحاجة مرتبة المصادق الاعادة مرتبة المصدق فلا يلزم منهم القول بوجوب الهيبة فان
 استبعاد فعالية الذات وتقرر المصدق الوجود معنى على تحليل الجبل بسيط فيكون بنا الكلام عليه صادرة على المطلوب قلت انها
 بنا وعلى كون الوجود هي صيرورة المترتبة وعدم كونه صفة الضماينة وعليه بنا القول بالجبل بسيط فلما صادرة قوله كما هو
 المسلم لدى الفريقين قال في الحاشية لان القول بتقرر الماديات متفكك عن الوجود مخصوص بحسب التكليف من المقتضيات واما
 الاشاعرة واهل الكلام فيكونونه ويطلبونه كما هو المذكور في الكتاب الكلامية انتهى وانت تعلم ان بنا الكلام الشارح في الجواب عن
 الاقتصار على عدم السلب الفعليية وتقرر عن الوجود بمعنى استبعاد الفعليية وتقرر المصدق الوجود الذي هو عبارة عن البنية
 المصدرة كما عرفت وهذا ليس مسلما عند الفريقين بل انما هو عند اصحاب الجبل بسيط فبذلك الكلام من الشارح مسقطه لا يلزم
 في الجواب قوله كانت مستغنية ايض في صدق الوجود قال في الحاشية اذ المعنى لاقتدار الهيبة واستنادا الى الجاهل من حيث الوجود
 الا اقتدارا واستنادا الى الهيبة في منع تقرر بالان اقتدار الامور لا تراعية واستنادا الى العلة ليس بمعنى يحصل الاقتدار فصارا
 وسطا بينهما واستنادا اليها بالوجود وامر مترسخ في صيرورة الذات وتوجهها في ظرف وفشارا تراعى وسطا بينهما
 هو منع تقرر سابق فتم ذكره كان قبل مرتبة التقرر عبارة عن مرتبة نفس الهيبة وخصيصة نفس ذاتها وهي لاقتدار ان تخلق بها الجبل
 بالذات لانها ما هو صدق وتعلق الجبل صفاتها الهيبة التركيبية ولا يلزم منه الاستغناء مطلقا لانها ما يستعمل الوجود اى مقادير كون الانسان
 موجودا قبل خلقه ان يكون مرتبة المعروض هي مرتبة فعل الهيبة بالمرتبة الحاص الى الوجود وتساويا بينهما وتساوية بينهما وهو باطل الوجود كانت مرتبة
 الهيبة مستغنية عن الجبل بحسب نفسها كانت مستغنية عنه بحسب تصان بالوجود اي لا قناعات بالمرتبة المعروض على العاقل لا قناعات بالمرتبة المعروض على العاقل مستغنية
 عنه فلهذا وهو يناق في الانكسار لا يصح تعليل الجبل بسيط بالامور الوجدانية وبهذا الظاهر ان اخر على انشأته الجبل بسيط لان الهيبة لا تخلق بها الجبل بالذات
 الجبل هو الذي بالعرض وهو باطل لان كذا من استبعاد تقدم العارض على المعروض وتقدم مرتبة على الطرف ولا بد ان لا العرض من مرتبة في الامكان الذي ان
 وبالكلام صريح فيما قرنا بكلامه ان البرهان الذي ذكره فقد اسلفنا ماله واما علينا فليعلمه قوله اى بالجبل بسيط لا يخفى بعد فلفظ
 ومعنى قوله غاية مقصودة انك الفاعل لفيض الى انك العاقل لانها ملته لفاعلية الفاعل وانك العاقل يمكن مع الاذعان بالفاعل
 ان يكون الفاعل كاملا في العاقل غير محتاج فيها الى ادراك عرض غاية او لعدم كونه فاعلا بالارادة والافتقار او لكونه عاقل قوله
 وهم قد خالفوا البديهة لما كانت المكناات في انفسها متساوية طرفي الوجود والعدم ولم يكن وجودها ضروريا لذاتها ولا لا تنسج عينا
 ولا عدمها ضروريا ولا لا تنسج وجودها باطل بل يتحقق وجودها وعدمها وترجع احد الطرفين المتساويين على الآخر من مرجع خارج عن

ذواتها ترجح احد طرفيها على الآخر حتى تحقيق ذلك الطرف فالقول بان وجوده من غير سبب موجب تجوز لترجح احد الطرفين
 على الآخر من غير مرجح وهو يدعي البطمان لا يترتب في البطمان من لم يقتدر على الكسب كالبلد العبيان لانهم ان عرس على
 ان احدى كفتي الميزان المتعادلتين نقتة وثقلوا الرقعت والآخرى ان خففت من دون سبب اصلا ما هو بالبدية فيقول
 السهبا رائف عقولا واما وافر اجمل واما واهضع اصلا ما وافيها من اطفال الذين لم يعطوا العبد من اللبان ان انقصوا
 به الكسب والهربان فان قلت اكثر العقلاء جودوا الترجيح بلامرجح كالمتكلمين فخصصين لكون الحوادث بوقت دون
 وقت مع استواء النسبة الفاعل جل ذكره الى جميع الازمنة لكونه مفارقا قد سيلك الاشارة الناقين للحن القبح ليطيلين العالمين
 بتخصيص بعض افعال العباد بالوجوب وبعضها بالحرمة وبعضها بالندب وبعضها بالكرامة وبعضها بالابادة بلا تخصيص في
 ذواتها قلنا المخرج هناك ارادة الفاعل المختار فليس هناك ترجيح بلامرجح كالبارب ليلك المحطوفين المتساويين اجماع
 يكمل احد الطرفين لذلك فالمرجح هناك نفس الارادة وذا غير متوقع بخلات وجود المكينات بلا موجود لا مرجح بينها اصلا فان
 قلت لعل الناقين لوجودها يصانع يقولون ان احد الطرفين اولى ببعض المكينات بالنظر الى ذواتها فاما الممكن الذي وجوده او
 به من عدم غير محتاج في ترجيح احد طرفيه الى سبب فيكون موجودا بنفسه ويكون غير موجودا بآحاد ذلك الممكن ايا قلت
 قد البطمان كون احد الطرفين اولى بالممكن من الآخر فبقا سبق قد ذكر قوله تحقيق ما بالعرض بدون ما بالذات لما عرفت ان الممكن
 لا يمكن ان يوجد بنفسه فلا بد لوجوده من مرجح فذلك المخرج اما الممكن فالحكام فيه وواجب هو المطلوب من غير وجود الواجب
 بازمه تجوز تحقيق ما بالعرض بدون ما بالذات اذ كل ممكن ليعرض فهو بالعرض بالقياس الى ما يرجع وجوده وليس هناك على تقدير
 ما يتوهمون واجب يكون موجودا بالذات فالقول بوجود المكينات مع نفي السبب الموجب الواجب الموجود بالذات تجوز تحقيق
 ما بالعرض وهو الممكن بدون ما بالذات وهو الواجب بل شأنه وذلك باطل بالبدية العقلية ولا يمكن ان يكون مرجح وجود كل
 ممكن ممكن آخر لئلا ينهاية اذ مجموع سلسلة المكينات اللائقانية ممكن فلا ترجيح وجوده فذلك المجموع ما بالعرض فيمتنع تحقيق السلسلة
 اللائقانية راسخ وان انتهى الى ما بالذات وهو الواجب سبحانه ولا يمكن ان يقال ان مجموع السلسلة موجود بالذات لان
 كونها موجودة بالذات الماس قبل احوادها اوس قبل صفة الاتباع والاول صريح البطمان اذ كل من الاعاد ما بالعرض وكذا الثاني اذ
 الاتباع فرج الاعاد فاذ لم يكن احدهم الاعاد ما بالذات لم يكن صفة الاتباع ما بالذات فلم يكن المجموع موجودا بالذات فثبت وجوده
 بالذات واجب لذاته وهو المدعى قوله منها انه لو كان للممكن حاصلان الممكن لاحتاج في وجوده الى الموتر فلا بد من ان يكون
 في الموتر صفة الموترية والامكن الموتر موثرا للامزم باطل لانه لو كان في الموتر موثرية لكانت الموترية اما صفة عدمية وهو ظاهر
 البطمان او صفة وجودية وهو ايضا باطل اذ على هذا التقدير يكون لها وجودا بالذات والوجود ما ذبني او خارجي فان كان لها

ووجهه مني فقط فيكون الحكم على الموشرة موثر في الخارج جهلا اى غير مطابق للواقع اذ موثر في الخارج على هذا التقدير وان كان لها
 وجه خارجي ايضا بان تكون صفة قائمة بالموشرة منصفة اليه كانت ممكنة بل واجب قيل قياسا بالغير فكيف يمكن محاجة الى الموشرة اذ كل
 ممكن محتاج الى الموشرة عندكم فيكون في الموشرة موثرية اخرى يتاثر بها الموشرة الاولى وبنساق الكلام في هذا الموشرة فيلزم استبعاد
 في الموجودات الخارجيه وهي الموشريات الموجودة في الخارج على هذا التقدير واحتمال ان يكون للموشرية وجود في الخارج ولا يكون
 له وجود في اصلا بطلان الشق الثاني في مع كونه باطلا بوجه آخر هو انه لو لم يكن للموشرية وجود مني فمقتضى ان الحكم قد بين
 على الموشرة موثر اذ الحكم فرع تصور الموشرية وبسبب عدم الوجود الذي للموشرية قوله والجواب ان الموشرية اعلم من الاخرى
 في الوجودية عن شبهات هذه الفقه انما فيه وجود الصانع ان سلك ولا سبيل الجدل فانه غصم كبت ثم سبيل التحقيق والبرهان فالحق
 اثبت فلا جدال يقال الاول هو ما ذكرتم ارم استبعاد وجود المكائن مطلقا مع انكم تافكون بوجودها بلا موجب لتقريره لانه لو كان
 الحكم موجودا لكان فيه موجودية وهي ليست عدمية فهي صفة وجودية وجودها في الذين فقط فيكون الحكم بها في الخارج جهلا غير
 مطابق للواقع او في الخارج ايضا فيكون لها موجودية في الخارج فيكون لها موجودية اخرى في الخارج والكلام فيها الكلام اوسنة
 الخارج فقط فيقتضئ ان الحكم الذين على الوجود بالموجودية فامعكم بنوعها ثم يقال في بطلان الموشرية صفة انشراعية لكونها
 ايضا فلا وجود لها بنفسها في الخارج ولا يلزم ان يكون الحكم بها في الخارج جهلا غير مطابق للواقع وانما كان يلزم لو لم يكن لها
 نشا الا انشراع في الخارج وليس كذلك اذ نشا انشراعية هو ذات الموشرة التي اوجبت الاثر في الخارج فهي اضافي تنزعه العقل
 من ذات الموشرة العقل صدور الاثر منها ووجود نشا انشراعية في الخارج كاف في كون الحكم يكون الموشرة موثر في الخارج مطابقة
 للواقع فان اقيمية الانشراعية عبارة عن اقيمية مشابهة وذلك لان الموجودية صفة انشراعية لا وجود لها بنفسها في الخارج وليس الحكم بها
 في الخارج جهلا فيكون نشا انشراعية هو نفس ذات الموجود وموجود في الخارج والى اصل الحكم ان اودتم بالصفة العينية في توكمكم
 وكانت الموشرية في الموشرة كانت مادية لا يكون عدمها فاذ فيه يكون عدمية الموشرية خابرة البطلان سلم لكن لا يلزم منه الان
 يكون الموشرية وجودية بمعنى لا يكون عدمها فاذ فيه لا يكون وجودية بمعنى ما يكون موجودا في الخارج فكم من جدي بمعنى ما لا يكون
 عدمها فاذ فيه ليس موجودا في الخارج كالوجود وغيره من الصفات الانشراعية وان اودتم بها ما لا يكون موجودا في الخارج فكم
 الموشرية عدمية غير بطران ولا يلزم من عدم كونه موجودا في الخارج ان لا يكون الموشرة متصفا بها في الخارج فانه مشتقان
 بين ان يكون الصفة نفسها موجودة في الخارج وبين ان يكون الشيء موصوفا بها في الخارج فان من الصفات ليس موجودا في الخارج
 وان كان الموصوف موصوفا به في الخارج كالتقريب فانها نفسها ليست موجودة في الخارج مع ان الفلك موصوف بها في الخارج
 ولكن ان قيل انما نختار ان الموشرية جارية وجودية في الذين توكمكم فيلزم ان يكون الحكم بها في الخارج جهلا قلنا نعم وانما يلزم

ولم يكن مثله انخرجا عما موجود في الخارج بل كان وجوده في خصوص الحاد العقل تمله يمكن ان يقرر بانما نحتاج ان الموثريه وجوده موجود
 في الخارج لكن الموجود في الخارج علم من وجوده اشئ بنفسه وجوده بمشأ انخرأه الموثريه موجوده في الخارج بمشأ انخرأه فلا يحتاج
 في الخارج الى موثريه اخرى والمآل احد **قوله** اني ثابتة في نفس الامر يعني ان الموثريه ثابتة بثبوت فشار انخرأها فيها
 لا بثبوت من خارج ثبوت المنشأ وليس ثبوتهما مقصورا على خصوص الحاد العقل حتى يكون وجوده انخرأها بتعمل العقل فالحال
 كحال الموثريه فكان ان الموثريه ثابتة في نفس الامر بثبوتها كذا كذا الموثريه **قوله** اني ثابتة في نفس الامر يعني ان الموثريه ثابتة بثبوت فشار انخرأها فيها
 موثريه فلا يخيلوا ما ان يكون تأثير الموثريه في حال وجوده او في حال عدمه التالي باطل بطلانها في حال عدمه التالي باطل بطلانها في حال عدمه التالي باطل بطلانها
 لا واسطة بين الوجود والعدم واما بطلان الشق الاول من التالي فلا يستلزم تفصيل الحاصل وهو صريح البطلان اما البطلان
 الشق الثاني منه فلا يستلزم اجتماع التقيضين او المفروض ان تأثير الموثريه في الممكن حال كونه معدوما فيكون موجودا بهذا
 التاثير حين كونه معدوما فيلزم اجتماع الوجود والعدم وهو اجتماع التقيضين وهذا البيان جار في العدم ايضا فيقال كان الممكن
 محتاجا في عدمه الى الموثريه كان تأثيره في العدم اما حال العدم فيلزم تفصيل الحاصل او حين كونه معدوما فيلزم اجتماع التقيضين
 فاما الممكن ليس محتاجا الى الموثريه لانه لا في وجوده ولا في عدمه **قوله** والجواب انه فرق ما قد عرفت ان الاول في جوابهم الزعم
 الاول ثم تحقيق الحق فيقال لا اول نعم الدليل لزوم اجتماع الوجود والممكن مع انهم قالوا ان وجوده بيان للزوم ان لو كان الممكن موجودا
 لكان موجودا اما حين كونه موجودا فيلزم حصول الحاصل او حين كونه معدوما فيلزم اجتماع التقيضين ثم يقال
 وكذا العدم الممكن لكان معدوما اما حين كونه معدوما فيلزم حصول الحاصل او حين كونه معدوما فيلزم اجتماع التقيضين ثم يقال
 في كمال ان تأثير الموثريه في الوجود والممكن حين وجوده الحاصل بذلك التأثير في حال وجوده حاصل قبل التأثير فلا يلزم تفصيل
 الحاصل بذلك تفصيل غير مستحيل واستحيل هو تفصيل الحاصل قبل ذلك تفصيل غير لازم وليس تأثير الموثريه في وجوده
 حال كونه معدوما حتى يلزم اجتماع التقيضين كما ان وجود الممكن انما هو حين كونه موجودا بذلك الوجود ولا حين كونه موجودا بوجوه
 قبل ذلك الوجود حتى يلزم حصول الحاصل المستحيل ولا حين كونه معدوما وكذا تأثير الموثريه في عدم الممكن انما هو حين عدمه حاصل
 بذلك التأثير لا حين عدمه حاصل من قبل حتى يلزم تفصيل الحاصل المستحيل ولا حين كونه معدوما حتى يلزم اجتماع التقيضين كما ان عدم
 الممكن انما هو حال كونه معدوما بذلك العدم لا حين كونه معدوما بوجوه مستحيل ولا حين كونه معدوما حتى يلزم حصول الحاصل المستحيل
 ولا حين كونه معدوما حتى يلزم اجتماع التقيضين ومنشأ الغلطان احد شقي الترديد هو حصول الاثر في زمان حصول تفصيل الحاصل
 المستحيل انما يلزم منه بشرط حصوله اس من تقدير ان التأثير في الوجود والعدم الماخوذ من وصف الحصول المستحيل
 لم يفرق بين احدى الاثر في زمان حصوله وبين اخذه بشرط حصوله فالزم تفصيل الحاصل المستحيل لا يلزم على تقدير حصول الاثر بشرط حصوله على تقدير حصوله

في زمان حصوله ايضا وشئان جنبه كما لا يخفى **قوله** اوفي الوجود عليك تقول الوجودانية من اعتباري اقتزاعي فهذا الشق باطل
 باطل الشق الثالث فلا حاجة في البطلان الى ان يساق فيه الكلام الذي سبق في البطلان الشق الاول فنقول تبين الطريقين خيرا
 واجب على المتأخر والسرفي البطلان **قوله** الشق باطل الشق الاول عدم البطلان باطل الشق الثالث ان الوجودية بعضهم ليس
 عقلا بل بوضعية منقصة في المبهية موجودة في الخارج فالبطلان في الشق باطل الشق با هو جارح على تقدير كون الوجود اقتزاعيا وعلى تقدير كونه منقصة
 شذوية **قوله** اوفي القسام الماهية بالوجود كما يذهب اليها اصحاب الجعل المولف **قوله** والجواب الاول في جواب قول السفيها
 انهم لا بان المبهية قد يكون معدومة عندكم كما ينبغي ان يصدق سلبها عن نفسه لان صدق الربط الايجابي يستلزم وجود الموضوع
 فاذا وجدت صارت نفسها فلو كان سلب شي عن نفسه مستحيلا مطلقا لزمت الاستحالة على قولنا رايه ثم اكل بان سلب الشيء عن نفسه
 المستحيل اذ كان الشيء موجودا واما من عدمه فالجوابات بأسرها كاذبة والسواب بأسرها صادقة فعند عدم الموشرا وعدم التأثير
 يكون الانسان معدوما فيكون سلبها عن نفسه وتكون السالبة القائمة ليس لانسان بانسان صادقة حينئذ فاذا وجد بها
 الجعل صادقا لسانا فانها تجعل بنفس الانسان الذي هو مصداق القضية القائمة الانسان الانسان لا يلزم المجمولية الذاتية المستحيلة
 فان المستحيل ان يتعلق بجعل يكون الشيء نفسه وذا يتبين من ذاتياته بعد تقرير ذلك الشيء ولا يتجمل ان يتحقق الجعل بسبغ التقرر الذي
 هو مصداق ثبوت الشيء نفسه بثبوت ذاتياته لا فانها تجعل بالذات هي نفس لما بهية لا كونها بهية ولا كونها موجودة وما يلزم من كون
 المبهية مجمولة ومجان كون كون المبهية بهية مجمولة بعين جعل مصداقه الذي هو نفس المبهية غير متمثل بها حتى في الجواب واما ما ذكر
 الشارح في الجواب فتقيد المصداق لرفع اليقين جريا على عادة نفى غاية الاستوطان التأثير لما كان في المبهية وهي مصداق عليها
 على نفسها جعل ذاتياتها عليها فكما يلزم من عدم الموشرا وعدم التأثيرية نفس الانسان كذلك يلزم من عدم كون الانسان انشاده
 ايضا ولا يصدق عين عدم الموشرا وعدم التأثير المستلزم للمبهية نفس الانسان القضية القائمة الانسان الانسان وهو صحيح البطلان
 اذ صدق الموجبة يستلزم وجود الموضوع وتقرره ولما لم من عدم الموشرا وعدم التأثير عدم كون الانسان انشاده لا من وجود الموشرا
 والتاثير كون الانسان انشاده ايضا وتقدمه متحقق بهذا المقام بسبب التفصيل في فواتح بحث الجعل فقط لا توهم صاحب الحق اليقين
 من ان المبهية السوادية مغايرة لكون السوادية سوادية والمعنى ان كون السوادية سوادية ليست بمجمل جاعل والهيل على ان
 كون السواد سوادا ليس مجمولا كون السواد من الغير ليس غلة لعدم كون السواد سوادا عند عدم الغير بل انما بطلان لبطان نفس
 السواد عند عدم الغير وانما غلة ذلك كون السواد سوادا من الغير وليس كون نفس السواد من الغير يستلزم كون السواد سوادا
 من الغير انتهى ولا يخفى على من رزق الفهم ان المبهية السوادية وان كانت مغايرة لكون السوادية سوادية لكونها ليست مغايرة له
 مصداقا بل مصداق كون السوادية سوادية هي نفس المبهية السوادية وكون السواد من الغير كما انه غلة لبطان نفس السواد

عندهم الغير كذلك هو علم عدم كون السواد سوادا عند عدم الغير لا سيما كون السواد سوادا مع اطلاق نفس السواد وكون
نفس السواد من الغير يستلزم كون السواد سوادا من الغير قطعاً اذ مصداق كون السواد سوادا هو نفس السواد لا غير خواصها غير غايية
وكن من لم يجعل المصدق قد لا من ضرورة اذ قد لا باب في القائل من الاستدلال باقتضائ الشق الثالث وهو ان الشاشر في القضا
المهية بالوجود قال اما الموصوفية بالوجود فهي وان كانت امرا عقليا لا لكنها من الاعتبارات الواقعة الواقعة في نفس الامر فوجب
استنادها الى علته ودر اعتبار العقل هي نفس جاعل المهية والتقسيم فيها مفسوخ غير عائد لممكن عزفاً من قبل ان الموت وفيه
المرتبة على جعل وهي ذات ارتباط بالمهية والوجود يستلزم ان لم يلاحظ مقتضى الى حالها بالذات مادامت لم يلاحظ باهي رابطة بينها
فان يثبت باهي مفهوم ما لم يكن كانه لا يتباطل كانت امرا معقولا بنفسه سبب ان الذات لها في العقل اذن كانت شاكلتها
شاكلة جملة المهيات من جهة الاستناد الى جاعل يجعل نفسها انتهى وانت تعلم ان هذا الكلام ليس بمعنى اما اوله فلان المعنى
الغير مستقل الموجود في خصوص لحاظ الذين ليس متبا على الجعل الواقعي عند احد من اصحاب الجعل المؤلف ولا يستند في الاشل
في القائل قد سبق مفصلاً واما ثانياً فلان ما ذكره من ان الموصوفية بالوجود من الاعتبارات انفس لامرية وانها مستندة الى
علته ودر اعتبار العقل هي جاعل نفس الماهية لا الغير المستدل بل يبرهه اذ حاصل الاستدلال في الشق الثالث ان لا نقض
بالوجود امرا عقلياً لا يصلح ان يكون اثره يجعل بالذات واما مصداقه فهو اما المهية نفسها او وجودها فان قيل يكون مصداقه اثره
الجعل اجمع الى جاعل الشقين الاولين وسبب ان هذا التعاكس مع اعتقاده باستناد الموصوفية بالوجود الى نفس جاعل المهية لم يشتر
يصح الكلام في الشق الاول فلا يكون هذا جواباً آخر باقتضائ الشق الثالث ثم لا يخفى ان هذا الكلام غير صحيح اصلاً على طريق
الجعل البسيط ولا على طريق جعل المولت اما على الطريق الثاني فاولاً لما عرفت سابقاً من ان اثره لجعل المؤلف ليس هو نسبة الرابطة
الغير المستقلة باهي كذلك ثانياً لا يفرض ان اثره لجعل المؤلف هي نسبة الرابطة الغير المستقلة فلا يصح قوله فوجب استنادها
الى علة ودر اعتبار العقل هي نفس جاعل المهية اذ ليس للمهية جاعل يجعل بالذات على هذا التقدير انما الجاعل كجعل بالذات
لنسبة الرابطة الغير المستقلة وثالثاً لا على هذا التقدير يكون اثره لجعل بالذات هي نسبة الرابطة الغير المستقلة ولا ريب في اذ
اعتباري والامر لا اعتباري اياها كان سوادا من الاعتبارات الواقعية ومن الاعتبارات الانشائية لا يمكن ان يكون اثره لجعل
بالذات ودر الجوزي راس المستدل وما ذكره من ان الاعتبارات انفس لامرية يجب استنادها الى علة مستلكن الاعتبارات انفس لامرية
لا تستند الى علة بالذات بل انما تستند الى العلة بالذات ناشئها والمستدل انما نفى كون الاعتباري اثره لجعل بالذات اما على
الطريق الاول فاما لا فلا فلا يصح على ذلك الطريق قوله لم يكن عزفاً من قبل ان الموصوفية المرتبة على جعل لاخ الانا من قبل ان
اثره لجعل المؤلف هو نسبة الرابطة بين المهية والوجود باهي غير مستقلة لان اثره لجعل بسيط وكذا ثانياً فلان نسبة الرابطة

بما هي غير متعلقة بها نحو ان من التقرر والوجود الاول التقرر بمعنى التقرر مصداقها ومطابقها والثاني التقرر الذي في مرتبة الحكاية
 فالاول يستند الى علته المصدق لانه عين تقرر المصدق والثاني لا يستند الى علة المصدق فعملته غير جاعل للمهية وكذلك الموصوفية
 بالوجود بما هي مفهوم مستقل بالمفهومية لها نحو ان من التقرر والوجود الاول التقرر بمعنى تقرر فشا التقرر الثاني تقرر والذهني بعد
 التقرر فان اراد هذا الفاعل بقوله فان اعتبرت بما هي مفهوم الخ ان الموصوفية بما هي مفهوم اسمي في النواحي الثاني من التقرر شكلتها
 شكلتها جملة المهيات من جهة الاستناد الى جاعل جعل نفسها لتسلم لكن نسبة الرابطة بما هي غير متعلقة في النواحي الثاني من التقرر ايضاً
 كذلك ان وجوده الذي في شوا من وجود مصداقها وتقرر بما هي تقرر فكيف تكون مستندة الى نفس جاعل للمهية في هذا النوع
 التقرر بل في النوعين تقرر انما هو باعتبار العقل وان اراد ان الموصوفية بما هي مفهوم اسمي في النواحي الاول من التقرر شكلتها شكلتها
 جملة المهيات بغير مسلم لانها في هذا النوعين تقرر بمجموعة بالعرض ومستندة الى جاعل للمهية كان نسبتها الرابطة في هذا النوعين التقرر
 بمجموعة بالعرض ومستندة الى جاعل للمهية فعمل طريق جعل بسيط لا فرق بين الموصوفية بما هي نسبة الرابطة وبين الموصوفية بما هي مفهوم
 اسمي بالجملة فكلام لا يتحقق ان لمقت اليفضل ان المقتضى به ويعمل عليه قوله وقرره يكون الغاية هو لا يتكون الغاية
 مع الاعتراف بوجود العلة الفاعلية في الامور الجزئية الطبيعية فالعين والاولان الفاعل في الامر الطبيعية الطبيعية هي قوة عينية
 لا تفعل تصوراتها فيقال ان الطبيعية شعور اضعاف شعور ثانياً لو كانت افعالها الغايات لما وقعت التشوهات
 والازدواج ولا يتصور فيها غايات وثاناً ان افعالها ضرورية ولا غايات في الامور الاضطرارية فانما نعلم قطعاً ان الشمس اذا انجرت صلت
 بالانحراف متحدة الى الجاذبية كما كانت فانعدت سحبا فزلت ثقلها سطر وليس ذلك الغاية وان اتفق ان غيبت به ما يتصل
 الى الزنق الحيوانات لان نزقها غايات لتزول المطر وابعاد لو كان نظام الكون لغايات كان نظام الفساد والغير لغايات مع انه لا غايات
 في الفساد ولو كان نزق الاشخاص الانسانية لغايات كان موتهم ايضاً لغايات مع انه لا غايات في الموت لانه فساد الطبيعة ولا غايات للطبيعة في فساد
 والجواب عن الاول ان الفاعل بالجملة هو المبدء الفاعل بالبارى المتعال جل جلاله والطائفة وغيره وسائطه والباطل يلزم من
 كون الطبيعة عديمة الشعور ان لا يكون لها فاعل المصداق على المبدء المحل بل ذكره غايات وعن الثاني ان وقع تشويهاً الزوائد كاللحم
 والاصبع الزائدة ونقصان في المادة وزيادته فيها من تلقا الفاعل المحل عز محبه المفيض على كل دة من الصور ما هو حلقه كيكالما يكون
 عاطلة لا ينافي ان يكون له لا غايات بل غايات لا يماها الغايات المبدء والمنافع الموهوبة في ادون شيء من العالم كالتشويش حتى يحد
 اصل من ان تحصى بعقل قاصر عن الثالث ان المبدء المتعال جلبت قدرته اذا اراد شيئاً اسباباً فاعلم ان ياتي السباتا
 والحيوانات قدر لها ان تاد ما يشاء فخلق الشمس تسجود اليها ليسعد الى الجواب البار وميموه ولا يتبع ان يكون لما هو ضروري نظر الى
 اسباب غايات من الرابع انظر ان نظام الفساد والغير لغايات وان لم يكن فيه غايات للطبيعة الجزئية السادة فموت الاشخاص الانسانية و

ان يكون فيه تشكيك الاشخاص الفاسدة غاية فغاية للنفس بتخليصها عن سجون الابدان للقدور بالعالوت التي خلقت للجلها و
 ان كانت السعادة تتخلل عن بعض النفوس لسوء الانقياد والغيث فيه غاية نظر الى النظام الكلي وبهي اخذ لكان عن الاشخاص الموجودة
 بتخليصهم من اشخاص اخر ليسوا باخترارهم والعدم من هولاء عدم الوجود ان اشتبهت تفصيل فعليك بطالقة الاشعار والاسفار قوله
 فان عنوا بها العلة الغائية العلة الذاتية يكون علة الفاعلية لما كان الواجب سجا علة فاعلية لكل كمال في الذاتية
 فاما يكون الفعل غاية مقصودة لرفاهة عن العالمين نعم في فعله سجا حكم لا يحصى وصالح الاستقصى لكنها عائدة الى نظام العالم فاما
 علة الغائية التي فوقها لعلها في ان عنوا بها الحكم المصلح فباطل قوله كذا في الاشياء في البتة والاتفاق ثلثة ذاهب الاول مذاهب
 من ان يكون كمين للبحث الاتفاق معنى والثاني ان الاشياء كماله بالذات والاتفاق اي بلا سبب الثالث ان من الاشياء لا يكون
 متوقفا وترقبها بالقياس الى شئ كونه غير واجب الحصول بالتحقق من ان كان واجب الحصول بالتحقق بالقياس الى اسبابه
 بالقياس الى ذلك انه كائن بالبحث والاتفاق ووجه الحق قوله انها كماله بالبحث والاتفاق الفرق بين البحث والاتفاق
 ان البحث لا يكون يستعمل الا في الاسماء نظيرة بخلاف الاتفاق قوله وبهي ما يتوقف عليه مشروع قد اشترط ان المقدمة ما يتوقف عليه
 مشروع في العلم وفرت بتصور العلم برسمه التصديق بغاية وموضوعه متوقف في العلم على تصور برسمه ويكفي لم تصور
 بوجه ما فاجيب بان المراد توقف المشروع في العلم على وجه البصيرة الكاملة على تصور برسمه فذالك بان المراد بصيرة غير مضطرب
 بكون حصول البصيرة الكاملة عن تصوره بوجه ما فلذا عدل الشارح عن المشهور وقال المقدمة ما يتوقف عليه مشروع على وجه البصيرة
 الكاملة وسر بالتصور العلم بوجه والتصديق بالغاية والموضوع ووجه التوقف على وجه الامور الثلاثة انه لا يمكن المشروع في المجهول
 فلا بد للمشروع في العلم من تصوره بوجه وان مشروع نخل اختيارى لا يتحقق الا بعد التصديق بالغاية وان العلوم لا تتأخر بحقيقة
 الاتجار لموضوعات فلا بد للشارح في العلم على وجه البصيرة الكاملة من ان يتأخر العلم عنه عن سائر العلوم فيجب ان يصدق
 الشارع في العلم على وجه البصيرة الكاملة بموضوع ذلك العلم قوله واما مقدمة الكتاب اعلم ان اصطلاح مقدمة الكتاب لا يوجد
 كلام القوم كائن عليه السيد المحقق قدس سره بل من مخترعات العلامة المتأخراني قدس سره فانه لما راسي قولهم المقدمة
 في الاسماء الثلاثة وراى الى المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه مشروع نفس الامور الثلاثة وان ظن فيه الشئ نفسه غير معقول ان يكون
 للمقدمة منين الاول مقدمة العلم الثاني مقدمة الكتاب بصح الظرفية وتوجه المحقق الرواق وتضمن الشارح اثره ولا يخفى عليك
 لاحاجة لتصور الظرفية الى تجدي اصطلاح لا يوجد في كتب القوم بل كفى ان يقال ان المقدمة كما كانت حقيقة في الاسماء الثلاثة
 لكنها تطلق مجازا على مذهبها بانكر البصيرة فصححت الظرفية من دون ان كتاب الاشتراك المنطقي الذي هو خلاف الاصل قوله وبهي
 محتمل لما عرفت ان كتاب لانها من الكتاب فاما الثلاثة احتمالاتها قوله تخصيص مقدمة الكتاب لما ذكر ان مقدمة الكتاب

محتملة ثلاث احتمالات الالفاظ وحده والمعاني وحده ومجموع الالفاظ والمعاني وقد علمنا ان مقدمة الكتاب هي ما يذكر قبل المقصود والذكر
 لا يصح الالفاظ فليست المقدمة الالفاظ وحده وان مقدمة الكتاب طائفة من الكلام وليست هي الالفاظ فان الكلام
 سالف من كلتيه اي نظامين موضوعين لمعنيين مفردين بالاستناد ولا سيما وقد اخذ الشارح في تفسيره لفظ الذكر والكلام جميعا وكان يبين
 اللفظ في خصصها البعض بالالفاظ وحده فخصص مقدمته العلم بالمعاني باعتبار اللفظ لا بفن مقدمته الكتاب هي البين بانكر مقدمته
 العلم هي البين بانفتح فلما كان مقدمته الكتاب الالفاظ وحده كان مقدمته العلم المعاني وحده لان الالفاظ هي بينة المعاني وللمعاني
 بينة بها فاجاب بان الذكر كما يوصف به الالفاظ يوصف به المعاني غاية الامر ان الصفات المعاني بالذكر بالعرض بتوسط الالفاظ
 وان الذكر لما هو في تفسير مقدمته الكتاب العلم من الذكر بالذات والذكر بالعرض فخذ الذكر في تفسيره ليس ليلا على اختصاصها
 بالالفاظ وكذا الكلام يطلق على اللفظي ونفسى غاية الامر ان اطلاقه على نفسى من قبيل اطلاق اسم الدال على المدلول فصح
 اطلاق الكلام على المعاني ايضا والكلام لما هو في تفسير مقدمته العلم من الكلام اللفظي ونفسى فخذ في تفسيره لا يدل على ان
 الكتاب هي الالفاظ ونكلم ان الارتباط والانتفاء ما هو في تفسيره من ان الارتباط والانتفاء بالذات انما هما بالمعاني
 تحتفظ فكما ان اخذها في التفسير ليس ليلا على اختصاصها بالمعاني لكون المراد بها العلم ما هو بالذات وما هو بالعرض كذلك اخذها
 والكلام في تفسيره ليس ليلا على اختصاصها بالالفاظ لكون المراد بها العلم وذا هو المراد بقوله الارتباط والانتفاء انما هما
 بالمعاني فقط يعني ان الارتباط والانتفاء بالذات انما هما بالمعاني والارتباط والانتفاء بالالفاظ لا بالعرض من حيث انها متبعة
 عن المعاني التي بها الارتباط والانتفاء فكما ان اخذ الارتباط والانتفاء في تفسير مقدمته الكتاب ليس قرينة على اختصاصها بالمعاني
 فخذ كذلك اخذ لفظ الذكر والكلام ليس قرينة على اختصاصها بالالفاظ فقط فخذ الارتباط والانتفاء في تفسيره قرينة على ان الذكر
 والكلام لما هو في تفسيره من العلم ما يكون بالذات ومن يكون بالعرض كما ان اخذ الذكر والكلام فيه قرينة على ان الارتباط والانتفاء
 لما هو في تفسيره من العلم ما يكون بالذات وما يكون بالعرض فلا يتوهم ان قوله الارتباط والانتفاء الخ يدل على تخصيص مقدمته الكتاب
 بالمعاني فقط لان اطلاق الذكر حقيقة على الذكر بالذات واما اطلاقه على الذكر بالعرض او العلم ما هو بالذات وما هو بالعرض فجاز
 وكذا اطلاق الكلام على اللفظي حقيقة على نفسى وعلى العلم بها مجاز والاصل في الاطلاق الحقيقة قوله فانها شبهها بسبب
 المفهوم فكانت مقدمة الكتاب عبارة عن المعاني وحده وكانت مقدمته العلم عبارة عن ادراكها فيكون التباين بينهما اعتبارا
 لما شتهر من ان التباين بين العلم والمعلوم اعتباري وذا ان كان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة عند العقل المتحددة مع المعلوم
 وكان التباين قسما منها واما اذا كان العلم عبارة عن الحالة الادراكية المتغيرة للمعلوم كما هو مذمب العلم كان التباين بينهما
 حقيقيا او مقدمته العلم على هذا التقدير عبارة عن الحالة الادراكية وهي ليست بمتحدة مع المعلوم بل متغيرة له متغيرة حقيقة

وكذا اذا كان العلم عبارة عن الصورة المحصلة الغير المتحدة مع المعلوم كما هو متبني في الاشكال المذكور بانها علماء وكذا اذا كان العلم عبارة عن الصورة المتحدة مع المعلوم ولم يكن التصديق قسما من العلم كما ذهب اليه جماعة فانه اذا لم يكن التصديق قسما من الصورة لم يكن متحد مع المصدق بغيره فلو لم يكن مقدمة العلم هي مجموع التصديقات بل موضوعها لغاية تتحد مع نفس المعاني على ما تقدّر في الصورة المتحدة وغير المتحدة كان اتحاد المقدّمات الكتاب عبارة عن الاتحاد وحده دون مجموع الافعال والمعاني كان اتحاد المقدّمات غير المتحدة مع العلم عبارة عن ادراك المعاني وبغير متحد مع الافعال وحده وبمجموع الافعال والمعاني اصلا وهو ظاهر فان قلت كان اتحاد المقدّمات الكتاب عبارة عن المعاني وحده فبني ليست عبارة عن نفس المعاني بل عن المعاني المدلولة عليها بالافعال مخصوصة وعلى تقدير اتحاد المعلوم والعلم نهايت اتحاد ادراك المعاني مع نفس المعاني لا مع المعاني من حيث انها مدلولة عليها بالافعال مخصوصة فلا يلزم على تقدير اتحاد العلم والمعلوم وكون التصديق قسما من العلم ايضا اتحاد مقدّمات العلم ومقدّمات الكتاب قلت الحقيقة المأخوذة مع المعاني في مقدّمات الكتاب عني من حيث انها مدلولة عليها بالافعال مخصوصة ليست خبر من مقدّمات الكتاب كما لا يخفى بل هي في التعبير والملاحظة دون الملاحظة والمعاني الملحوظة مع هذه الحقيقة تتحد مع نفس المعاني وهي تتحد مع ادراكاتها على هذا التقدير والتحدّد مع الشيء متحد معه فان قلت كان العلم هي الصورة المحصلة وكان التصديق قسما منها فيجزى ان يكون الاتحاد مع المعلوم مختصا بالعلم التصوري قلت اذا كان التصديق قسما منها لا يمكن ان يقال ان الاتحاد مع المعلوم مختص بالعلم التصوري لان الصورة متحدة مع ذي الصورة على تقدير حصول الاشارة بانفسها في الذهن سواء كانت الصورة تصور او تصديقا وسيا في انشاءه تعالى **قوله** الا اذا كان المراد بالادعاء الكيفية اللائقة بحقيقة الادراك على ما زعموا **قوله** والاولى لان تكلم المباحث انية طائفة من الكلام تدرك مام المقصود لا ارتباطها بغيره فبني من مقدّمات الكتاب وان لم تكن بما يتوقف عليه شرع **قوله** زاد لفظ التصور اعلم ان قولهم اعلم التصور وهو الحاضر عند المدرك لا يحمل معنيين الاول ان ادراك العلم في قوله اعلم التصور العلم المحصول مجازا اطلاقا للعلم والادعاء الخاص ولفظ التصور قرينة على ثانيا الجزاء التعريف اعني قوله هو الحاضر عند المدرك ان التعريف لفظي لهذا العلم الخاص وهو ما ذكره بالا في تعريف لفظ العلم المعرف في نفس انما على ان يكون في زيادة لفظ التصور تبين على التصور طرف العلم المراد بهما هو العلم حصولي الثاني انه لا بد العلم في قوله اعلم التصور لفظ العلم المتكامل المحضوري والاصولي ذكر التصور بعد من باب ان كان العلم لا ينافي التعريف لما هو لفظ العلم كونه في زيادة لفظ التصور تبين على العلم انه هو صورة الغنمة الى التصور والتصديق هو العلم حصولي لا مطلق العلم لثا في التصوري الفاعل ولا يكون على هذا التوجيه في زيادة لفظ التصور تنبيه على مراد التصور للعلم فان التصور ليس مرادفا للعلم المطلق بل للعلم حصولي والقول بان المحض العلم عثر في كلمات ثقات الفرس على مرادفة لفظ العلم وان لم نطلع عليه في غاية السبع وما ذكرناه هو معنى قول الشارح زاد

ألفاظ التصورات بالنسبة على الترتوف يعني على الترتيب الاول اوعلى ان المقسم بالحققة علم حصولي لاسمطلق العلم اشارة الى الضروري يعني على الترتيب
الاشاني وانما قال المقسم بالحققة علم حصولي لان مطلق العلم اليقيني مقسم كنه ليس مقما بالحققة بل انما يقسم في فخره حصولي **قوله** علم الحوادث
بانفسها وعلوم الواجب تعالى اشارة الى ضرورة علم الحوادث بقوله بانفسها واطلق علم الواجب سبحانه لان علم الحوادث بغيرها وانها حصولي كما
يظهر بعبارة ضرورة الحق وعلم الواجب سبحانه محضوري مطلقا سواء كان علما بذاته او بغيره كما مر مضافا **قوله** قد ينقسم المقسم بالحققة الى الحوادث
علم ان الحق عند التحقيق هو ان العلم حصولي مطلقا قد يكون او ما قد ينقسم الى التصور والتصديق وهو مختار المحقق الدواني ومن تابعه
هو الحق يمكن التحقيق انما علمين بذلك فلهذا في ان التصور والتصديق القديمين بل يمكن تصانفها بالبدئية والنظرية ام لا فذهب
الاشاعرة الى تجوز تصانفها بالبدئية وان لم يكن بتصنيفين بالنظرية وذهب البعض الى انها لا تصنفان بالبدئية الا بغير اعتبارهما ان تجوز تصانفها
بالبدئية يفضي الى تجوز تصانفها بالنظرية وسألت في تحقيق ذلك اشارة الى ان الحق صاحب الاقوال البين ان علوم العقول المجردة والحقائق
حصولية لكنها ليست تصورات ولا تصديقات فذهب هو ومن تابعه الى ان قسم التصور والتصديق هو العلم حصولي بالحوادث وليس على
نفسه ما ينبغي ان يبي شبهة فضلا عن حجة به باليقول فالكلم ان قسمها لو كان هو حصولي مطلقا لم يقسم المقسم مرتين مرة تخصيص العلم
بالحصولي حين انقسم الى التصور والتصديق مرة تخصيصه بالحوادث مرة تقسيمه الى البدئي والنظري اذ القديم لا يكون بدسيا والنظرية
ولا ينبغي على من يمتحن ان يتجاذب به انه لا شاعرة في تخصيص مرتين بل في تخصيص الصغرات كما ذكرتم لجسم الى الانسان وغيره من الحيوان
ثم قسم الى الكتاب والاسم فوجب في انقسم الاول تخصيص الجسم بالحيوان ثم في انقسم الثاني في تخصيصه بالانسان على ان لا حاجة الى تخصيص
مرتين عند من يجوز تصانف العلوم القديمة بالبدئية مع القول بكونها تصورات والتصديقات فلا يلزم عليه تخصيص مرتين اصلا وربما
يقول بعضهم ان العلوم القديمة لو كانت تصورات وتصديقات لكانت بدئية ونظرية ايضا لكون التصور والتصديق مختصين بالبدئي والنظري
مع ان كونها بدئية ونظرية باطل كما سيأتي والى هذا اشارة الشارح بقوله انظر الى اختصاص التصور والتصديق بالبدئي والنظري والجواب
على ما سبق من تجوز تصانف العلوم القديمة بالبدئية فهو من بطلان اللازم واما من قبل من لا يجوز تصانفها بالبدئية ايضا فهو من جنس
التصور والتصديق بالبدئي والنظري اذ لا دليل عليه فيجوز ان يوجد تصور وتصديق لا يكونان مختصين بالبدئية والنظرية **قوله** والحق
لا شبهة في ان علوم الحوادث باقرها وخواصها وصفاتها ليس علما محضوريا وانقسم اعني من لا يجوز كون العلوم القديمة تصورات و
تصديقات مع القول بكونها حصولية ليعادنا على ذلك ولما كانت تلك العلوم حصولية فنقول في ان تلك العلوم حصولية لاجل ان تلك العلوم
الحقيقية القديمة اما ان يكون فيفسل الما بينه وبين العلم القديم المتعلق بالبدئية الانسان مثلا في انما بالحققة العلم الحوادث بالبدئية الانسان لا يمكن
بالبدئية ان يختصه بالما بينه فالاول باطل لما اولفان قد علم احدنا ما تابعنا لموضوعه عن العلم فان كان موضوعه بحيث لا يستحيل على كل من العلم
قدما ولا كان بحيث علمه يكون سبوقا بالعلم كان العلم حادثة فان تقدموا واكادوا انها تصنف بها العلم من قبل نسبة الى موضوعه ونسبة

في موضوعات كانت مشهورة لاهوت العرض لكنها ليست مقبولة لما بهية فيكون القدم والحديث من عوارض هو العلم فلم يستعمل اختلاف
 العلم والقدم والحديث اختلافها بالماهية اذا اختلفت الهويات لا يستلزم اختلاف الماهية وانما نأفلان العلم المحصولي باعتبار صورته
 الخاصة المتحدة مع العلم كما هو المشهور وعن حاله سانية للعلوم فعلى الاول يكون العلم القديم المتعلق بعلم والحادث المتعلق
 بركب العلم مستدين بالحقبة فاما ان يكون بينهما لغة بالماهية وعلى الثاني يكون حقيقة العلم مشتركة بين العلم القديم والحادث وانما
 يكون التماثل بينهما بالهوية الشخصية او لم يثبت سبب ناسب من الذين يرون العلم القديم حصورية الى ان العلم المحصولي للحادث حقيقة ثابتة
 العلم المحصولي القديم كيف وقد نضج الحق الطوسي في شرح الاشارات على ان العلم مشترك في السماع لان يكون العلم المحصولي القديم
 مبانة بحقيقة للعلوم كصورية الحادثة وانما العلم المشترك الاول بعين الثاني وهو ان يكون التماثل بينهما بالهوية الشخصية فوجب ان
 يكون العلم القديم والقديمات والاعراض اختلاف الحقائق باختلاف العوارض فمن احب ان لا يطلق عليها لفظ
 التصور والتقديم فليقل لان الكلام ليس في إطلاق اللفظ ووجه آخر هو انه لا شك في ان صور الاشياء مرتبة في العقول المجردة
 كحسبها في انفا وارتسام صور الاشياء في المجردة يستلزم ان يكون تلك الاشياء معلومة او علم حصولها وذلك العلم المحصولي اما اذا كان به
 ما وليس كذلك فيكون علوم العقول تصورات وتقدميات فان توهم ان الحدوث معتبر في التصور والتقديم فلان الحدوث عارض
 للتصور والتقديم والعارض غير غرض في حقيقة معروضة فالحديث لا يمكن ان يؤخذ في حقيقة التصور والتقديم واذ لم يؤخذ الحدوث
 في حقيقة التصور والتقديم كانت العلوم القديمة الية تصورات وتقدميات فظهر انه لا سماع لان نكر كون العلوم القديمة تصورات وتقدميات
 وتساوي امرين نكر ذلك ان يحجر إطلاق لفظ التصور والتقديم في حليها لان جملة تصوراتها متباينة كما ثم ان بعض الحكماء يشبهون في البيان
 الذي ذكرناه من ان البيان متوقف على كون علوم الجبروت بغیر ذواتها وصفاتها حصولية وهو ممتنع لم لا يجوز ان يكون تلك العلوم حضورية
 كما ذهب اليه الشيخ الاشراق وما ذكره الشافعي في بيان كونه حصولية من ان الكائنات باسرها معلولة للواجب سبحانه لانه هو جامعها و
 الجبروت وسائطه مفعلة لاجلته والحضور انما يكون عندا كما على غير من لاننا لا نسلم ان الحضور انما يكون عندا كما على غير من لاننا لا نسلم ان الحضور
 عند الوسائل الية فاما حاصل شبهة ونحوه المشبهة ان علمت غلبت عليه بما يتبعها لما هو غرضنا في هذا المقام اما لا فلا نأفلان ان يقال ان
 العلوم القديمة حصولية ولا يقال بذلك فعلى الاول ثبت ما عينا من كون العلوم المحصولية القديمة تصورات وتقدميات بما ذكرناه
 من البيان وعلى الثاني يخسر العلم المحصولي في العلم المحصولي الحوادث فترفع الخلاف من البين اذا اختلف انما هو اذا كانت العلوم
 المحصولية قديمة الية او لا نزاع في ان العلوم المحصولية الحوادث ليست تصورات ولا تقدميات وعلى ذلك لا يبعد لما انحصر المحصولي في الحوادث
 انحصر التصور والتقديم الية في الحوادث لكن لان الحدوث وظلال في التصور والتقديم بل لان التصور والتقديم لا يكونان الا
 حصوليين والحصولي على ذلك التقديم ليس الا حادثة وانما نأفلان ان قيل بان الكائنات عارضة لما توسط الصور عند المجردات التي

هي وساطة في صدورهم كما هو بسبب شج الاشراق فلا يلزم منه انفعال العلوم القصورية القديمة لان العقل العاشر مثله في حصوله المتولد
 التي هي متقدمة عليه ليست اذ لا حضور لها عند ولا نهايت لنفسه لانها لا تصادف عن الجاهل على ساطة فيكون علمه بها حصوله في الجاهل
 وكذا علم العقل العاشر بالافلاك لان الافلاك البعيدة ليست عينية ولا انقضاء لاصادف عن الجاهل على ساطة اذ العقل العاشر ليس
 واسطة في صدورهم عن انوار حسب سببها من غير فيكون في العلم والمعلوم القصورية القديمة تصورات تصديقات والبيان الذي ذكرناه في بابنا
 فلان ان الجسم يساعده على كون علم الجواهر بما سوى ذاتها وصفاتها حصولها كما اشترطنا في السابق فظهر ان شبهة المذكورة غير قاطعة في المقصود
قوله فان مناط العاليتين والعلومية الظاهرة ان اراد ان مناط العاليتين والمعلومية في العلم القصورية وجود الشيء المعلوم للعالم بان يكون
 المعلوم نفس العالم وانقضاء او حلوله لا في النظر اليه بل في الشيء بان مراد ان مناط العاليتين والمعلومية بالذات بوجود الشيء المعلوم للعالم بان
 يكون نفسه وانقضاء او حلوله لا في الاشياء التي ليست نفس العالم ولا انقضاء لاسمعلولة لا لا يتعلق بها العلم بالذات بل انما يتعلق به العلم
 بتوسط صدورهم على ما يستحق الشايع من ان المعلوم بالذات معلوم العلم القصورية فانه يتعلق بالعلم لا بواسطة بخلاف معلوم يحصل في الما
 كان المتبادر عند الاطلاق للمعلومية بالذات اطلبنا **قوله** وانما جزرات من الحوال الى السواقل لما كان انقضاء العينية ليست في ذاتها
 وكانت الجزرات معلومة للجواهر لانها وساطة في صدورهم عن الجاهل الحق بخلافه وعندهم لم يخرج الى بيان انقضاء حضور الجزرات عند
 الجاهل العينية ونسبية وانما بين انقضاء حضوره على الجاهل المعلوم لانها كانت سابق الى الوجود انما حاضروا عند لانها معلومة لها فحقق ان الجزرات
 انما هي معلومة بالحقبة للراجل بل شأنه وانما الجزرات وساطة وروابط لم يست علما على عاقله ونفى انما يكون حاصرها عند جاعله
 لانه سائر العلل لا يوجب على ذي تمثيل ان كلام الشايع في هذا المقام مع طول النص تحت كثير من اطلال اما ولا فلانه بعدد اشياء ان العلوم
 القصورية القديمة تصورات وتصديقات واشتات كونها حصولية غير محي او الجسم لا ينكر وقد ترك العينية وشغل بها لا عينية وانما ثانيا
 فلان عدم حضور الاشياء عند العقل التي هي وساطة في صدورهم عن جاعلها الحق ممنوع لم يقيم عليه بعد دليل ومن ادعى فعلية البسيان
 فلا يشك كون تلك العلوم حصولية على ان لا حاجة في هذا المقام الى اشياء وانما ثانيا فلان ما ذكره على القدر يسلية لما بين على ان علوم
 الجواهر بما سوى ذاتها وصفاتها ليست حضورية لا على انها حصولية ومشتان بينهما فان اشبات كون علومها حصولية موقوف على اثبات
 ان الجواهر حالت بما سوى ذاتها وصفاتها ولم تعرض الشايع لاشبات ذلك ونفى كون علومها حضورية لا يتوقف على هذا اذا سالت
 لا يستعمل وجود الموضوع وقوله وانما كانت بصور ما مرسته الى اخره ادعاء ما اقام عليه دليل او ما باعقلان لتفريع قوله ثانيا بانسبة
 الى الكواذب على ما قبله غير مستقيم اذ لم يبين فيما قبله ان علم الجواهر ان يكون تصورات وتصديقات لا يحسن عليه ان شأنها بالنسبة الى
 الكواذب انخفض فقط وبالنسبة الى العداوق انخفض والتصديق جميعا فانه التوجيه ان يقال انه لنفي او لا كون علوم الجواهر بما سوى
 ذاتها وصفاتها حضورية بمقدات سلمية عند الشايع ان الذين على اصولهم يثبتون الكلام في ان حضور شيء عند شيء انما يكون باحد ثلثة

انما هو ان المحصور بالقرص الصورة انما يكون عند الجاهل وان لا جاعل سوى المبدأ تحت جل محذور ثم بين ان الحركات من الموجودات
 والمعتقولات مخزونة ومرتبعة بصور ما في الموجودات بافانسة المبدأ الاول جليانه وذلك كون الموجودات وسائل في صدور باعنه سبحانه
 لكنه ملوحي تسليط ارتسام صور الحركات فيها بكونها وسائل في صدور باعنا وعلى شخصيته واكتفاء بما يار الى ذلك في قوله كونهما
 وسائل لا يجب الى اخره فثبت بما ذكر ان الحركات عالمة بالحوادث سواء وجدت بها وحسولا بها علما حصوليا وان الكواذب الصواقق
 كلها مرتبقة ومختلطة فيها وان الحركات عالمة بالكواذب والصواقق بالارتسام صورها فيها لما كان الدرسن سليم حكيم بان عليها بالكلية
 والصواقق لا يمكن ان يكون على نحو هذه تحقيقا للفرق بين الصواقق والكواذب وكان نفاذ بهما لا يحتاج الى بيان ملوحي قوله
 ففسر على ما ذكره ان شأنها بالنسبة الى الكواذب مجرد الارتسام واخص على سبيل الاختزال والتصور وبالنسبة الى الصواقق
 اخص والتصديق جميعا فثبت ان علوم الموجودات تكون تصورات وتصديقات وانما في كون علم الحركات بما سوى ذواتها و
 صفاتها ضرورية بالذليل مع ان الجسم كان مساعدا عليه لما يكون ابيها من خارجا عن طبيعة الحكمة فخلاصة كلامه ان علوم
 الموجودات بما سوى ذواتها وصفاتها حصولية وانها عالمة بالكواذب والصواقق جميعا علما حصوليا وليس عليها بها على نحو واحد
 فلا بد ان يكون عليها بالكواذب على سبيل التصور والصواقق على سبيل التصديق تحقيقا للفرق بينهما فانهم قوله ان كانت بصور
 صور الحركات باسرها بما سوى الموجودات وصفاتها مرتبقة في الموجودات ومخزونة فيها يدل على ذلك ان الموجودات وسائل في صدور
 على المبدأ الاول بل ذكره ولا يتصور كون الجسم واسطة في صدور شي من دون ان يعلم المبدأ ذلك انما فيجب ان يكون الموجودات
 عالمة بالاشياء التي هي وسائل في صدور تلك الاشياء ولا يمكن ان يكون عليها بها حصوليا بل نقدر مناط العلم المحصور في هناك
 وبوجه ثلثة امور من كون المعلوم نفس العالم ونفعا لا معلولا فلا بد من ارتسام صور تلك الاشياء فيها وهو المدعى وما يدل
 على ارتسام صور المعتقولات في الموجودات ان النفس مدركة للكليات بواسطة القوة العقلية كما انها مدركة للجزئيات بواسطة القوة
 الوجدانية وكما تدل النفس عن الجزئيات كذلك تدل على الكليات والذهول عبارة عن زوال المدرك عن المدركة مع بقائه
 في الخزانة فيجب ان يكون للكليات خزانة يكون هي فيها عند زوال النفس عنها وزوالها عن المدركة ولا يمكن ان يكون خزانة
 هي الحافظة لانها قوة جمانية فلا يتم فيها الكليات فيكون لها خزانة اخرى يتم فيها صور الكليات وهي العقول الفاعلة فلا بد من
 ارتسام الصور الكلية فيها والعيه انسيان عبارة عن زوال الصورة عن المدركة والخزانة جميعا والنفس قد تنسى الكليات فيجب
 من ارتسام الكليات في الخزانة اول ما تنسى بعد زوالها عنها عند النسيان فثبت بهذا ان الكليات باجمعها من المفردات والعقود و
 الصواقق والكواذب مرتبقة ومخزونة في الموجودات وهما شئ يجب ان يسميه عليه هو ان الفرق بين الذهول والنسيان ليس هو
 ان الذهول عبارة عن زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الخزانة وان النسيان عبارة عن زوالها عن المدركة والخزانة

بشيء كما يراه تفسيرهما الذي ذكرنا ما شاة مع القول اما اول افلاذ لو كان معنى انسيان زوال الصورة عن المدركة وانخرز في جميعا استغنى عن
انسيان على شئ من الكلمات اذ طريق انسيان بالمعنى المذكور على شئ منها انما يكون اذ انزال ذلك الكلي المفروض طريق انسيان عليه
عن الاذنان العاليتين انهما انخرزانه على كليات عذهم وزوال صورة ما عنها باطل عذهم اذ هي مع ما فيها بادية واما ثانيا فلانه لو كان
الذهول انسيان ما ذكرنا لم يقتضيه انخرزانه على بعض العقولات ذهول بالقياس الى نفس ونيان بالقياس الى
اخرى فيلزم بقار ذلك العقول في انخرزانه تحقيقا لمعنى الذهول وزوال عنها تحقيقا لمعنى انسيان فالحق ان معنى الذهول بزوال
الصورة عن المدركة مع بقا النسبة بين المدركة وبين الصورة المذهول عنها بحيث تاخذ الصورة عن الخزانة متى شارفت لانيان
زوال الصورة عن المدركة مع زوال النسبة ايضا فيحتاج في اخذ الصورة المنسية الى كسب جديد بخلاف الصورة المذهولة عنها
اولا فيحتاج المدركة في اخذها الى التفتا ذوا المطابق الاصولهم واكثر انهما ان استعداد النفس لتصيل الصورة بتدار يخلف شدة
ومنعها وقربا وبذلك استعدادها لتصيل الصورة ثانيا يتخلف بالشدة والضعف والقرب والبعدا لذهول عبارة عن زوال الصورة
عن المدركة مع كون النفس مستعدة لتصيلها استعدادا قريبا لاستعدادها بساويها القريبة وانسيان عبارة عن زوال الصورة عن
المدركة مع عدم الاستعداد والتقرب لتصيلها فطريقان الذهول وانسيان على العقولات ليس وليا على انخرزانه في المجرىات اذ لا
ان يكون لما يطر عليه الذهول وانسيان خزانة فضلا عن ان يكون في المجرىات المجرىات لم يعلم بعد دليل شاف على وجود المجرىات
فضلا عن انخران العقولات فيها فاقم قوله شأنها بالنسبة الى الكواذب قد ظهر ان الصور العقلية من اسوى المجرىات من الممكنة
مرتبعة في المجرىات وان الكواذب والصواب في الارتفاع فيهما لان المجرىات مكانها وسانك في افاضة الصواب في ذلك
في وسانك في افاضة الكواذب والوساكن اذ كانت مجرورة لادان تكون مالمه بها في وسانك في صد وع من الجاعل بارتفاع صورته فيها
ولان الذهول وانسيان كما يطران على الصواب في الكلية كذلك يطران على الكواذب في الكلية فلا بد من خزانة للكواذب في الكلية
ان يكون خزانة انبها في النبال الذي هو خزانة المحسوسات او انما فطنت في خزانة للعالي الخزانة الموجودة لتتبع اقسام الكليات
في القوى الحسية فيكون خزانة الكواذب الكلية في العقل المجرىة فالصواب في الكلية والكواذب الكلية سواسية في ارتفاع
فيها وبطل تسليم حاكم بان ارتفاع صورة في المجرىات لا يتصل من دون ان يعلم المجرىات في العقل عالمة بما ارتسم فيها من الصواب
والكواذب والبداية قاضية بان علمها بها يكون على نحو واحد فلا بد ان يكون شأنها بالنسبة الى الكواذب مجردا عن سبيل الانخران
دون التصديق بها وبالنسبة الى الصواب في الحقيقة والتصديق معا فيكون علم العقول الفعالة بالكواذب علميا فتصورها فقط وبالصواب
علميا تصديقها ايضا والنفسي ان تيمم من قولها شأنها بالنسبة الى الكواذب مجردا لا يرتسم على سبيل الانخران ان شأنها بالنسبة الى الكواذب في الارتفاع
مترقب ان يعلمها بطل العلم بالصواب والاعلم بالصواب كما يستلزم الى بعض الاول ان العاصرة لا يتصل بارتفاع المجرىات من علمها بما ارتسم فيها بل

المردود ان شأنا بالنسبة الى الكواذب مجرد الارتسام والتصور دون التصديق بها غاية التحقيق على طبق اصولهم وهو ما افاد الحق
 الدواني قدس سره في حاشية على شرح التجربة وقد ادفع بالشكال حاصله انهم يستدلون على كون العقل فعالا خزائنه لصوقي
 الكلية لطيران الذبول والسيان عليها وطرانها يستلزم ان يكون خزائنه كامرا ولا يمكن ان يكون خزائنها الا العقل المجرد و
 بانها بعض في الكواذب الكلية فيجب ارتسامها في العقل الفعال مع ان العقول الفعالة مقدسة عن شرور الكذب بالاذن فاع
 ان غاية ما نرم من بانها سيان ارتسام الكواذب الكلية في العقول الفعالة على سبيل الاختزان ولا ضير فيه انها الضير
 في تصديق العقول الفعالة بالكواذب وهو غير لازم فالحال ليس بلازم واللازم ليس بحال وما اورده الصدر المعاصر تحقيق
 الدواني من ان الخزائنه التي فيها الكلام في هذا المقام هي خزائنه العلوم والمعلوم والعقل الفعال انما يكون خزائنه للتصديقات
 صادقة كانت او كاذبة لو انشئت وحصلت فيه هذه التصديقات اذ لو لم يكن التصديقات حاصلة فيه لم يكن خزائنه لها ولا له
 في التصديق من مصدق فيجب على تقدير كون العقل الفعال خزائنه للكواذب ان يكون مصدقا لها في غاية السقوط اما ان لا يكون
 لا معنى للخزائنه الا خزائنه المعلومات اذ انتقال العلم عن المدركة الى الخزائنه يستحيل كون العلم عرضا في المدركة فلا معنى لكون العقل
 الفعال خزائنه للتصديق الا كونه خزائنه لنفس المصدق به وكون الخزائنه مصدقا بما هي خزائنه لا غير ضروري ولا مبرر عن عليه
 كيف وان خزائنه لا يجب ان يكون مدركا لما هي خزائنه لكانها فظة التي هي خزائنه للموجبات وليست مدركة لها وان الخيال
 الذي هو خزائنه للمحسوسات وليس مدركا لها وانما ثانيا فلانه لو فرض سلم ان الخزائنه خزائنه للعالم ليس معنى كونها خزائنه للعالم الا ان
 العلم حاصل فيها حصولا ظليا فلا يلزم من كون العقل الفعال خزائنه للتصديق الا ان يكون التصديق حاصل حصولا ظليا و
 لا يلزم من حصول التصديق حصولا ظليا كونه مصدقا حصولا مبدءا حصولا ظليا لا يستلزم صدق المشتق ولا يجب ان يكون
 في الخزائنه حصول فعلي لما هي خزائنه له وما قيل من ان الذبول لطير على التصديق الذي هو علم وتصديق شئ فلا به
 من حصوله في العقل الفعال فيجب ان يكون مصدقا على هذا الوجه ساقط لان حصول التصديق الذي هو علم والتصديق شئ
 في العقل الفعال حصولا ظليا لا يستلزم ان يكون العقل الفعال مصدقا كما لا يخفى اما توهم بعض معتزلي على الحق الذي
 من ان الكواذب مرشدة في النفس بما هي مصدقة بها فيجب ان تكون مرشدة في العقل الفعال ايضا بما هي مصدقة بها ولا
 لم يكن بين الخزائنه وبين ما هي خزائنه له مطابقة فغني غايه السخافة اذ قد عرفت انه لا يجب ان يكون الخزائنه مدركة لما هي خزائنه
 فضلا عن يجب ان يكون ما هي الخزائنه مطابقا لما في المدركة في نحو العلم بها غاية التحقيق في هذا المقام ومن العجائب ان صاحب
 الاقني المبين لما لم يجد باس من القول بارتسام الكواذب في العقل الفعال ولم يكن له سبيل الى القول بان علم العقل الفعال
 بالصواب والاكواذب على نحو واحد ولم يخصص عقلا الذي هو وجه يجوز كون علمه تصورا والتصديق جازم في اتباع الا باطل

على عارضة قال في قبالة التحقيق ان اعتبار نفس الامر بموافقته لكون الشيء مستحقا في حد نفسه لا يتعلل الفاعل من العقل في لوح الذهن
 ام في من الخارج والصواب في مرسته في العقل الفاعل بما هي مستحقه في حد نفسها والكواذب بسوا استعدادها ونفسه استحق تطعها بها و
 يوزن بالقياسيتين بينهما باعتبارين ولا محذورا لهما ثم قال فاما قول بعض متسلطه المقلدين ان شأن العقل الفاعل في اختزان
 المقولات مع الصواب في الحفظ والتصديق معا مع الكواذب المحظوظ دون التصديق اى المحظوظ على سبيل التصور دون
 الاذعان لمبرائيه عن الصدور والاسوار التي هي من قواع الماده فليس على سنن تفصيل ليس من استقرار في مقر وان التصور
 والتصديق انما هما نوعان من العلم الانطباعي السعيد في الفطرة الثانية فاما ان العلوم المنصورية كعلم النفس العاقله بناتها فمجرد
 والعلوم الانطباعية الغير المتجددة كعلوم العقل الفاعلة التي هي من لوازم ذواتها الغير متسلطه عليها بحسب الوجود العيني في
 الفطرة الاولى فغير داخله في الحسب انتهى ويوضح على هذا الكلام من آثار الخطب والطغيان ما يفتي عن البيان لانه قد عرفت
 بان اعتبار نفس الامر بموافقته لكون الشيء مستحقا في حد نفسه فالتقاضي الصواب في مرسته في العقل الفاعل بما هي مستحقه في حد
 نفسها مستحقه بالمطابقة لنفس الامر بالمعنى المذكور فاما ان يكون العقل الفاعل عالما كبيرا بمطابقة نفس الامر واما لكونها غير
 مطابقة لنفس الامر فغير عالم لا من والاخير ان باطلان اذ العلم بعدم المطابقة جعل مركب وعدم العلم بالمطابقة وعدمها ليس
 وتجزئ شي بينهما على العقل العاليه جعل فقيهن الاول فيكون العقل الفاعل مصداقا للصواب وكذا التقاضي الكاذب لم يمتد في
 العقل الفاعل لا يمكن ان يكون مطابقا لنفس الامر فهي غير مطابقة لها ولا يمكن ان يكون العقل الفاعل عالما لكونها بمطابقة
 اوجا بلا مطابقتها وعدم مطابقتها فقيهن ان يكون عالما بانها غير مطابقة لنفس الامر فيكون كذبها ومصداقا لغيرها ان كانت
 اعدا الشقيسين يستلزم التصديق بالآخر به فيكون علومه بقدراته وتصديقاته فالقول بان الصواب في مرسته في العقل
 الفاعل بما هي مستحقه في حد نفسها والكواذب بسوا استعدادها ونفسه استحق تطعها بها ان الصواب في مرسته في العقل
 الفاعل على وجه تصديقه بها والكواذب في مرسته في سبيل الاختزان والمحظوظ على سبيل التصور فقط دون التصديق فذلك انما هو من
 بركات بعض متسلطه المقلدين وان لم يكن معناه ذلك فلا يفضل له على نقيع غراب وطنين ذباب فكله ان قد افقد اصل الكلام من
 المحقق الدواعي لكنه لم يشكر نفسه واسقط لفظ التصور والتصديق معهما معناه اعم من اللفظ ذوا وفي ظهوره لسانه فتمت حيث جرت
 العقل الفاعل بالكواذب لاجل سوا استعدادها ونفسه مع شعهم اذ انفعال العالي بالسافل ما هو اول قارور مكسرت في الاسلام ما ذكره
 بالاطباء السطو على من ان كلام الحق ليس على سنن تفصيل فما شبهه لطيفين بوضه في اذن الفيل اذ قد سبق ان التحقيق برالتكلم
 مطاعا قدما كان او عارضا الى التصور والتصديق وان من انكر ذلك فتصاري امر وان يحجر لاطلاق لفظ التصور والتصديق على التصوري
 القديم لان نفي حقيقتهما هناك وليست شعري فاذا يدوم هذا المعجب بنفسه بالتصور والتصديق حيث نفي انقسام العلم المصوري القديم لهما

وما حقيقة العلم عنده والظاهر من كلامه على ما ساقى انشأ الله تعالى ما يظن ان العلم به الوجود الانطباعي الذي هو الصورة فالكائن المتصور
 والتصديق فيه من العلم بمعنى الوجود والانطباعي فالوجود مطلقا حقيقة مصدقة واحدة واخرها حقيقة واحدة باعتبار فيكون الوجود والانطباع
 للصورة في الاذن العاليه ايضا منقسم الى المتصور والتصديق لانه يتحد بالنوع مع الوجود والانطباع في الصورة في الاذن السافل الذي
 ينقسم الى المتصور والتصديق وانما لا يتبين من الصورة فيجب ان يكون الصورة المرشدة في العقل الاعلى تصورات وتصديقات
 لان الصورة الكاملة من شئ في ذهن سافل متحد بالحقيقة مع الصورة الكاملة من ذلك الشئ في ذهن عال للحصول الاشياء
 بانفسها في الاذن وان جميعا كما يرد في العقل والامر لا خلا ليعلم من كلامه قوله بل لا يجده قد كان فيما سبق اعترافا بتمام الكواذب
 الكلية في العقل الفعال وفي هذا القول انكار له فلهذا في ما يشرح الترتيب ونحو القول مما تجسبه بعض الاذكياء من المتأخرين بعد
 ما ذكر الاشكال القائل بان النسيان والذهول قد يلزم بان على الكواذب فيلزم ارتدادها في العقل الفعال والعقل ما جاب به
 عنه المحقق الدواني من انه لا يفرق في ارتداد الكواذب في العقل الفعال على سبيل الخط والتصور دون التصديق والاول بان خلاف
 ما عليه الجمهور من ان مودر القسمة الى المتصور والتصديق هو الحصول للحادث دون القديم وثانيا بان ما حصل في المدركة هي الكواذب
 بها هي مصدقة بها فلو كانت الكواذب مرشدة في العقل الفعال بها هي متصورة لزم عدم المطابقة بين الخزائنة وبين ما هي خزائنة له
 ثالثا بان كلامه انما هو في طريقان والذهول والنسيان على تصديق الكواذب بها فيلزم تحقق تصديق الكواذب في
 العقل الفعال ثم اجاب عن الاشكال من عند نفسه بان الكواذب تهايدركها العقل المشوب بالوهم فهي من الموهومات فيكون خزانة ما هي الخافضة
 التي هي خزائنة للموهومات العقل الفعال لا يذهب عليك ما في كلامه من الغلو اما اول الاطلاق ما اورده من لوجه الشك على تحقيق الحق
 الدواني في تخفيف جهل كما بينا في الدرس السابق واما ثانيا فلان ايراداته الثلاثة لا تزد عليه الا الثالث فلهذا يلزم على ما ذكره من صحة
 ما ذكر في الايراد ان لا يكون كما افطه مصدقة للكواذب لان تصديق الكواذب ظاهر عليه والذهول والنسيان فيلزم تحقق تصديق
 الكواذب في الخافضة واللازم باطل اتفاقا او خافضة ليست مدركة فضلا عن ان يكون مصدقة كما زعم فان زعمنا لا يلزم من حصول
 التصديق الكواذب في الخافضة كون الخافضة مصدقة لان حصولها فيها حصول على وجه لا يوجب لانتفاء قلنا فلهذا لا يلزم من حصول تصديق
 الكواذب في العقل الفعال كونه مصدقا بها وهو المحذور اما في فلان الكواذب حاصلة في المدركة بها هي مصدقة بها وفي الخافضة لا بها
 مصدقة بها اذ التصديق ليس من شأن الخافضة فيلزم عدم المطابقة بين الخزائنة وبين ما هي خزائنة له اما الاول فلان هذا القائل متعريف
 بان خزائنة الصواب الكلية هي العقل الفعال فاذا كانت الصواب الكلية حاصلة في المدركة بها هي مصدقة بها فاما ان يكون
 حاصلة في العقل الفعال ايضا بها هي مصدقة بها فيلزم كون العقل الفعال مصدقا عليه تصديقا او يكون حاصلة في العقل الفعال
 لا بها هي مصدقة بها فيلزم عدم المطابقة بين الخزائنة وبين ما هي خزائنة له وهو مما يحيله هذا القائل فلا سبيل لدالي انكار كون

كون العقل الفعال مصدقا بالصواب وكون عليه تصديقا واليه اذا طرأ الجهول السيمان على التصديق الصواب في محله تحقق
 تصديق الصواب في عقل الفعال كما نعلم فلا محيص لمن كون علم العقل الفعال تصديقا وما ذكره في الجواب خلاف محض تحقق
 عليه انصارا على قولهم فترى قال في الحاشية اشارة الى مناقشة ظاهرة لان الحافظة خزنة لما يدركه الوهم وهي المعاني
 الجبرية وليس خزنة لما يدركه العقل الصرف بالاسوة الوهم يعني الاسرار الكلية والجزئيات المبردة والكانات القوة الوهمية قد
 فيها نفع من المدخلات والفرق بين المغالط وبين دركات الوهم الظاهر في تتبع كتب القوم والذهول قد يعرض في اقتضايها
 الكلية الكاذبة فيلزم ارتسامها في المبادئ العالية انتهى والحاصل ان الحافظة انما هي خزنة للمعاني الجبرية التي يدركها
 بواسطة الوهم لا للمعاني الكلية التي يدركها النفس الابوابية قوة جمانية والكانات ينلظ فيها الوهم فالكلواذب الكلية انما يدركها
 النفس الابوابية قوة جمانية غاية الامر ان الوهم ينلظ العقل فيصدق بالكلواذب لان الكلواذب الكلية يدركها العقل بواسطة
 الوهم شأنه بين يدركه العقل بواسطة الوهم وبين ما يدركه بواسطة والكانات الوهم هناك سببا للتخليط في ادراكه فقول لان
 الحافظة خزنة لما يدركه الوهم معناه ان الحافظة خزنة لما يدركه العقل بواسطة الوهم وكذا قوله وبين دركات الوهم اربع هي
 بعد دركات الوهم دركات العقل بواسطة الوهم فاسناد الادراك الى الوهم مجاز من حيث انه واسطة في الادراك فقط ما
 اوردوه بعض شراح من ان المدرك ليس الا النفس الوهم والحس يشترك في الادراك فمضى كون الحافظة والتخيل خزنة للمدركات
 الوهم والحس يشترك فيهما فخرشان لما يدركه النفس بمعونتها بالكلواذب لما كانت مدركة بمعونة الوهم كانت الحافظة خزنة لها انتهى وقد سخط
 ان الكلواذب الكلية ليست مدركة بمعونة الوهم انما المدرك بمعونة الوهم المعاني الجبرية نعم الوهم مخلط للعقل في التصديق بالكلواذب الكلية
 فلما كان الحافظة خزنة لها ثم لا يخفى ان ادراك الكلواذب الكلية على نحوين الاول الاذعان بها الثاني تصورها والوهم انما المدرك على
 النحو الاول من ادراكها فانه يخلط العقل فيه عن بالكلواذب لا يخلط للوهم في النحو الثاني والذهول السيمان قد يطير ان على
 الكلواذب الكلية المتصورة فموجب القول بارتسامها في عقل الفعال ولا يمكن القول باختزانها في الحافظة اذ لا يخل في تصور الكلواذب
 الكلية للوهم سلافا حتى ما افاده الحق الدواني قوله سوار كان نفس المعلم يعلم ان الفلاسفة ذهبوا الى ان العلم على قسمين
 الاول العلم المحسولي والثاني العلم المحصورى وقالوا لان العلم كان عين الصورة الخارجية فهو العلم المحصورى والكانات غير باقية
 العلم المحصورى فمضى ان العلم المحصورى عين المعلم ذاتا واعتبارا فانه لو كان مرادهم بكون عين الصورة الخارجية كونه عينيا متعينة
 ولو كان غيرا اعتبارا لم يصح العقاب عليه وبين ان العلم المحصورى فانه ايضا عين الصورة الخارجية حقيقة وغيرا اعتبارا وقد اشار الشارح
 الى ذلك حيث شبه بقوله وغيره ولو بالاعتقاد الى ان المراد في المحصورى كونه نفس المعلم انه نفس المعلم بالاعتقاد اصلا بقرينة
 متعينة المتغيرات بالاعتقاد المذكور في الشق الثاني وتحقيق ذلك ان العلم المحصورى انما يكون محصورا نفس المعلم عند العلم

اى بعد ثبوت غنىها عن الحاضري نفس الذات الموجودة في الواقع لا الذات الماخوذة مع حيثية اية حيثية كانت فان الذات الماخوذة مع
 الحيثية انما تغنى عن المدرك اذا لا خطبها المدرك مع تلك الحيثية فيكون لها في تلك الملاحظة ارتسام وصول ذهني في المدرك
 لا حصوله ولا توسط الصورة فلا يكون العلم بها حضوريا يست اقول الذات الماخوذة مع الحيثية امر اعتباري فان ذلك غير
 ظاهر بل ان لا حضور للذات الماخوذة مع الحيثية بلا توسط الصورة عند المدرك فالمعلم هو نفس تلك الذات وهي العلم فانه مبدئ
 انكشافها عند المدرك بلا مغايرة بينها وبين انكشافها اصلا فاعاقل والمعتول العقل في علم الشيء بنفسه احد بعض اى احوال
 مصداق للعاقل هو بعبارة مصداق للمعتول من دون تغاير في المصداق اصلا وان كان مغاير في العقل والعامل
 والمعتول تغايرة واما المصداق فهو واحد وازعم المحقق الطوسي في شرح الاشارات من ان بينها تغاير بالاعتبار في جواب ايراد
 الاما على الحكماء بان نفسنا اذا كانت في شئ انما هي في شئ واحد ولا يكون لها في شئ اخر غير شئ واحد علم جلالى لا اعتبارى الا غير
 علمنا باننا لا يكون علمنا باننا في شئ واحد وارجو حصول شئ لا نفسى تغاير بين كاشف الشئ الى شئ اياها شئ لا نفسى فذلك ان شئ لا نفسى
 فاجاب عن الاول بان علمنا باننا موجودا بذاتنا غير ذاتنا من الاعتقاد الشئ الواحد كمن لا اعتبارات ذهنية لا تقطع ما دام
 المستعبر به وعن الثاني بان تغاير الاعتبار بركات في الحصول للاضافة فان المعالج لنفسه معالج باعتباره آخر وليس بكان في الوجود
 لا في الحقيقة تقدم الموجد على الموجد بالذات انتهى ففى غاية السقوط لما عرفت من انه لا تغاير بين العاقل والمعتول لاجل بسبب المصداق و
 الا لم يكن العلم حضوريا واما ايراد الامام فليس شئ الا الاول فلا بد ان اراد بعلينا بعلمنا بذاتنا علمنا بذاتنا فنفسنا انما لا بد اننا
 اصلا فليس هناك تعدد فضلا عن التسلسل وان اراد بعلينا بعلمنا بذاتنا فنفسنا انما لا بد اننا اعتبارنا فاننا اعتبارنا اعتبارنا انما لا بد اننا
 واما الثاني فلا ان حصول شئ لا نفسى في علمنا بذاتنا انما هو نفسى عدم غيبوبة ذاتنا عن انفسها وعدم غيبوبة غيبوبة ذاتنا عن انفسها ليس متناهية بين
 حتى يثبت شئ لا نفسى ويمكن ارجاع كلام المحقق الى ما ذكرنا بان يقال ان لا يراد بان بين مصداق العاقل ومصداق المعتول تغاير بل
 يرى ان في مرتبة المصداق وجوده بعبارة كمن بعد تحقيق العلم بتحقيق اعتبارات شفايرة وايراد الامام انما كان يريد بعد تحقيق الاعتبارات
 ان في مرتبة المصداق وجوده فليس هناك اضافة ولا تعدد فاجاب عنه بان تغاير الاعتبارات لا ينافي اتحاد العاقل والمعتول بحسب المصداق
 وبما هو ما تقدمناه واما وجهه ليس شئ لا نفسى من ان النفس مستعدان باحد بها صارت عاقلة وبالآخر صارت معتولة فمصدق العاقل غير مصداق
 المعتول في غاية السخافة اذا انفس لا تنظر في كونها عاقلة لنفسها بعد وجودها الى كسب صفة بقاياها تصنف بالعاقلة ولا في كونها
 معتولة لنفسها الى تعلق صفة بتعلقها تصنف بالمعتولة حتى يكون فيها استعدادان استعداد لوجود تلك الصفة فيها و
 استعداد لتعلق تلك الصفة بها بل هي نفس ذاتها عاقلة ومعتولة فليس هناك استعدادان باحد بها صارت عاقلة و
 بان في معتولة كمالا لا يفي هذا تحقيق الكلام في هذا المقام على مذاق الفلاسفة واما التحقيق الذي اعتمد عليه فهو ان مصداق

العاقل في علم النفس المجردات بانفسها مقايير لمصدق المقول العلم هناك ليس نفس المعلوم بل برصته انصافية مغايرة للعلوم
 والعالم هي الحالة الادراكية المعبر عنها بانفس مصداق العالم هي النفس شلا من حيث قيام تلك الصفة بها ومصداق العلم
 هي من حيث وقوع تلك الصفة عليها كما ان مصداق المعلق بالاعتراض المجتبه النفس انتباهي من حيث قيام صفة المعالجة بها
 ومصداق المعلق بالفتح هي من حيث وقوعها عليها واحاصل ان العلم صفة واحدة بالحقبة يعبر عنها بانفس بتجليات
 باختلاف متعلقاتها فان كان متعلقها امرافيا عن العالم كان متعلقها بوسط صورة الكا صفة مستعدة عند العالم بمعنى ان
 صفة العلم تعلق بصورة اولاد بالذات وبثانيها بالعرض فيسمى العلم حصولا بالقياس الى ذلك الامر ذي الصورة
 لانه بالقياس اليه براسة حصول الصورة وان كان متعلقها امرافيا عن العالم كنفس ذاته وصفاته واصولها صفة
 فيه كان متعلقها بالذات لا بواسطة صورة فيسمى العلم حضوريا لانه ليس بواسطة حصول صورة فالفرق بين العلم
 الحضورى وبين العلم الحصولى انما بحسب حصول العلوم بواسطة صورة وعدمه والدليل على ذلك ان العلم بالمعنى المصدرى
 الذى ليس عنه بدلتن منقطع عن العالم بالعلم الحضورى كما انه منقطع عن العالم بالحصولى والكمارة كمكبرة لا الصفة
 اليها والمعنى المصدرى عبارة عن الحدث من حيث تلبسه بالفاعل اما بان يكون التلبس بالفاعل جزر منه او قارجا
 عنه فلو طامع على اختلاف الرايين فكون مشترك بين العلم الحصولى والعلم الحضورى دليل على ان بينهما معنى مشترك هو الحقيقة
 المعبر عنها بانفس وهو الحدث الذى اذا اعتب تلبسه بالفاعل كان من حيث تلبسه بالفاعل معنى مصدرى بالعلم حقيقة
 هي تلك الحقيقة المشتركة التى نسبت الى المصدرى اليها نسبة الانسانية الى الانسان الحيوانية الى الحيوان فاشتركا
 دليل على اشتراك فخر اخر ان كان مشترك الانسانية والحيوانية دليل على اشتراك حقيقة الانسان والحيوان اما الفاعل
 الفاعلون بان العلم الحضورى نفس المعلوم بلا تغاير اصله مستندهم لمران ذكر كما الشيخ الاول ان مناط العلم وجود المجرد
 عند المجردة نفس الذات المجردة الكا صفة هي مبدا لاكتشاف نفسها في العلم اذا العلم بمبدا لاكتشاف ونظاما تيمم ولم
 ان بنفس وجود المجرد عند المجرد بمناط العلم وذلك بمنوع والمجرد الكا صفة المجرد انما يكشف عن المجرد بقيام صفة العلم
 المعبر عنها بانفس بذلك المجرد والثاني ان الصورة انما يكون مبدا لاكتشاف ذى الصورة لانهما واسطة في حضور ذى
 الصورة عند المدرك فاذا كان الشئ بنفسه حاضرا عند المدرك فاجابة في اكتشافه عنده الى توسط الصورة وهذا مما يدل
 على الشئ اذا كان حاضرا بنفسه عند المدرك حتى في الاكتشاف الى حصول صورة عند المدرك على العلم نفس كل شئ كما يعبر عن الحق لما ذكرنا وما ذكرنا
 من ان مصداق العاقل في علم النفس والمجردات تدويرها بمصدق العقل والمقول بلا تغاير اصله فاعية النسخة
 لا لايرتاب عاقل في ان المعنى المصدرى للعلم المعبر عنه بدلتن متحقق في علم النفس والمجردات بانفسها منقطع هناك

يفي واذ كان الحقي المصدرى للعلم متزعا بها فك مع استخراج مفهوم العالمية ومفهوم المعلوماتية من ذات العالم ومفهوم العالم
 ومفهوم المعلم ومفهوم العلم متضائفة والمفاهيم المتضائفة لا يمكن استخراجها من ذات واحدة الابعاد ما غود في مرتبة
 المصدق لانها متضائلة ومن المستحيل ان يكون مصدق المتطابقات واحدا فاذن مصدق العالم يجب ان يكون مغايرا
 لمصدق العلم ومصدق العلم ايضا وكذا مصدق المعلم يجب ان يكون مغايرا للمصدق العالم والمصدق العلم
 كما ان مصدق المعالج بالكسر مغاير لمصدق المعالج بالفتح فيما اذا عالجت النفس ذاتها فكما انها من حيث القوة
 انفصالية معالج بالكسر ومن حيث القوة الانفعالية معالج بالفتح كذا لك بهي من حيث قيام العلم بها عاقلة ومن حيث تعلقه
 بها لتعلقه قويا محقولة ولا يمكن ان يكون مصدق العاقل والمحقول واحدا المتضائفة كما لا يمكن ان يكون مصدق
 المعالج والمعالج واحدا لاجل التضائيف وبذا التفصيل ما قل البعض من ان العالمية والمعلوماتية متضائفتان وكذا العلم
 والمعلوماتية ولا يجوز اجتماع المتضائفين في محل الابعاد المتغايرة ما افادنا تم الحكماء قدس سره في جوابه في بعض تعليقاته من
 ان كونها متضائفتين محض كيف يجوز ان يكشف نفسه عنه نفسه وكذا الالابار في كون الشيء بمدر لاكتشاف نفسه ثم ان كيف
 صدر منه بذات القول فانه يستلزم ان يكون شيان متضائفتين بالقياس الى شئ واحد انتهى بعبارة الشريفة فاني لم احصله
 بعد الذرة ففهم بعد التامل في كلامه هو ان العالمية والمعلوماتية وكذا العلم والمعلوماتية لا تضائفت بينهما في علم الشئ
 بنفسه لان قتل الشئ نفسه معناه عدم غيبية الشئ عن نفسه وليس اضافته حتى يكون العالم والمعلوم بهذا النوع العلم الذي كاد
 الى عدم غيبية الشئ عن نفسه متضائفتين او يكون العلم الذي هو عدم غيبية الشئ مصانفا للمعلوم فجزان يكشف الشئ
 عنه نفسا من الشئ بمدر لاكتشاف نفسه من وول لزوم تغاير بينه وبين نفسه فاحصل اول كلامه واما قوله ثم انه
 كيف صدر منه بذات القول الى آخره ففعل محصلا قد تقرر عندهم ان شيتين انما يكونان متضائفتين اذا لم يكن موصوفهما
 كالابوة والبسوة فانها انما يكونان متضائفتين اذا لم يكن الموصوف بهما واحدا وكان الصفات الموصوف بالابوة بهما
 بالقياس الى شخص مغاير لنفسه والصفات الموصوف بالبسوة بهما بالقياس الى شخص مغاير لنفسه كالابوة زيد لعمرو بنوة عمرو
 زيد فان صفات الموصوف بالابوة هي زيد وشكلا بالقياس الى عمرو والصفات الموصوف بالبسوة هي عمر وشكلا بالقياس الى
 زيد واما اذا كان الموصوف بهما واحدا وكان شئ الى شئ واحدا فلا يكونان متضائفتين كالابوة والبنوة المتبعين في زيد وشكلا
 فانها اذا اقيستا اسد ذات زيد وشكلا لا يكونان متضائفتين اصلا فان ابوة زيد لا يعينان بنوة انما يعينان بنوة كذا بنوة
 زيد لا يعينان ابوة انما يعينان ابوة ابيه وبهذا لما اجتمعت العالمية والعلم والمعلوماتية في ذات واحدة وكانت مقبلة الى
 شئ واحد لم يكن بينهما تضائفتان فالتعلل بتضائفتها يستلزم ان يكون شيان متضائفتين بالقياس الى شئ واحد وقد ظهر

البطالة فيها ما عندى في تقرير كلامه وهو ليس بشئ اما الاول فلانه ان يكون العلم بالمعنى المصدري المعبر عنه بنسبة
 منتزعا عن الذات العاقلية نفسها لا يكون والثاني ظاهر البطالة والعلافة اليه لا يتكره صحة انتزاع العلم بمعنى بنسبة
 عن تلك الذات ولا ريب في ان العلم بهذا المعنى مضانيف لمفهوم المعلوماتية ولا في ان العالم بالمعنى المشتق من هذا المعنى
 باعتبار كلامه مضانيف لمفهوم المعلوم المشتق من هذا المعنى باعتباره وقوده ولا معنى لانكار التضائيف بين العلم والعالمية و
 المعلوماتية بالمعنى المذكور واذا كانت تلك المفهومات تضائيفية فلا يمكن ان يكون مصداقهما واحدا وعدم غيبية الشئ عن نفسه
 وان لم يكن اضافية لكنه صحيح لانتزاع المعنى الثاني وهو يصبر عنه بالنسبة فلا يساغ لانكار التضائيف بين العالم والمعلوم
 وكذا بين العلم والمعلوم الا اذا انكر صحة انتزاع مفهوم العلم بالمعنى المصدري من الذات العاقلية نفسها وانما لا يجزى على ذلك
 ولا ابراهيم بن محمد بن علي بن الغيسم لما دل البرهان القاطع على ان علم الواجب سبحانه بذاته نفس ذاته وليس صفة منصفة اليها وان
 معنى كون الصفات عين الذات ليس هو ان الصفة حقيقة عين الموصوف فان ذلك محال بالبداهة فان ما هو صفة حقيقة
 غير الموصوف قطعاً بل معناه ان ما يترتب في غيره سبحانه على الصفات يترتب فيه سبحانه على نفس الذات حكماً بان العلم
 بالمعنى المصدري المعبر عنه بالنسبة غير منتزع عنه سبحانه اذا القول بانتزاعه عنه تعالى فيضي الى القول بتبعية مصداق
 العالم ومصداق العلم ومصداق المعلوم في علمه بذاته كما عرفت وحكماً بان ما يترتب في غيره على قيام الصفة من الانكشاف
 يترتب فيه سبحانه على نفس ذاته ولما لم يدل برهان قاطع على ان مبدء الانكشاف في علم النفس وغيره من الاذيان العاليية بتبعية
 نفس ذاتها فلا بحث على انكار انتزاع العلم المصدري من الذات العاقلية مع ان انكار ذلك يكاد يكون ملحق بانكار
 الضروريات واما الثاني فلانه اذا صح انتزاع معنى العلم المصدري ومفهوم العالمية ومفهوم المعلوماتية من الذات العاقلية
 نفسها فلا مجال لانكار التضائيف بين العلم والمعلوم وكذا بين مفهوم العلم ومفهوم المعلوم فان العالمية المنتزعة من الذات
 العاقلية نفسها اما ان يكون بانها معلوماتية اولاً والثاني بجهي البطالة اذ لا معنى للعالمية م دون المعلوماتية وعلى الاول فالمعلومية
 التي هي بازار العالمية في علم الذات نفسها اما ان تكون منتزعة عن تلك الذات او منتزعة عن غيرهما والثاني ظاهر البطالة
 فتعين الاول نظراً لكون العالمية وبين المعلوماتية في علم الشئ بنفسه تضائيفاً بلا شبهة واما ان شيتين لا يكونان
 متضائيفين بالقياس الى شئ واحد اى ان كان الموصوف بهما ذاتاً واحدة فليس كليهما فان المعالج والمعالج فيما اذا كانت
 النفس ذاتاً متضائيفين قطعاً مع ان الموصوف بهما ذات واحدة فحق اذن ان مصداق العالم مقايير لمصداق
 المعلوم فان قلت المعلوم انكشف نفس الذات لا الذات مع حيثية تعلق العلم بها بان يكون انكشف امرين الاول
 نفس الذات والثاني حيثية تعلق العلم بالذات فانما نعلم ذاتها ولا نعلم حيثية تعلق العلم بها قلت نعم انكشف والمعلوم

ففس الذات لكن الذات لما تكون معلومة وتكشفه بتعلق صفة العلم بها لا ينسبها كحال المعالج بالفتح نفس الذات لكن من حيث تعلق المعالجة بها لا ينسبها ولا يلزم من ذلك ان يكون المعالج امرين الذات وحيثية تعلق المعالجة بها وكما ان صدق العلم بالعلم المحصولي الحقيقة من حيث تعلق العلم المحصولي بها لا ينسبها بنفسها بالاتفاق بينا وبين الفلاسفة ولا يلزم من ذلك ان يكون للمعلم امرين الاول نفس الحقيقة والثاني حيثية تعلق العلم بها فأكثرا ما تعلم الاشياء ولا تعلم انها معلومة ولا يخطر ببالنا حيثية تعلق العلم بها الا بالافتات جديدة فقلت العلم بالمعلم المحصورى هي الذات الحاضرة عند المدرك والحاضرة عند المدرك ليس النفس الذات لا هي مع حيثية زائدة قلت الحاضرة في الواقع نفس الذات وقد تعلق بها العلم في الواقع فأكشفت بتعلق صفة العلم بها فالعلم اى متعلق صفة العلم هي الذات الحاضرة نفسها لا هي مع حيثية تعلق العلم بها بان يكون حيثية تعلق العلم بها جزئيا متعلق صفة العلم كما ان المعالج بالفتح اى متعلق صفة المعالجة نفس الذات لا هي مع حيثية تعلق المعالجة بها حتى يكون حيثية تعلق المعالجة بها جزئيا متعلق صفة المعالجة اذ لا معنى لتعلق صفة المعالجة بتلك حيثية وكما ان المعلم بالعلم المحصولي اى متعلقة نفس الحقيقة لا هي مع حيثية تعلق العلم المحصولي بها مع الاتفاق على ان مصداق المعلم بالعلم المحصولي الحقيقة من حيث تعلق العلم المحصولي بها لا ينسبها بنفسها وبذا ظهر واذ اوردت ما عرفت فاعلم ان حقيقة العلم مطلقا لما كانت هي الحالة الادراكية وكانت قد تعلق بالشئ نفسه لا بتوسط صورة وقد تعلق به بواسطة الصورة وكانت منقسمة الى تصور والتصديق والدليل على ذلك اننا نعلم عن وجودنا من دون حاجة الى تفصيل بالشئ لا بتوسط الصورة ايضا منقسم الى تصور والتصديق والدليل على ذلك اننا نعلم عن وجودنا لا بعد تفصيل صورة الموضوع بصورة المحمول وصورة النسبة الزائدة بينهما في اذ باننا وليس الامر كذلك بالبداية وبذا وان كان مخالفا لما عليه المشايخ لكنه التحقيق بل الحق ان علم الواجب تعالى اية تصور وتصديق فانه سبحانه يعلم الصواب ويعلم انها صواب وقد ابرو العلم التصديقي والتكاريه المعنى باطل بل كضرر كيت وهو ينص الى القول بجهل سمانه لصدق الصواب سبحانه وتعالى عما يصحون نعم التصور والتصديق في علم الباري عز وجل ليسا شيئا من نفس ذات من حيثياتها انما هي للاكشاف الواقعي للصواب والتصديق ومن حيث انه مبدء للاكتشافات الحقيقية التصورية تصورية فماترتب في غيره على قيام صفة التصور والتصديق ترتب على نفس ذات الحق المقدسة ولو صطلح على ان لا يسمى علمه سبحانه تصورا وتصديقا نظر الى عدم تعلق احدهما في المنطق بالبحث عنه فلا مشقة فيه فان وسوسك الوهم بانه لا يمكن القول بكون العلم المحصورى تصديقا وكون علمنا بوجودنا تصديقا محصورا اذ متعلق التصديق ليس خارجا عن الحقيقة فالحاصل صورة

الموضوع وصورة المحمول وصورة النسبة المحالفة في الذهن لا يمكن التصديق المتعلقة بالتصديق لا يكون حاضر الا بتوسط الصورة غلا كان
حتى يمكن ان يكون التصديق حضوريا قلت سياقي في فاتحة بحث التصديقات من المسم ان التصديق منه اجمالي ومبركشافا لا اعم
وفعه كما اذا رايناها اذ ابيض فصدقنا بياضه بمجرد رؤيته من دون ان نحصل او لا صورة الموضوع وصورة المحمول وصورة النسبة كذا
في الذهن تفصيلا ثم نعلق بها الاذعان ومنه تفصيل يحصل بعد حصول الصورة مفصلة في الذهن فالصدقين المتصورى من تفصيل
الاول فمتعلقه نفس ذاتنا التي هي مصداق للوجود ومثالا في او الغلاسة وان زعموا ان اعلم المتصورى لا يكون مقصورا وتصديقا
لكون العلم المتصورى مقصورا وتصديقا لا اعم عليه قطعاً لان اعلم المتعلق بالتصور وكذا العلم المتعلق بالتصديق حضورى لانه متعلق
بصفات النفس عليها بانها وصفايتها حضورى واعلم حضورى عين معلومة انا وانها اعني بما فاعلم حضورى المتعلق بالتصور
سبب ان يكون مقصورا واعلم حضورى المتعلق بالتصديق يجب ان يكون تصديقا ولا يكتفي به ان القدر لوان ذلك العلم له اعتباران
فمن حيث انه علم بما هو غير العالم بصفاته وتصديق ومن حيث انه مبرر لاكتشاف نفسه علم حضورى وليس تصور والتصديق
لان التصور والتصديق حقيقتان محصلتان فلا يمكن ان يكون الحقيقة القصورية او التصديقية باعتبار تصور والتصديق
تكون باعتبار آخر تصور والتصديق فان الحقيقة محتلفة في جميع اعتباراتها ذوا وذاكرنا والحكمان فيهما العقائد الاشباح كذا الحق
الاقب بالاتباع قوله وغيره ولو بالاعتبار كما في الحصول العلم والمعلوم في الحصول متحان بالذات متباينان بالاعتبار عند فهم فان
اعلم عند فهم هي الصورة الحاصلة في الذهن من حيث اكتشافها بالعروض الذهنية والمعلوم نفس حقيقة تلك الصورة بما هي هي و
سواء تفصيل ذلك انشائه تعالى قوله وسواء كان مرارة لما اخطأ بتصديق مقصوده اعلم ان في حصول الصورة في الذهن
تدبيرين مشهورين الاول ان يحصل في الذهن امثال الاعيان ومثما جاء بالثاني ان يحصل فيه انفسها وحالها
فعلى المذهب الاول لا يحصل في الذهن حقيقة من الحقائق الاعلانية وماهية من الماهيات الواقعية بل انها يحصل في امثال
والاشياء لكن الاشياء على انما فيها ما يبرشج ومثال الحقيقة المقصود تصورها كالماهية الانسانية ومنها ما يبرشج ومثال بعض
وجوه تلك الحقيقة وعصياتها المتعددة معها في الواقع بالعرض فعنى الانسان يحصل في اذهنا مثال الحقيقة الانسانية الموجودة في
الخارج وعنى الكاتب يحصل في الذهن مثال الحقيقة الكاتب المتحدة بالعرض مع الانسان في الواقع والاول على قسمين الاول
ما هو مثال مطابق للحقيقة المقصود تصور ما كعنى الانسان الحقيقة الانسانية والثاني ما هو مثال مطابق لذاتيات تلك الحقيقة او
لانها كالمفهوم الحيوان ومعهم انطلق مثلا الاحصاليين في الذهن فانها مثالان لذاتيات الحقيقة المقصود تصور ما اعنى
الحقيقة الانسانية مثلا وكفى البيروني وعنى الصورة الاحصاليين في الذهن فانها مثالان لذاتيات الحقيقة المقصود تصور ما فعلى هذا
المذهب العلم بالشيء على انما فانه لا يمكن ان يكون انما عند المدرك نفس ذلك الشيء بلا توسط مثال وهو العلم المتصورى او لا

يكون المحضر عند المدرك نفساً فان يكون المحضر عند المدرك مثال نفس ذلك الشيء وهو العلم بكنه الشيء او مثال ذاتياته وانما هو
 بهو علم الشيء بالكنه او مثال وجه من وجهه و عرضياته وهو علم الشيء بالوجه فان يسمى العلم المحصورى بالعلم بكنه الشيء وهو علم بكنه الشيء من
 ان يكون المحضر عند المدرك نفس الشيء او مثال نفس ذاته كان الاقسام ثلثة العلم بكنه الشيء والعلم بان كنه العلم بالوجه وان نفس العلم
 بكنه الشيء ما يكون المحضر عند المدرك مثال نفس الشيء كان الاقسام اربعة راجعاً الى العلم المحصورى وعلى المذهب الثاني اقسام العلم بكنه
 بذاته اقسام لان المحضر عند المدرك اما نفس الشيء بلا توسط الصورة فهو العلم المحصورى او المحضر عند صورة هي اما صورة نفس الشيء
 وهو العلم بكنه الشيء او ذاتياته ذلك الشيء بان يكون مرآة للملاحظة بان يكون الاتفاقات بالذات الى ذلك الشيء واما حصل في الذات
 ذاتياته المتحدية مع الذات وهو علم الشيء بالكنه ووجهه و عرضياته من عرضياته بان يكون الاتفاقات بالذات الى ذلك الشيء وبالعرض
 الى وجهه الذي هو مرآة للملاحظة والحصول في الذين بالذات للوجه وبالعرض لذلك الشيء من جهة اتحاد مع بالعرض وهو علم الشيء
 بالوجه فاقسام العلم على المذهبين الاثرية على الثلثة والاربعية ان لم يعد العلم المحصورى من العلم بكنه الشيء بل الحق ان العلم على نحوين
 فانه ان انكشف بنفس حقيقة الشيء فهو العلم بالوجه والفرق بين العلم بكنه الشيء وبين علم الشيء بالكنه بان المحضر عند المدرك في الاول
 نفس حقيقة الشيء او مثال نفس حقيقة الشيء وفي الثاني حقائق ذاتياته او مثال حقائقها كنهها مرآة للملاحظة ذلك الشيء وآلات
 الاتفاقات اليه ليس الشيء فان ذاتياته التي اذ حصلت في الذين بانفسها او بامثالها جعلت مرآة للملاحظة ذلك الشيء فانما يحصل
 نفس حقيقة ذلك الشيء اليه او مثاليها يحصل ذاتياته او مثاليها في الذين فيكون هذا النوع من العلم هو العلم بكنه الشيء فان انكشف فيه نفس
 حقيقة غايه الامران فلا نوع من العلم بكنه الشيء يحصل بعلم ذاتياته وهذا لا يتوجب ان يكون ذلك نوعاً غير العلم بكنه الشيء الذي يحصل
 من دون ان يعلم اول ذاتياته الشيء في نحو الادراك حتى يجب عدة تسام على حياله ان كان مغاير الذي هو حصول للمدرك لانه حاصل بعلم
 بالذاتيات بخلاف ذلك اما ان لا يحصل نفس حقيقة الشيء او مثاليها يحصل ذاتياته او مثاليها في الذين بل يكون المحضر في
 الذين ذاتياتها فقط ويكون هي مرآة للملاحظة ذلك الشيء من دون ان يحصل نفس حقيقة في الذين كما نزع بعض المتأخرين
 فذلك باطل فانه يستلزم ان لا يقيد الكسب النظر على بل الاتفاقات والملاحظة فقط وهو صريح البطلان وسياتي انشاء الله
 تعالى مفصلاً فقد وضع ان الحق هو ان العلم على تعيين الاول العلم بالكنه سواء حصل حصول العلم ذاتياته الشيء او حصل به وندو
 الشيء العلم بالوجه ولذا اثار في كتب القدماء ما فراس ترجيح القيمة على كنهها واما ما ذكره الشافعي من ان الاقسام اربعة راجعاً الى العلم
 الشيء فهو جري منه على عادته في التقليد فان بعض الاجابة من المتأخرين رجع القسمة فقال ان الصور على العلية من الشيء قد يكون مرآة
 للملاحظة وهي مستهالة الصور بالكنه والنقص بالوجه فان المرآة والرعي ان كانا متحدتين بالذات وتغايرين بالاعتبار فالتصور
 وان كانا بالعكس فالتصور بالوجه وقد لا تكون مرآة للملاحظة فان تعلق العلم بالشيء من حيث هو فالعلم بكنه الشيء وان تعلق

بوجه من وجوه فهو العلم بوجه الشيء انتهى ولا ينبغي على ذي القسيل ان يتصور من الوجه في علمه بوجه الشيء بل هو علم بوجه الشيء بالوجه
 فخطب فهو علم بكنهه الوجه فهو قسيل العلم بكنهه الشيء والوجه ذو الوجه كالأشياء والوجه ليس بمباصل في الذهن
 في هذا النوع العلم لا يملك ان يكون الشيء معلوما من دون ان يحصل له حقيقة اليه صريح البطلان ونحوها مما افاده بعض الالسان
 قدس سره رحمه الله وقد سمي النظر في هذا الشاغل في الحاشية المتعلقة على قوله العلم بوجه الشيء ان الفرق بينه وبين العلم
 بكنهه الشيء ان الصورة المحاصلة اذا لم تكن مرة للملاحظة الشيء فان حصلت من حيث انها عرضية وخاصة بشيء فعمله بالقياس
 ذلك الشيء علم بوجه الشيء والا فهو علم بكنهه الشيء كما كتب مثلا اذا حصل في الذهن فظهره بالبال انه عرضي للانسان فان لم يكن
 مرة للملاحظة كان بالقياس الى الانسان علما بوجه الشيء وبالقياس الى نفسه علما بكنهه الشيء وكون الصورة الواحدة علما بوجه
 الشيء وبكنهه الشيء بالنظرين مخصوص بالعرضيات والامليات كالحيوان الناطق مثلا اذا لم يكن مرة للملاحظة الانسان يحصل
 في الذهن من حيث انه هذا الانسان وكنهه كان علما بكنهه الشيء مطلقا سواء قيس الى الانسان او الى نفسه فاقبل انتهى في هذا الكلام
 ليس معنى لان الملتفت اليه في العلم بوجه الشيء اما ذوى الوجه فهو من قبيل علم الشيء بالوجه او الوجه فهو علم بكنهه الوجه فهو من قبيل
 العلم بكنهه الشيء بالفرق بان الوجه في العلم بوجه الشيء حاصل بالذات وملتفت اليه بالذات وذو الوجه ملتفت اليه بالعرض وفي علم
 الشيء بوجهه حاصل بالذات وملتفت اليه بالعرض على عكس ذى الوجه بطلان حصر الاقسام في الاربعة وتوش ذلك يمكن في العلم
 بكنهه الشيء فان الذاتيات كالحيوان الناطق مثلا اذا حصلت في الذهن من حيث انه هذا الانسان من دون ان يكون الانسان
 ملتفتا اليه بالذات لا يكون العلم به من قبيل العلم بكنهه الشيء ولا من قبيل علم الشيء بكنهه والفرق بين العرضيات والذاتيات
 في هذا المعنى كما زعمه الشاغل حيث قال وكون الشيء الواحد الى آخر كلامه في الحاشية تحكم بحسب الايصافى اليه فانه فرق بلا فارق
 وادعاه بلا دليل فان كلامه في الشرح نص على ان العلم بكنهه بالوجه هو ما يكون المحاصل في الذهن الحاضر عند المدرك مرة
 للملاحظة مقصود لقصوره وان العلم بكنهه الشيء بوجه الشيء لا يكون كذلك فاذا امكن في علم الوجه ان يلاحظ ذو الوجه لا بان يكون
 مقصودا بالذات وبشيء ذلك علما بوجه الشيء فكيف لا يمكن في علم الكنهه ذلك بان يلاحظ ذاك كنهه لا بان يكون مقصودا بالذات
 ولا من ذنب لا يسمي هذا النوع بسم على حياله ولعل لذلك امر بالتامل وزعم البعض ان العلم بوجه الشيء هو العلم بما هو بوجه الشيء
 الواقع مع قطع النظر عن ملاحظة كونه وجه الشيء والعلم بكنهه الشيء هو العلم بالشيء الذي لا يكون وجه الشيء في الواقع وهذا في غاية
 السقوط لان العلم بوجه الشيء على هذا التقدير لا يكون شامسا العلم بالشيء اذا العلم بالشيء بدون ان يحصل هو او ملتفت اليه غير
 مستقول واما اذا قيس هذا العلم الى كنهه الوجه فهو علم بكنهه الشيء على انه لو اعتبر العلم بوجه الشيء من غير التفات الى ذى
 الوجه من اقسام العلم بالشيء فكيف لا يعتبر العلم بالوجه من غير التفات الى المحدود من اقسامه مع انه اعم بالاعتبار لا سيما عند

ولحدود بالذات بخلاف الوجود وذو الوجود قد ظهر بما ذكرنا من اختلاف ما بينهم من كلام الحق الدواني في الحاشية الجديدة على الشرح
 الجديد للشيخ محمد بن الحسن العلم بالوجود اذا لوحظ الوجود من حيث انه عنوان منطبق على ذي الوجود هو علم الشيء بالوجود اذا لوحظ على وجه لا يصلح
 الانطباق على ذي الوجود فهو علم بوجه الشيء والمعلوم بالتحقيق في صورتين هو الوجود فالعلم بالكتابة مثلا في قولنا كل كاتب كذا
 اى في القضية المحددة علم الشيء بالوجود اى علم بافرا لا انسان الشئ بى افراد الكاتب بواسطة وجهها الذي هو الكاتب فانه عندها
 المنطبق عليها العلم به في قولنا الكاتب كذا اى في القضية الطبيعية علم بوجه الشيء هذا كلامه ولا يخفى سخافته بما ذكرنا قوله كذا
 العلم بالكتابة العلم بالوجود كما سطره المدرك الحاصل في الذهن المكان مرة لملاحظة ما قصد لقصوره فالكائن متحد مع ما قصد لقصوره
 بالذات فهو العلم بالكتابة مقبلا الى ما قصد لقصوره والعلم بكنهه الشئ مقبلا الى نفس الحاصل في الذهن ان لم يكن متحد معه بالذات
 فاما ان يكون مائلا له بانه محض فلا يكون علما بالشيء او يكون متحد معه بالعرض فهو العلم بالوجود مقبلا الى ما قصد لقصوره والعلم
 بكنهه الشئ مقبلا الى نفس الحاصل في الذهن اعني الوجود قال الحق الدعاء في في الحواشي القديمة ان معنى لقصور الشئ بالكتابة هو
 ان يكون هرفته مثلا في الذهن والقصور بالوجود ان لا يكون هو مثلا بل ما يصدق عليه في وجهه يمكن النفس من التوجه به الى
 ما يصدق به عليه فالمراد في الاول متحد بالذات وفي الثاني متحدان بالذات متحدان بالعرض وتحقيق ذلك ان اتحاد
 الشئ بما هو ذاتي او ذات لا اقوى من اتحاده بالعرض للصاوق عليه فان الاول اتحاد بالذات والثاني اتحاد بالعرض فصدق
 ذلك الاتحاد هو قيام سبب للاشتقاق به حقيقة اذ اعتقاد مفهوم هو بطلان الاتحاد وهو مشترك بين الذاتيات والعرضيات الا ان
 مصداق لكل منهما مختلف فاذا وجد في الماهية في الخارج كانت ذاتياته موجودة فيه بالذات وعرضياته موجودة فيه بالعرض فان
 الوجود العارض للماهية المعروضة غير عارض للعرض فانه مغاير لها بحسب الماهية والجعل نعم لهما علاقة وارتباط فيصفت بالاتحاد
 بها بوجه فظهير وانما الاتحاد والعقل والشيء مثلا من حيث عارض البياض وكما ان وجود الماهية في الخارج ينسب الى عرضياتها بالعرض
 كذا وجود عرضياتها في الذهن ينسب اليها بالعرض اذ انفتحت النفس بها اليها اى اخطأ بحيث تنطبق عليها فبينها تماثل
 في الوجود والذهن في الخارج اى انتهى وبذلك الكلام في غاية التحقيق على اصولهم فان العرضيات المحمولة انما وجودها في الخارج بمعنى ان
 معروضاتها صحيحة لا تنزعها فانما الوجود بالذات لمعروضاتها لكن يحصل انظر لها ولا حظ معروضاتها نسب بوجه معروضاتها
 اليها بالعرض من حيث ان معروضاتها صحيحة لا تنزعها واما اذا تنزعها العقل عن معروضاتها فكان الوجود في الذهن لها بالذات
 كنهه ينسب الى معروضاتها من حيث ان مصداقها ومطابق عليها ونشأ تنزعها في الواقع هي معروضاتها فاذا وجد زبد
 في الخارج وقام به للسواد كان الاسود هو العدم مني المحمول موجودا في الخارج بالعرض بمعنى ان وجود معروضه وهو زبد قائم
 به السواد ينسب اليه بالعرض من حيث ان معروضه مطابق لمعروضه لا تنزعها واذا وجد مفهوم الاسود في الذهن كان

الوجود الذي بالذات المفهوم الاسود لكنه ان جعل مرآة للملاحظة زيد نسب في الوجه والد سبني بالعرض الى زيد من حيث ان اصدق
 عليه الاسود كما حصل في الذهن في الواقع جوزي فيمين المعروف والعرضي لتعكس في الوجه دين ولا ينبغي ان يتوهم ان الكاتب
 شلا مستدع الانسان بالمهية ويجعل وان المعروف والعرضي متحدان بالذات جعلنا وجودا كيت ولو كان الامر كذلك اتفق
 بقا المعروف مع زوال العارض ولا ان يلحق ان يحصل في الذهن في علم الشيء بالوجه نفس ذي الوجه كيت ولو كان كذلك
 كان لعلم بالوجه علمًا كنه الشيء ومن المعلوم بالضرورة انه اذا حصل الكاتب في الذهن جعل مرآة للملاحظة الانسان لا تحصل صورة
 الانسان في الذهن بل صورة الكاتب فقط ولا ان يتوهم ان الشيء في علم الشيء بالوجه لم يحصل في الذهن لم يكن معلوما فلو
 لم يحصل ذوالوجه بالذات في الذهن لم يكن معلوما وذلك لان الحصول بالذات انما يجب في المعلومات بالذات فما يكون
 حاصل في الذهن بالذات يكون معلوما بالذات وما يكون حاصل بالعرض يكون معلوما بالعرض وذو الوجه في علم الشيء بالوجه
 معلوم بالعرض كونه حاصل بالعرض فظهر ان كلام الحق مالا غبار عليه كقولنا نظير اتحاد المعروف والعرضي واتحاد العقل
 والشيء في عارض البسيط لا يخلو عن خزانة كين واتحاد المعروف والعرضي مناط الحمل بالمواطات واتحاد العقل والشيء
 في عارض البسيط ليس كذلك بل هو اتحاد بالحول فينبهنا فزنان بين كما لا يخفى قوله فجعل المقسم مطلق العلم قد عرفت
 ان مورد القسمة الى التصور والتصديق بالحققة عند البعض هو الحصول بالحادث وعند البعض هو الحصول مطلقا عما وثا كان
 هو قدما وعند التحقيق انه اعلم سوى علم الواجب سبحانه مطلقا حضوره باكان او حصولا قديما باكان او حادثا قال اولون ينقسمون
 المقسم بالحصولي الحادث والاخرين ينقسمونه بالحصولي مطلقا وعلى التحقيق لا ينقسم المقسم العلم الا باسوي علم الواجب سبحانه
 وليس ذلك تخصيصا بالحققة فان العلم مشترك لفظا بين علمه سبحانه وبين علم غيره وتعالى فان علم غيره وحضوره باكان او حصولا
 قديما كان او حادثا حقيقة واحدة هي الحالة الادراكية وعلية تعالى حين ذاته المقدسة فلا يمكن ان يراد بالعلم كلاهما معا فان ذلك
 ينفي على عموم الاشتراك فلا يراد بالعلم ههنا على التحقيق الا الحقيقة الواحدة المنقسمة الى التصور والتصديق المسماة بالحالة
 الادراكية الشائعة بحضوري والحصولي كاحققا ومفصلا فالمقسم بالحققة على الرايين الاولين هو العلم الخاص لكن احصل
 المقسم مطلق العلم لا العلم الحصولي او العلم الحصولي الحادث اذ لا حاجة الى تخصيص نظرا الى استلزام انقسام النخاص انقسام
 العام وكون التقسيم نسب بقدر العن وعلى التحقيق هو مطلق العلم لا يهيل الى تخصيص قوله او الحادث الظاهر انه
 المراد بالحصولي الحادث ويمكن ان يكون في ايامنا الى اذ ذكره البعض من تخصيص المقسم بالحادث مطلقا غير تقييد بالحصولي و
 يراد على ذلك البعض ان تخصيص بالحصولي مالا بد منه لاتفاقهم على ان بحضوري مطلقا لا ينقسم الى التصور والتصديق وتخصيص
 بالحادث باطل لما تحقق من ان الحصول القديم لا ينقسم الى التصور والتصديق قوله اذ لا حاجة الى تخصيص لا يخفى عليك ان

[illegible]

انه بانفتاحه لا انتفاعه لا يتحقق انتفاعه بالاشياء لان ما ذكر من وجوه الفرق تناقض متناهات اذا قلنا
 الثاني يناقض الوجه الاول لان موضوع الطبيعة لا يتحقق تحقق الفرد ضد حمل احكام مخصوصه والاول يناقض الثالث لان
 موضوع الطبيعة لا يتحقق تحقق الفرد ضد وجوده في الخارج كذا قالوا واما ان معنى تحقق موضوع الطبيعة يتحقق فرد ليس هو انه يوجد
 وجود الفرد بل معناه ان وجود الفرد صحيح لان يستلزم من الطبيعة وجودها بالاطلاق بخلاف موضوع الماهية فانه موجود
 بعين وجود الفرد فاذا وجد الفرد وجد موضوع الماهية بعين وجوده ووجد انتفاع موضوع الطبيعة في موضوع الماهية لما وجد
 بعين وجوده فردا تنفي بانتفاء قطعنا لان هذا الانتفاع ارتقاء نحو وجوده بخلاف موضوع الطبيعة فانه يكون موجودا في الذهن
 بوجوده متنازع عن وجود الفرد بعد انتزاعه عن الفرد فيتحقق تحقق فرد بمعنى انه ينتزع عن الفرد المتحقق ولا يتحقق بانتفاء لان
 ارتقاء ليس ارتقاء على وجود الشيء المطلق الذي هو موضوع الطبيعة نعم لما كان الفرد منتزعا لا انتزاعا فلا تنفك جميع الافراد ولا يكون
 له انتزاع اصلا فينتفي بانتفاع جميع الافراد واما توضيح الوجه الاول من الفرق وتبين ذلك ان موضوع الماهية حامل للاحكام
 العموم والخصوص جميعا لانه يوجد في الذهن بوجوده متنازع عن وجود الفرد في الخارج بعين وجوده وموضوع الطبيعة حامل للاحكام
 العموم فقط اذ لا يوجد الا في الذهن بوجوده متنازع عن وجود الفرد وان موضوع الماهية موجود في الخارج وموضوع الطبيعة لا يوجد الا
 في الذهن فقد تحقق الوجهان الباقيان من الفرق اليقينية وقد اندفع بما جئنا به من الارباء ما سطرنا الاول والثاني فلان
 معنى تحقق موضوع الطبيعة يتحقق فرد ليس هو انه يوجد بعين وجوده انتزاعا عن وجوده من حيث العموم ولا يستلزم
 وجوده في الخارج حتى يلزم كون موضوع الطبيعة موجودا في الخارج وكون الطبيعة عاجية واما الثالث فلان المراد بانتفاع موضوع
 الماهية بانتفاع فرد انتفاع في الماهية بانتفاع فرد ولا ريب في انتفاع موضوع الماهية في الماهية بانتفاع فرد منه واما موضوع الطبيعة
 فلما كان موجودا في الذهن بوجوده متنازع عن وجود الفرد لم يكن انتفاع الفرد انتفاعا اصلا فانه لا يتحقق انتفاع جميع مناشي انتزاعه
 اعني جميع الافراد كما عرفت واما الرابع فلانه لما كان معنى تحقق موضوع الطبيعة يتحقق مشروعه انه ينتزع من الفرد فلا يلزم
 ان يكون موضوع الطبيعة حاملا للاحكام انصوص ولا يتحقق في الخارج كما لا يخفى اذ اتفقت في انفقول التفسير عبارة عن ضم قيود
 متناهة الى الشيء فيحصل اقسام متناهة وضم القيود المتناهة انما يمكن الى نفس الشيء لا يشترط في ان ضم القيود المتناهة الى الصلح
 والشيء من حيث الاطلاق للسافات بينها ضرورة تنافي العموم والخصوص فالقول بان المتغير في موارد التقاسيم اشياء
 المطلق لا مطلق الشيء فاسد فادري معنى على فاسد فلا يلتزم اليه قوله قلت لو سلم جواب على التفرع بجهت تسليم مانعه
 المورد من ان التقسيم المطلق لا مطلق الشيء حاصله ان مورد التقسيم بالحقبة الى التصور والتقدير هو نوع العلم
 اعني الحصول او الحصول الى الحادث كما بهنهم لكن قد قيل ان التقسيم مطلق العلم نظر الى التقسيم الى التقسيم بانتظام فانه

اليها واعتبار الاطلاق والعموم انما يجب على ما زعمه المود وفيما هو مستقيم بالحققة واما بعض القسم اذ جعل مقامين ان يؤخذ لا بشرط حتى يصح اسناد الانقسام الذي هو من احكام فوه حقيقة الية فان حال احكام المخصوص انما هو مطلق الاشئ لا انما هو مطلق كما عرفت وفي قوله لو سلم اشارة الى التحقيق الذي ذكرنا من ان القسم مطلق الاشئ لا انما هو مطلق قوله واتحت ان من اجلي البدييات لا تخار في ان العلم الذي هو صفة للمكانات متعلقة بما سوى ذاتها وصفاتها حقيقة واحدة كما انما نحن في تلك الحقيقة اما بديية التصور او نظرية فذهب الامام الرازي ومن تابعه الى الاول واختاره اصفهاني واخلت الفلكون بالنظرية فذهب الامام محمد الاسلام الى انها نظرية عسيرة الاكتفاء وذهب بعض المتكلمين الى انها نظرية يسيرة التمهيد وهذا النزاع غير متوقف على تعيين حقيقة العلم بانها ما هي وانها من اية مقولة نعم لا معنى لهذا النزاع عند من يرى ان العلم هي الصورة الحاصلة في الذهن المتقدمة بالحقيقة مع المعلوم فان المعلوم عنده ليس حقيقة واحدة صالحة لان يتحقق بالبدية فقط او بالنظر فقط بل حقيقة بعض الصور بديية حقيقة ليست بها نظرية فلا يعقل هذا النزاع على مذهبها واما علم الواجب سبحانه والعلم المحسوس فانها تاهلن بالعالم والمعلوم كما هو مذهب الفلاسفة فلا نزاع في بدييتها ونظرية العلم الواجب تعالى لما كان عينه سبحانه وكانت ذات سبحانه اجل من ان يكون بديية او نظرية فلا تصور بديية او نظرية والعلم المحسوس لما كان عين المعلوم ولم يكن معلوم المحسوس حقيقة واحدة بل حقائق متقابلة لم يكن النزاع فيه بالبدية والنظرية كما عرفت نعم علم سبحانه وكذا العلم المحسوس اى علم المدرك بذاته وصفاته الحكماء مشاركين للعلم الحاصل للمكانات بالاشهاد الغائبة عنها في الحقيقة كما هو مذهب المتكلمين فانزاع فيها بما لا يداني العلم المذهب الحق فاعلم الواجب سبحانه نفس ذاته تعالى وعلم غيره وحقيقة واحدة فلا تصور النزاع بين البديية والنظرية في علمه سبحانه ولا في العلم الشامل لعلمه تعالى وعلم غيره فان اشتراك العلم بينهما انما هو في النفاذ فانما النزاع في الحقيقة الواحدة الشاملة لعلوم المكانات جميعا بل هي بديية او نظرية هذا التحقيق محل لبسنا قال بعض المشايخ في هذا النزاع في غير موضع فان العلم اما ان يراد به المعنى المسمى الذي يبرهنه في الفارسية بالنسبة او مفهومها كالحاضر عند المدرك فهما بدييان او ليمان لا ينبغي معاقل النزاع في بدييتها ونظرية وانما ان يراد بمصدق بدين المغمومين فهو غير متعين بل غير محقق الواجب نفس ذاته كيف يذهب احوال باهية ونظرية وفي الممكن في المحسوس نفس ذاتية فكيف يحكم بديية وفي المحسوس الصورة الحاصلة قد تكون بديية وقد تكون نظرية فكيف يحكم بدييتها مطلقا او نظرية مطلقا ثم في الممكن قد قيل في العلم بغيره وصفاته انه من مقولة الانفعال اعني قبول النفس لتلك الصورة وقيل انه من مقولة الاضافة اعني التعلق بين العالم والمعلوم فادوم الاثنين صورة النزاع لا يطبق النزاع بشأن العقل ولا لا تصور الاشتراك بين المصاديق المذكورة الا في المنهيين المذكورين وهما من البدييات ولا ولية فهذا النزاع باطل من اول الامر ويمكن ان يجعل النزاع علميا فن قال بالبدية

ذهب الى المعنى المصدرى ومن قال بالنظرية ذهب الى المصدق ولا يخفى انه بعيد عن شان المصليين انتهى وانت
 تعلم ما في كلامه من الاختلال فانك قد عرفت ان النزاع في براهنة العلم ونظرته انما يتوقف على كونه حقيقة واحدة فلا
 يتأتى النزاع على ذهب من يرى ان العلم ليس حقيقة واحدة بل هو في احوال مجزئة وفي العلم المصدري عين العلوم
 وفي العلم المصلى عين حقيقة العلوم من اية مقولة كانت واما على ذهب من يرى العلم حقيقة واحدة مشتركة بين علم الحجاب
 وعلوم الكائنات باسرها كجمهور المتكلمين وذهب من يرى العلم حقيقة واحدة مشتركة بين علوم الكائنات باسرها وعلوم الحجاب
 سبحانه وذهب من يرى ان العلم المصلى حقيقة واحدة مشتركة بين افراده ومصدق العلم المصدري فحان فخلت فلامانة
 يتصور النزاع في ان تلك الحقيقة الواحدة بل هي بدويته او نظرية ولا يتوقف هذا النزاع على تحقيق انها من اية مقولة
 فالحكم يكون هذا النزاع في غير موضع لا يستقيم الا على ذهب من يرى ان العلم هو عين العلم حقيقة وهذا الظاهر ان
 جعل النزاع فظيما بان من ذهب الى البداية ذهب الى المعنى المصدرى او مفهوم المحاضر عند المدرس ومن ذهب الى
 النظرية ذهب الى المصدق لا يستقيم على ذهب من يرى ان العلم عين العلوم حقيقة اذ لا سهيل على ذهب الى القول
 بنظرية العلم مطلقا كيف وليس العلم على راء حقيقة واحدة يحكم عليها بالبدئية او النظرية بل انما يستقيم على ذهب من ذهب
 الى ان العلم حقيقة واحدة وقد عرفت ان يمكن على راء النزاع المعنوي في براهنة العلم ونظرته فلا حاجة على راء الى جعل
 النزاع فظيما مع انه بعيد عن شان المصليين فانهم قوله هذا هو المختار عند المتقين قال المحقق الطوسي في شرح الاشياء
 العلم ان العلم اختلفوا في ماهية الادراك اختلفوا عظميا وطورا الكلام فيها لانها بل شدة وضوحها فهم من جعل الاضافة
 الصارفة للمدرس الى المدرس نفس الادراك فذهب الى ان الادراك فنى عن التعريف فلا ينبغي ان يعرف وحق
 الا انهم يريدون بذلك التخلص عن الدلالة التي وقع القوم فيها انتهى لمصنعه قال العلم ان ما ذكره الشيخ يعني قوله ادراك
 الشيء هو ان يكون حقيقة متمثلة عند المدرس ليس قهرضا للمدراك ولذا لم يتجاس فيه عن ايراد ذكر المدرس بل هو تعيين
 المعنى المسمى بالادراك والحال ذلك المعنى واضحا غنيا عن التعريف انتهى لمصنعه هذا الكلام نفس على ان ماهية الادراك بدئية
 واضعة اشد وضوحا فنية عن التعريف وثانها انما هو لاشدة وضوحها والظاهر ان المصنوع اشد ذلك وزعم ان ماهية العلم
 من اجلي البدبيات وتنجها غير من اجل شدة وضوحها على هذا محل الشك كلامه فما ذكره الشافعي في بيان من ان العلم
 من اجلي البدبيات وانما اتفقوا على شدة وضوحها ليس من جدها فالشافعي حتى يشك عليه بان القول بان
 خضارت العلم انها هو لاشدة وضوحها من الضمان بالشعرية التي لا ينبغي ان يتبين عليها الكلام فذهب الى ذلك على ذهب من
 ذهب الى بدئية حقيقة العلم وزعم ان خصاها لاجل شدة ظهورها وحمل بعض المشرحين كلام المص على ان مراد وان

مفهوم اعظم بالمعنى المصدرى او الحاصف عند المدرک من اعلیٰ المبدیيات ومصدق نظری غیر التبیح والاداء وبالجملة المصدق
 فانها قد تطلق على المصدق اليه ونهائس بجيد الا ان قول الحق انه من اعلیٰ المبدیيات يدل على انه اختار ذهب
 من يرى به بهت اعظم الذى اختلف في بهتة ونظريته ولا خفاء في ان الاختلاف ليس في المعنى المصدرى او في مفهوم الحكم
 عند المدرک اذ لا يذهب الى نظرية احد واليه لو كان مراد به بهتة المعنى المصدرى او مفهوم الحاضر عند المدرک لما
 احتاج الى اقامة الدليل على بهتة مع انه اقام عليه له دليل في الحاشية واثار اليه في المتن بقوله كالنور والسر
 كما سبى في انشائه عند تعالى الا ان يقال ان معنى كلامه ان الحق هو المحاكاة بان المفهوم من اعلیٰ المبدیيات
 والمصدق من اخفى النظريات فالتكاثرات في المفهوم فالحق ذهب القائلين بالبهتة والحقان في المصدق
 فتصح حقيقة عجزه واثامة الدليل على بهتة المعنى المصدرى او مفهوم الحاضر عند المدرک لا ينافي ان يكون بهتة بهتة بلا
 خلاف اذ المبدیيات لا يتوقف على النظر لا يحصل لان النظر بالجملة فيه التوجيه غير مستبعد ولقد عجب بعض اشخاص
 مال الى هذا التوجيه لكنه زاد غفلة في الظن فقال لا يخفى ان العلم متصور لعنوان الحاضر عند المدرک او مبدرا لاكتشاف او غيره
 وفي الامر مشترك بين الجميع فمن رأى ان العلم لا حقيقة له سوى هذا المفهوم اعنى ظن ان ذلك المتصور بهذا العنوان هو بهتة المفهوم
 ذهب الى انه يهيم ومن رأى ان حقيقة غيره وهذا المفهوم عنوان وعرض له ذهب الى انه نظري فالذاهبون الى البهتة
 ذهبوا الى انه لا حقيقة له سوى هذا المفهوم والذاهبون الى النظرية ذهبوا الى ان حقيقة غيره وهذا المفهوم عنوان له فالعلم
 حكم او لا بان العلم بهذا العنوان من اعلیٰ المبدیيات ثم بان متحقق حقيقة بالنهاية هذا المفهوم او ان حقيقة غيره وهذا عنوان
 وعبر جدا في كلامه وانت تعلم ان هذا خط صريح لان الذاهبين الى بهتة العلم لا يهيمون الى انه لا حقيقة للعلم سوى هذا
 المفهوم فان هذا جهل صريح لا يركبه عاقل يخيف لظن مثل هذا الظن الذى هو من بعض الظن بهور الاركان والاولى لا يهيم
 والابصار واليه لا ريب في ان عنوان الحاضر عند المدرک ومفهومه غير عنوان مبدرا لاكتشاف ومفهومه فاما ان يكون
 معنوها ومصدقها واحدا فيكون العلم حقيقة وراى المفهوم والعنوان الى المعنوية بالعنوانين والمصدق بالمفهومين او
 لا يكون كذلك بل يكون حقيقة الحاضر عند المدرک عين مفهومه وحقيقة مبدرا لاكتشاف عين مفهومه ولا يكون
 ليهذين المفهومين مصداق سواهما وهذا ظاهر البطلان لان الاستدلال لا يتكشف بهذين المفهومين فيستحيل ان يكون
 حقيقة العلم هي هذين المفهومين فقط ولانه لو كان الامر كذلك لزم ان يتحقق فيما اذا علم شيئا واحدا علوم كثيرة وهي مفهوم
 الحاضر عند المدرک ومفهومه مبدرا لاكتشاف ومفهوم المعنى المصدرى ونحوه لان هذه المفهومات متغايرة وليس للعلم
 حقيقة سواها لا يكون مصداقا لها فيكون مفهوم الحاضر عند المدرک علما ومفهوم مبدرا لاكتشاف علما آخر ومفهوم المعنى المصدرى

علما ثانياً ولا يكون هناك حقيقة واحدة تكون تلك المفهومات عنومات لها واللازم من ههنا البطالان ولا يقول بذلك احدوا اليه
 المصنف قائل بان مصداق مفهوم العلم هي الحالة الادراكية كاسياني فلا يصح بنا ان نكلمه على انه ليس للعلم حقيقة وراى المفهوم و
 بالجملة فكلام هذا القائل مما لا يتحقق ان يثبت اليه فضلاً عن ان يقول عليه وسنشير الى ما في كلامه من الخطأ والاختلال
 فيما بعد ان شاء الله تعالى **قوله** وفيه نظر حاصل النظران العلم حقيقة واحدة محصلة فهي مندرجة تحت مقوله من المقولات
 فهي مندرجة تحت جنس وكل ما له جنس فلا يفضل عليها احد موصول الى التصور بالانكته فيكون علمها كمتباين من حد فلا يكون
 بديهية التصور ومن العجائب ما اجاب به بعض اشخاص من ان العلم الجزئي من المقولات لا مطلق العلم وهذا الكلام
 لم يحصل بعد ما او لا فلان مطلق العلم حقيقة محصلة فهي لا محالة مندرجة تحت مقوله فانما يكون مطلق العلم من مقوله
 ليس له معنى واما ثانياً فلان كون العلم الجزئي من مقوله انما يتصور اذا كان مطلق العلم من تلك المقولة فلا سماع
 لكون العلم الجزئي من مقوله وعدم كون مطلق العلم منها واما ثالثاً فلان العلم الجزئي اذا كان من مقولة حقيقة العلم
 الجزئي كمتباين من احد فيكون تلك الحقيقة نظرية على خلاف ما يزعمه الذاهيون الى بديهية العلم **قوله** وهو متضمن بالنظر
 لان ما له حد يكون كمتباين من حد فيكون لا محالة نظرياً وفيه نظر طرأ به لمجرد ان يحصل الحد دفعة ثم يحصل المحدود دفعة
 كما ان صاحب القوة القدسية يحصل عند صورة الدليل دفعة فيحصل له النتيجة دفعة قال القول باختصاص التصور كونه
 بالنظريات غير صحيح بل كما يجوز ان يكون التنبية على القضايا الضرورية في صورة الدليل كذلك يجوز ان يكون معرف
 الضروريات التصورية في صورة **قوله** الان يقال حاصل الجواب ان اندراج حقيقة تحت مقولة من المقولات
 مسلم لكن لا يلزم منه ان يكون المقولة جنساً بل يجوز ان يكون اندراج حقيقة العلم تحت مقولة من قبيل اندراج فصل
 انواع المقولات تحتها فان الفصول عندهم بمثابة عقليات فلا يكون المقولة جنساً لها فصدق المقولة عليها انما هو من قبيل
 صدق اللوازم على ملزماتها فكذا كيجوز ان يكون حقيقة العلم بسيطة عقلية وتكون مندرجة تحت مقولة ولا يكون
 تلك المقولة جنساً لها حتى يمكن لها فصل فيكون لها حد فيكون متصوراً بالانكته فان قيل فعلى هذا لا يكون المقولات
 اجناساً عالية فلهذا جنسية المقولات انما هي بالقياس الى المركبات التي تحتها والشايع رد هذا الجواب في المحاشية وقال
 في القول سخيف لانه على تقدير بابطه لا يصدق الكيف الذي هو جنس عال لما تحت عليه صدقاً عرضياً لان العلم بفضله
 مستلزم الكيف في شيء من الكمالات المحصلة حتى يصدق عليه الكيف صدقاً عرضياً يصدق الجنس العالي على الفصل المقسم
 وليس معرضاً لنفس الكيف لان العارض اما ان يكون انتزاعياً وهو باطل لان الجنس العالي للمقالات الموجودة لا
 يكون امراً انتزاعياً عليه انضماماً فلا يتخلوا ما ان خيتم اليه من غير ان يصير نوعاً مستحصلاً بفصل ما فيلزم وجود الجنس في الخارج

بدون النوع اول يصير فرعاً اولاً ثم يعرض لفكيكون ههنا حقيقة اخرى من مقولة كيف بالذات والعلم المعروض لها كيف
 بالعرض ولا شك في ان تلك الحقيقة مما لا دخل لها في كون العلم سبباً للاكتشاف باعتبارها مما لا طائل تحته ولذا لم يقل
 به احد وان ذهب فذهب الى التسليم تشبيهاً للاسوة لذهنية بالاسوة لحيثية وما قيل انك بعض العرض العام فليس بشئ
 على ما حقه الاشارة في شرح الرسالة مع انه لم يقل ان الكيف الذي هو المقولة عرض عام فوجب ان يكون على تقدير كونه
 كيفاً من مقولة الكيف بالذات كالحالة الادركية عند القائل ههنا انتهى وانت تعلم ان كثير من انواع الكيف امور انتزعية
 كالروحية والنفوسية وغيرهما فجزان يكون نوع من مقولة الكيف امر انتزعي عارضاً للحقيقة العلم فما ذكره في البطلان
 كون الكيف العارض امر انتزعي ليس بشئ ولما القول بان عد العلم من مقولة الكيف تسامح او بان كيف بمعنى العرض
 العام شيئاً في الكلام في ذلك انشأ الله تعالى قوله من تسبيل كون فصول الجواب جراً على سبيل التفتيش فان
 فصل كل نوع من اية مقولة كان يصيد على المقولة التي يندرج تحتها النوع صدقاً عرضياً فان صدق الجنب على الفصل
 لا محالة صدق عرضي قوله او يقال المطلوب بديهته بالصورة الاجالية فالعلم بكنهه العلم بديهى وعلمه بالكنهه نظري على ما
 يشتهر بين المتأخرين من ان العلم بالكنهه متضمن بالنظريات والعلم بكنهه الشئ بالضروريات طناً منهم ان الوصول بالذات
 في العلم بالكنهه والعلم بالوجوه الذاتية والعرضيات والافان الذاتى حاصله بالعرض فالعلم بكنهه الشئ لا يكتب من ذاتية
 وعرضية فهو غير متسبب اذا كاسباً الذاتيات او العرضيات كذا قالوا وقد نهناك على مفاده فيما سبق فانه اذا لم يكن حاصل
 في الذهن بالذات الا الذاتيات او العرضيات فلا يحصل بالكسب علم زائد وهو يخرج البطلان وسياتي تفصيل ذلك ان شاء
 الله تعالى فاذن يمكن اكتساب العلم بكنهه الشئ من ذاتياته وقد عرفت سابقاً ان التقدير بالكنهه يمكن ان يكون بديسياً بالقول باختصاص
 العلم بكنهه الشئ بالضروريات والعلم بالكنهه بالنظريات بطل فلا يمكن ان يقال بكون العلم المتنازع فيه بديسياً بصورة الاجالية ونظرياً بصورة ذاتية
 بل يجوز ان يكون بصورة الاجالية ايضا نظرياً بكتبه من جهة تفصيلية حتى ذلك يجوز ان يكون بصورة تفصيلية بديهياً والاصح ان يعلم ان
 والنظرية تختلفان بالعلم الاجالي وتفصيلي فانهم قوله والحق انه ليس كيفاً بانه على ما ذهب اليه الشارح من ان العلم نفس اجوداً
 سبحانه فهو على ما ذهب ليس منه ما تحت مقولات من المقولات فلا يمكن ان يقال ان العلم مندرج تحت مقولة فلا جنس فصل
 فلهذا كاسب فهو نظري وانت تعلم ان العلم على ما ذهب لا يكون بديسياً ولا نظرياً بل يكون متنازعاً فيكون متنازعاً بالكنهه كما يجب
 به فاقام هذا الكلام في ذلك المقام ليس مناسباً فانه لا يصلح ان يكون جواباً عن النظر الدار على القائلين بديهية الا ان يقال
 اننا اتى بهذا الكلام تنبيهاً على ما هو الحق عند في هذا المقام قوله وما قيل يستنبط الذي هو ان الوجود الى بديهية حقيقة العلم
 وان غير العلم انما يعلم بالعلم فلو كان العلم لا يعلم الا بالعلم لزم الدور فالعلم لا يكون علوماً بالغير بل بنفسه فلا يكون مكت بالضرورية

ووجه الدليل في غاية الاستحالة ان تصور الغير انما يكون بتبسيم فرد من حقيقة العلم به من التصور لاهل تصور ذلك الفرد ولا اهل تصور
 حقيقة العلم والموقوف على تصور الغير على تقدير نظرية حقيقة العلم بتصور حقيقة العلم لا قيام فرد منها به من التصور فالموقوف على الموقوف عليه
 فلا دور له في هذا الشارح فيما بعد بقوله فاما في ترقف الخ ولما كان هذا الايام على هذا الدليل فظاهر الدور ودوجه الشارح
 بتجزيه خروجيه بقوله اذ ما حصل في قوله فيدور فيحقق ما بالعرض بغير ما بالذات الدور هو موقوف على ما يترقق على ذلك
 الشيء بين الاستحالة لا يحتاج امالة الى دليل بيان كماله في سياقي انشائه لثاني تحليل استحالة الدور باستلزامه
 تحقق ما بالعرض بغير ما بالذات من جهة ان كلامنا من الامرين او الامور الدائرة موقوف على ما يترقق عليه فكل منها ما بالعرض
 بالقياس الى صاحبه فيحقق الدور يستلزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات باطل غير معقول اذ تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات
 ليس بايون استحالة وادعى بطلان ما من توقف الشيء على نفسه كيف ولم يذهب وبهم من الضلال العقول الى تجزيه الدور وتبسيط
 توقف الشيء على نفسه وقد ذكر كثير من الحكماء الكبار الى الابدى والا يصح تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات حيث ذهبوا
 الى قدم العالم وتوقف كل حادث على حادث قبله لا الى نهايته وسنعود الى ذلك ان شاء الله تعالى قوله واما خض الدور
 بالذكر لما كان لتبسيم ان يتوهم ان حاصل ما ذكره الشارح في توجيه الدليل المذكوران العلم سبدر نظره الغير فان كان العلم
 ظاهرا بنفسه فهو المطلوب وان كان ظاهرا بالعرض من جهة الغير فذلك الغير لا يمكن ظاهرا لذاته بل ظاهرا للغير فذلك الغير
 اما يعلم فيدور وغيره والكلام في الكلام فيتم تسلسل فاللازم احد الامرين اما الدور والتسلسل المستلزم لم يتعرض للزوم
 التسلسل بل خض الدور بالذكر فكان هذا التوجيه غير مطابق للكلام استدل دفعه بقوله واما خض الدور بالذكر يعني ان يتبين
 الدور بالذكر انما هو لان التسلسل صرح في تحقيق ما بالعرض بدون ما بالذات اذ هو عبارة عن باب سلسلة ما بالعرض الى
 نهاية فلا يتحقق هناك ما بالذات والا انقطعت السلسلة وانبت التسلسل فظهر استحالة وصراحة بطلان لم يتعرض لذكره ولا
 على ذي عقل ان كلام الشارح في غاية السجادة لان التسلسل ليس انمين استحالة وصرح بطلان ما من الدور فكان التسلسل
 احق بالذكر من لزوم الدور على انك قد عرفت ان تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات الذي طلل باستحالة استحالة الدور
 والتسلسل ليس بين الاستحالة فضلا عن ان يكون التسلسل بين الاستحالة على حد يتحقق ترك الذكر لاجل استحالة على
 ان حاصل التوهم الذي دفعه هو ان المستلزم لم يتعرض للزوم التسلسل بل اكتفى بذكر لزوم الدور والتوجيه الذي
 ذكره الشارح متعرض للزومين فكلما استدل غير متطبق عليه وحاصل كلامه في دفع التوهم ان التسلسل صرح في لزوم تحقق
 ما بالعرض بغير ما بالذات فلهذا انك الاستدل ذكره وهذا غير وافي دفعه او لزوم التسلسل ليس باوضح من لزوم الدور وان لم
 ان استحالة التسلسل واستلزامه تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات اظهر من استحالة الدور واستلزامه ذلك فلهذا دفعه

من بيان ان لزوم استمرار ان اوضح من لزوم الدور حتى يكون ذكر لزوم استمرار استغنيا عنه ولا يكفي لدفعه بيان ان استحالة
 استمرار انظر من استحالة الدور وشتان بين الامرين على ان الاكتفاء بذكر لزوم الدور مع ان اللازم احد الامرين بالضرورة
 واما استمرار غير مقبول اذ اللازم لما كان احد الامرين لاهل التبيين فما حكم يلزم احدهما على التبيين بالبيع اذ لا لزوم لفهم قوله
 سقط قال في الحاشية لان العامل لم يقل ان تصور الغير موقوف على تصور العلم حتى يرد عليه ما ورد من المشمل قال
 ان ظهور الغير واكتشافه موقوف على تعلق العلم به فلو كان العلم مكتشفاً وظاهر تعلق الغير به يلزم الدور والفرق بين الامرين ظاهر الا
 ان يقال في اخراج حاشية الكلام لان التلخيص في ان حقيقة التلخيص على هي كسبة او بديهة لا في كونه مبدء والاكتشاف انتهى ولا يثبت
 على ذي تحصيل ان كلام الشايع في هذا المقام ليس لكثير معنى لان الاختلاف كما حققنا في فاتحة البحث انها هي ان حقيقة العلم
 بل هي كسبة تعلم بالنظر او بديهة هي على كل تقدير انما هي مكتشفة بتعلق فرد من افراد حقيقة العلم بها والفرق انما هو بينهما ان
 بديهة لم يكن تعلق فرد من افراد حقيقة العلم بها مسبقاً بتعلق فرد من افرادها يكون كاسباً لها عرفاً اياها وان كانت نظرية
 كان تعلق فرد منها بها مسبقاً بتعلق فرد منها بكاسب لها فقولنا مبدء لظهور الغير ان اراد به ان الغير انما يتكشف بتعلق فرد من
 افراد العلم بذلك سلم لكن لا يلزم منه ان يكون حقيقة العلم ظاهرة بنفسها اي بديهة لجواز ان يكون حقيقة نظرية بل مستترة لاكتشافها
 والتصور يكون تعلق فرد منها بشئ ما عداها باكتشافها لتعلق به وان اراد به ان تصور حقيقة العلم مبدء لظهور الغير واكتشافه فذلك
 ممم بل بهي البطلان اذ تصور حقيقة العلم انما هو مبدء لظهور حقيقة العلم واكتشافها لا اكتشاف شئ ما عداها باقوله الا فهو زور وظهور
 بالعرف ان كان معناه ان حقيقة العلم ان لم تكن ظاهرة بنفسها اي بديهة فهي مبدء للاكتشاف الاشياء المتعلقة بها بالعرف
 فاللزم من منع اذ لا يلزم من كون حقيقة نظرية ان لا يكون تعلق فرد تلك الحقيقة بشئ مبدء بالذات لاكتشافه وكيف ولو فرض ان
 حقيقة مستترة التصور فلا يلزم ان لا يكون تعلق فرد بالشئ مبدء للاكتشاف فان تصور تلك الحقيقة ليس شرطاً لاكتشاف شئ ولا
 مدخل في اكتشاف شئ لتصورها اصلاً كما لا يخفى وان كان معناه ان حقيقة العلم ان لم تكن بديهة لم تكن معلومة ومكتشفة بالذات بل
 كانت معلومة ومكتشفة بواسطة الغير اى معرفت تلك الحقيقة فذلك سلم وبطلان اللازم من منع قوله فذلك الغير اى فرد مبدء
 ظهور بذاته فهو العلم حقيقة اولوية نفل فرد العلم فيدور في خلق قلنا ان اراد يكون ذلك الغير فرد مبدء لظهور بذاته ان يكون
 معرفاً للعلم ومبدء لظهوره اى كاسباً لظهور ذلك ولا يلزم من ذلك ان يكون العلم حقيقة فهو ذلك الغير اى ليس العلم
 ما يكون بديهة كاسباً بشئ بل هو ما يكون مبدء اكتشاف شئ بان يتعلق فرد من افراد حقيقة ذلك الشئ بالذات ان يكون بديهة
 كاسباً فرب بديهة كاسب بشئ ليس علماً وان اراد به ان يكون الغير مبدء للاكتشاف بان يتعلق فرد من حقيقة حقيقة العلم يكون
 اكتشافاً فذلك غير لازم من كون حقيقة العلم نظرية انما اللازم منه ان يكون تعلق فرد من افرادها مسبقاً بتعلق فرد من افرادها

معروف لها كمالا لا يلزم من كون الحقيقة الانسانية مثلا نظرية الا ان يكون تعلق فرد من افراد العلم بها مسبوقا بتعلق فرد من افراد
 بالحيوان الناطق الا ان يكون المعيد ان الناطق نفس حقيقة العلم فكذلك لا يلزم من كون حقيقة العلم نظرية الا ان يكون تعلق فرد من
 افرادها مسبوقا بتعلق فرد منها بما يربطها الا ان يكون مباديها نفس حقيقة العلم وقولا ونورية ظل في العلم ان اراد بان اكتشاف
 الغير لا بل تعلق فرد من افراد العلم به فكذلك صحيح لكن لا يلزم منه انه ورفان اكتشاف حقيقة العلم على تقدير كونها نظرية انما يتوكل
 فرد من افرادها وبتعلق فرد من افرادها بما هو موقوف على تعلق فرد من افرادها بما هو غير موقوف على تعلق فرد من افرادها
 بنفسها حتى يلزم الدوران اذ ان اكتشاف الغير فرع على اكتشاف حقيقة العلم فكذلك غير لازم على تقدير نظرية انها فان اكتشاف
 الغير انما يتوكل فرد من حقيقة العلم لبا اكتشاف نفس حقيقة غير ان يكون حقيقة العلم نظرية مكتوبة في كتابها او يكون معلوما بربطية
 الى مباديها بتلك تعلق فرد من افراد العلم بها بلا سبب فلا دور ولا تسلسل وما ذكره في المحاشية بقوله بل قال الخ
 في غاية السخافة لا يلزم على تقدير نظرية حقيقة العلم ان يكون حقيقة ظاهرة ومكتشفة بتعلق الغير بها بل انما يلزم ان يكون
 حقيقة ظاهرة ومكتشفة بتعلق فرد من افرادها بما يجب تعلق فرد من افرادها به غير اعني معرفتها بالكسب لها ولو اراد بالغير فرد من
 افرادها قيل ان حقيقة العلم على تقدير النظرية انما تكون ظاهرة ومكتشفة بتعلق الغير في فرد من افرادها بهذا فكذلك مسلم لكن لا يلزم
 من ذلك الدوران اكتشاف حقيقة العلم موقوف على تعلق فرد من افرادها بها من دون عكس اصلا اذ اكتشاف فرد من افرادها
 لا يتوقف على تعلق نفس حقيقة الكليات بذلك الفرد بل هو مكتشف بنفسه لكون العلم به حصصا او هو مكتشف بتعلق فرد من افرادها
 العلم به لا بتعلق نفس حقيقة الكليات التي فيها النزاع ولو سلم ان اكتشاف فرد من افراد العلم موقوف على تعلق نفس حقيقة الكليات
 فلا دور ولا يبعد اذ الموقوف على تعلق فرد من افرادها اكتشاف نفس حقيقة العلم وهو ليس مما يتوقف عليه اكتشاف فرد من افرادها
 بل ما يتوقف به على تعلق نفس حقيقة الكليات لا اكتشافها ولو سلم ان اكتشافها ما يتوقف عليه اكتشاف فرد من افرادها فلا دور ولا يبعد
 اذ اكتشاف الفرد على تقدير موقوف على اكتشاف الحقيقة واكتشاف الحقيقة موقوف على تعلق الفرد بها لا على اكتشافها حتى يدور
 مع ذلك كله ان اراد بالغير الفرد وقيل ان اكتشاف حقيقة العلم يكون موقفا على تعلق الفرد بالعلم الاستحالة بذلك فلا يخفى ما نهو
 فرض حقيقة العلم به بربطية في على ذلك التقدير لا تكون مكتشفة الا بتعلق الفرد عليها لا يكون حضورا حتى تكون مكتشفة بنفسها
 كما يظنون من ان معلوم الحضور مكتشف بنفسه لا بتعلق العلم فلو لم يست من ذلك استحالة لزمت على تقدير بربطية حقيقة
 العلم الغير في وقت نزولها كما ذكرنا من انه على تقدير نظرية العلم يكون ظهور الغير واكتشافه موقفا على تعلق العلم به بل هو معلوم
 يكون موقفا على تعلق الغير فلا دور ولا يبعد اذ اكتشاف الغير موقوف على تعلق العلم به لا على اكتشاف موقوف واكتشاف العلم موقوف
 على تعلق الغير فاكتشاف العلم ليس بموقوف عليه وتعلق العلم ليس بموقوف فغير لكان اكتشاف الغير موقفا على اكتشاف العلم

والاكتشاف العلم متوقفا على اكتشاف الغير متوقفا على تعليق العلم وتعليق العلم متوقفا على اكتشاف الغير متوقفا
او بواسطة مكان دور وليس فليس فهو هم الدور بينها توهم بعيد وبظهورنا داء انكشاف الشئ يتجسد على مخالفة فقال الا
ان يقال حاصله ان التوحيد الذي ارتكبه انما يستقيم لو كان الكلام في كون العلم سببا للاكتشاف بان يقال لو لم يكن العلم
سببا للاكتشاف بالذات بل بالعرض بواسطة الغير كان غير سببا للاكتشاف فهو ان كان سببا للاكتشاف لذاته فهو العلم والا
فان كان سببا للاكتشاف بالعرض فاما بواسطة العلم فيه واما بواسطة غيره فاما الكلام في ذلك ان الغير فاما ان كان سببا للاكتشاف
بالذات فهو العلم والا فذلك سببا لآخر للاكتشاف والكلام في العلم فليس لكن الكلام في كون العلم سببا للاكتشاف بل
في كون حقيقة معرفة او نظرية ولا يلزم شئ من الدور التسلسل على تقدير كونها نظرية كما عرفت ونظرا به صوابا ولا وجه للتمريض
الذي اشار اليه بقوله الا ان يقال قوله ولكن قد شج قال في الحاشية قيل انما تبين سنا بتقسيم ومثال انما يتسيم
فهو منزه عما يلتبس بغيره بالخرج عن الشك والظن والتوهم وبالمطابقة من اجل وباشيت عن التقليد وهو ظاهر اما المثال
فهو ان ادراك البصيرة شبيه بادراك الباصرة اذ لا معنى للاحصاء الا انطبعا على المبصر في الباصرة كالتطبع للصورة في المرآة
كذلك حصول كالمرة للعقولات فالعلم عبارة عن صور العقولات المرتبة في العقل فالتقسيم يقطع العلم عن مكان الاشتباه
وهو المثال فبينكم حقيقة العلم كذا متعل عن الامام حجة الاسلام قال المحقق الشافعي ان ليس المراد بالمثال هو بناء جزئيا من جزئية
على ما فيه الجس انتهى الظاهر من تعريفه بالمثال هو التعريف بالمثال الجزئي كما ذكره في الشرح وكلام الامام حجة الاسلام نص
على ان المراد بالمثال هو الشبيه كما ذكره في الحاشية حيث قال الامام في التبيين ان التقسيم المذكور يقطع العلم عن مكان الاشتباه
والتشليل بادراك الباصرة فبينكم حقيقة انتهى قوله واما الاسمي فلا يفسر بغيره حتى توهم الا مدى ان كلام الامام حجة الاسلام
متبناه حيث قسم بغيره يعلم وحكم بان التقسيم والمثال ينبغي ان يعرفه بالتسمية والمثال ان افاد التمييز فبينكم فلا يصح
الحكم بتبني التقدير وان لم يميز التمييز فلا يعرف العلم بهما فلا يصح الحكم بانه يعرف بالتسمية والمثال قد فسد الشرح موافقا لما عليه
المحقق في حاشي شريح المختصر ان الحكم عليه بالتسمية والتقدير الحقيقي والحكم عليه بانفرد التسمية والمثال اياه هو التقدير
الاسمي فلا يتفاوت وانما كان يلزم لو نفى التقدير مطلقا وحكم بتسمية كيف كان حقيقة كان اداسيا ثم اثبت لمعرفة طريق التسمية
والمثال وليس الامر كذلك ونشار الغلط عدم التفرقة بين التقدير الحقيقي والتقدير الاسمي والحق ان مراد الامام بغيره التقدير دون
مطلق التعريف والاسمي لا يفرق بينهما ونشار الغلط ما افادوا بسيد المحقق قدس سره من ان اهل العربية والاصول يستعملون الحمد
بمعنى المعرف مطلقا وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين فالحكم عليه بالتسمية هو احد بالمعنى الذي اصطلح
عليه الحكميون والحكم عليه بالاستفادة والتسمية والمثال هو احد بمعنى التعريف مطلقا كما يستعمل اهل العربية والاصول فلا يتفاوت

وفي الكلام ايضا انما يحتاج اليه ان كان في كلام الامام وجه الاسلام ما يدل على ان الحكم بتسراعه وبافادة القسمة والمثال المذكور ليس كذلك
 فانه قد سرح الحكم بتسراعه وبان العلم يعرف بالقسمة والمثال ظاهر انه لا يتناهى في هذا الكلام فانه لا يلزم من قصر الحكم بتسراعه
 ولذا قال السيد المحقق ان الامام انما قال بتسراعه دون التعريف وفي الكلام محقق لا بعد فيه صلحا ما ذكره الشارح في الجواب
 من ان المراد بتسراعه الحقيقي دون الاسمي واستفاد بالقسمة والمثال هو الثاني دون الاول فلا يعمل عليه فان الحكم الاسمي
 هو ما يكون من المفهوم الاسمي ولا يجب ان يفيد المثال او القسمة عند مفهوم اسم العلم قال في الحاشية العلم ان الحكم في الموجودة تيسر الظهور
 على ذاتياتها وتميزها بين عينيها تسراعا واما المفهومات الاصطلاحية واللغوية فتعبد في غاية السهولة لان اللفظ
 اذا وضع في الاصطلاح هو اللفظ المعنى مركب فايقل فيه كان ذاتيا له وما يخرج عنه كان عرضيا له وحدودها ورسومها كانت سمية
 كما ان حدودها في الحكم في الموجودة ورسومها بحسب الحقيقة انتهى وفي الكلام لفظا هو يدل على ان الفرق بين الحكم الاسمي والحقيقي
 وكذا بين الرسم الاسمي والرسم الحقيقي هو ان حدود المفهومات الاصطلاحية واللغوية ورسومها سمية وحدودها في الحكم في الموجودة
 ورسومها حقيقية ولا يخفى ان العلم من الحكم في الموجودة فيكون حده ورسومه حقيقيين لا اسميين حتى يفيد القسمة والمثال حده
 الاسمي بل مقتضوه ان العلم لما كان من الحكم في الموجودة فله حدان احدهما شائع لمفهوم الاسم حقيقي مفيد لكنه الحقيقة والاول
 قبل العلم بوجوده والثاني بعده والحكم عليه بالتسريع في دون الاول وهذا القدر كاف لدفع التيهان ولا يدعي ان القسمة
 والمثال يفيدان الحكم الاسمي كليهما حتى يرد عليه انه لا يجب فادتها الحكم الاسمي فاعلم هذا قوله وما قيل اعجاب شائع لتخصر ما ورد
 الا يدعي من توجيه التيهان في كلام الامام وجه الاسلام بانما يختار ان القسمة والمثال يفيدان التميز لكن افادتها التميز والاستدلال
 صلوحها للتعريف لجواز ان لا يعرف بها لازم بين الشبوت حتى يعرف بها العلم تميزا بالقسمة والمثال مع تسريعها واور عليه
 السيد المحقق في حاشيته بان القسمة الحقيقية كالظواهرها على المشترك والمميز شاع على تعريفات اقسامها فالقسمة يفيد التعريف
 قطعاً وبشكل التعريف على لازم بين الشبوت غير لازم والمثال تأله الى الرسم فهو من اقسام المعرفة فلا وجه للحكم بتسريعها
 مع تجزيع معرفة العلم بالقسمة والمثال وهذا ظاهر جدا قوله لان العلم المتعلق لا يقال في الحاشية يمكن ان يقال معنى كون
 العلم بديهيا انه ظاهره ومثله بذاته لا يتبعية الغير وهذا لا ينافي في المحضورية والمخصوص بالعلم المحصولي بمعنى آخر انتهى لا يخفى ان
 حاصل السؤال المصدر بقوله لا يقال ان النزاع غير معقول لان البديهية والنظرية من خواص العلم المحصولي وعلم العلم
 حضوره فلا يمكن ان يجاب عنه الابان مورد النزاع صلا لا لاصناف البديهية والنظرية واما القول بان المراد بالبديهية معنى
 آخر غير ما هو متعارف للنظرية كما هو المصطلح فهو جنس من المقام اذ لا كلام بينهما في العلم الذي هو حضوره بل هو مشترك بينهما
 اما لان هذا بحث آخر لا يتعلق ببداية المقام فما ذكره في الحاشية في غاية السقوط قوله ومن ههنا يفرح قال في الحاشية

هذا اذا كان حقيقة العلم كونه من الاخر اراحمية ذكر كبرها يكون مسلما عند الفريقين واما على تقدير بباطنها وبنائها ليدبر على الباطن
 فالنزاع معنوي راجع الى الباطنة والتركيب انتهى انت تعلم ان الداهيين الى بدته العلم لانه يهون الى بباطنه بل
 يقولون باندرج تحت مقوله من المقولات العرضية ولا يهون الى ان صدق المقولة عليها صدق معنى فارباع هذا
 النزاع الى النزاع في الباطنة والتركيب غير مستقيم **قوله** والظاهر نظير قال في الحاشية المراد من انظير طر شيعة
 لما بنظيره ولا يكون من افراده وعلى هذا يكون قوله كانه قد عرفنا العلم بالمثل بالمعنى المتعارف عند المحققين التفتنا الى وان اشترنا
 اليه في الحاشية السابقة ويمكن ان يجعل تشبيها بتقدير المضاف اى اعلم انفر فيكون من افراد المثل له وقد عرفنا بالمثل
 اذ ينع على ما قبل ويكون اشارة الى الاستدلال ايضا على ما بينه المصنف اى ما هو المشهور في هذا المقام من الاستدلال
 بحكم الحكم على حكم العام انتهى **قوله** ولي من عند نفسي طريق ذوق لدفع الذين المنع من اختلاف الشرح في الطريق المذكور
 فيمنع الشرح بقوله ولعل ذلك الطريق كما سابقا انشأ الله تعالى وقال بعض اشخاص الذوق الصحيح حكيم بان العلوم الحقيقية
 اى حاصلتنا المتعلقة بالمعلومات المتخصصة لها حقيقة بها هي سوار كانت واحدة مشتركة بينها او متعددة وبذلك الحقيقة هي
 المسماة بالعلم فان العلم ليس الا ما ترتب عليه الآثار التي بها يتاخر عن الجبيل كالاكتشاف والسرور ونعم وغيره واما ظاهر ان تلك
 العلوم تنفس حققتها لا نسب كونها افرادا لا عرضي آخر ترتب عليها تلك الآثار كما تعلم ان السوادات القائمة بالاجسام
 ينفس حقيقة بانشار تلكها المرتبة عليها والوجه ان العلم حكيم بان تصور تلك العلوم حاصل لكل احد حتى ان من لا يقدر على
 اكتساب كالبلد الصبيان يعلم على شئ ويتقنه بانه عالم بذلك شئ وليس هذا العلم العلم بالوجه فانه لا شك ان يكون فيه
 علم ينفس كنه الوجه وعلم ذى الوجه بالوجه الرجوع الى الوجود ان حكيم بان في صورة تصورنا لعلومنا ليس الا علم واحد
 متعلق بتلك العلوم كيف ولو فرض انه لم يحصل لنا الا علم واحد متعلق بشئ ولم يحصل لنا مفهوم آخر سوى ذلك الشئ لنعجز
 التفتنا بعد تعلم هذا العلم ونعتقد اننا عالمون بذلك الشئ فقد علم ان العلم بالعلم ليس علما بالوجه انتهى وهذا الكلام مع طول ليس
 تحت طائل لان علم العلم على النحو الذي ذكره علم حضوري ليس بديها ولا نظيرا ولا كلام فيه بل الكلام في ان تصور حقيقة العلم
 بهي او نظري واما ظاهر ان كل احد لا يعلم حقيقة ولكن في عدم اكتساب ذلك العلم الحضوري في اثبات بدته حقيقة العلم لم يتج
 الى التحويل الذي ارعج بل يمكن ان يقال علم العلم حضوري حقيقة العلم ليست نظرية بل بدية وقال البعض الآخر من
 اشخاص المراد المعنى بدته العلم بالمعنى المصدرى وتفسير تنقيح مصداقه فالطريق الذوق هو ان علم النور وعلم السرو حستان
 فحستان للعلم بالمعنى المصدرى المطلق ولا شك في ان بدته الحصة الخاصة من المعنى المصدرى الا اننا نرى ان العلم لا يتلزم
 بداهة مطلقة كمنه فان الحصة امر انترجي حاصل في الذهن كمنه فان كنه الانتراعي ما هو حاصل في الذهن و

المطلق خبره فيكون حاصله كمنه اليه انتهى وانت تعلم ان لو كان المراد به العلم بالمعنى المصدري لم يتبع باثباتها التجشم
وليل فان بهيته بهيته لاسيما وقد ذهب المص الى ان بهيته البديهي بهيته واليه بهيته العلم بالمعنى المصدري غير قابلة للنسج
حتى يتكفل لدفع المنع الوارد على الاستدلال تجشم طريق ذوقى الا ان يقال ان الاستدلال تنبيه والمنع الوارد عليه محاربة
لا بد له فيها من سلامة الذوق والبعض الآخر من شلج حام حول هذا التوجيه لكنه زاد عليه وما زاد الانبعاث انفسال العلم متصور
بجوانب ان حاضر عند المذكر او مبداء الانكشاف او نحوه وهذا امر مشترك بين الجميع فمن رأى ان العلم لا حقيقة له سوى بالمعقولوم بهيه
الى انه بهيه ومن رأى ان حقيقة غيره وهذا المفهوم عنوان وعرضى له ذهب الى انه نظري فالذهاب الى البهية استدلال
بان بهيته الخاص يستلزم بهيته العام واثباتا على ان المفهوم الذي يستدل على بهيته مفهوم انتزاعي وان افراد حصصه
وانه نوع بالنسبة اليها فقط منع كون العام ذاتيا وان انتزاعي على ما اشتبه بين المتأخرين حقيقة ليست الا ما انتزعه العقل
فقط منع كون الخاص مركبا لكنه انتهى وقد نهى على فساد في ما سبق في فاقته البحث ومع ما بيناه سابقا من جوه الفساد
في كلامه ويرد عليه انه اذا لم يكن العلم سوى المفهوم البديهي حقيقة كما يراه الذاهبون الى بهيته على ما ذهب اليه فلا وجه لبناء
على ما اعتقده المتأخرون من ان انتزاعي لا حقيقة له سوى ما انتزعه العقل فقولوا الانتزاعي على ما اشتبه بين المتأخرين حقيقة
ليست الا ما انتزعه العقل ليس له حاصل فانه اذا لم يكن للعلم حقيقة سوى المفهوم البديهي الحاصل في الذهن كان العلم هو
الحاصل في الذهن لا غير قطعاً سواء كانت الكلية القائمة الانتزاعي لا حقيقة له الا ما انتزعه العقل صاذقة او لا فافهم قوله ولعل
ذلك الطريق علمان العام لا يجب ان يكون ذاتيا للخاص بل يجوز ان يكون عرضيا له فلا يلزم من تصور الخاص بالكنة تصور
العام مطلقا واما المطلق فهو خبر خارجي المقيد فان المقيد هو المطلق مع القيد فتصور المطلق ضروري عند تصور المقيد فاذا اخذ
العلم بالنور مقيدا لم يكن ان يقال ان تصور ولا يستلزم تصور العلم المطلق لجواز ان لا يكون العلم المطلق ذاتيا للعلم الخاص
فانفع بما ذكره الشارح من الطريق الذوقى منع كون العام ذاتيا للخاص واما منع كون العلم بالنور مركبا بالكنة فهو باق محال
اذ يجوز ان لا يتصور المقيد بالكنة بل بوجه ما فلا يلزم تصور المطلق الا بوجه ما فالتفصيل الكلام في مفهوم المقيد وهو بهيه لا محالة
كونه انتزاعيا قلنا ان كان الكلام في المفهوم البديهي فلا حاجة الى الاستدلال على بهيته ولا الى جعل الخاص مقيدا فان
المفهوم حسته بهيه بيان بهيته على ان الطريق الذي ذكره شارح فيما بينهم فلا يلزم تفسير الطريق الذوقى في كلام المص بما ذكره قول
المصولى من عند نفسى الخ قال في الاحتشائية فرق بين العام والخاص وبين المقيد والمطلق بوجه الاول ان المقيد يجب
ان يكون مركبا خارجيا والمطلق خبر منه بخلاف الخاص فانه قد يكون بسيطا والعام عرضيا والثاني ان العام يجب حمل على
الخاص بالذات او بالعرض بخلاف المطلق والمقيد لا متعلق اكمل بينهما والثالث ان الخاص له صورتان مختلفتان

بالاجمال وتفصيل بخلاف المقيد فان لصورة واحدة تفصيلية اذ عرفت هذا فنقول ان استلزام تصور الخاص بنفسه تصور العام
 مشروط بكون الخاص مدركا بالكنه وكون العام ذاتيا بخلاف المقيد اذ تصوره بنفسه يستلزم تصور المطلق لان الصورة التفصيلية
 لا تحصل بدون الاجزاء فبديهية المقيد يستلزم بديهية المطلق وما اشتبه ان استلزام بديهية الخاص لبديهية العام مشروط
 بالشرطين المذكورين فهو مما لا يثبت اليه لما تقر ان العلم بالكنه مختص بالنظري فاما كون مدركا بالكنه لا يكون بديهيا
 فضلا عن ان يستلزم بديهية العام نعم الاستلزام بين التصورين سلم عند بشرطين المذكورين امكن العام مضا قريبا
 اذ العلم بالكنه لا يتوقف على العلم بجميع الذاتيات بالغة بالبلغت انتهى وقد عرفت سابقا ان اختصاص العلم بالكنه بالنظري
 من صفات المتأخرين بل يجوز ان يحصل الحد والمحد ومعافاة بديهية العلم بالخاص بالكنه يستلزم بديهية العلم بكنه العام
 قطعاً على بشرطين المذكورين وهذا اذا لم يشترط في العلم بالشئ بالكنه العلم بجميع ذاتياته بالغة بالبلغت وكان العام ذاتيا قريبا و
 اما اذا اشترط ذلك فبديهية العلم بالخاص بالكنه يستلزم بديهية العلم بالعام بالكنه اذ كان العام ذا حدود وان لم يكن ذا حدود
 فبديهية العلم بالخاص بالكنه يستلزم بديهية العلم بكنه العام لا بديهية العلم بالعام بالكنه اذ لا يمكن عليه بالكنه على هذا التقدير و
 احصل ان العام اذا كان ذاتيا قريبا للخاص وكان الخاص مدركا بالكنه بالنظر او بالبداهة كان العام معلوما قطعاً فان
 كان العلم بالكنه مشروطا بالعلم بجميع ذاتيات الشئ بالغة بالبلغت وكان العام مالا ذاتيات وجب في علم الخاص بالكنه علم
 العام بالكنه قطعاً وان لم يكن العلم بالكنه مشروطا بالعلم بجميع الذاتيات او كان العام بسيطا لا ذاتي لم يجب عليه بالكنه انما يجب
 علم كنهه واما اذا كان العام ذاتيا بعيدا عن الخاص بالكنه فان لم يشترط في العلم بالكنه العلم بجميع الذاتيات لم يجب علم
 العام الذي هو ذاتي بعيد للخاص اصلاً وان اشترط ذلك وجب عليه قطعاً فامكان العام ذا حدود وجب عليه بالكنه وان كان
 بسيطا وجب العلم بكنهه فبديهية العلم بما ذكرنا ان ما عده الشارح على استلزام بديهية العلم بالخاص بالكنه بديهية العلم بالعام من انه
 لا يساغ لبديهية العلم بالخاص بالكنه مرفوع وان هذا الاستلزام ليس كلياً بل كما يشترط فيه كون العام ذاتيا للخاص فممكن
 الخاص مدركا بالكنه كذا لك بشرط فيه اما كون العام ذاتيا قريبا او كون جميع الذاتيات مدركة بالغة بالبلغت فافهم فان المقام لا ينحصر
 عن **قوله** والقول بان الكلام لما اورد النظر على الدليل بان البديهي هو العلم بالنور مثلاً لا تصور فليس تصور الخاص
 او المقيد حاصلًا عند حصول العلم بالنور فضلاً عن ان يكون بديهيا كان لم يجب ان يجب باننا لا نستدل ببديهية العلم بالنور على
 بديهية حقيقة العلم حتى يقال انه لا يلزم من بديهية العلم بالنور بديهية تصور بديهية العلم بالنور بل لا يلزم من
 حصول العلم بالنور لتصوره اصلاً ولا تصور حقيقة العلم فضلاً عن بديهية تصورهما بل نستدل ببديهية تصور مفهوم العلم بالنور
 الذي هو مفهوم مقيد بديهي على بديهية تصور مفهوم العلم المطلق ولا شك في ان بديهية تصور مفهوم المقيد يستلزم بديهية تصور

مفهوم المطلق قد دفعه بان الكلي يحدي انفعالا ولا يلزم منه بداهة حقيقة العلم لكنه بل كلف تصور مفهوم التقييد البيدي تصور المطلق بوجه اجمالي
 حاصل في الذهن بتبسيط ايقدة الكلام ليس تصور بوجه اجمالي حاصل في الذهن بتبسيطه ويحي قطعاً بل الكلام في العلم بالكنهه لاني العلم بكنهه فانه
 يبي البتة فاعلم ان كلام الشارح في هذه الاقوال في مفهوم التقييد البيدي بكنهه يستلزم بداهة حقيقة العلم بالكنهه بل يجوز ان يكون علمها بالكنهه نظرياً
 فلا يجدي الاستدلال انفعالا ولا ينبغي نظرية حقيقة العلم لمزاده بل بوجه اجمالي علم بكنهه بالوجه الاجمالي لا نفس حقيقة الجملة التي هي
 في مرتبة الحدود وبنابر كلامه على ان الكلام ههنا في العلم بحقيقة لاني المعنى المصدري ولا في مفهوم مصدر الاكتشاف ونحوه ولو
 كان الكلام في المعنى المصدري او في مفهوم مصدر الاكتشاف ما اتفق الى الاستدلال على بانه العلم بالذات بآيات احد في داهية
 المفهومين المذكورين فلا يرد عليه ان الكلام في المعنى المصدري والعلم بالنور حصة منه ونه داهية بديهية التصور وبديهية تصور
 يستلزم بداهة تصور المطلق قطعاً ولا يمكن ان يكون تصور علمها بالكنهه اذ ليس له داهية بسيطة فلا يمكن ان يقال انه يجوز ان يكون
 علمها بالكنهه نظرياً فلا استدلال ينبغي نظرية العلم قطعاً فانهم يرون على الشارح ان كلامه مبني على ان العلم بكنهه الشيء بديهي مطلقاً وعلم
 بالكنهه نظري مطلقاً وقد بينا على فساد هذا فيما سبق ولو كان الامر كما زعم كان النزاع قطعياً كما سلف فالوجه ان يقال ان
 اريد العلم التقييد البيدي الذي استدلال بديهية على بانه العلم المطلق العلم بمفهوم العلم المصدري المتعلق بشئ خاص فبديهية
 لكن لا يلزم منه الا ان يكون العلم المطلق بالمعنى المصدري بديهياً ولا نزاع فيه ان النزاع في العلم الحقيقي وان اريد به العلم
 بحقيقة العلم المتعلق بشئ خاص فلا نسلم به بديهية فضلاً عن ان يتلزم بديهية بانه العلم بحقيقة العلم المطلق ولعل قد تظفنت بما
 سمعنا عليك بان القول بفضل في هذا المقام ان العلم بالمعنى المصدري ومفهوم مصدر الاكتشاف ونحوه من البدييات الاوليات العلم
 الحقيقي الذي هو مصداق المعنى الاول من النظريات العرفية في انقمار قوله ولهذا افرقت الفرق علم انهم اختلفوا في العلم
 اختلفا فاعطيا فلسفتك عليك حاله قول المذاهب التي بلغت ثلثة عشر الاول ان العلم اضافته وتعلق بين العاقل والمحتول
 وبما ما ينسب الى البعض المتكلمين التافين للوجود الذاتي وبهم يجوز ان الاضافة الى المعلوم المصروف فيما اذا لم يكن المعلوم محمداً
 في الخارج الثاني مذاهب علمائنا المتأريية القائلين بان العلم صفة بسيطة ذات اضافته الى المعلوم سواء كان المعلوم موجوداً
 او معدوماً ولا يباينون بتعلق تلك الصفة بالمعدوم المصروف فيما اذا كان المعلوم غير موجود في الخارج لتفهيم الوجود الذاتي وهو لا
 يشترط بالمانع الايجابية الثالث مذاهب الفلاسفة القائلين بالوجود الذاتي للاشياء بانفسها في الذهن الذين لا يميزون الى ان
 العلم هو الحاشية المدرك ومصادرة ليس حقيقة واحدة بل هو في علم المدرك بذاته وصفاته ومعلولاته نفس المعلوم اما كان
 وفي علمه بالاشياء الغائبة عنه بترك الاشياء الحاصلة عند المدرك المتحد معها بالحقيقة المعقولة اما بالاعتبار فهي بالحقيقة
 منقول واحدة بل من مقولة المعلوم انه كانت الرابع مذاهب الاشراقية القائلين بان الموجود في الذهن شال المعلوم وشبه

المغايرة بآية بالحققة وهو العلم به وهو عندهم من مقولة وكيف انما حس نذيب لصد الشيرازي المعاصر لمحقق الذات من الاشياء
 محصل في الذهن تنقلب في الذهن كيف تصور في الذهنية التي هي من مقولة وكيف هي العلم بها والفرق بين هذا المذهب
 والمذهب الثالث ان هذا العاقل يظن ان الشيء يحصل في الذهن بنفسه لكنه يثاب في الذهن كيفا وليس عن حقيقة الشيء
 هي له في الخارج عند حصوله في الذهن بخلاف اصحاب المذهب الثالث فانهم يدون ان حقائق الاشياء باقية عند حصولها
 في الذهن والفرق بينه وبين المذهب الرابع ان هذا العاقل يظن ان الاشياء تحصل بانفسها في الذهن لكنها تنقلب في الذهن
 كيفا بخلاف اصحاب المذهب الرابع فان الاشياء لا تحصل بانفسها في الذهن عند حصولها في الذهن انما تحصل في الذهن مثابا وشبها
 السادس نذيب لصد الشيرازي في الاسفار الاربعة من ان العلوم صور قائمة بانفسها في عالم آخر وانفس مبدئية لتلك
 الصور السابعة نذيب صاحب لافق الميسر من ان العلم عبارة عن الوجود الانطباعي للصورة الحاصلة في الذهن يعني حصول
 الصورة الثامن نذيب لعالمين بان العلم هي الحالة الادراكية المعبر عنها بالاش وفي هذا المذهب نذيب من بيان احد مبادئ
 الصور وبعض المتأخرين من ان تلك الحالة انخرجة في حقيقة متحدة مع الصور والآخرانها صفة منظمة متعلقة بالصورة الذاتية
 تعلق النفس بما وقع عليه مجردة وجود متعارف لوجود الصورة وهذا لا يعارض نذيب لما تدرية الا بانهم لا يقولون بالوجود الذاتي
 هذا المذهب يقولون بكنههم اختلافها فيما بينهم فذهب المذهبون الى ان الاشياء حاصلة بانفسها في الذهن قصور ما المتحدة معها
 بالحققة هي متعلقات العلم بخلافه يقولون ان الحصول في الذهن بل هو عبارة عن الحصول فيه وهو من تسهيل حصول الشيء
 في الزمان او المكان وهذا يختم الى ان الحاصل في الذهن امثال الاشياء واثابها لثابتها بالحققة وهي متعلقات
 العلم بالذات فان عدت هذه الاطلاقات اختلافات في العلم من حيث كونها اختلافات في متعلق العلم كانت المذاهب الاربعة
 والا كان فيه نذيبان الاول ان الحالة الادراكية صفة اشتراعية والثاني انها صفة انضمامية فهذا تسعة مذاهب والعاشرة
 التاكيد بان العلم هو اتحاد العاقل مع عقل الفعل والثاني عشر نذيب من يقول ان العلم هو انقاش المدرك بصورة
 ويجعله من مقولة الانفعال الثالث عشر نذيب الشارح وهو ان العلم هو الواجب سبحانه فيذبح المذاهب التي واقفت عليها
 وما ذهب اليه الجس من ان العلم هو مقارنة العاقل للعقول في عقل الفعل فلعلم هو المذهب العاشر والاحتمالات
 العقلية فلا تخالفا تسمى بتحقيق الحق والباطل والباطل ياتي انشاءه تعالى في انحاء شتى المستأنفة قوله وتفصيله ظاهرة في الكلام
 يدل على ان الاختلاف انما هو في علم النفس بما هو غير ذاتها وصفاتها وليس الامر كذلك فان المتكلمين والعالمين يكون العلم
 اضافة وصفة ذات اضافة ليقولون ان العلم مطلقا سواء كان علما بذات المدرك وصفاته ومعلولاتها او بما ورارها اضافة او
 صفة ذات اضافة فلا اختلاف معهم لا في نفس العلم المدرك بما سوى ذاته وصفاته ومعلولاته لكن لما لم يكن جميع المذاهب حاصلة

من مقولة العلم به وهو العلم به وهو عندهم من مقولة وكيف انما حس نذيب لصد الشيرازي المعاصر لمحقق الذات من الاشياء

في مطلق العلم الشامل للمدرك بذاته وصفاته ولعلمه بالاشياء الغائبة عنه كمدرب من يقول ان العلم هو الصورة التي حصلت
 بالمتحدة بحقيقة مع المعلوم او انه مثلاً للمغايرة بالمعية لان العلم بالاشياء الغائبة عنه هو الحالة الاكثية وطلعه بذاته وصفاته نفس
 ذاته وصفاته نفس مورد النزاع العلم النفس هاسوي ذاتها وصفاتها وتفصيل ان مطلق العلم بالحقيقة واحدة مشتركة بين علم
 الواجب بين علم الممكن الاول اما ان يكون عبارة عن نفس الاضافات او يتعلق وهو مذهب بعض المتكلمين او يكون عبارة
 عن صفات اضافية وهو مذهب علمائنا المتأخرين او يكون عبارة عن اتحاد العاقل مع المعقول والعقل الفعال وهو
 مذهب **فرفوريوس** واتباعه ويكون عبارة عن الوجود الذي هو نفس الواجب وهو مذهب الشايع وعلى الثاني اما ان يكون
 علم الممكن مطلقاً سواء كان علمه بذاته وصفاته او علمه بالاشياء الغائبة عنه حقيقة واحدة ومغايرة بالذات العلم الواجب سبحانه
 وهو الذي وهدنا اليه فان علم الواجب تعالى سواء كان بذاته او بغيره نفس ذاته الحقة عندنا وعلم من سواه سبحانه سواء كان عقلاً
 او نفساً حاله اذ كانت انجلاية يعبر عنها بالشيء لكنها اذا تعلقت بذات المدرك وصفاته سميت علماً حضوراً واذا تعلقت بالاشياء
 الغائبة عنه كان تعلقاتها بواسطة اشباحها المستمرة في المدرك التي كانت لها المغايرة اياً با فليكون تعلقاتها بالاشباح اولاً و
 بالذات وبذوات الاشباح ثانياً وبالعرض فكلها الحالة اذا قيست الى الاشباح كانت علماً حضورياً اذ لا واسطة هناك
 للصورة والاشباح من صفات النفس او العقل لقيامها بها فعملها من قبيل علم المدرك للصفات واذا قيست الى ذوات الاشباح
 كانت علماً حصولياً يكون الصورة اعني الاشباح وسائط في الاكتشاف اما ان لا يكون علم الممكن مطلقاً حقيقة واحدة وذلك
 بان يكون العلم حضورياً اي لا يكون بواسطة الصور عين ذات المدرك ذاتاً واعتباراً ولا يكون العلم الحصولي كذلك
 فاما ان يكون العلم الحصولي حقيقة واحدة اولاً لا يكون كذلك بل يكون عين العلوم حقيقة وغيره بالا اعتباره فيكون العلم حقيقة
 متشعبة حسب تفاوت المعلومات بالتحقق وعلى الثاني اما ان يكون العلم صفة قائمة بالعلم وهو مذهب الجمهور من العلم
 الحاصلة القائمة بالذهن المتحدة مع المعلوم حقيقة او يكون العلم صوراً قائمة بانفسها وهو ما ذكره الصدر الشيرازي في الاسفار
 وعلى الاول اما ان يكون العلم عبارة عن حاصل في الذهن من الاشياء اعني اشباحها المغايرة لها بالحقيقة وهو مذهب
 الشيخ المقتول واتباعه ومذهب الصدر الشيرازي انما هو المحقق الدواني اكل الى هذا المذهب ولا يكون كذلك فاما ان يكون
 العلم عبارة عن انطباع الصورة في الذهن اعني الحصول الذهني وهو مذهب صاحب الافق البين والعبارة عن انطباع
 النفس بالصورة وهو مذهب المتكلمين بالعلم الفاعل او عبارة عن حالة اخرى فكلها الحالة اما انخرعية وهو مذهب
 المعصوم وبعض التاخرين او انضمامية وهو مذهب العلامة القوشجي وغيره فهذا ضبط المذاهب المشهورة التي عثرنا عليها
 قوله فاما باضافة فقط فانه مذهب العوام من المتكلمين ويطلب ان النزاع انما هو في العلم بمعنى سبدر الاكتشاف ولا يمكن

ان يكون سبب الاكتشاف حقيقة نفس الاضافة والتعلق لان الاضافة امر انتزاعي فلا واقعته الا باعتبارها انتزاع
 فالعلم حقيقة فانتزاع الاضافة لانتزاعها ويكفي علم بان الاضافة لا يعقل الا بين شيئين والمعلوم قد يكون معدوماً في
 الخارج فلا يتعلق العلم بالمعدوم الخارجى مع ان تعلق العلم به ضرورى ولا يسيل لهم الى القول بوجود المعدومات الخارجية
 في ذلك بتفصيل الوجود والعدم ولا الى ارتكاب ثبوت المعدومات بدون الوجود لان ذلك صريح البطلان فالمعدوم الخارجى
 لما كان معدوماً محضاً ولا شيئاً يستحال تعلق العلم به وايضاً العلم بما هو غير مستحيل اقيانا الاشياء المحض هذا
 كما يطل في المذهب بطلان نذهب الماتريه اليه لانهم ايضا قانون الوجود والعدم ولشبهت المعدوم فيهم عليهم التعلق
 العلم بالاشياء المحض وتميز المعدوم الصرف ولا غبار على نذهب الماتريه غير انه لا يرد عليهم في عدم المطلق وتعلق العلم
 به كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى ثم يرد على القائلين بكون العلم امثلاً ان الاضافة ليست موجودة في الخارج والوجود غير
 محصور في الخارجى فالعلم عندهم معدوم مطلق ولا شيء محض وهو صريح البطلان فافهم **قوله** وهو وصف ذو اضافة هذا
 هو مختار علمنا الماتريه كشرحه الله تعالى ويسمون ذلك الوصف بالحالة الانجلابية وهو لا يشكركم جميع قد اصابوا في ان
 فساد الاكتشاف هي الحالة الانجلابية لكنهم قد اخطأوا في نفس الوجود الذي انزلهم في علم المعدومات الخارجية ارتكاب تعلق
 العلم بالاشياء المحض وتميز المعدوم الصرف وايضاً قد غلطوا في القول بان علم الواجب سبحانه وايضاً هي تلك الحالة الانجلابية
 فان الحق ان علمه بانه عينه هذا وقد اختلفت جهوده في ان العلم على العلم المطابق للواقع وبما يجهل اى العلم الغير المطابق بل
 هما متساويان بالحقيقة او متغايران والحق هو الاول فطلق العلم معنى واحد يتصل باختلاف العلوم فالمعلوم اكان يتحقق في الواقع
 كان العلم المتعلق به علماً مطابقاً والا كان جهلاً غير مطابق **قوله** فعلى القول من مقوله الحيف الذاتية بكون ان العلم هي الحالة
 العبرة عنها بدائش فرقان فرقة نعمت انها انتزاعية وفرقة اليقنت انها انضمامية وكلهم يرون انها من مقوله كيف
 لصدق رسم الكيف عليها وما يظن من انها على تقدير كونها انتزاعية لا تكون من مقوله الكيف لانحصار الكيف في الاعراض
 والانضمامية في غاية السقوط لان كثير من الكيفيات امور انتزاعية كالزوجة والفردية وغيرهما ثم ان القول بكون تلك الحالة انتزاعية
 باطل لان الكلام هنا هو العلم الذي هو فساد الاكتشاف حقيقة وفساد الاكتشاف حقيقة يستحيل ان يكون امر انتزاعياً وان التجارب
 فساد الانتزاع كان هو العلم حقيقة دون الحالة الانتزاعية فالحق ان الحالة التي هي فساد الاكتشاف حقيقة انضمامية **قوله**
 وعلى الثاني القائلون بان الصورة الحاصلة في الذهن هي العلم افرقوا فرقتين فرقة نذهب الى ان الحاصل من اشياء في الذهن كذا
 هو العلم مثلاً ذلك الشيء وشبهه بالخيار بالبهية وفرقة تزعم ان الحاصل من اشياء في الذهن نفس حقيقة وهو العلم فلا يكون فيه بطلان
 الى ان العلم مطلقاً وهو شحيح الحاصل في الذهن من مقوله كيف والآخرون وان كانوا يقولون ان العلم من مقوله كيف لكن

المثال على ما هو مثال له وعدم تكون المطابقة واللامطابقة بهذا المعنى من اوصاف العلم فتخرج فانه اول النزاع وليس مدار
 الجدل المركب العلم المتقابل على التماثل العلم بهما بهذا المعنى وان اريد بهما الاكتشاف الواقعي وعدمه فسلم انهما يشتركون
 العلم ولا نعم ان اكتشف الواقعي وعدمه لا يتصف بغير الصورة فالعطف انما نشأ من اشتداد المطابقة واللامطابقة
 بالمعنى الاخير بالمعنى الاول واما المقام الثاني ففيه مجتان الاول تحديد محل النزاع والقصور به وذلك انه لا يرتاب
 في ان الاشياء اذا علمت بحصيل منها في الذهن معان ومفاهيم لم تكن حاصلة فيه قبل فزيد مثلا اذا ابرئنا والاشياء
 مثلا اذا اعتقلنا حصل في اذهاننا من زيد لم يكن حاصلا فيها من قبل ومن الانسان معنى لم يحصل فيها قبل فختلف
 القائلون بالوجود الذهني في ان الحاصل في الذهن بل هو نفس ذلك الشيء الذي حصل منه في الذهن هذا الحاصل
 وعينه بالحققة او امر مغاير له فذهب جمهور المشائية الى ان الحاصل من الشيء في الذهن عين ذلك الشيء حقيقة وذو
 شئ الا شرا في ان ان مغاير له ذلك الشيء بالحققة والمادية فالحاصل من زيد والا انسان في الذهن عند الاولين نفس
 حقيقة زيد والا انسان الا ان لا يرتب على الحاصل منهما في الذهن آثار ترتب على عليهما في وجودهما الخارجي وان كان الحاصل
 نفس حقيقتيهما وعند الآخرين ليس الحاصل في الذهن نفس حقيقتيهما بل مثاليهما ومشبهما حتى ان الحاصل في الذهن منهما
 كما الصورة المنعكسة من الشيء المنطبعة في المرآة فصورة زيد كالحاصل في الذهن ليست عينه كصورة المنعكسة من زيد المنطبعة في المرآة
 ليست عينه وانما اطلاق زيد على صورته الذهنية كاطلاق اسم على مثاله كذا معنى الانسان الحاصل في الذهن ليس عين الانسان
 بل كانه تمثال للحقيقة الانسانية والاطلاق الانسان على المعنى الحاصل بتجوز كاطلاق اسم الشيء على تمثاله ولذا لا يرتب على الحاصل
 في الذهن آثار الشيء فالصورة الذهنية الحاصلة من زيد ليست زيد ولا انسانا ولا ناقما ولا قاعدا ولا ابا ولا ابنا ولا غير ذلك كالمثل
 الحاصل من الانسان ليس انسانا ولا حيوانا ولا ناطقا ولا صاحب كمالا ولا كمالا وليس عدم ترتب آثار الشيء على الحاصل منه في الذهن
 لاجل انه موجود بل هو ظل بل لاجل انه ليس في كذا الشيء انما هو شبه المغاير له فهذا تحديد محل النزاع وتحريره ثم اختلف الاولون
 فيما بينهم فذهب بعضهم الى ان الحاصل في الازمان نفس الموجود في الاعيان وان الموجود في الذهن والمحقق في الخارج واحد
 وهو ذهب المحقق الدواني في حواشيه على شرح التجريد وذهب البعض الى ان المهيئات محفوظة ذمنا وفار جادون الاشخاص
 واليرشيد كلام الشيخ في قاطيع غورياس الفقه في فصل العلم من الهيئات الشعار فانه ذهب هناك الى ان الحفاظ المهيئات في
 الذهن فم اطل الحفاظ اشخص بعينه البحث الثاني في تحقيق الحق في هذا المقام فاعلم ان كون العلم هي الصورة الحاصلة في الذهن
 باطل مطلقا سواء كانت الصورة متحدة مع ذي الصورة في الحقيقة او مغايرة لفيها كما سياتي في انشاء الله تعالى اما ان الحاصل من
 الشيء في الذهن بل هو شئ الشيء او نفس حقيقة فالحق في ذلك ان الحاصل في الذهن من الشيء ليس نفس حقيقة بل شبه ومثاله

ان كان مخالفا له عليه السواء الا غلظ وادخل عليه في اثبات حصول الاشياء بانفسها في الذهن ليس تقابلا للتحويل بل منه قبل تفصيل
ذلك مقدمة وهي ان يستحيل ان يحصل الاشياء عينيتها بما هي اشخاص في الذهن اما اول اطلاق الواحد بالعدد لا يتعد وجوده بالبهية
اولا منه لوجوده شي واحد بوجوده وانما اطلاق تعدد الوجود مساوق لتعدد الشخص ومن المستحيل بهيته تقطع شخص واحد تشخصين
ومسيره شخص واحد بالكون كذلك تشخصين وانه اطراف عن تعميم الابدانية فقد بطل ذهب من يرى ان الوجود في الذهن والوجود
في الخارج واحد بالعدد اذا عرفت بان علم ان الذاتيين الى حصول الاشياء بانفسها في الذهن يستند لواعلى من بينهما
الاول ان شئ شي ما بين له وما بين اشئ لا يمكن ان يكونا كاشفاله واحاصل من اشئ في الذهن كاشف له لاحالة
فالشئ ليس حاصل من اشئ في الذهن وبما في غاية السقوط فان اقلع كون ما بين اشئ كاشف له لم يدل عليه بعد دليل
ودعى الضرورة في ذلك غير مسوقة بل به المقدمة الكما كاشف من اصل الدعوى الاولى العنوان على ان ذلك لا يتقيم
على اصولهم في كثير من اصولهم فانهم يذهبون الى ان وجه اشئ المبين له بالحققة ربما يكون كاشف له فلما جاز وان يكون وجه
الحاصل في الذهن كاشف له فلما جاز وان يكون وجه اشئ الحاصل فيه كاشف له فان زعموا ان كاشف اشئ لا بد ان يكون مجموعا
عليه الشئ لا يحل على ذي شئ فبئذ ان الشئ الحاصل من اشئ في الذهن ان كان متحد معه على ربحهم بحسب المبهية فليس متحد معه
في الوجود لان وجوده ذهني ووجود اشئ خارجي على انه لا يرتاب في ان مثال اشئ قد يكون كاشف له ومرة للملاحظة فلما جاز
ذلك فلم يجز ان يكون شئ اشئ كاشف له ومرة للملاحظة الثاني ان دلائل الوجود الذهني ان تمت دلت على حصول الاشياء
بانفسها في الذهن فانها تدل على ان ما يتعلق به العلم لا بد ان يكون حاصل في الذهن متاخر عنه فلا بد من تمثل نفس اشئ
في الذهن فان تعلق العلم بالشئ المتغير يشئ لا يمكنه لاكتشاف اشئ واشياءه على ان المحكوم عليه لا بد ان يكون موجودا في الذهن
فان الحكم على شئ اشئ المتغير لا يتعدى من المثال البهية فلا بد ان تمثل في الذهن نفس اشئ واجوبا ما عن الاول فهو
ان الشخص الخارجى لا يحصل بنفسه في الذهن كما مر في المقدمة الممهدة بل الحاصل فيه انما هو امر متغير له وجودا وتخصا وان شاك
في المبهية النوعية كما يظن هو لا فعلا كفى تعلق العلم بالامر المتغير للشئ وجودا وتخصا في اكتشاف الشخص العيني فلم لا يكتفى تعلق العلم
بالشئ الماخوذ منه المتغير لاياد في اكتشافه البهية لما جاز هو لا ان يكون تعلق العلم بوجه اشئ المبين له بالبهية الحاصل في الذهن
المتغير لذلك اشئ بالبهية وبالوجود والتخص كافي في اكتشاف نفس اشئ فما بالهم لا يجوزون ان يكون تعلق العلم بشئ اشئ
كذلك فيكون للشئ ملاقة مع ذي الشئ بما يكون تعلق العلم بالشئ كافي في اكتشاف ذي الشئ والبهية بصورة الحاصلة من
الذهن من زيد مثلا المشاركة لا حسب المبهية على راي هولار لها نوا من العلاقة مع زيد الاول انها محال في زيد والاشئ انها مشاركة
للبهية فلا يخلو اما ان يكون العلاقة التي بها يكون الصورة كاشفة لزيد هي المحال كات فهي متحققة بين اشئ وبين ذي اشئ

أيضا ويجوز أن يشارك في الماهية فيعلم أن يكون الصورة كما حصلت من زيد كاشفة لعدم لها مشاركا في الماهية على
رأي هولاء فان زعموا أن جميع العقلائين يورث الحسب فليعلم أن يدلو على ذلك بغير أن على أن النظره لعلها تكفي بكونه
باطل هذا التمثال فان حال الصورة الذهنية بالقياس إلى ذات الصورة كمال التمثال بالقياس إلى ما هو مثال لها فكأن كان
التمثال ما يتقبل منه الذهن إلى ذى التمثال فليعلم أن يكون الشئ ما يتقبل منه الذهن إلى ذى الشئ فان قيل على تقدير
القول بحصول إشباع الأشار في الذهن يلزم أن لا يكون شئ من الأشياء معلوما لكنه أو كنهه إذا المعلوم على هذا التقدير
أولاً بالذات هو الشئ وثانياً بالعرض هو ذو الشئ والشئ كانه وذو الشئ فعلية هذا التقدير يخص العلم في العلم بالوجه فلنأخذ
تقدير القول بحصول الشئ حصول نفس الشئ في الذهن مستحيل كما سيليخ فان اريد بالعلم بالشئ بالكنهه أو علمه كنهه فيحصل فيه
نفس الشئ لنفس ما بهيته فهو مستحيل قطعاً واستحالة لازمة لمرته وإن اريد به ما يتكشف فيه نفس الشئ لنفس ما بهيته فافهمه
غير لازم على تقدير القول بالشئ فان من الأشبع ما هو شئ لنفس الشئ والنفس ما بهيته كنعنى الانسان أو معنى الحيوان بالناطق
كما صليين في الذهن وهو كما شئ لنفس الشئ والنفس ما بهيته وحصول نفس الشئ في الذهن غير ضرورى في الكشف وليس
النزاع الا فيه يدعى الضرورة فيه غير مسموعة ومنها ما هو شئ لوجه الشئ كنعنى الكاتب كالحاصل في الذهن فانه شئ معرض
الانسان فهو كما شئ لذلك العرض وهو محله للانسان مثلاً فاعلم التعلق بالشم الاول من شئ علم الشئ بالكنهه أو علمه كنهه
الشئ واعلم التعلق بالشم الثاني منه عالم الشئ بالوجه وقد فصلنا ذلك فيما سبق في مشح قول المصنف وهو كاشف عن ذلك
دافع عن الثاني فلو انه ان يكون الحكم على الشخص العيني أو على صورة الذهنية وعلى التقديرين لا يدل الدليل الشاهق
على اثبات الوجود الذهني على حصول الأشار بالانضمام في الذهن الماعلى التقدير الاول فلانه على هذا التقدير يكون الحكم
عليه هو الهوية الخارجية فلو وجب جد الحكم عليه في القضايا الموجبة وجب وجود الهوية العينية ولم كيف وجود صورتها الذهنية
اصدق الحكم سوار كانت الصورة الذهنية مشاركة لها في الماهية كما هو ذهب هولاء أو مغايرة لها بالماهية كما هو ذهب كما
المثال أو على هذا التقدير لا يكون وجود شخص من الماهية كافياً في صدق الحكم على شخص آخر منها فان وجوده لا يكفي لصدق
الحكم على زينة فعلية هذا التقدير لا يكون القول بالوجود الذهني محمداً اصطلاحاً وقيل بحصول الأشار بالانضمام في الذهن وأما على
التقدير الثاني فلانه لما تعدى الحكم على الصورة الذهنية الوجود بالوجود اطلق منها إلى الهوية العينية مع كونها مغايرة
لها وجوداً وتخصصاً وكانت مشاركة لها في الماهية فلما زاد التبعي الحكم على شئ من ذلك الشئ فالتغاير بحسب الوجود
والتخصيص فخطو التغاير بحسب الوجود والتخصيص والماهية جميعاً سيان في الانتقال عن الصدق والكمل وعدم الاستمتاع
عن الكشف والمراية على انه لما تعدى الحكم على الوجود كالحاصل من الشئ إلى ذلك كما يحكم على التميز بأنه شار إليه فيتعدى الحكم

من معنى التميز الى اسم فلم لا يتبدى الحكم من شئ الى ذلك الشئ وبالحكمة فلا كل الوجود الذي لا يدل على حصول الاشياء
 بانفسها في الذهن كحاجب الجمهور فعدا ما ذكرنا انما هو لاوله في اثبات حصول الاشياء بانفسها في الذهن لا ينبغي ان يجعل عليه
 واما البطلان لانهم يقتضيان هوالا متخلفا في ان حصول الاشياء بانفسها في الذهن بل من قبيل حصول العرف من مرفوض
 وليس من ذلك التيسيل بل الصور الموجودة في الذهن قائمة بانسبها والاول مذنب كما يسمو والثاني مذنب العلامة العرف
 والصد الشير اوى وسيا في انذاره تعالى البطلان الذنب الثاني باسط وج في شرح قول المصنفانها من حيث الحصول
 في الذهن معلوم ومن حيث القيام بعلم واما المذهب الاول ففيه مذنبان الاول مذنب المحقق الدواني واشياء من
 انخفاض البهية بعينية في الذهن وقد اطلنا في المقدمة المبهمة التي ذكرنا في انفا ويضحي ان حصول الشئ في الذهن لما كان
 عبارة عن الحلول فيه كان البهية الجوهرية العينية عند حصولها في الذهن حالة وغرضنا في الذهن تكيف مذنب وهم عاقل
 الى ان البهية الجوهرية العينية قد صارت عرضا وتخصها باق كما كان واليه الشخص الخارجى كما حصل في الذهن اما ان يكون
 موجودا في الذهن بوجوده يترتب عليه الآثار الخارجية او لا يكون كذلك على الاول يكون ما هو موجود بوجوده ظلي لا يترتب
 عليه الآثار موجودة بوجوده اصلي يترتب على وجوده وهو صحيح البطلان وعلى الثاني يكون الوجود الخارجى مسلخا عنه عند حصوله
 في الذهن فيكون الشخص الخارجى مسلخا عنه عند حصوله في الذهن ضرورة تساوق الوجود والشخص فلامضى الانخفاض البهية
 العينية في الذهن والثاني مذنب الجمهور وانخفاض البهية وهما خارجا ويطلبه لاولا قد حقت في فروج بحث الجعل ان
 مصداق الوجود نفس البهية بلا زيادة او مزيلها وانضمام عارض اليها فالبهية التي توجد في الخارج بنفس ذاتها بل انقياس
 عارض اليها مصداق الموجودية الخارجية والوجود الخارجى هو نحو الوجود الذي يترتب عليه الآثار الخارجية فالبهية التي توجد
 في الخارج يستحيل وجودها في الذهن والا كانت عند وجودها في الذهن مصداقا للموجودية الخارجية ونشأ لمرتب الآثار
 العينية وهو صحيح البطلان وثانيه انما لو حصلت البهية الجوهرية بنفسها في الذهن كانت حالة فيه والحلول غنم الوجود
 فيكون مصداق الحلول نفس حقيقتها لما حقت فيما سبق من ان مصداق الوجود في كل شئ عينة فيكون نفس الحقيقة الجوهرية
 بذاتها مصداقا للحلول في المحل والحاجة اليه فلا يكون حقيقة جوهرية بل طبيعة ناعية عينية فيستحيل وجودها بدون
 الموضوع فلا يوجد فربها كما بذاته وثالثا ان حصول الماهيات الخارجية بانفسها في الذهن انما يتصور لو كان الشخص
 عبارة عن البهية المعروفة للشخص حتى يمكن ان يحصل الماهية في الذهن بعد تجزئها اياها عن الشخص العارض واذ
 قد لطل كون الشخص عارضا للبهية وثبت ان نفس البهية كما مرنا اشارة اليه لطل حصول الماهيات الخارجية في الذهن و
 ما عاضل الامر على هوالا انه يلزم ان يكون الجوهر عرضا في الذهن وقد ابا بوا عنه وجوده واهية مشلوا على حكم كنين

فساد فيها بعد انشاء مد تعالى بقدر التخصيص من الاقتضاح ان يحسن هو القول بمحصل الاشياء وان القول بمحصل الاشياء بانفسها
 ينسب الى مقاسه تنصيفه الى الالافضاح فغنيه عن الابانة والايضاح فانهم ينظرون قبل عليك فيما بعد انشاء مد تعالى **قوله**
 عندنا من الاشياء قد عرفت انه اذا علمت الاشياء حصلت منها في ذهن العالم صور ومفاهيم تلك الصور والمفاهيم
 مقايير بالمماثلة لذوات الصور فصوره زبد ليست عين زبد ومفهوم الانسان ليس نفس حقيقة الانسان الموجودة في الخارج
 كما تحققت تلك الصور والمفاهيم هي العلوم عندنا ولكل الزاعمين وهي المسماة بالاشياء والاشباح وتلك الاشياء
 لها اعتباران اعتبار قائم بها بالذهن واعتبار انفسها مع قطع النظر عن القيام بالذهن فهي عند هولاء بالاعتبار الاول
 علومها بالاعتبار الثاني معلومات والاشياء وذوات الاشياء انما هي معلومة برسالة الاشباح في التصوير بهم وليس هم
 بالاشياء كما ان الانجليز التي يقول بها علماءنا الماتريدي فان تلك الحوادث حقيقة واحدة والاشباح حقائق متخيلة فان مفهوم
 الانسان وهو شيء غير مفهوم الفرس وهو شيء وما كان في حقيقة واحدة والكانت متعلقاتها مختلفة والتغاير بين الحوادث
 المتعلقة بالانسان بين الحوادث المتعلقة بالفرس تغاير شخصي وحقيقتها واحدة والتغاير بين مفهوم الانسان وبين مفهوم الفرس
 الذان هما شيئا للانسان والفرس حقيقي فاذا ختم الحكماء قدس سره من ان المراد بالاشباح كيفية قائمة بالنفس يكون لها
 مناسبة بالشيء بها يكون مبدرا لاكتشاف ذلك الشيء وهذا بالحقيقة راجع الى اذهب اليه مشائخنا الماتريدي نفع الله علمهم
 فانهم لم يزدوا في تفسير العلم على الحوادث الانجليز التي انتهى لم يحصل بعد ثم ان القول يكون العلم هو الاشياء والاشباح باطل لما اولئك
 قد عرفت ان الاشباح حقائق متخيلة وبما ان العقل شاذ بان العلم حقيقة واحدة وان تغايرت متعلقاتها فليس العلم هو الاشياء
 واما ما نيا فلان الحاصل في الذهن من اشياء الواحدة صورة واحدة بالبداهة وباعتراف هولاء ومن المعلوم ان متعلق العلم
 حقيقة ليس هو بعين الخلق لانه قد يكون نفسيا والعلم متحقق ومن المستحيل تحقق العلم بدون متعلق ولا يمكن ان يكون متعلق العلم
 غير الصورة الحاصلة في الذهن لان العلم يجب ان يكون حاضرا عند المدرك تمييزا لغيره وليس موجودة في الذهن وليس عينها
 المدرك ولا انعكاسه ولا معلوله لا يمكن حاضرا عند المدرك تمييزا لغيره ضرورة اذ التمييز في الصورة الحاصلة من اشياء اما ان
 تكون علما فقط ويكون المعلوم غير با واما ان يكون معلومة فقط ويكون العلم غير با والممكن ان يكون علما ومعلومة معا الاول باطل
 لما بعدنا من انه لا يمكن ان يكون متعلق العلم غير الصورة الحاصلة وعلى الثاني يبطل القول بكون العلم هي الصورة الحاصلة
 والثالث ايضا باطل لان الصورة الحاصلة لو كانت علما ومعلومة معا فاما اعتبار واحد وهو صريح البطلان لان العلم
 مستغنى لافان فيها متساويان فلا يحتاجان في واحد باعتبار واحد وباعتبارين مختلفين كما لا بد ان يكون الصورة من حيث هي هي
 معلومة ومن حيث القيام بالذهن علم وهذا ايضا باطل لان الموجود في الذهن امر واحد بالعدد وثنائية تابعة لا اعتبار

المعتبر فان الموجد هو نفس العقل يضرب من تحليل يتخرج منه امر كلياً وشخصاً خاصاً فليخط امر من نفس الهيئته والمادة المحسوسة
بالوجود والتشخص وليس الموجود في الواقع مع عزل اللفظ عن اعتبار العقل امر من نفس الهيئته والمادة المحسوسة بالوجود والتشخص
فعلى هذا التقدير يكون تحقق العلم والمعلوم تابعاً لاعتبار الاعتبار لا قبل اعتبار الاعتبار لا يكون امر واحد مصداقاً للعلم والمعلوم
لكنها متضاهين واللازم ان يكون تحقق العلم والمعلوم تابعاً لاعتبار الاعتبار صريحاً انبساطاً فقد وضع ان الصورة الحاصلة
في الذهن قيل ان تكون علماً بل هي معلومة والعلم كيفية غير با ولا انصران يقال الصورة يستحيل ان تكون علماً اذ لو كانت
علماً لكان العلم انما هي نفسها او غير لا يسيل الى الاول لانها اما ان تكون علماً ومعلوماً باعتبار واحد وهو باطل لا تتنازع
اجتماع المتضاهين في واحد وتكون علماً ومعلوماً باعتبارين فيكون تحقق العلم والمعلوم تابعاً لاعتبار الاعتبار وكذلك الى الثاني
اذ العلم يجب ان يكون حاضراً عند المدرك متميزاً بالذات ولا شيء غير الصورة الحاصلة كذلك ولما بطل الثاني بطل الشبهة لطل المقدم
في ان قيل يجوز ان يكون الصورة الحاصلة علماً ويكون معلوماً الصورة المرشدة في الالزام ان العلية قلنا اولاً من الضرورية ان
الادمان يكون العلم حاضراً عند المدرك متميزاً بالذات والصورة الحاصلة في الالزام ان العلية ليست حاضرة عندنا وثانياً لا ينفك
الكلام في علمنا بالجزئيات المادية بما هي جزئيات فمن المستحيل ان رسم صورها في تلك الالزام ان فان صورها انما ترسم
في الآلات المجردة في الصور الحاصلة منها في ماركنا لا تكون علماً بها اذ لو كانت علماً كانت معلوماً بالاعيان الخارجية وهو
باطل لانها قد تشفى والعلم باق ومن المستحيل اعتبار العلم به من المعلوم او تلك الصورة انفسها في علمنا اما اجتماع المتضاهين في واحد
توقف تحقق العلم والمعلوم على اعتبار الاعتبار فان تلك الصور معلومات والعلم كيفية اخرى غير با ولا العلم حقيقة واحدة لا تختلف
حقائق افرادها فكلها بالكلية والجزئيات الغير المادية ان امكن علمها بما هي جزئية ايضا كيفية اخرى غير صورها المرشدة فينا فاقيل
صل لانه يمكن العلم به شئ يقولون ان شمل الجزئيات المادية ترسم في ذات المدرك المجرد لا في الآلة فاعلمهم يجوزون
ان رسم شهابها في الالزام ان العلية الغير قلت لانه يكون ان رسم صور الجزئيات المادية في ذات المدرك المجرد لا يكون كون
الآلات المجردة وسال في ان رسم تلك الصور في الجزئيات المستحيل ان رسمها في المجردات التي هي برية متساوية عن الآلات المجردة
وثالثاً اننا نسوق الكلام في علم الالزام ان العلية فانها تعلم معلومات تحقق لها في الاعيان كفايم المتعددة فاما ان يكون علم
تلك الالزام ان بها هي صورها المرشدة فيها وهو باطل لان معلوماً لا يكون هي الاعيان الخارجية لانها لا يكون معلوماً بها
تلك الصور انفسها والالزام ان اجتماع المتضاهين في واحد وتوقف تحقق العلم والمعلوم على الاعتبار كما هو اما ان يكون علم
تلك الالزام ان بها كيفية اخرى غير الصور المرشدة فيها فيكون علمنا بها بالذات كيفية غير صورها المرشدة فينا اذ العلم حقيقة حقيقة
لا تختلف افرادها باختلاف الموصفات فالقول القائل ان يكون العلم به شئ يقولون يكون علم الالزام ان

حضورها فلا يكون عليها بالاشارة وعلما بها متحدين بالحققة فلما فعل تقدير كون علم الاذن العاليه بالاشياء حضورها لا يكون
 صورة الاشياء مرتبة فيها فلا ترجع اشبهه القاطعه بان يجوز ان يكون المعلم الصور المرتبة في الاذن العاليه من الراس وقد وضع
 بما ذكرنا لظلال القول بكون المعلم هو الصورة كما صلته في الذهن مطلقا سواء قيل بانها متحدة مع ذي الصورة بالحققة كما ذهب
 اليه القائلون بحصول الاشياء بانفسها في الذهن او قيل بانها مفاعلة في الصورة بالمهية كما هو مذموب القائلين بحصول الاشياء
 وتظهر اليه ان الصورة كما صلته متخالفه العلم الاول بالذات فهي المعلومة بالذات وسياق لذلك زيادة وتخصيص انشراحه تعالى قوله
 وتابعة للمعلم عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها القائلون بحصول الاشياء بانفسها في الذهن الزعمون كون العلم هو
 الصورة كما صلته وان كانوا يقولون ان العلم من مقوله كيف لكن يستقيم كون من مقوله الكيف على وجههم لان علم
 كل شئ متحدة معه بالحققة فاشئ ان كان جبر اركان العلم جبر اركان كان العلم كما وان كان كيفا كان
 العلم كيفا وكذا في ذكره الشايع من كون العلم تابعيا للمعلم على راسي هو لا ليس بوجههم بل لازم عليهم وقد اشكل بذلك عليهم
 وقد قصدى هو لا دفعه فقال بعضهم ان العلم كيف بمعنى العرض العام لا بمعنى المقولة وقد لا يفي شيئا اما ولا فلا نهم مصرحون
 بكون العلم من مقولة الكيف واما ثانيا فلان العلم حقيقة حقيقة واحدة محصلة مشتملة الى التصور والتصديق وجنس لها يجب
 اندر اجابته مقولة من المقولات ولا يصلح غير مقولة الكيف لان يندرج تحت العلم فيقتضو ذلك على تقدير كون العلم هو الصورة
 المتقدمة مع الشئ فلا يجدي اشتراك كون العلم كيفيا بمعنى آخر واما ثانيا فلان علم بعيد الكيف اطلاق آخر سوى اطلاقه على المقولة الشارة
 واطلاق العرض على معينين على اني عيون الحكمة الاول الموجود في موضوع والاشارة في الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في
 موضوع لا يسمي اطلاق الكيف اليه على معينين اما بالاعمال فلان ذلك القول لا يشي فيما اوجهل الكمية والاضافه في الذهن او
 تقدير حصوله في الذهن لا يمكن ان يكون الكيف صادقا عليها ولو بالمعنى المستحدث لان الكيف بهذا المعنى عرض لا يقبل
 القسمة والنسبة والكمية والاضافه كما صلت في الذهن قيل ان لا يكونا كما يلتن للقسمة والنسبة لا تنفع والسلف انشراحه تعالى قوله
 والقول بان الصورة الذاتية كما صلته من كمهم والاضافه غير قايمة للقسمة والنسبة قطعها والحكمه كما كانت لا يقيم على تقدير
 حصول الاشياء بانفسها في الذهن كما لا يخفى وقال المحقق الدواني ان عدم العلم من مقولة الكيف مسامحة تشبيها لالامور الذاتية
 التي هي العلم بالامور العينية الشدرة تحت مقولة الكيف وسياق الكلام على ذلك لظلاله تعالى وقال صدر الشيرازي المعاصرون
 لان الشئ من اية مقولة كان اوجهل في الذهن فيقلب كيفا بنا على ان مرتبة المهية تابعة لمرتبة الوجود ومتأخرة عنها وفي الكلام
 خطا صحيح اما ولا فلان العقل من الانقلاب انما هو الانقلاب من صورة الى صورة او من صفة الى صفة وبالجملة انما يعقل
 الانقلاب من شئ الى شئ حيث يكون ما وقع عليه فينقلب عنه والمنقلب اليه لا انقلاب حقيقة الى حقيقة فيغير معقول اما ثانيا

فلان بما لا حقيقة فمحي حصول الاشارة بالفساد لما تبدل حقيقة الشيء في الذهن لم يحصل فكذلك الشيء في الذهن واما ثانيا
فلان الوجود الذي حسب مقتضى ما على المبهمة ان اراد بالمعنى المصدرى فمن اوائل المبهميات انه لا يتحقق له في نفس الامر
بمعنى انه ممتنع عن المبهمة فكيف يكون مقدما على المبهمة وان اراد بالوجود الحقيقي فهو ان كان صفة المبهمة كما هو ذهب القائلين
بكون الوجود صفة انضمامية فكونه مقدما على المبهمة من افاحش الابطال ضرورة تناقض انضمامه عن انضمام اليه وان كان عين الماهية
كما هو الحق فالقول بتقدمه على المبهمة قول بتقدم الشيء على نفسه ان كان منفصلا عن المبهمة بان يكون عبارة عن علة الماهية
فيكون ما ل القول بتأخر المبهمة عن الوجود والى القول بتأخر المعلول عن علته وتوابعه عليه لكن لا يجدي شيئا لان غرضه من
القول بتأخر الماهية عن الوجود وتوابعه اختلاف المبهمة وتبدلها باختلاف نحو الوجود وتبدله وتوابعه لا يفيدهم من تأخر المعلول عن
العلّة كما لا يخفى على ان هذا كمال مصرح بل مصرفي هو اشي شخ التجريد على ان الوجود الذي به من الاعتبارات العقلية
لا يتحقق له في الواقع مقدم على المبهمة وتوابعه من الابطال المتى لا يتجلبها اليه والصبيا فلما حجة الى ابطاله واما تركبه المصدر الشراي
في توجيه كلامه في الاسفار من ان مراد وان الوجود هو الوجود حقيقة كما يراه الاشارة والمبهيات امور مشتقة من الوجود وتوابعه
القول بما لا يخفى به فانه لم يزمه الصمد المعاصر للحق الدواني من ان الاشارة تغلب في الذهن كيفما خالف للذبحين
فذهب من ذهب الى حصول الاشارة في الذهن وذهب من ذهب الى اصول الاشباح فيه اما مخالفة للادل فلان على
ذلك المذهب يجب ان يخالف الماهيات وهما وفار جارا واما مخالفة للثاني فلان اصحاب الاشباح لا يقولون بان الاشمار
تحصل في الذهن فتغلب اشباحا بل يقولون ان الاشارة لا تحصل في الذهن واسا دنا يحصل فيه الاشباح فيملا جزون انكشاف
الحقيقة فهو من المذهبين من ذلك لا الى بولار ولا الى بولار ثم في ذهبه نظر آخر دقيق هو انه لا ريب في ان حصول الاشارة
في الذهن على نحو واحد قطعاً بالبداهة وليس بين اخراج حصول الاشارة في الذهن تفاوت بان يكون حصول بعضها في الذهن
بان يقاسم حقيقة اخرى وحصول بعضها بان لا يغلب بل يبقى كما كانا فاذ تصورنا حقيقة العلم حصلت لنا في الذهن في ان
تغلب حقيقة العلم اليقيني الى حقيقة اخرى او لا تغلب فعلى الثاني يلزم ان يكون بين حصول الاشارة في الذهن تفاوت وهو
خلاف للقياس الضرورة وعلى الاول يلزم ان يكون حقيقة العلم اليقيني في الذهن علما او كانت علما كانت حقيقة بها باقية لا منتفية ولم يفرض خلاف ذلك
اولئك من تلك الحقيقة اي حقيقة انهم على العلم من حصل في ذهبه تلك الحقيقة علما بها وهو صحيح بطلان بالجملة فكلما من خلاف لا ينبغي للعقل
فضل للاشتغال به وقال الصمد الشيرازي في الاسفار ان حصول الاشارة من مقولات ذوات الصور بالذات قطعاً كمن كيف
يصديق عليها صاعداً فاضور الجواهر هو و يصديق عليها الجوهر صدقا اوليا لكن الكيف لا يصديق عليها صاعداً فاضوا
شأنها مستعاراً والاضير في ذلك للاختلاف نحو الحمل وهذا اليق فسادا واما فلان صدق الكيف على العلم اما ان يكون لاطل

كون العلم نوعا من مقولة وكيف فعل تقدير كون العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة بالحقبة يتدبر العلم تحت مقولتين
 بالذات ويصحح السطوان واما ان يكون لا قبل ان وكيف عارض لافان يكون عارضا من دون ان يتبع لفصل فليهم
 وجود كنهس بدون لفصل او يكون عارضا له بعد توفيق لفصل فيكون هناك حقيقة اخرى هي من مقولة وكيف بالذات فماتت لفصل
 فلا يصدق على الصورة الا انها ذات تلك الكيفية وعلمها لا انها نفس وكيف اذ لا يلزم من قيام كينيتها بشي الا ان يصدق
 على ذلك شي انه ذو الكيفية لانه نفس وكيف كما يحتمل فانهم بالسواد والسبياض مثلا فلا معنى لصدق وكيف على العلم على ان الكيفية
 والذات القوم عدو العلم من اقسام وكيف كما يدل عليه كلامهم حيث يستعملون كيف الى الكيفيات النفسانية وغيره كما يجعلون العلم
 من الكيفيات النفسانية فلا يكتفي بالصلح كلامهم القول بان كيف عارض للعلم واليهم لم يربب احد ان هناك حقيقة اخرى
 وله العلم هي من مقولة وكيف بالذات واما ثانيا فلا ينهم نحو اندراج حقيقة واحدة تحت مقولتين مطلقا فلا يقيم بها الجواب على
 راجعهم واما ما اوردوه فاعلم حكماء قدس سر على بان الجواب من ان الصورة البهرية المحاصلة في الذهن شخص ذهني والجوهر عزم منه
 جعل العلم على الاخص لا يكون اوليا فلا وروده اذ كما يمكن ان يحل شي على نفسه محلا اوليا ويسلب محله على نفسه محلا شاعرا فافا
 كذلك يمكن ان يحل ذاتي اشقي عليه محلا شاعرا ذاتيا ويسلب محله عليه محلا شاعرا عرضيا كما ان مفهوم المتلون يصدق على مفهوم
 الابيض صدقا شاعرا ذاتيا ويسلب صدقه عليه صدقا شاعرا عرضيا فان مفهوم الابيض متلون بمعنى ان المتلون ذاتي له و
 ليس متلون بمعنى انه موصوف بالمتلون فالصورة البهرية الذهنية التي هي نفس يصدق عليها الجوهر بمعنى انه ذاتي له صدقا شاعرا
 مستعارا ذاتيا ويصدق عليها كيف صدقا شاعرا عرضيا فمضى كون حل الجوهر عليها اوليا لا يضر الجيب كما لا يضر في افتقارها ل
 الاشكال غير منفع عن بول الجواهر القائلين بكون العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة والقوة في الاشكال هي هب لصدق
 الشيرازي في الاسفل الى ان النفس تتبع عين الادراك صور فاقمته بانفسها فتصور الجوهر جوهر وليست كيقا وملك الصدق فتستند
 بانفسها وذوات الصور بساتنها وسبطل رايه انشاء الله تعالى في شرح قول بعض فانهما حيث الحصول في الذهن معلوم
 ومن حيث القيام بعلومنا بفضل الله منه سبحانه برأيه وثيقه ورجح حقيقة على الباطل كون الصورة المحاصلة المتحدة مع ذي الصورة
 هي العلم قد ذكرنا جنتين منها في الباطل ذهب صاحب الشرح والمثال يذكر ايضا آخرتها على وجه الاجمال صونا لطالب العلم والكمال
 عن الفوتية والضلالية فمنها انه لو كان العلم هي الصورة لزم اما كون الذاتيات معللة بالعوارض او بصيرورة حقيقة عين حقيقة
 اخرى واللازمان باطلان اما الاول فلان العوارض متاخرة عن الذات والذاتيات فلا يمكن تبليغ الذاتيات بالعوارض
 اما الثاني فلان انقلاب حقيقة الى حقيقة اخرى من دون ان يكون بينهما مادة مشتركة متعلق بصورة وتطبع باخرى غير مقول
 بالبداهة بيان الملازمة ان القرينة الصريحة والنظرة الصريحة فأكتم بان حقيقة العلم ليست اعتبارية ولا تعليمية اخرى كما لا

المركبة من الانسان والبعوض فلو كان العلم هو الصورة الذهنية المتحدة مع ذي الصورة فان يكون تلك الصورة بفتح حقيقتها
 علما فيلزم ان يكون حقيقتها قبل حصولها في الذهن اليه علما وهو صحيح البطلان او لا يكون كذلك فيكون الحصول في الذهن
 الذي هو من عوارض حقيقة تلك الصورة قدصير علما فان يكون حقيقة العلم عنها اذ اتينا من انبائها فيلزم تعليل ثبوت الشيء
 نفسه وثبوت ذاتياته له بالعوارض وهو الامر الاول او لا يكون حقيقة العلم عنها ولا ذاتياتها بل مساوية عنها فيلزم ان يصير حقيقة
 الصورة بعروض عارض لها وهو الحصول الذهني عين حقيقة العلم وهو الامر الثاني فالقول بجوز ان يكون العلم عارضا للذهن
 الاشياء عند حصولها في الذهن فلا يلزم الا لتعليل ثبوت عارض للاستعداد وهو العلم بعارض آخر وهو الحصول الذهني قلنا فالعلم
 على هذا التقدير يكون عبارة عن عارض الصورة لآخر الصورة نفسها وليس سياتي انشاء الله تعالى البطلان كون العلم عارضا للصورة
 وتحقيق ان متعلق بالصورة لانه عارض لها ولا يثبت في ما يقال ان العلم عبارة عن المجموع المركب من الصورة والعوارض
 الذهنية لان حقيقة العلم على هذا التقدير تكون اعتبارية كالحقيقة المركبة من الانسان والبعوض وهو صحيح البطلان ومنها
 لو كان العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة لزم ما يكون العلم بنسب عاليا ومقوله من المقولات العشرة او كونه شخصا من
 مقوله من دون توسط الاجناس والافانق المتوسطة والسافلة وللان باطلان بالبداهة بيان اللزوم ان كنه حقيقة
 مقوله عاليتها كالحكم مثلا اذ حصل في الذهن وكان علما فالعلم بانفس حقيقة تلك المقولة فيلزم كون علم الشيء الخاص بنسب عاليا
 ومقوله من المقولات قطعاً او حقيقة تلك المقولة من حيث انها صورة شخصية قائمة بالذهن تشخصه معروضة للعوارض الذهنية
 فصلت حقيقة المقولة كالحكم مثلا شخصاً من دون ان يخصص اولاً بالفصل العالي كالمقتضى او المنفصل من دون ان يكون
 مقدراً او عداً ومن دون ان يكون جسماً تعليلياً وسطياً او خطياً وغير ذلك مثلاً وايضاً يكون المقولة على هذا التقدير نوعاً حقيقياً
 للعلم والعلو شخصاً منها وهو ظاهر البطلان فان التكميل اذ لك وقالوا يجوز ان يكون المقولة نوعاً حقيقياً بالقياس الى العلم بنسب
 عالياً بالقياس الى غيره وما ينبغ تخبتها فيكون العلم عبارة عن حصته من المقولة اذ بعض انما يكون نوعاً بالقياس الى حصته
 كون العلم حصته من المقولة اية مقولة كانت ظاهر البطلان اذ احصته اعتبارية والعلو ليس كذلك كما لا يخفى وهذا البرهان كما يظن
 كون العلم هو الصورة المتحدة مع ذي الصورة بطل القبول حصول الاشارة بانفسها في الذهن اذ لو حصلت الاشارة
 بانفسها في الذهن فاز حصل حقيقة مقولة عاليتها في الذهن ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠
 ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠
 ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠
 الماينة الجوده وهو ادلى البطلان او يكون عند حصولها في الذهن متشخصه فيلزم ان يكون الشخص العالي شخصاً بلا توسط الاجناس
 والافانق المتوسطة والسافلة وهو اليه ضروري الاستحالة فان قالوا ان كون بعض العالي شخصاً بلا توسط الاجناس

والافواع انما يمتنع بحسب لوجودها خارج قلنا لما صلح حقيقة كبحسب العالي للوجود والتخصص من دون ان يتحصل بفصل بحسب نحو
انما لوجوده لم يكن طبيعته بهمة محتاجة في تحصلها الى الفصل فتمت في يحصل به وذل فلا يكون جنباً فضلاً عن ان يكون جنباً عالياً
وذا ظاهر ومن يك في مكانه ولا يمكن ان يقال ان الصورة الذهنية الشخصية حصة من المقولة فان المحصة خصوصيتها بما عتق
الفصل لا كذلك الصورة الذهنية فلا يمكن ان يلتزم كون المقولة نوعاً للصورة الذهنية بنا على ان الجنس بالقياس الى حصص
يكون نوعاً متقيماً فانهم منها لو كان العلم هو الصورة المتحد بالحققة مع ذي الصورة لزم ان يكون كبحسب العالي مندرجاً تحت
من افرادها لندرج افرادها الانواع تحت الافواع واللازم طارداً استحال بيان لك ان العلم غيرهم نوع من مقولة وكيف في الذين لم
كانت علماً من العلوم كانت مندرجاً تحت نوع العلم ولا يمكن ان يقال ان اندراجها تحت الاجل عروض لتخصص الذهني والعوارض
الذهنية لها عند حصولها في الذين اذا شئنا ان ندرج تحت هبة بنسخ حقيقة الاجل عروض عارض لحقيقة فليس يمكن ان
يقال ان اندراج الانسان تحت الحيوان الاجل اند عرض عارض للانسان ومنها لو كان العلم هو الصورة المتحد مع ذي الصورة
بالحققة كان يلزم ان يكون العلم عين عدده بالحققة فاننا اذا حملنا الجمل المقابل للعلم كان العلم عين الجمل بالحققة
الجمل الماهم لاهضه اللازم صحيح البطلان ومنها ما افاد بعض من سبقنا بالزمان من انه لو كان العلم هو الصورة لزم كون
الآلات الجسدية عالته لان صور الجزئيات المادية انما تقوم بها والعالم ماقام به العلم ولزم ان لا يكون نفس عالته بها الا معنى
لصدق اشتق على شئ مع قيام المبدئي في آخرتها ان الصور منها عدية سلبية فلو كانت علماً كانت حقيقة عدية سلبية ولنا
على البطلان في الذبح جميع طوبى بانها خاتمة الاطباب وفيما ذكرناه كفاية لطالب الحق والصواب العلم ان صاحب الانق المين لما رأى
الشبهات بالمفصلة الواردة على كون العلم هو الصورة ولم يستطع ان يجيب عنها ذهب الى ان العلم ليس هو الصورة النطقت في الذين
حقيقة بل العلم نفس مجرد بالانطباعي احتراز عن تلك المشبهة ومثل في هذا الاقتران والاجتناب كشل الهارب عن النظر الواقع تحت
الميزاب اما لافلان العلم على هذا التقدير يكون نحو ادتها من الوجود فيكون خارجاً عن المقولات لان الوجود بسيط خارج عن المقولات
واما ثانياً فلان الوجود معنى اعتباري اشتراعي والمعاني الاشتراعية لا حقيقة لها الا يحصل في العقل افراد ما هي كحصص الحقيقة
بالنوع على هذا التقدير يكون انقسام العلم متحد بالنوع فيلزم الاتحاد النوعي بين التصورات والتعديدين واما ثالثاً فلان الوجود معنى اشتراعي
فيلزم ان يكون العلم امر اشتراعي فيوقف على الاشتراع واما رابعاً فلان الوجود الانطباعي صفة للصورة فلو كان علماً كانت
الصورة عالته اذا العالم هو الموصوف بالعلم فان التجارب للاستخلاص عن هذه المضائق والاجتناب عن تلك الجزئيات الى العلم هو
فشا الاشتراع الوجود الاشتراعي وهو الصورة عادت الشبهات المنفصلة التي لزم الاستخلاص منها وكان من الذين كلوا ارادوا ان
يخرجوا منها من غم اعيد ان فيها قوله لان يتكلم الجزئيات قليل لما ذكره على التاميين يكون العلم هو الصورة المتحد مع ذي الصورة

بعض

ان العلم على هذا التقدير لا يكون من مقولة وكيف قد عدوه منها اجاب الحق الذي بان عدم العلم من مقولة وكيف يجوز ما يحتمل
 تشبيها للامور الدينية اى الصور التى هى العلوم بالامور العينية التى هى مقولة وكيف حقيقة وبذلك لا يخفى لانهم
 قسموا كيف الى اقسام عددها العلم من النوع وكيف النفساني الذي هو من انواع كيف نفسوا على كون العلم من مقولة وكيف فاقول
 يكون عددها من كيف سبعة تشبيها بالافاق كما بهم قوله وعلى الثالث اى قبول الصورة من مقولة الانفعال كما يشاع
 منهم ولا يخفى على من راى ان مقولة الانفعال عبارة عن التأثير القهري اى قبول التأثير بسبب السيرة والذات فالشئ
 ان الاول في تغيير مقولة الانفعال ان يقال مقولة ان يفعل ليكون اول على التبع وذلك المقولة هى نفس الحركة والاختار
 في ان قبول الصورة ليس من هذا الباب فالعلم بمعنى قبول الصورة ليس من مقولة الانفعال فاشبهوا بغيره واشترك لفظ
 القبول بين طين الاقتصاف شئ وبين التأثير على سبيل التدرج ثم القول بكون العلم عبارة عن قبول الصورة باطل لان
 قبول الصورة ليس معناه الالكون الذي هو جملة الصورة والحكمة تشبه بين المحل والمحل ومن البديهي ان العلم ليس عبارة عن
 نفس العقل والاشبه لانها معنى اعتبارى انتم اى هذا وقد فرغنا الى الآن عن ابطال مذاهب المتكلمين ومذهب القائلين بكون
 العلم هو الصورة سواء كانت متحدة مع ذى الصورة او شتتة مذهب القائل بكون العلم نفس الوجود الانطباعي للصورة ومذهب القائل
 بكونه عبارة عن قبول الصورة ويقع مذهب الصمد الشيرازي القائل بان العلم صورة قائمة بنفسها ومذهب القائلين بان العلم هو
 العقل مع المقول او مع العقل افعال او مقارنات العقل والعقول في العقل افعال مذهب الشان فانما مذهب الصمد الشيرازي
 فنسب لفظ في مسائل القول انصارا لمدعى ان المذهب صاحب كما في تحقيق القول فيه عن كتب اما مذهب الشان فنسب لفظ في مسائل
 واما مذهب القائلين بان العقل مع المقول او العقل افعال او مقارنات العقل والعقول في العقل افعال فنسب لفظ في مسائل
 فنقول من الوجه الدال على ابطال المذهبين معا اولاهما صيرورة شئ عين شئ لا يعقل لان ذلك يشين انما كلاهما معدوم
 فلا اتحاد بينهما اذ المعدوم لا شئ به لا يصح لان يحكم عليه شئ فضلا عن الاتحاد واكل منهما موجود فلا اتحاد واليه اذ الوجود مختلف
 باختلاف الحضاف اليه فيكون هناك موجودان ووجودان او احدهما موجودا والاخر معدوم فلا اتحاد وايضا اذ العقل والاتحاد بين
 الموجود والمعدوم وايضا فان كان المعدوم هو الشئ الاول اعني الصائر فيكون ذلك الشئ على هذا التقدير قد اعدم الاله صاير شيئا
 آخر بل قد انقضى هو سواه حدث بعده شئ آخر ولم يحدث وان كان هو شئ الثاني اعني الصائر لانه هو شئ الاول موجودا كما كان ولم
 يصير شيئا آخر واما صيرورة بعض العناصر لبعضا فلا يعنى بها ان عنصر بعينه صار عنصر اخر فان ذلك استحيل فالهوار نفسه لا يصير لغيره
 مثلا لانه كان الهوا موجودا فهو الهوا لا ماوان لم يكن موجودا فقد اعدم الهوا لانه صار ما بل معناها ان الهوى العنصري قد قلع
 صورة الهوا وشل في الحسم الهوى وتكسب الصورة المائية فيكون بحسم المائي وليس بذلك من الاتحاد في شئ وكذا الصيرورة

وذكر ان
 المذهب

نفساني

العناصر هي اشتراكها في مركبات ليست من الاتحاد بل العناصر بالترتيب بانيته قد فاض عليها الصور والتركيبية فيكون المركبات و
 ثانياً ان العالم بعد ما يتحد مع العلوم او مع العقل الفعال اما ان يبقى كما كان قبل الاتحاد فيلزم ان يستوي حال العلم وما قبله ولا
 يبقى كما كان فاما ان يظل من شيء او يحل على الاول فاما ان يكون الباطل صفة من صفاته فيكون ذلك مستحالاً لا الاتحاد العالم
 مع العلوم او العقل الفعال او يكون الباطل ذات العالم فيكون العالم من حصول العلم معه وعلى الثاني فاما ان يحل في ذات
 العالم كما لا دلالة له فيكون ذاته عينا والمعلوم او العقل الفعال على اختلافه لانه مبين فصولا والمركب نوعا وهذا غلط فظا في العلم
 في العالم كما لا يلزم من العلم في العلم بل يحصل بنفس بدون الفصل واما ان يحل في الاشياء بعد حصول بانيته فيكون ذلك كمالا وجود صفة فيه
 لا اتحاد مع غيره وما يظل العقل يكون العلم عبارة عن اتحاد العلم مع المعلوم انه لو كان كذلك لم يتحد العقل بالمقابلة فيكون
 تحت العقل في العلم بانيته المتخالفة او على هذا التقدير يتحد العالم مع تلك الصفات او عليها فيلزم اتحادها في النفس بها وهو صريح البطلان
 وما يظل العقل يكون العلم عبارة عن اتحاد العالم مع العقل الفعال ان جميع المعلومات عندهم حادثة في العقل الفعال
 فلو كان العلم عبارة عن اتحاد العالم مع العقل الفعال فاما ان يتحد العلم مع ذات العقل بما به فيلزم ان يعلم العالم عند علمه علوم
 جميع المعلومات وهو ظاهر لا غنى ولا يتحد مع بعض العقل الفعال فيلزم ان يكون العقل الفعال قبضا مستجزيا وهو الباطل بل كل
 العقل في العلم بالبرهان تقول اما ان يكون العقل الفعال شيئا ذا اجزاء والبعض الاول لا يكون كذلك فعلى الثاني فيلزم ان يكون العلم
 بشيئا فاما جميع الاشياء وهو باطل على الاول يكون النفس العالمية بشيئا متحدة مع جزئين اجزاء العقل النفس اخرى العالمية
 بشيئا آخر متحدة مع جزئين اخرين اجزاء وبكذا فيلزم الاول ان يكون العقل الفعال متجزيا قبضا فلا يكون مجردا فلا يكون عقله لا في الاشياء
 ان يكون تلك الاجزاء غير متمايزة بالفعل لعدم تمايز النفوس الناطقة بالفعل عند الفلاسفة وثالثا ان لا يكون النفس اناطقة
 ذاتا وان كان النفس تعلم بعض المعلومات فيكون متحدة مع جزئين اجزاء العقل فيعلم بعضا اخر من المعلومات فتتحد مع جزئين اخرين اجزاء العقل و
 رابعا ان لا يكون العقل فعالا في اتنا واحدة من جزئياتها واما ان يصير الشيء الواحد اشياء متعددة وكلها باطل الملائمة فلا اتحاد
 النفوس مع العقل ان يكون من جزئياتها العقل فيكون اتنا واحدة بل ذات متعددة حسب النفوس اما ان يكون ذلك للاتحاد
 فيكون العقل من الجزئيات ذاتا واحدة فيتم بصيرتها اتحادا ومع النفوس ذاتا متعددة واما البطلان فبشيء اللازم فلا بد لو لم يكن ذات
 العقل في الجزئيات ذاتا واحدة كانت ذاتا متعددة حسب تعدد النفوس فليست عقلها بل هي نفوس متعددة ولا يعني اطلاق
 اسم العقل على تلك الذات المتعددة شيئا وصيرورة الشيء الواحد اشياء متعددة باطل لان الاشياء المتعددة لها وجودات متعددة
 والشيء الواحد له وجود واحد فاذا باطل الوجه والواحد لطلقات للموجود بل لا يوجد فيكون هناك تعدد ذات واحدة وحدث ذات
 متعددة لا بصيرورة ذات واحدة ذاتا متعددة وهذا الوجه الرابع وهو مستقل لا البطلان في المذهب من دون حاجة الى التفتيش الاول

بل نحن نرى ان يقال انهم اتحدوا بالنفس مع العقل لفعال من به فطرته لهم كخداوات متعده وان كان حادثا لهم كون الشيء
 الواحد كثيرا ذلك ان يقول انهم اتحدوا بالنفس مع العقل على الفطره لازم ان يكون العقل حادثا لانما لان النفس حادثه
 وان كان حادثا كان العقل متعلقا في زمان تغير الاحوال على الفطره علم الحركات لا يكون ان يكون عباده عن الاتحاد مع
 العقل لفعال اذا لم يكن ارتباطها في العقل الجبر والعلم قد تحددت مما يقينا عليك بان ذهب القائلين بكون
 العلم عبارة عن معارضة العاقل العقل في العقل لفعال الفطره باطل لاننا اذا علمنا شيئا فاما ان يكون متعارفين مع العقل
 الافعال يتماثل فيهم ان يكون عالمين بجميع المعلومات الحاصلة فيه ويصحح البطلان او يكون متعارفين ببعض العقل لفعال
 فيكون العقل لفعال تجري تبعضا وهو يدعي الاستحالة والجملة فمخالفه لان ذهب القائلين ان يخفى ومفاسد القدر من ان تخصي
 قوله والمخالفه عند الحقيقة علم لا ريب في ان المعنى المصدري للعلم مفهوم يدعي التصور والاني ان لم يصداقا وفشار
 التراجع في الواقع بلا اعتبار معتبر فرض فاض ولا خفاء في ان مصداق العلم المصدري ليس امر مفصلا عن العلم لان
 المعنى المصدري متضرع عن العالم به به فلا معنى لانتزاع صفة عن العالم مع كون فشا وانتزاعه امر مفصلا عنه لمصداقه
 فذا كانت العلم بسياتي الاطلاء او صفة قائمه بالعلم فهي الصورة الحاصلة في الذهن وقد بطلناه او صفة غير الصورة
 وربما كان يكون تلك الصفة ذات تتعلق بالمعلوم والالكمين علما به وفشار الاحتشاش فالعلم ان صفة قائمه بالعلم متعلقة بالعلم
 يعبر عنها بدانش وهي المسماة بالحالة الانعلائية في كتب علمائنا الماتريدية كشرح المصداقي وبالحالة الادراكية في كلام المشائري
 وذلكته برب هو الحق وهو ذهب مشائري الاعلام بواجب مدني والاسلام واليه ذهب لعلمائنا القوشجي والمصنف وبعض المتأخرين
 واصحاب ذالذهب اختلفوا فيما بينهم نحو من الاختلاف الاول ان تلك الحالة بل هي صفة انضائية او صفة انتزاعية والحق
 ذهب بعض المتأخرين وهو الظاهر من كلام المصنف الاول هو الحق لانها لو كانت انتزاعية توقفت علينا بشي على انتزاع المشرع
 وهو ظاهر البطلان فان التجا والى فشا انتزاعها كان عبدا لا لكشاف هو فشا انتزاعها فيكون هو العلم وسياتي البطلان كون
 انتزاعية في شرح قول المصنف ثم بعد التفتيش على البسط وجه ثم تفصيل فانتظر الثاني ان يتعلق تلك الحالة ما هو ذهب علمائنا
 الماتريدية الى ان متعلقها قد يكون معدوما محضاً وقد يكون موجودا خارجيا وهم ناثون للوجود الذي هو متعلقا وقد مر بما راجع
 البطلان كون العلم انضائية وذهب المصنف وغيره من المتأخرين الى ان متعلقها صور الاشياء الحاصلة بانفسها في الذهن من ذالذهب باطل
 بطلان حصول الاشياء بانفسها في الذهن كما سبق واليه سياتي وجه اخرى الاطلاء وذهب لعلمائنا القوشجي الى ان متعلقها
 صور الاشياء الحاصلة في الذهن من دون حلول فيكون بطلانها باطل بوجه اخر يستقر فيها ذهب قائم الحكماء الى ان متعلقها
 هي الاشياء للوجود بوجوده وليس لا تيرتب عليها لا تاتي في عالم آخر من دون ان الوجود تلك الاشياء بالذهن لم يحصله بذالذهب

وسبب ما فيه انما انشأ الله تعالى الحق ان متعلق تلك الحالة اولاً بالاشباح كما حصلت في الذهب من الاشياء وثانياً ذات الاشباح وسياتي تحقيق ذلك في شرح قول المصنف فانها من حيث الحصول في الذهب معلوم ومن حيث القيام به علم فانه نظر قول
وهي عندكم قائمة بالعالم تقع في عبارات بعض المتأخرين ان الحالة عرضية للصورة فورد عليه ان العرضي هو الخارج المحمول
فلو كانت عرضية للصورة كانت محمولة عليها اما بالمواطات وهو باطل لان البداي لا تتصل على غير ما لا اشتقاق فيعلم ان
يكون الصورة قائمة فسيب الشان على ان الحالة قائمة بالعالم لا بالصورة حتى يلزم كون الصورة قائمة فسيب من حيث المقارنة للصورة
في موضوع واحد وهو العقل وليس بينهما علاقة العرض الا على المساحة كما كتب الضاحك حكماً ان كلاهما عرضي لصاحبه
من حيث المقارنة في موضوع واحد ومن دون عرو من احدهما لاخر كذا لك الحالة عرضية للصورة من حيث المقارنة في موضوع
واحد من دون عروضها للصورة هذا حاصل كلامنا في الشان وفيه نظر بالاول فلان الحكم يكون الصورة مقارنة للحالة في موضوع واحد
لا يلزم على هذا ان يكون صور الجزيئات المادية مرتبة في الآلات الجسدية والحالة قائمة بالعقل فلما مقارنة بينهما في موضوع
واحد وثانياً فلان لا يلزم من مقارنة وصف بوصف في موضع واحد ان يكون احدهما عرضياً للآخر والاول ان يكون سائغاً في
المنش كالشجاعة وغيره عرضية للصورة وهو ظاهر البطلان ومنهم الضاحك ليس عرضياً للمفهوم المكتوب لا بالعكس بل انما
عرضي لافراد الكاتب المكتوب لافراد الضاحك انما ذلك اجل علاقة العرض من ذلك ليس الكتابة عرضية للضاحك ولا العرضي
للكاتب فاني لم يمس مراد الشان فسيب كون الحالة عرضية للصورة حتى يرد عليه لك قلت نعم يكون ذكر مقارنة الحالة للصورة
في موضوع واحد وتظهر بها الكاتب الضاحك لغوا لا على تحت قوله والحق ان العلم محصل لا يلزم على ان الممكن لما كان
في حد ذاته بالقوة ولم يكن له فعلية الا من تلقاها بالاحاطة بالحق عو محبده وكان العلم بمبدأ انكشاف وتظهر لم يكن الممكن بذاته مبدئ
للاكتشاف بل لما كان مبدئ لا اجل تناداه الى جاعلة فيكون افعال الحق سبحانه معصداً بالذات العلم الذي هو مبدئ انكشاف
الاشياء كما ان معصداً بالذات للوجود بل العلم هو الوجود والمجرد فمصدقة هو مصداق الوجود فالمصداق الحقيقي للعلم هو المصداق
الحقيقي للوجود وهو الواجب سبحانه والمصداق بالعرض للعلم هو المصداق بالعرض للوجود وهو ذات الممكن من حيث الاستعداد الى
الاحاطة بالعلم الحقيقي هو الواجب سبحانه هذا خلاصة تدبر في كلامه انظر الاول ان قوله بان يكون هو بنفسه مطابقا لغيره
مصدقا لغيره فستقيم لان العلم هو مبدئ انكشاف الاشياء وتظهر باعده العالم فاما يجب ان يكون هو بنفسه مصداقاً لمبدئية
الظهور ان يكون هو الذي ظاهر حتى يجب ان يكون بنفسه مصداقاً لغيره لا يظهر له الاستلزام من كون الشيء مبدئ لظهور شيء آخر فيكون
ظاهراً بنفسه كما في بحث بديهته لغيره نظرية الثاني ان قوله والممكن لما كان الى قوله ولا في حد ذاته عالماً ان اراد ان الممكن لادوات
له بالاجل بالاجل فمصدراً عن ان يكون بالاجل بالاجل مبدئ انكشاف شيء او عالماً بالشيء فذلك مسلم ولكن لا يجدي لغيره اذ لو كان

منه

الى ذلك من حيث هو بل ان كون العلم في الممكنات غير ذات الوجود سبحانه وانما ندبها بان العلم حقيقة ممكنة جعلها الواجب تعالى
 تقتضت في ذات قابلية لها فاصارت تلك الذات بتقرر تلك الحقيقة فيها عالمة بما تعلقت بتلك الحقيقة ولا يلزم من عدم كون
 الممكن لذات له الا يجعلها في ذات الممكن بنفسها مصداقا لمبدئية الاكتشاف وانما كان يلزم هذا لو كان الممكن بلا
 جعل الجاهل لذات وكانت ذات المتقررة بنفسها محتاجة الى جعل جاهل في كونها مبدء للاكتشاف حتى يكون مبدئية الاكتشاف من
 العواض الزائدة اللاحقة له بعد فعلية ذاته ولو ازم من مجعولية ذات الممكن ان لا يكون انه بنفسها مصداقا لمبدء للاكتشاف لزم ان
 من كون الانسان مثالا لذات له الا يجعل الجاهل ان لا يكون ان الانسان بنفسها مصداقا للاكتشاف وان اراد به الحكم في ذات
 بلا جعل الجاهل كونه بنفسها مظهر في ذاته وانما تكون مظهر في ذاته او ظهوره في ذاته فاحش الاشكالات ان قوله كان في حد
 ذاته امر اعطاه نيا لا يدري ماذا اراد به فان اراد به ان الممكن بلا جعل الجاهل اياه مظهر في ذاته لذات الممكن بلا جعل الجاهل فهو بلا
 جعل الجاهل ليس امر اعطاه نيا ولا انرا نيا بل هو لا شيء بحيث ان اراد به ان الممكن بنفسه انه بلا اعتبار المراد على ذاته امر اعطاه نيا
 عني بالامر اعطاه نيا لا يكون مصداقا بنفسه ذاته لمبدء للاكتشاف فكل ممكن كذلك ممنوع من كون يكون حقيقة بعض الممكنات
 بنفسها بلا زيادة اعطاهها مصداقا لمبدء للاكتشاف لا بد من ذلك من دليل ان عني بغير ذلك فلا يفيد ما هو لصدده من المراد بل
 هو بمنزلة عني في المقام الرابع ان قوله كذلك عالمة انها هي بالعرض ان المراد به ان عالمة الممكن بواسطة في العرض بان يكون
 هناك عالمة واحدة ثابتة للواحدة بذات ولذی الواسطة اى الممكن بالعرض فذلك صحيح البطلان اذا عالمة الثابتة للواحدة
 سبحانه لا ينصف بها الممكن لصلها بالذات لا بالعرض وان المراد به ان عالمة الممكن معلولة له سبحانه فانه سبحانه يفيض حقيقة العلم
 في الممكن فينصف بالعالمة لاجل قيام حقيقة العلم به فافاضته تعالى اياه فيفسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون حقيقة العلم من الممكنات
 كما هو مدعا وكذا قوله كما ان قوامه وجوده انما هو بالعرض ان المراد به ان الممكن معلول للواجب سبحانه فذلك سلم لكن لا يجدي شيئا
 وان اراد بغير ذلك فليبين حتى يظهر فيه الخامس ان قوله كما ان وجود الممكن هو وجود الواجب كذا علمه هو علم الواجب ان اراد به انه
 كما ان الوجود المصدري المنتزع من الممكن هو الوجود المصدري المنتزع من الواجب كذا العلم المصدري المنتزع عن الممكن
 هو العلم المصدري المنتزع من الواجب فهو من الاقاص اما اوله فلان الكلام ليس في المعنى المصدري للعلم بل في مقدار
 الاكتشاف كما صرح بوجهه حيث قال فان العلم حقيقة مبدء للاكتشاف لا لشيء او ما ثانيا فلان الحكم بالجماد ما ينتزع عن الممكن وما
 ينتزع عن الواجب بين البطلان فان الانزعاع يتعد بتعدد المنتزع منه واما ثالثا فلان ما تحتنا فيما سبق ان العلم بالمعنى
 المصدري العبر عنه بالمتن لا ينتزع منه سبحانه كيف وليس المعنى المصدري الا يحدث من حيث التمس بالفاعل فلو انتزع
 منه المعنى المصدري كان علم الذي هو مصداق المعنى المصدري هو ما يحدث التمس بذاته تعالى فيلزم زيادة صفة العلم على ذاته

واللازم باطل امارا جافا انه على هذا التقدير لا يستقيم تقييد العقل على قوله فصدق على العقل على انه لا يلزم من ذلك
العقول ليس الا ان وجود الممكن عليه معلول له تعالى ويستند اليه ان ما يتفرع من الممكن من وجوده معلوم نفسا يتفرع من كونه
من الوجود والعلم وان اراد انه كان الشرع منه لوجود الممكن هو المتفرع منه لوجود الواجب كذا المتفرع منه لعلم الممكن هو المتفرع
منه لعلم الواجب فهذا البطلان ان المتفرع منه لوجود الممكن هو ذات الممكن والمتفرع منه لوجود الواجب هو ذات الواجب
وليست ذات الممكن هي ذات الواجب كذا المتفرع منه لعلم الممكن ذات الممكن او صفة قائمة بذاته والمتفرع منه لعلم الواجب
نفس ذاته المقدسة فالحكم باتحادها سفيط بطلان على انه على هذا التقدير لا يستقيم تقييد العقل على قوله فصدق على العقل على انه لا يلزم من ذلك
للعلم لا يلزم منه الا ان وجود الممكن عليه معلول له تعالى واين هذا من ذلك وان اراد انه كان غلة وجود الممكن هو الواجب
كذا غلة علم الممكن علم الواجب لانه نفس ذاته المقدسة فذاك حق وسلم ولازم من قوله فصدق على العقل على انه لا يلزم من ذلك
لوجود الممكن ان العلم نفس الواجب سبحانه بل اللازم منه ان الواجب سبحانه غلة للعلم وهذا لما لا يتركه الكلام في اساس قول
بل العلم هو الوجود المحمدي وان اراد بل من مفهومها واحد فطاهر من مفهومها مختلفان وان اراد ان مصداقها واحد فهو ممنوع بل مصداق
العلم هو الصفة النفسانية التي حقت في مصداق الوجود المحمدي ذات الموجود المحمدي ما ياتي منه في بيانه انما يدل على تقدير تمامه
على ان الذات المحمودة صالحة للاشهاد بالعلم لانها حقيقة العلم كما ستقف عليها ان شاء الله تعالى اسابع ان قوله فالواجب سبحانه
يجعل العقل امران وان اراد سبحانه سبحانه يجعل العقل مجرد لا يشك ان الاشياء كذلك ممنوع بل الممكن ان الواجب سبحانه يجعل في
العقل امران وان اراد سبحانه سبحانه في حقيقة هي مجرد لا يشك ان الاشياء لان اراد سبحانه سبحانه يجعل العقل صالحة لان يشك في عبده
الاشياء فسلم لكن لا اساس له با ادعاء الناس ان قوله وليس العلم امران على وجوده الخاص المحمدي وان اراد سبحانه سبحانه فذلك
بطلان اطلاق ان اراد سبحانه سبحانه حقيقة تمامها وطاقتها فهو كم كيف وسطا بين الوجود المحمدي نفس ذات العقل بل زيادة امر عليها ومطابق العلم
بحسب ان يكون حقيقة يلزمها الاضافة الى المعلوم لذاته ذات العقل لا يلزمها الاضافة الى شيء لذاته ذات العقل عن تلك فلا يلزم
من اتحاد العلم والوجود المحمدي المعنى الا ان يكون العلم نفس ذات العقل لان يكون العلم نفس ذات الواجب كذا ادعاء الناس ان
قوله لانه يدرك ذاته بذاته غير صحيح فانه حقتنا فيما سبق ان العقل انما يدرك ذاته بقيام المحالة الادراكية بها والبطان القول بانها
العالم المعلوم والعلم في علمية نفسه لا عاشره لوفور صحة القول فانما دلالة على ان العلم الشيء بنفسه لا على ان العلم الشيء
مطلقا نفسه بل لا بد لاثبات ذلك من اثبات ان العلم الشيء بنفسه علمه بغيره واخر حقيقة واحدة كاحادي عشر ان قوله نعم قد يتفرع
على ان العلم صفة زائدة على العالم قائمة على خلاف ما ذهب اليه بيان ذلك ان الكلام في حقيقة العلم التي هي مصداق العلم
المصدرى وخالف ان ما هو مصداق العلم يلزمه الاضافة الى المعلوم لذاته لان العلم المصدرى لا يلزم على مصداقه الا باعتبار معنى

القليس بالفاعل فيه ون مصدق والتعلق بالعلوم لا يعنى المصدرى فيكون انما المصدقة ايضا وانما القليس بالفاعل الذى زعمه المعنى
 المصدرى على مصدقة لا يوجب الاضافة والتعلق بالعلوم حتى يتصور لزوم الاضافة الى العلوم بمعنى المصدرى بدون مصدقة
 على ان الشايع نفي معرف بان العلم حقيقة مبدأ انكشاف لا اشار فالاضافة الى العلوم لازمة لقطعها وان كان كذلك كان تحقق العلم
 ضروريا عند تحقق حقيقة العلم ولا يمكن تحقيق الاضافة بدون المنساق ليه فلا يكون العلم في الكمالات نفس ذات العالم ولا النفس
 الواجب سبحانه لا يكون حقيقة ذات اضافة فالافتقار الى وجود المعلوم عند العقل دليل على ان العلم ليس عين العقل بالجملة كلام
 الشايع مختل غلطة الاشتغال وعدمية دون من ان يحتاج الى الابطال وسند كروجه باخر الابطال غريبة حيث يعيد الشايع
 ذكره فيه فيما بعد انصار الله تعالى قوله بل العلم هو الوجود والجود قال في الحاشية هذا الضراب من الحكم السابق بل متجاوز عنه
 يعنى تشبيه العلم بالوجود لان التبادر منه ان العلم غير الوجود ويمكن ان يجعل الضراب عما يفهم من قول من حيث استناده الى تعالى من
 ان العلم هو الوجود مطلقا لا مجرد وجوبه صلا ان مصداق العلم والوجود حقيقة واحدة والحق ان العلم كذا اساس الصفا
 الحقيقية عين الواجب اذ هو وجود مقدس بحسب وذلك العلم في الممكن نفس وجوده الخاص بالوجود لا يذم عن ذى بصيرة ان من
 المتكلمات المحسوسة ما وجوده اخص بمبدء نظهور الاشياء عند المحس كالمشمس الضور العالم بها كذا كمن غير المحسوسات ما هو
 مبدأ انكشاف الاشياء عند العقل بحسب وجوده الخاص بالوجود كالعقول والنفس بالقياس الى ادواتها وصفاتها ثم البرهان و
 الوجدان يكتفى بان النور بهما ليس المراد اعل وجود ادواتها الخاصة اعنى نفس حقيقتها المتقدمة القدسية بحسب كمال الحق الى الابد
 علم الخالق المحسوس ينتهى الى الكلام نص على ان العلم في الكمالات نفس ذات العالم ولا ريب في ان ذات العالم الممكن مبنية مصدقة
 لذات الواجبة المقدسة فلو سلم ان العلم نفس ذات العالم لم يلزم ان يكون العلم الذى كلاً ما فيه نفس ذات الواجب كلاً اعم
 الامران الواجب سبحانه علته العلم الممكن وبذلك الامر لا يكتفى بكونه اساس له بما دعى على ان كون ذات العالم بنفسها مصدقا للعلم
 باطل كما مر آنفا وسبقنا الى الابطال بوجه آخر ان قوله وذلك باعلام المعلم بالعلم بالعلم من ان العلم لا يذم على الوجود
 والجود ان مصدقة نفس ذات العالم فان اعلام المعلم عبارة عن افاضته العلم فيه واذا فرض ان العلم نفس ذات العالم فعلمه
 بالاشياء الغائبة عنه لا يكون بافاضته العلم بل بنسب احده للعلوم عنده فكان الاولى الاكتفاء بقوله لافاضته وجوده وقوله واقفا
 وجوده لا يخفى عليك ان الاشياء لا تكون مجهولة للنفس ثم قصير معلومة لا مكتشفة عند باق الكلام انما هو في ان انكشاف الاشياء
 عند ماى شئ هو فان انكشافها حادث بعد ما لم يكن فلما لم يكن مبدء حادث ولا يمكن ان يكون بوزنات النفس انها موجودة قبل
 حدوثها فان ان يكون مبدء الاشياء التى حدثت في النفس قامت بها فيكون العلم بالصورة او يكون هو انطبوع الصورة في النفس
 او انقش النفس بالصورة او يكون مبدء تعلق حادث بين النفس وبين تلك الصورة او يكون بوجهة اخرى على العقل بغير كل

الامر الى احد المذهب المشهورة فافق العقل في العلم بالاشياء الى افاضة العلم وجوده في دليل على ان العلم ليس نفس العالم
 فان قيل حاصل كلام الشارع ان مصداق العلم نفس ذات العالم لا صفة وجوده العلم بشرط تحقق العلم فلا اكتشاف حادث فيه تحت
 ذات العالم لا بل حدوث شرط ولا يصرفه قلت الكلام في العلم وحقيقته لا يكشفه الشيء ويقابل الجبل البسيط والاربع في ان
 العلم غير متحقق حين الجبل فكذا انما الجبل يتحقق العلم على تقدير ان لا يكون مصداق العلم صفة قائمة بالعالم لا يزيد على حال
 الجبل الا وجود العلم او تعلق بين العالم والمعلم فيكون العلم عبارة اما عن وجوده العلم وهو حصوله الانطباعي او عن تعلق بين
 العالم والمعلم فيخرج على احد المذهب المشهورة كما لا يخفى **قوله** ونسبة العقول اليه قال في المحاشية توضيحه ان فورية العقل
 لما كانت مستفادة من الفورية فهو من حيث استقامة الفورية والنور المحض نسبة اليه تعالى كنسبة القمر الى الشمس من حيث
 ان العقل ما يفرغ من ذلك تعالى نسبة اليه كنسبة انخافش الى الشمس **قوله** آخره بينا ما اخاره ارباب التحقيق واختلفوا في تصديقه
 فتبين ان العلم هو العلم كالنور وقيل العلم هو التصور والتصديق من لواحقه واختلف الاولون في تفسيره ففسروه الامام باقر عليه السلام
 تصورات الاطراف والحكم وغيره بانه ادراك بان النسبة واقعية ليست بواقعة وبعضهم بانه تصور معكم وآخرون بانه ادراك نفس
 النسبة الساتية المخبرة وزعم الآخرون ان الادعان الذي هو التصديق حالة تليق وادراك يحصل عقيدة هو الظاهر من كلام
 المحقق الطوسي في نقد المصالح وهو مختار كثير من الشافعية وهو اختاره الشافعية جريسته على سببية في التقليد فكذا الاولين
 قيمة العلم الى التصور والتصديق متممة حقيقية وعنده الآخرون يكون نسبتهم اليها مجازية كما قال المحقق في نقد المصالح من ان النسبة
 عندهم هو الحكم وعدوه غير ان يدخل التصور في مفهومه فخل الجوز في الكحل والتصور هو الادراك الساخج وكانهم فتوا المعاني الى
 نفس الادراك والى ما يلحقه فتصووا ما يلحقه الى ما يجعله محتملا للتصديق والتكذيب والى ما يجعله كذلك كالبنيات الملاحة من الامر
 والهمي والتمني وغير ذلك وهو القسامين الاولين بالعلم انتهى فالعلم لما قسم العلم بانه ان كان اعتقاد ونسبة فخره فتصديق والام
 فتصور وكان اعتقاد النسبة الذي فسره التصديق غير مندرج تحت العلم بل من لواحقه على ما زعم الشافعية كان النسبة مجازية
 على الساتية واما قال الشارع وفي عدم من العلم شافعية وانت تعلم ان كلام الشارع في هذا المقام وادعاه فان عبارة المعصية
 في ان العلم قسم الى اثنين حقيقة وقوله بانه وان كان قبايان من الادراك نفس على ذلك تفسير كلامه بانه اختاره بينا يكون التصديق
 من لواحق الادراك وتقسيمه على التسامح احسان عليه من دون اقتناع منه فان الحق ان التصديق وهو الادعان ولا اعتقاد
 نفع من الادراك والعلوم متممة العلم اليه الى التصور متممة حقيقة كما تعرف عن طريق تحقيق المقام ان كون التصديق عبارة عن مجموع
 تصورات الاطراف والحكم كما ذهب اليه الامام باقر عليه السلام فان التصديق حقيقة محصلة وليست من المقتضى الاعتبارية والمجموع المذكور
 لا شك في كونه اعتباريا اذ تلك التصورات ليس بعضها مستخدم بعض حتى يكون التصديق مركبا منها تركيبا ذاتيا وليس اليه

لبعضها اجتماعا الى بعض حتى يكون التصديق مركبا منها تركيبا خارجيا واليه التصديق هو المكتسب من الحجة وليس المكتسب منها مجموع
 تصورات الاطراف وان الحكم فذلك مجموع ليس بتصديق فالتصديق ليس الاشياء واحدا لمجموع ايشاء فان كان تتما من الادراك
 كان ادراكا مستقلا بشئ واحد وان لم يكن ادراكا كان كيفية واحدة تحصل عقيب الادراك متعلقة بشئ واحد ولا خلاف على هذا
 في ان التصديق نفس الاذعان وانما الاختلاف في ان الاذعان بل هو نحو من الادراك او ما تحصل عقيب الادراك اختلاف
 الاولون القائلون بكون الاذعان نحو من الادراك في انه بل هو ما بين النوع لنحو الادراك لقوى او من غير سبب المتعلق فقط
 الحق ان التصديق هو نفس الاذعان وهو نوع من العلم ما بين بالذات للتصور ما يكونه ما بنا بالذات للتصور فليس في انشائه
 تعالى واكونه نوعا من الادراك والعلم فلان العلم ما يتكشف له بشئ والاذعان اقوى انشاء الاكتشافات والتصور من ضعفها فانما
 الاكتشافات متفاوتة وضعفا لكونه من الكيف واقوى مراتب الاكتشافات ليقين لانه اكتشاف للواقع بحيث لا يتخيل النقيض ثم
 الجمل المركب لانه اكتشاف فلان الواقع بحيث لا يتخيل النقيض عندنا لم يتم التخليد لانه حازم وان لم يكن راسخا ثم الظن لانه مرجح
 غير حازم فيجز الظان الطرف المقابل تجزئة ضعيفا واما التصور فمن ضعف مراتب الاكتشافات فكيف يذهب ذو بصيرة الى ان
 الاذعان ليس نحو من العلم كيف وبوجه انما لتقدير العلم بالنسبة واكتشافها فانما يكون التصديق علما جمل صريح نعم الاذعان نوع
 من العلم ما بين بالذات للعلم التصوري والعلوم من مبادئ التصور لانه لا يكون تتما من التصور لانه لا يكون تتما من العلم
 واما الذين ذهبوا الى ان الاذعان كيفية لاحقة عقيب الادراك فاول ما انزلهم عن سوار سبيل انهم ذهبوا الى كون العلم
 هي الصورة اما حاصلته ولما جهوا الى وجوبهم والضعف نفس انهم ذهبوا الى التصديق غير الصورة فاستلوا سبيل الى جعله من
 الادراك فظنوا انه كيفية غير ادراكية تلحق عقيب الادراك ثم لما خرج ذلك في الاذعان عرض ان ذهبوا اليه من انكر كون العلم هو الصورة
 اليه واستدل بولا على ما ذهبوا اليه بوجوه ولست فانا نأخذ على ان التصديق ليس هو الصورة لانه ليس هو العلم فمن
 ولا يلزم قولهم ان اكثر ائمة من القضاة اثر الشك فيها فلا يذهب على ادراكها اما حاصلته لانه عين الشك ادراك آخر بل حاله اخرى
 يعبر عنها بالتصديق وهذا انما يدل على ان التصديق غير الصورة وغير الصورة لانه لا يلزم ان يكون غير العلم انهم ان ارادوا ان لا يذهب على الصورة
 اما حاصلته عين الشك صورة اخرى عين التصديق او انه لا يذهب على التصورات اما حاصلته عين الشك صورة اخرى عين التصديق فذلك
 مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون التصديق تتما من العلم انما يلزم ان لا يكون هو تتما من التصور او الصورة وان ارادوا ان لا يذهب على
 الادراكات اما حاصلته عند الشك ادراك آخر فذلك مما لم يذهب اليه الادراك التام بالنسبة العقيدة ويزول الادراك الشرطي ومنها
 ان العلم هو المعاني بعد حذف الشخصات الذاتية ولا يبقى بعد حذف الشخصات من التصديق القاطم بالذهن الاطلاق العقيدة
 من حيث هو كما لا يبقى بعد حذف الشخصات من الشجاعة القاطمة بالنفس الاطلاق الشجاعة ولا يبقى بعد حذف الشخصات من

التصديق القائم بالذم من العلوم فلا يكون التصديق علما وذا في غاية السقوط لانه انما يدل على ان التصديق ليس هو الصورة
 لا على ان التصديق ليس هو العلم وان لم نذكر ذلك على ان الصورة ليست هي العلم فان العلم حقيقة والعلم الخاص القائم بالذم
 فردونها واذ احدثنا الشك من علمي مطلق حقيقة العلم مطلق حقيقة العلوم فلا يكون العلم متوابع العلوم كما حسبنا بوجه وسبب
 تفصيل في كل انشراحه تعالى ومنها ان التصديق قابل للشك ولا ينعف فيكون من مقوله كيف لو كان علما بالنسبة كان عاقل
 عن ان يستمع الشخصات الذميمة وانتهى من مقوله الاضافة فلا يمكن ان يصحها بالاشك والضعف وهذا ايضا انما يدل على ان
 التصديق ليس علما بمعنى الصورة المتحدية مع ذي الصورة لا على انه ليس علما حقيقيا نعم يمكن ان يتبطل كون العلم هي الصورة
 المتحدية مع ذي الصورة بان العلم يكون من مقوله كيف قابل للاشك والضعف والصورة ليست قابلة للاشك والضعف
 ومنها قولهم ان التصديق لو كان علما كان عين الصدق مع انه يصدق ذات الصدق مع ان العلم ليس هو الصورة ومنها ان الذم قد
 ان التصديق ليس هو الصورة المتحدية مع ذي الصورة لا على انه ليس علما وقد عرفت ان العلم ليس هو الصورة ومنها ان الذم قد
 يكون مقتضى القضية شاك فيها ثم يفيق ان يصدق بها والاتفاقات ليهما باق ومن المحال قبل الاتفاقات مع جدول العلم فاشك
 والتصديق ليس العلم لتمامها مع اتفاقات بعينه وهذا ايضا ساقط اذا انتبهت من هي مذكورة او مدعته معلومة بخبر من
 العلم الاول تفصيل في الثاني الشك والاذعان والاول لا يتبدل قبل الثاني فهو باق في حالتي الاذعان والشك بقاها بغير شك
 الاتفاقات نعم لو كان العلم عبارة عن الصورة لما امكن تعلق علمين بالنسبة اذ لا يحصل منهما في الذم صورتان ذاتا بغير شكا
 ذكره الشاك في بعض الخلفيات من ان التصديق هو الاذعان والاذعان ما يخرج عنه بالفارسية مكر ودين وبارك وكون وهو
 غير معنى العلم هذا ايضا في غاية السخامة اذ لا بد من اثبات ان ما يعبر عن التصديق بالفارسية لا يدل على نحو الادراك بل على كسفية
 لاحقة بعده وودونه خط الفتاوى القول لفصل ان التصديق نوع من الحالة الادراكية التي هي العلم حقيقة مبين بالذات النوع
 الثاني منها معنى التصديق من ذهب الى ان العلم هي الصورة لا يستطيع ان يذهب الى انهم من العلم ولعل الشك لا يذهب الى
 ان العلم هو الصورة لم يعد التصديق شكا منه وتم في الشك الى تصور سافح والى تصور صدق فلا يمكن ان يتحقق علمنا بما
 في الشك ومع ذلك فاشك في نفسه قسم العلم الى التصديق فاني الشك ما عني به في النجاة على ان السائلون مبين
 ونفي الشك وانما خلق لذلك قوم آخرون وكل ليس له خلق قوله نفس الحكم معنى الاعتقاد الحكم لارادة معان الاول والتصديق
 والثاني نسبة التامة التجربة والثالث الحكم به والرابع انتساب امر الى آخره هو من افعال النفس قد يطلق على القضية من حيث
 اشتغالها على ربط احد الطرفين بالآخر والمادني قول المصير هو الاول قوله انما لا في الاصطلاح كما قال العلامة في درة الساج
 مراد التصديق وتلك عين معنى ايثان ست قوله الا انه جرى اختلاف في متعلق التصديق فذهب الجمهور الى انه نسبة

ثلاثة خبرية رابطة بين الحاشيتين وبعضها البعض الى ان نفس القضية وبعض الآخر الى انهما محيل لبعضهما البعض العقل الى الموضوع والمحمول
والمسببة والحكاية وبعضها الاوكيد الى ان الموضوع والمحمول حال كون نسبة رابطة ونسبة الى الشئ والا تناز صاحب المعرفة الوثيق و
الحق قدس سره الى ان صدق القضية المحكي عنه ويطر شراح الى ان المحمول مرتبطا بالموضوع وايده بما قالوا من ان موضوع
هو المحمول المحكي ان التصديق على تخويل الاول الازمان بالاتحاد ونفسه من دون ان يدرك صور الموضوع والمحمول ليس تفصيلا
كما تصديق بالاتحاد بين اتحاد الازمان مع اتحاد الازمان مع الاتحاد بعد ادراك صورة الموضوع والمحمول بالارتباط
بينهما كما انهما متماثلان في القائل الجدا لبعض قد صدقنا في الارباب ان المحكي عنه يقبل القائل الجدا لبعض هو الاتحاد والواقع الذي
يعني قبل تفصيل في الصورة الاولى فان التصديق بالتمثيل الاول متعلق بنفس المحكي عنه العوائق من دون توسط حكاية هناك صيرورة
وانما يتحقق الحكاية بعدد والتصديق بالتمثيل الثاني متعلق بالحكاية بما هي حكاية والمحكي عنه فانما يتعلق به بالعرض فان العلم بالذات
في هذه الصورة هي الحكاية في متعلق التصديق بالذات فان التصديق بالذات هو المكشوف بالاكشاف التام بالذات وهو
الذات من الحكاية والما محكي عنه فهو معلوم بالعرض بواسطة حكاية فان الحكاية عنوان لمرآة لملاحظة فهو متعلق التصديق بالعرض
وكون المقصود بالذات هو المحكي عنه لا يستلزم ان يكون متعلق التصديق بالذات فان مناط متعلق التصديق بالذات شئ
كون ذلك الشئ معلوما بالذات لا كونه مقصودا بالذات فان متعلق التصديق بالتمثيل الثاني نفس نسبة الحكاية الى الرابطة بين المتعلقين
بما هي ملحوظة بها متعلق التصديق بالتمثيل الاول هو المحكي عنه وليس نسبة الحكاية في هذا الصغرة لما لاحظته وعنوانا فان نسبة اليه
الا ستاذ من متعلق التصديق بالمحكي عنه لا يصح على اطلاقه كما ان ما ذهب اليه الجمهور من تعلقه بالنسبة الحكاية لا يصح كليا اما
الثاني فلان التصديق قد يتعلق ونفسه من دون ان يكون هناك نسبة حكاية كما عرفت واما الاول فلما علمت من ان التصديق
في الصورة الثانية انما يتعلق بالذات بالنسبة الحكاية على ان قد تصديق بالكلية وليس لها محكي عنه لاني الذين والاني تحتاج
والا لما كانت كاذبة فلا يمكن القول بمتعلق التصديق بالمحكي عنه هناك ولا يمكن القول بان لها محكي عنه خذ عني في الذين لم تصدق
الحكاية على الاخرى الذين والالا كذب فالحق هو القول بفضل الذي حققناه وما يرد على القول بمتعلق التصديق بالنسبة كما
من النسبة في غير متعلق بمتعلق التصديق بحسب كون متعلقان غاية استعظامه متعلق التصديق بشئ ولا سيما ما قبل من الازمان
باشئ كما ذكر على انني استلزم التوجه الى نسبة معنى حرفي الى العلم ان يثبت اليه في غاية استعظامه او الحكم على شئ يشترط الاتفاقيات اليه بالذات بخلاف
الازمان باشئ فانما لا يشترط الاتفاقيات اليه في بجهة فاقبل ان كان نسبة متعلق لثبوت بالذات ايم كونها محكوما عليها بالذات بكونها متعلق
التصديق قلنا انما لا يرد كونها محكوما عليها بالذات اذا اخطت لملاحظة تالف متعلق جعلت مرآة للملاحظة من حيث هي غير مستقلة
وهو لم يرد كافي سائر المعاني الحرفية فاودع الشرح تقليد البعض من سببه انه يجب استقلال متعلق التصديق وعلم في احاشية الحلقه

على قوله كما هو الحق بقوله لان التصديق ليس كادراك المكرة عند ادراك المرفى فلا يتعلق بالا بهما متعلق بالملاحظة ولقيصد لذاته فلا
يتعلق بالنسبة الغير المتعلقة بالوجه بالواسع غير ما انتهى وانت تعلم ان الاستقلال بالملاحظة غير ضروري في متعلق التصديق فاما
نحو من يعلم العلم كما يتعلق بالاستقلال بغير متعلق ولو فرض ان الاذعان ليس بعلم كما زعم المتأخرون فاستقلال متعلقه على
هذا التقدير ليس مبنيا ولا مبنيا واما انه يجب ان يكون متعلق التصديق مقصودا بالذات فليس ضروريا ولا سرينا عليه بل قد بنا
ان احاصل في الذهن بالذات والكان مكررة بالملاحظة شي آخر مقصود بالذات الحق بان يتعلق بالتصديق ثم لو فرض ان
متعلق التصديق يجب ان يكون مقصودا بالذات فانما يلزم من ان يكون متعلق التصديق هو المحكي عنه لانه المقصود بالذات
بالحكاية لان يكون متعلق الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطية كما زعم غيرهم ان الشارح اورد على القول بكون متعلق التصديق
هو النسبة الحكاية في الحاشية بان كثيرا ما يحصل الاذعان بالعقد قبل انتزاع النسبة كما في الصورة الاجالية الوحدانية للموضوع المحكي
بالمحمول فهو متعلق بالطرفين حال كون النسبة رابطية بينهما عارضة لهما في كلتا الحالتين من الاجمال التفصيل والنسبة انما دخل
في متعلقه بالعرض لا بالذات ومن ههنا يعلم ان النسبة غير داخلية في حقيقة القضية اعني ما يتعلق بالتصديق وان كانت داخلية في
مفهومها المستفاد من البنية التركيبية كقولنا زيد قائم مثلا وسيا في حقيقة انشاء الله تعالى انتهى عبارته وهذا الكلام ما يقضي به الجواب
فان ما ذكره من ان كثيرا ما يحصل الاذعان بالعقد قبل انتزاع النسبة ان الرد به انه كثيرا ما يحصل الاذعان بالاتحاد الواقعي قبل انتزاع
النسبة فذلك صحيح كما ذكره في النحو الاول من التصديق لكن قد عرفت ان متعلق ذلك النسخ التصديق هو نفس المحكي عنه اذ ليس
هناك الصورة واحدة هي متعلق التصديق بالذات وليس هناك صورة الموضوع ولا صورة المحمول لانه النسبة رابطية بينهما لا بالانتزاع
ففي هذه الصورة كالاتي متعلق التصديق بالنسبة رابطية لذلك يتعلق بالموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطية فان قال انه وان لم يكن صورة الموضوع
وهو النسبة رابطية موجودة هناك لكن نشأ انتزاعها موجود متعلق التصديق بنشأ انتزاعها كالحكم بمتعلق التصديق بها فلنا فليكن موجودا انتزاع
النسبة المحكم متعلق التصديق بالنسبة رابطية وما ذكره من كون النسبة رابطية بين الطرفين عارضة لهما في كلتا الحالتين من
الاجمال التفصيل ان اراد بالاجمال في الصورة الاجالية الاتحادية المتكشفة وقعة قبل العلم بالموضوع والمحمول ونسبة تفصيل لا
كما صورنا سابقا فليكون النسبة رابطية بين الطرفين في تلك الحالة مبرج البطلان اذ ليس هناك الصورة واحدة ولا يتصل بالنسبة
الاسير صورهم فنشأ انتزاع النسبة موجود لكنه ليس رابطيا بين الطرفين ولا عارضا لهما بل هو كما انشأ انتزاع النسبة فنشأ
انتزاع صورة الطرفين وان الرد بالاجمال صورة القضية الملحوظة بلحاظ واحد اى الاجمال الحاصل بعد التفصيل فلا يخفى انه لا بد
هذا النسخ الاجمال في الصورة الاتحادية المتكشفة دفعة لسبقها على التفصيل فما فرغ على كلام من عدم دخول النسبة في حقيقة القضية
ودخلها في مفهومها لا اساس له بالكلام المنفرد عليه على تقدير صحة لا يلزم منه الاعمم دخول النسبة في متعلق التصديق

بالذات لا عدم دخولها في حقيقة القضية اذا ثبت ان حقيقة القضية هي متعلق التصديق ولم يثبت بعد وسياتي تحقيق ذلك فيما
تحقيق الحق في متعلق التصديق بمقتضى الكلام على المذهب الباقية فاما ذهب من زعم ان متعلقه نفس القضية فيبطل ان المكان متعلقه
نفس القضية العقلية بما هي ملحوظة تفصيلا فذلك صريح المطلب ان اذا تصديق علم واحد لا يتعلق الا بشئ واحد القضية الملحوظة
ليست معلوما واحدا بل صورة الموضوع معلوم وصورة المحمول معلوم آخر وصورة النسبة معلوم ثالث فلا يتعلق بها علم واحد
ان كان متعلقه القضية الملحوظة بلحاظ واحد فيرجع الى المذهب الثالث ويطلب بطلانه على انك قد عرفت ان التصديق قد يتعلق
بالصورة الاتحادية وقد قبل تفصيل فليس هناك قضية اصلها متعلق بها التصديق واما ذهب من زعم ان متعلقه امر
مجهول فيقتل الى الموضوع والمحمول النسبة الحكمية وهو ما ذهب اليه صاحب الافق لمين جريانه على سميت في اتباع المذهب
الكاذبة الوهمية في المقالات الحكمية والمباحث العلمية وتبنيها فيبطل ان الامر للمجهول الذي زعموا انه متعلق التصديق لما ان يكون
مشكلا على نسبة الاربطة او لا يكون على الثاني يكون ذلك الامر للمجهول مضوبا بمضروب فلا يصلح ان يتعلق به التصديق بالنسبة كيف
واذا لم يكن في هذا الامر للمجهول نسبة حكمية فلا معنى لصدقه ولا كذبه ولا التصديق به او انكاره وعلى الاول يكون هذا الامر للمجهول قضية
قالا ان يكون ملحوظة بلحاظ واحد او تكون ملحوظة بلحاظات بان يكون الموضوع والمحمول ملحوظين بلحاظين متقلين وبنسبة ملحوظة
بلحاظ غير مستقل على الثاني لا اجمال اصله على الاول اما ان يكون ملحوظا بلحاظ مستقل وهذا لا يقصود على راي صاحب افق
المبين لانه لا يذهب الى ان الاستقلال وعدم متابعان للملاحظة بل زعم ان المتعلق غير متباين بالذات قال في الافق
المبين بعد ما ذكر انها متباينان بالذات فاذن قد استوى الامر واقع ما يظان معنى واحدا متعلق ولا يتقبل بالتعلق
بلحاظين او بلحاظ غير مستقل فليزمن ان يكون متعلق التصديق امر غير مستقل وهو ما يستلزمه صاحب المذهب ثم العظيمة
قاضية بان التصديق بعقد لا يتوقف على الحاضنة من غير المفهوم القضية فالقول بكون الامر للمجهول متعلق التصديق مما يحكيه الاربطة
الغير الكذوبة والعظيمة الغير المشوبة وهذا غير فائده الظهور ولكن من لم يجعل العدد ثورا فالمن نور واما ذهب بعض الاكابر
ان الحكمية بالذات انما هي النسبة الاربطة لانها هي الملاحظة فاني الواقع واما الموضوع والمحمول فانما يعتبران بتوقف
النسبة عليها وكونها ملاحظة للملاحظة فانما هي فلان في متعلق التصديق بالفتح متعلق التصديق بالذات هي النسبة الاربطة
بما هي كذلك وقد بطل بهذا ما توهم بعض شراح من ان متعلقه هو المحمول مرتبنا بالموضوع واما ما بيده بان مرجع البحث هو
المحمول فعبارة في معنى توهم مرجع البحث بالمحمول هو ان موضوع العلم ليس زعمنا عن ان لا مغرغ عنه بل البحث عن محال الموضوع وهو اللغائي وهو
المحمول لان متعلق التصديق بالمحمول كما توهم فافهم قوله لا بالنسبة بل كان الظاهر ان يقول لهم جري بهنا على ما هو المشهور من تعلق
التصديق بالنسبة لا على ما هو ذهب من ان متعلقه الامر للمجهول فان متعلق التصديق بالنسبة حال كون النسبة الاربطة بينهما ليس

هو منسوب المصو لا هو حق في الواقع كما عرفت قوله واما الحكم بمعنى ادراكها التصديق هو الحكم بمعنى ادراكها له نسبة بالاتفاق بين القدماء
ولسنا نخرين لكن القدماء يقولون ان ادراك النسبة الذي هو التصديق مبين بالحقيقة للادراك التصوري سواء تعلقت بنسبة
او بغيره ولو المتأخرين يقولون ان مغايرة للادراك التصوري بالتعلق بقوله عند المتأخرين بنظر على ما عرّفهم ان التصديق عند
القدماء كيفية غير ادراكية وهي الاذعان وان الاذعان ليس ادراكا وهو فاسد فان التصديق عند القدماء هو الاذعان هو
ادراك كما عرفت قوله الا ان المحققين اعطيت مركبة اعتبارية بلا شبهة فانها انما كبريا العقل لنسبة الالطية كما انها مبنية صورة
لهذا المركب اذ بهما يتطابق احدى عاشرية بالآخرى فان قيل يكون نسبة جزئها كانت اجزاها ثلثة الموضوع والمحمول و
النسبة وان قيل ان القضية عبارة عن الموضوع والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما كانت اجزاها هي الموضوع والمحمول
وكانت نسبة واحدة في مغايرتها لاني حقيقة تهاو النزاع في ذلك لا يعود الى طائل **قوله** فله سبيل مشرطية لان الحكم بهذا المعنى لا يصح
ان يكون جزئ من التصديق والا كان مركبا من الكيف والفعل فيكون مركبا اعتباريا **قوله** فلا جناح قد عرفت ان الاذعان نخر
من الادراك وهو نفس التصديق وليس التصديق عبارة عن ادراك مع تصديق فبما هذا التفسير على ما ذهب اليه من ان الاذعان
كيفية خير ادراكية بنظر فاسد على فاسد **قوله** سواركان مع الاذعان الادراك اما الاذعان او غيره والاول اما جازم فاما مطابق
فاما ثبت فهو اليقين او غير ثابت فهو التقليد او غير مطابق فهو الجدل المركب او غير جازم فهو الظن فبه اقسام التصديق و
الثاني اي الادراك الذي هو غير الاذعان المستعلق بالمفرد وتعلق بالنسبة والاول اما احساس فاما اصدار وسمع وشم وذوق
اولس او غير احساس فاما متعلق بالصورة الخروية في الخيال فتخييل او بالعاني الجبرية فتوهم او بالحليات وما في حكمها كالجزئيات
المجردة ان كمن عليها بما هي جزئية فتقتل لثاني اي العلم بالنسبة غير الاذعان الحكان تردودها فذلك الحكان ادراكا مروجيا
فوجه الحكان تكذيبها فانكاره وان كان نفس تصور حسن دون تردود مروجية وكذلك فتخييل فبه اقسام تصور فاما نسبة
الحكان تدعى تكون معلومة بتوهم من العلم الاول فتخييل هو تصور نفس له نسبة والثاني الاذعان وهو الاعتقاد بها فتخييل
الذي هو تخمين التصور بما مع الاذعان في الوجود في القضية المقبولة المدعته وبذلك لا ينافي التعاقب بين التصور والتصديق
بحسب الصديق اذ لا يلزم من ذلك صدق فتخييل على التصديق وبالعكس كما لا يخفى **قوله** اي تتالفان بحسب الما بية كمن
ان تتبين التصور والتصديق بحسب الما بية ضروري لا يحتاج الى البرهان والمنكر كما بقوله وقد يستدل عليه استدلال
على تتبين التصور والتصديق نوعا باختلاف لوازمها فان التصور يلزمه عدم التعلق والتصديق يلزمه خصوص التعلق واختلاف
اللوازم يدل على اختلاف اللوازم وادور عليه يمنع كون اللوازم لوازم الما بية لجزا ان تكون لوازم الهويات ونحو المنع كما بررة
صريحة فان حقيقة التصديق لا يتحقق التعلق بما سوى الحكمية او المحكي عنه فخصوص التعلق لازم الما بية بخلاف حقيقة التصور

فقد هو المتعلق بالامر لم يثبت التصور منع ذلك محاربة بمقتضى يمكن ان يستدل على بتأنيها بان التصديق
الى الشدة والضعيف فان اظهر ضعيف واليقين اشد والتقليد شديد بل مراتب الفطن متناهية شدة وضعفا ومن المقر في ذلك
المشايخ ان الشدة والضعيف مختلفان نوعا فان اقسام التصديق انواع متناهية مندرجة تحت التصديق فلا محالة يكون تصديق
نوعا عاليا من اعلم لا متناهيا والاما اخرج تحت انواع مختلفة واليه التزم الذي هو تصور مضاد للفطن الذي هو تصديق وكذا الشك
والاكتفاء والارتعان وتباين المتعارفات بالتمنع ضروري قتال قوله ان وحدة العلة يستوجب وحدة المعلول في الكلام في
ولادة اختلاف اللوازم على اختلاف الملزومات على امتناع استناد الكثير الى الواحد من حيث هو احدنا على ان اللوازم معلومة فلو
و مستندة اليها ولا يوجب عن ذي تحصيل ان كلام الشارح في هذا المقام كما افادنا قدام الحكماء بقدره من الباطل الا كما قيل
واما ما افادناه من ان اللوازم معلومة للملزمات وقد اشرنا سابقا الى ان هذا الزمى باطل وحققنا ان اللوازم مجعولة بعين جعل
الملزومات وليست معلومة لها واما ما افادناه من ان كلامه على امتناع صدور الكثير عن الواحد فهو احدث وقد ابطالنا ذلك في بعض
كتبنا على البسط واما ما افادناه من ان اللوازم استناد اللوازم الى الملزومات وامتنع استناد الكثير الى الواحد فنبارستهم اختلاف
اللوازم اختلاف الملزومات بالجهة على امتناع صدور الكثير عن الواحد ما هو احد غير صحيح اذ غاية ما يلزم من انه لا يكون الواحد
ما هو واحد علة للكثير لان لا يكون الواحد علة للكثير مطلقا بل بمعنى صدور الكثير عن الواحد كشره الجبهات والمقتضيات في ذلك
الواحد فلا يلزم من استناد اللوازم المختلفة بنا على هذا الاختلاف الجبهات والمقتضيات ولو في الواحد بالمتخصص المسمى بالاشياء المتناهية
المتنوع بين التصور والتصديق قوله وبالعكس قال في الحاشية لا يقتضي لزوم اعلل المستقلة على معلول واحد وكذا يتبين
توارد اعلل الخاصة في مرتبة واحدة فلا يكون معنى واحد اذ ثمان ولا صوتان ولا فاعلان وكذا في مرتبة واحدة ودليل الكل واحد
انتهى والدليل هو لزوم الاستغناء عن العلة على تقدير تعدد اعلل ان يستقلت احد بها في نحو علة بها او عدم تعدد العلة على
تقدير تعدد وان لم يستقل احد بها في نحو علة بها مثلا لو كان معنى واحد فاعل متعدد فان معنى ج احد با في الفاعلية لزوم استناد
المعلول عن غيره من الفاعل وان لم يكن احد با في الفاعلية لم ان لا يكون بناك فاعل متعدد بل فاعل واحد هو
مجموع الاشياء التي فوضت فاعل وبذلك الكلام في غير الفاعل من اعلل قوله فغير لازم بالنظر الى طباع المعلول قال في الحاشية
ان طباع المعلول لا يستدعي التوقف على التنازع في العلة والذات في اعلل المعلول لا يدل على تعيين العلة والاشياء
العلة فبدا على تعيين المعلول فعدمه العلة باي نحو كانت مضبوطة في المعلول يعنيها انتم قوله فوحدة العلة بالطبيعة تصور
وحدة اعلل كذلك قال في الحاشية اي بالطبيعة ولزم امرنا كالمعنى العلة اذ كانت بجهة نوعية يجب ان يكون المعلول
التي طبيعة نوعية لا يمكن مخلوطا بالعوارض الشخصية ولا يصح ان يكون طرية بجهة لا متناهية عموم اعلل وخصوص العلة قال

المعلم المحلولة اليانية اعاصلان وحدة العلة بالنوع مثلاً مستلزماً لوصدة المعلول كذلك والحكاية له وحدة اخرى اليانية باعتبار
 آخرو بالجملة يجب ان لا يكون المعلول متكثر بالنوع وليس في طبع اكثره ان يصدر من الواحد من حيث هو احد في مرتبة واحدة
 لا بمعنى ان لا يكون المعلول واحداً بل بالنوع فقط انتهى وانت كل من يستحي ان يناط به بقلبان ان هذه الكلمات
 بالبيان يشبهونها بالهيدان اما اول فلان امتناع صدور الكثير من الواحد بما هو واحد لا يدل على وجوب الخفاة نحو وحدة العلة
 في المعلول اذ غاية ما يلزم من ان لا يكون الواحد بما هو واحد علة للكثير لان لا يكون الواحد مطلقاً ولو سمحها كثرته وتخصت
 شتى علة لكثير فيكون ان يكون العلة واحدة بالنوع عكسرة الافراد وليصدر منها عند كونها متشعبة بخص نوع من جنس وعند كونها
 متشعبة بخص نوع من الجنس او من جنس آخر بل يجوز ان يكون العلة تشعباً واحداً يصدر من جنس بل اجناس انواع كثيرة
 زكيات مختلفة فوصدة العلة بالنوع مثلاً لا يستلزم وحدة المعلول بالجنس اليه فضلاً عن وحدة بالنوع واما ثانياً فلان الطبيعة
 الجسمية علة عند جميع لبيولى العناصر وبيولات الافلاك وهي واحدة بالنوع وبيولى العناصر وكل من بيولات الافلاك نوع
 متخالف كما ستعرف انما اريد ان يقال فاعلة واحدة بالنوع والمعلولات كثيرة بالنوع واما ثالثاً فلانهم اتفقوا على ان جهة
 سبحانه هو العلة الفاعلة لكل بالحققة واما غيره فوسائط ودور البطا اوعلى كما صرح به المحقق الطوسي في شرح الاشارات
 فهو سبحانه وحده بالحد وعلته للانواع والجناس المتخالف فمن اين الخفاة نحو وحدة العلة في المعانييل فليفتقر الى معلم الشارح
 كيف يعلم انها علة خلفت الا باطيل بالتشكي في الاتفاق بل فهو بان يطبق بمعلم البسطة الوهبانية احدى منه بان يطبق بمعلم كثر
 اليانية قوله الا على افتار الشرح فما يدل على ان الشيخ ذهب الى ان لا تنحصر الوحدة في مطلق العلة جاعلة كانت او غير كما
 يدل عليه قوله سيما اذا كانت العلة جاعلة وليس الامر كذلك فان الشيخ ذهب الى ان الصورة الجسمية علة للبيولى
 الشخصية فاعلة واحدة بالعموم والبيولى واحدة بانحد عتده وانما ذهبه الخفاة نحو الوحدة في الجملة فقط قوله لما مر آتفا
 من استلزام اختلاف اللوازم اختلاف الملهومات فاذا اختلفت الصور والتصديق بسبب التعلق اختلفا بسبب اللازم واما
 اللوازم يدل على اختلاف الملهومات **قوله** ولان اتحاد العلم يوجب اتحاد المعلم فاتحاد التصديق بالذات يوجب
 اتحاد متعلقها بالذات فلا يختلف متعلقها وانت حجة بان كان اتحاد العلم يوجب اتحاد المعلم كذلك اتحاد المعلم يوجب
 اتحاد العلم كما اعترف به حيث قال وبالعكس فكما لا يقيم القول باتحاد التصديق مع اختلاف المتعلقين كذلك
 لا يقيم القول باتحاد المتعلقين مع اختلاف حقيقي التصديق كقولنا ان ما يتعلق به التصديق يتعلق به التصديق فما اورد
 على المتأخرين ليس مختصاً بالورد ونحوه بل هو اورد على القدماء اليه ونشأ المفاسد هو القول باتحاد العلم والمعلم **قوله** تحقيق
 ان مطلق التصديق تفصيل المقام ان التصديق انما ان يكون نفس الاذعان كما هو الحق فيكون التصديق المقابل له هو الاذكار

الذي ليس نفس الاذعان وانما ان يكون التصديق عبارة عن الصورة المحاصلة في الذهن التي تتعلق بها الاذعان كما هو
 القائلين يكون متمم الصورة التصديقية هو الصورة المحاصلة في الذهن فيكون التصور المقابل له هو الصورة التي لا تتعلق بها
 الاذعان فعلى التقدير الاول لا يتصل التصور باحتمالات الاول ان يكون التصور متشككا بكيفية الاذعان بان يكون لا يتعلق بتصور
 هو ما يتعلق به الاذعان كتحليل النسبة المذخنة فهو تصور متكيف بالاذعان الثاني ان لا يكون متعلقا باحد الاكن يكون متعلق
 احدى هاتين اوجهي المتعلق الاخر كصورة حاشية نسبة المذخنة فانه ان لم يكن متعلقا بما يتعلق به الاذعان لكن متعلقا بغيره
 او المحمول متعلق الاذعان اعني النسبة الثالث ان يعتبر ان لا يكون التصور مقارنا للتصديق اصلا كصورة مفهوم مفرد
 لم يحكم عليه لانه او كصورة حاشية نسبة المشكوك والاربع ان لا يعتبر مع شي من الاعتبارات المذكورة بل يلاحظ حيث
 هو وهو على التقدير الثاني ان يكون التصور عبارة عن الصورة الغير المذخنة فيشكل بينها وبين الاعتقاد الاول ان ليس هناك صورتان
 احدهما مذخنة والاخرى غير مذخنة والصورة الواحدة يمتنع كونها تصورا ولتدقيقا فانما يتصور هناك الاحتمالات الثلاثة الباقية اذا
 عرفت ذافا علم ان التصور التكيف بكيفية الاذعان اعني التصور بالاعتقاد الاول لا يمكن ان يتعلق بنفسه لانه بهذا الاعتبار
 انه يتعلق بما يتعلق به الاذعان وهو نفسه لا يتعلق بالتصديق سواء كان التصور بهذا الاعتبار موضوعا او محمولا لقضية مذخنة او لا
 يكون كذلك وكذا لا يتعلق بغيره من التصور بقضية مطلقا لانه لا يصلح ان يتعلق بالتصديق كونه من المفهومات المفردة فلا يصدق
 بالتصور بهذا الاعتبار على نفسه ولا على نقيضه صدقا عرضيا اي لا يصدق بالتصور بهذا المفهوم التصور عليها بل انما يصدق هو على
 النسبة المذخنة والتصور بالاعتقاد الثاني يتعلق بنفسه اذا كان نفسه حاشية لقضية مذخنة كما في قولنا التصور المقارن للاذعان
 مفهوم فانه نفسه في هذه الصورة متصور تصور مقارن للاذعان وانما لا يمكن ما شئت لقضية مذخنة كما اذا التصور نفس هذا المفهوم
 ولم يحكم عليه بايجاب او سلب فهو ليس تصورا بتصور مقارن للاذعان فهو يصدق على نفسه صدقا عرضيا على تقدير كونه حاشية لقضية
 مذخنة ولا يصدق على نفسه بغيره من التصديق على تقدير عدم كونه كذلك وكذا الاحمال في نقيضه فهو الحان طرفا من قضية مذخنة
 صدق عليها في متصور تصور مقارن للاذعان والا لا والتصور بالاعتقاد الثالث يتعلق بنفسه او لم يكن نفسه جز من قضية مذخنة كما اذا
 التصور نفس مفهوم من دون ان يحكم عليه بايجاب او سلبا اذ ذلك تصور تصور راجع مقارن للتصديق فهو يصدق على نفسه
 صدقا عرضيا ولا يتعلق بغيره اذا كان نفسه جز من قضية مذخنة فانه اذ ذلك تصور تصور مقارن للتصديق فلا يصدق
 على نفسه بذلك المفهوم الصدق وكذا لا يتعلق بغيره من قضية مذخنة اذا كان نفسه جز من قضية مذخنة فلا يصدق عليه صدقا عرضيا
 يتعلق بنقيضه اذ لم يكن كذلك فيصدق عليه بذلك المفهوم الصدق والتصور بالاعتقاد الرابع يتعلق بنفسه ونقيضه ولا يصدق
 على نفسه ونقيضه صدقا عرضيا مطلقا سواء كان نفسه او نقيضه جز من قضية مذخنة او لا يكون كذلك لانه في صرفة العموم

ومحوضة الاطلاق وليس متيقدا بمقارنة الازعان ولا بعد ما نقلت التصور الغير المقارن للاذعان لو كان مفردا ولم يكن
جزء من قضية ذهنية لا يصدق على نفسه صدقا عرضيا ضرورة ان كل ما حمل عليه التصور صا تصورا مقبورا مقارن للاذعان فلا
يصدق عليه ان تصور تصور مقارن للاذعان قلت اذ حمل التصور على التصور الغير المقارن للاذعان على التصور بغيره لا يقبل
كان ذلك حكاية عنه حال عدم كونه جزء من قضية ذهنية ذهنية لا حكاية عن نفسه حين كونه جزء من هذه الحكاية فان الحكاية عن نفسها لا تقبل
فيها اذ لم يكن جزء من قضية ذهنية ذهنية صح عن الحكاية بانه تصور تصور الحكم معه فيصدق عليه نفسه صدقا عرضيا
نعم لو قلنا ان الحكاية عن تلك الحكاية لم يصدق عليه ان تصور تصور الحكم معه لانه اذ كان تصور تصور الحكم معه فيصدق عليه نفسه صدقا عرضيا
تأمل فهذا تفصيل في المقام وهو ان كونه قسيرا في البعد وحيث تحير في الفهم يبقى بينا اشكال يزعم القائلين بكون
العلم هو الصورة المتحدة مع العلوم لا يحسم علمه وهو ان التصور لا يجري في تعلق بنفسه وبتفصيله فاذا تعلق بتفصيله
كان متحد مع تقيضه الذات فيكون محمولا على تقيضه محمولا اوليا ايضا كما ان يكون محمولا عليه محمولا عرضيا والا لازم صريح
البطالان وبها اعد ما يستدل به على بطلان ان العلم هو الصورة المتحدة مع المحسوس فلا تقبل قوله لما كان في صفة
العموم ظاهر هذا الكلام ما يؤخذ من كلام بعض الاذكياء في شرح الرسالة القطبية المعمولة في التصور والتصديق وقد وقع
في كلامه خطأ وخطأ وذلك ان صاحب الرسالة في شرح التصور ثلثة تفسيرات الاول حصول صورة الشئ في العقل وقال هو
مرادف للعلم الثاني حصول صورة الشئ مع عدم اعتباره الحكم الثالث حصول صورة الشئ مع اعتبار عدم الحكم فقال الشايع
للمسألة التصور بالتفسير الاول كان في صفة العموم ومحضة الاطلاق حتى يتعلق بكشفي ويصدق على نفسه وتقيضه بكل
العرضي والتصور بالتفسيرين الآخرين والحكاية تعلق بكشفي ولهذا قيل لا يجري في التصورات لكن لا يصدق على نفسه وتقيضه
بانهما العرضي على جميع التقادير انتهى كلامه في الشرح وقال في الحاشية المتعلقة على قوله لكن لا يصدق على نفسه الى آخره عدم
الصدق على التقدير ان يكون نفس مفهوم التصور المقيد لعدم الحكم وعدم اعتباره وتقيضهما مع الحكم واعتباره انتهى وبذلك كلام
متيقنا بما اذا اول افان التصور بالتفسير الاول مرادف للعلم الذي هو مورد القيمة الى التصور والتصديق كما اعترف به نفسه
بعدم ذلك وقد اعترف بانه يصدق على نفسه وتقيضه باكمل العرضي وصدق على نفسه وتقيضه باكمل العرضي انما يتصور بتعلقه
بنفسه وتقيضه وتعلقه بنفسه وتقيضه انما يتصور بتعلق احد نوعيه اعني التصور الساذج او التصديق بنفسه وتقيضه ولا يمكن لتعلق
التصديق بنفسه وتقيضه لكونها من المفهومات المفردة فانما تعلقه بنفسه وتقيضه بتعلق التصور الساذج بها وتعلق التصور الساذج
بها يستلزم صدق التصور الساذج عليها باكمل العرضي فالحكم لصدق التصور بالتفسير الاول على نفسه وتقيضه لا يلزم الحكم لصدق
التصور الساذج وهو المنسب بالتفسيرين الآخرين على نفسه وتقيضه وينافي الحكم عليه لعدم الصدق على نفسه وتقيضه باكمل العرضي

على جميع التقادير فكلاهما متساويتان بعد التأمل واما ثانيا فلان الحكم يتعلق بالتصور بالتفسيرين الاخيرين بكليته ياتي في الحكم بعدم
صدقه على نفسه ونقيضه باكمل العرضي على جميع التقادير لان مناط صدق التصور على شيء محلا عرضيا لتعلق التصور به فكل ما
يتعلق بالتصور بالتفسيرين الاخيرين ليصدق به عليه محلا عرضيا وليست شعري اذا تعلق التصور بالسابق بشيء بل ليصدق على
ذلك الشيء انه معلوم لا على الاشياء في المعنى لتعلق التصور به فان تعلق التصور بعلومه المعلوماتية قطعاً وعلى الاول اما ان
يكون ذلك الشيء معلوماً بالمعلم التصديقي وهو صريح البطلان اذ لا معنى لكون الشيء مصدقاً به لتعلق التصور السابق به لاسيما
اذا كان ذلك الشيء من المفهومات المفردة الغير الصالحة لان يكون مصدقاً بها او بالمعلم التصوري فيكون التصور صادقا
عليه محلا عرضيا قطعاً واما ثانياً فلان في المحاشية يدل على انه زعم ان معنى التصور السابق التصور الذي لا يكون
متعلقاً بالحكم عليه ولا بالحكم به فحكم بان مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره ونقيضهما اذا كان مع الحكم واعتباره
لا يصدق عليه التصور السابق صدقاً عرضياً ونحو التوهم فاسد لان المعلم المتعلق بالحكم عليه او بالحكم به اما ان يكون التصديق
وهو بين البطلان اذ التصور الاطراف ليس تصديق قطعاً او يكون التصور اساساً جافاً فيكون الحكم عليه والحكم به بتصويرين
بالتصور السابق قطعاً وليست شعري بمعنى كون مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم او بعدم اعتباره ونقيضهما مع الحكم واعتباره
فان كان مناه كون مفهوم التصور المذكور ونقيضه محكوماً عليه ومحكوماً به فالعلم المتعلق به ونقيضه وان كان محكوماً عليهما او محكوماً
بهما التصور سابق قطعاً وبهما متصوران بالتصور السابق فالصديق عليها صدقاً عرضياً وان كان مع الحكم واعتباره وان كان
مناه كونها معاً ومصدقاً بها حتى لا يصدق عليها انها متصوران بالتصور السابق فذلك صريح البطلان خلافاً لمعنى لكون
المفهومات المفردة مدغمه ومصدقاً بها ولعل الكلام وجه الاستحالة والحق في تفسير كلام صاحب الرسالة ان التصور قد
يطلق مراداً للعلم وهو حصول صورة الشيء في العقل مطلقاً سواء كان حصول الصورة على وجه الاذعان او لا وهو ينقسم الى
التصور التصديقي وقد يطلق على حصول صورة الشيء في العقل مع اعتبار حصول الصورة ليس على وجه الاذعان بل هو التصور
السابق المقيد باعتباره عدم الحكم وهو مقابل للتصديق وقد يطلق على حصول صورة الشيء في العقل مع عدم اعتبار حصول الصورة
على وجه الاذعان ونحوه مساق للمادل في التحقيق وان كان يخص منه بحسب بادى الراى كما سينكشف عن قريب ان شاء الله
فتعالى زعمه فذا فنقول لا ينبغي ان يحل كلام الشارح في هذا المقام على ما قال بعض الاكابر وهو الذي نقلنا من كلامه وتوكلنا
عليه وان كان كلام الشارح ما هوذا فتخلص كلامه فانما قد نبهنا على فساد على ان كلام الشارح بهنا في التصور المقابل للتصديق لا
في التصور المراد للعلم وكلام بعض الاكابر في الشيء كما عرفت في حصل كلام الشارح على ما نقلنا وفي المحاشية السابقة ان
مطلق التصور المقابل للتصديق من دون ان يعتبر معه مقارنة الاذعان او عدمها لما كان في صرته العموم وموضته الاطلاق

ولم يكن مقيداً بمقارنة الأذعان ولا بعد ما يتعلق بنفسه ونقيضه ليصدق على نفسه ونقيضه بأكمل العرضي لكون نفسه ونقيضه
 من المفهومات العقلية فيكونان متصورين قطعاً وإما المقصور من حيث اعتباره مع عدم مقارنة الحكم أي الأذعان والمقصور
 الملحوظ بأنه لم يتبرع بمقارنة الحكم والأذعان فمفهومهما إن كان حاشية من قضية ذنونة ولو ظن من حيث أنه مقارن للأذعان
 كدور طراف من نسبة ذنونة كما في قولنا التصور الغير المقارن للأذعان أو التصور الملحوظ بأنه لم يتبرع بمقارنة الأذعان مفهوم
 من المفهومات مثلاً لم يتعلق شيء منهما بنفسه لأن نفسه في ذمة القضية المدعنة متصور بمقارن للأذعان والمقصور ملحوظ معه
 الأذعان نعم إذا لو لم يظن مفهومها لم يعمل خبر قضية ذنونة كان نفس مفهومها متصوراً بتصوير مقارن الحكم وتصوير لم يتبرع بمقارن
 فم يتعلق بنفسه ليصدق على نفسه صدقاً عرضياً وكذا الحال في قضية نقيضه النكاح خبر من قضية ذنونة لم يصدق عليه أنه متصور
 المقصور الحكم معه ولا اعتبار الحكم معه والاصدق عليه ذلك فالمقيد بعدم الحكم أو بعدم اعتباره لا يعمل على نفسه ونقيضه مما عرضياً
 على تقدير كون نفسه ونقيضه مقيداً بالحكم واعتباره لأن العلم المتعلق بهما حين كونها مقيدتين بالحكم واعتباره أي خبرين كان
 قضية ذنونة لا يصدق عليه أنه تصور لا حكم معاً وتصوير لم يتبرع بالأذعان ضروره أنه تصور اعتبر معه الحكم والأذعان فلا يصدق
 على التعلق بهذا العلم أنه تصور تصور الحكم معه ولم يتبرع بمقارن الحكم فهذا الحصول كلام الشارح قوله بأكمل العرضي أراد به بأكمل العرض
 الاشتقاق فان التصور ونقيضه لما كان من المفهومات العقلية تعلق بهما التصور فمحل عليها التصور المشتق من هذا عرضياً وأما المقيد
 على نفسه ونقيضه مما عرضياً بالمواطاة فغير مقبول إذ لم يباي لا تعمل بالمواطاة مما عرضياً على شيء قوله وأما المقيد بعدم الحكم أو بالتصور
 السانح الذي اعتبره غير مقارن للأذعان وهو محض من مطلق التصور السانح فان التصور السانح قد يكون مقارناً للأذعان كالتصور
 موضوع القضية المدعنة أو محمولاً وقد لا يكون مقارناً للأذعان كالتصور منهوم منفرد لا يكون خبر من قضية ذنونة وقدم مفصلاً قوله
 أو بعدم اعتباره أو تصور السانح إذا اعتبر مقارناً للأذعان كان معتبراً بشرط شيء وإذا اعتبر مع عدم مقارنة الأذعان كان معتبراً بشرط شيء
 وإذا لم يتبرع بمقارنة الأذعان كان لا بشرط شيء فهو بالاعتبار الثالث أهم منه بالاعتبارين الأولين بحسب التحقيق فان الماهية لا شرط
 شيء أعلم من الماهية الملحوظة فان قلت التصور بالاعتبار الأول وهو الذي اعتبر معه مقارنة الأذعان لا يصدق عليه أنه تصور لم يتبرع
 مقارنة الأذعان فكيف يكون الثالث أهم من الأول بل يكون مقابلاً لثقت الماهية المعبراً بشرط شيء انحص من الماهية لا بشرط شيء
 بحسب التحقيق واعتبار الاشتراط بشرط شيء وعدم اعتبار الاشتراط شيء ليس في الواقع بل في ملاحظة احتمال الماهية لا بشرط شيء بتحقيق
 بتحقيق الماهية بشرط شيء في الواقع وان لم يتحقق بتحقيقها في ملاحظة احتمال وانفكاك الماهية بشرط شيء عن الماهية لا بشرط شيء في الملاحظة
 لا يستلزم انفكاكها عنها في الواقع إذا الواقع أوسع من الملاحظة كما لا يخفى فذكره الشارح من أن تصور المقيد بعدم اعتباره الحكم المقيد
 على نفسه ونقيضه مما عرضياً إذا كانا مقيدتين بأصل الحكم ليس له معنى إذا التصور المقيد بعدم اعتباره الحكم هو مطلق التصور الذي حكم عليه

بأنه لا يصدق على نفسه تفقيده مطلقا وتقييده بعدم اعتباره الحكم انما هو في الجملة وليس تقييده بالحققة حتى يكون هذا الصريح مطلقا
 التصديق مطلق التصور لا يعتبر معه حكم قطعا والاك ان تصور معتبرا معه الحكم فلا يكون هو مطلق التصور اللهم الا ان يقال
 ان مراده بالتصور المقيده بعدم اعتباره الحكم اطلاقا لعدم الحكم اطلاقا لعدم اراؤه للنقص فيه والمقيده بعدم الحكم وذكر المقيده
 بعدم اعتباره الحكم من باب الافتنان في العبارة ولا يخفى ركازة الكلام على ذلك التوجيه قوله لان العلم التكليف بالكنية الاذمانية
 اراد العلم المتعلق بمباشرة العقنية المذمومة هو تصور سائر مقارن للذات وان لا يصدق عليه انه تصور غير مقارن للذات وان
 وقد مر في شرح كلامه قوله وج فالجواب بالجواب ليس بشي فان التصديق بهية مكانية لا يخرج في الكناها من نفع جواز تعلق العلم
 بكنية التصديق مكابرة صريحة وقد يجاب عن تقرير الشبهة بنقص التصديق بان التصور المتعلق بكنية التصديق تصور خاص
 فاللازم ههنا الاتحاد بينه وبين التصديق المطلق وذلك لا ينافي التباين المسمى بين التصور المطلق والتصديق المطلق ليجاز
 ان يكون التصور المطلق عرضيا للتصور الخاص وهذا الجواب لم ينعى بشي اذا تصورات اخرى اما ان تكون مشتركة في حقيقة كلية
 ذاتية او لا تكون كذلك فعلى الاول يكون تلك الحقيقة المشتركة هي التصور المطلق المبين بالذات للتصديق فلا يمكن ان يكون
 التصديق متبعا بالذات مع فرد من تلك الحقيقة والالم يمكن مبانيا بالذات لتلك الحقيقة فانه على تقدير اتحادها بالذات مع فرد من
 تلك الحقيقة يكون فردا من تلك الحقيقة والفرد لا يكون مبانيا بالذات لما هو مفرد على الثاني ان يكون التصورات الخاصة حقائق
 متخالفة غير مترتبة تحت حقيقة واحدة فلا يكون التصور فاعلم مبانيا لنوع التصديق وهذا ظاهر بد قوله وفي نظر سائر
 وهو ان تجزئة استدلال المقدم المحال للقيضين بطلان استدلالهم شي لشي انما يكون اذا كان مبني على علاقة ذاتية ولا يجوز الفصل
 ان يكون مقدم فاصلة ذاتية مع كل من لقيضين وتحقيق ذلك يستلزم شي فوجوبه عن المقام قوله اقول ان العلم بانيات
 المعلوم علم ان حاصل الجواب لمصدر بقوله وقد يقال ان التصديق من صفات النفس وطم النفس بانياتها وصفاتها خصوصي
 فلا يكون التصور متعلقا بالتصديق اذ التصور علم حصولي وهذا الجواب ليس بشي لان التصديق حقيقة كلية لها افراد قائمة بالمصدقين
 فعلم المصدقين بافراد القائمة بالمصدقين علم حصولي لانه علم بصفة من صفات النفس اما علم حقيقة الكلية بما هي كذلك فعلم
 حصولي قطعا كيت واكمل بما هو كلي ليس قائما بالنفس قيا ماصليا اى قيا ما هو مناط الانصاف فعلم حصولي قطعا وهذا ظاهر جوا
 هذا لا يتوقف على كون التصديق حقيقة مركبة بل هو جوار سوا كانت حقيقة بسيطة او مركبة واما ما اورد الشارح على الجواب من
 ان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم المحصور شي علم حصولي فالعلم بذاتيات التصديق علم حصولي فكيف تعلق التصور حقيقة التصديق
 فردوه متوقف على كون التصديق حقيقة مركبة من الذاتيات وقد مر بعض الشارح واستدل على بطلان التصديق بان كنيته فهي
 بسيطة خارجا لما قال الشيخ من لا مادة ولا صورة للاعراض فكون بسيطة ذهابا في علمها على تلازم التكرار بين ذلك والمادة لتعلم

ان ما ذكره كلفه ما لم يطل ما ولا قلنا لا يصح ما ذكره لم يكن جميع الاعراض بساطة بنا وفارجا اذ اختلفا فقلنا ان الشئ ما وادبنا
فلما لم يسلط البساطة الخارجية والبساطة الذاتية فلا يكون العقول العنصرية مقولات اذ المقولات هي الجنس العالي والاثنا فلان التصديق
نفسه نفس ثمة النوع كغيره من اليقين وكجبل ما مختلفان نوعا اذ اكان كذلك فيمكن تعلق التصور بنوع من انواع التصديق
فيلزم الاشكال باجماع التصور والتصديق ولا يشي في جواب القول بان العلم المتعلق بالتصديق علم حضوري ويصح ما قاله الشيخ
من ان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري علم حصول ولا يمكن القول بان نوع التصديق بسيط ذي ضرورة اذ راجع تحت نفس
التصديق ولا يبلغ الا كقول كون التصديق جنسا للشديد والضعيف مثلا لفرع عند جميعهم ان الاختلاف بالشدّة والضعف مستند
الى اختلاف الفصول واما ثلثا فلان الاشكال باجماع التصور والتصديق انما هو وسط القائلين بان التصور والتصديق
نوعان متباينان من الادراك فهم قائلون بان العلم نفس التصور والتصديق نوعا والتصديق عند جميعهم ليس بسيطاً بنا واما
فلان العلم مندرج عند جميعهم تحت مقولة وكيف فهو مقسم الى تصور والتصديق فالصديق عند جميعهم مندرج تحت نفس عال فهو
مركب ذهني عند جميعهم واما خلافا فلان الشئ انما يعنى المادّة بمعنى الهيولى والصورة بمعنى المفضل للهيولى عن الاعراض لا يلزم
من يعنى المادّة والصورة بهذا المعنى ففى التركيب الخارجى اذ الخارج الخارجى غير مقتصرة فى الهيولى والصورة اللتين هما جزاء الحكم
وسياق تحقيق ذلك غير مريب انشأ الله تعالى واما ما سادسا فلان سنبطل القول بتلازم الترتيبين انشأ الله تعالى واما سادسا فلان
لو سلم ما ذكره فهو لا يسم اصل الاشكال بل غاية الملاحظة على قول الشارح بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري وقوله معلوم الحضوري
هو الجمل دون تفصيله فكل جمل الاشكال باق بوجه فان العلم المتعلق بالحقبة الكلية للتصديق سواء كانت بسيطة او مركبة
علم حصولي قطعاً اذ لا حضور لكلى باهر كلى كما عرفت فالاشكال ليس بمنفعة والمنفعة فى الافاظ ليعبر عن المحصلين **قوله** ومن
هنا وقع اختلاف فانه لو كان العلم بذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري حضوريا كانت حقيقة النفس معلومة لها بالمحضور ولم
يوقع اختلاف فى بساطتها وتجرد كمالها **قوله** دون المفضل اذ المفضل كصيل فى الذهن بعد تحليل الجمل وملاحظة الاجزاء
تفصيلا فالعلم بالمفضل انما يكون بمحصل صور اجزاء فى الذهن فيكون العلم حصوليا **قوله** ولا يلزم اجتماع اثنين قال فى الحاشية
هذا دفع لما يتوهم من ان ذاتيات المعلوم بالعلم الحضوري واصفاً العينية حاصلية للمدرك بنفسها وصورته اجمالية فلو رجمت صورها
التفصيلية الى غير المدرك يلزم اجتماع اثنين لان الجمل لم يحصل متقدماً نوعاً وحاصلاً للجواب ان اجتماع الاثنين مستحيل ان
يحصل صورتان اجماليتان او تفصيليتان من نوع واحد فى موضوع واحد فى آن واحد لا حصول احدهما بالاجمال
والاخرى بالتفصيل ولا حصول احدهما بنفسها والاخرى بصورتها وبأجلها انما الحال اجتماع الاثنين المتمايزين بسبب الموضوع
فى موضوع واحد لا تمايز بينهما مع وحدة الموضوع والزمان والتماثل فرع الاثنيتية واما الامر ان التمايز ان عكس نفسها

لا بحسب الموضوع وإنما بتعدد البليات النوعية فيجزأ اجتماعها في موضوع واحد وقيام احد بها الآخر في زمان اصداد لا يرتفع لتمام
 بينها بوجده لجل يكون احد بها محال الآخر كما بين النفس صورتها تفصيلية احصاء لها قبل انتهى العلم ان الفلاسفة استدلوا على
 كون علم النفس بصفاتها حضورا بان علمها بها لو كان يحصل صورته في النفس لزم اجتماع اثنين مستحيل هو وجود فرد من
 نوع واحد في موضوع واحد في زمان واحد بحيث يرتفع الاختيار بينها اما الملازمة فان الصفقة القائمة بالنفس قريبا اصلها لو كان
 عليها يحصل الصورة حصلت بنفسها في النفس بنا على حصول الاستيلاء بانفسها فيقوم بالنفس فردان من نوع واحد احدهما الصفقة
 وصورتها في زمان واحد ولا يكون بينهما اختيارا اذا الاستيلاء بين فردين من جهة عرضية انه محسب للمحل كسوادين قائمين بحسين
 او كحسين كسوادين تمام احد بما يحسم في زمان والاخر بغيره كالبسم في زمان اخر ولا اختيار بينهما بحسب المحل والزمان اما البطلان
 واللازم فلانه لو جاز ذلك لارتفع الامان عن النفس وجاز ان يكون الشيء الواحد الذي نراه ونذوقه بوجده اشياء كثيرة والتالي
 باطل بالضرورة فالقدم مثله او روى استدلالهم بامانة بالنقص بانه لو صح وقم لزم استلحاق حصول الخبريات الخارجية بها
 خبريات في الذهن فانه لو حصل خبريات من نوع واحد في زمان واحد في الذهن لزم اجتماع اثنين مع ارتفاع الاستيلاء بينهما
 لاتحاد الهيئتين والوضوح والزمان واللازم باطل فان دليل الوجود والذهني كما يدل على حصول الخبرات بنفسها في الذهن يدل على
 حصول الخبريات بما هي كذلك فيه وانت تعلم ان نواقض المكان الزميا على الفلاسفة الذين يقولون يحصل الخبريات
 باعيانها في الذهن ثم لا فلا تميز جازا العالمون بانها لا هيئات خارجة عنها بل هي الانحفاظا لنفسه بعينه فيتمون اللازم واما دليل
 الوجود والذهني فلا يفيده حصول الشخص الخارجي في الذهن بعينه بل الحق انه لا دلالة على الانحفاظا الهيئات البينة كما سبق وتارة
 يمنع استحالة اللازم فطوره مستد بان المحل كهيئتين وكذا كهيئته سوادان مع انه لا اختيار بينهما في نفس طورها بل لا بأس في ارتفاع
 الامان عن نفس كيف ونفس يغلب كثيرا في الشيء البعيد صغيرا واشياء الشط منكمه والعنيفة في المار بقدره لا جاصل مركب
 السعيفة يرى الساحل متحركا الى غير ذلك واجاب عنه ابني وسيدى سيد الآبار واسوة عالم الحكماء والنائب الباهرة والمنتاب
 الظاهرة والمخاطبة الباهرة والمناظر الظاهرة والمعارف الفاعلة والعوارف الزاخرة الامام الهام محمد **فضل** الامام دهم
 ومظلة على مفارقة الامام عن الاول بان مراتب الكيف المختلفة بالشدة والضعف عند الشاكن تتخالفها بحسبها وعند الاقتران
 العالمين بالتشاكك متفاوتة بانها التقررات وليس الشدة مركبا من المراتب المضعفة فليس المحل كهيئتين ولا كهيئته سوادين
 وعن الثاني بان الانحفاظا بحسب سببها كونه في علم المناظر ولا ريب في انها منتفية فيما نحن فيه من انحصارها فانها مقلدة والحق في هذا
 المقام ان الاستدلال المذكور في غاية السخافة وذلك لانه اذا فرض ان علم النفس بصفاته يحصل صورته فيها فلا ريب في
 ان الصورة احصاء منها في النفس تكون موجودة بوجه ظني ذهني وتلك الصفات نفسها موجودة بوجه واصل خارجي فتكون

صوراً متغايرة لها في غير الوجود وإذا تمايزتا في غير الوجود تمايزتا بالاختصاص فيحقق الاختياز بين الصنفين القائمة بالنفس قياً ما هسيا
 وبين تلك الصنفين الموجدتين فيها وجوداً تخلياً في الواقع قطعاً لتغاير تشخيصها لتغاير وجودها فلا يرد قطع الاستياز بينهما عن الواقع
 وأما ارتفاع الامان عن المحس فلا يلزم فيما نحن فيه اذ ليست صفاتها ولا صورها مما يتألف المحس لو فرض ارتفاع الامان عن المحس
 فبطلاً لا ينبغي وكيف والمحس كثير لا يميز بين المشابهات وليس عدم تميز المحس بينهما فعالاً للاختياز بينهما في الواقع ولا تعلق
 على المحس في امثاله لا يعمل بالشائع اشار الى هذا التحقيق في المحاشية التي قلنا بانها عنه بقوله لا حصول احدهما بنفسها والاخر
 بصورة تباين قوله واحتج ان اشجع لعكس قد قلعت بما ذكره ان ما الشبهة التي ذكرها المحس ليس على ثلاث مقدمات فحسب
 لانه لو فرض ان العلم بالمعلوم متقدم ذاتاً وان التصور والتصديق متباينان بالذات وان التصور يتعلق بكلياً وقيل بان
 العلم بوجه اشجع القائم بالذهن والمعلوم نفس الاشجع لم يلزم اتحاد التصور والتصديق سواء قررت الشبهة تتعلق بالتصور بنفس
 التصديق او بتعلقه بالتعلق به بالتصديق وذلك لان التصديق او ما يتعلق به التصديق ذو اشجع والتصور هو الاشجع واللازم
 من اتحاد العلم والمعلوم اعني الاشجع القائم بنفس الاشجع اتحاد الاشجع وذو الاشجع فلا بد لاتمام تقرير الشبهة من ضم مقدمة رابعة
 هي ان الاشياء ما حصلت في الذهن بانفسها فهذا الكلام من اشجع جني على عدم وفاد ما ذكره المحس في تقرير الشبهة بتمام التعريب
قوله فالخصوصية للاصل والكل في المحاشية الا ان يقال ليس في الذهن عند علم امر ان احدهما القائم بالذهن الاخر حاصل فيه حصولاً تخلياً
 كما هو عند العالمين حصول الاشياء بانفسها في الذهن واشجع عند العالمين ليس القائم بالذهن هو العلم وانما المعلوم بالذات عند علم بوجه
 الملتفت اليه بالذات وليس له حصول في الذهن بالذات واللا يلزم ان يحسب بين المذهبين وهو باطل لان حصوله بنفسه يوجب
 قيامه به كغيره لاكتشاف انتهى وفي هذا الكلام اشتغال ظاهر لان العالمين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن ايضاً
 لا يذهبون الى ان الموجود في الذهن امر ان احدهما القائم به والاخر حاصل فيه فان احاصل من اشئ في الذهن صورة
 واحدة بشهادته لا بد منه بل احاصل عند جميع من اشئ في الذهن صورة واحدة متحدة مع ذي الصورة وذلك الصورة
 من حيث قياها بالذهن علم ومن حيث هي معلوم فالقول بان احاصل في الذهن غير القائم به عند جميع توهم باطل
 وان كان بنابر كلامه على القول بكون العلم هي الحالة الادراكية والمعلوم هو الصورة احصاءه فهذا خروج عن المبحث اذ
 الكلام على تقدير اتحاد العلم والمعلوم على القول بحصول الانفس في الذهن والاتحاد بينهما على تقدير القول بالحالة وقوله
 واشجع عند العالمين به الى آخره صحيح اذ وجود اشجع في الذهن هو حصوله فيه وقيامه به لكن الصورة الذهنية على ذهب العالمين
 بحصول الاشياء بانفسها في الذهن ايضاً ليس لها الا القيام بالذهن والحلول فيه وليس لها حصول في الذهن بدون القيام
 به فكما يتصور كون الصورة من حيث هي معلومة ومن حيث القيام بالذهن علماً على راي هؤلاء كذلك يتصور كون اشجع من

حيث هو بهر معلوم ومن حيث القيام بالذهن اى من حيث الشخص علما على اى اصحاب الشئ وان نرى الكلام على ما ذهب اليه
 العلامة القوشجي من ان الحصول في الذهن غير المحلول وان الحاصل فيه معلوم والعلم بطريقه انه خرج من البحث اذ
 الكلام في ان اتحاد العلم والمعلوم صحيح على نسيب القائلين بحصول الانفس وغير صحيح على مذهب المذاهب الذين انزلوا
 الاشياء وعلى نسيب العلامة القوشجي العلم والمعلوم متغايران بالذات على ان نسبة القول بكون الحاصل في
 الذهن معلوما والعلم به علما الى القائلين بحصول الاشياء بانفسها مع انه لم يذهب الى ذلك الا العلامة القوشجي ليس
 لها وجه واما قوله واما العلم بالذات عندهم بهذا الشئ فمضى غاية السخافة لان هذا الشئ ربما يكون معدوما فلا يكون مقتضى
 العلم بالذات بل متعلق العلم بالذات عندهم هو الشئ واما ذو الشئ متعلق العلم به بالعرض بوسطه الشئ واما قوله لان
 حصوله بنفسه يوجب قيامه فصحيح لان الحصول في الذهن هو القيام به لكن لا يصح على هذا ما زعم من ان الموجود في الذهن عند
 القائلين بحصول الاشياء بانفسها امران الحاصل فيه والعلم به اذ على هذا التقدير يكون الموجود في الذهن امرا واحدا
 هو الحاصل في الذهن القائم به فان قال الحاصل في الذهن بغير العلم به باعتباره لا امرا واحدا باعتبار التغير والتقدير
 كما انه امران احدهما علم والاخر معلوم فبما استمدان بالذات متغايران بالاعتبار قلنا كذا يمكن التغير الاعتبار بين العلم و
 المعلوم على نسيب اصحاب الشئ اذ يكون الشئ باعتبار علما وباعتباره معلوما من دون ارتباط حصول ذي الشئ في
 الذهن والحاصل انهما يمكن على تقدير القول بحصول الاشياء بانفسها القول باتحاد العلم والمعلوم كذلك يمكن القول
 على نسيب القائلين بحصول الاشياء اذ لا فرق تحكم بلا وجه ما ذكر في البطلان المجمع بين المذهبين من ان حصول الشئ
 بنفسه في الذهن يوجب قيامه به وهو كمنى للاكشاف لا يتم اذ كفاية حصول الشئ بنفسه في الذهن في حيز المنع عندهم من جمع
 بين المذهبين ولم يدل بعد دليل على كفاية قوله اقول بحجى اكل مدارا كل على انكار اتحاد المعلوم مع العلم الذي
 هو قسم التصور والتصديق فان العلم اذ لم يكن متحدا مع المعلوم لم يلزم من تعلق التصور بنفس التصديق او المصدق به
 اتحاد التصور مع التصديق والاتحاد مع المصدق به فضلا عن اتحاد مع تعلق التصور بنفس التصديق فالحل جاز وارتفع
 الشبهة بتعلق التصور بما يتعلق به التصديق او قررت بتعلق التصور بنفس التصديق قال في الحاشية اللهم الا ان يقال
 ان لهم ارادتهم بالتصور والشك والتردد وكما يدل عليه قوله فتفاوتها كثافات النوم واليقظة وصرح في الحاشية المنقولة
 حيث قال ان الشبهة المذكورة تعلق بها الشك وهو تصور فاذا زال الشك فعلق بها الاذعان وهو تصديق فلهذا
 فشي واحد بالضرورة لاحتمال تعلق التصور بعنى الشك بنفس التصديق بل بالمصدق به قبل تعلق الاذعان به فقابل
 فيه لان المقدمة التي عليها بنار الشبهة اعني قوله ان التصور متعلق بكل شئ لا يتخمس بالتصور الذي هو الشك انتهى قوله

فان حصول صورة الاذعان قال في الحاشية يمكن ان يجاب بمثل هذا على تقدير عدم القول بالحالة الادراكية ايضا لان
 صورة الاذعان انما يحل عليها التصديق باكمل الاول دون الشائع المتعارف فلا يلزم الاتحاد الا بين التصور والحق التصديق
 المطلق وهو لا ينافي التباين بين التصور والتصديق لان معنى التباين بينهما ان لا يصدق كل واحد منهما بالحلل الشائع
 على ما يصدق عليه الاخر كذلك واسر ان التصور المطلق عرضي لما عرضته والاذعان ذاتي لخبر سائده فالحل الاشكال
 على القائلين بان العلم هو الصورة انتهى وانت تعلم ما في جوابه من الاختلال اما والا فلان صورة الاذعان لما حل عليها
 التصديق بالحلل الاول كان التصديق لنفسها وهي غرض من التصور والتصديق بالحلل عليها حلا لا كما فيكون التصديق فردا
 من التصور ويكون التصور محمولا عليه حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا
 على الذات وحل الانواع على الاشخاص او يكون حل التصور عليه حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا
 القائلين بان العلم هو الصورة نفس الصورة لا عرضها من الصورة فتصوره الاذعان التي هي عين التصديق لا يكون
 معروفة للتصور حتى يكون حل التصور عليها حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا
 فعل الثاني يكون المحمول بالمواطاة عليها هو التصور لا التصور ويكون التصور امر اعتباريا لها متعلقا بها فيرجع الى القول
 بان التصور هو الحالة الادراكية على الاول يلزم ان تكون المبادئ محمولة على ما ليس عينها ولا ذاتها لها ولا حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا
 بالمواطاة وقد تقر ان المبادئ لا تحل على ما لا يتحد معها بالذات الا بالاستحقاق ولما بطل الاحتمال الثاني من اشتغال الاولين
 تعيين الاول وهو ان يكون حل التصور على التصديق حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا كما فيكون حلا لا
 والتصديق حقيقتين متباينتين بالذات فالشبهة غير مبنية على كونها ذاتا فلان صورة الاذعان القائمة بالذات من شخص
 ذهني والتصديق نعم منه وحل العلم على الاخص حل شائع متعارف وليس محلا اوليا كما زعموا امثالنا فلان اذا تصورنا ناعا
 من التصديق كاليقين او النظم مثلا حصل صورة اليقين او النظم في الذهن فلا يتشبه ان يقال ان صدق التصديق
 عليه باصدق اولي كيف وصدق كبحس على ما تمتع من الانواع ليس ليابل هو شائع متعارف وقد اعترف بان معنى التباين
 بين التصور والتصديق ان لا يصدق كل واحد منهما باكمل الشائع على ما يصدق عليه الاخر كذلك وقد لم يصدق التصديق
 والتصور على صورة نوع التصديق باكمل الشائع المتعارف فان قيل صدق التصديق عليها حل شائع متعارف ذاتي وصدق التصور
 عليها حل شائع عرضي ومعنى تباينهما ان لا يصدق كل واحد منهما باكمل الشائع على ما يصدق عليه الاخر بذلك النعم من اكمل مذهبنا
 قد اختلف نحو اكل فلنا صدق التصور على الصورة الذهنية لا يمكن ان يكون صدق عرضيا لان العلم هو التصور هو الصورة وليس
 ادراكيا لها عارضا لها بل هو الاك ان ذلك الحكاك يكون العلم هو الصورة واما راجعا فلان قولوا اسرفه كلام لا معنى لافان ان اراد

يقول ان التصور المطلق عرضي لما عرضه ان التصور المطلق عرضي للتصور الذي منبته فهذا لا يعقل الا اذا كان التصور غير الصورة الذهنية
 والكلام على تقدير القول بكون العلم به الصورة على ان عرضي هو الخارج المحمول بالمواطاة والمبايى لا يتعل بالمواطاة على
 غير ما علم عرضيا فلا يتعل التصور على معروضه بالمواطاة فلا يكون عرضيا له فباسم ما في كلامه من اطلاق العرض على المتعلق
 فان التصور متعلق بالصورة الذهنية وليس عارضا لها لانه قائم بالذهن لا بالصورة حتى يكون عارضا للصورة وان اراد بمعنى
 آخر فالتصور لا ولا حتى نظريه وقول والاذا كان ذاتي تجزئيا مسلم كمن التصور البين ذاتي تجزئيا وبالمجملية فلا فرق بين التصور
 على الصور انما خاصة وبين صدق التصديق على التقديرات انما خاصة فان التصور والتصديق نوعان من الادراك فتدعيهما
 على افرادهما على نحو واحد وان نبي الكلام على ان الاذعان ليس قسما من الادراك كما هو مذمونا قيل يكون العلم به الصورة المتحدة
 مع المعامير قال الاشكال على هذا التقدير البين بكمالها على هذا يكون التصور متحد بالاذعان مع حقيقة الاذعان مع تباين حقيقة العلم
 وحقيقة الاذعان **قوله** فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم ومن حيث القيام علم انهم كما اختلفوا في حقيقة العلم اختلفوا
 في المعلوم فذهب المتكلمون النافون للوجود الى ان العلم قد يتعلق بالموجود وانصر عنه بجم في الموجودات الخارجية وقد يتعلق
 بالمعدوم الخارجي الذي هو معدوم محض عندهم وذو سبب لجهول الفلاسفة العالمين بان الاشياء حاصلات في الذهن بانفسها
 ان العلم به الصورة احياء صلت في الذهن الى ان الاحمال في الذهن من حيث انه قائم بالذهن مكثف بالعوارض الذهنية ثم
 ومن حيث هو بجمع قطع النظر عن قيامه بالذهن ككتافه بالعوارض الذهنية معلوم لبعضهم الى ان ما في الذهن من حيث هو
 في الذهن معلوم ومن حيث القيام علم لبعضهم الى ان الصورة المعروضة للعوارض الذهنية معلوم ومجموع العوارض
 علم وذو سبب لعلامة التوحيهي الى ان الاشياء حاصلات في الذهن من دون قيام به هي التي يتعلق بها العلم في المعلومة وذو سبب
 الصداشير الى ان صور الاشياء قائم بانفسها باذعان النفس بالماضي بالمعلومات وذو سبب لعلامة بان العلم هو شئ
 اشئ الى ان العلم هو شئ وذو سبب لبعضهم الى ان العلم البين هو شئ كمن قطع النظر عن قيامه بالذهن في ذهابهم الكلام
 لبعضهم قدس سوا الى ان العلم قد يكون موجعا ووجوده يرتب عليه الآثار وقد يكون معدوما ثابتا بثبوت متغيره للوجود ولا يرتب عليه
 والآثار في عالم آخر لا في الذهن وذو سبب لعلامة بان العلم هو كماله الاذكارية مع القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن
 الى ان الصورة القائمة بالذهن المتحدة مع ذي الصورة هي المعلومة حقيقة وحيث ان العلم اي متعلق العلم بالذات هو كماله
 الانجاليات التي تقتضها هو شئ القائم بالذهن وربما تشبه لبعضهم كمال المتكلمين بان العلم هو ما في الاذعان العالية
 من الصور فبهذا اثنا عشر ذهابا فالذهاب الاول فهو باطل بالهبة كيف وما يتعلق به العلم يجب ان يكون شيئا للمعدوم
 الا صرف الاشياء محض والاشياء المحض كيف يتعلق به العلم وايضا ما يتعلق به العلم يجب ان يكون مكتشفات متغيرة عند العالم وتغيره

الصرف باطل في الواقع وعند مولد الالف فالحق ان ما يتعلق العلم يجب ان يكون له نحو من شئ بحيث قطعاً يلزم ان لا يكون مقبول اما
 علم الواجب سبحانه وعلم الممكن بذاته وصفاته قد مر الكلام فيه ولا كلام فيه بهذا انما الكلام بهيئته ان متعلق العلم في علم الاشياء
 الخارجة عن المدرك ما هو العلم لما كان صفة ذات امتداد وتعلق بالمعلوم متوجبه لاكتشافه وتغييره ومن دون ان يتوقف تعلق العلم
 على اعتبار متغير فرض فاض ولا لا لا خلاف في ان يكون متعلقه موجوباً في الخارج او في الذهن لا يتوقف وجوده على ضرورة متغير
 وبما ان شئ متعلق العلم بشئ غير موجود على وجوده في الخارج اذ العلم لا يتغير باسما الوجود الخارجي فالوجود الخارجي ليس متعلق العلم
 بالذات فتعلق العلم بالذات هو الموجود في الذهن لاسم حيث انه لم يلاحظ بخصوص لما ظاهراً وكيف ولو كان متعلق العلم هو الموجود بالذهن
 من حيث اعتباره بخصوص الملاحظة لم يتغير تعلق العلم في العلم بالخطا الموجود بالذهن بخصوص تلك الملاحظة والاشياء صريح
 البطلان مما شتهر من ان الصورة بالذهنية من حيث انها مكتشفة بالعوارض الذهنية علم من حيث هي مع قطع النظر عن الاكتشاف
 بالعوارض الذهنية معلوم في غاية السخافة اذ الموجود في الذهن بلا اعتبار المتصورة واحدة وشئ واحد لكن اعتقل بضرب من
 التحليل نحو من الملاحظة يحل تلك الموجود الى المبهمة من حيث هي وليست بذاك موجود ان المبهمة من حيث هي
 والشخص اى المبهمة الملحوظة بالعوارض وانما الموجود بذاك شئ واحد فلا يصح ان يكون هو العلم والمعلوم معاً كيف العلم والمعلوم
 متضايقان فيجب ان يكون مصداق احد هما متغير المصداق الآخر ولا يمكن التغير الخارجى بين مصداقهما بعد تحقق المصداق
 اذ المتضايقان يجب التغير بينهما في مرتبة المصداق والا كان مصداقهما واحداً فلا يكونان متضايقين كما ذكره المص من ان المصداق
 العلية من حيث الحصول بالذهن معلوم من حيث القيام به علم غير معقول اذ وجود الصورة العلية في الذهن هو المحلول فيه والقيام
 به ليس له في الذهن وجودان يسمى احدهما بالمحصول والاخر بالقيام حتى يكون الموجود باحد ما معلوماً والموجود بالآخر علماً
 وان اريد بان الصورة العلية وان كان له في الذهن وجود واحد لكن الاعتبارين الاول اعتبار انه نخل الموجود العيني والثاني
 اعتبار انه قيام صفة بالذهن وجوده بهذا الاعتبار وجوداً حقيقياً من حيث انها موجودة بالشيء الاول معلوم ومن حيث انها موجودة
 بالشيء الثاني علم بهذا الوجود لا بل لان هذا التغير لتغيير اعتبارى متاخر عن تحقق مصداق العلم والمعلوم فلا يمكن ان لا يتحقق
 العلم والمعلوم اذ تحققهما غير متوقف على الاعتبارات السابقة للملاحظة فقد وضع ان القول يكون شئ واحد علماً ومعلوم باطل
 فبطل المذهب الثاني والثالث والسادس والثامن فانهما سواسية في القول يكون شئ الواحد علماً ومعلوماً بجهتين
 اعتباريتين وقد ابطالنا ذلك ثم قول من قال ان الشئ الواحد حصل في الذهن من حيث هو هو معلوم ومن حيث الاكتشاف
 بالعوارض الذهنية علم باطل بوجه آخر وهو انه لو كان العلم هو الشئ الواحد حصل في الذهن من حيث هو هو معلوم لا يتعلق العلم
 بالشخص فلا يكون الشخص فلا يكون الشخص معلوماً لان العلم هو الشئ من حيث هو هو الشئ من حيث هو وليس بشخص

والثاني ظاهر البطلان ما يقال من ان الشخص الخارجي يحصل تبعيته في الذهن مع تشخصه الخارجي والوجود الذي يعرضه
 فعله هو ذلك الشخص لما يصل في الذهن من حيث انه قائم به ومعلوم ذلك العلم هو الشخص مع غزل النظر عما عرضه من الوجود
 الذهني من افاض لا باطل فان انتقال الشخص الخارجي الى الذهن قد ابطالنا فيما سبق على اننا قد علمنا بعض الاعراض
 الموجودة في الخارج المتشخصة بالشخص العيني بما هي كذلك ولا نعلم معها موضوعاتها ولا تكمالاتها من ملابها وعلم موضوعاتها علم
 تلك الاعراض الجزئية اكان يحصل تلك الاعراض الشخصية بما هي كذلك وكانت تلك الاشخاص من حيث قيامها بالذهن
 علما مع غزل النظر عن ذلك معلوما كما يتفوه به الازلزم انتقال العرض عن موضوعه وهو باطل اجماعا فلا سبيل هناك الى
 القول بانتقال الاشخاص الخارجية باعيانها الى الذهن واما المذهب الرابع فهو اكان في القول بكون الصورة المعروضة
 للعروض الذهنية معلوما صحيحا كما سمعته لكن القول بان العلم هو المجموع المركب من العارض والمعرض باطل لان لمجموع
 المركب من العارض والمعرض حقيقة اعتبارية غير مندرجة تحت مقولة العلم ليس كذلك على انه ليس في الذهن موجودان
 احدهما الصورة المعروضة للعروض الذهنية والاخر المجموع المركب من العارض والمعرض حتى يكون احدهما معلوما والاخر
 علما وانما تحقق ذين معاني الذهن باعتبار العقل فيلزم ان يكون تحقق مصدر العلم والمعلوم متوقفا على الاعتبار واما المذهب
 الخامس في ان الكلام عليه غير صحيح اما المذهب السابع فهو ايضا باطل لان ذو الشئ قد يكون معدوما فكيف يتعلق به العلم واما المذهب
 التاسع فاني الى هذا الغاية لم اصلح ما اوله فلا تله لا عقل للفرق بين اشبهت والوجود ولا ينهم معنى كون المعدوم ثابتا كما
 فصل في مقامه اما ثانيا فلا تله ثقتنا فيما سبق ان مصدر الوجود نفس المهيته فما ليس موجودا ليس لهية وذات فكيف
 يتعلق العلم واما ثالثا فلا تله ثبوت المعدومات ليس في الذهن بل في عالم آخر كما اعترف به صاحب المذهب فمفهومه ان المتعدي
 اعتلية كمفهوم شريك الباري وجماع انقيضين اكانت ثابتة فلا يكون ثبوتها في الذهن بل في عالم آخر فاما ان يكون ثابتة
 في محل غير مدرك فهذا غير معقول واثابته لا في محل فيلزم ثبوت شريك الباري وجماع انقيضين وغيرهما واما من البطلان في
 صدق شئ من انكاره بالجم الغائيات من المقترنة ايضا فضلا عن اهل التحصيل واما رابعا فلا تله ان يكون كل ما يتعلق به العلم
 ثابتا او لا يكون كذلك على الثاني يلزم تعلق العلم بالاشئ البصر ولا يرجع القول بثبوت المعدومات الى ثاقل وعلى الاول يلزم
 ان يكون لهية المادية من حيث هي ايضا ثابتة لانها ايضا ما يتعلق به العلم فاما ان يكون المادية من حيث هي ثابتة فلا تله
 ثبوت لهية المجردة وهو غير معقول او يكون لها تشخص تاما ان لا يكون هي محسب لك الشخص كمتنفة بالعوارض المادية كما
 هي عين وجودها فالقول بانها ثابتة لا لوجوده سخي باطل ومع ذلك فليست لهية من حيث هي ثابتة على انه التقدير
 بل لثابته هي لهية المخلوطة والكلام في علم المادية من حيث هي او لا تكون محسب لك الشخص كمتنفة بالعوارض المادية

بل بحسب ذلك الشخص مجردة عن المادة وعوارضها فيكون ذلك قولاً بانقل عن بعض الاول من انه لكل نوع اولى فردان ومجرد
 ويطل ذلك باطل به ينسبهم مع ذلك فلم يكن الماهية من حيث هي التي فرضنا متعلق العلم ثابته ولا يمكن ان يجري
 مثل هذا الكلام في وجود الماهية من حيث هي في الذهن لان الذهن ظرف للخطوات والتعريفات باعتبارها من بخلاف الخارج والخطوة
 منقادها الا ان اكثر من ان تقصى وانظر من ان تحصى وما الثاني عشر وهو ما تشبث به الامام فاليه باطل لان الضرورة
 حاكمة بان ما يتعلق بعلم مدرك يجب ان يكون متميزاً نحو وجوده عند ذلك المدرك وان الصور المرتبطة في الالذ بان العاليية ليست
 حاضرة عند مدركنا حتى يكون متعلقات علومنا والية محكم في العلم بالجزئيات للمادية فصورها غير مرتبة في تلك الالذ بان
 عدمهم فلا يمكن ان يكون متعلق ذلك العلم بالصور المرتبة فيها وما ما قبل في البطلان كون الصور المرتبة فيها متعلقات
 علومنا من انما تعلم بهتة ان علومنا لا تقتضي ولو فرض افتقار تلك الالذ بان وما فيها من غايات السقوط لان تلك الالذ بان مع فيها
 علل لنا وعلومنا عدمهم فعلي فرض افتقارها كيف لا يقتضي علومنا فتلك البديهة بدية الوجه واذ قد طلبت المناهية المستقرى
 فذهبان متفقان في ان متعلق العلم حقيقة هو الصورة القائمة بالذهن احداهما منسب من يرى انها متحدة مع ذى الصورة
 بالحقيقة والثاني انها مغايرة لها بالحقيقة مما كنه له بالاول باطل بامرنا من البطلان حصول الاشياء بانفسها في الذهن
 تعيين الثاني وهو ان متعلق العلم بالذات هو الحالة الالذائية التي قد تم تحقيقها وسياق ايضا انشأه تعالى هو ما شج انما
 بالذهن والما تعلق العلم بذي الشج فانما هو بالعرض بواسطة الشج وكما ان ذالشج معلوم بالعرض بمعنى ان العلم متعلق بالما كنه
 كذلك هو موجود بالعرض بوجه الشج بمعنى ان ما يحاكيه موجوداً ما يتوهم من ان الشج مباين لذي الشج فلا معنى لتعلق العلم بالما كنه
 ذى الشج في غاية السقوط لما حققنا انفسنا ان سببنا الشج لذي الشج بالماهية لاني في انكشاف ذى الشج بالمشج وان اشبه
 عليك الامر فاعتبر الصورة منطبقة في المرأة من شكلة من شخص لا تراه وانت ترى صورته المنطبقة في المرأة فكيف لك ذلك شخص
 بواسطة تلك الصورة التي هي شج ذلك الشخص فامى استبعاد في انكشاف الشج بواسطة شج المعايير لمر بالحقيقة المحاكى اياه فلا
 بعدنى ان يكون المفهوم المحاصل في الالذ بان من الانسان مثلاً مع كونه شجاً مبايناً بالذات للانسان محاكياً اياه كاشفاً حقيقة
 الانسان ولما كان من الوجدييات التي لا يحاكيها الا المتعصب العامة من المحككين ان حقيقة الانسان لا يكشف عنه
 الا بمفهومها محاصل لنا في الالذ بان وقد اتنا البرهان فيما سبق على اقتناع حصول الحقائق بانفسها في الذهن وعلى ان المفهوم
 ارجى اصل من الشئ ليس علماً بل علم حالة مغايرة لثبث ان هذا المفهوم شج لانسان وانه متعلق بعلم بالذات ان الانسان
 انما يكشف بواسطة هذا الذي نحن بصدده وما استدلل به بعض الاول كبر من التاخير عن على ان العلوم بالذات هو الشئ
 من حيث هو هو الصورة القائمة بالذهن من انه لو كان العلوم بالذات هو الصورة القائمة بالذهن من حيث الاكتشاف

بالعوارض الذهنية لم يتصور انكار الوجود الذهني ولم يتجس الى اثباته بالدليل وبني على ذلك ان الصورة من حيث الاكتشاف بالحواس
 الذهنية علم حصول معلومة الشيء من حيث هو وهو العلم المتعلق بها علم حضوري نفي غاية السقوط لان ان اراد البطل كون مفهوم
 الصورة من حيث الاكتشاف بالحواس الذهنية معلوما بالذات اي مفهوم الحس من حيث هو بحيث فسلم ان ليس متعلق بالذات
 للعلم المتعلق بذى الصورة بالعرض كيف وكثيرا ما يكشف لنا ذوا الصورة ولا يخطر ببالنا مفهوم ذوا الحس ولا يتعلق علمنا به
 ومن المستحيل تعلق العلم بذى الصورة الذي هو معلوم بالعرض من دون ان يتعلق العلم بما هو معلوم بالذات لكن لا يلزم من
 ذلك ان يكون المعلوم بالذات هو الشيء من حيث هو بل يجوز ان يكون المعلوم بالذات مصداق ذوا المفهوم ونشأ عن شراعه
 وهو اصوله الشخصية القائمة بالذات من المكشوفة بالحواس الذهنية والنية على هذا التقدير لا يستقيم القول بكون الصورة من حيث
 الاكتشاف بالحواس الذهنية علما حصوليا بالشيء كيف ومفهوم ذوا الحس من حيث انه محيى ليس علما حصوليا بالشيء اذ كثيرا ما نعلم
 الشيء ونكشف به عندنا ولا يوجد ذوا المفهوم في الذهن ومن المحال ان يكشف للمعلوم بدون العلم بالاصح القول بكون العلم المتعلق
 به حضوريا اذ لا حضور له بالمفهوم بنفسه عند الغفل بل العلم به يتوقف على انتزاعه لا سيما وقد نص هذا القائل على ان الذات لما خالفت
 مع الحيثية امر اعتباري يقتضيه العقل العلم المتعلق بها علم حصولي وان اراد البطل كون مصداق ذوا المفهوم بمعنى الصورة القائمة
 بالذات معلوما بالذات فاستدل في غاية السخافة ما ولا فإنا ان هذا القائل بنفسه قائل بان علم الصورة القائمة بالذات علم حضوري
 وانها معلوم العلم حضوري بالذات مع ان هذا مستلزم عارضا ان لا يجرى مجرى مفهومه وانما ثانيا فلان نحل ذوا العقدة و
 نقول ان الشيء ان كان متعلق العلم بالذات فلا يوجب ان يكون معلوما بجميع عوارضه ووجهه فيجوز ان يكون متعلق العلم بالذات هو
 الصورة الموجودة في الذهن اي ما هو مصداق الوجود الذهني ولا يكون وجوده الذهني معلوما اذ ليس علم تلك الذات اتي به
 مصداق الوجود الذهني عين العلم بالوجود الذهني ولا مستلزم له لو كان الامر كما زعم لا يمكن ان يستدل على ان بنفسه ليست
 مجردة ولا بسيطة بان نفس معلومة العلم الحضوري قطعاً متعلق ذلك العلم بكان هو نفس المجردة البسيطة لزم ان يعلم عليها التجرد
 والشيء بهم كمن السال باطل والا لما اختلف في بساطتها وتجردها فالقدم مثله متعلق ذوا العلم الحضوري ليس هو نفس البسيطة المجردة فاذ
 متعلقه امر مركب مادي وانت تعلم شاذ لا لا استدلال اذ لا يلزم من كون متعلق ذوا العلم هو نفس البسيطة المجردة ان يكون متعلقه
 بجميع اوصافها من البساطة والتركيب المادية والتجرد مثلاً كذلك لا يلزم من كون الصورة الموجودة في الذهن معلومة ان يكون
 وجوده الذهني ايضاً معلوما حتى يتصور انكاره ولا يحتاج الى اثباته الى الدليل على انه لا يوجد في ان يلتزم به بهية الوجود الذهني ولا
 يبرأ بالكارهات المتكلمين فانه تحت صرف ذوا وقد غلبنا الكلام في هذا المقام كونه من واهض الاقدام تحمل فان الحصول في ذلك
 نفس القيام بالشهور من ذهب المجبور هو ان الحصول في الذهن عبارة عن القيام ولا عبارة على ذلك عند من يقول ان

الحاصل في الذهن شيخي الاشقي لافسده الماعلى ذنب القاطنين حصول الاشياء بانفسها في الذهن فالامر مشكل اذ يلزم من حصول
الحركة والبرودة وغيرهما في الذهن قيامها به وهو مستلزم لكون الذهن حارا او باردا اذ مناط صدق المشرق على شئ قيام له
به يلزم من غرضية الجواهر كاسيافي فلو هو هذه العضلات ذهاب لعلامته الغشبية الى ان الحصول في الذهن غير القيام به انه
محصل الاشقي في الزمان والمكان وذهب لصد الشرازمي الى ان النفس مبدئة للصورة الذهنية وهي ليست قائمة به بل هي
قائمة بانفسها في عالم وادع عالم الالبيان وادع عالم المثال فانه عالم شريف عقلى وتلك الصورة يمكن ان فيه جزئية وبان لذهبا
باطلان اما اولها فانه لو لم يكن الذهن محلا للصورة الذهنية لزم قيام الصورة الذهنية الماخوذة من الاعراض بانفسها عند العلم بها
اذ لو كان سليم للغير في حصول الاعراض في الذهن وبين حصول الجواهر فيه بان يكون حصول الاعراض فيه على نحو
في الموضوعات وحصول الجواهر في غير ذلك من الاعراض في الذهن في قيام تمام الاعراض من حصولها في الذهن بانفسها وازم جبرية اصل الغرضية
باجزائها من اعم غرضية لصور الجوهري على انهم متفرون في قيام الصورة الذهنية الغرضية بانفسها حيث حاولوا دفع شبه التوهم على الوجود الذهني بانك لا تعلم الحرارة
والبرودة وغيرهما بالذهن فيلزم منهم القول بقيام الاعراض بانفسها باعتبار فهم غلا جمال لان يقال لعل اصحاب هذا المذهب لا
يقولون بحصول الاعراض بانفسها في الذهن على نعم ان قالوا بان الصورة الذهنية متحدة مع ذات الصور بالحقيقة لزمهم
القول بقيام الاعراض بانفسها عند حصولها في الذهن كما ذكرنا وان قالوا بان الصور مشيخ مبنية لذوات الصور فلا حاجة
الى انكار حصول الصورة الذهنية في الذهن اذ لا يلزم من هذه الحوادث التي تخطر ببالهم الى انكار القول بذلك ولعلك قد تحدثت
ما ذكرنا بسقوطها وما اسن وضع الشبهة لان علم الحرارة والبرودة مثلا لا يكون العلم بالامام ممكن قطعا فاذا حصلت الحرارة
والبرودة في الذهن فاما ان تكونا قائمتين بانفسها وهو باطل اذ قيام العرض بنفسه محال او قائمتين بالذهن فيلزم كون الذهن
حارا باردا واما ثانيا فلان الصورة الذهنية الجوهري اما ان يكون هي الجوهر الموجودة في الخارج باعيانها حتى يكون الصورة والصور
متحدتين بانفسه فذلك صحيح البطلان اذ الصور الذهنية متعددة تبعد الا زمان ولا معنى لتعداها واحد بانفسه الصور لا ترتب
عليها الاثار الخارجية بخلاف اعيان الموجودات الخارجية لا سيما عند الصدور فان الصور مبدئة باعراض النفس عند وجود الموجودات
الخارجية التي هي ذوات الصور ليست كذلك او يكون الصور الذهنية الجوهري امثالا للموجودات الخارجية متحدة معها بحقيقة
فاما ان يكون تلك الاشكال القائمة بانفسها الموجودة في الذهن قديمة وهو باطل لحدوث الازمان النفس او يكون جاذبة
فيلزم حدوث جواهر غير محصورة بلا سبق اذ هو مخلوقات ما تقدر في اماكنها ما تاتى فلان الذهن قد يلاحظ الماتية
الماتية من حيث هي هي مع غل الخلف عن العوارض المادية فاما ان يكون الماتية الماتية الماتية الماتية الماتية
الماتية قائمة بنفسها محصورة عن العوارض الشخصية فيلزم وجود الماتية المحبقة او قائمة بنفسها مخلوقة

بتخصيص غير مادي وعوارض غير مادية فيكون ذلك قولاً بائناً عن بعض اللاحقين من انه يوجب لكل نوع مادي فرداً مادي غير فرد
 مجرد ولا يتغير ولا يتبدل فيستلزم بالاطل :- ذلك القول في مقامه وبأجابه فسخاً فذهب بين المذهبين انهم على ان ينفي قوله الا ترى
 انهم يستدلوا باستدلال العلامة على بساطة النفس بانها العقل البسيط الذي لا جز له كالوحدانية والنقطة فيجب ان لا يكون نقسمته
 اذ لم تقسمت اذ انقسامها هو حاصل فيه كالوحدانية والنقطة اذ انقسامها لم يحصل مستند من انقسامها حال فلو لم يكن الحصول في
 النفس عبارة عن الحصول فيها لم يلزم من انقسامها انقسامها هو حاصل فيه ولا يتحقق ان بالاستدلال انها يدل على ان الحصول
 في الذهن عبارة عن الحصول فيه عند المستدلين بهذا الاستدلال لاصل ان الحصول في الذهن هو الحصول فيه في الواقع قالوا لا يلزم
 ان لا يستقيم القول بكون الحصول في الذهن معلوماً والقائم به علماً على راد جهل الاراد لا يصح في الواقع فلا يلزم ان لا يصح قول
 النفس في الواقع اذ لا تقطع بجهة الاستدلال في الواقع والعلامة العقول معترض على هذا الاستدلال بان الحصول في الذهن
 ليس عبارة عن الحصول فيه حتى يلزم من انقسام النفس انقسام ما هو حاصل فيها فذكره الشارح ليس محججاً على العلامة القولية
 وايضاً صحة هذا الاستدلال لا ينافي صحة قول النفس لان الحصول في الذهن عبارة عن حصولها في الذهن فائدة به اليقينية وهي ان
 حيث الحصول فيه معلوم ومن حيث القيام به علم فبذلك يترك قيام الصورة بالذهن وحصولها فيه حتى لا يتقيد الاستدلال المذكور
 على راد بل انما يقول ان للصورة مع قيامها بالذهن حصولاً في الذهن راد القيام به فلو جاز ان يقرر الازداد المصدر لقبول ان
 ابراهيم الخ بان كلام النفس مبنى على ان للصورة الذهنية حصولاً في الذهن راد القيام به وهو غير مقبول لان الحصول في الذهن
 هو الحصول فيه والحصول فيه هو القيام به فالصورة من حيث الحصول في الذهن هي الصورة من حيث القيام به وهي علم حصولي
 وعلم العلم المحصورى وليست قولاً لا ترى الى آخره من المبهين وثبتت اتحاد الحصول بما علمناك في الدرس السابق
 من انه لا يعقل الحصول في الذهن بدون الحصول فيه فافهم قوله قيل لك عاصلة الفرق بين الحصول وبين القيام بان
 الاول وجودي والثاني وجودي فالصورة باعتبار الحصول في الذهن معلوم باعتبار القيام به علم وفي نظر من وجهين الاول ان
 في الذهن صورة واحدة وشئ واحد وشئ الواحد يستحيل ان يوجد وجودي نظري واسمى فلا يمكن ان يقال الصورة الذهنية من
 حيث الوجود نظري معلوم ومن حيث الوجود الاصلي علم فافهم حيث الوجود الاصلي علم فافهم حيث الوجود الاصلي علم فافهم حيث الوجود
 يساوق بتخصصه في كل شئ بدون تشخيصه في حصول الصورة الذهنية بما هي موجودة بالوجود نظري يكون تشخيصاً بما بالذهن حالاً في الصورة بما هي موجودة
 بالوجود الاصلي ما ان يكون نفي كل شخص بعينه فلا فرق بين القائل والاعلم والقيام بالحصول لا بين العلم والمعلوم وتقبل الاعتبارات المنقوشة بعد
 تحقق مصدر العلم والمعلوم غير محبة كما سبق تحقيقه او لا يكون نفي كل شخص بعينه بل يكون تشخيصاً بغيره وصريحاً بطلان ان الموجود في الذهن من الشئ
 الوجودية واحدة بالبداهة وبما قاله بعض الشارح ان الموجود الذهني لا يتغير فيه جهة القيام بالذهن بل يتغير بالوجود قطعاً نظر من تلك الجهة فيحصل ان

الذهني تشخص لهبته والتشخص بالنفس الوجود الخاص او مساوق لوجود الخاص للصورة الذهنية هو حلولها في الذهن
وتبناها فلا يعتبر فيه جهة القيام بالذهن ليس شخصا فليس موجودا ههنا الا ان يقال انه اراد بالوجود الذهني المبهمة المحلطة
من حيث هي هي وهي بحسب خصوصية الظاهر ليس شخصا وان كانت في الواقع شخصا لكن الظاهر ذلك قوله ويعتبر معه الوجود
الذهني المحلطة من حيث هي هي لما يعتبر معها الوجود الذهني الثاني ان القول بان الصورة وجودا ظاهريا لا يثبت عليها الاكثر
وجودا حقيقيا يثبت عليها الاثار غير معقول لانه ان اريد بالآثار التي نفى ترتيبها عن الوجود الظلي وحكم بترتيبها في الوجود الاصل
الآثار التي تترتب على وجود ذي الصورة في الخارج فلا ينبغي ان تلك الآثار لا تترتب على وجود الصورة في الذهن اصلا مساو
قيل بكونها موجودة بوجود اصلي او بكونها موجودة بوجود ظلي فان صورة الآثار الحاصلة في الذهن ليست حادثة ولا محركة وانما
بالآثار والآثار التي هي واثرا ثابتا في الصورة فلا ريب ان الوجود مطلقا مبدء للآثار مطلقا فالوجود الظلي الوجود مبدء للآثار فلا
معنى لنفي ترتيب آثار عن الوجود الظلي وما يقال من ان الصورة القائمة بالذهن من حيث اكتسابها بالعوارض الذهنية مبدء
للآثار الخارجية كالأكثاف والخزن والسرور في غاية السقوط ذلك لآثارنا تترتب على ما هو العلم حقيقة وهي الحالة الاكثاف
على ما هو الحق ومبدء مسبب المص على الصورة القائمة بالذهن ومن العجائب ما وقع عن بعض الاوكليدس المتأخرين من
ان الصورة من حيث الاكثاف بالعوارض الذهنية موجودة في الخارج لانها صفة انضمامية للنفس فلا بد من تحققها في طرف
وجود الموصوف بخلاف ما بهية الصورة من حيث هي هي فهي معلومة بالعلم المحسولي وليست صفة للنفس لا موجودة في الخارج
وانت تعلم انه لا وجود للصورة خارج المشاعر والكان مراد بالوجود في الخارج ما يعلم الوجود في الذهن فالحاجة الى الاستدلال
عليه لا كلام في وجود الصورة من حيث الاكثاف في حواضن الذهنية في الذهن وكونها صفة انضمامية للنفس لا يستلزم
وجودها في الخارج اذ الانضمامي يتصور بان يكون الموصوف هو الذهن والصفة هي الصورة الموجودة في ذلك
الذهن بوجود متغاير لوجوده ولما كانت الصورة من حيث الاكثاف بالعوارض الذهنية صفة قائمة بالذهن كانت ما بهيتها
من حيث هي صفة قائمة بالذهن اذ حلول الفرد مستلزم لحلول الطبيعة بل هو عين حلول الطبيعة كحاسيات انشائها في
قولهم ما ذكره كان معلوم العلم المحسولي اليه صفة النفس موجودة في الخارج فافهم قوله ويحتمل جواب آخر بعد تسليم ان حصول
في الذهن هو القيام به حاصلا في حيثية الحصول في المعلوم تعليلية وفي العلم تعليلية فالشيء معلوم لاجل انه حاصل في
الذهن ونذكره تفصيلا فانتقلت لما ذهب القوم الى ان الاشياء حاصلة في الذهن بانفسها وكان الحصول في
الذهن هو الحصول فيه وروى عليهم ان يجوز ان يحصل في الذهن صلتا كما به حاله فيكون عرضا واللازم باطل ونحو احداهما
عليه في البطل القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن واجاب عنه الشيخ في البينات اشفايا حاصلا ان معقول الوجود

بمعنى انه الموجود في الاعيان لان موضوع اى هوية من حقها ومن شأن وجودها في العيين ان تكون غنية عن الموضوع فالجواب
المعتدل عين هو ان العقل جوهر عرض معافاة بالفعل موجود في موضوع هو الذين واليه من حقه اذا وجدت الاعيان ان لا
يكون في موضوع وزاكالان الحركة حقيقتها انها كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة مع انها ليست في العقل بهذه الصفة
حتى يلزم ان يكون العقل متحركا بقاياها بل حتى عدا انها هوية من حقها في الاعيان ان يكون كمالا لما هو بالقوة وهذا صادق
على المعتدل منها فخر الشيخ لذلك مشلا في المحسوسات وهو ان المتعاطيس حجر من شاذ جذب الحديد اذا ساووه مع ان اذا كان
في الكلف لا يتجه به وهو في الكلف فهو اذا لم يتجه به وهو في الكلف لم يتصل عن كونه متعاطيا فصفة تلخص من هذا ان معتدل الجواهر
والكان عرضا ايضا فذلك ان الشئ نفسه معترف بان الصورة العقلية الجوهرية عرض في النفس وليس
هو غير من رواسا الفلسفة على ان الفرق بين العرض والصورة الحالة في البديهي هو ان العرض نفس طباعة معتدلة لكل
والصورة طباعها غير مفترقة اليا فلما افترقت حسب خصوصية لطبقها فلو كانت الصورة العقلية الجوهرية عرضا في النفس كانت
تفترق طباعها ليس حقيقتها معتدلة الى موضوع مطلق فحين يكون حيز حيز حقيقتها ولو افترقت طبيعتها المرسل الى الموضوع لطلق احتمال
ان يوجد ما يتبها في الموضوع فلما وجد فموضوع افراو باقائنا فليس يكون جوهر اصلا ولا نفسا فظهر ان جوهرية الصورة الجوهرية عقلية فقط
الصورة الجوهرية العقلية حاله في الذين كالموقف فثبت الشايد على انحصار الحال في الصورة والعرض ليس في المادة للموضوع وجودا للصورة العقلية
في الذين ليس متبيل وجودا للصورة في ما جهلا لا تغنا را الذين عنها في القوة ولا انحصار الصورة في الجسمية والنوعية والصورة
الذهنية ليست في شئ منها فوجود الصورة الذهنية في الذين من باب وجود العرض في الموضوع فهي اعراض في الذين
في محتاج بحقاقتها وما يتبها الى الموضوع فلا يتبيل الى كونها جوهرية واليه فلا صفة الشايد فيهم الشيخ استدل على ثبوت
الهيولى في جميع الاجسام بعد اثباتها في الاجسام القابلة للانفكاك بان طبيعة الصورة الجوهرية طبيعة نوعية فاما ان تكون متبيلة عن
الهيولى فلا تغل فيها فمع انها قد ثبت حلولها فيها في بعض الاجسام او يكون مفترقة اليها فلا توجد دون حلولها فيها فلما انشأ في
بمثل هذا البيان فنقول لا يخلو اما ان يكون المية الانسانية مثلا غنية عن الموضوع ومفترقة اليه في الاول يستحيل حلولها
في الذين على الثاني يستحيل قيامها بنفسها في الخارج ايضا فنحن ان الحلول مصداق النفس حقيقة الحال من دون امر
زائد عليها فلا يمكن حلول ماية جوهرية في شئ من ظروف وجودها مستلوا عليك في رد جواب الشايد ما يزيدك تحقيا وما ذكره من
ان ماية الصورة الماخوذة من الجوهر من حقها انها اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع غير مديد لان الصورة العقلية
لما كانت عرضا استحالة وجودها في الاعيان فلا يجرم بكونها في موضوع على تقدير وجودها في الاعيان واما مايتها فهي نفسها
مصدق في الحلول الحاجة الى الموضوع كما سنحقق فلا يمكن تحققها ايضا لان الموضوع واما التنظير المتعاطيس فهو تدليس

انما القناطيس اذ هو في الكفة لا يستحيل عليه الخروج عنها ولا مصداقته المحدية بخلاف لما بهتة الحاصلة في الذهن بل التفسير الحق
 هو تنظير مثال فوس على لوح فيقال ان وقام بنفسه كان فرسا جاريا ولا يخفى انه سيعت من القول انما تنظير بالحركة فانه غير
 مستقيم والمفهوم الحاصل في الذهن ليس حركة بل هو شجرها ولو كان الحاصل في الذهن هي الحركة بنفسها كانت كمالا
 بالقوة في الذهن اليه ومن الاضاحك في هذا المقام ما قال صاحب الافق المبين من ان الصورة المعقولة من الجوهرية
 في صدور اهلها جميع الاعتبار وان عرض لها بحسب نحو وجودها في الذهن ان يكون وجودها الذهني في محلها الملازم من
 ذلك ان يكون العلم بها وهو وجودها الارشاسي عرضا لا المعلم بالذات على الحقيقة وهو نفس جوهر الحقيقة انتهى ومثل هذا يجب
 المتعجبون فانما ان يكره حلول الصور الذهنية الجوهرية في الذهن فيقع في اشتغالات التي بيننا في البطلان ندسب لعلالة العقوبة
 والصدور الشرازي او يعرف فيكون الصور العقلية الجوهرية حالة في محل متلفين هو الذهن فتكون عرضا وهو اطلاق لفظ العرض
 عليها لا ينبغي شيئا فكيف يكون الصورة المعقولة من الجوهرية بجميع الاعتبار وتقولنا الملازم من ذلك في غاية السخافة
 لان محال في الذهن اما ان يكون الصورة نفسها فيكون عرضا او وجودا ولا يكون للصورة حظ من المحلول كما هو ظاهر
 فبطل هذا الاكاذيقال محال في الجسم ليس هو الجسم بل وجوده فلا يلزم ان يكون اسبعا من عرضا او الوجود لم يكن الصور الجوهرية
 حالة في الذهن بل يكون محال فيه وجودا لم يكن الصورة العرضية الوجودية في الذهن بل يكون محال فيه وجودا اذ الوجود
 غير فارق بين الصور الجوهرية والصورة العرضية في المحلول الذهني فيلزم قيام الاعراض بانفسها في الذهن بلا حلول فيعلم
 استهواه ما وقع في اول ثلاثة قاطعيرياس الشفا حيث قال الشيخ ان محلول الجوهرية بالمشك في امره قطن انه علم
 وعرض بل كونه علما معرضا لما بهتة وهو العرض والاما بهتة فما بهتة الجوهرية التي وقد حققنا نحن في كتابنا المعقود في تحقيق حقيقة
 العلم ان مراد الشيخ ليس كونه اما توهم من ان العلم هو الوجود الارشاسي فقد بطلنا فيما سبق قوله قلت عرضيتها انت تعلم
 ان كون الشيء عرضا باعتبار الشخصانية وجوهرها باعتبار الطبيعة كما توهمه تحيل لان العرض عندهم احتياج الى المحل المطلق
 بطبيعته المطلقة الى المحل الخاص بخصوصية فالايكون طبيعته المرسله محتاجة الى المحل لا يكون عرضا اصلا فالقول يكون
 شيئا واحد عرضا بحسب هويته الشخصية وجوهره بحسب طبيعته المرسله قول بالمتنافيين ثم ان المتأخر قد صرحا بانواع حلول
 شيئا في شيئا ما لم يكن للشيء الاول حاجة ذاتية الى الشيء الثاني ونبذوا على ذلك اثبات الهيولى فيما لا يقبل القسمة القليلة
 كما لا فلك بان الصورة الجمعية لما احتاجت في بعض احوال وجودا اعني فيما يقبل القسمة القليلة الى مادة قابلة لكون محتاجة
 اليها حيث كانت فتكون حالة في المادة فيما لا يقبل القسمة القليلة فكيف كانت الصورة العلمية المأخوذة من الجوهرية حالة في الذهن
 ولو بحسب الهوية الشخصية كانت بسبب طبيعتها محتاجة الى المحل فلا يساغ للقول بكونها جوهرية بحسب الطبيعة المرسله والايظن

من ان حلول الفرد غير مستلزم لحلول الطبيعة فليس معنى ولا هو مطابق لكلامهم المأثور في فلما عرفت اما الاول فلان الفرد اذا
 حل في محل فليس وجوده سوى المحلول اعني الوجود انما يحل في ما ان يكون طبيعة المرسله متوجهة بعين ذالوجود الناعتي او لا
 فعلى الاول يستلزم حلول الفرد حلول الطبيعة وعلى الثاني فلما يكون الطبيعة المرسله موجودة بوجودها غير الوجود الناعتي حتى يكون
 هناك موجودان متحلان الفرد والطبيعة وجودان احدهما مستقل بوجود الطبيعة والثاني غير مستقل هو وجود الفرد
 او لا يكون الطبيعة المرسله موجودة اصلا والثاني صريح البطلان اذ لا يتقبل وجود الفرد بدون الطبيعة والاول ايضا باطل
 اما اولاه فلانه خلاف البديهية واما ثانيا فلانه لو كان الطبيعة وجودها غير وجود الفرد فاما ان يكون الطبيعة في ذلك النحوس
 الوجود مجزوة عن التخصصات فيلزم وجود الهيئة المجردة او تكون تخصصة بمشخص فاما بمشخص ذلك الفرد فيلزم ان يكون
 ذلك الفرد موجودا بوجودين الاول الوجود المتصل بالثاني الوجود الناعتي او بمشخص آخر فيكون الطبيعة المرسله قد فرضناه ليس بهما الا فرد واحد
 موجود بوجود ناعتي بطبيعة مرسله لهما لا فلهما ان يكون الطبيعة المرسله متوجهة على ذلك الفرد الاول والثاني فيستلزم ان يكون ذلك الفرد قد اتى الطبيعة
 الاول يستلزم اتصاله في الوجود وهو يستلزم وجود الطبيعة المرسله بالوجود الناعتي وهو يستلزم حلولها اذا محلول هو الوجود
 الناعتي فقد بان ان ما توهمه الشارح ليس طابقا لاصولهم ولا هو صحيح في نفسه وبهنا تحقيق اوق واقمن وهو ان محلول
 عبارة عن نحوس الوجود ولذا فرض وجود شي شئ وبوجود الناعتي ونحن قد حققنا في غير موضع ان مصداق الوجود وقشار
 اخر وانفس الطبيعة في كل شي وقد اتينا عليه البرهان في فواتح بحث الجعل في ثمانية اية فلما كانت الصورة الذهنية حالة
 في الذهن كان مصداق محلول نفس طبيعتها المرسله لا انضمام امر اليها ومن دون زيادة عارض عليها فلا يكون جوهر كسب
 الطبيعة اية والية لا يخفى بان محلول اذا كان ثابتا للفرد فاما ان يكون عارضا لنفس الطبيعة اية فيلزم ان يكون الطبيعة عارضا
 وانفس الطبيعة على هذا الحالة في الذهن غير مقومة لحوال الغير المقوم لحوالها من الاماات او لا يكون عارضا لنفس الطبيعة اصلا
 فاما ان يكون عارضا للعوارض التي عرضت الطبيعة فصارت الطبيعة بعرضها فافترس العوارض الشخصية فقط او لا يكون
 عارضا لتلك العوارض اية على الثاني لا يكون محلول ثابتا للفرد اصلا اذا افترس الطبيعة بالمعرفة والعوارض الشخصية فلما
 لم يكن عارضا للطبيعة ولا للعوارض الشخصية لم يكن عارضا للفرد وعلى الاول يوجد العوارض من دون الطبيعة المعروفة
 لها فيلزم وجود العوارض بدون المعروض وهو فحش وفي الكلام على تقدير التنزل واما على ما هو الحق من ان الفرد في الطبيعة
 بلا زيادة امر وانضمام عارض فنحلول الفرد نفس حلول الطبيعة وبالمجمل كلام الشارح في ذال المقام من الباطل الاتاويل ثم
 في كلامه نظر بوجه آخر وهو ان صورة الهيئة العرضية اذ حصلت في الذهن دخلت فيه فاما ان يكون الطبيعة المرسله اية محلول
 في الذهن او لا على الثاني لا يكون الماينة العرضية اية عارضا وعلى الاول لا بد وان يقال ان طبيعة الصورة الذهنية

الجوهريّة الضعيفة في الذهن اذ لا وجه لاستمرار حلول فرد الماهية العرضية حلولها وعدم استمرار حلول فرد الماهية الجوهرية حلولها
 مع كون نسبة الفردين الى الماهيتين واحدة والفرق بان احدى الماهيتين جوهرية والاخرى عرضية غير مجدا في هذا الفرق
 لا يجيب جازا السلف الفرد الجوهري عن طبيعته وعدم جواز السلف الفرد العرضي عن طبيعته ونفط الفرق المذكور اما
 يمكن اذ ان كل حلول فرد الطبيعة الجوهرية في الذهن واما من ارتكب القول به فقد اضاع الفرق المذكور كما عرفت
قوله واما ان يحصر في المقولات دفع لما عسى ان يقال من ان الصورة الذنبية الجوهرية لو كانت عرضا كانت مندرجة
 تحت مقولة من المقولات التسع العرضية لما اشتبه بينهم من ان العرض محصور فيها من ان انما جها تحت واحد من تلك
 المقولات غير مقبول لانها مندرجة تحت مقولة الجوهر فلو كانت مندرجة تحت مقولة من المقولات العرضية فيلزم
 اندراج شيء واحد تحت مقولتين وهم قد منعوا ذلك وجه الدفع ان يحصر في المقولات انما هو للعرض الذي يكون خروجه حسب
 الطبيعة من حيث هي بل لا للعرض الذي يكون عرضية بحسب الشخصية دون الطبيعة كما هو شأن الصورة الجوهرية الذنبية
 فلما يلزم اندراجها تحت مقولة من المقولات العرضية وفيها جواب على سبيل التنزيل والا فلا يلزم اندراج كل ما يكون عرضا بحسب
 الطبيعة اليه تحت مقولة من المقولات لثبوتهم بعدوا فتعلم ان ما ذكره على تقدير ان يعلم ان شيء يجوز ان يكون عرضا بحسب
 الشخصية دون الطبيعة ليس يعجز على انصوبهم فانهم ذهبوا الى ان العلم من مقولة الكيف وان العلم في الصورة الذنبية
 فهذا اعتراف بكون الصورة الذنبية مندرجة تحت مقولة من المقولات مع انها عرض بحسب الشخصية على ما ذكره القول بان
 عدم العلم من مقولة الكيف مما ذكره ارتكبه المحقق الدواني واما كيف جنى العرض العام كما تجتهد البعض الاخر في الطابق
 كلهم انهم قد ذكروا مقولة الكيف في المقولات وتعمدوا الى الكيفيات الشخصية وغيره وعدوا العلم من الكيفيات الشخصية
 فهذا الكلام من نفسهم يكون العلم من مقولة الكيف حقيقة **قوله** كالصورة الجوهرية والنوعية هذا عجيب جدا لانهم جعلوا العرض بالموجود
 في شيء لا يبرز منه الاصح قوامه بدون ماهية وعنوانا في قولهم الموجود في شيء شيئا تحصل القوام قد قلت شيئا قبل
 ان يوجد فيه ذلك الموجود واحترازوا عن الصورة الموجودة في المادة اذا المادة لا تحصل شيئا بالفعل من دون الصورة و
 فرقوا بين العرض وبين الصورة بان العرض يكون بحسب الطبيعة مما جازي الى المحل المطلق وبحسب خصوصية محتاجا الى المحل الخاص
 والصورة لا تكون محتاجة الى المحل بحسب طبيعتها المرسله بل بحسب الشخصية فقط وقرروا بين الموضوع اى محل العرض وبين المادة
 اى محل الصورة بان الاول مستغن عما هو موضوع له طلقا اى غير محتاج اليه اصلا لا الى خصوصية ولا الى الطبيعة المرسله و
 الثاني محتاج الى طبيعة اصل فيه فالصور الشخصية نوعية كانت او جبرية ليست بعرض لانها غير موجودة في شيء يكون شيئا تحصل
 القوام قد قلت مشيئة بدونها ولا انها غير محتاجة بحسب طبيعتها المرسله الى محل ولا انها غير موجودة في الموضوع بل في المادة

والعرض بالموجود في الموضوع فتح شيوخ الفرق بين العرض والصورة في كلامهم كيف يتوهم من حلول الصورة في موادها واحتياجها إليها
 في عوارضها الشخصية مع استغفارها عنها بحسب طلباتها المرسلات ان الصورة بحسب هويتها الشخصية اعراض ثم قياس الصورة على طبيعتها
 على الصورة المجردة والنوعية قياس مع الفارق لان الصورة العلية عالة في محل مستغن عنها وهو الذهن بخلاف الصورة الحزبية
 والنوعية لانها عالة في محل المحتاج اليها اعني الهيولى والاحمال في المحل المستغنى عن عرض والاحمال في المحل المحتاج جوهره
 ليس بعرض اصلا واستباس ذلك على من تتبع كلمات القوم غريب قوله وما قيل قد اجاب بعضهم عن التسويم الذي دفعه
 الاشاعرة بان العرض المحصور في المقولات المتع هو الموجود في نفس الامر والصورة العلية ليست بموجودة في نفس الامر فردد
 الاشاعرة بان الصورة العلية ايضا موجودة في نفس الامر وتفصيل انهم قد اختلفوا في ان العرض المنقسم الى المقولات المخصصة فيها بل هو
 العرض الموجود في الخارج او العرض الموجود في نفس الامر فذهب البعض الى الاول ويريد عليه ان العدد مندرج تحت مقولة الكثرة فثبت
 الاشتراك بينهما لزوجيته والفرقة تحت مقولة الكيفية مع انها لا وجود لها في الخارج اصلا وان المقولات انسيبية لا وجود لها في الاعيان الا
 ان يريدوا بالموجود في الخارج الموجود الذي يترتب عليه الاشتراك في كل الى المذهب الثاني وذهب بعض الى الثاني فلا اشتراك
 بل اعداد ولا بالكيفيات الاشتراكية ولا بالمقولات انسيبية لانها كلها موجودات في نفس الامر ويريد عليه ان الوجود والاشتراك في
 موجود في نفس الامر ايراد الموجود في نفس الامر لهم من الموجود ونفسه ومن الموجود وبنسبته والوجود ونحوه موجودات بمناسبتها
 غير مندرجة تحت مقولة عرضية اصلا وما سبق الى بعض الاول واما من ان الوجود ونحوه ليست باعراض حتى تندرج تحت مقولة
 عرضية في غاية السقوط لان العرض هو الموجود في الموضوع سواء كان وجوده في الموضوع على نحو وجود الصفات الانضمامية في موضوعها
 او على نحو وجود الانتراعيات في مناسبتها والوجود والاشتراك كذلك لانها موجودة في مناسبتها ولو نفس الوجود في الموضوع الماخوذ في تعريف
 العرض بنحو وجود الصفات الانضمامية في موضوعها فتبطل مقولة انسيبية والاعداد وانما باعراض العرض ونحوه فلا يجرى
 عليه فالحق ان الصبح الحكم بنحو العرض الموجود في نفس الامر في المقولات المتع فلا يلزم من كون اشياء عرضا اندراج تحت مقولة
 التسويم من صلبها فقط وانهذا المباحث تحقيق وتفصيل في كتابنا الموسوم بالجهر الغالي في شرح كتابنا الموسوم بالجنس العالي
قوله فان ميثية الاكتناف الخ قد علل القائل عدم كون الصورة الذهنية من الموجودات انفس الامر يكون المحيية معتقبا فان
 الاشاعرة بان المحيية انما اعتبرت في مفهومها التبكيلا في المصدق ولعل القائل توهم ان العلم عبارة عن جميع الصورة والعوارض
 الذهنية فالحقيقة عنده داخلية في مصداق العلم وهو توهم بعيد لان مجموع العارض والمعروض امر اعتباري والعلم صفة حقيقية
 ويعلم ان في هذا المقام خطا وغلطا فلتقص عليك حاله فتقول لماذا ذهب القوم الى حصول الاشياء بانفسها في الذهن بمعنى الحكمول فيه
 ورو عليه لم يلزم الجهر اذ حصل في الذهن صاعدا لوجوده في الموضوع فالتمسوا كون عرضا بحسب الوجود الذهني غير علمهم ان اشياء

فان كانا خلافتا متقولا من المقولات التسع فيلزم اندراج تحت مقولتين والا تخلص صر العرض في تلك المقولات فاجاب عنه
الشاح باعرفت حالة اجاب البعض بان التصور في المقولات هو العرض الموجود في الخارج فاشكل بالمقولات النسبية لعدم
وجود ما في الخارج وهو ما نش من ايها العكس اذ الجيب انما ادعى ان كل عرض موجود في الخارج متدرج تحت مقول من المقولات
ولا يلزم منه ان يكون كل متدرج تحتها موجودا في الخارج حتى يشكل بالمقولات النسبية وقال بعضهم الصواب في الجواب ان يقال
مرادهم صر الاعراض الموجودة في نفس الامر والموجود ههنا امران الحقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي وكل
منهما متدرج تحت المقولة الاولى في مقولة كيف والثانية في مقولة اخرى من مقولة الجوهر وغيره واما الحقيقة الحاصلة في الذهن
من حيث انها مكتشفة بالعواض الذمينة بان يكون التقيد داخل القيد فاجابوا ويكون كل منهما داخل في الملحوظ اي المركب من
العاض والمعرض فلا شك انها من الاعتبارات الذمينة وليس لها وجود في نفس الامر انتهى وبذلك الكلام يدل على ان هذا التقيد
توهم ان الصورة الذمينة سواراخذت حيثية الاكتشاف بالعواض داخلتها فيها وخارجتها عنها متبصرة في مغيبها من الاعتبارات
الذمينة فيروا عليه ما اورده الشاح لكن الشاح زعم في الحاشية ان حاصل الجواب ان العلم بمجموع العاض والمعرض والمعلوم
هو للمعرض فقط وذلك لمجموع ام اعتباري ليس بموجود في نفس الامر وانت تعلم ان ذلك ليس حاسما للجواب فان الجيب حكم
باعتبارية الحقيقة الحاصلة في الذهن اذا اخذت من حيث الاكتشاف بالعواض الذمينة سواراخذت حيثية داخلتها في المصدق
او خارجتها عنه على انه على تقدير ان يكون حاصل الجواب ذلك لا يكون الجواب مطابعا لما هو جواب عنه اذ حاصلا ان الصورة
الذمينة عرض وليست متدرجة تحت مقول من المقولات والقول بان العلم مركب من العاض والمعرض وهو اعتباري
والمتدرج تحت المقولات هو العرض الموجود في نفس الامر وغيره دفع له ذلك كلام المعارض ليس في العلم بل في الصورة الجوهرية
الموجودة في الذهن فانها عرض وليست متدرجة تحت مقول من المقولات العرضية فاقبلت هذا واراد على الجيب ولولم يقرب
جوابه بانه الشاح فان الجيب قد اعترف بان الموجود ههنا امران حقيقة العلمية والحقيقة الحاصلة في الذهن من حيث هي و
ان الثاني متدرج تحت اية مقولة اتفقت ولا شك انه عرض موجود في نفس الامر فوجب اندراج تحت مقول من المقولات العرضية
فاذا كان جوهر الامر اندراج تحت مقولتين فليس لمحيض عن الاشكال اصلا فقلت يجب ان الاشكال واراد عليه سواراقرر الجواب
بما ذكره الشاح او بما يقتضيه كلام الجيب لكن الاشكال على ما زعم الشاح من تقرير الجواب متصاعف فانه على تقريره يكون الصورة
من حيث الاكتشاف بالعواض الذمينة بان يكون الحيثية داخلتها في مفهومها لا في مصداقها الا في مادة الاشكال اما على ما يشعر به كلام
الجيب فليس كذلك غاية الامر انه لا يتم الجواب نظرا الى انه لا يصح الحكم باعتبارية ما يكون الحيثية داخلتها في مفهومها لا في مصداقها ولا يتم
ان هذا الجواب على تقرير الشاح ساكت عن الصورة من حيث الاكتشاف بالعواض الذمينة بان لا يكون الحيثية داخلتها في المصدق

المشتق على شيء واتحادهما في نفس الامر فلا يكون اتحادا فيها لا يصدق عليه مشتق وان قام به سببه فالذين لما لم يكن اتحاد
 الزوج في نفس الامر لم يلزم صدق الزوج عليه وان قامت به الزوجية وادور عليه المحقق الذي اولابان القيام به
 ناعت كيف لا يلزم من قيام الزوجية بالذين كونه زوجا بل في الاكابر يقال لا يلزم من قيام السواد والسببان
 بالجسم كونه اسودا ايضا فاجاب عنه بمنع ان القيام هو الاختصاص الناعت فان السرعة قائمته بالجسم توسط الحركة ليست
 وصفاته وصفاته الصورة قائمته بالسبب وليست وصفاتها بالجسم القائم به السواد ليس نظير لذلك وانما يكون نظير
 له لو لم يكن الجسم اتحادا في نفس الامر كما لا يتعد الزوج مع الذين فيها بل نظيره الجسم القائم به السرعة الغير المتحد مع
 السبب في نفس الامر ومن البين انه لا يلزم من ذلك صدق السبب عليه فذكر المحقق بان المراد من القيام القيام من غير
 واسطة كما هو المتبادر وقيام السرعة بالجسم توسط الحركة كما اعترف به فاشنع والسند من فغان واوروثانيا بان قال صدق
 المشتق على شيء واتحادهما وادخل المعنى للصدق عليه للاتحاد مع فعل الاتحاد مناط الصدق غير مستقيم على انه ينبغي الكلام
 في مناط الاتحاد ولا بد في جسم مادة المشتبه من بيان الفرق بين قيام السواد بالجسم وقيام الزوجية بالنفس ليتبين ان الاول
 يستلزم الاتحاد والصدق دون الثاني انتهى وانما تعلم ان الانقسام على تعيين الاول الانقسام الانضمامي والثاني
 الانقسام الانتراعي والادوات في النوع الاول موجودة بوجه ومغايرة لوجود الموصوفات بخلاف الادوات في النوع الثاني
 بل ليس الموجود في النوع الثاني الا الموصوفات بحيث يصح انتزاع الادوات منها فبذلك وجود واحد هو وجود الموصوفات
 الا ان هذا وجود سبب العرض الى الادوات فيقال الانتزاعات موجودة بوجود مناسبتها وليس معناه ان الانتزاعات
 موجودة حقيقة وبالذات بوجود مناسبتها فان في الوجود واحد فيجب ان يوجد به موجودان بالذات فان الوجود مختلف وتعد
 باختلاف المضاهة وتعدده او متعدد فلا يكون الانتزاعات موجودة بوجود مناسبتها بل بوجود مغايرة لوجود مناسبتها فلا يكون
 انتزاعات بمعنى قيام الادوات الانضمامية بموصوفاتها انها موجودة في موصوفاتها بوجه ومغايرة لوجود الموصوفات ومعنى قيام
 الادوات الانتزاعية بموصوفاتها ليس ذلك بل به عبارة عن صحة انتزاعها من موصوفاتها فليس لها بالحقيقة قيام
 بموصوفاتها واطلاق القيام بها كقولنا ان القيام عبارة عن نحو الوجود ولا وجه وحقيقة في الانقسام الانتزاعي للموصوفات
 لا الادوات اذ اعرفت هذا فاعلم ان المشتقات الية على نحوين الاول المشتق الذي سببه وصف انضمامي كالا سواد الثاني
 المشتق الذي سببه وصف انتزاعي ولا شك في ان صدق النسخ الثاني منه على شيء ليس بمنوط لقيام سببه به اذ لا يتأخر
 سببه بموصوفه حقيقة وانما صدق النسخ الاول منه على شيء فانه منوط لقيام سببه الاشتقاق به فصدق مطلق المشتق على شيء غير
 مستلزم لقيام سببه الاشتقاق به بل انما ذلك في صدق النسخ الاول فالزوج ليس حاصل فيه الزوجية وقامت بالزوجية

بل هو الصبر عنه بحيث فلا يلزم من قيام الزوجية بالذهن وحصولها فيه صدق الزوج على الذهن وكون القيام عبارة عن
 الاختصاص الناعت كما ذكره المحقق سلم لكن ليس كل قيام مناط للصدق أي مشتق كان بل المشتق من المبادئ الاشتراكية
 انما مناط صدقه كون موصوفه بحيث يصح ان ينتزع منه تلك المبادئ فلم يصدق على الذهن حصول الزوجية فيه انما هو الزوجية
 بمعنى انه عملها لا بمعنى انه زوج فقسم مبتدئين لانه ليس مصححا لان ينتزع الزوجية منه وقياس لزوم صدق الزوج على
 الذهن من حصول الزوجية فيه وقياسها على لزوم صدق الاسود والابيض على احدهما من قيام الاسود والابيض به قياسي
 مع الفارق لان الاسود والابيض مشتقان من مبتدئين الضمايين فمناط صدقهما على اشئ قيام ذنوب المبتدئين به بخلاف
 الزوج فسقط ما ورد للمحقق اول او اما ما ذكره المصدر المعاصر له في الجواب فكلما لا طائل تحته كما بينه المحقق واما ما ورد للمحقق
 ثانيا فالجواب عنه ان المشتقات مطلقا مفاهيم انتزاعية ومناشئ انتزاعها ما ذوات الموصوفات من حيث انها بحيث
 يصح انتزاع مبادئ الاشتقاق عنها وهي من حيث الضمان مبادئ الاشتقاق اليها فمصدق المشتقات مطلقا هو
 ما يصح انتزاع المفاهيم المشتقة عنه سواء كان محتمل انتزاع تلك المفاهيم بالضمان شي او لا فإلزامه بالاشتقاق الذي جعله
 مناط للصدق المشتق ليس ما يساوق الصدق بل هو الامر لمصحح الانتزاع المفهوم المشتق وهذا مستقيم قطعاً لما نحن ان جواب
 الصدق لا يوجب حوله شبهة وان مال هذا الجواب والجواب الذي ذكره المحقق واحد وانما الفرق بينهما في التعبير فان المحقق يسمى وجوب
 الانتزاعات بوجود مناشئها وجوداً وكذا وجوب الانتزاع في ترتب الآثار لصدور المعاصر له لاسي ذلك الوجود قيا ما لم يسميه
 اتحاد او اختلاف لغتي الثالث اما بعض افاضل الروم وهو ان تخفيض الجواب بسنخ المقدمة القائمة بان معنى الاتحاد لصحة
 قيام هيتها بعلها مطلقا سواء كان مناط الصدق موجوداً في ظل او لا ونفى كون القيام بحسب الوجود اظلي مقتضياً واستلزامه لكون الحمل
 مستقفاً بذلك العام ولا شك ان هذا المنع حاسم للمادة الشبيهة مطلقا سواء ترشبت لنفسه بلوازم المبهيات او بصغرات المعدادات
 وتعيين ان مقتضى اي شئ هو الوجود الخارجي كما في الموجودات التي تكون من عوارض الوجود الخارجي او نفس الصفة بدون
 اقتبال مطلق الوجود كما في المعدادات ولوازم الماهية مالم ليس يلزم في الجواب عن مادة الاشكال والتعرض لكون مقتضى الاتحاد
 هو الوجود المعيني لا يراهم الموجودات لبعينته في تقرير الشبهة حيث قالوا يلزم ان يكون الذهن حاراً وبارداً لان دار الجواب
 ذلك لظهور ان المدارك ذلك المنع انتهى عند الجواب في غاية الدقة والتشأن لا يرد عليه انه بعيد لفظاً وذلك لان الجواب اذا
 لم يكتف لم يكن حاصلاً الا ما ذكره هذا القائل ولا يوجب عليه ما يتوهم اليه من ان المستدل بين معنى المنع وادعى انه ليس له
 سواء معنى فان سلم المانع ان معناه ذلك الزم كون الذهن متمتعاً بحصول الاتمق فيه فان لم يسلم فلا بد ان يبين معناه
 ثم يورد المنع وذلك لان المانع لا يجب عليه بيان المعنى فان المنع طلب الدليل ومطالبة المانع ببيان المعنى خلاف

آداب المناظرة نعم ما ذكره الفاضل من ان مقتضى اللافتات في المدونات وموازيم المبهية نفس الصفة بدون اعتبار مطلق
 الوجود وغير سديد فان نفس الصفة بدون اعتبار مطلق الوجود لا تثبت لشيء أصلاً ضرورة ان المعدوم المطلق لا يسبب لشيء
 أصلاً لكن بما في غير قراح في صحة أصل الجواب فظهر بما ذكرنا كماله ان ايراد العلامة القوشجي على جواب السيد المحقق قدس سره
 ليس بوارع الحكم في ان الجواب المذكور بل هو تام ام لا فقد افاد بعض الكابر الاساذة روح الصادر واهم ان الفرق
 بين الوجود الاصل والوجود الفعلي بعد تسليم حلول الحرارة والبرودة في الذهن غير دافع للاشكال لان المحلول بهذا اختصاصاً
 الناعت وهو يوجب حمل المشتق وان اريد بالمحلول معنى آخر فلا بد من بيانه وبيان انه ليس مناط المشتق ودونه خروط
 القنادر ولا ينع الجواب بان معنى الحار والبارد انما يحصل فيه الحرارة لكن حصول الحرارة في الذهن غير حصولها في الشيء والمتصف
 بالحرارة الذي هو ما نؤمنه في تعريف الحار ونظمت في مشتركة لفظاً وذلك لانه بعد الاعتراف بحلول الحرارة في الذهن يجب القول
 بالاختصاص الطامع بين الحرارة والذهن ويكون لفظته في في كلا الموضعين بمعنى واحد ولا الجواب بانه ليس كل قيام
 كما فيا صدق اي مشتق كان بل يجب في صدق كل مشتق قياماً بغيره خصوصاً فلا نعم انه يلزم من قيام الحرارة والاستماع
 والزوجية وغيره بالذهن صدق مشتقاتها عليه بسبب معانيها العرفية فان القيام بالمعبر في صدق مشتقاتها بحسب
 العرف لخصوصية الوجود في قيامها بالذهن وان كان قيامها بالذهن الذي يوجب صحة ان يقال ان الذهن ذو مبهية الحركة
 والزوجية والاستماع مثلاً فان اريد مشتقات تلك المبادئ معانيها العرفية فصدقها على الذهن غير لازم وان اريد
 بهما ايضاً ان الذهن محل لها فصدقها عليه لازم ومتشروم وذلك لانه بعد الاعتراف بحلول تلك المبادئ في الذهن مجال
 لانها صدق مشتقاتها بالمعاني العرفية عليه اذ ليس مناطه الا القيام والمحلول وان كان حلولها في الذهن نحو آخر من القيام
 فلا بد من بيانه حتى ينظر في انه بل يستلزم صدق المشتق ام لا ولو انك المحلول والاختصاص الناعت عن صحة حمل
 المشتق في بعض النحاء لا رتفع الا ان عن الحكم بانثناء حلول ما يستحيل المحلول فانما لان الحكم بعدم حلوله لعدم صدق
 كما انما لان الحكم بعدم حلول البياض في الجسم الاسود مادام اسود الا لا يقتضي كون الجسم ابيض حين هو اسود ولو فتح هذا الباب
 لجاز ان يجعل في الجسم الاسود بياضاً ويختص به اختصاصاً ناعتاً ولا يصح الحكم بانه ابيض هذا يخص كلامه الشريف و
 نت تعلم ان هذا الكلام مع وقتنا ومثانه غير دافع لاصل الجواب فان المتعرض قد استدلل على لزوم كون الذهن حاراً
 وبارداً بحلول الحرارة والبرودة في الذهن وقيامه به فدفعه الجيب بمنع استدلال حلول تلك المبادئ في الذهن صدق
 مشتقاتها عليه مستدل بان مناط صدق مشتقاتها هو قيام مبادئها قاطباً اصلياً وقيام تلك المبادئ بالذهن قياماً ظاهرياً
 مانع فلا يصح ان يطالب ببيان الفرق بين القيام الذي هو مناط صدق المشتق وبين القيام الذي ليس كذلك

وما قال من قوله ولو انعكس الى آخره ليس على وجه اذ لا يحكم بعدم حلول سبدر في شيء لعدم صدق مشتق عليه بل لعل الامر
بالعكس ونحن انما نحكم بعدم حلول السبدر في جسم الاسود حين هو اسود لا مستنار بحلول متفانين في شيء واحد في
زمان واحد ولا يلزم على ما ذكرنا جواز ان كل السبدر في العالم في السواد ولا يكون ناعته له نحو واحد من الحلول اعني الحلول
الاصلي نعم يجوز ان يحل وصف حلوله لا غلبا فيما حل فيه ضده حلوله اصليا كحلول صفة الشجاعة حلوله لا غلبا فيمن قامت بصفة
الجبن قيا ما اصليا وطلان هذا ممنوع نعم شكل الامر على ما ذهب من ذهب الى ان الصورة الذهنية من حيث القيام بالذهن
علم فانها اذا كانت قائمة بالذهن قيا ما اصليا اذ العلم صفة قائمة بالعالم قيا ما اصليا خارجا فاذا حصلت الشجاعة فيمن قامت
بصفة الجبن قيا ما اصليا وصارت علما قامت به قيا ما اصليا فيكون الشجاعة والجبن كلاهما قائمتين به نحو واحد من القيام
فيلزم كون ذلك الشخص شجاعا وجبانعا والفرق بين ذهن القيام ومشكل ولا اشكال على من قال بالوجود الذهني لغير
كون الصورة علما اذ لا يكون للصورة على ما في قيام اصلي بل حصول ظلي فقط هذا غاية التحقيق في هذا المقام واجاب العلامة
القوشجي عن أصل الاشكال بان حصول الاشارة في الذهن ليس عبارة عن انحلول فيه والقيام به بل هو من مرتبة حصول
الشيء في الزمان والمكان فليست الحرارة والبرودة والزوجية والفردية قائمة بالذهن حتى يلزم كون الذهن حارا وباردا
وزوجا وفردا وانت تعلم ان هذا مع بطلان مبادئ سبقت منا لا يجدي شيئا لان الحرارة والبرودة والزوجية والفردية هي
البنية فاذا تعقلها الذهن من دون تفصل موضوعاتها وحصلت في الذهن فاما ان تكون حين حصولها في الذهن قائمة
بانفسها وهو صريح البطلان لانها اعراض او قائمة بالذهن فيعود الاشكال وهذا سقط توجب الصدرا الشيرازي في الاسفار من
ان الصور الذهنية قائمة بانفسها فالحرارة والبرودة وغيرها اذا حصلت فهي ليست قائمة بالذهن حتى يلزم كونه حارا وباردا
مثلا واعلم ان الامام تقرر من هذا الاشكال في شرح الاشارات فقال حصول الاستدارة والحرارة في القوة المدركة يقتضي
مستقيمة حارة واجاب عنه الحق بان الاستدارة الكائنات جزئية كانت ذات وضع ويكون محلها الاحالة ذات وضع فيصير
الجزء الذي هو محلها مستديرا بها من حيث هو محلها ولا يلزم من ذلك ان يصير المدرك الذي ذلك المحل آلة له مستديرا وان كانت
كلية لم تكن ذات وضع ولا تقتضي ان يصير محلها مستديرا واما الحرارة فانها لا تقتضي كون محلها حارا الا اذا كان المحل هي اجسامها
والمحل جساما خاليا عن ضد ما من شأنه ان يفعل عنها ولا يلزم من ذلك ان يكون صورتها المتغيرة لها اذا حلت جساما او قوة جساما
تجعلها حارة فضلا عن ان تجعل المدرك الذي يكون المحل آلة له حارا انتهى وهذا عجيب جدا عن مثله فان كون الذهن
ولو كان قوة من القوى الجسمانية جساما هو محلها مستديرا غير مستقيم عند الذهن المستقيم على ان الذهن لو كان مستديرا
بحلول الاستدارة الجزئية فيه كان اليه مستقيما كحلول الاستقامة الجزئية فيه فاذا قصورت الاستدارة والاستقامة

محال ان الذهن مستقيما ومستديرا معا وتجوز ذلك بان يكون خبر من القوة كحمايته او محملها مستديرا وجزء آخر منها او منه مستقيما
فحش لان الجبر المستدير مثلاً المستدير من جهة القطر فذاك ليس بمقدور اللزوم ان يصير ذلك الجبر مستديرا عند حلول
الاستدارة الجبرية فيه عند تصور باوامر غير مستدير من جهة القطر وانما صار مستديرا بحلول الاستدارة فيه فاختصاص خبر بحلول
الاستدارة فيه وجزء آخر بحلول الاستقامة فيه ليس له وجه على ان ذلك خبر ان الاشتغال بالعقل فضل الاشتغال
وتوجيه كلامه ان مقصودنا ان الاستدارة الجبرية العينية تجعل محملها مستديرا ونحن لا نقول بحلول الاستدارة العينية بعينها
في الذهن لا يساعده ولا يلزم من ذلك ان يكون المدرك الذي ذلك المحل آله له مستديرا كما لا يخفى والعجب ان تخلص عن
لزوم كون الذهن حاريا بان انه لا يلزم ان يكون صورة الحرارة المغايرة لها اذا علت حتما او قوة جبراً فيه تجعلها مارة وبها عين
جاري في الاستدارة البقية فلا يفي ضرورة عدل عن هذا البيان في الجواب عن لزوم كون الذهن مستديرا فانظر الى جواب
الاعلام كيف يخطون في هذا المقام فالاعلام انما هو القول بحصول الاشياء والامثال واما القول بحصول الاشياء بانفسها
فهو في غاية الاشكال فها هو الكلام وان قضى بنا الى الاطراب كذا رغبنا الزمام نتقت على ما عرض للاصحاب في هذا الباب
مع ان فيتمسحاً لارباب الالهام واصل الوفاء للتحقيق والمسلم للصواب **بقوله** فان مناط الالتصاف بهذا الجواب قدر اقتضاه
بعض المتأخرين وجرى الشراح في تقليده على سجيته ومصلته ان كان له يحصل هو ان الصورة القائمة بالذهن لها اعتبار ان
الاول اعتبارها من حيث انها قائمة بالذهن ككثرة العوارض الذهنية والثاني اعتبارها من حيث حقيقتها المرسلات مع قطع
النظر عن قيامها بالذهن فهي بالاعتبار الاول موجودة للذهن ونعت له واما بالاعتبار الثاني فهي موجودة في نفسها ليست موجودة
للذهن ومناط الالتصاف اشئ بوصف ان يكون للوصف من حيث هو موجود ولذلك اشئ والحرارة من حيث هي هي ليست
موجودة للذهن حتى يلزم التصاف بالذهن بها بل الوجود للذهن هي الحرارة من حيث اختلفت بالاعتبار الذهنية واما مع
عزل النظر عن ذلك فهي موجودة في نفسها ووجه استنباط هذا الجواب مما سبق كما يدل عليه قوله ومن ههنا ان قد ظهر جازح
ان الصورة الذهنية عرض بحسب الخصوصية لا بحسب الطبيعة المرسلات فاستنبط منه ان الصورة الذهنية ليس وجودها بالذهن
الا بورتها الشخصية اي من حيث اختلفت بالاعتبار الذهنية لا بطبيعتها المرسلات اي من حيث هي هي هذا يحصل كلام الشراح
وانت تعلم ان هذا القول ليس له معنى فغفل عن ان يكون له وجودي اما اولاً فلان قد حققنا تبصير بان حلول العرض مستلزم
حلول الطبيعة بل هو عينه فاذا كان الحرارة بما هي ككثرة العوارض الذهنية وجود للذهن كان لها طبيعتها المرسلات ايضا
وجود للذهن فتحقق مناط الالتصاف فلزم الحمد ودواما ثانيا فلان القول بان الحرارة من حيث اختلفت بالاعتبار الذهنية
موجودة للذهن والحرارة من حيث هي هي لا معنى لها ان يكون وجود الحرارة للذهن مسبوقا باكتنائها بالعرض

الذهنية وهو صريح البطان اذ عروض العوارض فرع متحقق المعروض فكيف يكون سابقا عليها ولا يكون كذلك فيكون الحرارة من حيث هي موجودة للذهن فيلزم القضاة بها كالمسلم الجيب واما لما قلنا ان اريد بكون مناط الانقضاء هو وجود الوصف من حيث هو بغيره وان مناط الانقضاء ان يكون الوصف من حيث هو بغيره من الشخص موجودا للغير فذلك باطل اذ لا معنى لوجود الهيئة المحرقة على انه لوضوح ذلك لم يلزم من قيام الحرارة في الخارج بجمع القضاة بها اذ ليس الموجود لما يتبها المحرقة قطعاً وان اريد به ان مناط الانقضاء هو وجود طبيعة الوصف ولو لم يوجد فروق منها للغير فذلك متحقق في وجود الحرارة من حيث الاكتفاء بالعوارض الذهنية للذهن اليه فلا حاجة لعدم الانقضاء وان اريد به ان مناط الانقضاء ان يكون الوصف طبيعة ناعية فليس يمكن لانقضي ان الحرارة طبيعة ناعية سواء وجدت في الخارج او في الذهن فلا يكفي ذلك في عدم لزوم انقضاء الذهن بها اذا علمت في الذهن ولعل لهذا الجواب وجهاً لا حصله قوله فهو موجود في نفسه لا يدري ما اذا اراد بذلك فان اراد به مع عزل النظر عن الاكتفاء بالعوارض الذهنية قائم بنفسه موجود بذاته غير قائم في محل فذلك صريح البطان لان الحرارة عرض لا محالة فانها من الكليات المحسوسة فهي باي اعتبار اذ كانت لتحليل قياها بنفسها ووجودها من دون المحل في محل ان اراد بان مع عزل النظر عن الاكتفاء بالعوارض الذهنية موجود بوجوه مستقل ليس الانساب الى الموضوع لموضوعه فسيكون جميع للاوصاف التي تصحيق بها الاشياء كذلك فان وجود الاعراض وجود في نفسها اى وجود مستقل بلحظة اذ الوضائف الى موضوعاتها اعتباراً غير مستقل سواء للغير ام مع عزل النظر عن كل فهي موجودات في نفسها بهذا المعنى فان لزوم من كون الحرارة من حيث هي موجودة في نفسها اى موجودة من غير ان يلاحظ انسابها الى الذهن بالقيام عدم انقضاء الذهن بها لزوم من كون سائر الاعراض موجودة في نفسها من دون ان يلاحظ انسابها الى موضوعاتها بالقيام عدم انقضاء موضوعاتها بها وهو خلاف الواقع وان اراد بعض آخر فليبين حتى ينظر فيه ثم انه لا يخفى ان يكون الحرارة بما هي موجودة في الذهن اما قائمة بنفسها فليعلم كونها جزءاً اذ قائمة بالذهن فيلزم انقضاء الذهن بها سواء قبل ان يلاحظ وجودها في الخارج لم يستلج علمها فاذا حصلت في الذهن صارت علو فلا يمكن ان يقال ان العلم عين تلك الاشياء والاما انك عنها ذبنا وعارفاً فليبين ان تلك الاشياء عين حصولها في الذهن يحصل لها وصف لم يكن حاصلها في الخارج صارت به علماً فاما ان يكون ذلك الوصف هو الوجود العقلي لتلك الاشياء وحصولها في الذهن او وصف غيره فعلى الاشياء ان يكون العلم حقيقة ذلك الوصف الذي هي الحالة الادراكية وهو المطلوب وعلى الاول فاما ان يكون ذلك الوصف الذي صارت به الاشياء علماً نفس الوجود العقلي بالمعنى الانتزاعي وهو ظاهر البطان اذ لا وجود لهذا المعنى الانتزاعي قبل الانتزاع والاعلم فيه شوق على الانتزاع او فشاؤه وهو ما نفس حقائق الاشياء

بل انما هو ان عليه ما يكون تلك الاشياء بانفسها علما وقد تبين بطلانها فانها كانت بانفسها علما كانت عين هي في الخارج الفاعل
 فان الخلق محض عند من وجدنا خارجا او هو اعراضه على حقا فبما يعلم ان يكون العلم حقيقة ذلك الامر لا انه هو المطلوب فكيف
 ان يقال ان ذلك التفتيش هو ان العلم حقيقة واحدة وافراد متماثلة به سبب والصورة ليست كذلك وبهذا وجه
 التفتيش وهو اذن لا يخل فيه للوجه ولا للتوهم وذكرنا نحن في كتابنا المعقود في تحقيق حقيقة الادراك وبما يتوقف
 على تهذيب مقدمة هي ان العلم حقيقة حقيقية واقعية ليست من الاعتبارات التي هي من متعلقات الاو بامكانها بهيئة المولدة
 من الانسان والسياسة مثلا وتوجه المقدمة ميتة لا يتكبر احد من العقلاء فيقول لا يخافني ان الهيئة قبل حصولها في الزمان
 ليست علما فاذا حصلت في الزمان فاما ان يكون بعد حصولها في الزمان بين حقيقة العلم حقيقة اولاد يكون كذلك بل يكون
 العلم متعلقا بها عين حصولها في الزمان فعلى الثاني لا يكون الصورة الذهنية هي العلم حقيقة وهذا هو المطلوب وعلى الاول
 يلزم صيرورة حقيقة عين حقيقة اخرى واللازم صريح البطلان ويمكن ان يقر به آخر وهو ان يقال حقيقة العلم اما ان يكون
 عين حقيقة الحاصل في الزمان او تكون غير فعلية الاول يلزم تعليل الذاتيات بل لتلخيص ثبوت الشيء لنفسه بالعارض
 لان حقيقة الحاصل في الزمان عين وجوده في الخارج ليست علما فاذا حصلت في الزمان صيرها لم يحصل العلم في عين علما
 فيلزم المجهول الذاتية وعلى الثاني في حصول المطلوب وهو ان العلم حقيقة ليست هي الصورة الذهنية بل امر آخر هو المعنى بالحالة
 الادراكية وبذلك يتبين ان الحق لبعدها المصنف فان حاصلا على ما يظهر بالتأمل ان التفتيش يحكم بان الصورة
 ليست العلم حقيقة لان حقيقة العلم تكون علما في الخارج بل انما حصلت علما في الزمان فلا بد ان لا يكون هي العلم حقيقة بل
 يكون اطلاق العلم عليها لاشتراطها بالحالة الادراكية التي هي العلم بالحقيقة ولولا ذلك لاستحال صيرورتها علما لان
 صيرورة حقيقة حقيقة اخرى غير محقولة اولان صيرورة الشيء عين حقيقة بعد ما لم يكن عينها مستحيل فافهم قال بعض الشراح
 اصل ذلك التفتيش ان العلم حقيقة محصلة من لوازمها انكشاف ما يتعلق به بتفسير من قام به عند العلاقة بما يلزم طبيعة تنقيصه
 عند العلاقة بما ينافي طبعه وكل علم فله ذلك اللازم فاما ان يكون فشاذه مفهوما لا تنزاعيا وغيره لا سبيل الى الاول بهيئة
 لان اللازم لا تنزاعيا اما لا لازم لوجوده بعد الانزعاج او لازم لوجوده فشاذه انزعاج فيرجع الى شق الغير وهو لا يمكن بان يكون
 هي الصور الحاصلة لانها مستعدة مع المعلومات وهي معان متغايرة بالذات مع ان اتحاد اللوازم يدل على اتحاد
 الملزومات كما ان تغاير الملزومات يدل على تغاير اللوازم فلا بد ان يقال ان تلك الحقيقة قائمة بانفس مشتركة بين جميع
 العالم انتهى وهو مطابق للكلام الشارح في كاشية وانت تعلم ان هذا التاميم ثبوت ان امرا واحدا لا يمكن ان يلزم حقائق مختلفة
 غير مشتركة في ذاتي ولم يثبت بعد وانما ثبت ان مفهومه امرا واحدا متبعا عن نفس حقيقتين بلما زيادة معنى عليها لا ينزع عنها

بلا اشتراكها في ذاتي واشتبات ان طويز العلم كنه لك لا يتخلو عن اشكال ولو استسلم اشتراك الانكشافات بين العلوم المحضة
 اشتراك حقيقة واحدة بينهما لاستلزم ايضا اشتراك الانكشافات بين العلم المحسوري وبين العلم المحصول وبين علم الواجب
 وطنا وغيره كعلم الحركات اشتراك حقيقة واحدة بينهما وذلك صريح البطالان ولو اكنتم في هذا القائل جيلان ان العلم حقيقة واحدة متصلة
 والصورة ليست كذلك كنه في اثبات ان العلم غير الصورة كما لا يخفى **قوله** قيل عليه حاصله ان الاشكال كان جديلا بنينا
 على سلمت التوهم فلا بد وان يحجب عنه من قبلهم بوجه لا يتضمن انكار تقدمه سلمية من المقدمات المسئلة ونها جواب بانكار اتحاد
 العلم والمعلوم لمسلم عندهم فلا يصح **قوله** فتدبر في اشارة الى ان حاصل الجواب تناويل المقدمة الثالثة العلم والمعلوم
 متحدان بان المراد بالعلم في هذه المقدمة ليس ما هو العلم حقيقة بل العلم بمعنى الصورة العلمية لا انكار تلك المقدمة
قوله ولكن الجواب من قبلهم حاصل الجواب ان التصديق اذا تعلق بالمصدق به لا يكون متحدا معه لانه ليس متساويا في العلم
 حتى يكون متحدا مع متعلقه فلا يلزم اتحادهم مع ما يتحد مع المصدق به اعني التصور ونها الجواب انما هو اذا اقر الاشكال باننا
 اذا تصورنا المصدق به لم نأت اتحاد التصور والتصديق لان المتحد مع الشيء متحد مع ذلك الشيء وما اذا اقر باننا اذا
 تصورنا التصديق لم نأت اتحادا فالتدبر في الجواب ايضا لا يصح من قبلهم انما هو بقا تكون يكون التصديق متساويا في العلم وانما
 ذهب الى كون التصديق من لواحق العلم طائفة منهم ناليعا بهم كما عرفت **قوله** ولو سلم جواب آخر حاصله من اتحاد وبين
 التصديق والمصدق به ليتبين ان التصديق قسم من العلم ونهاية انما يتوجب اذا اقر الاشكال بالتقدير الاول ولا يخفى
 ان هذا الجواب ايضا لا يصح من قبلهم فتفصيل العلم التصوري على الاتحاد مع المعلوم انما هو من لا يوافق به **قوله** تحكم لا ماسخ
 لاداء الصورة انما حاصله من الشيء متحدة مع ذلك الشيء بنا على حصول الاشياء بانفسها في الذهن واما على تقدير حصول
 الاشياء فلا يكون العلم متحدا مع المعلوم اصلا تصور كان او تصديقا **قوله** وانت خبير بان ليس جوابا عن الايراد كافي حاشية
 المصنف واما على كون التصديق من لواحق الادراك والجواب الذي اورد عليه انما هو بعد كونه متساويا من الادراك قال المصنف
 لان الحالة الادراكية قد فاطت بوجودها الرطبى خلطا رطبيا اتحادا وقد حقا فيما سبق العلم ليس هو الصورة الذهنية سواء قيل بالاشياء
 مع ذوى الصور وكما هو على ذهب افلاطون بحصول الاشياء بانفسها في الذهن او بخبرتها بايدها كما هو رأي القائلين بحصول
 الاشياء وسنحقق انشارا لصدقنا ان العلم بالاشياء الغائبة بمعنى مبدء انكشافها ليس هو نفس ذات العالم كما ينبغي
 انشاره ويبري ان علمنا بالاشياء ليس امر منفصلا عن لغوسنا والامتنعت بالعلم فاذا ان هو صفة من صفاتنا فأنه نهاية
 بنفسها فاشارة لانتزاع العلم بالمعنى المصدرى ونشارا لانكشاف الاشياء عندنا وهي التي نعبر عنها بالفارسية بدائش ولا بد وان
 يكون لها اضافة الى المعلوم فهي صفة ذات اضافة لعبر عنها علمنا بالماترية بل بالكانة الانجلابية والتاخر ون بالكانة الادراكية

الا ان علما انما لغوا الوجود الذي ائتم عليهم القول بالاضافة الى الوجود الصريح فيما اذا لم يكن المعلوم موجودا في الخارج فلهذا
 الى الوجود والمسمى فالوجود في الذهن سواركان نفس الشيء او شجره يترتبط تلك الحالة وقد ذهب الى ان العلم في تلك الحالة
 اكثر الاعلام منهم العلامة القوشجي حيث ذهب الى ان الموجود في الذهن امران الاول حاصل فيه من دون قيام به بنفس
 العلوم والثاني قائم به بخلاف المعلوم هو من مقولة بحيث ومنهم بعض الاذكياء من المتأخرين حيث قال ان العلم حالة او كناية
 حقيقة عند حصول الشيء في الذهن وهي تصدق على الاشارة للحاصل في الذهن صدقاً عرضياً فان الشيء اذا حصل في الذهن
 يحصل له وصف وكل عليه يقال له صورة عليه وفي المحمول ليس نفس الموضوع والاكمل عليه حال كونه في الخارج فهذا المحل
 قد قيل حل الكاتب على الانسان فالعالم من مقولة الكيفية سواركان محروضة من هذه المقولة او من مقولة اخرى
 انتهى وكلامه الحس مطابق الكلام في البعض لانه يقع في كل محل هذا الوصف الحسي بالحالة على الصورة كما يدل عليه ظاهر قوله
 انما حصلت علمها واتحادها مع الصورة في الوجود كما يتدعيه كمال بن ابي نجر على الفاض عليه من ان الحالة قد خالطت وجود الصورة
 فلهذا رابطها بها او يا ضليعا ان تحقق ما تحت وبطل الباطل فقول قد حققنا انما ان العلم صفة قائمية بالعلم متعلقة بالمعلوم فلا
 يخفى ما لا يكون تلك الصفة انتزاعية او انضمامية والاول باطل اذ لو كانت انتزاعية فلها انتشار في العالم وهو ما ذات العالم
 في الصورة الموجودة فيه او صفة اخرى وبطل باطل اذ الانتزاعات لا تاتصل بها في نفس الامر قبل الانتزاع الا بالاشياء انتزاعها
 فلا يمكن ان يكون مبدأ اكتشاف الاشياء صفة انتزاعية بالانتشار انتزاعها فيكون مبدأ الاكتشاف حقيقة هو انتشار انتزاعها
 فاما ان يذوات العالم كان العلم نفس العالم وقد بان ان ذلك لا يصح كما سبق وان كان هو الصورة فقد وضع البطالة وان كان
 حادثة اخرى فتلك الصفة هي العلم والكلام فيها الكلام فاما كانت انتزاعية حاوت الشقوق وان كانت انضمامية لتعين الشق الثاني
 من التزويد الاول وهو المطلوب واذا ثبت ان تلك الحالة صفة انضمامية للعالم فتعقل سيتيمل اتحادها مع الصورة في الوجود
 لانها لو وجدت بوجودها وادعانا ان يكون كلاهما موجودين بالذات وهو صريح البطالان لان الوجود يختلف باختلاف المضاف
 اليه لان اتحاد الاثنين باطل كما بين في موضعه او يكون احدهما موجودا بالذات والثاني موجودا بالعرض واذا صدق
 موجودة بالوجود باطل بالذات تعين على هذا التقدير ان الحالة موجودة بالعرض بوجودها فيلزم كونها منتزعة من الصورة وقد
 بان بطالته في الشق الاول من التزويد الاول فهي غير متحدة مع الصورة في الوجود بل هي متعلقة لتعقل الفعل ما وقع
 عليه فالصورة معلومة بتلك الحالة وما يتوهم من ان المعلوم نفس الشيء ما هو هو الصورة من حيث قيامها بالذهن علم
 فلهذا البطالة فيما سبق حيث يمكن على قول المسم فانهما من حيث انحصور في الذهن معلوم ومن حيث القيام بعلم فظهر من هذا
 ما زعمه البعض من ان الحالة تماثل الصورة فلهذا رابطها بها واتحادها ما توجه بعض الاذكياء من ان الحالة محمولة على الصورة محملا

عرضيا باطل فانه انما يستقيم لو كانت الحادثة انتزاعية وليس الامر كذلك على ان الحادثة عندنا بالبحث وعند الممحمولة على
 الصورة فاما ان تكون محمولة عليها بالحوالات او بالاشتقاق والاول صحيح البطلان اذ المبادي لا تحمل سوا طائفة الاعلى افرادها و
 ذاتياتها وليست الصورة فردا للحادثة ولا ذاتيا لها على الثاني يلزم كون الصورة عالمة اذ العالم هو العلم لا غير ومن جوز كون
 الصورة ذاتا له ادراكه فهو كقولنا الصورة ذات علم فيكونها عالمة وما زعم بعض اشرار ان الصورة والحادثة حالتان في محل
 واحد حاصل فيمكن في ثالث يتوجب الحمل بينهما كالتضاحك والتعجب الحاصلين في الانسان في غاية السقوط اما اول فلا يلزم
 حمل الحادثة على الصورة سوا طائفة العقل وشتا عما يستلزم كون الصورة عالمة واما ثانيا فلا يلزم حلول شيئين في ثالث لو سلم
 الحمل بينهما الصحيح حمل الحادثة على سائر لغات النفس كالشجاعة ويصح حمل التعجب على الضحك الباطني على انهما ساطع كونه ساطعا لكل
 هو المحلول كما زعمه باطن من ان حمل التعجب على الضحك محلول لهما في ثالث ساطعا اذ التعجب غير محمول على مفهوم الضحك
 بل على افراده ومثله الحمل اتحادا ومجاورة بالعرض والحال مع التعجب في ثالث هو مفهوم الضحك واما ثالثا فلا يلزم حلول
 الصورة والحادثة في محل واحد ليس كليا كما ستعرف عن قريب فلا يمكن ان يجعل حلولها في ثالث ساطعا كحمل بينهما ثم انه على
 المصوطة على بعض الاذكياء ان الحادثة اما قائمة بالصورة فيلزم كونها عالمة اذ العالم باقاهم العلم او قائمة بالنفس فلا يكون عرضية للصورة
 محمولة عليها وقد عرفت ان لا يمكن في كونها عرضية محمولة على الصورة مع عدم قيامها بها بحلولها معها في ثالث وما يلزم من ان الحادثة
 والصورة متحلات وجودا والحادثة قائمة بالنفس لقيام الصيغة بهما فان قيام احد المتعدين بشي يستلزم قيام المتحد الآخر به والا يلزم
 كون الصورة عالمة لزمنا طاعلة لشيء على شيء قديم مبدؤه بالاتحاد وهو ليس بشي اذ الاتحاد بينهما لا يمكن ان يكون اتحادا بالذات
 وليس احداهما عين الآخر لاذاتهما فاما يمكن اتحادا بالعرض فيكون احدهما وحي الحادثة مشترعا عن الآخر كما سبق فيكون الحادثة
 قائمة بالصورة قيا اما انتزاعيا فيلزم كون الصورة عالمة قطعاً او ساطعا صدق اشتقاق على شيء قديم مبدؤه على النحو المخصوص ولو
 لم يسم في انهم من القيام قيا بالاتحاد وقيل ان الاتحاد ليس مناط صدق اشتقاق لزم ان لا يكون قيام المبادي بالانتزاعية
 بما شئت به ساطعا لصدق شئتها عليها بل يكون على هذا التقدير قيام الحادثة بالنفس بواسطة الصورة كقيام السرعة بالسهم
 بواسطة الحركة فيكون المتصف بالحركة اولاً وبالذات هي الصورة كما ان المتصف بالسرعة اولاً وبالذات هي الحركة ولتوجب ان
 قائم اتحادا ليس هو بعد تسليم كون الحادثة مشترعة عن الصورة قال ان الحادثة قائمة بالذات من كونها متحدة مع الصورة وجودا
 وقا بعد تبيين شي يستلزم قيام المتحد الآخر فاد بعد القول بكون الحادثة مشترعة عن الصورة لا معنى لكونها قائمة
 بالذات من التمسك بالعرض وبما لو سطره من العباب اتكال بعض اشرار في شرح قول الممحم فاطما الرباط اتحادا وهو قول لا
 فخطا من غير التمسك بالعرض والاتحاد في الحادثة وان لم تقاطعها خطا للفسفة بالموصوف والالزام كون الصورة عالمة انتهى ولا يذنب

عليك ان الاتحاد والائتاد بالذات وليس ههنا او اتحاد بالعرض فهو خطأ الصفة بالموصوف لانه يصح حمل احدهما على الآخر موافقا
او اشتقاقا واذا لا سبيل الى القول بحمل الحالة على الصورة موافقا بنا على ان المبادئ لا تحمل موافقا الا على افرادها او ذاتياتها
والصورة ليست فردا مستهبا ولا ذاتية لها تعين الثاني على تقدير القول باتحادهما بالعرض فيلزم كون الصورة حالة فلا يرى
ما زاد الا ان القائل بالاتحاد في بطلته واعجب من ذلك ما قال لبعض الآخريين اشرار من انه اراد بالخط الرابطي للاتحاد في الحمل والاتحاد
في الوجود كما في الجنس والفصل ولا يخفى انه على هذا لا يكون العلم اعني الحالة الادراكية نوعا محصلا بل فصلا لنوع مركب منها ومن اجزائه
والتي لا يكون مندرجا تحت مقولة واحدة لا يصدق عليه مقولة هي كجنس الفيتيات قال نوع محصل من اجزائه
والحالة هي ما يتحققان متباينان وتوافق نوع محصل من حقيقتين متباينتين باطل بدعيته وفيه قصور يست مضي بها حتى يتجلى الى الفصل
والقول بان اتحادها بحسب الصورة فصل فخرش والاكينات الصورة بيطا وصدق عليها المقولة التي منها الحالة والزم فصل
حقيقة محصلة منها وهو كونه باطل لا ينبغي للعاقل فضل الاشتغال به بهذا ولكم ديت بما وجبت من ان العلم صفة ذات اضافية
الى المعلوم وانه متعلق بالصورة تعلقا نوعيا فانما قد حققنا سابقا ان المعلوم بالذات هي الصورة الذهنية واذا كان كذلك الحال
اتحادها مع الصورة في الوجود وانتم اعلم بها فان الصفة لا ينزع عما وقعت عليه بل عما قامت به فلا سلب لما نزع المسم وما يتميز به
بعض الاذكياء من اتحادها مع الصورة وكونها محمولة عليها فالحق ان الحالة موجودة بوجود مغاير لوجود الصورة متعلقة بها تعلقا نوعيا
كما ذهب اليه العلامة القوشجي الا ان قوله بحصول الصورة في الذهن من دون حلولها فيه باطل كما عرفت فيما مر وانما حمل عليه
كلام المسم لا بقرينه انما صارت علما عنه اذ الصورة على ما ذهبنا اليه لا تصير علما قط بل انما تصير معلومة الا ان يقال مراد بالعلم
الصورة العلمية فليس مقصوده من هذا الكلام الدلالة على اتحاد الصورة والحالة بل بيان ان الصورة متعلقة بالعلم وانما لا يوجب
الحالة الصورة تعلقا بالحالة بها تعلقا نوعيا الا ان قوله بالاتحاد لا معنى له على هذا التاويل واما ما افاد خاتم الحكماء قدس سره من انه
يمكن حمل قول المسم على مذنب شاذ التجربة وانما لم يحمل عليه لا بقرينه على انه قوت فانه طالع مشجع التجربة مرارا خلاصته قوله
اتحادها بالية آب عن ذلك الحمل تاويل لفظ الاتحاد في التعلق النوعي بصرف كلامه الى مذنب شاذ التجربة تحريف صرف و
انما قوله على انه قوت به فالامر فيه اهل اذ القول بقيام الصورة بالذهن كلفي فارتقا بين مذنب المسم وشاذ التجربة ووجبا
لتفرد المسم على ان الصحيح التفرد على تقدير حمل كلامه على اتحاد الحالة والصورة اتحادا عرضيا كما اختاره قدس سره اليه يحتاج الى
تمسكنا اذ قد سبق اليه بعض الاذكياء والكلام في ذلك سياتي وقد حمل بعض اشيع كلام المسم على ان الحالة صفة انتمائية
عنده ومع ذلك جزئها على الصورة بنا على ما مر من ان حلول الشيء في ثالث لا يتوجب اكمل بينها وحمل الخط الرابطي
الاتحادي في قول المسم على الحمل وقد عرفت فساد ما سبق مستعرف اختلافه في الدرس التالي ان شاء الله تعالى اذ عرفت

ذلك واتخذت بان الحق ما ذهب اليه شراح التجربة في القول بالاحالة فلقن بك على وجه ما اوردوه الناعزون في كلامه القائل
 عن ذلك امره ان لا يوسك جدي بل يكو كواو با منه فاعلم ان الحق الذي اورد عليه في حاشي شريح التجربة بان قولنا كالم بالذين
 ان كان مغاير للمعلوم بالميتة فهو بعينه القول بالشيء والمثال وان كان متحد معه فيها فلا يخلص عن الاشكالات الواردة على القائلين
 يكون العلم بصورة ثم قال فان قيل العالم بالشيء لا يقول يحصل بالميتة بنفسها في الذين الا على طريق المجاز ومن يقول بوحقيقة كما هو
 مقتضى البرهان قلنا فلا بد من اثبات وجود امر اخر مغاير بالميتة للامر المعلوم ووجوده من جهة القاد ان ياتي وانت تعلم ان هذا العالم مغاير
 للمعلوم بالميتة وليس شجاعا فان شجع اشئ هو مثاله المحاكاة كالمصورة المنطبقة في المرأة بالقياس الى ذى الصورة و
 ليس هذه الاحالة كذلك بل هي صفة نفسانية كالشجاعة وغيره لا الانها ذات تتعلق بالمعلوم وقد حققنا سابقا ان شجع قول المص
 نعم تنفع حقيقة غير ان القائلين بالشيء والمثال لا يخلو عن القول بالاحالة بل لا بد لهم من ان يقولوا ان العلم بهي الاحالة وان
 اشجع الاشياء متعلقا بها ولو كان الشجع عبارة عن مطلق امر مغاير للمعلوم بالميتة لكان المتكلمون الذين قائلين بالشيء والمثال
 قائمون بقولهم بهذه الحالة كما حققنا فيما سبق وليس الامر كذلك كما عرفت سابقا فليس هذا قولنا بالشيء والمثال وقد تنبه المحقق
 على ذلك ولذا حجب اليراد بقوله فان قيل الخ واجاب عنه بان لا بد من اثبات امر اخر مغاير بالميتة للمعلوم واذ قد بناه ذلك الحق
 على وجود السد على حسب المراد فقد شذبتا القاد وخال اليراد وقد لا يحل ما ذكرنا ان ما توهمه الصمد الشيرازي المعاصر للمحقق القائل
 مقتضا على شراح التجربة من اجمع بين المذهبين اى مذهب حصول الاشياء ومذهب حصول الانفس في غاية السقوط اذ
 القول بقيام الاحالة ليس قولنا بحصول الشجع على ما حققنا كيف والشيء ما هو من اشئ ذى الصورة حتى كما في الصورة المنكسرة
 من اشئ المنطبقة في المرأة والاحالة غير ما هو من ذى الصورة يوضع ذلك انما اذ تصورنا مفهوم الحيوان فذلك المفهوم المحصل
 في الذين عند القائلين والمثال ليس عين الحقيقة الحيوانية التي تترتب عليها الآثار من الانصاف والجس وانحرته بل هو
 مثال يحاك لها الصورة المنكسرة من زيد المنطبقة في المرأة فاطلاق الحيوان على ذلك المفهوم مجرد كاطلاق زيد على مثال
 والاحالة المعبر عنها بانها امر اخر واراد ذلك المفهوم وهي متعلقة بذلك المفهوم اولاً وبالذات وبالْحَقِيقَةُ الحيوانية بواسطة قائلها
 وبالعرض واما عند القائلين بحصول الاشياء بانفسها فذلك المفهوم هي الحقيقة الحيوانية والاحالة لا ريب في انها مغايرة لتلك
 الحقيقة متعلقة بها لتعلق الفصل بما وقع عليه فالقول بوجود الاحالة ليس هو القول بالشيء والمثال بل القول بالاحالة يتأني
 على ثمانية اوجه الاول القول بتعلقها بمقتضى الاشياء كما حصلت بانفسها في الذين وهو مذهب العلامة القوشجي والمحدثين
 القول بتعلقها بالاشياء المحاصلة في الذين وهو الذي ذمنا اليه وقد بناه برهاناً وشيدنا اركانهاً في مرامنا الثالث القول بتعلقها
 بالمعدومات او الموجودات الخارجية وهو مذهب المتكلمين فتوهم كون مذهب العلامة القوشجي مجعاً بين المذهبين توهم بعيد

والعجب ان الصدقة اعترض على الحق الداني بان القول بوجود امر من اثار العلوم بالمهية ليس قولاً بالشع والاشكال
 فكيف لم يظفر له بالبال ذلك في القول بان مذهب العلة القوي جمع بين المذهبين ولكن المنار يسمي ويسمى والشعب
 بكل وزيم وقد ظهر بهذا التحقيق ان ما ركب فاقم الحكماء في جواب ايراد الصدق من ان لا علة في الجمع بين المذهبين
 اذ اول الدليل لا حاجة الى استحالة الان يقال ان قدس سره اجاب بمنزلة على سبيل البرهان بتسليم ما ظنه المورد فانهم اذا
 قد اقتضا البرهان على ان العلم بهي الحالة وان الصورة ليست علماً ولا كائنة في الانكشاف سقط ما يتوهم انه قول بلا دليل و
 ساقط عن درجة التحقيق وان الصورة كائنة في الانكشاف فلا حاجة الى القول بالحالة واما من قال اننا اذ رجعنا الى محبة
 لا نجد سوى الصورة حالة اخرى فليتهم وجران وليحدث نفسه ان اراد ان يتعلم الحكمة فطرة اخرى فاستقر المحض على عرشه و
 زينت الاولام واشترقت شمس الحقيقة في وسطها بها وانجابت سدول الظلام وقد اظننا الكلام وارجعنا الزم تحتها للفق
 واشبا بالظلم والعدوى التوفيق والانعام قال المم كالحالة الذوقية بالذوقيات نصارت صورة ذوقية تمثيل لا تحالوا
 ومن اطلتها مع الصورة والمعنى كالحالة الذوقية التي هي ادراك المذوقات تحتها وتحت بالمذوقات اي الاشياء التي تتخلل
 بها الذوق فيصير تلك الاشياء صورة ذوقية اي صورة مخلوطة بالكييفية الذوقية التي هي حالة ادراكية فاذ لك سائر الحالات
 الادراكية كالاعتقل والاذعان مثلاً وغيرهما يتخلل الاشياء التي هي متعلقات تلك الحالات فتصير تلك الاشياء صوراً ذوقية
 ايها يقال صورة عقلية وصورة اذعانية في غير ذلك فالصورة مطلقاً انها نصارت علماً اي صورة علمية لمخالطة الحالة الادراكية
 مطلقاً والامر في توحيد لفظ والصورة الذوقية وجمع الضمير في قوله نصارت الى المذوقات سهل فاما ان بعض اشراف من
 من ان الاول حالة ذوقية بل قوله صورة ذوقية الان يقال ضمير نصارت راجع الى الحالة الذوقية فان اخلطوا بالاتحاد
 من احوالهم ليس ايجي كما لا يخفى ثم ان هذا التمثيل غير صحيح على ما يقتضيه عبارة المص من اتحاد وجودها الى والصورة فان
 صور المحسوسات سواء كانت ممكنة بالحواس الظاهرة او بالحواس الباطنة موجودة في الحواس والحالة مطلقاً سواء كانت متعلقة
 بالجزئيات او بالكلية موجودة في انفس فكيف يتصور اتحادها في الوجود والصحيح ان يعلل ما حمل عليه بعض لاشعلاج كلامه من
 ان الصورة والحالة ليستا حالتين في محل واحد صور المحسوسات حالة في الحواس والحالة حالة في انفس وقد اضطر به
 هذا الشايع في وضع فقال وجوابه انما لا يتم ان صور الجزئيات انما تحصل في الحواس بل تحصل في انفس فان الجزئيات الهيئية
 لا تحصل باحوالها في الذهن بل يحصل منها في الذهن خواصها المختصة بها او احوالها المثل لها في الهيئية وكلام المص جهتها في
 على التحقيق لا على ما هو المقصود عنهم وعلى تقدير تسليم مجوز ان يكون تلك الحالة الالهية في الحواس كما قيل ان مدرك الجزئيات
 هي الحواس والحق ان الادراك التصوري والتقدير لغير النفس واختلاط الحالة الادراكية بالصورة كما اختلاط الاذعان بالهئية

الشخصية فان الازعان النفس بالضرورة والشخصية الشخصية ليست موجودة فيها الاتقان حصول خبرتها فيها او كما خلاط الانفات بالزيت
 المادية وتحقيقه ان يتركز انما هو في صور الكليات ولم يصرح العلم بكامل بلوطات بين الصورة والحالة وقرانا صار علمنا سماء
 انما صار علمنا بمعنى الصورة العلمية اي بمعنى الحالة الالهية فان لفظ العلم يدل على معان كثيرة وانما هو الاشكال على من قال
 بكل بالمواطاة الحقيقية فان المجازي لا يكثر انتهى كلامه والاضيق خطابه واقتلاه وما احاب به اول ليس يصحح عند القوم ولا عند
 المنصفين ان الظاهر من كلام المنصف في مواضع من كتبه انه يذهب الى حصول الجزئيات العلمية باعتبارها في الذهن على انما نسوق
 الكلام في العلم الالهي في انما العلم به يتصل بالصورة المادية وهي اما الصورة الحقيقية من دون الظواهر في الحالة كما هو
 ذهب الشيخ المتكلم والرياضيين اذ الصورة المنطبقة في الجليدية كما هو رأي الطبيعيين من المشايخ وعلى التقديرين فلا يسلخ للقول
 بانحاء الحالة مع الصورة اذ الحالة قائمة بالنفس الاحالة ولا يحلو لها في ثالث وما احاب به ثانيا فهو ظاهر الفضا ضرورة ان المذكر
 فينا واحد وقد اعترف به القائل بفساد حيث قال والحق لا يخفى وما اذا بقوله والحق لا ريب في ان الحق اذ حاصله هو ما حققنا فيما
 سبق من ان الحالة متعلقة بالصورة لتعلق الفعل بما وقع عليه لكن ذلك يتعلق ليس عبارة عن مخالطة الحالة بوجود صورته فخطا
 را بطلاء اتحادها كما يزعمه المص والمصو ان لم يصرح بكل فقد صرح بالاتحاد فالاشكال غير منفع عن كلامه وتقييد هذا القائل لفظ
 المحل بقوله بالمواطاة يدل على تجزئته واكمل بالاستشفاق مع انه ايضا غير متصور بين الحالة والصورة المحسوسة لا تشافرا الاتحاد في
 الوجود ولا تشافرا طول احداهما في الاخرى وانما طولها في محل واحد واطلاق الصورة العلمية على الصورة لا يدل على حمل الحالة
 عليها بالاستشفاق اذ ليس معنى كونها عليه الا ان العلم متعلق بها وهي معلومة لانها ذات علم ولفظ العلم لا يطبق عليها انما
 يراد به المعلوم وما ذكره من ان تحقيقه انما هو في صور الكليات لا الطائل تحته اذ نسبة الجزئيات الى الحالة المتعلقة بها ونسبة الكليات
 الى الحالة المتعلقة بها نسبة واحدة وهي تعلق الحالة بكلياتها تعلقا وقوعيا وليس لصور الكليات مع الحالة المتعلقة بها خصوصية
 وحالة خاصة لا توجد في صور الجزئيات بالقياس الى الحالة المتعلقة بها وكون الحالة وصور الكليات حالتين في محل واحد
 ليس علاقة خاصة بينهما اذ ذلك متحقق بين صور الكليات وبين سائر صفات النفس كالشهادة وليس بينهما علاقة خاصة
 وحمل الكلام بها الا حصلوا لعلك تتحدث بانها عليك ان القول يكون العلم هي الصورة ليستوجب كون الحواس مدركة
 للجزئيات وعالمية بها ضرورة ان العلم على التقديرين هي الصورة قائم بالحواس وقوام المبدء ريشي يستلزم صدق المشتق
 عليه قوله وفعان مختلفان بالذات انت تعلم ان اشكال التصور والتفكير في التنوع والاحكام تخاف في الواقع وصحيا على
 ذهب من يرى ان الحالة صفة منفية تامة بالنفس موجودة في الاعيان كما ذهبنا اليه لكنه لا يكاد يصحح على المشرع عبارة
 المنصف وذهب اليه لبعض الاذكياء من كونها انتراعية موجودة بوجود الصورة اذ الحالة على نه التقدير انتراعية والامر

الاضطرارحي للاحقية لا يحصل في انتمثل لافرد سوى كسبة على ما تقرر عند المتأخرين اصر عليه بعض الاذكياء فيكون سمي تها
 حقيقة افراد فيكون افراداً مستقلة بالنبع فلا يكون التصور والتصديق الذين هما فردان منها مختلفين بالنبع فافهم قوله
 وعليه نبار قوله تفرقت قال في الحاشية اعلم ان قوله تفرقت مبني على امور ثلثة الاول القول بالحالة الادراكية والثاني
 ان الشك والاذعان نوعان من الادراك والثالث ان التصور والتصديق لا يجتمعان بحسب لتعلق بسبب واحدة في
 زمان واحد كالنوم واليقظة بل لا يجتمعان في مناسط التصور وهو الامر الثاني لان الامر الاول قد ذهب اليه بعض المحققين قبلنا الشك
 ايضا في فهم ظاهر عبارات بعض المتأخرين انتهى انت تعلم ان مدار كل على ان العلم هي الحالة المغايرة للعلوم وليس بذما
 تفرده بالمعنى مع ذلك فالامر الثالث لا يقع في نفسه فضلاً ان يصح وجها للتفرد لان التخييل تصور متعلق بالتعلق به والتصديق
 مجتمع مع ضرورة ومعه كمال فلا يظهر نفسه المص لان العلامة القوشجي اية قابل بالحالة المنسجمة الى التصور والتصديق المتباينين
 حقيقة وعدم اجتماع التصور والتصديق بالمعنى الذي ذكره الشارح بحسب لتعلق بسبب واحدة في زمان واحد والوجه ان يقال في
 وجه التفرد ان القول بالحالة المنسجمة الى التصور والتصديق المتباينين نوعاً مع القول بكونها من جهة واحدة بالصورة فاطلاقاً وبما
 تفرده المص فان العلامة القوشجي لا يذهب الى اتحادها مع الصورة وجوداً وبعض الاذكياء لا يذهب الى انقسامها الى التصور
 والتصديق المتباينين نوعاً بل يقول ان من لواحق الادراك والمليون لا يقولون بوجود الصورة راسخاً فاعلم ان اتحاد الحالة معها
 وجوداً واطن بعض لم يخلج في وجه التفرد من ان العلامة القوشجي لا يقول بقيام الصورة بالذهن والمص يقول به وبعض الاذكياء
 قال بخل بالحالة على الصورة ولم يخلج في وجه التفرد من ان العلامة القوشجي لا يقول بقيام الصورة بالذهن وعدم خلاف على حiale لا تعلق له بقول
 بالحالة والمص ايضا قابل بحمل الحالة على الصورة ليقول اتحادها وجوداً وهو مستلزم للحمل بينهما كما لا يخفى قوله بظاهرها بالنظر
 الى الشك الاذعان قال في الحاشية ولو كانت في عبارة الكتاب يظهر منها ان تصوره ان الحالة الادراكية التصورية مطلقاً لا يخل
 الحالة الادراكية الاذعانية التصديقية لان الحالتين كلاهما علمان يترتب عليهما الاكتشاف فالنسبة التامة الجزئية قبل تعلق
 الاذعان بهما مشكوك كانت او غير متكشف بالحالة التصورية واذا تعلق بهما الاذعان متكشف به اليه الا ان الاذعان مسدود
 للاكتشاف على وجه الاقرار وتسلم خلاف الحالة التصورية فيها لا يجتمعان بحسب لتعلق بامر واحد في زمان واحد عند حصول
 الاذعان في كل الحالة التصورية شكاً كان او وجهاً لا يتخلف اجتماع العلمين على امر واحد ولما يظهر يتحقق النظر في عبارة انتهى انت
 تعلم ان التصور المقابل للتصديق على اتحادهما هو متضاد للتصديق كالشك والوجوه والاكاره منها ما هو غير متضاد له كالتخييل
 فالنسبة التامة الجزئية عين هي مدغنة معلومة بخبر من العلم الاول التصور الذي هو التخييل الثاني في التصديق فالصورة والتصديق
 بحسب لتعلق بامر واحد فاطهر لا يتحقق النظر في عبارة المص ليس بشئ ثم لا يخفى ان التصور والتصديق من صفات

النفس او غير ما من العالمين فيها عرضتان للعالم واما المعلومات فهي غير معروفة لها بل هما متعلقان بها تعلقا وتوعيا
والمشبهة الواقعة في كلام المصنف انه ان التصور والتصديق المتباينين بالذات المتعلقين بامرواحد لغير التجميعين بحسب التعلق
كالنوم واليقظة العارفين لذات واحدة ولما قال بعض الشارحين من ان التصديق واخره كاشك ليست هذه
المتعلقات بها لا كعرض الاعراض لها ولا كعرض العرضيات لمعرضاتها والتصورية حقيقة عارض للذهن وصادق على
الحاصل فيه فالنوم والتصديق كلاهما قائمان بالذهن الاول بقيام مصدره الذي هو عرضي له وان في قيام نفسه وبينهما تعلقا
المعروض بل مجرد المقارنة في الذهن انتهى فكلامه متناهية لان ما ذكره من حال التصديق واخره حق لا ريب الا ان حال
التصور الباطني ذلك بعينه لان التصور لما كان عارضا للذهن كان قائما به فلا يمكن صدقه على ما حصل فيه لانه لو صدق
عليه كان عارضا لباقيته فاما ان يكون عروضا لهما بالذات وهو باطل ادعى من شيء واحد شيئين بالذات يستلزم ان يكون
له قيا مان وجود وان وهو صريح البطلان او يكون عروضا للحاصل في الذهن بالذات وللهذه بالعرض فلا يكون
الذهن متصفا به فان العروضا بالعرض لا يستلزم الا لصفات الاثرى ان السمة والحكاية عارضة للجسم بواسطة الحركة لكنه
غير متصف بها بل المتصف بها هي الحركة فيكون المتصف بالتصور هو الحاصل في الذهن وهو صريح البطلان او يكون
عارضا للذهن بالذات والحاصل فيه بالعرض وهو طاهر البطلان فان الذهن ليس متصفا بوجع الحاصل ولا قائما به
حتى يكون ما يعرضه بالذات عارضا للحاصل فيه بالعرض وقد عرفت سابقا ان حلول شيئين في ثالث لا يستلزم التصديق بينهما
وما توهم من ان التصور قائم بالذهن بقيام مصدره هو عند المصوره الحاصلة في الذهن ليس بمعنى لانه ليس قائما بالذهن على هذا
التقدير بل هو قائم بما هو قائم بالذهن في الفرق بين القائم بالشيء والقائم بالشيء ظاهر على انه لو سلم ان القائم بالشيء قائم
بذلك الشيء فلا يخفى ان من الصورة ما ليس قائما بالمدرك بل بالآلة والتصور لا محالة قائم بالذات فليس قيامه بالمدرك بقيام مصدره
كما زعمتم انه لا ينظر ان هذا القائل على اي مذهب بنى هذا الكلام فان كان بناه على ما ذهب اليه فقد عرفت ان التصور والتصديق
سيان في ان لهما بالصور الذهنية تعلقا وتوعيا ولا قيام ولا عرض لشيء منهما شيئا منها لكان هذا على المذهب فيما كلاهما مستندان مع
الصور وجودا وهو صريح للمعروض الا ان يقال انه يرس التصور حالة او اركية متحدة مع الصور وجودا والتصديق
والشك وغيره من لواحق الادراك فهو بناه فاسد على فاسد قوله والا فالادراك التصوري يحتاج للاذعان البتة
على ما حققناه اشارة لك الى ما مر سابقا من ان التصور قد يكون محتججا مع التصديق في التعلق بشي واحد كما في
التفنية المقبولة فانها معلومة بخبر من العلم التخييل الذي هو تصور والتصديق وقد مر فلا نعيد قوله فاذا
تصور كنه التصديق اشارة الى الجواب عن تقرير الاشكال باننا اذا تصورنا كنه نفس التصديق لازم اتحادها بنا على اتحاد

العلم المعلم وتقرير الجواب ان العلم حقيقة هي الحالة الالائية المنفردة مع متعلقاتها فاذا تصورنا انك تصديق فاما تصورنا سيميل عليه
 التصديق بالكل الاول لانه عينه لا يخلو الاشياء المتعارفة لان التصديق لم يتعلق به انما يتعلق بالتصور لانه من العالي المنفردة
 انما يتعلق به التصور دون التصديق انما التصور فهو غير محمول عليه بالكل الاول لانه ليس عينه وانما يكون عينه لو كان عبارة عن
 الصورة انما صلتها وليس كذلك بل انما التصور سيميل العلم به بل التصور متعلق به لتعلقه بغيره من الاشياء فهو تصديق
 ولا ضير فيه اصلا قوله كما اذا يتصور كنه مفهوم آخرى فانه يصديق عليه الجزئي بالكل الاول لانه الاشياء المتعارفة فان هذا المفهوم
 ليس بانع من فرض الاشتراك فهو كنه العلم بالحالة وطم ان الظاهر من كلمات بعض ان الحالة معلومة علميا حضوريا فيها بالاجمال
 اخرى والا لزم تسلسل الحالات اذا الكلام في هذه الحالة كالكلام في تلك وقد يتكسب بالاشياء على لفظي الحالة في بحث علم الوجوب
 سبحانه زاعمان ان الحالة لما كانت منكشفة كان مناط انكشافها نفس وجودها للقوة العاقلة فكما كان وجودها لها كان منكشفا عنه
 من دون حاجة الى الحالة وقد تكلمنا عليه هناك بعد التفرع الى ان الحالة معلومة بنفسها بالاجمال اخرى وعلى هذا التشبيه
 الواقع في كلام الشارح بين علم الصورة وعلم الحالة انما هو من حيث انه كان علم الصورة لغيره من علم الحالة فكذلك علم الحالة ليس
 بتوسط الصورة وان كان ذلك العلمان متقاربان من حيث ان علم الصورة متعلق بحالة وعلم الحالة ليس كذلك بل هو بنفسها
 والتحقيق ان علم الحالة ايضا بحالة اخرى والتسلسل غير لازم لان العلم انما يحدث بوجه النفس والتفتابا هو باختيار فاذا كانت
 النفس متعلقة بتوسط الحالة وعلمها حدث حالة بها انكشف الحالة الاولى بوكة اذا توجهت الى علم الحالة الثانية حدثت حالة ثالثة
 وهكذا فاذا انقضت عن التوجه والاتفات وقعت حدوث الحالات وانتهت سلسلة الدليل على ان علم الحالة بحالة اخرى انما
 اذ علمنا ان الحالة القائمة بتلك الحالة معلومة لنا وكننا عالمين بها فصنع انشراح عليها بالمعنى المصدرى عننا وانشراح تعلقه
 عن الحالة فلا بد من فناء انشراح ذلك المعنى المصدرى ولا يصح ان يكون فناء انشراحه نفس تلك الحالة لان تلك الحالة
 معلومة بهذا العلم والمعلوم مضامين العلم فيستحيل ان يكون فناء انشراح العلم اليقيني الاستحالة ان يكون شيئا ففناء انشراحه
 ومصادقها بنفسه وقدم تفصيل ذلك في بحث العلم التصوري بالامارة على ان العلم بالحالة عينها حال علم الصورة فكما ان علم
 الصورة ليس بتوسط صورة بل يتعلق بحالة بها فكذلك علم الحالة قوله ومن ههنا قيل قد قل بعض من اعلام اصولي
 معلوم يستلزم فاحصولي ليس بعلم حقيقي فاور وعليه انه كان معلوم محضوري معلوم بالذات كذلك معلوم محضوري فلا وجه
 لعدم كون محضوري علم حقيقي قال المورد ولعل منشأ الظن توهم ان معلوم العلم المحضوري هو الشئ الخارجى فانه العلم بالشيء
 لانه قد يتقضى والعلم باق وبما فهم فاسد فان معلوم العلم المحضوري هو الشئ من حيث هو هو لا الشئ الخارجى فوجه الشرح كلام ذلك البعض
 بان معلوم محضوري منكشف بذاته لا بتوسط صورة بخلاف معلوم محضوري فان المنكشف فيه اولاً بالذات هي الصورة العلم

في المصنوع انما يتكشف بواسطة الصورة فهو معلوم بالنتج وبذا هو المراد كون كحضورى علما حقيقيا وعدم كون المصنوع كذلك
 وتفصيله ان خفايا انكشاف الاشياء حقيقة هي الحالة الادراكية وهي متعلقة اولاد بالذات بالصورة العلمية وثانيا وبالعرض
 بالصورة فانكشف بالذات هي الصورة وبالنتج ذو الصورة فالحالة الادراكية بالقياس الى الصورة علم حضورى وبالقياس
 الى ذى الصورة علم حصولى فعلم الحضورى هي الصورة العلمية معلوم بالذات ومعلوم الحصول وهو ذو الصورة معلوم بالعرض
 قوله واما معلوم الصورة فعلم بالنتج اى ذو الصورة معلوم بالنتج اى بالقياس الى الحالة المتعلقة اولاد بالذات بالصورة وثانيا
 وبالعرض ذى الصورة قوله بخلاف معلوم الحصول بمعنى الصورة فانه معلوم بالنتج واما معلوم الحالة هي الصورة فهو
 معلوم بالذات لمتعلق الحالة بهذا اولاد بالذات كما عرفت قوله وبحث عندي هذا اختاره الشارح وخلاصته ان العلم بوجود
 العالم اى الذات المجردة عن القوة والاستعداد وحضور المعلوم حضورا علميا شرط لانكشاف لانه علم بنار على نوازيب الى ان
 العلم حقيقة نفس الواجب سبحانه لا اعتقاده ان وجود كل شئ عين الواجب تعالى وانت تعلم ان العلم لو كان عبارة عن وجود العالم
 قانا ان يكون عبارة عن الوجود المصدري وعن خفايا انشراحه والاول باطل لان العلم سوارا ريد به معنى المصدري المعبر عنه
 بنسبتين اواريد به المعنى الحقيقي ليس عين الوجود المصدري اما الاول فلان المعنى المصدري لا يصدق على معنى مصدري آخر
 ما لم يكن احدهما ذاتيا للآخر والاخرا في ان مفهيم العلم المصدري مباين لمفهوم الوجود المصدري فلا تصادق بينهما فضلا عن العينية
 واما الثاني فلان العلم الحقيقي ليس بانشراحى والوجود المصدري انشراحى والثاني ايضا باطل لانا قد حققنا فيما سبق ان خفايا انشراح
 الوجود المصدري في كل شئ عينه فلو كان العلم عبارة عن وجود العالم بهذا المعنى كان عبارة عن نفس ذاته وهو باطل لان العلم
 ينقسم الى المقصور والتصديق وذات العالم لا تقبل الانقسام اليهما والان المعلوم الواحد يكون مقصورا ومصداق في زمان واحد
 فلو كان ذاته علما كان ذاته المقصورا وتصديقا فيلزم الاسما واشخص بين المقصور والتصديق فان قيل ان المقصور والتصديق
 ليسا نفس العالم بل صفتين من صفاته فذلك قول بان العلم ليس نفس ذات العالم بل هو من صفاته والقول بان التصديق
 ليس متما للعلم بل هو من لواحقه باطل كما سبق ولان العلم تصيغ بالبدئية والنظرية والعالم لا يصلح للاتصاف بهما والقول
 بان المتصف بهما هو المعلوم دون العلم باطل كما سياتي ثم نقول العلم الحقيقي عبارة عن مصداق العلم بالمعنى المصدري و
 لا خفايا في ان العلم بالمعنى المصدري معنى اضافي ومصداق المعنى الاضافي يجب ان يكون ذات اضافية فلا يكون مصداق
 نفس ذات العالم وايضا من الضروريات ان نسبة العلم بالمعنى المصدري الى مصداقه نسبة الانسانية الى حقيقة الانسان
 ونسبة الحيوانية الى حقيقة الحيوان فاشتركا العلم بالمعنى المصدري بين النفوس الناطقة والنفوس الفلكية والعقول المغايرة
 دليل على ان علومها مشتركة في حقيقة واحدة ملك العلوم افراد فلو كان مصداق العلم نفس ذات العالم كانت النفوس الثلاثة

والنفوس الفلكية والقول المفارقة مشتركة في حقيقة واحدة يكون هي افراد باو هو غير متقيم على اصولهم فان قلت لوازم اشتراك
 الوجود المصدري اشتراك مصداق لازم ان يكون علم الواجب بجانته شاركا لعلوم الممكنات في الحقيقة مع انه عين ذاته المقدسة
 قلت قد قلنا فيما سبق ان العلم بالمعنى المصدري غير منتزع عنه سبحانه حتى يلزم من اشتراكه بين علمه بجانته وبين علمه الممكنات
 اشتراك مصداق قال لهم فكلوا إشارة الى بعض ما نحن على نذبه من اتحاد الصورة والحالة وجودا وقال بعض الشراح بزيادة
 الى انه يستدل على ان بين القصور والتصديق تعارض بان لكل منهما لازم يخص به فان القصور لازم هو عموم المتعلق والتصديق
 لازم آخر هو خصوص المتعلق واختلاف اللوازم يدل على اختلاف المنزومات حقيقة وهذا الدليل لو تم دل على تعارض القصور بمعنى
 الصورة للتصديق بمعنى الحالة الالائية لان عموم المتعلق من لوازم القصور بمعنى الصورة ايضا انتهى وانت تعلم ان شبهة
 نشأت من الغفلة عن معنى المتعلق فان متعلق التصديق بالمصدق لعلق وقوعي ومعنى خصوص متعلقه انه لا يتعلق بمتعلقا وتعلقا
 الا بالنسبة ان شاء الله بخرقة واليقا به هو عموم المتعلق بمعنى ان يكون المتعلق الوقوعي غير مختص بالنسبة الثالثة الجزئية وبما من
 لوازم القصور فاختلاف بغير اللازمين يدل على اختلاف المنزومات قطعاً وشئ من بغير اللازمين ليس لعارض المصداق لانه
 فانها ليست معنى حد شياحي يمكن ان يتحقق بشئ متعلقا وقوعيا فضلا عن ان يكون عموم المتعلق من لوازمها وعموم المتعلق الذي
 هو من لوازم الصورة معناه انه يمكن حصول صورة كل شئ في الذهن وهذا المعنى ليس بمقابل لخصوص المتعلق الذي هو من
 لوازم التصديق حتى يستدل بكونه المعنى من لوازم الصورة على كونهما سانية للتصديق بال النوع وهذا ظاهر باو في تامل قوله
 ثم علم ان المشهور ان العلم انهم مختلفوا الاول في ان الحصول القديم بل نشتم الى القصور والتصديق ام لا فذهب المحققون الى
 الاول واخرون الى الثاني ثم اختلفوا في ان الحصول القديم بل يتصف بالهدية او بالنظرية او لا يتصف بشئ منهما فذهب
 الجمهور الى الثاني وذهب الشافعي الى الاول فهناك ثلاثة مذاهب الاول ذهب من يظن ان الحصول القديم لا يكون لقصور
 ولا تصديقا ولا بديسيا ولا نظريا والثاني ذهب من قال انه يكون لقصورا والتصديقا ومع ذلك يكون متصفا بالهدية والثالث
 ذهب من ذهب الى انه يكون لقصورا والتصديقا لكن لا يكون بديسيا ولا نظريا واما العلم التصوري فقد اختلفوا على انه لا يكون
 لقصورا والتصديقا على انه لا يتصف بالنظرية الهية واختلفوا في الصفاته بالهدية فجزءه الشافعي ومنه الجمهور فاما الكلام في
 انقسام الحصول القديم الى القصور والتصديق فقد سلمناه وقلنا هناك انه لقصور والتصديق والاطنار ارجى من فطن خلافه لغير
 الكلام في الصفاته بالهدية فلم يظهر له بعدا متناه لا ذكره ما نعرفه ليس بتام كما استفتت عليه انصارنا في ما علم الواجب بجانته
 فالظاهر من كلماتنا اننا لم نعلم حصولا ولا تصديقا لانه عند علم حصوله قال فاعلم ان الحكماء قد سروه ان اريد لعدم
 كونه لقصورا والتصديقا انه محل غير معين مصداقا للمصادوق كما يلوح من الاستفاد فوجب باطل بل كشر صريح لان عليه سواد طابق لما عليه

المعلوم في نفسه الا لازم الجدل هو سبحانه عالم بانه مطابق وهو الصديق والصدقانه اجزائه عليم والعلم لغة هو الصديق المطابق
 الجازم الثابت في الحديث الصحيح ان الصدق صدقك يا زيد وان اريد مجرول الاصطلاح على ان علمه لا يسمى لقصوره ولصدقته لثباته
 مشقة فيه لكن لا يلزم منه ان لا يكون علمه تصورا وصدقته حقيقة نعم التصور والتصديق فينا متان زائدتان اما في الباري
 سبحانه ففقد ذاته الصديق للتصاوق والتصور للمفردات فانها ذاتها مبدرا لا لكشاف وهذا هو الحق وبالاتباع الحق **قوله** بنا على
 ان النظرية ذات دليل مشهور على ان الحصول القديم والحضوري لا يتصفان بالبدئية والنظرية تقريرية وان البدئية والنظرية
 متقابلان استتة والتقابل محصور في قسامه لاربعة المشهورة وليس بينهما تقابل الایجاب والسلب اذ الاعيان الخارجية وكنه
 الواجب سبحانه ليست بدئية ولا نظرية ومن المستحيل ارتفاع متقابلين بالایجاب السلب عن شيء ولا تقابل التصايف الامكان
 لتقلل احدهما بدون الآخر فاما استقصاوان المكان كل منهما وجوديا او ملكة وعدم امکان احدهما هي النظرية وجوديا والآخر هي
 البدئية عديا والقديم والحضوري لا يمكن التصايف بالنظرية لانها تستلزم الحدوث والارتسام ضرورة والاول يتنا في القدم
 والثاني الحضور واذا لم يمكن التصايف بالنظرية لم يمكن التصايف بالبدئية اما على تقدير كون البدئية عديا لها فخلان انقصت
 بالعدم يجب صلوحه للاتصاف بالملكة فانه عدم منه عما من شأنه تلك الصفة واذا لم يصلح للاتصاف بالملكة اعني النظرية
 لم يمكن التصايف بالعدم اعني البدئية واما على تقدير كونها ضد لها فخلان الاتصاف بالعدم الصديق مشروط بامكان الاتصاف
 بالعدم الآخر ومن شرط الصدية امکان توارده الصديق ولغاقتها على موضوع واحد فلو التصايف بالبدئية جاز التصايف بالنظرية
 واذا لا يجرز التصايف بالنظرية فلا يتصفان بالبدئية الغير فاما بديهيين ولا نظريين فالبدئية والنظرية من خواص العلم الصالح
 الحادث هذا التقرير الدليل وادور عليه بوجوه الاول ان تحقق المناقات بين البدئية والنظرية مسلم واما لتقابلهما بالمعنى الاصطلي
 المحصور في الاربعة فمتنع فان حصر المناقات بين التقابلات الاربعة المشهورة غير مسلم بل غير صحيح فان الاستقامة والاستدارة
 متنايان وليس بينهما شيء من التقابلات الاربعة اما الایجاب السلب العدم والملكة فكلو منهما وجوديين اما التصايف فوجود
 لتقلل كل منهما بدون الآخر واما التصايف فلا تتنازع تواردهما على موضوع واحد فتغايف المستقيم والمستدير نوعا عندهم والحق ان حصر
 المتنايين في المتقابلين بالمعنى المحصور في الاربعة في غاية الاشكال الثاني انه يجوز ان يكون بينهما تقابل المملكة والعدم ويكون
 البدئية ملكة ونظرية عديا فاللازم صليج محل النظرية للاتصاف بالبدئية لا عكسه حتى لا يكون القديم والحضوري متصفين بالبدئية بحيث
 ان القول يكون نظرية عديا تقصفت الثالث ان ما يجب في التقابل بالمملكة والعدم من صليج موضوع العدم للاتصاف بالمملكة
 عمن ان يكون الموضوع صالحا لثخصه ونوعه وبجسه القريب والبعيد فيجوز ان يكون مطلقا علمه بنسبة للقديم والحضوري يكونان صليجين
 للاتصاف بالنظرية بحسب جهتها الذي هو مطلق العلم هذا القدر من الصليج كان في تصايفها بالبدئية ولقد اجاب عنه فاقم الحكماء

قدس سره بان صلوح بعض الموضوع او فوعد مطلقا لا يكتفى في تقابل الملكة والعدم كيف ولو كفى لصح التصاق الكبر بالسكران
الارادى نظرا الى صلوح جنبه وهو يحكم بالحركة الارادية في ضمن الحيوان بل لا بد من صلوح محل العدمي للاتصاف بالملكة سواء
كان هذا الصلوح للمحل نفسه بالذات او لشيء بالذات وله بالعرض او لشيء بالذات وله بالعرض وشي من المحصورى والقديم
لا يصلح للاتصاف بالنظرية اصلا لا بشخصها بالذات ولا بنوعها او بينهما كذا لك لان التوقف على النظر ليس من الاعراض الالوية
للعلم المطلق وانما يتصيف العلم المطلق به لاجل التصاق العلم المحصولي الحادث به وبذلك الكلام في غاية التحقيق وان كان في هذا الكلام
ان النزاع في التصاق القديم والمحصورى بالبدهة يرجع الى مناقشة لفظية ليس تحتها كثير طائل فانه ان اعتبر في مفهوم
البدهة صلوح موضوعها للاتصاف بالنظرية فيها ليسا بيمينين والا فلا ريب في جابتهما قوله في نظر حاصله ان المراد
بامكان تواروا الضدين وتعاقدتهما على موضوع واحد الذي هو شرط التصناد ان لا يابى كل من الضدين ان يتعقب الآخر
او يتعقب الآخر وان ابت خصومية ذات الموضوع عن ذلك وذلك متحقق على تقدير التصاق القديم والمحصورى بالبدهة
اذا البدهة لا تاتى عن ان يتعقب النظرية اما على موضوعها وان الى موضوعها عن ذلك بخصوصية ذاتة قال في المحاشية
اقول معنى تعاقدتهما على موضوع بعينه بالنظر الى طابعهما مع عزل النظر عن خصوص حال الموضوع ان لا يوجد شي منها
بالنظر الى طبيعته لبطان الموضوع حتى يمكن ان يتقبل من كل منهما الى الآخر وان كان لازمال بالنظر الى خصوص طبيعته
ولذا قالوا لا ضد للوجود ولا ريب في ان طبيعة النظرية تقتضى الواسطة في العلم وصدور الموضوع بها وطبيعة البدهة تقتضى
اختفاء تلك الواسطة وان لم تقتض المحدث فالعلم والمعلوم الواحد بعينه لا يتبعث الا بواحد منهما وثبتى بانفائه بالنظر الى
مقتضى طابعهما الا ترى ان العلم بالكنه يمتنع ان يكون علما بكنه الشئ بالقياس الى معلوم بعينه فليس بينهما تقابل
التضاد والتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم اذ من شأن العلم المحصولي الحادث للاتصاف بالكنهية على خلاف التضاد
لان المتصرف بهما للموضوع بعينه بالنظر الى طبيعة الضدين انتهى والاصل ان الوجود الخاص للعلم والمعلوم الكان مكتسبا
من النظر فلا يمكن تحققه بدون النظر والكان غير مكتسب منه فلا يمكن ان يكون هو بعينه مكتسبا منه فلا يمكن تعاقد النظرية
والبدهة على موضوع واحد سواء كان ذلك الموضوع هو المعلوم او هو العلم حصوليا كان او حضوريا قدما كان او حادثا ليس
بينهما تقابل التصناد واما سوار قيل باختصاصهما بالحصولي الحادث اولم قيل به بل ليس بينهما الاتقابل الملكة والعدم ولا
يحتاج ان يكون موضوع العدم بنفسه صالحا للاتصاف بالملكة بل كفى صلوح نوع العلم المحصولي الحادث للاتصاف بالنظرية
التي هي ملكة في الاتصاف بالبدهة التي هي عدم كما مر في الدرس السابق وقد دفع بهذا التحقيق النظر المذكور في الشرح
ولا يضر هذا التحقيق الاستدلال المذكور على اختصاص البدهة والنظرية بالحصولي الحادث اذ بطلان احتمال التضاد

بينها وبينها قابل للملكة والعدم لا يصلح أصل المدعى بل يدرك اختصاصها بالوصول الحادث لعدم بطلان
 بالشعر الاستدلال من جهة احتمال كونها متفادين على تقدير اختصاصها بالوصول الحادث وعدم صحة على تقدير تجزئة الصفات
 المحصورة والقديم بها فان هذا الفرق غير مستقيم اذ لا يصلح ان يكون بينها قابل للتفاد على التقديرين كما عرفت وقد ظهر بما ذكرنا
 ان ما اجاب فاقم انكاره قدس سره عن النظر المذكور في اشرح من ان القدم والحادث من لوازم الهوية الشخصية فان الشخصية
 بالعدم او بعد جهاس من لوازم النسخا الخاص من الوجه وخصوص الوجه والتعيين فتساو قان فلو فرض انتفاء القدم او الحادث
 انتفى التعيين والهوية الشخصية واذ كان الحادث والقدم من لوازم الهوية الشخصية فيكون منافيا للقدم فبمستحيل على
 الهوية الشخصية القديمة والنظر في منافية القدم في بابي القديم بهوية عن عرضها اياه ومن شرط التفاد صحة متعاقبة الآخر
 على موضوع احدهما بالنظر الى الموضوع بما هو موضوع انتهى لا يصلح ان يكون تقصيرا لاحتمال التفاد بين البدئية والنظرية
 على تقدير اختصاصها بالوصول الحادث والطال لانه ذلك الاحتمال على تقدير تجزئة الصفات المحصورة والقديم بها كما هو
 ظاهر كلامه استدلالا لما عرفت من بطلان ذلك الاحتمال على التقديرين بل مال ما ذكره قدس سره الى ما حققه الشارح
 ونحننا مصلحا كما لا يخفى فاقم ما حققه الشارح وان كان هناك الواقع لكنه لا يصلح على ما ذهب اليه من ان البدئية والنظرية متعاقبة
 لنفس المعلوم وانها لا يختلفان باختلاف الأشخاص والادوات وان النظرية لا توقف حصوله على النظر والبدئية الى
 يتوقف حصوله المطلق عليه كما سيأتي منه او على نحو المذهب كما لا يمكن ان يكون بين البدئية والنظرية قابل للتفاد وكما
 ذكره كذلك لا يمكن ان يكون بينها قابل لعدم الملكة اذ من شرط التفاد امكان توار وكل من الضدين على موضوع
 الآخر ومن شرط التقابل بالعدم والملكة صلوح محل لعدم الصفات بالملكة ومن المستحيل ان يكون بشئ الذي لا يتوقف
 غرضه حصوله على النظرية ما يتوقف غرضه على حصوله على النظرية فكيف يمكن ان يتوار البدئية والنظرية على موضوع واحد فلا بد من انهما على موضوع
 الآخر والصفات عمل البدئية التي هي عدم الملكة التي هي النظرية وليس مطلق مفهوم العلوم نوعا وجنبا للمعلومات
 الخاصة حتى يحكي صلوحه للصفات النظرية في تحقق تقابل الملكة والعدم بينها وبين البدئية اذ المعلومات حقائق مختلفة
 متغايرة غير مشتركة في ذاتي فضلا عن ان يكون العلوم نوعا لها او جنبا فعلى ما ذهب الشارح لا يصلح الاستدلال راسا
 اذ بناء على تحقق التقابل بالمعنى المصطلح المشهور المحصور في الاربعة بين البدئية والنظرية وانتفاء اليجاب السلبيات
 بينها وعلى المذهب لا يسيل الى تحقق احدها من القابلات الاربعة بينها كما عرفت ثم على هذا المذهب يكون معنى الصفات
 العلم الوصولي الحادث بالنظرية والبدئية انه يتعلق بشئ يتوقف مطلق حصوله على النظرية او بشئ لا يتوقف حصوله المطلق
 عليه لا يخفى في انه كما يمكن الصفات الوصولي الحادث بها بهذا المعنى يمكن الصفات القديم والمحصورة به بمعنى انه يتعلق

بما يتوقف حصوله على الظواهر لا يتوقف حصوله المطلق عليه لما لم يلزم من كون العلم متعلقا بنظري ترتب ذلك العلم على النظرية
 مانع لا تصان المحسوس والقديم بالنظرية بمعنى تعلقيهما بما يتوقف تحسوسهما حصوله على النظرية فاقول **قوله** قال في المحاشية علم انهم
 مستوفون ان البديهية ونظرية علميها مصنفان للعلم الذات او صفات العلم بالذات او كليهما بالذات قد سبب المعتقدون على
 الاول تبهم المصنف وهو الحق فالمتصف بهما والا بالذات هو العلم والاعلم فاما تصنف بهما بالعرض اى بواسطة العلم واسطة
 في العروض فان المقصود بالنظر هو العلم بالاشياء واكتشافها لا وجود المعلومات ولو في الذهن الا بالعرض من حيث ان العلم
 لا يتعلق الا بما يوجد عند المدرك ولا يمكن ان يكون العلم الواحد متصفا بالبديهية والنظرية بل العلم البديهي والعلم النظري مختلفان
 بالتحقق فالعلم المتوقف على النظر هو العلم الذي لا يتوقف عليه نعم ذات العلم قد تكون بديهية وقد تكون نظرية بمعنى انها قد
 تتعلق بهما علم لا يتوقف على النظر فتكون بديهية بالعرض وقد يتعلق بهما علم متوقف على النظر فتكون نظرية بالعرض وذو سبب
 اقرون الى الثاني فنبين من ذهب الى انها مصنفان للعلم مختلفان باختلاف الاشياء والافات فالعلوم الواحدة تفصيل
 للشخص بالنظر فيكون نظريا وقد يحصل لذلك الشخص في وقت آخر او لشخص آخر لما نظر فيكون بديهيا وانهم من قويم انها مصنفان
 للعلم لا يختلفان باختلاف الاشخاص والاوقات فلا يمكن ان يكون معلوم واحد نظريا وبديهيا ولو في وقتين ولو بالمشية
 الى تخصيص وهو اختياره الشارح جريا منه على سببية في التقليد وذهب بعض الشرح الى الثالث وتحقيق المقام وتفصيله انما اذا
 علمنا شيئا فبانك امور الاول الاحالة الاخرى التي هي سبب الاكتشاف حقيقة كما حققنا الثاني في صورة ذلك الشيء الموجودة في
 الذهن القائمة بسوا كانت مغايرة لبعدها بديهية او مستعدة مع سببها على اختلاف المذهبين وتلك الصورة اعتبارا
 الاول اعتبارا من حيث انها بديهية شخصية قائمة بالذهن والثاني اعتبارا من حيث نفس مبيتها بما هي هي الثالث ذلك
 الشيء ذوا الصورة ولا يغير اعتبارا الاول اعتبارا من حيث انه شخص خارج الثاني اعتبارا نفس بديهية المرسل من حيث هي
 رى وثلا اعتبارا من الاعتبار الثاني من الامر الثاني على مذهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن فان البديهية من
 حيث هي هي محفوظة عندهم خارجا وبنها اذا امتهد بها فاعلم ان الامر الخارجى بما هو كذلك ليس بديهيا ولا نظريا لانه ليس متصفا
 على النظر ولا ماصلا للمدرك بل بالنظرية البديهية والنظرية من اوصافها ما بديهية من حيث هي هي فعلية مذهب القائلين بحصول
 الاشياء للحصول لها المدرك وانما وجودها بعين وجود الامر الخارجى فوجودها لا يصلح للمتوقف والترتب على النظرية يكون هي
 بديهية او نظرية وعلى مذهب القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الذهن يكون هي موجودة في الذهن بعين وجود الصورة
 البديهية فالحالات الصورة البديهية فوجودها البديهية صالحة للمتوقف والترتب على النظر كانت هي اليه كذلك والا فلا اذا
 يتصور ان يكون الصورة البديهية غير صالحة للترتب على النظر ويكون وجود البديهية من حيث هي هي للمدرك الذي نفس

وجود الصورة في الذهن صاحبها للترتب على النظر كيف وانفق المطلق الى علته واستغفار الخاص عنها في نحو واحد من الوجود غير
 مققول فليظن في ان الامران في معنى الصورة الذهنية بل يصلح ان ترتب على النظر حتى تكون نظرية اوبديهية ام لا فنقول
 انها لا تصلح ان تكون مرتبة متوقفة على النظر اولاً وبالذات كيف وكثيراً ما يتفق انه يحصل في اذناننا صورة الموضوع المحمول
 وبسته ولا يحصل لنا الاذان بثبوت المحمول للموضوع كما في حالة الشك ثم اذا علمنا النظر لنا ان البرهان فيحصل لنا الاذان
 بالنسبة من دون ان يربط على الصور الذهنية الموجودة في حالة الشك صورة ذهنية اخرى حتى يكون هي المرتبة على النظر
 فانما ترتب على النظر نفس الاذان وهو قسم من امحالة الادراكية التي هي العلم حقيقة ولا يمكن ان يقال ان الصورة الموجودة
 حالة الاذان غير الصور الموجودة حالة الشك والمرتب على النظر هي الصور الموجودة حالة الاذان وذلك لان الصور
 الموجودة حالة الشك باقية حالة الاذان لا الماستمرالات اليها اذ لا يسيل الى بقاها للاتفات مع تهمل الصور هذا
 ولما لم يكن المرتب على النظر هي الصورة الذهنية لم يكن مهية الصورة من حيث هي مرتبة على النظر فلا يكون النظرية والاشياء
 صفتين للصورة الذهنية باجبي شخص ذهني ولا لما بينهما من حيث هي هي مرتبة على النظر فلا يكون النظرية والاشياء
 من الاعراض الاولى للعلم بمعنى امحالة الادراكية واما المعلوم بمعنى الصورة الذهنية فانما يتصف بها بالعرض فمعنى
 كون المعلوم بديهياً او نظرياً كون علمه بديهياً او نظرياً نعم من المعلومات ما علمه بالنظر اكثر كالاوليات ومنها ما علمه
 النظر اذ كعجز احد سياك لكن لا يلزم من ذلك كون البديهية والنظرية صفتين للمعلوم اولاً وبالذات اذ يصلح
 للترتب على النظر اولاً وبالذات هو العلم كما عرفت ولا يربطك اليوم بان المترتب على النظر ما هو المقصود منه ليس
 المقصود منه تحصيل حقيقة العلم فالمرتب على النظر ليس تحصيل حقيقة العلم فانظرية وما يقابلها ليس من اعراض العلم اولاً
 بالذات وذلك لانه ان اريد بعد كون المقصود من النظر تحصيل حقيقة العلم انه ليس المقصود منه تحصيل حقيقة العلم
 بوجوده بالظن الذي نسلم لكن لا كلام في ذلك اذ المدعى ان المقصود من النظر المرتب عليه نفس العلم القائم بالمدرک
 الموجود في الوجود الاصل للصورة الموجودة فيه بالوجود الظلي وان اريد به ان ليس المقصود منه العلم القائم بالمدرک الموجود في
 بالوجود الاصل فمحمل المقصود من النظر هو العلم بالاشياء لا نفس تلك الاشياء واما يقال من ان المقصود من التقدير هو حصول
 كنه المجدوب اي فرد من افراد العلم كان فالمرتب على النظر هو المعلوم في غاية السقوط فان المقصود من التقدير هو العلم بكنه
 المجدوب واكتشاف المدرک لوجوده وحصوله بالاكتشاف فاذا حصل المقصود اعني العلم بكنه المجدوب بالمدرک حصل مشخصاً
 بنفس قيلمه بالمدرک فقد تحقق ان البديهية والنظرية صفتان للعلم حقيقة وان الحق هو المذهب الاول وظهر لطلالان
 المذاهب الباقية البنية على ان المعلوم ترتب اولاً وبالذات على النظر واستغن على وجه

اخرا لها انشاؤه تعالى حيث يأتي الكلام على تعريف النظري واما المذهب الرابع فانه يحكي بعض الشرح قائلاً ان
 وجود الطبائع النوعية مقدم على وجودات الاشخاص خارجاً وذهناً فقد يحكى التقدم طبيعياً كما قالوا في وجود طبيعية الصورة
 الجمعية فانه عليه وجود الهيولى وهو عليه الوجود الشخصي للصورة وعلته العلة فوجود طبيعة الجمعية عليه وجود الشخصي قد يكون
 مستتباً مضمناً كما في وجود الانسان ووجود شخصه فيكون الاول سبق من الثاني وتوقف الاول وترتبه على علة اقدم من
 توقف الثاني وترتبه عليها فالمكتسب بالنظري الطبائع الكلية فان الجزئيات لا يكون كاسية ولا كسبية والكاسب علة
 الوجود الذي المكتسب فالطبائع الكلية التي هي المعلومات اذا نسبت الى علة تكون سبق بالتوقف والترتب على علة
 اولى الكاسب على الاشخاص الجزئية الذنبية القائمة بالذهن بالنظر الى التوقف والترتب على علة ولا يكون الاول
 واسطة في العروص الثاني فان الوصف لا يتعمد فيها وهما تعدد وصف التوقف والترتب بل انما يتصور بواسطة في النظر
 فالبدئية والنظرية صفتان للعلم والمعلوم طبيعياً بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروص وللعلوم فقط بمعنى نفى الواسطة مطلقاً
 فان التوقف على النظر بالنظر الى ذاته للعلم بعد توقف مرتبة وجودية طبيعية التي هي مرتبة العلوم بعدية بالذات تتحقق في العلم
 في مشيئة انتهى كلامه لمصنوعاً وانت تعلم ما فيه من الاختلال اما اولاً فلان هذا الكلام مبنى على ان العلم هو الصورة الذهنية القائمة
 بالذهن والعلوم طبيعية تلك الصورة من حيث هي وبى وقد عرفت فيما سبق فساد ذلك اما ثانياً فلان ما قد بينا آنفاً ان التوقف
 على النظر نفس العلم على الحالة الاجتماعية لا الصورة الذهنية الشخصية ولا طبيعتها المرسله والعجب ان هذا الشارح قائل بان
 العلم هو الحالة المعنوية للصورة وان الاذعان في منعها حقيقة ثم يزعم ان المرتبة على انظر ليس هو الاذعان بل هو الصورة
 الذهنية وطبيعتها المرسله وقد بينا ان ذلك على فساد ذلك واما ثالثاً فلان هذا القائل بان وجود الطبائع في الخارج فلا يتيم
 على رآه القول بسبق وجود الطبائع على وجود الاشخاص خارجاً وذهناً واما رابعاً فلان وجود الطبيعة المرسله متبوعاً لوجود
 وجودها الهى المستمر متعاقباً لاشخاص وموجود مرسوم بخصيصية شخص اصلاً الثاني وجوده بالبعين وجود الفرد الخاص
 فوجود الطبيعة بالعلم الاول سابق على وجود الفرد في الواقع سبق المحتاج اليه على المحتاج وبهذا المعنى يقال ان وجود
 طبيعة الجمعية عليه وجود الهيولى ووجود الهيولى عليه الوجود الشخصي للصورة الجمعية كما ان وجود الطبيعة الانسانية سابق على وجود
 زيد لان وجود زيد مثلاً مسبق بوجوده وبوجود ابيه مسبق بوجود الطبيعة الانسانية ووجود الطبيعة بالمعنى الثاني عين
 وجود الفرد في الواقع بلا تغاير اصلاً فلا سبق على وجود الفرد اصلاً في الواقع اذ سبق بالتغاير غير متناول العلم ودوامه ووجوده كما
 الفصل بغير من التحليل على ذلك الموجود الى ماهية مرسله وهو شخصية لكن الانفاير بينهما في الواقع بل في لحاظ الفصل هذا
 القائل ان اراد وجود الطبائع المرسله الذي حكم بتوقفه على الكاسب النظري وجودها الهى فهو ليس بتوقف على النظر اصلاً كما

والوجود الأكبر غير مبرهن بخصوص وجود شخص ما فيجوز ان يحصل جميع الصور الذهنية المتوقعة بخصوص جودها على النظر بلا نظر
 في ذهن من الاذنان فلا يكون الوجود الا لشيء طبيعي متوقفا على النظر اصلا فضلا عن ان يكون التوقف على النظر متناظرا لما
 وبالذات للوجود والاهلبي وان اراد وجوده والطابع الحسنة الذي حكم بتوقفه على الكاسب والنظر بمرعين وجود الفرد متوقف على
 الكاسب والنظر سلم لكن توقفه بمرعين توقف وجود الفرد على الكاسب والنظر اذا لتاثير بين الوجود وجود الفرد في الواقع
 حتى يكون في الواقع توقفا احد هاتوقف وجود الطبيعة وثانيها توقف وجود الفرد بل انما التحقق في الواقع موجود واحد
 وجود واحد لتوقف واحد فلما تعدد توقف والترتب في الواقع كما زعم حتى يكون ثبوت التوقف لوجود الطبيعة واسطة
 في ثبوت لتوقف وجود الفرد بل لا ريب في ان التوقف على النظر من الاعراض الاولية للصورة الذهنية الشخصية الطبيعية
 الصورة بما هي هي كيف ومن الممكن ان يوجد طبيعة الصورة بلا نظر في ذهن من الاذنان فلا يكون التوقف على النظر ايجزها
 الاولية وانما هو من اعراض الهوية الشخصية للصورة وكل ما هو من اعراض الخاص بالذات فهو من اعراض العام بالذات
 فالتوقف على النظر انما ثبت طبيعة الصورة بالعرض اي بواسطة العرض فانه ثابت للصورة الذهنية الشخصية والاولاد
 بالذات والطبيعية في ضمن تلك الهوية الشخصية واما فاسا فلان معنى قولهم الجزئيات لا تكون كاسبة ولا مكتسبة هو ان علم
 الجزئيات لا يكون كاسبا ولا مكتسبا لان العلم لا يكون كاسبا ولا مكتسبا بل الكاسب المكتسب هو المعلوم فان
 المكتسب بالبرهان هو الاذنان ثبوت محمول نتيجة لموضوعها والكاسب لهذا الاذنان هو الاذنان بالمقدمات وكذا في بقية
 فاعلم هو الكاسب المكتسب نعم العلم بالجزئيات لا يكون كاسبا ولا كاسبا كما سياتي في انشاء الله تعالى قوله بل الحادث قال
 في الحاشية لا يخفى عليك انه لا بد من التأكيد بالمصولي الفيلان بين الحادث والمصولي علومين وجه انتهي به موظفان بالخصوص
 الحادث لا يكون بديبيا ولا نظريا عندكم كما مر قوله ومن ثم جزوا قال في الحاشية لا يخفى عليك ان هذا التجزئة لطا غير مبنية
 على انها من صفات المعلوم حتى يكون الامر ان واحد بديبيا ونظريا بالقياس الى شخصين او شخص واحد في وقتين الا على
 كونها من صفات العلم لان العلمين مختلفان بشخص فيمتنع ان يصير النظري منها بديبيا وبالعكس الا ان يكتب المباحث
 غير ان بالنظريات ما كانت علومها نظريات لا انفسها انتهي وانت تعلم ان القوم عرفوا النظري بالتوقف على النظر ومع
 ذلك جزوا ان يصير النظريات باسرها بديبية عند صاحب القوة القدسية فعلم انهم لم يريدوا بالنظريات في هذا التجزئة
 انظريات حقيقة والاستعمال ان تصير بديبية تحتها المعنى التوقف بل ارادوا بها النظريات بالعرض ولوا ارادوا بها
 النظريات بالذات فلا سوغ لهذا التجزئة والالتم لكن متوقفة على النظر فعلم ان هذا التجزئة مبنية على ان انصف بالبدية نظرية
 اولاد بالذات ليس مرفوض المعلوم بل هو العلم وهو الموصوف بالذات بالتوقف على النظر والمعلوم فهو ليس بمتوقف

بالذات على النظر والامكان حصولها بالنظر تحت معنى التوقف فهو انما يتوقف على النظر بالعرض فيجوز ان يكون نظرا
تارة وبديهي اخرى فبهذا التمييز والامكان فإبراني كون الهدية والنظر من صفات المعلوم لكنه نفس على انها من صفات
المعلم حقيقة فوضع استقامته لتفريع هذا التمييز على كونها من صفات العلم كما وقع من المعلم **قوله** فان ما يرتب على النظرية
ان المرتب على النظر هو العلم بالمعلومات وانكشف فيها عند المدرك وانما نفس الشيء موجود في نفسه لا يتعلق بالمدرك لان النظر
فهو نفس ليس يرتب على النظر أصلا وانما وجوده للمدرك فهو الغاية ليس يرتب على النظر كما عرفت ولو سلم انه مرتب على النظر
فالمرتب عليه اولاد بالذات من اعراض الصورة العينية كما حققنا حيث اطلنا اننا قلنا عن بعض الشارحين من كون النظرية
والهدية صفتين للمعلم والمعلوم كليهما بالذات وانما الشيء من حيث هو هو فاما يكون مرتباً على النظر بواسطة ترتيب وجوده
اعني الصورة العينية عليه فانه على الشارح في غاية السخافة والذي استبدوا به انهم عرفوا النظرية بما يتوقف حصوله على النظر
المحصول عبارة عن الوجود العيني والوجود العيني شأن نفس المعلوم فالمحقق بالنظرية نفس المعلوم وهذا التوهم في غاية
الاستعجال ان الحصول المأخوذ في تعريف النظرية ليس بمعنى الوجود العيني بل بمعنى الوجود للعالم وهو شأن ما هو صفة للعالم
ونفس الشيء ليس صفة للعالم فلا يكون بديهياً ولا نظرياً **قوله** انما هو علم المعلومات فإظهار ما هو علمك فيها سبق فان الصورة العينية
قد تكون موجودة في الذهن ولا يوجد لها اذعان ثم بعد افعال النظر وتحشم البرهان يحصل الاذعان فالمقصود من النظر المرتب
على تحشم البرهان هو الاذعان بالنفس المذعن **قوله** والبيعة المفيدة لقوم الشيء وهذا الكلام مأخوذ من كلام صاحب الاقرب المبين
فانه زعم ان نفس تقرر الماهية الذي هو اثرها يجعل له سلطاناً يستند الى افعالها وانما سائر العلل فانما يستند اليها نفس موجودة
المهية ونفس الماهية انما تستند اليها بالعرض فانت وكل من سيجي ان يخاطب به تعلم ان هذا النظم بلا معنى لان الوجود
المتزعم لا يتحقق له في الواقع وانما يتحقق لمنشأه اثره سائر العلل بالذات لا يصح ان يكون هو الوجود اذ لا يتحقق للوجود
في الواقع وانما يتحقق نفس المهية فلا معنى لكون نفس الماهية اثرها على الوجود وانما سائر العلل اذ لا يتقبل كون الوجود اثرها
علته الا بمعنى كون منشأه اثرها على الوجود نفس المهية اثرها فاشرا لعلته مطلقاً ما كانت او غير ما علة هي نفس المهية
والوجود ليس بعارض زائد عليها بل هو منتزع عن نسخ المهية التي هي اثرها لعلته بالذات فلا تنزع عن الصواب ولا
تضع الى ضيق الغروب وانما سائر العلل قال في الماشية المراد بالعلل ما هي فارجع عن حقيقة العلل كالشرائط فلا يرد
انقضاء بالمادة والصورة انتهى لا ينبغي ان انقض لا يندفع عن كلام صاحب الاقرب المبين وهو الذي لمك الشارح
في التعليل لعلته حقيقة فانه حكم بان يجعل له سلطاناً ينسب الى افعالها بحيث جعل مجده وان سائر العلل مما يتوقف عليه
اجعل المولود اعني عليه الوجود وقد اصر على ذلك فانقض بالمادة والصورة واراد عليه فانها علتان لنفس الماهية قطعاً

وادعى ان اثر العلة اللاحقة هي نفس الماهية التي هي نفسها مصداق للوجود كما سبق تنقيح الوجود وستر عن نفس الماهية كحل العطل
 التي هي باثبات المعللة اللاحقة على الاول وبالذات نفس الماهية وثانيا وبالعرض للوجود واما جعله في ذلك الحكم سوارا والاول
 فلا يصلح ان يكون اثرا بالذات شي من لعل كيف ولا يتحقق للوجود في الواقع حتى يكون اثرا لشي من لعل بالذات واما تنقيح
 بذات الا تتراع في الواقع فهو عين لعل الماهية فالقول بكونه اثر للمعللة والقول بكون نفس الماهية اثر للعلية فافهم الا تلتفت الى
 مجازات صاحب في اسين قوله فاذ تم انصافا يتوقف عليه الوجود من كلام صاحب الافق اسين و هو كما ترا في لفظ ليس تحت
 معنى فان المعنى ما يتوقف عليه الوجود وكان بوما يتوقف عليه فهم الوجود كما حصل في ذهنه فهو ليس من لعل لشي اصلا فان
 حصول مفهوم الوجود في ذهنه لا يتعلق له بوجود شي الذي في علمه الكلام والكان ما يتوقف عليه مصداق الوجود فهو ما يتوقف عليه
 نفس الماهية فتوقف نفس الماهية عليه لا بالذات فتوقف الوجود عليه ثانيا وبالعرض من حيث توقف فثباته قوله حصل الوجود
 ان اريد حصول الوجود بتحقق مصداق فليكون الاثر المترتب على لعل بالذات بر نفس الماهية على خلاف ما فهم ان اريد بتحقق نفس الوجود
 فلا يتحقق نفس الوجود في الواقع قوله فالاول المعلومة حاصل الايراد ان نفس لشي الذي هو المعلوم اثر بالذات نفس الوجود
 والاول المعلومة الفرعية لتفصيل المجهول ليست بجا على اثرها بالذات لا يكون هو نفس لشي فلا يكون المترتب على النظر هو المعلوم لشي
 من حيث يحصل الذي هو العلم وانت تعلم ان هذا لا يلزم في غاية استقوت لان هذا التقرير بناء على امر فاسد وهو ان نفس الماهية
 ليست اثر للعلل بل لشي من لعل بالذات نفس الوجود قد عرفت فساد ما مر واذ لم يرد هذا التقرير لزم من ان يكون المترتب
 على النظر بالذات نفس الوجود بصورة وليس لعل لشي من حيث هو الوجود والذهني الذي هو العلم فلا يتم التقرير والبيان ان اريد بقوله
 لشي من حيث يحصل الذي هو العلم الذي هو العلم لشي من حيث هو الوجود فليس هو العلم لان لشي الماخوذ مع الوجود ما يتحقق في اعتبار لعل
 وان اريد لشي من حيث انصاف الوجود اليه فالوجود كما سبق ليس منضمما الى شي وان اريد لشي المستقر الذي هو مصداق الوجود في ذهنه
 فهو اثر لعل لشي من حيث هو الوجود والذهني الذي هو العلم فلا يتم التقرير والبيان ان اريد بقوله
 لعل ككلامه جهاست احصاه قوله لانه دفع بان لعل تابع قال في الحاشية توضيح ان لشي اذا حصل في ذهنه قام به اكتف بها
 ان ينفذ في غير عقلها هو العقل لا يترب عليه لثا ليس بهنا هو ذاته حقيقة غير ذلك الشئ الذي هو الوجود في ذهنه من حيث هو هو معنى لم
 الصورة يحصل ارتباطه العقل بوجوده في صورة فيه كما لم يرد وجوده في المرأة في حال لسانه موجود في العقل بمعنى انه شرط
 به ارتباطه بخصوص فان اريد بالوجود لعل هذا الارتباط فهو ليس بوجود حقيقة بل مجازا نعم قد يلغى لعل ذلك
 لشي مع قطع النظر عن تلك العوارض فيكون لشي من حيث هو هو موجودا في هذا المعنى حقيقة فهذا المعنى بخصوصه
 يكون طرفا لفظا وانتهى به باعتبارين وهذا النسخ الوجود الحق بان يسى وجودا طلبا —

لا يستخرج على النحو الاول الذي هو سببه الآثار وذا ما لا يترتب عليه تلك الآثار متابع للاول فلا يصلح للمعلول بالذات فان
 المعاطة لتبليغ بعد تحقق بعلم العلم ويمكن ان يقال ان الوجود الظلي غير ما ذكر من الوجوه لان العقل مجرد الاستدلال من
 العوارض الخارجية فيحصل ما يثبتها المرسل في الذهن ولا بنفسها مجرد عنها وهو في نفسه لا يترتب عليه الآثار ثم تصفيتها
 بالذهن كمنتهى العوارض الذهنية فيكون لها وجود يترتب عليه الاكثاف وذا ما لا يوجد الاصل كالحال الاول هو الظلي
 فعلا لا يشار في الذهن ووجودان حقيقة احدهما في نفسه والاخر بغيره فتم كلام القائل وانه دفع الدفع انتهى وامت وكل من
 يستخرج ان شيئا يلزم ان كل ما ذكر طول ليس تحت طائل واما ما ذكره او الاطلاق الصورة الذهنية القائمة بالذهن
 فحقيقة الشيء من حيث هو معنى مالا للصورة كما هو سبب القائلين بحصول الاشارة بانفسها في الذهن فوجوده والصورة
 الذهنية في الذهن هو بعينه وجود الشيء من حيث هو كما ان وجوده يشتمل في الخارج هو بعينه وجود الطبيعة الانسانية
 الشيء من حيث هو هو وفرد متحد بالذات في الواقع فوجودها واهلها حقيقة الشيء من حيث هو موجود في الذهن حقيقة كما
 زعم من انه ليس بوجوده بل مرتبط به وذلك الارتباط ليس بوجود حقيقة وتقياسه على ارتباط المرئي بالمرأة بوجوده في
 فاسد لان المرئي ليس متحد مع شيئا حاصل في المراتك بالذات وانما بينهما علاقة لها كات فثبت وجود المرئي الى المرأة بغيرها
 تجوز انما النسبة وجود الشيء من حيث هو هو الى العقل بانه فيه حقيقة ضرورة حصول الاشارة بانفسها في الذهن ولا يمكن ان
 يقال ان كلامه مبني على القول بحصول الاشباح اذ لا يستقيم على ذلك سياق كلامه وسابق معنى قوله ان الشيء اذا حصل في
 الذهن وقام به انما على هذا التقدير لا حصول ولا قيام للشيء في الذهن بل بشيوعه وقوله ثم مجرد العقل انما على هذا التقدير
 لا وجود للشيء من حيث هو هو في ظرف المعاطة ايضا حقيقة بل الموجود في ظرف المعاطة اذ انك شئ الشيء لانه في ان
 كلامه متبناه فانما حكم في صدر كلامه بان الشيء اذا حصل في الذهن وقام به اكتشف بالعوارض الذهنية فيصير شخصا عقليا
 ثم نفس وجود الشيء من حيث هو هو في الذهن ولم يخطر له بالبال ان الحصول في الذهن والقيام به هو الوجود وفيه ما اشئ
 بما هو مطلق من حيث هو هو فليس معلوما للعلم بالشيء او تحقق العلم غير متوقف على معاطة الشيء من حيث هو هو فلا كلام مرنا
 في وجوده اذا الكلام في وجود المعلوم هو نفس الشيء المعبر عنه بالشيء من حيث هو هو فاذا علمنا معنى الانسان مثلا فالعلم
 نفس معناه لا معناه بما هو مطلق من حيث هو هو فان العلم لا يتوقف على هذا المعنى فاذا الوجود المعطى ليس مترتب على النظر
 فحققت بعد تحقق العلم والمعلوم فليس في الوجود المعطى هو الوجود الظلي المنسوب الى المعلوم التابع الاصل ولا كلام في هذا
 الوجود كما راعه والصورة الملحوظة بهذا المعطى معلومة بعلم وراى العلم المتعلق بالشيء لاسن هذه الحقيقة وذا العلم في تلك
 الصورة الملحوظة بما هي هي القائمة بالذهن على راي القائلين بان العلم هي الصورة المتحدة مع المعلوم فافهم فان العلم

مع وضوحه لا يخلو عن قبحه لما ذكره ثانياً بقبوله ويمكن ان يقال اني آخر ما قال فلان حصول ما بهيات الاشياء مجردة عن العوارض
 الخارجية في الذهن بوجوده في نفسه لا يترتب عليه آثار ثم قيامها بالذهن واكتسابها بالعوارض الذهنية غير معقول لانها تقتضيان
 فيما سبق ان حصول شيء في الذهن عبارة عن اكلول فيه القيام به فلما يعقل تناخر قيامها بالذهن عن حصولها فيه ولو كان
 الاخر في الحاظ العقل اذ لا يعقل التقدم والتأخر بين الشئ ونفسه فلما يتصور تناخر القيام الذي هو عين الحصول عن الحصول
 وتولده بوجوده في نفسه ان اراد به بوجوده متعل في محل فهو صريح البطلان اذ الوجود في الذهن هو الوجود في المحل ان اراد
 بالوجود متعل في المحل على نحو وجود الاعراض في محلها فهو القيام لا غير ما لا يخفى ان الحصول نحو من الوجود فالمهية في مرتبة
 الحصول السابقة على القيام بالذهن اما ان تكون شخصية او تكون مبهمة والثاني باطل اذ لا وجود للمهم من دون الشخص
 اصلاً وعلى الاول اما ان تكون ففخصه بشخص خارجي وهو صريح البطلان اذ المهية في مرتبة الحصول في الذهن مجردة عن
 الشخصيات الخارجية او تكون تشخصه بشخص ذهني فتكون قائمة بالذهن قطعاً في تلك المرتبة وبالجملة فما ذكر من ان الاشياء
 وجودية في الذهن احداهما ظلي والاخر اصلي في غاية السخافة على ان ذلك ما يقضي صريح العقل بطلانه فقد وضع ان كل
 ما ذكره لا يخفى ان لم يفت اليه الحق على ما يدل عليه كلام القوم ان صورة الشئ كما حصلت في الذهن القائمة به موجودة في
 الذهن شخص ذهني قائم به صفة منصفة اليه فمشار لاكتشاف ذي الصورة وهي العلم به في موجودة في الذهن بالوجود الاصل
 المرتب عليه الا آثاره لاكتشاف ونحوه على نحو وجود الصفات الانضمامية للذهن فيه ولذا نسب هذا الوجود الى الشئ ذي الصورة
 كان هذا الوجود بالقياس اليه وجوداً ظلياً فالحوارة اذ حصلت في الذهن فالصورة الحاصلة منها في الذهن صفة قائمة
 بالذهن موجودة فيه بالوجود الاصل ومشار لاكتشاف انحرافه عند الذهن وهذا الوجود واذا نسب الى نفس حقيقة الحوارة
 كان وجوداً ظلياً اذ لا يترتب عليه آثار خارجية فالحوارة فالمرتبة على النظر هو الوجود الاصل للصورة العلمية لا الوجود
 الظلي للمعلوم لان الوجود الظلي للمعلوم تابع للوجود الاصل للعلم اعني الصورة العلمية لانه انما يكون وجوداً ظلياً اذا نسب
 العقل ذلك الوجود الى نفس الشئ الذي هو المعلوم فعلة هي علة الوجود الاصل الذي هو هو او قتي غير متوقف على تحليل
 العقل وتسببه اياه الى شئ ولا يصح ان يكون هو معلوماً بالذات وهذا هو مراد الجيب بقوله ان الظلي تابع وفرع
 للاصل وهو لا يصح المعاوية بالذات فافهم قوله واما النظر الدقيق لا يخفى على من له نظر دقيق ان الانضمامية عبارة عن
 كون اكتشاف الشئ عند المدرك غنياً عن اعمال النظر والافتقارية عبارة عن كون اكتشافه محتاجاً اليه فيكون انضمام الشئ
 وافتقارية بمعنى كون العلم به غنياً عن انظر واسترته عليه محتاجاً اليه النظرية عبارة عن الترتب على النظر والبدئية عبارة
 فيكون البدئية والنظرية من شئون العلم اولاً وبالذات والعلوم ثانياً وبالعرض والانضمامية والافتقارية مختلفان

بالنسبة الى شخص شخص فشي واحد قد يكون مقتنيا بالقياس الى شخص متجليا بالقياس الى آخر فان لبعض الاشخاص يحتاج
 في الكشف شي عنده الى النظر لبعض الآخر ليعني في الكشف عنه عن ذلك ويختلف مراتب التجليات والاشياء واختلاف
 باختلاف الاشخاص والادوات فالانجالية والاختفائية ليستا حالتين للشي في نفسه الا لما اختلفتا والذهن الصافي
 حاكم بان الشي لا يكون متجليا الا على شخص فيها حالتان للشي بالقياس الى الاشخاص المدركين ليستا حالتين له في
 نفسه فاشي اذا لم يكن مقتنيا الى شخص فليس متجليا ولا ضاحيا كما لا ينبغي وان ازيد بالانجالية والاختفائية غير عنا بها المفهوم
 المتبادر فليس حتى ينظر فيه من الاعاجيب قوله في تفسير الاختفائية اي الجهورية فان الجهورية عدم المعلوماتية عما هي من
 شاة فعلى تفسيره يعلم ان لا يكون شي من المعلومات نظرا وان يسلب النظر عن النظرية بعد المعلوماتية بالنظر وان يعد
 كل ما هو مجهول بالفعل ولو لم يتج في علمه الى نظره مستدلالا نظريا وخير التصورات والتصورات في الابد هييات ضرورية
 ان كل ما هو متصور او مصدق به معلوم لا مجهول ثم الجهورية اي يختلف باختلاف الاشخاص والادوات فهي ليست حالة
 للشي في نفسه ان ازيد بالجهورية معنى آخر فليست تصورا ولا حتى ينظر فيه قوله اذ مدار النظرية على تحقق الواسطة في الحصول
 الذهنى بل مدار النظرية على تحقق الواسطة في العلم بالشي والادوات وفي حصول الذهنى بالعلم من حيث ان العلم لا يكون
 بدون حصول الذهنى حتى لو لم يكن يتحقق الواسطة في علمه كان علمه نظريا من دون تحقق الواسطة في حصول الذهنى ولو سلم ان مدار
 النظرية على تحقق الواسطة في حصول الذهنى فاللازم من ذلك ان يكون المقرب على النظر به حصوله في الذهن لانفسه ويكون حصوله
 في الازمان متسلسلا باختلاف الازمان فقد تحقق الواسطة في حصوله في بعض الازمان في زمان ولا يتحقق في حصوله
 في بعض آخر من الازمان او في ذلك الزمن في زمان آخر فغلبت البديهة والنظرية باختلاف الاشخاص والادوات وهو متعلق
 بديهية فانه نعم ان البديهة والنظرية صفتان للشي في نفسه انها لا يختلفان باختلاف الاشخاص والادوات قوله وحصول
 القوة القدسية قد عرفت ان الجهورية يختلف باختلاف الاشخاص والادوات فاشي عند صاحب القوة القدسية ليس
 مجهول مسليا فليس عنه نظريا واما الجهورية بحسب مطلق حصوله للذهن فهي متحققة في بعض الاوليات البديهية اذ العلم بعلمها
 مدرك من المدركين في عين من الايمان فان قيل انها ليست مجهولة في نفسها قلت لا قيل معنى الجهورية للشي في نفسه قال
 انها تفرق قطعا بين العقيدة الفاعلة اكل عظم من البحر وبين العقيدة الفاعلة العالم عاود وما ذلك الا لان الاولى ليست
 مجهولة في نفسها بل الثانية مجهولة في نفسها واحكامت معلومة لصاحب القوة القدسية قلت الفرق هو ان الاول لا يحتاج
 اعلم اي الازمان بها الى اعمال النظر في الغالب الثانية يحتاج الازمان بها اليه غالبا فالترتب على النظر وعدمه من شان
 العلم بالذات كما سبق بتحقيقه قوله فالمقصود من النظر والادوات معلوماتية احتمالت في الخيال في الكاشية وبالجملة المقصود

تحصيل الاشياء بالكنه او بالوجه وحصولها في الذهن لا يدخل للعوارض المشخصة الذمينة وليس المقصود تحصيل حقيقة العلم
كانت مجمدة كاجمال الحدود والهوية ومفصلة بذاتي التصور وكذا المقصود حصول الاذعان وتعلقه بالنسبة نفسها لا من حيث
هي قائمة بالذهن وكثفت بالعوارض الذمينة انفسية ثم المحصول لا يلازم الترتيب عليه الا آثارا وان كان منسوب الى الصورة العلية
بالذات كمنسوب الى نفس المهيبة من حيث هي هي ايضا لان وجود الشخص بوعيه وجود الطبيعة مع ان الوجود لا يظن بالخص
الذي تحققناه اخيرا في الحاشية بصير العلمانية والعرض من قوايم المحصول الاصل التبيين على دفع ما عر المراد من ان الاصالح
للعلمانية هو الوجود الاصل للعلم ان الوجود لا يظن بالمعلوم ووجه الدفع اولا ان الوجود الاصل وان كان للعلم بالذات فهو للمعلوم ايضا
بالذات فصير وجود المعلوم للمعلومية وثانيا ان الوجود الاصل الذي هو للمعلوم ايضا صالح للمعلومية كما بينه في الحاشية لمحاكاة
على قوله لا نه دفع وقد سبق نقله فيما سبق وانت تعلم ان كلامه في هذا المقام في غاية الاشكال الاضطراب اما كلامه في
اشترط فلا يصح في ان المقصود من النظر اولا بالذات معلومية التحقق والعقود فيكون هو المترتب على النظر ان المترتب عليه هو المقصود
العلم بها فالمقصود من النظر اولا بالذات هو العلم بالتحقق والعقود فيكون هو المترتب على النظر ان المترتب عليه هو المقصود
فقد انطقه الله بها بالحق فافانته له فهو عليه سيا في الكلام على قوله لا تفصيل محتاج علومها عن قريب ان شاء الله تعالى واما
كلامه في الحاشية فالان قوله المقصود تحصيل الاشياء بالكنه او بالوجه ان اراد به ان المقصود علم الاشياء بالكنه او
بالوجه فليس كمن المقصود المترتب على النظر هو العلم بالمعلوم كما زعمه ان اراد به ان المقصود بالذات هو ان يوجد في الذهن
كنه الاشياء او وجهها واما العلم بها بالكنه او بالوجه فلازم وجوده في الذهن وليس مقصود ذلك ثم كيف ولا يقصد بالذات العلم
بالشيء واما حصوله في الذهن فلازم المقصود بالذات وليس مقصود بالذات حتى لو كان العلم به من حصوله في الذهن كما هو عند
الناظرين لحصول الاشياء في الذهن وجه المقصود بالذات من النظر عن العلم بالشيء من دون حصوله في الذهن اما لو كان
حصوله في الذهن بدون العلم به لم يحصل المقصود بالذات اعني العلم به وقد عرفت فيما سبق انه قد تحقق حصول الشيء في الذهن
ولا يتحقق ما هو المقصود من النظر كما اذ صور الموضوع والمحمول والنسبة في الذهن وشك فيها ثم عمل النظر وقام البرهان
على ثبوت المحمول للموضوع فحصل الاذعان فنصول الشيء متحقق في صورة الشك المقصود المترتب على النظر اعني الاذعان
غير متحقق فلا يمكن ان يقال ان المترتب على النظر هو الحصول الذهني بل هو الاذعان بالنسبة واما قوله لا يدخل للعوارض
المشخصة الذمينة فان اراد به لا يدخل لتقل العوارض الذمينة فيما هو المقصود من النظر بالذات فصيح اذ به يحصل ما هو المقصود
من النظر من دون تقل تلك العوارض كمن في كمال لا يجدي الا ليقول احد بان المقصود بالذات من النظر لتقل تلك العوارض
وان اراد بانه لا يدخل لتلك العوارض فيما هو المقصود بالذات من النظر فهو في غاية السقوط اذ قد تبين ان المقصود بالذات هو

العلم بالاشياء ولا يتحقق العلم بالاشياء بدون تحقق تلك العوارض اذ العلم عندهم هي الصورة المكتشفة بتلك العوارض كقولنا
 هذا مثل لبيانها هو المقصود بالذات ثم على انه لو سلم ان تلك العوارض لا دخل لها فانما يكون ذلك جهة على من يقول ان العلم
 هو الصورة الذهنية المكتشفة بتلك العوارض لا على من حقق ان العلم حاله غير الصورة واما قولنا ليس المقصود تحصيل حقيقة العلم
 فسيأتي الكلام ان شاء الله تعالى عن قريب اما قولنا ان المقصود حصول الاذعان فصح فان المقصود المترتب على النظر الاذعان لكن
 الاذعان هو العلم التصديقي فيكون المترتب على النظر هو العلم لا العلم كالحاجة كما ان المترتب على النظر في التصديقات
 هو الاذعان كذلك المترتب على النظر في المقصودات هو المقصود المعروف اما بالوجود او بالكنه هو العلم هو النظري المترتب على النظر فانما
 ليس المقصود من النظر في المقصودات هو حصول المقصود والمقصود عنه في التصديقات هو حصول الاذعان فانما قلنا قلنا
 ان اريد بحصول المقصود حصول الظلي اي الوجود الذهني للمقصود فسلم انه ليس مقصودا بالنظر لكن حصول الاذعان بمعنى وجوده
 الذهني ليس مقصودا بالنظر في التصديقات فان المترتب على النظر البرهاني هو الاذعان بالنتيجة لا وجود معنى الاذعان في البرهاني
 وان اريد بحصول المقصود وجوده الاصيل انما عانت للعالم فلا نعم انه ليس مقصودا من النظر بل هو المقصود بالذات كما ان وجوده
 الاذعان اصالة للعالم هو المقصود من النظر في التصديقات واما قولنا ثم حصول الاصيل فمضى غاية السخافة لان الوجود الاصيل
 الذي هو العلم فانما النسبة الى العالم كان ذلك الوجود بالقياس الى المعلوم وجوده اظليا كما حققنا فيما سبق فالعلم بالنظر المترتب عليه
 هو الوجود الاصيل للعلم والوجود الظلي للمعلوم فترتب عليه بالعرض فان وجود الطبيعة انما يترتب على النظر يترتب وجود الفرد
 فان شئت وجود الفرد الى الطبيعة انما هي في الملاحظة التي بحسبها يتميز الفروع الطبيعية وبالعكس عند التمثل فمعرفة ذلك فيما
 سبق ونبدأ على ان المترتب على النظر هو الوجود ان نفس الماهية اثر بالذات الجاعل الحق جل جلاله والا فالجواب ان المترتب
 على النظر ليس هو وجود الفرد بل نفس حقيقة العلم وهي نفس تقريرها بتشخص وتكون فردا من الحقيقة المطلقة ثم نتم ما ذكره
 كان المترتب على النظر وجود المعلوم ووجود العلم كليهما فلا يستقيم ما ذهب اليه من نفي كون النظرية صفة للعلم بالذات واما قولنا
 ان الوجود الظلي فقد قلنا عليه فيما سبق **قوله** واعتقد النفس الامرية كون المقصود من النظر والا بالذات معلومة الحق
 واعتقد النفس الامرية على الاطلاق غير ظاهر كبريت وربما يترتب على النظر معلومة العقود الكاذبة كما في خناج لبعض الاقضية
 الجبرية وسائر الاقضية السفسطية لان ايكل انه اراد بالنظر الظاهر الصحيح ولا يخفى انه غير لما لم المقام اذ الكلام في حلق نظر قوله
 لا تحصيل حقائق معلومة ان اراد انه ليس المقصود بالذات من نظر تفصيل حقائق علومها اي كونها موجودة في الذين هو جلي
 فسلم لكن الكلام في ذلك لا نفعل بان المقصود بالذات من نظر العلم القاعم بالنفس المتعلقة بالاشياء لا حصول معنى
 العلم في الذين حتى يروا علينا ما ذكره وان اراد انه ليس المقصود بالذات من النظر حقائق العلوم القاعمة بالنفس المتعلقة

بالاشياء فذلك ممنوع بل الحق ان المترتب على النظر علم الشيء وهو قائم بالنفس قياما اصليا فالمقصود هي حقيقة العلم بالجملة
القائمة بالنفس كما عرفت **قوله** واما التصرف في معنى التوقف لما عرف القوم النظرى بما يتوقف على النظر وروى عليهم انه من
شئ الا وكفى لصاحب القوة القدسية بلا نظر فلا يكون شئ متوقفا على نظر فلا يكون شئ نظريا فايجاب عنه البعض بان
التوقف ههنا عبارة عن العلاقة لمصححة للتوسيط الفار ولا شك ان الشئ يترتب على النظر وان كان يمكن ان يحصل بدون النظر
فيصح ان يقال وجبه النظر فحصل الشئ فيكون الشئ متوقفا على النظر اي مترتب عليه فيكون نظريا بالقياس الى صاحب النظر
وحاصلا بدون النظر لصاحب القوة القدسية فيكون بدويا بالقياس اليه فالبدوية والنظرية يتخلقان باختلاف الاشياء
والاوقات وحاصل الجواب من كون التوقف بمعنى امتناع الثاني اي المتوقف بدون الاول اي الموقوف عليه لجزاكون
التوقف بمعنى الترتيب لا يخفى ان هذا الجواب غير يثني على جواز تعدد العلل المستقلة لكن المجيب اورده حيث تجوز تعدد العلل
المستقلة عند كون التوقف بمعنى الترتيب مستقلا فيما بينهم متداولا في كتبهم ولا وجه لبناء الجواب على هذا التجوز لكن الشارح
قد جرى على عادة في النسخ بعض الاذكياء من المتأخرين ولعله توهم انه على ما قال المجيب يكون النظر والمحدث كلاهما
علتين للشئ فاذ يحصل لصاحب القوة القدسية بالمحدث ولغاقد القوة القدسية بالنظر وبما ينشئ على جواز استناد شئ الى
علتين مستقلتين وهذا التوهم في غاية السقوط اما اولها فلان النظر والمحدث ليس شئ منهما عللة مستقلة لحصول الشئ بمعنى
الموقوف عليه التام حتى يكون تجوز استناد حصول الشئ اليهما تجوز الاستناد شئ واحد الى علتين مستقلتين بمعنى الموقوف
عليه التام بل الموقوف عليه التام هو مجموع علل حصول الشئ وليس ذلك المجموع هو النظر بل النظر من اجزائه وسماته واما ثانيا
فلان الشئ حصولات متعددة متغايرة وحصوله لصاحب النظر غير حصوله لصاحب القوة القدسية فالشئ المعلول للنظر والمحدث
واحد بالعموم وتوارد العلل المستقلة بمعنى الموقوف عليه التام على معلول واحد بالعموم ليس محال باصلا فلو سلم كون النظر والمحدث
علتين مستقلتين بمعنى الموقوف عليه التام فاستلزم الجنب عليه ممنوع كيف والوحد بالعموم يكون لعلل مستقلة لاجل تعدد وجوده
فظهر ان ما توهم الشارح في هذا المقام ليس كد كثير معنى فضلا عن ان يكون له جدوى **قوله** وهو محال تواردا للعلل المستقلة
على معلول واحد شخصي محال لما ذكره لكنه مبطل عما نحن فيه اذ المعلول ههنا واحد بالعموم لا حصولا متغايرا ان حصول النظر
وحصول بالمحدث وتوارد على معلول واحد بالعموم وهو يتحقق ههنا ليس محال والاسيل غير ناهض على استحالته اذ لو فرض
وجود احدهما وعدم الاخرى يتحقق احد حصولات العلل ولا يتحقق الاخر من حصولاته من دون لعم الترتيب بلا مرجع او اجتماع
المتنفيين **قوله** يلزم الترتيب بلا مرجع قال في الحاشية لان الممكن كما يحتاج في وجوده الى وجود العلة كذلك يحتاج
في عدمه الى عدمها فلو كانت احدهما موجودة والاخرى معدومة ووجد المعلول ولم يتقدم بعدم الاخرى يلزم استيعاب

بلا مرجح فان المفروض ان كلا من علتي الوجود والعدم متحقق والا جتمع التناقضان ولما كان العدم غير محتاج الى التاثير لم يلزم ترجيح
الموجود قال الاستاذ في حاشيته على شرح المواقف فيه نظر لان العدم كيفية عدم التاثير في الوجود فعملته عدم عمله الوجود
لما فرض ان علته الوجود متحقق اكد العلتين لا يعينها كان علته العدم انتفاها معا ولو سلم ان يكون علته العدم عدم احد هما
لا يعينها فكل واحد منهما يثبت ان علته العدم كانت عدم بذاته فلم يتحقق علته العدم بناء على ان المفروض ان علته
احدى العلتين لا يعينها بحيث لو وجدت واحدة منهما يوجب المعلول وبهذا النظر صرح الاستاذ في حاشيته بالاحتياط في ان
النظر الثاني الذي هو بعد التسليم صرح من قبل القائلين بالتوارد على وجه البديهة من قبل من قال على وجه التناقض
او الاجتماع انتهى انت تعلم ان الدليل انما يقيم على البطلان قواعد العلل المستقلة على معلول واحد شخصي بان يكون مقتضى
كل واحدة منهما مغل في تحقق المعلول فانه لو جاز ذلك وتحقق احد العلتين وانعدم الاخرى لزم اما اجتماع التقيضين او
ذلك ان وجه المعلول والعدم معا والتزج بلا مرجح وذلك ان وجه المعلول فقط لو انعدم فقط ولا يمكن ان يقال ان علته
الوجود احدى العلتين لا يعينها اذ على هذا بخصوصية كل منهما يكون العلته هي القدر المشترك للمفروض ان خصوصية كل منهما مغل في تحقق
المعلول لا يمكن ان يقال ان علته العدم انتفاها للعلتين مع كيفية فرض ان علته الوجود كل من العلتين بخصوصية كان علته العدم عدم كل من العلتين بخصوصية
لا انتفاها جميعا لان علته العدم عدم علته الوجود وعلته الوجود كل واحد من العلتين بخصوصية فكل واحد سقط ما ذكره من النظر
فان بناء على ان العلته احدى العلتين لا يعينها وهو خلاف المفروض اذ الكلام على تقدير ان يكون العلته كل واحد من
العلتين بخصوصية ويكون بخصوصية كل منهما مغل في وجود المعلول واما النظر الثاني الذي هو بعد التسليم فالضابط ان
علته العدم هي عدم علته الوجود وعلته الوجود هي كل من العلتين بخصوصية فكما ان علته الوجود على هذا التقدير متعددة كذلك
علته العدم اذ عدم المتعدد متعدد فاذا تحقق احد العلتين بخصوصية وعدم الاخرى بخصوصية ففقد تحقق علته الوجود وعلته العدم
معا فيلزم اما اجتماع التقيضين او التزج بلا مرجح وبناء على هذا وحده علته العدم وهي لا تنصور على تقدير تعدد علته الوجود فلو
تعددت علته الوجود ووجدت احدى علتيه لم يتعين ان علته العدم عدم بذاته العلته الموجودة حتى يقال انه لم يتحقق علته العدم
عند وجود احدى علتي الوجود بل كان عدم بذاته العلته الموجودة علته العدم كذلك عدم العلته الاخرى المعدومة علته العدم وهو
متحقق ففقدت علته العدم وبهذا خبر بادق في مائل قوله فالحق ان الخصوصيات لمخافة فاقيل اذ كانت العلته حقيقة هي
القدر المشترك كانت العلته بهيمة والمعلول واحد نصيبا فيلزم صدور المخلص من غير المخلص وهو مما يلي عنه الوجود ان لم يتطابقا
الجماع حقيقة واحد بالخص هو البعد الاول بل ذكره والعلل المتعددة التي يمكن ان يكون خصوصياتها لمخافة وكون العلته
حقيقة هي القدر المشترك بينهما ليست بجاعلة بالتحقيق بل هي من استتمت العلته ولا استبعاد في ان ليست واحدة بالخص

الى جامل واحد بالخصيصة يتم عليه بواحد بالعموم يستحضر وحدته العامة بوار خصوصياته واستيفار الكلام في هذا المرام يستدعي
 خروجاً من المقام قوله فاعلم فيه قال في الحاشية اشارة الى الجواب بان التحقيق الثابت بالبرهان ان الامر لا يجمع لدخول الفاعل
 بهو الترتيب والترتيب الا فيحتاج امران متلازمان يستلزمان امتناع حصول الموقوف بدون حصول الموقوف عيلاً ان الترتيب
 اثر كالمطل للترتيب عليه الا اثر لا يتحقق عن المبداء فالعلامة الصحيحة لدخول الفاعل بالتحقيق بين المعلول والقدر المشترك بين
 اعلتين في صورته التبادل والتعاقب انتهى ولعل التحقيق ان الوجود الشخصي بما هو كذا لك لا يترتب الا على علة مستقلة واعلم
 بالخصيصة فترتب عليه بما هو احتياجه اليها وما هو وجوده الطبيعية فهو وان كان متحاضراً وجوداً شخصاً لكنه غير مضمون بخصوص الوجود
 الشخصي فلا يحسن وجوده الطبيعية محتاجاً الى علة الوجود الشخصي بما هو كذا فكيف فهم يكون مترتباً عليها اذ يحصل بها وان كان يحصل
 بغيرها ايضا فيتمتع الترتيب هناك دون الا فيحتاج فاشي اذ يحصل حصولاً بدون النظر لشخص وكان له حصول آخر بالنظر في
 انه متعلق الى النظر ضرورة حصوله بدونه وصديق انه مترتب على النظر فالترتيب بالذات كانه نعم من الاحتياج بالذات فافهم
قوله فالصواب في الجواب انما انركبه بعض الاوكيا من المتأخرين وهو من فاحش الباطل اعلى هذا لا يحصل القطع ببدئية
 بدئية من البدديات اذ لا يخرج من شيء بان شيئاً من انما حصوله غير متوقف على النظر حتى يخرج من بدائيتها ويجوز ان يكون متعلق
 البرهان بمصادرات الهندسة نظرية حاصلة بل بالنظر يلزم ان لا يكون الجزئيات بدئية لجواز ان يتوقف حصولها لبعض
 الا اذا بان في بعض الاحيان على النظر ويلزم ان لا يكون الشايدات والحدسيات بدديات لجواز توقف حصولها لبعض
 الا اذا بان على النظر وما اعتد به بالتركيب عن هذا من ان الحكم الحاصل بالمشاهدة والحدس غير الحكم الحاصل بالنظر والاول
 الذي هو بدئي لا يمكن حصوله بالنظر لا يجد بدئية شيئاً لانه انما يتم اذا كان البدئية والنظرية مختلفتين باختلاف انما الحصول و
 كان البدئية عبارة عن الحصول بل بالنظر النظرية عبارة عن الحصول بالنظر ولم يكن لها نفس الشيء ولم يكن للنظرية
 ما توقف نحو انما الحصول على النظر والبدئية ما لم يتوقف نحو انما الحصول على النظر وهذا خلاف مذموب هذا القائل
 واما اذا كان النظري ما توقف نحو انما الحصول على النظر كانت الحدسيات والشايدات نظرية ولا يلزم من حصولها
 بل بالنظر فانتهاها على راء قطعاً ان يكون بعض انما حصولها متوقفاً على النظر ويصدق عليها تعريف النظري بالمعنى الذي
 اختاره ولا يصدق عليها تعريف البدئي بالمعنى المذكور اصلاً وبالجملة فلهذا هذا المرام ان يظهر من ان شخصاً هو فاسد او كفرن
 ان شخصاً قوله من غير تصرف في معنى التوقف انت تعلم ان هذا الجواب وان كان سالماً عن التصرف في معنى التوقف فيه
 مستغنى عن النظري والبدئي قوله لا يقال لماذا علم المحجب ان معنى النظري ما توقف مطلق حصوله على النظر ومعنى البدئي
 ما لا يتوقف حصوله المطلق عليه راء عليه انه على هذا لا يتم استدلال القوم بل يلزم الدور ولست على البطلان نظرية لكل الجواب

الى نظري لا يتوقف على نظري آخر بل يحصل بالحدس فاجاب عنه الشارح بوجوب الاول ان ذلك ليس الزام علينا اذ
 الاستدلال المذكور لا يتم عندنا فلا يجب علينا اتمام الاستدلال الثاني انه لو فرض اتمامه فبالقياس الى فاقد القوة
 القدسية بما هو فاقد فيكون كل نظري عند متوقف المحصول على النظر فيلزم الدور والتمسركلا الجوابين في غاية السخا
 اما الاول فلان هذا الجيب اكان مجبور للاصطلاح من عند نفسه فلا كلام معه اذ لا مشاحة في الاصطلاح والكلام كان معهم
 فلا يلزم من ان يجب من قبلهم ولا يساغ لان يجب اصطلاحا من تلقا نفسه اكان ممكبا من قبلهم فعليه اتمام الاستدلال
 الذي ذكره وحفظناهم عليه اما الثاني فلان هذا الاستدلال لا يتم على راي المحجب بالقياس الى فاقد القوة القدسية
 بما هو فاقد للثبوت اذ لا يجب ان يكون فاقد القوة القدسية فاقد الحدس فربما يحصل الحدس لمن ليس له قوة قدسية
 ايضا قال المص فليزم تقدم الشيء على نفسه تقدم الشيء على نفسه باطل بديهته العقل والدور موجود متوقف الشيء على ما
 يتوقف على ذلك الشيء يستلزم تقدم الشيء على نفسه فيكون باطلا والدور ليس ببعينه تقدم الشيء على نفسه حتى يكون الطال
 الدور مبطان تقدم الشيء على نفسه مصدرة على المطلوب كما قلناه الامام ثم استحالة تقدم الشيء على نفسه بديهته اولية
 لا تحتاج الى بيان فضلا عن برهان وما يستدل به على استحالة كما ذكره الشارح فيما ياتي منه من ان الدور يستلزم
 تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وكما يقال من ان الدور يستلزم ان يكون الشيء الواحد بما هو كذلك موصوفا بالتضاد
 اعني العلية والمعلولية والتقدم والافور واللام صريح البطان وتجوزة مستند بما اشتهر من اجتماع العالمية والمعلولية
 المتضادين في الواحد بما هو كذلك في علم الشيء بنفسه اكان الزام على الذي يبين الى اتحاد العلم والعالم والمعلوم في علم الشيء
 بنفسه اذ ما و اعتبارهم والا فقدرت فيما سبق سقوطه وكما قيل من ان الدور يستلزم كون كل من الدارين محتاجا و
 محتاجا اليه المحتاج المعلوم لا يستلزم عنه معينة محتاجا اليه معيضا والمحتاج اليه المعين يستلزم المحتاج المعين فيلزم ان
 يستلزم كل منهما صاحبه بخصوصه ان لا يستلزم بخصوصه فليس باظهر من المدعى اما الاول فلان كثيرا من الحكماء
 ذهبوا الى كون كل حادث مسبوقا بحادث آخر الى نهاية فلا يتحقق في السلسلة الغير المتناهية ما بالذات فجزوا وتحقق
 ما بالعرض بدون ما بالذات والى اركان هذا التجزئة باطلا كنه يدل على ان بطلان قد ينقضي عليهم ولم تجز الدور واحد من البله
 ايضا فلا ينبغي ان يدل على استحالة الدور بما هو نفس استحالة منه وكذا الثاني لما عرفت من تجزئ بعضهم اجتماع المتضادين
 في واحد في علم الشيء بنفسه اكان تجزئهم باطلا وعدم تجزئ واحد تحقق الدور واما الثالث فلان دعوى عدم استلزام
 المحتاج المعين المحتاج اليه المعين كلياً ممنوعة ودعواه جزئياً لا تنفي لجواز ان يستلزم المحتاج المعين المحتاج اليه المعين في خصوص
 الدور فان استدل على كلياته العري ولم يناقش في الاستدلال وسلم الدليل عن المنع والنقض فنع ذلك كله كي يكون الدليل

المقام على الظاهر الدور اثنى بكثير من المدعى وبطلان الدور فيكون الاستدلال به على النفس قال المصنف بل مراتب غير متناهية
تنبيه آخر على استحالة الدور تقريره ان في الواقع مقدمتان بينهما ان الاولى ان الشيء لا يباين نفسه الثانية ان الموقوف
غير الموقوف عليه فلم يكن الدور مستحيلا وكان الشيء موقوفا على نفسه في الواقع كان غير نفسه في الواقع بحكم المقدمة الثانية ثم
نفسه عينه بحكم المقدمة الاولى فنفسه موقوف وموقوف عليه فيكون نفسه موقوفا ونفسه موقوفا عليه فنفسه غير نفس نفسه
بحكم المقدمة الثانية ثم نفس عين نفس نفسه بحكم الاولى فنفس نفسه موقوف وموقوف عليه فنفس نفسه موقوف ونفس نفسه
نفس موقوف عليه فنفس نفسه غير نفس نفس نفسه بحكم المقدمة الثانية ثم نفس نفس نفس عين نفس نفسه وطمعوا في اقدم تقدم
الشيء على نفسه بمراتب غير متناهية ولا يمكن ان يقال ان تغاير الموقوف والموقوف عليه وان كان خافيا فنفس الامر كونه
ممنوع على تقدير الدور اذ في ذلك تسليم لما اودعنا من استحالة الدور نعم لو ادعى احدنا على تقدير استحالة الدور ان يرفع نفسه
على نفسه بمراتب غير متناهية يعني ذلك على المتقدمين المذكورين توجب علينا ان صدقها على التقدير شكوك اذ لا جرم
بقار الاحكام الواقعية في عالم التقدير وان صدق المقدمة الاولى منات للتسلسل اسي التماهي الى النهاية لا لانها
يتصور على تقدير تغاير بين الشيء ونفسه وصدق المقدمة الثانية منات للدور لانه يستدعي اتحادا والموقوف الموقوف
عليه فالدور لا يتسلم التسلسل على ما قرنا فلا يتوجه شيء او المقصود الدلالة على استحالة الدور في الواقع بان الدور يتحقق
في الواقع ولم يكن مستحيلا صدقت المقدمتان المذكورتان لانها واقعيتان والواقع لا يصام شيئا من الواقعيات فيلزم التسلسل
كما قرنا فلمن ان الدور مستحيل في الواقع ولا مجال لان يقال ان بقار الاحكام المتحققة في الواقع في عالم التقدير شكوك
فيه لان ذلك يكون اعتراضا بما اودعنا وهو استحالة الدور فافهم فان المقام قيق قوله وليس المطلوب ههنا فان المطلقة
ههنا الدلالة على استحالة الدور والتسلسل انفس استحالة منه فلا يصح الاستدلال باستحالة على استحالة الدور اما تقدم الشيء على
نفسه بمراتب غير متناهية فهو ايجاز استحالة من الدور فصح بيان استحالة الدور قوله توضحه مني الدليل على مقدمات الاولى
ان الكثرة الغير المتناهية معروضة لعدد الثانية ان كل عدد يمكن تضاعفه اثنان ان عدد تضاعف ازيد من عدد الاصل
الرابعة ان زيادة الزمان بعد الفصرام احوال المزيد عليها الخامسة ان تناهي العدد يستلزم تناهي المعدود فلو وجدت كثرة
غير متناهية عرضها العدد كيكم الاولى ولكن تضاعفها بحكم الثانية وراو عدد تضاعف على عدد بحكم الثالثة وكان زياده على
عدد لا بعد الفصرام احوال عدد بحكم الرابعة واستلزم تناهي عدد تناهيها بحكم الخامسة فيلزم تناهيها مع فرضها لا متناهية
وقد حكم المجازي ولون على بعض مقدماتها ففهم من منع الاولى قائما لان الكثرة ان كانت غير متناهية من ايجازين لا تكون محسوسة
لعدد لان كل عدوله مبدئيتين هو الواحد فالكثرة الغير المتناهية من ايجازين لا يمكن ان يعرضها عدو الاثنين المهدر

لهذا الكثرة فلا يكون غير متناهية من الكمانيين هـ واذا جاز عند العقل ان يوجد نحو من الكثرة غير معروف للعدد فمن
 الكمانيين لا يعرض العدد للكثرة الغير المتناهية من جانب واحد اليه وعوى الضرورة غير مسموعة وكفى ان منع هذه
 المقدمة منع لامروري اولى لان الكثرة عبارة عن الآحاد وتحقق الآحاد بدون الاعداد لا العقل اصلا فكما تحقق
 الكثرة تحقق العدد بالبداهة العقلية سواء كانت الكثرة متناهية او غير متناهية من جانب ومن جانبين كيف والكثرة عما
 عن الوحدات ولا يمكن تحقيق الوحدات بدون تحقق العدد وهذا ظاهر جدا وكون الواحد مبدء للعدد ليس بمعنى انه طرف
 من كميته حتى لا يمكن عرض العدد للكثرة الغير المتناهية بل بمعنى انه خبر من العدد فان العدد متالف من الآحاد ومعنى
 انه اول الاعداد عند من جعل الواحد عددا ومعنى انه عا للجمع ومع ذلك فقياس الغير المتناهي على ما ينسب على غير المتناهي
 الكمانيين فاسد لطبيع الفرق بينهما كذا افاده قائم الحكماء قدس امدهم وذلك ان تقول في انزاع ما توهمه تعالى ان الكثرة
 الغير المتناهية شتملة على كثرات كل منها كثره متناهية وان كان مجموع تلك الكثرات غير متناهية والكثرة المتناهية شتملة لا محالة
 على الواحد فاشتمل على الشئ اشتمل على ذلك الشئ فالكثرة الغير المتناهية شتملة على الواحد فيكون الواحد مبدء لها
 بالضرورة فقط ما توهمه بناء على ان الواحد ليس مبدء لها ونشأ الاشياء هو علم الفرق بين المبدء بمعنى الجزو وبين
 المبدء بمعنى الطرف ثم لو فرض ان الواحد مبدء للعدد بمعنى انه طرف له وان الكثرة الغير المتناهية لا طرف لها ولا مبدء لها
 معروفته للعدد كما توهمه لكنها اذا قسمنا الكثرة الغير المتناهية تحقق الطرف في كل من قسمها وواحد فيكون كل من قسمها
 معروضا للعدد مثبت الدعى بالكثرة وبالحكمة المقدمة الاولى غير قابلة للنسج ومنهم من منع المقدم الثانية ومنعها اقرب
 من ان يعنى اليها يجوز ان يكون تضييع عنيها المتناهي مما لا خلافه بالاثبات امكانه من دليل واقيل في اثباته ان
 ان كل مرتبة من مراتب العدد انتراعية وكل ما للصح انتراع قابل للتضييع بالضرورة والاسطر كنه لا تقفيا في غاية اسقوط
 لان معنى كون كل مرتبة من مراتب العدد انتراعية هو انه لا وجود بالذات لشي من مراتب العدد والا في الذهن بعد انتراع العقل
 بمعنى كونه لا تقفيا انتراع العقل لا يقف على حد لا يمكن بعده فجزان يكون المعدوات موجودة غير متناهية بالفعل وتكون
 في الواقع نظرا لانتراع العدد الغير المتناهي لكن يكون مراتب العدد التي ينتزعها العقل بالفعل متناهية لكن لا الى نهاية لا
 يمكن بعد ما فهاية المرام ما ذكره امكان تضييع مراتب المتناهية التي ينتزعها العقل بالفعل مما لا يجدي نفعها اذ لا خلف في
 الزيادة على تلك المراتب المتناهية ولا يلزم ما ذكره امكان تضييع العدد الغير المتناهي الذي لا ينتزع العقل بالفعل واما
 فمثلا انتراعه هو المعدوات الغير المتناهية فليست انتراعية ولا لا تقفية حتى يلزم ما ذكره امكان تضييعه فها وقد سلك الشرح
 لرفع ما في هذه المقدمة سلكا آخر سلكي بانشاره تعالى ومنهم من منع المقدمة الثالثة قائلان ان الامور الغير المتناهية غير

قابلية للزيادة والنقصان كونهما من عوارض الحكم من حيث التناهي نعم يمكن الحكم بالتساوي بين اللاتناهيين من حيث
عدم القطع آحادا وبأية كون الكل عظم من الجزء في التناهي مسلمة وفي غير التناهي ممنوعة والحق ان هذا مكابرة مع
البهية العقلية اذ لا مجال للاكثار زيادة عدد التضعيف على العدداصل لتعليم إمكان تضعيف الغير التناهي فان اكثار
زيادته انما للتضعيف بالحققة كما لا يخفى **قوله** يجب ان يكون آحادا واحدا بجمليتين لان آحاد جملة الوحدات ضعف آحاد جملة
الاشيئيات آحاد جملة الاشئيات نصف آحاد جملة الوحدات بالبهية العقلية فلو وجدت جملة اشئيات غير تناسلية وجب
جملة واحدة غير تناسلية اليه ويكون عدد آحاد جملة الوحدات ضعف عدد آحاد جملة الاشئيات بالبهية فيلزم ان يكون
عدد آحاد جملة الاشئيات متناسيا كونه قابلا للزيادة عليه قد فرض غير تناسله بهت هذا محصل كلام الشارح واغترض عليه
فاتم الحكمه قدس سره بانه ان اراد الاشئيات الموجودة اى العارضة لاجزاء السلسلة فسلم انها غير تناسلية وضعف آحاد
الاشئيات الزيادة بعد انصرم آحاد المزيد عليه بل الزيادة الظاهري في الاكثال لان كل اشئين اثنين من هذه المجموعات
زائد على كل واحد وان اراد ان يقتل بجمع هذه الاشئيات فيحصل سلسلة وجميع الآحاد فيحصل سلسلة ويحكم بان آحاد السلسلة الاولى ضعف آحاد
الاشئيات فزيادة الزائد بعد انصرم آحاد المزيد عليه في الحكم اخراعات يقتل فليلا من التناهي في نفس الامر انتهى وانت تعلم ان ما افاده
بمغزل عما اراد الشارح واغترضه انه لو وجدت جملة اشئيات غير تناسلية وجدت جملة وحدات غير تناسلية اليه ولارب في ان
جملة الاشئيات على هذا التقدير جملة موجودة معروضة لعدد معين قطعاً ولا في ان جملة الوحدات ايضا جملة موجودة معروضة
لعدد معين لان عدد جملة الوحدات ضعف عدد جملة الاشئيات ويكون العدد ضعف العدداً اخرنا متصور بعد انصرم كل
العدد الآخر في تناسله وقد فرض غير تناسله وليس كذلك في ان الاشئيات ضعف الوحدات فيكون زيادة الاشئيات على
الوحدات في الاكثال لا بعد انصرم آحاد المزيد عليه كما زعم ولعله قدس سره فهم من قول الشارح ويجب ان يكون آحاد
احدى بجمليتين ضعف من آحاد الاخرى ان المراد ان يجب ان يكون آحادا والموجودة في الاشئيات وهي التي هي جزءا
الاشئيات اضعف من آحاد جملة الوحدات لان الاثنين ضعف الواحد فآحاد جملة الاشئيات ضعف آحاد جملة الوحدات
وليس مراد الشارح بذلك بل مراده انه لو كانت جملة الاشئيات الغير المتناهيية موجودة وجدت جملة الوحدات الغير المتناهيية
وكان عدد آحاد جملة الوحدات ضعف عدد آحاد جملة الاشئيات لان آحاد جملة الاشئيات هي الاشئيات فان كل ثنائية واحدة من تلك الجملة
فالاثنيتيات هي آحاد تلك الجملة ولارب في انها نصف آحاد جملة الوحدات فعدد الوحدات اضعف عدد الاشئيات وذلك
لا يتصور الا اذا كان عدد الاشئيات قابلا لان زياد عليه فيكون تناسيا وقد نقص الشارح على ما ذكرنا في الحاشية المنوطة بقوله
وزيادة الزائد بعد انصرم آحاد المزيد عليه حيث قال لا يقال ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاشئيات اذ هو في الوحدات

المتضاعفة اجزاء لها فلسفة الاشئنيات شتمة على تلك الوحدات الزائفة من المبداء الى ما لا يتناهي لانما تفعل العدود
 الوحدة ما يتكرر فحينئذ كل واحد من هاتين معروضته للوحدات فكما ان كل وحدة واحدة كذلك كل اثنين واحد من طبقة
 الاشئنيات الكثيره والاربع في ان عدد اعداد الوحدات ضعفت اعداد الاشئنيات المائة وخمسون سلسلة تلك الوحدات و
 اغلبها الزيادة بعد الضرام اعداد المزيد عليه اذ المبداء لا يتقبلها والواسط منطوية متواليه الى آخر المقدمات انتهى هذا وقد بان
 بما ذكر من بساطة تقرير آخر الدليل هو انه لو وجدت كثرة غيرتناهية كانت معروضته لعدد معين لهيةته وكان عددا الاشئنيات
 الموجودة في جملة الوحدات الغير المتناهية نصف تلك الاعداد اعراض تلك الكثرة لغير المتناهية وكان نصفها لا اقل انما يتصور اذ كان لك العدد
 متناهي فكل نصف السلسلة لغير المتناهية متناهي ونائب نصفه يتقدم تناسلي نصفه الباقي متفرقة تناسلي نصفه فيكون مجموع النصفين متناهي
 لان الزيادة على المتناهي بقدر متناه فهاهنا فهم قوله فاذا انصفنا ذلك العدد قال في الكاشية يمكن ان يقال اذ تخمنا
 اليها اضعافا آخر وان كانت متناهيته صار العدد اعراض للمجموع ازيد من عدد الاصل بالضرورة وزيادة العدد على العدد
 لا يتصور الا بعد الضرام اعداد المزيد عليه لان المبداء لا يتقبل الزيادة اولى ليس ما وند عدد والواسط منطوية على التوالي
 لان بين الواحد والثلاثة ليس الا الثاني وبعد الثالث ليس الا الرابع وهكذا في في الناحية المتقابل للمبداء على تقدير
 الاثناهي محال فوجب ان يكون متناهي وتناسلي العدد يستلزم تناسلي المعدود وند النقص يعني ضم الاعداد الاخرى
 الاصل لو كانت متناهيته محالة تحيل عند التحيل فينبغي ان يراود من التضعيف الالجابي في المعنى وهو كافت التام الدليل
 بلا مؤنة التكلف والتعسف ويؤيد بالاجمال عدم تعيين اعداد المزيد متناهيته كانت ولا واعتبر كونه تخليا بنا على انه لا يجب
 وجود الاعداد المزيدة في الخارج متخفا بل كيفية تقديره وفرض الممكن لا يستلزم المحال بالجملة اتمام الدليل لا يتوقف
 على الترتيب والاجتماع بين تلك الاسور في زمان وآن بل كيفية الاشاق وانتظام مراتب الاعداد العارضة لها
 مع محو حكم العقل يحصل الزيادة فيها بانضمام قدرها اليها ولو كان متناهي انتهت تعلم ان ما ذكره وان كان كافيا
 اتمام الدليل بلا مؤنة التكلف والتعسف لكن كلامهم عليه لا يخلو عن تكلف من اجل التضعيف على مطلق الزيادة
 والاجمال على عدم تعيين المزيد والمقتضى على الفرضي قوله ومن ههنا يقترح اعلم ان البراهين القائمة على البطل التسلل
 منها ما لا ينقض الا على البطل لاتناهي الكميات المتصلة كالبرهان البطلي وكبريان المسامحة ومنها ما لا ينقض الا على
 البطل لاتناهي الاعداد كبريان التضعيف وبرهان الزوجية والفردية وبرهان التضاعف ومنها ما هو ماض على
 البطل لاتناهي الاعداد وكبريان التطبيق فبرهان التضعيف غير ناهض على البطل البعد الغير المتناهي لانه ليس
 معروضا للعدد الغير المتناهي الا بعد فرض الاجزاء الغير المتناهية فيه وفرض الاجزاء الغير المتناهية فيه فرضنا اجماليا عقليا لا

فعلية تلك الاثر على تقدير تحقق البعد الغير المتناهي ولما لم يكن تلك الاثر بالفاعل على ذلك التقدير لم تكن معروضة
 للعدد ولما لم تكن معروضة للعدد لم يكن تضعيف عدده اذ لا عدد له اما التضعيف كميته الغير المتناهيته في الاستعداد والحادثة
 بالعدد فامكانه ممنوع لاجل انشائه من دليل فلاح ان وجود الاسود الغير المتناهيته بالغير لا ينفسها بل منشأ انشراح غير الظل
 برمان التضعيف كما نزع الشاح لان وجود الغير المتناهي بالعدد وبمنشأ الانشراح ليس وجود الغير المتناهي بالعدد بحقيقة
 كيف ولو ظلم وجود الغير المتناهي بالعدد بمنشأ انشراحه بهذا البرمان لظلم لانشاحي اجزاء ركبهم المتناهي المقدار التي هي
 اجزاء لانتهايته بالقوة فانها لا يغير تناسبه بالعدد وهو بمنشأ الانشراح فلا تناسبي الكمية بحسب المقدار انما يظلم به ليجري
 اخر كبريان السامته وبرمان التطبيق فخلق سقوط ما ذكره الشاح قوله ولا يخفى بانها علات الملم ان برمان التضعيف انما
 يجري فيما خرج من القوة الى الفعل على هذه اللاتناهي وكان محروضا للعدد فلا تناسبي الحاصل اجماعا ولا شرطا لمصحة
 والحوادث اللاتناهيته من طرف الازل باطل بهذا البرمان سواء كانت مجتمعة او متعاقبة لان كل ما خرج من القوة الى
 الفعل محروص للعدد فكان ما خرج من القوة الى الفعل غير متناهي جانب الماضى كان محروضا للعدد الغير المتناهي فليس برمان على البطال
 ولا يظلم لان تناسبي الحوادث في جانب استقبال لان تناسبيها في جانب استقبال وانها غير متعاقبة عند كل ما يخرج من القوة الى الفعل
 يكون متناهي لا يمكن لانتهاه معين محروضا للعدد وكل ما هو لم يخرج من القوة الى الفعل ليس متناهي او لا محروضا للعدد
 فلا يظلم الخلف هناك اذ ما وجد بالفعل محروص للعدد والاستحالة في قبوله التضعيف كونه متناهي او لا لم يوجد بالفعل ليس
 محروضا للعدد فضلا عن ان يكون قابلا للتضعيف بخلاف لاتناهي الحوادث في جانب الماضى فانها لو كانت غير متناهيته
 كانت محروضة للعدد كونه متناهيته من القوة الى الفعل فمعلوم البرمان على البطال لاتناهيها اذ ما يحكم النظر بحيل انما الظل
 الدقيق فيحكم بان اللاتناهي في جانب الماضى واللاتناهي في جانب المستقبل لسان فانه اما ان يقال ان الماضى
 والاستقبال عبارة عن عدم حقيقة حتى يكون الماضى معدوما حقيقة عدما بعد الوجود والمستقبل معدوما حقيقة عدما
 قبل الوجود او يقال ان الماضى والمستقبل موجودان في دعار الدهر وفاق الواقع ويكون الماضى وكذا المستقبل
 عبارة عن الغيبوبة الزمانية فالحوادث الماضية وكذا الحوادث المستقبلية كلها موجودة في الواقع فتكون معروضة للعدد
 في الواقع فلو كانت غير متناهيته كانت معروضة للعدد الغير المتناهي فان تضعيف كان عددا لتضعيف زائد عليه فيكون متناهي
 به فعلية هذا التقدير كما نيت بعض البرمان على البطال لاتناهي الحوادث في جانب الماضى فنتبعض على البطال لاتناهيته في
 جانب المستقبل فقد لوح ان ما يتشمه صاحب الافق الميعين من انتهاض برامين البطال التسلسل على البطال
 لاتناهي الحوادث في جانب الماضى لوجوده في دعار الدهر وعدم انتهاضها على البطال لاتناهيها في جانب المستقبل

من خلافاته الواسعة كيمت الحوادث الماضية والحوادث المستقبلية سواء في وجودها في وعاء الدهر والاضمار والانعدام
 في اثنى الزمان بل يفرق بينهما كما لا يخفى ووضع ان البرهان ناجح على ابطال راي الحكماء القائلين بقدوم الزمان لا يتأخر
 استداؤه في جانب الماضى وكون الزمان مع ما فيه موجودا في وعاء الدهر وكونه ابد لا يقتضي شيئا في جانب المستقبل ولا
 يتهتم على ابطال راي الحكماء القائلين بابتداء العالم ولا تأخير في جانب المستقبل لانهم لا يقولون بكونه موجودا
 في وعاء الدهر بل يستقبل عندهم معدوم محض فليس موجودا حتى يكون محروفا للعدم فيساق البرهان وكل ما يخرج
 من القوة الى الفعل فهو متناه ثم انه ينقضى وينعدم ثم يخرج من القوة الى الفعل قدر آخر متناه وكذا انفا فاقاده خاتم الحكماء
 قدس سره من ان الفلاسفة جزئوا تسلسل المتعاقبات من جانب الماضى وانكروا جريان البرهان فيها لعدم جريانها
 البرهان فلان سلسلة المتعاقبات تمامها غير موجودة انما الموجود قدر متناه لان كل قدر وجودي منها انما وجد بعد انعدام
 قدر موجود قبله فاسلسلة الغير المتناهية المتعاقبة مجموعة مركبة من القدر الموجود والعدم فقبل التسلسل في نفس الامر بعد ما
 وبلى هذا لاكتسيف الجميع من الواقع والافتقار واذا اقررنا فقول ان من شروط جريان هذا البرهان الاجتماع لا يقع هنا
 اى في ابطال التمس في سببى نظرا فان سببى النظر من معدلات المطالب لا يحجب جماعها اصلا واذا لم يتحقق التجزى فيها
 هذا البرهان انتهى لا يدري يحصل فان الفلاسفة لما ذهبوا الى وجود المتعاقبات بسبب وجود الزمان في وعاء الدهر بلا تعاقب
 فلا مجال لانكار انتهائهم البرهان على ابطال التسلسل فيها لا يجتمعها في وعاء الدهر وترتيبها بالطبع او بالعلية اما جريان هذا البرهان
 فيها فظاهر في المتعاقبات لما كانت موجودة تمامها في وعاء الدهر كانت محروقة للعدم فيكون عدوها قابلا للتضعيف فلا يكون
 الاقترابا وتناهى العدد يستلزم تناهى المعدوم وقوله فاسلسلة الى آخره ان اراد به ان سلسلة المتعاقبات الغير المتناهية
 مركبة من الموجود والمعدوم لم صرف فيه غير مستقيم على راي الفلاسفة اذ جميع المتعاقبات موجودة عندهم في وعاء الدهر وان
 انها مركبة من الموجود والمعدوم الزمانى فلا يتم انه لا يقبل التضعيف في نفس الامر بالمعنى الذى نحن بصدد ضرورة انها معروضة
 بعد وكل عدو قابل للتضعيف فيكون عدوها متناهى العدد يستلزم تناهى المعدوم ثم ظاهر كلامه يدل على انه لا يدرك
 جريان هذا البرهان من قبول المتعاقبات انفسها للتضعيف وليس الامر كذلك لاحاطة بنا الى تصحيح ذلك بل يكفي ان يقبل
 انها معروضة للعدم وعدوها قابل للتضعيف فهو متناه وتناهى العدد يستلزم تناهى المعدوم وقد صحت قبول كل للتضعيف
 فيما سبق فقد ظهر ان هذا البرهان نافع فيما نحن فيه اى ابطال التسلسل في سببى نظرا وان جاز ان لا يجمع فانهم قوله انما
 يجزى فيما هو محروص العدد هذا البرهان وما يحد وضعه كبرهان الزمنية والفردية انما يجزى في العددا وفي ما هو محروص العدد
 فهذا البرهان يقتضى بكون العدد متناهى لاجل كونه قابلا للتضعيف وعدم امكن التضعيف من دون تناهى المزدوج على ما ذكرنا

المعدودات فانما يدل عليه باستلزام تناسلي العدد تناسلي المعدود وكذا برهان الزوجية والفردية فان حاصلاته لوجودت لمورد
 غير تناسلية بالفعل كانت مجردة للمعدود قطعاً والعدد اذ ما زوج فينتج متساويين النصف الاول تناء لكونه محصوراً بين المبدئ
 ومبدئ النصف الثاني وكذا النصف الثاني لتساوي النصفين اذ مجموع المتناهيين متناه فاكل تناءه والافرد فباختصاص واحد
 يصير زوجاً فيؤول الى الاول وينساق الكلام الى آخره فبذلك البرهان ايضا يعطى تناسلي العدد والاول تناسلي المعدود بواسطته
 فان الزوجية والفردية من الاعراض الاولية للمعدود وانما يوصف بها المعدود بواسطته فقد وضع ان هذا البرهان لبطلان
 لاتناهي العدد بواسطه لبطلان لاتناهي المعدود وكل ما هو معرض للمعدود فانه تناء بهذا البرهان سواء كان من الملوك
 او من المبررات او من الخلقين القول بان معرض العدد انما هو الطبيعة المادية مسخيف باطل كما ستقف انظارهم
 تعالى بذو السطمان قد عذر برهان الزوجية والفردية من البرهانين الموقوتين بها وقد ليك في ثارة بما ذكره بجزان يوجد كثره غير
 تناسلية ولا يكون معرضه للمعدود قد نبهناك على فساد هذا الوهم فيما سبق فتذكر وتارة بان الزوجية والفردية من خواص العدد
 المتناهي واجيب عنه بانها انقيضان فكيف يرتفعان ويختص من عليه فاقم احكاماً قدس سرور بان الزوجية الانقسام متساويين
 والفردية الانقسام الى واحد ناقص بواحد وعدم الانقسام متساويين عاين شانه الانقسام بها بعد الزيادة او النقصان غير
 المتناهي لا يتقسم الا بقسمين احدهما تناءه والاخر غير تناءه زائد على القسم المتناهي بمراتب غير تناسلية فغير المتناهي لا يتقسم
 بشئ من الزوجية والفردية وتوثر لنا وسلمنا ان الفردية عدم الانقسام متساويين فنقول هذا المفهوم عام ما احدثه ناسق
 بواحد وما احدثه ناسق بازيد من واحد والذي يصير شقها متساويين بزيادة واحد ونقصانهما متساويين الاول الا الثاني فغير
 المتناهي فرد بهذا المعنى كيف وغير المتناهي انما يتقسم الى متناه والى غير متناه ولا يصير المتناهي بزيادة واحد غير متناه ولا غير المتناهي
 بنقصان واحد متناه فلا يصير بزيادة واحد ونقصانه زوجاً وانما هذا الحكم قائمهما زائداً ونقصاناً بواحد في كلامه الشريف وهذا
 الكلام في غاية الدقة والتسانه فالتفصيل ان غير المتناهي اذ انقص منه واحد يصير متناهياً قطعاً لانه اذ انقص منه واحد تحقق مرتبة
 من مراتب العدد غير المرتبة التي كانت قبل نقصانه فذلك المرتبة التي حصلت بعد انقص الواحد يكون اقل من المرتبة
 المشتملة على تلك المرتبة وذلك الواحد يكون تناسلية لكونها قابلة لان زياد عليه عدم إمكان الزيادة على شئ بدون تناسلية
 واذا كانت تلك المرتبة تناسلية كانت المرتبة التي تشتمل عليها وعلى ذلك الواحد التي تناسلية بها زائداً على المتناهي بواحد الزائد
 على المتناهي بقدره تناءه فبالاصح قوله ولا غير المتناهي بنقصان واحد متناهياً قلت هذا اصيل على حيال البطلان الاتحادي
 العدد بالفعل لا يتعلق له برهان الزوجية والفردية وكلامه قدس سرور على ذلك البرهان كما لا يخفى قوله او معرضهما
 بالتحقيق هي الطبيعة المشتركة لهم انهم ذهبوا الى ان العدد عرض فانه عبارة عن كنه المنفصل وان العرض الواحد لا يقوم كشر

من موضوع واحد فإراده عليهم ان العدد عرض قائم بالكثير من موضوع واحد فإراده بان المقصود هو ان العرض الواحد لا يتقدم
بالكثير بان يكون كل واحد من الكثير موضوعا للعدد بالاستقلال حتى يكون هناك عرض واحد وموضوعات كثيرة وباقيا
عرض واحد مجموع اشياء بان يكون الموضوع هو المجموع فليس ذلك مستلزما للعدد انما يتقدم بالمجموع لا بكل واحد واحد غير علم
بعض المتأخرين ان هذا الجواب غير تام اذ المجموع حقيقة غير مفصلة والعدد حقيقة مفصلة فلو كان الامر كما ذكر والزم قيام الحصول بغير
الحصول فذلك مسلما آخر لتقصي عن الايراد وقال بان موضوع العدد هي طبيعته النوع وهي واحدة وانكروا عرض العدد
للطبيعة الموجودة لانها غير قابلة للاشتراك ومعروض العدد يجب ان يكون طبيعة مشتركة بين معروضات الواحدات والطبيعة
المشتركة بينهما هي الطبيعة المادية ولا بد سبب على ذي سكة ان كل ما ذكره ذهب اليه لا ينبغي ان يبدأ بفضلا عن ان يقول
عليه اعتراضه على جواب العدم بلزم قيام الحصول بغير الحصول فلانه لا دليل على ابطال الملازم كيف وكثير من الاعراض
كالنسب غير المتغيرة وغير قابلة لجميع اشياء متغيرة بحسب المتعلق والمجموع لا ريب في كونه حقيقة غير مفصلة ولا سبب في
القول بان كل تلك الاعراض الطبيعية المشتركة بين تلك الاشياء فيكون تلك الاعراض التي هي خلائق مفصلة قائمة بما
ليس حقيقة مفصلة واما جواب الذي تجسمه فلو وجده الاول ان العدد عبارة عن مجموع الاحاد فمحاذاة عن منظار اخر اعم من مجموع
ممال الاحاد ومناشئ انتزاعها بسبيل الى التحاكون محل العدد هو المجموع فاذا وجد زيد وعرف خالد مثلاً انتزع العقل
من كل منهما واحد فمحقق ثلثة اما مشتركة من ثلثة رجال فعروض الثلثة وموضوعها هو مجموع الرجال لا غير الثاني ان
العدد عرض والعرض يتحقق بخصص محله فلو كان محله موضوعه هي الطبيعة النوعية الكلية لم يتحقق العرض بدون شخص
الحمل اللازم خلف باطل اتفاقا الثالث ان معروض العدد قد يكون مجموع امور لا يكون بينها ذاتي مشترك اصلا كما يقال
الاجناس العالية عشرة فلا محال هناك للقول بان معروض العدد طبيعة مشتركة وبالجملة فكل ما عهده هذا القائل سخي
باطل لم يحسن طائل قوله انما هي طبيعة مادية بذاتها على اشتهر بين الفلاسفة من ان الطبيعة النوعية انما يكثر افرادها وتخصها اذ كانت ذاتية
وان اختلاف شخصاتها افرادها يستند الى اختلاف استعدادات ذاتها كما ساقى انشاء الله تعالى كاستغفار انشاء سبحانه ما هو الحق في ذلك قوله
وانت خبير بما فيه قال في احكامه اذ الفرق بين الكثرة بحسب المصدق والكثرة بحسب المذاكرين او معروض بحدسب
الحقيقة هي مجموع الاحاد المحضة فلا يلزم ان يكون بينها طبيعة واحدة مشتركة فضلا عن كونها مادية وما حققه المحققون انما هي
في الكثرة بحسب الافراد والمصدق فيقال العقول عشرة وكثير غيرها ان مجموع احادها كذلك لان بينها طبيعة واحدة
مشتركة بينها هي العقل هذا اذا قلنا ان كل واحد منها هو طبيعة نوعية مخصصة في فرد وفيه نظر لان الكلية والجزئية معاً من
الحكم حقيقة مجموع الاحاد المحضة يكون معروضا للعدد بالضرورة وهو يستدعي طبيعة مشتركة بينها فخال فيه نظر وفيه بعد

ولعل حاصل النظر المنصوص عليه بقوله في نظر ان الكليات والجمعية وانما يلها معنى الجزئية من عوارض اكم بالذات فيها عوارض
العدد بالذات فجميع الآحاد المقتضية التي هي اجزاء كثيرة لذلك المجموع انما يصير كلاً ومجموعاً بعروض العدد اياه وعروض العدد
ايادها ما يمكن ان كان بين اجزاء ذلك المجموع غيبية مشتركة لما عرفت سابقاً من ان موضوع العدد هي الطبيعة المشتركة والان
قيام عرض واحد بالكثرة قد وجب ان يكون بين اجزاء مجموع الآحاد الذي فرض معروضاً للعدد طبيعة مشتركة فلا يعجز الفرق
بين كثرة الافراد وكثرة الاجزاء شيئاً او كان كثرة الافراد تستدعي طبيعة مشتركة بينها كذلك كثرة الاجزاء تستدعي طبيعة مشتركة
بينها لما فرقت ولعل النظر المشار اليه بقوله قل فنية نظر دقيق بعده هو انه يصح ان يقال العقول عشرة مع انها لا تشترك في
طبيعة مادية تعلم ان الانقسامات بالكثرة غير نفس العروض بالطبيعة المادية كما زعم بعض المتأخرين الذي نقل الشارح كلامه
وانت تعلم ان الكثرة على نحوين الاول الكثرة بحسب الاجزاء وهي من شان المركبات والمجموعات والثاني الكثرة بحسب المصادر
والافراد وهي من شان الكليات والنحو الثاني يعني الكثرة بحسب الافراد على تعيين الاول كثرته الكلي بحسب افراذه التي ذلك
الكلي ليس عرضياً كما يقال الانسان كثرته بحسب الافراد يعني ان افراذه التي هو نوع لها كثرته والثاني كثرته الكلي بحسب
افراذه التي ذلك الكلي عرضي لها كما يقال الكاتب كثرته بحسب الافراد يعني ان ما يصدق هو عليه من الافراد الانسانية كثير
فالكثرة بحسب الاجزاء وان استلذمت ان يكون معروضها معروضاً للعدد لكن الاستلزام ان يشترك الاجزاء في طبيعة ولا
يستلزم عروض العدد في ان يكون بين اجزائه طبيعة مشتركة فانه يمكن ان يقال شلما زيد وادع السواد واحد وهما اشان
فذلك الاشان كثرته بحسب الاجزاء معروض للعدد كما لا يخفى وليس بين زيد وبين السواد طبيعة مشتركة ولا سلباً ولا كلاً وعرضاً
العدد لها كيف وكل منهما واحد قطعاً والوجه انهما الاشان فقد عرض لهما العدد وواحدة مشتركة معروض بينهما مع عدم اشتراكهما
في طبيعة جوهرية لا يجدي من ذلك في ان معروض العدد طبيعة مشتركة مادية لغا اذ لا يلزم من اشتراك اثنين في اشية
والوجود وغيرهما من المعنويات العامة اشتراكهما في طبيعة مادية كما لا يخفى واما الكثرة بحسب الافراد فهي الحقائق من انحر
الثاني فلا يجب عنهما ان يكون بين تلك الافراد طبيعة ذاتية مشتركة اصلاً فضلاً عن ان يكون طبيعة مادية مشتركة بينهما كما
زعم فان الشيء والموجود العلم مثلاً كثرته بحسب الافراد هي جواهر واعراض ولا اشتراك بين الجواهر والاعراض في ذاتي
اصلاً والحقائق من انحر الاول وجب ان يكون تلك الافراد مشتركة في ذاتي لكن لا يجب اشتراكها في طبيعة مادية فان الجواهر مثلاً
ذاتي لما تحته وكثرته بحسب الافراد وافراذه مجردات كالعقول وماديات كالاجسام والمجرات والماديات لا تشترك في طبيعة
مادية وكذا المجردات في انفسها لا تشترك في طبيعة مادية وكذا كيف جنس عال لما تحته وكثرته بحسب الافراد مع ان الكيفيات انما
بالمجرات لا بالاشراك الكيفيات العالمة بالماديات في طبيعة مادية الان يقال ان يتعلق بالموضوع في الاعراض بغيره متعلق

بالمادة فتدفع بهذا التفصيل ان ما زعم بعض المتأخرين من كون معرض العدد والكثرة هي الطبيعة المادية لا يصح مطلقا سواء
 اريد بالكثرة الكثرة بحسب الافراد او اريد بها الكثرة بحسب الاجزاء او اعم منهما وان ما يشعر به كلام الشارح في استحاشية من
 ان الكثرة بحسب الاجزاء لا تتقدم ان يكون هناك طبيعة مشتركة فضلا عن ان تكون مادية وان الكثرة بحسب الافراد لا تتقدم
 ان يكون هناك طبيعة مشتركة مادية في غاية السخافة اذ قد عرفت ان الكثرة بحسب الاجزاء والكثرة بحسب الافراد شيان لا
 فرق بينهما في ذلك الحكم وما ذكر من النظر في غاية السقوط اما اولها فاعلمت من ان عروض العدد وعرض الكثرة لا يتبع
 طبيعة مشتركة فضلا عن ان تكون مادية واشتركا عرضي لا يجدي لان معرض العدد هو الذي يكون فشار لا يتزاع
 ونشارا انزعاعه هي الآحاد لا العرضي المشترك بينها اذ لا تحقق لذلك العرضي الا بالعرض يتحقق تلك الآحاد المعروفة لك
 العرضي على ان الكلام في ان عروض العدد ليست على اشتركا طبيعة مادية واشتركا عرضي بين اثنين لا يستلزم اشتركا
 طبيعة مادية بينهما واما ثانيا فلان كون الكلية والخبرية اولاد بالذات من عوارض الحكم وان اشتبه بين جمهور الفلاسفة لكنه غلط
 فاحش لان الحكم المفصل هو العدد انزعاعه لا يحقق له في الواقع وانما لتحقيق لنشارا انزعاعه لثلاثة من الوحدات التي
 هي انزعاعية فصدق العدد والكلية والخبرية اولاد بالذات هو مشارا انزعاعه العدد لثلاثة امانا فلان المقدرة المتكافئة
 الكلية والخبرية من عوارض الحكم حقيقة مستمرة لا تدخل لها حتى لو سقطت ثم الكلام اذ حاصلها ان الاجزاء تكونها كثيرة معروفة
 للعدد بالضرورة وعروض العدد ليست على اشتركا الطبيعة بينهما بل على ما دعم قوله ويمكن الاستدلال به برهان التضائيف ^{بغير} سهل
 هذا البرهان اذ على تقدير الاتحابي لعل في جانب الدليل او الاتحابي المعلومات في طرف الاستقبال يلزم زيادة عدد ^{بغير} المتضائيف
 على عدد المتضائيف الاخر واللام باطل بالملازمة فلان لو فرض ان المعلول الفلاني مثلا لعلته مستندة الى علة سابقة وبقي
 الى اخرى سابقة وبكذا الى النهاية يتحقق في ذلك المعلول معلولية المستندة وليس فيه علة لا افرضناه المعلول الاخر واما فوجه
 فقي كل من آحاد تلك السلسلة الاتحابية عليه بالقياس الى ما تحتته ومعلولية بالقياس الى ما فوقه فيكون هناك معلولية ^{معرفة} زائدة
 ويكون عدد المعلومات اكثر من عدد العليات بواحد كذا لو فرض ان العلة الفلانية علة او الى سابقة على معلول وهو علة
 للمعلول آخرو هو الثالث وبكذا الى نهاية بالفعل يلزم بالضرورة ان يكون عدد العليات اكثر من عدد المعلومات بواحد اذ في
 العلة الاولى عليه وليس فيها معلولية وفيما دونها لا الى نهاية يتحقق في كل من آحاد السلسلة عليه ومعلولية معا واما الطللان
 اللازم اعني زيادة عدد احد المتضائيفين وهما هنا العلية والمعلولية على عدد المتضائيف الاخر فلان المتضائيف لسته لا تحقق
 الا بين اثنين من الضروري ان يكون بازا كل واحد من آحاد المتضائيفين احد من آحاد المتضائيف الاخر فيجب تساوي عدد
 المتضائيفين بالضرورة ولعلك قد قنطنت مما ذكرنا بان هذا البرهان كما يبطل الاتحابي المحاور في جانب الانزال يبطل

لا تنافي بين ما في جانب القبل فاعطى به نذهب الفلاسفة العالمين بازلية العالم والبرهنة لان جميع المحادث من الازل الى الابد
 موجودة في وعاء الدهر عندهم مع تحقق العلية والمعلول فيها فيها فاذا عين واحد من احواد السلسلة الملائكية وقيس الى معلول
 السابقة كان معلولا صافيا قبله علته ومعلولا ساعا وذا قيس الى معلولاته الملائكية كانت علته صرفة ومانحة عليه ومعلولا
 معا فيلزم زيادة عدد احد المتضامين على عدد المتضامات الاخرى على التفسيرين وكذا سيطل نذهب العالمين بمحدث العالم
 مع القيل بلا تنافي في جانب الابد ووجود المحادث في وعاء الدهر كما هو نذهب صاحب الانق المبين ولا فرق بين لا
 تنافي المحادث في جانب الازل وبين لا تنافيها في جانب الابد في جريان نظا البرهان والقول بان اللا تنافي في
 جانب الاستقبال انما هو بمعنى انه لا يفت على حد لا يتعداه بخلاف اللا تنافي في جانب الماضي اذ المحادث الماضية قد خرجت من
 القوة الى الفعل فلا يتصور لا تنافيها بينه البعض في غاية السقوط اذ اللا تنافي انما يقتضي انما يتصور وموجب الاستدلال ان لا
 محسب لوجود الدهري والكلام في وجود الدهري ثم لا يطل بهذا البرهان نذهب المبيدين العالمين بابدية العالم لان
 المحادث المستقبلية غير متناهية باللائحة على الاقضى عندهم وصيرت وجودها في الدهر كما يراه الفلاسفة من افاحش الابليل
 عندهم قوله وفيه لفظ ترم النازون في برهان التعاضات ان محصل البرهان انه على تقدير لا تنافي العلل واللائحة هي
 المعلولات يلزم تحقق معلول آخر يتحقق فيه المعلولية دون العلية او يتحقق علته او يتحقق فيها العلية دون المعلولية فيلزم
 تحقق المعلولية بدون العلية او العلية بدون المعلولية فيلزم تحقق احد المتضامين بدون الآخر ثم اعترضوا على البرهان
 بان العلية المتضامات للمعلولية المتحققة في المعلول الاخير هي العلية المتحققة في علته السابقة عليه هي متحققة وكذلك المعلول
 المتضامات للعلية المتحققة في العلة الاولى هي المعلولية المتحققة في معلولها المتاخر عنها فلا يلزم تحقق احد المتضامين دون
 الآخر ثم لو كان مضامين المعلولية المتحققة في الشيء العلية المتحققة في ذلك الشيء ومضامات العلية المتحققة في الشيء المعلولية
 المتحققة في ذلك الشيء لزوم من يتحقق المعلول الاخير مع لا تنافي العلل ويتحقق العلة فلزم من لا تنافي المعلولات وجود
 احد المتضامين بدون الآخر وبه اشبهت انما تنوجه على ما فهموا من البرهان ولا اساس لها بما قرناه كما لا يخفى فكلها قد سبق
 قال في الحاشية ان قيل ان لزوم الزيادة بين الالاف لعلها ان المعلول الاخير معلول محض ما فاقده الى ما لا يتناهي علته
 ومعلول معا قلنا انما يلزم الزيادة باعتبار علية ما فوق المعلول الاخير مع معلولية التي غير مضامينها بل هي اجنبية
 بالقياس الى نزعها العلية وكذلك في كل فوقا في ولذا لم يعتبر مع تلك الاجنبية بل مع مضامينها فلا يلزم الزيادة فلزم معها مع
 اعتبار الاجنبى لاني في التخصيص التعاضات من الكفاية وجمدا وهدا في الواقع لا يقال بعد ثبوت الساداة بحسب العدد من
 المتضامين لقول ان عددهما شيكان فيهما فوق المعلول الاخير مع قطع النظر عن تطبيق احد المتضامين بمضامينه الاخر

فبقى في المعلول الآخر معلولية البكاف في لها عدد فيلزم ان يحقق شئ من المتضامين في السلسلة المفروضة بدون مضامين
فلا يتكافئان في الوجود ايضا وان لم نقدر على تعيينه فلا اشكال ان ليس الكلام في تطبيق احد المتضامين مع متضايفه الاخر
بل في تطبيق عدد واحد جامع عدد الآخر مع غزل النظر عن كونه متضايفاً او لا لان نقول لا ريب في ان الكلام في تطبيق
احد المتضامين مع الآخر لا مع الاضغبي فلو قطع النظر عن كونه متضايفاً فلا ينلم الاستحالة في التزايد والنقص اذ التساوي
والتكافؤ في العدد من لوازم المتضامين من حيث هما متضايفان فيجزان ان يكون عدد العلويات ازيد وعدد المعلوليات نقص
فيما فوق الا في وجود واحد من كل منهما مع واحد من الآخر لا يقتضي التساوي لان عدم تناسبهما يقتضي ان لا يقف التطابق
على حد سواء كان احداهما زائدا او لا الا ترى ان اشد ركاك من اثنين مع الاثنين لا تقتضي التطبيق مع الشهور على حد
غاية الامر ان مرتبة الزائد لا تعين ففكر تفكرا صميا انتهى وانت تعلم ان على ما ذكره مسطرة لان لنا مقدمات صادقة في الواقع
قطعا الاولى ان العلوية والمعلولية متضايفتان الثانية انه لا يمكن تحقيق احد المتضامين تعقله بدون تحقق الآخر وتعلقه بالثالثة
ان متضايفاً واحدا لا يمكن ان يكافئ ويوازي اكثر من واحد بل يجب ان يكون بازار واحد من احوال المتضامين احد من آحاد
المتضاميات الاخر فمبغ فلا يمكن ان يكون بازار علوية واحدة معلوليتان او اكثر او بازار معلوسية عليتان او اكثر وبهذه المقدمات
الثالثة ضرورية غير قابلة للمنع وبعد تهديد القول لوجود حيل غير تناسبية وتسلسلت من دون ان يكون هناك علوية اولى
وانتهت السلسلة الى المعلول الآخر الذي هو معلول بعض ما واجهت تسلسلت من العلوية الاولى وتمازت الى نهاية خيرة
لم يوجد هناك معلول آخر كان الاول عددا للمعلوليات زائدا على عدد العلويات وعلى الثاني عددا للعلويات زائدا على عدد المعلوليات
واللازم باطل ما الملازمة فلانة على تقدير وجود السلسلة اللاقتنا بية باسرها في الواقع يكون عروضات المعلولية اكثر عدد من
معروضات العلوية بواحد على التقدير الاول اذ المعلول الاخر معروض للمعلولية فقط وكل واحد مما فقه معروض للعلوية والمعلولية معا
ويكون عروضات العلوية اكثر عددا من معروضات المعلولية على التقدير الثاني اذ العلوية الاولى معروضة للعلوية فقط وكل واحد
مما دونها معروض للعلوية والمعلولية معا فليست يمكن ان يكون عدد المتضامين اعني العلوية او المعلولية زائدا على عدد الآخر
في تلك قطعا وانما بطلان اللازم فلان المتضاميات الزائدة المتحقق في تلك السلسلة اعني العلوية او المعلولية لما ان لا يكون
متضايفاً لشيء وهو باطل بالمقدمة الاولى والثانية او يكون متضايفاً فمتضايفه اما ان يكون خارجا عن تلك السلسلة وهو
غابر البطلان لانه يستلزم وجود متضايف بدون متضايفه اذ لا تعلق لخاص تلك السلسلة او دخلا في تلك السلسلة فليكن
ان يكون معلولية واحدة متضايفه لعليتين او علوية واحدة متضايفه لمعلوليتين وهو باطل بالمقدمة الثالثة ولا يخفى ان ما
ذكره وليس في البيان قوله فيجزان ان يكون بين اية جملة وكل واحد منها متناه قال في كاشيته وما قيل في الجواب من

ان هذا الحكم الاجمالي على وجه الاستغراق بحيث يتناول الجملة اية كما يقال ان بين هذه الطرف واية نقطة تعرض اوجه فيكون
الذريع فيها المحذورون الذريع وهكذا اذا صدق على الاستغراق اشولى ان من سبب السلسلة الى اى ما بلغه الترتيب فيها
دون خمسين فيصدق ان الجملة دون الخمسين والاصل ان الحكم اذا استغرق كل واحد مطلقا منفردا كان او ملحوظا مع الاتباع
كان ذلك الحكم على الجملة التي بنيت اذ انحصر بكل واحد بشرط الانفرد فانه قد ينافية حكم الجملة فاذا صدق الحكم على الاستغراق
ان من سبب السلسلة الى اى ما بلغه الوجود والترتيب فيها متناه ليمصدق بالضرورة ان السلسلة تبناها متناهية فليس بشئ لانه
ان اراد بقوله اى ما بلغه الوجود والترتيب علم من الواقع بين اثنتين فالحكم الكلي منقطع وان اراد بكل واحد بين اثنتين فلا يلزم
تناهى الجملة لان الجملة ليست كذلك انتهى واحاصل انه ان استدلل بتناهى كل ما وقع بين اثنتين على تناهى الكل اخرج
بان حكم الكل لافرادى غير حكم الكل المجرى وان استدلل بان من سبب السلسلة الى اى ما بلغه الوجود والترتيب فيها
متناه على تناهى الكل منعت هذه القضية كلية قوله وقد يبرهن على البطلان الدور والتسلسل جميعا انت تعلم ان اللازم من
هذا البرهان على تقدير انه ورد التسلسل موجودا بالعرض بدون ما بالذات وبهذا اللازم وان كان بين الاستحالة لكنه ليس
بما بين استحالة من الدور كين وقد ذهب جم غفير من الحكماء الى تجزؤ وجود ما بالعرض بدون ما بالذات حيث ذهبوا الى قبح
العالم ووقوف كل حادث على حادث قبله لا الى نهايته ولم يذهب احد من البلذ الصديان الى تجزؤ الدور فلا يصح لتعليل
استحالة الدور باستحالة وجود ما بالعرض بدون ما بالذات كما لا يخفى قال في الحاشية لا يخفى ان البرهان لا يفيد تحقق ما هو
موجود بالذات كاثبات وجود الواجب تعالى لذاته في سلسلة احوالات ولا يفيد البطلان الامور الغير المتناهية مطلقا
كالمعدات والشرائط والمعلومات انتهى لا يخفى ان هذا الكلام ليس له معنى لان هذا البرهان كما يفيد اثبات انتهاء سلسلة
الاحوال الى موجود واجب بالذات كذلك يفيد انتهاء سلسلة المعدات والشرائط الى معدود شرط سابق عليه لان
كل ما هو متوقف على معدود شرط سابق عليه فانه حادث لا محالة فاما ان ينتهى سلسلة الاحداث في طرف المبدأ الى حادث
لا يكون قبله حادث بل يكون ذلك الحادث فاقصا من القديم بلا واسطة معدود شرط فيكون سلسلة المعدات متناهية
ولا يكون سبيل الى تناهى المعدات والشرائط ولا ينتهى سلسلة الاحداث الى حادث كذلك بل يكون كل حادث مستندا
الى حادث قبله لا الى نهايته فيكون كل من الاحداث ما بالعرض بالقياس الى السابقة وموقوف عليه لا يكون شئ منها ما بالذات
فيلزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات ولا يمكن القول بانتهاء السلسلة الى حادث يكون مستندا الى الواجب تعالى
بلا توسط حادث حتى يمكن القول بتحقيق السلسلة لاجل استنادها الى الواجب سبحانه لان ذلك خلاف المفروض واذا لم
ينته السلسلة الى الواجب بالذات امكن عدها سافلا لا تكون موجودة لان الممكن الممجب لم يوجد ولا يجب ما لم يمتنع

جميع انحاء عدمه لا يمنع جميع انحاء عدمه بالميتة الى الواجب بالذات فقد لوح ان هذا البرهان كما يبطل لا تنافي كما يحل
يبطل لا تنافي الاشارة والمعدات نعم لا يبطل بهذا البرهان لا تنافي المعلومات في جانب الابد لان ما بالذات اعني
الاولى موجود وكل ما هو مسبوق بها فهو بالعرض بالقياس اليها على تقدير ابدية العالم وجودا بالعرض بدون ما
بالذات ولعلك قد تحدثت مما ذكرنا بطلان ما زعمه الحكماء من قدم العالم ولا تنافي الحادث في جانب الازل وقدم
الافواع بتوارها الاشخاص وسبوقية كذا حادث قبله ما ذكرتموه في ربط الحادث بالقديم من صدور كل حادث بتوسطه
اخر الى نهاية ولم تخطوا بان هذا ليس من ربط الحادث بالقديم في شيء وانما هو قطع الربط ليعرف من انه على هذا لا يمكن
القول باستناد الحادث الى الواجب سبحانه وبسط الكلام في هذا المرام يستدعي غرو جاعل المقام هذا يعلم ان من اقوى
البرهان المشهورة فيما بين الحكماء المأثورة عن القدماء المقبولة عند رباب التحقيق واصحاب التدقيق البرهان المسمى ببرهان
التطبيق والشرح مع تعرضه لكثر البرهان الغنى منها وبين الرخص منها واثنين اعرض عنه اما ما تطلب في التخصيل
والثمين او اتباعا لبعض المتأخرين الزعمين عدم جريانها في ما لا وضع له وان كان زعمه من الباطل الغنية عن التوضيح
او اذا ما صاحب لائق انمين فانه لم يثبت ذلك البرهان المتيقن انما نحن فاعلم من انفس رخصة في تكرار رسا ولا نرى في تعرض له
مع عرض الشرح عنه بما تقرر البرهان فمصلحة ما عرض لبعض المتأخرين من الطغيا ثم نعالج ما عرض لصاحب لائق انمين من
البدعيان فنقول لو زعمت سلسلة مرتبة او حجة متقدمة الى نهاية فانه من سنها حجة متقدمة الى مرتبة معينة حتى يحصل منها
جملتان متشتتان او متصلتان احدهما جند مرتبة من مبدع من فرض الاصل الاخرى من تلك المرتبة المعينة ويكون الجملتان
جزء من الجملتان الاولى فاذ اطبقنا من مبدع الجملتين بحيث لا يتخلل انما قوما او القضاها تطبيقا اجماليا اعتقائيا بحيث يقع بازا كل مرتبة
من احدهما مرتبة من الاخرى الى الابد فاما ان يتساوى الجملتان فيلزم تساوى الكل وانجزر والفضل الاول على الاخرى
ولا يسيل للفضل الزيادة الى المبدع لتطابق المبدعين ولا الى الاواسط لاساقاها والقضاها فيجب انتقال الزيادة الى
الكانب الاخر او لا لا يتصور الزيادة على شيء الا بعد انتهائه وانقطاعه وجب انقطاع الجملتان الاخرى وانتهائها باو اذ الجملتان الاولى
نازمة عليها بقدر قتناه والزيادة على المتناهي بقدر قتناه متناه فالجملتان الاولى ايضا متناهية بهذا التقرير البرهان وهو كما انه ينشأ
على البطلان الكليات والتكتمات المتصلة الا فتناهيته كذلك هو ما ينشأ على البطلان لا تنافي الاعداد والمعدلات المتسقة
سواء كانت مادية او مجردة فهو ما ينشأ على البطلان لا تنافي العلل ولا تنافي الموجودات في الدهر المرتبة بحسب
تقدم التأخر الطبيعيين لا تنافي في جانب الازل كما زعم الحكماء و في جانب الابد فقط كما قومه صاحب لائق انمين
ولا تنافي النفوس الناطقة بوجودها مجتمعة وترتيبها بحسب صدورها قال بعض المتأخرين ان هذا البرهان لا يجري الا في

الماديات اذ ليس المراد بالتطبيق الا التبادر منه وعنده في العلم والتعليم يستعمله فيمن القايح المجازاة في الخارج او في الوهم
 بين نتيجتين من الكليات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليل او التلخيص وادفع في امتداد الاتصال
 او الاتصال كان محذورا لبعض معين ياتى من الآخر ثم انما يظهر الخلف ههنا بلزوم انقطاع الجهتين الناقصة والراعية اذا
 تاتي التطبيق بينهما في ان اوزمان متناه ولا خفاء في ان العقل يحكم حكما كلياً باسكان التطبيق في الخارج في زمان متناه بين
 نتيجتين شخصيتين من المقادير والاعداد المادية المتسقة الموجودة في الخارج من حيث ههنا كذلك انما غير متناهين تطبيق
 المبدء على المبدء من حيث ينطبق الاستدلال على الاستدلال فالبرهان يتبين على استحالة ما يكون فروعاً منهم غير المتناهي من
 المقادير والاعداد المذكورة بذلك امره انت تعلم ان نواتج بعض اذ المراد بالتطبيق على ما شرنا اليه ليس ما زعمه كيت واذا
 فرضت سلسلة من المعدادات متحدة متسقة متتالية من مبدء معين ثم فرضت سلسلة اخرى كذلك كان مبدء الاول
 بازار مبدء الثانية والمرتبة الثانية من الاول بازار المرتبة الثانية من الثانية والمرتبة الثالثة من تلك بازار المرتبة الثالثة
 من بدء وكذلك نعم اذا فرض ان احداهما ناقصة من الاخرى فلا محالة ينقطع النقصت ويكون في الزائدة مرتبة ليست في النقصت
 ثم انه اذا كانت السلسلة موجودتين مرتبتين متتاليتين فطبق بين مبدئيهما حتى تقابلت السلسلة تطبيق المبدء على المبدء
 يظهر انقطاع السلسلتين قطعا سواء كانت السلسلة من الكليات او التكميمات المتصلة او الاعداد المادية او المجردة بلا فرق
 اصلا فاذكره هذا القائل لفرقة بلا فرق ان يحوي بلا حجة وبرهان ثم علم ان البرهان كما اشرنا اليه ما مبني على البطلان الخارجي
 لحدوث في جانب الازل والابد واستدراك الزمان والحركة اللاتناهيين عند الحكماء لا يتلحق تلك الاشياء بحسب الوجود الدبري
 وترتيبها بحسب ترتيب الزمنة صدورها فاعلم ان مبدء العالمين بالقدم الدبري والذاهبين الى المحدث الدبري اللذان
 بادية العالم وقد شق ذلك جدا على مقلدي الفلاسفة وعلى صاحب الافق البهين فقال بعض مقلدي الفلاسفة انحصارهم
 ان الوجود في عاق الدبر ليس وجودا آخر مغاير للوجود الزماني في كبد الاعيان بل الوجود واحد اعتبارا فهو باعتبار وجوده
 في افق النقص وجودا في واقع غير انظر عن التعبد والتصرم وجود دبري وجود الزمان والزمانيات الغير المتقطعة بالاعتبار
 الاول لا يسلط البرهان على جميع عين الاصول المتناهيية بهذا الاعتبار من شرط برهان البرهان الا يقتضي في الوجود ما اذا اختبر وجوده باعتبار الثاني فلا يجري
 التطبيق على الاول المتناهيية المذكورة بحسب اعتبار لان التطبيق عمل من اعمالنا للواقع الا في ان الزمان المتناهي تطبيق فيها انما يمكن فيها
 وجود فيها والموجودات الدبرية اللاتناهيية غير موجودة فيها حتى يجري فيها التطبيق فلهذا حصل كلامه انت تعلم فامه من الحجة
 لان الكمية الزمانية والحركة المنطقية عليهما المتصلة بالقضايا متصلة موجودتان في الدبر من الازل الى الابد
 كذا لحدوث اللاتناهيية متسقة موجودة في الدبر فكما يعلم من تطبيق مبدء احدى جمليتي الكمية المتصلة على مبدء اخرى متناهية في الكمية

اذ في الوجود انطباق امتداد واحد بهما على امتداد والاخرى لاجل الاتصال كذلك يلزم من تطبيق مبدئي من الكميات الزمانية على
 مبدئي جملته اخرى منها انطباق امتداد واحد بهما على امتداد والاخرى لاجل الاتصال اذ لا يساغ في متصلتين بعد انطباق المبدئي
 على المبدئي عدم انطباق الامتداد على الامتداد ضرورة وكما يلزم من تطبيق مبدئي من تسلسلي الاعداد المتتالية على مبدئي
 اخرى مثلها في الاعيان اذ في الوجود انطباق سائر احدى التسلسلتين على الاخرى كذلك يلزم من تطبيق مبدئي سلسلة متتالية
 من الحوادث المتتالية على مبدئي سلسلة اخرى مثلها انطباق سائر احدى التسلسلتين على الاخرى والاسفل لالتحاق
 والاسفل على ذلك وجود التسلسلتين في الجملتين في الآن الزمان وانما كان يلزم ذلك لو تبيح الى تحميم تطبيق جزر جزر
 واحد وذا نظر هذا منهم من يقول ان ما يفرض من تطبيق المتصلات الغير المتقاربة في نسخ حقيقةها او الاعداد المتتالية
 في نحو وجودها الزماني لكانت محسباً لتحتاج من الحالات لزوم الانقطاع في الواقع والحكم في الزمن فانما تأتي فيما يتم من تلك
 الامور في الزمن فيدل على تناسلها في واقع منها في الزمن دون ما وجد منها في الخارج هذا كما لا بد ولا يخفى ان هذا الكلام ليس
 كثير معنى لان المتصلات الغير المتقاربة والاعداد المتتالية في نحو وجودها الزماني لما كانت موجودة مجتمعة في نحو وجودها
 وكانت جملة الكميات المتصلة او المتكتم المتصل وسلسلة الاعداد المتتالية موزعة دسرية من الازل الى الابد وافرز لعقل منها
 جملة متناهية شتى بين مبدئي الجملة الاولى او سلسلة الاولى وبين مبدئي الجملة او سلسلة السلسلة الباقية بعد الافراز تطبيقاً في الواقع
 بحسب التجزئة العقلية الواقعية لزم بالضرورة انطباق الجملة على الجملة والسلسلة على السلسلة فيلزم الانقطاع والانتها في الواقع
 قطعاً فان قيل ان تطبيق المبدئين لا يتصور بحسب الواقع اذ يستحيل ان يجتمع الجزر السابق من لزمان مع الجزر اللاحق من قطع الزمان
 افرز عن ذلك التطبيق لا يتصور في تمام البرهان كما صرح بالفلاسفة ايضا وبالجملة فلا يحصى للفلاسفة عن هذا الاشكال العويص
 وان كانوا يكفرون من التهوريس التشويش في تشبهون في هذا المفرق بكل شئ ويرى بما يقول قائلهم ان هذا البرهان كما قيل
 لاتناهي الزمان والحركة والحوادث في جانب الازل كذلك يبطل لاتناهي تلك الامور في جانب الابد وهذا كما ايضا وقوانين
 الفلسفة في الفصول الستة وانت تعلم ان البرهان انما ينتهي على البطل لاتناهي تلك الامور بحسب الوجود الدسري فيقول
 بالوجود الدسري من مولات الفلاسفة التي ما نزل احد بها من سلطان من باطليهم التي لا يساعدهم عليها البرهان فالبرهان
 لا ينتهي على البطل لاتناهي في جانب الابد على ما يقول بالمليون لاعلى سبيل الجدل ولا على سبيل الحكمة ومن لا يهيك
 ان صاحب الحق المبين لما كان قائلاً بالحدوث الدسري نافية للقدم الدسري اعجب جريان البرهان في الحوادث المتتالية
 في جانب الازل فانتشر انتباهنا من البرهان على البطل لقدم الدسري ككلامه اشهر انما ينتهي على البطل لاتناهي الحوادث في جانب الازل فنتبين على
 ابدال لاتناهيها في جانب الابد فيجوز ضرب الاستحسان عن هذا القصاص لانه من منافع فلفظ يقول فانه ان الحوادث لا بد ان يخرج

مترتبة مجتمعة فيمكن التطبيق بينها فينباق فيها البرهان ونظير ذلك قلت مقصودنا من اشتراط الاجتماع والترتيب لجزء البرهان
 ان المعتبر بالسلسلة الانتزاعية مجتمعة مترتبة لا يلزم من تطبيق البدر على البدر انطباق السلسلة على السلسلة فلا نظير لثقال
 الزيادة الى الجانب الآخر وانقطع السلسلة في ذلك الجانب اذا اعتبر الترتيب الاجتماع فلا ريب في جريان البرهان فلا
 في اجزاء البرهان من اعتبار الترتيب والاجتماع بالفعل وبهذا هو القليل لا يمكن التطبيق بين السلسلتين المفردتين في السلسلة
 الواحدة من التفتين بالكلية وبجزئية لان سبدر الجزر مثلا اذا انتقل الى مقابلة سبدر الكل لا يتصور انتقال ثاني الجزر الى
 مقابلة ثاني الكل لان ثاني الكل هو الذي كان سبدر الجزر ولم يبق هو في مرتبة وكذا الحال في سائر المراتب قلنا سبدر الجزر
 لا اعتبار ان اعتبار سبدر الجزر واعتبار ثاني الكل وكذا ثاني الجزر لا اعتبار ان اعتبار ثاني الجزر واعتبار ثالث الكل
 وبكذا سبدر الجزر من حيث انه ثاني لكل لم يتقل من مرتبة وان لم يكن في تلك المرتبة من حيث انه سبدر الجزر وكذا الحال في جميع
 المراتب فانهم قوله وتوضيح الصغرى في هذا القياس الذي استنتج منه عدم اكتساب التصور من التصديق كانه قياس من اصول
 الاستنتاج وهو ان كل كاسب التصور معرف وكل معرف مقول ولا شيء من المقول يتصدق وبهذا ان نظم القياس على هيئة الشكل
 الاول ولا شيء من التصديق بقول وبهذا ان نظم على هيئة الشكل الثاني ويرد عليه رودا ظاهرا انه ان اريد بالمعرف في قوله
 كل كاسب التصور معرف ليعني اصطلاح الصغرى في القياس الاول ممنوعة لجواز ان يكون كاسب التصور امر سابغا غير محمول
 لا يقتضي ذلك من دليل ان اريد بطلان كاسب التصور فالكبرى في القياس الاول ممنوعة وهي صغرى القياس الثاني و
 اذا كانت احدى المقدمتين ممنوعة فلا يتم الاستدلال فلورود هذا المنع بتحريم الشارح توضيح الصغرى في القياس الثاني بان
 كاسب التصور ما يفيد التصور بالكنه او للتصور بالوجه الاول انما هو بالذاتيات والثاني انما هو بالعرضيات فكاسب التصور
 منصرف فيها وكل منهما مقول وبما حصل فان غنا الشق الثاني ومنع المنع بالاستدلال على حصر كاسب التصور في المقول
 والى هذا اشارة في الحاشية حيث قال مسلما على قوله المقصود من كاسب التصور للجهول التصوري واشارة الى ان المراد بالمعروف
 في الصغرى ما يفيد تصور الشيء كاسب التصور للجهول التصوري لا المعنى المتعارف وهو ما يحمل على الشيء لا عادة التصور والافلا تيم
 الدليل انتهى وبهذا هو فانه لو اريد بالمعرف ليعني المتعارف كان اللازم هو ان التصديق ليس معرف بالمعنى المتعارف وليس بالذات
 بل المعنى ان التصديق ليس مفيد للتصور وان تعلم ان أنت غير ساقط بالتجمله لان حصر كاسب التصور في ما يفيد التصور بالكنه
 وما يفيد التصور بالوجه مسلم لكن حصر ما يفيد التصور بالوجه في العرضيات ممنوع عند من جزر اكتساب التصور من التصديق كما لا يخفى
 واما الايراد بان التحدية كما يصح بالاجزاء الذهنية ليس بالاجزاء الخارجية فان الشيخ قد صرح في الحكمة الشرقية بان التحدية بمجموع
 الاجزاء الخارجية حد تام فتصور الشيء بمجموع اجزائه الخارجية تصور بالكنه فلا يخفى ان المراد بالمعروف في الذاتيات والعرضيات فنية

في الذاتيات وحده
 من مجموعهم

ان مجموع الاجزاء الخارجية محمول على الحقيقة لم يكن ضرورة ان انشئ جميع اجزائه واما التحديد لاجزاء واحد من الاجزاء الخارجية فلا يجوز فهذا
 النحوس التحديد بتحديد الذاتيات وليس تمامها على ان الاجزاء الخارجية هي الاجزاء الذاتية نحوس الاعتبار على ما هو المشهور فبني انشئ
 محمولة باعتبار لاسيما على ما ذهب اليه في المورد ان كلام الشارع لعلمه على منع الكلية القائمة كل معرف مقول فحقه
 جواز التحديد بجميع الاجزاء الخارجية لغرض ضرورة ان انشئ متوجه سواء جاز التحديد بمجموع الاجزاء الخارجية او لم يجز وان كان يصل
 تعقش الكلية بالتحديد بالاجزاء الخارجية لم يضرب الشارع اذ لا ان يعقل ان المعروف مختص فيما يفيد التصور بالكنة وفيما يفيد التصور
 بالوجه وفيما التصور بالكنة اما الاجزاء الخارجية او الاجزاء الذاتية ومفيد التصور بالوجه هي العرضيات وظاهر ان التحديد
 ليس من الاجزاء الخارجية للتصور فلو كان معرقا كان اما من الاجزاء الذاتية او من العرضيات وكل منهما مقول الاشئ
 من التصديق بمقول فالوجه هو المنع وعلل الشارح الى ذلك اشترط امر بالتفكير قال فتفكر قوله والتصور متساوي نسبة
 اعلم ان المقصود من هذا المقام اثبات ان بعض التصورات وبعض التصديقات ضروري وبعض من كل منهما نظري و
 كان ذلك متوقفا على اثبات عدم اكتساب التصور من التصديقات وبالعكس والافراز ان يكون جميع التصورات نظرية
 مكتسبة من التصديقات البديهية او يكون جميع التصديقات نظرية مكتسبة من التصورات البديهية فلذا تعرض لهم
 الابطال اكتساب التصور من التصديق وعكسه وقد صحح لهم بذلك في الحاشية حيث قال لا تعرض لهذا المقدمة في اكثر الامور
 ولا بد منها عدم تمام المطلوب بدونها فلا بد من اقامته دليل على بطلان ذلك لا يجدي بطلان كون التصديق معرفا بالمعنى
 المصطلح وكون التصور كسابا للتصديق على النحو المصطلح في هذا المقام مشيئا لجواز ان يكون من بعض التصورات ومن بعض
 التصديقات علاقه بها فينتقل من احدهما الى الآخر فيكون احدهما مكتسبا من الآخر لا بد لا حالة هذا الاحتمال من دليل وما ذكرنا
 في البطلان من ان المعروف مقول والتصور متساوي نسبة لالقي باحالة اما الاول فلهما عرفت واما الثاني فلان تساوي نسبة
 التصور الى وجود التصديق وهدم في جزئ المنع وما ذكرنا الشارح في براءة غير تمام فانه ان ارادوا بقوله لان اثر التصور الخارج
 المكتسب من التصور كذلك فكل المقدمة ممنوعة لجواز ان تترتب على بعض التصورات الاذعان ببعض النسب كما تترتب
 الجرم باللزم على تصور الملزوم واللازم البعين وان اراد ان التصور مجرد مثل الشئ في الذهن فسلم لكن الكلام فيما اكتسب
 من التصور لاني نفسه وكذا الكلام في قوله فيما بعد فانه اثره حصول الشئ للشئ فانه ان اراد ان الاثر المكتسب من التصديق
 حصول الشئ للشئ فبداول المسئلة لجواز ان يكون اثر بعض التصديقات مجرد مثل الصورة لا حصول الشئ للشئ وان اراد
 ان التصديق نفسه حصول الشئ للشئ فلا يلزم منه ان يكون كل ما اكتسب منه اية حصول الشئ للشئ فظهر مما ذكرنا ان ثابته
 بعض الشارح في هذا المقام حيث قال تحقيق المقام ان المعرفة كاحصاة من كاسية التعريف والتصور ليس من قبيل حصول

علمنا حصول العلم انما حصل علم البصر بحصول علم العي لئلا لم نقل احد يكون الدخان معرقا لل نار ولعمري لا جبر وكذا كالمعرفة
الحاصلة من اكتساب التصور ليس من تشييل معرفة النار والبصر بالدخان ولعمري بل ما لها تفصيل شيء لم يكن حاصلها بحيث
يكون لعلمنا بالتعرف علما بالمعرف فان كان المعرفة صدقا للمعرف والمعرف متقدما بالذات وكذا العلمان وان كانا متساويين
بالاجمال والتفصيل ان كان رساما فالعلم علم الرسم بالذات والمرسوم بالعرض ولا يمكن اتحاد التصورة والتصديق فلا يمكن
ان يكون احدهما كاستبسان الآخر نعم يجوز عند العقل ان يكون بينهما خصوصية بها يتفعل الذهن من احدهما الى الآخر فيكون
بينهما ملازمة لكن لا يوجب اكتساب فتدبر فانه تحقيق لغيب لعله من خواص هذا التعليق انتهى سعي غير مشكورا وحاصل ما ذكره
الازيد على ان الاصطلاح لم يقع على الاطلاق احسب الاكتساب على حصول التصور من التصديق ولكنه لا يلزم منه ان لا
تصور تصديقا والتصديق تصور الجواز ان يحصل التصديق بتصوره بالعكس وان لم يلزم ذلك كبا واكتسابا في الاصطلاح
وغير وقوع الاصطلاح غير محدد في اثبات ما راعه المصنف لخواص نظرية جميع التصورات وحصول بعضها بعضا المتعديقات وان
لم يلزم ذلك لحصول بالاكتساب في الاصطلاح مع ما في كلامه من الاخلال اما اوله فلان قوله بل ما لها تفصيل شيء
لم يكن حاصلها بحيث يكون لعلمنا بالمعرف علما بالمعرف مما بل باطل لا يقتضيه على ما توهم بعض المتأخرين من ان المعرفة
بالفعل لا يحصل بالمعرف بل كسر قد اشترط في البطالة فيما سبق ومنعوا الى البطالة فيما بعده الشارح قد تعالى وامانا ثانيا فلان ما ذكره
بقوله فان كان المعرفة صدقا الى آخره لا يزيد على ما ذكره الشارح في توضيح قول المصنف ان المعرفة مقول فبذ من بركة البركة
ولكن الشعر بكل ويزيد قوله وبهذا يستنبط دليل آخر هو ان اثر التصديق حصول الشيء للشيء اول حصوله والمقصود منه
تحصيل هذا المعنى حتى يصلح لتعلق الاذعان به فلا يكسب منه التصور الذي هو مجرد نقل الشيء في الذهن وقدمنا عليه قوله
ولذا قيل ان التصديق بذاته يشتمل الشيء في بيان عدم اكتساب التصديق من التصور حيث قال التصديق لا يقع بمعنى مفرد
فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه احد في الیقاع ذلك التصديق اذ لا يجوز ان يكون شيء علته شيء في حاشي وجوده
وعدمه واذا افترقت بالمعنى وجودا وعدمه فقد اضعفت اليه معنى آخر فلا يكون مفروا ويرد عليه رود اظاهرا ان غاية ما لم
منه ان لا يكون الشيء علته في حالتي الوجود والعدم بل لا بد من الاقتران باحدهما لان يكون الوجود جز من العللة فيكون
العللة نفس المعنى المفرد حال وجوده كما لا يخفى فاوله الشارح الى ما ذكره وانت تعلم ان التاويل مع بعده لا ينبغي مشيئا
كما مر قوله ويمكن ان يقال قال في الحاشية لعل هذا هو مراد المصنف بقوله في المسلم لانه لا يقبل لعل انتهى والحاصل
انه في التعريف بالسيطرة تحقيق الحركة الاولى لطلب المبادئ دون الثانية فلا يتحقق اكتساب لعل فلا يكون للصناعة و
الاقتناء فيه مزيد فضل وانما يكون فيه لها دخل في الجملة في طلب المبادئ المناسبة قوله فالمعرف اهم من اكتساب

لان المعروف قد يكون مفردا بخلاف الكاسب قال في الكاشفة بهذا قال المصنف فلما برهن الترتيب للكتاب ولم يقل
 لتحصيل المجهول او النظر لان النظر قد يكون بلا حيلة معقول واحد كما في الناقص فمثل انتهى **قوله** وانما عبارته عن
 حركة النفس الى المبادئ وبالعكس اعلم ان المطلوب لا بد وان يكون معلوما للطلاب بوجه ما لاقتضاء التوجه الى المجهول اعلم
 فاذا حاول تفصيل مجهول فلا بد من التوجه الى مبادئه فقد تحقق انه متدرج الى مبادئه وقد تحقق ان يحصل له المبادئ
 وفعلة ثم بعد حصول المبادئ تدريجيا او دفعة قد تحقق انه ينقل الى المطلوب تدريجيا وقد ينقل اليه دفعة واحدا حصل انه قد
 يكون الانتقال من المطلب بعكسه تدريجيا وقد يكونان فيمين وقد يكون الاول دفعا
 الثاني تدريجيا وقد يكون بالعكس وهم يسمون الانتقال الاول اذا كان تدريجيا بالحركة الاولى والثاني اذا كان تدريجيا
 بالحركة الثانية ويسمون مجموع الحركتين بالفكر وقد يطلق عليه النظر ايضا فيستعمل مرارا في الفكر واكثر استعماله في الملاحظة اعملا
 لتفصيل المجهولات وذميب البعض الى ان الفكر والنظر بالحركة الاولى والمتأخرين الى انه الترتيب اللازم للحركة الثانية
 كما ذكر في بحثهم فصلا وقد يمتنع في ان يطلق بالحركة على الانتقال الفكري حقيقة او بما قيل انه مجاز وهو الحق لان الحركة
 حقيقة اما بمعنى التوسط يعني توسط ما بالقوة بين المبدء والمنتهى في زمان بحيث يكون في كل آن يفيض في ذلك الزمان
 في حد ما فيه بالحركة لا يكون فيه قبل ولا يكون فيه بعد واما بمعنى القطع وهو الامر المنتهى من المبدء الى المنتهى ينطبق على
 الزمان بحيث يكون كل جزء منه في جزء من الزمان ويجب ان يكون للحركة ما ياتي منه وما ياتي اليه وما هي فيه وان يكون
 لموضوعها في كل آن يفيض في زمان المتدرج فروما فيه بالحركة لا يكون في زمان آخر واذ انات المفروضة غير قنابية
 فالافراد الواقعة في تلك الانات ايم غير قنابية وليست كلها موجودة لا انحصارها بين المبدء والمنتهى والابعضها موجودا
 والابعضها بالترتيب بلا مرجع فهي كلها موجودة بالقوة بين صرافة القوة ومخرجة الفعل فلو كان الفكر حركة لكان بين المبدء
 والمنتهى افراد ما فيه بالحركة وهو العلم غير قنابية غير موجودة بالفعل وانما في باطل العلم بالتحقق في الفكر ليست غير قنابية بل متناهية
 موجودة بالفعل فالقدم مثله نعم تحقيق في الفكر قد يرجع ايضا الى الحركة فان النفس اذا حاولت تفصيل المطلوب توجه الى الصورة
 المخروجة فتأخذ بصورة دفعة فتنسب بها الى المطلوب بها فتتبعها الى المطلوب فان وجهها مناسبة لخطتها وتوجه بعد
 زمان الى صورة اخرى فان لم تجد مناسبة تركتها وتوجبت الى صورة اخرى وكذا انما ترتب الصور المناسبة فاذا
 ترتب المبادئ انتقلت النفس الى المطلوب فالطلب انما يحصل بعد صرف زمان في طلب المبادئ وترتيبها وان
 في تلك الزمان ينتقل من صورة الى صورة فيظن ان هناك حركة واحدة متصلة فالطلاق لفظا بالحركة ببناء نحو رويحنا
 قدم بعض المتأخرين ان الطائفة بالحركة ببناء حقيقة زاعما ان الصورة وان كانت امرثا بنات في الخواصة لكنها ما عداها

في المدركة متجددة وفي كل آن ملققت اليها بالغات جديد ليس هو في آن قبله ولا يحزن في آن بعده فاذن افراد الصورة
 في زمان الفكر لا تتناهي بالقدرة بسبب الاتساق في الآمال لا تتناهي في الفكر حقيقة حركة كيف لا وفي الفكر انتقال
 من المطلوب الى المبادي تدريجا وبالعكس لا يخفى ما فيه من الفساد لان ندره الصور الغير المتناهي اما المعالم واحدا فان
 يخفى وجودها الفرضي لا لاكتشاف الملاحظة فيلزم ان يلاحظ معلوم واحد مرارا غير متناهي وهو صريح بطلان او لا يخفى
 فلا يكون للمعلوم ملاحظة فلا يركب ان مناسب لمطلوب او غير مناسب او لمعلومات متعددة فيكون هي لا تتناهي بسبب
 الاتساق في الصور فان كفى وجود الصورة بالقدرة لاكتشاف تلك المعلومات لا تتناهي لزم ادراك امور لا تتناهي في زمان
 الفكر والالم يمكن شئ من المعلومات منكشفا في زمانه وهو صريح بطلان وايضا تلك المعلومات تتخالف في حقائق فلو كانت
 لا تتناهي وجبت متميزة اذ لا يبلغ الاتحاد وجودا مع تحالف حقائقها لاقتناع الاتصال بين المتخالفات فيلزم وجود
 الامور الغير المتناهي مع انحصارها بين الحاضرين وهذا سقط ما توهم ان الفكر حركة في الانشغال اذ لا بد لكل الشغلات من
 ملققت اليه فلو كان في الزمان انتقال حركة فانه ان يحكي الوجود الفرضي للاتساق لا تتناهي بالقدرة للملاحظة ما هي الشغلات
 اليه فلو كان احدا لزم كونه ملققتا اليه مرات لا تتناهي في زمان قتناه وان كان متعدد حسب العدد لا تتناهي لزم للاتساق
 الى امور لا تتناهي في زمان الحركة او لا يخفى فلا يكون للمعلومات ملققتا اليها في زمان الفكر بطلان لا يخفى وما قال في الاتصال
 من ان في الفكر انتقال من المطلوب الى المبادي تدريجا وبالعكس ان اراد به ان الفكر ملققت في زمان فسلم لكن يلزم
 منه ان يكون الفكر حركة والآن به ان الفكر انتقال متصل منطبق على الزمان فم بل باطل كما عرفت هذا ما افاده مولانا
 الحكماء قدس سره وموافقا لاحق بالاتباع وقد اورد الشانج في بعض تعليقاته اشكال على كون الفكر حركة حقيقة وهو ان
 الصورة قد تكون حاضرة بالقياس الى محلها اعني العقل كما الصورة الجسمانية بالقياس الى البيوت في يستغنى بها
 عن محل سبب حقيقة بها من حيث هي وافتقارها اليه بسبب شخصيتها وهم اتفقوا على نفي الحركة في الجوهر كما لا يصح حركة
 البيوت في تلك الصور لا يصح حركة النفس في تلك الصور لذاتية الجوهرية ولو سلم فظل حصر الحركة في المقولات الاربع
 ثم اجاب عنه بان الصور الجسمانية بسبب ما بها من حيث هي مقومة للبيوت ومقيدة لوجودها بسبب شخصيتها محصلة شخصيتها
 المبهمة فلا يمكن تجدد الصور عليها مع بقاء شخصيتها المتحصلة من شخص تلك الصور بخلاف الصور العقلية لا تستغنى
 النفس عنها في تقوم بهيتها وتصل شخصها فتكون موجودة بالفعل باقية بشخصيتها مع تجدد الصور العلمية القائمة بها واما
 انحصارها هو الحركة الواقعة في الامور العينية لا مطلقا انتهى وان حصل ان الصور العقلية عرض في النفس لا تستغنى
 النفس عنها فلا يمنع فيها الحركة بخلاف الصور الجسمانية لا حيلج محلها اليها في تقوم فالدليل اننا نحن على اقتناع

الحركة في الجوهري غير ناهض على انتفاع الحركة في الصور العقلية واما الكلام في حصر الحركة في المقولات الاربع فالظاهر انه غير مختص بالحركة الواقعة في الاسرار العينية كيف ولا يدل على ذلك اقاويلهم في شئ من الموضع لا التصريح ولا التلويح بل انظارهم من كلامهم المطابق لاصولهم ان الحركة الواقعة في الصور العقلية حركة في العلم وهو من الكيفية في الحركة في الكيفية لا في الجوهري وان كان يراد عليهم ان كون الصور كيفيا لا يستقيم على صلبهم الفاعل بان الاشياء بانفسها حاصلة في الذهن واحاب بعض المشايخ عن الاشكال منع نفى الحركة في الجوهري مستندا بتجويز الصدور الشيرازي اياها بان الاسفار ونهاه عيب لان الاشكال الزامي جدلي مبني على ما اشتبه بين المشائية من نفى الحركة في الجوهري سوار صرح في الواقع ولم يصح وتم عليهم ولم يتم والاستناد بتجويز الصدور في اعراض المشائية جميع عجوبة اخرى وقد يجاب عن الاشكال بان الفاعل يكون الفكر حركة انما يقول بكونه حركة في الملاحظة التي هي من كفيات النفس لا في الصورة حتى يلزم الحركة في الجوهري كون الملاحظة فعلا من افعال النفس ليس بمعنى انها من مقولات الفعل التي متبوع وقوع الحركة فيها وانما هو ما سئلنا ان امتنع الحركة في الصورة والملاحظة قوله والضرورة تقابل الحركة الاولى منها فان مناط الضرورة انتفاء الحركة الاولى اما بان لا يتحقق الانتقال من المطلوب الى المبادي اصلا بان يحصل المطلوب بلا توسط المبادي ومن لا يتحقق الحركة الثانية ايضا وان ينتقل من المطلوب الى المبادي دفعة ثم ينتقل من المبادي الى المطلوب مادفعة فلا يتحقق الحركة الثانية ايضا وتدرجيا فيتحقق الحركة الثانية دون الاولى هذا وقد وقع بينهما من الشاخ خط في بيان المذاهب فان مذاهب الجهور هو ان الفكر مجموع احكركتين وقد بينه بقوله والحق ان عبارة من حركة النفس الى المبادي وبالعكس وقد بين بعض ان الفكر عبارة عن الحركة الاولى فقط واما كانت مع الثانية وبدوها وقد بينه بقوله الضرورة تقابل الحركة الاولى منها مع ان باقي عبارة يدل على ان الضرورة تقابل الحركة الاولى على مذهب الجهور مع ان الامر ليس كذلك فان مناط الضرورة على مذهب الجهور انتفاء مجموع الحركتين سوار كان بانتفاءهما معا او بانتفاء الاولى فقط او بانتفاء الثانية فقط وهذا الخط آفة ان قال قوله وعليها بنا النظرية ذاهب مذهب بعض من ان الفكر عبارة عن الحركة الاولى قوله ولهذا يلزم الواسطة هنا المتأخرون ان الفكر عبارة عن الترتيب الذي هو من لوازم الحركة الثانية لان حصول المطلوب من المبادي يدور عليه وجودا وعدا فافاد عليهم بان يلزم الواسطة بين المبدئي والنظري اذا انتفتت الثانية مع تحقق الاولى اذ لا يتحقق الترتيب في هذه الصورة فلا يكون نظريا ويتحقق الحركة الاولى فلا يكون ضروريا او مناط الضرورة انتفاء الحركة الاولى وانت تعلم ان هذا لا يرد غير متوجزا مدار النظرية على مذهب المتأخرين على الترتيب فيحتمل لا يوجد الترتيب لا يتحقق النظرية وقد بينه ان على الخط الذي وقع من الشاخ في هذا المقام وهو ان كماله يدل على ان الحركة الاولى مدار النظرية

على جميع المذاهب حتى مذاهب المتأخرون القائلين بان النظر هو الترتيب وبناء على هذا الزعم الفاسد ورد على التأخيرين
 هذا الايراد بقوله ولهذا لا يلزم له بطلان ما هو ماقوع ليس بخطب نعم يراد على مذاهب المتأخرون انه يلزم على مذاهبهم العدا
 بين البديهي والنظري اذا تحققت الحركة الاولى بدون الثانية اما انتفاء النظرية فلا انتفاء للترتيب واما انتفاء البديهية
 فلما انفصل البديهي في الاقسام الستة المشهورة فيستحقق الحركة الاولى بدون الثانية لا يتحقق شيء من اقسام النظرية
 وقد يجاب عنه بان انحصار في الاقسام الستة استقرار في هذا قسم سابق لم يرد من الاقسام الاجل المندرجة وانت تعلم ان
 هذا القسم السابق فالصحيح ان يرد بهيبا اذ كثيرا ما يقع الخطاء والغلط في الحركة الاولى اى في تطلب المبادئ فلو كان
 هذا القسم بهيبا لكان البديهي كثيرا لما ذكرنا من ان جعل البديهي قطعيا للبرهان ولا رتق الا بالان من البديهيات وقولنا
 فاما ان يقتسم الى البديهي والنظري واما مجرد الاصطلاح على تسمية هذا القسم بالبديهي فلا مشاحة فيه **قوله** الا ان يتكلف هذا
 الجواب انما يتجوز اذا قرر الايراد بما قررنا من ان هذا القسم الذي يتحقق فيه الحركة الاولى بدون الثانية ليس نظريا لان انتفاء الترتيب
 ولا ضرورة لعدم اندراج في اقسامه الستة فاحصل الجواب انه مستدرك في المحسنيات فان المحس هو الانتفاء من المبادئ
 الى المطلوب وفقد ما على تقرير الايراد بما ذكره الشارح فلا يتجوز عليه هذا الجواب اذا منع تحقق الضرورة عنده وهو وجود
 الحركة الاولى وهو لا بد من تجميع المحس بل يتضاقت الاشكال اذ يلزم من ان يكون شيء واحد نظريا وضروريا معا ان انتفاء
 فلتحقق مناط النظرية وهو وجود الحركة الاولى واما الضرورة فلا ندراج في المحسنيات فهذا خطأ آخر من الشارح فاش فخطأ
الاول قوله متعاقبة الصاعدة والهابطة فان الحركة الصاعدة والحركة الهابطة متبادلتان في الاطراف يعني ان ما هو
 سبيل الصاعدة منتهى الاخرى وما هو منتهى الصاعدة سبيل الهابطة فلهذا سبيلها الحركة الصاعدة والهابطة ونعتبها بالمبادئ والمحدس سبيل
 المبادئ ونعتبها بالمطلوب ونزاهو وجه الشبه وليس المتعاقبة بين الحركة الاولى وبين المحس بهذا المعنى متعاقبة الصاعدة
 والهابطة حقيقة لان الصاعدة والهابطة انما تكونان حركتين نهيميتين ولا حركة ههنا **قوله** مع انها معتبرة بالاتفاق
 قال في الحاشية الا ان متعاقبة انواع الضرورية لما يعتبر فيه الحركة الاولى لا يكون على نحو ادعاء ان متعاقبة بعضها
 بالنفس والاثبات وبعضها بمتعاقبة متعاقبة الصاعدة والهابطة انتهى وانت تعلم ان من منس النظرية للترتيب او
 بجميع الحركتين لا يمكن ان يقول يكون الضرورة متعاقبة للحركة الاولى فلا يتصور الاتفاق على اعتبار هذه المقالة ولو
 سلم منهم لفقوا على ذلك فلا اعتبارا بالاتفاق على خلاف ما يقضى به العقل **قوله** ولكن الطوسي فخرنا في تفسيره
 بانظر من المبادئ الى المطلوب وفقد سوا كان مع الحركة الاولى او بدونها وهذا عن تفسير المحقق الطوسي يدل
 على الاتفاق على اعتبار المتعاقبة بين الضرورة وبين الحركة الاولى بالنفس والاثبات لا بالمقالة المضاهية المتعاقبة

الصاعدة والهابطة قوله ولا ينبغي عليك هذا لانه مشترك الورد على من فسره الفلك بمجموع الحركتين على من فسره بالحركة الاولى اذا
قربانه في الصورة المفروضة اي اذا انتقلت الاولى بدون الثانية فيحقق مناط البداهة يعني انتفاخ احدى الحركتين على
اقتضيه الاول وانتفاخ الاول على التفسير الثاني فيكون بديهيا وايضا يكون نظريا لعدم اندراج في قسم من اقسام البديهي
واما اذا قررنا بآثار الشاغل فلا يتجوز على احد ما على المتأخرين فلانه في الصورة المفروضة فيحقق النظرية عندم تحقيق مناط
النظرية يعني الحركة الثانية التي من لوازمها الترتيب ولا يتحقق الضرورة اصلا وما على من فسره الفلك بمجموع الحركتين فلانه
على من لم يحقق الضرورة في تلك الصورة لا انتفاخ مناط النظرية يعني مجموع الحركتين وما على من فسره الفلك بالحركة الاولى
فلانه على من لم يحقق الضرورة لا انتفاخ مناط النظرية يعني الحركة الاولى فلا يلزم اجتماع النظرية والضرورة على احد و
لعلك قفطنت بما ايقنت ان ما اوردوه الشاغل فيما سبق على المتأخرين من لزوم الواسطة بين الضروري والنظري
ان توجه على المتأخرين فهو متوجز على من فسره الفلك بمجموع الحركتين او بالحركة الاولى ايضا اذ لما تحقق احدى الحركتين
بدون الاخرى الثانية بدون الاولى في تلك الصورة لا يتحقق النظرية لا انتفاخ مجموع الحركتين او بالحركة الاولى لا بالبداهة
لعدم اندراج في قسم من اقسام البديهي فيلزم الواسطة فان اعتذر بان قسم من الضروري نادرا لوقوع غير معدود في
اقسامه فندره فلا يخاف في انه يمكن مثل هذا الاعتذار من قبل المتأخرين ايضا فلا يذهب واذا المتأخرين وليعضو
عن غيرهم ومع ذلك لا يصح الاعتذار المذكور في الواقع لان ما يقع فيه احدى الحركتين او بالحركة الثانية يقع فيه الغلط
كثيرا فلا يمكن ان يعيد بديهيا والا لكان البديهي كثر الغلط ولا ترفع الامان عن البديهيات وفات فائدة التقسيم
الى البديهي والنظري والمجرد والاضطلاح على تسمية مثل هذا بديهيا فلا مشاحة فيه قوله يلزم عليهم اي على المتأخرين
وقد عرفت ان هذا لازم غير ظاهر وفي الصورة يتحقق النظرية عندم تحقيق الحركة الثانية والترتيب ولعل الشاغل بني
هذا اللازم ايضا على ما يمكن في ذهنه من ان بناء النظرية على الحركة الاولى عندا لكل فاذ يتحقق الحركة الثانية بدون الاولى
تحقق النظرية لتحقيق الترتيب ويتحقق الضرورة لا انتفاخ الحركة الاولى التي عليها بناء النظرية وقد علمت سابقا ان هذا
صريح قوله الا ان يقال انت تعلم ان المتأخرين فسروا النظر بالترتيب فلا معنى لا انتفاخ النظرية وتحقق الضرورة
مع تحقيق الترتيب فلا يمكنهم القول بانه نوع من الضروري ومع ذلك فلا توجه لهذا الجواب على تقرير اللازم اصلا
فلزمه ان نوع من الضروري لكنه نوع من النظري ايضا فيحقق مناط النظرية يعني الترتيب فلا يضر بهذا الجواب
اجتماع الضرورية والنظرية فانظر الى الشاغل كيف خطبني في المقام قوله مناط البداهة بالتحقق عندم هذا ليس من
ذهب المتأخرين وانما هو ذهب الاقدمين القائلين بان الفكرة عبارة عن مجموع الحركتين قوله والا لكان

الحق ان الفكر عبارة عن الحق في المقولات لتفصيل المجهولات سواء تحقق مجموع الحركتين او احدهما ومنه لا يفترقة
 انتفاء الحركة راسا على هذا لا يد على المتقدمين والآخرين فكان الاولى ان ليقول والصواب قوله بل انتفاء
 الانتقالين معاً حتى لو وقع الانتقال من المطلوب الى المبادئ دفعة والانتقال من المبادئ الى المطلوب دفعة
 يتحقق النظرية او يتحقق الواسطة في العلم وانت تعلم ان الحسد عبارة عن مجموع الانتقالين الذين كما ان البعض عليه
 الحق في الطوسي في شرحه الاشارات والعلامات الرازي في الحالكات فغنى الصور المذكورة بتحقيق الضرورة وبارك
 في هذا الحق ليس في محله امل ببارك كلامه على ما قال في بعض كتبه من ان المحدثات نظريات لان احدهما الانتقالان
 او مجموعهما وان كان بعض العقلاء على سبيل الدفعة لكنه على سبيل التدرج للبعض الآخر والمعتبر في النظرى توقف
 مطلق حصوله على الفكر ان قلت يجوز ان يحصل نظري كجميع العقلاء بالحدس فان ذلك ممكن مع الاتي توقف مطلق حصوله
 على الفكر مع وجود الواسطة في العلم وهي المبادئ المرتبة الحاصلة دفعة قلت كما اعتبر في البديهي سلب التوقف
 كلياً بحسب الحقيقة ان لا يتوقف شيء من افراد حصوله محققا كان او مقدرا على النظر كان احسب في النظرى الاجاب
 الجزئي بحسب الحقيقة بان يتوقف شيء منها عليه لو كان مقدرا وحصوله بالنظر يمنع ان يحصل بغيره فكما تحقق
 ذلك الحصول المقدر فلا يتحقق الا بالنظر فحصول الافراد بالحدس كما هو المفروض لا يصح في النظرية انتهى كلامه في
 كلامه ضرب من البهتان لاننا قد اطلقنا فيما سبق ما توهم من ان النظرى ما توقف مطلق حصوله على النظر ومبناه لا يتوقف
 العقل البشري فما ذكره ببارك فاسد على فاسد وعجب من ذلك اعتبار توقف فرد من افراد الحصول المقدر على النظر
 توقف فرد من افراد الحصول المقدر على النظر قصور في جميع الاستشعار فيرفع الايمان عن البديهييات قوله ومن
 عدوا لهم قال في الحاشية اى ما هو نادى الوقوع وكذا ما هو بالحدس انتهى وانت تعلم ان عدما هو نادى الوقوع غنى
 فيما اذا انتفت الحركة الاولى مع تحقق الثانية من انواع الضرورى مخالفة للبديهة والبرهان قطعاً لانه ما يقع فيه
 الا غلطاً كثيراً ويحتاج فيه الى مراعات قوانين الاكتساب فكيف يكون ضرورياً لكن عدما هو بالحدس من انواع النظرى
 ضرورى وما قال من ان الانتقال من المبادئ الى المطالب من خواص النظريات ان اراد به ان الانتقال التدرج
 من خواص النظريات فذلك مسلم لكن لا يلزم منه كون المحدثات نظرية وان اراد به ان الانتقال المذكور مطلقاً من جميع
 النظريات فذلك ممنوع بل باطل نعم الاشتر في الاصطلاح على اطلاق لفظ النظرى على قسم من اقسام البديهي لكن لا
 كلام في ذلك وكيف ينبغي عاقل ان المطلوب اى حاصل بلا تجسم كسب واجابة فكر نظري بالمعنى المقابل
 للاقسام الستة المشهورة بالبديهي قوله التى لا بد فيها من واسطة في العلم قال في الحاشية اى في احد انواع حصوله

[illegible]

ثم يحصل المطلوب دفعة فيكون لك العلم ضروريا لا نظريا ولا محسوسا الشارح يزعم ان تصور المعروف بالفتح لا يحصل
 بالاختصاص بل يحصل على اصل بمرقسه احد بتصور المعروف بانكسار بالذات والمعرف بالفتح بالعرض فاذا لم يتحقق بالحركة الاولى
 وحصلت المبادى دفعة فعلى رايه لا يمكن الانتقال من المبادى الى المطلوب في التصورات اصلا فاذا لم يحصل على رايه
 الا تصور المبادى وليقتضيه بها الى المطلوب فما يتصور الانتقال المذكور لو حصلت صورة جديدة ورا تصور المبادى فيعلم
 على رايه ان يكون العلم بالكنه اعني علم المطلوب بذاته اذ حصلت دفعة ضرورية قطعاً اذا سبيل لتحقيق الانتقال من
 المبادى الى المطالب على رايه وهو الذي جعل من خواص النظريات وجعل تحققة وعدم تحققة ثنائيتين البديهي والنظري
 وانما يحصل الانتقال الى المطلوب بمحصل المبادى فلا يمكن جعل المطلوب نظراً بالذات صريح في كاشية المشقولة لانها بان
 علم الجزئيات بالنوع لا يمكن نظرياً لانه لا يكون اللجوء والاتفات لا يتوصل للجوهر وبما صريح في ان حصول الاتفات
 لا يمكن النظري كيف ولو كان علم الجزئيات بالنوع نظرياً وكان التعريف النظمي اليه كاسب للنظري وبما صريح لجعل
 فظهر ان ما حققه المحققون الذين يملك الشارح في تقليد هم مبنيون من بيت المنكسوت ولعلم الحق عند ذى الملك
 الملكوت قوله خطب به سقراط فاطب به ما تم سقراط وقال ان كان المطلوب معلوماً فلا وجه للطلب انما يجوز لا نفهم
 تعرف انما المطلوب عند حصوله كعبدة ابن خلدون من لا يعرفه فانه لو وجد ذلك العبد فم يعرف ان ذلك العبد لا يفتح الله
 كان في ظله فخر من عليه سقراط قاساً واستخرج منه مطلوباً ولم يحل عقدة الشك بكذا النقل في فرائض كتاب البرهان من
 الشفاء قوله واجب عنه منع المحققين في تقريرين الاول انما لا نعلم ان المطلوب بما معلوم مطلقاً او مجهول مطلقاً حتى
 يادى تمثيل الحاصل والمطلب للمجهول المطلق بل جزئان يكون معلوماً من وجه فيكون مشهوراً به صالحاً لان يتوجه اليه
 مجهولاً من وجه اي من حيث نفس حقيقة فيطلب العلم بها بانكسب كما اذا علم الانسان بوجه الكتاب وبعد علمه بهذا الوجه
 فصدنا علم حقيقة فهو معلوم لنا من وجه صالح لان يتوجه اليه الطلب فاذا علمنا الفكر او فقلنا من المبادى ثم منها اليه
 حصل لنا العلم حقيقة وصار الوجه للمجهول اعني حقيقة معلوماً فلا يلزم تمثيل الحاصل اذ اصل ما نأمنه انما كان علماً بالكتاب
 وبما حصلناه من الفكر فهو العلم بالحقيقة ولا طلب للمجهول المطلق اذ الحقيقة لم يكن مجهولاً مطلقاً بل كانت معلومة بالوجه
 التقريرية هو الذي يتوجه عليه هذا السؤال في بادي الاري ويندفع عنه هذا السؤال بتوضيح حاصل الجواب بما ذكره
 والمطلوب على هذا التقدير هو الوجه المجهول والمعرف بما يحصل بالحركة الفكرية بعد كون المطلوب معلوماً بالوجه للمجهول
 المطلوب هو حقيقة الانسان ومعرفة ما به اعني الحيوان الناطق الذي حصل بعد انتقال النفس من المطلوب المشعرة
 بوجه الكتاب الى مبادى فالوجه للمعلوم اعني الكتاب مثلاً والوجه للمجهول اعني حقيقة الانسان فليس بينهما ثلثة امور

الوجه المعلوم والوجه المجهول ذو الوجهين انما بانك امران الوجه المعلوم وذو الوجه وهو الوجه المجهول فلما يناسب هذا التفسير
 ما ذكرناه قد حصل اذ ليس المطلوب امران لثا سوسى الوجهين التفسير الثانى اننا لانم ان المطلوب اما معلوم مطلقا واما
 مجهول مطلقا لمجرد ان يكون معلوما من وجه مجهول من وجه سوار كان ذلك الوجه الذى فرض المطلوب مجهولا من
 ذلك الوجه مجهولا فى نفسه او معلوما فى نفسه كما اذا كان العلم انسان من حيث انه كاتب ولم نك تعلم من حيث انه حيوان
 ناطق فطلبنا من الوجه الذى كان لا تعلم به فانتقلنا من الانسان المشعوبه بوجه الكاتب الى مباديه اخرى الحيوان الناطق
 سوار كان تلك المبادى قبل ذلك مجهولة فى نفسها ومعلومه فى نفسها لكنها لم تكن مكررة للملاحظة الانسان مثلا فلما انتقلنا
 تلك المبادى ورتبنا باجتماعها مكررة للملاحظة الانسان مثلا فالتفتنا بها اليه فنحصل اننا العلم بالانسان من حيث انه حيوان
 ناطق وقبل ذلك كان الانسان مجهولا لان من هذا الوجه فالتفتنا على هذا التفسير وهو ذو الوجهين المشعوبه بالوجه المعلوم
 قبل الحركة الفكرية والمعرف هو الوجه الذى كان المطلوب مجهولا من ذلك الوجه فبيننا ثلثة امور الوجه المعلوم الذى كان
 المطلوب معلوما من ذلك الوجه والوجه الذى كان المطلوب مجهولا من ذلك الوجه فصا ومعلومه بذلك الوجه بعد الحركة الفكرية
 وذو الوجهين فالاول كالكتاب مثلا والثانى كالحيو ان الناطق مثلا والثالث كالانسان مثلا وهذا التفسير هو الذى يخلو
 عليه كلامنا قد حصل لا يناسبه جواب المصنف يذو علم ان فى اكتساب المجهولات التصورية من المعلومات التصورية مسلكا الاول
 المسلك المشهور من ان فى التعريف صورتين صورة المعرفة بالكسرى الكاسية وصورة المعرفة بالفتح وهى الكسبية وان
 المترتب على التعريف هو العلم بصورة المعرفة بالفتح والثانى ما زعمه بعض المتأخرين اتفق بالشارح من ان فى التعريف
 صورة واحدة هى صورة المعرفة بالكسبية مكررة للملاحظة المعرفة بالفتح فالمعرف بالفتح فالحاصل بالعرض ملقت اليه بالذات
 على عكس المعرفة بالكسبية فانه حاصل بالذات ملقت اليه بالعرض التفسير ان اللذان ذكرناهما تامان على كلا المذهبين المتأخرين
 الاول فلان المطلوب على هذا التفسير هو الوجه المجهول المعلوم بالوجه المعلوم قبل الطلب فاذا حصلنا مباديه وانتقلنا منها اليه حصل
 لنا المجهول بالمحصل صورة كما هو على المسلك الاول والى صورة ملقت اليه بالذات تلك المبادى كما هو على رضى المسلك الثانى
 واما التفسير الثانى فلان المطلوب على هذا التفسير هو ذو الوجه فاذا كان علنا المطلوب قبل الطلب بوجه معلوم ثم استعصرنا مباديه
 وانتقلنا منها الى الوجه حصل لنا ذو الوجه من وجه كان مجهولا لان من ذلك الوجه سوار كان حصول ذى الوجه بمحصل صورته
 بالذات واما لا تفتات اليه بالذات وبالجملة فلا يتبين كلا التفسيرين على احد المسلكين كما يتوهم القاصرون قوله فعاد فاعاد
 اعلم ان فى علم اشئ بالوجه احتمالات الاول ان الوجه فيه حاصل بالذات وملقت اليه بالعرض وذو الوجه حاصل بالعرض
 وملقت اليه بالذات وهذا ذهب المتأخرين والثانى ان احاصل بالذات والملقت اليه بالذات هو الوجه من حيث الاتحاد وبذلك

ونظرا بسبب التقدير الثالث ان احوال بالذات والمقتت اليه بالذات هو نفس الوجه واما ذو الوجهين فيحصل المقتت اليه
 اصلا بالذات لا بالعرض وبهذا الاحتمال باطل قطعاً اذ على هذا لا يكون الوجه معلوماً اصلاً بالذات لا بالعرض فلا يكون علم
 الشيء بالوجه اذ عرفت نظراً علم ان تقريره هو على تقرير الاول للجواب ان هناك لمكان وجه معلوم وآخر مجهول المعلوم معلوم مطلقاً
 والمجهول مجهول مطلقاً فلا يطلب المعلوم كونه معلوماً ولا بالمجهول كونه مجهولاً فلا شك في حاله فان بني العود على الاحتمال الثالث
 ثم وكيف الجواب بطل ذلك الاحتمال وان بني على الاحتمالين الاولين فلا يتبرح العود لان المطلوب اذا كان معلوماً بالوجه
 لم يكن مجهولاً مطلقاً بل معلوماً بالعرض لا محالة الوجه المعلوم مع الوجه المجهول فيصير طلبه علم لو كان الوجه معلوماً لم يكن المطلوب
 حاصلًا ومقتت اليه قطعاً بالذات ولا بالعرض بقى المطلوب مجهولاً مخفولاً عنه بالكلية فلا يتبرج اليه الطلب ونظراً هو حاصل
 جواب المصغر العود ولا اساس لجواب ثابته يحصل بهذا التقرير اصلاً اذا المطلوب على هذا التقرير هو الوجه المجهول لا الامر الثالث
 وتقرير العود على التقرير الثاني للجواب ان الوجه الذي يكون المطلوب معلوماً معلوم مطلقاً والوجه الذي يكون المطلوب مجهولاً
 مجهول مطلقاً فلا يتصور طلب شيء منهما والجواب عنه ما قال ثابته يحصل من انه لا يلزم من قتل عظم الوجهين انقطاع طلب
 الثالث عن ذي الوجهين فانه ليس بمجهول مطلقاً كون الوجه المعلوم آله لمشاهدة ولا معلوماً مطلقاً كونه مجهولاً من جهة غير الوجه
 المعلوم ولا ليس بهذا التقرير جواب البطلان المطلوب على هذا التقرير ليس هو الوجه الذي فرض المطلوب مجهولاً من ذلك الوجه
 بل هو ذو الوجه والمعلوم بالوجه المعلوم هو ذو الوجه لذلك الوجه المسمى بالوجه المجهول لان الوجه المعلوم ليس مرئياً للملاحظة لذلك
 ثم لا يخفى ان العود على تقرير الثاني غير متبرج اذ حاصل ذلك التقرير ان المطلوب معلوم من وجه ومجهول من جهة اخرى كالانسان اذا كان
 معلوماً من حيث انه كاتب مجهولاً من حيث انه حيوان ناطق فيصير طلبه لا يلزم من هذا ان يكون الانسان وجه هو معلوم في نفسه
 ووجه آخر هو مجهول في نفسه حتى يقال ان الوجه المعلوم معلوم والوجه المجهول مجهول وانما اللازم منه ان يكون الانسان معلوماً
 من جهة بان يكون الوجه مرئياً للملاحظة ومجهولاً من جهة بان لا يكون ذلك الوجه مرئياً للملاحظة ولا يلزم من ذلك ان يكون
 الوجه الذي فرضه الانسان مجهولاً من ذلك الوجه المجهول في نفسه لمجرد ان يكون الوجه معلوماً في نفسه ولا يكون مرئياً للملاحظة
 الانسان فلا يلزم من كون الانسان مجهولاً من حيث انه حيوان ناطق ان يكون نفس الحيوان الناطق مجهولاً في نفسه
 ان المطلوب عن الانسان معلوم من جهة الكاتب مجهول من حيث انه حيوان ناطق لم يتبرج ان يقال ان الكاتب معلوم و
 الحيوان الناطق مجهول فلا يصح طلب شيء منهما اذ اولاً فلا ان المطلوب ليس هو الحيوان الناطق حتى يقال انه مجهول فلا يصح
 طلبه بل المطلوب هو الانسان وهو معلوم من وجه ومجهول من وجه ونظراً هو جواب ثابته يحصل اما ثانياً فلا يلزم من
 كون الانسان مجهولاً من حيث انه حيوان ناطق كون الحيوان الناطق نفسه مجهولاً فثبات بين الامرين ولعل ثابته

المحصل لم يتعرض لهذا نظر الى ان منع استزاد كون المطلوب مجهولا من جهة كون الوجه نفسه مجهولا لا يصح كون ذلك الوجه نفسه
مطلوبا اذ المطلوب هو ذوالالوجه لا الوجه نفسه سواركان معلوما او مجهولا فكان هذا المنع مبغض عن الغرض بهذا ينبغي ان نعبر بما
المقام ولعلك دريت بما علمناك في الدرس السابق وفي هذا الدرس ان الجواب من اصل الشك يستعمل تقريرين يستقيم
على اولهما كلام المصنف الاكلام ناقدا لمحصل على ثانياهما كلام ناقدا لمحصل الاكلام المصنف فايد كلام ناقدا لمحصل عقب جواب المصنف
من دون بيان التقريرين للجواب كما وقع من الشرح لا يخلو من خطأ قوله وجب عنه وانذار المصنف حاصل الجواب ان الوجه
المجهول هو نفس حقيقة الشيء والوجه المعلوم عرض له فالجمله المطلوب ليس مجهولا مطلقا حتى يمتنع طلبها ان المطلوب هي
الحقيقة المعلومه ببعض اعتباراتها فلا يخلو من جهتها الامران الوجه المعلوم وذو الوجه المعلوم وهذا الجواب صريح الانطباق على ما
الاول الذي ذكرناه سابقا ولا انطباق له على التقرير الثاني كما عرفت قال في الحاشية توضيحا لانهم ان الوجه المجهول
مجهول مطلقا لانه اذا كان الوجه المعلوم معلوما من حيث الاتحاد بذلك الشيء كان الوجه المجهول معلوما من حيث اتحاده مع الشيء
المعلوم بالوجه المعلوم ولو بالعرض فتأمل انتهى انت تعلم ان هذا الكلام يدل على ان هناك ثلثة امور الوجه المعلوم والوجه المجهول
والشيء ذو الوجهين المتحد مع الوجهين وان المطلوب ليس نفس ذلك الشيء بل وجهه المجهول المتحد معه وهذا
لم يعقل بعد بل ليس هناك الامران الوجه المعلوم وذو الوجه المتحد معه وهو نفسه الوجه المجهول المتحد معه كما
يتبادر بكلام المصنف فاذا ذكره ليس توضيحا لكلام المصنف بل بوضع له لعل الكلام معنى لسانا خفصه قوله معلوم بالوجه المعلوم
علم انه لا بد في الطلب من كون المطلوب معلوما بالوجه قطعاً سواركان ذلك اعني علمه بوجه ما حاصله بالانظر كما اذا علمنا شيئا
بالشهادة ثم قصدنا ان نعلم كنه حقيقته او حاصله بالانظر كما اذا علمنا شيئا اولاً بالوجه ما بالانظر ثم علمنا برسمه ثم قصدنا ان نعلم كنه
ما يقال من انه لو جب في الطلب كون المطلوب معلوما بالوجه لزم التسلسل اذ العلم بالوجه من خواص النظريات على ما
فيلزم ان يبقية العلم بالوجه وبكذا في غاية السقوط اذ العلم بوجه ما غير مختص بالنظريات اذ العلم النظري هو ما يحصل بالفكر
بان فتعلم من المطلوب المشعور به بوجه ما الى المبادي اما دفعة او تدريجيا ثم منها الى المطلوب تدريجيا وذلك غير لازم في
علم الشيء بوجه ما فاننا نعلم اكثر الاشياء بالوجه ضرورة قبل الفكر نعم لوقيل بوجوب سبق العلم بالوجه الى حاصل الاكساب
على الطلب لزم التسلسل قطعاً واما ما في بعض الشرح من الفرق بين العلم بوجه الشيء وعلم الشيء بالوجه بان الحاصل المنشق
اليه بالذات في الاول هو الوجه واما ذو الوجه فانما هو حاصل ولحققت اليه بالعرض وفي الثاني الحاصل بالذات هو الوجه
ولحققت اليه بالذات هو ذو الوجه والاول بديهى وهو المحكوم عليه بوجوب سبقه على الطلب بخلاف الثاني فقد عرفت
فساده مما سبق من ان الفرق بين علم الشيء بالوجه وبين العلم بوجه الشيء جزاف باطل على انه يجب ان يكون المطلوب

قبل الحركة الفكرية فمقتضى الية بالذات اذا الطلب بالذات انما يتوجه الى ما يكون مقصودا بالذات فلا يمكن العلم بوجبه بالعلم
 الذي ذكره للطلب فلا يكون المطلوب في هذا العلم مقتضى الية بالذات كما لا يخفى قوله واجاب ناقدا لمحصل قد عرفت حاصل
 الجواب وهو ان المطلوب معلوم من وجه قبل الطلب المقصود بالطلب ان يحصل العلم بالمطلوب من جهة غير كبره علم ذلك
 الوجه حاصله قبل الطلب فليس المطلوب هو الوجه العلوي ولا الوجه الذي كان المطلوب مجبوا لاسن ذلك الوجه لان ذلك الوجه معروف
 للمطلوب ليس مقصودا بالذات فانما المطلوب امر ثالث هو ذوا الوجهين واللا يلزم من اختراع طلب الوجهين اختراع طلب ذي
 الوجهين وقد علمنا ان سابقا ان هذا الجواب غير متوقف على القول باقادة المعرفة بكسر حصول صورة المعرفة بالفتح فذكر
 قوله بحيث يستلزم حصول صورة الشيء المعروف بالفتح قال في كاشيته بنار على ان في تعريف تصورين تصور
 المعروف بكسر تصور المعرفة بالفتح والفرق بينهما في احد التام بالاجمال التفصيل انتهى قد عرفت سابقا ان حاصل الجواب غير متوقف
 على القول بحصول صورة المعرفة بالفتح بالذات في التعريف بل الجواب قد تم على قوله بان لصير امر آخر مذكورة المشابهة ولا دخل
 القول بغيره يستلزم حصول صورة الشيء المعروف بالفتح في اصل الجواب انما ذيل الجواب بهذا الكلام تبعا لما هو الحق
 من ان المترتب على التعريف واكسب هو العلم بالاكتشاف فقط لا يقال انه لا يحصل صورة المعرفة بالفتح اعلم ان لم يحصل
 بالذات وحصول بالعرض فيقيم الكلام على السكين قوله وانه غير حاصل ان صورة المعرفة بالفتح لا يحصل بالتعريف
 فلا يحصل في الذهن امر ثالث سوى الوجهين انما حاصل قبل الطلب صورة الوجه العلوي وبعد الطلب صورة الوجه الآخر
 فالمطلوب هو صورة ذلك الوجه الذي هو المعروف على وجه يشابه المعرفة بالفتح فليس المقصود امر ثالثا سوى الوجهين و
 انت خبير بان المطلوب هو الذي يقصد بالنظر على ترتيب من يقول بعدم حصول صورة المعرفة بالفتح في التعريف يكون المقصود
 بالنظر بالاكتشاف بالذات الى المعرفة بالفتح فيكون المطلوب هو ذلك بالاكتشاف فليس المطلوب هو صورة الوجه العلوي ولا صورة
 الوجه الآخر الذي حمل معرفا بعد الطلب لعدم تعلق القصد بهما بالذات فانما المطلوب هو الامر الثالث الذي هو الملتفت
 اليه بالذات وصورة المعرفة فليق الاكتشاف اليه قد صح كلامنا قد حصل على هذا المسلك ايضا وان كان مراده الاعتراض
 على قوله بحيث يستلزم حصول صورة الشيء المعروف بالفتح فقد عرفت ان هذا القول لا دخل له في الجواب فيكون الجواب
 سالما عن الايراد ويحتمل قول الشارح فمن اين المطلوب امر ثالث سوى الوجهين حشا باطلا على انك قد عرفت وجه صحة هذا
 القول على المملكين بان لا يحصل صورة المعرفة بالفتح اعلم من يحصل بالذات وحصول بالعرض فان قلت لعل
 معنى ايراد الشارح على ما تقرر عند القدما من ان الملتفت اليه بالذات في علم الشيء بالوجه هو الوجه من حيث الاتحاد مع
 ذي الوجه فلا يكون الملتفت اليه بالذات الية امر ثالثا سوى الوجهين قلت لا يلزم ذلك قول الشارح على خلاف امر المقصد

والاقتفاء لا يندل على ان القصد والاقتفاء متعلق بالمعرف بالفتح بالذات وبالمعرف بالكسر بالعرض الا ان يقال ان
 وجه اختلاف بين امر القصد والاقتفاء وبين امر الحصول والتصور هو ان الحصول المتصور بالذات هو نفس المعرفة بالكسر
 المعرفة بالفتح فيحصل متصور بالعرض والمقصود بالفتح بالذات هو المعرفة بالكسر من حيث اتحادها مع المعرفة بالفتح
 ولا يخفى سبب هذا التوجيه ثم لا يخفى ان ايراد الشارح مبنى على قول فاسد اعني القول بعدم حصول المعرفة بالفتح في التعريف وتعرف
 فساد هذا تعريف فيكون فاسدا فكل ما قد يحصل يحصل جيد عند الناقدين **قوله** فان في استعارات تصور واحد علمناك سابقا
 في التعريف سلكين الاول ان المعرفة بغير علمها به لا يمكن حاصله وهو علم المعرفة بالفتح وبذا هو المذهب المشهور المتفق عليه الجمهور
 الثاني ان في التعريف صورة واحدة هي صورة المعرفة بالكسر لكنها آتية للملاحظة المعرفة بالفتح فالمرتبة على الكسب التصوري
 هو الاقتفاء الى المعرفة بالفتح لا غير هذا مذهب بعض المتأخرين الذين يلك الشارح في الاقتدار بحكم وحق هو المذهب الاول
 ان المرتبة على الكسب والنظر هو العلم وهو المصنف بالذات بهته وانظرية دون الاقتفاء والملاحظة التي هي من افعال النفس واما
 المذهب الثاني فباطل من وجهه الاول انه يلزم على هذا ان لا يكون شيء من التصورات نظريا حاصلها بطريق الكسب ولا يحصل صورة
 غير حاصله بالنظر ولا تحقيق الاقتفاء من المبادي الى المطلوب الثاني انه يلزم علينا ان لا يتسبب نظري من نظري اذ ان نظري
 الكاسب اما ان يكون حاصله اولاً فان كان حاصله اذ لم خلاف المذهب من عدم حصول صورة نظري بالكسب وان لم يكن
 حاصله بل كان احيى حاصل كاسب ذلك النظري الكاسب كذا الحد مثلا فاما ان يجعل كاسب الكاسب كذا الحد مرة للملاحظة كاسب
 من المكتسب اعني الحد ومثلا فالكاسب المتوسط الذي فرض نظريا او يجعل مرة للملاحظة الكاسب النظري فالكاسب النظري حيز
 ملا حظا لمتفت اليه فلا يكون مكتبا ولا محال ان يقال ان كاسب الكاسب مرة للملاحظة نظري كاسب النظري الكاسب
 مرة للملاحظة نظري المكتسب لان نظري الكاسب ليس حاصله حتى يكون مرة للملاحظة غير واما احيى حاصل كاسب الكاسب
 الثالث ان المعرفة بالفتح قد لا يكون موجودا في الخارج فلو لم يكن موجودا في الذهن ايضا كان لاشياء محضا كيف يتعلق به
 الاقتفاء الا ان يقال ان المعرفة بالكسر متحدة بنحو من الاتحاد فالمعرفة بالفتح موجود ولو بالعرض بوجود المعرفة بالكسر في القدر
 من الوجود كالتعلق بالاقتفاء انت تعلم انه لو لم يلاحظ الذهن التغيرات بينه وبين المعرفة بالكسر لم يكن ان يجعل المعرفة بالكسر
 مرة للملاحظة وآتية للاقتفاء اليه فلا بد له من وجوده خارجا عن وجود المعرفة بالكسر فافهم وسنعود الى تحقيق هذا المقام في بحث
 بالتعريف انشأ الله تعالى **قوله** واما قيدنا المطلوب بالتصوري كلام الشيخ في فواتح كتاب البرهان من انشأ صريح في انه
 لا اختصاص لهذا الشك بالمطلوب التصوري وهو الحق فان حاصل الشك هو ان المطلوب اما معلوم فالطلب بتحصيل
 احيى حاصل اذ مجهول فالطلب بالمجهول المطلق خارج في التصورات والقصد لياتي السوار وحاصل الجواب هو ان المطلوب

معلوم من وجوبه وجوبه من جبراً فيما لا يفرق فان المطلوب يكون قبل الطلب معلوماً بالعلم التصوري مجبواً بالعلم التصديقي
 فلا وجه لتفصيل الشك بالمطلوب التصوري نعم انزع الشك في التصديقات انما هي من التصورات الدان في الازواج
 اختصاصاً بالتصورات وعلل الشك في تفصيل الشك بالتصورات على ما ذكرنا سابقاً من ان التصديق في الازواج ان الذي
 هو المطلوب في التصديقات ليس من قبيل العلم بل من لواحقه فلا يتوجب السؤال في نسبة الجزئية او ما لا يفرق متعلق الازواج بانه
 معلوم فيلزم من طلبه تفصيل الحاصل وجوبه فيلزم طلبه المجبول المطلق لانه معلوم والمطلوب ليس هو العلم حتى يلزم تفصيل
 الحاصل بل هو الازواج وهو ليس من قبيل العلم وقد علمنا سابقاً ان الازواج علم وان جعله من لواحق الاوفاك باطل
 فيكون هذا الكلام متعارفاً على فاسد ثم لا يخفى انه يلزم الشك ان لا يكون شئ من العلوم نظراً ومكتسباً مترتباً على النظر
 اما في التصديقات فلا يمكن المكتسب بالنظر هناك هو الازواج وهو عندنا وليس علماً واما في التصورات فلان المترتب على النظر هناك
 عنده هو الازواج لا العلم وهذا كله لا يتقيد بامدولي الصحة والتدبير قوله موضوع العلم بل موضوع العلم بحيث فيمن
 العوارض الذاتية له اولاً فاعراضه الذاتية او انواعاً اعراضاً لذاتية بل لا يمكن موضوع المسئلة ان نفس موضوع العلم كقولنا
 في العلم الطبيعي كل جسم فلان طبيعي ونوعه كقولنا فيه الفلك لا يقبل الحرف والامتناع او جزئه كقولنا كل صورة جسمية متناهية او
 عرضاً ذاتياً لافان ثبت لها بوجوه ذاتي لذلك العرض الذاتي كقولنا كل حركة منطوية على الزمان او مثبت لها بمتناهية العلم
 كقولنا كل حركة منتهية الى النهاية فانه ما عارض لها بسطة الاتصال ولا يمكن موضوع المسئلة نوع عرض ذاتي وثبت لها بوجوه عرض
 ذاتي له كقولنا كل متحرك بجريتين مستقيمتين لا بد وان يكن بينهما او مثبت لها بمتناهية العرض كقولنا كل حركة طبيعية لا يتخلل السكون
 بينها ويكون موضوع المسئلة موضوع العلم مع العرض الذاتي كقولنا بل الجسم المتحرك مجتمع في اقتناص متري وطبي معاً ونوع موضوع
 العلم مع العرض الذاتي كقولنا بل الحيوان المتحرك بخلاف عن ارادة او عرض العرض الذاتي كقولنا بل بطور الحركة تحليل السكون
 فالجست في العلم لا يجب ان يكون مقصوراً على العوارض الذاتية لنفس موضوعه قال الشيخ في برهان انشغال الموضوعات بى الاشياء
 التي انما هي في الصناديق عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها والمسائل بى القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية
 لهذا الموضوع اولاً واما عوارضه ولا فاعراضها التي وانه لا يخرج فينا ذكرنا ان لو وجب قصر البحث في العلم على العوارض الذاتية فهو
 لو جب ان يكون المسائل في العلم بى القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لنفس موضوعه فقط ففي سياق كلامه لا على ان
 قولنا تعريف الموضوعات عن الاحوال المنسوبة اليها اشارة الى المحولات التي ليست اعراضاً ذاتية لنفس موضوع العلم بل
 هي عوارض ذاتية لانواعه ولا فاعراضه وما قيل من ان ما يعرض لشيء لا مرض عن عرض غريب لى العرض الغريب ليس
 اليه لا يجب عنه في العلم الذي ذلك الشيء موضوعه فمما لا يخفى على حال المنسوبة الى الموضوع بى العوارض الذاتية وذكرنا

للمباني اما العوارض الذاتية في تعريفها مسائل فكان المراد منها العوارض الذاتية الشاملة لافراد المعروض على الاطلاق كالخبر
 الجسم لا يتم العرض الذاتي الشامل على التقابل كالزوجية للعدد فكان معنى كلامه ان المسائل هي القضايا التي محمولاتها متباين
 شاملة للموضوع على الاطلاق واما عوارض شاملة على التقابل شاملة لنوعه وعرضه على الاطلاق وكالاتهم اعراض ذاتية للجسم
 لكن يتم الاول شامل للموضوع على الاطلاق ويتم الثاني شامل على التقابل في غاية السخافة وهو قاطع لان العوارض العرضية
 للموضوع على نحوين فمنها ما هي عوارض ذاتية لافراد النوع وعرضه وان كانت غريبة بالقياس اليه لفئة منها ما هي غريبة بالقياس
 الى النوع وعرضه ايضا فانها الثانية لا ينسب اليه ولا يجب عنه في العلم واما الاول فلا ريب في كونه موجودا بل ما من علم الا لا
 يجب فيه عن ذلك الجسم من العوارض وواقع في عبارات القوم من ان العوارض العرضية لموضوع العلم لا يجب عنها في
 العلم ليس المراد به انها لا يجب عنها في العلم مطلقا واللا يجب ان لا يكون موضوع المسئلة الا ما هو موضوع العلم وليس الامر
 كذلك او موضوع المسئلة قد يكون نوع موضوع العلم او نوع عرضة ذاتي ووجب ان يكون محمول المسئلة هو العرض الذاتي لنفسه
 موضوع العلم فاذا جعل موضوع المسئلة نوع موضوع العلم او نوع عرضه الذاتي كان ذلك المحمول عارضا لذلك الموضوع الذي
 هو نوع موضوع العلم او نوع عرضه الذاتي بواسطة امرام بنفس موضوع العلم فيكون ذلك المحمول عرضا غريبا لموضوع المسئلة اذ
 ما يعرض بشئ بواسطة امرام عرض غريب قطعاً وقد تقرر عنهم ان محمولات المسائل يجب ان تكون عرضا ذاتية لموضوعاتها و
 الا لم يتحقق بها اليقين الدائم الثابت كالنفس عليه الشئ في برهان الشاربل المراد ان الاعراض العرضية لا يجب عنها بان تجعل
 محمولات لما هي اعراض غريبة بالقياس اليه في المسئلة القائمة لانك لا تقبل الفرق والالتزام لا يصح ان يجعل موضوع المسئلة الجسم
 فان هذا المحمول ليس عرضا ذاتيا للجسم واما هو عرض ذاتي للعلم ايضا فقد قال شيخ في برهان الشارفي خاتم الفصل الذي نقلنا
 كلامه سابقا عن فواتح المسائل اذا كانت موضوعاتها موضوع الصناعة كانت محمولاتها من اعراضه الذاتية واجناس عرضة
 واعراض عرضة والحكاية موضوعاتها من اعراضه الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن انواعه وفصوله وعرضه
 واعراض عرضة اجناس اعراض اخرى وفصولها وما يجري مجرىها انتهى فقد جاز ان يكون محمول المسئلة التي موضوعها عرض
 ذاتي لموضوع العلم جنس موضوع العلم ونوعه وفصله لا ريب في ان جنس موضوع العلم ونوعه وفصله لا تكون اعراضا ذاتية لموضوع
 العلم فقد وضع ان محمول المسئلة لا يجب ان يكون من الاعراض الذاتية لموضوع العلم بل قد يكون من الاحوال المنسوبة اليه
 فاذا كان موضوع المسئلة عرضة ذاتي ومحمولها جنس موضوع العلم او فصله فلا يجب في العلم عن جنسية فصله من حيث انها
 جنس برهان موضوعه لا يجوز ان يكون موضوع العلم محمولاً في العلم ولا من حيث انها من اعراضه الذاتية لانها ليس من تلك الاعراض بل
 من حيث انها من الاعراض الذاتية لعرضه الذاتي فاما من الاحوال المنسوبة اليه بهذا الاعتبار وايضا قال شيخ في ذلك الفصل

ان الموضوع في سلسلة الخاصة لعلم اما ان يكون افعالا في جملة موضوعا وكان من جملة اعراضه الذاتية لدخول في جملة موضوع
 اما نفس الموضوع سواء كان واحدا للموضوع او كغير الموضوع مثل قولنا بل نجسم قسم الى الانبائية لذلك في مسائل العلم الطبيعي اربا
 نوع لكونه بل البهوا المحسوس في المار يندفع الى فوق بالطبع ولا انقطاعا تقاسر منه ويلتصّب بمبداءه بل لا يقطع
 من اعراضه الذاتية اما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا بل حركة كذا مسماة بحركة كذا او عرض ذاتي الانواع موضوعه كقولنا بل الانبائية
 انبائية مستترة او عرض ذاتي لغيره عرض ذاتي لكونه بل انبائية كقولنا بل انبائية مستترة او عرض ذاتي لكونه بل انبائية مستترة او عرض ذاتي لكونه بل انبائية مستترة
 انواع لموضوع العلم او انواع اعراض ليست عوارض ذاتية لموضوع العلم بل موضوعات المسائل فان الشئ قد نفس على ان
 ما يعرض لشيء لا من نفس كان ذلك الشيء محتاجا في لحوقة اياه الى ان يصير نوعا معيناً متبدياً لقبوله لا يكون عرضاً ذاتياً له بل
 تلك المسائل لا يكون اعراضاً ذاتية لنفس موضوع العلم وبالنظر من انها وان لم يكن عوارض ذاتية لموضوع العلم اذ لا يشترط
 شيء فهي من اعراضه الذاتية اذ اخذ من حيث هو لا بالشرط شيء او من حيث سرطانه في الافراد كلها او بعضا استقرت انه نفس
 من ان يثبتت اليه اما قال بهنبار في تحصيل لو كانت العوارض الغريبة بحيث عنيها في العلم كان في كل علم في كل
 علم وصار النظر ليس في علم مخصوص ولكن العلم الخ في علماء كذا ولما كانت العلم متبدياً انتهى فلا يدل على عدم جواز بحث في
 العلم عن العوارض الذاتية لانواع موضوعه ولا انواع اعراضه الذاتية لانه اعني بالعوارض الغريبة التي حكم بعدم جواز بحث
 عنها في العلوم العوارض الغريبة لموضوع العلم موضوعات المسائل مطلقاً اذ لا يلزم من البحث في العلم عن العوارض الذاتية
 لموضوعات المسائل التي هي عوارض غريبة بالقياس الى موضوع العلم الا دخول المسائل التي موضوعاتها انواع لموضوع العلم او
 انواع الاعراض ومحمولاتها اعراض ذاتية لموضوعاتها في العلم ولا يصير في ذلك نفس الشئ على ان موضوع العلم اذا كان نوعاً للموضوع
 الصانع ولم يوضع حيث لم يوضع في موضوع الصانع فبهذا العلم من هذا العلم كما في فن السماء والعالم والطبي نعم وماذا يبحث
 في العلم عن العوارض الغريبة مطلقاً اعم اختلاط العلوم وعدم كونها في علم مخصوص وكون العلم الخ في كذا فاعلم الطبيعي
 مثلاً ما يبحث فيه عن العوارض الذاتية للشمس ولا انواعه ولا اعراضه ولا انواع اعراضه من جهة اشتغالها على قوة تغير فلا يلزم اختلاطه
 بعلم لا يبحث فيه عن تلك العوارض ولا يصير رتبة علمها كذا فلما كان مرادها بالعوارض الغريبة العوارض الغريبة بالقياس الى
 موضوع العلم ففقط لم يتم تعليله ومن العجائب اوقع عن بعض الشئ في بعض تعليقاته قال عدم البحث في العلم عن العوارض
 الغريبة لموضوعه يعني على مقدمات استثنائية هي انه اذا كان شيء لموضوع العلم وكان الانواع ولم يكن لبعض انواعه احوال
 كثيرة وكان بعضها تلك مطلقاً او مقيدة باليد فاسب ان يجعل احوال البحث من جملة العلم الذي موضوعه ذلك الشيء احوال
 بعض الآخر علما آخر فقامت فاقوم لما وجدته الموجود والذي هو موضوع الالهي انواعاً كثيرة ووجدت بعضها احوالاً كثيرة كما حكم

الطبيعي مقيدا بالحركة والسكون والعدد والمقدار بل يقتيد ونفس الناطقة من حيث كونها سبداً لعمل المعلقولات الانسانية من حيث
 الاتصال الى المجموعات جعلوا اكلاماً من مباحث تلك الاشارة علماً براسه اخرجوه من العلم الذي موضوعه الوجود واذ لم يجدوا مباحث
 البعض الاخر كذلك اخرجوا في ذلك العلم مباحث المفارقات ونحوها وتس على ذلك عال الطبيعي والطب فان بعض انواع
 الجسم الطبيعي الذي هو بدن الانسان من حيث الصحة والمرض لما كان لاهوال كثيرة هيمته جعلوا علماً براسه واخرجوه عن الطبيعي
 وجعلوه تحتة بخلاف مباحث النبات والحيوان والانسان لا من بده الحيثية فانهم جعلوه من اجزاء الطبيعي بالجملة فيجوز البحث
 في العلم عن الاعراض الغريبة لموضوع العلم فلهذا لم يقع البحث في علم غير من موضوعه بواسطة امرهم مع جواز البحث عن العرض
 الغريب لانه لم يجدوا علم يكون احواله قليلة ولا تنحصر منه احوال كثيرة حتى يبرح مباحث احوال العلم في العلم الذي موضوعه
 الاخص قال وبهذا ينبغي ما قال بهنيديا فانما يلزم دخول كل علم في كل علم ولم يكن في كل علم مباحث كثيرة يستحسن افراد العلم بها
 عن العلم بما عداها وانما يلزم كون العلم يجري كلياً لو كانت مباحث العلم الحكمي قليلة يستحسن ادراجها في العلم الجزئي وانما يلزم عدم
 تباین العلوم لولم يكن لكل منها مباحث كثيرة يستحسن افرادها بالتدوين فالكلام لمخصاً وبذلك الكلام احسن من ان ملقت اليه و
 الوقت اخر من ان الصنف في الاختصاص عليه فليس ان العلوم انما تميز بتمایز موضوعاتها و تمایز الموضوعات قد يكون تباینها
 كموضوع الحساب موضوع الطبيعي وقد يكون بالعموم والخصوص كموضوع الطبيعي وموضوع الطب وقد يكون بالمحيثيات الملحوظة في
 البحث كما في موضوع فن السمار والعالم وموضوع الهندسة وعلى ما ذكره هذا المثال يكون تمایز العلوم غيراً بينها لاجل كثرة مباحثها
 وقتها ويجوز لكل علم غير من فنان العلم الاتي ويكون كل صنف جزئية كعلم الارضون وعلم الفلك وغيرهما من اجزاء الفلسفة
 الاولى لا يخرجها تهاوا التعرّف ذلك المنطق عن الغفلة الانسانية اما العلم الاتي باحث عن احوال الاثتقرف في الوجود دين الى
 المادة ويحفظ هذه الجبهة في كل سلكة مسألة وكل فن فن من ذلك العلم فكيف ينبغي فيه العلم الضبي الباحث عن احوال ما
 يفتقر في الوجودين الى المادة من جهة اشتماله على المادة والبحث عن احوال الاخص انما ينبغي في العلم الباحث عن احوال العلم
 اذ لو حظ في البحث عن احوال الاخص الحيثية الملحوظة في البحث عن احوال العلم ولذا كان البحث عن احوال كائنات الموجودات
 والنسبات والحيوان والانسان اجزاء للطبيعي ولم يكن علم الكيمياء الذي موضوعه الاجار المعدنية وعلم الفلك وعلم السطرة وعلم الطب
 اجزاً منه بل خبريات له اما ما ينطق به كلامه من ان علم المفارقات قلته مباحثه جعل من اجزاء العلم الحكمي فزيادة نعمته في الطيور
 لان موضوع علم المفارقات المسمى بالعلم الاتي بالمعنى الاخص الملحق باقولوجيا هو الاتي بالمعنى والمفارقات النورية والمجموعات
 عنه في احوال موضوعه انما صفة موضوع العلم الاتي بالمعنى الاخص عن العلم الحكمي المسمى بالفلسفة الاولى هو الموجود بما هو موجود
 والمجموعات عنه في احوال الوجود بما هو موجود فتوهم كون علم المفارقات خبر من العلم الحكمي توهم صيد فانه ليس علماً كلياً بل من خبريات العلم

استشهد به انه لما رأى القدم قسمون العلم على احوال مختلفة في المادّة في الوجودين ليسونه بالطبيعي والى علم يتعلق باحوال ما
 يقتصر اليها في احد العقدين ويسونه بالرياضي والى علم يتعلق باحوال ما لا يقتصر اليها في الوجودين ويسونه بالآلهي حسب ان
 هو العلم الكلي وان العلم المفارقات خبرونه وليس الامر كما ذهبوا الى الثالث فمقسم الى قسمين احدهما العلم بتقاسيم الوجود وحوال الموجود
 بما هو موجود وثانيهما علم المفارقات والاول بين العلم الكلي المسمى بالفلسفة الاولى والثاني هو العلم الربوبي الملقب بالفنولوجيا
 فمقسمه الثاني الى الاول كمنسبة فن السمار والعالم الى فن سماع الطبيعي الباطن الباطن علم الاجسام لا كمنسبة فن السمار والعالم الى
 العلم الطبيعي وفن من ذلك كله تجزيه ادرج العلم الكلي الباطن عن احوال الاعتم تحت العلم الجزئي الباطن عن احوال الخس
 وحكم بان عدم وقوع ذلك انما هو لعدم وجود علم نقل احواله بالنسبة الى احوال الاخص فيجز على راءه ان يجعل الفلسفة الاولى
 خبر من علم الاغنون والافلاحة واسطره غاية الامر ان يكون ذلك غير محسن لاجل كثرة مباحث الفلسفة الاولى على ان يحكم
 لعدم وجود علم نقل احواله بالنسبة الى احوال الاخص في جزئها فلفعل احوال الحيوان المبحوثة عنها في كتاب الحيوان من الطبيعي
 اقل من مباحث الطب فمحسن على رايه ان يجعل كتاب الحيوان خبر من الطب انما جوابه عن كلامه بوجوب التزم للعوالم لا
 من الملازمة اذا حصل كلامه يرجع الى ان لا بأس في دخول كل علم في كل علم وكون العلم الجزئي كلياً وعدم تباين العلوم وانما
 كل منها عن الآخر لاجل كثرة كل منها والعوالم باطله بل ان يتأيد وقد فني بناء الكلام الى الاغراب في هذا الباب تصح لكونه
 وتذكره للطلاب بالحق والصواب قوله بما يجب فيه من عوارض ذاتية بل ما يجب فيه من عوارض ذاتية او الاحوال المنسوبة اليه
 بالتفصيل الذي سبق المراد ان موضوع العلم بما يجب فيه من عوارض ذاتية او الاحوال المنسوبة اليه من حيث انها عوارض ذاتية
 لاهوال منسوبة اليه فلما يرد ان العرض الذاتي للموضوع اما عارض له بالذات فمخرج من ذاتي لعرضه الذاتي المساوي له
 المساوي واما عارض له بواسطة المساوي فهو عارض لهذا المساوي بالذات فيصدق على عرضه الذاتي انه يجب في العلم عن عرضه
 الذاتي فينتقض به تعريف الموضوع وذلك لانه لا بحث في العلم عن العوارض الذاتية من حيث انها عوارض ذاتية للعرض الذاتي
 بل من حيث انها عوارض ذاتية لموضوع العلم واما العوارض الذاتية لموضوعات المسائل اذ كانت غير موضوع العلم فانما يجب عنها
 في العلم كونهما الى احوال المنسوبة الى موضوعه في الفن الباب كونهما الى عرض ذاتية لموضوع الفن الباب مثلاً انما يجب عن قبحه ليس في
 لان احوال المنسوبة الى العلم الطبيعي في كتاب الحيوان لاهوال من العوارض الذاتية لحيوان فلا يتقضى بتعريف موضوعات المسائل
 اذ لا يجب في العلم عن عوارضها الذاتية لانها عوارضها الذاتية وانما يجب عنها في العلم لانها من الاحوال المنسوبة الى موضوعه
 نعم يرد ان تقضى بها على من اكتفى في تعريف موضوع العلم بما يجب فيه من عوارض ذاتية وان اعتبره قبحه الحيثية اذ لا يجب
 على موضوعات المسائل انما يجب في العلم عن عوارضها الذاتية من حيث انها عوارض ذاتية لها لانها من حيث انها عوارض ذاتية

ذاتية نفس موضوع العلم كونها عرضا غريبة بالقياس اليه فافهم ثم في قصر البحث في العلم على السوارض الذاتية لموضوعه والاعمال
 المنسوبة اليه الشكل مشهور وهو مجموعته عن النفس الناطقة واحوالها في العلم الطبيعي مع انها ليست نفس موضوع العلم
 ولا نوعه ولا عرضا ذاتيالا ولا نوع عرض ذاتي لا عرضا ذاتيا لعرضه الذاتي او لنوعه واحوالها ليست عرضا ذاتية لموضوعه
 العلم ولا الاعمال المنسوبة اليه يجب عنه بان النفس صورة متنوعة للعلم وجزء لنوعه وقد سبق ان موضوع المسئلة قد يكون جزء
 المولود في وقت له ما هو عرض ذاتي له والبحث عن النفس من هذا القليل في ان النفس الكائنات جزء من الانسان فليست جزء
 من موضوع العلم وما سبق هو ان موضوع المسئلة قد يكون جبر لموضوع العلم الان يقال انه يجوز البحث عن جزء من موضوع
 العلم ايضا وان كان ذلك الجزء سببا لموضوع العلم لا يقال من انه لا حاجة الى تجزئة البحث عن جزء النوع فان جزء النوع يكون
 عرضا ذاتيا لجسده الذي هو موضوع العلم فان النفس لما كانت جزء من نوع كسب كانت من عوارضه الذاتية فالبحث عنها في
 الطبيعي بحث عن العرض الذاتي لموضوعه ولا ريب في جازاه ووقوعه لا يكاد يتم اذا العرض الذاتي للشيء ما يعرضه ويحل عليه ما
 موافقة او اشتقاقا ونفس ليست عارضة للعلم لانها سبانية اياه مقارفة غير محمولة عليه لعدم قيامها به فلا سماع لعدم
 الاعراض الذاتية للعلم وما يتحلل من ان البدن اداة الانسان والنفس صورة له المادة والصورة بعض ففصل باعتبار
 فان النفس يكون فصلا باعتبار فيكون محمولا ذاتيا للانسان ومحمولا عرضيا لجسده الذي هو كسب خال عن التحصيل كما سيأتي انشاز
 الله تعالى في مقامه ومن اعجاب ما سبق الى بعض الاذيان من ان البحث عن النفس مستطردى من جهة تعلقه بالبدن
 انها هو بالاصالة من جهة مباحث الحكمة الوسطى اعني الرياضياتي الباحث عما لا يتقرر في المادة افتقار اكليا ولا يستغنى عنها
 كليا فان النفس تحتاج الى المادة في حدودها وتستغنى عنها في بقاها ولما قضى الموضع من مباحث النفس في كتاب من الطبيعي
 ولم يتم حاجة الى استيعابها في الرياضياتي فخص موضوع الرياضياتي بالكم ونحو التفاضل قد غفل عن ان الرياضياتي بحث عما يتقرر
 في الوجود البعيني الى المادة ويستغنى عن اعتبار خصوص المادة في الوجود والذميني وان النفس لا تقتصر في وجوده بالمعنى الى
 المادة لانها قائمة لافي مادة انما تحتاج في حدودها الى مادة تتعلق بها تعلق التدبير والمتصرف لا غير ومن الممكن
 يكون بعيد ثم يقال ان مباحث النفس بالاصالة من جهة علم المقارفات وذكر بان في الطبيعي مستطردى لكان اقرب
 من ان يصغى اليه وقد استوفيت الكلام في هذا المزمع في تعليقاتنا على تخيص الشفاء لسيدى وابي اب البار خراؤه اشد عنا
 خير الجزاء وتعمده بالافتقار والرضوان والرضاء قوله اى الامور الخارجة قال الشيخ في برهان الشفاء ان المحمول في
 المسئلة يكون مجبور الانية فيطلب فيها الانية لانه مجبور البنية فيطلب فيها البنية دون الانية فلا يجوز ان يكون طبيعة
 بعض او فصل او شيئا مجتمعها انما كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المجمولات التي توفد في حدشي يجب ان تكون بنيت

المشرب لشيء اذ يتحقق الشيء في الكلام فندخل العقل في ذلك ثم قال وقد سهر من على وجوده يعني الذاتيات لشيء اذ كان
 عرف لجوارضه ولم يكن يتحقق هو هو فعرف مثلاً من جهة ما هو مشوب الى شيء او لفعل او لفعل ولم يكن عرف ذاته مثلاً انما
 يطلب بل النفس جوهر ليس بجوهر والجوهر جنس للنفس لكن انما يطلب في اذ لم يكن عرفاً النفس بذاتها بل عرفاً باسم
 جهة ما هي مضافاً الى البدن وكما له والصيد عنها الا فاعيل الحيوانية وبالجملة اذ عرفنا باسم جهة انها شيء جوهر كذا
 مبدئ كذا فمكن بعد ما عرفنا ذاتها فاذا لم تكن وضعت حقيقة ذاتها لم نطلب محل امر آخر عليها ذلك الامر جنس لذاتها ولم
 يكن المحمول في طلبنا بل حقيقة هذا الموضوع في القضية بل كان جنساً لآخر يعرف من هذا الذي يطلب المحمول له في الكلام
 وبالجملة فابحث في العلم انما يكون عن الامور الخارجة عن موضوعها عارضة له بالذات او بواسطة امر سوا ولا عني العوارض
 الذاتية له ومن ههنا تسميهم بقية كون ان الموضوع وذاتياته تكون مفروقة عنها في العلم واما ما يستدل به على ذلك من ان
 مسائل العلم متضاهية يكون فيها اثبات المحمولات المطلوبة للموضوع وهو توقف على ثبوت الموضوع واذ كان فلو كان ثبوت
 الموضوع وجبنا له مسائل لم توقف الشيء على نفسه في غاية السقوط لانه ان اريد ان اثبات المحمولات المطلوبة
 للموضوع موقوف على ثبوت الموضوع اى وجوده لم يكن لا يلزم منه الا ان يكون اثبات الوجه للموضوع مفروقة عنه لا اثبات
 ذاتياته له وان اريد ان اثبات المحمولات المطلوبة للموضوع موقوف على اثبات ذاتيات الموضوع لفظ ذلك في خيرة المفار
 اما ما قيل في انا ذلك من ان فرع ثبوت الشيء لشيء على ثبوت المثبت له ثم ونحن الاستدلال ولو سلم فوق اثبات
 شيء لشيء على اثباته فليس شيء اذ مقصود الاستدلال هو ان التصديق بالبهية المركبة الذي هو المطلوب في المسائل
 على البهية البسيطة للموضوع فان التصديق بالبهية البسيطة مقدم على التصديق بالبهية المركبة ولا يتوقف هذا على فرع
 ثبوت الشيء لشيء على ثبوت المثبت له ولا على توقف اثبات شيء لشيء على اثباته قائل قوله العارضة ما يقال ان المراد
 بالعوارض الخلق المحمول بالمواظاة بنا على ان المتعبر في المسائل هو الحمل بالمواظاة وذكر المبادى في الاشياء محتج
 التسليم ليس شيء فقد صرح الشيخ بان العوارض اللازمة للموضوع قد يكون صوراً وقد يكون اعضاءاً وقد يكون مشتقة منها
 فالاول نحو كل جسم فضي مبدئ فان مبدئ الميل هو الصورة والثاني نحو كل جسم فلاني طبعي والثالث نحو كل جسم محمدي
 فلاني الرابع نحو كل جسم فلاني متحرك واما ان المتعبر في المسائل هو الحمل بالمواظاة فجوهره انما يقصد في المسائل اثبات
 بعض العوارض للموضوع مواظاة فقد يقصد اثبات حلول بعضها في الموضوع ووقايده ايضا كما في المثال الاول على
 ان العوارض الذاتية للموضوع العلم لا يجب ان تقع محمولات للمسائل بل قد تكون موضوعات لها كقولنا كل حركة شيطانية
 على الزمان والوجود زائد على الماهية فلا يلزم من كون المتعبر في المسائل هو الحمل بالمواظاة ان لا يكون غير المحمول

بالمواطات عرضاً ذاتياً للموضوع العلم **قوله** الطبيعية من حيث هي هي العلم فليما اشتهر في تقرير الموضوع انه لا يبحث في العلم عن
 اعراضه الذاتية ورواياته من علم الادب حيث فيه عن العوارض الذاتية لانواع موضوعات انواع اعراضه الذاتية فلا يصح قصر
 البحث في العلم على العوارض الذاتية لنفس الموضوع وما يتوهم من ان محمولات المسائل التي موضوعاتها انواع موضوع العلم
 او لا عرضها لذاتية وان لم يكن عوارض ذاتية شاملة للموضوع على الاطلاق فهي عوارض ذاتية شاملة له على المقابل في
 غاية السخافة اذا يعرض الشيء لامراض لا محالة عرض غريب لا العرض الذاتي الشامل للموضوع على المقابل بوالعارض
 الذاتي الاخص ومشتان ما بينهما ما اجاب عن بلا الايراد المحقق الدواني اولاً بان في قصر البحث على العوارض الذاتية للموضوع
 في تعريفه سائحة اعتقاد على ما فضل في مقامه من انه يبحث في العلم عن العوارض الذاتية لنفس الموضوع لولا ان هذا هو
 الذاتية او انواع اعراضه الذاتية فهذا اجمال تفصيل موكول الى متفانه وذا هو الحق كما حققنا في فواتح هذا البحث وثانياً بانه
 فرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما ان فرق بين موضوعه وموضوعها فكما ان موضوع العلم يكون عين موضوع المسئلة
 وغيره وكذلك محمول العلم يكون عين محمول المسئلة وغيره وبوجهي تقدير الغيرية مفهوم مردودين محمولات المسائل المتقابلة
 اي احداهما بينهما ذلك المفهوم المردود عرض في الموضوع العلم على كل تقدير يكون البحث عنه ببحثه بمحمول العلم في العرض الذاتي لموضوعه
 بوجه غير ضمني لان محمولات المسائل قد تكون بحيث لا يصلح المفهوم المردود بينهما وبين محمولات المسائل الخزان يكون من العوارض الذاتية لنفس
 ونسج العلم كما في قولنا كل حركة منطبقة على الزمان وقد عرفت فيما سبق ان العوارض الذاتية للموضوع العلم لا يجب
 ان تكون محمولة عليه بالمواطاة ولا ان تكون متحدة معه في الوجود فالاحوال العارضة المحمولة بالمواطاة على عوارضه الذاتية
 لا تعمل عليه بالمواطاة او الاحوال اللازمة لثقل تلك العوارض الذاتية المحمولة على تلك العوارض بالاشتقاق
 ان يصلح لان تعد من عوارض الموضوع ولا ان يعد المفهوم المردود بينهما من عوارضه فضلاً عن ان تعد من عوارضه
 الذاتية فانهم قد عترض بعض المتأخرين على هذا الجواب بوجهين الاول ان المفهوم المردود امر اعتباري يعتبره العقل من
 محمولات المسائل والضرورة شاهدة بان البحث انما يكون عن احوال حقيقية واجيب عنه بانه ان اريد بالامر اعتباري
 الامر ان شرعي الذي لا يتحقق في نفس الامر اصلاً لانفسه ولا بمشاراة تتراه تكون المفهوم المردود امر اعتباري لا يعني
 كما كيف وهو متشعب عن فسادواضي وان اريد به الما لا وجود له في الخارج فكلوه اعتباري بهذا المعنى مسلم لكن لا سلم ان الاحوال
 المطلوبة يجب ان تكون امورا عينية الثاني انه يلزم من ان لا يكون محمولات المسائل مقصورة بالذات والضرورة تشبه
 بخلافه قال الشيخ في برهان الشفاة الاعراض الغريبة لا تجعل مطلوبات في مسائل الصنائع البرمانية واجيب عنه بتارة بان
 كون محمولات المسائل اعراضاً غريبة للموضوع العلم لا يجب ان لا تكون مقصورة في المسائل كيف وهي اعراض ذاتية

لموضوعات المسائل ومراعاة الاشياء وان الاعراض الغريبة لموضوعات المسائل لا يكون مطلوبة بالبرهان لا يخفى ان جواب
الحقن انما هو على تقدير تسليم ان محمولات المسائل الخاصة ليست اعراضا ذاتية لموضوع العلم وانما لا يجوز البحث في العلم عن
الاعراض الغريبة لموضوعه وانما الحاجة الى ارتكاب القول بالمفهوم المردود فالعلم ان يكون جوابه بتجوز البحث في العلم عن
الاعراض الغريبة لموضوعه فالتاريخ انما لا يمكن ان يكون محمولات المسائل الغريبة لموضوعه مطلقا وكان العرض الذاتي للطبيعية العلم بالمفهوم
المردود بين محمولات المسائل لا يكون محمولات المسائل مقصودة بالذات في العلم ولا يشترط في ان الضرورة تشبه بخلاف ضرورة ان المقصود قولنا
كل حيوان فله قوة النفس الذي هو من مسائل العلم الطبيعي اشياء قوة النفس للحيوان الا اثبات الامر للمردودين قوة النفس ومحمولات مسائل الظاهر
للمفهوم الطبيعي نعم الاستشهاد بكلامه اشياء ليس في محله عدم دلالة الا على ان محمول المسئلة يجب ان يكون عرضا ذاتيا لموضوعه
وعدم انكاره يجب ان يكون محمولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها وتارة بان قصد الباحث يتعلق اولها بالاعراض الذاتية
لموضوع العلم ان كانت امور انتزاعية وثانها يتعلق في ضمن المسائل واستدلالها بمحمولات المسائل والضرورة انما
تتشهد بان محمولات المسائل لا تتأخرون القصد مطلقا وبذات في غاية السقوط الا لا يرتاب احد في ان المقصود اولها بالذات
هذه اشياء محمولات المسائل لموضوعاتها كاثبات امتناع الحق والالتزام للفكر او الحركة الارادية للحيوان اما اشياء
المفهوم المردود بين محمولات المسائل فيكون محمولات المسائل الى المفهوم
المردود بينها كما يرتكبه الحق الدواني على تقدير تمامه فكيف يستغنى عنه ثم ان هذا البعض يهدم وجوب الحق الدواني
اجاب عن سائل الايرادين الاول ما اشار اليه الشارح بقوله العارضة الطبيعية من حيث هي هي والثاني ما اشار اليه
بقوله ومن حيث انها سارية في الافراد كلا وبعضا فاما الجواب الثاني فيفسره وينين حاله في المدرس مستقبل انشراح الله
تعالى واما الجواب الاول فما ضل ان موضوع العلم المعروف من العوارض البحث عنها في العلم نفس الطبيعة من حيث هي
هي اي مع غزل النظر عن الحائط والتعريف والعموم والخصوص فالطبيعة بهذا اللفظ اشياء على جميع مراتبها وحقيقيا فانها
اللاحق لها بحيثية كالعموم والكان عرضا غيرا لها اذا اخذت بحيثية اخرى كالخصوص وبالعكس لكنه عرض ذاتي لها بان
حيث هي اي الاتحاد مع جميع مراتبها بالذات او بالعرض وبالمجمل فال موضوع هو الطبيعة من حيث هي هي لا لا بشرط شي بانها
يكون الحيثية قية العلم على اي الهيئة المنقطة بخلافه من حيث هي هي والكان معها ان قيود ولكن لم يقيد الحائط بشيء
سواء هي علم من الهيئة لا بشرط شي فانها منقطة مجردة عن القيود ولو في الحائط واما الهيئة لا لا بشرط شي فلا هي مجردة ولا لا
مجردة ولا واحدة ولا كثيرة ولا تألها وهو الحائط في معروضة بالذات لكل ما يعرض لها من حيث العموم او من حيث الخصوص
فال عوارض الذاتية لانواع موضوع العلم او انواع عوارض ذاتية لموضوع العلم عوارض ذاتية لنفس موضوع العلم من حيث

بهر حال بحوث عنده في العلم هي العوارض الذاتية لموضوعه واما ان العارض للمرض ليس عارضاً له لمرض وانه
 الجواب في غاية اخافة اما اولاً فلان المهيئة للبشرط هي اعم مراتب المهيئة ليس فوقها مرتبة ليعبر عنها بالمهيئة لا بشرط
 والمهيئة لا بشرط هي الاحاطة بالحكم العموم والخصوص وهي موضوع المهيئة ولو كانت فوقها مرتبة اخرى لم تحقق قضية
 وادار المهيئة والطبيعية والخصوصية والاشخصية يكون موضوعها تلك المرتبة من المهيئة واما ثانياً فلانه لو سلم هذه المرتبة فلما
 يفتي شيئاً اذا اشك في ان هذه المرتبة اعم من المهيئة المخلوطة والعارض الذي عارض بالذات عارض لهذه
 المرتبة من جهة الخصوصية فلا يكون عارضاً لها بالذات حتى يكون عارضاً ذاتياً لها واما من ان هذه المرتبة لا واحدة و
 الاكثرية ومتعددة مع احدى او اكثرية معروفة بالذات لما يعرض لاولاهه والكثير وجم فاسد لان المهيئة من حيث هي هي وان لم
 تكن واحدة بالوحدة الاشخصية او كثيرة بالكثرية الاشخصية فهي واحدة بالعلوية والاكثارات لا شيئاً مضافاً لغيرها بل بعضها
 بخصوصية لا يكون عارضاً ذاتياً لها وقد قال الشيخ ان ما يعرض للشيء لا مرضه وكان الشيء محتاجاً في الحق لانه ان يعبر
 فوفاً عن انما يقوله لا يكون عارضاً ذاتياً له وقد وضع لذلك قانوناً وهو ان يلاحظ طبيعة الجنس مع خصوصية ما يحكم ما و
 فان كانت باهية كذلك صالحه لان يعرضها العارض فذلك العارض عرض ذاتي وان لم تكن صالحه لم يكن عرضاً
 في عروضة لها التي تجعل لفصل وتفسير فوفاً عن انما يقوله فذلك العارض عرض غريب فعند هذا الاستحسان نجد الحركة
 من العوارض الذاتية للجنس لانه مع قطع النظر عن تنوعه بفصل صالح لقبوله الحركة ولا نجد الزوجية والفردية من العوارض
 الذاتية للعدد ولان العدد لم يعبر فوفاً عن انما يقوله لان يعرض له الزوجية والفردية واما ما اول به من الجيب كلام
 الشيخ من ان مراده ان اذا اعتبر الجنس لا بشرط لا يكون ما يعرضه لمرضه لا مرضه لا بشرط واما اذا اعتبر لا بشرط
 يكون متحداً مع الاخص بالذات فيكون كل ما يعرضه لمرضه عارضاً له بالذات فمعجب عجب لان الجنس اذا اعتبر
 لا بشرط شيئاً فاما ان يكون متحداً بالذات وجوداً مع الاخص كانه اذا اعتبر لا بشرط شيئاً يكون متحداً مع وجوداً بالذات
 فيلزم ان يكون ما يعرضه لمرضه لا بشرط شيئاً لا يكون ما يعرضه لمرضه لا بشرط شيئاً لا يكون ما يعرضه لمرضه لا بشرط شيئاً
 متحداً مع وجوداً بوجوده فلا يكون ما يعرضه لمرضه لا بشرط شيئاً لا يكون ما يعرضه لمرضه لا بشرط شيئاً لا يكون ما يعرضه لمرضه لا بشرط شيئاً
 الجنس بعد تصوره فوفاً عن انما يقوله هذا التقدير لا يكون ما يعرضه لمرضه لا بشرط شيئاً لا يكون ما يعرضه لمرضه لا بشرط شيئاً لا يكون ما يعرضه لمرضه لا بشرط شيئاً
 واما ثانياً فلانه لو سلم ما ذكر فانه لا يجري في موضوعات المسائل التي موضوع العلم ذاتي لها واما اذا كان موضوع العلم
 في العارض الذاتي للموضوع العلم فلا يجري فيه لان مهيئة الموضوع من حيث هي هي ليست متعددة مع نوع عرضة العلم ذاتي
 بالذات فاما يعرضه بالذات لا يكون عارضاً لها بالذات واما ما راجعاً لها فاسلم ان العوارض اللاحقة للشيء بواسطة الامر

الاخص اعراض ذاتية ولكن جعلها محمولات المسائل اما باعتبار انها اعراض ذاتية فنفس موضوع العلم ينبغي ان يجعل
 موضوع المسئلة نفس موضوع العلم اذ معنى لجعل الاعراض الذاتية لتشي بمحمولة على شئ آخر واليه يكون التصريح متعلقا بمعرفة
 حال الموضوع نفسه لا بمعرفة احوال افواهه فيكون المقصود في كتاب الحيوان من الطبعي مثلا معرفة ثبوت قوة النفس
 النفس كبحر للحيوان والنسبة تشبه بخلافه واما باعتبار انها اعراض ذاتية لموضوعات المسائل من جهة الخصوص
 فهي بهذا الاعتبار اعراض غريبة بالنسبة الى موضوع العلم فيعود الاشكال قبحه في هذا ما افادنا ثم الحكماء قدس سره مع
 زيادة ما واما خلافا فلذلك قد عرفت فيما سبق ان العوارض الذاتية لموضوع العلم لا يجب ان تكون محمولة عليه بالمواطاة
 ولان تكون متحدة معه في الوجود فالاحوال العارضة لها بالذات التي تحمل عليها في المسائل او الاحوال العارضة لعوارضها
 الذاتية الغير المحملة عليها مواطاة كالعوارض الذاتية للزمان العارض للحركة العارضة للجسم لا يمكن ان تكون عوارض طبيعية
 الموضوع وان اخذت الالابشر شئ ففصلنا عن ان تكون عوارض ذاتية لها فلا يتشبه بهذا الجواب فيما اذا كان موضوع
 المسئلة العارض الذاتي الغير المحمول بالمواطاة على موضوع العلم وخبر العارض الذاتي كذلك ومجوبها عارض العارض
 الذاتي المذكور كقولنا الوجود ذاته في مسائل فلسفة وقلنا الزمان غير قاري في مسائل الطبعي فان هذه الجمولات ليست
 عارضة لطبيعة موضوع العلم باي اعتبار اخذت وبالجملته فهذا الجواب لا يستلزم بعض الاشغال بالتوهم في الابطال
 والوقت اخر ان يضاف في بسط ما فيه من وجوه الاختلاف فاما ما اورد عليه بعض اشخاص في بعض تعديلاته من انه لو صح
 ادم دخول العلوم الجزئية في العلم الكلي او موضوع العلم الكلي اعلم من موضوعات العلوم الجزئية والعوارض المبحوث عنها
 في العلوم الجزئية اعراض ذاتية للاخص والعوارض الذاتية للاخص عوارض ذاتية للاعم على ما ذكرنا فليكون العوارض
 المبحوث عنها في العلوم الجزئية اعراض ذاتية لموضوع العلم الكلي فلو دخل العلوم الجزئية في العلم الكلي فمتنع اذ غاية
 ما يلزم ان يكون العوارض المبحوث عنها في العلوم الجزئية اعراض ذاتية لموضوع العلم الكلي وذلك لا يستلزم دخول
 العلوم الجزئية في العلم الكلي لاختلاف احوالها في نظر الباحث فالعلم الكلي يبحث عما يعرض من حيث الوجود والعلوم
 الجزئية تبحث عما يعرض من حيثيات اخر فلا يلزم ان يكون العوارض المبحوث عنها في العلوم الجزئية سموية عنها في العلم
 الكلي والكانت عوارض ذاتية لموضوع العلم الكلي وكذا ما اورد عليه قائم الحكماء في خواتيم شرحه من ان موضوع المسئلة
 امكن عرضها ذاتيا لموضوع العلم اذ قد عرفت ان يكون محمولها جنس الموضوع وفصله وكيف يكون ذلك المحمول عرضا
 ذاتيا لطبيعة الموضوع وان اخذت من حيث هي لا بشرط شئ وذلك لان فلا لا يراى ذاتية على ما يجب اذ جوابه انما هو
 من الازداد الفاعل بان اعراض النوع الموضوع مثلا وبالجملة الاعراض الجزئية لموضوع العلم المبحوث عنها في المسائل

بحث عنها في العلم مع انها ليست عوارض ذاتية لموضوعه وحاصل جوابه ان العوارض الملازمة للشيء هم اسطة الامر الاخر
 عوارض ذاتية له من حيث هو موجود لا بشرط شي واما الايراد بالمحمولات التي هي من اجناس الموضوع وقصوره فلا اساس له بل لا بد
 المذكور لاجل انهم قد ايراد على محال على من يقتصر البحث في العلم على العوارض الذاتية لموضوع العلم ولم يعرهم بحث فيه لاحوال
 المنسوبة اليه قد ذكرنا ذلك الايراد في فروق بحث الموضوع ثم اعلم ان المحجب اور على نفسه بانكم جعلتم العارض الذاتي
 للامر الاخر عرضا ذاتيا للاعم نظر الى الاتحاد والاعم والاض من الاشكال ان الاتحاد من بطرفين فليس في ان يكون العرض الذاتي
 للاعم عرضا ذاتيا للاض واجاب عنه بان هذا لا يجري في العارض الامر ثم فان الاعم بوحده بل بجهة متحدة مع الاض قد
 او بالعرض الاض ليس كذلك فلم يكن لما يعرض الاض بواسطة الاعم خصا ص بالاض من لاجل العرض الذاتي من
 الاختصاص وينادي في غاية السقوط لان الاختصاص غير شروعي في العرض الذاتي فلو وجب بحكم الاتحاد ان يكون ما يعرض
 الاض بالذات عرضا ذاتيا للاعم وجب ايضا بحكم الاتحاد ان يكون ما يعرض الاعم بالذات عرضا ذاتيا للاض وان لم يكن
 مختصا به بالجهة فمتى قد هذا الجواب نلهم من ان نخفي ومفاسده اكثر من ان نحكي قوله بنحو ان لا يتجاوز الى الافراد يعرض
 الطبيعة من حيث هي لا يجب ان يعرض لافرادها كصلح الطبيعة لان تقع موضوع المهلة وكما لوجب العارض الطبيعية
 انقيص من الممكن كل منها بخصوصه ما يتوهم من ان كل ما هو لادم الطبيعة من حيث هي هي لازم للفرد باطل لا يفت
 اليه فالعارض الذاتي للطبيعة من حيث هي هي يجوز ان لا يتجاوز الى الافراد ولكن هذا القسم من العرض الذاتي لا يجب عنه
 في العلوم لان المسائل هي القضايا المحصورة **قوله** او من حيث هي سارية في الافراد كلا او بعضا هذا هو الجواب الثاني
 الذي تكلفه بعض المتأخرين لدفع الاشكال الوارد على قصر البحث في العلم على العوارض الذاتية لموضوعه لغير الاشكال
 الذي ذكرناه في الدرس السابق وحاصل ذلك موضوع العلم هو الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلا او بعضا فليس العوارض
 الذاتية ما يكون عارضا للطبيعة الموضوع من حيث انها سارية في جميع الافراد كالتيه لعارض طبيعية بحكم الطبيعي الذي هو
 حكمية الطبيعة ومنها ما يعرض للطبيعة الموضوع من حيث انها سارية في بعض الافراد كقوة الحس العارضة للجسم الطبيعي من حيث
 سريانه في بعض الافراد يعني الحيوان فما يعرض الاض بالذات عارض بالذات لطبيعة الاعم السارية في بعض الافراد فهو
 عرض ذاتي للاعم فابحث في العلم فما يقع عن العوارض الذاتية لموضوعه وبه الجواب كالجواب الاول في غاية الوهم
 والسخافة والاولا فلا تمان ان يراود بالطبيعة السارية في بعض الافراد الطبيعة السارية في بعض الافراد الخاصة بخصوصها
 فلا يخفى انها عين الاض فان طبيعة الجسم السارية في الحيوان بخصوصه نفس الحيوان فما يعرضها بالذات انما يكون عرضا
 ذاتيا للاض ما هو خاص للاعم فيكون بالقياس الى الاعم عرضا غيرا فبقي الاشكال كما كان واما ان يراودها الطبيعة

الطائفة السارية في بعض الافرادى بعض كان فلا يخفى ان ما يعرض للاخص بخصوصه بالذات لا يكون عارضا للطبيعة المطلقة
السارية في بعض الافراد الا بخصوصه الابعده تخصيصها في ضمن تلك لافخص بخصوصه فيكون عرضا غريبا بالقياس اليها فثبت
فيما سبق نقيض الاشكال بحال واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يتشبه في حوار من الذاتية الغير المحمولة بالمواطاة على انواع
الاعراض الذاتية لموضوع العلم الغير المحمول عليه بالمواطاة فانها بحث عنها في العلم مع انها ليست عرضة لطبيعة موضوع
العلم اصلا لان حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضا ولا من حيث انها سارية في الافراد لبعضها فلانها لا ورود بعض الشرح
على هذا الجواب من ان يستلزم دخول العلوم الجزئية في العلم الكلى اذ العوارض بالذات لموضوعات العلوم الجزئية
على هذا التقدير عارضة بالذات لطبيعة موضوع العلم الكلى من حيث سرى بها في الافراد بعضا فقط لا يلزم ما ذكره
الجواب الا ان يكون العوارض الذاتية لموضوعات العلوم الجزئية اعراضا ذاتية لموضوع العلم الكلى الا ان يكون تلك العوارض
بموضوعها في العلم الكلى لاختلاف حيثية البحث فلا يلزم دخول العلوم الجزئية في العلم الكلى وكذا ما ورد
بعض الآخرون من ان حيثية سريان في الافراد كلها وبعضا اما تعليلية او اطلاقية او تقييدية على الاولين
فال موضوع الطبيعة من حيث هي هي والحقائق المستعقبة منها هي المهمة والعقائيا المستعملة في العلوم
لا محالة محصورات والى هذا على هذا التقدير يرجع هذا الجواب الى الجواب الاول على الثالث فاننا نرى ان هذا المركب التقيدي
قد لا يصح ان يكون موضوعا للعلم او رتبة من بلية موجودة في الذهن او في الخارج فيكون العقائيا المعقودة
بها شخصية فلا يكون مسائل للعلوم الحقيقية وذلك لان الطبيعة قد تعتبر من حيث هي هي بهذا الاعتبار موضوع المهمة
التقيدية وقد تعتبر من حيث هي هي بهذا الاعتبار موضوع الطبيعة هي بهذا الاعتبار لا يرسى اليها احكام الافراد وقد تخرج عن هذا
على الافراد وسرى بها فيها وهي بهذا الاعتبار عالمة لاحكام الافراد وموضوع للعقائيا المحصورة ومهمة المتأخرين وبهذا الرتبة
هي المراد بالطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضا وهذا المركب التقيدي عنوان لهذه المرتبة فلا يكون العقائيا
المعقودة منها شخصيات ولا مهمات قدما هي بل محصورات او ما في حكمها واعلم ان الجيب قد استشهد على ما زعم بما قاله العلم
الثاني في تعليقه بقائه من ان العلم الطبيعي لموضوع يشتمل على جميع الطبيعات ونسبة الى ما تحت نسبة العلوم الكلية الى
العلوم الجزئية وذلك لموضوع هو الجسم بما هو متحرك وساكن والبحث عنه فيه هو العوارض اللاحقة من حيث هو ذلك
لا من حيث هو جسم فلكي او عرضي ثم انظر في الاجسام الفلكية والاسطقسية نظرا فخص ويتبع ذلك النظر فيما هو خاص منه وهو
النظر في الاجسام الاسطقسية ما غوذة مع المزاج وما يعرض لها من حيث هي كذلك ثم يتبع ذلك النظر فيما هو خاص منه وهو
هو النظر في نسبتها والمواد وبما كنتم اعلم الطبيعي فتبين هذا القائل ان مراد الفارابي بقوله يشتمل على جميع الطبيعات

هو مرتبة طبيعية كسبم الاشياء او الطبيعية السارية في الافراد وانت تعلم ان الفارابي يارمر ما توهم بل مراده ان للطبيعي
 موضوعا مشتركا على جميع الطبيعيات وهو كسبم الاشياء لانه يصدر على انواع ثم بين طريق البحث فذكر انه يبحث عن الاحوال
 العامة للبحث على الالاجسام الفلكية والاسطية ثم عن احوال الكائنات والمزاج ثم عن احوال النبات والحيوان
 فهو يصرح منه بان العلم باحث عن العوارض الذاتية للبحث لانواعه على ما سلفنا في امر قوله بواسطة في العروض علم ان
 الوسطة قد تكون واسطة للعلم اي علة للتصديق بثبوت المحمول للموضوع ويقال لها الوسطة في الاثبات وهذه الوسطة
 لا تحقق في البديهيات بل انما تحقق في النظريات الكسبية وقد يطلق الوسطة على امر يكون متصفا بصفة حقيقة وينسب
 تلك الصفة الى امر اخر لعلاقة لرفع ذلك الامر كالسفينية المتصرفة بالحركة بالذات فهي واسطة في عروض الحركة لما سلفنا فيكون
 هناك عارض واحد ثابت للواسطة بالذات فتسبب الى ذي الوسطة بالعرض ويسمى هذه الوسطة بالواسطة في العروض
 وقد يطلق الوسطة على ما يكون علة للاتصاف بشئ بصفة بان يكون ذلك الشئ متصفا بتلك الصفة حقيقة وبالذات يكون
 تلك الوسطة علة للاتصاف بها ويسمى هذه الوسطة بالواسطة في الاشياء وهي على متعين الاول ما يكون الوسطة وذو الوسطة
 كلما يتصفين بالذات بتلك الصفة فيكون للصفة فردان احدهما قائم بالواسطة والاخر قائم بذی الوسطة لكن قيام فرد
 منها بذی الوسطة يكون بسبب قيام فرد منها بالواسطة كاليد فان قيام الحركة بسبب لقيام الحركة بالمتعلق والثاني ما
 لا يكون الوسطة متصفا بالصفة اصلا ويكون لها حط من العلية كالصبيغ الذي هو واسطة في الصفات الثوب بالصبيغ
 او عروضا فاعلم انهم قد فسروا العرض الذي يات على الاشياء او بواسطة امر ساو له فاختل في ان المراد بالواسطة
 السنية في القسم الاول المثبتة في القسم الثاني اية واسطة من هذه الوسائط فخال بعض ان المقترن في القسم الثاني
 اثبات الوسطة في اثبوت بشرط كونها مساوية وفي القسم الاول فيها مطلقة واورد عليان محمولات المسائل لما كانت
 عوارض ذاتية لموضوعاتها كانت اما من القسم الاول فلا يكون في ثبوتها لموضوعاتها واسطة واما من القسم الثاني فيكون
 في ثبوتها لها واسطة مساوية والاولى واسطة في ثبوتها لموضوع ضروري اثبوت له وكذا ما يكون الوسط فيه مساويا للموضوع
 (او الوسطا مساوي ايضا عروضا في للموضوع فعبارة الملائمة او الملائمة وعلى الثاني فينبى الى ما لاذة فيكون بالآخرة
 ضروريا فيلزم ان يختصر المسائل في الضرورية وقد عجب بعض اشرل حيث فهم من الضروري معنى البهيمى فاجاب
 عن الجواب بان ثبوت ما لا وسط في ثبوت شئ لا يجب ان يكون ضروريا بل ربما يكون نظريا كالثوب الجوهري للنفس مع ان
 جنس لها وقد غفل هذا الجيب عن ان مقصود المورد ان على هذا التقدير يختصر المسائل في العنفا بالضرورية ولا يكون مستمرة
 وجودية او ممكنة ولا ريب في اللزوم ولا في لطلان اللزوم فذهب الشارح اقتدار بعض كتبه الى ان الوسطة السنية في

القسم الاول هي الواسطة في العروض واحد قسمي الواسطة في المشبهة وهو ما يكون الواسطة وهو الواسطة كلها معروضين
 حقيقيين للصفة والواسطة بالمشبهة في القسم الثاني احدى الواسطتين الثبوتيتين في القسم الاول بشرط ان يكون الواسطة
 متحدة مع الموضوع بالذات او بالعرض فعلى ان يكون العرض اشئ بواسطة الامر الاكتم او بواسطة الامر الانقض عرضا ذاتيا
 واذا لم يشترط اشئ الواسطة معاملة شرط التساوي مع اشتباهه وكونه منصوبا على كمال امتنا الذين علك في
 التقليد لهم قد فسخي هذا الالهام الى اجمال ما تفهذه به في هذا المقام وسنعود الى تفصيله في العرس المستقبل ان شاء الله تعالى
 وذهب بعض المتأخرين الى ان الواسطة المنفية في القسم الاول هي الواسطة في العروض واحد قسمي الواسطة في الذات
 وهو ما يكون كل من الواسطة في الواسطة معروضين حقيقيين للصفة والواسطة المشبهة في القسم الثاني احدى الواسطتين
 صدقا او متعكلا بل ان ايمان ايضا باطلان فان الصفة اذا كانت عارضة للشيء حقيقة كانت من اعراسها الذاتية والحكمت
 موضوعا للشيء حقيقة بواسطة امر سابق يشعشع لغيره من نوع تلك الصفة بالذات او عرضا من فرد من نوع تلك الصفة بواسطة
 مباينة للشيء الا بالحق في كون فرد من نوعها عارضا للشيء حقيقة فلا بد لاجل ذلك لعارض عن العوارض الذاتية
 للشيء وايضا فقد بحث في كتاب النفس عن العلم بالعارض لبيان كونه عارضا لها بواسطة العقل الفعال مع العلم
 على ان الذين لا يكونون من العوارض الذاتية للنفس لانه ليس عارضا لها بالذات ولا بواسطة متحدة معها بالذات
 او بالعرض ولا بواسطة مساوية لها صدقا او تحققا فلا يمكن على اشتراط الشارع اتحاد الواسطة مع الموضوع بالذات
 او بالعرض او بما لا يشترط التساوي وعلى تعميم التساوي الذي اشترطه بعض عن التساوي حسب لصدق التساوي
 حسب التحقيق في مستأنف الدرس ان شاء الله تعالى وذهب السيد المحقق قدس سره الى ان الواسطة المنفية في القسم
 الاول هي الواسطة في العروض فقط والواسطة المشبهة في القسم الثاني هي الواسطة في العروض بشرط التساوي فعلى
 ان يكون العرض اشئ بواسطة اصل او بواسطة في المشبهة سواء كانت الواسطة غير متضاهي لا يكون عرضا
 لذلك العارض اصلا او كانت هي ايضا معروضة لمن القسم الاول من الاعراض الذاتية اي من الاعراض
 لا ليست للشيء فان بالقسم من الاعراض الذاتية قد يخفى باسم العرض الاول قال الشارع في
 بعض تعليقاته في ليس بصواب لان العارض بواسطة الجوز الاعلم ليس عرضا ذاتيا عند فهم فضلا
 عن ان يكون عرضا ليا وكونه العارض لامر المبين اذا لم يكن ذلك المبين واسطة في العروض كالحركة المعارضة
 للحركة النازلة في النار ليست واسطة في عروض الحرارة للامور الكاشفة واسطة في ثبوته بالنهي وانت تعلم ان
 عرضا لشيء بواسطة المبين واسطة في عروضه للشيء كالحركة المعارضة لاجل السفينة بواسطة السفينة فهو ليس

عرضا ذاتيا للشيء قطعاً لا ليس عارضاً له لذاته ولا بواسطة مساوية له ولا مكان المباين بواسطة في ثبوته للشيء حقيقة كالمعلم
 الثابت النفس الناطقة بواسطة المبدء الفياض فلا ضير في كونه عرضا ذاتيا بل عرضا اوليا للشيء لما عرفت اى عا
 على اخراجه عن الاعراض الذاتية والاعراض الاولى والاعراض العارضة للما بواسطة النار فلو جبه في عدم كونها عرضا
 ذاتيا للما ليس بكون النار بواسطة في ثبوته بالشيء لظن ان ما يعرض لشيء بواسطة في اشبهت مباينة للشيء لا يمكن
 عرضا ذاتيا بل الوجه ان الحرارة عارضة للما بواسطة في العرو من غير مساوية له اعني الجسم العنصري فعدم كونها عرضا ذاتيا
 للما بما هو لعموم الواسطة في العرو من هذه شروط التساوي ولو سلم ان الحرارة عارضة للما حقيقة بواسطة في اشبهت
 وهي النار فلا بأس في ارتكاب كونها عرضا ذاتيا للما قال الصدوق في حاشي حكمة الاشراف حاسدا ان العرض
 الذاتي ما لا وسط له في العرو من مكان له بواسطة في الثبوت كالسكونية العارضة للما بواسطة النار فجزأ بعث عنها في
 العلم بالباحث عن احواله كالماء العارض للشيء بواسطة جزءه الا انهم فان اريد به العارض لم بواسطة جزءه الا انهم لم يستعد
 معه في الوجود فاما ان يكون هناك عارض واحد يكون عارضا للجزء الا انهم ولا يكون عارضا للشيء حقيقة بل حاسب اليه تجزأ
 فيكون الجزء الا انهم بواسطة في العرو من فلا يلزم كون مثل هذا العارض عرضا اوليا ولا عرضا ذاتيا اذ المقصود في العرض الا
 فمى بواسطة في العرو من وفي التسم الثاني من العرض الذاتي تحقق بواسطة في العرو من بشرط التساوي وكلاهما متساويان
 فيما يكون الجزء الا انهم بواسطة في العرو من ويكون هناك عارضان مستقلمان كمن احد ما قائما بالجزء الخارجى الا انهم والآخر
 قائما بكل الذي هو اخص فملى هذا التقدير يكون عارض الاخص عارضا حقيقة ومن عارضا الذاتية الاولى والاعراض
 الا انهم فلا يكون عرضا ذاتيا للاخص ولا عرضا اوليا وان اريد به العارض للاخص بواسطة جزءه الذي الا انهم لم يستعد
 في الوجود وكما لو كان الا رايته العارضة للانسان بواسطة الحيوان فلا ريب في انه عارض بالذات للا انهم وبالعرض للاخص
 لكن الا انهم بواسطة في عروضة للاخص لانه بواسطة في اشبهت اذ خصوصية اخص ملغاة في عرو من مثل هذا العارض
 فلتحقق بواسطة في العرو من وعو حواس من ذى بواسطة لا يكون مثل هذا العارض من الاعراض الاولى والاعراض
 ولا من عوارضه الذاتية من هنا سقط ما توهم الشايع في بعض تقليد قايمة من ان بواسطة فيما اذا كان بواسطة وذو بواسطة
 كلاهما موصوفين حقيقة بالصفة اذا كانت ذاتية لذى بواسطة اى حبا لها او فضلا لها مثلا يكون للصفة وجود
 وقيام واحد بواسطة وبغى بواسطة كليهما بالذات الاتحاد بالجنس والفصل مع النوع بالذات وذلك ان الانسان مخلوق
 اتحاد بالجنس والفصل مع النوع يكون هناك عرو من واحد وعارض واحد وعرو من واحد فلا يكون هناك بواسطة وذو
 بواسطة وان لو حظية التغير فان كانت الصفة قائمة بالنوع بالذات فان لم تكن خسوية الى الجنس والفصل اصلا

كالنوعية العارضة للنوع فلا يكون الجنس والفصل موصوفين بتلك الصفة أصلا لا لتحقيق في مثل تلك الصورة واسطة أصلا
 لا واسطة في اشبهت ولا واسطة في العروض وان كانت منسوبة الى الجنس والفصل اليه كالضحك القائم بالانسان بالذات
 المنسوب الى الحيوان والناتق اليها والحركة الارادية القائمة بالانسان مثلاً فان كانت طبيعة الجنس والفصل من حيث
 هي هي موصوفة بتلك الصفة بالذات كانت هناك صفتان موجودتان موجودتين احدهما قائمة بالنوع بالذات والاخرى
 قائمة بالجنس والفصل فلا يكون العارض واحدا وان لم يكن طبيعة الجنس والفصل من حيث هي هي موصوفة بتلك
 الصفة بالذات كما في نحو الضحك القائم بالانسان بالذات فان طبيعة الحيوان او الناطق بها هي هي ليست موصوفة
 بالذات كانت الصفة عارضة بالذات للنوع وبالعرض للجنس او الفصل ويكون النوع واسطة في العروض لا واسطة
 في اشبهت ولو كانت الصفة قائمة بالجنس والفصل بالذات فان لم تنسب الى النوع أصلا كالجنسية العارضة للحيوان
 والفصلية العارضة للناطق فلا يكون النوع موصوفاً بتلك الصفة أصلا فلا يحقق هناك واسطة أصلا وان نسبت
 الى النوع فلا كانت طبيعة النوع موصوفة بالذات بتلك الصفة يكون هناك صفتان احدهما قائمة بالجنس والفصل الاخرى
 قائمة بالنوع فلا يكون الصفة واحدة وان لم يكن كذلك كان الجنس والفصل واسطة في عروض تلك الصفة للنوع كما في نحو
 الحركة الارادية فانها قائمة بالذات بالطبيعة الحيوانية وانما ينسب قيامها الى الطبيعة الانسانية لتحقيق الطبيعة الحيوانية
 في صحتها فلا يكون هناك واسطة في الثبوت بل فقط بان انما ذكره السيد المحقق مؤخره وما توجبه الشارح كلامه بانه
 ماول بان المراد بالواسطة في العروض المنفية في القسم الاول من العرض الذاتي المثبتة في القسم الثاني منه ما يعبر
 في اشبهت بالافعال من قسمها فاحسان منه على السيد المحقق من دون امتنان منه فانهم قولهم او الاثبات فمع الشرح
 ههنا متخلفه معنى بعضها العبارة كذا هو واسطة في العروض او الاثبات بان يكون كل منهما معروضا حقيقيا في بعضها كذا
 هو واسطة في العروض او احد قسمي الواسطة في الثبوت وهو ان يكون كل منهما معروضا حقيقيا له ومراده بالواسطة في
 الاثبات هو الواسطة في الثبوت قال في الحاشية قد عبرت عنها في نسخة بالواسطة في الاثبات فتركها وغيرت الى هذه
 العبارة لانها كانت مخالفة للاصطلاح المجهول انتهى قوله بشرط ان يكون اشبهت وان العرض الذاتي للشيء لا يعرضه لذاته او
 بواسطة مساوية له الظاهر ان المراد بالتساوي المتساوي بحسب الصدق والبعض عزم التساوي فقال هو واسطة مساوية
 له صدقا وتحققا وبذا فاسد لان المساوي للشيء متحققا بجزان يكون مساويا لنفسه متلازمانه وجودا وعدمه فعارضه
 لا يكون عراض ذاتية للشيء بل انما هي عراض الامر بآين عنه ونحو ان المراد بالواسطة المساوية الواسطة المساوية له
 متحققا الغير المنفصلة عنه سواء كانت مساوية له صدقا ايضا او لم تكن كذلك فلا انفصال العارض للحركة بواسطة الزمان

او الكون والعناء العارضان لكل من العناصر بواسطة صورتها النوعية من الاعراض الذاتية للحركة وكل من العناصر
ان الزمان ليس مساويا للحركة صدقا وكما من الصور النوعية ليس مساويا للجسم العنصري الذي هو جزء منه صدقا فتعيلم السابق
بحيث يشتمل السابقين المتلازمين وجودا وعدمه ليس لسبب ذلك ان تخصيص المساواة بالمساواة بحسب الصدق ليس بصحيح
واما الشارح فقد اهل شرط التساوي وشرط ان يكون الواسطة متحدة مع ذي الواسطة بالذات او بالعرض فليعلم عليان
يكون ما يعرض اشئ الامر من هذا ونقص من عرضا ذاتيا للشيء مع انهم قد اجمعوا على انه من غريب والعجب ان الشارح
نفسه قد اورد على السيد المحقق فيما قلنا عنه في الدرس السابق بان ما يعرض اشئ بجزءه الا انه ليس عرضا ذاتيا له مع انه يلزم
عليه ان يكون ما يعرض اشئ بجزءه الا انه لم يتحد معه بالذات عرضا ذاتيا للشيء ولعله استبعد انه لا يرى ان العلم قد يحث عما
يعرض موضوعه بواسطة الاخص مع انه ليس عارضا له لذاته ولا بواسطة ما يباينه فظن ان تساوي الواسطة غير مشروط
وانما المشروط هو اتحاد الواسطة مع ذي الواسطة بالذات او بالعرض وانت تعلم ان لو كان العارض للشيء بواسطة الامر
الاخص عرضا ذاتيا ولم يكن تساوي الواسطة مشروطا في العرض الذاتي لم يتج في جعلين العارض الذاتية للشيء الى
القول بكون المعروف الطبيعية من حيث هي لا لا بشرط شي وايطبيعة السارية في الافراد كلها وبعضها على هذا التقدير
يكون ما يعرض اشئ بواسطة الاخص عرضا ذاتيا له بلا كلفة ولا يحتاج الى مثل هذه التكاليف الباذنة بغيره فاما العارض
الاعم والاض بالذات عرض ذاتي للاعم والاض بالذات لا وجه لعدده من العوارض الذاتية للشيء واما ما يعرض اشئ
بواسطة المساوي فهو وان كان من عوارض المساوي بالذات الا انه لا يعد من احوال الشيء لاجل الارتباط الذي بينه وبين
مساويه واما ان العلم يحث عما يعرض موضوعه بواسطة الامر الاخص فقد مر الكلام عليه في سابق والجواب عنه بارتكاب ان
المعروض هي الطبيعة من حيث هي او الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضها كما ارتكبه بعض المتأخرين
وتبع الشارح ليس مبينا على تجزئته كون ما يعرض اشئ الامر عرضا ذاتيا له بل حاصله يرجع الى ان العارض عرضا للشيء هو بجهة
الاخص ليس عارضا له بواسطة الاخص بل بجملة الكلام الشارح في هذا المقام مختل غاية الاختلاف وهذا انه التعليل والنتيجة
قوله مقدمة بالذات او بالعرض قال في الحاشية هذا الشرط مبني على اخذ وحدة العارض بال شخص لا امتناع عروضة
لمعروضين متمايزين بحسب الوجود وان اعتبر طبيعة العارض من حيث هي مع عزل النظر عن الخصوصية فلا حاجة الى
هذا الشرط والحق الافتقار اليه لاخراج العارض بواسطة امر سابق اذا كان معروضا حقيقيا الفرد منه كعروض الحرارة
للماهية بواسطة النار فاعلم ان العارض في صورة الواسطة في العروض يكون واحدا بالشخص قطعاً
يكون معروضة اولاد بالذات هو الواسطة وثانيا وبالعرض هو ذو الواسطة سوا كانت الواسطة متحدة مع ذي الواسطة

كالشجب العارض للانسان بالذات وللكتاب المتحد معه بالعرض وكما لضحك العارض للانسان بالذات
 وللكتاب المتحد معه بالعرض وكما لضحك العارض للانسان بالذات والحيوان المتحد معه بالذات بالعرض اولم
 يمكن متحدة معه كالحركة العارضة للسفينة الاول بالذات ولجلالس فيها ثانيا وبالعرض فهناك حركة واحدة قائمة بالذات
 بالسفينة منسوبة بالعرض الى الجلالس فالعارض للشيء بواسطة في العروص انما يكون عرضا ذاتيا لا اذا كانت الواسطة
 متحدة معه بالذات او بالعرض وسواء لافانها ان كانت مباينة لم يكن العارض من احوال المباين حقيقة وان كانت
 اهم منه او اخص منه يكون العارض من احوال الاعمال والارض فلا يكون من العوارض الذاتية للشيء فلا بد في العارضين
 للشيء بواسطة في العروص من العوارض الذاتية له من اخذ شرط اتحاد الواسطة معه وسواء انتبايا او انا العارض في صورة
 الواسطة في الثبوت بالحوال الاول اى فيما يكون الواسطة وذو الواسطة كلاهما معروضين حقيقيين للعارض فلا يمكن ان
 يكون واحد بالثبوت بالعارض ههناك وجودان وقيمان بالذات احدهما القيام بالواسطة والثاني القيام بذى الواسطة
 فلا يمكن في تلك الصورة وحدة العارض بالشخص بل يكون المعبر ههناك طبيعة العارض مع عزل النظر عن الخصوصية
 وعلى هذا التقدير فيجب اخذ شرط اتحاد الواسطة مع ذى الواسطة على راسي الشارع لان المعبر عنه وفي العرض الذاتي
 الاول عدما والعرض الذاتي الغير الاول وجودا هو الواسطة في العروص ولتسم الاول من الواسطة في الثبوت فاولم
 يمكن الواسطة متحدة مع ذى الواسطة كانت مباينة له بالعرض للشيء بواسطة المباين ليس عرضا ذاتيا عنه فلا بد
 من اخذ هذا الشرط لافان العارض بالعرض مباينة للعرض الذاتي على راسه اذا عرفت هذا فاعلم
 ان كلامه في الحاشية ليس تحت معنى لان قوله في الشرح بشرط ان يكون الواسطة متحدة مع بالذات او بالعرض اما
 ان يكون متعلقا بكلتا الواسطتين ويكون المعنى ان العوارض الذاتية هي الامور الخارجة العارضة للشيء بواسطة في
 العروص بشرط اتحادها مع ذلك الشيء او اعمق الواسطة في الثبوت بشرط اتحادها معه فلا شك في ان هذا الشرط يحتاج
 اليه في صورتى الواسطتين اى الواسطة في العروص والواسطة في الثبوت لافان العارض بالعرض اشياء بواسطة المباين سواء
 كان ذلك المباين واسطة في العروص كالسفينة التى هى واسطة في عروص الحركة للجلالس فيها او واسطة في
 الثبوت كالنار التى هى واسطة في ثبوت الحرارة للدار فعلى هذا التقدير لا معنى لقوله في الحاشية هذا الشرط مبنى على اخذ
 وحدة العارض بالشخص لانتفاع عروضة معروضين متميزين بحسب الوجود لان العارض في صورة الواسطة في العرض
 يكون احدا بالشخص وان كان الواسطة وذو الواسطة متميزين بحسب الوجود وتباينين صدقا وتحتقا ولا انتفاع في
 عروص عارض واحد بالشخص لافان بالذات والامر آخر مباين لتمييزه عن الوجود متعلق به بخلاف من اتعلق بالعرض

كعروض الحركة الواحدة بالشخص للصفة بالذات والهايس فيها بالعرض واليه الكسمل على هذا التقدير لقوله وان اعتبر طبيعة الما
 من حيث هي هي مع نظر عن الخصوصية فلا حاجة الى هذا الشرط فقد عرفت ان هذا الشرط محتاج اليه في صورتى الواطنتين
 سواء اعتبر وحدة العارض بالشخص او اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي ولو فرض ان هذا الشرط غير محتاج اليه فلا حاجة
 لتخصيص عدم الحاجة اليه بما اذا اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي وايضا لا حاجة على هذا التقدير لقوله والحج لا افتقار
 اليه لخراج العارض بواسطة امر سايان اذا كان معروضا حقيقيا لفرد منه الى آخره اذ هذا الشرط كما انه محتاج اليه لخراج
 العارض بواسطة امر سايان اذا كان واسطة في اشبهت بالنحو الاول كذلك هو محتاج اليه لخراج العارض بواسطة
 مبان اذا كان واسطة في العروض واما ان يكون متعلقا بامد تسمى الواسطة في اشبهت فقط فيبقى الواسطة في
 العروض بلا شرط فيلزم ان يكون العارض بواسطة لمباين اذا كان واسطة في العروض داخلا في العرض الذاتي
 وليس كذلك وايضا على هذا التقدير لا يستقيم قوله في الحاشية هذا الشرط مبنى على اخذ وحدة العارض بالشخص اذ قد بينا
 فيما سبق ان العارض في التسم الاول من الواسطة في اشبهت لا يمكن ان يكون واحدا بالشخص سواء كانت الواسطة
 مبانة لذي الواسطة او متحدة معه بالذات او بالعرض فلا احتمال لو حدة العارض بالشخص على هذا التقدير ولو بنى على
 ما توهم في بعض تعليقاته من ان الواسطة في اشبهت اذا كانت متحدة بالذات مع ذي الواسطة يكون هناك عارض
 واحد بالشخص منع ان يبنى فاسد كما عرفت لا يلزم على هذا قوله متحدة معه بالذات او بالعرض اذ على تقدير الاتحاد لمباين
 بين الواسطة في اشبهت وبين ذي الواسطة لا يمكن وحدة العارض بالشخص على راءه ايضا فاعلم ثم بعد التلخيص والتميز
 كلا سفي الحاشية يدل على انه ان اخذ وحدة العارض بالشخص فهذا الشرط محتاج اليه وان اعتبر طبيعة العارض
 من حيث هي هي مع قطع النظر عن الخصوصية فلا حاجة اليه وليس لهذا الكلام معنى يحصل لان ان اخذ وحدة العارض
 بالشخص فافخذ وحدة العارض بالشخص معنى عن اعتبار هذا الشرط اذا العارض الواحد يتبع عروضا لمعرضين تمايزين
 بحسب الوجود وان اعتبر طبيعة العارض من حيث هي هي فلا بد من اعتبار هذا الشرط لخراج العارض لمباين ثم لا
 يخفى انه لو لم يعتبر هذا الشرط لزم ان يكون جميع عوارض الشيء اعضاء ذاتية لا ذاك عارض لشيء اما عارض لمباينة او واسطة
 في العروض او واسطة في الثبوت وكل من هذه الاقسام يصمدق عليه تعريف العرض الذاتي اذ لم يعتبر فيه هذا الشرط
 على ما ذكره الشارح ثم ما اودعه في تمثيل العارض لشيء لاجل مبان يكون واسطة في اشبهت اعني قوله في الحاشية
 كعروض الحرارة للمادة حقيقة بواسطة النار ليس بسبب ما اذ قد عرفت ان احراة عارضة للماء بواسطة الجسم انحصري الذي هو
 اعم من الماء وهي واسطة في العروض وقد مثل الشارح في بعض تعليقاته لعروض اللون العارض للجسم بواسطة السطح

وهذا ينبغي تصحيحه لان الموصوف باللون حقيقة وبالذات هو اسطح واما الجسم فلا يتصف باللون حقيقة انما يتصف به بالعرض
 واطح واسطة في عرض اللون للجسم وليس هناك لون ان احدهما قائم بالسطح حقيقة والثاني قائم بالجسم حقيقة حتى يكون
 السطح واسطة في ثبوت اللون للجسم ومن العجائب ما اورده بعض اهل ان على هذا التمثيل من ان السطح ليس سبانيا للجسم
 في التحقق وانت تعلم ان السطح عند الشائين عرض موجود في الجسم بوجه غير وجود الجسم فلامعنى عدم كونه سبانيا للجسم في
 التحقق ولعلك تعلم ان السباني للشيء ما يكون منفصلا عنه واطح قائم بالجسم لا منفصل عنه فليس سبانيا له وهذا تحليل
 عجيب لاذ السباني بهما متقابل للتحقق في الوجود وان بنى كلامه على نفى وجود الاطراف اعنى السطح والخط والنقطة في الخارج
 فممكن منبني ان يقول في الازداد اللون غير قائم بالسطح لعدم وجوده في الخارج لان يقول ان السطح ليس سبانيا للجسم
 في التحقق ثم قال هذا القائل المثال الصحيح المحسوس العارضة للجسم او المقدار بواسطه الضوء وانت تعلم ان المحسوسية
 ليست عارضة للجسم بالذات بل خارج للسطح بواسطه الضوء فالتمثال الصحيح لعلم العارض للنفس الناطقة بواسطه التحليل
 الفعال قائم قوله وان لا يكون علم من موضوع العلم لان الواسطة اذا كانت علم من موضوع العلم يكون ما يعرضه بواسطه
 عرضا غيرا فيكون البحث عنه خروجا عن العلم واما قيل من ان هذا الشرط انما يحتاج اليه اذا لم يخرج البحث في العلم عن العرض
 الغريب لموضوعه ويخرج محمولات المسائل الى الاعراض الذاتية لنفس موضوع العلم واما اذا جاز البحث في العلم عن
 الاعراض الغريبة لم يلزم الخروج الى ارجاع البحث في العلم الى اعراضه الذاتية فلا حاجة اليه في غاية السقوط لان من يجوز
 البحث في العلم عن الاعراض الغريبة لموضوعه انما يجوز البحث فيه عن العوارض الذاتية لا لزوم موضوعه ولا اعراضه الذاتية
 اول انواع اعراضه الذاتية كما عرفت مفصلا فيما سبق والبحث عنها في العلم ليس خروجا عن العلم ولا يجوز البحث عن الاعراض
 الغريبة مطلقا فلا يجوز عنه والبحث عن العوارض اللاحقة للموضوع بواسطه الامر لا يتم لانه يستلزم الخروج عن العلم فهذا
 الشرط محتاج اليه على كل تقدير قوله اولابواسطة شئ منهما هذا القسم من العرض الذاتي قد ينقص باسم العرض الاول
 والمعتبر فيه عند الشائين نفى كل من الواسطة في العروض والنحو الاول من الواسطة في الثبوت اى ما يكون الواسطة
 ذوو الواسطة كالأجزاء الحقيقية وقد عرفت الحق في ذلك من ان المتعبر به نفى الواسطة في العروض فقط فقد
 قوله فيجوز ان يكون قال في الحاشية كعرض الجسم للفصل المقسم وبالعكس اذ كل منهما عرض ذاتي لا فرق كما قال
 الشيخ وغيره فمثل دامالعلم من وجه فكان نقطة العارضة للخط بواسطه التناهي فانها قد توجد بدون الخط كما في الخروط
 والخط قد يوجد دونها كحيط الدائرة وبالمجمله فاني اني العرض الذاتي هو العروض بواسطه الاعمال والاضحى لا العموم
 والخصوص فاعلم انما هو التحقيق واما على ظاهر عبارة الشيخ فالعروض بواسطه الاعمال والاضحى لا اني اني العرض

الذي كما عرفت فيما سبق قوله ومن ههنا ندفع الى من اجل ان العوارض الذاتية هي الامور الخارجية العارضة للطبيعة
من حيث هي اى اول الطبيعة من حيث انها سارية في الافراد كلها وبعضها لقرار التوهم والاندفاع ما عرفت فيما سبق فقد عرفت
ما عليه ايضا قوله وتقصيل المقام بل تفصيل المقام انه قد وقع في بحث العقول الثاني وجود من الاختلاف بين القوم
الاول اختلافهم في تفسير الثاني اختلافهم في ان القضايا التي محمولاتها المعقولات الثانية بل هي ذهنيات فقط او
بعضها ذهنية وبعضها حقيقية فحسب او بعضها ذهنية وبعضها حقيقية وبعضها خارجية الثالث اختلافهم في ان لوازم
المهية بل هي من المعقولات الثانية ام لا الخامس اختلافهم في ان الوجود وما يجده وذهنه بل هي من المعقولات
الثانية ام لا السادس اختلافهم في ان المعقولات الثانية هي المشتقات فقط ام المبادئ ايضا معقولات ثمانية
السابع اختلافهم في انه بل يجوز ان يختلف مفهوم واحد ثنائوية المعقولة وعددها باعتبارين ام لا فاما الاختلاف الاول
فمما وطوله ومثله فيولر فلنذكره في هذا الدرس ونضمه ذكر الاختلاف الخامس والسادس والسابع كونها من ذاتها
واما الاختلافات الباقية فمستلزمة عليك فيما تليو انشار الله تعالى فقول قال الشايج القديم للتجريد ان المعقولات
الثانية هي العوارض التي تعرض للمعقولات الاولى في الذهن ولم يوجد في الخارج صورة لظواهرها ولما وقعت في
الذهن الثانية من اتصل سميت معقولات ثنائية واعترض عليه بوجه الاول ان قوله ولم يوجد في الخارج صورة لظواهرها
لا حاجة اليه اذ لا بد ان يتقيد انما هو لا يخرج الاضافات الخارجية وهي وان صدق عليها انها لا تعقل الاعراض لا امر
آخر لكن لا يصدق عليها انها لا تعقل الاعراض لمعقول آخر اذ فاصلة ان يكون منشار عرض العارض وجود المعروض
في اعراض الاضافات الخارجية ليس منشار عرضها وجود معروضاتها في العقل واجب عنه تارة بان هذا القيد
ليس للاختراع من الاضافات الخارجية بل هو لاختراع من لوازم المهية اذ يصدق عليها انها تعرض للمعقولات
الاولى في الذهن كما انها تعرض لها في الخارج ودلالة العبارة على ان يكون الوجود الذي هي مخصوصه منشار للعرض
ممنوعة وتارة بان هذا القيد ليس للاختراع بل للتبيين الثاني ان القوم عدوا الوجود من المعقولات الثانية مع ان
الوجود عين ذات الواجب سبحانه عندهم فقد وجد فروقه في الخارج فلا يكون معقولا ثانيا الثالث انه لما كان الوجود
عين الواجب تعالى وتحقق فرد من افراده في الخارج فقد تحقق في الخارج ما ياطا به ويجاوزه فيلزم ان لا يكون الوجود
معقولا ثانيا احباب الحق الدواني عن الثاني بانهم حيث حكموا يكون الوجود من المعقولات الثانية اذ اياه مفهوم
الموجود بمعنى ما قام به الوجود قيا حقيقيا او قيا ما جازيا اى قيام الشيء بنفسه بمعنى عدم القيام بغيره وكونه بالشيء
معقولا ثانيا لا ينافي كون فرد من افراد الوجود موجودا في الخارج اذا الطاهر ان المعقولات الثانية مطلقا هي المشتقات

فانهم يعلموا موضوع المنطق وظاهرا ان موضوعها المشتقات كما يحسن الفصل والكل والجزئي لا ساديا ويدل عليه انهم
فسروا بالعارض والعارض هو الخارج المحمول مع نقول ان اشئوا لمكن ولفظا يراد به من المعقولات الثانية مع وجود
افرادها في الخارج ولكن سئلنا انما هي المشتقات والمبادئ افرادهم مبنيا المشتق ثم لو سئلنا ان مرادهم المبدء فلا نعلم
ان يكون مفهوم ماسن المعقولات الثانية مبنيا ان يكون له فرد موجود في الخارج يحل عليه موافاة اذا كان المفهوم
عارضيا في ضمن جصصة لا يشترط فيقتل فيكون باعتبار تلك المصص من المعقولات الثانية وباعتبار ذلك الفرد موجودا
خارجيا نعم لا يمكن الحكم عليه بأنه معدوم في الخارج مطلقا لوجود بعض افراده في كلامه ولنا فيه كلام اما اول فلا فلان تخصيص
المشتقات بكونها معقولات ثنائية واخراج المبادئ عنها تحكم تحت كيف ولا يزيل المشتقات على المبادئ الى المفهوم
وظاهرا ان مفهوم الصيغة لا يحل ليس بمعتول ثمان معقولات ثانيا كيف ولو كان مدار المعقولات الثانية على مفهوم الصيغة
المشتقة كانت جميع المشتقات معقولات ثنائية بل الظاهر ان مفهوم المبدء اذا كان مما يعرض لمعتول الاول في ذلك
ولا يكون له عرض في الخارج فهو من المعقولات الثانية والافلاو مشتق كالكل والجزئي انما يكون معقولات ثانيا لا اشتقا
على مفهوم المبدء الذي هو معتول ثمان وبما ان هذا المحقق ذمب لانه لا تقاير بين المبدء والمشتق انما هو مقتضا
وهو ان المشتق مأخوذ لا بشرط شي هو المعروف والمبدء مأخوذ لا بشرط شي وهذا النحو من التغيير لا يوجب جواز ان يكون المشتقات
معقولات ثنائية دون المبادئ واما ثانيا فلان مدار الايراد على وجود فرد لمعتول الثاني في الخارج سوار كان لمعتول
الثاني هو الوجود الموجود ولا يعني تخصيص المعقولات الثانية بالمشتقات شيئا اذا اوجب تعالى كما انه فرد للوجود
و مدار الجواب هو تجويز ان يكون فرد لمعتول الثاني موجودا في الخارج وهذا لا يتوقف على تخصيص المعقولات الثانية
بالمشتق واما ثانيا فلانهم جعلوا المعقولات الثانية مطلقا موضوع المنطق بل موضوع المنطق قسم منها فلا يلزم من كون
موضوع المنطق مشتقات ان يكون سائر المعقولات الثانية مشتقات واما رافعا فلان تفسيرهم للمعقولات الثانية باعتبار
لا يدل على اختصاص المعقولات الثانية بالمشتق فان العارض كما يطلق على الخارج المحمول بالموافاة كذلك يطلق على
الخارج المحمول بالاشتقاق لا ترى انه يقال مثلا البياض والسواد عارضان للجسم واما قاسما فلان تجويزه كون فرد
من افراد المبدء الذي هو معتول ثمان موجودا في الخارج باطل قطعيا اذا المبادئ لا تحمل موافاة الا على ما هي ذاتية لا وجوبها
فقد المبدء منحصر في حصة وليس له سوى الحصة فردا لمكن ان يكون المبدء الذي هو من المعقولات الثانية فرد موجود في الخارج
يحمل عليه المبدء موافاة كما تجوز هذا الحق بعد التشرل ما ذكر من ان المفهوم الواحد يكون باعتبار حصصه من المعقولات الثانية
وباعتبار فرد موجودا خارجيا في غاية اسقوط لانه ان اراد بكونه موجودا خارجيا باعتبار فرد ان يصدق هو عليه بالموافاة

ولوجودها عرضيا موجود في الخارج والمفهوم الكلي الذي هو من العقولات الثمانية موجود في الخارج باعتبار ذلك فلا يخفى ان هذا
 التامشي في الحقيقة كما لا يوجد ولكن ولا يتشبه في السبدي لان المبدء لا يصدق مواطاة الاعلى ما هو ذاتي لافلا يوجد فرد منه
 في الخارج أصلا والكلام هنا هو في المبدء ووجد تسليم ان ملازم المبدء وان الماد يكون موجودا خارجيا باعتبار فردونه ان شاء الله
 موجودا خارجيا وذلك المبدء موجودا خارجيا باعتبار ذلك فليس كمن ينشأ الاشتراع ليس فردا للمبدء اذ فرد الكلي هو المبدء
 عليه الكلي مواطاة فليس الانسان فردا للقيام او القعود مثلا وان كان ينشأ الاشتراع بها فلا يصح قوله ثم لو سلمنا ان ملازم المبدء
 فلا يمكن ان يكون مفهوما من العقولات الثمانية يتاني ان يكون له فرد موجود في الخارج يحيل عليه مواطاة واما قوله نعم لا يمكن
 الحكم عليه بانه معدوم في الخارج مطلقا لوجود بعض افراده فان اريد به انه لا يمكن الحكم عليه بانه معدوم في الخارج مطلقا
 انه ليس موجودا فيه أصلا لان نفسه ولا يمتثل الاشتراع فهو صحيح لكن ينشأ الاشتراع ليس فردا فلا يصح قوله لوجود بعض افراده
 وان اريد به انه لا يمكن الحكم عليه بانه معدوم في الخارج مطلقا بمعنى انه ليس بنفسه موجودا في الخارج لا في ضمن حقيقة ولا في
 ضمن فرد فهو باطل قطعاً اذ عدم وجود العقول الثمانية بنفسه في الخارج ضروري كيف ولو كان بنفسه موجودا في الخارج
 كان من العوارض الخارجية فلا يكون عقولا ثانيا واجاب ذلك المحقق عن الازداد الثالث بان مفهوم الوجود المطلق
 من حيث انه عارض ليس له ما يطابق في الاعيان وان كان له من حيثية اخرى مطابق في العين فهو معقول ثانيا باعتبار
 حصة العارضة للمبهمات في اتمل موجود في ضمن الفروقات كما بذاته ولا نعم ان من شرط المعقول الثاني ان لا يكون له وجود في
 الخارج بجميع الاعتبارات بل الشرط ان لا يكون موجودا فيه بالا اعتبار الذي هو به معقول ثانيا كالتخصص في مثاله على ان
 صدق الوجود المطلق على الواجب لعله صدق محتمل اذ لو كان صدقه عليه حسب الخارج لتوقف على كونه موجودا في الخارج بتدلي على
 المقدمة المشهورة وهي ان ثبوت شئ بشئ فرع ثبوت المثبت ثم وجد فرد من المفهوم لا يتاني كونه معقولا ثانيا انتهى وادرد
 عليه معاصره بانهم قد يطابق الكلي فرد حتى اذا وجد فرد منه في الخارج كان له مطابق فيه فاجاب عنه المحقق بان المستبرهن في
 المعقول الثاني ان لا يكون عارضا باعتبار الوجود الخارجي فالمراد بعدم محاذاته لما في الخارج ان يكون اتحادا مع معروضه في
 الوجود الذي ينبغي فقط ولثاني جوابه عن اصل الازداد جوابه عن ما ورد عليه معاصره كلاما اما في الاول فلانا قد بينا فيما سبق مرارا
 ان الوجود المطلق الذي هو من العقولات الثمانية ليس له فرد موجود في الخارج أصلا فضلا عن ان يكون له فرد قائم بنفسه
 واما فادس ان صدق الوجود على الواجب لعله صدق محتمل ليس له معنى محصل اذ لو كان صدق الوجود على الواجب عقليا لثبوت
 على وجوده اتمل بالمقدمة المشهورة فلا لفتة بها عند هذا المحقق ايضا على انه بتدلي على تلك المقدمة لا يصح ان يكون صدق
 الوجود على الواجب سمانه عقليا ايضا ولا لتوقف على ثبوت في الحصل لان صدق شئ على شئ في ظرف ثبوت المثبت لم يفي ذلك

الظرف مع ان وجوده سبحانه في اقل محال على انه يستلزم الاستمرار لجران الكلام في البشوت السابق ومع ذلك كمالا يتوجه بها الكلام
على كلام المورد اذا ما حصل انه لما تحقق فرد من افراد الوجود في الخارج فقد تحقق في الخارج ما يطابقه ولا يتوجه عليه ان صدق الوجود
على الواجب عقل لا ان صدق الكل على فرد الوجود في الخارج الذي لا يكون الكل عرضيا له فارجاعه لا يكون عقليا والا كان
صدق الانسان على افراده مثلا عقليا ولعل لكلامه جهلاست احصاء اما في الثاني فلان فرد الوجود لما كان موجودا في الخارج
لا يكون اتحاد الوجود مع معروضه في الوجود الذهني فقط اذ معروضه الذي يوجد به ذلك الفرد في الخارج يكون اتحاد الوجود معه
في الخارج واما وجوده حصص الوجود في الذهن مع وجود فرد في الخارج فلا يعني في كونه معقولا ثانيا اذ كل كلي فان حصصه تكون
موجودة في الذهن لا محالة ضرورة ان الحصص اعتبارية وليس كل كلي معقولا ثانيا فظهر ان وجود فرد من المفهوم في الخارج يتناهي
كونه معقولا ثانيا واما عن الايراد الثالث بعض فاضل بالرغم بان المراد بالطابق المنفي في تفسير المعقول الثاني الفرد
الذي يصمد عليه المعقول الثاني صدقا ذاتيا واطبا مع الوجود الموجودة بوجود الفرد في ذاتيات الفرد دون عوارضه والذاتي
يوجد بوجود الذات لاتحادها وجودا بخلاف العوارض والوجود المطلق ليس ذاتيا لما صدق عليه من الافراد فلا يلزم من
وجود الفرد الواجب في الخارج وجود ما يطابقه فيه بالمعنى المراد به هنا وبهذا الجواب اقرب الى الصواب ولا يرد عليه اوردته احصاء
العاصر للتحقق الذي من ان صدق الجمول على الموضوع مطلقا يقتضي اتحادها في نفس الامر سواء كان المحمول ذاتيا
للموضوع او عرضيا ذلك لان الذي متحد بالذات مع ما هو ذاتي له والعرضي انما يتحد مع المعروف بالعرض مراد الجيب
هو الاتحاد بالذات والقول الفصل لثقتناه في فروع بحث الجعل من ان الوجود بعين الاول مناه المصدر في انظر في الاشارة
البيدي المشتركة والثاني الوجود الحقيقي الذي يرشده لانزاع المعنى الاول فالاول من المحقولات الثانية ولا يوجد فرد
في الخارج وافراوه منحصرة في حصصه فليس له وجود في الخارج لاني ضمن احصائه لاني ضمن الفرد فليس في الخارج ما يجاديه ليطابق
الذات الثاني عين الواجب سبحانه وعين الممكنات فهو ليس عارضا فضلا عن ان يكون معقولا ثانيا فافهم واسيد المحقق قدس سره
الشريف من المعقول الثاني في حاشية المطالع بالعرض الماهية بحسب الوجود والذهني اي ما يكون للوجود الذهني بخصوص
مدخل في عروضا او مدخل عليه بانه على هذا لا يكون الشيء والجزئية ونظائرهما من المحقولات الثانية اذ ليس للوجود الذاتي
بخصوصه مدخل في عروضا مع ان القوم عدوا بها من المحقولات الثانية واجيب عنه بان اشيتية الوجود ونظائر الجاهية
من العوارض الخارجية بل من العوارض الذهنية وكذا الجزئية والحق ان الجزئية والكلية من العوارض التي لخصوص
الوجود الذهني مدخل في عروضا على ما هو المشهور واما اشيتية الوجود فليست منها فلا يكون اتمتع بها جامعا لها مع ان القوم
قد نصوا على انها من المحقولات الثانية وسماها في ما يتعلق بهذه المقام ان شاء الله العزيز عن طريق العلامة القزويني من المعقول

الثاني بالاعتقال لعارضه المعقول آخره نعم ان المعقولات الثانية هي العوارض الذمينة للمعقولات من حيث هي معقولات
 على ان يكون الذهن طرفا للعرض والوجود الذميني مخصوصه قيد المعرض وزعم ان الوجود ونظائره ما يعرض للمابية صحيح
 هي بالعرض والوجود الذميني ليست من المعقولات الثانية واراد على تفسيره بالعدم الجرد ان نيفك نقل المعقولات الثانية عن
 نقل معروضاتها والاشارة الجزئية لتفديد ويجاب بدعوى الجسر استقراره ومنه كون الاستقرار تاما وبوردا على بان المعقولات
 الثانية كالشيء الكلي والجزئي يتنقل بحصول معروضاتها في الذهن من... نقل معروضاتها فلا يكون نقلها موقفا على
 نقل معروضاتها فكيف يدعى الاستقرار مع هذا التخلط الفاسد واسبب من نقص بنوا الكلية والجزئية بانها من الالهيية
 اذ كليتها عبارة عن مشترك الصورة بين كثير من نقلها فرع نقل المنسبين وكذا نقل الكلي المشتق منها وبكذا الجزئية عن
 انقص باشتال الالهيية والوجود بان من يحلها من المعقولات الثانية يزعم انها لا يمكن نقلها الا بعد نقل موصوفاتها فاما
 ثبت عليه فادعاه يرجع عنه ويعترف بانها ليست من المعقولات الثانية وانت تعلم ان القوم قد انصروا على كون الوجود
 والشيئية واما الهام من المعقولات الثانية مع ان عدم توقف نقلها على نقل معروضاتها بدعي ما شأهم ان يعقدوا على
 واما الكلية والجزئية وغيرهما ما هو متبيل النسب الاضافات فهي واكانت لا نقل الاعمال نقل مفهوم ما كنهها لا يجب ان نقل
 الاعراض لمعقول آخره بين العيين بون بعيدا لانه لا يتضح الابد تجريد الذهن وتدين الفكر لنوعه بشتال خاص فقول ان
 للكلية مثلا نحو من التحقق في الذهن الاول ان تصور مفهومها هي امكان فرض مشترك مفهومها بين كثيرين وهي في هذا
 من التحقق موجوده بنفسها في الذهن وليست صفة عارضه لموجود ذهني آخر غاية الامران النسبة الى مفهومها ما يكون مشترك
 بين كثيرين ماخوذة في مفهومها كما ان معنى الابدوة افاضل في الذهن فهي ليست عارضه في الذهن لموجود ذهني آخر يكون
 متصفافي الذهن بالابوة غاية الامران النسبة الى موصوفه ونسبها فرماخوذة في مفهومها الثاني ان تحقق مصداقه ونشار
 انصرافه في الذهن وتحقيقه هي حقيقة كما ان القصورنا حقيقة الانسان ولا حلقنا انها صالحة للاشتراك بين كثيرين وهي في هذا
 النعمان لتحقيق عارضه لمعقول آخره معقول بعد نقله فلا يصدق عليها انها لا نقل الاعراض لمعقول آخره فالأمر الأخير
 منقوع وما يقال من ان العوارض الذمينة تتوقف نقلها على نقل معروضاتها الذمينة كما ان العوارض الخارجية تحتاج
 في وجودها بالخارج الى وجود معروضاتها في الخارج في غاية السقوط الا ان العلم ان العوارض العقلية تتوقف نقلها على نقل
 معروضاتها غاية الاطلاق عرضها يتوقف على حصول معروضاتها في العقل قياسا على العوارض الذمينة على العوارض الخارجية
 فاسد اذ العوارض الخارجية اذا وجدت في الخارج فلا بد من وجود معروضاتها في الخارج والالزام وجود الاعراض بكونها
 بخلاف العوارض الذمينة اذ حصلت في العقل اذ عملها باعتبار هذا الحصول هو العقل ثم ما راعى هذا العلامة من كون الوجود

الذي قيد المعروضات المتفاوتة في غاية العناء واذ لم تنصف بالمعقولات الثانية بسى نفس الاشياء الموجودة في الذهن
 لا يبرح قيد الوجود الذي فالوصف بالذاتية والجنسية نفس معنى الحيوان الموجود في الذهن لا يبرح قيد الوجود الذي غاية
 الامران ان من ظن المعروض لا يلزم منه ان يكون الوجود الذي قيد المعروض وما حسب من ان الوجود ونظما ليعتد
 من المعقولات الثانية فيه ان القوم مصرحون بكونها معقولات ثانية فلا بد من تفسير المعقول الثاني بوجه يتناول الوجود
 ونظما له والما تجديدا اصطلاح لا يظن ان تصريحات القوم فهو ان كان ما لا يشانه فيه لكنه لا يرجع الى طائل فقدم الكلام
 في بعض شبه التي تنطرد الى المعنى كون الوجود من المعقولات الثانية وسنعود الى ما بقي من الكلام في ذلك ذهب
 الحق انه الى ان المعقولات الثانية هي العوارض الذميمة التي تعرض اشئ في الذهن على ان الذهن فقط طرق العروص
 وتخصص الوجود الذي قيل في على انه شرط لا على ان قيد في المعروض ونزعم ان اشئ في الوجود المطلق والوجود الخارجي
 من هذا السيل يدل كلامه على ان المعقول الثاني هو موضوع النطق لا غير فظن ان هذا يجوز ان يكون مفهوما واحدا بقا
 حصته معقولاتا ثانيا وباعتبار فرد موجودا خارجيا وان المعقولات الثانية هي المشتقات دون السبادي ونحن قد ابلغنا
 فيما سبق انحصار المعقول الثاني في المشتق واختلاف مفهوم واحد ثباته للمعقولية وعدمها باعتبارين وسنقبل انشا اسم
 العزيز فيما بعد ما حسب من ان اشئ في الوجود المطلق والوجود الخارجي من العوارض الذميمة التي تخصوص الوجود الذي
 قيل شرطية في عروضاها ثم لا يخار في ان بين هذا الوجود ونظما من المعقولات الثانية ويزج صهر المعقول الثاني في موضع
 بالنطق قد اضاها بر لا يكاد يخفى ومن اعجاب تفسير المعقول الثاني ما وقع عن الصمد المعاصر لمحقق الدواني قال اقول بانها
 الموصلة من القدر ما بها العوارض العقلية التي لا يحاذيها في الخارج وقد عدوا منها الكلى والجبرئ والاشئ والذات والماهية
 والعلة والمعلوم الممكن نظما له وارادوا القدر بالعرض جهتا ما هو عارضه طلقا بالقياس الى جميع افراد الواقع في نفس الامر
 فلا بد من في مثل الحيوان العارض للنطق لانه ليس عارضا للانسان بل تعالى له قيد العارض بالعتلى وارادوا به بايقابل العارض
 في نفس الامر ان المعقولات الثانية لما كانت محمولة على معروضاتها بالمواطاة كانت بينها وتحدة معقولي نفس الامر فيقتضيان
 ان يكون عارضا لها في نفس الامور انما يكون عروضا بحسب اعتبارها الفصل فان يقتل هذا اعتبر المعروض بذاته ولم اعتبر معه غيره
 في هذه المرتبة عارضا عن العروص في المرتبة التي بعده والمرتبة معروضا له وارادوا القول ليعلم لا يحاذيها امر في الخارج ان يحاذيها
 مسبب لا موجودا فيه ليعرج مثل الاسود المتحرك اذا اسود والحر كوجوده ان في الخارج وانما سموا بالمعقولات الثانية لان
 العقل يحاذيها في المرتبة الثانية وفي المرتبة الاولى وهي حال العقل المعروضات نهوا عنها يكون فلو عنها واليه هي عوارض و
 العوارض تابعة للمعروضات ثانيا ولم تستمر عوارض ثانية لانه يتبادر منه ان يكون عروضا بحسب نفس الامر وليس كذلك

لما عرفت ذلك اذ انت تعلم ما في هذا المقال من الفساد والاضلال بالاولا فلا تخلص هذا الخارج المحمول لا ريب في ان المحصول
 الثاني عوارض في نفس الامر لعروضها بتبطل ضرورة ان الكلي للموجود في شئ مثلاً فارجع عن هيئة الانسان ومجملات عليها في نفس الامر
 فكيف يراد بالعارض في تعريفه المعقولات الثانية ما يقابل العارض في نفس الامر ولما ثانياً فقل ان قولك ان المعقولات الثانية لما كانت
 محمولة على معروضاتها بالمواطاة كانت عندها صريحة لبطان اذ لا يجب ان يكون المعقولات الثانية محمولة على معروضاتها بالمواطاة
 وقد عرفت ان المبادئ في ثبوتها كانت كما هي في كونها معقولات ثانية فكلما ان الموجود معقول ثانياً كذلك الوجود وكان ان الكلي معقول
 ثانياً كذلك الكليته واما ثانياً فلا توضح ما ذكر ارم ان لا يكون شئ من العوارض المحمولة على معروضاتها بالمواطاة عارضاً في نفس
 الامر كما لا سودوا لتحرك ضرورة انها محمولة على معروضاتها بالمواطاة فهي حينها متحدة مسببة في نفس الامر على ما دعمه امارا رابعا
 فلانه لا يلزم من المحمولية بالمواطاة الحيثية بالذات حتى لا يكون المحمول بالمواطاة عارضاً لموضوع في نفس الامر وانما يلزم ذلك
 لو لم يكن بين الموضوع والمحمول فرق في نفس الامر بوجوب الوجود وليس كذلك كيف اصعب ما يحتمل ليس موجوداً في الخارج حقيقة
 والاخر معني موجود وفيه حقيقة واما خامساً فلا توضح ما ذكر ارم ان يكون العوارض الاضافية الخارجية والعدمية الخارجية كالقوة
 والاحتج الاضي معقولات ثانية لانها محمولة بالمواطاة على موضوعاتها فلا يكون عوارض لها في نفس الامر ولا كما يجازيها امر في
 الخارج بمعنى ان مبادئها كالنوعية والتمعية والعمى مثلاً غير موجودة في الخارج وبالجملة فقل ما ذكر انهم من ان يحتمل وكثير
 من ان يحصى فاما ما اورد عليه المحقق العدائي من انه قد يشترط بين القوم ان موضوع المنطق هي المعقولات الثانية سرج حيث
 الاتصال فلو كان المعقول الثاني شاملاً للعوارض الازمنية وغيره من العوارض التي ليس لمبادئها وجود خارجي كما توهمه
 كان الواجب ان يجعل موضوع المنطق نوعاً معيناً من المعقولات الثانية فقلنا فلا تشبهته في ان موضوع المنطق عند الحكم
 ليس هي المعقولات الثانية بطلان كيف وهم مصرحون بكون اشيكية والوجود والامكان العلمية والعاطفية ونظائر المعقولات
 الثانية مع انها ليست بموضوع المنطق فلا يحيد من القول بان موضوع المنطق نوع من المعقولات الثانية وقال البعض المتأخرين
 المتعبر في المعقول الثاني امران الاول ان يكون الذهن طرفاً للعروض لان يكون الوجود والذات شرطاً للعروض اوقيد
 المعروض والا يخرج الوجود ونحوه من المعقولات الثانية واشترطه عن العوارض الخارجية واثاني ان لا يكون الخارج
 طرفاً للعروض وتفرغ عليها ان لا يكون فرد موجود في الخارج واشترطه عن لوازم المبهمة وما توهم ان الوجود الواجب فرد الوجود والاعيان
 الخارجية افراداً للموجود مع ان الوجود والموجود من المعقولات الثانية ساقط لان الوجود الواجب ليس فرداً للوجود والمصدرى بل
 للوجود الحقيقي وبوليس من المعقولات الثانية وافراداً غير فرد للموجود بحسب الحقيقة هي المحصن الاعتبار دون الاعيان الخارجية في
 قيل الوجود الخارج من المعقولات الثانية والمبهمة متصفة به في الخارج فيكون الخارج طرفاً للعروض وكذا الكليته الخارجية والمنطقية

الثانية وهما من خواص الصورة الذهنية من حيث انها موصوفة بنية فيكون الوجود لا ينشئ قيلم عرضها فانما ينشئ الخارج الالمية ثم
 العقل يضرب من التحليل فتخرج عنها الوجود فيما يلاحظ اللمية منخراة عن الوجود لصفها فيكون اللمية معروضة للوجود في هذا الموضع
 وهي من مواضع نفس الامر بمطلق الانسان على كون اللمية في ظرف ما بحيث يصح انتزاع الوصف عنها لكنه في الحقيقة
 ليس لها ثابته فيكون اشئ بصورة بنية خفية كونه موجودا وذهبا وان كانت متلذذة لها فان الاول حيثية حصول اشئ
 في الالزم الثاني حيثية وجوده في نفسه مع ان في العقل الثاني عدم اعتبار شرطية الوجود الذي للعروض حيثية للعروض لا
 اعتبارها بغيرها ككلامه في نظير من جوده الاول ان في كلامه تصريحا بان ملوه بالعروض وانها الصفات الموصوف الى الموصوف
 في ملاحظة العقل اعتبارا لموصوف متصفها بالوصف لا كون اشئ بحيث يصح انتزاع الوصف عنه بنا على بناء ذهب الى ان ظرف
 عروض الوجود وانما خارج للملأ شارب هو الذهن مع ما هو الصرح كان ظرف عروض جميع الاوصاف الانتزاعية هو الالزم فقط وليس
 في الخارج الاموصوفات بما هي العقل يضرب من التحليل فتخرج عنها صفاتها الانتزاعية فيلزم ان يكون جميع الاوصاف الانتزاعية
 مصحولات ثابته ولا يكون لوازم اللمية خارجة عن غيرها ضرورة انها انتزاعية فيكون ظرف عروضها هو الالزم فقط ولا يكون ظرف
 عروضها الخارج وليس في الخارج الا لزمها بما هي العقل يضرب من التحليل فتخرج عنها تلك اللوازم عنها ولا يمكن جوده من غير لزمها
 التي تلك اللوازم ذاتية لها في الخارج الثاني ان كلامه نفس على ان ملوه بالعرض قوله وتبيح عليه ان لا يكون فرد موجودا في
 الخارج الفوق الذي يكون العقل الثاني ذاتية لبقوله وحقه عن لوازم اللمية ان اريد بها سدا وخارج لوازم اللمية الى الامر الثاني
 المعتمد في العقل الثاني وهو ان لا يمكن الخارج ظرف العروض فبح اذ خلاف سياق كلامه يستدش ان هذا الامر متحقق في لوازم
 اللمية ايضا ليس ظرف عروضها الخارج كما عرفت اتفاقا وان اريد بسدا وخارجا الى تبين على الامر الثاني وهو ان لا يكون فرد
 موجودا في الخارج ففيه ان افراد لوازمها اللمية الية عن الافراد التي تلك اللوازم ذاتية لها ليست موجودة في الخارج ضرورة
 انها انتزاعية وما قال الشارع في بعض تعليقاته في توصية قوله وحقه عن لوازم اللمية من انه بنا على ان حيثية الاقتضائي
 الملزومات محسب نفس اقربا مطلقا او باعتبار مطلق الوجود ثابته مناسب ماضل اللوازم خفيف الالزم في كلامه القائل ما ذكره
 حين كان قبل كلامه صريح في انه ليهذا الاختصاص عن لوازم اللمية الى الامر الثاني وهو ان لا يكون الخارج ظرف العروض الى
 ما تفرع على الامر الثاني وهو ان لا يكون افراد وجوده في الخارج وظاهر ان لوازمها اللمية ليس ظرف عروضها الخارج وليس فرد
 من افراد ما موجودا في الخارج وكونها ذاتية الملزومات مقتضية لها لا يعلم كون ظرف عروضها الخارج ولا كون فرد من افرادها
 موجودا في الخارج على ان كون حيثية الاقتضائي الملزومات ثابته مناسب ماضل اللوازم قول شعري خال عن التحصيل كما
 سيكتشف انشا ولسر لعلنا را شد نخافه من فلك ما تيه من ان المراد بطرية الالزم للعروض ان لا يكون له وجود في

العينية لنفسه لا بما يفقد وجوده من وجوده كما في لوازم الوجودية متعينة بوقت ما كانت في الاصناف وذلك لان في الكلام
 المناسبة للكلام العقل بل بوجوده معهما في انشائها العينية كما في تحقيق ظروف العروص والاصناف على انه ان عن نفس
 وجوده في الاعيان فموجوده بنفسه في الاعيان فهو خارج في سائر الانتماءات وفي لوازم الوجودية وان عن نفس وجوده مطلقا
 كان بنفسه وينبذ انتماءه في الاعيان ثم يخرج الاسكان في الوجود واشتراكها من العقول انما هي لوجودها في سائر اشياء
 في الخارج وان خصص لها يدان لا يوجد بنفسه لا بما يفقد وجوده من وجوده ما يتخرج بوقت ما كانت في الاصناف
 لزوم ان لا يكون العلية والمعلولة والتاخر والتقدم من العقول انما هي لثبوتها ان العلية والتقدم مثلا ينتزعان عن ذات
 العلة والتقدم الموجودين في الخارج بالمقاييس الى ذات المعلول في التاخر الموجودين فمما يتخرج العلية والتقدم بمقاييس موجبة
 في الخارج فذات ان القول يكون الملزوم علة للزوم باطل كما يستفاد عليه انشا الله تعالى عن قرب الوجوه الثالث من النظر
 ان جوابا بالاول عن الازدواج ان الكيفية معقول ثلثان مع ان معروضها الصورة الذهنية من حيث هي صورة ذهنية لا تتيم
 الصورة بما هي صورة فأنه في النفس هي بهذا الاعتبار شخص غير قابل للمشاركة فلا يكون معروضة للكيفية الرابع ان في العقل
 ذهب الى ان الصورة الذهنية من حيث انها فأنه في النفس موجود خارج فيلزم ان الكيفية واشتراكها عارضة للموجودات الخارجية
 بما هي موجودات خارجية فافهم ثم علم ان هؤلاء الذين تلونا عليك تفسيرهم واثموا لهم في العقول الثانية لم يمتنعوا على ان
 للقول في العقول انما هي اصطلاحين الاول اصطلاحهم على اطلاق العقول الثاني على ما يجب عنه وعن احوال في انطق كما كلفت
 والذاتية وغيرهما والثاني اصطلاحهم على اطلاقه على ما يجب عنه في العلم الكلي كالوجود والامكان في غير ما فاجل عدم الفرق بين
 الاصطلاحين في قولهم انما هي اصطلاحان مساويا واحدا منبهم من جعل الوجود الذهني شرطا لعروض العقول
 الثانية كالحق الاول في فيلزم على راء انحصار العقول الثاني في العوارض الذهنية التي يجب عنها وعن احوالها في انطق و
 خروج العقول السجوت عنها في العلم الكلي عنه وهو فاسد واشد منه فلو اقبل ان تلك العقول من قبيل العوارض الذهنية
 التي يكون الوجود الذهني شرطا لعروضها ومنهم من انكون تلك العقول — ثانيا كعلامته العنصرية وانما وقع انبطح ونحط
 لاجال الفرق بين الاصطلاحين وقد تشبه على الفرق بين الاصطلاحين صاحب لافق البين فليمنه الصدر في الشرائع
 فاما قال صاحب لافق البين فيشبه عليك في الدرس الثاني واما فليمنه فقال في الاسفار الاربعة كثيرا اطلق العقول
 ان في على العمولات العقلية ومباذرها الانتماءات الذهنية ومن هذا القبيل الطباع المصدرة ولوازم الوجودية ونسب لاصناف
 وقد اطلق على المعاني المنطقية والوجود المصدري وشيئية والامكان الوجوب مشتقاتها من العقول الثانية بالمعنى الاول
 لا بالمعنى الاخير في الكلام وهذا العقل وان اصاب في عدل لوزم الوجودية في العقول الثانية بالاطلاق الاول كما استفتى علم

انشاءا له تعالى لكنه جازف في عد الطبايع المصدرة مطلقا والنسب مطلقا من باب كيف من الطبايع المصدرة مأمورا
 يعني ما يقال له حاصل بالمصدر موجود خارجي ومن النسب الاضافات مأمور من العوارض المتحدية كالغوثية والتمتية فكيف
 يحكم على الطبايع المصدرة والنسب الاضافات مطلقا بانها من المعقولات الثانية بالاطلاق لا سيما وقد قال في انما كل بعيد
 فان المعقولات الثانية بالمعنى الاعم لا يجوز ان تقع الا في العقود الدهنية او مطابق الحكم بها نفس الحقيقة بما هي في الابدان
 معقولة في الذين لا يات في واقعة في الاعيان كلوازم الهيات والكان ظرف العروص من الذين فيصدق العقود حقيقة
 كقولنا الهية كمنته والاربع زوج والقضايا المعقودة بالمعقولات الثانية المنطقية لا تكون الاضافات دهنية بخلاف مأمور
 بالمعنى الاعم فان المتفكر بها من القضايا اصنافا حقيقية وذهنية صرفة وبذلك لا مرار لرب في ان القضايا المنطقية بالاضافات
 والنسب الخارجية ان يقال مراده بالطبايع المصدرة بالوجود لمباديها في الخارج وبالنسب الاضافات ما عدا
 النسب الاضافات الخارجية ثم ان هولاء كلهم يزعمون ان طرف عروص المعقولات الثانية مطلقا هو الذين فقط سيا في
 تحقيق في ذلك ويستتبع بعد توضيح الحق ان هذا الزعم باطل بدليل قاطع فينتكشف بطلان اراد هولاء بوجه جامع ولكل بعد
 ما حصلت في التحصيل ما قلنا عليك من تفصيل اليقوت بان الوجود واثباته معقولات ثانية على مطلق الناطقة وليست
 بمعقولات ثانية على الاصطلاح الميراني وبذلك هو القول الفصل في الاختلاف الخامس ودرت ان المشتقات المبادي مستوية
 في ثانوية المعقولة وبذلك هو الحق في الاختلاف السادس اذ عنت بان مفهوم واحد لا يختلف بثانوية المعقولة وعدها بالثانية
 وبذلك هو الصواب في الاختلاف السابع فادوا الكلام وان نفى الى الاسباب جازم عد الاطبايع كذا قد عرفت ان الاستيعاب
 لا قول الاصحاب كذا لا يمتحى للطلاب تطوعا وبشتر في هذا الباب امدولى التفرقة للصواب قوله ان المعقولات الثانية
 على نوعين كلام الشارح في هذا المقام كذا منتحل عن الافق المبين عنوان هذا البحث فيه قوله ان المعقولات الثانية حيث جعل
 موضوع الحكمية الميزانية التي هي كمال العلوم ليست هي المعقولات الثانية ربما تستعمل في حكم بعد الطبيعة كما يقال مثلا في الوجود
 واشيائية من المعقولات الثانية وان الاولى تؤخذ اخص بحسب المفهوم والصدق من الثانية انتهى وهو صريح في ان المعقولات
 الثانية اطلاقا على نحو الاشتراك المعنى ادها اطلاقا على موضوع المنطق وثانيتها اطلاقا على ما يجب عنه في حكمها
 الطبيعية كالوجود ونحوه لان المعقول الثاني معنى واحدا تلك المعنيين نوعان منه والاكتفاء متعين وليس كذا لان الثاني
 اعلم من الاول صدقا ومضمونا فقول الشارح ان المعقولات الثانية على نوعين ليس على ما ينبغي بل كان الظاهر ان يقال
 ان المعقولات الثانية تطلق اطلاقا في الامر بل قوله بتلك الحقيقة اي بحقيقة صحة الاتصال او توفقه عليه قوله كذا
 المشهور ان الحقيقة من العوارض الدهنية التي خصوص الوجود الذي شرط عرضها فهي من المعقولات الثانية بالمعنى الاعم

والقضايا التي محمولاتها الكلية ذهنيات بين ذلك بان الكلية عبارة عن الاشتراك بين كثيرين فمتبع عروضها في الخارج للموجودات
 والارام الصفات ذات احدى بعينها في زمان واحد باوصاف متقابلة وقد جزل بعض عروض الكلية في الخارج للموجودات بخارج
 وقال ان المنفصل يتبع المتقالات في ثلاث لواحدة شخصية لاني الفات الواحدة بالنوع او بجنس فالطبيعة الانسانية مثلا
 موجودة في الخارج مشتركة بين افراد يادى في كل فرد منها معرفة لشخص معين وليس مشترك بين الافراد مجموع العارفين
 والمعرفة حتى يلزم اشتراك شخص واحد بين كثيرين بل المشترك هي الطبيعة المعروفة فقط والاستحالة فيه قد لا الام
 مثل ذلك في شرح الاشارات وعلى هذا لا يكون الكلية من العقولات الثانية بالمعنى الاخص ولا يكون العقلية المنفصلة
 بها ذهنية وقد تصب لاعلام الامة لا ثبات كونها منها ما يكون العقلية المنفصلة بها ذهنية فقال الحكماء المحقق الطوسي في شرح
 الاشارات الانسانية التي في زيد ليست هي التي في كبر فالانسانية المتناولة لها معان حيث هي متناولة لها ليست هي التي
 في كل واحد منهما ولا التي هي فيها معاد الا لكنت منقسمة فلا يكون الموجود فيها نفسها بل جزئها في انما يكون في اقل فقط
 وهي الانسانية الكلية فهي من حيث انها صورة واحدة في عقل زيد جزئية من حيث انها متعلقة بكواحد من الناس
 كلية ومعنى تعليقها بان الانسانية المدركة بتلك الصورة صالحة لان توجد كثيرة لان لا يكون ولو كان في اى مادة
 سواء الاشخاص يحصل ذلك الشخص بعينه لاوى واحد من تلك الاشخاص سبق الى ان يدركه زيد يحصل في عقله تلك الصفة
 بعينها فهذا معنى اشتراكها وما معنى تجريد كون تلك الطبيعة التي يصفان ليها الاشتراك مشتركة عن اللواحق المادية
 الخارجية وان كانت باعتبار آخر كمنفعة اللواحق الذهنية الشخصية والاما الطبيعة من حيث هي هي فليست في الحقيقة كلية ولا جزئية
 هذا الكلام لا يخفى ما فيه لان المسلم ان الانسانية التي في زيد ليست هي التي في كبر الشخص اما ان الطبيعة الانسانية الواحدة
 بالنوع التي في زيد ليست هي الطبيعة الانسانية الواحدة بالنوع التي في كبر فغير مسلم بل الحقيقة الانسانية واحدة ذاتها متناولة
 لافرادها فالانسانية المتناولة لها معاني التي في كل واحد منها ما قال انها لو كانت كذلك كانت منقسمة فلا يكون الموجود فيها
 نفسها بل جزئ منها ان ارادوا ان يكون منقسمة انقسام الكل الى جزئياته فسلم ولا ضير فيه في الانسانية على قسم الى افراد
 والموجود منها في كل فرد هي نفسها الا ان يكون مجموعا في كل جزئ منه وان ارادوا ان يكون منقسمة انقسام الكل الى اجزائه
 فذلك هم اذ لا يلزم من وجود الانسانية الواحدة بالنوع في زيد وعمرو وكبر وغيرهم ان يكون الانسانية ذات لجزء او لبعض
 يكون جزء منها في زيد وجزء منها في عمرو وجزء منها في كبر وهكذا في غيرهم ويكون مجموع تلك الاجزاء هي الانسانية فاقبل
 الانسانية الواحدة موجودة في كل فرد ارم انصافها بالاضداد قلنا الصفات الواحدة بالعموم بالاضداد ممنوعة الاستحالة واذكر
 من معنى الاشتراك ان ارادوا بان الصورة الذهنية الشخصية لو وجدت في اى مادة من المواد كانت ذلك شخص بعينه

الجزئية التي لا يدل على ان المقسم ليس به صورة العقلية كما توهمه سدرة زعمائه بان المفهوم هو المبنية لا بشرط شي وان غير الصورة
 العقلية وذلك لان المفهوم هو حاصل في العقل هو صورة العقلية بعينها وثانيا بان ما ذكره من ان معنى الكلوية بمعنى المطابقة
 يعرض للصورة العقلية مع انها صورة جزئية في نفس جزئية يستلزم ان يكون امرا واحدا من جهة واحدة كلياً وجزئياً فلا يكون مفهوما
 الكلوية والجزئية متقابلين احدهما عند تحقق الدعا في بان واحدة، الجهة ممنوعة بل الصورة من حيث هي حالته في نفس شخصية
 وهي احد اشخاص العلم جزئية ومن حيث مطابقة للكثيرين بالمعنى المذكور كلية قال الشيخ في الشفا المعتبر في النفس على ان
 كل الاطلاق ان في النفس على لانه مقسّم الى عيان كثيرة موجودة او متوهمات عليها عند حكم واحد او ما من حيث ان هذه الصورة
 مبنية في نفس جزئية فهي احد اشخاص العلم وكان اي شيء باعتبار مختلفه يكون جنسا وفعلا ذلك بحسب اعتبارات مختلفة
 يكون كلياً وجزئياً فالصورة من حيث قيامها بالنفس جزئية ومن حيث اشتراك كثيرين فيها كلية ولا تناقض بين الامرين
 كلاهما لعل فقه الامران بخلاف كل من معاني الكلية معنى تقابل يعني بالجزئية فالكلية ان فسرت بالاشتراك كان مقابلا
 جزئية بمعنى عدم الاشتراك ان فسرت بمطابقة للكثيرين كان مقابلا بالجزئية بمعنى عدم المطابقة للكثيرين فالصورة العقلية
 لا تصفت بالكلية بمعنى المطابقة للكثيرين فانها يتبع الصفا بالجزئية بمعنى عدم المطابقة للكثيرين لا الصفا بالجزئية بمعنى
 عدم احتمال الاشتراك اذا جزئية بهذا المعنى لا تقابل الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين في حاصل كلام السيد الحق قدس سران
 الصورة العقلية الجزئية اي الغير القابلة للاشتراك ليعرضها الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين ولا ضير فيه فقول الموردة ان
 ان يكون امرا واحدا من جهة واحدة كلياً وجزئياً ان اراد به ان يستلزم ان يكون الصورة العقلية كلية اي مطابقة للكثيرين
 وجزئية اي غير قابلة للاشتراك فسلم لكن لا تقابل بين الكلية بهذا المعنى وبين الجزئية بهذا المعنى فبطان اللام ممنوع وقولنا
 يكون مفهوما الكلية والجزئية متقابلين مفرعان الرد ان يستلزم ان يكون الصورة العقلية كلية وجزئية بمعنىها المتقابلين فالصورة
 ممنوع واما افاده الحق فيحصل لان السيد الحق قدس سره اعترف بان الصورة العقلية صورة جزئية حالته في نفس جزئية
 ليعرضها الكلية بمعنى المطابقة للكثيرين بمعنى اطلاقها في من حيث انها صورة جزئية متعينة بالمطابقة والطلية فهي حيث
 انها جزئية موصوفة بالكلية بهذا المعنى فإين اختلاف الجهة ولا خلاف في ان الصفا شيء واحد متقابلين من دون اختلاف
 الجهة باطل ما افاده من ان الصورة من حيث قيامها بالنفس جزئية ومن حيث اشتراك كثيرين فيها كلية لا يلزم كلام السيد
 الحق قدس سره اذا حصل كلامه ان الصورة العقلية متعينة عروضا الكلية بمعنى الاشتراك لهما ليعرضها الكلية بمعنى المطابقة
 للكثيرين فافهم العمل الثاني الكلام المذكور الحق الذي وهو ان مقصود قدس سره تحقيق ان الكلية بمعنى الاشتراك ليس صفة
 للموجود العيني ولا للصورة العقلية من حيث انها صورة عقلية ولا ينافي ذلك كونها صفة للمعالم قال والدليل على ان مقصود

ما ذكرنا كلامه في بيان ان الكلية لا تعرض موضوعا في الخارج ولا تعلق لفساد تغير الكلية بالاشتراك بهذا الغرض قد صرح الشيخ
 في التلخيص الشفاري بان المابية لا بشرط شي تنسب صورة عقلية في الكلية بمعنى الاشتراك صفة لها لا محالة بذات خلاصة كلامه بذات
 لا يتصل في كلام السيد المحقق قدس سره على ان سبب ان الكلية عارضة في الخارج لعدم ذاتها وان كانت تكون الكلية من الموعود
 الذمينة التي مخصوص الوجود الذهني مثل في عودتها وذا انما يتم اذا لم يصح تفسير الكلية بالاشتراك فان الصورة العقلية بها
 موجودة في الزمن لا يصح اعتبارها بالكلية بمعنى الاشتراك وانما كانت من خواص المية من حيث هي هي فتكون عارضة
 لموضوعها في الخارج ايضا اذا لم يمت من حيث هي موجودة في الخارج ايضا فساد تفسير الكلية بالاشتراك تعلق بغيره قطعاً و
 تجوز كون الكلية بمعنى الاشتراك صفة للصورة العقلية من غير ان يكون لها صفة في الخارج لانها لا تعلق بالاشياء في الخارج
 اما ما لم يمت من ان كلامه قدس سره على ان لا وجود في الخارج الا الاشياء وليس للكلية على هذا الذي لا صور له
 قائمة بنفسه معلومات تلك الصورة لا الاشياء في خارجيه وليس الحاصل في الزمن شيئا يكون موضوعا بالكلية
 على وجه الاشتراك اعملي فان الانسان مثلا اذا لم يكن موجودا في الخارج فلو قطع النظر عن تشخصه الذهني وحصوله في الزمن لم
 يكن شيئا فسادا عن ان يكون كليا صادقا على كثيرين وبالمجمل فلا يكون الكلية بمعنى المطابقة للكلية من بمعنى ان يكون ما
 يوصف بالكلية صورة او كنية كاشفة لكثيرين في الخارج لما اورد عليه العلامة القوشجي اولاً من تجوز كون الكلية بمعنى الاشتراك
 صفة للمعلوم وانت تعلم ان هذا الكلام لا يلزم كلام السيد المحقق اذ لو كان كلامه مبني على نفي وجود الكلي الطبيعي في الخارج لم يصح
 قوله فان اذ اتيان زيد وجرده عن شخصته الى آخره فانما يستقيم لو كان الموجود في الخارج هو الطبيعة المعروضة للشخصات
 وعلى تقدير نفي وجود الكلي الطبيعي في الخارج فليس في الخارج الاشخاصات والقياسات وهي عين الوجودات الموجودة في الخارج
 فلا معنى لتجريد عن الشخصات وانه قد قال السيد المحقق في اشار البحث انه قد يعتبر في المطابقة بالمعنى المذكور شي آخر
 وهو ان تلك الصورة لو فرضت في الخارج فان تشخصت تشخص زيد كانت عين زيد وان تشخصت تشخص عمرو كانت عينه و
 بل انما الحال بالنسبة الى سائر افراد ما ثم قال اعلم ان اثبات الكلية للصورة العقلية بمعنى المطابقة التي زيد فيها هذا الشيء الآخر
 انما يتأتى على من ذهب من قال ان الحاصل في الازمان هو مبهيات الاشياء واما من قال بالحاصل فيها صورها واما مشابهاها
 لها بالحقائق فيقتصر على المطابقة فقط او نقول انما وصف الصورة العقلية بالكلية لان المعلوم بها مكل كما هو المشهور انتهى
 وهذا صريح في ان كلامه قدس سره ليس بيا على ما ذكره هذا الاستاذ اذ على ما ذكرنا لا يكون معلوم الصورة العقلية امر كليا اذ
 معلومها بنا على ما ذكره هي الاشخاص الخارجيه ولا يصدق على الصورة العقلية انها لو فرضت في الخارج فان تشخصت
 تشخص زيد كانت عين زيد وان تشخصت تشخص عمرو كانت عينه وبكذا اذ على هذا التقدير لا يكون الحاصل في الزمن

كافية صادقة على زيد وعمر وشلاتي تكون بحيث لو فرضت في الخارج كانت عينان تشخصت بشخصه وعين عموماً تشخصت
بشخصه وأبغية فلا مناسبة لما ذكره كلام السيد المحقق قدس سره والاكلام في ان هذا الكلام في نفسه صحيح او فاسد فيأتي في نفسنا
القول بنشأته تعالى ثم بعد الشيا والتي نقول ان كلام السيد المحقق قدس سره لا يتم لانه ان اراد بقوله كل موجود في الخارج
فيوحيث انظر الى في الخارج كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بجهة ان كل موجود في الخارج موجودا وحده خاص اذا
نظر اليه كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بجهة نسلم وبديهي لكن لا يلزم الا ان لا يكون الموجود الواحد بالعدد المتعين
قابلا للاشتراك فيه ولا الكلام في ذلك نعم الكلام في ان الموجود في الخارج الواحد بالطبيعة قابل للاشتراك بين افراد الموجود
في الخارج فالطبيعة الواحدة بالعموم موجودة في الخارج لوجودات كثيرة متعينة بتعينات كثيرة مشتركة في الخارج بين موجودات
كثيرة هي افراد بمعنى اشتراكها بينها انها موجودة بوجود كل منها وبذا هو معنى عموما واطلافا وكليةها فلا نسلم ان الطبيعة
الواسية لو كانت موجودة في الخارج كانت مع قطع النظر عما عرصها في الخارج متعينة في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها بل
هي موجودة في الخارج لوجودات ومتعينة بتعينات هذا هو اشتراكها وان الواحد ان كل موجود في الخارج سوار كان موجودا
يوجد واحد او لوجودات كثيرة فيوحيث انظر الى في الخارج كان متعينا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بجهة فهو ممنوع
بوجود بجهة غير مسموعة بل القدر الضروري هو ان الموجود في الخارج لا بد له من التعين فان كان موجودا بوجه واحد كان له
تعين واحد وان كان موجودا لوجودات شتى كان له تعيينات شتى وظاهر ان الطبيعة الانسانية لو لم تكن موجودة في الخارج لوجودات
شتى متعينة في تعيينات شتى لم يصح ان يقال انها اذ اريد ان يبرز وجودها عن شخصها حصل منه في اذ باننا الصورة الانسانية
المعزاة عن الواح واذا اريد ان يبعد ذلك عما وجدناه ايضا حصلت منه ايضا تلك الصورة فاما الصبح ذلك ان كانت الطبيعة الانسانية
موجودة بوجه زائد متعينة بتعينة وموجودة بوجه وعمر متعينة بتعينة حتى اذ جرد بها الذهن عن التحين حصلت فيها الصورة
الانسانية واخر من عليه قدس سره الصدر المعاصر للمحقق الدواني بوجهين الاول انه يلزم من اشتراك الكل بين كثيرين
العدد لا يتقدمه مع كل واحد منها هذا ما وجدنا سيما الكل الذاتي لصحة علمه عليه مواطاة فاذن يكون المعنى الكل المشترك واحدا
كثيرا اليه وسن الجاز ان يكون واحدا متي وجودا وكثرة في وجودا خكا لاشان فانه معنى واحد في الذهن اشخاص كثيرة في
الخارج ولا يميز فيه اذ غاية ما يلزم من ان المعنى الواحد في الذهن متعدد في الخارج ولا محذور فيه فتعقب عليه المحقق
الدواني بان معنى قولهم ان الكل غير موجود في الخارج ادليس بذاك شي متصف بذاك بالاشتراك اما وجوده اطلاقا في الخارج
فهم قائمون به معنى بوجود الطبيعة من حيث هي لاس من حيث انها كلية او جزئية وانت تعلم ان الطبيعة من حيث هي لاس
كانت دعوة في الخارج لوجودات كثيرة هي وجودات افراد با كانت موجودة في الخارج على نوع الاشتراك بينها فكانت

موجودة في الخارج مشتركة بينهما فنعلم اعتبار وحدتها ووجودها في الذهن لغو في ذلك فكان الاطلاق بالمعترض ان ليس له كل
 واحد بالطبيعة كثير العدد موجود في الخارج ولا ضمير في ذلك القول بانه واحد في الذهن اشخاص كثيرة في الخارج مع
 كونه لافعال مطلقة تحتها لا يصح على رأي هذا المعترض لانه يزعم ان الاشياء تنقلب حقائقها عند حصولها في الذهن فالوجود
 في الذهن غير متناه الحقيقة مع الاشخاص الخارجية فضلا عن ان يكون هو نفسا شيئا صافا حية الثاني ان قوله كل موجود
 في الخارج فهو بحيث اذا نظر اليه في نفسه كان شيعينا في ذاته ممنوع اذا لم يولى الاول موجود في الخارج وليست شيعته في
 حد ذاته بل هي سببه وبذا في غاية السخافة اذا لم يولى الاول من عدم شيعته في ذاتها معنى ليهبها بهما بهمة الصور كما يجوز
 ان يكون في مقامه وقال الصمد الشيرازي في الاغراض الكلية بحسب الاصطلاح الذي معناه بحسب ان يحتمل الشركة او لا يمنع الشركة
 وقص في الاعيان فانه لو وقع في الاعيان حصلت له هوية متشعبة غير مثالية فلا يصح فيها الشركة فان اشكل احد بان
 الطبيعة الموجودة في الذهن لها الهية هوية موجودة بمتخصصة بامور كقضاياها بانفس وتجردا عن القلود الوضع بل كل احد
 من الصور العقلية صورة جزئية في نفس جزئية فانتع اشتركها الا ترى ان الصورة الموجودة في ذهن زيد يتلصق ان تكون
 بعينها موجودة في اذهاب متعددة فان كانت الصورة العقلية كليتها باعتبار المطابقة فالجزئيات اليه بعضها بالاتباع بعضها
 فيلزم ان يكون الجزئيات كليتها قلنا ان الكلية هي مطابقة الصورة العقلية لأمور كثيرة لا من حيث كونها ذات هوية قائمة
 بالذهن بل من حيث كونها ذاتا مثالية او كغيرها حصلت في الوجود فوجودها كوجود الاطلاق المتضمنة للارتباط بغيرها من
 واذا قيل في الكتب ان كل ما وقع في الاعيان او يشار اليه فلما يتوان الطبيعة التي يعرض لها اذا وجدت في الذهن
 ان يكون كليتها اكلما مخصصا قلنا الطبيعة المحتملة للشركة او غير المانعة عن الشركة اذا وقعت في الاعيان حصلت لها هوية
 كثيرة متشعبة كل منها غير مثالية ونها معنى احتمال تلك الطبيعة للشركة نعم كل واحد واحد من الهويات يمنع الاشتراك
 واما جواب عما استشكل فحقيقه تدليس فلا يزال الاشكال انما كان على تفسير الكل بما يحتمل الشركة او لا يمنع الشركة بان الكل بهذا
 المعنى ليس موجود في الذهن اليه اذا لم يوجد في الذهن اليه يمنع عن الشركة فكان من حق الجواب الصحيح ان الوجود والذهن
 يحتمل الشركة ولا يمنعها الا العدول عن تفسير الكلية باقتبال الشركة او عدم المنع عن الشركة الى تفسيرها بالمطابقة للكثيرين ولا
 وما قال من ان المراد بالكل في قولهم الكل واقع في الاعيان الطبيعة التي يعرض لها في الذهن ان يكون كليها الصحيح اذ
 الواقعة في الاعيان التي يعرض لها الكلية في الذهن على زعمه ان تكون هوية واحدة شخصية فلا تكون حين حصولها
 في الذهن اليه كلية اذ الصورة الحاصلة من الهوية الشخصية لا تكون مطابقة للكثيرين او تكون في الخارج موجودة بوجوه
 هويات كثيرة متشعبة بتعينات كثيرة فكلون في الخارج مشتركة بين تلك الهويات فكلون في الخارج موصوفة بالكلية بمعنى

اشكال الشراكة وعدم المنع عن الشراكة وقال الحق الجوفري وعرضت الحكمة في الاعيان لشي كالانسان فوجب وجوده
 المعنى كما سبهم وتعين لاسبيل الى الاول لان المهم لا يكون موجودا في الخارج اذا وجد العيني لمزوم للتشخص لاني لاني
 لان المتعين لا يصح ان يكون كليا لان الحكمة قد تفسر بالمطابقة للكثرة وقد تفسر بالشركة في الكثير فعلى الاول المراد بالمطابقة
 مطابقة الظل لشي من الظل من البين ان الانسان اذا كان موجودا في الخارج لا يكون ظلا للزيد وغيره مثلا فلا يكون كليا
 بهذا المعنى وعلى الثاني المراد بالشراكة الشراكة بالكل من البين ان المتعين بما هو متعين لا يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل
 اذا عمل به الاتحاد والشي المتعين العيني لا يتحد مع امورا بانية كزيد وغيره فلا يكون كليا بهذا المعنى ايضا فلا كلامه ونحوه يقول
 ان المراد بالسبهم في قوله فوجب سبهم عده المعنى اما سبهم بالمتعينين اما صلاهي ما لا يكون متعينا اصلا لا بتعين واحد
 ولا بتعينات كثيرة بالمتعينين باليقا صلاهي بالمتعينين سوا كان متعينا بتعين واحد او بتعينات كثيرة اخرناه بتعين قوله
 المتعين لا يصح ان يكون كليا قلنا ان معنى بالمتعين المتعين بالمتين الواحد الشخصي فقط سلمنا ان المتعين بالمتين الواحد الشخصي
 لا يصح ان يكون كليا لكن الكلي الموجود العيني متين بتعينات كثيرة لا بالمتين الواحد الشخصي فقط وان معنى بالمتين مطلقا
 اعم من ان يكون متينا بالمتين الواحد الشخصي فقط او متعينا بتعينات كثيرة فلا سلمنا ان المتعين لا يصح ان يكون كليا اذا لم
 بالطبيعة الموجودات الكثيرة المتعين بالمتين المتعددة يكون كليا فالطبيعة الانسانية مثلا موجودة بحدودها
 عموم وجودها لا بد متعينة بتعين كل واحد منهم وهي في نفسها واحدة بالطبيعة مشتركة بينهم باكمل بمعنى مشتركها بينهم بها موجودا
 وجودها واحدة بينهم متعينة بتعين كل واحد منهم وما ذكر من ان المتعين بما هو متعين لا يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل ان رام به ان
 المتعين بالمتين الواحد الشخصي فقط لا يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل فسلم لكن لا يضرنا ولا ينفعا ذلك الكلي الموجود العيني
 بتعينات كثيرة ومثله للشراكة بين متعينات كثيرة وان لم يكن شخص العيني كذلك ان رام به ان المتعين مطلقا صلاهي سوا كان
 متينا بالمتين الواحد الشخصي فقط او متعينا بتعينات كثيرة لا يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل فسلم كيف بالمتين بالمتين
 الكثيره يتصل بالشركة بين كثيرين باكمل قطعا ومعنى الاشتراك بين كثيرين باكمل هو ان متعين بتعينات كثيرة وقال ان
 لشي المتعين العيني لا يتحد مع امورا بانية ان معنى بان المتعين بالمتين الواحد الشخصي فقط لا يتحد مع امورا بانية فسلم لكن
 الكلي ليس متعينا عينا بهذا المعنى ان معنى بان المتعين العيني مطلقا سوا كان متعينا بالمتين الواحد الشخصي او متعينا بتعينات
 كثيرة لا يتحد مع امورا بانية فسلم كيف وتعينه بتعينات كثيرة ووجوده موجودات كثيرة هو اتحاد مع امورا بانية وان الذي بهم
 بالمتين الواحد الشخصي فقط وان كان لتعينات شخصية كثيرة وبالمتين المتعين بالمتين الواحد الشخصي فقط اخرناه بتعين قوله
 السبهم لا يكون موجودا في الخارج قلنا سبهم بل السبهم بهذا المعنى موجودا في الخارج بحدودها كثيرة متعين فيه بتعينات كثيرة قوله لا يوجد

ملزوماً لتخصف قلنا نعم لكن الوجود الواحد ملزوم للتشخص الواحد والوجودات لكثيرة ملزومات للتشخصات لكثيرة وكل الوجود في الخارج
 موجود بوجودات كثيرة متشخصات بخصائص كثيرة فلو اعترض على هذا المحقق منساختها ثم الحكم بقدرس الله سرها ولا بالنقص بانه تم
 الدليل على ان الامر الذي لا يتشخص بالكلية لانه ما بهم او متعين لهم بهما الوجود اذا الوجود مطلقا ملزوم لتعيين ولتعيين لا يتقبل
 الاشتراك وثانيا لكل بان ان اراد بالمهم شيء من حيث هو مهم مثلاً الانسان من حيث الالهام فليس المهم بهذا المعنى هو الوجود ان الوجود
 هي في فناء المسلم ان المهم بهذا المعنى ليس بموجود ملزومية الوجود للتعيين لا يتأني وجوده او يجوز ان يكون الشيء من حيث هو
 موجود ملزوم للتعيين انما يتأني وجوده وكون التعيين في مرتبة ذاته بان يكون لنفسه او جزؤه لا عرضة قلنا اما بالنقص فاما في
 لو اقتصرت في تفسير الكيفية على الاشتراك بين كثير من الاشياء بالكلية بالاطابقة للكثيرين مطابقة لفظ لفظي لفظ
 اية فالوجود الذي يتصف بالاطابقة بهذا المعنى بخلاف الموجود الخارجي لفظ لا يتصف بالموجود الذي بالاشتراك بين كثيرين
 بالكلية فالبسيان الذي ساقه المحقق جاري للموجود الخارجي لعدم التصاف بالكلية بالمعنيين دون الموجود الذي لا يمكن التصاف
 بالكلية بمعنى المطابقة للكثيرين اما المحل فحق لا غير عليه اعترض على هذا المحقق لبعض الآخريين بشرط بان ان اراد بقوله
 فهو محسب وجوده يعني اما ان يكون مهما الخ ان من حيث وجوده يعني اما ان يكون مهما الخ ان من حيث وجوده بل هو من تلك الكيفية متعين
 به انه في حالة وجوده اما ان يكون مهما الخ ان من حيث وجوده يعني اما ان يكون مهما الخ ان من حيث وجوده بل هو من تلك الكيفية متعين
 وبما يجله فرق بين ان يقال في حالة وجوده وبين ان يقال من حيث وجوده فالكيفية يعرض لشيء في حالة وجوده
 المعنى لاس من حيث الوجود يعني اذ ثبوت شيء لشيء فرغ الثبوت او استمراره بمعنى ان ثبوت شيء لشيء يكون في حالة ثبوت لثبوت
 لوان لم يكن من حيث ثبوت اجاب عنه قائم الحكم بقدرس الله سرها ولا بالنقص بانه تم الدليل على ان الامر الذي لا يتشخص بالكلية لانه ما بهم
 ملزوم للتعيين لا يكون مهما الخ ان من حيث وجوده يعني اما ان يكون مهما الخ ان من حيث وجوده بل هو من تلك الكيفية متعين
 بهما كذا كذا بطل كون الشيء المعنى بهما في حالة الوجود المعنى فالوجود في الاغراض هو منساختها متين لانا فاضله انت تعلم ان
 حاصل اعترض ذلك فقال كل شيء يكون بهما في حالة وجوده يعني وتعيينا من حيث وجوده يعني فمرجه الى منع المقدمه
 الثانية وما فصله تشرح لذلك المنع واثبت ان حيثية الوجود المعنى لانه لا يتأني الالهام ولا حيثية التعيين متناهية فالالهام
 والاشتراك الاطلاق يتأكد بكون الشيء موجودا بوجودات كثيرة متعينات شتى فالوجود في وضع كلام المحقق ما قدمنا وكذا
 والكلام في هذا المقام بين هؤلاء الاجلّة الاعلام ولعل التحقيق الذي لا يتأني الباطل من خلفه ولا من بين يديه ينبغي
 لطلاب الرواد الصواب ان يعودوا على ان يعلموا ان الحكمي ليس تفسيرات الاول ان الحكمي لا يتقبل الاشتراك او بالامتناع

منه

تفسيره

الثاني ما لا ياتي في نفس تصور وعن التكثر او ما يجوز العقل كثره من حيث تصور الثالث ما يطابق كثير من فاما المعنى الثالث فلم يرد
 بالمطابقة فيه مطلق المطابقة بماي نحو كان بل المراد ان الكل ما يكون ظاهرا لكثيرين او متشابه كثيرين في الوجود والمعنى الاول
 فاما ان لا يكون الموضوع بالكلية متشاهلا على الهندية المانعة عن شريكه فيقتل لاجل عدم اشتراط الهندية فيه ان يوجد بوجودات
 متعددة وتعيين تبعينات كثيرة ويكون في الوجود عين اشخاص كثيرة وان منع عن ذلك امر واراء الهندية لم يقع في كونها
 ونحو المراد بما يقال من ان الكل ما يتكامل بشريكه باكمل اذ المعنى ان الكل ما يصلح لاجل عدم اشتماله على الهندية اى يتجدد
 وجوده مع كثيرين ليس المراد منه ان الكل ما يكون محمولا بالفعل على الكثيرين في القضية بان يكون الكثيرون موضوعها و
 الكل محمولها حتى اذا لم يحكم لم يعقد القضية منها لم يكن كليا فان ذلك ليس من شرط الكلية والالم يكن الطبيعة الانسانية
 اذ لم تجعل محمولا على كثيرين في القضية كلية ولصور ذلك ان الطبيعة الموصوفة بالكلية كالطبيعة الانسانية لعدم اشتمالها
 على الهندية المانعة عن الشريك صالحة لان تشرك بين كثيرين وتوجد اشخاصا كثيرة في نفس الامر فتجد وجودا معها والذين يستطيع
 ان يتصور تلك الاشخاص ويحكم عليها بتلك الطبيعة وتعمل تلك الطبيعة عليها ويعقد قضية موضوعها تلك الاشخاص ومحمولها
 تلك الطبيعة فالطبيعة الكلية المحمولا لها نحو ان الوجود الاول وجودا في نفس الامر معين بحد تلك الافراد الثاني وجودا
 في الذين حين حمل الذين اياها على تلك الافراد في مرتبة الحكماء فهذا الحكماء ليس على هذا الوجود الذي هو في مرتبة الحكماء
 لان هذا الوجود متمايز عن وجودات الافراد فليس الطبيعة بحسب هذا النحو مشتركة بين الافراد ولا متحدة معها نعم في هذه المرتبة حكاية
 عن اتحادها ووجودها مع الافراد واشتراكها بينها فالاشتراك باكمل الماخوذ في تفسير الكل هو الاشتراك بالاتحاد في الوجود بالتحال الاول
 والمعنى الثاني فاما ان يراد بان يكون الموضوع بالكلية متصورا بالفعل ويكون نفس تصور وغير مانع عن التكثر في نفس
 الامر او يراد بان يكون غير متشغل على الهندية المانعة عن التكثر فيكون لاجل عدم اشتماله على الهندية بحيث لا ياتي تصور عن تجوز
 التكثر في نفس الامر اذ عرفت هذا فاما علمان القوم في وجود الكل الطبيعي في الخارج فذهبين الاول ان الكل الطبيعي موجود في
 الخارج والثاني في تفني وجوده في الخارج فعلى المذهب الثاني لا وجود للطبيعة الموصوفة بالكلية في الخارج اصلها بل الموجود في
 الخارج هويات بسيطة والكليات امور منتزعة عنها وحمل الكليات على تلك الهويات من قبيل حمل العرضيات الانتزعية
 على معروضاتها فلا يمكن على هذا المذهب ان يكون الكليات موجودة بالذات في الخارج وان تكون مشتركة بالذات بين
 الهويات بان تكون موجودة بالذات لوجود كل من الهويات بل معنى اشتراكها بين الهويات اما انها تنزع عن كل من تلك
 الهويات فتوجد في الذين ما غرزة عنها واما انها تصدق على كل من تلك الهويات صدق العرضيات على
 معروضاتها فلا يخلو اما ان يعد شريك في الكلية ان يكون الموصوف بها منتزعا بالفعل عن كثيرين او صادقا بالفعل على

كثير من او مطابقا بفضل كثير من فلا ريب في ان الكلية بهذه المعاني من اصناف التي خصوص الوجود الذهني شرط في
 الانقسام بها اول الاعتبار فيها ذلك ولغير ان يكون الموصوف بهما يصح اشتراعهن كثيرين او يمكن صدق على كثيرين او يمكن
 مطابقته لكثيرين وعلى هذا التقدير ايضا لا يمكن ان يكون الكلية من الاوصاف التي تعرض لشي في الخارج اذ الوجود الخارجي
 على هذا الرأي كونه بمرتبة شخصية بسيطة لا يعبر عنها الانقسام بهذه الاوصاف وما افاده بعض الاساتذة الا اعلام قدس الله سرهم
 من انه على تقدير ان لا يكون لخاصة وجود في الخارج في اتصافها بالكلية بمعنى اكل على كثيرين اشكال اذ على هذا التقدير
 لا يمكن حصول الشيء الخارجي في الذهن بنفسه لا متعلق حصول الهوية الشخصية الخارجية بنفسها في الذهن وليس هناك على هذا
 التقدير حقيقة كلية سالحة لا تشترك بين الهوية الخارجية والصورة الذهنية حتى تكون موصوفة بالكلية بمعنى اكل على كثيرين و
 ليس في الذهن الاشياء القائمة بالنفس لا يمكن اتصافه بالاشتراك واكل على كثيرين وبالجملة الوجود الذهني مقتضى اكل على
 شيء خارجي فلا يكون كليا بمعنى المحل على كثيرين والحقيقة المطلقة على هذا التقدير ليست شيئا مضافا لمن ان يكون كليا
 والوجود الخارجي بمرتبة واحدة على مشتركة نعم الصورة الذهنية كلية بمعنى المطابقة لكثيرين غير سديد لان الكلي على هذا المذهب
 من قبيل العرفيات المنزوعة عن الهويات الخارجية فهو مصادق عليها قطعاً غاية الامر ان اكل على هذا المذهب لا يكون
 موجودا بالذات في الخارج وهذا لا ينافي صدق على الهويات الخارجية واليها اكل المنزوع عن الهويات الخارجية وكل الذي
 يوجد باصيص برهنية في الذهن فخطا كالهويات العقلية وان لم يكن موجودا في الخارج بالذات لكنه موجود في الاذن قطعاً
 فيكون معنى الاذن وجودات متعددة وتعينات كثيرة واهل كثيرة يكون ذلك الكلي مشتركاً بينها ومحمولاً عليها فيكون
 مستغنياً بالكلية بمعنى اكل على كثيرين وما افاده من ان الحقيقة المطلقة على هذا التقدير ليس شيئا اصلاً ان اراد بها
 ليست موجودة في الخارج بالذات على هذا التقدير فسلم لكن لا يلزم منه ان يكون محمولاً على كثيرين بل قد تدعى الموجودة
 بالذات وان اراد بها انها ليست شيئا اصلاً بنسبة الامتياز لاختلافه فهو ممنوع كيف ومن اشى اشتراعهما هي الهويات الموجودة
 في الخارج ولفظة وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا يمكن كونه محمولاً على الهويات الخارجية فبمقتولون بوجوده اشتراعه في
 الخارج فان قلت اذا كان الكلي الطبيعي على هذا المذهب موجودا في الخارج بوجوده مشتركاً في اشتراعه كان له في الخارج وجود
 بالعرض فيمكن اتصافه بالكلية في الخارج على هذا التقدير ايضا لانقسام انما يقتضي وجود الموصوف في ظرف الانقسام
 مطلقاً سواء كان بالذات او بالعرض فلا يكون الكلية على هذا التقدير من الاوصاف الذهنية التي خصوص الوجود الذهني
 شرط لانقسامها بها قلت على هذا التقدير ليس في الخارج حقيقة واحدة يكون مطالبها مصداقاً بمعنى الاشتراك بل الموجود
 في الخارج بمرتبة شخصية بسيطة ليس بينها بلهية مشتركة فلا يكون الموصوف بالاشتراك اكل على كثيرين موجودا في الخارج فلا

يكون الاتصاف به في ظرف الخارج فهم يمكن ان يكون بالوجود بالعرض في الخارج الكلي على هذا الرأي مصداقا لبعض المحولات
 كما يصح ان يقال على هذا الرأي الانسان كاتب في الخارج ومتصف بالكتابة في الخارج لكن لا يدعى من ذلك ان يكون بالوجود
 بالعرض مصداقا لجميع الاوصاف التي يصح الاتصاف الكلي بها فلا يمكن ان يصدق على هذا الرأي الانسان كلي في الخارج وانه
 متصف بالكلية في الخارج وكسرى في ذلك ان الاشتراعيات اذ هو بمرت بوجوه مناشي اشتراكها في مميزات مشتركة
 اشتراكها بحسب هذا النحوس بالوجود فلا يكون هي بحسب هذا النحوس بالوجود مصداقا للاتصاف التي يصح الاتصاف مناشي
 اشتراكها بتلك الاوصاف والملااوصاف التي يصح الاتصاف مناشي اشتراكها بها فلا يكون الاشتراعيات مصداقا لها
 بحسب ذلك النحوس بالوجود مثلا يصح ان يقال الفوق متحرك في الخارج من جهتان الفوق هي السمار والاصح ان يقال
 الفوق مشتق واضافة في الخارج اذ الفوق بما انه متقدم مع السمار وهو داني في الخارج ليس مطابقا لمصداقا لمعنى المشتق والاشارة
 والكلية على هذا الرأي من هذا التيسيل ان مناشي الانزعاج بولايات شخصية بسيطة لا يمكن انصافها بالكلية فاقطعت اذ صدق
 قولنا زيد وعمرو فالانسان في الخارج على هذا الرأي كما قلتم صدق ايضا قولنا الانسان محمول على زيد وعمرو فالانسان في الخارج
 اذ لا فرق بين القولين في المودى فيكون الانسان موصوفا في الخارج بكامل على كثيرين اي بالكلية قلت كلا فان بين القولين
 برنا بمبدأ الصدق الاول نوات نية وعمرو فالانسان في الخارج اصح من اشتراك معنى الانسان عنها ومصداق الثاني
 معنى الانسان الذي لا وجود له في الخارج وليس هو في الخارج صحا لا اشتراك معنى المحمول فالاول رادق دون الثاني فبذلك
 التحقيق في هذا المقام على تقدير نفى وجود الكلي الطبيعي في الخارج واما على تقدير القبول بوجوده في الخارج فالتفصيل ان من فسر
 الكلية بالمطابقة للكثيرين فاما ان يولد بالمطابقة للكثيرين الاتصاف بالوجود مع كثيرين فيخرج هذا التفسير الى تفسير بالاشارة
 او احتمال اشراكه او عدم المنع عن اشراكه فمستوف حاله عن قرب ولما ان ياد بها الظلية للكثيرين فاما ان يقال ان ظل
 الكثيرين هي الصورة الذهنية من حيث الحصول بالذهني كما يدل عليه كلام السيد المحقق في حاشي التجرى ويقال ان ظل
 الكثيرين هو نفس الشيء اي مع قطع النظر عن الشخصات الذهنية والحصول الذهني كما ذهب اليه مولانا فاقام الحكماء قدس و
 ضل الثاني لا يكون الاتصاف بالظلية مشروطا بخصوص الوجود الذهني فنفس الشيء كما يوجد في الذهن يوجد في الخارج ونحن
 ان على هذا لا يكون للظلية معنى على الاول يكون الكلية من العوارض التي خصوص الوجود الذهني شرط في الاتصاف بها
 سواء قيل بمحصل الاشياء انفسها في الذهن او قيل بمحصل اشياءها فيه اذ الصورة الذهنية الانسانية مثلا مطابقة لزيد وعمرو
 وخالد وغيرهم من الاشخاص الانسانية سواء كان من الانسان احصا في الذهن عين حقيقة تلك الافراد الموجودة كما هو
 راجح القائلين بمحصل الاشياء انفسها في الذهن او مثلا لا حقيقة بها الموجودة في الخارج كما يقول به القائلون بمحصل الاشياء

فان اريد بالمطابقة الاتحاد بالحقبة مع كثيرين او زمين في حيز قديم على اعتبار الاتحاد بالحقبة مع الكثيرين في الكل في لم
 يكن الصورة الذهنية على طريقة حصول الاشياء مستقلة بالمطابقة للكثيرين بهذا المعنى لكن ارادة الاتحاد بالحقبة بالمطابقة
 المتأخوة في تفسير الكليات او زيادة قيد آخر معباده ال على اعتبار الاتحاد مع كثيرين في الحقيقة في الكل لا يصح على رأى الفاعلين
 بحصول الاشياء بانفسها في الذهن ايضا الكليات العرضية الانتراعية كليات عديم القياس الى معروضاتها مع انها ليست
 مستقلة معها في الحقيقة الان يقولوا انها كلية بمعنى اخر وان فسرت الكلية باعتبار الاشتراك بين كثيرين او بالاشتراك بينها او
 بالامتناع المشترك بينها فان ان يراى بالاشتراك بين كثيرين ما قد ساء اعنى ان يكون الكل موجودا بوجوهات متعددة فتعينا
 بتعينات كثيرة فاعلى على هذا الرأى اذا كانت افراده التي هو ذاتي لها موجودة في الخارج يكون موجودا بالذات في الخارج على ذلك
 الاشتراك ويكون مصداقا وصف الاشتراك العموم والاطلاق واكفئته والنوعية في الخارج لانه موجود في الخارج بوجوهات متعددة
 مع وحدته بالطبيعة وتحقق معين تحقق كل فرد من افراده بالشيء ذلك الكل المتتام حقيقة لها او داخل فيها وبهذا المعنى هو الاشتراك
 والعموم بشيء متعين شخص معين فاص بل بتعينات شتى وبهذا معنى الاطلاق وليس معنى الاطلاق هو التعمد مع جميع التعينات
 وتغنى عن مقارنتها بالكلية فان المطلق بهذا المعنى يمنع الوجود خارجا وذهنا ثم الكل الموجود في الخارج بوجوهات شتى امكن ان
 تمام حقيقة الافراد الموجودة بتلك الوجودات فهو مع الكثيرين المتعينين في الخارج فهو نوع في الخارج والافراد اجزاء وافضل
 في الخارج ثم اتى قيل بحصول الاشياء بانفسها في الذهن كان ذلك الكل موجودا في ذاته من العينة بالذات كما كانت موجودة في الخارج
 بالذات فيكون مشترك بين الاشخاص الذهنية ايضا كما ان مشترك بين الاشخاص الخارجية فيكون الاشتراك بين الاشخاص من
 العوارض التي متضمنة للمابية في نفس الامر فيكون الاشتراك والكلية من العوارض التي يعتقد بها الفضايا
 الحقيقية وان قيل بحصول الاشياء في الذهن كانت الحقيقة التي افرادها حقيقة موجودة في الخارج
 موجودة في الخارج فقط ولا يكون لها وجود ذهني والاشتراك بين الموجودات الذهنية والحقيقة التي
 افرادها حقيقة موجودة في الذهن موجودة في الذهن ومشاركة بحسب الوجود الذهني بين افراد الموجود في الذهن فيكون الكلية
 والاشتراك من العوارض نفس الامر التي لا دخل في عرضها لمخصوص الوجود الخارجي او لمخصوص الوجود الذهني لكن
 الفضايا التي موضوعاتها الكليات الموجودة في الخارج ومحولاتها الاشتراك الكلية تكون خارجية او مصداقا لها في الخارج
 فقط الفضايا التي موضوعاتها الكليات الموجودة في الذهن محولاتها الكلية والاشتراك تكون ذهنية فقط او مصداقا لها
 انما هو في الذهن فقط والكل الذي هو عرضي لافراد الموجود في الخارج فلا يكون موجودا بالذات في الخارج فان كفى جود
 بالعرض لا انصاف بالاشتراك في الخارج كان مستقفا بالاشتراك والكلية في الخارج وان لم كيف وجوده بالعرض لا انصاف

بالاشتراك في الخارج لم يكن متصفا بالكلية في الخارج فالاسود مثلاً استصف في الخارج بالاشتراك بين افراده المستقفة بالسواد
الموجود غير متصف في الخارج بالاشتراك بين الحقائق المختلفة ومعاير ذلك ان الكل العرضي المكان في منشاء اشتراك
في الخارج كان وجوده وجود منشاره الذي هو مشترك كافياً لا نقياً فالاشتراك في الخارج كالاسود فان منشاره انشاء عن السواد
العالم بمجروضاة مشتركة بينها في الخارج وان لم يكن كذلك كالموجود وليس له منشار مشترك بين موضوعاته لم يكن وجوده وجود
منشاره كافياً في القضاة بالاشتراك في الخارج واما ان يراد بالاشتراك بين كثيرين المحمولية على كثيرين التي هي في مرتبة الحكاية
في الكلية مطلقاً من المحصولات الذاتية التي خصوص لوجود الذهني شرط في الالتصاق بها لان المحمولية مطلقاً منها كما ستعرف
فيكون المحمولية على كثيرين منها بالطريق الاول لكنها قد ينشأ ان الاشتراك بين كثيرين الماخوذ في تفسير الكل ليس بهذا المعنى
وان فسرت الكلية بان لا ياتي نفس التصور عن التكثير فان اريد به ان يكون الموصوف بالكلية مقصوراً بالفعل ولا يكون نفس
مانعاً عن التكثير كان الكلية من صفات احاصل في الذهن فيكون الحصول الذهني شرطاً في الالتصاق بها كما هو المعنى
الاصح اعتباراً في الكل والالم يكن احتكاك عند عدم تصور باكليات فلا يكون ذاتيات لافرادها الا بعد تصور با الكل ما هو
في الذاتي وان اريد به ان لا يكون الموصوف بالكلية مشتملاً على الهندية المانعة عن التكثير فيكون لعدم اشتغالها على الهندية
بحيث لا تأتي الصورة ان تصور عن تجويز تكثره فلا دخل في الالتصاق بهذا المعنى لمخصوص الوجود الذهني بل هو قسبيل
الاشتراك بالمعنى الاول ولعلك قد تظننت بما علمناك بان ما يتوهم من ان الكلية بالمعنى التجويز العقل تكثيراً شئ من حيث تكثوره
او عدمه بالانفصال المقصود عنه واما معنى الاشتراك محلاً ولا يصح عروض المعنى الاول للشئ الا بعد حصوله في الذهن المعنى الثاني
فخرج الحمل المساوق لمرتبة الحكاية التي هي بعينها مرتبة الوجود الذهني في غاية الوهم السخافة وكذا ما قال بعض اشراح من ان الكلية
ان فسرت بعدم الهندية الموصوفة التكثير فعروضها النفس الطبيعية وان فسرت باعتبار وقوع الشركة فعروضها الطبيعة محض انبها في
الحاذاً فلا اعتباراً بما يتصور في الحواظ فانه ان اراد باعتبار وقوع الشركة اعتباراً من كون الطبيعة مشتركة فهذا ليس بشئ
الكلية وان اراد بنفس الاشتراك فعروضه هي نفس الطبيعة لاس من حيث خصوص الوجود الذي على كما لا يخفى فقد تحقق فصلنا
ان ما اشتهر بين العامة من ان العموم والاشتراك الاطلاق وما يحدو ضد ما من العوارض الذهنية وان القضاة المعقود
منها ذهنيات ان القضاة الطبيعية ذهنية مطلقاً غير مستقيم وان اشاع في الفرق بين موضوع الطبيعة وموضوع المحلطة
من ان الاول هو الطبيعة بشرط الوحدة الذهنية وهي لا توجد الا في الذهن فقط والثاني هو الطبيعة لا بشرط شئ وهي توجد
في الذهن والخارج ليس على ما ينبغي وان ما نقرر عندكم ان مورد اهتمامه الى الاقسام هو مطلق الشئ لا الشئ المطلق اذ الانقسام
الى الاقسام لا يتدعى انقسام خصوصيات الاقسام الى القسم والاطلاق ياتي ذلك ليس بسببه ولهذه السبب تفصيل مبسوط

نسود اليها في مقام بها يلقى ان ساعدنا التوفيق بما قد وقع منافي في المقام الاسباب التطويل اذ قد كثرت فيها التعليل
 ولم يكن شيء جديرا بالاعتماد والتعويل والاعتدال في الحق وهو يهدي كسبل فعليه الشك والجهل بنا ونعم الوكيل قوله والجبرية
 قد اثيرت الكيفية والجبرية من العوارض الدينية التي مصدراتها خصوص تقرر الاشياء وجودها في الدين وان القضايا المعقدة
 منها ذهنيات فالما كلياته فقد عرفت حالها وما الجبرية فقد اختلفت في امرها تسلا فين الاول انها بل هي من المعقولات الثانية
 ام لا والثاني ان القضية المعقدة منها بل هي ذهنية او خارجية او حقيقية فالشهور انها من المعقولات الثانية وان القضية
 المعقدة منها ذهنية ومنه بصدور المعاصر المحقق الدواني الى انها من المعقولات الاولى وان القضية المعقدة منها فاذ
 وبسبب البعض الى انها ليست من المعقولات الثانية وان القضية المعقدة منها خارجية قال الصديقي عاشي الجبري ان الكلي
 والجبري وشي والعلية وظاهر من المعقولات الثانية ثم قال ما حاصله ان القضايا المعقدة منها قد تكون خارجية ضرورية
 زائدة جبرية وشي وعلية في الخارج واخر من عليه المحقق الدواني بان الكليات والجبرية فثنتان للصورة الذاتية اعني الماهية باعتبار
 وجودها في الدين فليس زيد جبريا في الخارج بل اكامل منه وهو الصورة الشخصية جبرية وايضا بكلامه الى العباس المكري
 وغيره وقال صاحب لافق الميعين معترضنا على الصمد ان لم يتبين ان الموجود في الخارج او في الدين حسب الخارج شيء واحد
 يصلح لان يحكم العقل في المعاد التحليل الى ما هو جبري والى طبيعة تعرضها الكليات في المحاط العقل وانما الجبرية من احوال
 اشياء بما هي غير مخلوقة في الالهيان لا يصح ان يحكم عند انه جبري او طبيعة بل ان شيء واحد مخلوق يصح ان يحكم في الامر
 جميعا وان من الصفات ما لها وجود في المعين والدين كما لبياض ومنها ما ليس لها وجود في الدين وجودا عيني لها
 في الدين كالنوعية المحمودة على الانسان والجبرية المحمودة على زيد وكذا ان ليس معنى قولنا زيد جبري في الالهيان ان الجبرية لها
 صورة في الالهيان قائمة بزيد فكذلك ليس متعلما بالموجود في الالهيان بما هو في الالهيان جبري في المحاط العقل وانما يصح
 ان يعني بان ما في الالهيان بما هو في الالهيان لا يصح ان يعني ان الدين الى ما في ظرف المخلوق والتعريف جبري والى ما فيه طبيعة
 انهي ونعم نقول بان هذا الكلام ليس كغيره معنى فان الجبرية تحتل معنيين الاول تنفص الشيء وبهية في الواقع مع قطع نظر
 عن المحاط والاعتبار فيكون الحكم عند هذا مطابق لمبدأ النفس ذات الشخص المتقررة الموجودة في الخارج اذا كان ما يحكم عليه الجبرية
 موجودا خارجيا واذ كانت الشخص المتقررة الموجودة في الدين اذا كان ما يحكم عليه الجبرية موجودا ذهنيا فلا يكون الجبرية بهذا
 المعنى من احوال الشيء بما هو غير مخلوق في المحاط التحليلي ويكون الشيء الواحد الموجود في الدين او في الخارج مصداقا
 للحل الجبري فاني الالهيان لا يصح ان يحكم عند انه جبري واما قوله ان من الصفات التي ان لها وجودا في الدين من الصفات ما لها وجود
 بنفسها في المعين والدين ومنها ما ليس لها بنفسها وجودا في الدين فكون الجبرية من التبعيل الثاني سلم لكل ما يلزم

من ان لا يكون القضية التي محمولها الجزئية خارجية الا ترى ان الفوقية مثلا من الصفات التي لا وجود لها بنفسها الا في الذهن
 مع ان قولنا السهر فوق قضية خارجية فلا يجب ان يكون مبدء محمول القضية الخارجية موجودا بنفسه في الخارج وان اراد به
 ان من الصفات ما لها وجود في العيين بنفسها او بنشأ انتزاعها ومنها ما لا وجود لها في العيين اصلا لا بنفسها ولا بنشأ انتزاعها
 فلما علم ان الجزئية من الصفات التي لا وجود لها في العيين اصلا لا بنفسها ولا بنشأ انتزاعها لان الجزئية بالمعنى المذكور موجودة
 في العيين بنشأ انتزاعها وهي الاشخاص الخارجية وما قال من انه ليس معنى قولنا زيد جزئي في الاعيان ان الجزئية
 لها صورة في الاعيان قائمة بزيده ان اراد بانه ليس معناه ان الجزئية بنفسها موجودة في الاعيان مسلم لكن لا يلزم منه
 ان لا يكون قولنا زيد جزئي قضية خارجية كما ان الفوقية ليست بنفسها موجودة في الخارج مع ان قولنا السهر فوقنا
 قضية خارجية وان اراد انه ليس معناه ان مصداق الجزئية ومطابق صدقها موجود في الاعيان فهو ممنوع فان معنى
 قولنا زيد جزئي في الاعيان انه مطابق صدق الجزئية في الاعيان والاربع في ذلك لان زيده في الاعيان شخص شخص
 متخارج عما له قطعاً نعم ليس معناه ان الموجود في الاعيان باهوت في الاعيان جزئي في كماله العقل لكن لما توهم من ان الحكم
 بالجزئية انما هي عما في ظرف الخطأ والتعريف جزئي فان هذا باطل بل لان الموجود في الاعيان باهوت في الاعيان جزئي في الخارج
 وفي نفس الامر ولا دخل للخطأ العقل في ذلك لا يتصح ان يعنى به ان ما في الاعيان باهوت في الاعيان ليصح ان يفضل
 الذهن الى ما في ظرف الخطأ والعري جزئي والى ما في طبيعة فان هذا الحق ليس تحت معنى فان الشخص الخارجي الموجود في
 الواقع والشخص الذهني المتحقق في الواقع جزئي بالمعنى المذكور في الواقع سواء في ظرف الخطأ والعري او لم يوجد وسواء
 فصله للذهن الى امرين او لم يفضل المعنى الثاني بالجزئية اقتلغ الصورة الذهنية عن تجرير العقل الشكرية فيها فالمتصرف
 بالجزئية بهذا المعنى هي الصورة الذهنية وهي مصداق الحكم بها ومطابق صدقها لا يكون الاشخاص الخارجية بالكلية
 جزئية لانها ليست صوراً ذهنية وعلى هذا التقدير لا يكون الجزئية محمولة على زيد ولا يكون زيده في الخارج جزئياً وانما يكون الجزئية
 صورة الحكم في الجواسم فلما يقال من ان مناط الجزئية هو الادراك الاحاسي لا هذا التقدير لا يكون مصداق الجزئية ما
 في ظرف الخطأ والعري لان الجواسم ليست ظرف الخطأ والتعريف وانما يكون مصداق عمل الجزئية الصورة الحسية فيكون الحق
 على هذا التقدير ما ذكره الحق الدواني ولا يكون لما تنجشم هذا القائل معنى وماصل فضلاً عن ان يكون جدي وطل فالتقلت
 لعل مراده انه اذا لم يكن عن زيد بالجزئية فمضى مرتبة الحكاية لا يلاحظ العقل زيده ولا يلاحظ مغزى الجزئية فيمكن به على زيده في هذه الحالة
 فوجعلها حكماً عليه بالجزئية فيكون الجزئية بالكلية الملاحظة التي هي ظرف الخطأ والتعريف قلت هذا في مرتبة الحكاية وكلام
 هذا القائل انما هو في الحكم عند كون القضية خارجية او ذهنية او حقيقة انما هو بحسب الحكم عند الافضل قضية خارجية كما

او ذهنية او حقيقية فانها في مرتبة الحكماء لا يلاحظ العقل موضوعها سخا عن مجموعها وكيفية مجموعها على موضوعها فيكون موضوعها
 في فرد الملاحظة محكما عليه مجموعها ثانيا الموضوع بان تلك الملاحظة التي هي ظرف الملاحظة والتمتع الا ان ثباتها هو في مرتبة
 الحكماء واما في مرتبة الحكماء عن الموضوع والتمتع اعدوا بملاحظة فكلما كان هذا القائل خال عن التحصيل وتحقيق المقام ان الجزئية تقابل
 الكلية فان مسرت الكلية باقتبال الاشتراك او بعدم اقتناع عن الاشتراك او بعدم الاقتناع عن التكرار كانت الجزئية بمعنى عدم
 اقتبال الاشتراك او الاقتناع عن الاشتراك او الاقتناع عن التكرار ويكون نال هذا المعاني الى النهاية الملائمة عن الاشتراك ان
 مسرت الكلية بمطابقة الصورة بلكية عن كانت الجزئية عدم مطابقة الصورة للتكرار بمعنى عدم الامتناع السلب على الاول
 ان يرد بالندية الملائمة عن الاشتراك بالندية الملائمة عن الاشتراك في الواقع فالجزئية مرادفة للتشخص الشخص مصداقا
 لفرضات شخص في نفس الامر بلانية لذين فاسم الحاد لا حظ وحكاية ما كان الشخص على هذا التقدير في قبيل الوجود
 نظائره من المعقولات الثانية بالمعنى الفلسفي لاسن المعقولات الثانية التي خصوص الوجود الذي شرط في الانقسامات
 بها والقضية المعقولة من مطلق الجزئية بهذا المعنى الحقيقية والتشخص الذي فاصلة من قبيل المعقولات الثانية بالمعنى الشخص
 والقضية المعقولة منه ذهنية اذ مصداقها خصوص تقرر الموضوع في الذين والتشخص الخارج من المعقولات الثانية بالمعنى
 الاعم والقضية المعقولة منه خارجية بلا شبهة اذ مصداقها خصوص تقرر الموضوع في الخارج كما ان مطلق الوجود من المعقولات
 الثانية بالمعنى الاعم والقضية المعقولة منه حقيقية والوجود الذي من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص والقضية المعقولة
 منه ذهنية والوجود الخارج من المعقولات الثانية بالمعنى الاعم والقضية المعقولة منه خارجية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى
 واما ان يرد بالندية الملائمة عن الاشتراك بالندية الملائمة عن في نحو الادراك الاساسي فيكون هي من احوال الصورة لذهنية
 احسية ويكون الوجود الذي شرط في عروضها ويكون القضية المعقولة منها ذهنية قطعاً ولا يكون الاشخاص الخارجية
 بهذا المعنى وعلى الثاني يكون الجزئية من صفات الصورة لذهنية بل لا يرب فتكون من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص و
 يكون القضية المعقولة منها ذهنية فهذا هو القول الفصل انما البطلان ما توهمه صاحب الافق المبين من ان مصداق
 الجزئية تقرر الشيء في الحاد هو ظرف الملاحظة والتمتع وقطعا الشارح بالقبول جريته على سميته في التقليد فلا سبغ على تقدير
 تفسير الحكماء ينبغي الا ان نورا نحن كلما كان اشرق واجلي كانت العقول الردة اضعف واعشى قوله والذاتية والعرضية
 ان مسر الذات في الطبيعة المتحدة بالذات مع الذات مطلقا اى سواء كانت عين حقيقةها ولا او الطبيعة المتحدة بالذات معها
 التي لا تكون تمام حقيقةها والعرضي بالطبيعة المتحدة معها بالعرض فلاريد في ان مطابق مفهوم الذاتى كالانسان الحيوان
 او الناطق يكون موجودا في الخارج بالذات ومصداق مفهوم العرضي كالكتاب والاسود موجودا في الخارج بالعرض فليس

مصدق الذاتية والعرضية على هذا التصدير خصوصاً تقريره صراحة في الذات واللا يكون القضايا المعقودة منها ذبنيات التي
الذاتي بالكل الذي ليس يحتاج عن الذات او الكلي الدخول في الذات والعرضي بالكل الخارج عنها فكان المراد بالكل الماخوذ
فيهما ما يحتمل الشك او ما لا ياتي عن اشركه كان مصداق الذاتي والعرضي وعروضها موجودا في الخارج ايضا وان كان المراد بالكل
الماخوذ فيها لا يكون ظلالا لكثير عن كانت الذاتية والعرضية من عوارض الصور الذاتية لان الظلية من عوارض الصور الذاتية
فقط فيكون ان من المعقولات الثانية بالمعنى الاضواء ويكون القضايا المعقودة منها ذبنيات الا ان اعتبار الكلية بهذا
المعنى في الذاتية والعرضية لا يوافق كلمات القوم لانهم يقولون ان الذاتي متحد في الوجود مع الذات بالذات والعرضي
متحد في الوجود مع المعروف بالعرض ولا شك في ان الصورة الذاتية الظلية الموجودة في الذهن ليست متحدة في الوجود
مع الذات الموجودة في الخارج بالذات او بالعرض والذين يقولون ان ذاتيات اشياء لا تشك عنها ذبنا وخارجا ولا يربط
في ان الصورة الذاتية متشعبة عن وجود اشياء في الخارج ثم ان الصورة الذاتية متغيرة في الوجود للموجودات الخارجية
هي عينها ولا داخلية فيها فلا يصدق عليها مفهوم الذاتي ولا يجوز ان يقال ان الصورة الذاتية مجعولة بسبب الذات
الخارجية مع انهم يقولون ان الذاتيات مجعولة بغير جعل الذات فان قيل ان الحكموم عليه بهذا الاحكام نفس
طبيعة الصورة الذاتية مع قطع النظر عن الوجود والذاتي رجع الامر الى ان الذاتي والعرضي من عوارض نفس الطبيعة فلا
يكونان مراد المعقولات الثانية بالمعنى الاضواء وان ضرر الذاتي بالمحمول الذي ليس يحتاج او المحمول الداخل والعرضي
بالخارج المحمول فان اراد بالمحمول المحمول في مرتبة الحكاية فلا شك في ان الذاتية والعرضية بهذا المعنى من العوارض
الذاتية المعقولات الثانية بالمعنى الاضواء لان المحمولية مطلقا منها الا ان مصداق الذاتية والعرضية على هذا التصدير هي
الصور الذاتية الموجودة في الذهن في مرتبة الحكاية وقد عرفت ان القول بكون الصور الذاتية ذاتيات وعرضيات لطيف
اقام عليهم على ان اخذ المحمولية في مرتبة الحكاية في الذاتي والعرضي سيطلب ان لا يكون الحيوان مثلا اذا لم يحتمل محمولا في مرتبة
الحكاية ذاتيا لافراد وعرضيات الناطق وبهذا خلاف مفهومهم وان اراد بالمحمول المتحد في الوجود في نفس الامر مرجع هذا التفسير
التفسير الاول فقد وضع ان عد الذاتية والعرضية مطلقا من المعقولات الثانية بالمعنى الاضواء غير صحيح ولذا قال الشيخ
ابو العباس المكري في الفصل الثاني من منطق كتابه بيان الحق ان المادية لها اعتبارا ثلث اعتبارا باس حيث هي لها
واعتبار باس حيث هي في الاعيان اعتبارا باس حيث هي في التصور فليمتدح اعراض تخص وجودها ذلك مثل الوضع
والكل مثل الكلية والجزئية في الكل الذاتية والعرضية في الكل غير ذلك فانه ليس في الموجودات الخارجية ذاتية وعرضية
حلا هذا المخصص كلاما فانظر كيف اعتبر المحمل مع الكلية والجزئية والذاتية والعرضية في عديده الامور من الاعراض الخارجية

بالوجود الذي نوافوا عرفت حال الثاني والعرضي لتضع لك حال النوع والكسب الفصل في خاصته والعرض العام فان حد
النوع بالطبيعة التي هي عين حقيقة افرادها والكسب بالطبيعة التي هي جزر تمام المشترك بين محتات افرادها والفصل بالطبيعة
الداخلية التي لا تكون تمام مشترك وان خاصته بالطبيعة المتحدة معها بالعرض المنفصلة بحقيقة واحدة والعرض العام بالطبيعة المتحدة
معهما بالعرض الغير المنفصلة بحقيقة واحدة لم يكن تلك الاسوس من المعقولات الثانية بالمعنى الاخص وان افد في حدودها الكلية
بمعنى المطابقة للكثيرين والمحمولية في مرتبة الحكاية كانت منها فانهم فان التمام لا يخافون وقد قوله والمعرفة لا شك في
ان المعرفة من العواض الذي يتبعه التي تعرض الصور الذهنية فان مصداق المعرفة هي الصور العقلية التي تقيده لتصور المعرفة
قوله والموضوعية فان الموضوعية حال المفهوم الحاصل في الذهن المحكوم عليه في مرتبة الحكاية **قوله** والمحمولية فان المحمولية
حال المفهوم الحاصل في الذهن المحكوم به في مرتبة الحكاية **قوله** وكونه قضيتية فان القضية هي المفهوم العقلي المركب من صورة
الموضوع وصورة المحمول صورة النسبة الحاكية **قوله** فان مصداقها تقرر المفوضات فذا طار في المعرفة اذ مصداقها تقرر
المفوضات ونحو وجودها المنفرد الغير المخلوط بها هو مصداق المعرفة بالفتح وفي الموضوعية المصداقها تقرر الصورة الذهنية ونحو
وجودها المنفرد عما يتصف بالمحمولية وفي المحمولية والعقضية وعكس القضية والحجة وغير ظاهري في الكلية بمعنى احتمال الاشتراك عدم
الاشتباق في شئ مشترك او عدم الابداع للكثرة والتجزئة المقابلة لها فان مصداق الكلية الطبيعية المطلقة المشتركة الموجودة في
الذهن اوفي الخارج بوجوهات كثيرة ولا تخو جه المفهوم في ظرف الخلط والتعريف ومصداق التجزئية نفس الذات الشخصية المنفصلة
عن الاشتراك وتكثر المتفرقة في الخارج اوفي الذهن لا تخو جه ولا المتقرر في ظرف الخلط والتعريف وكذا الحال في الذاتية المتفرقة
قوله وتوضيحه قال في اللفظ المسمى المحكوم عليه بالمحمولية والموضوعية او الكلية والتجزئية مثلاً بحسب المتفق في الاعيان شئ واحد
وكذلك بحسب الوجود في الالوهن الذي انما لا تحليل الذي يحذف الخلط والعري بغيره من اثنين المتفرقة ان الحكم عند ما
يخصص من المفوضات المحمولة او العواض بحسب الاعيان او بحسب الذهن انما هو حال الشئ باعتبار وجوده في ذلك النظم
على انه متميز عن غيره والموجود في الاعيان شئ واحد لا يتميز بحسب المحمول عن الموضوع ولا الطبيعة عن الفرد ولا الذاتي عن ذي
الذاتي ولا معروف عن كنهية عن الجزئي اذ ليس بحسب ذلك الوجود الا الخلط والعرف فاذا لم يكن مطابق الحكم بشئ من هذه المفوضات
المحمولة او الباردة العارضة لا تخو جه والمفهوم المحكوم عليه في ظرف الخلط والعري من انحاء اللغات الذهنية ثم بعض هذه
مما لا يصح ان تلبس بالمفهوم الا باعتبار وجوده في الذهن كالكهنية والحسية واكمل في الوضع واشكالها وبعضها مما ليس بالذاتي
فيشترع منه بحسب وجوده في الاعيان لو لم يكن ان يكون بنسبة متميزا من غير ذلك لكنه مخلوطا بغير متميز بحسب الاعيان فلا يك
الاشتباق من ذلك بحسب الاعيان ويحتمل ان يكون العقد في بناء مطابق الحكم فيه تقرر الموضوع ونحو وجوده في الذهن مفردا

غير مخلوق بحسبه ذلك مثل الجزية والذاتية والعرضية والطبيعية ايضا لما وحيث ان الفرق بين القبليتين غامض فيلطف في بيعة
 زيد جري في الخارج شاملا خارجية انتهى ونهنا هو ما قد قول الشارح وتوضيحه وتخصيصه بوجه الاول ان قوله المحكوم عليه بالجزية
 والموضوعية والطبيعية والجزية مثلا بحسب التحقيق في الالعيان شي واحد وكذلك بحسب الوجود في الذهن الان في الالعيان التحليلي
 الذي هو ظرف الخلط والعري جزاف لان المحكوم عليه بالجمولية والموضوعية ليس له تحقيق في الالعيان اصلا اذ المحكوم عليه بالجمولية
 هو الصورة الذهنية لزيد مثلا او المحكوم عليه بالجمولية هو الصورة الذهنية لقاعم مثلا وما كان الصورتان موجودتان في الذهن
 بوجودين متغايرين فالمحكوم عليه بالموضوعية والجمولية ليس شيئا واحدا اصلا لا بحسب التحقيق في الالعيان ولا بحسب الوجود
 في الذهن نعم ما يتخرج عنه المحكوم عليه بالموضوعية وما يتخرج عنه المحكوم عليه بالجمولية موجود واحد في الالعيان وفي الذهن
 لكن ما يتزعمان هما متباينان ليس محكوما عليه بالموضوعية ولا محكوما عليه بالجمولية واما المحكوم عليه بالكلية والمحكوم عليه بالجزية
 فان ما عليه بالكلية المطابقة للكثيرين بالجزية عدم المطابقة للكثيرين فبما يتغايران موجودا وموجودتان متغايرتان في الذهن
 والوجود شي متباين في الخارج اصلا بخلافه ان المحكوم عليه بالكلية هي الصورة العقلية التي هي نخل الكثيرين والمحكوم عليه
 بالجزية هي الصورة الحسية التي هي نخل الواحد فالمحكوم عليه بالكلية والجزية ليس شيئا واحدا لاني الالعيان في الذهن
 نعم في الصورتين المذكورتين احد لانه ليس محكوما عليه بالكلية والجزية بهذا المعنى كما هو مودى في تفسيرات الاثر للكلية والجزية
 فلا ريب في ان المحكوم عليه بالكلية هو الطبيعية والمحكوم عليه بالجزية هو الشخص الطبيعية والشخص متخذان بحسب الوجود في
 الالعيان في الالذ بان الالانها بحسب جودها الواحد في الخارج او الذهن مصداقان للكلية والجزية بهذا المعنى لان الطبيعة
 الانسانية مثلا موجودة في الالعيان بوجودات كثيرة متلبسة بهذهيات شتى ومعنى كليةها واشتركها هو اتحادها مع الاشخاص
 والجزيات الكثيرة وزيادتها موجودة في الخارج متعين بهذهيات بعينها وذا معنى جزئية فالمحكوم عليه بالموضوعية والجمولية والمحكوم
 عليه بالكلية والجزية ليسا من بابا صوفي سبيل احد كما هو دلل كلامه الثاني ان المحكي عنه بالمحمول اى محمول كان الشيء
 بما هو فاش لا انتزاع المحمول متحد معه بالذات او بالعرض فالوجود في الالعيان ان كان صحيحا لا انتزاع محمول كان محكيا عنه و
 ليس هو صحيحا لا انتزاع لم يكن محكيا عنه فالوجود في الالعيان ليس صحيحا وشار لا انتزاع مفهوم الموضوع والمحمول فاش
 انتزاعهما هو الصورة الذهنية الحاصلة في الذهن عند الحكاية فلا يصلح ان يكون محكيا عنه بهما والوجود في الالعيان صحيح فاش
 لا انتزاع مفهوم الطبيعة والفرد الذاتي وذا في الكل والجزى فيكون محكيا عنه بهذه المفهومات لا ينافي كون محكيا
 عنه بهذه المفهومات الخاطا الصنف بحسب الوجود في الالعيان فليس مطابقا لمحكم شي من هذه المفهومات نحو وجود المفهوم
 المحكوم عليه في ظرف الخلط والعري كما يحسب نعم وجود المفهوم المحكوم عليه المفهومات المحكوم بها على نعم التمايز في ظرف الخلط

والعري مما لا بد منه في مرتبة الحكاية لكن الكلام في الحكمي عنه فان ثبت بان هذه المفهومات من شئون الصورة الذهنية بناء
على تفسير الكلية بالمطابقة للكثيرين والخبرية بعد ما منع انه لا يلزم سياق كلامه يكون مصداق محل هذه المفهومات مطابق
الحكمي اعلى هذا التقدير هي الصورة الذهنية بما هي موجودة في الذهن لا وجود الحكمي عليها فيحاط هو ظرف الخطا والعري كما عرفت
فيما سبق الثالث انه قسم العقولات الثانية بالمعنى الاخص الى قسمين الاول ما لا يصح ان يتلبس بالمفهوم الا باعتبار وجوده
في الذهن الثاني ما لا ياتي ان يتزعم منه محسب وجوده في الاعدان عند الكلية من القسم الاول والخبرية والذاتية والعرضية
والطبيعية من القسم الثاني وذا غلط ظاهر لان الكلية كانت بمعنى الظلية للكثيرين كانت من القسم الاول لكن الخبرية الثالثة
بها انما تكونها من شئون الصورة الذهنية وكانت بمعنى احتمال الاشتراك ولا يحدوه فلا يصح عدلها من القسم الاول كما
عرفت مرارا من ان الكلية يصح انتزاعها عن الوجود الخارجي اليه وانفس من ذلك عدة الذاتية والعرضية من القسم الثاني
مع ان الكلية التي عدلها من القسم الاول ما خذوة فيها ثم اى فرق في صفة بين الكلية التي عدلها من القسم الاول وبين الطبيعية
اى كون اشئ طبيعية التي عدلها من القسم الثاني فليبين ان فرق بينهما يلزم عدلها من القسم الاول وهذا الثاني من القسم
الثاني الرابع ان الخبرية والذاتية والعرضية والطبيعية باضا باءا ان يكون صحيح انتزاعها عن الموضوع خصوص وجوده
الذهني وخصوص الوجود الحاشي فيكون ما لا يصح ان يتلبس بالمفهوم الا باعتبار وجوده في الذهن فلا وجه لعدله من القسم
الثاني ولما ان يكون الوجود الخارجي اليه مصححي لا يتزعم هذه العوارض ولا شك ان الحكمي عنه بالانتزاعات ومصد قبا
مناسبتها للصحة لا تنزهها فيكون الموجودات الخارجية اليه تحكيا عنها بهذا الانتزاعات فيكون خارجة عن التيسيل الخامس
ما ذكره بعض المفسرين من انه لا شبهة في ان الخبرية والكلية والذاتية ليست اوصافا انتمائية وانما هي انتزاعية وصح انتزاعها
عن نفس المفهوم ما لا من حيث وجودها في الملاحظة بان يكون الوجود الحاشي شرطا للمعرض او قيد للمعرض لانا نفهم بالضرورة
ان الانسان مثلا كل وذات افراد متزعم اعدا ولم يتزعم واما اشتراط الوجود المتميز في الحكمي عنه بهذه الاوصاف فان اريد
ان يتميز شرطا لانصاف بحسب لواقع في غير مسلم وان اريد بان يتميز شرط حكاية الانصاف بحسب لواقع في غير مسلم اليه وان
اريد بشرط حكاية الانصاف لمسلم لكنه لا يضر ولا يثاب في ان قولنا زيد جزئي والانسان كل حكاية عن الانصاف لا لانصاف
في ظرف الحاشي لان الانصاف بحسب ظرف انما يقتضي ان يكون الموصوف فيه على حاله يمكن انتزاع الصفة عنه وظاهر
الوجود الحاشي للموصوف والصفة ليس من هذا القبيل لان كان كل من الصفة والموصوف بدون كماله الاخره فالكلام
وبالحكمة فقد شبهت على صاحب الافتقار لمبين مرتبة الحكمي عنه بمرتبة الحكاية والعجب انه قال في الافتقار لمبين ان مطابق
الحكم في القضية الذهنية تقدر الموضوع وتوجد وجوده في ذهن ما وانه لا يحمل في نحو ما من الذهن لاني الحاشي للتبليغ شيء

واحدة لذات او بالعرض فظاهر ان موضوعات هذه الاوصاف متميزة عن هذه الاوصاف في المحاط التحليلي الذي يظرف
 الخطط والعري فكيف يكون المحكي عنه بهذه الاوصاف ومطابق الحكم بها نحو وجود موضوعاتها في المحاط التحليلي فلعلة شيء لها
 بهتافات اقوال ونقد فطق بكل ما خطر به له فحس بنبينا في كلامه ففضلنا اخر طوبينا بالان الوقت اعرض ان ليضاع في قلوب
 مقال قوله وهي العوارض الخ اراد بها انهم من ان تكون محمولة على العروضات بالمواطاة او بالاشتقاق فان المبادي
 والاشتقاق كلها معقولات ثمانية كما مر قوله كما في الاوصاف العينية كالسواد والبيضا فان افرادها الستة هاءا
 لبله موجودة في الخارج قوله كما في الاضافات الالمانية كالعوقية والتحنية فانها تميز عن موضوعاتها بما لها بخصوص
 حال في العين قوله كما في لوازم المابية قال في الحاشية لان حيثية الاقتناع من الحقيقة العينية تلك العوارض
 تامة متناهية لتأجل لها فتكون كانهما موجودات متصلة كما ان الانتزاع بحسب نحو الوجود الخارجي في الاضافات الخ
 واعلم المملكات يقوم مقام العينية ولذا لم يكن من المعقولات الثانية انتهى وكذا قال صاحب لافق المبين وقدم رنا
 الى ان المقوم اختلافا في ان لوازم المابية بل هي معدودة عن المعقولات الثانية ام لا فذهب المحقق العدواني الى
 الاول وبما صرح الى الثاني وصاحب لافق المبين اذ لم يكن من التمييزين ذهب الى الاول مع انه ذهب الى ان في
 المعقولات الثانية اصطلاحين فظن ان لوازم المابية معدودة عن المعقولات الثانية بالمعنيين والقول الفصل
 القوم تتم العوارض الى ثلثة اقسام الاول ما يكون عارضة لنفس المابية بل مدخلية مخصوص ادا لوجودين كالارضية
 للابعد والثاني ما يكون عارضة للمابية بحسب وجودها في الخارج كالاحراق العارض النار الثالث ما يكون عارضة للمابية
 بحسب وجودها في الذهن كالحملية والموضوعية العارضتين للصور في الكتاب الانسان ونحو القسم يسمى معقولات ثمانية
 كذا في شرح التجربة وقال الشيخ ابو العباس اللوكري في الفصل الثاني من منطق كتابه بيان الحق مطا بقا عبارة الشيخ في
 الفصل الثاني من المقالة الاولى من الفن الاول من منطق الشفان هيئات الاشياء قد تكون في الاعيان قد تكون في
 القصور فيكون لها اعتبارات ثلاث اعتبار المابية بما هي غير مضافه الى ادا لوجودين فليقتبعا عوارض بما هي كذا اعتبار
 من حيث هي في الاعيان فليقتبعا عوارض تنقص وجودها ولك اعتبار بما من حيث هي في القصور فليقتبعا عوارض تنقص
 وجودها ذلك مثل الوضع وحمل وشمل الكلية والجزئية في الحمل الذاتية والعرضية في الحمل غير ذلك كما شمل فادليس
 في الموجودات الخارجية ذاتية ولا عرضية محلا ولا يكون اشئ في الخارج مبتدأ ولا يكون خبرا ولا قايما ساد ولا غير ذلك ثم قال
 موضوع المنطق عوارض الموجودات متى كانت في القصور على نحو جهة يكون ذلك النحو والمجه موصلا لصاحب القصور من علوم
 الى المجهول فنقولنا عوارض الموجودات بحري مجرى كبس قونا متى كانت في القصور فصل يميز ذلك عن العوارض التي

التي تكون الموجودات في غير المتصور بذلك لا تقتضي وجود الاقاول ان لوازم المابية متقابلة مع المقولات الثانية التي
هي موضوع المنطق وبذلك لا يرب فيه لان المقولات الثانية التي هي موضوع المنطق عند جميع العوارض التي خصوص
الوجود الذي ينبغي شرط في عروضا لا يشبه في ان لوازم المابية ليست كذلك اما المقولات الثانية بالمعنى الاعم فلا حجة
لا يخرج لوازم المابية عنها وليس في كلام القوم ما يدل على انها ليست معدودة عنها فان تحقق الدواني لما ذهب الى ان
المقولات الثانية هي العوارض التي خصوص الوجود الذي ينبغي شرط في عروضا وعقل عن المقولات الثانية بالمعنى الاعم
حكم يخرج لوازم المابية عن المقولات الثانية والصدر اشير ازمي المعاصر لما اخذ المقول الثاني بالمعنى الاعم ولم
يشترط خصوص الوجود الذي ينبغي في عروضا ذهب الى ان لوازم المابية من المقولات الثانية وصاحب الافق لم يكن
مع انه تعقل بالاصطلاحين في المقولات الثانية لما رأى القوم يميزون المقولات الثانية عن لوازم المابية و
يجعلونها قيمتها لها فوجهم ان المقولات الثانية بالمعنى الاعم تتميز عن لوازم المابية مع ان القوم اغاموا المقولات
الثانية بالمعنى الاخص عنها المقولات الثانية بالمعنى الاعم وليست شعري ما الباعث على اخرج لوازم المابية عن
المقولات الثانية بالمعنى الاعم ثم انه اعتبر في المقولات الثانية بالمعنى الاعم ان لا يكون من تلقاء الموصوف لها فقام
وعليه واستخرج لوازم المابية عنها الى ذلك التبدد مع القول بكون لوازم المابية معلولة للمابية باطل كما مرنا في
موانع من ذلك الكتاب سنعو الى البطلان ذلك في مقامه انشأ الله تعالى قوله وهي كالوجوب لا يخاف في ان الوجوب بل
امره بالوجوب لذاتي او الوجوب بالغير والوجوب المطلق من الانتزاعات التي لا تصدق على الاعيان صدقا اوليا او
ذاتيا ولا يحتاج بها خصوص حال في الخارج وليس من تلقاء ذات الموصوف فتقار لها الا ان الوجوب لذاتي ووجوب لوجوده
سواء كان مطلقا او بالغير فحققتها الخارج كايصال انشأ الله تعالى ووجوب لوجوده الذي مصداقه لقوله المابية
الذهبن والقضية المعقودة منه وبنية نعم وجوب الوجود مطلقا بالغير والوجوب المطلق من دون ان ايضا الى الوجود
والوجود الذي ينفق منه الفضايا الحقيقية فحكم بكون الفضايا المعقودة بالمقولات الثانية بالمعنى الاعم حقيقة لا خارجية
ولا ذهنية كما وقع من الشايع اتقار لصاحب الافق لم يكن له وجه صحيح في تفصيل ذلك قوله والوجود والوجود
المطلق وكذا الوجود والخارجي والوجود الذي من الانتزاعات التي لا تصدق على الاعيان صدقا اوليا او ذاتيا
خصوص حال في الخارج انشأ الله تعالى الوجود نفس ذات موصوفة لا خصوص حال فيها وليس من تلقاء الموصوف بل
لان ان الفضايا المعقودة من الوجود المطلق حقيقة من الوجود الخارج فاجابية من الوجود الذي ذهنية على ما يستكشف
انشأ الله تعالى قد ورد على كون الوجود من المقولات الثانية بان الوجود الوجودي فهو للوجود موجود في الخارج وقد

الكلام على ذلك في فاشحة البحث فتذكر قال صاحب الافق السمين الوجود الحق القائم بذاته ليس محل عليه الوجود المطلق المنتزع
على انه بوجوبه او من ثباته وليس بوجوبه يتم في العقل فينتزع منه الوجود المطلق ويعرضه في لحاظ الذهن فقد عرفت ان بذره
وظيفة الطباع الاسكانية بل العقل يحكم بالبرهان ان في الاعميان حقيقة متقررة بنفس الذات المتقررة بنفسات بنفس حقيقة مصداق
الموجود عليه مطابق انتزع الموجودية لا باقتضا حقيقة ذلك كما ان الحقيقة المتقررة من اجاعل بنفس ما يتبها المتقررة
من اجاعل مصداق محل مطابق الانتزع لا باستيفات ثابته من اجاعل او باقتضا من المماثلة المجموعه وان العقل
سبيل في المماثلات المجموعه الى لحاظ الحقيقة المتقررة وانتزع الموجودية عنها ولا سبيل له الى ذلك في الحقيقة المتقررة
بنفس الذات بل انما ينتزع العقل اذا ملق سمعه المملو في فيسمع ان البرهان ينطق بلسان القدسي النوري ان على ذلك
و شدرة نظر الرعب سبيلا الى صقع لحاظ القدس الحق المتقررة بنفس حقيقة وانتزع الموجودية عن نفس ذاته بذاته فيايقال انه الا
والمنتزع بالاضافة الى ذلك الجنب هو البرهان لا العقل فاذا لم يمس الوجود الحق من افرادي من ماني حيازة العقل وحوزة
معقولات الحقيقة المتساوية فطانتك بجناب المقدس بالقياس الى الوجود المطلق الذي هو من الطباع المصدرة الا
انتهى وانتهى وكل من يستاهل الخطاب تعلم ان هذا الكلام لا فضل له على نقيع الغراب ما اولا فلان انتزع العقل
الوجود من شيء ما شيء كان ومن حقيقة اية حقيقة كانت لا يتوقف على ارتسام كنه ذلك الشيء ونفس تلك الحقيقة في العقل
فلا معنى لقوله وليس بوجوبه يتم في العقل اما ثانيا فلانا نعلم قطعاً انه سبحانه وتعالى موجود فالوجود المحمول اما ان يكون منتزعا عنه
في العقل فله لطل كل ما يهدي هذا القائل ولا يعود ما تجتهد الى طائل اولا ليكون منتزعا عنه في العقل فكيف نعتقد القضية القائلة
انه سبحانه موجودا واما ثالثا فلان قوله المتقررة بنفس الذات هو بنفس حقيقة مصداق محل الوجود عليه مطابق انتزع الموجودية
بها في قوله ولا سبيل له الى ذلك في الحقيقة المتقررة بنفس الذات لانه اذا لم يكن للعقل سبيل الى لحاظ الحقيقة المتقررة
بنفس الذات وانتزع الموجودية عنها فلا معنى محل الموجود عليها او كونها مطابقا للانتزع الموجودية واما رابعا فلان قوله بل انما
ينتزع العقل الى قوله نفس ذاته بذاته تخيل خال عن التحصيل ليس ان العقل اذا ملق سمعه المملو في الى ما ينطق بالبرهان
بلسان القدسي النوري واستمع لحاظ الحقيقة المقدسة المتقررة بنفسها وانتزع عنها الوجود وحمل الموجود عليها والعين بصديق
الموجود عليها واما خامسا فلان قوله فما يقال انه الملاحظ والمنتزع بالاضافة الى ذلك الجنب هو البرهان لا العقل فلو قيل
لان البرهان لا يصلح ان يكون نفسه لظواهر منتزعا واما ذلك من شأن العقل غاية الامران البرهان يضيء العقل لا
والايمان يكون الوجود منتزعا عنه سبحانه جل مجدوا فنظر الى بلازل كيف يهدي ويبرل ولا سيما الى ما في القول اساسا
فان الامر هو ان الوجود وحق الواجب ليس ذوا بالحقيقة للمعنى المصدري الانتزاعي لا يتوقف على ما عرض في القائل

عن المقام قوله والقضايا المعقودة به بالعلم ان القضية المحليلة مشتملة على النسبة المحكية اعني ثبتت شئ شئ فان كان هذا
 الثبوت ثبوتاً لازماً فبني بالقضية ذهنية ومصدراً لقبول الموضوع في الذهن بحيث يصح انتزاع المحمول عنه كقولنا الانسان مع
 وجوده ان يحمل وان كان ثبوتاً لازماً خارجياً فالقضية خارجية ومصدراً لقبول الموضوع في الخارج بحيث يكون في الخارج متحلاً مع
 المحمول يصح انتزاع المحمول عنه وان كان ثبوتاً لازماً في نفس الامر مع عزل النظر عن كون في الخارج او في الذهن فالقضية حقيقية
 ومصدراً لقبول الموضوع في نفس الامر متحد مع المحمول بحيث يصح انتزاع المحمول عنه بما هو المشهور واذ الكلام مبني على حساب
 الاتفاق المبين فباخرى ان نقل اولاً من كلامه ليكون كلامنا المكتسب لو اتم في الزمان فقول قال في الاتفاق المبين الحكم بال
 امکان محسب لالموضوع في الاعيان سوار كان محسب اصل لقولنا المبينة او بحسب لوجود كانت المحلينة خارجية سوار كان
 مبداً للمحمول من الامور العينية او من الامور المتصورة من الموضوع على ما هو عليه في الاعيان والكان بحسب خصوص التقرر
 او الوجود الذهني للموضوع كانت ذهنية والكان محسب مطلق التقرر والوجود للموضوع في نفس الامر مع عزل النظر عن خصوصيات
 الظروف والاوعية من الاعيان والاذان وانما لملاحظات ذهن واحد الازمنة والافات وجملة الزمان والديور والسر
 سميت حقيقية انتهى وقال في موضع آخر في ان الصحيح يحمل مطلقاً بوجهه انتزاع المعنى المصدري كالا انسانية والموجودة و
 الزوجية والضوقية لعملي كميته بمبدأ انتزاع اعني ما يؤخذ منه ذلك هو المحكي عنه ويقال له صدق كمال مطابق الحكم وقال
 في موضع آخر مطابق الحكم في خارجيه هو تقرر الموضوع ونحو وجوده في الاعيان وانه المحمول في الخارج شئ واحد بالذات وبالعرض
 سوار كان مطابق الذهن الخارج في حاشيتي الاقنات كما في الاوضاع العينية التي هي مبادئ المحولات وابقاق مفهومات
 انتزاعية بمفوضات عينية الفصل بحسب خصوص الوجود في الاعيان لذلك الاتفاق كما في النسب الاضافات المنتزعة عن الموجودات
 العينية وفي الذهنية تقرر الموضوع ونحو وجوده في ذهن ناو انه المحمول في نحو ما من الذهن لان في الالفاظ التحليلي شئ واحد بالذات
 او بالعرض وفي الحقيقية قوام هبته الموضوع في مطلق عالم التقررو انه المحمول في مطلق نفس الامر مع عزل النظر عن خصوصيات
 الظروف شئ واحد بالذات او بالعرض وانما التكرار في الالفاظ التحليلي انتهى اذ دعيت هذا علم ان القوم اختلفوا في ان القضايا
 المعقودة من المعقولات الثانية هل هي ذهنية فقط او ذهنية وحقيقية فقط او بعضها حقيقية وبعضها خارجية فذهب المحقق
 الدواني الى انها ذهنية فقط وتبعد في ذلك بعض اساتذة الشارح وذهب صاحب الاتفاق المبين وتقليد هذه الصلة الشارح
 الى الثاني ونسب الشارح جريسته على سببية وذهب لصد المعاصر لمحقق الدواني الى الثالث وقال لن قولنا زديش وعلية
 وخبري في الخارج قضائياً خارجياً فالماحق الدواني فبني خيالاً ذهب الى شرطية الوجود الذهني لخصوص المعقولات الثانية
 ولا ريب في ان القضية المعقودة بما عروضة مشروط بخصوص الوجود الذهني قضية ذهنية واذ قد عرفت ان اشتراطاً لخصوص

الوجود الذي يبنى في مطلق المعقولات التي هي منها الوجود والاسكان نظائرهما باطل اليقنت ان هذا الخيال من باب كمال
فاسد واما استاذا الشارح فقد خطبه لانه مع عدم اشتراط خصوص الوجود الذي يبنى في عو من المعقولات التي هي توهم ان القضايا
المعقولة بآزمنية مطلعا وسيا في تفسيرها اشار له تعالى في شرح قول الشارح لآزمنية واما صاحب الافق الميمن فقد تناو
في ضلال مبين لان الوجوب الذاتي ووجوب الوجود العيني مطلقا والوجود الخارجى هو الشيمية في الخارج والعلية الخارجية
والعالية الخارجية ونظائرهما من المعقولات الثانية بالمعنى الاعظم اتفاقا باعترافه العينه مع ان القضايا المعقولة بها خارجية
قطعا لان مبدءا لتزاع في هذا المبادى الانتزعية اعني الحكمى عنه بباو مصداق حلهما ومطابق الحكم بها لغرض ان الواجب
بمجانة وذوات الحكمى المستقرة في الخارج من بجاعل الموجب نفس الذات المستقرة في الخارج بنفسها او بجاعل
نفس الذات المفيدة لذات الغير الموفرة في الغير في الخارج ونفس الذات استفادة من الغير المتأثرة من الغير في الخارج
وموضوعات هذه القضايا ومحمولاتها شئ واحد في الخارج فكيف لا يكون هذه القضايا خارجية فان الحكم بالحد موضوعاتها امور متفرقة
لانها امور متفرقة عن الموضوعات على ما هي عليه في الاعيان فان علم ان لم يتر في خارجية ان يكون مبدءا لمحمول فيها وجها
عينا كما لو ساء لم يباين او مصداقا لتزاعيا لهما الموضوع بعد وجوده في الاعيان كالعقوبة والعلم قلنا هذا الاصطلاح مستحدث في
الخارجية الكلام في كون هذه القضايا خارجية على اصطلاح القوم وعلى هذا الاصطلاح استحدث لا يكون القضية المحلية محصورة في
الخارجية والذمنية الحقيقية والايض على هذا الاصطلاح قولها قلنا عنه مطابق الحكم في الخارجية بوقتر الموضوع ونحو وجوده فنه
الاعيان طاء والمحمول في الخارج شئ واحد بالذات او بالعرض كمال الخفى واليعنى لا ريب في ان هذه القضايا اعني قولنا امورا
واجب موجد خارجى وشئ خارجى بوعلة في الخارج والاعيان واجب لوجوده اعين بالغير وان موجوده خارجى وان شئ خارجى ومحمول
في الخارج صادقة فيجب ان يكون محمولاتها متحدة مع موضوعاتها فان كان يكون مصداق في الاتحاد في الخارج فيكون هذه القضايا
خارجية قطعا وان كان في الذين فيلزم ان يكون متحقق مصداقها متوقفا على وجوده في الذين من الازدبان بوجوب البطلان والغير
هذا الحكم ليعترف بكون هذه القضايا حقيقية فيكون مصادقها متحققا في نفس الامر ونفس الامر متضمن في الذين والخارج متحقق مصداقها
في نفس الامر فان كان في ضمن متحققة في الخارج فخطا وفي ضمن متحققة في الذين فخطا وفي ضمن متحققة في الذين فخطا
الاولى يكون هذه القضايا خارجية وعلى الثاني فيكون هذه القضايا ذمنية وهذا مع بطلان في نفسه لا يقول به هذا الحكم على الثاني
يصدق هذه القضايا خارجية والغير هو خلاف التزمه ذمنية الغير ومع بطلان في نفسه خلاف ما اعتقده والغير فقد قال هذا الحكم
في فرائح الافق الميمن انه ليس في طرف الوجود النفس المادية ثم نقل الغريب من تحليل متزاع منها معنى الوجودية
والصيرورة المصدرة ويصنفها في محملها على ان مصداق المحمل مطابق الحكم بر نفس البنية بحسب ذلك النظر التي هي قضايا

هذا الحكم في الاعيان كمال الخفى واليعنى لا ريب في ان هذه القضايا اعني قولنا امورا

مطابق الحكم بالوجود الخارجي نفس الماهية بحسب الخارج فكيف لا يكون العقضية المعقودة بالوجود الخارجي ظريفة واليه قال في موضع
 آخر بالوجود هو صيرورة الماهية وموجوديتها الماخوذة من نفس الماهية المستقرة لاصحى ثلث الماهية كما ان الانسانية مفهوم مأخوذ
 من نفس ذات الانسان لا امر يقترن بالانسان فكيف يذهب هذا القائل الى ان مطابق الحكم بالوجود الخارجي ليس نفس الماهية
 المستقرة في الخارج حتى يتكرر كون العقضية القائمة الماهية موجودة في الخارج خارجية فيفكر هذا القائل كون العقضية القائمة الانسانية
 انسانا ثبوتها خارجية فان نسبة الوجود الى الماهية هي نسبة الانسانية الى الانسان وانما يتحقق مصداق الانسانية في الخارج لا يخرج
 الا من هو خارج عن الانسانية ثم لما كان الواجب سبحانه متعصب بمحصل في الذهن واستحال ان يكون الموجود الذي هو مصداق
 للوجوب والوجودا خارجيا فلا يسيل الى الكثر كون القضايا القائمة انه سبحانه واجب انه موجود خارجي وانه شيء في الخارج وانه
 حادثة في الخارج خارجية وما ينبغي على كون القضايا المعقودة بالوجود الخارجي وشيئية خارجية ووجوب الوجود العيني والعلية
 في الخارج والمعلولية في الخارج ونظائر قضايا خارجية ان قولنا بعض الموجودات خارجي او بعض الاشياء الخارجية اسوداد
 بعض الواجب فاداو بعض لعل الخارجية فاداو بعض المعلومات اسوداد قضايا خارجية بلا شبهة فيجب ان يكون قولنا بعض
 الاسود موجودا خارجيا او شيء خارجي وبعض القادر واجب عليه خارجية وبعض الاسود معلول اليه قضايا خارجية لان عكس
 الخارجية خارجية لا محالة لما ذكره هذا القائل في نفس كون القضايا المعقودة بهذه المبادى خارجية نسبيا في توضيح وتفسيره فالحق
 ان القضايا المعقودة بالوجود المطلق وشيئية مطلقة والوجوب المطلق والامكان المطلق واشتالها من دون ان تثبت في الخارج
 او بالذات قضايا حقيقية لانها كما لا يخفى عن مطلق نفس الامر وان كان يتحقق معاصرها في الخارج او في الذهن والقضايا المعقودة
 بالوجوب الذاتي ووجوب الوجود العيني وشيئية في الخارج وامكان الوجود الخارجي واشتالها في خارجيات كما ان القضايا المعقودة بالقول
 الاخرى وشيئية في الذهن وامكان الوجود في الذهن اشتالها ذهنيات فالقضايا المعقودة بالمعقولات اشائية بالمعنى الاهم
 تكون ذهنية وخارجية وحقيقية والقضايا المعقودة بالمعقولات اشائية بالمعنى الاخص تكون ذهنية فقط باذعان وان كان مخالفا لما
 عليه جمهور الاشياء الا انه الحق الاحق بالاتباع قوله وان كان ظرف الانقاص بهما بالذات علم ان هذا المقام من معارك
 الاعلام وما حصل الاعلام فعليتنا ان تحقق الاملا معنى ظرف الانقاص ثم نقضي بين الاسماء والاختلاف في هذا المكان بالا
 فاعلم ان انقاص شيء لشيء في ظرف على تخويل احد هما انضماما الى المقصود في ذلك الموضع كالانقاص الحكم بال
 في الخارج وهذا يتم سبعة عشر ثبوتها في ظرف الانقاص وثانيها انتزاع بان يكون الموصوف في ظرف الانقاص
 بحيث يصحح لان ينتزع عنه الصفة وهذا القول لا يستدعي ثبوت الصفة في ظرف الانقاص وانما يستدعي ذلك الانقاص وجود
 انتشار انتزاع الصفة في ذلك الموضع لوجود الصفة بنفسها في ذلك الموضع او في ظرف آخر كالانقاص المسلم بالفرق بينهما

زيدا بالعمى فانما تسمى تحقق السمار وزيدا في الخارج على وجه يصح استلزام الفوقية والعمى عنهما الوجود الفوقية والعمى بنفسها
 في الخارج اذ في الذهن اذ الوجود لا اختراعات بانفسها في الخارج والضرورة شاذ بان وجوده في الازمان العالية والساقطة
 لغو في انصاف موصوفاتها بانعم يجب وجود الصفات الاختراعية بوجودها شيها في ظرف الانصاف والاصار اختراعية فظرف
 الانصاف عبارة عن لفظ الذي يحكي عنه ثبوت الصفة للموصوف سواء كان انضمام الصفة الى الموصوف في ذلك الطرف
 لو يكون الموصوف في ذلك الطرف معني الان يستخرج عنه الصفة فظرف الانصاف كسهم بالسواء هو الخارج لانه الذي يحكي عنه
 يكون كسهم سوو كذا لظرف انصاف السمار بالفوقية وزيدا بالعمى هو الخارج لانه الذي يحكي عنه بان السمار فوق وزيدا بالعمى في ظرف
 الانصاف المفهوم بالموضوعية والمحمولية مثلا هو الذين لان المفهوم خبر وجوده والذنبى مصداق لهما معنى كون الخارج اذ ان
 ظرفا للانصاف هذان يكون وجود الموصوف في احد هما مشار لصحة استلزام ذلك الانصاف منه يعني ان يكون المحكي
 عنه بالاتصاف ومصدرا له موجودا في احد هما وليس معنى كون الخارج ظرفا للانصاف ان يكون معنى الانصاف الذي هو من
 المعاني اشبهية الاعتبارية موجودا بنفسه في الخارج وبذا ما حقيقة السيد المحقق والمحقق الدواني ومن شايه من الفرق بين
 كون الخارج ظرف نفس له شبهة كالانصاف والثبوت وغيرهما وبين كونه ظرف ثبوت له شبهة وبذا مشقة وهو حقه في صاحب
 الاتفاق لمعين فسلك على انعم يسلك آخر وقال الانصاف يعني ليس الا على ضربين انضمامي ويعبر عنه ثبوت الصفة للموصوف
 في الاعيان كثبوت البياض للشمس واستراحي ويعبر عنه ثبوت الصفة للموصوف بحسب الاعيان كثبوت الفوقية والعمى للسمار
 وزيدا لكن المحكي عنه ومطابق الحكم انما هو وجود الموصوف في الاعيان فان الخارج في الاول ظرف الثبوت ودعاه في الثاني
 جهة الانصاف ومطابقه وما فيها سائس باره والمرجع الى كون الخارج ظرف تحقق الموصوف من حيث هو موصوف وعلى
 ذلك يقاس حال الاتصاف بحسب اتحاد الوجودات فلا يستقر عرش التحقيق ويستوعب سر ملكية والما تخرج به مبطل من متاخرة
 المقلد لا اتباع المشائية من الفرق بين كون الخارج ظرف نفس له شبهة كالانصاف والثبوت وغيرهما بين كون الخارج
 ظرف ثبوت له شبهة وكذلك حال الذين قالوا المصير فيه على ما تلى عليك اما محجة لا تؤول الى درجة اما تعرف ان معنى الوجود
 ليس الا وجود نفس اشئ في الاعيان اذ في الازمان انتهى ونجد عجب لاننا قد اختلف بان الخارج في الضرب الاول
 من الانصاف يعني ظرف الثبوت ودعاه فاما ان يقول بان الخارج بينا كظرف لعم وذلك لانصاف وذلك الثبوت
 فهو صريح البطلان اذ الثبوت والانصاف من المعاني له شبهة الاختراعية يستحيل وجوده في الاعيان ولو انك لم تبطل به وجوده
 في الخارج لزم مفاسد لا تحصى واما ان يقول بان الخارج بينا كظرف نفس له شبهة والانصاف لا ظرف وجوده فقد
 انقلب يرح اللامة ورجع الحق الى مركزه ووسطه فزالت التبعيل وبان المحقق اصداغ بالحق عن التبعيل المحكي ثم في قوله المرجع

ان كون الخارج ظرف تحقق الموصوف بما هو موصوف بالفرق بين كون الخارج ظرف نفس مرومين كونه ظرف وجود
 ذلك الامر ان الخارج اما ان يكون ظرف نفس تحقق الموصوف لا يكون ظرف الوجود وتحققه فهذا هو الفرق المذكور الذي يتجلى
 المقلدون او يكون الخارج ظرف الوجود وتحقق الموصوف فيلزم ان يكون التحقق الذي يترتب من الاسوال انشائية موجودة في الخارج
 ثم فان كان الخارج ظرف الوجود وتحققه كان ظرف الوجود وجوده وتحققه الوجود واللازم ان يكون ظرف النفس الوجود واللازم ان يكون ظرف الوجود الوجود
 وبما استلزمه عقلا الذي هو وجهه فيلزم ترتيب وجودات غير متساوية موجودة في الخارج وبما يستلزمه لا محذور من جهة التي انكر
 عليها ولا سبيل الى التخلص التي فرغ اليها فقد مثل عرش تحقيقه وانقضى سر حكمه اما لعدة حدود في الازراء بالاجابة الغضا فمن
 جهته بقدر الحق والبلد بعد من قال لا يخالج بجل الراسي تصدعه به انهم على الالاس لا ترحم على اكله به ولا رجع الى
 تفصيل ما كان فيه فقد دل من الالاس ان الالصفات الالضامى في ظرف ليست على تحقيق الكاشيتين في ذلك النظم الالصفات
 الانشائية في ظرف الالاستدعى الالصفات الموصوف في ذلك النظم المصحح لانشراح الصفته عن فيكون الصفته تحقق تتبع بعين
 تحقق موصوفه والما تحقق الصفته بنفسها في ذلك النظم او في ظرف آخر فلفظ في ذلك الالصفات فالصفات زيد بالعمى في الخارج
 انما هو لان زيد في الخارج موجودا انه صمم لان نترس عنه العمى لا لان العمى موجود في الخارج بوجوده غير وجود زيد او في زمن
 من الازمان بوجوده غير وجوده اذ لا علاقة بوجود العمى بوجود زيد بالصفات زيد بالعمى وبما مع غاية ظهوره
 يخفى على القاصرين شبهات تعتبر في ذلك فنبها ما عرض للصد المعاصر للتحقق الدواني من ان الشبوت نسبة بين
 اثباته واثباته فلا يكون به وبها ضرورة ان نسبة فرع لظرفها وانت تعلم ان ليس معنى ظرف الالصفات ظرف وجوده
 التي هي الالصفات بل معناها ظرف مصداق الالصفات فليس معنى كون الخارج ظرف الالصفات كون الخارج ظرف وجوده
 حتى يلزم تحقق ظرف في الخارج بل معناها ظرف مصداق مصداق ليس به حتى يتلزم تحققه في الخارج تحقق الكاشيتين فيه
 بل انما يستلزم تحقق المصداق وهو الموصوف وقد مر ذلك انفا ومنها ان الشئ وبغيره غيرهما صرحوا بان لا يكون
 موجودا في نفسه يستلزم ان يكون موجودا بشئ فيجب ان يكون الصفته في الالصفات الانشائية موجودة في نفسها وبالحجاب
 ان القدر الضروري ان لا يكون الصفته لاشياء محض الا ان يكون موجودا بنفسها او كيفي وجودا مطلقا ولو بالمتبع بتحقيقه
 انما اعلموا ولم يفرص علينا الايمان بما بين فتي الشارح والتحصيل وان لم يساعدوا العقل لم يعاضدوا اليه وان الدليل فان كان
 مراد الشئ واثباته انه لا بد من وجوده الصفته مطلقا ولو بالعرض فحق متبع وان كان مرادهم انه لا بد من وجوده الصفته بالذات بل
 لا يمتنع وانما قد تم صائب الاتق لم يمتنع تبعا للتحقق الدواني من ان وجوده الصفته في ظرف الالصفات الانشائية وان لم يكن كذا
 لكن مطلق وجوده الصفته في ظرف ما ضروري وحمل كلام الشئ على ذلك فخيئت باطل لما عرفت انفا من ان وجوده الصفته في ظرف

بما هو موصوف بالفرق بين كون الخارج ظرف نفس مرومين كونه ظرف وجود

انزل في الانصاف كما لا يخفى ومن الانصاف في هذا المقام ما قال الصمد الشيرازي في الاسفار معتبرا على ما اقتضاه من ان
 الحق ان الانصاف نسبة بين شيئين متغايرين بحسب الوجود في ظرف الانصاف فان الحكم بوجود احد الطرفين دون الآخر في ظرف
 الذي يكون الانصاف فيه محكم نعم الاشياء متساوية في الوجودية وكل منها بخاص من الوجود وليس للاخر منها تفكك صفة من
 الصفات مرتبة من الوجودية ترتب عليها آثار متعقبة بها حتى الانصافيات واعدام الملكات القوي والاستعدادات فان لها
 حظوظا ضعيفة من الوجود والتفصيل لا يمكن الانصاف بها الا عند وجود الموصوفات بها والافرق في ذلك بين صفة وصفة
 ان لم يباين اذ لم يكن موجودا للجسم وجودا عينيا يكون موجودا بغيره ويحصل له الخارجى لا يمكن وصفه بحجم بانه ابيض وصفه
 مطابقا لما في نفس الامر فذلك حكم الانصاف الحيوان يكونه اعمى والانصاف السمار كونه فوق الارض وغيره ما وقع في
 حسب ما يلح العين كالشفا للشيخ والتفصيل لم يعمد عليه من ان الصفة ان كانت معدومة فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا
 شيء فان المعدوم في نفسه يتقبل الوجود بشئ الى آخر ما ذكرنا فلا يوجب نقصا عليه لانصاف الاشياء بالانصافيات الاعدام
 والقوى لما وصفتها بانها ضمن الوجود ضعيفا بوضوح شرط انصاف موصوفاتها بها وبان مرتبة وجودها سلبت بغيرها
 عن الانصاف بها وبما كان خطأ الصفة من الوجود اقوى واكد من خطأ الموصوف بها منه وذلك كما في انصاف الهوى الى الله
 بالصورة الجمعية والطبيعية بل المادة بالصورة كما ستقف عليه في باب انشاء الله تعالى فاعتبار الوجود في جانب الموصوف
 وعن الصفة ليس له وجوب بل لا صلح للعكس الا في قيمة بحيث يشترط وجود واحد الطرفين في الانصاف بان يقول معنى
 الانصاف في كل ظرف هو كون الصفة بحيث يكون نحوه وجودا فيه فشاء الحكم بها على الموصوف اعم من ان يكون بالانصاف بها
 او باعتبارها منها ثم يدعى بعد هذا التعميم والتقرير انه لا شك ان هذا المعنى يستلزم وجود الصفة في ظرف الانصاف وان الموصوف
 يتجه لبيان الذي ذكره متحقق ان الفرق بين طرفي الانصاف في الثبوت وعدمه تخفيف من القول لا تضيغ وتبديري
 كما طرأت لتعلم ان كل ما ذكره جزاف وجب ليس تحت معنى فضلا عن ان يكون له جدوى لان القول بوجود صفات
 لا يتصور اعم في ظرف الانصاف بل القول بالانصاف لا يتصور لان الصفة اذا كانت موجودة في ظرف الانصاف بوجودها
 وجودا الموصوف فانما ان تكون قائمة بالموصوف فتكون مضمة اليه فيكون الانصاف بها انما سماها كالانصاف بسائر الصفات
 الانضمامية اولها ما ان يكون قائمة بنفسها فتكون جبرها فلا تكون صفة او قائمة بشئ اخر غير الموصوف فلا يكون ما فرغ من
 بها موصوفها بل يكون الموصوف به ذلك الشيء الاخر الذي قامت به تلك الصفة فان كانت تلك الصفة قائمة به لوجود
 غير وجوده فتكون مضمة اليه ان كانت قائمة به بالقيام الا ترى فلا يكون لتلك الصفة وجود في ظرف الانصاف بغيرها
 الى ما اقتضاه وما قوله الانصاف نسبة بين شيئين متغايرين بحسب الوجود في ظرف الانصاف ففى الانصاف الانصاف

سلم ان يكون فيه الموصوف، الصفة موجودين بوجودين متغايرين في ظرف الانقسام في الانقسام لا تنزعي مطلقا
 ولو كان كذلك لم يكن الانقسام انتراعيا لان وجود احد الطرفين دون الاخر في ظرف الانقسام لا تنزعي مطلقا
 اما تجزئته ان يكون الانصافيات واعلام الملكات غير باس انتراعيات وجود ودار وجود موصوفا تبا في ظرف الانقسام
 فضرر من يكون ان يكون الانصافيات اعلام الملكات وغير باس انتراعيات التي يتصف بها موصوفا تبا في الخارج
 كالقوتية والعمى والادوية البسوة وجود في الخارج ودار وجودات موصوفا تبا وان كان ذلك النقصان الوجوه ضعيفا لزم مقتضى
 ان يتحقق قد اشترانا في بندها في بحثنا جعلنا ما ذكره في التعامل من ان وجود الصفة قد يكون اقوى من وجود الموصوف كما في
 الانقسام المواد بالصور ان صحت فانما يتحقق في الانقسام الانضمامي دون الانقسام الانتراعي الذي في الكلام وانقسام المواد
 بالصور الانضمامي لا تنزعي كما حقق في مقامه اما ما يبيده الابطال بما في الشفاء والتحصيل فقد نهى ان لا يستحق
 لتقويع الانضمامي بالانضمام والى ما تجزئته وان يعكس الامر ان يقال معنى الانقسام في كل ظرف هو كون الصفة بحيث
 يكون نحو وجود باقية فشارك الحكم بها على الموصوف اعم من ان يكون بانضمامها او بانتراعها فغرضنا ان لا يصحك منها الصفة
 فان الموجود في ظرف الانقسام الانتراعي هو الموصوف اما الصفة فلا وجود لها في ذلك لظرف الاجتماع ان موصوفا موجودا
 فيها فبعض وجود الصفة مصداقا للانقسام الانتراعي خارج عن دائرة العقل وعيب من ذلك تجزئته ان يكون الموصوف
 منتزعا عن الصفة وقد سبق الى ذلك التجزئة الصادرة في فعل فشارك الاتفاق في هذا الغم هو الاتفاق في المنتزاع والاسم
 ومنها ان لا يمكن القوتية مثلا موجودة في الخارج لم يصدق قرن القوتية ثابتة للسماء في الخارج فارجية لانتزاع موصوفا
 فيصير لم يست القوتية ثابتة للسماء في الخارج فلا يصدق السماء متصفة بالقوتية في الخارج حيث اجاب عنه صاحب الفوتوح
 المبين بان القوتية مثلا لما كانت معدومة في الاعيان لم يصح عقد قضية خارجية هي موصوفا فذلك صدق لم يست
 القوتية ثابتة للسماء في الخارج فارجية وذلك لا ينافي كون السماء المتحققة في الاعيان بحيث يصح للعقل الحكاية عن مالها
 في الاعيان بالقوتية لانتزاع منها بحسب ذلك الاعتبار لا يذللها ليعضد من ثبوت الصفة للموصوف في الاعيان بحسب
 حال الموصوف في الاعيان ان لم يكن من غير ثبوت الصفة للموصوف في الاعيان بحسب الصفة في الاعيان فان الامر غير متلازم في الاعيان
 لم يخرج من الصفة للموصوف من خارج الاعيان فيجب ان يكون الصفة ليس من خارج الاعيان وانما هي من الاعيان وانما هي من الاعيان
 الصفة في الاعيان هو الانقسام الانضمامي في الاعيان فاذا انقسام بين السماء فوق الارض والسماء متصفة بالقوتية
 في الاعيان فارجية على ان يكون موصوفا السماء وبين لم يست القوتية ثابتة للسماء في الاعيان فارجية على ان يكون
 موصوفا القوتية لعدم صدق لم يست القوتية ثابتة للسماء في الخارج على ان موصوفا القوتية فارجية وذو هنية مطلقا

ارم ان يجذب اليه السامع في الخارج فارجية لان التصان السامع بالفوقية في الخارج وثبوت الفوقية لها في
 الاعيان انما يتحقق في الذهن بحسب حال السامع في الوجود والعين وذلك احد ضروري الاتصاف الخارج في عالم تحقيق الفوقية
 في الازمان ولم يوجد ثبوتها للسامع في الازمان بحسب وجود السامع في الاعيان لم يصديق الحكم بان الاتصاف السامع بالفوقية
 والتصان خارجي انتهى وهذا ما خذ عن كلام المحقق الدواني في احاشية القمية حيث قال فان قلت الوصف ثابت
 للغير في الخارج فهو موصوف بالثبوت للغير فيكون موجودا فيه قلت الخارج بهنا طرف للثبوت الذي هو المحمول لا لاقتضا
 فان الاتصاف بذلك للثبوت انما هو في الذهن انتهى يعني ان القضية القائمة الوصف ثابت للغير في الخارج ليست قضية
 خارجية بل قضية ذهنية موضوعها الوصف ومحولها ثابت للغير في الخارج والوصف انما يتصف بهذا المحمول في الذهن
 والخارج في نوده القضية قيد المحمول لا طرف للثبوت فان ثبت هذا المحمول انما هو في الذهن وان جعل الخارج في نوده القضية
 غلط لا الاتصاف اخذت القضية خارجية فهي كاذبة وكذا بها لا يستلزم كذب قضية خارجية موضوعها الموصوف ومحولها
 ذلك الوصف والاتصاف بذلك الوصف فكذب القضية القائمة الفوقية ثابتة للسامع في الخارج خارجة لا يستلزم كذب
 قولنا السامع في الخارج او متصفه بالفوقية في الخارج على انفسه صاحب فن ايسر ثم في كلامه جوده من اكمل الاول انه اعترف
 بان كون السامع المستحق في الاعيان بحيث يصح للعقل الحكاية عن حالها في الاعيان بالفوقية المستمرة منها ضرب من
 ثبوت الصفة للموصوف في الاعيان بحسب حال الموصوف في الاعيان فاذا اثبت هذا الضرب من الثبوت لصفة
 غلبة القضية قبل الفوقية ثابتة للسامع بهذا الضرب من الثبوت صدقت هذه القضية خارجية فلا بد من وجود موضوعها
 في الخارج فعلا لا شكال تبقي في ان هذا الضرب من الثبوت ثابت للصفة في نفس الامر والا كان اخرها فلا بد من ثبوت
 اثبت له في المعنى الثاني ان الارتباط بين الموصوف والصفة اذا ثبت بالموصوف سمي اتصافا واذا ثبت به الصفة سمي
 ثبوتها فلا فرق بحسب المعنى بين قولنا السامع متصفه بالفوقية في الاعيان خارجية وبين قولنا الفوقية ثابتة للسامع في الاعيان
 خارجية فلا معنى لقوله فاذا الاتصاف بل قوله على ان يكون موضوع الفوقية الثالث لان قوله فاعلم تحقيق الفوقية في الازمان
 ولم يوجد ثبوتها للسامع في الازمان بحسب وجود السامع في الاعيان لم يصديق الحكم بان الاتصاف السامع بالفوقية والتصان
 في غاية السخافة ان تحقق الفوقية في الازمان وجود ثبوتها للسامع في الازمان لغوي اتصاف السامع بالفوقية في الخارج
 كما نهينا عليه فيما سبق است اقول كما قيل انما يعلم قطعا ان السامع متصفه بالفوقية ولو ان لغت الازمان حتى يرد عليه انه
 لو لغت الازمان العلية يرفع السامع والفوقية وسائر الاشياء الازمان العلية علل لها وقد اجاب الشارح في
 بحث التمسك ليقا من بطل الشبهة بان الايجاب انما يستدعي وجود الموضوع اعلم من ان يكون ثبوتها بغير انشاء الفوقية

وان لم يكن موجودة بنفسها فهي موجودة بنشأ انشراحها بقولنا العنوقية ثابتة للسما في الخارج لصدق خارجية واور وعليه بعض المشرع
بان فطر المشرع العنوقية سايين لها وجودا ميان من موضوع الموجبة لا يكفي لصدقها وان كان لموضوعها علاقة مع ذلك السايين
ولذا حكموا بحصول الاشارة بنفسها في الذهن ولم يبرر وادرجوا مشابهاها كافيافي لصدق موجبات موضوعاتها وذوات الاشياء
وان كان للاشياء علاقة بخصوسية معها وانما اجواب ان القضية الانشراحيات بناسية بها والاشجاءات الخارجية الواقية تها
لصدق على الانشراحيات من اجل تلك الواقية وهي متحدة بالعرض وادرجوا مع مناسية بها ولذا انشراح عنها وان
العلاقة لا توجد بين الاشياء وذواتها بنسبة بينهما وجودا ولذا لا يكفي وجود الاشياء لصدق الاحكام الاشجائية على ذواتها
وسيا في كلام في المشرع والمثال يتعلق بهذا المثال انشراحه لمتعال والقول الفصل في جواب الشبهة ان ان
بقولنا العنوقية ثابتة للسما في الخارج ان العنوقية بنفسها ثابتة في الاعيان منضمة الى السمار فهذا القضية خارجية
كاذبة ولا يلزم من كذبها كذب قول السمار فوق وصحة القضية في الخارج خارجية لان صدقها وبلو السمار لصحة
يشترع منها العنوقية موجودة في الخارج بخلاف قول العنوقية ثابتة للسما في الخارج على هذا التقدير اذ صدقها على
هذا التقدير هي القضية الموجودة في الخارج منضمة الى السمار وهو غير متحقق في الخارج وان اريد به ان القضية ثابتة
للسمار بحسب الالمان في الاعيان فانها صحيحة لانشراحها فهذا القضية خارجية صادقة وكفي لصدقها خارجية وجودها
في الخارج بالعرض بنشأ انشراحها اذ هذه القضية حكاية عرض وجودا بالعرض بوجود مثله باو قد اشار الى هذا الكلام المحقق في
الحاشية القديمة حيث قال فالتقت فيكون الحكم ثبوت المستمرات لموضوعاتها كاذبا لما يستلزم ان لا ثبوت لها
انما يلزم كذبه اذا كان حكم ثبوتها ثبوت الاعراض لمرالبها اذ كان المراد بثبوتها لهما كونهما مشتركة منها الضرب من
التحليل او بطلان الشامل فلا انتهى ثم يثبتنا اشكال عوليص هو ان من الانشراحيات ما يشترع عن بعض الموجودات
في حال دون حال كالقيام والنعوذ فان زيد مثلا يشترع عنه القعود والقيام وقد لا يشترعان عنه فان كان يكون
للقيام مثلا وجود في الخارج وادرجوا موصوف فيادرجوا الانشراحيات بالذات في الخارج وبوظائف ما تقر ولا يكون
كذلك بل يكون مشترعا فمتشرا انشراحه انفس ذات الموصوف من دون امرائه فليعلم ان يكون نفس في ذاته صحيحة
القيام مادامت متفردة وبوصح البطلان او ذاته مع امرائه فذلك الامر لا اذ ما صفة مستفظة فيكون القيام علمه عن
تلك الصفة المنضمة على ان تلك الصفة اما من بقوله من المقولات النسبية فيكون هي اليف انشراحيه او من مقولة
اخرى فالقول بها خلاف بجهة العقل اذ البهية قاضية بالذات لا يوجد في حال قيام زيد مثلا صفة منضمة هي متشرا
انشراح القيام اوصفة مشتركة فالظاهر في متشرا انشراحها فالحال مشترك الى نفس ذات الموصوف في بطلان بطلان

الاول اولى من صفته فيبطل جطلان الشق الثاني وهذه الاشكال قد استصعبه مولانا الشيخ الامام الاعلى استاذنا في كل
 العلم الائمة الاجل مولانا نظام الدين الملقب بروج الصدور وفاضلنا فتوح في حاشيته كحاشية القديمة فقال
 ما حاصله ان الجواب لا يخلو عن صعوبة ويمكن وجهين الاول ان لا يترجم ان يكون شئ متحالي الوجود مع آخر ثم يزول الاتحاد
 ثم تحيد ثم يزول وبذلك لا يترجم صعب الثاني ان المحولات الاضافية قد يكون مبادئ انشراحها نفس ذات الموضوع مع انشراحها
 الى امر اخر كالعالية بالكمالات في الواجب سبحانه وقد يكون نفسها كالعالية امد تعالى لذاته المقدسة وقد يكون هي بقيام
 صفته بها في الخارج او الذين نقولنا زيد قريبا من عرفان كونه في الخفية لمخصوص مع كون عمر في آخره من انشراح
 القرب على ما يلزم ان نقولنا الاين من الموجودات هذا خلاصة كلامه الشريف ولعل بتحقيق المقام ان الانشراحيات
 سواء كانت عدمية او وجودية على انشراحها فمشار انشراحه نفس الحقيقة كما لا وجود للتشخص والامتياز ولو اذم المبدء على
 التحقيق ولا اشكال في التزام كون مشار هذا النوع من الانشراحيات نفس الحقيقة بل ازم اصاله ومنها ليس نفس ذات
 الموصوف مصححة لانشراحه هذا النوع من الانشراحيات بعضها من مقولة الوضع كالقيام والقعود وبعضها من باب الانشراح
 كالابدية والبنوة وبعضها من ابواب افرو هذا النحو لا يمكن في صحة انشراحه نفس ذات الموصوف بل ازم اصاله عليها والا كانت
 مصححة لانشراحه ما دامت متفرقة فمشار انشراحه هذا القسم من الانشراحيات قد يكون ذات الموصوف مع صفته مستقيمة لزم
 كالاسود فانه صفته انشراحيته فمشار انشراحها ذات موصوفها مع السواد وقد يكون ذات الموصوف مع امرين لها
 فذلك يكون مشار انشراح بعض الانشراحيات ذات الموصوف بالمقابلة الى امرين فقط كالان فانه نسبة الجسم الى مكانه
 فبذلك يخرج من الجسم سطح الجسم المحيط بقد يكون مشار انشراح بعضها ذات الموصوف بالمقابلة الى امرين مع ملاحظة صفته
 انشراحيته اخرى كالنوعية مثلا فانه مشار انشراحها ذات السمار بالمقابلة الى الارض مع ملاحظة نسبة احواله احوالها و
 مشار انشراحه الا حاطة واما باها ذات الجسم المحيط ذات الجسم المحيط الموجود في جزئها المخصوص لا غير وكذلك مشار قرب
 زيد من عمرو مثلا ذات زيد المتخيرة في جزئ خاص مع ذات عمرو المتخيرة في جزئ خاص آخر او المتخيرة فمشار انشراحه هو الجسم بالمقابلة
 الى الجسم اذا كان زيد مثلا قريبا من عمرو ثم صار بعيدا لم يبق ذلك التحيز الخاص لزيد وعمرو بل حصل لاحدهما والكل هما جيز
 آخر فيكون زيد وعمرو الكائنان في بدين التحيزين كالحاصلين فتساكن لانشراحه المبادعة وكل واحد منهما مع جيزه مماثل
 فمشار لانشراحه بعده عن الآخر وقد يكون مشار انشراح بعضها ذات الموصوف المنطوية على اجزاء متصفة بصفات
 انضمامية او انشراحيية كالبلية مثلا فان مشار انشراحها عن الجسم ذاته المنطوية على اجزاء متصفة بعضها بلون بعضها بالون
 آخر كالقيام فان مشار انشراحه ذات زيد مع ذوات اجزائه المتصفة بنسب مخصوصة ومشار انشراحه تلك النسب

ذواتها مع احيازها الخاصة وكذلك الحال في القعود وقد يكون منشا انشراغ بعض من الانشراغيات ذات الموصوف مع
 انتفاضة عندها كما لعمى الكلام في المشقة الجزئية لتحويل بلاط على كل حال ان منشا انشراغ هذا القسم ليس هو نفس ذات
 الموصوف بل امرزائد اصلا بل منشا انشراغها مع امرزائد وذلك الامر الزائد بالآخرة قد يكون صفة منصفة وقد يكون
 سياتا فريدا للزائد بين الصفة المنصفة وبين الصفة المنشراغ مطلقا كما وقع في تقرير الاشكال غير حاصر فانه في الاعضال
 مما يشترط ان يكون مقولة الالين من الموجودات الخارجية فهو تسليم للاشكال وليس جوا باعنه على انه لا تجاس
 على هذا الاستزام فانه خلاف حكم الفطرة ومع ذلك لا يخفى هذا الاستزام كيف والانشراغيات
 التي يشكل بها ليست منحصرة في مقولة الالين بل سائر الانشراغيات التي هي من المقولات النسبية وغير باقية بها
 الاشكال فلا يعني التزم كون مقولة الالين من الموجودات الخارجية شيئا واما التزم ان يكون شئ متحد في الوجود مع آخر
 ثم يزول الاتحاد ثم يتجدد ثم يزول فالتحقيق فيه ان الانشراغيات مطلقا ليست موجودة بالذات في ظرف الانقسام بها و
 الا كانت منصفة الى الموصوف وانما الوجود بالذات لاشي انشراغها موصوفا بها لكن وجود موصوفا بها متباسب اليها بالعرض
 فاذ كان شئ كزيد مثلا يصح ان يشترع صفة منشراغ كالقيام مثلا كانت الصفة موجودة بوجوده بالعرض ومتحدة معه في الوجود
 واتحادا بالعرض ثم اذا صار بحيث لا يصح عنه ان يشترع القيام لا يكون وجوده منتسبا الى القيام اصلا لا بالذات ولا بالعرض
 ولا يكون الصفة متحدة معه اصلا لا بالذات ولا بالعرض ثم اذا صار بحيث يصح عنه ان يشترع القيام صار وجوده منتسبا الى صفة
 القيام فصار متحد معه في الوجود بالعرض فلا صعوبة في التزم ان يكون شئ متحدا مع شئ في الوجود ثم يزول الاتحاد ثم
 يتجدد ثم يزول على النحو الذي ذكرنا لان هذا التزم لا يدفع الاشكال لان الكلام متناق في منشا الاتحاد فكان منشاره
 نفس ذات الموصوف فذا معنى لزواله واستلزامه وان كان منشاره امرزائدا على ذات جري الكلام فيه بل هو منقسم او منشراغ
 آخر المقرير واما اذا اراد بالاتحاد والاتحاد بالذات فلا يساغ لفيما نحن فيه ولا مجال لذلك لان التزم في صورة الاتحاد بالذات و
 من بجانب ما وقع عن بعض شراح من ان الاوصاف الانشراغية التي لا يكون منشا انشراغها انشراغيات موصوفا بها تكون
 منشراغية بالنظر الى الوصف المنقسم كما انشراغ العقول من السهل بواسطة الوضع الخاص كما انشراغ القيام والقعود من زير
 بواسطة الوضع الخاص فالجواب عنه انها كذلك الوصف المنقسم الموجود بالوجود الخاص مع وجود الفلك في الاول ووجوده في
 الثاني انتهى وانت تعلم ان الوضع الخاص ليس صفة منصفة بل هو نفسه من الانشراغيات والقيام والقعود عبارة عن
 نفس الوضع الخاص لان الوضع الخاص من الصفات الانضمامية والقيام والقعود منشراغان عنه على انه لا يخفى التزم
 كون الوضع صفة انضمامية لجرى ان الكلام في سائر المقولات النسبية فتأمل جدا فان المقام دقيق وبالتأمل الغائر

حقيق والكلام وان ادى الى التطويل لكن بذات تفصيل لا يخلو عن التحصيل ما قد فرغنا من تحقيق امر الانصاف فان لنا
 نفيس في تحقيق ظرف الانصاف بالوجود وشيئية والوجوب الاسكان فتفصيل الكلام في ذلك في ثلثة مباحث اسمح الاول
 في تحقيق ظرف الانصاف بالوجود وشيئية اعلم ان الوجود وشيئية متساو قان فبعد استيفاء الكلام في ظرف الانصاف بالوجوب
 لا يبقى كلام مستأنف في ظرف الانصاف بشيئية فنقول قد عرفت فيما سبق ان الوجود ليس صفة منسمة الى شئ بل هو
 نفس الصيرورة والوجودية فهو من الانشراعات المستزعة عن نفس المهيئة المستقرة في الاعيان او الازمان فمصدق
 انشراعه هو مصداق الانصاف في وجود الذات المستقرة في العين او في الزمن فالوجود المطلق مصداق نفس الذات المستقرة
 مطلقا فنظف الانصاف بنفس الامر والوجود الخارجى مصداق نفس الذات المستقرة في الخارج فنظف الانصاف بهو الخارج
 والوجوب لذاتى مصداق نفس الذات المستقرة في الزمن فنظف الانصاف بهو الالذين ونظف الانصاف عبارة عن النظف
 الذي فيه مصداق الانصاف والعنسية المنعقدة بالاول حقيقة وبالثاني خارجية وبالثالث ذهنية فلهذا هو الحق فالحكم يكون
 ظرف الانصاف بالوجود مطلقا هو الالذين كما وقع من اشراج جريا منه على ما ذكر في تهليل لصاحب الافق المين باطل
 وما نحن به التوزيع ونقص او لا ما يناس من اقاويل الاصحاب في هذا الباب ثم نطالع ثم نمين ما هو الحق والصديق للصلوب
 قال ابن الهيثم في ظرف الانصاف بالوجود واقاويل شتى الاول ما افاده السيد المحقق قدس الله سره والشراف في حواشى التخرية
 قال اذ قلنا زيد موجود في الخارج مثلا فنقولنا في الخارج ان تيسر الى زيد كان ظرفا لوجوده وان قيس الى وجوده كان
 ظرفا لنفسه لوجوده ثم ان الموجود في الخارج بلا ريب هو ما كان الخارج ظرفا لوجوده كزيد وما الذي وقع الخارج ظرفا لنفسه
 فلا يحكم بكونه من الموجودات الخارجية فان ما قلنا لا يشك في ان زيد موجود في الخارج بخلاف ان وجوده موجود في الخارج
 كما لا يشك فيه فوقع الخارج ظرفا لنفسه شئ لا يستلزم وقوعه ظرفا لوجوده ذلك السمع الا ترى ان قولك زيد متصف في الخارج
 باسودا صادق قطعاً وقد وقع الخارج بهناظر لنفس الانصاف ان قولك انصاف زيد باسودا موجود في الخارج ليس
 بصادق كيف والسلوب الغريب لى لا وجود لها في الخارج بلا اشتباه يقع الخارج ظرفا لها لانفسها لا لوجودها بل لحيثية اذ كانت
 في الخارج ثبت لها في نفس الامر الكون في الخارج على ان يكون الخارج ظرفا لنفس الكون ولا يجوز ان يقال ثبت لها
 في الخارج الكون على ان يكون الخارج ظرفا لثبوت الكون لها وذلك لان ثبوت شئ لاخر في الخارج بمعنى انصاف الوجود
 به في الخارج وان لم يقتض وجود ذلك شئ في الخارج لجواز انصاف الموجودات الخارجية في الخارج بالامر العدمية لكنه
 يقتضى وجود ذلك لاخر بهيته فان الشئ ما لم يثبت في الخارج اولاً لم تصور انصافه فيه مفهوم سواء كان وجوده باوعدى
 فلا يكون الكون ثابتاً في الخارج للما بهية لكانت قبل ثبوتها ثابتة فيه فكان لها قبل قيام الكون بها في الخارج كون

فيه هو باطل ما يقال من ان قيام كل صفة في الخارج بموصوفها فرع على وجود موصوفها فيه سوى الوجود ليس بشئ اذ لا يثبت
لا يفرق في ذلك بين صفة وصفة نعم يشهد بان قيام الوجود بموصوفه لا يجوز ان يتوقف على وجوده فوجب ان لا يكون
قياسه خارجيا على تخويله بلباض الجسم فما يقال بان لم يثبت للماهية في الخارج الكونيات عانية في الخارج عن الكون فلا تكون موجودة فيه
مورد بانها وان لم يثبت لها في الخارج كونها لكن ثبت لها في نفسها الكون الخارجي فتكون موجودة في الخارج اذ الوجود الخارجي يكون الخارج ظرفا لوجوده
لا يمتنع في ذلك ان يكون ظرفا لوجوده حتى يكون وجوده موجودا خارجيا ولا ان يكون ظرفا لانتفاءه بالوجود وليد م كون
الموصوف ثابته في قبل الانتفاء به هذا كلامه بشرطين لمضاد لا يذهب عليك ان ما افاد من الفرق بين كون الخارج
ظرفا لنفس شئ وبين كونه ظرفا لوجوده وان الخارج ظرف لوجوده لا الوجود وجوده انما يحصل ان الخارج يكون ظرفا لمضاد
وجوده مثلا اعني ما يحكي عنه لوجوده اعني ذات زيد ولا يكون ظرفا لما يحكي عنه لوجوده وجوده وان يكون ظرفا لمصدق انتفاء
الجسم بالسواد مثلا لمصدق وجوده انتفاءه به لان مصداق وجوده وجوده في ذاته الموجودة في الخارج ومصداق وجوده وجوده
هو مفهوم وجوده المصدق الذي لا يستلزم الذي لا وجود له في الخارج ومصداق انتفاء الجسم بالسواد ذات الجسم المنضم اليه السوم
المتحققة في الخارج ومصداق وجوده الانتفاء معناه النسبي الذي لا يتحقق الا في الذين بالجملة مآل كون الخارج
ظرفا للانتفاء الثبوت الى كونه ظرفا للمحكي عنه بالانتفاء والثبوت لا غير كما عرفت فيما سبق فالمهية اذا وجدت
في الخارج يكون الخارج ظرفا للانتفاء بالوجود كما ان ظرف لنفس وجوده او بمعنى كونه ظرف لنفس وجوده هو كون ظرفا لمصدق
وجوده اعني نفس المهية ومصداق الانتفاء بالوجود اليه بنفس المهية فيكون الخارج ظرفا لنفسه بالانتفاء اي
فيكون ظرفا لثبوت الوجود للمهية اذ لا فرق بين انتفاء الماهية بالوجود وبين ثبوت الوجود لها بحسب الحقيقة اذ الارتباط
الذي يكون بين الموصوف والصفة اذا نعت بالموصوف يسمى انتفاء واذا نعت بالصفة يسمى ثبوت او اما ما افاد من ان
ثبوت شئ لاخر في الخارج وان لم يقتض ثبوت ذلك الشئ لكنه يقتضي ثبوت الاخر به بهت فان الشئ ما لم يثبت في الخارج
اولا لم يتصور انتفاءه فيه مفهوم سواركان وجوده او اعد ما يمنع بل باطل القدر المسلم الضروري ان ثبوت شئ لاخر
في الخارج يستلزم ثبوت الاخر المثبت له فان الشئ ما لم يثبت في الخارج لم يتصور انتفاءه فيه بمفهوم وان انتفاء شئ في
آخر في الخارج يتفرع على ثبوت الاخر فيه به بهت فان الشئ ما لم يثبت في الخارج اولاً لم يتصور انتفاءه في شئ اليه وبهذا القدر لا
يجديه لفعالان ثبوت الوجود للمهية والحكان في الخارج لكنه ليس فرعا على ثبوت المهية فيه بل يستلزم له لان المعدوم
لا يثبت له الوجود وليس هذا الثبوت انتفاء مباحي يكون فرعا على وجود المنضم اليه فما افاده لا يستلزم ان لا يكون قيام
الوجود بموصوف خارجيا وان يستلزم ان لا يكون قيامه بموصوف خارجيا انتفاء مباحي على تخويله بلباض الجسم على انه قد سجد

قد عرفت بان ظرف ثبوت الوجود للمهية بنفس الامر وما ذكره من لبيان لفظي كون الخارج ظرفا له لزم دل على لفظي كون
نفس الامر ظرفا لا لينة ان ثبوت شيء لاخر في نفس الامر لينة فرج على ثبوت الاخر فيها عند من يقول بقاعدة الفرض على فرق
بين الخارج ونفس الامر في هذا الحكم وما افاد في رد قول من زعم ان الوجود ثابت للمهية في الخارج معللا بانها كانت معاً
فيكون الكون في الخارج فلا يكون موجودة فيه ان اراد به لفظي كون الوجود صفة منصفة الى الماهية في الخارج ممتازة عنها
كما توهمه الزاعم ثم لان الماهية وان لم تنضم اليها الوجود في الخارج لكن ثبت لها الوجود في الخارج في حد نفسها بثبوت اشتراعيها فكل
موجودة في الخارج لان الوجود في الخارج ما يكون به ظرفا لوجود وان لم يكن ظرفا لوجود وجوده حتى يكون وجوده موجودا خارجا
او ظرفا لا لينة بالوجود المتساقا للضماسيا ليلزم وجود المنضم اليه قبل الانضمام وان اراد به لفظي كون الاتصال بالوجود خارجا
مطلقا قائما لان الماهية ان لم تثبت لها الوجود في الخارج اصلا لا انضماما ولا اشتراعا فلا تثبت لها الوجود الخارج في حد
نفسها اصلا اذ ثبوت الوجود الخارجى لها في حد ذاتها اما بالاتضمام اليها بالجمعية لا اشتراعا منها فكيف يكون موجودة في الخارج
على هذا التقدير اذ لم يكن للمهية في الخارج بحيث يصح اشتراعه الوجود عنها فكيف يكون الخارج ظرفا لوجوده باو اذا فرض انها في
الخارج بحيث يصح ان ينتزع عنها الوجود ويكون الخارج ظرفا لوجوده باو الاتصال بالوجود انا الاتصال لا اشتراعي عبارة عن مبدئية
صحة الاشتراع وكون الخارج ظرفا للاتصال عبارة عن كون ظرفا لصداقة كما عرفت فلا معنى لفظي كون ظرفا للاتصال للمهية بالوجود
مع الاعتراف بكونه ظرفا لوجوده باو ان كلامه قدس سره صريح في ان ظرف ثبوت الوجود والخارجى للماهية بنفس الامر ونفس الامر
في الخارج والذين فلا يخلو اما ان يكون ظرف ثبوت الوجود والخارجى للماهية خصوص الوجود الذبني فلا يصح ان يقال ثبت
في حد نفسها الكون الخارجى لان الوجود الخارجى على هذا انما ثبت لها في خصوص الملاحظة الذبئية لا في حد نفسها او يكون
ظرف ثبوت لها بالوجود فيكون الخارج ظرف ثبوت الوجود والخارجى لها فيكون التساقا بها بالتساقا خارجيا وان لم يكن للضماسيا
ثم قدس سره قال بعد ذلك الكلام لما كان قيام الوجود بالمابئية وقبواها ايا من حيث هي وندد بحيثية انها تثبت لها في العقل
قال لا مرجع زيلونه على الماهية في التصور لان الوجود والعين في الماهية متصفة في حد نفسها بالوجود والخارجى لا اتصافا موجبا للاتصاف
في الخارج كما في الصفات بحسب ما سوا بل موجبا للاتصاف في الذبني ذلك لان العقل لا يقدر على اعتبار الماهية المطلقة
وجودا في الخارج اولا ثم يثبت الصفات بالوجود ثانيا فانه اذا اعتبر وجوده في الخارج فقد افاد ما مع الكون فيه وليس له ان يعتبر
شيئا في الخارج اولا يثبت الصفات فيه انتهى وقد نقل لرفع شبه قدس سره في شرح قول صاحب التجرية وقيامها للمهية من حيث
هي في خبره اذ طبعها في التصور وظاهر كلامه صريح في ان مراده ان الوجود وليس صفة منصفة الى الماهية في الخارج متسا
عنها قبل بل موطنه ينشزع عن نفس الماهية فلا تمايز فيه وبين الماهية بحسب الخارج كما بين الادعاءات الاتصالية و

بين موصوفاتها بل العقل بضرب من التحليل يشترع الوجود عن الماهية وليس فيها برهني هذه الملاحظة تحقيق قابل هي الماهية
 ومقبول هو الوجود وموصوف هي الماهية وصفة قائمة بها هي الوجود فالوجود انما يكون زائدا على الماهية متميزة عنها في
 تلك الملاحظة فالملاحظة هي ظرف للاختياز بين الماهية والوجود لانها ظرف للصفات الماهية بالوجود فلا دلالة في هذا الكلام
 على ان ظرف الصفات الماهية بالوجود هو الذهن ففى قوله فالماهية متعفة في حد نفسها بالوجود الخارجى لا القضا فاموجبا
 للاختياز في الخارج كما في الصفات الجسم بالسواد بل موجبا للاختياز في الذهن لصريح بان الماهية متعفة بالوجود الخارجى في
 حد نفسها لان خصوص الملاحظة الذهنية والكان للاختياز بين الصفة والموصوف انما هو في خصوص الملاحظة الذهنية
 هذا وعرض على هذا الكلام العلامة القشيري اولا بان الماهية من حيث هي موجودة في الخارج فجزان ثبت لها امر في
 الخارج ولا يقع في ذلك كون هذه الحثية انما ثبت لها في العقل كما ان الجزى موجود في الخارج وليس له في الخارج
 اعراض موجودة فيه ولا تنزع ذلك من كون الجزية انما ثبت له في العقل ثانيا بان مقتضى لقيام الاعراض بحالها فان
 البياض مثلا ليس قائما بحسم الا بيمين بل قيامه بحسم من حيث هو موجودا بحثية انما ثبت له في العقل فليعلم ان
 يكون قيام الاعراض بحالها ذهنيلا فارجيا احاط بالحق الدواني من الاول بانها انكان ثبوت الحثية لها في الذهن
 فالماهية من تلك الحثية لا يكون الا في الذهن ضرورة فثبتت لها من تلك الحثية لا يزيد عليها الا في الذهن والتشيل
 بالخارجي غير مطابق لان الاعراض التي تعرض للجزيات في الخارج لا تعرض لها من حيث انها جزئية ولوعضت لها من
 حيث انها جزئية لم تكن عوارض خارجية وعن الثاني بان الجسم لا بشرط البياض فلا بشرط السواد موجود في الخارج بوجه
 لوجود البياض والسواد سابق على وجودها فهو متعفة في تلك المرتبة السابقة بتلك الحثية واما الماهية من حيث
 هي لا بشرط الوجود والعدم فلا توجد في الخارج الا بالوجود والعراض من حيث من تلك الحثية غير موجودة في الخارج قال
 ونقد المقام ان حثية الاطلاق عن العارض انما ثبتت في مرتبة سابقة على ثبوت ذلك لعارض وليس للماهية في الخارج
 مرتبة سابقة على مرتبة وجودها كالحال في الخارج مرتبة سابقة على مرتبة انصافها بالعارض الخارجية فلا يكون حثية الاطلاق
 عن الوجود والعدم ثابتا لها في الخارج بخلاف حثية الاطلاق عن مثل البياض فلا كلام لعل فقد المقام ان مقصود به
 المحقق انكان هو ما ذكرنا من ان الوجود ليس صفة منصفة الى الماهية متميزة عنها في الخارج وان اختياره عن الماهية
 انما هو في لحاظ الذهن فلا غبار عليه ولا ريب في ان الوجود لا يختار عن الماهية في الخارج وليس في الخارج الا الماهية ثم
 العقل لا حظها ويشترع عنها الوجود وليس بها بالوجود فالماهية انما تختار عن الوجود واذا لو شئت من حيث هي هي واليه عطف
 بهذه الحثية انما توجد في الذهن والوجود انما لا حظا زائدا عليها فاما في الملاحظة فيكون زيادة الوجود عليها وقيامها

في التصور وعلى هذا لا يتوجه ما ورد العلامة القوشجي لان المقصود من هذا الكلام ليس اثبات ان الوجود لا يثبت للمهية
 في الخارج حتى يراد عليه ان الماهية من حيث هي موجودة في الخارج فيجوز ان تثبت لها امر في الخارج اذ لا يلزم من
 وجود الماهية من حيث هي في الخارج ان يكون الوجود صفة متميزة عنها في الخارج ولا سلب النقص بالصفاة لا يثبت
 لانها متميزة عن وجودها فانه في الخارج فلا يقاس حالها على حال الوجود ولا حال الوجود على حالها والحال مقصود به
 المحقق اثبات ان ظرف عرض الوجود للماهية هو الذهن كحاصل كلامه على هذا الحق الذي ان واشياء فلا شك في ان
 ايراد العلامة القوشجي عليه ايراد لان الوجود ليس صفة منفصلة الى الماهية فلا يعقل عروضا لشيء لا يعنى صفة انتزاعية
 ونشأ اخر انه من نفس الماهية بل لا زيادة امر عليها وهي الموجودة في الخارج او الذهن وليس في المهية الموجودة في الخارج
 او الذهن امر اخر على نفس الماهية فاسيد المحقق ان ايراد لقيام الوجود بالماهية وقبولها اياها انضمام الوجود الى الماهية
 وكون الماهية منضمها اليها الوجود فبهي ان الوجود ليس صفة منفصلة اصلا ولو كان صفة منفصلة كان انضمامها الى الماهية
 الموجودة ضرورة ان سبق وجودها لغيرها على انضمامها لغيرها ضرورة وان اراد به صحة انتزاع الوجود عن المهية وصحة كون
 المهية متشابهة لانتزاعها من ان قيام الوجود بالمهية من حيث هي في وان المهية من حيث هي هي قابلة بالمعنى المذكور
 للمهية من حيث هي هي عبارة عن نفس الماهية وهي الموجودة في نفس الامر في الخارج او الذهن وليست هذه الحيثية
 القيدية في المصادق بل هي عنوان لنفس الماهية ولغيرها فاثبت له هذه الحيثية ليس في العقل بل هو متقرر في
 الخارج وهو نفس المهية فلا يلزم ان يكون عروضا الوجود لنفس المهية في العقل وشبهت هذه الحيثية للمهية في مرتبة التعبير
 والحكاية في العقل لا يستلزم ان يكون المعنون المعبر عنه بهذه الحيثية في العقل لان يكون عروضا الوجود ولذلك
 المعنون في العقل فلا يرد العلامة القوشجي على اسيد المحقق قدس سره واراد ما اجاب به الحق الدواني من منع فان كان
 ثبوت الحيثية للماهية في الذهن في مرتبة التعبير لم يكن لا يلزم منه ان لا يكون المهية المعبرة عنها بهذه الحيثية لان الذهن
 وقد بان ما ذكرنا ان لا يكتب للناس في توجيه كلام اسيد المحقق قدس سره ان لاداء الوجود الخارجى قائم بالمهية المعبر
 لتلك الحيثية في الذهن فيكون ظرف الانضمام بالوجود الخارجى هو الذهن وان قيام الوجود بالماهية مشروط بالحيثية
 العارضة في الذهن فيكون الانضمام به ذنبيا وان مراد من قيام الوجود بالماهية في ظرف عرض الحيثية لها وان
 عروضا لحيثية لها هو الذهن فظرف قيام الوجود بها هو الذهن كلفه اثرات تلك اريد لقيام الوجود بالمهية من حيث هي في
 انضمامها اليها فقد عرفت ان الوجود ليس منضمها الى المهية اصلا في نفس الامر لان في الذهن ولا في الخارج وان اريد
 به صحة انتزاعها عنها فلا ريب في ان الماهية ميثا كانت صفة للانتزاع ولا تدخل في ذلك لمقصود الوجود الذي شرط

او شرط بل خصوص الوجود الذي ينافي صحة انزعال الوجود الخارجي و اعجب من الكل بالكلية بعض جلالة كاشية القدسية من
 ان مراد السيد المحقق ان الوجود الخارجي قائم بالمهية المحيثة المذكورة فقيام الوجود بها ينفرد عروس المحيثة لها ظرف
 عروسها لها هو الذين فظن قيام الوجود بها هو الذين اما المقدسة الاولى فلان لا معنى لقيام الوجود بالمهية من حيث هي
 هي الا قيامها بها في ظرف عروس من هذه المحيثة لها واما المقدسة الثانية فلان عروس المحيثة للماهية لو كان في الخارج لكان مشروطا
 بالوجود الخارجي بنايل قاعدة الفرعية مع ان عروس المحيثة للمهية مقدم على عروس الوجود الخارجي فيدور ذلك كله وزعم
 هذا القائل ان المحقق اذا نفي كل كلام سببه المحقق على هذا الوجه لا ينفى ما فيه من الاختلال اما لا فاعرفت من ان هذه المحيثة
 انما هي في التعبير والعنوان دون المعنوي واما ثانيا فلان لو سلم ان ظرف عروس المحيثة للماهية هو الذين فاعلم ان العروس
 للماهية من هذه المحيثة يجب ان يكون ظرف عروسها لها بوظرف عروس من هذه المحيثة لها ليس ان ظرف عروس الوجود الخارجي
 لها عند هؤلاء الذين ولا يلزم من ذلك ان يكون ظرف عروسها ليس حيث الوجود الخارجي هو الذين اما ثانيا
 فلان معنى ما ذكره على قاعدة الفرعية هو تلك القاعدة لغت من حيث حديث المحيثة وكفى ان يقال لو كان عروس الوجود
 الخارجي للماهية في الخارج كان فرعاً على وجودها في الخارج فيدور ويسلس فظن عروسها لها هو الذين واما اربعاً فلان
 المحقق اذا نفي ثبات تلك القاعدة فلا يصح حمل كلامه على ما ذكره الا ان يقال ان المحقق موجه كلامه السيد المحقق وهو قل
 بتلك القاعدة في قائم بينا كلام آخر وهو انه لا يدعى ما اذا اراد هؤلاء الاعلام لقيام الوجود الخارجي بالماهية من حيث هي هي
 فان ارادوا به ان الماهية المطلقة لا بشرط الوجود والعدم معروضة للوجود الخارجي وان الوجود الخارجي صفة قائمة بها في
 الذين فهذا غير معقول اصلاً اما اولاً فلان الشخص بما هو شخص لا يعرفه عروس الوجود الخارجي وليس هو عبارة عن الماهية المطلقة
 لا بشرط الوجود والعدم كيف واذا اخذت الماهية المطلقة عن الوجود وكانت مطلقة عن الشخص التي ضرورة مساوقة الوجود والشخص فم
 يكن الشخص معروفاً للوجود الخارجي واما يترجم من ان ذلك يمكن في الماهية الكلية بالقياس الى الوجود الخارجي مثلاً ثلثة اعتبارات هي
 بشرط الوجود واعتبار بشرط اللاوجود واعتبار بلا بشرط كذا يمكن في الشخص كزيد مثلاً هذه الالاعتبارات بالقياس الى
 الوجود والخارجي فالمعروض للوجود الخارجي هو الشخص لا بشرط الوجود الخارجي مسطرة فاسترة البطالان ان الشخص يمكن اعتباراً
 عراً عن الوجود والخارجي فان ذلك بوجوبه اعتباراً عراً عن الشخص اما ثانياً فلان الشوق الكلام في عروس الوجود الخارجي
 بل الوجود المطلق لذات الحققة الاعدية له بسيطة فلا شك في انها متصفة بالوجود الخارجي وبالوجود المطلق ولا يمكن اعتباراً
 مطلقة عن الوجود والشخص كيف يمكن ان يقال بانك ان الوجود قائم بالمهية من حيث هي هي لا بشرط الوجود فان قلت الوجود
 بينه سبحانه فليس فانه الحققة المقدسة متصفة به وليس الوجود عارضاً لها قلت الكلام بيننا في الوجود ولا تنزاعى باعتراض

بولاء الاطعام ولا يربى في ان الوجود الاستراعي ليس نفس ذاته المقدسة باعتراف هؤلاء فلا سبيل الى انكار الصفا فيها وعرفه
 لها ما اذا كان غلان الوجود الخارجى لا ينتزع عن الهية الوجود في الذهن وليس الوجود صفة انفسية فلا معنى لقيام
 الوجود الخارجى بها في الذهن لان القيام اما استراعى او انضمامى وكلاهما يهتافت وليس للمقيم وراى من تعيين قسم
 ثالث يتصور فيا نحن فيه وان ارادوا ان الوجود في الخارج امر واحد كماله من الى هية ووجوده خارجى ويصفى الهية بالوجود
 الخارجى في هذه الملاحظة التحليلية فهذا امر معقول لكن لا يخفى ان الوجود في هذه الملاحظة صورة عقلية قائمة بالذات لا بالية
 من حيث هى حتى فاعلم بقياس الهية من حيث هى حتى ينفرد بطل على ان هذا ما هو في مرتبة الحكاية الذهنية والكلام في
 عرف الانصاف بحسب المصادق وباجل ذلك الكلام السيد المحقق لم يحصل بعد ولعل غيرى يحصل وقد لا ذكرنا ان ما اورد
 العلامة القوشجى او الاصل السيد المحقق لا مدفع له واما ما اورد به العلامة في اخبار الايراد من التمثيل بالخبرى فان ريد بالخبر
 الصورة الذهنية التي لا تكون فلا الكثير من هذا التمثيل غير مطابق لان الخبرى بهذا المعنى غير موجود في الخارج ولا يعرضه في
 الخارج اعراض موجهة فيه كما ذكره في العلامة حتى يكون التمثيل مطابقا للتمثيل له وان ريد بالخبرى الشخص المتعين فلا ريب في
 انه معروض في مخارج العوارض الخارجية لكن الخبرية بهذا المعنى عارضة له في الخارج كما حققنا فيما سبق معصلا فلا يصح قول
 العلامة ولا يمنع من ذلك كون الخبرية انما تنسب اليه في العقل فاما ما افاده المحقق الدواني في وجوده مطابقة هذا التمثيل
 فيحصل لانه ان اراد بالخبرى المعنى الاول كما صرح به في الهدية فلا معنى لقوله لان العوارض التي تعرض للخبرات في
 المخارج لا تعرضها من حيث انها خبرية اذ الخبرية بهذا المعنى غير موجود في الخارج فكيف يعرضه في مخارج عارض بادية مشيئة
 كانت وان اراد بالمعنى الثاني فلا يصح قوله لو عرضت لها من حيث الخبرية لم تكن عوارض خارجية لان الشخص المتعين
 يعرضه بها شخص متعين عوارض خارجية قطعاً واما الايراد الثاني الذي اورد به العلامة يعنى بالعوارض الانضمامية كالسود
 والبيض فغير وارد لان عوارض الانضمامية والاتصاف بها فرع وجود الموصوف فوجدناهم سابق على البياض انصاف بحسب البياض فلموصوف
 في الخارج مرتبة سابقة على البياض وليس للموصوف بالوجود في الخارج مرتبة سابقة على الوجود لان الوجود ليس صفة انضمامية في قياس العوارض الانضمامية
 على مجرد قياس مع العاقل نعم لا يستلزم في الفرق الا ان لا يكون الانصاف بالوجود انضمامياً فاما جازيلاً ان لا يكون الانصاف بالانضمام
 عاجلاً حتى ثبت ان عوارض الانصاف بالوجود مطلقاً هو الذهن اما افاده المحقق الدواني في جواب النقص من ان الماهية من حيث هى حتى
 لا يشترط وجود العلم لا توجد في الخارج الا بالوجود العارض له ليس للماهية في الخلق مرتبة سابقة على مرتبة وجوده فلا يكون حيثية الاطلاق من العرف
 والعدم ثابتة لها لان الذهن بخلاف حيثية الاطلاق عن السوداء لبياس فاشكال مقصوده بهذا البيان ان لما لم يكن
 للماهية في الخارج مرتبة سابقة على الوجود لا يكون في الخارج معروضه للوجود فلا يتم بيانه الا اذا ثبت ان كل عارض خارجى

يجب ان يكون المعروض مرتبة سابقة عليه في الخارج وذلك لمنع بل القدر الضروري ان كل عارض خارجي انضمامي يجب
 ان يكون المعروض في الخارج مرتبة سابقة عليه الوجود والخارجي وان كان عارضا خارجيا لكنه ليس انضماميا فلا يجب ان يكون
 المعروض مرتبة سابقة عليه الكان مقدودا ببيان الفرق بين الوجود وبين الصفات الانضمامية فهو حتى الان في الفرق
 لا يجب ان يكون الانضمام بالوجود انضماميا خارجيا لان كونه في الخارج لا يقتضي انضماميا اصلا كما هو مدعى في الحق وسأفي انشاء الله تعالى
 كلاما يتعلق بهذه الكلايم القول الثاني في مقال العلل المتوحد من ان طرف الوجود بالوجود والوجود الخارجي بنفسه لا ينفصل عن الوجود في الخارج فاما
 الماهية من حيث هي هي الماهية الموجودة في الذهن فان الموجود في الخارج ليس به الماهية الموجودة في الذهن فليس الوجود من
 المعقولات الثانية كما زعم القوم ولعل فساد الاشتباه انهم لما ادان انضمام الماهية بالوجود ليس انضماميا خارجيا كالصفات
 الجسمانية بل بان انضمامها يقتضي وليس كذلك فان انضمام الماهية بالوجود بحسب نفس الامر والموصوف بالوجود هي
 الماهية من حيث هي هي الماهية الموجودة في الذهن وقال ايضا ان الوجود في الخارج لا يمكن ان يعرض الماهية عند وجودها
 في العقل والآن كم يكون الماهية موجودة قبل قيام الوجود بها وهذا يعلم ان الوجود المطلق لا يعرض الماهية عند وجودها في العقل
 بل الوجود المطلق والوجود الخارجي يعرض الماهية في نفس الامر لا في الخارج فلا كما هو ولنا فيه كلام لان الوجود ليس من الصفات
 الانضمامية كما عرفت وهذا العلامة معترف بذلك فليس معنى عروضة شيء الاضطرار من ذلك الشيء وكون ذلك الشيء متشابه
 لاضطرار فالوجود والخارجي عارض للماهية الموجودة في الخارج والوجود الذي عارض للماهية الموجودة في الذهن والوجود
 المطلق عارض للماهية الموجودة في نفس الامر ولا يلزم من ذلك تقدم الوجود الخارجي على نفسه والوجود المطلق على نفسه
 اذ الوجود مطلقا ليس صفة انضمامية حتى يتوقف عروضة على سبق وجود الموصوف به بل هو نفس الصيرورة المنتزعة عن
 نفس الماهية بلا زيادة او مطاوعة ونفس الماهية هي الماهية الموجودة في الذهن او في الخارج او في نفس الامر وليس في
 الماهية الموجودة امر لا يعبر على نفس الماهية على سابق غير مرة قالوا لصفات الوجود والخارجي انضمامية انتزاعية خارجية و
 ان لم يكن كالصفات الجسمانية بل ببيان من حيث ان الجسمانية صفة منتزعة الى الجسم والوجود ليس صفة منتزعة الى الماهية
 نعم الوجود والخارجي لا يعرض الماهية الموجودة في الذهن فان الماهية الموجودة في الذهن ليست صفة لان انتزاع عنها
 الوجود والخارجي وما قال من ان الموصوف بالوجود الماهية من حيث هي هي ان اداب ان الموصوف بنفس الماهية
 وانها تفصلها بالامر لا بمصادق له فشارك انتزاعا فسلم كمن الموصوف بالوجود والخارجي هي نفس الماهية التي هي موجودة
 في الخارج فيكون الانضمام بالوجود والخارجي انضماما خارجيا وان اداب ان الموصوف به وشارك انتزاعا هي الماهية
 من حيث هي هي علم من ان تكون متفرقة في الخارج او في الذهن فذلك في الوجود المطلق سلم وفي الوجود والخارجي

والله تعالى لم يزل قائل ان المتعقوب في الدين ليس فشا لا تنزع الوجود الخارجي وكذا المتعقوب في الخارج ليس صحيحا لا تنزع
الوجود الذاتي وما حال من ان الوجود لا يخلو لا يعرض للمابية عند وجوده في العقل باطل لان المابية عند وجوده في العقل
مستحقة لان تنزع عنها الوجود لا يخلو وبما معنى عروض الوجود للمابية فالوجود لا يخلو قد يعرض للمابية عند وجوده في الخارج
وقد يعرض للمابية عند وجوده في العقل فلا انصاف به قد تحقيق في ضمن الانصاف الخارج كما في انصاف الاعيان بالوجود
وقد تحقيق في ضمن الانصاف الذاتي كما في انصاف الصور بالوجود وبالمابية تكون نفس الامر ظرف الانصاف بالوجود لا يخلو
صحيح لكن نفس كون الخارج ظرف الانصاف بالوجود خارج غير صحيح واعتراض العقول الدواني على تلك العلامة بوجوه الاول
انها اذا كان انصاف المابية بالوجود في نفس الامر فاما في الخارج وهو محال او في الدين فمخصوص الوجود والذهني فيه مثل
فيكون من العقولات الثانية ووجه حاله اشق الاول اعتراف العلامة بان الوجود لا يعرض للمابية في الخارج الثاني
على قول الاول كون المابية موجودة قبل قيام الوجود بها ان اللازم كونها موجودة في العقل قبل قيام الوجود وباني الخارج لا
ما ذكره واستعمل ان معنى كلام العلامة ان الوجود في الخارج لو كان عارضا للمابية عند وجوده في العقل حتى يكون الوجود
الخارجي من العوارض العقلية لزم ان يكون المابية موجودة في الخارج قبل قيام الوجود الخارجي بها اذ قيام الوجود بالخارج
بها على قول القدر انما هو عند وجوده في العقل ووجوده في العقل قد يتنازع وجوده في الخارج فيلزم كونها موجودة في الخارج قبل
قيام الوجود بها فانيقيل وجود المابية في العقل العالي مقدم على موجوديتها في الخارج فهو لا يمكن ان يكون الوجود بالخارج قبل قيام
العقل العالي فلما يلزم كونها موجودة في الخارج قبل قيام الوجود بها كما قدرت قلت نسوق الكلام في عروض الوجود
الخارجي للعقل الاول فليس قبله عقل حتى يكون موجوده في العقل الاول في الخارج مسبوقه بعروض الوجود الخارجي له
عند وجوده في ذلك العقل فيلزم ان يكون العقل الاول موجودا في الخارج قبل قيام الوجود به على اننا نسوق الكلام في
عروض الوجود الخارجي للشخص المادي بما هو مادي فمن يستحيل وجوده في العقل المجرد فلا يشي العقول بتقدم وجوده في العقل على
كونه موجودا في الخارج وبالمابية فاللزام ما ذكره العلامة لا يفهمه الحق ولعل الحق فهم من كلامه ان مراده ان الوجود في الخارج
لو كان عارضا للمابية عند وجوده في العقل كان فرع الوجود باننا على قاعدة الفرعية فيلزم كون المابية موجودة قبل قيام
الوجود بها فاعتراضه عليه بان اللازم وجوده في العقل قبل قيام الوجود وباني الخارج فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه بناه في
الضمم وروى عليه ايضا ان مثل المحذور الذي ذكره لازم على تقدير كون الانصاف بالوجود في نفس الامر لا ينافي وانتهى به بان باعنا
يتقدم على ما فهمه لا على ما قررنا بكلام العلامة واسد اعظم اوعاده بناه لوجوه من ان لطلان اللازم منسوخ الوجود بوجوه
قيام الوجود بالمابية فيخرجها من الوجود قبل قيام الوجود في غاية السقوط اذ الكلام في قيام الوجود بمعنى الوجود وهو

على إطلاق قيام الوجود على معنى آخر فلا كلام فيه وسيأتي عن قريب تفصيل ذلك الثالث أنهم قسموا أعراض الماهية إلى ثلاثة أقسام
الاول ما يكون عارضا لنفس الماهية في نفس الامر بل ما غلبته خصوص احد الوجودين في عروضها الثاني ما يكون عارضا لها
بحسب الوجود الخارجي والثالث ما يكون عارضا لها بحسب الوجود الذاتي ولا يمكن عروضه للماهيات في الخارج فيكون من ثم القول
لأنه لا يعرض لها شيئا وجدت في الخارج اوفى الذهن لاسم التسم الثاني فتعين ان يكون من اقسام الثالث والاول من قسمين
وكونه عارضا للماهية من حيث هي للماهية الموجودة في الذهن معنى ان الوجود في الذهن ليس قيد الموضوع بحيث يقتضي التعيين وصفية لا يتاني
كون عرضة في الذهن معنى ان الوجود الذاتي يصح للمعرض نعم حتى الكلام في معنى كون الاتحاد بالوجود الخارج محسب حاج فان ذلك يقتضي
تقدم الوجود الخارجي على ما انت تعلم ان هذا الكلام المكان الرهيب انتهى على عترة العلامة القوشجي بان وجوده الخارج لا يمكن وصفه بالماهيات في
الخارج فلا موانع الا ان معنى ان الوجود الخارجي عارض للماهيات في الخارج وانما يكون عارضا للماهية من حيث هي على ما يقتضي ان تمام كلام
العلامة موقوف على ان جعل الوجود الذاتي قيد للمعرض ليس كذلك لان الوجود الخارجي ليس عارضا للماهية من حيث هي بل هو جيل الوجود
الذاتي قيد للمعرض فمطر للمعرض بالضرورة كلامه من ان اوصف في القضية لا قضية يكون قيد للمعرض غير مدية الا يجب في القضية لا وصفية ان
الوصف قيد للمعرض فان تحرك الاصابع مثلا ثابت لذات الانسان ما دام كما تبالا للانسان المعبد بالكتابة وتجزئته كون
الوجود الخارجي في الذهن معنى ان الوجود الذاتي يصح للمعرض ليس له معنى لان الماهية من حيث الوجود الذاتي ليست صحيحة
لانزع الوجود الخارجي فليس الوجود الذاتي معني العروضة اما احب به معاصروا عن هذا الايراد من ان الوجود خارج على التام
الثلاثة للأعراض لانها اقسام لما يكون عارضا في نفس الامر والوجود ليس عارضا لشي في نفس الامر لذاتها ولا لغيرها فانية
السقوط لان هذا الكلام مع كونه جزافا ليس تحية معنى كما سيلوح عن قريب ان هذا القول لا يصح من قبل العلامة القوشجي لاعتراضه بان
الوجود الخارجي عارض للماهيات في نفس الامر فلا بد من ان هذا القسم الثالث ثم ان العلامة القوشجي اعتمد في معنى كون الوجود
قائما بالماهية بحسب الخارج على ما سبق فليس بهد السيلج تحقيق من ان ثبوت شيء لاخر في الخارج فرع ثبوت الماهية لان دونها
قد ثبتا وان خارجا فاجاب وقد سبق مثالان هذا انما يدل على ان الوجود ليس صفة منصفة الى الماهية في الخارج فانضمام شيء
الى شيء فرع ثبوت الماهية اليه بته واما ان ثبوت شيء لشي مطلقا سوار كان معنى انضمامه اليه ومعنى حدة انضمامه منه فرع ثبوت
المهية لشيء بل باطل كيف والقوم يثبتون صفات سابقة على الوجود كالوجوب مثلا على انه لا يصح هذه الكيفية لزم ان يكون
عرضا لوجود الماهية بحسب نفس الامر لانه لان ثبوت شيء لشي في نفس الامر فرع ثبوت الماهية فيها فيلزم تقدم الوجود على
الوجود في نفس الامر مع ان هذا العلامة قائل بعرض الوجود للماهية في نفس الامر وتجزئه ان يكون عرضا لوجوده الخارجي
للماهية موقوف على وجودها في الذهن وعروض الوجود لها في الذهن موقوف على عروض الوجود لها في ذمهن آخره بكلامه الى نهايته

ولا يتحمل التسلسل في الازمان اللافتاتية لحرمانه لا يكون منها ترتب جزاء لا يستحق ان يعنى اليه لانا نسوق الكلام في عروض
الوجود الخارجي، اما ان يكون موقفاً قاصداً وجوداً بالحق لا يكون على الثاني اطلت القاعدة الكلية القائمة بغيرية شئ شئ في
على ثبوت اثبتت له قد كان بناء الكلام عليها وعلى الاول فاما ان يكون وجوده السابق في الخارج اوفى للثبوت لا سبيل
ان الثاني فيقول الاول فعلى تقدير تسليم تلك القاعدة لا مبدع من لزوم تقدم الوجود الخارجي على نفسه سواء قيل بان قيام الوجود
بالهية في الخارج اوقيل بان قيامه بها في نفس الامر على ان القول بكون موجودية شئ في الخارج اوفى من القول بان ثبوت
على موجودية سابقا في ذهنه ليس تحته معنى لان تعدد الوجودات يستلزم تعدد الموجودات بهيته فالوجود الخارجي ليس هو
الموجود الذهني بعينه ولا الموجود في ذهنه بالوجود في ذهنه فخر بعينه فالمثبت للوجود الخارجي ليس يمكن ان يكون هو الموجود
في ذهنه ما هو المثبت للوجود في ذهنه لا يمكن ان يكون هو الموجود في ذهنه فخر بعينه فالمثبت للوجود الخارجي ليس يمكن ان يكون هو الموجود
المثبت لنفسه ثابتا قبل ثبوت الشئ به لا مع ان هذا التجزئة لا يصح من قبل العلامة القويحي الذي معه الكلام لانه تامل بان
الوجود في الخارج لا يعرض لهية الموجودة في ذهنه بل لا يتأخر في الوجود بل بالبرهان باطل بالتجزيه كغير الوجودات للمناسبة
الواحدة في ذهنه واحدة خلاف البداية القطرية واهيق الى بعض الاول من ان الموجودية في الخارج غير الانقضاء بالوجود
الخارجي فيقتضي القاعدة حرمان الانقضاء بالوجود في وجود الموصوف لان موجودية شئ في الخارج فرع ثبوت ليس له معنى اذ الانقضاء
بالوجود الخارجي هو الموجود في الخارج ولو تخرج للانقضاء معنى آخر فالكلام فيه سيأتي تفصيل ذلك عن قريب ان شاء الله تعالى
القول الثالث فانما هو المتيقن الدواني وهو الذي اكسب عليه المتأخرون قال انقضاء شئ في آخر في نحو من الوجود وان وجب
ان يتأخر عن المتأخر بذلك نحو من الوجود وان لا يكون نفس الامر فلهذا انقضاء الوجود في نفس الامر لا تقدم على نفسه او
تسلسل وان لم يحجب تأخره لم يتم الدليل على ان الانقضاء بالوجود الخارجي ليس في الخارج ولا يصح عن ذلك الا بان
يقال باعتبار في الوجود الذي هو طرف الانقضاء ان يمتاز الموصوف بحسب ذلك الوجود عن الوصف والهية لا يمتاز
الوجود الخارجي عن ذلك الوجود بل بحسب الوجود الذهني ولكن تتعارض الوجود في نفس الامر بحسب الوجود في نفس الامر لا يخل
ان يميز الماهية بدون ملاحظة الوجود في وجود الماهية في نفس الامر متناهية بحسب الوجود عن الوجود في نفس الامر ان كان
غير متنازعة بحسب نحو آخر من الوجود في نفس الامر ان يمتنع ان الوجود في نفس الامر متنازعة بحسب الوجود في نفس الامر
في مصداق ذلك الوصف بعين الماهية فان قلت فجميع المستزعات معقولات ثمانية وبعضها دلي بمتنازعة ما هو منها معقول
اثان مما ليس قلت بل بعضها هو يكون الانقضاء بحسب الوجود الذهني ثم لا يتسكال في كون الانقضاء بالكلية وفقاً
بحسب لوجود الذهني ولاني ان الانقضاء باعني والوقوفية مثلاً بحسب الوجود الخارجي اذا الوجود ان شرطان الانقضاء في

كما يدل عليه صحة تحليل الفاعل والقول وجب في الذهن فصا كليا ووجد في الخارج فصا فرقا لا وسمى لكن في نفس الوجودين التحكال
 كما هو اليه اشارة اذ لو اشترط في الوجود الذي هو ظرف الالتصاق تقدم على الالتصاق لظهر ان الالتصاق بالوجود الخارجي ليس
 بحسب الخارج لكن لزوم ان لا يكون الالتصاق بالوجود في نفس الامر بحسب نفس الوجود تقدم الشيء على نفسه ان اكتفى بمجرد كونه متصفا
 عن الماهية الموجودة بذلك الوجود لزوم ان يكون الالتصاق بالوجود الخارجي بحسب الخارج فانه متضرع عن الماهية الموجودة
 في الخارج فالوجه كما اشارنا اليه ان يعتبر فيه بكون الالتصاق مستلزما لهذا النحوس الوجود ان يكون الماهية في ذلك النحوس
 الوجود غير مخلوطة بذلك العارض وخالف ان الماهية في الوجود الخارجي مخلوطة بالوجود الخارجي وكذا في الوجود في نفس الامر
 وكذا في الوجود الحقيقي مخلوطة بحسب نفس الامر يمكن للعقل ان يافذه غير مخلوطة بشئ من العوارض فهو في هذا الاعتبار معري عن جميع
 العوارض حتى عن هذا الاعتبار فلهذا النحوس الوجود ظرف الالتصاق به وهو نحوس الخارج ووجود الماهية في نفس الامر لا يقال بها
 النحوس الوجود مقدم على سائر الالتصاقات فلهذا اعتبار تقدم الحكم لانما نقول ظاهر ان هذا القول تقدم على نفسه الالتصاق
 بهذا النحوس في الخارج فالتصح اشتراط التقدم ومن هذا التفصيل تبين ان غرض الوجود في نفس الامر ليس كغرض غيره من العوارض
 فان ظرف الالتصاق بهما غير قابل به بتقديم عليه باختلاف ظرف الالتصاق به فانه ذاتا باعبارها كما علم انتهى وقد اختلف
 المتأخرين في كلامه ان كل ظاهر في ان يعتبر في ظرف الالتصاق بالعارض ان يتأخر عن ظرف الوجود والوجود في ظرف الالتصاق على بعض
 فيعلم على ان يكون ظرف الالتصاق بالاشترعية الخارجية كالشعيرة وهي التي يخرج اذ هو صفة ذات الالتصاق بها في الخارج وليس في الخارج موجودا ان
 الموصوف والصفة ضرورة فان الصفات الاشترعية لا وجود لها ورا وجود موصوفاتها في الخارج مع ان اشترط ان نفس على
 ان ظرف الالتصاق بالشعيرة والمعنى مثلا هو الخارج والطاهر من كلامه ان في ان الاعتبار في ظرف الالتصاق عدم الخلط
 اى التمايز بين الصفة والموصوف فيكون ان لا يكون الالتصاق بالعمى مثلا في الخارج اذ لا تمايز بين وبين موصوفه في
 الخارج فان التمايز الخارجي بين شيئين يستلزم ان يكون لكل منهما وجود في الخارج متمازلا عن وجود الآخر فعلم بذلك ليس
 ملوفا بالتمايز وعدم الخلط ما هو المتبادر منها فقال بعض ناظري كلامه ان ادوا بالتمايز وعدم الخلط ان لا يكون يحصل الموصوف
 وتقوم في ظرف الالتصاق والعارض بذلك العارض ولا شك ان الوجود الخارجي ما لا يمكن تحصيل الماهية في الخارج بدون
 فلهذا الميزة الالتصاق الماهية بالوجود الخارجي في الخارج انتهى ولعل هذا ما اشار اليه في كاشفة المتعلقة على قوله ان كان ظرف
 الالتصاق بهما هو الذهن حيث قال قال لتحقيق الدوامي ما حاصله ان يعتبر في الوجود الذي هو ظرف الالتصاق ان يتأخر
 الموصوف بحسب ذلك الوجود عن الوصف ومن ههنا يقال ان الماهية لا تصنف بالوجود مطلقا الا في ظرف الخلط والتعريف
 اذ في غير التمييز الماهية عن الوجود والمراد بتمييز ان يكون الموصوف بحيث لو فرض تعريفه عن الوصف لم يكن هذا التعريف

بطلانه في نفس انتهى او ما صمدان المراد بالتمييز ان لا يكون متصل الموصوف في ظرف الانصاف بذلك العارض حتى لو فرض لقرينة
 عن العارض لم يكن فيه بطلانه في نفسه وبما على ما قال في بحث التسديات ان انصاف لهية بالوجود نحو ما لا يميز
 عنها في ظرف انتزاعي وبني اذ ليس في بعض خصوص حال بها يقع انتزاع عنها بل هناك خلط بحيث لان الانصاف
 يستدعي التمييز في ظرفه حين الصفة والموصوف بمعنى انه يكون في ظرف الانصاف بحيث لو فرض انتزاع الوصف عنه لم يميز
 بطلانه فيه الماهية باقتباس الى الوجود وكل ما احتملها به في ظرف ليست كذلك في ذلك الظرف نعم هي كذلك في
 الذات بتصلها بالوجود الذي في ظرف انصافها بالانصاف انتزاعا انتهى وقال بعضهم ان الحق اراد بعدم الخلط
 يكون الموصوف في مرتبة من مراتب ذلك الوجود والذي جعل ظرف الانصاف مجردا عن الوصف عارضا عنه غير موصوف
 كما في انصاف الجسم بالسواد والعنى فانه يكون في مرتبة من مراتب وجوده الخارج مجرد عن السواد والعنى غير موصوف
 بهما بخلاف الانصاف بالوجود وليست الماهية في مرتبة من مراتب الوجود الخارج مجرد عنه غير موصوف به فلا يكون ظرف
 الانصاف به هو الخارج بذلك ما افاده الحق الدواني واتيانا لتأكيد ما اولا فلا يلزم لمحقق نفسه حق ان الانصاف
 بالوجود انتزاعي وحق ان ظرف الانصاف هو ان يكون الموصوف بحيث يقع انتزاع الصفة عنه قال في موضع من كتابه
 القدسية معنى كون الخارج اول الذين ظرفا للانصاف هو ان يكون وجود الموصوف في احد ما نشأ لصحة انتزاع العقل فذلك
 الانصاف منه بل ان يكون الموصوف باعتباره النعمان الوجود هو الواقع الذي يعتبر مطابقة الحكم او المطابقة له
 فقد تحقق باعتداف ان ظرف الانصاف بالوجود هو ظرف مطابق الحكم ونشأ صحة انتزاع الانصاف به وقد عرفت ان
 مطابق الحكم بالوجود ونشأ انتزاعه ونشأ صحة انتزاع الانصاف به بنفس الماهية المتقررة في الخارج او في الذين في
 المحقق معترف بذلك ايضا حيث قال في موضع من الحاشية القدسية المحقق انه ليس في الخارج مثلا الا الماهية من
 دون ان يكون هناك الامر لمسمى بالوجود ثم العقل لضرب من تحليل ينتزع منه ذلك الامر وليصف به مطابق الحكم
 ومصادقه بعين تلك الماهية العينية كما ينتزع من زيد مثلا الانسانية ويحكم بان الانسانية ثابت له في الواقع مع ان
 مصداق الحكم مطابقة ليس الا ذات زيد ومن عليه الموجود في الذين انتهى فلما اعترف بذلك المحقق بان ظرف الانصاف
 هو ظرف مصداق مطابق الحكم به وظرف مصداق الموجودية في الخارج عني الماهية الموجودة في الخارج والماهية العينية
 هو الخارج فلا سبيل الى ان الحكم يكون ظرفا للانصاف بالوجود والخارج هو الخارج واما ثانيا فلانه ان اراد بشرط ان يكون
 وعدم خلط بالوجود في الوجود والذي هو ظرف الانصاف به ما هو المتبادر منه اعني ان يكون المعروض والعارض في ظرف
 الانصاف موجودين متمايزين لزم ان لا يكون ظرف الانصاف بالعلوية والمسمى وسائر الانتزاعات هو الخارج كما بينا

عليان اراد به ان لا يكون يحصل المعروف، وتقوم في ظرف الانصاف العنوين بالعائن وان يكون المعروف بحيث لو
فرض تعريته عن العائن في ظرف الانصاف لم يلزم اطلاله في فاعله ان يكون الموصوف في مرتبة من مراتب الوجود الذي
هو ظرف الانصاف مجردا عن الوصف على اختلاف في تفسير كلامه لزم ان لا يكون ظرف انصاف الهيولي بالصورة المطلقة
التي هي خديم شريك لعلته الهيولي هو الخارج او يحصل الهيولي وتقوم بها في الوجود الخارجي بالصورة المطلقة بحيث وفرض
تعري الهيولي عنها لم يطلنا في نفسها ولا يعقل مرتبة من مراتب الوجود الخارجي للهيولي يكون الهيولي في تلك المرتبة
نازلة عن الصورة المطلقة بغير موضوعه بها واللازم باطل ضرورة ان انصاف الهيولي بالصورة المطلقة انصاف فاجبي
وما قال لا ليقع من ان انصاف الهيولي بالصورة من حيث انها صورة متقدم من وجودها الخارجي وان كان متاخر عن
وجودها الذي ينبغي وبذلك انصاف ليس في الخارج وانصافها بالصورة من حيث انها متعينة متاخر عن وجودها انتهى وحصل
مرجع الى التزام ان انصاف الهيولي بالصورة المطلقة انصاف وهي في غاية اسقوط لان المشائية قد نصوا على ان
الصورة المطلقة في الخارج شريك لعلته الوجود الخارجي للهيولي وان الهيولي والصورة المطلقة متلازمان في الوجود
الخارجي وان بلا التزاما خارجا لاجل كون الصورة المطلقة شريك لعلته الهيولي وكون الهيولي علة قابلة لما يلزم وجود
الصورة وكالتساوي والتشاكل وان الهيولي امر بالقوة لا يتحصل الا بالصورة المطلقة وظاهر ان كل ذلك ليس بالاسباب
الوجود الخارجي وكذا ما قال في الحق في موضع آخر من ان علة الهيولي نفس الصورة المطلقة وانصاف الهيولي بها متاخر
عن الهيولي لا يعمى في هذا المقام فاعلان الهيولي اما ان تكون متصفة بالصورة المطلقة التي هي علة لها فلا يكون الهيولي في
الخارج مرتبة يكون غير مخلوقة فيها بالصورة فلا يكون الانصاف بها خارجيا ولا يكون متصفة بها فتكون الصورة المطلقة غير
حالية في الهيولي اذ وطئت فيها كانت متصفة بها فلا يكون الصورة الخاصة اليه حالة فيها لما قلنا في شرح كتابنا الموسوم بالجزر
الغالي في تحقيق كبحس العالي من ان حلول البوية الشخصية في محل عبارة عن حلول الطبيعة المرسله فيه واليه المشائية قائمون
بان حلول الصورة الجسمية في الهيولي انها بولجها الذاتية بنفس طبيعتها اليها فلا احتمال لان يكون طبيعة الصورة موجودة جزئيا
التي قائمة بنفسها والصورة الخاصة قائمة بالهيولي موجودة فيها بوجود فردا في كل جزء من لساننا فانهم الحكماء قد سددوا
ولبذلك المقام تفصيل لطيف عن هذا البحث فظهر انه لا سبيل الى انكار انصاف الهيولي بالصورة المطلقة والا الى انكار كون
انصاف الهيولي بها انصافا خارجيا لان ان يقال من قبل المحقق في جوابه ان لا يراد الثاني ان اشتراط اعتبار المعروف عن
العائن عدم الخط في ظرف الانصاف انما يوجب الاتساع في انصاف الهيولي بالصورة انصاف انفسا هي
والتميز بين الموصوف وانصاف في الوجود في الانصاف الانضمامي يوجب مناب عدم الخط لا تقوم لبعض المتأخرين من ان

التصاق البيوت بالصوره المطلقة اشترعى ليس له معنى اذ لا معنى لاشتراع الصوره المطلقة عن البيوت لتمام وجودها وما
 ثنائيا فلما افادوا مولانا فاقم احكاما من ان المكان مقصوده انما يفسط على ان الالتصاق به وان يكون الموصوف في ظرف الالتصاق
 غير مخلوط بالوصف فلا شاع في الاصطلاح لكن الاصطلاح لا يفيث شيئا اذ لا يلزم منه ان يكون الحكم بالوجود الخارجى حكايه
 عن ظرف الذين حتى يكون المقصوده المعقوده به ذنبيه كما يزعم هذا المحقق اذ هذا العلم اذ التحليل ليس حكايه عنه ومطابقا
 لبنة الحكم بل مطابقه لى الحقيقة الموجوده في الخارج وان كان مقصوده ان ظرف الالتصاق بالمعنى الذى ذكره هو الحكم عن
 للمعنى اذ ذلك يمنع بل باطل فان هذه الملاحظة التحليلية انما هي في مرتبة الحكايه واما ان الجافا فلا يلزم بالاشت
 على اشتراط الاتياد وعدم الخلط بين الموصوف والمصفى في ظرف الالتصاق حتى يتجه الى التكتفات لجهة ليعمل ظرف
 الالتصاق بالوجود هو الذين فان توهم انه لما كان الالتصاق عبارة عن ان يصيف العقل المهيته بالوجود فقام ليعينها
 العقل بالوجود ولم تكن مقصوده به فلما علمت بحسب ان يلاحظ العقل المهيته بمجردة عن الوجود والوجود من خارجا عن المهيته حتى يصيها
 به فذلك لا يحجب الاشتراط المذكور فلما الكلام في الالتصاق بالوجود بمعنى الموجودية ولا ريب في انه لا مدخل فيه لوصف العقل
 واما الالتصاق بالمعنى الذى ذكره فوامر اعتبارى اصطلاحى لا مشاع فيه ولا نزاع وسيأتى تفصيل في التوهم مفصلا ان شاء الله
 تعالى وان توهم ان الالتصاق حقيقة هو انضمام الصفة الى الموصوف انما هي عبارة عن العقل حكيم بان الخلو عنها لا بد وان
 سابقا بالمرتبة على انضمامها وظرف الالتصاق بظرف الاطلاق والخلو فان كان للموصوف في الخارج مرتبة وجودية
 هو خاليا عنها في تلك المرتبة كان ظرف الالتصاق بها تلك المرتبة من الوجود والى ان يكون ظرف الالتصاق بها المرتبة
 السابقة عليها التي هي مرتبة الخلو عنها فلما كان الالتصاق عبارة عن انضمام الصفة الى الموصوف مطلقا يمنع بل هو قسم
 من الالتصاق وذلك لشم فيما نحن فيه وما يتحقق فيما نحن فيه هو انضمام الآخر من الالتصاق وهو ان يكون الموصوف فاشرا
 ان يشترع عنه مصنفه وهو لا يستدعى ان يكون للموصوف مرتبة يكون هو فيها خاليا عنها على ان الالتصاق لما كان عبارة
 عن انضمام الصفة الى الموصوف انما هي عبارة عن انضمام الصفة الى الموصوف من مرتبة الخلو والاطلاق اذ
 ليست الصفة ولا الالتصاق في تلك المرتبة حتى يكون تلك المرتبة هي ظرف الالتصاق بها وسيأتى لذلك زيادة توضيح
 واما ما سألنا ان الوجود يكون ظرف الالتصاق بالوجود هو اعتبار العقل فلا نعلم ان للمابية تكون موجودة في الخارج
 وفي نفس الامر باعتبار العقل ملاحظة فذلك ظاهر البطلان اذ لا مدخل لاشياء العقل ملاحظة في موجودية المتكائن في
 الخارج ونفس الامر بهته وان اردت بحقه الاصطلاح على تسمية الملاحظة التي يكون المابية فيها غير مخلوط بالوجود وظرف
 الالتصاق وان كان التصاق المهيته بالوجود في الواقع غير متعلق بهذه الملاحظة وهذا الاعتبار لا يتوقف عليها فنع

ان يذليس له دوى لا يتصور على هذا النزاع المشهور من ان الصاف شيء شئ في اي ظرف هو فرع ثبوت الموصوف في ذلك
 النظر واشكوك له في ذلك النظر اذ على هذا التقدير يكون اطلاق ظرف الانصاف على هذه الملاحظة بحد الاصطلاح ويكون
 انما نحن موجود في الواقع والحاج متعقبة بالوجود في ظرف الخارج ونفس الامر وان لم يسم الواقع والحاج لظرف الانصاف
 وبذلك لا يراو كان راجع الى اننا لست لاسا و سافلا لمصح ما ذكره لزم ان لا يكون الواجب سبحانه متعقبا بالوجود لاسا ولا لا يعقل
 التعرّية عن الوجود الخارجي في شيء من انظروا والملاحظة بعض وجوداته المحضة المقدسة غير مخلوطة بالوجود فلا يغني شيئا
 اذ الكلام في ظرف الصاف ذوات المقدسة بالوجود فان قلت الوجود عينه سبحانه فلا انصاف هناك قلت الكلام في الوجود
 المصدرى المشترك وهو ليس عينا شئ من انما نحن فضلا عن حقيقة الحق المقدسة التعاليتية واما سافلا ان المعروف
 كما يعترف بهذا الحق منحصرا في الانضمامي والانتزاعي فالما به المعرفة عن الوجود الخارجي في الملاحظة لو كانت معروضة للوجود
 الخارجي في الملاحظة فاما ان يكون الوجود الخارجي منتزعا عنها ومضمنا اليها وظاهرا ان الوجود الخارجي المنتزعة عن الماهية
 الموجودة في الملاحظة لانها ليست موجودة في الخارج فبطل الشق الاول ومعنى الوجود كما حصل في العقل قائم بالعقل لا
 بالماهية الموجودة في الملاحظة فليست الماهية الموجودة في الملاحظة معروضة للوجود الخارجي ومتعقبة بها ثامنا فلان التعرّية
 عن جميع العوارض ليس بحسب نفس الامر بل بحسب اعتبارها الذي من اختراعها فلو كان ظرف الصاف الماهية بالوجود بذات اعتبارها
 الانتزاعي كان الصافها اختراعا غير مطابق لنفس الامر فان قيل ظرف الصاف الماهية بالوجود الملاحظة التي يعتبر فيها الماهية
 مجردة عن ذلك الوجود الخاص وان كانت مخلوطة بتجوّز من الوجود في نفس الامر والتجوّز عن جميع العوارض وان لم يكن بحسب
 نفس الامر لكن التجوّز عن بعضها ممكن بحسب نفس الامر فلا يلزم من كون ظرف الانصاف تلك الملاحظة التي اعتبر فيها الماهية
 مجردة عن الوجود الخاص كون الانصاف اختراعا غير مطابق لنفس الامر قلنا هذا مع انه لا يصلح توجيه الكلام لمحقق لانه مصرح
 بتعري الماهية في تلك الملاحظة عن جميع العوارض لا يجدي نفعا لان التجوّز عن الوجود الخاص اليها انها بموجب اعتبار
 الذهن الماهية مجردة عن الوجود الخاص بالتصير مجردة عنه في نفس الامر فلما تاويل من ان ظرف الصاف الماهية بالوجود
 في نفس الامر لا يمكن ان يكون تلك الملاحظة التي اعتبر فيها الماهية مجردة عن الوجود الخاص لان التجوّز عن الوجود
 وان جاز بحسب نفس الامر لكن التجوّز عن الوجود المطلق لا يجوز بحسب نفس الامر فقلنا لان التجوّز عن الوجود الخاص بالتجوّز
 عن الوجود المطلق كلاما جاسيا في عدم كونها بحسب نفس الامر بل بحسب اعتبارها الذي من فقد فان قيل من قبل المحقق ان هذا
 الاعتبار الذي حكم بكونه اختراعا محقق في نفس الامر ونحو من انما وجودا كما هيته فيكون الانصاف الذي به الاعتبار
 واقعا لا انتزاعا غير مطابق لنفس الامر قلت لهذا الاعتبار ولهذا الملاحظة جهتان جهة ان به الملاحظة ونحو من انما

الوجود في نفس الامر مع عزل النظر عن خصوصها وجنبه خصوص تلك الملاحظة فهي بالجهة الاولى واقعية ونحو من انما هو في
المهية في نفس الامر وليست ظرفا للاتصاف بالمعنى الذي نرى فيه هذا المحقق اذ المهية الموجودة في الملاحظة بهذا المعنى غير
عن جميع العوارض الا عن الوجود بل هي مخلوطة بالوجود الخاطي وهي بالجهة الثانية ظرف للاتصاف بالمعنى الذي نرى فيه
اذا الماهية في الملاحظة بهذه الجهة معزلة عن جميع العوارض حتى عن هذه الملاحظة لكنها من هذه الجهة ليست من العوارض
الاسرائيلية من هذه الجهة من اعتبارات الذب عن تعاضد واما ما سألنا المحقق قال في هذا المقام بعد نقل عن معاصرو
ما اوردوه على ذلك من ان صحة الانتزاع ليست شتوتها والاتصافان صحة الانتزاع تدل على ثبوت الوصف للموصوف
في نفس الامر وان لم يكن الوصف موجودا في الخارج فمعنى الاتصاف ثبوت الوصف للموصوف سواء كان في الخارج و
في نفس الامر وصحة الانتزاع تدل على ثبوت في نفس الامر ولا صرخاني عدة مواضع بان هذا النوع من الاتصاف يرجع الى
صحة الانتزاع ولم نقل ان معنى صحة الانتزاع والظنرة شاذة بان الموجود له نحو الاتصاف بالوجود والاعنى له نحو الاتصاف بال
هذا خلاصة كلامه لا ريب في ان الوجود الخارج منتزع عن الهوية الخارجية فصحة انتزاعه عنها تدل على ثبوت الوجود لها
في الخارج وهذا هو معنى الاتصاف باعتدافه فكيف لا يكون الخارج ظرف للاتصاف بالوجود والخارجي واما ما سألنا من مرتبة
المهية المعروفة عن جميع العوارض التي جعلها هذا المحقق ظرفا للاتصاف بالوجود فتأمل مبعين الاول مرتبة المهية المعروفة للعوارض
الساكنة على جميع العوارض ضرورة ان العارض لا يكون في مرتبة المعروف من فاهية المعرأة عن جميع العوارض بهذا المعنى عبا
عن نفس المهية وهي كما انها موجودة في الملاحظة والذهن موجودة في الخارج ومقتضيه في الخارج بالوجود فلا معنى لنفي الاتصافها
في الخارج بالوجود ولا ينافي في اتصافها في الخارج بالوجود سبقا على الوجود سبقا على العارض والمشتزع منه على الانتزاع
الثاني مرتبة الماهية التي اعتبر فيها التجرد وتعزى عن جميع العوارض فهي عبارة عن المهية المجردة التي هي من حيثيات
العقلية فلا معنى لجعل هذه المرتبة ظرفا للاتصاف بالوجود وبالجملة محكلام هذا المحقق في هذا المقام لا يحصل مغايرة ولا فهم مغايرة
ولعل اسعانا انظر في معنى الى وجه اخر من الاختلال تركنا بالادلة ثم انما قد اشتدنا في خلاف ذكرنا الا قول هذا المحقق الى قول
اخرا بتام كما انها مستبطن كلامه اشتدنا اجمالا الى وجه فساد فاعلمنا ان ذكره تفصيلا ونبين ما يتعلق بهما وقد تعدد ما انفرد
تجليل بعض المتأخرين ان الاتصاف والعروض عبارة عن اضماع الوصف الى الموصوف والوجود ليس منضمنا الى الماهية في
الخارج اذ ليس في الخارج الا المهية ثم انقل بضرب من تحليل منتزع عنها الوجود ويعتبره وصفا لها فيكون ظرفا لاتصاف المهية
بالوجود وعروض الوجود لها هو كذا العقل فبما التفسير باطل لما اولاهما عرفت من ان ظرف الاتصاف هو ظرف مسلك في
عن الاخرى كحكاية وكذا العقل ظرف كحكاية لا كحكي عنه واما ثانيا فلان ما ذكره في جميع الانتزاعات والعدميات

لا ينافي خضعة الى موصوفاتها في الخارج فيكون انضمامها اليها في محاطا محتمل فيلزم ان يكون ظرف الانصاف بها هو الذي
 ثانيا فلا ينافي ان يكون ظرف عروض لوازم المابية جواز الذين اذ الانضمام لها الى المابية لا في محاطا الذين امارا بالاعمال
 المقصود ان كان تجديدا اصلا فلا يجدي وانما كان ان المحاط التحليل مطابقا للقفضة التقائية المابية موجودة نصريح بالطلان و
 اما ما ساقا ان الوجود غير خضم الى موصوفا اصلا لا في الخارج ولا في الذين لا في المحاط التحليل فانه قبل ان يتخرج ليس وجود
 حتى خضم الى شيء وبعده لا يخرج قائم بالتحليل بما يوصف وان اريد بالانضمام المحكاة يكونها موجودة فهذا ليس ان انصاف في شيء وتوهم بعضهم ان انصاف
 بالوجود عبارة عن ان نصف التحليل المابية بالوجود فالانصاف في شيء بالوجود كما يكون في الذين ليس موجودة الاشارة بانصافها بالوجود وانما هو العلم
 بالضرورة انه ليس لقصور زاج وزيد ووصفنا زيدا بالوجود ومثل في موجودة زيد بل موجودة الاشياء بتاثير الفاعل او بصفة
 الوجود لا بانضمامها بالوجود ولا تحليل خفيف جدا فان الموجودية ليست الا الانصاف بالوجود ولا يعني ان الانصاف بالوجود
 سبب للموجودية بل انما عينها بل هذا القائل المستوهم قد شبهت عليه الانصاف بالوصف الذي هو فعل الذين لم يكن الا ان
 بهذا المعنى لا يكون الا في الذين فامعنى لما ذكره ان الانصاف في كل طرف يتوقف على ثبوت الموصوف في ذلك الطرف
 ام لا اذ ان الانصاف بهذا المعنى متوقف على ثبوت الموصوف والصفة معاني الذين يتوقف وجوده ونسبته على وجوده فربما ياتي
 فلا معنى لما قلنا من ان وجود الموصوف في ظرف الانصاف ضروري دون وجود الصفة وكون موجودية الاشياء بتاثيرها محاط
 الا باني كون الموجودية عين الانصاف بالوجود وما قولنا بالقائل المستوهم اذ من المعلوم بالضرورة وقوعه قائما يدل على ان ظرف
 الانصاف بالوجود ليس هو الذين الا على ان الانصاف بالوجود غير الموجودية بل يدل على ان الانصاف بالوجود ليس عبارة
 عما توهمه اماما او عليه من ان اذ لم يكن لقصورنا محتمل في وجود زيد في الخارج لا يلزم ان لا يكون لوجوده الذين مطلقا محتمل
 فيه لجواز ان يكون وجوده الخارجى موقوف على وجوده في المساهي العالية فاقطع لما مر من انه لا يدخل في الانصاف الاشياء
 انما استراعية لوجود الصفات في الذين تعالى كان او سافلا فالوجوب في تزيين هذا القول انكرناه وبالحقيقة كلام في الانصاف بالمعنى
 الذي توهمه بالقائل فالكلام فيه مجرد عما فيه ولا يجب كون الانصاف بهذا المعنى في الذين ان يكون الوجود والخارجى المحتمل
 الثانية التي تخص الوجود الذي يدخل في عروضها والانصاف بها وان لا يكون للقفضة المقصورة بقفضة خارجية على الخارج القول
 قريب عما تحمله بعض المتأخرين من بطلان امره وانما عليه توهم يحتاج تحليلا الصاحب الحق المبين ان انصاف المابية بالوجود ونظايرها
 لا يمتنع عن المابية في ظرفا تزداد في ان ليس في عين خصوص حال بها يصح استزاعها بل هناك خلط بحسب الانصاف بينه وبين
 في ظرف عين الموصوف الاضغاث في آخرها قلنا عنه سابقا كانت تعلل ان لا دلالة ليس في عين خصوص حال على المابية الاضغاث
 بها لغيره بها يصح استزاع الوجود عين الوجود فليس للمابية لانه لا يمتنع عليها انما هي التي تزداد في عين المابية

نحن لان لا يكون متضرع الوجود وشارع ومطابق الحكم لغيره عينا وان يكون متضرع لخصوص الموجود حتى يكون انشأ
 بغيره عينا وبنينا لا يكون القنينة المعقودة به خارجية او متضرع الوجود الخارجي وصدق الاتصاف بنفس المابية والبهية المتعقبة في
 اعيان من كون ان يكون فيه فعل الوجود والذاتية ولا حظ للذاتين حكمان في انشأ الشارع القنينة ولعمري انشأ في الاتصاف بما
 انشأ عينا خارجيا كذلك فكل انشأ الشارع الوجود الخارجي المعقود والاتصاف بغيره في غاية الامران في انشأ الشارع القنينة ولعمري حقيقة اعيانية
 مع امرها على شخبرها وانشأ الشارع الوجود الخارجي بنفس الحقيقة المتعقبة في الخارج بلا امرها كذا في الفرق الايجاب ان يكون
 بالقنينة ولعمري انشأ عينا خارجيا للاتصاف بالوجود الخارجي وبنينا ولو اصرح على تسمية الاتصاف بصنعة انشائية يكون في انشأ الشارعها حقيقة
 اخبرية مع امرها انشأ عينا خارجيا وعدم تسمية الاتصاف بما يكون في انشأ الشارع نفس الحقيقة الخارجية بلا امرها كذا في انشأ الشارعها
 في الاصطلاح الان الاصطلاح لا يعني شيئا وان اردنا ان ليس في اعيان متضرعة انشأ الشارع الوجود الخارجي فذلك كمثل ان يصح انشأ
 نفس الحقيقة المتعقبة في اعيان انما قوله بل هناك خلط بحت فلا يجدي شيئا اذا الوجود لما كان انشأ عينا كان مصداق في الخارج لنفس
 كنهه فانه فيما سبق فليس في الخارج الاتصاف بالمابية من كون ان يكون هناك امر اخر سمي بالوجود وبما يلحقه بان في الخارج
 خلط بينه وبينه لم يصح انشأ الشارع الوجود الخارجي عنها فاخلط البحث في الخارج مع كون الاتصاف بالوجود خارجيا لانه بينا في غير
 زعمنا ما قولنا للاتصاف يستلزم التميز في طرفين الصفة والموصوف فحينئذ ان كل في الاتصاف الاتصاف هو سلم انما في الاتصاف
 فغير سلم بل كلف لو كان الصفة متحدة عن الموصوف في ظرف الاتصاف لم يكن جودا في ظرفه ليعين جود موصوفها بل كان
 وجودا باستخارج عن جود موصوفها في ظرف الاتصاف فلم يكن الصفة متضرعة عن الموصوف في ظرف الاتصاف بل تسمية اليه فيه فلا
 يكون للاتصاف انشأ عينا فخلطنا ما قوله يعني انه يكون في ظرف الاتصاف بحيث لو فرض انشأ الوصف عن الموصوف لم يلزم ان
 نفسان بل يفيض انشأ الوصف من انشأ العقل منه الوصف فظا بانه لا يلزم من انشأ العقل معنى الوجود عن الحكم الموجود
 بطلانها في نفسها وان الماد في فرض انشأ الوصف عنه وتعرية الموصوف عن الوصف فسلم ان الوجود اذا السلب عن موصوفه كان
 ذلك بطلانها في نفسه كذا في اليوم من ذلك الان الوجود متضرع عن نفس المابية بلا امرها لانه للاتصاف بغيره عينا وما قوله و
 المابية بالقياس الى الوجود وكل متصلها به فلا يفتيه شيئا لان عليه ان الوجود ونظاؤه مصداقها وصدق انشأها نفس المابية
 فلا تجرد المابية عنها ولا يلزم من كون الموصوف بها المابية الموجودة في الذهن حتى يكون للاتصاف بها انشأ عينا وبنينا
 وما قوله نعم كذا في الذهن فتيه انما كانت في الذهن متعربة عن الوجود الخارجي وظاؤه متصلة به وبها كذا في حجر متعري
 عن الصفة لا يلزم للاتصاف بالصفة بل لا بد للاتصاف بالصفة من السلب بها والمابية المتعربة عن الوجود الخارجي وظاؤه
 الوجود في الذهن ليست تسلبه بالوجود الخارجي لانها ليست موجودة خارجية فلا معنى للاتصاف بالوجود الخارجي اذا للاتصاف

بالوجود الخارجى هو الموجودية فى الخارج وهذا كذا يظهر مما تقدم عليك قد تعودنا الشارح بتأثيل كلمات صاحب فى المسمى
 من من ان يتأمل فيها كما تعود صاحب فى المسمى بنوع الفاظ خلة من بدون تدبر فى معانيها فيهندي ويهتدو ويعجب بنوع
 ونيزى باهل العلم وتسمى نفعه بامد من ذلك كله الله ولى اعتمده والتوفيق وقال الفاضل آقا حسين الخوانسارى ان الانصاف هو
 عبارة عن ثبوت شئ بشئ فى الواقع فلا بد من ان يكون الثبوت له تعالى عن الثابت فى الواقع وهذا الخلو هو المعبر عنه بالاطلاق وهذا
 وان كان بحسب اعتبار العقل لكن لا بد من ان يكون اقصيا مطلقا لنفس الامر كيف يحتمل ثبوت امر لا مرفى الواقع ليس لانه يجزئها
 فى الواقع منها اليه شئ آخر وما ذلك الاطلاق الوافى ولو كان ذلك مجزأ خراع العقل وتعلقه كان اشبهت به مجزأ خراع العقل
 وتعلقه المفروض خلافه ثم انتم الانصاف الى ثلثة اقسام الاول الذى يكون متاخرا عن احد الوجودين من الوجودين معا فيكون
 الموصوف بحسب وجوده ومقدما على الآخر من الانصاف يكون الاطلاق والعروض فى طرف الوجود فيكون طرف الوجود هو طرف
 للانصاف الثاني الانصاف الذى يكون مقدما على الوجود كالاتصاف باصفات السابقة على الوجود فيكون طرف الانصاف لا ينفى
 ان يجعل طرف هذا الوجود لان مرتبة الاطلاق والعروض كليهما مقدمتان على الوجود فلا ينفى نسبة النظرية اليه بل طرف هذا الانصاف
 هو نفس الامر لان مرتبة الاطلاق والعروض كليهما واقعية فى نفس الامر فينسب النظرية الى نفس الامر ولا يستدعى ذلك الانصاف الوافى
 تقدم وجود الموصوف عليه فى الواقع لان فرعيت الانصاف لثبوت الموصوف غير مسلمة بل غاية الامر الاستلزام هو حاصل
 واصلح احد على تسمية هذا الانصاف انصافا عقليا وجعل طرفه الاخر بناء على ان الاطلاق والعروض فيه باعتبار العقل وان كان
 واقصيا فلا مشادة فيه بشرط ان لا يتوهم ان الانصاف فى الواقع موقوف على اعتبار العقل ثبوت الموصوف فيه واستلزامه وان
 العروض انما يتحقق سمين كون الموصوف فى العقل فانه توهم فاسد وليس معنى كونه عقليا الا ان العقل يعتبره اعتبارا مطابقا للواقع
 فلا انصاف حقيقة انما هو فى الواقع سواء اعتبر عقل او لا والوجود الذى هو الانصاف هو الوجود الخارجى ولا حاجة الى جزم
 آخر فى العقل لوسمى هذا الانصاف خارجيا بناء على ان الوجود اللازم للانصاف خارجى لم يكن بعيدا ايضا الثالث الانصاف
 الذى لا يكون مقدما على الوجود ولا متاخرا عنه كالانصاف بالوجود وما فى مرتبة فطرف اخذ الاطلاق هو الواقع وطرف العرض
 هو الوجود وفان اعلمنا بانسب الاطلاق جعلنا طرف الانصاف هو طرف الاطلاق وهو نفس الامر وان اعلمنا بانسب العروض
 فطرف هذا الانصاف هو هذا الوجود وهو اولى اذ الانصاف حقيقة هو العروض ولو اطلق على تسمية هذا الانصاف ذهنيا وجعل
 هذه الصفات من المعقولات الثانية فلا مشادة فيمع رعاية الشرط المذكور وجعل الانصاف بالوجود اخراجا خارجيا بناء
 على ان الوجود اللازم للانصاف هو خارجى لم يكن بعيدا ايضا والمجته فكون شئ طرفا للانصاف ليس امرا عقليا واقصيا بل
 يرجع آخر الامر الى الاطلاق والامر فيه سهل بعد ما عرفت ان جميع الانصافات الغير المتخرصة سوى ما اشترط بخصوص الوجود

الذي كالاتصاف بالموصوئية والموصوئية مستقضة في الواقع وان لم يعتبر العقل بانها لا تنوقف على وجود الموصوف بل تنسبها الى الحق
 اكان نفي خصوص بعض المواد كالكلام مخصصا قال مولانا انتم الحكماء قدس الله سره وان اردتم انكم الموصوف من الصفات في الواقع
 ان لا يكون الصفات عينه ولا ذاتها فبذلك المعنى يتحقق في الاتصاف بالوجود الخارجي وجوبه لا يربط في ان الماهية في الخارج بحيث
 يصح نفي الوجود الخارجي وجوبه منها وبذلك العرض فيكون الاتصاف في الخارج قطعاً وينفقد بالظنية خارجية وكون الاتصاف
 في نفس الامر لا ياتي بذلك الخارج الغير من الخارج انفس الامر بل هو الخارج انتم منها وان اردتم انكم لا تعرض للصفات في نفس الامر
 فهذا باطل الا ان كان عرض الصفات فيها اجتماعاً فيضيق في الكلام في الاتصاف الذي هو مطابق صدق الغنصية ولا يربط في
 ان صدق الوجود الخارجي هو انفسه الخارجي فيكون الغنصية المعقودة بخصنية خارجية وعقد الاصطلاحات لا يفي من الحق
 شيئا انتهى كلامه الشريف وظاهره ان التوجه اعتراضاً على ما ذكره الفلاس ان ليس فيه موافقة على شيء مما ذكره ولعلنا نذكر
 صدق الغنصية المعقودة بالوجود الخارجي خارجية نعم على الفلاس ان يستلزم عليك غنصية الشايد على القول بالذات
 ما توجه المصدر الشراي المعاصر للحق الدواني ان الوجود والمصدر ليس عارضا لشيء في نفس الامر لا زبنا ولا ذاتاً
 وان الماهيات لا تتحقق بالوجود الا في اعتبار العقل الغير المطابق لما في نفس الامر وان موجودية الماهيات ليس اتصافها بالوجود
 بل موجوديتها بما هو اتحاد مفهوم الوجود الذي يوجي بسبب لعبه عنه يست و ان الوجود مقدم على فعلية الماهيات في كل مكان
 ثبتت شي لشي في نفس الامر فثبت ثبوت المثبت له قال في حاشي شرح الفجر بان العرض على نحو ان احدهما بحسب نفس الامر بان
 فيكون المرقم بآخره سواء كان في الخارج او في الدارين او ادعى في الخارج والاخر في الذهن كما لعلم قائم بالذات الشايد بحسب اعتبار
 الذي بان ان يكون الموصوف اذا اعتبر العقل بذاته ولم يعتبر معه غيره كجده في تبه طرته فاليا عن الصفات ثم يجده بعد هذه المرتبة
 موصوفاً بها والوجود قد يراد به المعنى المصدرى وقد يراد به مفهوم الوجود وتسامحاً ولا يجوز عرض شيء منها للماهية في نفس الامر
 عرض شيء لا غرض غبوت له فيها فغرض غبوت فيكون الماهية ثبوت قبل ثبوتها بذاتها واليه مفهوم الوجود متحد مع الماهيات في نفس الامر
 والمتحدان متبعض ثبوت احدهما لا لاخر حيث اتحدوا لا عرض المعنى المصدرى لها بحسب الاعتبار الذي في العقل ان وجد
 الماهية فاليه عند ان اخذ بذاتها بلا تسمية كنه لا يجدر الجدة المرتبة موصوفة بل انه يجدر بها موصوفة ولا يلزم من ذلك
 قيام الوجود بها فان صدق لمشتق لا يستلزم قيام بهد الاشتقاق واما الوجود بمعنى الموجود فهو بعرض للماهية بحسب اعتبار الذات
 حيث يحد العقل الماهية اذا اخذ بذاتها بلا تسمية عارضة عنه ويجه في المرتبة الثانية عارضا لها ولذا يحكم بان عرض عام هذا الكلام
 وعرض عليه المشتق الدواني بوجه الاول ان الاتصاف شيء بشي يستلزم ثبوت الموصوف فان القدر الضروري ان موضوع
 الموجبة الصادقة بحسب ان يكون موجوداً ما تقدم وجود الموضوع على اتحاد المحمول او اتصافه بمبدأ المحمول فموضوع اذا لا

ضرورية ولا بد بان كيف وقد يكون المحمول نفس الوجود او ما هو سابق عليه لثاني ان الوجود بمعنى الوجود اذا لم يكن عارضا للمهيبة في نفس الامر بل في اعتبار العقل كما صرح به فالقول بعروض الوجود للمهيبة يكون كاذبا سواء ارادنا بالمعنى المصدري او المعنى المشتق لثاني المصدري عنه ليس عارضا أصلا والمعنى المشتق عارض بالاعتبار المتخالف لمبا في نفس الامر ومعلوم ان اعتبار العقل اذا لم يطالبه نفس الامر كان كاذبا الثالث ان من المعلوم ان ما يصدق على نفس المعنى ولا يكون عارضا في نفس الامر يكون في انبيا له ذلك واسطة بين الذاتي والعرضي فيلزم كون الموجود ذاتيا للمهيبة في المرتبة الثانية عارضا غاطيا بين العروض بمعنى القيام والعروض بمعنى كونه خارجا عما هو اذا لموجود عارض بالمعنى الثاني ولا يقيام فيه الخامس ان ما ذكره في نفي الانصفات بالوجود في نفس الامر يجري في جميع الامور الاعتبارية فان مفهوم الممكن متحد مثلا مع المهيبة المحدثه ذاتا ووجودا في نفس الامر والتمتعان يتمتعن عروض احدهما للآخر حيث اتحدوا وعرض للاسكان بحسب المعنى المصدري لهما بحسب الاعتبار الذي ينشأ اليه لان العقل وان عدل الماهية خالية عنه اذا اخذ ما غابا بتبطل خصمته لمكن لا يجده بالعنده والمهية موصوفة به لانه يجب باح كمنته ولا يلزم من ذلك قيام الاسكان بها فان صدق الشق الاستلزام قيام سببه الاشتقاق واما الممكن فهو عرض للمهيبة بحسب الاعتبار الذي ينشأ اليه حيث يجد العقل المهيبة اذا اخذ ما غابا بخصمته عارية عنه ويحذف في المرتبة الثانية قائما بها عارضا ولذا يحكم بان عرض عام لها فخرج ما ذكر من المقدمات جارية فيها فمقتضى عليه غير من الامور الاعتبارية كالاسكان والمعلولية وغيره وانما لا يحكم المقدمه المذكورة في اثبات الوجود الذي ينشأ لان يحصل ذلك الدليل انما حكم على المعدادات الخارجية بامور شبيهة حكما صادقا وثبوت الشئ للشيء فرع ثبوت المثبت له فلا بد لتلك المعدادات من وجودها وليس في الخارج فهو في الذهن من المعلوم لان المعدادات انما تنقطع بالامور الاعتبارية وعلى ما ذكره الانصاف بها بحسب نفس الامر فلا يلزم وجود تلك المعدادات في نفس الامر من ان القدم يستعملون هذه المقدمه في اثبات الوجود الذي ينشأ ويعتمدون عليها السادس ان ههنا محيصا اخر وهو ان يقال صدق المشتق قد يكون بقيام سببه الاشتقاق بان يكون سببه عرضا قائما به كصدق الابيض على الجسم بواسطة قيامه لبيضاء من يوقد يكون بواسطة نسبة لالي السببه كصدق احد على زيد وقد يكون بسبب كون ما صدق عليه حيث يصح اختزاله في ذلك المشتق عنه مثل الموجود الممكن ونظائرهما وليس في الجسم الثالث المشتق سببه قائم بذلك الشئ قيا ما خارجا بل ينشأ العقل منه اضافة الى مفهوم المشتق كالوجودية والممكنية وهما المراد بالوجود والاسكان المهيبة متصفة في نفس الامر بهما فان العقل اذا تشعر من امر وصفنا حكم بالانصاف بذلك بوصف من غير توقف على علمه بوجود ذلك الوصف في الخارج او في الذهن ولذلك اختلف الحكماء في وجود الانصافات بعد تفاتهم على انصاف المهيئات بها وتلك الانصاف المتسرفة ليست سببه المشتق حقيقة بل هي نسبة اليه فان السواد هو سببه الاسود والاسودية انصافه متاخرة عن السواد وههنا ليس شيء

في نفس الامر
ان معنى كونه
قد مر في السابق

جل

بغيره السوداء بل انما يتزعم القتل من مقابلة افراد الموجود والمكن ولطائرهما الى مفهومهما الموجودية والمكنية والصفات
المهية بها متنازعان اتحادا بالوجود والمكن فان معنى الموجودية كون اشئ فرد من الموجود وذلك منفعة تصف بها المهية في
نفس الامر معنى منفعة استزاعها منها اذ لا يتوقف الصفات على وجود الصفة في ظرف الالفاظ والحقا الصفات المهية بالوجود
والامكان ولطائرهما مخالفة للعرف العام وانخاص بل لفظة فان انظر نوكا تحكم بان زينة تصف بالبياض مثلا تحكم بان
بالوجود وغيره من الامور الاعتبارية وعلى هذا لا يحتاج الى نفى الصفات المهية بالوجود بحسب نفس الامر والتسفات التي يحكم بها
وانت تعلم ان القوم المعلقون القيام على ما يرجع الى صحة الانتزاع هذا الكلام لمصدا واجاب الغياث المنصور عن هذا الالزام
اما عن الاول فبان الصفات شي شئ في نفسها ليست متنازعة عن طرفها ضرورة فيكون فرع على ثبوت الموصوف ضرورة و
القوم حيث حكموا بتقدم الوجود الامكان على الوجود اذ لو تقدم الواجب والمكن على الموجود في الاعتبار الذي لا في نفس الامر
والبيان ذلك تقدم الموجود عليها في نفس الامر ولا يلزم من الصفات المهية بالوجود والواجب المكن الصفات بعبارة تلك
المشتقات اذ لا يلزم من صدق المشتقات الالفاظ بعبارة الاشتقاق واما عن الثاني فبان الموجود لا يتخاد مع المهية
ذاتا ووجهه في الخارج ليس عارضا في الخارج اذ العروص ليست في تغير الطرفين وعارض لهما في الاعتبار الذي لا يتحقق التقابل
فهو في الاعتبار الذي لا يتحقق فيها كذا في غيرها فكلذب الحكم بالعروض في الخارج ملزم وفي الاعتبار الذي لا يتحقق فيها
الثالث فبان العارض غير العرضي فلا يلزم من عدم كون الموجود عارضا في نفس الامر للمهية ان لا يكون عارضا لهما فان
العارض للشيء هو العارضا به والعرضي له بها الخارج المحمول عليه ملاحظة فلا يلزم ان يكون متحد مع نفس الامر في نفس الامر
والعرضي فان فلا يلزم من نفى العارضية في نفس العرضية ما عارض الوجود فبان من عدم الفرق بين نفس الامر والعارض الذي لا
عن الخارج فبان اللازم معنى نفى الالفاظ بجميع الاعتبارات في نفس الامر ملزم والقوم انما يستعملون في اثبات الوجود
الذي هو صدق الالجاب بالفعل على المعدوم الخارج في الواقع وفعالية الالجاب في الواقع ليست ملزمة وجودا لموضوع وليس
في الخارج فهو في الذين فلا يلزم من عدم الالفاظ بالامور الاعتبارية ان لا يجري المقدم المذكورة في اثبات الوجود الذي
واما عن السادس فبان ما ذكره من المصيص لا مجزئية لانه ان اردت صحة الانتزاع صحة اذ لا محمول ما صدق عليه تحليلة اليه
فذلك جاز في الثنائيات والضرريات مشتقة كانت او غير مشتقة كالانسان والحيوان والشيء المأخوذة من زينة لا تخص
له بالاشتقاق واغيار ذلك تسليم صدق المشتق به دون قيام سبب الاشتقاق ولا ينفع اعتبار مثل الموجودية والمكنية لانه
ليس سبب الاشتقاق لا تجري فيما لا سبب له الاتفاقا كالاشائية والحيوانية انما السبب الوجود والامكان فقولهم واما الملزم
بالوجود والامكان في حيز المنع لظهور ان الموجودية غير الوجود وان اردت معنى آخر فلما به من بيانه والصفات الماهية بالموجود

واللهية في نفس الامر ممنوع اذ موجودية الهية عبارة عن كونها موجودة وهوتها منها واذا كان الهية والموجود متحدين في نفس الامر لا يكون بينهما نسبة اصلا فكما ان الانسانية ليست صفة الانسان في نفس الامر كذلك الموجودة ليست صفة الموجود فيها وعدم توقف الانصاف على ثبوت الصفة في طرف الانصاف ممنوع اذ الانصاف نسبة يتوقف على ثبوت المتبئين قطعا وكون انكار الانصاف للهية بالموجود والامكان مخالفا لعرف اهل اللغة لا يضر اذ التعديل عليه مع قيام البرهان على اقتناع الانصاف وليس في ذلك مخالفا لعرف الخاص من الاعرف العام اذ لا يحكم اهل العرف بان زيدا مثلا قائم به الامكان بل يحكمون بانه ممكن ان لا يكون من ذلك قيام الامكان به ومعنا لانه ذلك الحكم القطري ممنوعة اذ القطري كما يجوز في غير المشتق كالشيء بدون قيام مبدء وكذلك يجوز صدق الموجود بدون قيام الوجود وقوله على هذا لا يحتمل ان الهية المابية بالموجود مع اظهار ما ذكره على نفس الانصاف كما عرفت هذا كلامه لمخصا ولعل المحاكاة انك قد سمعت هذا سبق في الانصاف والقيام والعروض على ضربين انتزاعي والضمامي فالمتحقق الدواني لطريق الانصاف والقيام والعروض على التبيين معا صرح بخص اطلاق هذه الاسامي على الانضمامي خاصة ولذا يحكم بعدم انصاف الهية بالامور الاعتبارية الانتزاعية في نفس الامر ويقول ان الانصاف والقيام والعروض فرع على ثبوت الموصوف والمعروض على اهل الوجود والامكان الوجوب نظرا بالليست صفات الضمائية فلا تكون قائمة وعارضة للهيات وكذا الموجود والممكن والواجب فلا يكون هذه المفهومات عارضة للهيات في نفس الامر فالمتحقق امکان زعم ان هذه الامور عارضة للهيات في نفس الامر بهذا المعنى فلا سبغ له اذ اجمال المنع فحرية الانصاف بهذا المعنى على ثبوت الموصوف والاضماف فرع انضم اليه قطعا ولا يجوز الانصاف بهذا المعنى في الخارج بما ليس في الخارج فسقط ايراد الاول ضرورة فحرية الانصاف بهذا المعنى على ثبوت الموصوف والثاني اذ لا ريب في كذب الحكم بعروض الموجود والوجود بهذا النحو للهية في نفس الامر والثالث اذ لا يلزم من عدم كون الوجود والموجود عارضا بهذا المعنى للهية في نفس الامر ان يكون ذاتيا للهية والخاص اذ عدم عروض الاعتبارية للهيات على هذا المعنى في نفس الامر مقرر والسبب لا يقتضي على تميم الانصاف من الانضمامي والانتزاعي بقى الرابع من تعرف حالة غريب ومعا صرح امکان زعم على الانتزاع والاضماف عن الوجود وسائر الامور الاعتبارية فقد ارتكب شططا ضرورة انها منقضية عن الهيات قطعا وصحة الانتزاع ليست فرع على وجود المتخرج منه بل غاية الامر الاستلزام وليست تستلزم وجود المنتزعات في الخارج بل تنافي بل لو كانت موجودة في الخارج لم تكن منتزعات فلا شك في كون الوجود ونظيره عارضة للهية في نفس الامر بمعنى كون المابية مصححة لانتزاعها وكونها صحيحة لانتزاعها هو معنى اتحادها مع الموجود والممكن ونظرا بها ولا ينبغي انتزاع كذب القول بنفي عروض الوجود والموجود ونظرا بها للهية في نفس الامر بهذا المعنى ولا في ان لا يصدق على نفس الشيء ولا يكون

عارضا في نفس الامر بالمعنى الاعظم الانضمام ولا يتزعم كيون ان يتبادر في ان عاقل لا يتجزأ على نفي انضمام الالهية بهذا المعنى
 في نفس الامر بالاسكان ونظائره ولا في ان المعلوم الخارج لا ينصف بالصفات الانضمامية حتى يثبت وجوده في الذهن بانه
 زوال في ان صدق مشتقات هذه الامور مستلزم لصحة انزعاج مبادي الاشتقاق عما يصدق به على الايلات المذكورة
 على ان التقدير وارادة عليه قطعنا للنزاع انما يؤول الى اطلاق لفظة الانضمام والعروض والقيام بقى الكلام في ان انضمام
 بل ليطبقون تلك الالفاظ على المعنى العام الشامل للانضمام والانتزاع في انهم يحدونها بالانضمام فقط لا الظاهر من كلامهم
 هو الزوال لانهم عرفوا العرض بالعام في غير ما يوجد في غير ما يحل في غير ما يكون ناعا للغير بما يكون عارضا للغير ثم
 يستعملون المقولات النسبية وغير ما هو ان المقولات النسبية ليست عارضة ولا قائمة بعروضها وقضاياها ولا هي
 موجودة في غير ما يوجد وغير ما يوجد ولا هي ناعية لها فاعضا انضماميا وما يدل على ذلك من كلامهم انهم يحدونها بالانضمام
 يعني وانما في ذلك لا يرجع الى كثير مما لم يبق بهنالك كلام متعلق بالمعاني في كلامهم انهم يحدونها بالانضمام
 ان الموجود ليس عارضا في نفس الامر بل في الاعتبار الذهني وفي غير صحيح على اصطلاح الالف لانه ان اراد بالعرض القائم بالانضمام
 فلا ريب في ان الموجود ليس قائما بالالهية مستغما اليها في الاعتبار الذهني اليه كما انه ليس قائما بها مستغما اليها في نفس الامر
 اما في نفس الامر فلانه متضمن للالهية ولا قيام لاحد المتحدرين بالانضمام اما في الاعتبار الذهني فلان العقل اذا لاحظ الالهية بانه قائم
 لا يلاحظ بهنالك الموجود وكان الماهية والموجود كلاهما قائمين بالذهن لان الماهية قائمة بالذهن ومفهوم الموجود قائم بالماهية مستغما
 في الذهن حتى يكون الموجود عارضا بهذه المعنى لما يلاحظ في الاعتبار الذهني وان اراد بالعرض العرضي كان ذلك عارضا بل لعروض
 بمعنى القيام والعروض بمعنى كونه خارجا محمولا وهذا هو الالف الرابع الذي اورده المحقق ولا يسوغ لما توهمه الغياث لنفسه في
 وضعه من ان الموجود عارض قائم بالماهية في الاعتبار الذهني وفان يحمل على الماهية في نفس الامر اذ قد عرفت ان الموجود بخير قائم
 بالماهية في الاعتبار الذهني ايضا فان عزم ان الموجود وان لم يكن قائما بالحققة بالماهية في الاعتبار الذهني لكن العقل ان
 يعتبره قائما بها وان كان هذا الاعتبار غير مطابق للواقع قلنا فكلنا العقل ان يعتبره موجودا قائما بها اعتبارا غير مطابق للواقع فلا بد
 لنفي عروض الوجود للماهية في الاعتبار الذهني واشتات عروض الموجود في كلامه حتى انه عزم هو ان الوجود عند وليس
 عارضا للماهية ولا عرضيا لها ولا ذاتيا لها ولا مستغما لها اصلا لان نفس الامر ولا في الاعتبار الذهني فان ذلك لا علاقة لاصلا
 منفصل محض عنها فلا معنى لاصطلاح الوجود اليها وكذا الحال في الاسكان ونظائرها وقوله بتقديم الوجود المصدري على الالهيات
 وفعليتها في جملة ائمة النقل فلا يثبت اليه اما في كلام المحقق فلان فيما ذكره من لم يحسن من الوجود السادس من جملة ما
 انحلت اما اوله فلان قوله وليس في قسم الثامن الملتصق بمبدء قائم بذلك الشيء قيا ما غار جارا ان المبدء ان ليس في هذا القسم

المشتق سبب قائم بذلك الشيء قياما انتماسيا فليس يمكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون في هذا العزم المشتق سببا اصلا لسبب قائم
 قياما انتماسيا ولا سببا قائم قياما انتزاعيا حتى يصح قوله بل ينتزع متنازعة الى مفهوم المشتق وان اراد به انه ليس في هذا العزم
 المشتق سبب قائم بذلك الشيء اصلا لا قياما انتماسيا ولا انتزاعيا فم لم الوجود قائم بالمهية قياما انتزاعيا وصدق الوجود على شيء
 مستلزم لقيام الوجود قياما انتزاعيا فصدق المشتق بهنا بسبب كون ما صدق عليه بحيث يصح انتزاع سبب الاشتقاق منه وهذا
 القيام ليس متنازعا من صدق المشتق بخلاف انتزاع مفهوم الموجودية مثلا فان صدق المشتق واما ثانيا فلان قوله
 بجملة الوجود والاسكان في غاية السخافة فان مفهوم الموجودية غير مفهوم الوجود ومفهوم الممكنية غير مفهوم الاسكان اذ الموجودية
 والممكنية شتختان على المفهوم المشتق الموجود والممكن بخلاف الوجود والاسكان واما ثالثا فلان ما ذكره التسليم لصدق المشتق بول
 قيام سبب الاشتقاق كما ادعاه معاصرونا بالعبارة فلان قوله فان معنى الموجودية كون الشيء فردا من الموجود غير سديد والصحيح
 ان معنى الموجودية كون الشيء موجودا واما خامسا فلان هذا الحق قال في موضع من المحاشي الجديدة ان الموجود ما قام به الوجود
 ايا قيا حقيقيا او قيا مجازيا كما لا يسلب لقيام بالغير والممكنات موجودة بمعنى ما قام به الوجود قيا حقيقيا والواجب موجود
 بمعنى ما قام به الوجود قيا مجازيا وهذا مختلف لما ذكره بهنا من ان الموجود ليس له سبب قائم بل ينتزع العقل اضافة الى مفهوم
 المشتق وتلك الاضافة ليست سببا حقيقيا بل هي نسبة اليه اما ما رده عليه الغياث من ان صحة الانتزاع يجري
 في الذاتيات والعرضيات مشتقة كانت او غير مشتقة ولا اختصاص لذلك بالمشتق فغير ضرار اذ اختصاص ذلك بالمعنى
 المشتق مما لم يدع الحق حتى يضره عدم اختصاصه به فاذ انما فصلنا الكلام في المحاكاة بين الحق ومعاصره لان الناظرين
 في كلاهما لم يتدبروا البتة الامر ولم يتبينوا كنه الفرق فكيف يعجز عن صراط فقهوا في التفرقة والافراط ولم يتجنبوا عن مطاوعة الاغلاط كما
 هو في الحكمة وولى العصية القول الخامس ما ركبناه لبعض من ان الاوصاف بالوجود خارجي ان الوجود ممتاز عن المهية فنه
 الخارج واستدلوا عليه بوجه الاول ان الوجود اما ان ثبت للمهية في الخارج او لا على الثاني كانت للمهية عارية في الخارج
 عن الوجود فلا يكون للمهية موجودة في الخارج وعلى الاول كل الوجود غير ذلك الشيء في الخارج فالوجود ممتاز عن المهية فنه
 الخارج فالماهية متصنة في الخارج بوجود ممتاز عنها في الخارج وهو المطلوب قلنا الوجود ثبت للماهية في الخارج بمعنى انه يصح
 ان ينتزع عنها فلا يكون ممتازا عنها في الخارج والثابت للشيء في الخارج لا يلزم ان يكون ممتازا عنه مطلقا بل اذا كان شوبه
 للشيء بمعنى انتماسه اليه بهنا ليس كذلك الباب عن سبب الحق قدس سره بان الوجود وان لم ثبت للمهية في الخارج
 لكن ثبت لها في حد نفسها الوجود الخارجي فتكون موجودة في الخارج لان الوجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا للوجود ولا يلزم
 من ذلك ان يكون ظرفا للوجود وحقى يكون وجوده موجودا خارجيا والان يكون ظرفا لانتزاعه بالوجود والاولم كون الموصوف ثابا

فيه قبل الاتصاف به لان الاتصاف بصفة نفع وجود الموصوف انت تعلم انه ان لم ثبت الوجود للمهية في الخارج لا انضماما ولا
 استزاعا لم يصح ان تنسزع عنها الوجود ولم يكن واثباتها في الخارج مصححا لانتمزاعا لم يصح الحكم بان الوجود الخارجي ثبت لها في
 حد نفسه فاذا ثبت في الخارج ظرف الاتصاف بها بالوجود كما سبق ولا يلزم كون الموصوف ثابتا فيه قبل الاتصاف به لما عرفت من ان
 الاتصاف ليس فرع الوجود والموصوف بل غاية الامر لاستلزام نعم الخارج ليس ظرفا لوجود الوجود واذ وجود الصفة في ظرف لا انضمام
 غير لازم فانما ذكرنا ذلك لتفت الى ما يقال من انه لا يلزم من عدم كون المهية متصفة في الخارج بالوجود عدم وجودها في الوجود
 غير الاتصاف بالوجود وذلك لما عرفت من ان الموجودية عبارة عن الاتصاف بالوجود الثاني وهو قريب من الاول انما لم
 يكن للماهية متصفة في الخارج بالوجود كان الوجود الخارجي مسلوبا عنه في الخارج وهذا ايضا انما يدل على ان الخارج ظرف للصفا
 بالوجود لا على ان الوجود متميز عن المهية في الخارج وما قيل من ان ان اراد بسلوبية الوجود الخارجي عن المهية في ظرف الخارج عدم
 الاتصاف به في ظرف الخارج فاللزم مسلم وطلان اللازم منسوخ كيف وهو عين محل النزاع وان اراد به عدم كون المهية موجودة
 في الخارج فاللزم منسوخ ساقط اذ المراد هو الاول وظاهر ان الخارج اذا لم يكن ظرفا للاتصاف بالوجود لم يصح الحكم عليه عن الخارج
 بان الماهية موجودة فيه كيف ولو كان مطابقا هذه الحكمية هو الخارج كان الخارج ظرف الاتصاف اذ عرفت الاتصاف بخلاف
 مطابق الحكم على ما سبق فتتبعه وكذا ما قيل من ان الاتصاف بالوجود غير الموجودية فلا يلزم من عدم كون الخارج ظرفا للاتصاف
 بالوجود عدم كونه ظرفا للموجودية وذلك لما عرفت من ان الموجودية هي الاتصاف بالوجود الثالث ان ظرف الاتصاف بالوجود
 الخارجي لم يكن هو الخارج وكان هو الذهن لازم ان يكون الماهية في الذهن موجودة خارجية وهذا ايضا انما يدل على ان الخارج
 ظرف للاتصاف بالوجود لا على انه ظرف لوجود الوجود وحتى يكون الوجود متميزا عن الماهية في الخارج وما اورد عليه من انه لا
 يلزم من عدم كون الخارج ظرفا للاتصاف بالوجود ان لا يكون ظرفا للموجودية ساقط لما عرفت مرارا من ان الموجودية هي الاتصاف
 بالوجود وكذا ما قيل من انه لا استحالة في اللازم لمراد ان يكون شي واحد ما يرتب عليه الاطوار ولا يسترب عليه مسبب وجودين و
 ذلك لان كون شي واحد بعينه موجودا بوجودين خارجي وذهن في صريح الاستحالة وكذا ما قيل من ان معروض الوجود في الذهن هو
 الماهية الكلية ويجوز ان يكون هي معروض الوجود الخارجي الذي هو مساوق للتشخص الخارجي موجودة خارجية وذلك لان المعروض
 للموجودين ذهن لا يستلزم لان بعينه تشخص الوجود الخارجي ان كذا ما يتوهم من انه لا ضير في كون شي واحد موجودا
 خارجيا وذهنيا اذ الحاصل في الحواس هو البهوية وذلك لان حصول البهوية الخارجية في الذهن والحواس بعينها يصح لطلان
 محاسنها في انشاء الله تعالى الرابع انه لو كان ظرف الاتصاف بالوجود الخارجي هو الذهن دون الخارج توقع موجودية الماهية في
 الخارج على العقل ذلك الشيء وجوده في العقل وهذا ايضا انما يدل على ان ظرف الاتصاف بالوجود الخارجي هو الخارج لا على

ان الوجود ممتاز عن موصوفه في الخارج وما قيل من ان لبطان اللازم من لوازمه ان يكون وجود الماهيات في المبادئ العالية شرطاً
 في موجودية الماهيات في الخارج ولا يضير في ساقطه انسوق الكلام في القصاص تلك المبادئ بالوجود الخارجي فليس فوقها
 عقل يكون وجوده فيه شرطاً للقصاص بالوجود الخارجي وفي القصاص التجليات المادية باذلا وجودها في المبادئ العالية وكذا ما
 قيل من ان الانصاف بالوجود غير الموجودية فلا يذم من توقف القصاص الماهيات بالوجود على وجودها في العقل توقف موجودها
 عليه ذلك لما عرفت من ان الموجودية هي الانصاف بالوجود الخارجي من انه قد اشترط فيما بينهم ان تاثيرها على الجاهل في الانصاف بالوجود
 فتوكلان في انصاف بهو الذهن اذ توقف التاثير على حصول الماهية في الذهن وهو خلاف الضرورة قلنا هذا مبني على طريقة
 الجعل الموقوف قد الظن في ما سبق وما قيل من ان مرادهم يكون التاثير في الانصاف ان التاثير في الموجودية والانصاف
 الذي فيه الكلام غير الموجودية ساقط ما عرفت مراراً من ان الانصاف الذي فيه الكلام هو الموجودية لا غير ما قيل من ان ما لازم
 في ثبوت الوجود لازم على من قال ان اثرها على الجاهل هو الانصاف سواء كان ظرفه الخارج او الذهن ضرورة ان التاثير لا يتعلق بهم
 المحض فلا بد لمن يتحقق ثابته في الخارج وهو باطل لان الانصاف اضافته ولا يتحقق للاضافات في الخارج اتفاقاً وفي الذهن
 فالجواب عن توقف التاثير على حصول الماهية في الذهن لازم قطعاً فلا دلالة لهذا الوجه على كون الانصاف خارجياً فاصح
 عنه بان القدر الضروري ان التاثير لا يتعلق بالمععدم المحض الذي لا يكون الواقع ظرفاً لنفسه لا ظرفاً لوجوده فالانصاف
 بالوجود يمكن ان كان خارجياً كان الخارج ظرفاً لنفسه ان لم يكن ظرفاً لوجوده فصح على هذا التقدير ان يكون الانصاف اثره على الجاهل بخلاف
 ما اذا كان الانصاف بالوجود مبنياً على لا يكون الخارج ظرفاً لنفسه لا ظرفاً لوجوده فلا يصح على هذا التقدير ان يكون اثره على الجاهل
 وانما ما عرفت سابقاً في فاقحة بحث الجعل من ان الوجود يمكن ان صنفه منقسم في الخارج الى الماهية كان اثره على الجاهل انقسام
 الوجود الى الماهية وهو على هذا التقدير انقسام خارجي ظرفه اعمى انقسم وانقسم اليه متفقان في الخارج وهو المعبر عنه بالانصاف يمكن
 انشراعيهما كان اثره على الجاهل انشراعيهما من نفس الماهية بلا اثرها عليها اصلاً لان الانصاف الماهية بالوجود اذ ليس على هذا التقدير في
 الواقع شيئاً يجعله يفعل التقدير الاول يكون الحق هو الجعل المؤلف وعلى الثاني ان يكون الحق هو الجعل المبني على
 كان مقصوراً مستل بهذا الوجود ان اثره على الجاهل انقسام الوجود الى الماهية فلم يكن في الخارج انقسام الوجود الى الماهية لازم
 توقف التاثير على حصول الماهية في الذهن كان مقتضى ذلك ان الوجود صنفه منقسم في الخارج الى الماهية ولم يلزم عليه ان
 المحذور لازم على تقدير كون الانصاف خارجياً ايضا كما زعم المورد اذ على تقدير كون الانصاف خارجياً على النحو الذي اردوه مستل
 اعني على تقدير كونها مبنياً خارجياً يتحقق في الخارج انقسام اليه وانقسم اليه انقسام الى الماهية او الماهية انقسم اليها الوجود اثره
 للجعل لا يكون اثره على نفس الماهية فقط بخلاف ما اذا كان الانصاف غير الانقسام المحذور اذ على هذا التقدير يكون اثره على

الماهية المستقرة في الواقع التي هي متشعبة في الوجود ومصدق الانقسام بالوجود فلا يكون كجمل متولفا اذا شروح انما هو
 وكجمل المؤلف يستدعي امرين مجعولا ومجعولا اليه فيكون الجواب عن دليله وذكرناه من انه مبني على القول بالجمل المؤلف هو
 فاسد وان كان مقصوده اثبات ان طرفا انقسام الماهية بالوجود على تقدير كونه متشعبا هو الخارج بان تأثير الفاعل في الانقسام
 فلو كان طرفه الذهن لوقف التأثير على حصول الماهية في الذهن كان كلا شرطيهما لازما على تقدير كون الوجود متشعبا
 لا يكون اثره الجاهل حال الانقسام بالوجود بل نفس الماهية ولا يتأتى على هذا التقدير القول بالجمل المؤلف سواء قيل بان طرف
 الانقسام بالوجود هو الخارج او قيل بان طرفه هو الذهن ولا يكون على هذا التقدير كون الخارج طرفا لنفس الانقسام بل نصحا
 للقول بالجمل المؤلف كما يدل عليه ظاهر كلام المصنف وكانك بما تلونا عليك من التماسيل في هذا باب في سباحت الجمل
 مستغن عن تكريره في هذا المقام ولعل ان السليمة المحقق زبب الى كجمل المؤلف نحن ان اثره الجاهل هو الانقسام بالوجود
 ذبا الى ان الخارج ليس طرفا لوجود ولا لانقسام بالوجود ولم يتبين ان تعلق كجمل المؤلف بالماهية في الخارج يستدعي
 امرين في الخارج للماهية والوجود انفسهما فاذا لم يكن الوجود موجودا في الخارج ولم يكن الخارج طرفا لانقسام لم يكن اثر
 الجاهل في الخارج الانقسام الماهية فيكون الجمل بسيطا لا متولفا فاذا تفصيل ما دار من الكلام بين الاعلام في هذا المقام مع
 ما لا داعي من الرد والابرار فمقتضى الاحكام وانما تحقيق الذي عولنا عليه قانا البرهان اليه ليستدعي تهديد مقدرة وبران
 الوجود ليس صفة موجودة في الخارج مستغنية الى الماهية بل هو نفس صيرورة الماهية فتستدعي نفس الماهية بلا عزم
 عليها والنفية معنى اليها ونسبة الوجود الى الماهية نسبة الانسانية الى الانسان والحيوانية الى الحيوان قد حقتا ذلك
 فيما سبق حيث حقتا ان الوجود نفس الماهية كما هو مذموب الاشاعة وقد اعترف بذلك المحقق الدواني وصاحب لافق سليمان
 لكنهما زافعا من الحق قليلا فان صاحب لافق سليمان فرق بين نسبة الوجود الى الماهية وبين نسبة الانسانية الى الانسان بان
 مصداق الوجود هي نفس الماهية من حيث الاستناد الى الجاهل حيثية تعليلية ومصدق الانسانية هي نفس الماهية بلا حيثية
 اصلا ولم يدان مصداقها هي الماهية المستقرة واستنادها الى الجاهل هو استناد مصداق الانسانية والوجود الى الجاهل
 بلا فرق فالوجود والانسانية سميان في هذا الحكم اليه وقد فصلنا القول في ذلك فيما سبق فلا نعيدوه واحقق الدواني فرق بين
 بان ملاحظة الذات كافية في اشتراك الذاتيات بخلاف الوجود اذ لا بد فيه من ملاحظة امر آخر مثل وجوده او انما هو الى غير
 ذلك بذات الفرق اليه غير معمول اذا الوجود ليس من الإضافات حتى يتوقف اشتراكه عن الذات على ملاحظة امر آخر فاذن
 حال الوجود بالنسبة الى الماهية وحال الانسانية بالنسبة الى الانسان حال واحدة وكان لانسانية مفهوم منتشر ومصدق
 منتشر منه هو نفس حقيقة الانسان كذلك الوجود مفهوم منتشر ومصدق منتشر منه هو نفس ذات الانسان فالانقسام

الانسان بالانسانية واصناف الانسان بالوجود في سبيل اعدو كما ان الانسان ليس انسانيه بالقيام معنى للانسانية المترشح
 بالذهن كك ليس هو موجود القيام معنى الوجود المترشح عند بالذهن فان قيام معنى الانسانية والوجود بالذهن ملاحظه في الذات
 ومعنى الانسانية والوجود بانسان والذين معنى الانسانية والوجود في ذات الانسان كذلك لغرض كون الانسان التام موجودا
 كما ان ليس بين ذات الانسان ومعنى الانسانية في الواقع ارتباط بان يكون معنى الانسانية في الواقع قائما بذات الانسان ذات
 الانسان في الواقع معروفة بصفة الانسانية اذ ليس في الواقع امران اثنتان احدهما ذات الانسان واثاني معنى الذات
 كذا كك ليس في الواقع بين ذات الانسان ومعنى الوجود في الواقع ارتباط بان يكون معنى الوجود في الواقع قائما بذات الانسان
 اذ يتحقق هذا الارتباط فرج الاشياء بين الماهية والوجود في الواقع ولا اشياء في ذاتها في الواقع وكما ان لا يتصل لذات الانسان
 في الواقع مرتبة يكون فيها بالانسانية بان لا يكون في تلك المرتبة مصداقا للانسان كذا كك لا يتصل لذات الانسان شيئا
 في الواقع مرتبة تكون فيها بالانسانية عن الوجود بان لا يكون في تلك المرتبة مصداقا للوجود ومعنى الانشراح الوجود وكيف ولو كان
 للمية في الواقع مرتبة يكون هي فيها بالانسانية عن الوجود ولا يكون فيها مصداقا للوجود ومعنى الانشراح فالماهية في المرتبة السابقة
 عن تلك المرتبة المعنى بالمرتبة السابقة التي يصير للمية فيها مصداقا للوجود ومعنى الانشراح ان كانت في المرتبة
 السابقة كان صراع الوجود فيها في المرتبة السابقة دون المرتبة السابقة ترجح بالماضي وان غلبت في المرتبة السابقة
 بمعنى آخر لم يكن نفس الماهية صحيحة لان شراح الوجود وهو باطل اذ قد ثبت بالبراهين العاطلة ان صراع الوجود ونفس
 الماهية بالانسان لم تكن نفس الماهية التي هي خصالها شراح الوجود تقدم على المفهوم الانشراح الوجود تقدم المصداق على
 الصداق وتقدم على كل على الحكاية وقد فرغنا عن تحقيق ذلك كله في سباحة الجمل اذ اتبعتنا فاقول ان اريد بالانسان
 والعروض ثبوت شيء في الواقع بان يكون في الواقع شيان احدهما ثابت والاخر ثبت لئلا يكون انما يتصور في الواقع
 الانسانية الواقعية كما سواد والسبب من اذ في الواقع هناك شيان احدهما الموصوف المعروف كالشرب وثانيهما الوصف
 العارض كالسبب فليس للماهية الصفات في الواقع بالوجود بهذا المعنى لان الخارج والذين اذ ليس في الواقع
 شيان الماهية والوجود حتى يتصور فيها الصفات والعروض فاذا حصل الوجود والماهية في الذهن فبما هو موجودان منفصلان
 فاما كل واحد بالذهن ليس الوجود قائما بالماهية في الذهن حتى يتوهم ان الماهية مستعفة في الذهن بالوجود بهذا المعنى فالحق
 على هذا التقدير انما هو الصمد العاصر للحق الدواني لكن الموجود ايضا ليس عارضا بهذا المعنى في الذهن للمية كما توهم
 اذ كان الوجود ليس منضم الى الماهية قائما بها لان الخارج والذين كذا كك الموجود ايضا ليس منضم اليها قائما بها لان
 الخارج والذين كذا كك الوجود عارض بهذا المعنى في الواقع للمية وان الماهية خالية عنه في

الواقع فان الاتصال للمعنى يستدعي ان يكون المثبت له غاليا عن الثابت في الواقع وان الاتصال بالوجود والصدق
 السابقة عليه من اقسام الاتصال بهذا المعنى في غاية السخافة ما اولها ما بينا من ان الوجود ليس عارضا بهذا المعنى في
 الواقع للماهية اسلاكية والاتصال بهذا المعنى يقتضي التقاير والتمايز بين الموصوف والموصوف وليس مستانعا
 للماهية في الواقع وما عينا فلما حصلنا في التمهيد من انه ليس للماهية في الواقع مرتبة يكون هي غالية عن الوجود ولا كموصوفة
 لا تنزاع في تلك المرتبة ولما قول بان الاتصال للمعنى يستدعي ان يكون المثبت له غاليا عن الثابت في الواقع فلم
 لكن ليس للماهية اتصال واقعي بهذا المعنى بالوجود والصفات السابقة عليه تجزئة ان يكون للماهية في الواقع مرتبة لا يكون
 هي فيها مصححة لانزع الوجود ونظايره كجزء ان يكون حقيقة الانسان في الواقع مرتبة لا يكون هي فيها مصححة لانزع
 الانسانية فان كان مراده بمجال الماهية عن الوجود ونظايره في الواقع ان الماهية موجودة في الواقع وليس الوجود ونظايره
 موجودة بانفسها في الواقع فلا يخفى ان الماهية غالية عن الوجود ونظايره في الواقع بهذا المعنى اذ لا وابد وليس الوجود
 ونظايره عارضة للماهية عروضا يقابل هذا المعنى من افعلا وفعلا وما افادوه مولنا قائم الحكماء من ان الخوان ربي الى ان
 يخلو للماهية الموصوفة من الصفات ان لا يكون الصفات عنه ولا ذاتا لهذا المعنى متحقق في الاتصال بالوجود وانما هي و
 وجوده ان الادب ان لا يعرض لها الصفات في نفس الامر فنبينا على الاككان عروضا لصفاتها لاجتماع التقيين لا اكسل منها
 اذ الاتصال الواقعي عند الخوان لا يعبارة عن ثبوت شيء لشيء في الواقع ولا ريب في ان الاتصال بهذا المعنى يستدعي
 ان يكون لذات الموصوف في الواقع مرتبة لا تكون فيها متعلقة بالصفة ومطابقة الحكم بها ثم بعد تلك المرتبة تغيير متعلقة
 مصداقا للاتصال بها ولا شك في ان هذا المعنى غير متحقق في الاتصال بالوجود وانما هي ووجوده فان مصداق الوجود
 ووجوده عين بهية للموصوف ولا يلزم من عروضا الصفات للموصوف بعد مرتبة علوه عنها اقل التقيين اذ افعلا عنها في مرتبة
 والاتصال بها في مرتبة اخرى ثم لما كان الوجود بحسب المصداق عين الماهية كما ان الانسانية بحسب المصداق عين
 حقيقة الانسان لم يصح تجزئتها للماهية عن الوجود في الواقع بمعنى ان الوجود ليس عينها كما لا يصح تجزئتها للانسان عن
 الانسانية بمعنى ان الانسانية ليست عينه وان اريد بالاتصال والعروضا ثبوت شيء لشيء في مرتبة الحكمية بحيث يكون
 بهذا الشبوت الذي هو في مرتبة الحكمية فمشكلا في قبوله ليعين الاول ان يكون في الواقع ثبوت شيء لشيء في مرتبة
 ثبوت شيء لشيء في مرتبة الحكمية الذي هو في مرتبة الحكمية في الواقع في الواقع في مرتبة الحكمية في مرتبة الحكمية في مرتبة الحكمية
 فعل في التقدير لا ثبوت الوجود للماهية والاتصال بها في ان يكون الموصوف في الواقع حيث يصح عن الحكمية
 الذمينة ثبوت الموصوف في الملاحظة الذمينة فهذا المعنى من الاتصال يتحقق في جميع القضايا في مرتبة الحكمية اذ لا

يحكم بثبوت الحمل الموضوع في جميع القضايا والاتصاف بهذا المعنى متحقق بين الماهية والوجود المطلق والوجود الخارجي للوجود
الذهني اذ الذهن يحكم على الماهية بانها موجودة في نفس الامر وفي الخارج وفي الذهن فيتحقق في مرتبة الحكمية الذهنية بثبوت
الوجود الماهية ولهذا الثبوت الذهني مشتاق في الواقع وهي نفس الماهية الموجودة في نفس الامر وفي الخارج او في الذهن الا
ان هذا الثبوت ليس في مرتبة الحكم عنه والمصدق بل في مرتبة الحكمية الذهنية فنقولنا الماهية موجودة في الخارج او في نفس الامر
او في الذهن ليس حكايه عن هذا الثبوت الذهني حتى يكون تلك القضايا باسرها ذهنية كما يرد عليه المحقق الدواني واتباعه فان ثبت
كل وصف خارجي كان اودني لموصوف في مرتبة الحكمية الذهنية لا محالة انما يكون في الذهن قلنا مستوجب كون هذا الثبوت في
كون القضايا التي يحكم فيها بهذا الثبوت ذهنية لزم ان يكون جميع القضايا ذهنية بل مناط كون القضية خارجية اود ذهنية
او حقيقية نحو تحقق مصداقها لا المشتبه الذي في مرتبة الحكمية الذهنية فنشار هذا الثبوت ومصادقه ان كان في الخارج
كان هذا الثبوت والاتصاف خارجيا والقضية المشتبهة عليه خارجية كقولنا الانسان موجود في الخارج فقد حكم بثبوت الوجود
للانسان في الخارج وهذا الثبوت وان كان نفسه موجودا في الذهن في مرتبة الحكمية الذهنية لكن منشأ ومصادقه هي الماهية
المستقرة في الخارج فيكون هذا الاتصاف خارجيا ويكون الخارج ظرفا لنفس هذا الاتصاف وان لم يكن ظرفا لوجوده وان كان
منشاره ومصادقه في نفس الامر نسب هذا الاتصاف اليها ويكون القضية المشتبهة عليه حقيقية كقولنا شئ موجود وان كان منشأ
ومصادقه في الذهن كقولنا مقهور الزوجه موجود كان هذا الثبوت اتصافا ذهنيا والقضية المشتبهة عليه ذهنية ويكون الذهن
بما يوظف لمصادقه ظرفا لنفس هذا الاتصاف بما يوظف لمرتبة الحكمية نظرا لوجود هذا الاتصاف فان فسر الاتصاف الواقعي
بانه ثبوت شئ في الواقع بمعنى انه ثبوت شئ في مرتبة الحكمية بحيث يكون له منشار في الواقع يصح عنه الحكمية بهذا الثبوت
كان صحيحا ويجب ان يكون هذا الاتصاف بحسب مصادقه ذهنيا بل الامر في الحقيقة على التفصيل الذي ذكرنا ولا مجال للمصداق المعاصر
للمحقق الدواني لا الحكم الاتصاف الماهية بالوجود والوجود في نفس الامر اذ هذا المعنى من الاتصاف لا يوجب ان يكون بين الماهية
والصفة والمعروض والعارض تمايزا وتغايرا في الواقع وبذلك انكاره انما هو على ذلك لا سبيل للتوحيش الى القول بتحقيق تميز
الظواهر الاطلاق في كل الصنف بهذا المعنى بل الاطلاق في الواقع انما يكون في الاتصاف لصفات الاتصافية والصفات
الاستثنائية اللائقة بتحقيق الموصوفات لاني مطلق الاتصاف اذ هذا المعنى من الاتصاف يستدعي ان يكون الموصوف
والصفة تمايزا في الملاحظة الذهنية وان يكون الموصوف في الواقع بحيث يصح عنه الحكمية بثبوت الصفة لا لا يستدعي
خلو الموصوف واطلاعه عن الصفة في الواقع ولا يستوجب هذا الاتصاف ان يكون الموصوف في النظر الذي هذا الاتصاف
سكايه عنه تمييزا عن الصفة غير مخلوط بها كما يلطف المحقق الدواني وان اريد بالاتصاف والعروض الواقعي ان يكون الموصوف

في الواقع مطابقا للحكم بالصفة وهذا قاله سوا كان ذلك بانقسام الصفة على بعضها وتزاعدها فلا ريب في ان الماهية تنقسم
 بالوجود في الواقع بهذا المعنى نظرا لانقسامها بظرف فتشأ انتزاعا فان كان فتشأ انتزاعا في الخارج فهذا الانقسام
 خارجي وان كان في الذهن فهو ذهني وان كان في نفس الامر فظرفي ونفس الامر فالانقسام بالوجود الخارجي خارجي وبالذهن
 ذهني وبالظرف واقعي ولا يستدعي هذا المعنى من الانقسام فهو الوصف عن الصفة في الواقع كقولنا في النار ان
 الوصف يتميز عن الصفة غير مخلوط بها في ظرف الانقسام كما في تعريف الحق الدواني ولا تغاير الوصف والصفة وجودا كما في تعريف
 الصفة الشيرازي ولا تقدم وجود الثبوت كما في السبيل المحقق والعلامة القوشجي والذين يظنون ان ظرف الانقسام بالوجود
 الخارجي ليس هو الخارج بينهم من يقول انه هو الذهن بينهم من يتوهم انه نفس الامر الخارج ولا الذهن خلا فخرقوا بهل الزمان
 وخنقوا كما اذا ظرف الانقسام بلما كان هو نفس الامر ونفس الامر مختصر في الخارج والذهن وليس هو الذهن باعتباره
 ففقدت ان يكون هو الخارج والالوان اما ان يريد ان يحكيه بكون الماهية واقعية موجودة في الخارج انما يتحقق في الذهن
 او ان يقياس بين الماهية والوجود انما هو فيها وان اعتل بصيغ الماهية بالوجود في الخارج فذلك حق الا انه قليل الجبري
 الا لا يلزم من ذلك ان لا يكون القضية القائمة بالماهية موجودة في الخارج خارجة صادقة ولا ان يكون الوجود الخارجي
 العارض الذي يكون مصداقها مخصوص بقدر الموضوع في الذهن اما ان يريد ان فتشأ صفة انتزاع الوجود الخارجي و
 مصداق الحكم به مخصوص بقدر الموضوع في الذهن فذلك باطل جليات سبقت ومن البين الواضح ان صدق قولنا
 الصفة موجودة وليس هو فيها ذهني لا اذا بين وايضا لا فرق بين ان يقال الماهية موجودة في الخارج وبين ان يقال
 الماهية متصفة في الخارج بالوجود بمعنى انها في الخارج بحيث يصح انتزاع الوجود عنها او صدق المشتقات التي مبداها
 انتزاعية وان لم يكن منوطا بقيام مبداها بوصفها تنافي الواقع اذ لا قيام لمبداها في الواقع بوصفها تنافي لكن لا شك في
 ان محدثا شي انتزاعا مبداها في الواقع فضرورة الصدق المشتقات على تلك المناشى ووجود تلك المناشى معصية لانتزاع
 الحكم البديهي فصدق تلك المشتقات وصحة انتزاع تلك المبادي متساو فان لم يعجب ان الحق الدواني وصاحب الفرق
 البين بين اعتبارها بان الوجود قائم بالوجود اما قيا حقيقيا او قيا ما يمازى بمعنى قيام شيء بنفسه الذي لا عدم القيا
 وان المباديات الممكنة موجودة بالاعتقاد الاول والحاجب سبحانه موجودا فتوالت في جوارحها بان المباديات الممكنة موجودة في
 الخارج لظن ان المباديات الممكنة ليست متصفة في الخارج بالوجود ولم تظن ان القول بكونها موجودة في الخارج انما معناه
 ان الوجود قائم في الخارج بها وان كان قياما بها في الخارج انتزاعا فلا ميدان القول بكون انقسام الماهية بها انتزاعا
 خارجيا وسأني ان شاء الله تعالى ما يزيد به الحق وضوحا وصاحب الافق الميسر فضوحا ثم ان ههنا بشا آخر غامضا ليعمل عند

هو لا الشاير فضلا عن العامة والخاصة وهو انكم قد عرفت ان معنى الوجود والحاصل في الذهن لا يوجد الا لاشياء لا نه قائم
 بالذهن لا بالاشياء وقد عرفت فيما سبق ان الاشياء والمهمات الموجودة في الخارج لا تقتل في الذهن بان الحاصل فيها شأنا
 قائم بقصور الانسان مثلاً وحكم الذهن عليه بان موجوداً فالحاصل في الذهن شئ الانسان كشئ الوجود لا الانسان نفسه ولا
 الوجود نفسه فلا معنى لكون الانسان متصفاً في الذهن بالوجود ونعم في الذهن كشئ الانسان وشئ الوجود بمعنى قولنا الانسان
 موجود ان ما يتخرج عنه الشئ الاول هو ما يتخرج عنه الشئ الثاني في الخارج وليس نفس الماهية الانسانية في الذهن متصفة
 بالوجود والخارج ففهم هذا التركيب الذهني حكاية عن الانصاف الخارج الذي مصداقه نفس الماهية الانسانية المتصورة لا غير فافهم
 الحق البليان وانما ثبت ظلمات الرب والطفيلان يعني فيما ذكرنا شبهة كذا توسوس في صدورنا نظرون وهي انه
 لو كان شئ الوجود الى الماهيات قاطبة لنبهت الانسانية الى الانسان لزم ان يشترك جميع الماهيات الجوهرية والعرضية بل
 الواجب سبحانه ان يعرف حقيقة جامعيتها فيكون هي مصداق الوجود فتقول نعم الحق ان الوجود حقيقة جامعة بين المتماثلين
 هي مصداق الوجود وبذاتها واجبة الوجود لذاتها على ما يراما الصوفية الكلام والعلماء لا اعلام بواهم القدسي والسلام وقد استوفينا
 الكلام فيما يتعلق بهذا المرمى في المنعصر للرسم بالمرض المجرد المتقود في تحقيق حقيقة الوجود وقد كشفنا هناك ما عزم من الاول
 للضعف الاغتراب اليهم وتقاربنا الايام في هذا المقام اذ قد زلت في الاقدام وضلت في الانهايم وطاشت السهام ومات
 عقلنا اكمارا العقلاء فقد كانت هذه المسئلة من غوامض مسائل العلم الا على وادق مباحث الفلسفة الاولى وعلى فزرت
 فيها بالحق اعلى بفضل ربى الفضل النعمان والحمد على الرحمن الطول والاعمال وبه الاستعانة وبمحله الاعتصام اذ دل
 الاقضية والالهام اجبت الثاني في تحقيق خرف الانصاف بالوجوب فاعلم ان الانصاف بالوجوب كالانصاف بالوجود
 هذا مجرد لان الوجوب عبارة عن ضرورة التقدير الوجود لذاته وبالغير فهو البصر ليس صفة انضمامية زائدة على ذات
 الموصوف متضمنة اليها في الخارج اذ في الذهن بل هو امر اعتزاعي ونشأ اعتزاعاً من انفس الذات المحضة الواجبة لذاتها والذات
 المتصورة بافتقارها على كل حال ان اراد بالانصاف والعروض الواسعي ان يكون في الخارج شيئان متماثلان احدهما عرضي
 والاخر من فليس انصافاً احتوائاً بالوجوب انصافاً واقعيّاً ولا يمكن ان يتوهم ان الموصوفات في الواقع مرتبة يكون في
 قابلية عنها في تلك المرتبة كما نعلم الخواص في الانصاف في الواقع مرتبة لا يكون هي واجبة فيها فالحق على هذا التقدير
 ما ذهب اليه الصمد الشيرازي من ان الوجوب ليس حاجزاً للماهية في نفس الامر لا خارجاً ولا زائداً ولا فرق في ذلك ان الحكم بين
 الوجوب بين مفهوم الواجب كما نعلمه هذا المذهب من ان الواجب عارض للماهيات فهنا بخلاف الوجوب كما عرفت مفصلاً
 في الوجود والوجود وان اراد به ان يكون الحقيقة في الواقع بحيث لا يصح اعتزاع الوجوب عنها والحكاية عنها بانها واجبة فلا يشترط

ان مفهوم الوجوب مفهوم الواجب عاصفان للحق بهذا المعنى في نفس الامر وفي الخارج بحيث يمتنع عنها معنى الوجوب ومفهوم
 الواجب لا يتوقف صدق الواجب عليها وحيثما انتزع الوجوب عنها على حصولها في الازمان ولا اخذ العقل بايا لها على
 طرف الخطوط المستقيمة حتى يظن ان تلك الانقسام بالوجوب هو الذين وان الوجود الذي يمتنع شرط لوجوده وان النقصان لا يقتضي
 يلحيت خارجية وقد سبقنا الكلام في ذلك كله في البحث الاول فان الانقسام بالوجوب كالانقسام بالوجود سواء الربا
 ثم لا يمكن في الانقسام بالوجوب اللازم وانما في الانقسام بالوجوب السابق فيه وجوده من الاشكال منها ان الوجوب
 السابق عند تقدمه على تقدير الممكن وجوده ولذلك يسمى بالوجوب السابق مع انه لا يقل تقدمه على تقدير موصوفها ووجوده
 وكيف يحكم بالا انقسام الماهية بالوجوب ثم يتقرر ما هو صدور ما على كل مع انه لا يمتنع قبل كماله والقرن لا يجدي القول
 بان سبق الوجوب على التقدير الوجود ليس زمانيا وانما هو بالذات لا بالسبق الاثر اعطيت على شائبيهما وان كان الذات غير متعلق
 احباب منه صادقة في المبدأ بوجوب الاول بان من الصفات العينية بالقياس الى موصوفاتها ما تقدم على الموصوف باحد
 الاختلافات ذلك في الصورة بالقياس الى الماهية في قابليتها من حيث هي صورة شخصية حالته في الماهية في متانعة عنها وحيث
 انها صورة متقدمة عليها مقنونة اياها كذا ذلك فليكن في الصفات العقلية ما على تلك الشاكلة كالوجوب وقد علمت انه يشهد
 الصورة من جوهه بوجوب كل ما يمتنع من حيث هو كما ان الحقيقة والوجود وصف ليعرض الماهية في لحاظ العقل يتاخر عنها تاخرا ثابتا
 ومن حيث هو ليست وجودا للماهية الى العلة الجامعة الاثر بما على مستقدم على الماهية في العزب عليه الصدور عن استغنى
 بذلك ان هناك اثرين صادرين بل ان هناك صادرا واحدا يمد ما على فقيه العقل انه مهيأ كالانسان مثلا وان كان
 واجب في نفس الامر وكما يستند الى ما على الواجب من حيث نفس ذاته ما هو وجود من حيث هو فليعلم ان ما هو وصف الحكم
 وانه ما هو واجب التجوهر في نفس الامر سبق في الاستناد الى ما على منه بحسب نفس جوهه ذاته ما هو وجود ما هو واجب الوجود في نفس
 الامر سبق في الاستناد اليه بحسب ما هو موجود فالما به بعد لحاظ الاعتبارات وتفصيلها وتبين بعضها من بعض بحكم ما عليها عند
 العقل بانها اولها واجبة التجوهر من تلقاها ما على الواجب ثم صادرة بنفسها من فاجبة الوجود من تلقاها فوجوده من حيث هو
 متصورة بهذه الصورة بما هي صورة من تلقاها المبدء ما على فتنقصة الذات من جوهه فتصورة بهذه الصورة بما هي صورة
 بعبينها من افتاضته والفرق ان الماهية في الصورة متمايزة فالذاتين بحسب نفس الامر الواجب ليس شيئا بعبين الذات
 فمهيأ بل بها صاعدا لثبات الماهية المجردة في لحاظ العقل واحدها عرضها العقلية والاسكان الذي يشبه الماده من جهة واحدة
 متقدما في نفس العقل على استناد الماهية ووجوبها الى ما على كونه ليس يستند الى ما على بل هو ليست ضرورة الفعلية و
 البطالان بحسب نفس الماهية فاذا ان الواجب بحسب نفس الامر مرتبة من مراتب العلول المجمول متقدمة في المعلولية

على سائر المرتب التي هي للمجول في لحاظ العقل لا يلزم من ذلك ان لما يتقدم على معروضه في العقل من حيث هو معروضه بحسب
الحصول بالفعل في لحاظ العقل فالمعول من حيث الحصول بالفعل في لحاظ العقل ذلك هو جبر الوجودية والمعروضية يتقدم
لا محالة نفس هبته المتفرقة هناك على واجبه ومن حيث الاستناد الى الجاهل بحسب نفس الامر متقدمة واجبه على نفس هبته المتفرقة
من جودها كما على نفس الامر تنهت ونحن نقول ان كل ما ذكره مستطرد وخراف لا يتأهل ولا يصحح اليه الا لا فلا ان قياس
الصفات المتشابهة على الصفات العينية فاسد لان الصفات العينية متنازة في الوجود عن موصوفاتها فاما وجودها فموصوفاتها
في الواقع فلا يشكك العقل في بادي الزمان ان يكون بعض الصفات العينية يتقدمها تقدمت على موصوفاتها متقدمة لها
بخصوصياتها الشخصية متنازة عن موصوفاتها متقدمة بها بخلاف الصفات المتشابهة لانها لا تتنازع موصوفاتها بحسب الوجود
في نفس الامر وليس لها وجود في نفس الامر ووجود موصوفاتها بل وجودها في نفس الامر هو وجود موصوفاتها فلا يعقل تقدمها على
موصوفاتها واما ثانيا فلا ان القياس على سبق الصورة المطلقة على الوجود في كماله المشايخ فاسد كما اشرنا اليه في البحث
الاول حيث تكلمنا على كلام المحقق الثاني في تعريف الصفات بالوجود واما ثانيا فلا ان قوله فوجب كل هبته الى قوله الصدور عنه
ليس تحت معنى لان الوجوب لما كان عليه من تاكم الحقيقة والوجود وعنا يعرض للهية في لحاظ العقل يتاخر عنها تاخرا بالهبة كان
متاخر عن الماهية بانه حيشته اقل من حيشته التي يتاخر بها عن الماهية اعني حيشته اذ تاكم الحقيقة والوجود هي حيشته نفس له وهو
الا يعنى ان حيشته باي اعتبار اقل من حيشته التي يتاخر بها عن الماهية اعني حيشته اذ تاكم الحقيقة والوجود هي حيشته نفس له وهو
تاكم الحقيقة والوجود في ذلك الاعتبار فانه بما هو تاكم الحقيقة والوجود متاخر عن الهية الامحالة كما اعترف به في القائل ان الماهية لا
ما ذكره في بيان تقدم الوجوب على الماهية في الصدور عن الجاهل كذا في الوجود قد سلم ان هناك اثر واحد صادر عن الجاهل فذلك
الاثر الواحد الصادر عن الجاهل بالذات انفس الهية فيكون الوجوب متنازعا عنها صادرا عن الجاهل بالعرض بعين صدور الهية عنه
بمعنى ان يتنازل جلا واحدا متعلقا بالهبة نفسها لا بالذات وبالوجوب ثانيا وبالعرض لا بالذات بل بالذات سابق على العرض
وما بالعرض متاخر عما بالذات فيكون نفس الهية بحسب فسرجه هو ما سبق في الاستناد الى الجاهل منها بما هي واجبة التهور بدهو
فيكون المتقرر المتاصل هو الوجوب يكون الهية متفرقة عن الوجوب صادرة عنه بالعرض فيا سفسطة ظاهرة البطلان قولانه
باجودها جبر التهور في نفس الامر سبق في الاستناد الى الجاهل منه بحسب نفس جبره اذ تاكم هو موصوف من الوجود بان لا هو
واجب التهور في نفس الامر هو الهية فيكون محصل ان الهية بما هي واجبة التهور سابق في الاستناد الى الجاهل من الهية بحسب
نفس جبره فانه بما هي ولا يخفى انه قد دلل ان الماهية بما هي واجبة التهور متضمنة لنفس جبر الماهية بما هي ولا يعقل ان يكون
الماهية بما هي معروضة لعرض سابقة في الصدور عن الجاهل على نفس جبر الماهية واما فاسد فلان ما ذكره من التفضيل فمغل

من كلام الصمد الشيرازي المعاصر لمحقق الزاني حيث قال في بيان تقدم الواجب السابق على المهيته وجوده ان تقدمه عن المهيته
الاولى والامور اعطيت الاكثره فيه بحسب تفرج وهو بانك حين الممكن بالذات والواجب بالغير الموجود وبهتمة بخصوصه ثم
استعملت هذه لفصله في قوله الاصله فانك تسمع العقل الواقع في الخارج واعدو بعد افضل العقل الى هذه الاسرار بحسب تقدم بعضها
على بعض فتفصل بالممكن مكانه لم يكن اجابا بالغير الممكن اجابا بالغير لم يكن موجودا او بالممكن موجودا لم يكن حقيقة بخصوصه فانك
الغير المطابق للواقع هذا خفض كلامه فلا تزل في حصر في احتمال الازالة لا يقول بتقدم الموجود على المهيته ويقول بان الصفات الماهية
بالوجود الواجب بحسب نفس الامر كانت الصمد الشيرازي فانه يفتقدان الموجود وتقدم على الماهية وان المهيته في مقتضى بالوجود
اصلا لانه جاولا وما تابل متضمنه بالواجب في الماهية الذي الغير المطابق للواقع ثم في العقل مع ما في من الاتحاد ممتلئ غاية العقل
لان قوله فان الواجب بحسب نفس الامر تسمى من مراتب العلول المجهول مستقضى في العلول على سائر المراتب التي هي العلول
في كمال العقل بوجوده كونه تطويه وبو في غاية السخافة لانه ان اردوا بالواجب بحسب نفس الامر مفهوم الواجب بحسب نفس الامر فلا
ريب في انه ليس متقدما في العلول على نفس الماهية كيف ونفس الماهية ففلا تضاعف في الاشياء سابق في العلول على المشرع
لان حتى معلوليه اخترع كون ففلا تضاعف معلول لا غير على ان هذا العاقل محقق بتأخره في المقوم الاستدراعي عن نفس الماهية المتفرقة
في كمال العقل كيف يمكن تقدم هذا المقوم الاستدراعي عليها في العلول وان اردوا في هذا المشرع في المقوم ففلا تضاعف
لكنهم بقدم على نفس الماهية من حيث الاستدلال بما جعل بحسب نفس الامر وامرنا على المهيته فاما تفصل عنها فلا يكون
من تفاصيل المهيته كانه لا ينفصل عنها فيكون ففلا تضاعف في المقوم الاستدراعي عن نفس الماهية المتفرقة
او تخرج عنها فيخرج الى الشك الاول اما سادسا قلنا قوله فاما المهيته بعد كمالها اعتبارا وتفصيلها وتيسر بعضها عن بعض محكوم
عليها من العقل بانها لا والماهيته المتفرقة في الخارج على الواجب ثم صادرة بنفسها منه فاجابة الواجب من تلكا ففلا تضاعف من جهة
الاولى ان العقل يحكم بان المهيته واجبة المتفرقة في الواقع قبل تقريره او بتوهمه وان هذا الحكم مطابق للواقع فلا شك في كمال العقل
ما تعية الصمد لا يسلطوا على كمالها اعتبارا تعية قبل ما تعية الموصوف وان الاولى ان العقل يحكم بانها لا والماهيته بعد كمالها اعتبارا
اذ الحكم الواجب على هذا التقدير سابقا على جوب الماهية وكان الحكم كونه عليها لا بالاطلا واما سادسا قلنا قوله كمال الهيولى مستقضى
بجمله الصورة كما هي صورة من تلكا السدس اجمال فتقضى الثلاث من جوده فتقضى هذه الصورة كما هي صورة ما عليها
من افاضت ففلا تضاعف في كمالها اعتبارا تعية قبل ما تعية الموصوف وان الاولى ان العقل يحكم بانها لا والماهيته بعد كمالها اعتبارا
شي تصور الصورة ثم الصورة المطلقة التي يحكم بتصور الهيولى بها قبل تقريره اما ان يكون حاله في الهيولى او لا فافلا تضاعف في كمالها

في الوجود كيف يتصور ان يكون الوجود قبل اقراره بالضرورة والمنطوق فامتنع بان يكون له العقل بدون الحمل وان لم يكن
 خرج لغير الحمل ان لم يكن حاله في الوجود لم يكن الوجود متصورا بهاداموصوفه بها واما ما عطفنا ان قوله فالعقل من حيث
 الحصول بالفعل في كمال العقل ذلك هو غير المتصور في المعروضية يتقدم لا محالة نفس مابيت المتصورة هناك على ما يجب في
 غاية السخافة لان طرف الاضاف بالوجوب ليس هو كمال العقل كما يتوهم لان الاضاف بالوجوب انضاف انشاعا والمابيت
 الحاصلة في كمال العقل ليست صحيحة لان اشتراطها ليست صحيحة انشاعا عنها منوطا بحصولها بالفعل في كمال العقل قد سبغنا الكلام
 في ذلك بالامر عليه على ان هذا العقل نفسه قال ليعينه ان ليس من شرطه السابق رتبة الاضاف بمعنى سبق الوجوب في الاضاف
 به ان يتكيف كمال العقل شيئا من ذلك بالفعل بل انما سألنا ذلك كون الشيء في الحقيقة حيث لو ادعى كمال العقل بالاصح هو ان
 في نفس الامر لان يخرج من ذلك بالفعل الحكم على انه انتهى وذا صريح في ان طرف موصوفية المابيت بالوجوب السابق ليس هو كمال
 العقل بل نفس الامر بما عليه قبل ذكره خراف لا يتصور ان يتكيف اليه فضلا عن ان يعمل عليه الجواب الثاني ان كل ممكن فاما قبل
 جعل الجواب بهية تقديرية كما هي تقييدات ثم بعد جعل تغلب تلك الى مابيت حقيقة وليس تصور ذلك في التقييدات فاذا لم يكن
 كذلك جعل الوجوب السابق قبل اعتبار التقريرية يمكن متعلقا بمفهومه الذي يلحقه بالازمنة تقديرية فيكون يجب في كمال العقل
 لذلك المفهوم بايجاب الفاعل ان يتغلب من بهية تقديرية الى بهية حقيقة فيجعل الجواب المابيت الحقيقية فتتصف بوجوب التقرير
 بحسب الاستدلال بالفاعل المتعلق فتتصف التقرير بوجوب الوجود بالاستدلال فيغير حكما عليه بالوجوب ليعبر عن ذلك بالوجوب
 السابق ثم يعبر عن الوجوب بحسب التقرير والوجود حال التقرير والوجود يسمى بالوجوب بالحق انتهى وهذا غريب غلب فاننا انما لو ان
 الوجوب السابق متصف للمفهوم الذي يلحقه العقل بالفعل بوجوبه في العقل كما يدل عليه قوله مستطاعا بمفهومه الذي يلحقه بالازمنة
 تقديرية فذلك سخي لان ذلك المفهوم موجود في الذهن بوجوبه غير وجود المابيت في الاعيان متقرر متقرر غير تقرر بل هو واجب بوجوب سابق
 غير وجودها السابق فلا معنى لكونه جوهرا السابق متصف لذلك المفهوم الذي على ان الكلام في الوجوب السابق لذلك المفهوم الذي في
 التقدم على تقررهم لا معنى لقوله فيكون يجب في كمال العقل لذلك المفهوم بايجاب الفاعل ان يتغلب من بهية تقديرية الى مابيت حقيقة
 او كمال العقل فخل له في وجوب انقلاب المابيت التقديرية الى المابيت الحقيقية بايجاب الفاعل لان الاجاب الوجوب من الازمنة
 التي ليست مرتبة بالاعمال العقل والاعتقاد والذهني وليس الوجوب منوطا بخصوص كمال الذهن من اراد ان يتصف بالوجوب
 السابق هي المابيت التقديرية فهذا الغرض لاذ المابيت التقديرية لا شيء محض قبل التقرير كيف يجوز الاعتقاد بالعبث واقعية متقدمة على
 الوجوب لا في الشيء لا في الشيء بعض المابيت التقديرية شيئا لجواب الثالث ان الوجوب السابق على تقرر مابيت يمكن انما يكون حقيقة
 من وصفات الجاهل فاما تمت متمات تحقق العلوية وجب العمل ان يبرع المابيت ثم جعلها فتجوزت فالعقل ليطه المابيت

المتجربة من جودها على ما يقتضي انبائها في طباعها بحيث تستدعي ان لم ير من الجواب عليها اولاً وجوب ان يذهب عما شئتم في تقريرها بل يرد
 الجواب على ما يافتصفت بوجودها لتقرر من جهة الاستناد الى الجواب على وجوب الالائية فيكون السواد هو الوجوب السابق ثم
 يطبقها بحسب تقريرها في حال تقريرها والسواد وجوباً حق فاذن من لوازم المسابغة كونها بحيث يجب سبق تقريرها بان يجب
 للجواب ان يصدق شيئاً هو في بعضه والصدق فيها بالوجوب التقرير والالائية مستند الى الجواب على شيئا فعل فيها وعروض هذا الوجه
 للجواب معناه ان يصير حكماً على الجواب ان يصير عنه نفس ما بهية الجواب اذ لو ثبت شأن الجواب بالاضافة الى الجواب كسب
 هذا المعنى عبر عنه بالاجاب فاذن هذا المعنى وجوب باعتبار واجاب باعتبار آخر هو وصف ما يرضى للجواب باعتبار الجواب
 باعتبار آخر وان الجواب من حيث هو بمفعول نفس ذاته وشرح حقيقة وجوبه من جهة لغت من لغات الجواب على شأن من شئونه
 وصف من اوصافه فلا يتقضى من كون جوب قبل مرتبة التقرر ما يلحقه عروضه لذات الجواب على علته والوجوبية كما لا يخفى
 الا ان غاية الرواية المكتوبة واقرى الاضافات الاختصاصية العقلية فلا يجد ان يكون قبلها ان يكون اليك طريقك
 الى ذلك من ذلك الى نفسك من نفسك الى ذلك بمراتب لا متناهية ولا متناهية انتهى وعاصلة ان الوجوب السابق عبارة
 عن الاجاب فهو صفة للجواب في ما هو من كلام الالاهم في المحصل حيث قال انكم ان لم يجب لم يوجد ذلك الوجوب بل حصل
 بعد ما لم يكن كان صفاء وجوده في استدعي موضوعاً موجوداً وليس هو ذلك الممكن لانه قبل وجوده معدوم فلا بد من شئ آخر يفتقر
 لذلك الوجوب بالنسبة الى هذا الممكن ذلك هو الموتر انتهى ولتقرب على الحقيقة في لغة المحصل بان وجوب الممكن يقتضي وجوب الموتر
 به لا يمكن ان يكون قائماً بموتوره لانه وصف للممكن وصف اشئ يتشبه ان القيمة بغيره والقائم بالموثر هو الاجاب بالوجوب انتهى
 وشرح عليه صاحب الكافي الميسر تشبيهاً ليلغا وقال اذ قد ريت سبق ذلك الوجوب على مرتبة التقرر ثم على مرتبة الوجود وكونه صفاء
 للموتر وان وجوبه واجاب باعتبار من ان الاثر اذ تمشد الجواب اربع حقيقة يتوهم بل الوجوب من جهة الجواب في كماله المحصل
 كسائر الصفات العقلية فقد احطت خبراً بان هذا التشديد ليس بسبب انه انتهى وانت تعلم ان تشديد صاحب الكافي الميسر لا يفضل
 على التحقيق واليقين لان الجواب لا يتصف بالوجوب انما يتصف بالاجاب ما ذكره من ان معنى عروض الوجوب للجواب ان يصير حكماً
 عليه وجوب ان يصير عنه نفس بهية الجواب اعتراف بان الوجوب صفة لصدور بهية الجواب عن الجواب على ما وصفه الجواب
 وجوب ان يصير عنه بهية الجواب فهو وصف له كمال المتعلق فلا يكون الوجوب صفاء للجواب حقيقة ضرورة ان الوجوب حقيقة
 وصف لما هو الوجوب حقيقة هو بصدور الجواب عن الجواب لان النفس الجواب على ما وجب ان يصدق الجواب على بهية الجواب فلو
 وصف الجواب على نفس الوجوب السابق الذي في الكلام ضرورة ان الكلام في الوجوب السابق الذي هو وصف للجواب حقيقة وموجب الالائية ليس
 حقيقة وصفاً بل غاية الايراد في المعنى ملازم للوجوب الذي هو صفة للجواب كذا في شيئا اذ لا يلزم من كمال القيمة للوجوب السابق الذي في

الكلام بالاجمال ما ذكر من ان المجمل بحجبه حقيقة لغت من نفوت الجامل شان من شكونه الى آخره كلام شعري اذ لا ريب في ان
ذات المجمل سبانية متفصلة عن ذات الجامل فكيف يكون صفة المجمل قائمة بذات الجامل وكون الجاملية والمجولية اتم
الارتباطات من جهة المجمل الجامل لا يستلزم ان يكون ذات المجمل هي جنبا ذات الجامل حتى يصح ان يكون المجمل قائمة بذات الجامل
فكلامه ان يحجب منه كلام الحكم المحقق ثم ان الحكم المحقق افاد في جواب الاشكال ان الحق ان ذلك الوجوب امر عقل كسائر
بعضات العقلية ويكون قائما بالتصور من الممكن عند الحكم بحدوثه انتهى وظاهر فساد انصاف الممكن بالوجوب ليس مرتبة
بان يكون مقصورا وليس وجوده الذهني شرطا في كونه جابلا بما يجب الممكن فقير في وجهه ثم تصور الحكم عليه باحدوثه قال المحقق
الدواني في الحواشي المحمدية على شرح التجرى لتحقيق ان الاثر الصادر عن الفاعل هو الذات والوجوب الوجودي انما هو
منها لانه لا يلزم تقدم الذات عليها بالوجود فان التقدم هو الامر المصحح لدخول الفاعل التفرعية ولا معنى لان يقال وجوب
الانسان فوجد ولا تفكر لك صلا لا انسان انما هو فوجد بل هو في مرتبة الانسان موجود في مرتبة الوجود انسان بل تقدم للوجود
اذ الوجود نفس فعلية الذات انتهى وانت تعلم ان العقل حكيم بان المعلوم يجب فوجد ولا حكم بتقدم الوجوب على الوجود فالوجوب
الذي في مرتبة الذات او متاخر عنها فيلزم تقدم الذات على الوجود وتقدم الوجوب الذي هو في مرتبة الذات او متاخر عنها على الوجود
او متقدم عليها فيلزم انصاف الذات بالوجوب قبل فعليتها وهو غير معقول لا يمكن ان يقال ان الانصاف لا يستدعي فعلية
الموصوف لانه اذا لم يكن للموصوف فعلية فأي شيء يتصف ولان يقال ان الفعلية غير الوجود والانصاف لا بد من فعلية
الموصوف ففي مرتبة الانصاف بالوجوب السابق للموصوف به فعلية سابقة على وجود كازمة الخواص في حاشية على حاشية
شرح التجرى لان الوجوب السابق كما انه سابق على وجود الموصوف به كذلك هو سابق على فعلية بل الفعلية والوجود بمسب
المصدق امر واحد فلا معنى لكون الانصاف بالوجوب السابق في مرتبة فعلية الموصوف وتقدمه على وجوده فانظر الى مولا
الاعيان المشايخهم بالسنان كيف تخطوا في المقال ولم يجدوا سبيلا الى انقضى عن ضيق الاشكال ونحن بفضل ربنا الكريم
بفضل شريفة غفر ربنا الى ما يفرج غمنا لا محض كل العقول فانظر من جوه الاشكال في الانصاف بالوجوب السابق ان الوجوب
يتوقف على انصافه على وجود موصوفه في الخارج او في الذهن كونه موصفا بثبوتها فلو كان المعلول الاول متصفا بالوجوب يكون
هذا الانصاف بسببه الوجودين ولا يتصور ان يكون بسببه الوجود ونجارجي لتقدم الوجوب عليه بالذات لان يكون سببا للوجود
الذهني لان الوجود الذهني للمعلول الاول متاخر عن جوه الخارجى وهو عن جوه الاشكال قريب لمانه عن الاول قال صاحب
الافاق المبين بعد ذكره الاشكال اخذ محييا عنه ذكر الاجابة التي عرفت حالها انه ليس من شرط هذا السبق وبه الانصاف ان يتكيف
الحال العقل شيئا من ذلك بالفضل بل انما ساد ذلك كون الشيء في نفسه بحيث لو اعي كمال العقل يصلح به محسب انفسه في

نفس الامر لان تنزيه من ذلك بالفعل الحكم عليه ثم عرض وجوب صدوره من الجاعل للفاعل ولا ثم ليس بعد المتقرر هناك اي في
 المعلول الاول اشتد ظهور الكون لا يتباطأ الاختصاص هناك ثم وقوى انتهى فخصا وانت تعلم ان ما ذكره اوله لا يغني شيئا لان
 المعلول الاول ما استتف بالوجوب السابق وعلى الثاني ثم الاشكال لطل سبق الوجوب على تقدير كل ممكن وجوده وعلى الاول
 لا بد وان يكون المعلول الاول نحو متقرر وجوده في مرتبة الوجوب السابق واللام يمكن هو نشأ لصحة استتبع معنى الوجوب في الاشياء
 الخاضع لا يجوز ان يكون معنى الاستتبع شي ففصلنا عن الوجوب فاما ان يكون متقرر وجوده في الخارج وهو باطل السبق وجوب على تقرر
 وجوده في الخارج او يكون متقرر وجوده في الزمن فهو متاخر عن وجوده في الخارج وهو غير ممكن وجوبه والحاصل انه مسلم انه ليس من شروط
 الاختصاص بالصفة الاستثنائية اي لوجود الموصوف بالفعل في كسائر العقول ان تنسبع العقل الصفة نسبة الفعل كمن يجب ان
 يكون الموصوف في نفس الامر بحيث يصح تنازع الصفة منه للرب في ان ذلك لا يمتنع على شيعة استتبع منه وتقرره واما ما ذكره
 في الثانية فغير عرفت فافيه قائل بل من وجود الاشكال ذكره صفة الشريعة قدس سره من ان الوجوب يتراكم الوجود الفعلية وكيفية
 الوجود فكيف يتقدم عليه ومنها ما ذكره المحقق الدواني من ان الوجوب جهة التقضية فيكون القول بتقدم الوجوب على الوجود قولاً
 بان الممكن صادر عنها بالضرورة ثم صار وجوده بكونه كلام فال من التحصيل قد مر ذكره بين الوجوبين في خارج بحث ايجل التحقيق
 المقام ان الهية المكنته في حد نفسها ليست ضرورية الفعلية والتقرر والوجود لا لضرورية الفعلية والتقرر والوجود في مرتبة
 بين ان متقرر يكون من ان لا متقرر لا يكون ثم ان تحقق العلة الكافية لتقرر وجوده او العلة الكافية لطلها وعدمها
 ارتفع فذلك التذنب بعين تقرر وجوده وطلها وعدمها بالضرورة فبذلك المعنى اعني ارتقاء التذنب وترجع اصطفي التقرر
 والافتقار الوجود والعدم للواقع هو سمي بالوجوب السابق وبذلك المعنى مخاير للضرورة والتاكيد الذي هو كيفية الوجود والعدم فلهذا
 الوجوب على غير اثنين انما هو مشترك اللفظ ولا ينبغي ان في المعنى امر اعراض في ذلك التضرع هو القاطل يستقل التام في اختصاص
 تقوله الهية المكنته وطلها لعدمها لجمع شرائط التاثير فان الفاعل المستقل هو المرجع لاداء الحاجتين الالفة للتذنب فيهما
 فاسم على وجود الهية المكنته هو فذلك التضرع في المعنى عني علة التامة فانها للمرتبة الالفة للتذنب ثم العقل اذ التصور
 الهية المكنته ولا حظان الهية المكنته يتاوى طرفاه بالقياس الى نفسها ولا يتبع احد المتساويين من المعنى معكم بانها جوت فوجدت
 ومعنى انها جوت هو ان هلتهما فغت التذنب التي لها في نفسها فبذلك افاده الحكم الحق من ان ذلك الوجوب امر عظمي قائم
 بالتصور من الممكن عند الحكم بحد ذاته يعني ان المتصور من الممكن يحكم عليه بذلك الوجوب في العقل مع فلا يروى عليه او دونها
 عليه سابقا لان الوجوب ليس صفة منصفة الى الصورة العقلية وهو ظاهر ولا يمتنع منها فان ما وجب الفعل على شيء
 بالمتقوية في الواقع فهي الواجبة قاطل ما قال الخواص اي من ان وجوب المعلول بانها جوت صفات المعلول المستقل كمنه

بان المحلول يجب فوجه ولا يخطر في العقل كون العلة تامة أصلاً فارجع معنى الوجوب السابق الى تامة العلية تحكم في غاية السقوط
 لان معنى ان المحلول يجب هو انه ينعين جانب تفرده وارتفع تذبذباً بحسب المصادق هو بعينه يتحقق علة التامة لا غير العقل
 انما يمكن للوجوب الممكن بهذه المعنى والا معنى للوجوب السابق غير تافه فارجع المعنى المحلول عليه صاحب اليمين ان مام حل في
 التحقيق لما ذكره في كلماته المحقق الذي انكسر زانجبالا واحداً فخلا لا يقال ان الوجوب السابق وجوب ان يصير المحلول عن العلة
 ثم جعله من صفات العلة صحيح كونه من صفات العلة يكون المحلول من لغوت اجمال قد نهينا على فساد ولو انه قال بشل قلنا
 السلم عن الفضل واهمولى الحصة افاعوت هذا فاعلم ان الاشكال الاول والثاني انما يترج لو كان فشا التفرع بهذا المعنى من
 الوجوب فالتامكن الثالث نأش من عدم الفرق بين الوجوب بمعنى التخرج ورفع التذبذب بين الوجوب بمعنى تامة الوجوب وانه
 هو كغيبية للوجود وكذا الراجح لان الوجوب الذي يبرهته القضية هو معنى الضرورة والوثاق لا بمعنى التخرج فلا ينقضي من الوجوب
 السابق القضية الضرورية في غاية التحقيق واهمولى التوفيق البحث الثالث في ظرف الانصاف بالاسكان اعلم ان الاسكان
 هو سلب ضرورة التقوى والوجود وسلب ضرورة الاقترود واللاوجود سلباً بسيطاً ولا ريب في ان السلب البسيط بما هو سلب
 بسيط ليس لشبوت اصلاً فحققة الاسكان اعني هذا السلب البسيط ليست عارضة شئاً بالحققة نعم قد يعتبر في السلب عدولاً او
 محمولاً سلباً محمولاً حقيقة عارضا فالاسكان بمعنى السلب البسيط لما لم يكن عارضا شئاً لم يكن شئاً باستغناء حقيقة فلا انصافاً
 حقيقة حتى يتكلم في ظرف الانصاف بل معنى الانصاف شئاً بالاسكان بهذا المعنى صدق الحكاية بالانصاف ضرورة التقوى والوجود
 ولا ضروري الا لا تقترود واللاوجود وصدق هذه الحكاية لا يستدعي ان يكون موضوع هذه الحكاية موجوداً في الخارج او في الذهن او
 في نفس الامر لان هذه الحكاية سالبة صدقها لا يستدعي وجود موضوعها ثم صدق الحكاية بالاسكان قد يكون بمطابقته النفس الامر
 مع قطع النظر عن خصوص ظرف الخارج والذهن فيكون القضية المشتملة عليها سالبة حقيقة بنية وقد يكون بمطابقته الخارج
 فيكون القضية المشتملة عليها سالبة خارجية بنية وقد يكون بمطابقته الذهن فيكون القضية المشتملة عليها قضية سالبة ذهنية
 بنية فيكون ظرف الانصاف بالاسكان بهذا المعنى ظرف مصادق هذه السوالب فاذا قيل الانسان مثلاً ممكن ان يريد ان ليس
 بضروري التقوى والوجود ولا ضروري الا تقترود واللاوجود في نفس الامر كان ظرف الانصاف بالاسكان اى الظرف الذي هو
 هذه الحكاية نفس الامر واذا قيل زيد ممكن ان كان معناه ان ليس بضروري التقوى والوجود ولا ضروري الا تقترود واللاوجود في الخارج
 كان ظرف الانصاف به اى الظرف الذي هو مطابق صدق هذه الحكاية هو الخارج واذا قيل الموضوعية او المحولية ممكن ان كان معناه
 انها ليست بضرورية التقوى والوجود ولا ضرورية الا تقترود واللاوجود في الذهن فيكون ظرف الانصاف به اى الظرف الذي هو
 هذه الحكاية هو الذهن فاذا اعتبر الاسكان سلباً عدولاً او محمولاً سالباً المحمول كان عارضاً ويكون موضوعه صفات الانصاف فانه غير عارض

يكون مثلاً انتم اذ اشيئتم في نفس الامر مطلقاً او في الخارج بخصوصه وفي الذهن بخصوصه يكون طرف الانصاف به طرف
 تقر ذلك الشيء خارجاً كان او ذنباً او مطلق نفس الامر وبالمجمل فلا مكان ليس من العوارض التي يكون خصوص الوجود الذي
 شرط في الانصاف بها واوهم صاحب الحق ايمن ان الاسكان من العوارض العقلية اللاحقة لشيء لم يبق في العقل في
 غاية ما خافه لان الاسكان بمعنى السلب البسيط ليس من العوارض اصلاً بمعنى السلب الثابت ليس من العوارض الانضمامية بل
 من العوارض الاستثنائية المستثناة عن نفس الماهية ونقل ليس طرفاً له ووجهه وجوبه قد يرد على ما قدمنا صريحاً ما توهم فقال ان وقع
 في نفسك ان من المعلوم بالضرورة انه لو لم يكن في انتم عقل عاقل فذهبن فاهن كانت المفهومات في حدود انتم استثنائية
 انصافاً قبل ذلك فانه خصوصية الحق فان هذه الامور يعني الاسكان الوجوب الانتفاع عوارض الاشياء في انفسها باعتبار التفرقة
 وبالقياض الى الوجود وهي متصفة بها سواء وجدت في الاعيان او في الازمان فالوصف به بالماهية من حيث هي في الماهية
 من حيث هي متفردة بالفعل متصفة باحد الوجودين فان الماهية الاسكانية حال بطلانها وعدمها متصفة بالاسكان من حيث هي
 لا بشرط بطلانها وعدمها والاسكان متاخر عن مفهوم الماهية ومفهوم التجوهر والوجود لا عن تجوهر الماهية وانصافها بالوجود يعني
 بالانصاف بتلك التي لا يتصل بها في حد نفسها بحيث متى وقعت في مكان العقل بالفعل كان شأنها ان يحكم العقل عليها بالاسكان
 لانها في عدم ذلك لانها اذا تقررت في الاعيان يكون لها بتلك صفة كذلك حال الانتفاع والوجود بين السابق واللاحق
 وبالحاجة سائر العوارض العقلية فاطبعت انتهى وانت تعلم ان هذا الكلام يتخطى جرداً فان قوله في متصفة بها سواء وجدت في الازمان
 او في الازمان نفس على ان طرف انصاف الاشياء بتلك المفهومات قد يكون هو الخارج وقد يكون هو الذهن فلا يصح عدله
 من العوارض العقلية التي طرف الانصاف بها بخصوص طرف الذهن لا قوله بالوصف به بالماهية في قوله بالانصاف بها بالوجود فما يتقضى منه
 ان العوارض العقلية لا انصاف الماهية حال البطلان بعينه اذ الماهية حال البطلان الاشياء محض بحيث يكون موضوعاً لصفة بل الحق
 ان الماهية حال البطلان ممكنة اي ليست ضرورية التقررو الوجود ولا ضرورية التقررو اللا وجود وليست بسيطة لانها حال البطلان
 موضوعاً بالاسكان ما ذكر من معنى الانصاف لا يحميه نقلاً لان جردان العقل الماهية في حد نفسها بحيث متى وقعت في الخارج
 بالفعل كان شأنها ان يحكم العقل عليها بالاسكان لا مدخل لفي كون الماهية ممكنة بل معنى كونها ممكنة هو انها ليست في حد نفسها
 ضرورية التقررو الوجود ولا ضرورية التقررو اللا وجود وسواء يحميها العقل كذلك او لا لا يحميها فم ما ذكر من معنى الانصاف فانها
 في مرتبة الحكماء والافلام في مرتبة الصدق فان المراد بطرف الانصاف هو طرف صدق الانصاف كما سبق واما حال الانتفاع
 فتعرفها فيما بعد انتم اذ تعالوا بانها ما ظهر ان اقبال الحق الذي من ان الاسكان من العقولات الثانية فالوصف بانها
 الامم الذهن لا الخارج في حق الانسان ممكن حكم الامر العقلي على الامر العقلي في غاية اسقوط فان الاسكان ليس من العقولات الثانية

التي خصوص الوجود الذي شرط لعروضها والامور الخارجية ممكنة في الخارج والاكتفاء بما واجبه في الخارج او مستندة في الخارج فلا
 معنى لمنى كونها ممكنة هذا قد انقضت الكلام بنال الاسباب البعد الموفق للصواب **قوله** فالانسان موجود او ممكن قضية حقيقية بل
 الانسان موجود خارجي وممكن في الخارج قضية خارجية والانسان موجود ذهني وممكن في الذهن قضية ذهنية والانسان موجود
 ممكن مطلقا قضية حقيقية وقد تفصيل ذلك حقيقة وحسب الاستشعران القضايا المعقودة بالامكان قضايا بديهية وليس الحكم
 فيها على موضوعات مقددة فان الامكان في نفس الامر لا ان على التقدير كما يتوهمه فخر البهام ضعفا للعقول اقربا والاولى
قوله ذهنية كما قيل قال في احاشية قال الاستاذ في حاشيته على شرح المواظ ان القضايا المعقودة بها كلها ذهنيات و
 لعل نقول ان طرف الاضافات انما هو الذهن في جميعها وان لم يكن بخصوص الوجود الذي في فيه مدخل ولهذا قال في حاشية
 احاشية انظر الصحيح يحكم بان المعقولات الثانية على تعيين الدال ان يكون الذهن فقط فالعرضة والثاني ان يكون
 الوجود الذي شرط لعروضه هو موضوع المنطق انما هي ذاتها فاعرف ان المعنى في الذمنية ان كان مجرد كون الذهن فقط فطرف
 الاضافات من غير ان يكون للموصوف تاصل في العين لا في خصوص حال نائب نتائج صلحا لقضايا المعقودة من تعيين
 ذهنيات ان اعتبر فيها شرعية الوجود الذي في عينه فينقد من القسم الثاني ذهنية ومن الاول حقيقة لعدم دخلية الوجود الذي في الخارج
 فيه فخال انتهى وبذلك كله يدان القضية الذهنية هي القضية الحكاية عن الامر الذي وقد عرفت ان القضايا الحكاية فيها الوجود
 والامكان الرجوب وغيره من المعقولات الثانية بالمعنى الثاني الاعم قد يكون حكاية عن الموجودات الخارجية بما هي كذلك
 كقولنا ارسى حجاب موجود وعلية وزيد موجود وممكن ومعلول فيكون تلك القضايا خارجية قطعاً وقد تكون حكاية عن المعقولات
 انفس الامر مع قطع النظر عن خصوص الخارج والذهن فيكون تلك القضايا حقيقية قد تكون حكاية عن الصور الذهنية فيكون
 تلك القضايا ذهنية فالحكم بكون القضايا المعقودة بتلك المعقولات ذهنية مطلقاً او حقيقية مطلقاً ونفى كونها خارجية اصلاً
 وانظر لما انصاف بالمعقولات المذكورة فليس هو الذهن فقط كما عرفت فيما سبق فلا حاجة الى العادة **قوله** وربما يكون الحكمي
 عنه بقوله العبارة كلها منتحلة عن الافق البين وهي الفاظ بلا معنى واصوات بلا معنى فانما اذكيها بان زيد املاً او موجوداً
 عنه بهذا الحكمي هو نفس ذات زيد المتقررة في الخارج مع غل النظر عن كمال العقل فان مطابق هذا الحكم هو الواقع ولا مدخل
 فيه للحاظ العقل وكيف يذهب بهم قائل الى ان صدق قولنا ارسى موجود منوط بالحاظ العقل ذاته الحققة المتقررة فانه صادق قطعاً
 قبل العقل ولو كان الحكمي عنه بالوجود مطلقاً او بالوجود الخارجي المباشرة مطلقاً وفي العين في كمال العقل لم يتصور
 صدقه الا بمطابقة لما به المتقررة في الحاظ العقل فان صدق الحكمي انما هو بمطابقة الحكمي عنه وهذا املاً بجزء عايف وجبانية
 انسانية فضلاً عن ذي عتيدة ايمانية لو كان الحكمي عنه بما توهم لزم صدق الكواذب وكذب الصواب في ان يخلو العقل لا يلزم

ان يكون مطابقا لنفس الامر فاذ كانت الماهية باطلة متمتعة في نفس الامر متقررة كعقلى كحاط العقل في نفس الامر وكى عنها
 بانها موجودة او ممكنة فالحكى عنده هذه الحكاية الممكن ان هى الماهية المتقررة في نفس الامر او في العيين في كحاط العقل كما توهم
 كانت هذه الحكاية مطابقة للحكى عنده فكانت صادقة اذ الصدق هو مطابقة الحكاية للحكى عنه واذ كانت الماهية ممكنة متقررة
 في نفس الامر او في العيين متمتعة باطلة فيما في كحاط العقل وكى عنها بانها ممكنة او متقررة وكان الحكى عنها جازما ثم لم يكن الحكى
 مطابقة للحكى عنه فتكون كاذبة فان قيل ان الحكى عنه هو الماهية المتقررة مطلقا او في العيين في كحاط العقل المطابق
 لنفس الامر قلنا فيمكن ان يكون اقرب مرتبة للحكاية لا يحكى عنه لان هذه المرتبة تنقص بالمطابقة واللا مطابقة لنفس الامر و
 الكلام على تقدير كون الحكى عنه هو الماهية المتقررة مطلقا او في العيين في كحاط العقل وبالحكمة فكل ما ذكره بالهذيان شبه
 منه بالبيان قوله بما هى متقررة مطلقا او في العيين نسخ الكتاب بينها مختلف ففى بعضها ما يمكن الحكى عنه بما هى
 الماهية بما هى متقررة في العيين في كحاط العقل فها هو فى عبارة الافق المبين ان السبب لسياق عبارة الشرح فانه قد
 بين ان القضايا المعقودة بالوجوب والوجود واشيئية والامكان حقيقتها وان مصداقها نفس الحقيقة المتقررة من حيث
 هى وكان اذا ما لا يشك فيه فان القضايا المعقودة بالوجوب والوجود واشيئية والامكان حقيقتها البتة ومصادقها نفس الحقيقة
 فلا حاجة الى عادة بيان وانما الاشتباه في القضايا المعقودة بالوجوب في الخارج والوجود الخارجى وامكان الوجود الخارجى فلان
 الظاهر ان القضايا المعقودة بها خارجي فخرج هذا الاشتباه وبيان ان القضايا المعقودة بها حقيقة لا بد من بيان الحكى
 عنه بتلك القضايا ليتبين كونها حقيقية وفي بعضها وانما يكون الحكى عنها بما هى الماهية بما هى متقررة مطلقا او في العيين
 وهذا لا يناسب لما قد بينى عبارة الافق المبين والاسياق عبارة الشرح كمن يؤيده ما قال في الحاشية المتعلقة على
 قول متقررة مطلقا وهو قوله هذا في مطلق الوجود والوجوب والامكان وفي الحاشية المتعلقة على قوله في العيين هو قوله هذا
 في الوجود الخارجى والوجوب والامكان الذين هما بسبب الوجود والخارجى واما مطلق الوجود والامكان والوجوب في نفس
 الامر فصدقة نفس الماهية المتقررة في عالم الواقع مع غزال النظر عن خصوصيات الظروف وان اتفق ان يكون ظرف
 اتصافها بهذه الامور هو الذين دون الخارج اذ فيه خلطت بينهما وبين موصوفاتها كما لم يكن ان خصوصية لغة اتصاف
قوله في كحاط العقل الممكن ان يظفر بالشبوت لتقرر الماهية وكانت الماهية المتقررة في هذا العلم مصادقا كحاط العقل مطلقا
 او في العيين ومطابقة الصدق كانت القضية ذهنية لانها حاكية عن امر موجود في الذين بشبوت امره في الذين فلا يكون
 على نهج سبيل الى نفى كونها ذهنية والتول يكونها حقيقة ثم كون الماهية المتقررة في العيين في كحاط العقل مصادقا
 للقضية القائمة الماهية موجودة خارجية او انما ممكنة في الخارج او انها واجبة فيه غير معقول اصلا لانه يؤدى الى

ان الموجود في العقل موجود خارجي وبنو الفرض من الهذيان فانظر الى صاحب الافق المبين كيف يتجلب في كاسر الليالي اين
 يذهب وانظر الى شارح كيف يقتضي بهقليدس ولا يدرى كيف المذهب المسامح عن آفة التقليد وهو في الصحة
 والتشديد قوله لا يماهى على حال معين لا شك في ان مصداق الامكان والوجود والوجوب الخارجيات نفس
 الالهية لا على صفة زائدة عليها والامكان الماهية قبل تحقق تلك الصفة بها ممكنة وموجودة وواجبة لكن ذلك لا
 يستلزم ان الامكان النفساني المعقودة بالوجود الخارجي وامكانه ووجوبه خارجية اذ لا يشتترط في النفساني الخارجية ان
 يكون مناشئ محمولاتها احوال الزائدة على الموضوعات بل بالابدس في النفساني الخارجية ان يكون مصداق محمولاتها
 نفس الحقيقة المتقررة في الخارج ولا شك في ان مصداق الموجود الخارجي وممكن الوجود في الخارج هو الماهية المتقررة
 في الخارج فلا وجه لنفي كون تلك النفسانيات خارجية فتقولوا لئلا لم يكن العقود بها خارجية في غاية السخافة قوله بل حقيقة
 لا ينفي ان النفسانيات المعقودة بالوجود الخارجي وامكانه ووجوبه نفسانياتية صادقة فالكناست حقيقة فاما ان تكون
 صادقة في ضمن الخارجية فيكون تلك النفسانيات خارجية واما ان تكون صادقة في ضمن الذاتية فيكون تلك النفسانيات
 ذاتية فلا معنى لنفي كونها خارجية اذ ذاتية وليس لصدق ايجابية البتة احتمال آخر وارضدتها في ضمن الخارجية
 ايجابية او في ضمن الذاتية البتة قوله وامكانه المحكي عنه بالمكان الوجود الخارجي ومصداق الممكن ليس هو الماهية
 المتقررة في العين في كحاظ العقل لان امكانها سابق على تقريرها في العين وعلى تقريرها في العين في كحاظ العقل
 فالحكي ما ذكرنا سابقا ان القضية المعقودة بالامكان سالتة بسيطة وليس مصداقها الماهية المتقررة قوله اذ
 مصداق كحل فيها كحاظ العقل المصدق اذ قد يطابق على كحل عند اعني مطابق كحل قد يطابق على علته المصدق وعلى كحاظ العقل
 ليس مصداق كحل الوجود والعين وامكانه ووجوبه بالمعنيين فعمل المعنى ان مصداق كحل فيها نفس الحقيقة المتقررة
 في العين المحلولة للعقل بنار على ما نعلم قوله المتقررة في العين من اجمال بيان لمصداق كحل الوجود العين فان
 مصداق كحل الوجود في الماهية المتقررة في العين من اجمال في كحاظ العقل على ما نعلم وانت تعلم ان هذا لا يصح على
 الاطلاق فان الموجود الخارجي صادق على الواجب سبحانه ومصدق ميناك نفس ايجابية الحق لا الماهية المتقررة من
 اجمال في كحاظ العقل قوله واما بالضرورة المتقررة في الامكان قوله اذ من حيث تقتضها اجمال اياها هذا
 في الوجوب لا ينفي ان هذا انما صح على الاطلاق في الوجوب بالغير لا في الوجوب الذاتي ولا في الوجوب المطلق ثم لا يذهب
 عليك ان الشارح يحكم فيما سبق بان مصداق تلك الماهية المتقررة من حيث هي وبهنا بان مصداقها الماهية هي
 متقررة مطلقا او في العين في كحاظ العقل فحين كلاميها نهافت واليه حكم الغالبان كحكي عنه بالامكان الماهية بما هي متقررة

مطلقا وفي العين في كائنا العقل وكم بهنا بان صدق كائنا العقل نفس المبتدئ بما هي الاضروى الضرورية والاعتقادية من كون اعتبار
 انها متصورة وبذا الضرب تهاوت وبذا الكلمة اذ التعليل قوله وبهذه هي التي تستعمل في حكمها بالبعد الطبيعية اي المعقولات الثانية
 بالمعنى الثاني هي المعقولات الثانية المستعملة في الفلسفة الاولى قوله ثم بحيثية المعصورة لما ذكره الا ان موضوع المنطق
 عند القدماء والمعقولات الثانية باعتبار صحة الاتصال او توقفه عليه فسر معنى المعقولات الثانية اذ ان تعريض كالحائضية
 وليعلم ان الحائثيات المعصورة في موضوعات العلوم قد تكون اطلاقية وقد تكون حائثيات زائدة على نفس الموضوع كما في
 قولهم موضوع الطب بدن الانسان من حيث الصحة والمرض موضوع الطبي جسم من حيث الحركة والسكون وموضوع المنطق
 المعقولات الثانية من حيث الاتصال الى مجهول قدوري او مقدر بمعنى فاما بحيثية الاطلاقية فلا تكون مبحوثة عنها في
 العلم فلا اشكال فيها انما الاشكال في الحائثيات الزائدة فاما هنا تكون مبحوثة في العلوم التي تلك الحائثيات معتبرة في
 موضوعاتها كما بحث في الطب عن الصحة والمرض وفي الطبي عن الحركة والسكون وفي المنطق عن الاتصال مع ان
 الموضوع وقيد به يجب ان تكون مفروضة عنها في العلم ويجب عنه في المشهور بان بحيثية المعصورة في موضوع الطب
 ليست نفس الصحة والمرض بل صلوحها وفي الطبي ليست نفس الحركة والسكون بل صلوحها مثلاً وهو ليس مبحوثة عنه
 في العلم بل انما المبحوثة عنه نفس الحركة والسكون ونفس الصحة والمرض لا الصلوح فاورده عليه ولا بان الصلوح احترس في
 الموضوع ليس هو طلق الصلوح بل الصلوح المنصاف الى الصحة والمرض والحركة والسكون فالينصاف الى الصلوح اليه معتبر في
 التقيد فلا يكون مبحوثة عنه في العلم فاجيب بان الصلوح لا يقتضي وجوده العينات التي يكون ما يضاف اليه قيديا في الموضوع
 فكما لا يلزم من التقييد بالاشكال التقييد بالوجود لا يلزم من التقييد بالصلوح التقييد بالينصاف هو اليه فالينصاف الى الصلوح
 انما يلاحظ معرفة خصوصيته ومفروضة عنه في العلم انما يكون نفس الموضوع وقيدوه لانا يلاحظ معرفة قيوده ايضا وثانيا
 بان البحث قد يقع عن نفس الصلوح اليه كما بحث في الطب ان اي بدن صالح للصحة وفي الطبي اي جسم صالح للحركة
 وقال صدر الشريعة ان هذه الحائثية بيان للاعراض الذاتية المبحوثة عنها في العلم لا قيدها من الموضوع واورده عليه العلامة
 الفتاوى في بانه يلزمه تشاكك العلمين في موضوع واحد بالذات وبالاقل وبانه مخالف للمشهور وجيب عن الثاني بان
 صدر الشريعة ان بحيثية التقييد في نظر الباحث تقتصر على بعض العوارض وليس هذا مخالفا للمشهور والجواب
 عن الاول ان اللازم ملزم واختلاف العلمين انما هو لاجل اختلاف بحيثية في نظر الباحث فعلم السامع العالم ان
 شاكر علم الهيئة في الموضوع اعني جسم العالم وفي المحمول كالكروية الا ان الاول نظرية من حيث مبدء طبيعتها والثاني نظرية
 من جهة الاحوال العارضة لمن جهة الكمية وقال العلامة الفتاوى ان الموضوع لما كان عبارة عن المبحوثة في العلم عن

عوارض الذاتية قيد بحيثية على معنى ان البحث عن العوارض يكون باعتبار الحثية بالنظر اليها اي ملاحظ في جميع المباحث
 بهذا المعنى اكل على الاعلى معنى ان جميع العوارض المبحث عنها يكون كحقها للموضوع بواسطة هذه الحثية انتهى ونحوه الذي
 الشارح موافقا لبعض المتأخرين كما سيأتي شره ولا يخفى عليك ان ما اوردوه هذا العلامة على صدر الشريعة ورواية
 الغير لان القول بكون الحثية في نظر الباحث يوجب تجزئة تشاك العلمين في موضوع واحد بالذات باعتبار ان
 اختلاف الموضوع لا يكون لم يعتبر الحثية قيد اسن الموضوع بل النظر الدقيق يحكم بان ما ذكره هو مراد صدر الشريعة كما
 عرفت **قوله** ليست علة للحقوق العوارض اما اولها لان الحثية المذكورة ربما تكون من العوارض الذاتية المبحث عنها
 في العلم فلو كانت علة للحقوق العوارض الذاتية للموضوع لزم الدور واما ثانيا فلان علة الحثية للحقوق تلك العوارض
 ربما لا تتصل بحثية الا ليصال فانها ليست علة للحقوق الأجنبية والفضلية مثلا المعروف بها **قوله** ولا قيد له في نفس الامر
 فان محروص العوارض الذاتية ذات الموضوع لا الذات المقتدة بالحثية والغير لو كانت الحثية قيد للموضوع لما كانت
 بمحركة عنها في العلم مع انها قد بحث عنها فيه ثم ان نفس كون الحثية قيد للموضوع انما هو اذا كانت الحثية على عرض
 الذاتية للموضوع واما اذا كانت عرضا غيرا فلما بد من اعتبارها قيد للموضوع كما لا ريب المتحركة فانها موضوع لعلم الاكرو
 حثية متحركة قيد لها فانها لو لم تكن قيد كان الموضوع مطلق الكثرة فيمكن الاعراض بالمبحث عنها في ذلك العلم انما
 غريبة لها فانها هي عوارض ذاتية للكثرة المتحركة فانهم **قوله** بل علة للمبحث او قيد للمبحث فذلك الحثية مقصورة للمبحث
 على العوارض التي يلاحظ الحثية في البحث عنها **قوله** ووجب التأخر فان قيل فموضوع المنطق متعدد وهو العلوم
 التصوري والمعلوم التصديقي فلا يكون المنطق علما واحدا قلنا بل موضوع واحد وهو العلوم الاعم من المعلوم
 التصوري والمعلوم التصديقي من حيث الايصال الى مجهول نعم يشكل الامر على من زعم ان التصديقي ليس بعلم بل
 كيفية لاحقة بعد الادراك فان الموصلي في التصديقات هي القضايا المنعته بما هي منعته والموصلي اليه فيها هو
 الاذعان بالتصديقي فليس هناك على راء ايصال معلوم الى مجهول فتأمل **قوله** واليه اشار المصنف في المتن بينا فاختل
 ففي بعضها موضوع المعقولات الذاتية وفي بعضها موضوع المعقولات والشايع روي نسخة الثانية بشرحها **قوله** فان كثيرا
 ما بحث استدلال على ان موضوع المنطق هو العلوم التصوري والتصديقي بان كثيرا ما بحث في المنطق عن نفس المعقولات
 الثانية كالذاتية والعرضية وقد تقر في البرهان ان الموضوع يكون مفروغا عنه في العلم فلو كان موضوع المنطق
 في المعقولات الثانية لم يجز البحث عنها في العلم **قوله** وجب عنه حاصله ان المعقولات الثانية اعتبارا من الاول
 اعتبارا عنها معقولات ثانية فهي بهذا الاعتبار لا يبحث عنها في المنطق بل موضوع مفروغا عنه في الثانية اعتبارا عنها علة

المعقولات ثمانية أخرى بهذا الاعتبار احوال للمعقولات الثانية واعراض ذاتية لها فمجرد ان بحث عنها لم يجعل محمولات
 المسائل الصناعية ولا ضروري في ذلك فان الممتنع ان يبحث عن الموضوع بما هو موضوع فالذاتية والعرضية انما يبحث عنها
 من حيث انها من الاعراض الذاتية لمعقول ثمان آخر وعشر من غير ان يشرح بان يرجع الى المكلف مستغنى عنه وبانه
 مشكل في الكلي والجزئي فان قلت ان الكلي والجزئي يجلان على الخاص والعام وهما اليعز من المعقولات الثانية قلت
 يجعل العام والخاص ايضا محمولات في المنطق فيلزم ان خلفت قال وباجزاء ارجاع المحمولات كلها الى المحمول الثاني
 العارض للمعقول الثاني الاخر لا يتصور في بعضها وفي بعض يرجع الى المكلف مستغنى عنه انتهى وانت تعلم ان السائل
 على ان يكون المعقولات الثانية موضوع المنطق بان المعقولات الثانية قد تقع محمولات في المسائل المنطقية انما
 لو ثبت انها تقع محمولات على المعقولات الاولى في المسائل المنطقية وبما لا يوجد في المنطق اذ لم يقبل بعد مسألة منطقية
 يكون موضوعها المعقول الاول ومحمولها المعقول الثاني فالمعقولات الثانية انما يبحث عنها في المنطق من حيث
 انها احوال لمعقول ثمان آخر فاذا قيل في المسائل المنطقية الكلي المافاتي او عرضي او ان المعروف اما واحد وسم فليس
 المسألة بالحققة ان يكون ذاتي والماسشي عرضي وان يكون الناطق صعدا لحيوان الضامك سمح حتى يتوهم ان
 المعقولات الثانية يبحث عنها في المنطق من حيث انها احوال للمعقولات الاولى ولين ان ارجاع المحمولات في المنطق
 الى المعقولات الثانية العارضة للمعقولات الثانية الاخر يرجع الى المكلف والما لا يبحث عن الكلية والجزئية فانما هو كونها
 من خواص المفهوم وبما لا يعز من المعقولات الثانية والمفهوم ليس محمول في مسألة من مسائل المنطق فاذا ذكر في ذاتية
 السقوط قوله ثم المعلوم المقصودى هذا البطل لراى المتأخرين حاصل ان المعلوم المقصودى والمعلوم المقصودى لا يمكن
 ان يجعل موضوع المنطق لانه ان يريد كونهما موضوعين للمنطق ان مفهومهما موضوع المنطق فذلك صريح البطلان اذ
 مفهومهما ليس موضوعا لاصحاح لان ثبت لالعوارض ان يبحث عنها في المنطق كالكيفية والفصلية وغيرها وان اريد
 ان مصدرهما موضوع للمنطق فاما ان يراد ان مصدر ليتها مطلقا موضوع المنطق فذلك ايضا باطل اذ المعلومات
 كالحیوان وغيره مطلقا ليست يبحث عن احوالها في المنطق اذ يبحث في عن الموصلة القريبة البعيدة انما هو على العموم
 ومصاديقه يبين المفهومين كالحیوان للناطق او كالفنسية القائمة العالم متغيرا مثالا بالمتصل بذو البتالان بحث
 عن احوالها على وجه العموم الملم بها حقيقة عامة فاما ان يراد ان مصدر ليتها من حيث انها معروضة للمعقولات
 الثانية موضوع المنطق ويبحث في عن احوالها فيخبر بمرجع البحث الى احوال المعقولات الثانية فيكون الموضوع
 للمنطق هي المعقولات الثانية هذا يحصل كلام الشارع وفي عبارة سائلة من وجوه الاول في قوله ان يبحث عنها

وقتي المبررة ان يقال لان جميع من هو الهواء الثاني في قوله ما صدقنا عليه من المقولات الاولى لان ما صدق عليه
 المعلوم المقصوري والمعلوم التصديقي لا يخص في المقولات الاولى في المعلوم المقصوري والمعلوم التصديقي لا يخص
 على المقولات الثانية البينا ويحكم بعضها موصلا ليقصير ما صدقنا عليه بالمقولات الاولى ليس في محله تحقيق
 المقام ان المنطق باحث عن احوال ما هو موصول الى علم مقصوري او علم تصديقي من حيث انه موصول لا شبهة في
 ان الموصول انما هي المعلومات المقصورية والتصديقية كالمحور ان الناطق الموصول الى تصور الانسان وكقولنا الانسان
 حيوان وكل حيوان جسم الموصول الى التصديق بان الانسان جسم كالموصول في الاول هو المحور ان الناطق من حيث
 ان صدق في الثاني ذلك القول الموصول من حيث انه مشكل اول مفهوم المعلوم المقصوري والمعلوم التصديقي ليس
 بموصول فالمنطق ليس باحثا عن احوال ذلك المفهوم وانما الموصول مصداقيه من حيث انها معروضة لسلطان الحكم الكلية
 والذاتية والعرضية والحدية والرسمية والموضوعية والعمولية والقياسية والقياسية التي لا يخرج ذلك من المعاني التي لها
 دخل في الالهيال المنطقية اما خصوصيات ذوات تلك المصاديق والجهات التي لا تدخل لها في الالهيال فهي مغفل
 عن بحث المنطق ولا يخفى ايضا ان غاية المعرفة والحجية والحدية والرسمية والقياسية والشكلية ليست موصلة الى
 تصور حقيقة او تصديق حقيقة بل الموصول اليها هي المعلومات المعروضة لتلك المفاهيم فالتقدم ان ارادوا
 بكون موضوع المنطق هي المقولات الثانية ان مفهوم المقول الثاني موضوع المنطق فذلك صحيح البطالان
 فان مفهومه اعني مفهوم ما يكون طرف عروضة الذهن ليس موصلا ولا معروضا للعوارض المبحوث عنها في المنطق
 وان ارادوا به ان ما يصدق عليه هذا المفهوم كالمعرفة والحدية والحجية والقياسية وغيره بموضوع المنطق فهذا ايضا
 باطل فان تلك المفاهيم ليست موصلة الى تصور وتصديق بل الموصول اليها المعلومات المعروضة لتلك المفاهيم
 وان ارادوا به ان موضوع المنطق هي تلك المقولات الثانية العارضة للمقولات مطلقا من حيث تنطبق عليها
 يتعدى الحكماء اليها فذلك صحيح لان السالبة السالبة لا تدرك تفكر فيها مثلا حاككة على ما يصدق عليها
 السالبة الدائمة بانه يتعكس الى ما يصدق عليها السالبة الدائمة فموضوع هذه السالبة مقول ثان من حيث انه ينطبق
 على معلومات كقولنا الاشئ من حيوان محموق قولنا الاشئ من القياس محموق من سالتين مثلا فليتعدى هذا الحكم الكلي
 الى تلك المعلومات فالثبت له لهذه العمول هي تلك المعلومات والحكم على معنى ما حصل في العقل عند حكم الجمل
 هو تلك المقول الثاني المنطبق على تلك المعلومات وقس على ذلك حال موضوعات سائر المسائل المنطقية و
 محمولاتها في موضوع كل مسألة منها مقول ثان ينطبق على معلومات هي معروضات ومحمولها مقول ثان آخر ثابت لمعروضات

ذلك المعقول الثاني بما هي معروضاته سواء كان تلك المعلومات معقولات اولى او معقولات ثانية وما يورث على القدر
من انه قد بحث في المنطق عن فرض المعقولات الثانية كالكليات والجزئية والذاتية والعرضية مع انه لا يبحث في العلم
عن غير موضوعه في غاية السقوط لان البحث عنه في المنطق هو المعقول الثاني المحمول على معقول ثان آخر على
نحو ما عرفت فهو بحث عن احوال المعقول الثاني نعم لو كان في المنطق مسألة موضوعها من المعقولات الاولى وحكيها
معقول ثان لكان لهذا الايراد وجه واما ما في شرح المطلاع من انه ان اريد بان المنطق يبحث عن الكليات والجزئية والذاتية
والعرضية انه حينئذ هو رايتها فهو ليس من المسائل اذ المسألة ما يطلب فيه التصديق وان اريد به انه يطلب التصديق
بشبهتها لا يشاير فهو ليس من المنطق بل هو وظيفة الفلسفة فلعلم المراد به ما ذكرنا اعني ان المنطق لا يبحث عن شي
معقول ثان للمعقول اول والا فلو كان المعقولات الثانية محمولات في المسائل المنطقية لايترك هذا التحقيق فذهب
القديما وما المتأخرون فان ارادوا ان موضوع المنطق مفاهيم العلوم التصورية والتصديقية فذلك لا يصلح كما عرفت
وان ارادوا ان مصدايق موضوع المنطق فان ارادوا انها بهياتها مع غل النظر عن كونها معروفة للمعقولات الثانية
موضوع المنطق فذلك حق لا يترك لان هذا هو عين ما حققنا ومن ذهب القديما وانما الفرق في التعبير فالقديما يقولون
ان موضوع المعقولات الثانية العارضة للمعلومات المنطقية عليها بحيث يتعدى احكامها اليها والمتأخرون يقولون ان
موضوع المعلومات المعروفة للمعقولات الثانية لمجبول في المسائل او مصداقها انية تلك المعلومات لاجرار
الاحكام عليها واعتبار حيثية الاتصال في بيان الموضوع فترى على ان القديما رافعا ارادوا المعقولات الثانية المنطقية
على المعلومات لانها الموصلة دون المعقولات الثانية لاسيما حيث الانطباق عليها وعلى ان المتأخرين انما ارادوا المعلومات
المعروفة للمعقولات الثانية لانها الموصلة للمعلومات مطلقا فبذلك هو القول الفصل الذي لا محيد عنه واسد الموقف للمفسر
قوله ومن ظن فهم بعض القديما ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث الدلالة على المعاني لما ارادوا ان المنطق ليقال فيه
ان يكونان جنس الناطق فصل الحيوان الناطق حد وان كل رجب وكل ب اقياس فتوجه وان الالفاظ هي
موضوع المنطق وهذا ضلال مبين فان نظر المنطقى انما هو في المعاني المعقولة فانها الموصلة الى الجبولات ورعاية
جانبا للالفاظ انما هي بالعرض لتوقف الالفاظ والاشارة عليها وتعدد ترتيبها المعاني بدون تغييرها **قوله** تفصيل
ان اصول المطالب راجع الى المتحقق في شرح منطق الاشارات المطالب العلمية تنقسم الى اصول وفروع والاصول
هي الكليات التي لا بد منها ولا يقوم غير مقابها وتسمى الالهيات والفروع هي الجزئية التي عنها بد في بعض المواضيع

ويمكن ان يقوم غيرهما معا وبالامهات فقليل انها ثلثة هي بالقوة ستة وهي مطلب ما وبل لم لان كل واحد يشتمل على مطلبين فقليل انها اربعة واضيف اليها مطلب كفضا اثنان للصور وهما ما وهي واثنان للتصديق وهما بل لم ثم قال في شرح قول الشيخ ومنها مطلب اي شئ ومطلب تميز الشئ عما عدو قد لا يبعد هذا المطلب في الاصول لان ما ما يعني عنه اذ هو يشتمل على جميع الذاتيات مميزة وكانت او غير مميزة وقد يعيبه لانه بعد الجواب عما هو في حال الشركة يتعين بطلب تميز كل واحد من مختلفات الحقائق بالافصول ولا يتصور غير مفسر ثم قال بعد ذلك وههنا كمية وهي ان الطالب كما كثر المكثر فقليل المثلث ان يقللوا بان يجعلوا الصوابا اثنان مطلب للصور ومطلب للتصديق ويطوى الباقية فيها وعلى هذا التقدير يمكن ان يطوى مطلب لم في مطلب ما حتى يكون الامهات على طي ما وبل لان مطلب ما يعني عنه ويقوم مقامه فيقال ما علة وما سببه قال الشيخ في صدر المقالة الرابعة من الجزء الخامس من برهان الشعار الطالب ان كان المكثران كثيرين بالاي وكم وكيف فانهما يجب ما يجب عنه في هذا الموضع اربعة اشياء واخلاق في الابل احد هابل يوجد الشئ اي على الاطلاق والثاني بل يوجد الشئ شيئا مثل انه بل يوجد الجسم مركبا من اجزاء غير متجانسة وكل واحد من طي الابل يتبعه طلب للتم وتفصيل بذلك مطلب ما وما مطلب الاي فمن التوابع لمطلب ما ثم قال بعد كلام فخذ بان من هذا ان الطالب يرجع الى بل الشئ والى ما الشئ وان مطلب للتم بحث ما عن مطلب الشئ بوجوده لا بالاول وسطا انتهى وبالحكمة فالاختلاف في حصر امهات الطالب في اربعة او ثلثة او اثنين يرجع الى التفصيل والاجمال فمن اتهم التفريق وتفصيل بينهما كشر ما ومن اتهم الاجمال قلها بطوى بعضها في بعض ولا حاجة في شئ من تقليل والتكثير فان مرجع هذا الاختلاف الى الاختلاف في التسمية لا غير فما قال بعض المشرحين من ان ما ذكره لهم من ان امهات الطالب اربع ينافي ما في الحاشية القديمة من ان تقوم حصر امهات الطالب في ثلثة والظاهر في المتن لانه لا يمكن ارجاع اي ما بان ليقال حاصل اي شئ ما يميزه لانه ان يرجع الى التسمية فيكون المقصود شرح مدلول المميز وان ارجع الى ما الحقيقي فيكون المقصود طلب حقيقة بعد العلم بوجوده ولا يخفى ان المقصود اسأل لا يكون احدا منهما فهو مطلب براسة ناش من الخلطة عن النكسة التي ذكرها المحقق ومن اوجب مطلب اي تحت مطلب بالنظر الى ان جواب ما لا يشتمل على المميز لكون المميز مندرجا في احد الرسم الاسمي الذي هو جواب ما لا حاجة وفي احد الرسم الذي هو جواب ما الحقيقي معن عن جواب اي شئ فلا حاجة الى اعتباره مطلب براسة بعد اعتبار مطلب ما ومن اعتبره مطلب براسة نظرا الى انه قد يحتاج بعد الجواب عما هو في حال الشركة الى طلب تميز كل واحد من اشتركا في مختلفات الحقائق بالافصول والامر في هذا الاختلاف الراجح الى التسمية سهل قوله فالطلب للصور لا يشك في ان كل علم

مطلوب بالبرهان العلم المطلوب اما التصور والتصديق فالطلب الاول اما التصور الشيء محده او رسمه او تميزه عما عداه
 بحسب جبره او عرضة الاول مطلب واما الثاني فمطلب واما الثالث فالتصديق يكون الشيء موجودا في نفسه يكون
 الشيء موجودا على صفة وهذا مطلب بل واما العلم بعلة التصديق بالعقد وهذا مطلب فلم يهذه حصول الطالب على تقدير
 تفصيلها وكثيرا ما وقع اختلاف في مطلب انفعال بعضهم سوا كانت شارة او حقيقة لمطلب التصور مطلقا سوا كان
 بالوجه او بالكنه فمقتضى هذا الرسم في الجواب غاية الامران ان الحد او بالواقع في الجواب من الرسم اذا علم بالحد اتم وكل من
 العلم بالرسم وهذا هو الذي ذكره المشرح في الشرح الاول ونقل الشرح عن المحقق الدواني في حاشيته على شرح المطالع ان
 ما اشار به لمطلب التصور مطلقا سوا كان بالكنه او بالوجه وما الحقيقة لمطلب التصور بالكنه فلهذا قال في المحقق في حاشيته
 القديمة ان الرسم لا يفتق في جواب ما هو في الجملة غاية الامران يكون وقعه في الجواب على سبيل التوسع والاضطرار الى
 هذا القول الثالث ذهب المصنف وذهب المصنف للمعاصر للمحقق الدواني الى امتناع وقوع الرسم في الجواب مطلقا في بعض
 احواله لكن يظهر من بعض اقاويله انه يجوز وقوع الرسم في جواب ما اشارت دون ما الحقيقة فيرجع ذهبه الى ما قال للمحقق
 في حاشيته شرح المطالع وذهب صاحب الاقضية الى ان ما سوا كانت شارة او حقيقة لا يصلح سوالا وجوبا الا
 بجبره بل حقيقة فلا يقع في جوابها مطلقا الا بالحد ولكن الحد واعم من ان يكون توسيعا او حقيقة وقال بعض المتأخرين
 ان كل ما في اللغة سوال عن الماهية وفي اصطلاح ايساغوجي عن تمام الماهية الحقيقية او المشتركة وفي اصطلاح في الفيزيائين
 عما يعرف الشيء اذا كان اورسا فبذلك فمقتضى القول وانما هو الاول لان التصور اما بالكنه او بالوجه وكما ان التصور حقيقة
 يكون مطلوب بالذلك التصور بالوجه يكون مطلوب بالذلك التصور بالوجه فاما كان مطلوب من طالب لا يصلح لمطلب لا فيكون
 بالمطلب التصور مطلقا سوا كان بالكنه او بالوجه بل بالتوسع فلهذا وقع الرسم في جواب ما حقيقة سوا كانت او حقيقة او
 شارة نعم قد مر في فن ايساغوجي على ان المعنى لا يقع في جواب ما هو كمن عقد الاصطلاح في فن خاص لا يستلزم
 ان لا يقع الرسم في جواب ما اصلا وان لا يكون الرسم مطلوب او قد نقل عن الشيخ عن الغياص ان مطلب ما هو السؤال عن
 حقيقة الشيء وماهية فيكون الجواب اما تحديدا او تريبا واما مطلقا للاسم وتبينه لولا يكون هذا الطالب عاصرا للجواب لمحب
 عين طرقي الاجابة السلب بل يكون الجواب الى المحجب ياتي باشاره وكما يراه هذا ذلك الشيء او معر فالانتهى وهذا ظاهر
 في ان الرسم يقع في جواب ما شارة كانت او حقيقة ونقل عن الشيخ الرئيس انه قال في عيون الحكمة المطلوب بالعرف
 مسمى الاسم فان كان الشيء موجودا فيطلب بما الحقيقة هذه او رسمه او كنه من اجناس وفضول والرسم من اجناس و
 خواص انتهى وما قال المصنف الشيرازي وابنه من ان عبارة عيون الحكمة في المنهج المسمى بهذا فيطلب ما الحقيقة فلا

ورسمه المعنى ان المطلوب بما اشارته تعرف شرح الاسم وبيان معنى اللفظ فان كان معنى اللفظ موجودا كان طلبا اشارته
 ذلك الموجود ان كان رسمه معنى الاسم ورسمه لكان رسمه معناه فيكون الواقع في جواب ما اشارته ما هو صدق ذلك الموجود ولا الرسم
 بالتحقيق وان لم يكن الواقع في جوابها هو صدق ورسمه من حيث هما ورسمه بل من حيث ما معنى الاسم فصيحة تخفيف بل
 معنى كلام الشيخ ان المطلوب باقبل العلم بوجوده في تعرف شرح الاسم فان كان شي موجودا فيطلب بما الحقيقة التي هي متاخرة
 عن البلية بسبب صدق ورسمه لو كان مراد الشيخ ما ذكره في بيان جواب ما اشارته فقط لم يكن لقوله فان كان شي موجودا فيطلب
 الخ فائدة لان المطلوب بما اشارته تعرف شرح الاسم من دون تعرض لكون المعنى موجودا او غير موجود او بما هو المعروف الا
 على انه على هذا التقدير يكون هذا الكلام ساكتا عن ذكر ما الحقيقة التي هي العدة وبالحكمة فلا ريب في صحة وقوع الرسم في جواب
 اشارته كانت او حقيقة فان التصور بالرسم مطلوب لا بد من طالب ولا يعلم لطلبه الا ما قال الغياث المتصور من ان
 اريد ان يحبان يدخل الرسم تمامه في مطلب احد فذلك غير لازم الا ترى ان احد الناقص ليس كذلك ان اريد به ان يجب
 ان يدخل الرسم ونو في مطلبين بان يدخل بعض اجزاء في مطلب وبعض آخر في مطلب آخر فبهذا كذلك اذا تجنس داخل
 في مطلب ما بالخاصة في مطلب اى شي في عرضه ساقط اذا تصور بالرسم مطلب احد لا بد من طالب احد ولا يكفي دخول
 اجزاء في مطلبين مطلب ما وطلب اى ولو كان كذلك لم يكن احد التام اينه داخل في مطلب فان تجنس داخل في مطلب
 ما والفصل في مطلب اى شي وما قال من ان احد الناقص غير داخل في مطلب احد بمنع بل هو داخل عندنا في
 مطلب ما قال العلامة الفتاوى في التلويح ما يتعلق الوضع ليضع بازاء اسماء ان يكون له مرتبة حقيقة او لا وعلى الاول
 اما ان يكون متعلقه نفس حقيقة ذلك الشئ او وجوده او اعتبارات من تعريف المرتبة الحقيقية لمسمى الاسم من حيث انما
 ما به حقيقة تعريف حقيقى يفيد تصور الماهية في الذين بالذاتيات كلها او بعضها او بالعرضيات او بالركب منها وتعرف
 مفهوم الاسم وما يتعلق الوضع فوضع الاسم باننا تعريف اسمى يفيد تعيين ما وضع الاسم بازاءه بلغظا شبرا لقولنا ان الغرض من
 وبلغظا شبرا على التفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا ثم قال بتحقيق ان الماهية الحقيقية قد تؤخذ من حيث انها حقيقة سلمى الاسم
 وما به الثابتة في نفس الامر تعريفها بهذا الاعتبار حقيقى البتة لانه جواب لما الذى بحسب الحقيقة وبى متاخرة عن بل بسبب
 الطالبة لوجوده شي المتاخرة عن ما الذى لطلب تفسير الاسم وبيان مفهومه انتهى وهو صريح في ان التعريف الحقيقى الذى هو جواب
 ما حقيقة يفيد تصور الماهية بالذاتيات كلها او بعضها او بالعرضيات او بالركب منها فاحد الناقص داخل في مطلب ما
 حقيقة ويستدل المقق الدواني في احاشية القديسة على جواز وقوع الرسم في جواب ما بان انتم حصه واهيات المطالب
 في طلب ما به طلب بل ومطلب لم يتموا مطلب ما الى ما هو لطلب شرح الاسم الى ما هو لطلب الماهية الحقيقية و

مطلب بل الى البسيطة والركبة وكما بان مطلب بالاسمية تقدمه على جميع المطالب مطلقين باننا لم نعرف شرح قول القائل
 بل غفلة مغرب موجود لم يكن ان الحكم عليه بالنفي والاثبات فيجب ان يكون هذا الجواب لشرح كلام قبل مطلب بل لم
 نعرف ان الشئ موجودا لم يكن ان تحقق ذاته اذ لا يكون للمعروف ذات حقيقة فاولا انهم ارادوا بما يعلم المحل والاسم
 بل التعريف المنطقي ايضا لم يصح منهم هذا الحكم لم ازان علم رسمه شلا لم يطلب بليته البسيطة الى آخر المطالب فاولا
 قال فظهر ان الرسم يقع في مطلب ما هو في الجملة غاية ما في الباب ان يكون وقوعه على سبيل التوسع والاضطرار كما صرح
 به في شرح الاشارات ونحوه بل على جواز وقوع الرسم في جواب ما اشارت في الجملة ولا يدل على جواز وقوعه في جواب
 ما احتجته اصلا فان الحكم عليه بالتقدم على مطلب بل البسيطة هو مطلب ما اشارت وعل معاصروا لا يشارعه
 جواز وقوع الرسم في جواب ما اشارت فانه قال بعد نقل كلام الشيخ في عيون الحكمة الذي مر ذكره اننا لانفارق ان
 ذلك كما صرح به مطلب ما اشارت والاف ان الما التي كلامنا فيها هي ما احتجته وقد ذكر في اشار مجاوبة ما يدل على انه
 لا يتأتى في جواز وقوع الرسم في جواب ما اشارت كما سيلج انفسا لمدى تعاقب فيها الاستدلال لا يجدي المحقق
 شيئا لان نشأ النزاع بينه وبين معاصروه وان شاع الخبر يقال اذ نزل عن الضاحك بما هو بجواب باكتافه فغير
 عليه الصمد بانه لا يصح ان يجاب بالكتاب لانه عرضي بالنقياس الى المسؤل عنه ولا يصح وقوع العرضي في جواب ما هو
 فاجاب عنه المحقق بتجزيه وقوع العرضي في جواب ما هو مستلزاما لقنا عنه وفاهران ما التي فيها جرى الكلام هي ما احتجته
 ثم في كلام هذا المحقق مضطرب يدرك بتفريق انظر وهو ان كاس الذي استدل به الحان في مطلب ما احتجته لم يتم استدلاله
 ولم ينطبق الدليل على المدعى والحان في مطلب ما اشارت كما صرح به بقوله وكما بان مطلب بالاسمية في فلان بلائمه
 قوله غاية ما في الباب ان يكون وقوعه على سبيل التوسع والاضطرار كما صرح به في شرح الاشارات لان عبارة شرح الاشارات
 في شرح قول الشيخ ومنها مطلب ما هو الشئ وقد لطلب ما بهية ذات الشئ وقد لطلب ما بهية مفهوم الاسم المستعمل لذات
 الشئ حقيقة لا يطلق على غير الموجود للموافاق الطالب بما الاول هو السائل عما هو بجواب باصناف المتقول في جواب
 ما هو مر ذكره او قد يقع احدودا حقيقة في جوابه بما يقيام الرسم مقامها على وجاز التوسع او عند الاضطرار الطالب بما
 الثاني هو السائل عن ما بهية مفهوم الاسم كقولنا ما انخلار وانما لم يقل عن مفهوم الاسم لان اسوال بذلك يصير لغويا بل هو
 السائل عن تفصيل دل عليه الاسم اجمالا فان اريد جميع ما دخل في ذلك المفهوم بالذات ودل الاسم عليها بالمطابقة و
 اتضمن كان الجواب محال لمسل الاسم وان اجيب بشئ فخرج عن المفهوم ودل عليه بالانضمام على سبيل التجوز كان رسما
 بحسب الاسم التي ووجه العبارة صريحة في ان جواب ما الحقيقة حقيقة تخر في اصناف المتقول في جواب ما هو اعني محسن

والنوع واحد وان قد يقع اكد في جوابها وقد تقام الرسوم مقام اكد وتوسا حيث لا يكون اكد و ما حقيقته معلومة عند
الاضطرار كما في اذالم يكن للسؤل عنه حقيقى فهذا الكلام من شرح الاشارات في ما حقيقته وكلامها المحقق على هذا التقدير
في ما اشارت فم معنى ما قال شارح الاشارات وربما تقام الرسوم مقامها على وجه التوسع وعند الاضطرار ليس هو ان يجاب
بالرسوم ويراد بها اكد ومجازا بان يخلق الالفاظ الموصوفة بآثار الرسوم ويراد بتلك الالفاظ معاني اكد واذ على هذا
التقدير يكون المقول في الجواب هي اكد ودان المقول في الجواب با حقيقته هي المعاني دون الالفاظ ودان التقدير ان
معاني اكد وغير معلومة فلا يمكن استعمال الالفاظ فيها ولا ارادة تلك المعاني بها بل معناه انه يجاب في الجواب بالرسوم
ويراد بالالفاظ المستعملة في الجواب المعاني التي هي عرضيات للسؤل عنه بما حقيقته ولقد رتبنا هذا على سبيل التوسع
فهي رسوم حقيقه و عدد وتوسا فانما التوسع في اقسامها تمام اكد و يستعملها في محل اكد وهذا الكلام صريح في ان
جواب ما حقيقته ليس محلا للرم حقيقه والالم يكن في وقوع الرسم في جوابها توسع اذ لا توسع في اقامته الشئ في محله فالتوسع
في اقامته الشئ في غير محله فهذا الكلام مما يزيد ماذ سبيل لم يعاصرو من عدم وقوع الرسم في جواب ما حقيقته واما ما اشارت
فظاهر كلام شارح الاشارات يدل على جواز وقوع الرسم في جوابها من دون ان يكتب فانه الرسم مقام اكد على وجه التوسع
حيث قال ان اجيب بشئ خارج عن المفهوم ودل عليه بالانتماء على سبيل التجويز كما رسمنا بحسب الاسم ونفهم من كلامه
الحكايات انه لابد في جواب الاسمية ان يذكر اكد الاسمي فانه قال ونفهم ما يدل عليه الاسم برسمه لنفهم عن الطلب بل
يطلب حده اول اسم بسيط وعلى هذا يكون مرادنا القوم حكمهم تقدم مطلب ما الاسمية على سائر المطالب تقدم
اعلم باكد الاسمي عليه ولا يكون مرادهم تقدم ما يعبر اكد الرسم كما نبهنا هذا المحقق حيث قال فلو لا انهم ارادوا به ايم اكد الرسم
بل التعريف لغلط ايم لم يصح منهم بذلك الحكم ما انما ان عليهم لاي دل على وجوب تقدم اكد الاسمي لولا ان يعلم بسؤل عنه ما اشارت
برسمه يطلب بلية بسيطة الى آخر المطالب فلم يكن ذلك التعليل لا يتم على تقدير ارادة ما يعبر اكد الرسم ايضا اذ اسأل عن
التصديق بالوجود انما يقتضي تصور الشئ لوجوده لا يقتضي ان يطلب ما اشارت به او رسمه حتى يراهم تقدم مطلب اشارت
على مطلب اهل البسيط وتصور الشئ لوجوده لا يحتاج الى السؤال عن الطلب ما اشارت الا ان يخص مطلب اهل البسيط بانها
سؤال عن التصديق بوجود شئ علم باكد الرسم تقدم عليه طلب حده او رسمه ما اشارت لكن على تقدير مثل هذا تخصيص فاعلم
ان التمثيل لا يجوز ان يكون مطلب اهل البسيط التصديق بوجود شئ ما الذي علم باكد فان اجيب عن هذا بنهم حصرا والتصديق
في مطلب اهل البسيط ومطلب اهل المركب فلو اعتبر في مطلب اهل البسيط كون الموضوع متصورا بانكتم لم يحصل الاختصاص
اذ يجب التصديق بوجود شئ علم برسمه فارجع من بين المطلبين قبل فعلى تقدير تخصيص مطلب اهل البسيط بالسؤال عن

المتصدق بوجوده في علم واحد والرمز اليه يطل الاخصا ان يمكن ان يتصور الشيء بوجوده ثم يطلب
 بما حقيقة تصوره حقيقة الموجود من دون احتياج الى التصديق بوجوده مسبوق بقصوره باحد والرمز وبذلك لا ينبغي
 ان التعريف اللفظي لشيء انما يكون بعد تصوره مرة اذ فيه احصاء صورة كانت حاصلة من قبل فلا يمكن ان يعرف الشيء
 بالتعريف اللفظي قبل تعريف الشيء في اول الامر فلا يصح قول الحق فقلوا انهم ارادوا ما يعبر به بالرمز بل التعريف اللفظي
 ايضا لا يفهم به ما يعبر به بالرمز بل التعريف اللفظي لم يقع ذلك في تعليمهم فافهم قوله خلافا لجلال المحققين الظاهر من كلامه في
 حاشي شرح التمهيد تجوز وقوع الرمز في جواب الحقيقة اي حيث قال في الحاشية الجديدة في انشائها نظره مع معاصره
 وليست شعري اذ لم يكن الرمز اخطا في مطلب ما في اي مطلب يخل اذ لا مجال لدخوله في مطلب اى لا لاسوال
 عن بعض الميزة كما صرح به ولا في غير من الطالب انتهى وبما صرح في ان الرمز داخل في مطلب الحقيقة اي فان
 العلم بالرمز كثيرا ما يكون مطلوبا بعد التصديق بالهبة البسيطة فيجب ان يكون اخطا في مطلب ولا يصح الا بالمطلب
 بالحقيقة فينبى كلاس هذا الكلام الذي نقله انشراح عن حاشية على شرح المطالع تدفع ظاهره واثبت ان كلام الحق
 في هذا البحث مضطرب جدا لما اضطرب كلامه في الحاشية القديمة فقد يناهنا واضطرب كلامه في الحاشية الجديدة
 ليست شعري في ان تجوز وقوع الرمز في جواب الحقيقة على سبيل التوسع والاضطرار مع ان مقتضى كلامه هذا اعني قوله
 الموجودات اما ان يكون لها الكنه وحدها كسوى مفهوماتها التي تحصل في الذين من دون كسب نظر ولا يكون
 لها الكنه وهيئات سوى مفهوماتها التي تحصل في الذين من دون تحميم نظر والثاني كالاسم الاعتبارية مثل الوجود
 المصدري والوحدة والكثرة وغيره من الامور العامة والمفردات الثانية وهذا القسم لا يسئل عنه ما حقيقة فان هذا
 القسم مفهومات بدئية ولا هبة لها سوى القسم في الذين بلا نظر وليس لها حدود رسوم ولا لها اجناس فصول القسم
 الاول هيئات مركبة من الاجناس وافصول فيها موجودات خارج الشارع كالهيات الجوهريه والاخر من الموجودات
 بالضمها في الخارج كالساو البسيطة ومنها موجودات في نفس الامر وان لم تكن موجودة خارج الشارع كالفروع المتعددة
 النسبية وبعض الفروع مقولة الكيف والكم فالمراد بالموجودات الاعيانية هو القسم الاول فالمراد بها الهيئات النسب
 الامر اما القسم الثاني فليس مقصورا على ما يطلب بابا الحقيقة فافهم قوله والام يستحسن السائل بما الشارح يطلب تفصيل
 مادل عليه الاسم فان حجب مجتبع داخل في المفهوم الذي دل عليه الاسم بالمطابقة كان الجواب حجابا اسميا للمسؤل
 عن ان الجيب لشيء خارج عن ذلك المفهوم مدلول عليه بالاسم انما كان رسما بحسب الاسم ثم بعد التصديق

بوجود المسمى بطلب الهيئة ما الحقيقية فان جزئي جوابها وقوع الرسم ايضا لم يكن في اعتبارها الحقيقية فائدة ليست بها لان تصور
 المسؤل عنه بالحد او الرسم يحصل بطلب ما الشارحة والتصديق بوجوده يحصل بطلب البهل البسيط فانما ان لم يجوز وقوعه في
 في جوابها فيجزان فيصور برسمه بطلب ما الشارحة ثم يصدق بوجوده بطلب البهل البسيط ثم يطلب تصور ما بالحد بطلبية
 فيكون في اعتبارها فائدة معتدة بها وان تحقق في بعض الصور ان تصور المسؤل عنه بما الشارحة اذ لا بالحد ثم يصدق
 بهلية البسيطة فيعود الحد الاسمي حقيقيا مثلاً في سئل بالثالث المتساوي الاضلاع فاجيب بان كل محيط بثلاثة خطوط
 متساوية كان ذلك حد العجب الاسم ثم اذا بين المسائل بشكل الاول من كتاب اقليدس صان ذلك الحد الاسمي حدا
 حقيقيا ولا يلزم من ذلك الاتفاق ان لا يكون لاعتبارها الحقيقية مطلباً براسها فائدة معتدة بها بخلاف ما اذا اوجب وقوع
 الحد في جواب ما الشارحة ايضا على هذا التقدير يلزم ان لا يكون في اعتبارها الحقيقية فائدة ليست بها بخلاف ما اذا جاز
 وقوع الرسم ايضا في جواب ما الحقيقية مع تجزئ وقوعه في جواب ما الشارحة على هذا التقدير ايضا يلزم ان لا يكون في اعتبار
 ما الحقيقية فائدة ليست بها فقط ما يتوهم من ان عدم الفائدة المعتد بها في اعتبارها الحقيقية لازم على المحقق الدواني
 ايضا فيجزان يحصل علم المسؤل عنه بالحد بما الشارحة والتصديق بوجوده بطلب البهل البسيط فلا يكون في اعتبار بطلب
 الحقيقية فائدة ليست بها وذلك لانه لا يلزم من وقوع الحد في جواب الشارحة في بعض الصور ان لا يكون في اعتبارها
 الحقيقية فائدة معتد بها في شيء من الصور بخلاف ما اذا جاز وقوع الرسم ايضا في جواب الحقيقية مع تجزئ وقوعه في جواب ما
 الشارحة على هذا يلزم ان لا يكون في اعتبارها الحقيقية في شيء من الصور فائدة ليست بها وعجب من هذا ما قال بعض الشراح
 من ان المقر عند عدم ان جواب ما الاسمية هو بعينه جواب ما الحقيقية بعد العلم بتحقيق الهيئة فلو كان العرضي يقع في جواب
 ما الاسمية على ما جاز والمحقق الدواني لكان يقع في جواب الحقيقية ايضا ولم يفتن بهذا القائل بان كون جواب الاسمية
 هو بعينه جواب ما الحقيقية بعد العلم بتحقيق الهيئة انما هو عند من اوجب وقوع الحد في جواب الاسمية واما عند من جاز وقوع
 الرسم في جوابها ووجب وقوع الحد في جواب الحقيقية فليس كذلك كليا بل في بعض الصور حيث يقع الحد في جواب ما
 الاسمية وقد نطق بذلك كلام لشرح الاشارات على ما سلفنا نقله قوله للكمال في زيادة التوضيح قال في الحاشية
 فانما اذا تصورنا الشيء اولاً بالوجه الاعظم ثم علمنا وجوده فادونا القصور بوجه خفى ولو بالخاصة فهذا التصور ليس لتصوره لكنه
 ولا يكون حاصله من طلب الشارحة والبهل البسيط فهو من طلب الحقيقية فتأمل انتهى علم انه يمنع تعدد واحد والثابتة
 شيء واحد ولا يمنع تعدد الرسوم الثابتة لكونها قاعدة خاصة فلا امتناع في ان يرسم الشيء برسوم متعددة فلا بأس بان تعلم
 شيء برسم قبل العلم بوجوده ثم يصدق بوجوده ثم يعلم برسم آخر فيكون في علمه بالرسم الآخر بعد التصديق بوجوده مزيداً من العلم

وزيادة تكميل علمه سواركان على قبل العلم بوجوده بوجه اعم او بوجه اخص فلفل تقييد الوجود بالاسم في قوله فاذا تصورنا الشيء اولا
 بالوجود الاسم وقع على سبيل تمثيل الا فلا حاجة اليه فانهم قوله وهو متقدم على التصديق بقوام الشيء الظاهر من كلامهم القوم
 ان تقدمه على التصديق بالهئية بسيطة ضروري قالوا لان الشيء ما لم تصور مفهومه لم يكن طلب التصديق بوجوده وانما يتم
 بذات الشيء انه لا يمكن للطلب التصديق بوجود الشيء تصور به بوجه ما بل يجب في طلب التصديق بوجوده من تصور به بوجه
 برسمه وثبت ان تصور الشيء بوجه ما لا يتم حصول لطلبه الاشارة وتخصص مطلبه لطلب بسيط بانه سؤال عن التصديق
 بوجود شيء علم به او بوجوده بخصوص هو رسمه لا يبعد السؤال عن التصديق بوجود شيء علم به ما من مطلب لطلب بسيط وكذلك
 مما لا يسيل اليه اما من حصر جواب الاشارة في احد سواركان حد او توسعا او على الحقيقة كصاحب لافق البسيط فليسيل الى
 الى الحكم بتقدم مطلب الاشارة على مطلب لطلب بسيط وكلام الصد الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني يدل على انه يجوز
 وقوع العرضيات في جواب الاشارة من دون ان يكتب توسع فانه قال بالاشارة للاسم هي الطالبة لبيان معنى اللفظ
 فان كان معنى اللفظ موجودا كان مطلب احد ذلك الموجود ان كان احد معنى الاسم ورسم ذلك الموجود ان كان رسمه معناه
 والشيء كلا مناهيها اي ما التي لا يجوز وقوع الرسم في جوابها هي ما الحقيقية واليه قال في اشارة مناظرة مع المحقق
 ما حاصله ان ما الاسمية يجوز ان يقع العرضي في جوابها وتستغنى على ذلك الكلام مفصلا فثبت اختلاف اليه في
 في تجزئة وقوع العرضي في جواب الاشارة ناشية من عدم التامل في كلامه قوله او التفات يحصل ثانيا قال
 في الحاشية المراد بالتفات هو الحاضر عند المدركة مرة ثانية فلا اشكال في اطلاق التصور على الالتفات بهذا المعنى
 ولا باس في ان يراو به التوجه ثانيا فيكون اطلاق التصور عليه مجازا انتهى قوله لا يجوز بريات الحقيقة ظاهرة ان
 جواب ما لا يقع الا بالذاتيات اي ما ليس بخارج عن الحقيقة فيجوز ان يكون الجواب بالجنس وان يكون بالنوع وان يكون بكل
 وبذا مطابق لما جرى عليه اصطلاح اليساغوجي لكن قوله فالاجابة لا محالة حدود اسمية او تجزئة يدل على ان جوابه منحصرا
 في احد فثبت انما لفظ لما اصطلح عليه في فن اليساغوجي ولعل هذا عند اصطلاح فن البرهان قوله ما بحسب لالة الاسم
 بان يكون ما يقع في الجواب حد التفضيل للماد عليه الاسم اجمالا وبذا اذا سئل بما الاشارة في سؤال عن تفصيل اول
 عليه الاسم اجمالا فيجب ان يمتنع ما قل في ذلك المفهوم ودل عليه الاسم بالمطابقة والتعنع فيكون الجواب حد بحسب الاسم
 قوله او بدلالة وقوعه في التجزئة عطف على قوله بحسب الاسم بمعنى العبارة ان كل منهما لا يصلح ان لان يسأل بهما ولكن
 يجاب عنهما الاستبسين بجوهرات الحقيقة فيكون السؤال بهما عن جوهرات الحقيقة التي خلقت على اسمها في السهل
 اقولنا ما اختلفوا ما الانسان ويكون الجواب عن السؤال بهما جوهرات الحقيقة المسكول عنها ما جوهراتها التي

هي متباعدة بوفق دلالة الاسم عليها كونها داخلية في مفهوم الاسم دلالة على المطابقة أو التضمن في ذلك في مطلب الشارحة واما
 بجوهرياتها التي هي متباعدة وتظهر بدلالة وقوع استمول عند في التجوهر اى دلولية وقوع في التجوهر الحاصلة بمطلب البطل
 اسيط السابق على مطلب وذلك في مطلب الحقيقة وليس معنى قوله وبدلالة وقوعه في التجوهر ان وقوعه في التجوهر وال
 على الذاتيات والان تلك الذاتيات والى على وجود الشئ في نفس الامر فان شئنا من ذاتيات شئ ما لا يدل على وجود
 ذلك الشئ في نفس الامر على ان العبارة ايضا لا يساعد على هذا المعنى قوله فالاجابة لامحالة صدق اسميته او تجوهرية قال في شدة
 قال في التقديرات ما حاصله ان الجوهريات والعرضيات المتقابلة لها ليست هي المفومات المعبر بها عنها فان المعبر
 خاصة ولازمة المعبر عنها على الاطلاق وانما المحكوم عليه بالذاتية والعرضية هو المعبر عنه الذي هو عبارة مبدء ذلك اللازم و
 الاختلاف بالذاتية والعرضية ليس في مفومات العنوانات نفسها بل فيما يعبر عنها بها الا ترى ان الفصل و
 الاجناس العالية اذ هي بساط لا يمكن تحديدها بقولها والاشياء التي يوتى بها على انها مفصول او اجناس فلانها تتل
 عليها وهي لوازم وعنوانات كما يقال الجوهر هو الموجود لا في موضوع مفهوم العنوان والكان عرضيا لازما الا ان المعن
 المعبر عنه نفس حقيقة الجوهر وكذلك الجسم يعرف بما لا الطول والعرض والعمق والحيوان هو احساس المتحرك بالارادة والنبات
 هو المدرك للكميات والمراد مبادى هذه المفومات فان التمهيد بهذه الاسويكون رسما اقيم مقام احد على التوسع لاحدا
 حقيقيا ثم المركبات لصح تحديدها بالحد والتوسيع والحدود الحقيقية ايضا فالانسان مثلا اذ عرف بالحيوان الناطق فان
 عنى بها مبدء كما كان حدا حقيقيا وان عني بها عنواناتها كان رسما على الحقيقة وحدا على التوسع من جنس توسع في فصل تسمى
 لا كالرسوم المشهورة في العوارض اللاحقه والعرضيات لمصطلحة التي هي ليست عنوانات جوهريات الحقيقة بل هي عنوانات
 امور تلحق الذات بعد قوام المبدء كالضاحك والكاتب من ههنا ظهر ان العرضي الذي بازاره الجوهرى كالابيض فاعلم
 المفهوم منه واذ العنوان المعبر عنه كلاهما عرضيان واما الجوهرى فان العنوان المفهوم منه عرضي والمعبر عنه جوهرى واجزاء
 صلبية اجزاء لحد واهزاء حد المركب اى اجنس لفصل اجزاء لحد وبقوم جوهر وجميعا فانهم واخطا اتهم انت تعلم ان
 القائل قائل حصول الاشارة بانفسها في الذهن فالذاتيات الحقيقية التي سماها بهذا القائل بالمعبر عنه اذ حصلت في الذهن
 بانفسها مترتبة كان صورها المترتبة المتمثلة في الذهن التي هي عين تلك الذاتيات على ندر ب هذا القائل صدق حقيقة الذاتيات
 وكذا العرضيات المتقابلة للذاتيات اذ حصلت في الذهن بانفسها كانت نفسها عرضيات متقابلة للذاتيات الحقيقية
 وكانت تلك الذاتيات الحاصلة بانفسها في الذهن هي المفومات المعبر بها بانفسها وكذلك تلك العرضيات لا يكون العنوان
 اى الصور الحاصلة في الذهن مغايرة للعنوانات والفصول الاجناس العالية انما لا يمكن تحديدها بالاجل ان ليس لها

ذاتيات اى اجناس وفصول حتى تحدها الا لان العنوانات الخاصة في الذهن لا تكون ذاتيات حقيقة لذات ما على
 الاطلاق وبالحاجة امان ليقول هذا القائل يحصل حقائق الذاتيات والعرضيات بالنسبة في الذهن فيكون صورها
 ذاتيات حقيقة وحدودها حقيقة وعرضيات حقيقة متعاقبة للذاتيات الحقيقية ويحتمل المعبر عن المعبر عنه واحد الاصلح قوله
 والعرضيات ليست هي المنبورات المعبر بها عنها فان المعبر بها خاصته ولازمة لها على الاطلاق او ليقول بانفتح حصولها
 في الذهن فبطل القول بحصول الاشارة بالنسبة في الذهن ولا يصح قوله ان المركبات يصح تحديدها بالحدود التوسعية والحدود
 الحقيقية ايضا اذ على هذا التقدير لا يمكن حصول حقائق الذاتيات بالنسبة في الذهن حتى يحتمل حدودا حقيقية لعدم الاتفاق المتعلق
 في التعرضيات فقدم على معان لغوية مختلفة على سائر اضافات ولا يمكن تلك الاتفاق ولا التمسك لمعاني ذاتيات للمعروف
 لكن تلك الاتفاق وتلك المعاني ليست حدودا وانما حدودها الذاتيات الصور المعقولة التي هي حقائق الذاتيات وبنسبة
 ظهر ان قوله من حيثها ظهر ان قوله المعبر عنه هو ليس تحت معنى فان العرضي الذي هو بانارة الجوهرى كالابيض اذا
 حصل في الذهن بنفسه فليس هناك عرضيان بل عرضي واحد هو الابيض ولكنه جوهرى لما حصل في الذهن بنفسه فهو غير
 المفهوم بالحاصل في الذهن جوهرى قطعاً وليس عرضي اصلاً والامكن نفسه حاصل في الذهن واما قوله واجزاء بسيطة
 اجزاء محدودة اجزاء المركب اى الجسيمات المفصل اجزاء محدودة وقوم جميعاً فانها بسيطة بسيطة الذهن اى ما لا اجزاء له
 الاصل بالمركب لا جنس فبطل خفيه ان البسيط الذهنى الاصله فضلاً عن ان يكون محدوده اجزاء لان يرد عليه تعريفه مجازاً و
 المركب الذهنى له حدودا جسيمات وبفصل جزء ان محدوده ليسا جزئين لقوم جوهره لانها متحدان معدولا تركيب في حقيقة وطناً
 الاجزاء على الجنس المفصل مجازي اجزاء لان محدوده كما سيلج انشاء الله تعالى وان اردوا ببسيط ما ليس مركباً من المادة
 والصورات الحقيقية وان كان الجنس مفصلاً وبالمركب ما يتركب من مادة وصورة خاضعتين فففيه ان جنسه وفصله ليس
 جزئيين من قوم جوهره وانما جزئ قومه جوهره مادة وصورة الان يتبنى على اتحاد وحدته مادة وفصله صورة لكن المعنى عليه
 كما ياتي انشاء الله تعالى قوله واما الرسوم فاذي لا تحصى الا العوارض بما ليس لشخص احد شرطى المنطق وسد باب الكثرة
 بالرسوم على ان عدم اعطاء الرسوم كنه الرسوم ملأه قيم عليه ليل يوثق به وسياق الكلام في ذلك انشاء الله تعالى قوله واما
 ما يشعر به اى ان ضرباً بالاصطلاح ان سواله اجماعاً بالاجزاء ما يشعر به كانه لم يصح حيث سلموا اوردوا المعترض
 من انحصار جواب ما في المحدود بنفسه حقيقة وليس المراد ان كل ما ذكره صاحب لافق المبين ما يشعر به كلامه لم يصح
 فان بين كلامه كلامه لم يزلنا بعيداً فان جواب ما شارحه كانت الحقيقة مختصة عند صاحب لافق المبين في المحدود
 عند عدم منحصراً حقيقة في المحدود بنفسه والنوع وعبار على التوسع بالرسوم مطلقاً ايضا فصاحب لافق المبين لا يجوز ان

الرسوم في الجواب صلا والحقان يجوز ان يقع المحدث في الجواب المحل التوسعي عنه هو التعريف بالمفاهيم التي هي عنوانها
 للمفاهيم الحقيقية فالتعريف بها عند رسم حقيقة وحد توسعا فلا يجوز عنه وقوع الرسم بالعرضيات الحقيقية في الجواب ويجوز
 ذلك عند المصنف وهو البون يعرف بلوني مائل **قوله** جواب مختصر في احد الجنبين النوع استدلال الصديق الشيرازي الصالح الحق
 الداني على انه لا يصح وقوع العرضي في جواب هو الاول لانه لو صح ذلك لما صح تعريف الجنبين بالكلية المقول على الكثيرين المتباينين
 بالحقيقة في جواب هو النوع بالكلية المقول على الكثيرين المتباينين بالحقيقة في جواب هو النوع بالكلية المقول على الكثيرين المتباينين
 في جواب هو على الشيء مختصر في حده وحدته فلهذا قوله عليه في الجواب ما يحسب مخصوصية فقط او بحسب اشركه فقط او بحسبها
 معا والاول هو الاول الثاني والثالث هو الثالث واجاب عنه الحق الداني بان وقوع الرسم في جواب هو على
 سبيل التوسع والاضطرار والمراد بالوقوع في جواب هو في تعريف الجنبين النوع وفيما اشتهر من حصر المقول في جواب هو في
 الجنبين النوع واحد الوقوع من غير توسع واضطرار واجاب ايضا عن انتقاص تعريف الجنبين النوع على تقدير وقوع الرسم في جواب
 ما هو بان الرسم انما يقال في جواب هو على خصوصية المرسوم على افراد له اجتهاد في التعريفين المذكورين المتولية على كثير من فهو
 مشاكك المحدث في المقولات بحسب خصوصية الا ان وقوعه على سبيل التوسع والاضطرار خلاف الحد فاداره عليه معاصره وابسط
 الجواب الاول ان دفع انتقاص تعريف الجنبين النوع بانها يقعان في الجواب حقيقة والعرضي يقع توسعا انما يفيد لمن
 تميز فطرته بين الواقع في الجواب حقيقة وبين ما يقع فيه توسعا وانما اذا لم تميز الفطرة بينهما فباي شيء ليفرق بينهما وكيف يعلم
 ان الجواب حقيقة وذلك جواب توسعا حتى يجعل لك ذريعة لتمييز الجنبين النوع عن غيرهما وعلى جواب الثاني ان قوله
 الرسم يقع في جواب ما هو على خصوصية المرسوم على افراد غير مسلم فان قوله على خصوصية المرسوم لا ينافي قوله على افراد له
 فكما ان الحد يقال على خصوصية المحدث وعلى افراد اليمين كذلك الرسم يقال على خصوصية المرسوم وعلى افراد اليمين ولا
 تنافي بينهما وانت تعلم ان كون الفرق بين ما يقع في الجواب حقيقة وبين ما يقع في الجواب توسعا واضطرارا هو كمال اليمين في الفطرة
 المميز فلا يميز من لم يكن الفطرة مميزة ولم تميز بين الجنبين محل الاضطرار وعدمه لم يعرف تلوها بامارات
 العرضيات فلا باس ان لا يميز عند الجنبين النوع عن غيرهما وانما ادور على الجواب الثاني فناس عن غير فهم مراد الجواب
 فان مراده ان النوع والجنبين انما يقعان في جواب ما هو اذا كان يسؤل عنه فرد او افراد شخصية او عنفيتها كما اذا سئل
 ما هو اذنيه وقاله ثم ما هو اذنيه والرومي والفارسي ما هم فجاب بالنوع وكان افراد نوعية وجميع بينهما في السؤال كما اذا
 سئل الغنم والبقر بما هو الغنم والبقر والفرس ما هي فجاب بالجنبين في صورتين بالحد لا بالرسم وانما يجوز وقوع
 الرسم في الجواب توسعا اذا سئل عن خصوصية المرسوم كان يقال للفرس ما هو ويجاب بانه دابة لتصلح للركوب والركاب كان احدا

يقع في الجواب دأسل عن خصوصية المحل وكان يقال الفرس هو ويجاب بأنه الحيوان الصايل ليس مراد الجيبان المرسم لايكون
 متقدما ومحمولا على افراد المرسوم وان احدهما يكون مقولا ومحمولا على افراد الحمد وحتى يرد عليه اورثانيا بان لزوم وقوع الثاني
 في جملته هو وعدم صحة وقوع العرضي فيه حجبى بحكم الفطرة ولا تجوز خلافا بل تجوز بوجه شلا اذا سئل فقل هذا غير الى فرس
 بيجاب بانه حسن البحرى نسب المسؤل الى ما كرهه لا ترى ان فرعون اعني افلاطون اقتبط اذا قال موسى عليه السلام وما رب العالين
 فاجاب بانه كرم قبل فرعون الى من عنده وقال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لينجون فاور وعليه التحقق الدواني ان حكم فطرته
 ليس ملزما بغيره ولا لا يشك ذو فطرة سليمة في ان اذ اسئل الفرس جيب بانه دابة تصلح للكل والفرس تحسن العقلاء اما الاستدلال
 بطعن فرعون على موسى عليه السلام فموجب فان موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ذكر العوارض في جوابه موزون ذلك ليل
 على جوازها في صورة الاضطرار ولا شك ان كلام موسى عليه السلام احرى بان يتيسر من كلام فرعون مع ان موسى عليه
 السلام اجاب عنه بقوله رب السموات والارض وما بينهما اني اتهم لتعلمون فاعاد عوارض اخرى بنسبها على ان المقام مقام اضطرار
 ولا سبيل الى غير العوارض ونسب للعين اتباعا على عدم ائقفل الذي هو اجنون بطريق التعرّين الذي هو اطلع من يتصريح كانه قال
 اتهم الجانين اذ لا تعلمون انه غير مقدور التحديد فلا اضطرار على الى ذكر العوارض وبذلك ان اقل اصل عرض فرعون على موسى
 عليه السلام وادعوا لم يلفت الى جوابه المذكور في نفس القرآن ثم جعله حجة على غيره مع ورود المنع الظاهر لا اقل من اجمال ان
 يكون مراد موسى عليه السلام ما ذكرنا على انه تخيل ان العين كان يعرف صحة جواب موسى عليه السلام وانما ذكر ذلك لعلنا على
 الاشياطين الذي خصوا من حوله القول السمع الى قوله كانه مع عليه بانه عبد ذليل لان الله هو الرب جلجل وان موسى عليه السلام
 نبى لم يرد حقا كان يدعى بايشى ككاهنة وغشاد ونقل البنية انه قد شاور بالمان في متابعتة موسى عليه السلام منها عن ذلك قال نبينا
 انت رب تعبدوا انت عبد تعبد فثبت على ما كان فيه من الغشاد والاصول المعنى والاكتفاء وصادر ليس ارباب الجبال ارس صحا
 اضلال الاضلال قدوة لكل معادله وقدوة لكل حاسن الحق جاعده مع قطع النظر عن الكسوة كان جهله بالحقائق وسخافة عقله
 بحيث يقول يا امان يا ابن لي صرنا على اطلع الى آله موسى فكيف تمسك من العقلاء بكما وكيف ليتدبشاه حتى يعبر عنه بالافلا
 يقع في الاولهم انه الحكماء المبشرين انتهى واجاب عنه الصمد بان ما استدلل به من قول موسى عليه السلام على جواز وقوع
 العرضي في جوابه لا يقتضيته مبنى على امرين احدهما انه عليه السلام حل في الواقع في السوال على الحقيقة وهو موم اذا نظر الى حلهما
 على الاسمية في الجواب شرح مسبقهم الامم ولم يحلها على ما يقتضيته لهذا المقام عنه والثاني ان لا يكون جوابه على اسلوب الحكماء
 يكن جواب السوال المذكور بل يكون جوابا للسوال لاقتبحال السائل كافي قوله تعالى ويلك عنك عن الابد قتل عي وقبحه النصارى
 ولا يحج حجة محقق في موضعه اذ لم يكن جوابا للسوال المذكور لا يدل على جواز وقوع العرضي في جواب الحقيقة ومن الجائز ان

عليه السلام لوجه الواقع في السؤال على الحقيقة وذكر الجواب على أسلوب الحكيم بل الظاهر ان العرضي متى وقع في الجواب عن الحقيقة كان
على هذا الأسلوب يجعل تلك شارة الى ان السؤال باليسر متعاقبا في موقعه اذ لا وجوب ان يجاب عن السؤال عن الحقيقة بما يتحقق
ولما قلنا هذا فالعقل جعل اعتراض فرعون على موسى عليه السلام وادعاء فرعون بما رتبته اذ فرعون سئل بما يتحققه عن العالمين
ونظر السؤال يدل على بلادة السائل سور فبعد ان قيل السؤل عنه قال بل لئلا السؤال حشرة الحبيب عليه السلام ينطلي ذلك اما
جعل على معنى آخر واما الجواب على أسلوب الحكيم فالعقل لا يعلم اعتراض فرعون على موسى عليه السلام بل يستدل بالكار فرعون عدم
قبول ما ذكره على ان الجواب الذي كان فرعون مطالب به بوقفة السؤل عند ادعاء فرعون ان يبين تسليمه اعتراضه انتهى كلامه
وبناء الكلام يدل على ان المصدر يجوز وقوع الرسم في جواب الالاسمية وان يستدل ليس على متنازع وقوع العرضي في جواب الالاسمية
كما ذكرنا سابقا وقال ابنه انما اعني المصدر يستدل بكلام موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكلام فرعون انما الاستدلال
بكلام موسى عليه السلام فلان ما حمل على الحقيقة لعدم تحقق جوابه بل على الالاسمية واجاب بما هو العصباء ثم لما لم ينسب فرعون
بهذا ولم يعلم ان المقام لا يناسب طلب الحقيقة وشفع واعاد السؤال وصر على طلب الحقيقة اجاب عليه السلام بأسلوب
الحكيم ثم عتبه بقوله انكم تقولون تنسبوا بي على هذا فوضح وقوع العرضي في جواب ما هو ما حمل على الالاسمية ولما احتج الى جواب
آخر دلالة انكار ما فرعون ان جواب موسى عليه السلام صواب ايراد فرعون غير وارد لان العرضي يصح ان يقع في جوابه
على ما توهمه العقل بل لان السؤال بما يتحققه غير واقع في حقيقته انما ينبغي ان يسأل بما لا اسمية او عما يكون المذكور بهما جوابا على
أسلوب الحكيم فظاهره في القرآن كثيرة منها قوله تعالى ليكن كنك ذواته فقولوا انما نبيك عن الالهة ومنها قوله تعالى
ليكن كنك عن الروح على ما فسر في التفسير ووضح وقوع العرضي في الجواب لما قيل انما على أسلوب الحكيم وان المذكور راجع الى
اجرة تلك الاسئلة بل هي اجرة الاسئلة اخلافة واما الاستدلال بكلام فرعون فظاهر انتهى وبما جرى ان تذكرنا ذكر في التفسير
في بيان هذه الآيات يعلم ان سؤال فرعون بل كان بما لا اسمية كما بما يتحققه وان موسى عليه السلام بل حمل على الالاسمية ثم على
الحقيقة وان جوابا عليه السلام بل كان جوابا عن سؤال فرعون ثم عن سؤال آخر لا على أسلوب الحكيم كما في قوله تعالى يا سؤلك
على الحق فقول ان ما سجدانه موسى وباركنا عليه السلام وقال فلما فرعون فقولا انما رسولا هب العالمين ان ارسل منا
بنينا من قبل فمضى ما جرى فقال فرعون ما ركب العالمين فقال رب السموات والارض ما بيننا ان كنتم مؤمنين قال لمن حوله
اللاتسمون قال يحيم ربكم باركهم الاولين قال ان رسوكم الذي ارسل اليكم ليجنون قال رب المشرق والمغرب ما بيننا ان كنتم
تقولون قال لمن اتخذته كهبا غيري لا جعلتك من آل فرعون قال اولو منك بشي بهين قال فأتك بان كنت الصالحين
قال المفسرون يحيل ان يكون فرعون عاقبا ما سجدانه واما قال ما قال طلب الملك والامانة وقد ذكرنا ما سجدانه في كتابنا

يقيم الدلالة على اثبات القدر المتخالف اليه في صحته دعوى الرسالة و فرعون لطالبه بيان المادية اعرض عليه السلام عن بيان مادية
اسئول عنه في جواب سؤالي المتابع بيان المادية وعدم تعلقه بالملوك فلما عجز فرعون عن اجماع عدل الى التحويل قال
لمن اتخذت الكهنة لاجل انك من السجّين فعند ذلك ذكر موسى عليه السلام كلاما بما يتعلق بقلب فقال اولو دينك بشي
بين فلما خلق في الكلام قلبه قال فانت بران كنت من الصاومين فهذا ما ذكره في تفسير هذه الآيات ومن لطائف البلاغة
في هذا الكلام المعجز ان نظام ان موسى عليه السلام اجاب اولاد ان قال رب السموات والارض وما بينهما ولم يكن انكار رب السموات
والارض وما بينهما في غاية الاستبعاد والاستحالة من جهة العوام والكثير من جهلهم من ان السموات والارض موجود
قدسية تدور بها كسفن فرعون في الانكار على هذا الجواب بالاستعجاب والاشفاق على هؤلاء السجّين فلما استعجز موسى عليه السلام بان جوابه
لم يفتح في قلوبهم وان لا يستبعد من جهل العوام كجملته انكاره اجاب ثانيا بما لا يمكن انكاره من احد من جهلهم الجبلية واليه وكلف
الرب فقال ربكم ورب ربكم الاولين وانشأ بقوله ربكم الى ان حدوهم معلوم فبين لهم ان الكهنة انكاره فلا يحسد من الاقرار بان لهم
ربا وادعهم وبقوله ورب ربكم الاولين الى ان مات آباءهم الذين صنعوا وعلوهم يتقرب بطلائع به لا يسيل الى انكاره فلا يسيل
الى ان يعجزوا به بل انما هم وما هم فلما استعجز فرعون ان انكاره الجواب لا يتاخر في تحجروا والاستعجاب قال ان رسولكم الذي
ارسل اليكم ليجنوا يعني ان كلامه لا يتامل في تصوره الا انه قسّم بين البهيم والبهائم فلا ينبغي ان يلقى اليه السمع وكذا ذلك بجملة
الاشياء وان وباللهم وعلمهم عن الاصل في كلامه كجملتهم عن قصد فاجاب موسى عليه السلام عن سفاهة وغرور واجاب ثانيا
بما يشاهدونه في حال من التغيرات والاعقالات التي لا يمكن وقوعها وسدوها لا يتبدل بحدوثها من غير ان يقر رب المشرق والمغرب
وما بينهما وعنده بقوله ان كنتم تتقون فسيبها على ان من يستحق ولم يعلم مثل هذا بين الواضع مع تلقينه آيات البينات ثلث
مرات ولم يعلم ان ما ذكره ربه الجواب لا يرفق بكونه من العقلاء ولا يقطع بان من ذوي العقول فاقطع فرعون ولم يجزئه في
سبيل الى كنهه عليه السلام عن الدعوة الى الحق فقال لمن اتخذت الكهنة لاجل انك من السجّين يعني لا اتخذت الكهنة لاجل
وان كان من جهلهم من انكار رب السموات والارض وما بينهما ورب ربكم الاولين ورب المشرق والمغرب ما ينبغي ان يقع ولكن اتخذت
الكهنة لاجل انك من السجّين ولم تقل لاجل انك لان ذلك المبلغ في التحويل او معناه لاجل انك من السجّين الذين
هم كثير وان لا ينظرون ولا يؤمنون واعلم انهم كانوا من عبادة الكهان باخذ من يري ان يسجد فيضطره في سيرة عتيقة فذل
لا يضربوا لاسمع وكان ذلك اشد من القتل الا في اشد الاشياء الى اعظم سلطان وشدة لطشه والى انه فعل كجملتهم من عضوه
ما يحذر وفلانين ان هذا الوعيد مجرب وتخفيف فلما راي موسى عليه السلام جهل طيشه وعلم انه لا يسمع الى ما يلقى الى عقله خاطبه
بقوله اولو دينك بشي بين فان السموات والاشادات اقرب الى ادراك الجملة وعلق بقولهم وما سبب في انظارهم من

المعقولات اذا دريت ما عرفت فلعلمك تظننت وتيقنت ان موسى عليه السلام ما حل ما في سوال فرعون لما رب العالمين
على ما الاسمية اما اول افلاذ عليه السلام قال فرعون لقد علمت ما اتزل من رب السموات والارض فكان عليه السلام
يعلم ان فرعون يعلم رب السموات والارض فكيف ظن ان عليه السلام حل ما في سواله على ما الاسمية واما ثانيا فلانه لا يكون
احد على ان يقول ان موسى عليه السلام لم يظن بمرد فرعون واجاب من دون ان يفهم معنى السؤال واما ثالثا فلان موسى
وبارون على نبينا وعليهما الصلوة والسلام اما ثانيا فرعون وقال ان الله رسولا رب العالمين فيما بيننا لان العالمين بارسلهما
اليه فما ل فرعون وقال ما رب العالمين يعني من الذي ارسلكما فكان مقصوده السؤال عن حقيقة رب العالمين لا عن شرح
مفهوم هذا الاسم بل لم يكن مفهوما هذا الاسم مما يخرج الى شرح فلم يكن ذلك محلا للسؤال ما الاسمية فانما كان السؤال عن
حقيقة رب العالمين الذي دل كلاما على انه موجودا وانه ارسلهما اليه فكيف يتوهم ان موسى عليه السلام حل ما في سواله على
ما الاسمية بعد ادل كلامه على مطلب اهل البيضة واما انما افلاذ عليه السلام ذكر في الجواب ما يدل دلالة ثبوتية على وجود
رب العالمين فكما يتبين بعد الجواب حاجة الى السؤال بالثبوت واعاود تلك الناحية التي هي دلائل وانضمه على وجوده مضافا
فلم يكن مقصوده شرح مفهوم الاسم حتى يتوهم انه عليه السلام حل ما على الاسمية فاما قال الصدوق ان الكاشان ان عليه السلام
حلهما على الاسمية وفي الجواب شرح مفهوم الاسم ولم يحلهما على ما الحقيقة لنبوللحكا في غاية السقوط فان قال انه عليه السلام
تظن بمرد فرعون وفهم ان السؤال بما الحقيقة فكيف عليه السلام حل ما في السؤال على الاسمية لا لاجل اقتناع جواب بما الحقيقة
على ما ذكره فيكون مرجع كلامه الى انه عليه السلام ذكر الجواب على أسلوب الحكيم عن سوال لائق بحال المقام ولم يجب عن
سوال فرعون فيكون قال الامر من الذين ذكر كما حيث قال انما استدلال بين قول موسى عليه السلام على جواز وقوع
العرض في جواب ما الحقيقة مبنى على العرض الى آخره قال واحد او هو ان جواب موسى عليه السلام ليس عن سوال فرعون بل
عن سوال آخر ثم لا ينبغي ان جواب موسى عليه السلام من قبيل الجواب على أسلوب الحكيم فان الجواب على أسلوب الحكيم انما
يليق ان كان السائل مسترشدا اذا كان معاندا للقول لمن اخذت آلهما غيري لاجل ذلك من المستبين نقياسا على قوله
سبحانه وليسكنوك ما في انفقون وقوله تعالى وليسكنوك من عن الايتي وقوله سبحانه وليسكنوك من الروح قياسا مع الفدق
فانما ان جواب موسى عليه السلام كان عن سوال فرعون بما الحقيقة واما ذكر عليه السلام العوارض في الجواب لان ذكرها
كان بوجه القدر المتعارف اليه في دعوى الرسالة او لا ان اقتناع بيان للبيبة الحقيقة فمضطوا الى ذكر العوارض واما ما كان في كلام
عليه السلام ولسل على جواد وقوع العرض في الجواب عن سوال بما الحقيقة كما قال الحق ولقد عجبنا لنميت المنصور حيث
قال ان اياه استدلال بكلام موسى وكلام فرعون الى آخره فالحق عده ولم يظن ان اياه كان حترضا على استدلال المحتر

بكلام موسى عليه السلام على جواز وقوع العرضي في الجواب عن السؤال بابلان كان انما بابدأ باحتمال حمله على السلام باعلى
 الالهيته واحتمال كون جوابه عليه السلام على اسلوب الحكيم كيف صدر له وسد لاهي عدم جازمه بابدأ باحتمال بحيث ثبت
 انه عليه السلام حل اولاهي الالهيته ثم بعد هرا فرعون اجاب على اسلوب الحكيم فان اثبت ذلك بانه لا يجوز وقوع العرضي
 في جواب ما الحقيقة فقد وقعت استدلاله على ثبوت المدعى فوقع في شناعة الدور والحكاك ثبت ذلك بدليل آخر فكان
 الواجب عليه ان يذكر ذلك الدليل حتى يظهر فيه واهي دليل على ان موسى عليه السلام كان يعتقد ما اعتقد الصدور وبينه من
 ان وقوع العرضي في جواب ما الحقيقة لا يجوز لوفى صورة الاضطراب حتى يضطر الى حل ما في السؤال على الالهيته فهذا حال
 استدلاله بكلام موسى عليه السلام ولما استدلاله بكلام فرعون الذي عبر عنه بالخاطون القبط فبني على ان ثبوت نسبة
 موسى عليه السلام الى الجنون كانت لاجل انه سال عن الماهية واجاب به عليه السلام عن سؤاله بالعبراني لوسلن انك
 ولانها لم تكن التلميس على من حوله وصر فرعون عن سئل فقال عليه السلام على ما ذكرنا من قبل فلابد ان يكون فرعون جالسا
 فرعون كان جالسا متنازع ان يجاب سؤاله بالماهية الحقيقية والاهم ليعال بها الحقيقة وج يجوز ان يكون فرعون جالسا
 وقوع العرضي في جواب ما الحقيقة فان نهد المسئلة مسئلة وقع فيها الاختلاف بين العلماء فالاهم وان يشبه الامر بما على
 فرعون فكان انكاره على جواب موسى عليه السلام لاجل جملته جازم وقوع العرضي في جواب ما الحقيقة فلا يصح ان يجعل
 جملة على اعتنا صدق لو كانت جملته لا يجي كان كخطب اشع وافطع نداء الكلام وان قضى ان التطويل لكنه لا يتخلل التصيل
 والصدق لالحق وهو يهدي سبيل **قوله** كلتي ما في اللغة سؤال عن الماهية هذا غير ظاهر في القاموس في بيان ما الاستفهام
 متنا بادهي شي نحو ما هي والوهنا وما تملك يمينك واليه فان اهل اللسان يتعلمون كلتي ما في مستما الاتهم ومحاو رتهم
 استمعا لاشكافي طلب التعريفات العقلية وغير ما حيث لا يكون محلا للطلب الحقيقية ومن العجائب ان هذا الفاعل
 استدل على ان كلتي ما سؤال حسب اللغة عن تصور الشيء بالكتابة فرعون نسب موسى عليه السلام الى الجنون حيث اجاب
 عليه السلام عن سؤاله راتب العلمين بالصقات وانت قد عرفت فنتائج هذا الاستدلال **قوله** ما سبق من تفصيل فرعون
 اصطلاح من البرهان هذا اللفظ غير ظاهر بل الظاهر من كلام شارح الاشارات في فن البرهان صرح جواب ما الحقيقة في
 اجنس والنبوع واحد ونقل الصدور المعاصر لمحقق الدواني عن شيخه انه قال في الشفاء بعد على المطالب والمطلب
 حقيقة الذات فلا يصح الابعاد ثبات حقيقة الذات وهو بالحقيقة المحم وبالحكمة فلا بد لاثبات كون ما سبق من تفصيل
 اصطلاح من البرهان من سنده ليعمل عليه **قوله** المعلم الاول للكنية الالهية ثلث اتممة قد تفتنا في فروع سمحت كجمل ام
 الوجه وانه ما نسبنا الى الماهية والآن نعود الى تحقيق القول فيه وفي امر كجمل على وجهه لا بد منه لتحقيق هذا المقام

نقول لا يخلو ما ان يكون الوجود عارضا للمهية المكننة في نفس الامر واما عليها في الواقع مع غل النظر عن مرتبة الحكاية
 الذهنية والملاحظة العقلية ولا يكون كذلك بل لا يكون في نفس الامر في الواقع الانفس المابية من دون زيادة
 امر عليها وانصاف صفة ما اليها ثم العقل يضرب من تحليل فيشرع منها معنى هي الصيرورة والوجودية كما في شرح
 حقيقة الانسان معنى هي الانسانية فعلى الاول يكون للمهية النقص بالوجود في نفس الامر للوجود وعرض للمهية
 في نفس الامر مع قطع النظر عن الملاحظة العقلية والحكاية الذهنية كما ان للشوب
 والسمار انصافا بايما عن والعوقية وفي الواقع واللبياض والكفوقية وضال للشوب واسمار في نفس الامر مع قطع النظر
 عن الملاحظة الذهنية وعلى الثاني لا يكون للمهية النقص بالوجود في نفس الامر ولا للوجود وعرض للمهية في نفس الامر كما
 ليس بخصيصة الانسان النقص بالانسانية في نفس الامر ولا للانسانية وعرض لحقيقة الانسان في نفس الامر فيكون على
 التقدير الاول للمهية الموجودة مرتبة في نفس الامر احدها مرتبة ذاتها التي هي معرفة للوجود في نفس الامر والاخرى
 مرتبة الوجود العارض لها في نفس الامر وعلى التقدير الثاني لا يكون للمهية في نفس الامر مع قطع النظر عن الملاحظة الذهنية
 وانتم على الامرته واحدة هي مرتبة ذاتها فقط ولا يكون في نفس الامر مرتبة الوجود العارض لها اذ ليس الوجود على ذاتها
 عارضا في نفس الامر والقول باجعل المؤلف مبنى على التقدير الاول والقول باجعل السبب على التقدير الثاني فانه
 لو كان الوجود دائما على المابية في نفس الامر عارضا لها في الواقع كانت المهية معروضة للوجود مشغولة في الواقع ويكون
 ذلك الانقص والعروض الواقعي اثر باجعل الجاعل على ذات التقدير فعين القول باجعل المؤلف على ذات التقدير ما كان
 في نفس الامر نفس المابية فقط ولا يكون الوجود عارضا لها في الواقع فلا يتحقق في الواقع الامر واحد هي المابية ولا يكون لها
 النقص واقعي بالوجود ولا للوجود وعرض واقعي للمهية فلا يكون اثر الجاعل في الواقع الانفس المابية ويكون الوجود وحكاية
 ذهنية عنها فتعين القول باجعل السبب ولا يكون للقول باجعل المؤلف على ذات التقدير سبيل فقد بان ان المهية على تقدير
 القول باجعل المؤلف مرتبة في نفس الامر احدها مرتبة التقرر وتجبر الذات والاخرى مرتبة الوجود وعلى تقدير القول
 باجعل السبب مرتبة واحدة هي مرتبة التقرر اي تجبر الذات وبه المرتبة اذ هي عنها فحكايتها الذهنية هي مرتبة الوجود وسوار
 خبرنا في مرتبة الحكاية الذهنية بلغة الوجود والصيرورة او تقرر او تجبر او كون او الشوب وغير ذلك مما يمكن ان يفي به
 عن مرتبة نفس الذات فعلى تقدير القول باجعل المؤلف لما كان للمهية في نفس الامر مرتبتان احدها مرتبة تجبر الذات والاخرى
 مرتبة وجودها كان بانها حكايات ان احدها حكاية عن المرتبة الاولى والاخرى الحكاية عن المرتبة الاخرى ويكون تماكب
 الحكاياتان ففصلين سبيلين احدهما عند الحكاية عن مرتبة التقرر والثانية عند الحكاية عن مرتبة الوجود وعلى تقدير

القول بأجل بسيط لما لم يكن لهية في نفس الامر الامرته واحدة وكانت الصيرورة والوجودية وكل ما هو في معناها عبارة عن
 حكمية تلك المرتبة لا غير فلا يكون بانها تلك المرتبة نفس الامرية التي عنها الاحكامية واحدة هي الحكمية بالوجود فلا يكون العقل
 على هذا التقدير الابهلية بسيطة محمولها الوجود وما في معناه لا غير فقد بان انه لا يمكن القول بهلية بسيطة على تقدير
 القول بأجل البسيط اصلا فمن ذهب به الى ثلثية مطلب بنى هذا الوجه انيحت على اصل أجعل بسيط فانه لم ينعهم
 معناه ولم تعطين ببناه والعبوب ان الشارح ومعلمه ضيعا العرف في التلفظ بلفظ أجعل بسيط والتقرر والتجوير والفعيلة
 ولم يفسر لهما ان يدبرا معانيها كما عرفت وتعرف انشائها العز في تفصيله **قوله** يطلب به التصديق بفعيلة حقيقة وفتح
 قواها **قوله** قال في الاقضية الميم ليس الوجود حقيقة الاض من الوجودية بالمعنى المصدري اي صيرورة نفس الذات
 في ظرف ما لا معنى خفيهم الى الماهية او متخرج منها فجعل مناط الصحة انتزاع الوجودية وحل مفهوم الوجود فاعمل المحقق
 انه ليس في ظرف الوجود النفس الماهية ثم العقل لضرب من التحليل متخرج منها معنى الوجودية والصيرورة المصدرة
 ويصنفها ويحمله عليها على ان مصداق أجعل ومطابق الحكم هو نفس الماهية بحسب ذلك الظرف لا هو انما يقوم بها فيصح كحل
 انتهى ثم قال بأجل الوجود المطلق معنى مصدري لا يورث من مبدل للمحول قائم بالموضوع انفعاله وانتزاعا بل من نفس
 ذات الموضوع المجلولة بجعل الجاعل اياها ولا يتصور لذلك المعنى تحصل فتقوم الانفس الاضافة الى موضوعه لا قبل الانشأ
 واوردت ان حقيقة ان موضوعه في الاعيان لا غير فاعلم ان مرتبة ذات موضوعه في العين او في الذهن مصطلح على
 اعتبارها بفعيلة الماهية ووضع لها اسم هو تقرر الذات وحقيقة هذا المفهوم المصدري المنتزع تنسب بالوجود ويعبر عنها بالوجودية
 فان تقرر الماهية وفعاليتها وان لم ينبثق عن اقتضان الوجود الا في اعتباره العقل الا انها مستبعدة للوجودية والوجودية مسبوقة بها
 وفعاليتها تقرر الماهية بجعل الجاعل معيار صحة انتزاع الوجودية بالفعل ومناط صدق حمل الوجود انتهى وقال في
 اوائل العقبس الثاني من القبسات انصحت المتبصرين بالتواضع عليك في سائر كتبنا ان وجود الشيء في اي ظرف ووعا كان
 هو وقوع نفس ذلك الشيء في ذلك الظرف لا الحق امر به وانضمامه الى الارجح اهل بسيط الى اهل المركب وكان شربوت
 الشيء في نفسه هو شربوت الشيء ومن يحسب وجود الماهية وصفاتها اللوحات العينية او امرها من الامور الذاتية ورا
 مفهوم الوجودية المصدريه فليس من اهل استحقاق المطالبة ولا هو من رجال اصحاب الحقيقة كما قال شعر كذا السابق
 في انشاء ولو كان الامر على ما حسبه كان الوجود ونفسه ماهية ما من الماهيات ويكون لامحالة وجوده زائدا على ماهية كما وجود
 سائر الماهيات الممكنة ويكون وجوده اليز هو شربوت المصدري كما وجود سائر الاشياء فان الوجود في الاعيان هو نفس صيرورة
 الشيء في الاعيان لما بالانقسام بل بصير الشيء في الاعيان وكذلك الوجود في الذهن هو نفس وقوعه في الذهن ووجود

كل عرض هو وجوده في موضوعه وجود الوجود هو وجود موضوعه والشيء المعلوم نفس ذاته وحيثية مجموعته اجمال جلا
بسيطه والوجود وكحاية جبر ذات المجموعه بالفعل فمرتبه نفس الذات المجموعه بالفعل يقال لها مرتبه التقرو الفعلية و
المطلب الذي بازائها البهل بسيطه الحقيقي اعني بل الشيء ومرتبه الوجودية المصدريه المنتزعه منها يقال لها مرتبه الوجود
والمطلب الذي بازائها البهل بسيطه المشهور اعني بل الشيء موجود على الاطلاق وصورتين المطلبين باخره واحده
الحكي عنه ومفاد السالب في الهيئات اما في الحقيقي فسلب الذات في نفسها واما في المشهور فسلب الوجود على الاطلاق
وصورتها ايترا باخره واحده كسلب الحكي عنه فاما اثبات مفهوم بالذات اي مفهوم كان من جبريات الهيئه اذن عرضيا
فمن جيز البهل المركب اي بل الشيء شيء والحكي عنه شئ شئ وفي السالب سلب شيء عن شيء فاذا الوجود هو شرح
نفس الذات بالتقرو العدم وهو سلب الوجود وشرح بطلان الذات الموهومه وبسيتها وهو ليس هناك شيء لان
هناك امر مفقود وليس انتهى وبذا الكلام لم يصدر عن فهم تدبر فانه قد اعترف بان الشيء المعلوم نفس ذاته وحيثية مجموعته
اجمال جلا بسيطه والوجود وكحاية ذاته المجموعه بالفعل فمرتبه نفس الذات المجموعه بالفعل يقال لها مرتبه التقرو الفعلية
فلما كان الوجود وكحاية ذاته المجموعه بالفعل التي هي السماة بالتقرو الفعلية كانت الهيئه البسيطه المشهوره وكحاية عن
تلك المرتبه فطلب البهل بسيطه الحقيقي اما كحاية عن تلك المرتبه في الهيئه البسيطه المشهوره لا غير وكحاية عن مرتبه اخرى
تلقم تلك المرتبه ليعين ما هي وليس كحاية عن شيء فليس مطلباً بقدر اقلنا فضلا عن ان يكون مطلب بل واما قولنا
بل الشيء فمن العجائب التي يستحسب منها الصبيان فان بل الشيء اما كلام تام ولا على الثاني ليس كلاما فضلا عن ان
يكون مطلباً بقدر اقلنا وعلى الاول فلما ان التقرو الخبر والا على الثاني فقد تم الكلام باسم واحد من دون اسناد وعلى
الاول فذلك الجزاء وكحاية ذاته المجموعه بالفعل فهو الوجود على ما اعترف سواء عبر عنه بلفظ الوجود او بلفظ التقرو الثبوت
او غير ذلك ما يعينه هذا المعنى فهذا المطلب مطلب البهل بسيطه المشهور لا غيرا وغيره من جبريات الذات وعرضيا
في هذا المطلب من طلب البهل المركب كما اعترف به واما قوله مرتبه الوجودية المصدريه المنتزعه منها يقال لها مرتبه الوجود
فان اراد به مرتبه كحاية عن مرتبه نفس الذات فهذا مستحيل لكن هذه المرتبه هي مرتبه كحاية التي هي الهيئه البسيطه
المشهوره وليست كحاية عنها الهيئه البسيطه المشهوره وانما الحكي عنه لها مرتبه نفس الذات السماة بالتقرو الفعلية فلا
معنى لقوله والمطلب الذي بازائها البهل بسيطه المشهور اعني بل الشيء فانه نفسه اعترف فيما قلنا عن الالف المبين بانه ليس في الواقع الا نفس الهيئه ثم
اعتل بضرب من تحليل ينتزع منها معنى الوجودية والصيرورة المصدريه ليعينها ويكمل عليها واليه تلك المرتبه

كانت متحققة في نفس الامر مع قطع النظر عن كناية الذهن المتزاح فالتحقق في تلك المرتبة اما نفس المبهمة بما هي في اوجدها
 مع امزاجها عليها فعلى الاول تلك المرتبة هي مرتبة المتقرب لا غير على الثاني يكون الوجود وصفان اوصاف المبهمة في نفس
 الامر بطل ما قال في الاتقي البين وخرج على تقدير فهمه من ان بل استحقاق الخاطبة واما قوله وصوره بين الطرفين
 باخرة واحد بحسب الحكمي عنه فالعاطف ليس تحتها معنى فانه ان اراد به ان الحكمي عنه مطلب البهل بسيط لتحقيق هو الحكمي عنه
 بمطلب البهل بسيط المشهورى كما هو الظاهر فبطل ما ذكر من قبل من ان مرتبة نفس الذات المجهولة بالفعل يقال لها
 مرتبة المتقرب والغلبة والمطلب الذى بانها البهل بسيط لتحقيق مرتبة الموجودية المصدرية المنتزعة منها يقال لها
 مرتبة الوجود والمطلب الذى بانها البهل بسيط المشهورى اذ على هذا التقدير يكون كلا مطلبى البين الذين ذكرهما باننا
 مرتبة واحدة هي الحكمي عنه الواحد ولا يكون على هذا التقدير مرتبتان يكون احد المطلبين المذكورين باننا واحد بها واخرها باننا
 اخرها فمما اذا كان الحكمي عنه لهما واحدا فاما ان يكون الحكاية في احدهما كمال مفهوم على الذات وفي الآخر كمال مفهوم اخر فذلك
 المفهوم ان الحكاية نفس الذات فيما الوجود على ما عرفت من ان الوجود كناية جوهرة الذات المجهولة بالفعل فلا يكون ان
 مفهومين بل مفهوم واحد عبر عنه بتفصيل شلائيل متارة الذات متفرقة وتارة الذات موجودة وعن يمين الطرفين اللغظين معنى واحد
 هو كون الذات فلا يكون هناك مطلبان بل مطلب واحد عبر به بارتين ولا عبرة باثنيتية العبارتين فان العبارات كثيرة
 فلو عجب اعلان يسمى كل عبارة مطلباً فليقلع امان ان يكون في احدهما كناية كمال مفهوم ولا يكون في الآخر كناية كمال مفهوم
 ما اصلا فيكون ذلك الآخر مفهوماً مفرداً لا مطلباً بقصد تقييدها وان اريد معنى اخر يكون بحسب الحكمي عنه لامة مطلبى البين
 المذكورين غير الحكمي عنه لاخرها فلا يكون صورته بين الطرفين واحد بحسب الحكمي عنه فلا يكون لهذه الالفاظ معنى وبكذلك الحكم
 في سالب تبيين البين واما قوله فاذن الوجود وشرح نفس الذات المتقررة فهو صريح في ان البهية البسيطة استلته
 محمولها الوجود اذ العدم هي التي تتحقق عن نفس الذات المتقررة او الباطلة وليس هناك بهية اخرى بسيطة محكي عن تقرير
 الذات ولعلنا هنا نفكر الى علم الشارح كيف يتخطى كلاس ولا يبالى اين يذهب وفشار وقوع في هذه الروطات مع
 فذهبا الى القول باجعل بسيط من دون ان يتدبر مناه وتغيظ من سماء فذهب الى ان الوجود من العوارض اللاحقة
 للمبهمة في نفس الامر فلم يكن لمحميد من ان يقول ان المبهمة في نفس الامر مرتبتين احدهما مرتبة نفس ذاتها المعروفة
 والاخرى مرتبة الوجود العارض فحسب ان الحكاية عن المرتبة الاولى مطلب البهل بسيط لتحقيق والحكاية عن المرتبة الثانية
 مطلب البهل بسيط المشهورى ولم يتفطن بان على تقدير القول باجعل بسيط السبيل الى القول بكون الوجود من
 عوارض البهية في نفس الامر كيف ولو كان الوجود من عوارض المبهمة في نفس الامر كان بينهما وبين الوجود وسطا و

في
 في
 في

في

ارتباط في نفس الامر كما بين الثوب والبياض او كما بين السماء والنفوسية وكان انهما جامعا بالذات ذلك لخطا والخط
الواقعي فلا يصح على هذا التقدير من القول بجعل المكون ثم انه لما ذهب الى القول بجعل بسيط فحصر الى ان يقال
بان الوجود يحكيه نفس الذات المجردة جلا بسيطا وعلى هذا التقدير لم يكن لربيع الى القول بان الالهية مرتبتين سنة
الواقع مع قطع النظر عن حكاية الذين وانما اتراعا لكنه اذ سخ في ذهنه ان الوجود من عوارض الالهية في نفس الامر وكانت
مرتبة التقدير حاصلا فاصحيا عنه للوجود متقدما عليه تقدم المصدق على الصادق وانما عداوا حتى على الحكاية توهم ان الالهية
على تقدير القول بجعل بسيط مرتبتين في الواقع مع قطع النظر عن حكاية الذين وبنار على هذا توهم الذي فشا به الغفيم
توهم البطل بسيط الالهيتين وتوهم مرتبة التقدير اعني مرتبة نفس الالهية الواجبة التي هي المحكي عنها للحكاية بالوجود مرتبة كحكاية
ذنبية وجعلها مطلب لبطل بسيط الحقيقي وهذا كله ناش من سوء الفهم وعدم التدبر والشارح قد يملك في تقليد و
لم يراع الفاعل نفس تحتها معنى وكلمة فطن بان قوله حقيق البسط منه لطلب به التقدير بفعليته الالهية وشرح قواها
الفاظا بلا معنى فان فعلية الالهية وشرح قواها اما ان يكون عبارة عن نفس الماوية فهي لا تصلح لان يقال عنها بطل
وللان يطلب التقدير بها واما ان يكون عبارة عن شيء زائد على الماوية وهذا لا يتصور على اصل بجعل بسيط ولا يتصور
ذلك معلم الشارع ايضا فضلا عن ان يطلب التقدير به واما قوله على ما يحكم به بجعل بسيط فاضيه ان بجعل بسيط لا يحكم بان
نفس الماوية التي هي اشراف بجعل بسيط في الواقع صالحة لان يقال عنها بطل ولان يتعلق بها التقدير واما ان تأثير
اجمال في نفس الالهية وان اشره فيها بما هي في فلا ينبغي شيئا واما حاصل ان السؤال بطل انما يمكن اذا استخرج الذين
من نفس الماوية معنى وليس منه الى الالهية فيشكل عن ثبوت لها بطل فيجاب عنه بثبوت لها وعدم ثبوت لها واما نفس الماوية
الواقعية المسماة بالتقدير الفعلية فليست مركبا ذهني من سنده وسنده الالهية حتى تصلح لان يقال عنها اولان يجاب
عن السؤال عنها بطل ولان يتعلق التقدير بها فاجعلها مطلب بل لا معنى تحت قوله وتوحيدها مرتبة التقدير قال
في الاقربين بطلب بل شتم الى اثنين بسيط ومركب ثم البسيط الى نوعين حقيقي وشعوري والتقدير مجسبه الى بطل
بسيط وبطل مركب ثم البطل البسيط الى بسيط على الحقيقة وبسيط شعوري وبكيفية من بسيط سوال عن نفس اشي يجب
تجربته في نفسها لتقرر هويته في ستمها اعني المرتبة المتقدمة على مرتبة الوجود وهي الصلابة عن اجبال ابتداء
بلا وسط في محاذا العقل اصلا والشعوري منه سوال عن نفس اشي مجسبه مرتبة الوجودية والكون انما في نفس الامر
على الاطلاق او في الاعيان او في الذين وهي المرتبة المرتبة على المرتبة الاولى بلا وسط فالواقع في مطلب بل طلقا
انما هو بطل وليس الوجود على الاطلاق وليس الوجود شيئا ما هو موضوع او عرضيا ذاتيا او عرضيا فارجيا او

ليس عدم تظليله الاقسام باهال بسيط حتى البهل بسيط وهذا الحق بالاعتبار ثم باعتبار البساطة فيه غلط في المعرف
 التقديرية العلوم التصديقية ومنسند في ابواب الاقتناصات احدية والبرمانية وان كانت المرتبتان متساويتين في غير
 النماذج الذي يهتلف في تخطو المقترحة من ظروف الوجود فالسؤال عن تجوهر الحقيقة كما يقال بل العقل اى هل هيته العقل
 واجواب نعم اى ان بعض الهيئات التجوهرية هي العقل بل اجتماع النقيضين اى هل هيته هي اجتماع النقيضين واجواب
 ليس اى لا هيته تجوهرية هي اجتماع النقيضين واذا ثبت ان اشئ كالعقل مثلا تجوهر الحقيقة في الاعيان تنفي ذلك
 عن السؤال عن وجوده في الاعيان وكذا العكس اذ اشئ لا يصح ان يكون له حقيقة متفردة وليس لتلك الحقيقة التجوهرية
 وجود في ظرف تجوهرها وانما يخلق ذلك قوم ليسوا هم من المميزين بل الحقيقة المتصورة التجوهرية في ظرف يتبعها ويلزمها
 ان السلب عنها ان تكون موجودة في ذلك الطرف ولكن ينبغي ان لا يهل بفضل احد المرتبتين عن الاخرى سبق السابقة
 منها لتلاخيص حقوق الاحكام المختلفة بحسب ذلك وطلب البهل بسيط مقدم على المركب اذ طبيعة اثبات شئ لنفي نقصه
 ان يكون المثبت له ثابتا في نفسه حتى ثبت له شئ فيكون اشئ في نفسه ثم يكون له صفة وتتحقق ان عقود الهيئات بسيطة
 ليس مفادها باثبات شئ للموضوع او اتحاد الموضوع والمحمول بل مفادها تجوهر حقيقة الموضوع او لا تجوهرها يكون الموضوع
 في نفسه وانتقاره في نفسه وانما ذلك في الهيئات المركبة فقط فان العقدة في الهيئات بسيطة انما تثبت على حسب الضرورة
 الانشائية من طلب العقدة على الموضوع والمحمول والنسبة بينهما في الذكر والتعبير عما اورد كالعقل لا يحسب ما يرجع اليه مفاد
 العقدة وتعلق المقصد بالتعبير عنه ليس من ليتا بل محاولة النظر في اسرار العلوم اذا راجع غزيرة عقله وجد ان قولنا
 العقل متقرر وموجود مثلا اذا افاد ثبوت مفهوم التقرر والوجود واتحاد العقل والتقرر والوجود كان ذلك شيئا ورا
 تقرره في نفسه او كونه في نفسه ومتاخر عنه مايرام ليس الا اشئ التقدم اعني تحقق نفس ذات الموصوف لا اشئ المتاخر وهو
 ثبوت وصف له سواء كان ذلك الوصف مفهوم الثبوت او غير فاذا ن تحصيل ذات الموصوف من جيز الهيئات بسيطة
 وتحصيل وصف له من جيز الهيئات المركبة وكذلك السلب كقولنا ليس اجتماع النقيضين متقرا او موجودا مفاده بالحقيقة
 ليس ينشئ حقيقة وسلب ذاته وانتقاره في نفسه لا سلب مفهوم التقرر ومفهوم الوجود عنه فقد كنا عرفنا ك من قبل ان
 الوجود نفس كون الماهية وموجودتها لا ماب الوجودية اى امر به يكون الماهية وكذلك عدم اشئ في نفسه هو نفس انتقار
 ذاته لا انتقار امر عن ذاته هو الوجود على خلاف عدم صفة من صفات اشئ عن اشئ فاذا ن الايجاب في الهيئات بسيطة
 تجوهر شئ او ثبوته وسلب لبيته شئ او انتقاره والايجاب في البهل المركب ثبوت شئ لشيء والسلب انتقاره عنه هذا
 كلامه وانما قلناه من كونه طوليا بلا طائل سلبا يبقى للناظر في كلام الشارح نطلع ويستشرف الى ما خذه وانت تعلم

ان قوله واحتجتي من بسيط سوال عن نفس الشئ بحسب تجرير حجة في نفسها وقصر حجة في ستمها ان اراد به ان البهل
البسيط احتجتي سوال عن الشئ نفسه من دون ان تتضمن السؤال مغفوما ما معه فيكون البهل البسيط احتجتي سوالا عن
المغفود ولا يكون مطلباً لنفسه فيكون من مطلب ما وان اراد ان سوال عن الشئ نفسه بانه مغفوم ما معه فذلك المغفوم
اما عين مغفوم ذلك الشئ فيكون البهل البسيط احتجتي سوالا عن كمال الاول فيكون من حيز البهل المركب باختلافه
او مغفوم منتزع من نفس ذاته بوحكاية نفس ذاته فيكون هو الوجود فان الوجود حكاية نفس الذات المجرولة لا يقيم
بالذات اصغافاً او انتزاعاً على ما اعترف به فيما نقلنا عنه سابقاً فيكون البهل البسيط احتجتي هو البهل البسيط المشهور
الا غير لا يعني السلف بل هو التقرير شيئاً فان التقرير والتقرير انما يعني نفس الذات الواقعة المحكي عنها فهو
ليس خبراً عن الشئ المسؤل عنه في السؤال الاحتمال عليه في الجواب وانما ان يعني بضم نيتزعه الذين عن تلك الذات فيها
فذلك جزا الوجود والصيرورة والموجودية والتجبر والتقرير فبما يقال عنه البهل البسيط المشهورى وبما يجب به عنه وما قوله
اعني المرتبة المستقرة على مرتبة الوجود فان اراد بها مرتبة نفس البهية الواقعة الواقعة في نفس الامر المحكي عنها المستقرة
على مرتبة حكايتها بمرتبة الوجود ومرتبة الحكاية الذاتية التي هي حكاية عن المرتبة الاولى اي نفس الذات فقدم تلك المرتبة
على مرتبة الوجود عبارة عن تقدم المحكي عنه على الحكاية وتقدم المصدق على الصادق وتقدم المنتزع منه على المنتزع فكذلك
المرتبة محكي عنها بالبهل البسيط الذي سماه هذا القائل بالبهل البسيط المشهورى والبهية البسيطة المشهورية حكاية عن
تلك المرتبة والبهل البسيط المشهورى سوال عن تلك المرتبة فلا معنى للبهل البسيط احتجتي سوى البهل البسيط المشهورى و
لا للبهية البسيطة الحقيقية سوى البهية البسيطة المشهورية وان اراد ان للبهية في نفس الامر مع قطع النظر عن حكاية
الذين وانتزاع مرتبتين احدهما مرتبة التقرير والتجبر والاخرى مرتبة الوجود ومرتبة التجبر تسبق مرتبة الوجود
الواقع فذلك باطل لان الوجود على تقدير القول بالبهل البسيط ليس عارضا للبهية في نفس الامر حتى يكون للبهية في
نفس الامر مرتبتان احدهما مرتبة ذات البهية المعروضة والاخرى مرتبة الوجود العارض من انما في الواقع مع غل النظر
عن الملاحظة الذهنية فنفس البهية بلا مرتبة عليها هو الوجود والعقل محكي عن نفس الذات وتلك الحكاية هي مرتبة الوجود
فليس في الواقع مرتبتان تحت اللسان وانما في الواقع مرتبة واحدة هي نفس الذات لا غير فاذا محكي عنها كان ما انتزع
الذين عنها مرتبة الوجود فظهر خلافه قوله وان كانت لمرتبتان تحت اللسان لا اذ قد بان ان ليس في الواقع الامر مرتبة واحدة
واذا انتزع عنها معنى الوجود وكان مرتبة الحكاية الذهنية مرتبة اخرى غير فالطه مع تلك المرتبة اصلاً ووجه وقوع هذا
القائل في هذه الخوض التي اتبلى بها انظر الحكاية بالوجود بليته البسيطة ومصدرها الواقعي المحكي عنه بليته اخرى

عليها وما بالية بسيطة حقيقية ولم يدر ان البلية عبارة عن الحكاية لا عن المحكي عنه والمحب ان حسب الحكاية بالوجود بلية
ببساطة مشهورة ومصدقها المحكي عنه بلية بسيطة حقيقية ولم يعتبر مثل ذلك في البلية المركبة فكان عليان يسمى الحكاية
بالكسب اسوداي هذه الحقيقة المعقولة بالبلية المركبة المشهورة ومصدقها المحكي عنه يسمى الكسب المتصف بالسواد في
الواقع بالبلية المركبة الحقيقية ولو كان يستلزم عن هذا فلم يستلزم عن تسمية مصداق البلية البلية التي هي حكاية
بان الشيء موجود يعني بذلك المصدق قرينة استقراي نفس الذات المستقرة بالبلية البلية الحقيقية وقد استبان
بما ذكرنا ان عدم توكيد الاقسام مبنى على فهم معنى السؤال ببل معنى جوابه وتخليشه ناش من ساقطة العقل وفساده
واما قوله غلط في المعارف المتصورة والعلوم المتدلية ومصدقها ابواب الاختصاصات احدى والبرهانية فليست
بين ان اعتبار مصداق البلية البلية المشهورة حكما عنه وعدم اعتباره حكاية في اى المعارف المتصورة والعلوم
المتدلية غلط واي الاختصاصات احدى والبرهانية فليست واشكال هذه المجازفات احسن من ان يلتفت اليها بل
لا ينبغي لمن ارتق فيها ان يستني بهذه البديانات واما قوله كما يقال بل العقل اى بل مبهية هي العقل فما العوضي به
المحب فان قوله بل العقل امان لا يقدر له خلاف فان قدر له خيرا فاذ لك انجز فان كان حكاية عن نفس البلية المستقرة
في الوجود واللفظ اخر في معناه كالتمجهر والتصور والكون والشبوت فهذا البطل هو البطل البسيط المشهور وان كان
شيئا اخر سوى صيرورة نفس الماهية فهذا البطل بل مركب وان لم يقدر له خيرا فقد تم الكلام باسم واحد من دون ان ينلو
وندر بضمك للبعيدان وقوله اى بل مبهية هي العقل ان كان فيه قوله بل العقل مصدق لمية ولم يقدر له قول خيرا فهذا ليس
كلاما فضلا عن ان يكون سوالا بل وان قد خيرا فقد عرفت حاله ان كان معناه بل العقل مبهية وان لم ياعده اللفظ
كان ذلك سوالا عن شجوت مفهوم البلية للعقل فيكون من قبيل السؤال بالبل المركب فقد انقض ما ارتكس من التلبس و
انقض ما لبس بالبدليس وقرن على ذلك ما لم يمح من كلامه بهذا القول واما قوله انما ثبت ان الشيء كالعقل مثلا فتجبر
الحقيقة في الاعيان تستغني بذلك عن السؤال عن وجوده في الاعيان وكذا العكس فان الادوية انما ثبت ان الشيء
كالعقل مثلا فتجبر الحقيقة في الاعيان كان معناه انه موجود في الاعيان وكذا اذا ثبت انه موجود في الاعيان كان معناه
انه تجبر الحقيقة في الاعيان فلا حاجة الى السؤال عن وجوده في الاعيان وعن تجبر الحقيقة في الاعيان فذلك حق فان
معنى التجبر في الاعيان هو معنى الوجود في الاعيان ومصدق التجبر في الاعيان ان نفس البلية المستقرة هو
مصدق الوجود في الاعيان لكن على هذا يكون البلية البلية الحقيقية هي بعينها البلية البلية المشهورة بغير فرق
اصلا والبلية البلية الحقيقية هو البطل البسيط المشهور من دون تمايز بينها واسان في جميع كل شيء وعنى فيه نفسه ان ادوية

ان مفهوم ان الشيء متجبر للتحقيق في الاعيان غير مفهوم ان الشيء موجود في الاعيان وان لم يتلوه ولا مل يستلزم اليه
 على السؤال عن وجوده في الاعيان بعد ثبوت انه متجبر للتحقيق في الاعيان فهذا لاطلاق باطل لا مفهوم استجواب الحقيقة في
 الاعيان كونه في الاعيان وكونه في الاعيان هو انه موجود في الاعيان وان اراد ان اذا صدق بالحقيقة التجبرية في
 الاعيان يستغنى عن السؤال عن وجوده في الاعيان اذ مع التصديق بالصدق يكفي عنه الحاجة الى السؤال عن
 الصديق والحكاية فهذا حق لكن لا ينبغي شيئا فان مصداق البلية البسيطة المشهورة ليس حكاية فضلا عن ان يكون
 بلية بسيطة حقيقة واما قول بل ان الحقيقة التصورية التجبرية في ظرف يتبعها ويلزمها ان لا يلحق عنها ان يكون موجودة في
 ذلك ظرف فاصح في ان الحقيقة التصورية التجبرية في ظرف هي الحقيقة التصورية الموجودة في ذلك ظرف بعينها بلا
 فرق ما اصلا ومفهوم كونه موجود في ظرف هو مفهوم كونه تجبرية في ذلك ظرف فان اراد بالحقيقة التصورية التجبرية
 في ظرف نفس الحقيقة التجبرية في ظرف اعني مرتبة المصداق الواقعي فهي الحقيقة التصورية الموجودة في ذلك ظرف اعني مرتبة
 بالمصداق الواقعي لان الاول يستتبع ويستلزم الثاني فان ذلك فرع التغير والتعدد والمصداق الواقعي واحد هي الحقيقة
 التجبرية وهي حقيقة الموجودة وان اراد بها هذا المفهوم الذي في مرتبة الحكاية فهو المفهوم الذي في الحقيقة الموجودة في ذلك
 الظرف في مرتبة حكاية بالفرق ما اصلا لان الاول يستتبع ويستلزم الثاني فان ذلك فرع التغير والتعدد وهو المفهوم
 واحد سواء عبر عنه بلغة الحقيقة التجبرية او بلغة الحقيقة الموجودة وان اراد بالحقيقة التصورية التجبرية المصداق الواقعي
 ولقول ان يكون موجود في ذلك ظرف مرتبة حكاية فيكون ذلك غير اعني فيكون البلية البسيطة المسماة
 بالمشهورة هي حكاية نفس الحقيقة التجبرية ولا يكون البلية البسيطة التي سماها بالحقيقة معني فان نفس ذلك المصداق
 ليس حكاية ولا قضية فضلا عن ان يكون بلية وتلك البلية البسيطة المسماة عنه بالمشهورة لا غير فلا معنى لقوله لكن
 ينبغي ان لا يخل فصل احدى المرتبتين عن الاخرى وسبق السابقة منهما كما لا يضيغ حقوق الاحكام المختلفة بحسب ذلك
 فانه ان اراد ان لا ينبغي ان يخل فرق ما بين مرتبة التقرر ومرتبة الموجودية وهو ان مرتبة التقرر المصداق يكفي عنه ان
 ومرتبة الموجودية عبارة عن الحكاية الذاتية ومرتبة التقرر سابقة على مرتبة الموجودية سبق اليك على الحكاية فبذلك
 ولم يخل وانما يخل في الفرق من نظم مرتبة التقرر كحكاية فليعرف من هو وان اراد ان لا ينبغي ان يخل الفرق بين مرتبة
 التقرر ومرتبة الموجودية بان يلين ان في نفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذاتية مرتبة مرتبتين احدهما سابقة على الاخر
 او يلين ان المرتبتين حكايان وهنئان متماثلتان احدهما سابقة على الاخرى فهذا من الموهلات التي لا معنى لها
 كما عرفت واما قول وطلب البهل البسيطة مقدم على المركب فلا يصح على الإطلاق فانه قد صرح انفا فيما نقلنا عنه ان

فثبت الجوهريات لذات مطلب البطل المركب لمطلب البطل البسيط ليس مقدا عليه عنده اليقظة او ما قولنا ان حقوق البليات
 البسيطة ليس مفادا بثبوت شئ للموضوع واتحاد الموضوع والحمول بل مفادا بتجريدية الموضوع ولا تجوهرها او كون الموضوع
 في نفسه وانما انفارقه في نفسه فان اراد مفادها بمصدرها المحكي عنه فقد تحققت ان مصداق البلية البسيطة ليس الذات
 بما هي هي المسماة بالمتفرقة ان معنى بقوله بل مفادا بتجريدية الموضوع ولا تجوهرها او كون الموضوع في نفسه او انفارقه
 في نفسه ان مفادها اي مصداقها نفس الذات وليسيتها فبذلك سلم لكن لا يصح التزويد الذي ذكره بنا على زعمه ان
 مصداق البلية البسيطة الحقيقية مرتبة تجوهر الحقيقية او لا تجوهرها ومصداق البلية البسيطة الشهورية مرتبة موجودة
 او انفارقه فانما قد بينا ان ليس في مرتبة مصداق اي في نفس الامر مرتبتان والعجب انه قد اعترف نفسه في القبيات
 بان صور البليتين المذكورتين وانما يحسب المحكي عنه يخيف يسوع الفرق بينهما بحسب المحكي عنه وان معنى ان مفادها بل
 مصداقها تجوهر الحقيقية او لا تجوهرها بالمعنى المصدري المنتزع او كون الموضوع في نفسه او انفارقه في نفسه بالمعنى المصدري
 المنتزع فهذا باطل لان المعنى المصدري للتجوهر والاتجوهر وللكون والانفكاك ليس مصداقا للبليات البسيطة اصلا
 بل مصداقها انتشار انتماعها الواقعي ومع ذلك فلا يصح التزويد بين التجوهر والكون وبين الاتجوهر والانفكاك فان التجوهر
 بالمعنى المصدري هو الكون بالمعنى المصدري والاتجوهر بالمعنى المصدري هو الانفكاك وان اراد مفادها بمفهوم الحكاية
 التي بنيت ومفهوم القضية المعقولة فلا شك في ان مفادها بهذا المعنى ثبوت التجوهر والموجود للموضوع بثبوتها بالجلية او سلبها واتحاد
 الموضوع والحمول او سلبك وبين مفهوم القضية مطلقا ان قضية كانت ذلك ان اراد بالمفاد ما يقال له في عرف النفاذ فمفهوم
 الجملة حتى يكون معنى كلامه ان ضمون جملة الشئ تجوهرها وليس تجوهرها تجوهره او لا تجوهره وضمون جملة الشئ كما كان ليس
 كما كنا كونه او لا كونه فبذلك ان ذكر امثال في الجزات يخيف لغوي في المقام يمكن ان يقال مثله في البليات المركبة
 اليه مثلا يقال ضمون جملة اكبر اسودا سودية اكبر لاشتبث شئ للموضوع ولا اتحاد الموضوع والحمول على ان هذا ما لا يابا
 كلامه وقد استبان بما ذكرنا خاتمة آخرها قال فانه ينبغي على الفرق بين مفهوم التقرر وبين مفهوم الوجود وقد عرفت البليات
 وما قولنا ما يلزم ليس الاشئ المتقدم حتى تحقق نفس ذات الموصوف فبذلك قد انقضى امره تعالى به فهو اعتراف منه بان
 البلية البسيطة التي سماها بالحقيقية البلية البسيطة التي سماها بالشهورية واحد بل الفرق وهو تحقق ذات الموصوف وكذا
 قوله فاذا تم تحليل ذات الموصوف من غير البليات البسيطة واما ما يشعر به كلامه من الفرق بين ليس اجتماع التحصيلين
 متقرر وبين ليس اجتماع التقيين مرجح والفرق بين سلب التقررين وبين سلب الوجود وقد عرفت البليات والقيمت
 انه لا فرق بين التقيين المذكورين اصلا لا بحسب المصداق المحكي عنه ولا بحسب مفهوم الحكاية نعم في احداهما غير المحمول

بلفظ وفي الاخرى عبر بذلك المحمول بعينه بلفظ آخر وكذا الفرق بين سلب التقرر وسلب الوجود الا بان الحضانة اليه في
 احدهما عبر بلفظ وذلك الحضانة ليس بعينه في الاخر عبر بلفظ آخر ولا غير ذلك فمما لا يسيل الى فيه فضلا عن اثباته فانهم
قوله هي متقدمة على الوجودية فاعلم ان الوجود اما ان يكون من عوارض الماهية في نفس الامر ولا فعلى الاول يكون الماهية
 متقدمة به والوجود عارضا لها زائدا عليها في الواقع وعلى الثاني لا يكون كذلك انما يكون في الواقع نفس الماهية بما
 هي الامر يقوم بها انضماما واخر اعراضا هي التي لا يمتنع عنها يكون كحايته بما هي معنى الوجود والمسيرورة والوجودية والكون
 فعلى التقدير الاول يكون اثرها جاعل بالذات الانقسام واخطا الرتبة الذي بين الماهية والوجود العارض لها في الواقع
 ولا يكون اثره بالذات نفس الماهية بما هي هي لان نفس الماهية بما هي هي لا يكون مصداقا لعارض زائدا عليها فلو قد
 على هذا التقدير ان نفس الماهية اثرها جاعل بالذات لا يكون نفس الماهية المجردة التي هي اثرها جاعل بالذات مصداقا
 للوجود والوجودية والانقسام بالوجود بذلك يجعل بل يحتاج النفاذ بالوجود الى جعل آخر يكون اثره بالذات فاعلمها
 بالعارض الذي هو الوجود لان نفس ذات المعروض بما هي هي لا يمكن ان يكون مصداقا للعارض وعلى التقدير الثاني
 يتعين القول بالجعل بسيط وعلى هذا التقدير لا يكون في الواقع الانفس الماهية ويكون الوجود عبارة عن كحاية لان
 عنها لا غير فلا يكون للماهية في الواقع على هذا التقدير مرتبتان احدهما مرتبة التقرر والاخرى مرتبة الوجود فضلا عن ان
 يكون احدهما مقدرة على الاخرى نعم يكون هناك مرتبتان احدهما مرتبة المحكي عنه وهي نفس الماهية الواقعية بما هي هي
 المسماة بالتقرر والثانية مرتبة الحكاية الذهنية وهي مرتبة الوجود الاول متقدمة على الاخرى تقدم المحكي عنه على الحكاية
 وعلى التقدير الاول يكون للماهية مرتبتان في نفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذهنية احدهما مرتبة نفس الماهية
 المعروضة للوجود في نفس الامر والاخرى مرتبة الوجود العارض لها في نفس الامر ويكون المرتبة الاولى متقدمة لا محالة
 على المرتبة الثانية ضرورة تقدم المعروض على العارض ويكون بان كل من تلك المرتبتين الواقعتين كحايته
 وبنيتان هما مطلبان تمايزان احدهما كحاية عن مرتبة المعروض المتقدمة والاخرى كحاية عن مرتبة العارض المتأخرة
 فاما كونها بجعل التواتر الحميد ليعلم القول بكون الوجود عارضا للماهية زائدا عليها في نفس الامر ولا على القول
 بكون مرتبة الماهية من حيث هي هي التي هي معروضة للوجود متقدمة على مرتبة العارض لها في نفس الامر وان كان يلزم
 من حيث لا يشعرون لان يكون مرتبة غلط الماهية بها الذي هو الوجود متقدمة على مرتبة نفس الماهية المعروضة لاهل
 ان اثرها جاعل على تقدير العقل بجعل المؤلف او لا وبالذات هو غلط الماهية بالوجود ونفس الماهية بما هي هي
 اثره بالعارض وبالذات تقدم على ما بالعارض وعلمهم بل يترمون ذلك قائلين بان تقدم مرتبة العارض في حكم المعبرية

على مرتبة الماهية الانسانية تأخر باعتبارها آخر وقد استوفينا مذبحاً في سبوت الجمل حيث تكلمنا على اورد والناظر
على سبوت لال بعض الاذكياء المتأخرين على حقيقة الجمل البسيط اذ عرفت بذلك علم ان سبق التقرر على الوجود على طريق
الجمل البسيط ان يريد به ان الوجود عارض للمهية في نفس الامر وانه مسبق بالتقرر ولو سبقا بالماهية في الواقع فهذا باطل
فان الوجود ليس عارضاً للمهية في الواقع وليست الماهية مخلوطة به في الواقع انما القيل لو كان المهية معروضة له في
الواقع وليس كذلك على طريق الجمل البسيط ولو كان الوجود عارضاً للمهية في الواقع لم يكن سبيل الى القول بالجمل
البسيط وقد علمنا ان انتهى الوجود الى الماهية نسبة الانسان الى حقيقة الانسان فليست الانسان عارضة لحقيقة الانسان
في الواقع والا لم يكن حقيقة الانسان بنفسها بل بزيادة امر عليها مصداقاً للانسان ثم بعد مرتبة نفس ذاتها تصير مصداقاً
لها فلا يكون الانسان في مرتبة نفس ذاته انما كذلك الوجود لو كان انما على مهية الانسان عارضاً لها في الواقع
لم يكن مهية الانسان في مرتبة ذاتها بما هي مصداقاً للموجودية ثم تصير بعد مرتبة نفس ذاتها مصداقاً للموجودية فاما
ان يريد عليها وينضاف اليها بعد مرتبة نفس ذاتها امر صير مصداقاً للموجودية وهذا باطل لان التقرر الذي يقول
اصحاب الجمل البسيط انه اثر الجمل بالذات ان النفس المهية بما هي اوزان عليها فاما ان كان راناً عليها البطل القول بالجمل
البسيط اذ على هذا التصدير لا يكون نفس الماهية اثر الجمل بل يكون اثر الجمل بالذات انضاف الماهية بالتقرر الذي
هو راناً عليها وان كان نفس المهية فالقول بان نفس الماهية بما هي ليست مصداقاً للوجود وتقول بان التقرر ليس
مصداقاً للوجود ثم المهية بعد مرتبة التقرر يكون مصداقاً للوجود بانفسها صفة اليها هي الوجود فيكون عرض تلك الصفة
للمهية بعد مرتبة التقرر بما يحتاج الى باطل جعل الماهية بعد مرتبة تصفة تلك الصفة فيقبل القول بالجمل البسيط يلزم
اثر الجمل التقراني محليين جعل يكون اثره بالذات نفس نفس الماهية جعل مؤلف يكون اثره بالذات جعل المهية بعد التقرر بما
تصفة بعضه زائدة عليها عارضة لها في الوجود وطلال ذلك نظير من ان يخفى واما ان لا يرد عليها ولا ينضاف اليها
اثر تصير مصداقاً للموجودية فكون المهية مصداقاً للوجود بعد مرتبة نفسها التي هي التقرر وعدم كونها مصداقاً للوجود في تلك
المرتبة مع ان لم يرد عليها بعد تلك المرتبة امراتج بلا مرجع وان اريد سبق التقرر على الوجود على طريق الجمل البسيط
ليس في نفس الامر والواقع مع قطع النظر عن الحكاية الذين وانتزاعه النفس المهية هي المسماة بالتقرر ثم العقل غير
سبها معنى اصبر ورة واكون فهذا الحكاية التي هي المسماة بالوجود والتقرر هو مرتبة المحكي عنه والوجود هو مرتبة الحكاية
وسبق التقرر على الوجود وسبق المحكي عنه على الحكاية فهذا معقول يحكم به الجمل البسيط لكن لما كان الوجود عبارة عن حكاية
التقرر فاما كان التقرر محلاً فلا سبيل الى السؤال عنه الا بان يحكي عنه بالموجودية ولا الى الجواب عن السؤال عنه الا

بان يكتفى عند الموجود فاذا كان تقريرية العقلاء مجردا لا كسلك عنه فلا بد ان ياتي السائل عنه بما هو كفاية الشرف فقول
 بل هي موجودة او تليظ بلفظ آخر كون سماء معنى بل هي موجودة اذ لا بد في السؤال من تقدير مفهوم التقرير ومفهوم التقرير
 المقصور للذين هو الوجود فيكون هو السؤال هو السؤال بالهليل البسيط المشهور ويكون جواب عنه بالهليل البسيط المشهور
 ونشأ اللفظ الذي وقع فيه من ابتداء القول بالهليل البسيط كتحقيقه انه لا يتحقق بان مرتبة التقرير هي المحكي عنها بالهليل البسيط
 المشهور في نفس تلك المرتبة اعلم عنها مرتبة كفاية وسما بالهليل البسيط كتحقيقه انه لا يتحقق بالتدبر والتدبر حقيقة ايضا كما ان
 هذا اللفظ عديم رزق انهم اقتضوا مقول لا يتألف في ان الهيات الحقيقية كتحقيقه الانسان مثلا تتحقق في نفس الامر مع قطع
 النظر عن ملاحظة الذين وكفاية ما ان يكون في الواقع شيئا من احد بها حقيقة الانسانية مثلا والثاني وجوده بالعارض لها
 وهو باطل لانه لو كان الوجود عارضا لها في الواقع كانت الهية مصداقا لوجودية قبل عروض الوجود لها والا كانت في المرتبة
 السابعة على مرتبة عروض الوجود لاشياء حقا فكيف تكون محروقة للوجود واذا كانت الهية قبل عروض الوجود مصداقا
 للوجودية يكون عروض الوجود لها الفاعل لا يكون ذلك العارض الذي فرض انه وجوده في تلك الهية خصوصا في الجبرين
 والشئ وهو ان الذين يدعون القول بالحليل البسيط لا يرون الى ان يتحقق في الواقع مع قطع النظر عن الحكاية الدينية
 شيئا من الهية الوجود العارض لها فهم يتفقون على بطلان ما اشق واما ان يكون المتحقق في الواقع شيئا واحد هي نفس الهية
 ويكون الوجودية عارضا عنها فتخرج منها العقل من معنى الكون الصغير وتخرج الى كون في الواقع النفس لما يتبعه وهي السماة بالتقرير
 ولا يكون الوجود في الواقع فليس في نفس الامر في مرتبة المصدق المحكي عنه مرتبتان احداهما مرتبة التقرير الثانية مرتبة
 الوجود وانما يكون في الواقع المحكي عنه مرتبة واحدة هي السماة بالتقرير ويكون الوجود عبارة عن الحكاية الدينية لتلك المرتبة ونظير
 ذلك ان الشرب لا سود اذا وجد في الخارج وهي الذين عنه ان لا سود فذاك مصداق محكي عنه هو الشرب الموجود في الخارج الذي يزيل السواد
 الخارج وكفاية دينية هي ان الذين من صر الشرب الاسود ونسبة الالطية وهذه الحكاية هي الحقيقة الهلية لكثرة ما هو الشرب الموجود في الخارج
 فليس ثمة ولا يثبت كثرته وانما هو مصداق الهلية لكثرة كذا كان التقرير للهية كتحقيقه الانسان مثلا في نفس المحكي الذين بانها متكررة وكفاية
 او موجودة فذاك مصداق محكي عنه هي نفس تلك الهية بما هي في بلازاية امر عليها وكفاية دينية هي ان الذين من صر
 تلك الهية والتقرير الوجود ونسبة الالطية وهذه الحكاية هي الحقيقة الهلية البسيطة المشهورة واما النفس المادية التي هي مصداق
 فليس ثمة ولا يثبت البسيطة اصلا لا تتغير في قولنا الهية متشعبة بين قولنا الهية موجودة لان اللفظ لان الوجود عبارة عن كفاية ذلك المصدق
 الذي هو نفس الهية سواء عبر عن تلك الحكاية بلفظ الوجود او بلفظ التقرير او بلفظ الصغير واما بلفظ الكون او بلفظ آخر فان
 كثره لا الفاعل المعبره لا يجعل المعنى المعبر عنه كثيرا فاعقول من تقدم التقرير الذي هو نفس النفس الهية الواقعة بما هي

على الوجود الذي هو عبارة عن كلياتها الذنبية هو تقدم الحكمي عنه على الكلياته فليس هناك مصداق ان يكون احدهما حكما
عنه للقفية البلية البسيطة الحقيقية والاخر مصداقا للقفية البلية البسيطة المشهورة والاكتيان يكون احدهما بليته
حقيقية والاخرى بليته مشهورة ويكون احدهما كلياته عن مرتبة والاخرى كلياته عن مرتبة اخرى ولو كان البلية في نفس الامر
مع قطع النظر عن الكليات الذنبية مرتبتان احدهما مرتبة التقرر والاخرى مرتبة الوجود ويكون مرتبة التقرر سابقة على مرتبة الوجود
فاما ان يكون مرتبة التقرر متساوية لمرتبة الوجود فلا يكون كذلك فعلي الثاني ان يكون تلك المرتبة الاشياء
محصاة فلا يكون مرتبة في نفس الامر وعلى الاول فاما ان يكون مرتبة الوجود ايضا متساوية لمرتبة التقرر فلا يكون كذلك فعلي الثاني ان يكون تلك المرتبة الاشياء
يكون في نفس الامر الامرية واحدة سواء سميت بمرتبة التقرر او بمرتبة الوجود وباسم آخر ولا يكون هناك مرتبتان متساويتان
احدهما سابقة على الاخرى واما ان لا يكون مرتبة الوجود متساوية لمرتبة التقرر فلا يكون كذلك فعلي الثاني ان يكون تلك المرتبة الاشياء
مرتبة الوجود بل مرتبة اخرى او مرتبة الوجود هي مصداق الكون الثبوت لا غير فعد تحقق ان مرتبة الوجود هي مرتبة كلياته التي
لا غير وقد ظهر بما ذكرنا ان افعال الشايع في الكليات المتعلقة على قوله على ما يحكم به بجعل البسيطة وتفصيل هذه المرتبة المتعلقة
على الموجودات من فروع بجعل البسيطة واعدا لثلاثين بجعل المكون فلعلم بين المرتبتين تلازم وميتة بالذات كالظهور
بالسائل انتهى ناش من عدم التماثل ونظرا لغيره من تعليل معلوم حيث قال في الاخرى لم يكن سبق فاعلم لما سبقت على الوجود واما
يستقيم على تلك الوجه فيقال صار الانسان فوجدت اقول صار الانسان انسانا وشيئا آخر فوجد بل صدق نفس الانسان
وقاض قوامه فوجد ما لا ذهن لا يتصور بجعل البسيطة فلعلم القول المساواة اصحرا لا نظاركم كمن تهازل الواقع انفسه الاتساعات
الاتساع والاعتبارات العاصنة من مرتبة قوام المساوية كما يكون من الغطيات انتهى انتم تعلم انه معترف بان الوجود نفس له ضرورة
كما سبق حيث قلنا كلامه فصار الانسان فوجد هو القول بانه وجد الانسان فوجد لا يتصور هذا الاس من يخرج عن الانسانية واما
قوله اقول صار الانسان انسانا وشيئا آخر فوجد هو لا يفي شئ على انه لان الانسان اذا صدر وقاض قوامه بعد ما لم
يكن صدق في مرتبة قوامه انسانا ومصدقا لنفسه وحين لم يكن لم يكن انسانا ولا مصداقا لنفسه ضرورة ان المقدم ليس شيئا
اصلا فهو مصداق لنفسه في مرتبة قوامه فوجد هو الانسان فوجد الانسان انسانا واحد وليس هو عنه في مرتبة قوامه فوجد هو
للوجود والا فلا معنى القول بل صدق الانسان وقاض قوامه ولو كان في مرتبة القوم مصداقا للوجود وكان صدق الانسان في قاض
قوامه هو عينه وجد الانسان فلا يكون وجد الانسان متساويا عن صدق الانسان قاض قوامه فلا يصح تحليل الغاربية بها وبطل
سبق فاعلم لما سبقت على الوجود واما ان الانسان في مرتبة القوم مصداقا لنفسه ذاتية ولم يكن مصداقا للوجود مع القول
صار الانسان انسانا واحدا واما ناطقا فصار فوجد فلا معنى لغير ذلك اما قوله بل صدق نفس الانسان قاض قوامه فوجد هو

معناه ان الانسان في مرتبة صدوره وقوامه ليس مصداقا للموجودة وانما يصير مصداقا للموجودة بعد تلك المرتبة فهذا باطل فانه
لو لم يكن في مرتبة صدوره وقوامه مصداقا للموجودة قائما ان يزيد عليه بعد تلك المرتبة في نفس الامر عارض ليقوم به فيكون الوجود
عبارة عن ذلك العارض والموجودة عبارة عن المعروضة لهذا العارض وينبغي كونه باطلا باذنا كذا ناس البينات العاطفة
ما يعترف بطلانه صاحب الافق المبين ايضا حيث قال انه ليس في ظرف الوجود الانفس الهية ثم نقل لضرب من التحليل
يتخرج منها معنى للموجودة والاصيرة والصدورية والصبغة على ما على ان مصداق لكل مطابق الحكم نفس الهية بحسب تلك
الظرف لانها لا تليق بمهيا يصح اكل انتهى وقال ايضا المطلق معنى مصدري لا ينفذ من مبدء المحمول قائم بالموضوع انهما ما لا
اشترعا بل في نفس ذات الموضوع الموجه لجعل اكل اياها انتهى وقال ايضا المتصود بالوجود مصيرة والمادية موجودة وتبا
المأخوذة من نفس الهية المستقرة الاسمي طين الهية فيشتق منه الوجود وكل عليها كما يكون في السواد والاسود كما ان الانانية
منهم ما هو من نفس ذات الانسان لا لا ينفذ من الانانية انتهى فهذا والمقالات نفوس على ان الوجود ليس امر يعزى له
وليقوم بها في نفس الامر وانما هو اعتدلي عقل وحكاية ذهنية فهذا المشق ليعرف هذا القائل بطلانه اول لا يزيد عليه بعد تلك المرتبة
في نفس الامر عارض ليقوم به فعدم كونه مصداقا للموجودة في تلك المرتبة وصيرورة مصداقا للموجودة بعد تلك المرتبة مع عدم زيادة
امر خارج بل لا يخرج فيكون تحيلا باطلا وان كان معناه ان الانسان ذو الصدف فاض وقدره ان كان مصداقا للموجودة في تلك المرتبة
الواقع لكن شئنا الذين معنى الوجود من متاخر عن تلك المرتبة فهذا صحيح لان حكاية الذين متاخر عن الحكم عند الانشراح متاخر
عن المتشعر لكن متاخر انشراح الذين معنى الوجود من المادية الموجودة في نفس الامر لا يمكن ان يكون الذين لا ينفذون بالكلية
ايض من الذي يمكن ان يكون متاخر انشراح الحكاية الذهنية عن الحكم عند بل كل حكاية اية حكاية كانت اذا انشرفت من الحكم عند
كان انشراحها الذي متاخر عن الحكم عند الواقع حتى ان حكاية الذين يكون اكبر من سواد عن اكبر الاسود متاخر عن تحقيق
اكبر الاسود في الواقع ولا اختصاص لتاخر الحكاية الذهنية عن الحكم عند الواقع فيذهب كجمل السبط وهذا القائل جبل سبق
فعليه المادية على الوجود من فرع اكبر السبط وقال ان سبق فعليه المادية الحكاية تقسيم على تلك المعنى ثم قوله فلا يمكن على
هذا المعنى ايضا اول ليس معنى فوجد ان انشراح الذين معنى الوجود من المادية المستقرة الواقعة ليس ضروريا فيجدوا في انشراح
الذين معنى الوجود من الهية المستقرة اصلها بل يلقط اليها الذين ولا يمكن خربها للموجودة وان كان معناه ان الانسان
اذ اصد فاض قوامه ان كان معناه انشراح معنى الوجود متاخر عن تلك فهذا ايضا باطل لان الانسان مثلا اذ اصد فاض
قوامه فهو في مرتبة صدوره وقوامه لا انشراح معنى الوجود ولان مصداق الوجود نفس ذاتها هي فلا يمكن ان يقال ان
في مرتبة صدوره وقوامه ليس معنى انشراح معنى الوجود ثم بعد تلك المرتبة يصير معنى انشراح معنى الوجود لا انشراح في تلك

معه
من
وغيره

كان الوجه وصفة عاظمة في نفس الغير فبطل الخصال في ما قلنا عاظمة انما ليس في ظرف الوجود النفس الماهية الى آخره قال
 ان الوجود المطلق معنى مصدري لا يؤخذ من سبب المحول قائم بالموضوع انضماما او استزاعا وانه مأخوذ من نفس الماهية كما ان
 الانسانية مفهوم مأخوذ من نفس ذات الانسان لا امر يقتضي بالانسان على انما يطلنا ذلك مرارا وان كان مراده ان مفهوم
 صحة استزاع معنى الوجود اي هذا المفهوم لا استزاعي الاعتباري متنازع عن تلك المرتبة فظاهر ان ذلك ليس معنى فوجد وان
 نبدأ بتقويم على طريق الجعل المؤلف ايضا وما قوله اما الذين لا يؤمنون بالجعل بسيط فلعن القول بالمساواة صح لانظارهم
 فان اراد فيه بالمساواة استلزاما والمحيته بالذات كما هي الشان وصرح به في المحاشية ويدل عليه سترار ذلك في المثال المتولد لكن
 تناظر اللواحق الخفيم والانتزاعات اللائحة والاعتبارات المعارضة عن مرتبة قوم الماهية كما يكون من الفطريات فاما ان يريد
 ان القول بالمساواة مما يقول به اصحاب الجعل المؤلف وانه ما يعنى الى انظارهم فبذلك باطل لان اصحاب الجعل المؤلف
 يقولون بان اثر الجعل بالذات خلط الماهية بالوجود ونفس الماهية اثر له بالعرض وبالذات سابق على ما بالعرض فحين الماهية
 بالذات واما ان يريد ان القول بالمساواة صح لانظارهم وان لم يكونوا قائلين به فبذلك ايضا باطل لان القول بالجعل
 المؤلف مغض الى القول بتقدم خلط الماهية بالوجود وبالذات على فعلية الماهية لان خلط الماهية بالوجود واثرا لجعل المؤلف بالذات
 وفعلية الماهية اثر له بالعرض وما بالذات سابق على ما بالعرض وان كان القول لم يبق خلط بالوجود على الماهية بالطلقي نفسه و
 ان اراد بالمساواة معنى آخر فليست معنى نظير فيقول ان كلامه لا يلائم ان يراد بها معنى آخر كما لا يخفى وما قوله لكن تناظر اللواحق
 الخفيم والانتزاعات اللائحة والاعتبارات المعارضة عن مرتبة قوم الماهية كما يكون من الفطريات فان اراد بالذات القائلين
 بالجعل المؤلف الذميين الى كون الوجود من العوارض الزائدة على نفس الماهية فبذلك اللازم صحيح لان من يذهب الى كون الوجود
 عارضا للماهية لا يزل ان يقول بتأخره عن الماهية ضرورة تناظر العارض عن المعروض سواء كان العارض انضماميا او استزاعيا لكن
 يستقيم القول بتأخر الوجود عن مرتبة قوم الماهية على طريق الجعل بسيط فان الوجود على طريق الجعل بسيط لا يكون ان يكون من
 عوارض الماهية كما بينا مرارا بل نسبة الوجود الى الماهية على طريق الجعل بسيط نسبة الانسانية
 الى الانسان فليس الوجود على هذا الطريق من العوارض الخفيم والانتزاعات اللائحة والاعتبارات
 المعارضة وان اراد بالذات ما فهمه على القول بالجعل بسيط من ان سبق فعلية الماهية على الوجود كما يستقيم على طريق الجعل بسيط فبذلك
 نذكر ان الوجود على طريق الجعل بسيط ليس من اللواحق الخفيم والانتزاعات اللائحة ولا من الاعتبارات المعارضة بل
 هو عبارة عن كفاية نفس الماهية لصدق نفس الماهية فلا معنى لتأخره عن الماهية كما عرفت فتصح بما ذكرنا ان القول بتقدم
 مرتبة التقر على مرتبة الوجود وبنى على عدم فهم معنى مرتبة التقر ومرتبة الوجود وصاحب الالف الماهية لم يدر فهم معنى مرتبة

[illegible]

الموجودية بالفعل مناط صدق الوجود وهو قوله في القوم الواجب بالذات فغير صحيح أن يترفع الوجودية بالفعل مناط صدق محل
 الوجود فهو نفس الحقيقة المقدسة بفضل الذات وسبيل نسبة الوجودية لمصدرية الى نفس بحقيقة المقدسة بسبيل نسبة الانسانية الى نفس ذات
 الانسان مثلاً وكذا المعنى المصدرية متنازع من مرتبة نفس الذات لا يصح كون مفهوم المحمول وهو الوجود مخفياً في تلك المرتبة كما ان
 المعنى المصدرية المتنازع الذي هو الانسانية متنازع من نفس الذات ومفهوم المحمول الذي هو الانسان كحيوان مخفياً في مرتبة الحقيقة
 من حيث هي بل لان العقل يحكم ان الانسانية المنتزعة آخر وليس مطابقة وما ينتزع عن منه النفس ذات الانسان باطله بها كما ان
 مطابق المعنى المصدرية المنتزعة آخر نفس جوهر ذات الموضوع بذاته كان مفهوم المحمول الماخوذ من ذلك المعنى مخفياً في الموضوع في مرتبة
 جوهر ذات بذاته وان لم يكن ذلك المعنى في تلك المرتبة بل يكون منتزعا آخر المحن من نفس الذات فمسبب انتهى هذه ايضا الفاظ لم تصد
 عن فهم ودية فان ما قال يدل على انه يفرق بين الذات الواجبة والذات الممكنة بان معيار صحة انتزاع الوجودية بالفعل مناط صدق
 محل الوجود ونفس الحقيقة الواجبة المقدسة بنفس الذات ونسبة الوجودية لمصدرية الى نفس بحقيقة الواجبة المقدسة نسبة الانسانية الى ذات
 الانسان بخلاف الذات الممكنة على انه يفرق بين الوجودية وبين مفهوم الوجود يكون الوجودية متنازع عن الذات وكون مفهوم الوجود
 مخفياً في مرتبة الذات وكلا الفرقين مما لا يتصل اما الفرق بين الذات الواجبة المقدسة والذات الممكنة بازم فلان الفرق بين الذات
 الواجبة المقدسة والذات الممكنة هو ان الذات الممكنة بلا جعل باعل مخلاف الذات الواجبة لان مصدق محل الوجود على الذات
 الواجبة نفس الذات ومصدق على الذات الممكنة ذاتها مع امرنا كذا اما بحقيقة التبليدية فخارجة عن المصداق ونسبة الوجودية الى
 الذات الممكنة ايضا فنبط الانسانية الى ذات الانسان هذا القائل يعترف بذلك كما سبق نقلة قد استوفينا الكلام في ذلك في
 قولنا بحث بجعل اما الفرق بين الوجودية ومفهوم الوجود بما ذكر فلان مفهوم الوجودية ومفهوم الوجود كليهما مفهومان متنازعان
 نشأ انتزاعهما نفس الذات الواجبة المقدسة ونفس الذات الممكنة بلا امرنا كذا والمفهومات المتنازعية لها عنوان من انتم الاول تقر
 متنازعي تهملوا بها وانما في تقريرها في الذهن بعد الانتزاع فتقرر بما بالخوا الاول جوهر نفس تقر الذات فلا شئ منها بهذه النحوس ان تقر
 متنازع عن نفس الذات فمضى هذا النحوس لتقرر كما ان مفهوم الوجود مخفياً في مرتبة الذات كذلك مفهوم الوجودية مخفياً في مرتبة الذات وتقرر
 بهما بالخوا الثاني متنازع عن الذات تارة كحكاية عن المحكي عند الانتزاع عن مثلاً الانتزاع فكما ان انتزاع مفهوم الوجودية وتقرر بما
 في الذهن بعد الانتزاع متنازع عن الذات كذلك انتزاع مفهوم الوجود وتقرر في الذهن بعد الانتزاع متنازع عن الذات فلا شئ
 للفرق بين الوجود ومفهوم الوجود ويكون الوجود متنازع من الذات وكون مفهوم الوجود مخفياً في مرتبة الذات وكون نسبة الوجود
 لمصدرية الى الذات الواجبة المقدسة نسبة الانسانية الى ذات الانسان مع انه لا يصح على راء لان الوجه عند مشترك معنى بين
 جميع الموجودات وبحقيقة الواجبة المقدسة عند مبانية للمكانات مبانية بالذات فلو كان نسبة الوجود الى بحقيقة المقدسة نسبة الانسانية

[illegible]

نفسها من حيث هي كيكون الاحالة ناعدا على نفس التباينة لطل القول باكمل البسيط واعم القول باكمل المولف مع زيادة
 نظامه على كمال القول بان الممكن فما قبل افاضة اجمال ثم انه اعترف بان نسبة الوجود الى المهيبة الممكنة نسبة الانسانية الى
 ذات الانسانية وان الوجود ليس المعترف ولحق المهيبة فيشتق منه الوجود كما ان الانسانية مفهوم مأخوذ من نفس الذات لا من
 يعترف بالانسان وفي ذلك الكلام تعدي حتى زعم ان التقرو والوجود كليهما يصدق سلبها عن الماهية من حيث هي هي فعلها
 زعم يصدق سلب الانسانية ايضا عن جبهة الانسان من حيث هي هي وتجزئ ذلك خروج عن الانسانية ثم لا يخفى بان مرتبة
 الذات الممكنة من حيث هي هي التي زعم انها من حيث هي هي ليست الا هي وليس لها من تلك المهيبة الاجرة ايتها وان
 اجمال المهيبة ليعمل تقرها بعد تلك المرتبة اذ ان قبل ان يعمل اجمال المهيبة تقرها فبذلك اقول بقبوت الذات الممكنة
 قبل اجمال كالمعزى الى المقتدر بل قول بوجود الذات الممكنة اذ ان اجمال اعمى المقتدر الذي يفعل اعمى
 فلا يصدق سلبها عن اعمى بان لطلان ما دعى ظهوره ان تجسم له بيان واذا ذكر من ان الممكن بالذات شاكلة امكانه الذاتي
 صدق سلب تقرو ووجوده بحسب نفس ذاته المرسله من حيث هي هي حين ما هو متقرر الذات حاصل الوجود في متن الاعيان
 وفاق الواقع من كمال اجمال بان اراد بان التقر والوجود من عوارض ذاته المرسله من حيث هي هي فيصدق سلبها عنها
 بحسب نفسها المرسله من حيث هي هي كما يصدق سلب السواء والسبب من غيرهما من العوارض عن الذات المعروضة
 لها من حيث نفسها المرسله من حيث هي هي فبذلك ابطال ظن التقر والوجود بحسب المصدق نفس التباينة المرسله من حيث هي هي
 هي فلا يصدق سلبها عنها من حيث هي هي كما لا يصدق سلب نفسها ذاتياتها عن نفسها من حيث هي هي ولا اجمال لتوهم كونها
 من العوارض على نذرب اكمال البسيط فليس ما ذكره شاكلة الامكان الذاتي وانما شاكلة الامكان الذاتي جوارلية نفس
 الذات الممكنة اذ الذات الممكنة لا اجمال اجمال لان لذاتها هي مصداق نفسها ذاتياتها في مرتبة نفسها من حيث هي هي
 سلب تقرو والوجود بحسب تلك المرتبة فان ذلك ابطال الظاهر كما عرفت وان المदान شاكلة امكانه الذاتي جوارلية ذاتها
 في حين تقرو اذ تقرو ليس اجبا بالذات فهذا صحيح لكن لا يليق منه ما زعم من صدق سلب تقرو والوجود من مرتبة ذاتها
 المرسله من حيث هي هي فانما يستقيم لو كان التقر والوجود من عوارضها ولا يبطل على ذلك على تقدير القول باكمل البسيط فقام
 قال في القبلة ويصنع لعلك تكون بالحق اليك من الضوابط القوانين فتميل الى نذرب العقل لاصح مستيقنا ان مرتبة
 التقرو والفعالية مستقرة على مرتبة الوجود وجمهور المصدر الذي لا يتكرر الا بكثرة الموضوعات ولا يتصور فرد سوى احصته
 ولا يخص الا بالاضافة لا قبلها فانصح صار الانسان فوجدت اقول صار الانسان انما اضماره على سبيل التعريف
 الاطلاقية المستدعية بمفهومها صارا وصير اليبيل اقول صار الانسان على شاكلة الصيرة ورة البسيطة الغير المستدعية

[illegible]

الانسان متاخرة عن الانسان وهذا النحو من التاخر ليس مما يبحث عنه ويكتم فيه انما الكلام في التاخر بحسب المصدق ولا شك
 في ان انسانية الانسان ليست متاخرة بحسب المصدق عن الانسان فكذا لك الموجودية ليست متاخرة بحسب المصدق عن
 الفعلية التي هي نفس المهيبة فان مصداق الموجودية هي نفس المايهية بلا زيادة امر عليها يقوم بها انضماما وانتمزا عما كاعترف
 به غير مرة وان اراد به ان مرتبة الموجودية متاخرة بحسب المصدق عن مرتبة الفعلية فهذا باطل قد عرفت بطلانه مرارا والراجح ان
 قوله مرتبة الموجودية انتمزة المتاخرة حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة المتقدمة مبطل لما اخترع من الهية بسيطة حقيقية فان
 الموجودية لما كانت حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة المتقدمة كانت الهية بسيطة التي سماها بالمشهورية وهي التي محمولها الموجود
 قضية حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة باعتبارها الهية بسيطة حقيقية التي اخترعها المشتبهة على حكاية اول الفاعل الثاني
 لا تكون قضية فضلا عن ان تكون هية وعلى الاول فهي اما حكاية عن مرتبة الفعلية الواقعة فهي الهية بسيطة التي سماها
 بالمشهورية سواء محمولها لمفظ الموجود او لمفظ آخر يعبر عن حكاية مرتبة الفعلية الواقعة واما حكاية عن مرتبة اخرى فليبين تلك
 المرتبة الاخرى الخامس ان ما ذكر من ان ملاك كون الوجود عارضا من عوارض المهيبة هو كون المهيبة غير متحركة بنفسها بل
 متعاطيا لاجل عجب عجب فان هذا الملاك يتحقق في الحمل الاول والحمل الثاني فيكون نفس الشيء عارضا لنفسه وذاتياته
 عارضة لنفسه فيقال ان ملاك كون الانسان عارضا لنفسه وكون الحيوان والجمهر والتا طق عارضة له كون الانسان غير
 متحرك بنفسه بل ملاك كون شيء عارضا لشيء آخر ان لا يكون ذلك الشيء الاخر بنفسه بلا زيادة امر عليه انضماما وانتمزا عما مصداقا
 لرواها يكون مصداقا له زيادة امر على نفس ذاته بما هي هي واما فرقة بين حمل الموجود على المهيبة وبين حمل نفسها وذاتياتها
 عليها بان حمل الموجود عليها بحسب الفعلية بخلاف حمل نفسها وحمل ذاتياتها عليها فقد بطلنا فيما سبق وسنعود الى البطلان
 انما الغير في موضع يليق بالسادس ان ما ذكره من ملاك العروض يتحقق في الفعلية ولتقرر ان فيكون الفعلية وتقرر
 ايضا عارضة للمهيبة زائدة عليها فيحمل القول بالجعل البسيط ويكون اثر الفاعل فلما المهيبة بذلك العارض ولا يكون القول
 يكون الوجود اول العوارض معنى بل يكون لتقرر اول العوارض المهيبة بين معنى لتقرر الذي لا محيد له عن القول بكونه من
 عوارض المهيبة ولا يكون القول لفعل ذاتها ويجعل نفسها ويبدع سجنها وينفيس جهرها معنى اذا لم يفعل لاجل ويجعله يبدع
 وينفيس هو التقرر وهو على ما بين من ملاك العروض من عوارض المهيبة لا ذاتياتها ولا سجنها ولا جهرها السابع انه قال
 فيما نقلنا عن القسبات سابقا ان الفاعل لمفيعس الفعل لتقرر الذات المعالولة في مرتبة نفسها ولقول فيما نقلنا عن القسبات
 ان الفاعل لمفيعس ذاتها ويجعل نفسها ويبدع سجنها وينفيس تجبرنا فلعلم شيء ما قال اول الناس ان ما ذكره من ان الصحيح
 صلا الانسان فوجد غير محض كما فصلنا سابقا بتحقق ما او ما الهية سابقا من ان الشارع وحده ومن اتقنى اثره نفيوا

اعراضهم في السلفه يجعلوا القدر والتقدير والعلية والوجود لم يتيسر لهم فهم ما هو اسنى لم يتصوره ففعلوا من قبل ان يخلو كذا
 فعلوا من سائر سبل الحكم وان افنى بنال الطويل لكنه لا يخلو عن الافادة التيسير قوله ففعلوا من قبل ان يخلو كذا
 اي لا يعلم مخلوقه نفسها مع غل النظر عن الوجود انتهى انه تعلم ان مرتبة المتفرعة عنه نفس الالهية المتحققة في نفس الامر
 التي هي عنه بالوجود والوجود عبارة عما هي به عنها بمعنى كون مرتبة المتفرعة عنه ان كان هو ان لا يكون معنى مرتبة المتفرعة
 ومنهوبها معلوما فالسؤال انما يكون بالاهل وان كان هو ان لا يكون التصديق يكون لمهية متفرعة حاصلا ويكون مفهوم
 الالهية متصور ومنهوب المتفرعة متصورا وتبرود في ان الالهية مصداق المفهوم المتصور ومطابق لصدقه فالسؤال ان كان
 اهل السلفه الذي سماه علم الشارع مشهورا فان مفهوم المتفرع حاصل في الذهن هو الوجود والاخر فان الوجود هو عبارة
 عن كفاية نفس الالهية الواقعة لا غير ومنهوب المتفرع حاصل في الذهن هو تلك كفاية نسبتها بالفرق فاذا كانت مرتبة المتفرعة
 مجهولة بهذا المعنى فالسؤال عنها انما يكون بالاهل بسببه المشهور في تحصيل الهل السلفه التي هي انما تافان في السلفه عن ان
 السؤال عن المصداق التي عنه انما يكون بتصور مفهومين متفرعين حاصلين في الذهن يمتعة الذين بينهما مركبا يجعل
 مراعاة لملاحظة المصداق التي عنه ومن السوال عن الالهية المتفرعة انما يكون بمحصل مفهوم الالهية ومنهوب المتفرع
 في الذهن وتركيب الذين بينهما مركبا يجعل الذين مراعاة لمهية المتفرعة الواقعة وعن كون مفهوم المتفرع حاصل في
 معنى الوجود وتحصيل ان السوال عن كون الالهية متفرعة غير السوال عن كونها موجودة فاش عن صور الفهم وقلة له
 فان السوال بان الالهية هل هي موجودة لا ينبغي به الا اهل بل هي متفرعة في الواقع ولا ينبغي بانها هي موجودة بصحة تقديرها
 في الوقت واما نقل عنه في كفايته اي لا يعلم مخلوقه نفسها مع غل النظر عن الوجود فزيادة لفظة في فنيها والسلفه فان
 السوال عن مخلوقه نفس الالهية انما يكون بالاهل المركب اليه فمن انما تافان يكون التصديق بتفرع الالهية ووجودها معلوما
 ولا يكون التصديق بمخلوقه نفسها حاصلا فان لقاء المصداق لصدق بتفرع الالهية ووجودها لا يصدقون بمخلوقها بل
 اصحاب الجعل لموت لا يعلمون مخلوقه نفس الالهية مع غل النظر عن الوجود وليصدقون بعلية الالهية وتقروا ووجدوا
 فالسوال عن كون الالهية مخلوقة مع غل النظر عن الوجود ومن تير صف الايمان بالصفات والسوال عن كون نفس الالهية
 اشر الخلق من تير صف في حقيقة الجعل بسبب ليس من تعبد الهل السلفه التي هي تير علم الشارع فانهم ولا تخبط قوله
 فاذا كانت الالهية مجهولة لعدم صحيح السوال عن هل توابعها لكن السوال عن هل توابعها انما تصور بان الجعل في الذين
 مفهوم الالهية ومنهوب المتفرع الذي هو الوجود الذي هو عبارة عن كفاية عن هل القوم الاخر فيكون هذا السوال بالاهل السلفه
 المشهورى لا غير فان مفهوم القوم ومنهوب المتفرع واحد ومصدق القوم ومصداق المتفرع ومصداق

الوجود واحد وانما التعدد في اللفظ غاية الامر انهم خصوا في اصطلاحهم اسم التقرر والقوام الفعلية بالمصدق واسم الوجود بالحكاية بالشيء
 فاذا حكم الذهن عن المصدق وطلق لفظ التقرر والقوام الفعلية على الحكاية الذهنية فالتقرر والقوام والفعلية والوجود واحد
قوله بان يقال بل لعقل هذا السؤال عجيب فانه لا يخلو اما ان يقدر له خبر ولا يقدر فعله الثاني لا يكون ذلكا فافسلا عن ان يكون
 سوالا ببل على الاول اما ان يقدر متقدروا يحدوه ما فيه معنى الحكاية عن اصل القوام فبعض موجود فان الوجودية عبارة عن حكاية
 اصل القوام فيكون هذا السؤال ببل بسيط المشهور لا غير ولقد غرر في الحكاية عن اصل القوام كمن صنف زائدة فيكون هذا
 السؤال بالبل المركب فخر في هذا السؤال وليس بليس اما في هذا السؤال لفظ لم يبل بهية متقدرة على لعقل فزيادة
 في التليس فان قوله بهية متقدرة على لعقل اما ان يكون كلاما بان يكون مبتدأ وخبر فيكون المرجع الى قولنا بل لعقل بهية
 متقدرة فيكون متقدرة بمعنى موجودة فان التقرر في مرتبة الحكاية الذهنية هو الوجود لا غير ويكون اقوام لفظ بهية حشوا
 سخيفا فان السؤال عن ثبوت مفهوم الهية من خبر الببل المركب ولا يكون كلاما ويكون بل لعقل صنف بعد صنف للماهية
 فيحتاج الى تقدير خبر ليكون كلاما والكلام في ذلك الحيز المقدس وهذا كانه سور انهم **قوله** بين السؤال عن سخ التجوهر نعم
 بين السؤال عن سخ التجوهر بان يكي عنه بالتقرر والوجود وبين السؤال عن اكل الاول بان يكون بعيدا كمن السؤال عن سخ التجوهر
 بان لا يكي عنه بالوجود وما في معناها ليس الا السؤال عن اكل الاول فاذا اسئل عن لعقل وقيل بل لعقل فاما ان يكون
 هذا السؤال كلاما فاما ان يعني به السؤال عن كونه متقدرا في الواقع فيكون هذا السؤال بالبل بسيط المشهور ويكون الخبر المقدس
 هو مفهوم التقرر الذي هو بعينه مفهوم الموجود ولا ينبغي تبدل لفظ الموجود بلفظ التقر وشيئا واما ان يعني به السؤال عن اكل
 الاول ويكون الخبر المقدس هو مفهوم الموضوع فلا يكون ذلكا بالبل بسيط حقيقي للذي تحيله معلم الشارح وتقرر بابتداء فان
 السؤال عن اكل الاول ليس من بداهة ولا هو من فروع اكل بسيط فتوهم كون اكل الاول مطلب الببل بسيط
 الحقيقي الذي اخترعه توهم بعيد واما ان يعني به السؤال عن ثبوت صنف للعقل فيكون السؤال بالبل المركب اما ان يكون
 هذا السؤال كلاما بل يكون سوالا عن مفرد فيكون قسيل السؤال باولا محيص عن هذه الشقوق فلا سبيل الى القول
 بالبل بسيط حقيقي **قوله** من ان هذه الهية قال في الحاشية اي مطلوب هذا الببل وحاصله ان مرتبة قوم نفس الهية
 الاسمي فالمطلوب في هذه المرتبة المقصد من متعلق بعقد منه بان نفسها تكون العقل عقل ولا ريب في انه لا تبا
 او عدم فائدة الاصل ان يطلب او تصدق متعلق بها فهو من قسام ما اشارة وهو ظاهر انتهى ولعلك قد غفلت بما قلنا
 عليك تبصير هذا الايراد وحققت ان ما ذكره الشارح لدفعه من الفرق بين السؤال عن سخ التجوهر وبين السؤال عن
 اكل الاول لا ينبغي شيئا قال بعض اشرار ما حاصل ان المقصد من انها متعلق بمبدأ الهية كسبحية المركبة من الموضوع والمحل

قال المحل ان انقضى قوم المبهية فيخرج الى المحل الاول وان انقضت التقر الذي هو من العواض فمما والمبهية عند هي المرتبة
 المتأخرة عن مرتبة القوم على ما صرح به صاحب الافق البين نقول لا يجب ان مرتبة التقرر تكون مجهولة ان الاول لا يحل
 التصوري فيسلم لكن لا ينفرد ان اراد به المحل التصديقي فلم ينتهي وهذا الكلام متين فان نفس قوم الماهية هي نفس المبهية
 الواقعة في السؤال عنها اما الطلب التصوري بما فيكون من مطلب ما اما الطلب التصديقي ثبتت محمول لها ذلك المحل اما
 نفسها فيرجع الى طلب المحل الاول وهو خلاف ما يزعجه فخرج البطل لمسيط الحقيقي او مفيد التقرر المنتزع عنها فيكون ذلك
 مطلب البطل لمسيط المشهورى وبذلك لا يمتنع عنه وتوهم كون المحل الاول مطلب البطل لمسيط الحقيقي الذي فخره صاحب
 الافق البين ناش من سوء فهم قال فاقم الكلام قدس سره وعرضنا على ما قال الشارح ان مرتبة التقرر كناية عن نفس
 المبهية والتصديقي بمتن غير مفيد والتصور داخل في طلب انتهى وهذا الجمل بانضنا ثم قال ثم التحقيق ان مصداق
 محل الوجه ليس المبهية فالماهية موجودة بحكاية عن نفس التقرر بما في الواقع فالصدق بالتقرر هو بعبية التصديقي بالوجه
 قسم ثالثا منبج الى البطل لمسيط وتصوري التقرر من بديهية مطلب التحقيق انتهى وقال في بحاشية لعل على هذا القول
 بما كان له نقول صاحب الافق البين كذلك نقول من اختر من طلبة بانه اما راجع الى طلب المحل الاول او الى طلب ما
 اشارت فان التقرر ليس كناية عن المبهية مطلقا بل عنها متقررة في الفعلية فالطالب التصوري بالاكين ان منبج في ما اشارت
 وتحقيقه ان الماهية كانت في ايجابها بطل لا شيئا تحدا وكانت العوائد التي بها تصور عوائد لا مسنون فيها اشارت
 لطلب هذا العنوان الذي وقع بانه اللفظ فمحل الجمل فخرت وتجهزت في نفس الامر فتصور تلك المبهية متقررة لطلب
 بما احتجته لطلب التصديقي بهذا التقرر ليس طلب ثبوت اشئ لنفسه متى يكون غير مفيد او غير صحيح كما دعم المتعرض بل
 التصديقي بهذا التقرر التصديقي ورا التصديقي بثبوت اشئ لنفسه الحكاية عن قوة المرتبة ليست الا بالوجود لان التقرر المبهية
 هو بعبية التقرر وجودا الذي به الموجودية وهو مصداق لقولنا المبهية موجودة ومرتبة التقرر مصداق البليات لمسيط لطلب
 التصديقي به انما يكون بالبطل لمسيط الا غير انتهى ولا يخفى ان موافقة قدس سره على المتعرض من قبيل المواقفات اللفظية
 فان حاصل فقرضه ان السؤال بالبطل لمسيط الحقيقي اما الطلب التصوري المبهية التي هي نفس التقرر فيكون من مطلب ما
 كانت حقيقة لا اشارت واما لطلب التصديقي ثبتت محمول لها ولا يسلغ لصاحب الافق البين التخرج لطلب المطلبان بقول
 بانه لطلب التصديقي ثبوت الموجود او المتقرر بالجملة ما يعنى الوجود الذي هو كناية عن نفس المبهية المتقررة لها اذ
 ذلك مطلب البطل لمسيط المشهورى فلا يحيد له من ان يقول انه لطلب ثبوت مبهية لنفسها فيكون لطلب التصديقي
 بالمحل الاول من خرج مطلب البطل الا البطل التقدم على مطلب البطل لمسيط لا يحيد له من ان يكاب القول بانه اشهر من مطلب

او بان يطلب التصديق بكل الاولى فلما وافق على المسترسل اطلق تافهه بلفظ الشارحة ووجه تافهه بلفظ الشارحة ثم ان يطلب
 التصديق الذي هو مقدم على مطلب البطلان لم يطلب ما الشارحة فلما كان هذا المطلب المخرج المتقدم في نظم المخرج
 على مطلب البطلان لم يطلب ما الشارحة فلما كان هذا المطلب المخرج المتقدم في نظم المخرج
 المخرج مطلب التصديق من قبيل مطلب ما الشارحة بنا على ما شاعروا ليس مقصود المسترسل ان يطلب
 المية اذ اقررت صح استزاع الوجود المصدري منها فبناك شيئا نفس لقرار المية وتجوز في نفس الامر والقائما بالامر
 المصدري فنقولنا المية موجودة قد يكون بغير نفس صيرورة المية وقد يكون بعين القائما بالوجود المصدري فقد جعل حسب
 الاقنوع المية الاول مطلب البطلان البسيط والثاني مطلب البطلان البسيط مع صراحة لكن لا يخفى ان الغفيرة الحكاكية
 عن نقصان المية بالوجود المصدري مثل الغفيرة الحكاكية عن شيئية فاذ قال الاولى في مطلب البطلان البسيط دون القائما
 تحكم على الحق ان هذا داخل في مطلب البطلان المركب فان فيه حكاكية عن الاتصاف بوصف كما في سائر البليات المركبة بخلاف
 الحكاكية عن نفس صيرورة المية وتقرر بانتهى وانت قد تحققت فيما سبق ان نسبة الوجود الى المية نسبة الانسانية الى
 الانسان وان المية ليست مستغنية عن الوجود في نفس الامر كما ان بية الانسان ليست مستغنية بالانسانية في نفس الامر
 واستزاع الوجود المصدري من المية كانتزاع الانسانية من الانسان فنقولنا المية موجودة ليس الحكاكية عن نفس المية
 بل بما يوافقه امر عليها وليس حكاكية عن الاتصاف المية بالوجود المصدري اذ الاتصاف المية بالوجود المصدري في الواقع
 حتى يكون عند الواريد الحكاكية عن الاتصاف المية بالوجود المصدري كانت تلك الحكاكية كاذبة غير مطابقة للنفس الامر
 بل ما ذكره الاكان يقال قولنا الانسان انسان قد يكون بغير نفس حقيقة الانسان وقد يكون بغير الاتصاف الانسان
 بالانسانية وهذا الحكاكية حكاكية عن الاتصاف بوصف فاقولنا قولنا المية موجودة ليس الحكاكية عن نفس لقرار المية
 والتصديق بطلب البطلان البسيط المشهور في فلاسح كلام صاحب الاقنوع المية بوجه وقد عرفت ما وقع في هذه الوردية ثم
 ان ما افاد في توجيه كلام صاحب الاقنوع المية احسان منه الى من لا يقبله فانه قال في الاقنوع المية بعدا فصل القول
 في المية البلية المية المية المشهورة على ما عزم ان العقد في البليات البلية انها تشمل حسب الضرورة ان مشية
 من بليل العقد على الموضوع والاحتمال ونسبة الحكاكية بينهما في الذكر والتعبير عما ذكره العقل لا يحسب يرجع اليه مفاد العقد
 وتيقن العقد بالتعبير عنه ليس من يستأهل مما واد انظر في اسرار العلوم اذ اراج غزيرة عقلة وجد ان قولنا العقل متصرف
 موجود مثلا اذ افاد ثبوت مفهوم التقراء والوجود العقل واستحالة العقل والتقرير والوجود وكان ذلك شيئا واد تقرره
 مستغنى او كونه في نفسه متنازع عنه وما يرام ليس الاشئ المتقدم اعني تحقق نفس ذات الموصوف لا الاشئ المتنازع وبوجه

وصف لسوا كان ذلك الوصف مفهوم الشهيرة فاذن تخصيصات الوصف من جنس الاهیات بسیطة وتحصيل
 من جنس الاهیة المركبة وكذلك الاهیة التي تمثال في موضع آخر وان سالت الصواب فبني بان الاهیة الاهیة بسیطة
 الحقيقية فان طلب الاهیة الحقيقية يستلزم طلب الاهیة المشهورة ايجابا وسلبا سواء اوجر بالو لا فبني ان التجهيز
 قولنا في الاهیة بسیطة الحقيقية الانسان استجوبه او اقل تقرر مثلا انه رحيم بذلك ثبت التجوهر او اقل تقرر لموضوع بل ان معنى
 اعطى التصديق بنفس تجوهر الموضوع في ذاته وتقرر في سنخ المستقيم للكون المصدة في المنزلة وانما يتشبه بما هو المحمول المقصود
 العقيدة فان طبع العقيدة في طبع التصديق يتلخص بتعلق بالعقد لانه حول حل مفهوم ما عليه سوا كان نفسه
 او شيئا من ذاتها ومن خواص ذاته حتى يميز العقيدة بامركها فالعقل يتخبر مفهومه وازرار العقيدة بحكاية عن دعاول
 اعطى التصديق بالضرورة اللائقة من جهة طبع العقيدة بالاعتدال اول وانما في الاهیة المركبة فانه يحاول كمال الموضوع
 والمحمول بالعقد الاول والكان المحمول نفس الموضوع كما في حمل الشيء على نفسه ذواته في تصديقهم على الشيء بنفسه فيلحق
 مرتين بلحاظ عينه في جنس الموضوعية وفي جنس المحمولية بالعقد الاول فاذن قد استبان ان كل انقباض المحمول في الاهیة المركبة
 بالعقد الاول وفي الاهیة بسیطة ليس من جهة طبع ما تعلق به التصديق من جهة ان طبع العقيدة لا يسع بالتصديق اعطاه
 الا بذلك لا اعتبارا بتبني فبني صريح في ان ما وجد قد مشى ككله لا يطابق ما هو في بعض على ان الحمل الاول من جنس الاهیة
 المركبة وان ترميم كونه مطلب لعل الاضطراب من سواد الفهم والعقل من كلمات مخدوشة ثم كلمات التي فنانا بانها فنانا في
 ان نظرية فان قولنا في اول ما فنانا عن العقيدة في الاهیات بسیطة الى آخره ان اراد بان المحكي عنه المقصود بالذات في الاهیة
 بسیطة مطلقا سوا كانت الاهیة بسیطة حقيقية او طبعية بسیطة مشهورة بنفس التصديق الذي هو نفس الاهیة المقصودة
 فبذلك لكنه يظل الفرق بين الاهیة بسیطة الحقيقية التي اخترعها بالاهیة بسیطة التي سماها مشهورة لان المحكي عنه المقصود
 بالذات فيها واحد والمحمول الذي يوتي به في الحكمية ظاهرة في العقيدة فيها واحد وهو الذي هو عبارة عن حكاية نفس التصديق
 الواقع سوا عر عنه بلطف التجوهر والتقررو الفعلية او عر عنه بلطف الوجود والكون والشهيرة وغيره فاذ كان الموضوع
 والمحمول والمقصود في الاهیة على زعمه اضافة لا سبيل الى القول بتعدد الاهیة بل لا يكون في الحقيقة الاهیة واحدة
 يمكن فيها عن نفس التصديق سوا عر عن محمولها بلطف التصديق وبلطف الموجود فان تعدد الالفاظ المتشابهة لا يوجب تعدد المعنى
 ان اراد بان المحكي عنه المقصود بالذات في الاهیات بسیطة حقيقية فقط هو نفس التصديق وان الاهیات بسیطة مشهورة
 فبذلك لا يكون المقصود بالذات في الاهیات بسیطة مشهورة بثوب وصف الموضوع لتحصيل نفس ذاته فتكون من جنس الاهیة
 المركبة كما عرفت فبذلك لا عر كما عرفت ثم انك قد عرفت ان ليس بين الاهیة والتقررو الوجود ارتباطا والصفات في نفس الامر

فنقولنا العقل موجودا متوقفا في افاد ثبوت مفهوم التقدير والوجود للعقل في نفس الامر كان كاذبا غير مطابق للمواقع فان مفهوم
 التقدير والوجود ليس عارضا للمهنية في الواقع لاني مرتبة متقدمة ولا في مرتبة متأخرة كما ان الانسان ليس عارضا للانسان
 لاني مرتبة متقدمة ولا في مرتبة متأخرة وقوله فيما قلنا عنه اخرا وان سالت الصواب الى آخره في غاية السخافة فان مفهوم
 هو ان مطلب بل السبب الحقيقي هو مطلب بل السبب المشهورى الا انها متغايرة حتى يتبين احد بها الآخر وقوله ولا ينبغي الى آخر
 ان لا يرد عليه ليس مصداق البلية السببية الحقيقية بل هي عنه بها النفس ذات الموضوع التي هي نفس التجوهر والتقدير ليس
 في مرتبة المصداق بل هي عنه شيان مثبت وثبت له ولا يتصور فيها بالذات ثبوت شئ لشيء فكذا سلم لكن مصداق البلية
 السببية التي سماها بشهورية ليس النفس ذات الموضوع التي هي نفس التجوهر والتقدير وانما يرام بها اعطاء التصديق
 بنفس تجوهر الموضوع لاجل مفهوم ما عليه انما يتم ايراد المحمول للضرورة العقدية ومجموعها انما هو بحكاية نفس التقدير واما
 قوله فالعقل مختص بمفهوم ما واما مقصدا بحكاية عنه فجب عجب فان المحمول الذي يورث في البلية السببية الحقيقية مفهوم
 ذو معنى لا محالة فاما ان يكون اختراعا محض ليس انتشارا في الواقع فهو خدش فيكون العقد المسعفة كاذبا اختراعا
 يكون البلية السببية الحقيقية كقول الانسان تجوهر والعقل متقرر من قبيل ان يقال الانسان نلار والعقل جبل الياقوت
 او يكون مفهوما اختراعا بحكاية نفس التقدير الذي قصد بحكاية عنه فيكون مفهوم الوجود ولا يكون القول فاعقل
 يخرج مفهوم معنى اصلا قوله ضرورة ان حمل الشئ على نفسه الظاهر ان يقال في البطلان هذا الشق انه ليس مطلب اهل
 الابطال باخر منخرع وليس من فروع القول بجعل السبب على ما عرفت سابقا واما لتبليل لبطلان هذا الشق بان لا
 طلب ضرورة ان حمل الشئ على نفسه المنتفع او غير مفيد فلا يخفى عن احتمال ان كمال الاولى ربما يكون نظير البطلان
 به بالبرهان قوله بخلاف المقدر من احتمالات قال في الحاشية لانه لا يجوز عقل تقررا بالما بالنظر الى مجرد مفهوم او نظير
 الى البرهان انتهى قوله فاذا قيل بل البلية المفروضة التي هي العقل بحسب التقدير والتعيين متجوهرة واقعة في نفسها
 قال في الحاشية لا يخفى ان الموضوع في هذا العقد هو مفهوم البلية والمحمول هو التقدير المرتب على جعل السبب لا يعني ان
 التقدير ثابت للبلية في كل وقت واما ان ليس فيه النفس البلية المحولة فايراد المحمول منها للضرورة العقدية كما في الوجود
 بعينه والفرق بين هذا العقد وحمل الشئ على نفسه بين الاستدافية فاما بده النظر انتهى لا يخفى ان الشارح في امره
 بالناسل بده النظر انتهى ان يقال له اما مروان الناس بالبرهان من انك لم فليست نفسه تامل بده النظر حتى اعلم ان
 ما قال في الشرح والحاشية الفاظ ليس تحتها معنى اما ما قال في الشرح فلان معنى انها واقعة في نفسها هو انها موجودة في
 نفسها فان الوجود هو الواقع لا غير فيكون هذا السؤال اهل السبب المشهورى فليس هذا سوال اهل السبب المتغاير

للبل بسيط ونفسا لفظا علم أنطق بان الوجود هو الحكاية التي هي نفس التقرر الذي هو نفس الما بية التقررة لا غير
 حتى الذين عنها فتلك الحكاية هي الوجود واما قال في الحاشية قلان قوله المحمول هو التقرر المرتب على جعل بسيط
 ان الماد بان المحمول هو التقرر الواقعي الذي هو نفس الما بية بل لا زيادة امر عليه بالمعنى التقرر الحاصل في التقرر فك
 باطل فان المحمول لا محالة هو المفهوم المنتزع الذي لا ما هو في الواقع من دون حصوله في الذهن واستترار مفهومه
 وان الماد بان المحمول هو مفهوم التقرر المنتزع الحاصل في الذهن فهو مفهوم الوجود وفيه العقد على بسيط شي
 الا على بسيط التقرر المرتب على جعل بسيط هي نفس الما بية بل لا زيادة امر عليه فان المحمول هو التقرر المرتب على
 جعل بسيط كان حاصل العقد البلي الا بسيط على ما فهم مفهوم الما بية نفس الما بية فان نعم ان التقرر نفس الما بية
 المحولة اي مع وصف المحولة كان حاصل العقد البلي الا بسيط مفهوم الما بية نفس الما بية المحولة فيكون من غير الما بية
 المكنة واما قوله كافي الوجود بعدية فغيره انه لا معنى للتشبيه فان هذا العقد الذي هو المحمول التقرر هو العقد الذي هو المحمول الوجود فان
 التقرر في مرتبة الحكاية هو الوجود كما تحققت غير مرة وبيان الفرق بين هذا العقد وبين حمل الشيء على نفسه لا يكفي لمنع الاختلاف
 وتصحيح تعلق البلي الا بسيط لا بد مع ذلك من بيان الفرق بين حمل التقرر على الما بية وحمل الوجود عليها بحسب الحكاية والحكي
 و قد حققنا ان ذلك مما لا سبيل اليه **قوله** ولتصور الشيء الذي فيه اشارة الى الغرض في البطل كون هذه الما بية
 من ان على هذا التقدير يكون من قسم ما لا اشارة وحاصل الروا القائل من قبل عن مولانا خاتم الحكماء قدس سره وقد سبق
 الكلام في ذلك **قوله** ولا ينبغي ان يفهم قد قلنا ماخذ هذا القول من الاقن البلي في تلك الما بية انما قلنا انعيد **قوله** وايراد المحمول
 انها بالضرورة العقدية قال في الحاشية تحقيقه ان قولنا الانسان تقرر او موجودا فانما ثبت التقرر والوجود للموضوع
 واتحادها كان المحمول غير تجوهر الموضوع في نفسه واما سره في نفسه واما سره في نفسه واما سره في نفسه واما سره في نفسه
 الموضوع ونفس موضوعه لا تحصيل ثبوت منفذ الوجود كان او غير وفيه العقد انما تشتمل على ذكر المحمول وانسبة الحكاية
 بحسب الضرورة الناشئة من طبيعة العقد في التعبير عما ادركه الفطن الا ان مفاد القضية وما يتعلق به المقصد يرجع الى
 ذلك فاذا من مفاد الايجاب في الما بية بسيطة تجوهر الموضوع او ثبوت في نفسه والسبب لمية اشياء او انتفاء في نفسه ومفاد
 الايجاب في الما بية المركبة ثبوت شيء والسبب انتفاء شيء عن شيء فتفكر انتهى **قوله** وهذا ينبغي ما ورد عليه قال في
 الحاشية وجال دفع ان هذه المرتبة وان كانت من فروع جعل بسيط لكنها ما يصح ان يقصد اعطاء التصديق بها بل لا بد
 المحمول الذي هو التقرر بالضرورة العقدية وكون جعل بسيط مما لا يتعلق الا بالمحمول فقط لا يتا في تعلق التصديق بهذه
 المرتبة المتفرقة عليه على الوجه الذي ذكرناه قائل انتهى وامت تعلم ان السؤال عن تجوهر الموضوع والتصديق بتجوهره واما

يتصور بما لا محمول كيون بحاية نفس التقرر الذي هو نفس المبهية وذلك المحمول الذي هو حكاية نفس التقرر هو الوجود
 بأي لفظ غير فيكون هذا مطلب بل لطلب المشهورى والمرتبة السابقة معنى مرتبة مصداق هذه المبهية الحكاية عن نفس
 المبهية المتقررة ليست لانفس المبهية فلا يمكن ان تكون مطلب بل لان مطلب بل يجب ان يكون عقدا حاكيا ومرتبة
 المحكي عنه لا يمكن ان يكون هي مرتبة الحكاية فاذا حكم عن نفس المبهية المتقررة كانت تلك الحكاية هي المبهية البسيطة
 المشهورية فاذا لمحمول الضرورة العقدية ليجب ان يكون طلب التصديق بتقرر المبهية بل لطلب المشهورى
 الاخير ولا يمكن ان يكون مطلب هذا التصديق مقدما على مطلب البسيط المشهورى فان ما هو مقدم على حكاية المبهية
 البسيطة المشهورية هو نفس المبهية المحكي عنها وليست هي حكاية بل هي امر صدق فلا يمكن ان يطلب التصديق بها
 بل الا بان يحكي عنها بمفهوم منتزع منها حاصل في الذهن وهو الوجود فيكون ذلك مطلب بل لطلب المشهورى
 المطلوب آخر غير انه لا مقدما عليه هذا ما قال المود ان التصديق يستلزم موضوعا محمولا ولا شك ان تقرر المبهية لغنها
 الامر من غير انها كيف يتعلق بالتصديق وما قال الشارح في دفعه تاش من سوء الفهم ضرورة انه متى اورد محمول حاك عن التقرر
 كان العقد النفع منه مبهية بسيطة مشهورية فان حكاية التقرر هي الوجود بأي لفظ غير ما قال مولانا خاتم الحكماء في
 بعض حواشيه جميعا عن هذا الايراد من ان ما يظهر من كلام صاحب الافق المبين هو ان التصديق يتعلق بالتقرر كما
 يتعلق بالوجودية لكن يجب ان يحكى عن تقرر قوام المبهية بمحمول ضرورة العقاد العقد فيصدق به وكذلك يجب ان يحكى بمحمول
 عن الوجودية فيصدق به لذا قيل ان ههنا ثلث مراتب الدللى تقرر نفس المبهية والثانية موجوديتها اى كونها بحيث
 تفصل الاستزاع الوجود عنها والثالثة الصفا بها بصنفا والاولى مقدمته على الثانية والثانية على الثالثة والابن ان يحكى عن
 المراتب الثلاث بعقد وتعلق التصديق بكل منها ولا غلط فيه انتهى ساقط الالك قد بينت لاصول كررت وبارهن فلت
 بان الوجودية عبارة عن حكاية التقرر فالمحمول الذي يحكى عن تقرر قوام المبهية ضرورة العقاد هو الوجود والعقد المنفرد
 منه هو المبهية البسيطة المشهورى الا غير والوجودية ليست صفة قائمة بالمبهية نفس الامر بل هي عبارة عن حكاية التقرر فلا يحكى عن
 الوجودية بمحمول بل يحكى عن التقرر وصاحب الافق المبين معترف بان الوجودية ليست صفة قائمة بالمبهية انما هو انتزاع
 كما سلف نقل عبارة يتعلق التصديق بالتقرر هو تعلقه بالوجودية وليس في نفس الامر في درجة المحكي عنه مرتبتان احدهما
 مرتبة التقرر والثانية مرتبة الوجودية حتى يكون العقد الحاكى عن الاولى مبهية بسيطة حقيقية والعقد الحاكى عن الثانية مبهية
 بسيطة مشهورية وليس ههنا ثلث مراتب في درجة المحكى عنه حتى يحكى عنها بثلاثة عقود بل المرتبة الثانية التى ذكرها عبارة
 عن حكاية الدرجة الاولى ومصدق كون المبهية بحيث تفصل الاستزاع الوجود هو تقرر المبهية الا غير فانها ذكره ظاهرا

قوله سوار كان نفسه ذاتا لا ظاهرا كلام القوم ان البلية بسيطة هي التقضية التي يحملها الوجود والبلية المركبة هي التقضية التي يحملها ما سوى الوجود سوار كان نفس الموضوع كما في الحمل الاولى او ذاتا لا وصفة زائدة عليه سوار كانت متقدمة على الوجود كالامكان او متأخرة عنه كالسواد والبياض والقيام والافتقار وكلهم يكون مطلب لبل المركب متاخر عن مطلب لبل بسيطة ليس كليا وذهاما لا اشكال فيه من العجائب ما في بعض اشروح حيث قيل ان المراد بالصفة التي هي غير الوجود اما نعم ان يكون سابقا على الوجود كقصر المبهية وتغييرها وامكانها او سبقا لقيام والافتقار فيلزم تنازع بل بسيطة عن بل المركب او صفة متأخرة عنه فقط فيلزم ان يكون الطالب للامكان داخلا تحت بسيطة وهو كما ترى انتهى وانت تعلم ان القوم مصرحون بان حمل الشيء على نفسه حمل ذاتي لا عليه من غير البلية المركبة فلو ذهب بالصفة في قولهم ان بل المركب يطلب التصديق بوجود شيء على صفة غير الوجود وهم من نفسه ذاتية ووجه غاثة السابقة على الوجود والمساواة للوجود والملازمة بعدا ولا تخير في متأخر البليات البسيطة عن بعض البليات المركبة وعجب من ذلك عده قاصر المبهية الذي هو نفس المبهية من صفاتها السابقة على وجودها وعدو تغييرها الذي هو سائق الوجود من صفاتها السابقة على وجودها ثم قال في الشارح بعد هذا الكلام الذي زعمه شكلا لا وجوبا على تخمين الاول باختيار الشق الاول اختيارا انه لا يلزم تنازع طلب بل المركب عن بسيطة مطلقة وانما ارادوا بالتأخر تأخر بعض اشياء او تنهيم الحكم بالتأخر لوجوب بل الحكم انتماسا بالثاني باختيار الشق الثاني فانهم ارادوا بالوجود على سبيل الساقطة وليس نفسه واما قوله فيقول القوم والاشكال والتعديج يكون مطلب لبل بسيطة مقدما على المركب مطلقا انتهى وانت تعلم ان ما ذكره ثانيا لا اساس له في كلام القوم فالحكم بكونه مزا القوم عجيب جدا ثم قال لا نسب ان يتسم لبل بسيطة الى ثلثة اقسام الاول يتسم لطلب الحمل الاول فان الحمل الاول قد يكون نظريا فلا بد لمن يطلب لا ترى ان الانسان مثلا اذا فرضنا عدم تصوره ولكنه يمكن لنا السؤال بانه بل بوجوه ان ما لم يكن الا والثاني ما يكون طالبا لمترتبة تقصر المبهية التي هي عبارة عن نفسها التي هي اشر اكمل بسيطة بالذات والموضوع بالنتج كما يقال بل العنقا منقورة في الخارج وهذا المتقروا احكان لازم للوجود لكنه مقدم عليه في غير الاشياء ما يكون طالبا للوجود وان يتسم لبل المركب الى قسمين الاول ما يكون طالبا لتقصر هي غير الوجود متقدمة عليه كالامكان والثاني ما يكون طالبا للصفة المتأخرة عنه كالقيام والافتقار وهذا الاقسام قباينة الآثار والاحكام فلنأخذ من انفسنا وبقسمها انتهى وانت تعلم ان تقضي كلام القوم هو ان المقصود بالذات بالعقد امكان هو افاة التصديق ولعلم شجيرة نفس الشيء فذلك مطلب لبل بسيطة والتقضية بلية بسيطة واحكان هو افاة لعل مثبت شي لشي سوار كان المثبت عين المثبت لا ذاتا لا او غرضها خارجا عنه فذلك مطلب لبل المركب التقضية بلية مركبة ومطلب لبل بسيطة لا يتناول

مطلب لكل الاول فعد من قسام مطلب البطل بسببناش من الغلبة عن مفادو طلب البطل البسيط وتجدد اصطلاحية
 بالطلب به العمل الاول بمطلب البطل البسيط والكان ما لا يشاء فيه فان لكل احد ان يسمى كل شئ باشارته لكن جعل مطلب
 العمل الاول من قسام مطلب البطل البسيط الذي مفادو طلب ثبوت نفس الشئ لا ثبوت شئ الشئ بخبر تقيم واما ما جعله ثمانيا
 فعد عرفت فنتائجها وجوب منع اعتراض بان مرتبة تقر بالميتية عبارة عن نسبها التي هي افراس جعل بسبب الذات يجعلها مطلب
 البطل مع ظهور ان مطلب البطل مرتبة الحكمية ومرتبة تقر بالميتية التي هي نفس الميتية مرتبة المنطق المحكي عنه وحكاية بها هي
 مرتبة الوجودية فيكون للطلب التقرر باجعله لادج ولا غير قوله في التقرر والكان لان الوجود لو كان مقدم عليه فغير
 له وجه ان التقرر عارض للميتية مقدم على الوجود وليس كذلك بل التقرر عبارة عن نفس الميتية بلا زيادة او معنى قوله بل
 الغلبة متفردة في الخارج بل الغلبة موجودة في الخارج فان حكاية نفس الميتية المتفردة هي الوجود وليس مفهوم التقرر في مرتبة
 الحكمية الذاتية غير المفهوم الوجود وقد كرر عليك بيان ذلك بالامثلة عليه فبان ان كل ما ذكره هذا لا طائل تحته فاقدم قوله
 وقد يتبادر لك لما كانت الوجودية حكاية عن نفس التقر بالميتية والحكاية بها هي حكاية مرة للاحاطة المحكي عنه كان مفاد الميتية
 بسببها التي هي الغلبة ان حكاية عن نفس التقر بالموضوع او لا التقرر ونفس التقرر في نفسه ولا التقرر في نفسه قد عرفت ان
 القول بسببها ليس بسلطين احد بها حقيقة يكون محمولها التقرر والتجويد والاخرى مشهورة يكون محمولها الوجود كما توهم صفا
 الاخرين ليسين بحيث باطلناش من سوء فهم وانما البلية بسببها هي الغلبة التي هي سببها عن نفس التقر بالموضوع في نفسه وقد
 اعترف بالان في اوائل القس الثاني من كتاب القسبات بان صدور البلية بالافرة وانفس المحكي عنه كما قلنا عنه
 فيما سبق وقد بينا هناك انه لا يسيل الى القول بتغاير البلية بين بسببها حكاية البلية في الاشياء في احاطية قال معلم
 يمكنه البلية في الاثناسيين ان معنى عدم بسببها الشئ في ذاته واتقاه في نفسه لا سلب عن نفسه او سلب الوجود عنه
 فان ذلك من جيز البليات المكرية بمعنى زية معدوم هو انتفاء في نفسه ومومن سواب البليات بسببها لا ثبوت الانتفاء
 وحتى يكون من موجبات البليات المكرية والثانية البلية لا يكون تصليهم ان الوجود هو تحقق نفس الذات لا ثبوت صحت
 لها فانعدم البلية سلب نفس الذات وانتفاء باقي نفسها لا سلب مفهوم باعتبارها قال الاستاذ الحق ان زية معدوم حجة
 بحسب الحكاية زية ليس بموجود سالت بحسب الحكاية وكلاهما من البليات البلية مفادها انتفاء في نفسه لا ثبوت الانتفاء
 وحتى يصير العقديا مكرها فيما استغيا ان بحسب الحكاية متعذر بحسب المحكي عنه وقال لا ينبغي ان يقع الخلاف في كون زية
 معدوم موجبة وكون زية موجودا متساويا على الوجود الابطى اذ لا شك في ان الحكاية في الاولى موجبة وفي الثانية مشتملة على
 الابطى انتهى علم ان العلامة القدسي قال انه اذا حكم على امر بانتفاءه لا يمكن اعتبار زية القضية موجبة ولا بد من اعتبارها

سألت لان اعتبار الاشياء بغير ثبوت الموضوع وصدق الحكم بالانتفاء يقتضي عدم ثبوتها فيلزم من اعتبار الاشياء في القضية
اجتماع المتناهيين ثبوت الموضوع ولا ثبوتها انتهى فاعترض عليه المحقق الدواني بان من البين انه اذا عجزت سالبته
لم يكن المحمول هو العدم اذ ليس مغنايا سلب العدم على ان لزوم اجتماع المتناهيين في العدم انما يجزى ثم وكذا في العدم اذ لا
بل في العدم المطلق اليه اذا قيد بقيد صالح او كانت القضية ممكنة ثم على تقدير النفي انما يلزم اجتماع المتناهيين من
صدقها لان اعتبارها سلبية غاية الامر انها تكون كاذبة انتهى واعترض عليه معاصره بان قوله اذا عجزت سالبته لم
يكن المحمول هو العدم ثم وقوله اذ ليس مغنايا سلب العدم لا يجزى شيئا لان سلب الشيء عن الشيء هو معنى الهلية المركبة لا
الهيئته البسيطة التي فيها الكلام فان مغنايا سلب شيء لا يسلب شيء عن شيء واجاب عنه المحقق بان من البين انه لا بد في كل
قضية من موضوع ومحمول وسواء كانت بليته بسيطة او مركبة فانه اذا لم يكن المحمول في زيد معدوم مثلاً هو العدم ولا زيدا يكون
المحمول مقبوماً آخر لا محالة قوله من الهلية البسيطة سلب لا يسلب عن شيء ان اراد انه ليس في زيد العنقضية محمول صلا فهو
مضام حكم الخطر وان الراد ان محموله وجود في نفسه ففقيه عجزت لفساد التقريب بكون ان سلبه على تقدير كون العدم
محمولاً على ذلك التقدير لا يكون العدم محمولاً او ارد عليه ابن معاصره بما يقتضي منه العجب حيث قال ان قوله من البين انه لا
في كل قضية من موضوع ومحمول كلام محبط الانتفاء عند البتة بالشرطية وهو ظاهر ثم التزم في محمول القضية المذكورة بطلان
عين الملح محمولها بقوله ان قوله اذا عجزت سالبته لم يكن المحمول هو العدم غير مسلم موجه ثم المحمول في قوله زيد معدوم
هو العدم لكن قصد سلب ذات الموضوع وانقضاءه مع المعدوم وان قصد به ذلك صلا معدوم كانه انما انقضى
لنحو ذلك زيد ليس بفرس سلب لفرس عنه كانت سالبته وان قصدت اتحاده مع السلب صارت معدومة وبما جعلته
فما حكم فيه بثبوت شيء او انتفاء شيء كانت بليته بسيطة وما حكم فيه بثبوت شيء عن شيء او انتفاء شيء عن شيء فهو بليته مركبة انتهى
لا يخفى خلافه ما قال اذن من البين ان الكلام في الهليات البسيطة والهليات المركبة لا في الشرطيات ومن البين ان كل
قضية من الهليات البسيطة والهليات المركبة لا بد فيها من موضوع ومحمول فان نقصت الشرطيات ناس من شدة اللزوم
اليه فالشرطيات اليه لا بد فيها من فريدين قائمين مقام الموضوع والمحمول ولا تتم القضية الشرطية اليه بخبر واحد التوحيد
في محمول القضية المذكورة انما وقع تسجيلاً على فساد ما زعم المعترض والمحمول في قولنا زيد معدوم انما كان هو العدم ومن
البين ان كل قضية مشتركة على موضوع ومحمول لا يخلو انما ان ثبت فيها المحمول للموضوع او سلب فيها المحمول عن
الموضوع وجب ان يكون هذه القضية اليه لا يخلو انما ان ثبت محمولها اي المعدوم لموضوعها اي زيد فيكون هذه القضية
موجبة قطعاً وانما ان سلب محمولها عن موضوعها فيكون هذه القضية زيد ليس بعدوم لا زيد معدوم وقوله لكن قصد

سلب ذات الموضوع وانتفاده لا معنى تحتها على تقدير قصد سلب ذات الموضوع وانتفاده لا يكون المحمول هو العدم بل يكون
العدم نسبة سلبية ويكون المحمول شيئا آخر والعدم يكون العدم نسبة سلبية منه وبين زيد فعلى تقدير جعل العدم محمولا لا عميد
من جعل نفيه العنصرية موجبة وما ذكره بقوله وبأجله فالحكم فيه الى آخره ان اراد بان العنصرية الحاكية بان الشئ ثابت وان
الشئ ليس بثابت بلية بسيطة والعنصرية الحاكية بان شيئا كذا انثبت لشيء كذا هو ليس بثابت له بان يكون المحمول المسمى
وجودا شئ في نفسه بلية مركبة فليس كذا العنصرية الحاكية زيد معدوم حاكية عن ثبوت المعدوم لزيد فهي بلية مركبة والحال ان
ما رواه كمالا به زيد ليس بموجود فهي بلية بسيطة سالبة محمولها الوجود ولا المعدوم وبأجله حكم المحقق في غاية التحقيق وما
اورده عليه من ان لا يتحقق ان يثبت الى يبقى في كلام المحقق كلام وهو ان قولنا كانت العنصرية ممكنة يدل على ان العنصرية
الممكنة ممكنة تكون مساوية على تقدير ان يكون المراد بالمعدوم المعدوم المطلق من دون ان يقيد بقيد لعل لان
العنصرية الممكنة لا تقتضي وجود الموضوع الا بالاسكان ولما كان الحكم على الموضوع بالعدم بالامكان فغاية ما لم يتجمع
امكان وجوده مع اسكان عدمه اسكان الوجود وامكان العدم لا يتناقضان بل يتجمعان وان امتنع اجتماع الوجود وعدمه
فيعر عليه ان صدق العنصرية الممكنة يقتضي اسكان وجود الموضوع متعارفا لثبوت المحمول له فيلزم اسكان متعارفة وجوده
والموضوع لعدمه ولا شك في استحالة هذا فثبت ان العلامات القويمة قال ان العدم اذا جعل محمولا لا حاجة الى ما يطيعه
بالموضوع بخلاف ما اذا جعل المحمول مفهوما آخر سواء واذا كان العدم محمولا من غير الرابطة اخرى كيدون بمعنى سلب الموضوع
عن نفسه فيكون نسبة سلبية انتهى وبخبر عن عليه المحقق بان وجود الرابطة ضروري في كل قضية على ان لفظة شاذة
بالغايرة من سلب الشئ عن نفسه انتفاء في نفسه كيف يصح تعليل الاول بالثاني بان يقال هو مسلوب عن نفسه
لا معدوم في نفسه على ان ذلك في الحقيقة قول بان المحمول ليس هو العدم بل نفس الموضوع والعدم الرابطة فيصير
الكمال الى ان العدم ليس محمولا البتة فلا يتم تقريب وهو كون نسبة سلبية على تقدير كون العدم محمولا مع انه خلاف
البدية بل لان اى مفهوم اذا قيس الى مفهوم آخر فلتعلق ان يحكم بينهما بسلب واجبا والعدم من المفهومات فاذا قيس
الى مفهوم آخر جاز الحكم بسلبه عنه واجبا انتهى واورده عليه معاصروا ولا بان مراد شراح التوجيه بقوله يكون بمعنى سلب
بالموضوع عن نفسه ليس بان معنى زيد معدوم مثلا سلب زيد عن نفسه حتى يكون في قوة قولنا زيد ليس بزيد ولا يفهم
بذلك المعنى من زيد معدوم بل اراد ان معناه سلب الموضوع في نفسه لا سلب شئ عنه كما في زيد ليس بغيره ليس بغيره
الشئ في نفسه حكم انتفاء لانه معلل به وثانيا بان ان ارادوا لاي مفهوم اذا قيس الى مفهوم آخر فلتعلق ان يحكم بينهما بسلب
او اجاب ان لانه ان يحكم بينهما بذلك حكما يكون الوجود والعدم الرابطة بين طرفي الحكم لئلا يكون الكلام في ان يكون العدم محمولا

ولا يكون الوجود والعدم والطاينين لطرفين حتى يكون البلية بسيطة والرابطة بينهما لا تكون سوى نسبة انكسبية التي
هي الاتحاد والملاظفين لطرفين وان اراد ان كان حكم بينهما بذلك من غير ان يكون الوجود والعدم رابطا بل الطرفين
بل مجرد ملاحظة الطرفين ونسبة انكسبية فمضرورة ان هذا يقتضي مفهوم الوجود والعدم وتعلق سواهما لا بد من جعل الوجود
او العدم رابطا كما ذهب اليه القوم ويشهد به الفطرة البلية التي واجهت المحقق عن ارادة الاول بانها ان اراد بسلب
اشي في نفسه سلب الوجود في نفسه عنه فهو بعينه ما ذكرنا وان اراد ان السلب متوجه الى ذات الموضوع لا الى نسبة
المحمول اليه فهو معصوم لم يهدأ العقل وفطرته على ما نرجح لا يكون في هذه القضية محمول وعن ارادة الثاني بانها من
البلين ان مراد القائل ان كل مفهوم سوار كان هو الوجود والعدم او غيره ويمكن للعقل ان يقيد الى غيره ويحكم
بينهما بالاجاب والسلب وذلك مما لا يقبل المنع فلا يتم قوله اذا كان العدم محمولا يكون نسبة سلبية لمراد ان تكون
ايجابية فم الفطرة شاهد بانها لا بد في كل قضية من الرابطة كما كنا ما كان المحمول ومن حكم بخلافه ففطرته كم كيف و
الفطرة لا تفرق بين قضية وقضية في الاجزاء انتهى واعتصر ابن معاصرو على جواب الاول بان التزديد في سلب الشئ
في امه لا يتجلبا العبارة غير موجبة ايضا عدم احتمال العبارة فظاهرا فلا ولا نسبة السلب الشئ على الاقسام المذكورة اهلا
وامانة غير موجبة فلان ثبوت الشئ وثبوت الشئ للشئ وسلب الشئ وسلب الشئ عن اشئ كلها يهدي على معلوم لكل
عاطل وعلى جواب الثاني بان ادعى ان كل مفهوم ان يقاس الى مفهوم آخر فقلل العقل ان حكم بينهما والمختصر ردد في الحكم
حيث قال ان الثبت الحكم على نحو يكون الرابطة بينهما كبا من الاتحاد مع الوجود والعدم فسلم وليس الكلام فيه ان
اروت الحكم على نحو يكون الرابطة بينهما مجرد الاتحاد فم ولم ينكره لا يقدر على الحكم بينهما حتى يرد بما ذكره القائل بقوله لكل
مفهوم سوار كان هو الوجود والعدم او غيره ويمكن للعقل ان ينسب الى غيره ويحكم بينهما بالاجاب وذلك مما لا يقبل المنع
فان المختصر لم يمنع بذلك من صحة حكم مخصوص بكون الاتحاد وحده رابطا بين الطرفين ولم يجوز قضية بل الرابطة حتى
يتوجه عليها لا بد في كل قضية من الرابطة وامامهم الفرق بين قضية وقضية في الاجزاء فمظاهرا انتهى وهذا كلنا يظ
ظاهرا ما اراد على الجواب الاول فلان عبارة شاح التجريد هي قوله اذا كان العدم محمولا من غير رابطة اخرى يكون
المعنى سلب الموضوع عن نفسه فيكون نسبة سلبية ونفط سلب الموضوع عن نفسه معناه الظاهر سلب اكل الاول فيكون
معنى زير معدوم بناء على ظاهر ما قال شاح التجريد زيد ليس زيد فاعترض عليه المحقق الاول بانها ليس معنى العدم وثانيا
بان المحمول السلب عن الموضوع على هذا الفاعل العدم وثالثا بان المعدوم مفهوم متعلق بالمفوضية صالح لان حكم عليه
وقيل للعقل ان يحكم على شئ ايجابا او سلبا وان يحكم على شئ ايجابا او سلبا فاول معاصرو قول شاح التجريد بان مراده

سلب الموضوع عن نفسه سلب الموضوع في نفسه فهو الحق بان ان اريد سلب الموضوع في نفسه سلب الوجود في نفسه
 فالمحمول في هذه القضية هو الوجود والعلم بنسبة بسيطة وليس محمولا وان اريد به ان اسلب متوجالي ذات الموضوع فلا
 يمكن المحكاة عنه بقضية سالبة اذا سلب في القضية الامانة متوجالي سلب في المحمول الى الموضوع الا ان الموضوع في القائل
 زير معد قضية سالبة على هذا التقدير مصداق لهية العقل ونظرة والية على هذا التقدير لا يكون في هذه القضية محمول
 وقد كان الكلام على تقدير يكون عدم محمولا فالحكم يكون هذا الترتيب غير موجه غير موجه نعم حمل سلب الموضوع عن نفسه على
 سلب الموضوع في نفسه كما انكبة معاصرو غير موجه وغير معقول وانما ايراد على ايجاب الثاني فلانة لا ريب في ان
 مفهوم المعدوم مفهوم متعلق صالح لان الحكم عليه به فلا يتقنع ان يحكم على شيء ايجابا او سلبا ولا فرق بينه وبين كونه المفهوما
 المستقلة في هذا الحكم والفرق بينه وبينها بان مجرد الاتفاق يكفي للحكم بينه وبين الموضوع من دون حاجة الى رابطة اخرى
 ولا يكفي للحكم بين المفهومات الاخرى بين الموضوعات بل لابد فيه من رابطة اخرى هي الوجود او عدمه فذلك باطل بخلاف
 غير محمول بالهبة كسأيا في غريب انشاء الله تعالى والمعتبر من معنى ابا القائل جزء القضية لا يكون فيها نسبة
 تامة جزئية مع انه لابد في كل قضية من نسبة تامة جزئية ولا يكفي له نسبة القضية التامة بالنسبة بين من دون
 نسبة التامة الجزئية في قضية اصلا سوار كانت بلية بسيطة او بلية مركبة فعند القدر لابد في كل قضية بلية بسيطة
 كانت او بلية مركبة من نسبة تامة جزئية وعند التاخرين لابد في كل قضية بلية بسيطة كانت او بلية مركبة من نسبتين
 النسبة بين من والنسبة التامة الجزئية ومرارا الحق بقوله لابد في كل قضية من الرابطة كما نأما كان المحمول ان لا يلام
 في كل قضية من النسبة التامة الجزئية كما نأما كان المحمول بنسبتين ذلك غريب انشاء الله العزيز واما قوله اما عدم
 الفرق بين قضية وقضية في الاخر فخطا على من جعل وجه ما قال هذا القائل مبسلا فها من انه لا يلزم ان يكون اجزاء
 كل قضية منحصرة في هذه الاسرار فان قولك من لم يعرف الله قد صنعت فيه قضية لها اجزاء غير ما ذكره فاما القضية مستلجم
 فان غرض الحق ان الخطرة لا تفرق بين قضية وقضية بما هي قضية في الاجزاء لان الموضوع والمحمول في كل قضية
 لا يختلف في البساطة والتكريب وقلة الاجزاء وكثرة ثبائهم ان صاحب الافق المبين وافق الصمد المعاصر للحق الثاني
 في القول بان العلم اذا اخذ في غير المحمول كقولنا زيد معدم كانت القضية سالبة بلية بسيطة لا محالة فاعترض على
 الحق الثاني بان نقل عنه الشارح في الحاشية وحاكم ستاذا الشارح بين الحق الدواني وبين صاحب الافق المبين
 ما نقل عنه في الحاشية فنحن نرمي ان نقل الاول ما قال صاحب الافق المبين بكلمات الفصل ثم كشف عما فيها من
 الغشاع ثم ذكر ما قيل في المحاكاة ثم حقق ما هو الحق في هذه المفاصلة فنقول قال صاحب الافق المبين ثم ما أشد

سخافة ما يتوهم ان عدم اذا اخذ في ضيق المحمول كقولنا زيد معدوم لا يتصور العقل الامر بما مفاده شبهة الموضوع وان لو
 اعتبر سالبا كان مفاده سلب لعدم عنه ومفاده المقصود اذا لوازم السلب الى ذات الموضوع كان المعنى سلب الموضوع
 عن نفسه فهو ليس معنى عدم بل هو معنى غيره والصح تظليله بان يقال هو سلب عن نفسه لانه المعدوم في نفسه فاست
 قد تحققت ان معنى عدم هو سلب الشئ في ذاته وانتفاء في نفسه لاسيما عن نفسه او سلب الوجود عنه فان ذلك من جنس
 الوجودية المركبة ومعنى زيد معدوم هو انتفاء في نفسه وهو من سوا الوجودية البسيطة لا شوب انتفاء لا حتى يكون من مميزات
 الوجودية المركبة وليس من المستغربات او ما يتجسس كجمل بسيط مع استحکام ان تصور نسبة حقيقة في سخر ذاتها مع عزل
 النظر عن الوجود وسلب الشئ في نفسه من دون اضافته الى شوب ذلك الشئ ليس متقابل مقصودا عن الكمال
 هو بنية حقيقة في جبر راسع غل النظر عن الوجود بذات ان جملة كجمل بسيط من اللاشية الغير الالستكروني كذا ذلك
 فتصليحهم ان الوجود هو تحقق نفس الذات لا شوب وصف لها فالعدم ايضا سلب نفس الذات لا سلب مفهوم ما عنها
 انتهى كلامه بعبارة وانت تعلم اني هذا الكلام من الفضل والاعطال اما اولانا فمقتضا فيما سبق انه على تقدير القول
 باكمل بسيط ليس في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذهنية والملاحظة العقلية النفس البهية
 التي تعلقي بها كجمل فعلي تقدير عدم تعلق كجمل بسيط بهية من الهيات يرتفع نفس تلك البهية عن الواقع ونفس الامر
 فعلي تقدير تعلق كجمل ببائس في الواقع النفس البهية وعلى تقدير عدم تعلقها ببائس في الواقع نفس البهية فاذا نحن
 عنها على التقدير الاول حتى بانها موجودة او الوجود هو بحكاية نفسها المتوفرة في الواقع كما اعترف به هذا التعامل فيما قلنا من
 قبلة فيما سبق واذا نحن عنها على التقدير الثاني حتى بانها ليست موجودة ومصدق العقيدة الحكاية البهية موجودة لنفسها
 المتوفرة لا غير ومصدق العقيدة الحكاية البهية ليست موجودة ارتفع نفس ذاتها عن الواقع فالمتحقق لا يتصور
 لسياسة نفس الذات في الواقع لكنه يقول ان لسياسة نفس الذات في الواقع مرتبة المصدق المحكي عنه وانما العقيدة
 الحكاية عنها ليست موجودة ولا يمكن ان يحكي عنها بعقيدة محمولها المعدوم كقولنا زيد معدوم لان هذه العقيدة التي محمولها
 معدوم اما ان يكون فيها نسبة تامة خيرية بالبطه بين موضوعها ومحمولها او لا فعلى الثاني لا يكون كلاما تاما فاضا عن
 ان يكون قضية وعلى الاول تلك استبانت التامة الخيرية التي هي بالبطه بين موضوعها ومحمولها اما بجاية او سلبية
 فالكلمات الجاية فهذه العقيدة موجبة مصداقها المحكي عنه ذات الموضوع بحيث يصح اشتراعه سبب المحمول اعني عدم
 منها فاذا كان سبب المحمول اعني عدم مما يصح اشتراعه من ذات كعدم الخارجي او عدم الذاتي او عدم المقيد
 بقيد آخر صلي كانت تلك العقيدة صادقة والا كانت كاذبة فلا يكون مصداق هذه العقيدة الموجبة لسياسة نفس

الذات في الواقع بسيطة لبيضة ضرورتان صدق الربط الايجابي يستلزم تحقق الموضوع وتقرره وان كانت سلبية والارضية
ان النسبة السلبية تعني سلب المحمول عن الموضوع فالمحمول اما هو معدوم وفيكون مغاذا هذه القضية سلب المعدوم عن
الموضوع فيكون هذه القضية باحتمالية زائدة ليس معدوم امثلا وهذا المقصود وهو مفهوم الموجود فيكون معنى زائد معدوم
زائد ليس موجودا فلا يكون المحمول هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون المحمول هو المعدوم او بنفس الموضوع
حتى يكون معنى زائد معدوم زائد ليس زيدا فهذا ليس معنى العدم على انه على هذا التقدير ايضا لا يكون المحمول هو المعدوم
بل يكون المحمول زيدا امثلا فاذكره لا ليس كلاما محققا صلا واما ثانيا فلان العدم الماخوذ في محمول هذه القضية
اما معدوم متقل فلا يكون رابطة فلا يكون هذه القضية سالبة اذ القضية سالبة لا بد فيها من عدم رابطي اى نسبة
سلبية واما معدوم رابطي فلا يكون محمولا اذ المحمول لا بد من ان يكون ملحوظا بالاستقلال ولا يمكن ان يكون محمولا ولا
معاذ لا يمكن ان يكون معنى واحدة متقلا وغير متقل في كائنا واحد لا سيما وقد ذهب هذا الفاعل الى ان العدم في نفسه
والعدم رابطي مختلفان بالتحقيق وانه لا يمكن ان يكون معنى واحدة متقلا وغير متقل بل جالين على انه لو كان ان
يكون معنى واحدة متقلا وغير متقل في كائنين فلا يمكن ان يكون المعدوم المحمول في هذه القضية رابطة وان يكون
في حالة واحدة ملحوظا بل جالين كائنا استقلالي وكائنا غير متقلالي واما ثالثا فلان قولنا زائد معدوم لو كانت سالبة
كما نرى هذا الفاعل والبعد المعاصر للمحقق الدواني كان عكسه المستوي وهو قولنا المعدوم زيدا ايضا سالبة والتميم كون
هذه العكس سالبة او ارتكاب ان السالبة الفاعلة زائد معدوم لا تنعكس ولا يمكن عكسها المستوي من الاضاحيك اتي
لينيكم منها الصبيان واما رابعا فلان هذا الفاعل قال تبديل هذا الكلام الذي نقلنا عنه بلا فصل ان المستطفي
الاعتباري في الهلية بسيطة هو الوجود والعدم رابطا عني نسبة المضمنة في احد الحاشيتين وهي رابطة
الحكمة الرابطة بينهما واذار القضية هي الحاشيتان ونسبة الرابطة بينهما وانما الافتراق بحسب بساطة الاجزاء جميعا
في البسيطة وتكلف احدا في المركبة بحسب ما يؤهل اليه معاد العقدين لا غير انتهى فهو معترف بانه لا بد في كل قضية بلية
بسيطة كانت او بلية مركبة من حاشيتين بنسبة الرابطة بينهما بنسبة الحكمة فقولنا زائد معدوم اما ان يكون فيه
حاشيتان بنسبة حكمية رابطة او لا فلي الثاني لا يكون قضية باعتبار فضلها عن ان يكون من سوالب الهلية بسيطة
كما نرى على الاول اما ان يكون حاشيتا هذه القضية زائد معدوم فانسبة حكمية بينهما اما ايجابية فيكون هذه القضية
موجبة قطعاً فلا يكون من سوالب الهلية بسيطة او سلبية فاين الدال على تلك النسبة السلبية على انها لو كانت
سلبية كان مغاذا سلب المحمول وهو المعدوم عن الموضوع وهذا المقصود او يكون حاشيتا هذه القضية زائد

مفهوم آخر سوى المعدوم ويكون المعدوم رابطية سلبية فلا يكون المحمول هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون المحمول
 هو المعدوم فليست نظري في الرجل كمن يخطئ لابي اي نيزيب اما خلافا لان هذا القائل قال بعيد هذا الكلام بل افضل
 من حيث ما تعرفت فاحكم ان كل عقد على من حقه ان يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق و
 التكذيب اي مصححة لصلح المحاشيين للتصديق والتكذيب فان العقد انما يصير عقدا باعتبار تلك النسبة انهما
 يرتبطا بالمحمول بالموضوع وليسير المركب منهما عقدا بالفعل ومحملا للتصديق والتكذيب واصلح متعلقا للمادراك التصديقي
 ايجابا او سلبا انتهى فقولنا زيد معدوم اما عقدا على او لا فعلى الثاني كيف يكون من سوابق الهيئته البسيطة ومحملا للتصديق
 والتكذيب وكيف يصلح متعلقا للمادراك التصديقي وعلى الاول يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق
 والتكذيب فتلك النسبة ايجابية فيكون بذه العقيدة موجبة واما سلبية فيكون مفادا سلبا للمحمول هو المعدوم
 والتمسيع ونباضه المقصود فانظر الى هذا الرجل كيف يصدق في الحق واثقاه ولا ينظر الى سابق كلامه وسياقه واما
 سادسا فلان هذا القائل قال اني مصوب لب لافلاسفة فيها عقلوا ان النسبة الحكمية في كل عقد موجبا كان او
 سالبا ثبوتية وان لا النسبة في العقد السالب وراية النسبة الايجابية التي هي في العقد الموجب وان مدلول العقد السالب
 ومفاده هو سلب تلك النسبة وليس فيه حمل بل سلب حمل انما يقال له حمل على الجواز والتشبيه وان لا مادة للعقد
 السالب بحسب النسبة السلبية وانما يكون المادة بحسب النسبة الايجابية فذلك لا يختلف المادة في
 الموجب والسالب بحسب النسبة الايجابية والنسبة السلبية وادعك عما احدثت متقلبة
 المحشين من علم ان في السالب نسبة سلبية هي وراية النسبة الايجابية وان المادة تكون بحسب النسبة السلبية كما
 تكون بحسب النسبة الايجابية وان مادة النسبة السلبية هي لغة المادة النسبة الايجابية ولا تخلو شي منها من المواد اثنان
 الا ان المشهور اعتبارا في النسبة الثبوتية لفضلها وشرفها ولا يخرج ما يعتبر في النسبة السلبية فيها اذ واجب العلم بمتحقق
 الوجود ومتحقق العدم هو واجب الوجود ويمكن العدم هو ممكن الوجود فاعلم ان المادة هي حال المحمول في نفسه عند الموضوع
 من جوب صدق واقتناع صدق او امكان صدق وكذب وهي في مطلق الهيئته البسيطة ترجع الى حال الموضوع
 في تجزئته او في وجوده ونفس ذاته التجزئة لالحال المحمول في نسبة الى الموضوع وبثبوتها بحسب قوة الذات وتاكده
 التجزئة وثباته الوجود وخصافته المتحقق اضعفت الذات وسخافة الحقيقة ووبن الوجود وبطلان المتحقق وفي الهيئته
 هي حال المحمول في نسبة الى الموضوع وثبوتها له باعتبار وثاقه النسبة اضعفها وليس في السالب الا افتقار الموضوع في نفسه
 اذ افتقار المحمول عنه على انه ليس بذاك شيء لان بذاك شيء هو الافتقار فليس فيه المادة حاله فان السلب رفع الذات

أو قطع الربط لا بثبوت الرفع أو القطع حتى يتقلب إيجابا فاذن لا تصور المادة إلا بحسب النسبة الإيجابية وكيف يكون لما
ليس بما يوليس حال وإنما يكون لشيء حال بما هو شيء لا بما هو ليس شيء انتهى كلامه بعبارة فلو كان قولنا زيد معدوم
مثلا القضية سالبة كان فيها نسبة حكمية ثبوتية وسلب تلك النسبة الثبوتية الإيجابية باعتبار فطر فالك تلك النسبة
الثبوتية الإيجابية التي ورد عليها السلب في هذه القضية أما زيد ومعدوم فيكون مفاد هذه القضية سلب ثبوت
المعدوم لزيد وهذا ضد المقصود وازيد ومفهوم آخر سوى المعدوم فمحمول القضية هو ذلك المفهوم الآخر لا مفهوم المعدوم في
خلف وإنما سألنا فلان قولنا زيد معدوم مثلا لو كانت من سوابب الهيئته البسيطة على تقدير جعل المعدوم محمولا كما
زعم هذا العالم كانت لثبوتها ورعا للهيئة البسيطة الموجبة القائمة بزيد تجوزها وازيد موجود ولا ريب في أن محمول القضية
التي هي نقيض القضية أخرى هو محمول تلك القضية الأخرى ضرورة اشتراط وحدة المحمول في التناقض فلا بد
أن يكون محمول قولنا زيد معدوم على تقدير كونه من سوابب الهيئته البسيطة ما هو محمول في قولنا زيد تجوزها وازيد
موجود فلا يكون المعدوم هو المحمول في قولنا زيد معدوم على تقدير كونه من سوابب الهيئته البسيطة وقد كان الكلام
على تقدير كون محمول هذه القضية هو المعدوم ههنا ولا يجزى القول بأن إيراد المحمول في قولنا زيد تجوزها وازيد موجود
للضرورة العقدية فإن إيراد المحمول في بائتين القضيتين وإمكان الضرورة العقدية فلا بد من إيراد ذلك المحمول بعينه
في نقيضها للضرورة العقدية ضرورة اشتراط وحدة المحمول في التناقض فلا يكون المحمول في نقيضها الذي هو من
سوابب الهيئته البسيطة هو المعدوم فلا يكون القضية التي محمولها المعدوم من سوابب الهيئته البسيطة كما زعم وأما سألنا
فلان قد نص في هذا الكلام الذي نقلنا عنه أنفا على أن العقد السالب ليس في حل بل سلب على فعل تقدير كونه
قولنا زيد معدوم من سوابب الهيئته البسيطة أما أن يكون المعدوم في هذه القضية محمولا على زيد ولا يكون المعدوم
في هذه القضية محمولا على زيد فعلى الأول لا يكون هذه القضية سالبة فضلا عن أن يكون من سوابب الهيئته البسيطة إذ
على هذا التقدير يكون في هذه القضية حمل والسالبة باعتبارها قضية لا يكون فيها حمل وعلى الثاني لا يكون المحمول
في هذه القضية هو المعدوم وقد كان الكلام على تقدير كون محمولها هو المعدوم وأما سألنا قد اعترف بأنه لا تصور
المادة إلا بحسب النسبة الإيجابية فلو كان قولنا زيد معدوم قضية سالبة فلا بد من أن يكون هناك نسبة إيجابية يكون
لها مادة من المواد الثلاث أعني الوجوب والإمكان والاتساع ويكون في تلك القضية السالبة سلب تلك النسبة
الإيجابية فحيثما تلك النسبة الإيجابية أما زيد معدوم فيكون هذه القضية موجبة لاسالبة وأما زيد في آخر فلا يكون محمول
هذه القضية على تقدير كونها سالبة هو المعدوم بل ذلك المفهوم الآخر وقد كان الكلام على تقدير كون محمولها هو المعدوم

هذا النسبين قبل اتمام كشف فضاكه في البحث الذي نحن فيه اي بحث كون القضية التي محمولها معدوم موجبة او سالبة
 لبعض الفضاخ التي في كلامه الذي قلنا عنه اننا نقول لا ريب في ان القضية السالبة مركبة تام فري عنه صلاح
 التصديق والتكذيب وقد قال هذا القائل كما قلنا عنه في الوجه الخامس من فضاكه بان كل عقد حلي بما هو عقد حلي
 من جهة ان يكون فيه موضوع ومحمول ونسبة بينهما صالحة للتصديق والتكذيب بمصحة الصلح الحاشيتين للتقدير
 والتكذيب فان العقد انما يصير عقدا باعتبار تلك النسبة اذ بهما يرتبط المحمول بالموضوع ويصير المركب منهما عقدا بالفعل
 ومحملا للتصديق والتكذيب وصلاح متعلقا للادراك التصديقي ايجابا او سلبا انتهى فاما ان يكون في القضية السالبة
 نسبة السلبية الباطلة او لا فان لم يكن فيها نسبة سلبية رابطة لم تكن صالحة للتصديق والتكذيب ولم تكن عقدا بالفعل
 ولم يرتبط محمولها بموضوعها ولم يصير المركب منهما عقدا بالفعل ومحملا للتصديق والتكذيب لم يصلح متعلقا للادراك للتقدير
 فلم يكن قضية ولا مركبا ما خبرنا به فبطل شرط من القواعد المنطقية ويكذب حكم الفطرة بكون السالبة كلاما تاما صحيحا للسلوك
 صاها للتصديق والتكذيب الكان فيها نسبة سلبية رابطة لبطلان النسبة في العقد السالبة رابطة النسبة التي هي
 في العقد الموجب اذ على هذا التقدير يكون فيها نسبة رابطة هي نسبة السلبية ولم يذنب احد من القادرات والمتأخرين الى
 ان ليس في القضية السالبة نسبة رابطة كيف ولو لم يكن فيها نسبة رابطة لم يكن كلاما تاما ولا حكاية ولا عقدا احتملا للتصديق
 والتكذيب بل الكل يتفقون على انه لا بد في كل قضية من نسبة رابطة ايجابية او سلبية وانما الاختلاف بين القادرات والمتأخرين
 في ان نسبة السلبية الاربطة عنه القادرات عبارة عن سلب الربطة بين الحاشيتين في مرتبة الحكمية الذهنية واراد على نسبة
 الايجابية مضاد لهما وعند المتأخرين عن مفهوم بيطر الدارين الحاشيتين في مرتبة الحكمية مضاد للنسبة الايجابية فمات
 الباعدة بحيث لا يجوز العقل اجتماعهما بحسب اصدق والكذب فلا خلاف في كون نسبة السلبية رابطة بين الموضوع
 والمحمول في مرتبة الحكمية الذهنية ولا في ان الحكمي عنه بالنسبة السلبية الحكمية ابا انتفاء الشيء في نفسه اي في الهليات
 بسيطة وانتفاء شيء عن شيء اي في الهليات المركبة لا شيء لعبه عنه بالانتفاء فليس في مرتبة الحكمي عنه للقضية السالبة
 نسبة رابطة واما في مرتبة الحكمية فلا بد لانعدام القضية السالبة من نسبة سلبية رابطة ذهنية كما ان ليس في مرتبة الحكمي عنه
 للقضية الموجبة نسبة رابطة ايجابية ضرورة اقطاع تحقيق المعنى الغير مستقل في الواقع مع قطع النظر عن الحكمية الذهنية
 واما في مرتبة الحكمية فلا بد لانعدام القضية الموجبة من نسبة ايجابية رابطة ذهنية ولا لانعدام القضية السالبة من نسبة
 سلبية رابطة ذهنية وكيف لعقل انتفاء مركب تام ذهني من دون ان يرتبط احدى حاشيتيه بالآخرى في الدارين فاما
 على هذا القائل مرتبة الحكمية بمرتبة الحكمي عنه فلما راي انه ليس في مرتبة الحكمي عنه للسالبة رابطة واتحاد بين موضوعها و

ومحمولها بل قطع لفظه ان ليس فيها في مرتبة الحكاية انه لا يحمل من مذهبها ولا التقابله قدره في كثير من الانطوائ في بحث
العمليات البسيطة والمركبة كما تعرف عن ضرب وانما قولوا ان للمادة للفقار السلب حسب السببية فلانقص
عليك تفصيلا قديمين به جالوا فكيف جازل فيقول لا ريب في ان المفهومات على ثمانية اضرب الاول ما ياتي في البحث
معنون بتقريره صدق تحقق في عالم الوجود كلفهم اجتماع التقيضين والثاني ما لمعنون بتقريره موجود بياته
لا يجوز ان لا يتقرر ولا يوجد والثالث ما لا ياتي ان يكون له معنون ومصدق ولا ياتي معنونه ان يتقرر وان لا يتقرر
وبه واسمالات الثلاث التي للمفاهيم في نفس الامر من دون ان تكون مرتبة بحكاية فكك واعتبار مستغنى عن المواد
اشتبك بسبب التقرر والموجودية فاذا حكمي عن الضرب الاول بالموجودية وما يوجبها باوحدية بسيطة فان حكمي
بالاجاب وقيد بالامتناع بان يقال اجتماع التقيضين موجود بالامتناع كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة وان
بالسلب قيد بالضرورة بان يقال اجتماع التقيضين ليس موجود بالضرورة كانت الحكاية صادقة واجبة مساوقة
للمادة فان ضرورة سلب الموجودية مساوقة لامتناع الموجودية واذا حكمي عن الضرب الثاني بالموجودية وما يوجبها فان
حكمي بالاجاب وقيد بالضرورة كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة وان حكمي بالسلب وقيد بالامتناع كانت الحكاية
صادقة واجبة مساوقة للمادة فان امتناع سلب الموجودية مساوقة لضرورة الموجودية واذا حكمي عن الضرب الثالث
بالموجودية ايجابا او سلبا وقيد بالامتناع كانت الحكاية صادقة واجبة موافقة للمادة واذا حكمي عن الضرب الاول الثالث
بجعل المعلوم محمولا ايجابا بالمصدق الحكاية الا لضرب من التاويل او قيد وكانت القضية التي لمحمولها المعلوم بية
مركبة واذا حكمي عن الضرب الثاني بجعل المعلوم محمولا ايجابا بقيد بالامتناع صدقت القضية فان ضرورة الوجود تسليم قناع
صدق المعلوم ويكون تلك القضية بية مركبة وباجلها لا يكون القضية التي لمحمولها المعلوم سوار كانت موجبة او سلبية
من العمليات البسيطة فممن المفهومات باسمعونه ياتي بذاته الانصاف بعض الاوصاف والاتحاد بعض المفهومات
وسمها باسمعونه ياتي بذاته عدم الانصاف بعض الاوصاف وعدم الاتحاد بعض المفهومات ومنها باسمعونه لا ياتي بذاته
الانصاف وعدم الانصاف بالاتحاد وعدم الاتحاد ونحوه احوالات واقعية بحسب نفس الامر ليست مرتبة بحكاية فكك
واعقابا مستغنى فاذا حكمي عن الضرب الاول محل الوصف والمفهوم الذي ياتي بالمعنون ان تصدق ويحده ايجابا بقيد بالامتناع
او سلبا وقيد بالضرورة صدقت الحكاية كقولنا الاشئ من الانسان لغير بالضرورة او كل انسان فرس بالامتناع او
حكمي عن الضرب الثاني محل الوصف والمفهوم الذي ياتي بالمعنون ان لا تصدق ولا يتحد ليجابا بقيد بالضرورة او سلبا وقيد بالامتناع
صدقت الحكاية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او لا شئ من الانسان حيوان بالامتناع واذا حكمي عن الضرب

الثالث جعل النجوم الذي لا ياتي بالمعنون ان يتجدد او لا يتجدد محمولا على اجابا او سلبا وقيد بالاسكان صدقت الحكاية
 كقولنا الانسان كاتب بالاسكان او ليس بكاتب بالاسكان وبالجملة فلا ريب في ان عدم اجتماع التقيضين ضروري
 ووجوده متيقن في الواقع وسلب الفرس عن الانسان ضروري وشبوهه للانسان متيقن في الواقع وشبوهه للكاتب
 للانسان وسلبه عنه ليس ضروري ولا متيقن في الواقع ولا ريب في ان انتفاء معنونه مفهوما او انتفاء مفهومه ما عنه
 في نفس الامر ما ضروري او متيقن او ممكن في نفس الامر فلا يجوز عند احد حتى السلبه الصبيان ان لا يكون انتفاءه
 او انتفاء مفهومه ما عنه ضروريا ولا امتناعا ولا ممكنا في نفس الامر واما الانسان لا يفرق بين عدم اجتماع التقيضين و
 بين عدم فروض افراد الانسان بان الاول ضروري والثاني غير ضروري ولا يتميز بين سلب الفرس عن الانسان
 وبين سلب الكاتب عنه وبالجملة فتلك الثلث اعني الضرورة والاسكان والانتفاء كما انها كيفيات لصا وليست
 موجبات الهيئات البسيطة والمركبة كذلك هي كيفيات لمصاديق سواها هيئات البسيطة والمركبة فكما يمكن اعتبارها
 مواد بحسب النسب الايجابية يمكن اعتبارها مواد بحسب النسب السلبية غاية الامر ان القدر المصطلح على التسمية كيفيات
 النسب الايجابية بالمواد ولم يسمو كيفيات النسب السلبية في نفس الامر بالمواد لاشتمال في الاصطلاح ولم يذهب القدر
 الى ان مصاديق النسب السلبية في الواقع ليست ضرورية ولا متيقنة ولا ممكنة كيف ولا يجوز ذلك احد من السلبه الصبيان
 وفيه التماثل توهم من مصطلح القدر ما انتهى من اجوبه الى ذواته الشئ والشيء والسند القطع عاشا بهم عن ذلك ونزله عن
 منه فابع من بذل ما توهم من ان السوا السالبة الموجبة ليست اجبات فيها جيات سلبية وانها هي جيات السلب
 الايجابية السالبة فزعم مثلا ان السالبة الضرورية قضية حكم فيها سلب ضرورة شئ بالجمول للموضوع لا ما حكم فيها
 بضرورة سلب الجمول عن الموضوع وبكذا وقد انقضت بما توهم ما ثبتوا البصر بهمهم واعارهم من القواعد في باب
 الموجبات والعكس والانتقال بين الالهيته المحتملة ونحو ذلك التوهم ما توهم ان النسبة السلبية سلب للنسبة الايجابية
 وقطع لها وليست شئنا حتى تحكيك بجهة وانت تعلم ان ماسول له التوهم وشجعة على ثني المواد عن السلب وصدادته وهو
 ما يميز لبقوله وليس في السالب الانتفاء الموضوع في نفسه وانتفاء الجمول عنه على انه ليس بذاك شئ لان بذاك
 شيئا هو الانتفاء فليس فيه ما المادة حاله فان السلب رفع الذات او قطع الربط لا ثبوت الرفع او القطع حتى يتقلب
 اياها فاذا لم يتصور المادة لا بحسب النسبة الايجابية وكيف يكون لها وليس بما هو ليس حاله انما يكون للشئ
 حاله بما هو شئ لا بما هو ليس شئ ليس لشيء اما لا فان ما ذكره منقوض باقوة الانتفاء فان ما مادة الانتفاء حاله
 ليس لشيء واما ثانيا فلان ان اراد ان المادة حاله وصفة متحققة في موضوع متحقق في نفس الامر حتى يحيل ان

يكون المادة حادثة ما موجودة في الواقع فهذا ممل بطلان ان ادواتها حال الصدق نسبة حكاية اى انما يكون مصداقها في الواقع
 بحيث يصح الحكاية عنه نسبة حكاية مقيدة باحدى الكيفيات الثلث فذلك سلم ولا يستلزم ان يكون السلب الربط وقطع الربط
 شيئا فاما تعلم بالضرورة ان قولنا بالضرورة ليس اجتماع اثنين من موجودات حكاية صادقة مصداقها ضرورة اشتغال الجميع بقضين
 في الواقع وقولنا بالاعتناء ليس اجتماع اثنين من موجودات حكاية كاذبة ليس لها مصداق في الواقع وقولنا بالاشكال ان
 ليس كاتبا حكاية صادقة وقولنا بالضرورة ليس الانسان كاتبا حكاية كاذبة ولو كان صدق الحكاية بالنسبة السلبية المتقدمة
 باحدى الكيفيات متوقفا على كون السلب شيئا كانت تلك الحكايات كلها سوسمية في الكذب وبموجب البطلان فاقرب
 شفع جوده اشنع منه توهم ان السلبية السلبية بالجملة بنار على توهم ان نسبة السلبية ليست بالباطل وانها هي سلب الربط
 فانما قد بينا ان النسبة السلبية بالبطية في مرتبة الحكاية الذهنية ويكونها بالبطية في مرتبة السلبية وتسمى كلانا اما بواسطة قيد
 للسلبية ذهنية فلا بد من جواز التقيد بالجملة ونسبة السلبية المتقدمة في الذهن مفهوم موجود في الذهن ليست لاشياء موصفا
 تقريبا على ما ليس بشئ اصلا لا يادة لثبوت في طبشور القباوة واذا تحققت بانما عليك على تقدير جعل المعلوم محمول كونه
 موجودا على ابيات الكثرة قطعاً وان لا يكون على ذلك التقدير القول بكونها من سلب ابيات السلبية وانه على تقدير كونها موجودة
 يكون لها مادة غير مادة التقينية التي جعل الوجود محمولا على اصطلاح القدر الباطل وانه على فرض كونها سلبية يكون لها مصداقها في نفس
 الامر كقضية من الكيفيات الثلث وان لم تستتم تلك القضية مادة فغرضنا في الاصطلاح علمت ان افعال هذا العالم بعيد الكلام الذي بينا
 سقنا افتقارها وقولنا ما توهم ان انحصار الثابت على تقدير جعل المعلوم محمولا لا يثبت على تقدير جعل الوجود محمولا ولا يثبت على تقدير
 جعل المعلوم محمولا لا يكون غير الثابت على تقدير جعل الوجود بالبطية وهم خيف متفرع عن اخذ قولنا زيد مضموم مثلاً موصفاً بانه
 ينفصل عن ان يكون سلب القول زيد موجود ويرجع العقل الى موجب سالب المحمول والحكم الى ايجاب سلب الوجود ولذلك نختلف
 العقلان سلب المضموم وهم خيف متفرع عن تجزئته كون قولنا زيد مضموم على تقدير جعل المعلوم محمولا لا يثبت سالبه وانه على تقدير
 كون المضموم محمولا لا يكون ان يكون سلب القول زيد موجوداً ولو كان سلباً لكان المحمول في بقية السالبة هو الوجود لا مفهوم اشم
 فافهم ان كونه سلباً لا يكونه محمولا على تقدير جعل المضموم محمولا لا يثبت على تقدير جعل المضموم محمولا لا يثبت على تقدير جعل المضموم محمولا لا يثبت
 في غير الثابت على تقدير جعل الوجود محمولا على اصطلاح القدر الباطل نعم انحصار الثابت على تقدير جعل المضموم محمولا لا يثبت على تقدير جعل المضموم محمولا لا يثبت
 تقدير جعل الوجود بالبطية على اصطلاح القدر الباطل لان الوجود بالبطية هو نسبة الايجابية والعدم بالبطية هو نسبة السلبية والقدر الباطل هو سلب
 كينونية نسبة الايجابية في نفس الامر بالمادة فالما قد عديم هي كينونية نسبة الايجابية سوارا وجب سلب كينونية نسبة السلبية في
 نفس الامر فالما قد كينونية نسبة الايجابية فهي ما كانت لا يكثرها القدر الباطل لانهم لا يسمونها مادة ولا نشأت في تسمية والاصطلاح لكل ما يلزم

من عند المصطلح على تسمية كيفية استنبالها بغير خاصية بالماودة ان لا يكون السلبية كيفية في نفس الامر سواء سميت مادية أو غير مادية
لا بد من ان لا يكون الحق الدواني في الحاشية القديمة كون الثابت على تقدير محمولية عدم غير الثابت على تقدير جعل الوجود محمولا
لا يدل على كون الثابت على تقدير جعل الوجود الباطنية الثابت على تقدير جعل الوجود الباطنية انتهى فاذ على تقدير كون المعدوم محمولا في حقيقة
تقصية موجبة فيها استنبالها مادية على مصطلح القدر في الماودة استنبالها بغير خاصية في تقصية محمولها الموجود وعلى تقدير كون
العدم لا بد من ان لا يكون التقصية سائلة ليس نسبتها السلبية مادية على مصطلح القدر بل مادية بغير السالبة في تقصية جعل الوجود
باطنية على مصطلحهم وبما قل زعمنا على تقدير جعل العدم محمولا يكون التقصية التي برحمها سائلة فيكون مادية بغير السالبة
التي يكون محمولها الوجود على مصطلح القدر مادية في نفس الامر ان التقصية التي محمولها المعدوم لا يمكن ان تكون سلبية التقصية التي
محمولها الوجود ضرورة اشتراط وحدة المحمول في تقصيتين احدهما سلب الاخرى وقد استلزم ذلك نفاذ قد فرضي بنا الاطباء في هذا
الباب الى الاسباب صرحنا لا الباب عن الزعم عن اصحابنا ونسج الى اننا في من الكلام على كلام صاحب الاقضية السمين على
ما قل الحق الدواني من كون التقصية موجبة على تقدير جعل العدم محمولا فنقول اما عاشر فلان قوله من ان حقيقة جعل السلب
من المشايخ الذين لا يستنون ذلك في غاية السخافة لان المشايخ المتكبرين للعلل السببية قالوا بان الوجود صفة زائدة على
الماهية عارضة لها في نفس الامر وليس مصادرة عنه نفس الماهية المتعبرة والامر لم يكن لهم سبيل الى القول بجعل الماهية خالصة
عندهم عبارة عن سلب صفة زائدة عارضة لهية في نفس الامر من الماهية والموجودية عندهم
عبارة عن عدمه ومن تلك الصفة الزائدة في نفس الامر للبهية فنقول ذلك لتبصيرهم ان الوجود
يحقق نفس الذات لا يثبت وصف لها فالعدم الوجود سلب نفس الذات لا سلب مفهوم منها ناش من سوء الفهم وعدم التبر
فيما ذهب اليه المشايخ القائلون بجعل الماهية في الامر الوجود غائيا لا مازا في العدم اي سلب صفة الوجود عن الذات مستلزم
عندهم بسلب نفس الذات كان الوجودية اي عرو من صفة الوجود للذات متساوية عندهم لفعليته الذات فالوجودية عندهم
ثبوت صفة للذات العدم سلب مفهوم عنها بل نقول في القائل مع انه في حسانه قائل بجعل السببية في ان الوجودية
ثبوت صفة للذات والعدم سلب مفهوم عنها لا في سببية بل ان الوجود من عوارض الماهية في نفس الامر موجودية الماهية في نفس الامر
عنده عبارة عن كون الماهية معدومة لوجودها في نفس الامر والعدم يكون عبارة عن سلب كونها معدومة لذلك عارض في نفس
الامر لما كان العدم نقية الوجود ومما قل كان الوجود صفة زائدة على الماهية عارضة لها في نفس الامر كما ذكرنا كان العدم عبارة عن
رفع تلك الصفة غاية الامر ان كان عند الماهية مرتبة في نفس الامر مصادرة فعلية الذات والاخرى مرتبة في نفس الامر
بصفة زائدة عليها عارضة لها في نفس الامر عند كان بارزها سلبان احدها سلب نفس الذات وثانيها سلب عارض الوجود

عنها فلو اطلق العدم على ندين السلبين كان اطلاقه عليهما باشتراك الاسم فيكون العدم المتقابل للوجود عندنا الفاعل الذي يعني سلب
 منفيهم عن الذات والاحتكان للعدم معنى آخر لا يعني سلبا للوجود نعم الحق عند التحقيق الذي قيلوا به يجعل سلبا بعد فهم حقيقة ليس
 في نفس الامر مع قطع النظر عن الحكاية الذاتية الانس المهيته وهي المساواة بالنسبة والفعالية وليست هي متصفة في نفس الامر
 بالوجود ولا محوضة له انما الوجود عبارة عن حكمياتها في الذهن وبازائها سلب نفس ذاتها في الواقع والعدم عبارة عن
 حكمية ذلك السلب في الذهن فاذا حكمي عن النظر النقطة قضيت به المهيته موجودة واذا حكمي عن سلبها الواقعي قيل المهيته ليست
 موجودة في الفاعل فلو انظر الحكمي عنه قضيت بما بالابلية البسيطة الحقيقية والقضية التي هي حكمية قضيت اخرى بما بالابلية
 البسيطة المشهورة وظن سلب النظر الحكمي عنه قضيت بمحمولها المعدوم وبذلك آفة السطحية وسور النظم في هذا الكلام على ما ورد في
 الانق السلبين على المحقق الدواني واما الحكاكة التي تحتها استاذ الشارح فخاصة بان القضية التي محمولها المعدوم موجبة
 بحسب حكمية سالبية بحسب الحكمي عنه فالقول بكونها موجبة صحيح بحسب الحكمية والقول بكونها سالبية صحيح بحسب الحكمي عنه
 فزيد معدوم وزيد ليس بموجود متغايران بحسب الحكمية متساويان بحسب الحكمي عنه فلا ينبغي ان يقع اختلاف في كون قولنا زيد
 معدوم مثلاً موجبة لوسالته وبه الحكاكة في غاية السهولة فان القضية الموجبة حاكية عن موضوع يكون متصفا بالمحمول و
 لذا يستدعي صدقها وجود الموضوع والقضية السالبة حاكية عن سلب محض ولذا لا يستدعي صدقها وجود موضوعها فزيد
 معدوم احتكانت موجبة بحسب الحكمية كان الحكمي عنه لها ذات زيد بحيث تكون متصفة بالمعدومية فالحكاكة لها وجود بحيث
 يصح تضارع العدم عنها حال كونها موجودة صدقت به القضية الموجبة بان يكون العدم المحمول مقيداً بقيد صالح غير متساو
 لنحو الوجود والاكتانت سالبية كانت حكمية عن سلب محض فلا يتوقف صدقها على
 وجود زيد واما قولنا زيد ليس بموجود فسالته قطعاً فلا يستدعي صدقها وجود الموضوع اذ هي حاكية عن سلب محض بخلاف قولنا
 زيد معدوم على تقدير كونها موجبة فالقول بانها متساويان بحسب الحكمي عنه مع الحكمي متساويان بحسب الحكمية ناش من
 سور النظم وقاية التبريد وكذا القول بكونها من البليات البسيطة تكون متساوية اختفاء في نفسه ناش من قللة التبريد فان
 زيد معدوم على تقدير كونها موجبة ثبوت العدم للموضوع بخلاف متساويان زيد ليس بموجود قولنا زيد معدوم على تقدير كونها متساوية
 ليست من البليات البسيطة فان القضية المحكوم فيها ثبوت صدقة ثبوتية كانتا وسلبية لموضوعها واما الوجودية فمركبة قطعاً
 والموجبة البليات البسيطة هي التي محمولها الوجودية كلك كان كلاماً في كون القضية التي محمولها المعدوم موجبة لوسالته واما الكلام
 في ان قولنا زيد موجود بل يشتمل على الوجود الابطلي اعم لافق طال النزاع فيه وبذلك الحكم حاكم فيه اليه بانقل عنه الشارح
 في كفايته بقوله يكون زيد موجوداً يشتمل على الوجود الابطلي والتفصيل فيه ان البعد المعاصر للمحقق الدواني في زعم انه في البليات

البسيطة لا يكون الوجود والعلم والبطء وانما فيها البنية المحكية السالبة بنسبة بين اثنين وهي الاتحاد والملازمة بين الطرفين بالباطن بها
 حال الاتحاد وانك فيه اليقين فالحكم بالان والقول بان هذا ذلك وهو اتحادها وان ليس ذلك وهو سلب اتحادها وانك في ان
 بل في ذلك ام لا وهو التردد في اتحادها لا يحتاج فيها الى اعتبار الوجود والعلم فيها بين طرفيها مثلاً يقال في البلية البسيطة زير
 هست وزير فيست وفي المركبة زير فليس منه است وزير فليس منه فيست فلم يغير في البلية البسيطة سوى الطرفين
 المرطوبين بالاتحاد وامر آخر في الاتحاد وان اعتبر في المركبة سوى ما ذكر الوجود والعلم ولذا سميت الاولى بسيطة والثانية مركبة
 واذا كان ذلك منتصباً بالمركبة فالمحمول الذي هو الوجود وانسب الى الموضوع لا يحتاج الى البلية هي الوجود بل الرابطة
 بين الموضوع والمحمول هي الاتحاد واور عليه المنطق البهواني بان يفرق بين البلية البسيطة والمركبة في الحكم المذكور يشهد
 الفطرة بخلاف ذلك لم يخلت اشياء من الخلفين وغيرهم في ان اجزاء القضية اما الموضوع والمحمول ونسبة ان كانت
 الجبرية كما هو في البلية البسيطة والمحمول ونسبة المحكية والواقع ادا والواقع كما هو في البلية البسيطة من زير ونسبة
 المحكية تسكن بصورة الشك على التوجه يكون اجزاء القضية في البلية البسيطة شيئاً وفي البلية المركبة رابطة وذا ما علم
 قيل به احد ولا يقبل فطرة سليمة كين وان كان الحكم في البسيطة باتحادها وسلب اتحادها وكان ذلك كافياً في تحقق مفيد
 القضية في النقل كان كافياً في المركبة بان يكون الحكم فيها اليقين بالموضوع والمحمول وسلب غير اعتبار الوجود والعلم
 اذ لو فرق بين الصورتين في بديهة العقل في هذا الحكم اذ كما يحكم العقل باتحاد الطرفين في زيد موجود يحكم اتحادهما في زيد قائم
 من غير فرق على ان العقل يحكم بان ما هو مثبت في صورة الاحجاب فهو منفي في صورة السلب فلا بد ان يكون الحكم في
 الاحجاب موضع الاتحاد وفي السلب برعده لان يكون الحكم في الاحجاب بنفس الاتحاد في السلب برعده ثم على هذا التقدير ليس
 للفرق بين البسيطة والمركبة وجوه اذ كما يقال الحكم في زيد موجود بنفس الاتحاد كما في زيد ليس بموجود بسلب اتحادها من غير
 ملاحظة الوجود كذلك العقل ان يقول الحكم في زيد قائم بنفس الاتحاد كما في زيد ليس بقائم بسلب اتحادها من غير ملاحظة
 الوجود فان صح بما قلص ذلك واقر من تسمية احد بها بالبسيطة والاخرى بالمركبة لا يجدي فان التسمية ببديهة على توقف صدق
 البنية على الاولى فقد جرى منه مجرى المركب من المفرد لا على تركيبها منها حقيقة كيف لا ون ابي ان البلية البسيطة ليست
 جزءاً من البلية للمركبة اذ ليس معنى قولك زيد قائم ان زيد موجود في نفسه قائم وكذلك الحكم بقول بعضهم زيد هست وزير
 فيست لان القول بالخلو عن ان يكون مفهوم قولهم هست وفيست ما يفهم من لفظ الموجود والمعدم ومراوفاً بينهما في سلب اللفظ
 فذلك بالبداهة يحتاج الى الالطاف وان يكون ما يفهم من لفظ الموجود والمعدم مع ما يفهم من الرابطة هي التي يكون لفظ فيست
 فيست بينهما معنى الموجود والمعدم مع الرابطة فلا يكون به واقعية مستغنية عن الرابطة غاية الامران ان يكون المحمول

ومعنى الاربطة في القضية المعلقة ذكره في ملفوظ واحد وليس ذلك فرقا بحسب المعنى انتهى واخره عن عليه بن معاصرو الاول
 قولاً لا يفرق بين البلية بسيطة والمركبة في الحكم المذكور تحكم في حيز المنع اذ لا يشترط ان المحترق في البلية بسيطة هو الطرفان
 والاتحاد الملاحظ بينهما في البلية المركبة تلك الامور مع ان وجودها الوجود ثم لم يتبين بان ما نقله عن المحققين هو اقل ما لا بد
 في تحقق القضية ولا يلزم ان يكون خبر كل قضية منحصر في هذه الامور فان قولك من لم يعرف النقطة قد صنف في قضية لها
 اجزاء اخرى ما ذكره مستدل بذلك على ان ليس للبلية المركبة سوى الطرفين ونسب جزءاً من غير الامور التي ذكرها وفساد
 ذلك على من ان يخفى وثانياً بان لا يلزم من كون الحكم بالاتحاد كافياً في تحقق مضمون البلية بسيطة كونه كافياً في تحقق مضمون
 البلية المركبة بل هذا الكلام الاكاذيقال اذ كفى امر واحد في تحقق البلية بسيطة فليكتف في تحقق البلية المركبة ونحن نجد
 الفرق بين البلية بسيطة والمركبة حيث نقدر ان تحكم باتحاد الطرفين في زيد موجوداً بل اذ امر خارج عنها معاً ولا نقدر ان
 تحكم باتحاد الطرفين في زيد قائم بل اذ امر موجوداً واعتباره معاً والنفى علينا لئلا يثبت ذلك كما ان المعنى الاسمي والاخر في معلومان
 لنا ونقدر ان نحكم على المعنى الاسمي دون الاخر في كثير من افعالي لئلا يثبت ذلك علينا فكما لا يصح ان يقال لما جاز ان يحكم على المعنى الاسمي
 فلا يجوز ان يحكم على المعنى الاخر في كلاهما معلوم لنا كذلك لا يصح ان يقال لما جاز ان يحكم باتحاد الطرفين بلا تخصيص في البلية
 بسيطة فلا يجوز في البلية المركبة لان الحكم في كل منهما باتحاد الطرفين وما ذكره في وجه تسمية بسيطة والمركبة فمركبة ظاهرة اذ
 لم يعيد اطلاق المركب على بسيطة الموقوف على شيء ولا نقوه بمن اراد في وقوف تعارف القوم وثالثاً بان قوله على توهم
 يكون اجزاء القضية في البلية بسيطة اثنين فترية بلا مرتبة فانه صرح بان نسبتها الحكمية معتبرة في جميع القضايا فكيف يقول
 بان البلية بسيطة خالية عن الاربطة وان موجب البلية هو ان الاتحاد بين الطرفين معتبر في جميع الكماليات الموجبة سواء كانت
 بلية بسيطة او مركبة وفي البلية المركبة فاصلة لغير الوجود معهما العينا اذ بدون ذلك لا نقدر على الحكم بالاتحاد بين الطرفين
 وانت تعلم ان ما اورد به القائل اول اجزاء محض اذ لا يشترط على احدهما كما يحكم في زيد موجوداً باتحاد المحمول والموضوع وان
 الموضوع هو المحمول كذلك حكم في زيد قائم باتحادها واما ان في البلية المركبة تلك الامور مع امر اخر هو الوجود دفع انه خلاف
 البديهة العقلية باطل لان الوجود الذي زعمه معتبر في البلية المركبة اما وجود مجموعي فهو ليس رابطة مع ان هذا القائل
 واباه يزعمان ان في البلية المركبة يكون الوجود رابطة والربطية الحكمية واما وجوده رابطة والوجود الذي هو الاربطة معاً
 عن نسبة التامة بخبره وكلام هذا القائل وابيه نفس على ذلك حيث قال مثلاً يقال في البلية بسيطة زيد هست و
 زيد هست وفي المركبة زيد نوبسته زيد نوبسته فمن الظاهر ان دلالة الاست في قولنا زيد نوبسته است هي نسبة
 التامة بخبره الايجابية ودلالة است في قولنا زيد نوبسته هي نسبة التامة بخبره السلبية فيكون حاصله نسبة

في التقدير ان البلية المركبة الموجبة مشتملة على الوجود الذي هو البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة غير
 مشتملة على الوجود الذي هو البلية التي غير مشتملة على البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 وكذا البلية البسيطة فالبلية المركبة مشتملة على البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 فلا يكون البلية البسيطة بابل لا يكون كلاما ما لم يعد استبعادا على البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 بل على المحمول في الوجود الا ان البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 البلية التي هي معنى الوجود الا ان البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 فربما يجب للمعنى كما افاد المحقق ما قول في هذا المثال ثم لم يتصل الى قوله ذلك اجل من ان ينفي من البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 الا ان البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 الموضوع والمحمول من البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 منحصرة في البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 واما ما ذكرنا في الماضي فانه لا شك في ان زيد مفهوم مستقل موجود ومنه هو مفهوم مستقل بغيره
 على مفهوم مستقل اخر بل هو موجودا كان كمال صادق او كاذبا وكذا لا شك في ان زيد مفهوم مستقل بغيره
 فيكون الفصل الثاني على زيد بل هو موجودا كان كمال صادق او كاذبا وكذا لا شك في ان زيد مفهوم مستقل بغيره
 على زيد في حكمه بالاتحاد بل هو موجودا كان كمال صادق او كاذبا وكذا لا شك في ان زيد مفهوم مستقل بغيره
 وقصود الاتحاد الذي هو البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 الاتحاد الذي هو البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 لا يمكن في حكمه ان زيد قائم ويحتاج في هذا الحكم الى اخذ الوجود واعتباره معهما فان هذا كما في فطر كل من يقدر على فهم زيد موجود
 من زيد قائم وليست في هذا المثال عاها بما بينا ان الوجود الذي لم يقدر على الحكم بالاتحاد الطرفين في زيد قائم بلا انضاعه فاعلمنا معهما
 باي معنى هو موجود ومحمول مستقل لزيد وقائم على هذا معناه وكان التامة استبعاد البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 البلية البسيطة التي هي مفهوم مستقل لزيد وقائم على هذا معناه وكان التامة استبعاد البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 القيد البلية البسيطة التي هي مفهوم مستقل لزيد وقائم على هذا معناه وكان التامة استبعاد البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 ولا ينبغي لعلنا على الثاني تلك البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ
 عنها بالاتحاد وليكون معنى كلامها ان البلية التي استبعدت البلية البسيطة الموجبة من حفظ

جار في زيد موجودا فالاعتدال على الحكم يكون زيد موجودا بالاعتدال كون زيد موجودا واعتبارا واماشي آخر سوى النسبة التامة كالنسبة التقديرية
 المسماة بنسبة بين بين فهذا ايضا باطل فان الاتحاد عند جاي نسبة بين بين والوجود يعتبر في البهلية المركبة على تقدير
 البهلية التقديرية بين بين فيكون البهلية المركبة عند جايها مركبا من موضوع ومحمول ونسبتين بين بين ولا شك في انها
 شتمية على نسبة التامة ажزية واللام يمكن كلاما تاما ولا جزاء قضية فيكون اجزائها الاولى عنهما مخطئة بطلان اعلی من ان
 يخفى واما قياس البهلية البسيطة والبهلية المركبة على البهلية البسيطة والبهلية المركبة فمخيف جدا فان البهلية البسيطة كالبهلية
 المركبة مركبة من اجزائها ثلثة عند القدار ومن اجزائها اربعة عند التأخيرين وكذا قوله كما ان المعنى الاسمي الخ فان صليح المعنى
 الاسمي لان يحكم عليه وبكونه مفهوما مستقلا وعدم صليح المعنى الحرفي لعدم استقلاله بالمعنوية مما لا يخفى على احد من اهل
 الصبيان ولا يشبهة لية الفرق فيها بنده النحوي على اصداء الما الفرق بين البهليتين بازانها لا يجده الا وجدانها ومع ذلك قد خفي
 عليها لية هذا الفرق واما المعنى فيا ذكر المحقق في وجه التسمية بالبسيطة والمركبة فنشاره الغفلة عن انه مكفي للتسمية وجس ان التسمية
 واما ما ذكره الفاضل ثالثا فافروا على المحقق بالامرية فان الصدد المعاصرة قائل بترك البهلية البسيطة من الحاشيتين ونسبة
 بين بين التي سماها بالنسبة اكلية فاجزا البهلية البسيطة عند ثلثة واجزا البهلية المركبة اربعة نعم ان يحكم عليه بنا على نذهب لقدر
 المنكير للنسبة التقديرية كان اجزا البهلية البسيطة على نذهب لنفسه نسبة التامة ажزية فيها اثنين واجزا البهلية المركبة ثلثة
 نقول المحقق وعلى ما توجه يكون اجزا القضية في البهلية البسيطة اثنين وفي البهلية المركبة اربعة لا يصح اصلا اذ على تقدير
 القول بالنسبة التقديرية يكون بنا على ما توجه الصدد اجزا القضية في البهلية البسيطة ثلثة وفي البهلية المركبة اربعة وعلى تقدير
 نفيها يكون بنا على ما توجه اجزا القضية في البهلية البسيطة اثنين وفي البهلية المركبة ثلثة لا اربعة لان يقال ان المحقق
 ان الصدد لا يريد بالوجود والعدم الذين قال باعتبارهما في البهلية المركبة ووان البهلية البسيطة النسبة التامة ажزية الايجاب
 ونسبة التامة ажزية السلبية بل يريد بها الوجود والمحمول ونسبته يدل على ذلك ان كلامه صريح في انه فهم من كلام الصدد ان البهلية
 البسيطة عند وبرز من البهلية المركبة فرد عليه بقوله لا على تركها منها حقيقة كيف لا ومن البين ان البهلية البسيطة ليست جزر
 من البهلية المركبة وليس معنى قولك زيد قائم ان زيد موجود في نفسه قائم بقدر على هذا الغفيم الزم بنا على نذهب القدار ان كانا
 للنسبة بين بين باء على ما توجه يكون اجزا القضية في البهلية البسيطة اثنين لانه نيك النسبة التامة ажزية في البهلية البسيطة
 فيكون اجزاها على طريق القدار على توجه اثنين الموضوع والمحمول فقط واجزا البهلية المركبة على طريق القدار على ما توجه اربعة
 الموضوع والمحمول ونسبة التامة ажزية والوجود الذي يقول الصدد باعتباره في البهلية المركبة وعلى هذا يستقيم كلام المحقق و
 لعلة انما هي بالالزام على نذهب القدار وهو نفي نسبة بين بين لانه جواحي عند وفي الواقع الغف على ما صليح انشائه كذا

ثم ان المحقق قال في المحاشية القدرية لا يشك من وجوده الصحيح في ان اى مفهوم منسب الى غيره بالايجاب او السلب
فلا بد منها من الربطة اذ لا بد بعد تصورهما من تصور النسبة اكلية واذ كان وقوعها اولاد وقوعها ومن ارباك نسبة ارباعها
على وجه الادعان على اختلاف راي القدام والمحدثين والتفرقة بين مفهوم ومفهوم في هذا الحكم يشهدا لفطرية السليمة لنبأه ونبأه
صريح الشيخ وغيره من القدام بان كل قضية مركبة من اثار ثلثه الطرف من النسبة الايجابية او السلبية والمتاخر من بان كل
قضية مركبة من اربعة اثار منها على اعتبار النسبة التي هي مورد الحكم غير مقل الى اذ القوت زيدا ومفهوم الوجه لا يبنى
المقصود في حصول التصديق من غير ملازمة نسبة بينهما وانما يبدى بالقول بهم زيدا بهت وزيد فيستبدى بان كل الاربعة لا ينفق
امسلا كيف وعدم ذكر الاربطة لا يدل على ابقاء على انهم يقرون زيدا موجودا ومنه موجود في وفي اللغة العربية وغير
من اللغات التي شعرنا بها لا يفرق بين الوجود وغيره وانما ان الاتفاق يقتض من الاطلاقات المفردة من حيث اشتغال
بها في بطون الادراك قد عني بان يكون منحوكة لانا نظرين واحدا ونه في الغالبين انتهى فاقترن عليه بعدد بانه لا نزاع
لا صدق في ان كل قضية لا بد فيها من نسبة اكلية لمساواة بالنسبة بين من دوى الاتحاد والملازمة بين الموضوع والمحمول والربطة
بينها بل الكلام في ان البلية المركبة لا يكتفى فيها النسبة اكلية بل لا بد ان يضم اليها الوجود والعدم ويجعل كلاهما الربطة
بين موضوعها ومحمولها ولتركب الربطة سميت بليية مركبة وهو قد حسب ان الوجود والعدم باعتبار في البلية المركبة وذلك بسطة
عند من يفرق بينهما بكون نسبة اكلية وليس كذلك اذ كانت نسبة اكلية في القضية السالبة هو العدم لا معناه اذ هو لا يكتفى
ان الحكم في القضية السالبة بان نسبة ليست واقعة ومن اظهر ان النسبة اكلية في جميع القضايا مثبتية ولو كفى في البلية
المركبة لا ملاحظة نسبة اكلية التي هي الاتحاد وبين طرفيها كذا قدر من على ان ندع عن اقباليه زيدا مثلا بلا اعتبار الوجود في الطرفين
كما تقدم على ان ندع عن وجوده من غير اعتبار الوجود بين الطرفين والوجدان الصحيح يحكم بانقلع ذلك وجاز لنا في هذا الفاضل لم
يبرز من النسبة اكلية والحقية لا تحسب في البلية المركبة دون البلية دون منه استشكل عليه في كون مثل زيد معدوم سلبية
كما ذهب اليه قوم وحسب وجوبه وقوله عدم ذكر الاربطة لا يدل على ابقاء انما ينفذ لرستل محروم ذكره في الكلام اما اذا
استدل باستغناء الكلام عنه مطلقا حتى لا يكون متبعضا في اللفظ ولا معنى فلا ينفذ كما لا يخفى اما ما قلناه عن مفهوم وقوعه زيد موجود
فذلك مبني على ان الوجود ولما لم يكن من لفظهم قاسوه على سائر اخواته من العلوم والمفرد والنسور وغيره فانه يكون من لفظه
است معناه كما يذكر من معناه لا يفتقر الى معناه ولهذا اذ الحكم بالقبول لا يذكر ذلك اصلا واما عدم اقتضا من اتفاق من
الاطلاقات العرفية في غير مسلم ان المقدم قد صرح في باب اقتضا بان كان كثيرا منها ما هو من عرف الجمهور فلا خلاف ان احباب من المحققين
بانه قد سلم ان النسبة اكلية باعتبار في جميع القضايا بما لا الاتحاد بين المحمول والموضوع ثم عزم على ان لا يكتفى ملازمة هذا الاتحاد في البلية

بسيطة ودون الهلية المركبة بل لا بد ان ضمير الوجود والعدم انت تعلم ان الاتحاد لم يعتبر بعبارة ثبوت او رفع لا يتعلق بالذات
 سواء كان بين الموضوع والمحمول الذي هو الموجود او مبنية وبين محمول آخر فان الازعان انها يتعلق بالايجاب او السلب
 لا بالاتحاد المحتمل كليهما وذلك ظاهر جدا لانقاذ على ان نذكر ان بقاء زيد لم يعتبر بالاعتبار بالوجود بين الطرفين لانقاذ على الازعان
 بوجوده من غير اعتبار الوجود بينهما اذ كان الحكم في الهلية المركبة بثبوت الاتحاد بين الموضوع والمحمول او سلبه كذلك الحكم في
 الهلية البسيطة بثبوت الاتحاد بين الموضوع والمحمول او سلبه من محمول واحد بالفرق فصحة وجوده وفساد لا يخفى على من
 تصح وجبانه واما تأييد لقبول الجمع فلا يدل على الاستغناء اصله فان الثابت من تلك اللفظة على تقدير تسليم موجد عدم الذكر
 ولا يلزم منه الاستغناء عنه معنى كما لا يخفى على من لا يسلط على انما لا ينضم عدم الذكر اذ قد قيل انه في العارسية الاصيلة لفظي بمعنى الوجود
 وكان حصل الكلام زيد هي است غم خفف قليل مست حتى قيل ان في بعض البلاد يلفظون بالاصل فعل يذا يكون اللفظ
 مذكورة وما ذكر من الغد في قولهم زيد موجود من قيا سبهم اياه على انوا غم فسمع اذ لا شك ان المستقلين بذلك بطلان
 عارفين بالمعنى فلا معنى لقياس على انوا ته فان مقتضى عدم امر من الامر ان كان المعنى متعقدا وطورا وهم على فكر في بعض
 الصور ودون بعض فربما تشي مثل هذا الاعتذار وما ذكره القوم في باب القضاء ان الاطلاقات العرفية يستدل بها على المطالب
 الحقيقية كيف يقولون واكثر المطالب كلكية مخالفة للعرف ولعلنا استند الى ما ذكره وفي وجه تسمية العرفية العامة
 اليقين انه ليس في ذلك اقتصاص احتياض من العرف انتهى واورد عليه الغياث المنصور اولابان قول ان الاتحاد لم يعتبر
 بثبوت او رفع لا يتعلق بالذات وان يدل على انه حسب ان الازعان متعلق بالاتحاد وليس كذلك فانه متعلق بالطرفين حال
 كونهما مربوطين بالاتحاد ويكون الاتحاد معنى حقيقيا غير مستقل بالمفهومية بينهما اذ كان كذلك لا يلزم ان يعتبر في الاتحاد
 ثبوت او عدم كالتشبه بظاهرة السمية واما ما توهم من ان الازعان متعلق بالايجاب السلب فظاهر الفساد لان الازعان
 عبارة عن الحكم بالايجاب السلب الية حكمان مخصوصان بحيث يتعلق الازعان بهما وثانيا بان قولنا لانقاذ انهم لا
 يلزم من عدم القدرة هناك عدم القدرة بهما بل هذا لا يقال كما لا يقال لانقاذ على الحكم على المعنى المحرفي لانقاذ على الحكم على
 المعنى المستقل وثالثا بان العمل لا يذكرون الالبطة اصلا اللفظ ولا معنى والمان لفظة هي في بعض لغات الفرس بمعنى الموجود
 فنسلم كنههم لا يذكرون مع لفظة است ولا يلزم من كون هي بمعنى الموجود ان يكون الالبطة مذكورة حتى يتفرع قوله فعلي هذا
 يكون الالبطة مذكورة ولا ان يكون اصل است هي است ولو كان كذلك يكون فيه تكرار للوجود لان لفظة است بمعنى الموجود
 الية والاعمال المتناخضة بلية غير محكية لما لا يكون واقعا بدقائق اللفظة المذكورة فلا يبعد ان كرفيه لا يذكريه صاحب اللفظة او
 يترك ما لا يذكره ولذلك تجد في كلام البلغاء المولدين تفاوتا كثيرا في استعمال اللفظ لا ينافي موافقة بعض

آخره اذ قد وضحنا انتهى و قد اكل خيفه وضعت ما اقال ان الحق حسب ان الاذعان متعلق بالاتحاد وليس كذلك فغيره اولا
ان الاتحاد وان كان عبارة عن نسبة التامة الخارجة كما هو بهب لقدمها فالاذعان بالتفصيل الموجبة متعلق بغيره نفس الاتحاد
وبالتفصيل السالبة متعلق بسلب الاتحاد ولا يعتبر كونه معنى حرفيا وعدم استحقاقه بالمعنوية وان كان عبارة عن نسبة التقيدية
المسماة بنسبة بين من لم يلق قال بهما المتأخران كما حسب الصمد وانه فالاذعان بالتفصيل الموجبة متعلق بغيره نفس الاتحاد
وبالتفصيل السالبة متعلق بغيره نفس الاتحاد وتوقع نسبة التقيدية اولا وتوقعها وكون الاتحاد بمعنى حرفيا غير متعلق بالمعنوية
لا يمنع متعلق الاذعان به وقد استوفينا الكلام في ذلك في شئ من قول الحق فالحال عقد النسبة بغيره والبطانة هناك
ما ذهب اليه الصمد وانه من ان التصديق متعلق بالطرفين حال كونهما مربوطين بالاتحاد فليخرج الى ذلك البحث واما في
قولهم ان الاذعان متعلق بالطرفين حال كونهما مربوطين بالاتحاد فلا يعتبر الحق فان غرضه قدس سره ان لم يعتبر وقوع
الاتحاد والسلب وقوله لا يكون الطرفان مربوطان بنسبة تقيدية كما انما اوقفته كيف متعلق بهما الاذعان فانه لا يتعلق
بالكميات التقيدية بل بالكميات الكلية كما انما افعل في ذلك ان ما ذكره سوادته لفظي على قول الحق لا يتعلق به الاذعان ويندرج في
غاية وهو ان مراده ان لا يتعلق بالطرفين المرتبطين بالاتحاد والمعتبر به وقوعه او اللاحق وبعينه بانه لا يتعلق بالاتحاد
بل بالمعتبر به ثبوت او رفع لان متعلق الاذعان بالطرفين المرتبطين بالاتحاد بالذات متعلق الاذعان بالاتحاد بالعرض متعلقا
ان هؤلاء اذا كان كذلك لا يلزم ان يعتبر في الاتحاد ثبوت او عدم عيب جلال الاتحاد اذا كان بنسبة تقيدية غير متعلق بالكميات
وقوله انما لا يعتبر به ثبوت او رفع لم يتبين كون العقد المتعلق من الطرفين المرتبطين بالاتحاد موجبا لوسائلها فضلا عن
ان يصلح متعلق الاذعان به وان قلوا اذا كان كذلك لا يلزم ان يعتبر في الاتحاد ثبوت او عدم ليس تحت معنى اذ كان
التقيدية السوسنة على التصانيف معاني حرفية غير مستقلة بالمعنوية لا يعني عن اعتبار وقوعه او اللاحق فيها عن متعلق الاذعان
فحرفية بمعنى عدم استقلاله بالمعنوية لا يعني لان متعلق به الاذعان ولو كلفى عدم استقلال معنى الاتحاد والذي هو نسبة
التقيدية لان متعلق به الاذعان لا يعني لان متعلق به الاذعان مع ان ان يعتبر فيه ثبوت او عدم في الهيئات المركبة البنية انما
صلح معنى الاتحاد لان متعلق به التصديق فلا يتعلق ان تخصيص صلوه لعلقه ليعقدون عقد التقيدية دون قسنته فالقول
بان مجرد الاتحاد لا يعني متعلق الاذعان في الهيئات البسيطة ولا يحتاج الى ان يعتبر به وقوعه او اللاحق ولا يعني لانه في
الهيئات المركبة بل يحتاج في ذلك الى ان يعتبر به وقوعه او اللاحق وليس له معنى يحصل ما قلنا انما ما هو به من ان الاذعان
متعلق بالاجاب والسلب فظاهر ان هذا ظاهر الفاعل واذا لا ريب في ان المذهب فيما اذا دعنا بان زيد موجود واقام هو
بالحكم الاجابي الى ان يكون زيد موجودا واقاما وفيما اذا دعنا بان زيد ليس موجودا وليس تقام هو الحكم السلبى الى سلب كون

زيد موجودا ولسبب كونه قائما و محجب من ذلك ما وقع في ذم من ان الاذعان عبارة عن حكم بالاجاب والسبب البقي
 حكمان مخصوصان بعلية تعلق الاذعان بهما ولم يفتن ان اطلاق الحكم على الاذعان وعلى الاجاب والسبب باشتراك
 الاسم فان لفظ الحكم يطلق باشتراك الاسم على عدو معان منها التصديق والاذعان ومنها النسبة اليها بالاجابة
 والسببية ومنها المحكوم به ومنها الاقتساب الذي هو فعل النفس فلا اذعان حكم مبني على الاجاب والسبب حكمان مخصوصان بمعنى
 اخر لو كان الاجاب والسبب محكيين بمعنى الحكم الذي هو معنى الاذعان لم ان لا يكون العقضية المشكوك والمتعلية الغير
 المنقضة والموجودة والشكوك المكذبة موجبة وهما لا يتبدل خيرة عن الاجاب والسبب لكونها عبارة عن الاذعان واما ما ذكره ثانيا
 فقد بينا فساد ما سبق من ان قياس الفرق بين البدئية البسيطة والبدئية المركبة على الفرق بين المعنى الاسمي والمعنى المحرفي
 قياسا للاجتماع واما ما ذكره الثالث في غاية السخافة فان ادعاء ان الحكم لا يذكر ان الرابطة اصلا اللفظ والمعنى ادعاء محض
 لا دليل عليه مع ان البدئية العقلية قاضية بطلان فان اللفظ المركبة التي ليست بغير الرابطة مائة ليست كالأصحا
 للسكرت فان كان الحكم لا يذكر ان الرابطة اصلا اللفظ والمعنى فانيقنوهون به ببيان ليس كالأصحا شام عن ذلك واما
 قولهم اما ان لفظي الى قولهم لان لفظنا مستبحر الموجود فكله بغير بيان فان اللفظة هي في الفارسية بمعنى الموجود
 وهم يذكرون معها الرابطة نحو است وانه قال مولانا المولوي العارف المعنوي قدس سره **ك**فت يارب كثرنا فاعلمنا
 هي انه ذكر مبارك دعوت فرخ في الهند وان ترك ذكر الرابطة لفظا اتفاقا فلا دليل على ان الرابطة ليست مراد وكيف ولو لم
 يكن الرابطة مراد لم يفتقد كلامهم كما عرفت فها ذكره المحقق من ان اصل لفظ است هي است ليس مستبعد بل هو الظاهر الاحتياج
 على انه في تقدير الرابطة الذي لا يتم الكلام بدون واما قوله لو كان كذلك يكون فيه تكرار الوجود لان لفظه است بمعنى الموجود فغضا
 والخط فيه عدم التمييز بين الوجود والربط والوجود المعنوي فلان لفظه است موصوفة للوجود والربط لا للوجود المحمولى اذ لا يصح
 ان يقال زيد مست بمعنى زيد موجود ولفظه هي موصوفة للوجود المحمولى وانما كان يلزم التكرار لو كان لفظه است موصوفة
 للوجود المحمولى واما قوله اما العاقل المتسلط بغير غيره في غاية السخافة فان العلماء المهرة والعلماء في المعرفة بمعنى العرب
 والحكم لا يشتركون في الرابطة اذا يقولون فلان في موجود فلا يقولون فلان في موجود بل اذكر الرابطة لفظا ومعنى كالأما ما وجد
 ان لفظه هست في اللغة الفارسية فعل يدل على الحال من الازمنة فتعويل على الثبات والاستمرار ليس بمعنى الموجود فهو
 ليس اسما وفعل متضمنة لنسبة الى فاعل لا يحتاج في كونه مسندا والتعداد الكلام اتسام الى الرابطة اخرى سوى نسبة المتضمنة
 وكذا اللفظة ليست بمعنى ليس فهي الية فعل متضمن للنسبة الى الرابطة ولذا لا يذكر الحكم معهما الرابطة لعدم احتياج الفعل اذا اسند الى
 الرابطة اخرى سوى نسبة التي تضمنها معنى الفعل ولذلك لا يصح لفظه هست وميت محكوما عليه ومبتدأ في لسان الحكم

فقط ما تقرر الصدور من حمله ولم يخرج في الاجابة عن منتهى الشك والما تقرر من ثلثة بعض المسائل التي هي قاتية الوهم
 اذا الكلام في جواز موافقة بعض المسائل للعرف وانما الكلام في ان الاطلاقات العرفية لا تصلح ان تتجس بيا على وجه
 بالبرهنة والبرهان عليه بالاطلاق كما هي ماعين فيه فان البرهنة والبرهان قاضيان باحدا يتحقق كلام تام بدون
 التامة بخبرية سوار قليل بالنسبة التقيدية المسماة بنسبة بينين اولم يقل بيا فلا يساغ للاجتماع على خلاف ذلك
 بان اعم لا يكره ان النسبة بخبرية حيث يقولون زيد سبت في تمام الكلام من قبل الحق على ما اورعنا الغياث
 المتفرد وروايتنا في ما قال الحق وهو ما قال معاصرونا فنقول ذهب القدر الى ان التصور والتقدير
 متباينان حقيقة وان التصور متعلق باتساق بل تصديق وان التقدير اية تقينية كانت مركبة من ثلثة اجزاء الموضوع والمحل
 ونسبة احكامية التامة بخبرية وذهب المتأخرون الى ان التصور والتقدير متساويان حقيقة متعلقان وان
 كل تقينية نسبتين احد هما نسبة تقيدية هي متعلق التصورات كالشك والوهم والاخرى نسبة تامة خبرية هي توقع النسبة
 التقيدية اولاد توقعها وهي متعلق التصديق ولذا ليس من التصديق باهر ان النسبة واقعة او ليست براقة فما
 ذهب اليه صدق المعاصر المتفق من نفى الرابطة سوى نسبة بينين عن البليات البسيطة واشباهها في البليات المركبة
 لا يتقيد على التبيين اما على ذهب القدر فلا يجرى الا يقولون بالنسبة بينين في تقينية باصلا فالقول بوجودها فقط
 في البلية البسيطة موجود بين نسبة اخرى في البلية المركبة لا يتقيد على تبيينها اما على ذهب المتأخرين فلا يجرى يقولون بتغير
 متعلق التصور والتقدير فلا بد من ان يكون في البلية البسيطة عدم نسبتان احد هما متعلق التصور والاخرى متعلق
 التصديق فلا يتقيد نفى الرابطة الاخرى عن البلية البسيطة على وجه ما ذهبوا اليه المتأخرون القائلون بالنسبة التقيدية كالقول
 بان نسبة التقيدية بالمعبر بها الوقوع والا لا وقوع الا يكون الرابطة مع اعتبار الوقوع والا لا وقوع معها بالاعتقاد
 الازلي في شرح المطالع ان اصنف لم يسم الفاعل على مطلق النسبة الرابطة بل الدال على نسبة ترتبط بالحوال الموضوع
 والنسبة المعبر بها الوقوع والا لا وقوع لم يكن الرابطة وقال في شرح الشمسية ان النسبة المعتبر بها الوقوع او
 والا لا وقوع لم يكن الرابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي موزدة الايجاب والسلب فان الفاعل الدال على توقع النسبة
 قال على نسبة البلية انتهى وعلى ما توجب الصدق لا يكون البلية البسيطة مشتتة على الرابطة الا لا يتغير فيها عند الوقوع و
 والا لا وقوع مع النسبة التقيدية المسماة بنسبة بينين وانما المعتبر فيها نفس النسبة بينين فقط وهي بالمعبر بها
 الوقوع والا لا وقوع ليست رابطة فلا يكون بين ما يحصى البلية البسيطة على رابطة ارتباطا فلا يكون كلاما ماضيا لان
 يكون بلية بسيطة ثم ان الحق كظم عليه بعد تسليم نسبة بينين منتهى الى رايه وقال ان النسبة بينين بالمعبر بها

الايجاب السلب لا يصلح لان تخليق الازدعان ونعتقد بها القضية سواركان المحمول هو الموجود او غيره فلا يرد علينا ان القضية
 عند التحقيق وعند المحقق مركبة من ثلثة اجزاء لفظية هي نسبة التامة الحاكية اى كون الموضوع محمولا وهى التى يعبر عنها
 بالاتحاد وسلبه بثبوت المحمول للموضوع وسلبه عنه لان هناك اتحادا وهو مورد والايجاب والسلب كما يدل عليه كلام المحقق
 وذلك لان المحقق لم يمتن كلامه على ما هو المحقق عنده وانما حكم بعد تسليم النسبة بين بين تنزل الى اى رأى معاصره ليكون
 كبت له وصرح فى الزامه الا فالحق عنده ان القضية مطلقا بلية بسيطة كانت او بلية مركبة مركبة من ثلثة اجزاء لفظية
 ونسبة التامة الحاكية اى يعبر عنها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه اى كون الموضوع محمولا او سلبه اى ليس مقصود
 المحقق ان ما يحكى عنه فى كل قضية بلية بسيطة كانت او بلية مركبة هو ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فان كلامه فى
 مرتبة الحكاية وما قلنا عنه نص على ما ذكرنا والعجب ان صاحب الالفاظ المبدع على الحق تشبعا بلغا فقال بلغنى
 مذاهب عجبية فى مسائل فلسفية قد ثبتت من شروعة من الفلسفة والمقلدة فى هذه السنين والمتأخرة وليس لها اعتبار على
 ما قد كان يسلك فى عصر المعلمين والروسا ومن تلك المذاهب العجبية بالظن ان مفاد العقد مطلقا هو ثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه ليتسوى فى ذلك لهلية بسيطة ولهلية مركبة مع ما يدعى الحكماء الحاصلين فيما يكون بان الوجود للظن
 الفطرى نفس الوجودية المصدرية الانشراحية ومطابق الحكم بفس ذات لهلية الواقعة فى طرف الوجود لا لهلية الواقعة مع
 مفهوم ما غير انضمامى او انشراحى وسيكفى السفسهار المبهوتين حيث يشيرون ان الوجود هو ما به يحصل النفس الحصول
 واذ لم يحصل ما لونه عليك حسب ان ذلك الفرق ليتلزم اسقاط النسبة الحكمية عن عقود الهليات البسيطة بما هى عقود
 ولا يستصح احد فكل عقد عند هذا انفسا لفظية مؤلف من اجزاء ثلثة الحاشيتين ونسبة الايجابية او السلبية وعند فلسفة افلاطون
 من اربعة اجزاء بناء على اختراعهم نسبة التامة هى مورد الحكم بزمهم وكانك قد عرفت انه ريف فاضع فالسقط فى الاعتقاد هو الوجود
 والعدم الابطال عنى نسبة المضمنة فى احدى الحاشيتين وهى وارب النسبة الحكمية الالطية بينهما وجزاء القضية هى الحاشيتان
 والنسبة الالطية بينهما وانما الانشراحى بحسب بللثة الاجزاجيعا فى بسيطة وتالف احدى فى المركبة وبحسب ما يؤيد اليفعالو العقدين
 انتهى وانت تعلم انه ان اريد بفاد العقد مرتبة الحكاية الذمينة فلا شك فى ان مفاد العقد بهذا المعنى يشتمل على نسبة الايجابية
 او السلبية سواركان العقد بلية بسيطة او بلية مركبة فماد العقد مطلقا بهذا المعنى هو ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه سواركان
 المحمول هو الموجود او غيره فان كل عقد كلام تام جزى لا بد فيه من نسبة تامة جزية والنسبة التامة الجزية يعبر عنها
 بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه وهى نسبة الالطية بين الموضوع والمحمول التى عدم الفاعل اليفى من اجزاء القضية
 ففى شذات فيها انه المحقق من ان مفاد العقد مطلقا هو ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه وانما ليتسوى فى ذلك لهلية بسيطة

والركبة ولا ياتي في القول الا زمان بان الوجود هو نفس الموجودية اصبحت فان مفهوم الوجود مفهوم متعلق بحمل على الوجودية البسيطة وكل مفهوم
يحمل على كذا في الحقيقة كانت الايمان بان الموضوعية وبين الموضوعية نسبة تامة جزئية ايجابية ولا ياتي في الحقيقة البسيطة التي هي نسبة التامة
الاسات الجزئية هي المعبر عنها بثبوت المحمول للموضوع واسمى عنه والافرق في ذلك بين البلية البسيطة وبين البلية المركبة والفرق بين
البلية وبين اشتغال البلية المركبة على ثبوت المحمول للموضوع اى نسبة الاسات الجزئية وعدم اشتغال البلية البسيطة على ثبوت المحمول للموضوع
اى نسبة الاسات الجزئية لثبوت اشتغال البلية المركبة اى نسبة الاسات الجزئية عن عموم البليات البسيطة كانه لا يصح للعامة المحقق لثبوت
الجميع لثبوت كون في جزئية زائدة موجودة زائدة بحت ولا يثبت كون زائدة بحت فليس باذرة المحقق زائدا فضلا عن ان يكون زائدا
فانما دام لا يثبت الوجود والعدم الاطلاقى لثبوت البلية في احدى الحاشيتين في البلية المركبة واشتغال عن الاقتدار في البلية البسيطة
فمع كونه زائدا فاما كاسيلج انشاء الامر العزيز عن قريب من انه لا فرق بين البليتين وان قيل لثبوت البلية البسيطة في احدى الحاشيتين في
البلية المركبة فاش من هذا الطبع لا يثبت المحقق انما زاده ان البلية مطلقا ساكنان بل البلية البسيطة والركبة تشمل على ثبوت المحمول للموضوع
وبلية في نسبة الاسات الجزئية اى المعبر عنها بالفارسية بيبست فيث بالبنية تامة بحت وبليس على خلاف ما توجه معاصروا من عدم
اشتغال البلية البسيطة عليها لثبوت البلية المركبة بيبست زائدة بحت وبليس ولا يلزم من عدم اشتغال البلية البسيطة على ثبوت
البلية في احدى الحاشيتين عدم اشتغالها على نسبة الاسات الجزئية حتى لا يثبت المحقق في معاصروا ان اريد فاما البلية المركبة لثبوت
الحكي عند المحقق في الواقع فليد على كل محقق في النزاع بينه وبين معاصروا انها برف مرتبة الحكمية البلية البسيطة واستلال معاصروا قبول
الجميع انها برف مرتبة الحكمية فانهم لا يكرهون نسبة الاسات الجزئية مع المحمول في الحكمية البلية البسيطة ثم القول بعدم اعتبار الوجود والعدم
والعدم الاطلاقى لثبوت البلية في احدى الحاشيتين في البلية البسيطة مع اعتبارها في احدى الحاشيتين في
البلية المركبة مع القول بكون الوجود عاضا في نفس الامر للبلية البسيطة كما يستل حليك انشاء الله تعالى
بانه لا يمكن ان يصحح المعاصروا المحقق جوز كامل الاول بان يبين بان الموضوع هو بوجوه المحمول على ان يكون اذ كان في واحدة بكثر لا لثبات
العدم وان كثر في العدم كالمحقق اليه صلا ولو بالاعتبار المحقق لعل تجزئ بيان ليس بانما تامة برف ثم فمع على معاصروا من عدم
التجزئ فاعلم بان القضية اى المحمول الوجود لا تختص على الاربعة فاذ جعل مفهوم الوجود على نفسه لم يكن هو القضية لا مفهومها واما تكرار
الانفادات اليه لا تختص على الاربعة فثبتت القضية اعمادية ومفاسد الامم الاخرى ولا تختص فاعلم بان الاربعة اى لا يختص اليها
البلية البسيطة هو الوجود والعدم اعتبر بين الموضوع والمحمول في البلية المركبة لثبوت البلية البسيطة في احدى الحاشيتين في معضلة
فلا يلزم من اعتبارها لثبوت البلية المركبة ولا يلزم انحصار البلية البسيطة في ثبوتها فثبت على المحقق بان فثبت لثبوت البلية البسيطة ثلثية
الطرفان لثبوت البلية الجزئية فثبت لثبوت البلية المركبة لثبوت البلية البسيطة فثبت لثبوت البلية البسيطة فثبت لثبوت البلية البسيطة فثبت لثبوت البلية البسيطة

اسمي قد تم باستجابتها بحرية فعلية لا بد من شيء من غير ذلك على ما كان عليه في الدنيا بحرية يلزم ان يكون كل
 الموجود موجودا بغيره لا بد من شيء من غير ذلك على ما كان عليه في الدنيا بحرية يلزم ان يكون كل
 شيء على زعمه لطلان الامر بغيره ان لا يكون على احد اعترض على الحق صاحب في الامور في حقها ان
 جعل الشيء اى مفهوم الموجود على نفسه حيز لا يكون لبيان البسيط وجميع ان يعني بان ذلك المفهوم موجود على الاطلاق انما تحقق في
 وجود الاكبر ان جعل الشيء على نفسه باجملة الوجودات لا يكون الا ان قاسم كل الشئ اصناعي الذي يستلزم كل الاول وكل الثاني
 فشي من شي كالحسين ليس من عقود الوجودات البسيطة انتهى لخصاوة لا تعرض باظهارها وروى على الحق المتبادر من كلامه انه لم
 يفرق بين قولنا الموجود موجود اذا اراد به كل الاول وبين قولنا الموجود موجود اذا اراد به كل الاول وهو قوله لا بد من شيء
 البسيط البسيط على الراجح ان لا يكون قولنا الموجود موجود اذا اراد به كل الاول شيئا على الراجح عدم التعارض بين محمول وموضوع على ما
 قاله علي بن ابي طالب ان يكون بغيره انفسه على انه بسيط باجملة وجوده لا بد من شيء من غير ذلك على ما كان عليه في الدنيا بحرية يلزم ان يكون كل
 البسيط عن المصدر على تقدير عقده بالية بسيطة موضوعها ومحمولها متغايران وكل في فعال متغاير عن غير في فعال الشيء على نفسه اى
 حل اولى وقد غفل محاصروا الفهم من هذا الفرق فافترض من لزوم الامر بالحق بايجاب تحقق البسيطة بين حين في بغير انفسه حتى لا
 يتم بغير انفسه مفهوم واحد موجود موضوعه ومحمولها متغايران لان يقال انه اجاب من غير الامر قال صاحب في الامور في حقها ان
 اما من بعض المتعدين من قد سببه من المتعدين انه يلزم من كل اى من تجوزية كل الاول من ان اعتبارا كشره وتجاوزا لغير الموضوع
 والمحمول ان يكون باجز انفسه اثنين اذ لا تعبر في المفهوم بل في الوجود فقط وذلك اذ قيل بالشهور بين احد ثمرين من ان العقدة
 اطلاقا برشوت شي شي او سلب عندها ما اذا قيل بالفرق بين الوجودات البسيطة والوجودات المركبة بان المفاد في الوجودات البسيطة هو تجوز
 موضوعه وتحقق في نفسه البسيط لطلان في نفسه لا شرت مفهومه اذ او سلب عنده في الوجودات المركبة برشوت مفهومه الموضوع او سلب عنده في الوجودات
 البسيطة اى انفسه التي محمولها الوجود لا يتصل الى الراجح فاذا حل مفهوم الموجود على نفسه لم ان لا يكون انفسه الوجود او اما الاعتقاد
 بان لا كان لا بد من موضوعه ومحمولها هذا ذلك التوهم اى الصلة المعاصرة حق واحد مستند الى استلزام الوجودات البسيطة انفسه البسيطة
 فلا يصح تفسيره بالمثل فحين من البسيط ليس بالمتغير عن كل التحصيل المستوعب في اللفظ والاعتقاد ليس هو ان بين عقود الوجودات البسيطة
 وبين عقود الوجودات المركبة فخراس وجهين احدهما بحسب الحكمي عند العقدة الاخر بحسب نفس العقدة هو الحكمي اما الفرق بحسب الحكمي عند قولنا
 عقدة العقدة هو الحكمي عند في الوجودات البسيطة بغير نفس الموضوع ووجهه البسيطة لطلان في نفسه في الوجودات المركبة بغير ثبوت المحمول للموضوع كقولنا
 عندنا النفس العقدة بغيره فطلعا اى سوار كان لبيان البسيط او لبيان كل شئ على الموضوع والمحمول البسيطة اما الفرق بحسب الحكمي
 نفس العقدة هو ان كلامنا انما العقدة في الوجودات البسيطة بسيط لما في الوجودات المركبة فاحلنا لغير اى الموضوع والمحمول في الحقيقة

فانضم صرحا بان اجزاء القضية المعقولة اربعة كما ان اجزائها عند القدر ثلثة انتهى بالغاظه وبكيفية فاصل كلام الحق انه يروى على ما ذهب اليه
معاصرو من تجزئة هذا النحوس اكل كل عدم احتياج القضية التي محمولها الموجود الى نسبة التامة اخرجته ان يكون قولك الموجود موجود اذا اراد
اكل الاول قضية بسيطة على مذنب القدر وقضية ذات فزمن على مذنب لتأخير لما نقل في القائل من الحق من لزوم كون اجزاء
قضية اثنين اذ قيل المشهور بين المحدثين من ان معاد القضية مطلقا هو ثبوت شئ بشئ او سلبه عنه وكون هذه القضية بسيطة
مغفورا واحدا على تقدير الفرق بين الهمليات البسيطة والهمليات المركبة بان المعاد في الهمليات البسيطة هو تجزئة الموضوع وتحقيقه في نفسه
الوسية وبطلانه في نفسه في الهمليات المركبة ثبوت مفهوم بالموضوع او سلبه لعدم احتياج الهملية البسيطة الى القضية التي محمولها الوجود
الى الاربطة على تقديره بالفرق فافترس على الحق ليس في كلامه منه عمن الا اثر بل معاد القضية مطلقا اي مفهوم الحكاية الذاتية على
مذنب القدر عند الحق هو ثبوت شئ بشئ او سلبه عنه اي نسبة التامة اخرجته الايجابية او السلبية ومعاد القضية مطلقا بهذا المعنى على
مذنب لتأخير عن الحق هو وقوع ثبوت شئ بشئ اي وقوع نسبة اكلية التقيدية او الوجودية والفرق عند الحق بين مذنب القدر
وبين مذنب لتأخير الا بان القدر فاكون بثلث اجزاء القضية مطلقا والتأخير فاكون بتجزئة مفهوم فاكون نسبتين احداهما
تقيدية والاخرى تامة جزيئية وقوع نسبة التقيدية او الوجودية والقدر لا يقولون نسبتين انما يقولون نسبة واحدة تامة جزيئية
كون شئ شيئا او سلبه يعبرون عنها بثبوت شئ بشئ او سلبه عنه لا يذهبون الى الفرق بين الهملية البسيطة والهملية المركبة في
الحكاية معلا فيقولون بان اجزاء كل قضية بلية بسيطة كانت او مركبة ثلثة ومذنب القدر هو معنا الحق في القول بعدم احتياج
القضية التي محمولها الموجود الى الاربطة لكنه الزم معاصر القائل بعدم اشتغال الهملية البسيطة على نسبة التامة اخرجته المستدل على ذلك
بقولهم بانه على تقدير تجزئة اكل الاول بلا اعتبار تغيير في الموضوع والمحمول على الحق القضية الاحادية فيما اذا حمل الموجود على نفسه
ولما اجاب معاصرو باشتغال تلك القضية على نسبة اكلية السمة بين بين ردوا بان الالزام المذكور عليه بني على مذنب لتأخير
لنسبة بين بين الزم حصره في القضية المعقولة المذكورة في اثنين هما الوجود وسلبه بين بين لوعى على مذنب لتأخير في القائل
ان خلق بيتا ما وسلب لفرق الذي خسر الى القدر وحق وتقول على الحق القول بعدم احتياج القضية التي محمولها الوجود الى الاربطة
نبا على ذلك الفرق فبان ان هذا بيتان عظيم لا يفرق مثله من نفس قلب سليم فراح الباطل سقطا انقروا هذا القائل فترض عليه فضع
تدريسي ليعي ان الحق لم يفرق بين القضية القائمة الموجود ووجودا فاعتدت بلية بسيطة وبينها اذا اراد بها اكل الاول اذا الزم معاصرو
القول بكونها بسيطة احادية لانه الى عدم احتياج الهملية البسيطة الى الاربطة تتسكما بقولهم الى عدم تغاير الموضوع والمحمول في
هذا النحوس اكل الاول فان هذا الزم منه يل على انه ظن هذه القضية ان اراد بها اكل الاول بلية بسيطة وليس الامر كذلك فوجب
انظر بحليل ما انظر الحق فيحكم بان هذا الزم من الحق ليس مشاهدا عدم فرق بين هذه القضية اذ اعتدت بلية بسيطة وبينها

انه يوجد بها اكل الاول بل يشاهد ان المحمول في هذه القضية على التقديرين اي سواء حددت ببلية بسيطة او كرتة لزيد بها اكل الاول
 في مفهوم الموجود فاما ان يكون مفهوم الموجود متضمنا للربط بحيث لا يتحقق القضية التي هي اصل في كل المفهوم فيها محمولا الى النسبة الاربعة انما
 الجزئية فيكون في القضية اذا عرفت بلية مركبة واريد بها اكل الاول في غير متعلقة الى الربط وادار القضية محمولا بالادامه وهو محمولها
 محمولا بالادامه على تقدير تجزئة المفهوم اكل اول فيكون في القضية بسيطة احادية على هذا التقدير والتجزئة ليست هي الاضيق
 واحدا هو الموضوع وهو بلية المحمول بالادامه ولا يكون مفهوم الموجود متضمنا للربط وتبين القضية مع كون هذا المفهوم فيها محمولا الى
 رابطة بل الموضوع والمحمول هي نسبة الى ان الجزئية فيكون في القضية اذا عرفت بلية بسيطة البلية متعلقة الى النسبة التي هي
 فينبط ما ذهب اليه الصمد المعاصر لم يتحقق من عدم احتمال البلية بسيطة على نسبة الى ان الجزئية مستكاملة القول لمعهم وقد بين ان
 نفس مفهوم هذا المحمول الثنائي التقدير لنسبة الاربعة انما هي الجزئية فلا بد في المتعلق القضية حيثما حصل الوجود فيها محمولا لنسبة الاربعة
 حادثة جزئية سواء كانت بلية بسيطة او بلية مركبة بان يكون اكل فيها اوليا وما ذكره الصمد في الشرح لا يفي في حاشية شرح حكاية
 من ان الوجود قد يكون محمولا قد يكون رابطة ويسمى القضية التي حصل فيها الوجود بلية بسيطة ويسمى غير بلية مركبة وانما سميت الاربعة
 بسيطة لان الوجود بذاته مجرد وتربط بالشيء كاللينة الموضوعه كذا في الوجود كالكتابة ونحوها اذا ربط بالشيء فلا يرتبط بالوجود بل عليه فلو انما
 زيد وجودا فاما صدق وجوده ووجود زيد الوجود والوجود لا يكون القضية ذات جزئية انما قولنا زيد كاتب فصدق وجوده ونحوه
 وجود الكتابة لزيد فيكون جزاء وجود زيد وجود كتابة وجود زيد الذي ذكره الان في كلام الصمد ان القضية المعقولة لا بد وان
 تتكلم من اجزاء ثلثة الموضوع والمحمول الاربعة فان هذه المعاني الثلثة كلها عاصلة في البلية بسيطة لكن على وجه يكون الاربعة فيها
 غير المحمول يعني ان المحمول محمول رابطة مع الاربعة بنفسه مرتبط مع غيره الذي هو موضوعه هذا لا ينفصل على ان الوجود بصورة
 الاعيان يبارى بربط الاشياء بعضها ببعض كما هو حالات الاربعة او العرضية بموضوعها فلهذا ذكرنا ان القضية المعقولة البلية
 تكون ثلثية وقد يكون ثنائية كالعقيدة المعلقة التي هي وجود سقوط وان مفهوم الموجود لو كان ببلية بسيطة كان الاربعة حيث يحصل
 المفهوم على نفسه محمولا اوليا فيه فلا يكون البلية مركبة ايضا معقولة ثنائية وهو خلاف راءه فيهم ثم اتهم من كون هذا المحمول بنفسه
 الاربعة ليس محمولا اصلها لان هذا المفهوم مستقل فلا يكون الاربعة ضرورة ان المعنى الاربعة مفهوم الاربعة مستقلا او مفهوم
 غير مستقل فلا يكون محمولا الا بد في العقد من ملاحظة المحمول مستقلا او لا يكون مفهوم واحدا في ان واحد زمانا احدا لا استقلال
 وعدم الاستقلال ليس محمولا اصلها واما ما ذكر من ان الوجود يرتبط بنفسه بموضوعه فكلان غير منع انه لا يعقل ارتباطا بمفهوم بمفهوم
 آخر فبذلك هي القضية من دون ان يكون بينها نسبة الربط لا يجد في شيئا لان الوجود معنى وارتباطه بنفسه بموضوعه معنى آخر فلا يكون
 القضية مستقلة بالانتماء الربط واما ما ذكر من الفرق بين مصداق البلية بسيطة ومصداق البلية المركبة فلا يوجب استقام

المستبعد الابطال كما كنه من البلية البسيطة في مرتبة الحكاية وكلام القوم صريح في انه لا بد في كل قضية مقولة من اخرها ثلثة جزئين متعلين
 بالمعروف متبعو جز غير مستقل ملحوظين اطرفين من كثرة للملاحظة علىهما والارب في انه من انما توهم حصول هذه المعاني الثلثة في البلية
 البسيطة بان يكون المحمول محمول الابلية مع لا يجوز فطره غير مؤ قد تكون الوجودية في الاعيان باطل ببيانات قد ذكرنا هذا
 منها فيما سبق ولو كان للوجودية في الاعيان وانفس البلية الوجودية في الاعيان كان بالضرورة بين البلية وبين الوجود
 ارتباط مغاير للطرفين مغفوما وكان ذلك الارتباط هو مغاير القضية الثالثة البلية موجودة فيبطل حل ذكره وبهذا ظهر ان من
 ذهب الى كون الوجود زائدا على البلية امكنه عارضا لها في نفس الامر لا يحصل من القول بان مصداق البلية البسيطة هو الازدواج
 الذي يبين البلية وبين الوجود في نفس الامر كما ان مصداق البليات المركبة التي محمولا بها صفات زائدة على موضوعها كذلك ثم
 ان ما زعمه الصمد الشيرازي من عدم اشتغال البلية البسيطة على استبعاداته المجزئة وما زعمه الصمد الشيرازي من كون محمولها محمولا
 والابلية مع بطلان كليهما ما عرفت مفصلا باطل بوجه اخر منها ان يبين القائلين بزمان ان البلية البسيطة ليس فيها نسبة
 خاصة بجزء سوى المحمول ان البليات المركبة منقطعاً شمله عليها وبذلك لم تنهت لان قولنا ان كانت موجودة مثلاً قضية موجبة ببلية بسيطة
 منعكس لعكس تقيم في القضية موجبة ببلية مركبة هي قولنا الموجود كاتب اعكس تقيم عبارة عن تبديل طرفي القضية مع تقابل كيف كان
 لا يخفى على من طالع مختصرات المنطق ففهم القضية التي هي عكس البلية البسيطة اما شمله على نسبة تامة بجزء منافية للثلاثتين فلا يكون
 اعكس تقيم عبارة عن مجرد تبديل طرفي القضية مع تقابل كيف بل يكون عكس بلية بعبارة عن تبديل الخاضعتين مع ان في
 اعكس تقيم آخر المحكم في الاصل هي نسبة التامة المجزئة ويكون عكس البليات المركبة لقولنا الموجود كاتب عبارة عن تبديل الخاضعتين
 مع ان نقس من الاصل جزوي نسبة التامة المجزئة وهذا جزاء يخفف حد المجزئة عليه فيبطل ما زعمه من اشتغال البليات المركبة بكل احدى
 نسبة التامة المجزئة للمناصرة للمثبتين منها ان القوم كلهم اجتمعوا على ان الكلمات الوجودية هي كان الناقصة واحداً والابلية زائدة
 بمواد تدل على نسبة الابلية وبهذا تدل على الزمان والفهم سليم شام على ذلك فقولنا ان كان موجوداً وزيد يكون موجوداً وزيد يكون
 موجوداً اختصاصاً بليات بسيطة خالصة كان كين ويكون المولد على نسبة الابلية التامة المجزئة بما ذكرنا ان هذا على الاثره برياً تبا
 فيبطل ما ذهب اليه الصمد من عدم اشتغال البلية البسيطة على نسبة التامة المجزئة ولا بد على الصمد ان يكون كل من تلك اختصاصاً بالبليات
 البسيطة مشتغلاً على نسبتين يمتين جزئيين احدهما للوجود المحمول الذي هو الابلية البلية على راء والاخرى الابلية الزائدة التي هي نسبة التامة
 واحدة على نسبتين يمتين جزئيين هما الآخر عليه هذا وغيره تدل على نسبة التامة المجزئة بما ذكرنا ان هذا على الزمان فلهذا باطل وبالبديهة
 والاجل ومنها ان الصمد المعاصر لمحقق الدفائي قائل باشتغال البلية البسيطة على نسبة واحدة هي نسبة بين بين ولا يقول باشتغالها على
 نسبة تامة جزئية وهذا لا يقيم على مذنب اصلاً اما على مذنب لقد مار فلا يتم لا يقولون بنسبة بين بين اصلاً اما على مذنب المتأخرين

تحتاج اليه بخلاف ابعادته فانهما جميعا لا يحتاج اليه انتهى ونظرا لمطابق لما ذكرناه القائل في الحكاية والضميمة والقائل
 في بعض كتب ان الحكاية هي نفس مفرد القضية والحكي عنه مصداقها ونسبة انما هي في الحكاية دون الحكي عنه والتغاير بينهما بالذات
 لا بالا اعتبار انتهى ونظرا اليه يخالف لما قلناه عنه انهما فانظر الى التباين بين كلماته وهي مع ما فيها من التباين والتلفيق لا تتفق
 ان معنى اليها تضام ان يعول عليها انما قولان ثبوت شئ بشئ في مرتبة الحمل يتاخر عن ثبوت المثبت له فلان ان الاول مطلق
 ثبوت شئ بشئ في مرتبة الحكاية الذي منه يتاخر عن ثبوت المثبت له في الواقع هي ان النسبة التي اعتبرها الذين متأخرة عن مجرد
 له فلا يتوجه عليه ما اورده عليه بقوله فالتفصيل الخ فان الكلام على هذا التقدير ليس في هذا العقد اي مصداقه الحكي عنه بل في مرتبة الحكاية
 الذي منه حتى يقال ان ثبوت المحمول للموضوع صفات العقد في البلية المركبة دون البلية البسيطة الى آخره فان البلية المركبة كالبلية
 البسيطة بيان في الاشتغال على نسبة الرابطة في مرتبة الحكاية عند هذا القائل ايضا ولا يتصلح الى ما اجاب به من انه لا يلزم من ان يكون
 وجوده في نفسه وجودا في الموضوع ان لا يكون وجودا في المعروض وليفوقه كيف وقيام الوجود بالبيته ضروري كيف ونسبة الرابطة
 الذي منه ليس معناه قيام الوجود بالبيته ولو كان للوجود قيام بالبيته فانما هو في مرتبة الحكي عنه لا في مرتبة الحكاية الذي منه انتهى فبما
 وان اردوا ان يطلق ثبوت شئ بشئ في نفس الامور الواقع الحكي عنه سواء كان بانضمامه الى المثبت له لا يتعارض عنه يتاخر عن
 المثبت له في الواقع بطل سياق كلامه حيث نفى تاخر ثبوت شئ بشئ عن ثبوت المثبت له على الاطلاق في مرتبة المحلول اي مرتبة
 الحكي عنه فخص تاخره عنه بالاتصاف الاتصافي وهو سبب الى كون الاتصاف بالوجود اتصافا وعدم تاخر الاتصاف لا يتعارض
 وجود الموصوف واما قوله فلان لا يلزم من ان لا يكون وجوده في نفسه وجودا في الموضوع ان لا يكون وجودا في المعروض كيف قيام
 الوجود بالبيته ضروري فما يقتضي به جوبه ان اردوا ان الموصوف بالوجود ليس موضوعا اي محلا مستغنيا عن محال اذ في
 الوجود وان كان محلا للوجود وكان الوجود عا لافيه فاصل كلامه يرجع الى ان محل الوجود ليس موضوعا في الاصطلاح بل

الحمد لله الذي بفضل العظم ومنه بحسب ما قد استتب طبع الكواشي العتيقة العجيبة الانيقة
 الغربية المتعلقة على شرح السلم للقاضي مبارك تجاوز عنه الله تعالى وتبارك
 الموقوفة للساج بجا العلوم العقلية السليحة في براري الفنون الحقيقية الصائدا وابدلت في
 الصاعد على عرش التحقيق المولوي محمد فصل حق انخير ابادي عالم الكرم ذوالايد
 بكومه المادي الى يوم التنادي في مطبع مصلح المطابع الواقع في بلدة دهلستان



